

الحمد لله الذي جعل القرآن  
مبينا لكل شيء  
والمؤمنين  
في

الآخرة والاولى  
والاولى والاولى  
والاولى والاولى

٥٥

الحمد لله الذي جعل القرآن  
مبينا لكل شيء

الحمد لله الذي جعل القرآن  
مبينا لكل شيء

٥٥

الحمد لله الذي جعل القرآن  
مبينا لكل شيء





# **الدار العربية للموسوعات**

**حسن الفكهاني — محام**

**تأسست عام ١٩٤٩**

**الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار**

**الموسوعات القانونية والإعلامية**

**على مستوى العالم العربي**

**ص . ب ٥٤٣ — تليفون ٣٩٣٦٦٣٠**

**٢٠ شارع عدلي — القاهرة**



# الموسوعة الادارية الحديثة

مبادئ المحكمة الادارية العليا وفتاوى

الجمعية العمومية لمجلس الدولة

فى

المواد الجنائية والمدنية والتجارية والدستورية

والادارية والبحرية والاحوال الشخصية والمرافعات

المدنية والاجراءات الجنائية وباقى فروع القانون

» الجزء ٢٩

ويتضمن المبادئ ابتداءً من

عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٩٣.

تحت اشراف

الاستاذ حسن الفكهانى

محام أمام محكمة

النقض والادارية العليا

رئيس قضايا البنك العربى -

ثم وكيل قضايا بنك مصر (سابقاً)

الدكتور نعيم عطية

محام أمام محكمة

النقض والادارية العليا

نائب رئيس مجلس الدولة

( سابقاً )

( ١٩٩٤ - ١٩٩٥ )

---

اصدار : الدار العربية للموسوعات (حسن الفكهانى - محام)

القاهرة : ٢٠ شارع عدلى - ت : ٣٩٣٦٦٣٠ - ص.ب : ٥٤٣



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَقُلْ أَتَى عَلَى الْمَوْتِ

مَنْ يَرْثُكُمْ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ

صَدَقَ اللَّهُ الْعَظِيمُ



## تصوير

الى السادة الزملاء رجال القانون في مصر وجميع الدول العربية :  
قدمت اليكم خلال فترة تزيد عن الأربعين عاما مضت العديد من  
الموسوعات القانونية ( عدد ١٦ موسوعة يصل عدد مجلدتها وأجزائها الى  
عدد ٥٣٣ ) آخرها ( الموسوعة الذهبية لقضاء محكمة النقض المصرية ) ( ٤١  
جزءا ) شملت مبادئ هذه المحكمة بدوائرها المدنية والجناية منذ نشأتها  
عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٩٢ .

كما قدمت اليكم خلال عام ١٩٨٦ بالتعاون مع الصديق  
العزیز الدكتور نعيم عطية المحامي لدى محكمة النقض وقائب  
رئيس مجلس الدولة سابقا القسم الأول من ( الموسوعة الادارية  
الحديثة ) ( ٢٤ جزءا ) شاملة أحكام المحكمة الادارية العليا مع فتاوى  
الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ( منذ عام ١٩٤٦  
حتى منتصف عام ١٩٨٥ ) .

وحاليا اقدم لكم القسم الثاني من ( الموسوعة الادارية الحديثة )  
( عدد ١٦ جزءا ) متعاوننا مع صديقي العزیز الدكتور نعيم عطية المحامي  
امام محكمة النقض وقائب رئيس مجلس الدولة سابقا . . . وقد تضمن هذا  
القسم احكام المحكمة الادارية العليا مع فتاوى الجمعية العمومية لقسمى  
الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ( منذ النصف الثاني لعام ١٩٨٥ حتى نهاية  
السنة القضائية ١٩٩٢/١٩٩٣ في سبتمبر ١٩٩٣ ) .

أرجو من الله أن ينال رضاكم وأن يحقق الغرض من إصداره .  
ومع خالص الشكر لكل من تعاون معنا لاتمام هذا العمل الضخم . .  
أدعو الله أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير للجميع .

حسن الفكهاني  
محام امام محكمة النقض  
رئيس قضايا البنك العربي  
ثم وكيل قضايا بنك مصر  
( سابقا )

القاهرة في اول فبراير سنة ١٩٩٤

## مقدمة

- ١ -

تضمنت « الموسوعة الادارية الحديثة » في اصدارها الأول ما بين عامي ١٩٨٦ ، ١٩٨٧ المبادئ القانونية التي قررتها أحكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة ، منذ انشائه في عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ .

وقد جاءت هذه المبادئ مرتبة ترتيبا أبجديا موضوعيا مما يسهل على الباحث العثور على ما هو بحاجة اليه في بحثه من مبادئ قررتها الفتاوى والاحكام الصادرة من أعلى جهتين في مجلس الدولة وهما المحكمة الادارية العليا بالنسبة للقضاء الاداري والتأديبي والجمعية العمومية بالنسبة لقسمى الفتوى والتشريع .

وقد لقيت « الموسوعة الادارية الحديثة » في اصدارها الأول المديح والاستحسان من المشتغلين بالقضاء والحاماة والتدريس وغيرهم من اناملين بالقانون في شتى ادارات الحكومة ، والهيئات ، والشركات ، والبنوك والمؤسسات ليس في مصر وحدها بل وفي العالم العربي كله ، وذلك على الأخص لسلامة المنهج الذي قامت عليه الموسوعة . وغزارة الاحكام والفتاوى التي احتوتها مجلداتها التي بلغ عددها اربعة وعشرين مجلدا ، ليس في مجال القانون الاداري فحسب ، بل وفي مجالات القانون كافة من مدني وتجاري ودولي وجنائي وضريبي واجراءات مدنية وتجارية وجنائية .

- ٢ -

وتدور المجلة القضائية دون توقف ، وتمضي احكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع تثرى بالحضيف المتأني في بحثه من مبادئ قانونية جلسة اثر جلسة ، فيضاف الى حصاد السنين اسهامات جديدة ، ينمو بها الرصيد الضخم والجدير بكل اعتبار من عطاء مجلس الدولة الذي يمكن في المراد من اثراء الفكر القانوني ، وتوسيع آفاقه ، وتمييق مساراته : عبر الخبرات الاستشارية والسوابق القضائية ،

( ز )

صعودا لمدارج التصويب والتقييم والارساء ، حتى يجيء الرصيد ثريا وافيا متجددا ، مذكلا لما قد يصادفه الباحثون من صعوبات ومشاق فى أداء مهامهم موفرا بذلك عليهم الوقت والجهد المبذول للتوصل الى المناسب من احكام وفتاوى ترشدتهم الى ما يجب ان يدلوا به من رأى فى فتاويهم ، أو يقضوا به فى احكامهم ، أو يسيروا عليه فى بحوثهم الفقهية والجامعية . وكم سمعنا ممن اطلعوا على « الموسوعة الادارية الحديثة » من اعتراف صادق بانهم مدينون « للموسوعة » بانجاز موضوعات اسندت اليهم فى وقت أقصر بكثير مما كانوا يقدرونه لانجازها ، فحققوا بذلك نجاحات لم يكونوا يتوقعونها .

واذا كان الاصدار الأول « للموسوعة الادارية الحديثة » قد وقف عند احكام المحكمة الادارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الصادرة حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٨٥ وهو تاريخ نهاية السنة القضائية ١٩٨٥/٨٤ ، فقد استشرعنا الحاجة الملحة الى مواصلة الجهد لتجميع وتلخيص الاحكام والفتاوى الصادرة اعتبارا من أول اكتوبر ١٩٨٥ وهو تاريخ بداية السنة القضائية ١٩٨٦/٨٥ حتى ٣٠ سبتمبر ١٩٩٣ وهو تاريخ نهاية السنة القضائية ١٩٩٢/١٩٩٣ التى هى السنة التى دفع بعدها الى المطبعة بالاصدار الثانى « للموسوعة الادارية الحديثة » الذى يجده القارئ بين يديه حاليا . متضمنا بحق أحدث المبادئ القانونية التى قررتها المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع ، فاذا وضع القارئ امامه الاصدار الأول « للموسوعة الادارية الحديثة » رالاصدار الثانى لها ، فانه يكون بذلك قد وضع يده على سبعة وأربعين عاما من المبادئ انقانونية التى قررها مجلس الدولة من خلال قمتيه المحكمة الادارية العليا والجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

واننا نرجو بذلك أن نكون قد قدمنا — بكل فخر وتواضع — انجازا عاليا وعلميا ضخما ، يحقق للمشتغلين بالقانون خدمة حقيقية ومؤكدة — تغنى فى أحيان كثيرة عن الرجوع الى عشرات المؤلفات الفقهية للتعرف على الرأى القانونى الصحيح للمسألة المطروحة للبحث .

( ح )

- ٣ -

و انه لحق على أن اعترف في هذا المقام بفضل زملائي أعضاء مجلس الدولة الذين اشتغلت بين صفوفهم فترة بلغت ما يربو على اثنتين وثلاثين سنة من سنوات عملي القضائي ، كافت الخلفية التي استند اليها استيعابي للمبادئ القانونية التي ضمتها باعزاز دفئا « الموسوعة الادارية الحديثة » (١٩٩٣/١٩٩٦) كما اعترف بالفضل أيضا **للاستاذ الكبير حسن الفكاهي المحامي** امام محكمة النقض لتحمسه لمشروع « الموسوعة الادارية الحديثة » سواء في اصدارها الأول أو اصدارها الثاني ، واسدائه للتوجيهات الصائبة المعززة بخبرته الطويلة في اصدار « الموسوعات القانونية » القيمة في خدمة رجال القانون في العالم العربي . كما لا يفوتني أن أنوه بالجهد الذي أسداه كل من **الأستاذين / عبد المنعم بيومي وطارق محمد حسن المحامين** بالاستئناف العالي ومجلس الدولة **والأستاذة / عزة حسن الفكاهي** المحامية بالاستئناف العالي ومجلس الدولة **والأستاذة / منى رمزي المحامية** في التجميع والتلخيص والتنسيق والتنفيذ ، وغير ذلك من اعمال دفعت بالموسوعة في اصدارها الثاني الى يدي القارئ على هذا النحو الرصين الذي بدت عليه .

وختاماً ، لا يفوتني في هذا المقام أن أخص بالذكر السادة الزملاء الأفاضل **الاساتذة المستشارين أحمد عبد العزيز وفاروق عبد القادر وفريد نزيه** تناغو نواب رئيس مجلس الدولة والدكتور عادل شريف المستشار حالياً بالمحكمة الدستورية العليا **والاستاذ حسن هند** عضو القسم الاستشاري بمجلس الدولة ، على ما أبدوه من اهتمام بالموسوعة وما أسدوه من عون في سبيل انجازها .

**والله ولي التوفيق ....**

**دكتور نعيم عطية**

**المحامي امام محكمة النقض**

**نائب رئيس مجلس الدولة ( سابقاً )**

**أول فبراير ١٩٩٤**

## « تادىب »

الصفحة	الموضوع
١٢	الفصل الأول : المسئولية التاديبية
١٣	الفرع الأول : مناه المسئولية التاديبية
٢٩	الفرع الثانى : اختلاف النظام القانونى للتادىب عن النظام المقرر بالقوانين الجنائية للأفعال المؤتمه
٤٤	الفرع الثالث : استقلال الجريمة التاديبية عن الجريمة الجنائية
٥٢	الفرع الرابع : مشروعية اصدار لائحة الجزاءات متضمنة المخالفات التاديبية والعقوبات المقررة لكل منها
٥٥	الفرع الخامس : مسائل متنوعة
٥٥	اولا : المسئولية كتاديبية مسئولية شخصية
٧٠	ثانيا : المسئولية التاديبية قوامها خطأ تاديبى ثابت فى حق العامل
٧٠	١ - نسبة الخطأ الى العامل على وجه القطع واليقين
٧٥	٢ - حسن وسوء النية فى قيام المسئولية التاديبية
٨١	ثالثا : الاعفاء من المسئولية
٨١	١ - حدائة العهد بالعمل لا تنهض دفعا للمسئولية
٨٥	٢ - التلذرع بكثرة العمل لا تصالح علدا لدرء المسئولية
٨٧	٣ - امكانية اللجوء الى وسائل غير التى نص عليها القانون لدرء المسئولية
٩٢	٤ - امر الرئيس للمرؤوس
١٠٣	٥ - سوء تنظيم المرفق يعتبر ظرفا مخففا
١٠٩	رابعا : اثر المرض على المسئولية التاديبية
١١٣	خامسا : لا عقاب على مخالفة زالت آثارها
١١٦	الفصل الثانى : المخالفات التاديبية
١١٦	الفرع الأول : احكام عامة
١٤٢	الفرع الثانى : واجبات الوظيفة
١٤٢	اولا : اداء اعمال الوظيفة
١٤٢	١ - اداء العامل للعمل المنوط به بنفسه وبكل ذقة وامانة
١٤٦	٢ - السعى لمعرفة واجبات الوظيفة والالام بها
١٥٥	٣ - متابعة اعمال المرؤوسين والإشراف عليها
١٦٤	٤ - التزام الصديق وتحاشى الكذب
١٦٧	٥ - الانتظام فى العمل واداءه فى المواعيد الرسمية
١٧٢	٦ - عدم الانقطاع عن العمل بدون اذن أو مقتضى

## ( ى )

الصفحة	الموضوع
١٨٤	ثانيا : طاعة الرؤساء وتوقيعهم
١٨٤	١ - حق الشكوى والأبلاغ عن الجرائم مكفول
١٨٧	٢ - حق ابداء الرأى أو الظن على تصرفات الرؤساء مكفول بلا تطاول أو تشهير أو تحد
١٩٥	٣ - مخاطبة الرؤساء تكون فى حدود اللياقة والأدب
٢٠٤	٤ - لا جناح على اللجوء الى رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الشعب بالشكوى
٢١٠	ثالثا : المحافظة على كرامة الوظيفة
٢١٠	١ - احترام العرف وكرامة الرؤساء والمؤوسين وافراد المتعاملين
٢١٥	٢ - طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة فى مجال العمل
٢١٦	٣ - عدم قبول اى مكافأة أو عمولة أو هدية نظير القيام بالواجب الوظيفى
٢١٨	الفرع الثالث : الأعمال المحظورة
٢١٨	أولا : المسئولية التأديبية للأطباء والجراحين
٢٢٤	ثانيا : المخالفات التأديبية فى العقود الادارية
٢٢٤	١ - حدود مسئولية الموظف المنتدب لتلقى العطاءات
٢٢٧	٢ - حدود مسئولية مندوب ادارة الحسابات فى لجنة فتح المظاريف
٢٣١	٣ - قبول العطاء الوحيد لا يستوجب المساءلة التأديبية
٢٣٢	٤ - اقرار لجنة البت بمطابقة السلعة الموردة للمواصفات
٢٣٣	٥ - سداد مستحقات المورد
٢٣٤	ثالثا : صرف مبالغ بدون وجه حق
٢٣٥	رابعا : المخالفات التأديبية فى شأن العمدة
٢٤٠	خامسا : مخالفة قواعد صرف السلفة
٢٤٢	سادسا : المخالفات التأديبية التى ترد على اوراق رسمية
٢٥٠	سابعا : المخالفات التأديبية لاعوان القضاء
٢٥٠	١ - جسامه انحراف العاملين بالمحاكم
٢٥١	٢ - تفريط امناء الحفظ بالمحاكم فى الملفات التى يهدهتهم
٢٥٤	٣ - حدود مسئولية المحضرين
٢٥٩	ثامنا : المخالفات تراخيص المبائى
٢٦٩	تاسعا : حظر الاشتغال بالأعمال التجارية
٢٦٩	١ - حظر مزاولة التجارة بالذات أو بالوساطة
٢٧٢	٢ - معيار العمل التجارى

## المصنعة

## الموضوع

- ٢٧٦ ٣ - ممارسة الزوجة للتجارة
- ٢٧٨ عاشرًا : مدى حظر الاشتراك في تأسيس الشركات
- ٢٧٨ ١ - جواز الاشتراك كشريك موصى في شركة  
توصية بسيطة
- ٢٨١ حادى عشر : حظر اداء اعمال للغير بمقابل الا باذن
- ٢٨٨ ثانى عشر : المخالفات التأديبية عن سلوك الموظف خارج  
الوظيفة
- ٢٩٣ ثالث عشر : مخالفات تأديبية أخرى متنوعة
- ٢٠٥ الفصل الثالث : الجزاءات التأديبية
- ٣٠٥ الفرع الأول : عدم جواز المعاقبة على الذنب الإدارى مرتين
- الفرع الثانى : وجوب قيام تقدير الجزاء على سببه بجميع  
أشطره
- ٣١٤ الفرع الثالث : مناهج حرية تقدير الجزاء الا يكون المشرع  
قد خص ذنبًا إداريًا بمعقوبة محددة
- ٣١٥ الفرع الرابع : رقابة القضاء لا تمتد الى ملاءمة الجزاء الا  
إذا شاب تقدير الإدارة له غلو
- ٣١٧ الفرع الخامس : الأثر المباشر للقانون التأديبى وقاعدة  
القانون الإصلاح لاحتم
- ٣٤٧ الفرع السادس : ما لا يعد من قبيل العقوبات التأديبية
- ٣٥٩ أولا : النقل اجراء مناطه المصلحة العامة
- ٣٥٩ ثانيا : ابعاد العامل عن الاعمال المالية ليس من  
الجزاءات التأديبية
- ٣٦٢ ثالثا : لفت النظر لا يعد عقوبة تأديبية
- ٣٦٣ الفرع السابع : عقوبات تأديبية جازة توقيعها
- ٣٦٩ أولا : التفرقة فى شأن العقوبات التأديبية بين طائفة  
كبار الموظفين ومن عدائهم من الموظفين
- ٣٦٩ ثانيا : اللوم
- ٣٧٣ ثالثا : الخصم من الأجر
- ٣٧٥ رابعا : خفض الأجر
- ٣٧٨ خامسا : خفض الى وظيفة فى الدرجة الأدنى  
مباشرة
- ٣٨٣ سادسا : خفض الدرجة
- ٣٩٠ سابعا : الوقف عن العمل
- ٣٩٢ ثامنا : الإحالة الى المعاش
- ٣٩٥ تاسعا : الفصل من الخدمة
- ٣٩٨

## (ل)

### الصفحة

### الموضوع

- ٤٠٤ الفرع الثامن : جزاء تاديبى مقنع  
٤٠٧ الفرع التاسع : محو العقوبات التأديبية  
٤٠٩ الفرع العاشر : جواز ملاحقة من ترك الخدمة
- ٤١٨ الفصل الرابع : التحقيق مع العاملين  
٤١٨ الفرع الأول : سلطة التحقيق  
٤١٨ أولا : سلطة الاحالة الى التحقيق  
٤٢٨ ثانيا : سلطة اجراء التحقيق
- ٤٤٤ الفرع الثانى : ضمانات التحقيق  
٤٧٠ الفرع الثالث : اجراءات التحقيق  
٤٧٠ أولا : مواجهة المتهم  
٤٧٤ ثانيا : الامتناع عن الادلاء بالاقتوال  
٤٧٧ ثالثا : الاعتراف  
٤٧٩ رابعا : الشهود  
٤٨١ خامسا : التفتيش  
٤٩٦ سادسا : التحقيق يكون كتابة وموقعا عليه
- ٥٠٣ الفرع الرابع : نتيجة التحقيق وفقد الاوراق  
٥١٧ الفصل الخامس : قرار الوقف عن العمل احتياطيا
- ٥٣١ الفصل السادس : القرار التأديبى  
٥٣١ الفرع الأول : القرار التأديبى قرار ادارى  
٥٣٢ الفرع الثانى : سبب القرار التأديبى  
٥٣٩ الفرع الثالث : السلطة التأديبية الموقعة للجزاء التأديبى  
٥٤٢ الفرع الرابع : ولاية التأديب ومدى جواز التفويض فيها  
٥٥٠ الفرع الخامس : قرار الجهة الادارية بالحفظ لا يقيد النيابة الادارية
- ٥٥٠ الفرع السادس : الاختصاص الرقابى للجهاز المركزى للمحاسبات على القرارات التأديبية فى شان المخالفات المالية
- ٥٦٣ الفصل السابع : الدعوى التأديبية  
٥٨١ أولا : تحريك الدعوى التأديبية  
٥٨١ ثانيا : اعلان المتهم المحال الى المحاكمة التأديبية بتقرير الاتهام وبالجلسة المحددة يعتبر اجراء جوهرى  
٥٨٣ ثالثا : قلم الكتاب يقوم باعلان ذوى الشأن بقرار الاتهام  
٥٩٣ رابعا : تحديد المشرع للوسيلة التى يتم الاعلان بها ( خطاب موسى عليه مصحوب بعلم وصول )  
٥٩٥ خامسا : الاعلان بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة يكون فى محل اقامة المعلن اليه او فى محل عطلة
- ٦٠٢

- سادسا : متى يكون الاعلان فى مواجهة النيابة العامة صحيحا  
 ٦٠٤ ١ - اذا كان موطن المراد اعلانه معلوما بالخارج  
 ٦٠٤ ٢ - اذا لم يكن للمراد اعلانه عنوان معلوم لا بالداخل ولا بالخارج  
 ٦١٠ ٣ - بطلان الاعلان فى مواجهة النيابة العامة اذا لم يكن قد استنفدت الى سبل التحرى عن موطن المراد اعلانه  
 ٦٢٢ سابعا : حضور المتهم ليس لازما لمحاكمته تاديبيا ما دام قد تم اخطاره بالحضور  
 ٦٢٨ ثامنا : سقوط الدعوى التاديبية  
 ٦٣٣ ١ - الاوضاع التشريعية لميعاد سقوط الدعوى التاديبية  
 ٦٣٣ ٢ - سقوط الدعوى التاديبية من النظام العام  
 ٦٤٤ ٣ - استطالة ميعاد سقوط الدعوى التاديبية عند تداخل المسئولتين التاديبية والجنائية  
 ٦٤٦ ٤ - علم الرئيس المباشر بالمخالفة  
 ٦٥٥ تاسعا : انقضاء الدعوى التاديبية بوفاء المتهم  
 ٦٦١ الفصل الثامن : المحاكم التاديبية  
 ٦٦٥ الفرع الاول : الاختصاص  
 ٦٦٥ اولا - المحكمة التاديبية صاحبة الولاية العامة فى التاديب  
 ٦٨١ ثانيا - توزيع الاختصاص بين المحاكم التاديبية  
 ٦٨١ ثالثا - نطاق اختصاص المحكمة التاديبية لمستوى الادارة العليا  
 ٦٨٣ رابعا - اختصاص المحاكم التاديبية وورد على سبيل الحصر  
 ٦٨٧ خامسا - اختصاص المحاكم التاديبية يتحدد بالقرارات التاديبية الصريحة  
 ٦٩٥ سداسا - عدم اختصاص المحاكم التاديبية بالظن فى قرار النقل أو الندب  
 ٦٩٩ سابعا - لا عبرة فى تحديد الاختصاص بما يحدده الطاعن فى طلباته  
 ٧٢٣ ثامنا - تختص المحاكم التاديبية بالطلبات المرتبطة  
 ٧٢٧ تاسعا - تختص المحاكم التاديبية بالظن فى قرارات التحويل  
 ٧٣٢ الفرع الثانى : مسار الدعوى التاديبية  
 ٧٣٨ اولا : الحكم فى الدعوى التاديبية  
 ٧٣٨ ١ - وجوب ابداع مسودة الحكم عند النطق به  
 ٧٣٨ ٢ - التوقيع على مسودة الحكم ونسخته الاصلية  
 ٧٣٩

( ف )

الصفحة

الموضوع

- ٧٤١ ٣ - وجوب تسبیب الاحكام والقرارات التأديبية
- ٧٤٥ ٤ - المداولة تكون بين القضاة الذى سمعوا المرافعة
- ٧٤٦ ٥ - النطق بالحكم التأديبى يكون فى جلسة علنية
- ٧٥١ ٦ - الجزاء المحكوم به يترد انره الى تاريخ ارتكاب المخالفة التأديبية
- ٧٥٨ ثانيا : ضمانات المحاكمة التأديبية
- ٧٥٨ ١ - قرينة البراءة
- ٧٧٣ ٢ - كفالة مباشرة من الدفاع للمتهم
- ٧٧٧ ثالثا : الاثبات
- ٧٧٧ ١ - عبء الاثبات فى المنازعات التأديبية يقع على عاتق الادارة
- ٧٧٨ ٢ - تقاعس جهة الادارة عن تقديم الاوراق اللازمة للفصل فى الدعوى التأديبية
- ٧٨٢ ٣ - أدلة الاثبات
- ٧٨٢ ( ا ) تحريات الشرطة
- ٧٨٧ ( ب ) شهادة الشهود
- ٧٩٧ ( ج ) الاعتراف
- ٧٩٨ ( د ) الاقرار الذى يعول عليه
- ٧٩٩ ٤ - حرية القاضي التأديبى فى تكوين اقتناعه
- ٨٠٣ ٥ - احكام الادانة تبنى على القطع واليقين
- ٨١٦ ٦ - استخلاص المحكمة للنتيجة التى انتهت اليها استخلاصا سائفا من اصول نتائجها
- ٨٢١ رابعا : صلاحيات المحكمة التأديبية اراء الدعوى التأديبية
- ٨٢١ ١ - عدم تقيد المحكمة التأديبية بالوصف أو التكييف الذى تسبغه النيابة الادارية على الوقائع المسندة الى المتهم
- ٨٢٦ ٢ - عدم التزام المحكمة بتعقيب دفاع المتهم فى كل جزئياته وفروعه
- ٨٣٢ ٣ - عدم جواز الحكم على المتهم فى الهام لم يواجه به
- ٨٣٤ ٤ - تفويض مواد الاتهام
- ٨٣٦ ٥ - تصدى المحكمة التأديبية لوقائع لم ترد فى قرار الاحالة
- ٨٤٠ ٦ - جواز توقيع الجزاء التأديبى عن كل مخالفة تأديبية جسيمة
- ٨٤٤ ٧ - عدم جواز المحاكمة التأديبية لسبق مجازاة الممثل تاوييتا

## ( س )

الصفحة	الموضوع
٨٤٧	٨ - شيوخ التهمة
	٩ - عدم جواز اتخاذ جهة الإدارة أى قرار يسلب المحكمة التأديبية ولايتها أثناء نظر الدعوى التأديبية
٨٤٨	التأديبية
٨٥١	خامسا : التدخل فى الدعوى التأديبية
٨٥٢	سادسا : وقف الدعوى التأديبية
	١ - وقف الدعوى التأديبية لحين الفصل فى الدعوى الجنائية
٨٥٣	٢ - وقف الدعوى التأديبية لحين الفصل من المحكمة المختصة فى مسألة أولية تربط بتكليف الوقائع
٨٥٤	الفرع الثالث : الطعن فى الأحكام التأديبية
٨٥٩	أولا : الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا
	١ - الحكم فى الدعوى التأديبية يكون حذوريا متى اتصل علم الطاعن بها
٨٥٩	٢ - ميعاد الطعن فى الحكم التأديبى أمام المحكمة الإدارية العليا
٨٦٠	٣ - بداية ميعاد الطعن
٨٦٣	٤ - ميعاد الطعن فى الحكم التأديبى عند تعدد الخصوم
٨٦٦	٥ - رقابة المحكمة الإدارية العليا لأحكام المحاكم التأديبية رقابة مشروعية
٨٦٦	٦ - الطعن يثير المنازعة برمتها أمام المحكمة الإدارية العليا
٨٨٥	٧ - الأحالة من المحكمة التأديبية الى المحكمة الإدارية العليا
٨٨٨	ثانيا : الطعن بالتماس إعادة النظر
٨٩١	الفصل التاسع : تأديب الموظف المعار والمتنذب والمنقول
٨٩٢	الفرع الأول : تأديب المعار والمتنذب
٨٩٣	الفرع الثانى : تأديب المنقول
٨٩٨	الفصل العاشر : معطى التأديب
٩٠١	الفرع الأول : الاطمان المحام للمجالس التأديبية
٩٠١	أولا : يسرى على ما تصدره مجالس التأديب من قرارات ما يسرى على الأحكام القضائية من قواعد ومبادئ
٩٠١	ثانيا : قرارات مجالس التأديب بمثابة أحكام صادرة فى دعاوى تأديبية ، ويكون الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا
٩٠٤	

## (ع)

- ثالثا : اختصاص المحكمة الإدارية العليا بالمطعون في قرارات مجالس التأديب التي لا تخضع للتصديق من جهات إدارية ٩١.
- رابعا : عبارة « المحاكم التأديبية » التي يطعن في أحكامها أمام المحكمة لإدارية العليا عبارة عامة غير مخصصة ومطلقة ٩٢.
- خامسا : اسناد الاختصاص بالتأديب لمجالس التأديب يعتبر من النظام العام ٩٢٦
- سادسا : كفالة حق الدفاع أمام مجلس التأديب ٩٢٩
- سابعا : لمجلس التأديب مطلق الحرية في تكوين عقيدته ٩٣٢
- ثامنا : مجلس التأديب شأنه شأن المحكمة التأديبية هو الخبير الأعلى في مدى سلامة ما ذهب إليه تقرير الخبرة أمامه ٩٣٤
- تاسعا : وجوب توقيع رئيس مجلس التأديب وعضوية على مسودة القرار المودعة عند النطق به المشتملة على أسبابه ٩٣٥
- عاشرا : عدم خضوع أعضاء مجالس التأديب للانظمة الخاصة بالقضاة ٩٣٩
- الفرع الثاني : مجالس تأديب مختلفة ٩٤٦
- أولا : مجالس تأديب العاملين بالمحاكم والنيابات ٩٤٦
- ثانيا : مجالس تأديب العاملين بالجامعات من غير أعضاء هيئات التدريس ٩٦٣
- الفصل الحادى عشر : تأديب طوائف خاصة من العاملين ٩٦٨
- أولا : تأديب العاملين بالمؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ٩٦٨
- ثانيا : تأديب العاملين بهيئة النقل العام بالقاهرة ٩٧٠
- ثالثا : تأديب العاملين بمجلس الشعب ٩٧٣
- رابعا : تأديب أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين والعاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديددها ٩٧٤
- خامسا : تأديب مديري الجمعيات التعاونية الزراعية ٩٨٦
- سادسا : تأديب أعضاء مراكز شباب القرى ٩٩٠
- سابعا : تأديب الخبراء أمام جهات القضاء ٩٩٥
- ثامنا : محاسبة عضو المجلس المحلى عن أخلاله بالسلوك الواجب ٩٩٧
- تاسعا : تأديب العاملين بمشروع مواقف سيارات الاجرة ٩٩٩
- الفصل الثانى عشر : مسائل متنوعة ١٠٠٢

## فهرس تفصیلی

## « تادیب »

الصفحة	الموضوع
١٢	انفصل الاول : المسؤولية التادیبية
١٢	الفرع الاول : مناط المسؤولية التادیبية
٢٩	الفرع الثاني : اختلاف النظام القانوني للتادیب عن النظام المقرر بالقوانين الجنائية للأفعال المؤتممة
٤٤	الفرع الثالث : استقلال الجريمة التادیبية عن الجريمة الجنائية
٥٢	الفرع الرابع : مشروعیة اصدار لائحة للجزاءات متضمنة المخالفات التادیبية والعقوبات المقررة لكل منها
٥٥	الفرع الخامس : مسائل متنوعة
٥٥	اولا : المسؤولية التادیبية مسؤولة شخصية
	ثانيا : المسؤولية التادیبية قوامها خطأ تادیبي ثابت في حق العامل
٧٠	١ - نسبة الخطأ الى العامل على وجه القطع والیقین
٧٥	٢ - حسن وسوء النية في قيام المسؤولية التادیبية
٨١	ثالثا : الاعفاء من المسؤولية
٨١	١ - حداثة العهد بالعمل لا تنهض دفعا للمسؤولية
٨٥	٢ - التفرع بكثرة العمل لا تصلح عذرا لدوء المسؤولية
٨٧	٣ - امكانية اللجوء الى وسائل غير التي نص عليها القانون لدوء المسؤولية
٩٢	٤ - امر الرئيس للمرؤوس
١٠٣	٥ - سوء تنظيم الرفق يعتبر ظرفا مخففا
١٠٩	رابعا : اثر المرض على المسؤولية التادیبية
١١٣	خامسا : لا عقاب على مخالفة زالت آثارها
١١٦	الفصل الثاني : المخالفات التادیبية
١١٦	الفرع الاول : احكام عامة
١٤٢	الفرع الثاني : واجبات الوظيفة
١٤٢	اولا : اداء اعمال الوظيفة
	١ - اداء العامل للعمل المنوط به بنفسه وبكل دقة وامانة
١٤٢	٢ - السعي لمعرفة واجبات الوظيفة والامام بها
١٥٥	٣ - متابعة اعمال المرؤوسين والاشراف عليها
١٦٤	٤ - التزم الصدق وتحاشي الكذب
١٦٧	٥ - الانتظام في العمل وأداؤه في المواعيد الرسمية
١٧٢	٦ - عدم الانقطاع عن العمل بدون اذن أو مقتضى

- ١٨٤ ثانيا : طاعة الرؤساء وتوقيعهم
- ١٨٤ ١ - حق الشكوى والإبلاغ عن الجرائم مكفول
- ١٨٧ ٢ - حق إبداء الرأي أو الطعن على تصرفات الرؤساء مكفول بلا تطاول أو تشهير أو تحد
- ١٩٣ ٣ - مخاطبة الرؤساء تكون في حدود اللياقة والأدب
- ٢٠٤ ٤ - لا جناح على اللجوء الى رئيس الجمهورية أو رئيس مجلس الشعب بالشكوى
- ٢١٠ ثالثا : الحافظة على كرامة الوظيفة
- ٢١٠ ١ - احترام العرف وكرامة الرؤساء والمرؤوسين وافراد المتعاملين
- ٢١٥ ٢ - طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة في مجال العمل
- ٢١٦ ٣ - عدم قبول أى مكافأة أو عمولة أو هدية نظير القيام بالواجب الوظيفي
- ٢١٨ الفرع الثالث : الأعمال المحظورة
- ٢١٨ أولا : المسؤولية التأديبية للأطباء والجراحين
- ٢٢٤ ثانيا : المخالفات التأديبية في العقود الإدارية
- ٢٢٤ ١ - حدود مسؤولية الموظف المتدرب أثناء العطاءات
- ٢٢٧ ٢ - حدود مسؤولية مندوب إدارة الحسابات في لجنة فتح المظاريف
- ٢٣١ ٣ - قبول العطاء الوحيد لا يستوجب المساءلة التأديبية
- ٢٣٢ ٤ - اقرار لجنة البت بمطالبة الادارة بالرد
- ٢٣٢ للمواصفات
- ٢٣٢ ٥ - سداد مستحقات المورد
- ٢٣٤ ثالثا : صرف مبالغ بدون وجه حق
- ٢٣٥ رابعا : المخالفات التأديبية في شأن المعهدة
- ٢٤٠ خامسا : مخالفة قواعد صرف السلفة
- ٢٤٢ سادسا : المخالفات التأديبية التي ترد على أوراق رسمية
- ٢٥٠ سابعاً : المخالفات التأديبية لاعوان القضاء
- ٢٥٠ ١ - جسامة انتهاك العاملين بالمحاكم
- ٢٥١ ٢ - تفريط امناء الحفظ بالمحاكم فى الملفات التى يعهدهم
- ٢٥٤ ٣ - حدود مسؤولية المحضرين
- ٢٥٩ ثامنا : مخالفات تراخيص المباني
- ٢٦٩ تاسعا : حظر الاشتغال بالأعمال التجارية
- ٢٦٩ ١ - حظر مزاولة التجارة بالذات أو بالواسطة
- ٢٧٢ ٢ - معيار العمل التجارى

## ( ك )

### الصفحة

### الموضوع

- ٢٧٦ ٣ - ممارسة الزوجة للتجارة
- ٢٧٨ عاشرًا : مدى حظر الاشتراك في تأسيس الشركات
- ٢٧٨ ١ - جواز الاشتراك كشريك موصى في شركة  
توصية بسيطة
- ٢٨١ حادى عشر : حظر اداء اعمال للغير بمقابل الا باذن
- ٢٨٨ ثانى عشر : المخالفات التأديبية عن سلوك الموظف خارج  
الوظيفة
- ٢٩٣ ثالث عشر : مخالفات تأديبية اخرى متنوعة
- ٢٠٥ الفصل الثالث : الجزاءات التأديبية
- ٢٠٥ الفرع الأول : عدم جواز المعاقبة على الذنب الادارى مرتين
- الفرع الثانى : وجوب قيام تقدير الجزاء على سببه بجميع  
أشطاره
- ٢١٤ الفرع الثالث : مناهج حرية تقدير الجزاء الا يكون المشرع  
قد خص ذنباً ادارياً بعقوبة محددة
- ٢١٥ الفرع الرابع : رقابة القضاء لا تمتد الى ملاءمة الجزاء الا  
اذا شاب تقدير الادارة له غلو
- ٢١٧ الفرع الخامس : الأثر المباشر للقانون التأديبى وقاعدة  
القانون الاصلح للمتهم
- ٢١٧ الفرع السادس : ما لا يعد من قبيل العقوبات التأديبية
- ٢٥٩ أولا : النقل اجراء مناهله المصلحة العامة
- ٢٥٩ ثانيا : ابعاد العامل عن الاعمال المالية لبس من  
الجزاءات التأديبية
- ٢٦٢ ثالثا : لفت النظر لا يعد عقوبة تأديبية
- ٢٦٣ الفرع السابع : عقوبات تأديبية جائز توقيعها
- ٢٦٩ أولا : التفرقة فى شأن العقوبات التأديبية بين طائفة  
كبار الموظفين ومن عداهم من الموظفين
- ٢٦٩ ثانيا : اللوم
- ٢٧٣ ثالثا : الخصم من الاجر
- ٢٧٥ رابعا : خفض الاجر
- ٢٧٨ خامسا : خفض الى وظيفة فى الدرجة الأدنى  
مباشرة
- ٢٨٣ سادسا : خفض الدرجة
- ٢٩٠ سابعا : الوقف عن العمل
- ٢٩٣ ثامنا : الاحالة الى المعاش
- ٢٩٥ تاسعا : الفصل من الخدمة
- ٢٩٨

١٠٤	الفرع الثامن : جزاء تأديبي مقنع
٤٠٧	الفرع التاسع : محو العقوبات التأديبية
٤٠٦	الفرع العاشر : جواز سلاحة من ترك الخدمة
٤١٨	الفصل الرابع : التحقيق مع العاملين
٤١٨	الفرع الأول : سلطة التحقيق
٤١٨	أولا : سلطة الإحالة إلى التحقيق
٤٢٨	ثانيا : سلطة إجراء التحقيق
٤٤٤	الفرع الثاني : ضمانات التحقيق
٤٧٠	الفرع الثالث : إجراءات التحقيق
٤٧٠	أولا : مواجهة المتهم
٤٧٤	ثانيا : الامتناع من الإدلاء بالأقوال
٤٧٧	ثالثا : الاعتراف
٤٧٩	رابعا : الشهود
٤٨١	خامسا : التفتيش
٤٩٦	سادسا : التحقيق يكون كتابة وموقعا عليه
٥٠٣	الفرع الرابع : نتيجة التحقيق وفقد الأوراق
٥١٧	الفصل الخامس : قرار الوقف عن العمل احتياطيا
٥٣١	الفصل السادس : القرار التأديبي
٥٣١	الفرع الأول : القرار التأديبي قرار إداري
٥٣٢	الفرع الثاني : سبب القرار التأديبي
٥٣٩	الفرع الثالث : السلطة التأديبية الموقعة للجزاء التأديبي
٥٤٢	الفرع الرابع : ولاية التأديب ومدى جواز التفويض فيها
٥٥٠	الفرع الخامس : قرار الجهة الإدارية بالحفظ لا يقيد النيابة الإدارية
٥٦٣	الفرع السادس : الاختصاص الرقابي للجهاز المركزي للمحسابات على القرارات التأديبية في شأن المخالفات المالية
٥٨١	الفصل السابع : الدعوى التأديبية
٥٨١	أولا : تحريك الدعوى التأديبية
٥٨٣	ثانيا : إعلان المتهم المحال إلى المحاكمة التأديبية بتقرير الاتهام وبالجلسة المحددة يعتبر إجراء جوهريا
٥٩٣	ثالثا : قلم الكتاب يقوم بإعلان ذوي الشأن بقرار الاتهام
٥٩٥	رابعا : تحديد المشرع للوسيلة التي يتم الإعلان بها ( خطاب موحي عليه مصحوب بعلم وصول )
٦٠٢	خامسا : الإعلان بقرار لإحالة وتاريخ الجلسة يكون في محل إقامة المعلن إليه أو في محل عمله

- ٦٠٤ سادسا : متى يكون الاعلان فى مواجهة النيابة العامة صحيحا  
 ٦٠٤ ١ - اذا كان موطن المراد اعلانه معلوما بالخارج  
 ٦١٠ ٢ - اذا لم يكن للمراد اعلانه عنوان معلوم لا بالداخل ولا بالخارج  
 ٦٢٢ ٣ - بطلان الاعلان فى مواجهة النيابة العامة اذا لم يكن قد استنفدت الى سبل التحرى عن موطن المراد اعلانه  
 ٦٢٨ سابعا : حضور المتهم ليس لازما لمحاكمته تاديبيا ما دام قد تم اخطاره بالحضور  
 ٦٣٣ ثامنا : سقوط الدعوى التاديبية  
 ٦٣٣ ١ - الاوضاع التشريعية لميعاد سقوط الدعوى التاديبية  
 ٦٤٤ ٢ - سقوط الدعوى التاديبية من النظام العام  
 ٦٤٦ ٣ - استقالة ميعاد سقوط الدعوى التاديبية عند تداخل المسئولتين التاديبية والجنائية  
 ٦٥٥ ٤ - علم الرئيس المباشر بالمخالفة  
 ٦٦١ تاسعا : انقضاء الدعوى التاديبية بوفاء المتهم  
 ٦٦٥ انفصل الثامن : المحاكم التاديبية  
 ٦٦٥ الفرع الاول : الاختصاص  
 ٦٦٥ اولا - المحكمة التاديبية صاحبة الولاية العامة فى التاديب  
 ٦٨١ ثانيا - توزيع الاختصاص بين المحاكم التاديبية  
 ٦٨٣ ثالثا - نطاق اختصاص المحكمة التاديبية لمستوى الادارة العليا  
 ٦٨٧ رابعا - اختصاص المحاكم التاديبية واراد على سبيل الحصر  
 ٦٩٥ خامسا - اختصاص المحاكم التاديبية يتحدد بالقرارات التاديبية الصريحة  
 ٦٩٩ سادسا - عدم اختصاص المحاكم التاديبية بالطعن فى قرار النقل او التدب  
 ٧٢٣ سابعا - لا عبرة فى تحديد الاختصاص بما يحدده الطاعن فى طلباته  
 ٧٢٧ ثامنا - تختص المحاكم التاديبية بالطلبات المرتبطة  
 ٧٣٢ تاسعا - تختص المحاكم التاديبية بالطعن فى قرارات التحويل  
 ٧٣٨ الفرع الثانى : مسار الدعوى التاديبية  
 ٧٣٨ اولا : الحكم فى الدعوى التاديبية  
 ٧٣٨ ١ - وجوب ايداع مسودة الحكم عند النطق به  
 ٧٣٩ ٢ - التوقيع على مسودة الحكم ونسخته الاصابة

- ٣ - وجوب تسبب الاحكام والقرارات التأديبية ٧٤١
- ٤ - المدالة تكون بين القضاة الذي سمعوا المرافعة ٧٤٥
- ٥ - النطق بالحكم التأديبي يكون في جلسة علنية ٧٤٦
- ٦ - الجزاء المحكوم به يترد انره الى تاريخ اوكتاب المخالفة التأديبية ٧٥١
- ثانيا : ضمانات المحاكمة التأديبية ٧٥٨
- ١ - قرينة البراءة ٧٥٨
- ٢ - كفالة مباشرة من الدفاع للمتهم ٧٧٣
- ثالثا : الإثبات ٧٧٧
- ١ - عبء الإثبات في المنازعات التأديبية يقع على عاتق الادارة ٧٧٧
- ٢ - تقاعس جهة الادارة عن تقديم الاوراق اللازمة للفصل في الدعوى التأديبية ٧٧٨
- ٣ - أدلة الإثبات ٧٨٢
- ( أ ) تحريات الشرطة ٧٨٢
- ( ب ) شهادة الشهود ٧٨٧
- ( ج ) الاعتراف ٧٩٧
- ( د ) الاقرار الذي يعول عليه ٧٩٨
- ٤ - حرية القاضي التأديبي في تكوين اقتناعه ٧٩٩
- ٥ - احكام الادانة تبني على القطع واليقين ٨٠٣
- ٦ - استخلاص المحكمة للنتيجة التي انتهت اليها استخلاصا سائغا من اصول تنتجها ٨١٦
- رابعا : صلاحيات المحكمة التأديبية ازاء الدعوى التأديبية ٨٢١
- ١ - عدم نفيذ المحكمة التأديبية بالوصف أو التكييف الذي تسبغه النيابة الادارية على لوائح المسندة الى المتهم ٨٢١
- ٢ - عدم التزام المحكمة بتعقب دفاع المتهم في كل جزئياته وفروعه ٨٢٦
- ٣ - عدم جواز الحكم على المتهم في اتهام لم يواجه به ٨٣٢
- ٤ - تعديل مواد الاتهام ٨٣٤
- ٥ - تصدى المحكمة التأديبية لوائح لم ترد في قرار الاحصالة ٨٣٦
- ٦ - جواز توقيع الجزاء التأديبي عن كل مخالفة تأديبية جديدة ٨٤٠
- ٧ - عدم جواز المحاكمة التأديبية لسبق مجازاة العامل تأديبيا ٨٤٤

## (س)

### الصفحة

### الموضوع

- ٨٤٧ ٨ - شيوع التهمة  
٩ - عدم جواز اتخاذ جهة الإدارة أى قرار يسلب المحكمة التأديبية ولايتها اثناء نظر الدعوى التأديبية
- ٨٤٨  
٨٥١ خامسا : التدخل فى الدعوى التأديبية
- ٨٥٣ سادسا : وقف الدعوى التأديبية  
١ - وقف الدعوى التأديبية لحين الفصل فى الدعوى الجنائية
- ٨٥٣ ٢ - وقف الدعوى التأديبية لحين الفصل من المحكمة المختصة فى مسألة أولية ترتبط بتكييف الوقائع
- ٨٥٤  
٨٥٩ الفرع الثالث : الطعن فى الأحكام التأديبية
- ٨٥٩ أولا : الطعن امام المحكمة الادارية العليا  
١ - الحكم فى الدعوى التأديبية يكون حذوريا متى اتصل علم الطاعن بها
- ٨٥٩ ٢ - ميعاد الطعن فى الحكم التأديبي امام المحكمة الادارية العليا
- ٨٦٠ ٣ - بداية ميعاد الطعن
- ٨٦٣ ٤ - ميعاد الطعن فى الحكم التأديبي عند تعدد الخصوم
- ٨٦٦ ٥ - رقابة المحكمة الادارية العليا لاحكام المحاكم التأديبية رقابة مشروعية
- ٨٦٦ ٦ - الطعن يثير المنازعة برمتها امام المحكمة الادارية العليا
- ٨٨٥ ٧ - الاحالة من المحكمة التأديبية الى المحكمة الادارية العليا
- ٨٨٨  
٨٩١ ثانيا : الطعن بالتماس اعادة النظر
- ٨٩٢ الفصل التاسع : تأديب الموظف المعار والمنتدب والمنقول
- ٨٩٣ الفرع الأول : تأديب المعار والمنتدب
- ٨٩٨ الفرع الثانى : تأديب المنقول
- ٩٠١ الفصل العاشر : مجلس التأديب
- ٩٠١ الفرع الأول : الاطار العام لمجالس التأديب  
اولا : يسرى على ما تصدره مجالس انتاديب من قرارات ما يسرى على الاحكام القضائية من قواعد ومبادئ
- ٩٠١ ثانيا : قرارات مجالس التأديب مثابة احكام صادرة فى دعاوى تأديبية ، ويكون الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا

## (ع)

- ثالثا : اختصاص المحكمة الادارية العليا بالطعون في قرارات مجالس التأديب التي لا تخضع للتصديق من جهات ادارية ٩١٠
- رابعا : عبارة « المحاكم التأديبية » التي يطعن في احكامها امام المحكمة الادارية العليا عبارة عامة غير مخصصة ومطلقة ٩٢٠
- خامسا : اسناد الاختصاص بالتأديب لمجالس التأديب يعتبر من النظام العام ٩٢٦
- سادسا : كفالة حق الدفاع امام مجلس التأديب ٩٢٩
- سابعا : لمجلس التأديب مطلق الحرية في تكوين عقيدته ٩٣٢
- ثامنا : مجلس التأديب شأنه شأن المحكمة التأديبية هو الخبير الأعلى في مدى سلامة ما ذهب اليه تقرير الخبرة امامه ٩٣٤
- تاسعا : وجوب توقيع رئيس مجلس التأديب وعضوية على مسودة القرار المودعة عند النطق به المشتلة على اسبابه ٩٣٥
- عاثرا : عدم خضوع أعضاء مجالس التأديب للانظمة الخاصة بالقضاة ٩٣٩
- الفرع الثاني : مجالس تأديب مختلفة ٩٤٦
- اولا : مجالس تأديب العاملين بالمحاكم والنيابات ٩٤٦
- ثانيا : مجالس تأديب العاملين بالجامعات من غير أعضاء هيئات التدريس ٩٦٣
- الفصل الحادى عشر : تأديب طوائف خاصة من العاملين ٩٦٨
- اولا : تأديب العاملين بالمؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة ٩٦٨
- ثانيا : تأديب العاملين بهيئة النقل العام بالقاهرة ٩٧٠
- ثالثا : تأديب العاملين بمجلس الشعب ٩٧٣
- رابعا : تأديب أعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية وأعضاء مجالس الادارة المنتخبين والعاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتحديدتها ٩٧٤
- خامسا : تأديب مدبرى الجمعيات التعاونية الزراعية ٩٨٦
- سادسا : تأديب أعضاء مراكز شباب القرى ٩٩٠
- سابعا : تأديب الخبراء امام جهات القضاء ٩٩٥
- ثامنا : محاسبة عضو المجلس المحلى عن اخلاله بالسلوك الواجب ٩٩٧
- تاسعا : تأديب العاملين بمشروع مواقف سيارات الاجرة ٩٩٩
- ١٠٠٢ الثاني عشر : مسائل متنوعة

## تأديب

### الفصل الأول : المسئولية التأديبية

#### الفرع الأول : مناهج المسئولية التأديبية

الفرع الثانى : اختلاف النظام القانونى لتأديب عن النظام المقرر بالقوانين الجنائية للأعمال المؤلفة

الفرع الثالث : استقلال الجريمة التأديبية عن الجريمة الجنائية

الفرع الرابع : مشروعية إصدار لائحة للجرائم متضمنة المخالفات التأديبية والعقوبات المقررة لكل منها

الفرع الخامس : مسائل مشوعة

أولاً : المسئولية التأديبية مسئولية شخصية

ثانياً : المسئولية التأديبية قوامها خطأ تأديبى ثبت فى حق العامل

١ - نسبة الخطأ الى العامل على وجه القطع واليقين

٢ - حسن وسوء النية فى قيام المسئولية التأديبية

ثالثاً : الإعفاء من المسئولية

١ - حادثة الخلل بالكلل لا تنهى عنها المسئولية

٢ - التذرع بكثرة العمل لا لتفادى عتق الفرد المسئولية

٣ - امكانية اللجوء الى وسائل غير التى نص عليها القانون

لأفراد المسئولية

٤ - أمر الرئيس للمؤسسة

٥ - سوء تنظيم المرفق يعتبر ظرفاً مخففاً

رابعاً : اثر الرض على المسئولية التأديبية

خامساً : لا عقاب على مخالفة زالت آثارها

### الفصل الثانى : المخالفات التأديبية

الفرع الأول : احكام عامة

الفرع الثانى : واجبات الوظيفة

أولاً : اداء اعمال الوظيفة

- ١ - اداء العامل للعمل المنوط به بنفسه وبكل دقة وامانة
- ٢ - السعى لمعرفة واجبات الوظيفة والالتزام بها
- ٣ - متابعة اعمال الرؤوسين والإشراف عليها
- ٤ - التزام الصديق وتحاشى الكذب
- ٥ - الانتظام فى العمل واداءه فى المواعيد الرسمية
- ٦ - عدم الانقطاع عن العمل بدون إذن او مقتضى

ثانياً : طاعة الرؤساء وتوحيدهم

- ١ - حق الشكوى والإبلاغ عن الجرائم مكفول
- ٢ - حق ابداء الراى او الطعن على تصرفات الرؤساء مكفول بلا تطاول او تشهير او تعهد
- ٣ - مخاطبة الرؤساء تكون فى حدود اللياقة والادب
- ٤ - لا جناح على اللجوء الى رئيس الجمهورية او رئيس مجلس الشعب بالشكوى .

ثالثاً : المحافظة على كرامة الوظيفة

- ١ - احترام العرف وكرامة الرؤساء والرؤوسين والفراد المتعاملين
- ٢ - طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة فى مجال العمل
- ٣ - عدم قبول أى مكافأة او عمولة او هدية نظير القيام بالواجب الوظيفى

### الفرع الثالث : الأعمال المطلوبة

أولاً : المسؤولية التأديبية للأطباء والجراحين

ثانياً : المخالفات التأديبية في العقود الإدارية

- ١ - حدود مسؤولية الموظف المنتخب لتلقي العطايا
- ٢ - حدود مسؤولية مندوب إدارة الحسابات في لجنة فتح المظاريف
- ٣ - قبول العطاء الوحيد لا يستوجب السادة التأديبية
- ٤ - اقرار لجنة البت بمطابقة السلطة الموردة للمواصفات
- ٥ - سداد مستحقات المورد

ثالثاً : صرف مبالغ بدون وجه حق

رابعاً : المخالفات التأديبية في شأن الصحة

خامساً : مخالفة قواعد صرف السلفة

سادساً : المخالفات التأديبية التي ترد على أوراق رسمية

سابعاً : المخالفات التأديبية لاعوان القضاء

- ١ - جسارة انحراف العاملين بالمحاكم
- ٢ - تفريط امانة الحفظ بالمحاكم في الملفات التي يهملهم
- ٣ - حدود مسؤولية المحضرين

ثامناً : مخالفات تراخيص المباني

ثاسعاً : حظر الاشتغال بالأعمال التجارية

- ١ - حظر مزولة التجارة باللات أو بالوساطة
- ٢ - معيار العمل التجارى
- ٣ - ممارسة الزوجة للتجارة

عاشرا : مدى حظر الاشتراك في تأسيس الشركات

١ - جواز الاشتراك كـشريك موصى في شركة توصية

بسيطة

جاءت عشر : حظر إدارتها مع الغير مقابل إلا باذن

ثاني عشر : المخالفات التأديبية عن سلوك الموظف خارج الوظيفة

ثالث عشر : مخالفات تأديبية أخرى متنوعة

### الفصل الثالث : الجزاءات التأديبية

الفرع الأول : عدم جواز العقوبة على اللزب الإداري مرتين

الفرع الثاني : وجوب قيام تقدير الجزاء على سببه بجميع أخطاره

الفرع الثالث : مناج حرية تقدير الجزاء إلا يكون المشرع قد خص ذنبا

إداريا بعقوبة محددة

الفرع الرابع : رقابة القضاء لا تمتد إلى بلامة الجزاء إلا اذا شاب

تقدير الإدارة له ولو

الفرع الخامس : الأثر المباشر للقانون التأديبي وقاعدة القانون الإصلاح

للمتهم

الفرع السادس : ما لا يعد من قبيل العقوبات التأديبية

أولا : النقل اجراء مناطه المصلحة العامة

ثانيا : إبعاد العامل عن الإعمال المالية ليس من الجزاءات التأديبية

ثالثا : لغت النظر لا يعيد عقوبة تأديبية

الفرع السابع : عقوبات تأديبية جازت توقيعها .

أولا : التفرقة في شأن العقوبات التأديبية بين طائفة كبار الموظفين

ومن عوامهم من الموظفين

ثانيا : القسم

ثالثا : الخصم من الأجر

رابعا : خفض الأجر

خامسا : خفض الى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة

سادسا : خفض الدرجة

سابعا : الوقف عن العمل

ثامنا : الإحالة الى المعاش

تاسعا : الفصل من الخدمة

الفرع الثامن : جزاء تأديبي مقنع

الفرع التاسع : محو العقوبات التأديبية

للفرد المعاشر : جواز ملاحقة من ترك الخدمة

الفصل الرابع : التحقيق مع العاملين

الفرع الأول : سلطة التحقيق

أولا : سلطة الإحالة الى التحقيق

ثانيا : سلطة إجراء التحقيق

الفرع الثاني : ضمانات التحقيق

الفرع الثالث : اجراءات التحقيق .

اولا : مواجهة المتهم

ثانيا : الامتناع عن الادلاء بالاقرار

ثالثا : الاعتراف

رابعا : الشهود

خامسا : التفتيش

سادسا : التحقيق يكون كتابة وموقعا عليه

الفرع الرابع : نتيجة التحقيق وفقد الاوراق

الفصل الخامس : قرار الوفاء عن العمل احتياطيا

الفصل السادس : القرار التاديبى

الفرع الاول : القرار التاديبى قرار اداى

الفرع الثانى : سبب القرار التاديبى

الفرع الثالث : السلطة التاديبية الموقعة للجزاء التاديبى

الفرع الرابع : ولاية التاديب ومدى جواز التفويض فيها

الفرع الخامس : قرار الجهة الادارية بالحفظ لا يقيد النيابة الادارية

الفرع السادس : الاختصاص الرقابى للجهاز المركزى للمحاسبات على

القرارات التاديبية فى شان المخالفات المالية

الفصل السابع : الدعوى التاديبية

لولا : تحريك الدعوى التاديبية

ثانيا : اعلان المتهم المحال الى المحاكمة التاديبية بتقرير الاتهام

وبالجلسة المحددة بعبث اجراء جوهريا

ثالثا : قلم الكتاب يقوم باعلان ذوى الشأن بقرار الاتهام

رابعا : تحديد المشرع للوسيلة التى يتم الاعلان بها ( خطاب موسى عليه مصحوب بعلم وصول )

خامسا : الاعلان بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة يكون فى محل اقامة المعلن اليه او فى محل عمله

سادسا : متى يكون الاعلان فى مواجهة النيابة العامة صحيحا

١ - اذا كان موطن المراد اعلانه مطوما بالخارج

٢ - اذا لم يكن للمراد اعلانه عنوان مطوم لا بالداخل

ولا بالخارج

٣ - بطلان الاعلان فى مواجهة النيابة العامة اذا لم يكن قد

استندعت الى سبل التحرى عن موطن المراد اعلانه

سابعا : حضور التهم ليس لازما لمحاكمته تاديبيا ما دام قد تم اخطاره بالحضور

ثامنا : سقوط الدعوى التاديبية

١ - الاوضاع التشريعية لمعاد سقوط الدعوى التاديبية

٢ - سقوط الدعوى التاديبية من النظم العام

٣ - استقالة معاد سقوط الدعوى التاديبية عند تداخل

المسؤوليتين التاديبية والجنائية

٤ - علم الرئيس المباشر بالخلافة

تاسعا : انقضاء الدعوى التاديبية بوفاة التهم

## الفصل الثامن : المحاكم التأديبية

### الفرع الأول : الاختصاص

- أولا - المحكمة التأديبية صاحبة الولاية العامة في التأديب
  - ثانيا - توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية
  - ثالثا - نطاق اختصاص المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا
  - رابعا - اختصاص المحاكم التأديبية وارد على سبيل الحصر
  - خامسا - اختصاص المحاكم التأديبية يتحدد بالقرارات التأديبية الصريحة
  - سادسا - عدم اختصاص المحاكم التأديبية بالطعن في قرار النقل أو النصب
  - سابعا - لا عبرة في تحديد الاختصاص بما يحدده الطاعن في طلباته
  - ثامنا - تختص المحاكم التأديبية بالطلبات المرتبطة
  - تاسعا - تختص المحاكم التأديبية بالطعن في قرارات التعميل
- ### الفرع الثاني : مسار الدعوى التأديبية

#### أولا : الحكم في الدعوى التأديبية

- ١ - وجوب ايداع مسودة الحكم عند النطق به
- ٢ - التوقيع على مسودة الحكم ونسخته الاصلية
- ٣ - وجوب تسبيب الاحكام والقرارات التأديبية
- ٤ - المداولة تكون بين القضاة الذي سمعوا الرافعة
- ٥ - النطق بالحكم التأديبي يكون في جلسة علنية
- ٦ - الجزءء المحكوم به يتردد آثره الى تاريخ ارتكساب المخالفة التأديبية

## ثانيا : ضمانات المحاكمة التأديبية

١ - قرينة البراءة

٢ - كفالة مباشرة من الدفاع للمتهم

## ثالثا : الاتبات

١ - عبء الاتبات فى المنازعات التأديبية يقع على عاتق الإدارة

٢ - تقاعس جهة الإدارة عن تقديم الأوراق اللازمة للفصل فى الدعوى التأديبية

٣ - ادلة الاتبات

( أ ) تعريض الشرطة

( ب ) شهادة الشهود

( جـ ) الاعتراف

( د ) الإقرار الذى يعول عليه

٤ - حرية القاضى التأديبى فى تكوين اقتناعه

٥ - أحكام الأدلة تبنى على القطع واليقين

٦ - استخلاص المحكمة للنتيجة التى انتهت إليها استخلاصا سابقا من أصول نتائجها

## رابعا : صلاحيات المحكمة التأديبية إزاء الدعوى التأديبية

١ - عدم تقيد المحكمة التأديبية بالوصف أو التكييف الذى تسببه النيابة الإدارية على الوقائع المسندة الى المتهم

٢ - عدم التزام المحكمة بتعقب دفاع المتهم فى كل جزئياته وفروعه

- ٢ - عدم جواز الحكم على التهم في التهام لم يواجه به
- ٤ - تعديل مواد الاتهام
- ٥ - تصدى المحكمة التأديبية لوقائع لم ترد في قرار الإحالة
- ٦ - جواز توقيع الجزاء التأديبي عن كل مخالفة تأديبية جديدة
- ٧ - عدم جواز المحكمة التأديبية لسبق مجازاة العامل تأديبياً
- ٨ - شيوع التهمة
- ٩ - عدم جواز اتخاذ جهة الإدارة أى قرار يسلب المحكمة التأديبية ولايتها أثناء نظر الدعوى التأديبية

خامساً : التدخل في الدعوى التأديبية

سادساً : وقف الدعوى التأديبية

- ١ - وقف الدعوى التأديبية لحين الفصل في الدعوى الجنائية
- ٢ - وقف الدعوى التأديبية لحين الفصل من المحكمة المختصة في مسألة أولية ترتبط بتكييف الوقائع

الفرع الثالث : الطعن في الأحكام التأديبية

أولاً : الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا

- ١ - الحكم في الدعوى التأديبية يكون حاسماً متى اتصل علم الطاعن بها
- ٢ - ميعاد الطعن في الحكم التأديبي أمام المحكمة الإدارية العليا
- ٣ - بداية ميعاد الطعن
- ٤ - ميعاد الطعن في الحكم التأديبي عند تعدد المصنوع

٥ - رقابة المحكمة الإدارية العليا لأحكام المحاكم التأديبية  
ورقابة مشروعية

٦ - الطعن يثير المنازعة برمتها أمام المحكمة الإدارية  
العليا

٧ - الاحالة من المحكمة التأديبية الى المحكمة الإدارية  
العليا

نقيا : الطعن بالتماس اعادة النظر

الفصل التاسع : تأديب الموظف المعار والمنتدب والمنقول

الفرع الأول : تأديب المعار والمنتدب

الفرع الثاني : تأديب المنقول

الفصل العاشر : مجالس التأديب

الفرع الأول : الاطار العام لمجالس التأديب

أولا : يسرى على ما تصدره مجالس التأديب من قرارات ما يسرى  
على الاحكام التفصالية من قواعد ومبادئ

ثانيا : قرارات مجالس التأديب بمثابة احكام صادرة في دعاوى  
تأديبية ، ويكون الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا

ثالثا : اختصاص المحكمة الإدارية العليا بالطعون في قرارات  
مجالس التأديب التي لا تخضع للتصديق من جهات ادارية

رابعا : عبارة « المحاكم التأديبية » التي يظن في احكامها أمام  
المحكمة الإدارية العليا عبارة عامة غير مخصصة ومطلقة

خامسا : اسناد الاختصاص بالتأديب لمجالس التأديب يعتبر من  
النظام العام

سادسا - كفاءة حق الدفاع أمام مجلس التأديب

سابعا - لمجلس التأديب مطلق الحرية في تكوين عقيدته

ثامنا - مجلس التأديب شأنه شأن المحكمة التأديبية هو الخير الأعلى في مدى سلامة ما ذهب إليه تقرير الخبرة أمامه

تاسعا - وجوب توقيع رئيس مجلس التأديب وعضوه على مسودة القرار المودعة عند النطق به المشتمة على أسبابه

عاشرا - عدم خضوع أعضاء مجالس التأديب للأنظمة الخاصة بالقسم

الفرع الثاني : مجالس تأديب مختلفة

أولا : مجالس تأديب العاملين بالمحاكم والنيابات

ثانيا : مجالس تأديب العاملين بالجامعات من غير أعضاء هيئات التدريس

الفصل الحادى عشر : تأديب طوائف خاصة من العاملين

أولا : تأديب العاملين بالمؤسسات والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة

ثانيا تأديب العاملين بهيئة النقل العام بالقاهرة

ثالثا : تأديب العاملين بمجلس الشعب

رابعا : تأديب أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية وأعضاء مجالس

الإدارة المنتخبين والعاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي

يصدر قرار من رئيس الجمهورية بتعيينها

خامسا : تأديب مديري الجمعيات التعاونية الزراعية

سادسا : تأديب أعضاء مراكز شباب القرى

سابعا : تأديب الخبراء أمام جهات القضاء

ثامنا : محاسبة عضو المجلس المحلى عن الخلاله بالسلوك الواجب

تاسعا : تأديب العاملين بمشروع مواقف سيارات الأجرة

الفصل الثانى عشر : مسائل متنوعة

## الفصل الأول المسئولية التأديبية

### الفرع الأول — مناط المسئولية التأديبية

#### قاعدة رقم ( ١ )

المبدأ :

« أعمال المسئولية التضامنية يجد مجاله في نطاق المسئولية المدنية —  
المسئولية التأديبية شأنها شأن المسئولية الجنائية لا تكون إلا شخصية —  
مؤدى ذلك : — عدم جواز أعمال التضامن في نطاق المسئولية التأديبية على  
مرتكب الذنب الإدارى — »

المحكمة :

ومن حيث ان ما ذهب اليه انطاعن من انه لم يواجه بالمخالفة الثابتة  
اتى انطوى عليها بقرير الاتهام والتي اذانه فيها الحكم المظنون فيه مردود  
عليه بأن الثابت من تحقيقات النيابة العامة ( صحيفة ٧٧ وما بعدها ) انه وجه  
جميع المبالغ التي صرفت على تسجيل الأرض دون مستندات حسبا هو  
مبين بتقرير اللجنة التي أمرت بتشكيلها النيابة العامة وانه لا يوجد  
مستند سوى المذكرة التي دافق عليها مجلس الادارة على الصرف وبمعاودة  
سؤاله عما اذا كان قد قدم مستندات أخرى دالة على الصرف غير هذه  
المذكرة قرر انه لا يوجد الا هذه المذكرة كما وجه أيضا امام النيابة العامة  
بالمبالغ التي صرفت ودون مستندات على الردم حسبا فضلا بقرير اللجنة  
المشار اليها بقرير ان « القواعية » لا يستطيعوا وضع مستندات موقع عليها  
ومن ثم يغدو هذا الوجه من الظن لا أساس له من الواقع أو القانون .

ومن حيث أنه فى ضوء ما تقدم ، وقد اعترف الطاعن نفسه امام النيابة العامة ان الصرف محل هذه المخالفات لا يوجد له مستندات سوى موافقة مجلس ادارة الجمعية يصبح والحال هذه لا جدوى من مطالبة مجلس الادارة الجديد بان يقدم ما تحت يده من مستندات اذ لا وجود لها باعتراف الطاعن وقرتبا على ذلك لا يتأتى القول ان الحكم المطعون فيه قد شابه فصور عندما لم يكلف رئيس الجمعية الجديد بتقديم هذه المستندات اذ ان هذا التكليف أصبح لا محل له فى ظل اعتراف الطاعن المتوهم عنه فيما تقدم بيانه .

ومن حيث انه عما ذهب اليه تقرير الطعن من ان ما انتهى اليه تقرير اللجنة من ان بعض المصروفات لم تقدم مستندات صرف أو قدمت مستندات صرف غير كافية عنها لا يصح ان يكون سنداً للادانة لا سيما وان مبلغ ٤٩١٦٥٠٠ الذى يمثل بمائه المبالغ التى صرفت دون مستندات يعنى ان يكون له مفردات تم صرفها فى الأوجه المختلفة وهو ما لم يفصح عنه الحكم نانه الثابت من تقرير اللجنة فى الصفحات من ٤ الى ٧ الخاصة بحيث حساب مصروفات التسجيل ان مجموع المبالغ الواردة فى البنود من ( ١ ) الى ( ٢٠ ) هو ٣٩٢٧٠٠٠ جنيه فاذا ما استبعد منها ما جاء بالبند رقم ١٠ وهو ٦٠٠٠٠٠ باعتبارها اكراميات الشهر العقارى وتم مواجهة الطاعن بهذا المبلغ استقلالا وما جاء منها فى البند ( ١٤ ) وهو ٣٠٠٠٠ لا علاقة له بالتسجيل اذ أنه مكافأة عن انجاز عمل بمصلحة الضرائب . وما جاء منها فى البند ( ١٥ ) وهو ٢٨٠٠٠٠ لا علاقة له بالتسجيل لانه مكافأة وبديل انتقال للمهندسين وما جاء منها فى البند ( ٤٠ ) وهو ٢٥٧٠٠٠ لا علاقة له بالتسجيل ومقدم عنه مستند صرف هو ايصال رسمى بخلاف الدفقات فان استبعاد مجموعها البالغ ١١٦٧٠٠٠ من الاجمالى وهو ٣٩٢٧٠٠٠ يؤدى الى ان يكون المتبقى هو مبلغ ٢٧٦٠٠٠ وهو مجموع

المبالغ المبينة في البسود الأخرى من التقرير والتي تتعلق بمصروفات وهو المبلغ الذي أشار اليه الحكم المطعون فيه صراحة بالإضافة الى مبلغ التسجيل الذي فوه عنها تقرير اللجنة انها صرفات دون مستندات صرف ال ٦٠٠,٠٠٠ المقول بانها اكراميات للعاملين بالشهر العقاري في مجال ما تم صرفه ودون سند صرف في شئون التسجيل واعتبر الحكم بحق ان الطاعن لم يقدم عن هذه المبالغ مستندات صرف ذلك انه بالإضافة الى ما فرره الطاعن نفسه في تحقیقات النيابة العامة في هذا الشأن من انه ليس لها مستندات صرف الا موافقة مجلس الادارة وهي في حقيقة الأمر لا تعتبر مستند صرف ولا من شأنها نفي المخالفة كما يذهب الى ذلك الطاعن في مذكراته أمام هذه المحكمة وانما موافقة على الصرف على أمر معين وبذلك فهي بثة الصلة بما يجب ان يقدم من مستند يثبت استحقاق الصرف وهو ما اصطلح على تسميته بمستند الصرف الذي يتعين على من يقوم بالصرف ان يستوفيه قبل انصرف حتى يتم صحيحا ولا ينال من صحة ذلك ما ذهب اليه الطاعن من ان الشيكات الصادرة بهذه المبالغ تعتبر وفقا للمصرف المحاسبي مستندا للصرف اذ بالإضافة الى أن عرفا من هذا القليل لم يجرى فمن المتفق عليه قانونا ان الشيك أداة للوفاء شأنه شأن النقود وقد يقوم دليل على الأداء ولكنه بذاته لا يصلح ان يكون مستندا ثبت استحقاق المستفيد فيه لقيمه ومن ثم لا يعتبر مستندا للصرف .

ومن حيث أن ما تقدم لينصرف ايضا الى مبالغ ال ١٦٠,٠٠٠ الذي تم صرفها بأمر مستند صرف خلال عمليات الردم وهو ما اعترف به صراحة الطاعن في تحقیقات النيابة العامة كما سبق البيان اما مبلغ ٣٧٣,٥٠٠ التي أشار اليها تقرير اللجنة وكذلك الحكم المطعون فيه فان الحكم الطعن لم يشير اليها باعتبار ان المخالفة بشأنها ليست هي صرفها بدون مستند صرف وانما هي تدوين بشأنها تاريخ ٢٩٧٩/٤/٣١ وهو

تاريخ لا وجود له في التقويم الميلادي وكذلك بالنسبة لمبلغ الـ ٤٧٢٥٠٠ لثى وردت بتقرير اللجنة وأشار إليها الحكم المطعون فيه فانه قد أشار إليها باعتبار وجه المخالفة بشأنها انه تم تسويدها قبل مرافقة مجلس ادارة الجمعية عليها .

ومن حيث أنه من جماع ما تقدم يعدو ثابثا في حق الطاعن باعترافه ومن عيون الأوراق انه قد صرف مبالغ في مجال اجراءات التسجيل والردم لم يقدم عنها مستندات صرف بفض النظر عن ان مجموع هذه المبلغ هو ٤٩٠٦٥٠٠ أو أكثر أو أقل ذلك ان اختلاف المبلغ نيس من شأنه أن ينفي المخالفة اذ أن هذا الخلاف في الأرقام لا يعدو أن يكون خطأ ماديا الأمر الذي به يثبت في حق الطاعن ذنبا اداريا قوامه السلوك مسلكا محييا من شأنه المساس بكرامة وظيفته التي تتطلب منه ان يتلافى كل ما من شأنه ان يبعث حون نصرافته خارج نطاقها روائح غير ذكية تنعكس عليها ولا ينال من ذلك ما آثاره الطاعن من أن المسؤولية عن هذه المخالفة هي مسؤولية تضامنية بين أعضاء مجلس الادارة جميعا وليس انطاعن وحده اذ أنه بالإضافة الى مسؤولية الطاعن عما اقترفه مرجعها صفة كأمين للصندوق وهي صفة لا يشاركه فيها باقي أعضاء مجلس الادارة فإن أعمال المسؤولية التضامنية مجاله المسؤولية المدنية أما في نطاق المسؤولية التأديبية التي شأنها شأن المسؤولية الجنائية لا تكون الا شخصية فانه يتمتع أعمال المسؤولية التضامنية على مرتكب الذنب الاداري .

( طعن ١٤٢٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٦/٣/١ )

## قاعدة وقسم ( ٢ )

المبدأ :

لكي يسأل الموظف عن جريمة تأديبية تستاهل العقاب يجب ان يرتكب فعلا أو عملا تعتبر اخلايا بواجبات الوظيفة او مقتضياتها .

### المحكمة :

« من حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن لكي تكون هناك جريمة تأديبية تستوجب المؤاخذة وتستأهل العقاب يجب أن يرتكب الموظف فعلا أو افعالا تعتبر اخلايا بواجبات الوظيفة أو مقتضياتها .

ومن حيث أن الثابت أن الحكم المطعون فيه أقام قضاءه بمجازاة الطاعن على ما أسنده اليه من انه وقع على تذكرة العلاج الخاصة بالمرضى ..... بما يفيد دخوله مستشفى الخازندار يوم ١٩٨٢/١٢/١٩ وخروجه منها يوم ١٩٨٢/١٢/١٩ رغم ثبوت أن المريض المذكور لم يدخل المستشفى خلال هذه المدة وأن الطاعن يعلم بذلك .

ومن حيث أن اثبات من الاوراق أن الدكتور ..... يعمل رئيسا لقسم الجراحة بمستشفى الخازندار العام وهذه الصفة فان عمله ينحصر فى أن يأمر بادخال المريض الى المستشفى ويكتب له العلاج اللازم على تذكرة العلاج من حيث التحليلات المطلوبة ونوع الغذاء والامر بصرف العلاج المكتوب والمرور على المريض بالمستشفى صباحا أيام العمل الرسمية والامر باخراجه من المستشفى بعد شفائه وعلاقة الطاعن بالمريض تقف عند هذا الحد ومن ثم فانه ليس مسئولا عن القيام بصرف العلاج الذى اثبت بالتذكرة أو الغذاء المقرر للمريض أو تسليم تذكرة علاج المريض الى قسم شئون المرضى اذ أن رئيس قسم شئون المرضى هو المختص بقيد تذكرة المرضى بالدخول للقسم الداخلى بسجلات الدخول وممرضة القسم هى التى تخص بكتابة أرقام الدخول بكشف الغذاء وتسليم تذكرة العلاج على مركبى الى قسم شئون المرضى ويتولى رئيس قسم شئون المرضى بالمستشفى مطابقة أرقام الدخول الموجودة بكشف الغذاء على سجل الدخول والاثبات أن ..... رئيس قسم شئون المرضى بمستشفى الخازندار قد قام بقيد اسم المريض ..... بسجل الدخول بالمستشفى وان كان لم يثبت محل

اقامته بهذا السجل ، وقد تم قيد اسم المريض المذكور بناء على موافقة رئيس القسم ( الطاعن ) على دخوله المستشفى بتاريخ ١٤/١٢/١٩٨٢ وقد اقر المريض المذكور بواقعة دخوله المستشفى في هذا التاريخ والثابت من تذكرة العلاج الخاصة به انه قد اثبت بها تاريخ الدخول ورقم الدخول ومحل اقامته وقد كان السبب في عدم اثبات خروج هذا المريض بسجل المرضى هو عدم قيام الممرضة ..... بتسليم تذكرة العلاج الخاصة بالمريض المذكور على السركي لقسم شئون المرضى وهو أمر يدخل في واجباتها ومن ثم تنتفي الواقعة التي اسندها الحكم المطعون فيه الى الطاعن من انه اصطنع تذكرة دخول المريض ..... الى المستشفى في ١٤/١٢/١٩٨٢ وخروجه منه يوم ١٨/١٢/١٩٨٢ على غير الحقيقة اذ ان واقعة دخول المريض المذكور الى المستشفى على هذا النحو ثابتة في سجل دخول المرضى وفي تذكرة العلاج وواقعة خروجه يوم ١٨/١٢/١٩٨٢ ثابتة في تذكرة العلاج ولم تثبت في سجل المرضى بسبب عدم تسليم الممرضة ..... تذكرة العلاج الى قسم شئون المرضى واحتفاظ الممرضة المذكورة بها وان ما حدث من تلاعب بعد ذلك بتغيير ميعاد دخول وخروج المريض المذكور من المستشفى في تذكرة العلاج وتقديم تقرير طبي مزور منسوب صدوره الى مستشفى الخازندار بشأن المريض المذكور وهو ما كان موضع تحقيق النيابة العامة في القضية رقم ١٧١٦/٨١ جنح الساحل أمر ليس للطاعن علاقة به ، وبذلك لا يكون الطاعن قد أتى ما يعتبر خروجاً منه على واجبات وفليته ويكون الحكم المطعون فيه وقد قضى بمجازاته قد خالف صحيح حكم القانون اذ ليس ثمة جريمة تأديبية اقترفها الطاعن تستوجب مجازاته ولذلك يتعين الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه وببراءة الطاعن مما نسب اليه .

### قاعدة رقم ( ٢ )

المبدأ :

يتعين أن يثبت قبل العامل فعل محدد بدليل يقطع في الدلالة على ارتكابه له - سواء كان هذا الفعل ايجابيا أو سلبيا وذلك اذا كان هذا الفعل مخالفا لواجبات الوظيفة أو مقتضياتها - اذا لم يثبت بتعيين فعل محدد قبل العامل فإنه لا يكون ثمة سبب مشروع تقوم عليه مسؤوليته التأديبية التي تبرر مجازاته وعقابه تأديبيا .

للحكمة :

ومن حيث أنه عن المسلمات في المسؤولية التأديبية انه ينبغي أن يثبت قبل العامل فعل محدد بدليل يقطع في الدلالة على ارتكابه له سواء اكان هذا الفعل ايجابيا أو سلبيا وذلك اذا كان هذا الفعل مخالفا لواجبات الوظيفة أو مقتضياتها - بحيث انه اذا لم يثبت ييقن فعل محدد قبل الطاعن فإنه لا يكون ثمة سبب مشروع تقوم عليه مسؤوليته التأديبية التي تبرر مجازاته وعقابه تأديبيا .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق ان المظنون ضده يشغل وظيفة ( مشرف زراعى ) وندى المرور على مزرعة دواجن الوحدة المحلية بقرية تيطلة بتاريخ ١٩٨٤/٧/١٧ لوحظ أن نسبة تفوق كئاكيت التسمين قد ارتفعت خلال الفترة من ١٩٧٣/١٢/١٦ وحتى ١٩٨٤/٧/١٧ حيث وصل المعدل الى ( ٦٧٦ ) من عدد كئاكيت المزرعة البالغ عددها ( ٢٠٠٠ ) ككوت رغم وجود طبيب يطرى ومشرف فنى بالمزرعة هو المظنون ضده ، وبين من اتجقيقات أن رئيس قسم الدواجن بمديرية الطب البيطرى بالدقهلية ارجع ذلك الى أسباب مرضية وذكر انه قد يرجع الى اسباب تتعلق بالتربية ، التغذية ، ووضح أنه قام بمعاينة المزرعة وتبين أنها تقع داخل البلدة ومحاطة ببرك ومستنقعات وأز اتجاه المنبر غير كاف للتهوية وأنه كان

يتعين رفع درجة الحرارة والتهوية ، ويتبين من تقرير معمل يطرى المنصورة  
أذ سبب نفوق الكتاكيت محل التحقيق يرجع الى وجود احتقان بالرئتين  
والاكياس الهوائية .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن ما نسب الى المطعون ضده من إهمال  
لا يستند الى أساس سليم من الأوراق التى تقطع جميعا بأن سبب زيادة  
نفوق الكتاكيت لا يرجع إليه أو الى إهماله فى إدائه لواجباته على نحو  
محدد وواضح وقاطع وينزب عليه حتما نفوق الكتاكيت على النحو  
السالف بيانه يعود ذلك أساسا الى أسباب لا دخل للطاعن بها ومن ثم  
فإن الحكم الطعين اذ قضى بالغاء قرار الجزاء والتحويل يكون قد صدر  
سليما ومستندا الى ما هو ثابت فى الأوراق ويكون الطعن وانحال كذلك  
غير قائم على أساس جدير بالرفض » .

( طعن ٩٥٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٤ )

#### قاعدة رقم ( ٤ )

المبدأ :

المادة ٧٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين  
بالدولة مفادها - كل عامل يخرج على مقتضى الواجب فى أعمال وظيفته أو  
يظهر بمظهر من شأنه الاخلال بكرامة الوظيفة يجازى تأديبيا - لا تلازم بين  
المسئولية التأديبية وبين المسئولية المدنية للموظف .

الحكمة :

« ومن حيث ان قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون  
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ميز نوعين من المسئولية التى يمكن ان يتحمل بها  
العاملون به هما المسئولية التأديبية ، والمسئولية المدنية فنص المادة ( ٧٨ )  
على أن « كل عامل يخرج على مقتضى الواجب فى أعمال وظيفته أو يظهر  
بمظهر من شأنه الاخلال بكرامة الوظيفة يجازى تأديبيا ... ولا يسأل

انعامل مدنيا الا عن خطئه الشخصى . فقد جعل المشرع بذلك كل خروج على واجب وظيفى أو نخلال بكرامة الوظيفة مرتبا لمسئولية العامل التأديبية ، فى حين لم يرتب المسئولية المدنية للعامل الا اذا اتسم الخطأ الذى وقع منه بوضف الخطأ الشخصى . وعلى ذلك فلا تلازم بين المسئولية التأديبية وبين المسئولية المدنية للموظف ، واذا صح أن كل ما يرتب المسئولية المدنية للموظف تتحقق به المسئولية التأديبية له ، فان العكس ليس بصحيح لأن أدنى مخالفة لواجبات الوظيفة ترتب المسئولية التأديبية للموظف فى حين أن مسئولية المدنية لا تتحقق الا بتجاوز الفعل المرتكب حدود الخطأ المرفقى واعتباره خطأ شخصيا والخطأ المرفقى يتحمل بنتائجه المرفق لأنه من المخاطر الطبيعية لنشاطه الذى يمارس من جانب عاملين كل منهم معرض لأن يقع فى الخطأ الناتج عن الاهمال العارض ، فى حين أن الخطأ الشخصى هو ذلك الذى يقع من العامل عن عمد أو اهمال جسيم ، اهمال يكشف عن انحدار مستوى التبصر والتحوط لدى العامل عن الحد الواجب توافره فى العامل منوسط الحرص ، انذى يؤدى عمله الاداء المعتاد ، المرض لخطأ المحدود الناجم عن تعثر المسار .

ومن حيث انه بتطبيق ما تقدم فى شأن الخطأ المنسوب الى ..... رئيس شبكة الكهرباء التى احترق بها أحد الاكشاك نتيجة عيوب فنية وقعت من العمال الخاضعين لرؤاسته ، فانه طالما خلت الأوراق من سند لاثبات خطأ محدد يمكن ان ينسب الى الطاعن ، ومن باب أولى خلت من سند لاثبات قيام خطأ شخصى فى جانبه حسبما استبان ذلك الحكم المطعون فيه اذ لم تكشف الاوراق عن أن من مقتضيات عمل المطعون ضده أن يتابع بنفسه الاعمال داخل اكشاك الكهرباء أو ان يقوم بالتفتيش على ما يجرى بها من أعمال ، فان هذا الحكم يكون قد وافق صحيح حكم القانون ومن ثم يكون الطعن عليه دون سند من الواقع أو القانون متعين الرفض » .

( طعن ١٥٢٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٩٠/٤/٢١ )

### القاعدة رقم (٥)

المبدأ :

يجب تقدير مدى مسئولية التأديبية على أساس مقدار الخطأ الواقع من العامل - دون تحميله بالمسئولية عن العوامل الأخرى الواقعة بفعل الغير والخارجة عن إرادته والتي تؤدي الى تفاقم الأضرار - يترتب على عدم اتباع هذه القاعدة أن يشوب الجزاء التأديبي عيب الفلأ - يتعين الفأله والقضاء بجزاء مناسب .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت من التحقيقات التي أجريت أن الطاعن وهو ملاحظ للمباني بمنظمة الاسكان بحي شرق القاهرة قد اخل بإداء واجباته الوظيفية ولم يؤدها بالدقة والرعاية المطلوبة ، ذلك انه بحكم وظيفته فقد كان يتعين عليه التأكد من سلامة وصحة كلفة اعمال المباني التي تمت بشأن سور مركز الشباب المشار انيه واثبات حالتها على الطبيعة ، وعدم تسلمها استلاما ابتدائيا الا بعد التأكد من صحة وسلامة هذا الاعمال على الوجه المعنى المطلوب ، الا ان الثابت من المعاينة التي تمت بتاريخ ١٢/٩/١٩٨٤ بواسطة اللجنة الهندسية المشكلة بقرار محافظة القاهرة رقم ٣١٦ لسنة ١٩٨٤ أن اعمال هذا السور في بعض قطاعاتها كانت سيئة التنفيذ وخاصة في الجانب الشرقي والجانب الغربي من السور ، وبعض هذه الاعمال لا يمكن اصلاحها وبعضها قابل للإصلاح والترميم ومن ثم فإن الثابت يقينا أن ثمة اعمالا سيئة للتنفيذ في هذا السور ما كان يجوز قبول استلامها من المقاتول استلاما ابتدائيا ، ولا رب أن الطاعن قد اخل بما تفرضه عليه ونجبات وظيفته بحكم كونه ملاحظا للمباني بمنطقة الاسكان حينما وقع على محضر التسليم الابتدائي باستلام هذه الاعمال وباعتبارها قد تمت على الوجه الحسن المطلوب قبل أن يتأكد من سلامة هذه الاعمال فعلا وهو

الامر الذى ما كان يجب ان يخفى عليه بحكم وظيفته وخبرته الامر الذى يقيم مسئوليته التأديبية عن هذا الاخلال الثابت فى حقه .

ومن حيث ان المحكمة تلاحظ انه مع ثبوت سوء تنفيذ بعض اعمال السور فان الثابت أيضا انه قد تدخلت عوامل خارجية أخرى أدت الى ظهور السور بالحالة السيئة التى وجد عليها اثناء المعاينة التى تمت بواسطة اللجنة الهندسية التى شكلتها محافظة القاهرة بالقرار رقم ١٩٨٤/٣١٦ وهى اللجنة التى قدمت تقريرها سالف الاشارة المؤرخ ٨٤/١٢/٩ ذلك ان الثابت من ذات تقرير هذه اللجنة ان هناك سوء استعمال للسور بواسطة الاهالى المجاورين له بالمنطقة فتوجد تلال من التشوينات والقمامة ومواد البناء ملاصقة للسور بل ان بعض الاهالى قام بالبناء على السور ذاته بجانبه الشرقى كما يلقى بعضهم بالمياه على التشوينات الملاصقة للسور واشارت اللجنة فى تقريرها الى انه يجب ازالة كافة التشوينات المشار اليها والتى هى من الاسباب الرئيسية التى أدت لظهور المشروع بهذه الصورة السيئة وازافت اللجنة انه بخشى من انهيار اجزاء من السور نتيجة سوء التنفيذ والعوامل الخارجية المشار اليها . ومن ثم فان المحكمة تستشف من تقرير اللجنة الهندسية السالف انه فضلا عن ثبوت سوء تنفيذ بعض اعمال السور وهو ما يقيم مسئولية الطاعن التأديبية حسبما سلف فان عوامل أخرى خارجة عن ارادة الطاعن أدت الى تفاقم وضع هذا السور وظهوره بالحالة السيئة التى وجد عليها اثناء المعاينة التى قامت بها هذه اللجنة بعد عام ونصف تقريبا من اقامته ، ومن ثم فانه يجب تقدير مدى مسئولية الطاعن التأديبية على اساس مقدار الخطأ الواقع منه دون تحميله بالمسئولية عن العوامل الاخرى الواقعة بفعل الغير والخارجة عن ارادته والتى أدت الى تفاقم الاضرار التى تكشفت بعد ذلك .

وعلى هذا المتقضى فكز المحكمة ترى ان الجزاء التأديبى الذى اوفقه

الحكم المطعون فيه باطاعن وهو الفصل من الخدمة يعد مشوباً بالغلو خاصة وانه رغم ثبوت اختلال الطاعن باداء واجبات وظيفته على النحو السالف فانه يتعين عدم محاسبته عن العوامل الأخرى الخارجة عن ارادته والتي وفعت بفعل الغير وأدت الى تفاقم الاضرار على النحو السالف ، ومن ثم فان ما وقع منه من اختلال في أداء واجبات وظيفته لا يعدو في حقيقته سوى ان يكون من قبيل الاهمال وعدم مراعاة الدقة في أداء هذه الواجبات دون ان يصل هذا الاختلال الى درجة التواطؤ لتسهيل استيلاء المقاول على أموال الدولة حسبما ورد بوصف المخالفة بتقرير الاتهام واعتبره الحكم المطعون فيه ثابتاً في حقه فصدر الجزاء المحكوم به على هذا النحو على الرغم من عدم توافر أى دليل في الأوراق والتحقيقات تثبت ان ثمة تواطؤ أو غش أو فعل عمدي وقع من الطاعن بقصد تسهيل استيلاء المقاول على هذه الأموال ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه يعد معيباً بالغلو في العقوبة الموقعة على الطاعن مما يجعله متسماً بعدم المشروعية وخليقاً بالالغاء ، مع القضاء بالعقوبة التي تراها المحكمة مناسبة في الحالة المعروضة وهو عقوبة تأجيل الترقية عند استحقاقها لمدة سنتين » .

( طعن ٣١٣٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/٥/١٩ )

#### قاعدة رقم (٦)

المبدأ :

الركن السادى للجريمة التأديبية هو اختلال العامل بواجباته الوظيفية أو خروجه على مقتضياتها - من حسن سياسة العقاب أن لا يقتلع على الحال المحكمة التأديبية سبيل مراجعة نفسه وأصلاح ذاته اذا تبين له الصواب - مجرد التوايا لا يمكن العقاب عليها - اذ ان عدم العقاب على التوايا التزاماً بأركان الجريمة على وجهها الصحيح .

### المحكمة :

« وحيث أنه عن السبب الثاني للطعن وهو عدم توافر الركن المادى فى جريمة الامتناع عن تنفيذ الأمر الصادر من رئيس الشركة بنذب المحال على اساس انه أصيب بمرض مفاجئ يوم ١٩٨٨/٨/٢٠ توجه على اثره للعلاج وظل فى اجازة مرضية حتى أحيل الى المعاش . فان الثابت من أسباب الحكم المطعون فيه أنه المعتد بالاجراءات التى سلكها المحال فى شأن اثبات المرض ونفى عنه التهمة الأولى وهى الانقطاع عن العمل اعتبارا من ١٩٨٨/٨/٢٠ لأنه كان مريضا اعتبارا من هذا التاريخ ، ومن ثم لا يسوغ اثبات الاتهام الثالث فى شأنه بعد ان تبين المحكمة أنه ممنوع من مزاوله أعمال الوظيفة لمذر قهرى واذا كان سند الحكم ما أورده المحال فى التحقيق الادارى أن امتناعه عن تنفيذ قرار نذبه له ما يبرره من شروط شغل الوظيفة وتجاوز الرئيس لاختصاصاته وانحرافه بالقرار الى غير صانع لعمل اذا ان هذه المبررات هى مجرد نوايا لم تصادف الواقع المادى الذى يرتب القانون عليه ثبوت الجريمة التأديبية ومجازاة العامل عنها ، وهو ذات النهج الذى تسير عليه المحكمة الادارية العليا فى تعريف الركن المادى للجريمة التأديبية وهو اخلال العامل بواجباته الوظيفية أو خروجه على مقتضياتها . ولأن من حسن سياسة العقاب أن لا يقطع على المحال سبيل مراجعة نفسه واصلاح ذاته اذا تبين له الهدى والصواب وفى عدم العقاب على النوايا التزاما بأركان الجريمة على وجهها الصحيح .

واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى غير هذه النتيجة بالنسبة لهذه المخالفة فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون » .

### قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

مناط المسئولية التأديبية للعامل خروجه على مقتضيات واجباته الوظيفية أو إخلاله بما تفرضه عليه - إذا لم يتحقق ذلك في جانب المصلح - تقتضى المسئولية التأديبية ولا يسوغ مساءلته .

الحكمة :

ومن حيث أن انحكم المطعون فيه قد استند في مجازاة الطاعنين جميعهم على ثبوت الاهمال في حقهم في شأن مراجعة استثمارات الصرف والمستندات المرفقة بها في الوقت الذي ثبت فيه أن المتهم الأول في الدعوى التأديبية مدير إدارة المعاشات بمرکز البحوث الزراعية قد اعترف بالواقعة المنسوبة اليه وهي استيلائه بدون وجه حق على مبلغ ١١٧٣٦ جنيتها عن طريق اصناعه وتزويره بمشاركة المتهمين الثاني والثالث على نحو تفصيلي بأن منه أن ما تم كان محكما ولم يكن بمقدور أحد من الطاعنين اكتشافه الى أن تم ذلك بمحض الصدفة من الطاعنين الأول والثانية فقد كان يعمر الاستثمارات بنفسه ويقوم بتقليد توقيعات المسئولين بإدارتي المعاشات والشئون الادارية ثم يقوم بختمها من أمين الختم ضمن مجموعة من الاستثمارات الصحيحة فلا يشك في أمره كما ان جميع الحالات التي أتم صرفها بالتكرار كان يقوم باعتمادها بنفسه وتوقيع - ومن ثم يتعذر استناد الاهمال الى الطاعنين في شأن المراجعة وقد كان المتهم الأول وهو ملوهم في الدرجة ويرأس إدارة المعاشات يجري تديره بالصورة التي لا يجدى معها ولا يكتشفها أهم وبالتالي يكون الجميع أبراء مما نسب اليهم باتقاء المبرر لمساءلتهم التأديبية .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد نهج غير هذا المنهج حين قضى

بمجازاتهم على النحو الذي انتهى اليه وبالتالي بحق القضاء بالغائه وبإزالة  
الطاعنين مما نسب اليهم مع ما يترتب على ذلك من آثار .

( طعن ٦٨٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٨/٧/١٩٩٢ )

#### للمسألة رقم ( ٨ )

المسألة :

مناط مسؤولية الموظف عن الفعل المكون للمخالفة التأديبية هو أن  
يكون الفعل داخلا في اختصاصه الوظيفي الذي يتحدد طبقا للوائح  
والقرارات الصادرة في هذا الشأن من الجهات المختصة وكذلك التعليمات  
الإدارية التي تتضمن تكليفه بعمل معين - فهذه هي وحدها المصدر  
الوحيد لبيان وإثبات اختصاصات الموظف في مجال العمل والتي على  
ضوئها تتم مساءلته تأديبيا فيما يتعلق بواجبات العمل - لا يجوز الاستناد  
في هذا الشأن إلى شهادة الشهود في مجال لا محل للدليل فيه غير  
المستندات .

الحكمة :

ومن حيث أن مناط مسؤولية الموظف عن الفعل المكون للمخالفة  
التأديبية هو أن يكون الفعل داخلا في اختصاصه الوظيفي الذي يتحدد  
طبقا للوائح والقرارات الصادرة في هذا الشأن من الجهات المختصة وكذلك  
التعليمات الإدارية التي تتضمن تكليفه بعمل معين - فهذه وحدها هي  
المصدر الوحيد لبيان وإثبات اختصاصات الموظف في مجال العمل والتي  
على ضوئها تتم مساءلته تأديبيا فيما يتعلق بواجبات العمل . ولا يجوز  
الاستناد في هذا الشأن إلى شهادة الشهود في مجال لا محل للدليل فيه  
غير المستندات ومن ثم كان يجب لإثبات مسؤولية الطاعن عن العمل  
المنسوب اليه والمكون للمخالفة موضوع المسألة التأديبية ، بيان أن

اختصاصه الوظيفي يوجب عليه فحص القضايا السابقة على توليه العمل  
سوجب تعليمات تحدد ذلك ، واذا استند الحكم المطعون فيه الى اداة  
الطاعن ومسئوليته عما نسب اليه دون ان يبين سند اختصاصه بذلك من  
خلال قرارات التنظيم الوظيفي أو التعليمات الادارية - مكتفيا بأقوان  
شهود ممن سئلوا في التحقيقات فانه يكون قد اخطأ في الدليل المستند  
اليه في الادانة : وقد تأكد ذلك من الخطاب المرفق بالأوراق من مدير عام  
الادارة العامة لمنطقة شرق الاسكندرية برقم ٣٠٢ المؤرخ ١٢/١/١٩٨٩  
المرفق بحافظة مستندات انطاعن ، والثابت به انه عمل في الفترة من  
١٩٨٥/١٠/٢ حتى ١٩٨٦/٢/٣٦ رئيسا لقسم الشئون القانونية بمأمورية  
حناكليس التابعة للمنطقة وانه طبقا لنظام العمل بالادارة القانونية بالمنطقة  
عند تغير رئيس القسم ان اختصاص رئيس القسم اللاحق ينحصر في  
الاشراف على فحص المحاضر الجديدة وتكييف الواقعة وقيدتها برقم قضية  
واحالة الموضوع الى الجهات المختصة مع متابعة هذه القضايا الى ان  
يصدر فيها حكم نهائي ، اما بالنسبة للقضايا السابق احالتها وفحصها ،  
فينحصر اختصاصه في الاشراف على متابعة ما تم في هذه القضايا لدى  
الجهة المرسلة اليها الأوراق دون اعادة فحصها حيث سبق بحثها واحالتها  
الى الجهة المختصة ٠٠ ( مستند رقم ١٠ بحافظة مستندات الطاعن ) •

ومن حيث انه لما كان ذلك وكان الثابت ان الحكم المطعون فيه قضى  
بمسئولية الطاعن عن فحص القضايا السابق التصرف فيها قبل تسلمه  
العمل - رغم انه غير مختص بذلك على النحو المتقدم ، فانه يكون قد  
اخطأ في تطبيق القانون الأمر الذي يوجب الفأوه والحكم ببراءة الطاعن  
مما نسب اليه •

( طعن ٣٨٥٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١١/٢٨/١٩٩٢ )

الفرع الثاني - اختلاف النظام القانوني  
عن النظام المقرر بالقوانين الجنائية للأفعال المؤتممة

قاعدة رقم ( ٩ )

المبدأ :

لا تجوز في مجال التأديب رد الفعل الى نظام التجريم الجنائي  
والقصدى لتوافر أو عدم توافر أركان الجريمة الجنائية أو معالجة المخالفة  
التأديبية من زاوية جنائية من ناحية ثبوتها وتوافر أركانها من عدمه - ذلك  
إذا كان ذلك ينطوي على اهدار مبدأ استقلال المخالفة التأديبية عن الجريمة  
الجنائية .

التعليق :

ومن حيث أنه عن الوجه الثاني من أوجه الطعن فإنه لا يجوز في  
مجال التأديب رد الفعل الى نظام التجريم الجنائي والقصدى لتوافر أو  
عدم توافر أركان الجريمة الجنائية أو تعييد السير فيها بشكوى دائمة  
النازلة عن هذه الشكوى على سلطة النيابة العامة في تحريك الاتهام  
ومعالجة المخالفة التأديبية من زاوية جنائية من ناحية ثبوتها وتوافر أركانها  
من عدمه إذا كان ذلك ينطوي على اهدار مبدأ استقلال المخالفة التأديبية  
عن الجريمة الجنائية وإنما الصحيح هو النظر الى الوقائع المكونة للذنب  
الإدارى نظرة مجردة لاستكشاف ماذا كانت تلك الوقائع تنطوي خروجاً  
على واجبات الوظيفة ومقتضياتها فتقوم المخالفة التأديبية . وبذلك يكون  
هذا الوجه من أوجه الطعن في غير محله .

( طعن رقم ٦٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٤ )

### المادة رقم (١٠).

#### المبدأ :

أثر صدور حكم جنائي بالبراءة على المسئولية التأديبية - صدور حكم جنائي بالبراءة لعدم كفاية الأدلة لا يحول دون المساءلة التأديبية للموظف لما هو ثابت قبله .

#### التعليق :

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الحكم المذكور ان اسأيد البراءة بالنسبة للطاعن كانت على نحو ما ورد بحشيات الحكم الجنائي كالاتي :  
أوجب أن جريمة تزوير واستعمال السند المزور يستلزم ضرورة علم مرتكبها تزوير السند أو بادبياناته حال تحريره لها مزورة ومغايرة للحقيقة .  
ولما كانت أوراق الدعوى جاءت خلوا من أى دليل يقينى على علم المتهمين الثالث والرابع والخامس ( الطاعن ) بأن الشيكات التى قاموا بصرفها مزورة خاصة وان هذه الشيكات كانت مستوفاة لشكلها القانونى وموقع عليها من المختصين بتوقيع الأمر الذى يمكن معه ان يخدع أيا منهم فاذا كانت هذه الشيكات قد سلمت اليهم من زملائهم أو رؤسائهم لصرف قيمتها فان هذا لا ينشأ أى شبهة لديهم واذا كان ذلك فان تهمة الاستيلاء للمسند اليهم تكون أيضا محل شك كبير .

ومن حيث أنه تأسينا على ما تقدم فان الثابت ان الطاعن قد صدر الحكم الجنائي ببراءته الا ان هذه البراءة على نحو ما تقدم كانت قائمة على عدم كفاية الأدلة على ارتكابه جناية التزوير واستعمال المحررات المزورة ، ويقتضى بعد ذلك ضرورة مساءلته ومجازاته بالجزاء المناسب عن المخالفات الادارية والمالية التى ثبتت قبله وهى التى شابت مسلكه الوظيفى وتمثل تلك المخالفات التأديبية فيما اقر به الطاعن فى التحقيقات بان

المدعو ٠٠٠٠ ممن طلب منه صرف شيكين لأحد المقاولين نكونه لا يحل بطاقة في ذلك اليوم وانه فعل ذلك ترضية للمذكور ولا شك ان ما هو ثابت قبل الطعن على هذا النحو تنطوي على الاخلال بواجبات الوظيفة خاصة اذا وضع في الاعتبار كونه من العاملين بالوحدة الحسائية وتكرار صرفه للشيكات دون الفحص أو التقصى عنها ومع عدم الالتزام باللوائح والقواعد التنظيمية العامة المنظمة للعمل وبينها أحكام اللائحة المالية للميزانية والحسابات والكتاب الدورى رقم ٥٥ لسنة ١٩٦٧ بشأن عملية امساك دفاتر الشيكات الحكومية والأذونات الأميرية ومنشور وزارة الخزانة الصادر بتاريخ ١٩٧١/١١/٢٥ الخاص بحوافز الخصم الأمر الذى يتعين معه إلغاء الحكم المطعون فيه الصادر بمجازاته بالفصل من الخدمة ومجازاته عن المخالفات المذكورة بالعقوبة التأديبية المناسبة والتى تقدرها المحكمة بخفض الأجر بمقدار علاوة ٠

ومن حيث ان الطعن المائل معنى من الرسوم القضائية بسوجب المأذة ( ٩٠ ) من نظام العاملين المدين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٧ ٠

( طعن ١٢٩٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٨٨/٦/١٧ )

### قاعدة رقم ( ١١ )

المبدأ :

١ - الأسلوب العقابي فى المجالين الجنائى والتأديبى ٠

٢ - من المسلمات فى مجال المسئولية العقابية جنائية كانت او تأديبية ضرورة ثبوت الفعل المكون للجريمة ثبوتاً يقينياً بدليل مستخلص استخلاصاً سابقاً قبل المتهم مع سلامة تكييفه قانوناً باعتباره جريمة تأديبية او جنائية - وجه الخلاف بين الجريمتين ان للشرع حدد الأركان المادية والعنوبة

والعقوبة في الجريمة الجنائية ولم يترك للقاضي حرية التقدير إلا في العقوبات المحددة بعين أدنى والقصى - في مجال التأديب استخدم المشرع أوصافاً واسعة في واجبات العامل والأفعال المطلوبة عليه ولم يحدد العقوبات التأديبية لكل فعل على حدة باستثناء لوائح الجزاءات - يمكن تفسير الاختلاف بين النظامين تبعاً لما تقتضيه طبيعة المرافق العامة سواء في علاقتها بموظفيها أو بجمهور المتعاملين معها وما تحتّمه أيضاً من تحقيق كفاءة حمايتها من الاضراب وعدم الانتظام في أداء خدماتها من تمكين السلطة التأديبية من الحفاظ دوماً على ضبط والربط الإداري في تلك المرافق .

#### الحكمة :

ومن حيث أنه يتضح بناء على ما تقدم عدم وجود دليل حاسم على صحة الاتهام الموجه للطاعن الأول ، مما يكون معه الحكم بجازاته على غير سند صحيح من الواقع أو القانون مما يتعين معه إلغاء هذا الحكم في شقه الخاص بمجازاة الطاعن والقضاء ببراءته مما نسب إليه .

ومن حيث أن مبنى الطعن بالنسبة للطاعن الثاني أن الحكم المطعون عليه قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتفسيره وتأويله ، ذلك أن بتطبيق مواد الاتهام وهي المادة ١/٧٦ ، ٤/١/٧٧ ، ١/٧٨ من قانون الماملين المدينين بالدولة سالف الذكر على المخالفة المنسوبة للطاعن وهي استخراج حساين ختامين لمشروع عن فترة واحدة لا نجد للاتهام أي صدى بين هذه المواد ، ومجرد استخراج حساين ختامين عن فترة واحدة منذ بدء المشروع في أول أكتوبر ١٩٨٠ وحتى ١٩٨٢/٦/٣٠ لا يشكل خروجاً على مقتضى الواجب في أعمال الوظيفة ولا مخالفة للقانون وأحكامه ، وأن من المصلحة اكتشاف حقيقة المشروع والحفاظ على حقوق ومصلحة الدولة .

ومن حيث أن الطاعن الثاني ( ..... ) ينفي عن نفسه الاتهام بأن استخراج الحساب الختامي الأول في ١٩٨٢/١/٣١ قد تم بناء على

الدفاتر ومستندات الصرف المتاحة والموجودة بالوحدة المحلية بمدينة الخانكة ، ويملأ اختلاف الحساب الختامي الثانى فى ١٩٨٢/٦/٣٠ عن الحساب الختامى الأول بأن جانباً من مصروفات المشروع تمت فى المرحلة الأولى لبدء نشاطه معرفة وزارة الزراعة بمحافظة القليوبية عن طريق وحدتها الحسائية ، والتي بمقتضاه طلبت مديرية الزراعة بالمحافظة تمويه جميع حساباتها وعمل كشوف توزيع الحساب الختامى عن المدة التى تولت المديرية الصرف خلالها وهى المدة التى تسبق يناير ١٩٨١ .

ومن حيث أن ما تعلل به الطاعن لا ينفى عنه مخالفته لمقتضيات وظيفته بأن يكون الحساب الختامى أياً ما كان تاريخه معبراً عن حقيقة الحسابات الفعلية للمشروع ، فلا يجوز إسقاط جانب من أعباء المشروع على الحساب الختامى بدعوى أن جهة أخرى هى التى قامت بالصرف عليه ، ذلك لأن مثل هذا القول يؤدي الى فساد أصول محاسبة المشروع وإظهار نتيجة نشاطه على غير حقيقته الواقعية والقانونية .

ومن حيث أنه بناء على المبادئ العامة السابقة ووفقاً لما سلف بيانه فإن هذا الطعن غير سديد ، ذلك لأن أعداد حسابات ختامية للمشروع ، وإن تمت لأكثر من مرة فلا بد أن تكون معبرة بصدق وأمانة عن حقيقة حسابات المشروع ويكون الإهمال فى أعداد الحسابات الختامية بعدم الدقة فى عناصر بياناتها أو مضمونها أو إسقاط جانب منها - مؤدياً الى تصوير الحساب الختامى على وجه غير معبر عن حقيقته المادية والقانونية طبقاً للأصول الفنية والمحاسبية المقررة وهو ما يعد خروجاً على مقتضى الواجب للعامل فى أداء أعمال وظيفته ويدخل بالتالى الفصل المنسوب للطاعن فى نطاق الجرائم التأديبية الواجب توقيع الجزاء التأديبى المناسب على مرتكبها .

ومن ثم فانه حيث أن حقيقة التكليف القانونى للواقعة الثابتة فى حق الطاعن هى الإهمال فى أعداده الحساب الختامى الأول بعدم مراعاته الدقة

والأمانة في اعداده بحيث صدر هذا الحساب الختامى غير معبر عن حقيقة المشروع المادية والقانونية — فأن ما انتهت اليه المحكمة التأديبية المطعون فى حكمها من التكييف القانونى للمخالفة المرتكبة والثابتة قبل الطاعن وما استندت اليه فى حكمها من وصف صحيح التهمة بما لا يتجاوز ما سبق أن وجه الى المتهم من أفعال يتكون منها قرار الاتهام — يكون سليما ومطابقا للقانون .

. ومن حيث أن الحكم الطعين قد وقع جزاء الخصم خمسة عشر يوما من أجر الطاعن الثانى وهو الجزاء المناسب لما ثبت فى حقه من اهمال فى اعداد الحساب الختامى بعدم اتباعه الدقة والأمانة فى حصر بنوده كاملة ابرادا ومصرفا ، ومن ثم فإن طعنه المائل يكون على غير أساس سليم من الواقع أو تقانون جدير بالرفض .

ومن حيث أن الطعن المائل ملعنا فى حكم محكمة تأديبية ومن ثم فانه معنى من الرسوم تطبيقا لنص المادة (٩٠) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فى شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة .

( طعنات ٢٨٥٦ و ٢٨٥٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٨/٣/ ١٩٨٩ )

### قاعدة رقم ( ١٢ )

#### المبدأ :

قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة لم ينتهج مسلك قانون العقوبات والقوانين الجنائية الأخرى فى حصر الأفعال المؤهلة وتحديد أركانها وانما سرد أمثلة من واجبات الموظفين والأعمال المحرمة عليهم — الأفعال التكون للذنب الإدارى ليست محددة على سبيل الحصر وانما مردها بوجه عام الى الاخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها — المحكمة التأديبية بوصفها سلطة تأديبية يجب أن تلتزم بهذا النظام القانونى — اذا انتهت

المحكمة من وزن الأدلة الى ثبوت الفعل المكون للذنب الإداري فيجب ان تقيم  
الأدلة على أساس رد هذا الفعل الى الإخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج  
على مقتضياتها .

#### المحكمة :

ومن حيث أن هذا الوجه من أوجه الطعن مردود عليه بأن قانون  
نظام العاملين المدنيين بالدولة لم ينتهج مسلك قانون العقوبات والقوانين  
الجنائية الأخرى في حصر الأفعال المؤثمة وتحديد أركانها وانما سرد أمثلة  
من واجبات الموظفين والأعمال المحرمة عليهم ، فالأفعال المكونة للذنب  
الإداري ليست محددة حصرا ونوعا وانما مردوها بوجه عام الى الإخلال  
بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها والمحكمة التأديبية بوصفها  
سلطة تأديبية ينبغي أن تلتزم هذا النظام القانوني فإذا هي اتهمت من وزن  
الأدلة الى ثبوت الفعل المكون للذنب الإداري ان تقيم الأدلة على أساس  
رد هذا الفعل الى الإخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها  
ولما كان الثابت في الطعن المرفوض ان الحكم المطعون فيه قد قرر ان الأمر  
في الدعوى التأديبية الماثلة لا يتعلق ببحث مشروعية هذه القرارات — فقد  
سبق للجان المختصة بحث شكوى الطاعن بشأن هذه القرارات — وانما  
يتعلق الأمر بإساءة استعمال المتهم لسلطته في اضطهاده للشاكي وقد جاءت  
نصرفاته المشار اليها دليلا على ذلك ولم تتناولها المحكمة الا في هذه  
الحدود كما أنه كان الثابت أيضا من الأوراق ان الطاعن قد خرج على  
مقتضيات واجبات وظيفته وتكب جادة الصواب في مباشرته سلطات  
الرئيس الإداري في معاملة رؤسائه ومن ثم فان الطعن بعدم اختصاص  
المحكمة التأديبية بنظر الدعوى يكون غير مستند الى أساس سليم من  
القانون مما يستوجب الالغاء عنه .

### قاعدة رقم ( ١٢ )

#### المبدأ :

يجوز للجهة التي يعمل بها الموظف أن تقرر مجازاته تأديبيا دون انتظار نتيجة التحقيق الجنائي لاختلاف الغاية من الجزاء في المجالين التأديبي والجنائي - الجزاء التأديبي مقرر لحماية الوظيفة أما الجزاء الجنائي فهو قصاص من المجرم لحماية المجتمع - لا يجوز اقامة الدعوى التأديبية ضد الموظف عن ذات الواقعة التي سبق أن جوزى عنها - لا يغير من ذلك أن تكون الجهة التي يعمل بها قد قررت سحب هذا الجزاء بعد اقامة الدعوى التأديبية وقبل صدور الحكم فيها ما دامت السلطة التأديبية الرئيسية قد استنفدت سلطتها التأديبية .

لا ينتج هذا السحب أى اثر يصحح بطلان رفع الدعوى التأديبية - فى هذه الحالة يحق للطاعن أن يدفع امام المحكمة التأديبية بعدم جواز نظر الدعوى السابقة مجازاته عن ذات المخالفة التي احيل بشأنها الى المحاكمة التأديبية - لا يسقط حقه فى ابداء هذا الدفع أن تكون السلطة التأديبية الرئيسية قد قامت بسحب الجزاء بعد اقامة الدعوى التأديبية وقبل صدور الحكم فيها - يحق له أن يوجه طعنه عندئذ ضد القرار الساحب للجزاء باعتباره غير مشروع ذلك اعمالا لمبدأ عدم جواز معاقبة العامل عن الذنب التأديبي الواحد مرتين .

#### الحكمة :

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن رئيس مجلس ادارة الشركة بوصفه السلطة التأديبية الرئيسية قد استنفدت سلطتها التأديبية فى تقدير المخالفة التأديبية المنسوبة للطاعن والجزاء الملائم عنها قبل أن تتولى النيابة الادارية التحقيق مع الطاعن اذ يجوز للشركة أن تقرر مجازاته تأديبيا دون انتظار نتيجة التحقيق الجنائي لاختلاف الغاية من الجزاء فى المجالين التأديبي و الجنائي فهو فى الأثرل مقرر لحماية الوظيفة أما فى الثانى فهو قصاص.

من المجرم لحماية المجتمع ، وما دامت النيابة الادارية لم تكن قد تون  
التحقيق عن ذلك الواقعة التى جوزى من أكملها اذ الثابت أنه تقبّر  
مجازاة الطاعن بقرار رئيس مجلس ادارة الشركة بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢١  
فما تولت النيابة الادارية التحقيق بشأنها بناء على ما طلبته النيابة العامة  
بكتابتها رقم ٤٥٨٨ بتاريخ ١٩٨٨/٥/٨ وليس بناء على طلب الشركة كما  
ذهبت الى ذلك النيابة الادارية فى معرض دفاعها فى الطعن المائل ، ومن  
ثم فانه ما كان يجوز قانونا اقامة الدعوى التأديبية ضد الطاعن بعد  
ذلك عن ذات الواقعة التى سبق أن جوزى عنها ، ولا يغير من ذلك أن  
تكون الشركة قد فرت سحب هذا الجزاء بعد اقامة الدعوى التأديبية  
وقبل صدور الحكم فيها ما دامت السلطة التأديبية الرئاسية قد استنفدت  
سلطتها التأديبية على النحو سالف البيان ، اذ لا يتتج هذا السحب أى أثر  
صحيح بطلان رفع اندعوى التأديبية الصادر فيها الحكم المطعون فيه ،  
ويحق للطاعن فى هذه الحالة أن يدفع أمام المحكمة التأديبية بعدم نظرها  
لسابقة مجازاته عن ذات المخالفة التى أحيل بشأنها للمحاكمة التأديبية ،  
ولا يسقط هذه فى ابداء هذا الدفع أن تكون السلطة التأديبية الرئاسية  
قد قامت بسحب الجزاء المشار اليه بعد اقامة الدعوى التأديبية وقبل  
صدور الحكم فيها اذ يحق له أن يوجه طعنه عندئذ ضد القرار السالح  
للجزاء باعتباره غير مشروع ولا يرتب أى أثر على الدعوى التأديبية وذلك  
عن طريق ابداء هذا الدفع لانه من الأصول المسلمة التى تقتضيها العدالة  
الطبيعية أنه لا يجوز المحاكمة التأديبية عن مخالفة سبق أن جوزى عنها  
العامل تأديباً اعمالاً لمبدأ عدم جواز معاقبة العامل عن الذنب التأديبي  
الراحد مرتين • ومتى كان ذلك وكان الثابت أن الطاعن قد دفع فعلاً أمام  
المحكمة التأديبية بعدم حواز نظر الدعوى التأديبية لسابقة مجازاته عن  
ذات المخالفة المنسوبة اليه بتقرير الاتهام ، ولم ترد المحكمة التأديبية على

هذا الدفع ، على حين أنه ينبىء عن دفاع جوهرى تلتزم المحكمة عند إبدائه بالرد عليه لأنه يغير وجه الحكم فى الدعوى ، وانما تصدت المحكمة لمجازاته عنها فان الحكم المطعون فيه يكون على هذا الوجه قد أدخل بحقه فى الدفاع الأمر الذى جعله مشوبا بالقصور فى التسبيب الذى يطله . ومن حيث أنه لما كان الدفع المشار اليه فى محله قافوا على النحو سالف البيان بحسبان أن سحب الجزاء غير مشروع ولا يؤثر على وجود هذا الجزاء بالنسبة للطاعن ، فانه يتعين الحكم بإلغاء الحكم لمطعون فيه ، والقضاء بعدم جواز نظر الدعوى التأديبية المقامة ضد الطاعن والصادر فيها الحكم المطعون فيه . وغنى عن البيان أن إلغاء الحكم المطعون فيه لا يؤثر على الاستمرار فى تنفيذ الجزاء الصادر من رئيس مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢١/٤/١٩٨٨ بمجازاة الطاعن بخمسة أجر شهر .

( طعن ٤٥٦٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٦/٣/١٩٩١ )

#### قاعدة رقم ( ١٤ )

المبدأ :

الحكم الجنائى الذى يقضى بإيقاف تنفيذ العقوبة لا يجوز أن يرتب إية آثار ادارية - ذلك ان مجال التأديب هو العقاب عما وقع من العامل من مخالفات - هذا المجال يختلف عن اعمال آثار الحكم الجنائى الوقوف تنفيذه على العلاقة الوظيفية .

التحكمة :

ومن حيث ان الثابت من الأوراق أنه قدمت شكوى الى مديرية التربية والتعليم بالدقهلية من المواطن / ..... وبعض أهالى قرية كفر الوكالة مركز شرين يتضررون فيها من تصرفات السيد / ..... المدرس بمدرسة كفر الوكالة الاعدادية لقيامه ببعض الأفعال المخلة بالأداب ومحاولته الاعتداء على الأعراض بعد ان تسلل الى منازل القرية ليلا .

وإن المذكور تسلل إلى منزل المواطن / ٠٠٠٠٠ وحاول الاعتداء على بناته كما تسلل إلى منزل ٠٠٠٠٠ وحاول الاعتداء على زوجته وقد بلغت النبذة العامة بالواقعة الأخيرة وقدمته إلى المحاكمة الجنائية وصدر بجلسة ١٩٨٧/١٠/٥ حكم محكمة شرين بمعاقبته بغرامة مائتين جنيه مع إيقاف التنفيذ وبتقديم المتهم للمحاكمة التأديبية قضت محكمة المنصورة التأديبية بفصله من الخدمة .

ومن حيث أن الحكم التأديبي المطعون فيه وقد استظهر بجلاء وقائع الدعوى التأديبية واستعرض المخالفات التي جاء بها تقرير الاتهام وارتكز إليها قرار الاحالة وفصل الأفعال التي قام بها المتهم مخالفاً بما يتطلبه وظفته من وقار واحترام وثاقض الحكم دفاع المتهم وأقوال اشهود الذين أجمعوا على أن المتهم يقوّم بالتعدى ليلاً على بعض بيوت القرية لهتكّ عرض بعض النسوة ومن ذلك دخوله مسكن ٠٠٠٠٠٠٠٠ يوم ١٩٨٧/٨/١١ ومحاولته التعدى على زوجته وقت قيام زوجها بتأدية آذان الفجر وادانته عن هذه الواقعة جنائياً بالحكم الصادر من محكمة شرين بجلسة ١٩٨٧/١٠/٥ بتغريمه مائتي جنيه وكل ذلك يؤكد أن المتهم قد ارتكب ما اسند إليه بقرار الاتهام ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد استخلص ادانة الطاعن استخلاصاً مائتاً من الأوراق ومن أصول تنتجها .

ولا وجه للقول بأن الحكم الجنائي وقد قضى بإيقاف تنفيذ العقوبة لا يجوز ترتيب أية آثار إدارية عليه ذلك أن مجال التأديب هو العقاب عما وقع من العامل من مخالفات وهو مجال يختلف عن أعمال آثار الحكم الجنائي الموقوف تنفيذه على العلاقة الوظيفية كما أن الحكم الصادر مع إيقاف التنفيذ في الجريمة التي أدين فيها المتهم لا يمنع من محاكمته تأديبياً عن ذات السلوك لما فيه من اعتداء على كرامة الوظيفة .

( ظمن ٨٨٨ لسنة ٣٩ ق جلسة ١٩٩٢/١/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ١٥ )

المبدأ :

القرار الصادر من النيابة العامة بحفظ التهمة الجنائية غير مانع من المؤاخذه التأديبية متى قام موجبها - الحفظ الجنائي لا يبرر سلوك المتهم من المسؤولية الادارية ولا يمنع من مؤاخضته تأديبية على هذا السلوك مؤاخذه مردها الى وقوع اخلال منه بواجبات وتليفته .

المحكمة :

وحيث أن هذه المحكمة تطمئن الى ثبوت المخالفات المنسوبة الى ناطعن من واقع التحقيقات التي أجرتها كل من النيابة العامة والنيابة الادارية في هذا الشأن ومن خلال أقوال الشهود الذين سمعت أقوالهم في التحقيقات ومن اعترافات الطاعن ذاته وعلى النحو الذي أثبتته الحكم المطعون فيه فقد أثبتت هذه التحقيقات حصول الطاعن على مبلغ ٢٩٨٧ جنيه بحجة أنها رسوم تسجيل الطلب رقم ٥٧٠ لسنة ١٩٨٥ بدون وجه حق ولم يتم بسدادها للخرينة : ثم قام بردها الى الشاكية بعد أن كان قد حرر لها إيصال أمانة بالمبلغ بعد تقديم شكواها الى الجهات المختصة كما أثبتت التحقيقات تزوير انبيافات الواردة بمحضر التصديق رقم ٣٠٠ لسنة ١٩٨٦ الخاص بالطلب المشار اليه وعقد توفيق أوضاع الأسرة وحكم صحة ونفاذ عقد البيع المطلوب شهره والذي قام بتسليمه الى الشاكية واتضح بعد ذلك تزويرها وذلك كله من خلال أقوال الشهود والذين سمعت أقوالهم في التحقيقات وأشار اليها الحكم المطعون فيه ، ومن خلال الاجراءات التي اتخذتها النيابة العامة بشأن تحقيق التزوير في المحررات المشار اليها .

وفي خصوص ما نسب الى الطاعن من عدم قيامه بعرض محضر التحقيق على الطبيعة الذي أجراه بتاريخ ١٣/٧/١٩٨٥ في شأن الطلب

رقم ٥٧٠ لسنة ١٩٨٥ سالف الذكر على رئيس المأمورية ونحري اخطار قبول بتاريخ ١٩٨٥/٩/٣ دون اعتماده من رئيس المأمورية فان هذه المخالفة ثابتة في حقه من اعترافه دون أن يؤثر في ذلك ما ذكره في دفاعه من أن رئيس المأمورية أخبره بأنه سوف يعتمد صورة عقد البيع الابتدائي وأن اخطار القبول يعتمد من المراجع الثاني فقد كذبه رئيس المأمورية في ذلك بالتحقيقات .

كما أن ما نسب اليه من قيامه بالتأشير على الالتماسين المقدمين من لشاكية بتاريخ ١٠ و ٢١/٨/١٩٨٥ لتعديل التعامل الى توفيق أوضاع أمره ، بما يفيد توريده وارفاقه وعرض بارساله للمساحة دون العرض على رئيس المأمورية ودون تقديم طلب جديد في هذا الخصوص قد ثبت في حقه من اعترافه ومن أقوال الشهود الذين سمعت أقوالهم بتحقيقات النيابة الادارية ، دون أن يؤثر في ذلك قوله في التحقيقات بأن العمل جرى على قيام أى عضو فنى بالتأشير على الالتماسات فقد كذبه رئيس المأمورية في ذلك أيضا وقرر أنه جرى العمل على أن تعرض عليه الالتماسات ويقوم هو بعرضها على المختصين لبحثها .

( طعن ٣١٦١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٢/٢/٢٩ )

ملحوظة : في نفس المعنى : طعن رقم ٩٨٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٩٢/١٢/٥٥ .

### قاعدة رقم ( ١٦ )

المبدأ :

الاحكام الجنائية التي حازت قوة الامر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه - الذى يجوز الحجية من الحكم هو منطوقه والاسباب الجوهرية المكمله له - القضاء التاديبى يتقيد ما اثبتته القضاء الجنائى فى حكمه من وقائع وكان فصله فيها لازما ، دون أن يتقيد بالتكييف القانونى لهذه الوقائع .

### الحكمة :

« ومن حيث أن الأحكام الجنائية التي حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة فيما فصلت فيه ، ويعتبر الحكم عنوان الحقيقة فيما قضى به ، والذي يجوز الحجة من الحكم هو منطوقه والأسباب الجوهرية المكمل له ، والقضا التأديبي لا يرتبط بالحكم الجنائي إلا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم وكان الفصل فيها ضروريا ، أى أن القضاء التأديبي يتقيد بما أثبتته القضاء الجنائي في حكمه من وقائع وكان فصله لازما ، دون أن يتقيد بالتكليف القانوني لهذه الوقائع ، فقد يختلف التكليف من الناحية الإدارية عنه من الناحية الجنائية ، فالمحاكمة التأديبية تبحث عن مدى الإخلال العامل بواجبات وظيفته حسبما يستخلص من مجموع التحقيقات أما المحاكمة الجنائية فانما ينحصر أثرها في قيام جريمة من الجرائم الجنائية ، وقد يشكل الفعل الجنائي في ذات الوقت مخالفة إدارية ، وبالتالي يعتبر الحكم حجة فيما فصل فيه ، ولا تعاود المحكمة التأديبية المجادلة في إثبات الوقائع التي سبق لحكم جنائي حاز قوة الأمر المقضى أن أثبت وقوعها . ومن حيث أن الحكم الصادر من محكمة الجنايات بجلسة ١٩٨٨/٣/٢٨ اذان الطاعن في مخالفتي تزوير المحاضر الرسمية ، واستعمال المحررات المزورة والتي قدم بشأنها للمحاكمة التأديبية فإن هذا الحكم يحوز حجته أمام المحكمة التأديبية ويكون الحكم التأديبي قد أصاب الحق في قضائه حين اعمل الحجة المقررة قانونا للحكم المشار إليه » .

( طعن ١٥٧٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٢/١٢/٨ )

### قاعدة رقم ( ١٧ )

#### المبدأ :

استقلال المسؤولية التأديبية عن المسؤولية الجنائية - قائم حتى لو كان ثمة ارتباط بين الجريمتين - للمحاكمة التأديبية وقف نظير الدعوى التأديبية لحين الفصل في الدعوى الجنائية .

### المحكمة :

« ومن حيث أنه من المبادئ المستقرة استقلال المسؤولية التأديبية عن المسؤولية الجنائية باعتبار أن المخالفة التأديبية هي أساسا تهمة قائمة بذاتها مستقلة عن التهمة الجنائية وهذا الاستقلال قائم حتى لو كان ثمة ارتباط بين الجريمتين ، ومع ذلك أجاز نص المادة ٣٩ من قانون مجلس الدولة للمحكمة التأديبية إذا رأت أن الواقعة الواردة بأمر الإحالة محل الدعوى التأديبية هي بذاتها تشكل جريمة جنائية ويتوقف الفصل فيها تأديبياً على النصل في الدعوى الجنائية وجب عليها وقف الدعوى التأديبية لحين الفصل في الدعوى الجنائية وعلى أن يقوم حكم المحكمة بالوقف على وحدة الواقعة محل الدعويين ، على تبيان الأسباب التي تجعلها ترى أن الفصل في الدعوى التأديبية يتوقف على الفصل في الدعوى الجنائية على نحو يمنع الفصل في الأولى قبل الفصل في الأخيرة ، وإن حكمها بالوقوف في مثل هذه الحالة يعتبر من المسائل القانونية التي تخضع لرقابة محكمة الطعن » .  
( طعن ١٠٣٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٣/٣/٩ )

### قاعدة رقم ( ١٨ )

#### المبدأ :

القرار الصادر من النيابة العامة بالأوجه لإقامة الدعوى يحفظ الاتهام الجنائي غير مانع من المؤاخضة التأديبية متى قام موجبها - هذا الحفظ الجنائي لا يبرئ سلوك الطاعن من المسؤولية الاندائية ولا يمنع مؤاخضته تأديبياً على هذا السلوك مؤاخضة مردعا الى وقوع اخلال منه بواجبات الوظيفة .

### المحكمة :

« ومن حيث أنه بالنسبة للطعن الأول المقام من ..... فان الثابت من التحقيقات أن المخالفة المنسوبة اليه ثابتة في حقه على وجه التمين وهي

تشكل اخلالا بواجبات وطيفته — وخروجها على مقتضياتها ولا ينال من مسؤوليته التأديبية عما اسند اليه ما أثاره من حفظ النيابة العامة الاتهام الجنائي الموجه اليه وذلك طبقا لما جرى به قضاء هذه المحكمة من أن القرار الصادر من النيابة العامة بالا وجه لاقامة الدعوى يحفظ الاتهام الجنائي غير مانع من المؤاخذه التأديبية متى قام موجبا اذ أن هذا الحفظ الجنائي لا يبرئ سلوك الطاعن من المسؤولية الادارية ولا يمنع مؤاخذته تأديبا على هذا السلوك مؤاخذه مردها الى وقوع اخلاص منه بواجبات الوظيفة فالجريمة التأديبية أو الذنب الادارى انما يختلف اختلافا كليا فى طبيعته وتكوينه عن الجريمة الجنائية فقد يكون الفعل دنا اداريا وهو فى الوقت ذاته لا يشكل جريمة جنائية •

ومن حيث أنه تأسيسا على ذلك فانه لا وجه للطعن على الحكم فيما تضمنه من توقيع العقوبة التأديبية على الطاعن لقاء ما ثبت فى حقه من مخالفات تأديبية •

( طعن ٢٢٦٣ ، ٢٢٨٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٨/٥/١٩٩٣ )

### الفرع الثالث

#### استقلال الجريمة التأديبية عن الجريمة الجنائية

#### قاعدة رقم ( ١٩ )

المبدأ :

الفرق بين العزل من الوظيفة العامة كعقوبة جنائية تبعية أو تكميلية تقع بالتطبيق لقانون العقوبات وبين انتهاء خدمة الموظف بقطع رابطة التوظيف نهائيا سواء كجزاء تأديبي أو بطريق العزل الادارى او بقوة قانون — اسباب انتهاء خدمة الموظف يطبق كل منها فى مجاله متى قام موجبه واستوفى اوضاعه وشرائطه — العزل كعقوبة جنائية على نوعين : عزل نهائى وعزل

مؤقت - العزل المؤقت هو عقوبة تكميلية من نوع خاص لا مثيل لها في الأوضاع الإدارية - هو عقوبة جنائية وليس جزاء إداري - الأثر المترتب على ذلك : ليس من شأن الحكم بالعزل المؤقت أن يحول دون محاكمة الصامل تأديبيا وتوقيع الجزاء الإداري - الجريمة الإدارية تختلف اختلافا كبيرا في طبيعتها وتكوينها عن الجريمة الجنائية - نتيجة ذلك - الفعل الواحد قد يكون الجريمتين معا لاختلاف الوضع بين المجالين الإداري والجنائي وما يستتبعه من استقلال الجريمتين الإدارية عن الجريمة الجنائية - أساس ذلك - اختلاف قوام كل من الجريمتين وتفاير الغاية من الجزاء في كل منهما فالأول مقرر لحماية الوظيفة والثاني هو قصاص من المجرم لحماية المجتمع - .

#### الحكمة :

ومن حيث أنه من السبب الأول للظلم والذي تحصل في أنه وقد توقع على الطاعين جزاء إداريا بمقتضى الحكم الجنائي ، يتسل فيما قضى به ذلك الحكم عن عزنها من الوظيفة لمدة سنتين وكان يتعين على الحكم للمطعون فيه الاكتفاء بذلك .

فإن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه تجنب التفرقة بين العزل من الوظيفة العامة كمقوبة جنائية تبعية أو تكميلية تقع بالتطبيق لقانون العقوبات وبين انتهاء خدمة الموظف العام بقطع رابطة التوظيف نهائيا سواء كجزاء تأديبي بعد محاكمة تأديبية أو بطريق العزل الإداري أي بقرار من رئيس الجمهورية في الأحوال التي يحددها القانون الخاص بذلك أو بقوة القانون ونتيجة للحكم على الموظف بمقوبة جنائية أو بمقوبة مقيده للحرية في جريمة مخلة بالشرف أو الأمانة فكل ذلك لأسباب قانونية لانتهاء خدمة الموظف يطبق كل منها في مجاله متى قام بواجبه واستوفى أوضاعه وشروطه وأنه ولئن كان انتهاء خدمة الموظف بالعزل نهائيا كمقوبة جنائية قد يتلافى من حيث تحقيق الأثر مع انتهاءها بالتطبيق لأحكام نظام العاملين

المدينين بالدولة الا انها قد يفترقان ولا يتلاقيان فى تحقيق هذا الاثر فلا يجوز عندئذ تعطيل احكام نظام الماملين المدينين بالدولة فى انهاء خدمة الموظف بأى سبب من الاسباب المشار اليها متى توافرت الشروط القانونية ذلك ان العزل كمعقوبة جنائية على نوعين ، فهو اما عزل نهائى وهو لا يترتب الا على حكم بمعقوبة جنائية واما عزل مؤقت لمدة محددة تحكم بها المحكمة اذ حكمت بمعقوبة انحبس فى جناية أو جنحة من تلك الجنايات أو الجنح التى حددها القانون ، والعزل المؤقت كما هو الشأن فى المنازعة الماثلة هو عقوبة جنائية تكمينيه من نوع خاص ليس لها مثل فى الاوضاع الادارية ومغاد ما تقدم ان العزل المؤقت من الوظيفة العامة المقرر بمقتضى قانون العقوبات هو عقوبة جنائية وليس جزء ادارى وان صدور حكم جنائى بتوقيعه على المذنب لا يعنى انه حوكم تأديبيا وتوقيع الجزاء التأديبى المناسب عليه كما هو الشأن فى العانة المطروحة . ومن ثم فان هذا السبب من أسباب الطعن ، يكون غير قائم على اساس صحيح من القانون .

ومن حيث انه عن انسبب الثانى للطعن وحاصله أن محاكمة الطاعنين تأديبيا عن الفعل الذى تمت محاكمتها عنه جنائيا ومجازاتها عليه من خلال تلك المحاكمة التأديبية يعتبر محاكمة ثانية عن فعل واحد ، فأن هذا الوجه من اوجه الطعن مردود بما جرى عليه قضاء هذه المحكمة على ان الجريمة الادارية تختلف اختلافا كليا فى طبيعتها وتكوينها من الجريمة الجنائية وان الفعل الواحد قد يكون الجريمتين معا ويرد ذلك كله الى أصل مقرر هو اختلاف الرضع بين المجانين الادارى والجنائى وما استتبعه ذلك من استقلال الجريمة الادارية عن جريمة انجائية لاختلاف قوام كل من لجريمتين وتغاير اغاية من الجزاء فى كل منهما فهو فى الأولى مقرر لحماية الوظيفة العامة اما فى الثانية فهو قصاص من المجرم لحماية المجتمع ومن ثم فان الحكم بالمعقوبة الجنائية لا يحول دون محاسبة الموظف تأديبيا عن المخالفات الادارية التى سطوى عليها الفعل الجنائى .

ومن حيث أنه متى كان ذلك فإن محاكمة الطاعنين تأديبيا على ما قترغاه من افعال ثبتت اداتهما عنها جنائيا لا يعنى محاكمتها مرة ثانية عن ذات الافعال ، اذ أن محاكمتها التأديبية قوامها ما ينطوى عليه الوجه الاخر من هذه الافعال من جريمة تأديبية تتمثل فيما اسند اليهما من اخلالهما بواجب الامانة وسنوليا ما لا يتفق والاحترام الوجوب لشاغل الوظيفة بارتكابها المخالفات الواردة بتقرير الاتهام وترتبيا على ذلك فان هذا السبب من أسباب الطعن يندو الأمر كذلك لا مستند له من القانون مما يتعين الالتفات عنه .

ومن حيث انه تأسيسا على ما تقدم من أسباب يكون الحكم المطعون فيه اصاب صحيح حكم انقاون ، ويكون الطعن عليه غير قائم على اسباب سليمة مما يتعين معه الحكم برفض الطعن .

( طعن ٢٢٥٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٧/١/٣١ )

### قاعدة رقم ( ٢٠ )

#### المبدأ :

استقلال بين الجريمة التأديبية والجريمة الجنائية لكل من المعوين مجالها المستقل الذى تعمل فيه - يتعين على المحكمة التأديبية الا تفعل عن حجة الحكم الجنائى الصادر ببراءة الموظف اذا كان قد استند على عدم صحة الوقائع او عدم ثبوتها او عدم الجنائية - هذه الحجة الحكم الجنائى حجة لا تقيد المحكمة التأديبية اذا كان الحكم الجنائى الصادر بالبراءة قد تأسس على عدم كفاية الأدلة أو الشك فيها - عندئذ لا يرفع الشبهة نهائيا عن الموظف - لا يحول دون محاكمته تأديبيا وإدانة سلوكه الإدارى من أجل التهمة عينها - على الرغم من حكم البراءة .

### المحكمة :

ومن حيث أنه ولئن كان ذلك إلا ان المقرر في قضاء المحكمة الادارية .  
لعلنا أن هناك استقلالا بين الجريمة التأديبية والجريمة الجنائية وإن لكل من  
الدعويين مجالها المستقل الذي تعمل فيه — وأنه اذا كان يتعين على المحكمة  
التأديبية الا تغفل عن حججه الحكم الجنائي الصادر ببراءة الموظف اذا كان  
قد اسند على عدم صحة الوقائع أو عدم ثبوتها أو عدم الجنائية — فان هذه  
الحججة ( أى حججة الحكم الجنائي ) لا تقيد المحكمة التأديبية اذا كان الحكم  
الجنائي الصادر بالبراءة — كما هو الحال بالنسبة لموضوع الطعن المائل  
— قد تأسس على عدم كفاية الادلة أو الشك فيها • فانه حينئذ لا يرفع  
الشبهة فهائيا عن الموظف كما ذهبت الى ذلك بحق المحكمة التأديبية .  
ولا يحول دون معاقبته تأديبيا واداة سلوكه الاداري من أجل التهمة عينها  
عنى الرغم من حكم البراءة • ويخلص من ذلك ان ما انتهت اليه المحكمة  
الجنائية في وقائع الموضوع محل الطعن المائل — من براءة الطاعن  
( وآخرين ) من التهمة الجنائية التي اسندتها النيابة العامة اليهم بتزوير  
مستندات واصطناع توقيعات واختلاس مبالغ ، بناء على ما ارتأته المحكمة  
الجنائية من تناقض في أدلة الاتهام ووهن فيها بحيث لم يقم في عقيدة  
تلك المحكمة يقين بحدوث تزوير واستعمال محررات مزورة واختلاس من  
جانب المتهمين ( بما فيهم الطاعن ) — فان ذلك لا ينفي من الناحية الادارية  
وقوع عجز ضخم في ميزانة مشروع التجارة المشار اليه ، المسندة ادارته  
الى المتهمين وقد بلغ هذا المجز حوالى ٦٩٤٦٩ر٤٣٠ على ما أثبتته اللجنة  
المشكلة من قبل جهة الادارة لجرد أعمال المشروع • ومن ثم فلا تشرب على  
جهة الادارة اذا قامت — بالرغم من الحكم الجنائي الصادر ببراءة المتهمين  
حائبا بناء على تناقض دليل الاداة ووهنه — بمجازاة المذكورين ( ومنهم  
الطاعن ) تأديبيا ، محملة كلا منهم ما نسب اليه من عجز لاقتضائه بالحجز  
به على الجزء الجائز الحجز عليه من مرتب كل منهم شهريا •

ومن حيث أن قرار جزاء الطاعن رقم ٦٥ بتاريخ ١٩٨٥/٥/٤ جاء تطبيقا لهذا النظر فانه يكون قد جاء متوائما وصحيح تفسير القانون وتطبيقه ويكون الطعن عليه على غير سند من القانون متعين الرفض .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد جاء متفقا مع هذا النظر فقضى برفض الطعن في الفرار التأديبي المشار الصادر بمجازاة الطاعن — فانه يكون قد جاء متفقا مع صحيح حكم القانون ويكون الطعن عليه على غير سند من الواقع والقانون حريا بالرفض » .

( طعن ١٤٩٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٠/١/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ٢١ )

##### المبدأ :

الأصل العام المقرر هو — استقلال كل من الجريمة التأديبية والجريمة الجنائية — اذ ان لكل منهما قوامها وغايتها .

##### الحكمة :

« ومن حيث انه عن الوجه الآخر من أوجه الطعن على الحكم الطعني والمتمثل في ان المحكمة التأديبية استندت الى تحقيقات النيابة الادارية فيما اسند الى الطاعن من وقائع تشكل جريمة التزوير واستعمال محررات مزورة في حين ان الاختصاص الاصيل في ذلك هو للنياية العامة — فان هذا الوجه من أوجه الطعن مردود عليه بأن ما وقع من الطاعن في هذا الشأن يشكل في حقه ذنبا اداريا يجوز مساءلته عنه بطريق المحاكمة التأديبية وان كانت الوقائع المنسوبة اليه تنطوي ايضا على جرائم جنائية تختص بها النيابة العامة . وليس ثمة التزام بضرورة انتظار ما يسفر عنه التصرف الجنائي حتى يمكن محاكمته تأديبيا لأن الأصل المقرر هو استقلال كل من

الجريمة التأديبية والجريمة الجنائية اذ لكل منهما قوامها وغايتها • ومن ثم فان المحكمة تلتفت ايضا عن هذا الوجه الثانى من أوجه النعى على الحكم المطعون فيه •

ومن حيث انه تعين لذلك رفض الطعن لعدم قيامه على سند صحيح من الواقع أو القانون » •

( طعن ٢٨٠٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٧/٢/١٩٩٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٢ )

المبدأ :

اذا تولدت عن الفعل جريمة جنائية الى جانب المخالفة التأديبية فان كل منهما تستقل عن الأخرى باعتبار أن كل منهما نظام قانونى خاص ترد إليه — هذا الاستقلال لا يمنع من تكييف الوقائع وتعدد الوصف الجنائى لها لبيان أثر ذلك فى استتالة مدة سقوط الدعوى •

المحكمة :

« ومن حيث أنه اذا كان الأصل أن الفعل اذا تولدت عنه فى ذات الوقت جريمة جنائية انى جانب المخالفة التأديبية ، فان كل منها تستقل عن الأخرى باعتبار أن كل منهما نظام قانونى خاص ترد اليه وسلطة خاصة تتولى توقيع العقاب عليها الا أن هذا الاستقلال لا يمنع من تكييف الوقائع وتعدد الوصف الجنائى لها لبيان أثر ذلك فى استتالة مدة سقوط الدعوى •

ومن حيث أن المخالفات المنسوبة الى الطاعن يشكل بعضها تزوير فى محررات رسمية واستعمال هذا المحرر ومن ثم فان هذه المخالفات وبهذا الوصف يترتب عليه أن تكون لمدة سقوط الدعوى التأديبية المتعلقة بهذه المخالفات ذات مدة سقوط الدعوى الجنائية الخاصة بالجنايات وهن عشر

سنوات من تاريخ وقوع العمل ومن ثم تكون إجراءات التحقيق التي اتخذت  
حيال الطاعن بعد أكثر من عشر سنوات من تاريخ وقوع المخالفات المنسوبة  
إليه تكون قد اتخذت في تاريخ قد سقطت فيه المخالفة التأديبية بانقضاء  
أكثر من عشر سنوات من تاريخ وقوعها » .

( طعن ٤٠٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٢/٣/٩١ )

### قاعدة رقم ( ٢٢ )

#### المبدأ :

حفظ النيابة العامة التحقيق في الموضوع اداريا لا يمنع من التحقيق  
مع الطاعن على اساس الوصف الاداري والوظيفي للفصل — ذلك متى كان  
يشكل مخالفة لواجبات الوظيفة وخروجاً على مقتضياتها — ذلك عملاً بقاعدة  
استقلال الجريمة الجنائية عن الجريمة التأديبية .

#### المحكمة :

« وحيث انه عما اتاره الطاعن لسبب من أسباب الطعن — من بطلان  
أسباب قرار الاتهام استناداً الى ان الثابت من التحقيق الذي أجرى بمعرفة  
النيابة العامة قد حفظ اداريا ولا يستقيم حفظ الموضوع اداريا مع ادانة  
الطاعن بارتكابه الاعمال التي جوزى من اجلها في الحكم الطعن وان مذكرة  
النيابة التي استند اليها الحكم ليست حكماً بالادانة وان النيابة العامة جهة  
تحقيق وليست محكمة ... فان هذا السبب من أسباب الطعن مردود عليه  
بان حفظ النيابة العامة التحقيق في الموضوع اداريا لا يمنع من التحقيق مع  
الطاعن على اساس الوصف الاداري والوظيفي للفصل متى كان يشكل  
مخالفة لواجبات الوظيفة — وخروجاً على مقتضياتها عملاً بقاعدة استقلال  
الجريمة الجنائية عن الجريمة التأديبية ، هذا فضلاً عن ان الثابت من مذكرة  
النيابة العامة ان نتيجة التحقيق الجنائي لم ينف الاتهام عن الطاعن والمسا

اتهمت الى ادائه ورأت انه من المناسب والملائم الاكتفاء بالجزاء الادارى  
بارسال الأوراق للجهة الادارية التابع لها الطاعن لمجازاته اداريا لماسب  
اليه مع مصادرة مبلغ الرشوة المضبوط اداريا مرعية فى ذلك انه تم حبسه  
احتياطيا لمدة ٥٢ يوم وبذلك فإن استناد الطاعن ان حفظ النيابة العامة  
الموضوع اداريا — للوصول الى عدم صحة الاتهام وبراءة الطاعن استناد  
فى غير محله وبالتالي يكون هذا السبب من أسباب الطعن على غير أساس  
متعينا رفضه ويكون الحكم المطعون فيه قد اصاب الحق فى اداة الطاعن  
عن الاتهام الذى نسب اليه مستخلصا تلك الاداة استخلاصا سائغا من  
الأوراق ومن ادلة قانونية صحيحة تؤدي الى تلك الاداة ومن ثم يكون  
الطعن على الحكم فى غير محله متعينا رفضه » .  
( طعن ١٦٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٩٣/٣/٢٧ )

#### الفرع الرابع مشروعية اصدار لائحة الجزاءات متضمنة المخالفات التاديبية والعقوبات المقررة لكل منها

##### قاعدة رقم ( ٢٤ )

المبدأ :

المشروح وفقا لنص المادة ١/٨١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة  
الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ناط بالسلطة المختصة وضع لائحة  
تضمن جميع أنواع المخالفات التاديبية التى يمكن وقوعها من العامل النساء  
او بسبب تادية وظيفته والجزاء المقرر لها حال ثبوت وقوعها منها — المخالفة  
التاديبية تختلف تماما عن الجريمة الجنائية وتستقل عنها اذ الاولى قوامها  
مخالفة الموظف لواجبات وظيفته ومقتضياتها او لكرامة الوظيفة واعتبارها  
بينما الثانية مناطها خروج التهم على المجتمع فيما ينهى عنه قانون العقوبات  
والقوانين الجنائية او تامة به وبراذا لاستقلال التاديب الادارى عن التجريم  
الجنائى تجرى احكام المحكمة الادرية العليا على عدم التقيد بمنطق قانون

العقوبات في هذا الخصوص - تطبيق : لئن كانت المخالفات النصوص عليها في الفقرة الثالثة من البند رابعا من لائحة المخالفات والجزاءات واجراءات التحقيق الخاصة بالعاملين بوزارة الاقتصاد الصادرة بالقرار رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٢ المتمثلة في جرائم الاحالة او السب او القذف التي تقع على الموظف أثناء او بسبب الوظيفة وان تماثلت في مسمياتها مع نظيراتها في قانون العقوبات الا انها محض مخالفات تأديبية لا تستلزم توقيع الجزاء المقرر لاي منها توافر اركانها على نحو ما عينه قانون العقوبات ما دامت المخالفة في حد ذاتها تشكل اختلاا بواجبات الوظيفة وخروجها على مقتضياتها وذلك لاستقلال الجريمة التأديبية باركانها عن الجريمة الجنائية .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٧ من يناير سنة ١٩٩٣ فاستبان لها أن المادة ٨١/١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « تضع السلطة المختصة لائحة تتضمن جميع أنواع المخالفات وانشاءات المقررة لها واجراءات التحقيق » . واستظهرت الجمعية من النص المتقدم أن المشرع فاط بالسلطة المختصة وضع لائحة تتضمن جميع أنواع المخالفات التأديبية التي يمكن وقوعها من العامل أثناء أو بسبب تأدية وظيفته ، والجزاء المقرر لها حال ثبوت وقوعها منه .

ومن حيث أن المخالفة التأديبية - وعلى ما جرى به قضاء مجلس "الدولة - تختلف تماما عن الجريمة الجنائية وتمتثل عنها اذ الاولى قوامها مخالفة الموظف لواجبات وظيفته ومقتضياتها أو لكرامة الوظيفة واعتبارها ، بينما الثانية مناهضا خروج المتهم على المجتمع فيما ينهى عنه قانون العقوبات والقوانين الجنائية أو تأمر به وبراذا لاستقلال التأديب الادارى عن التجريم الجنائى تجري أحكام المحكمة الادارية العليا على عدم التقيد منطبق قانون العقوبات في هذا الخصوص ، ومن ذلك حكمها الصادر في القضية رقم

١١٣٦ لسنة ٨ ق بجنسة ١٢/٨/١٩٦٢ بأن المحكمة التأديبية « ان سارت على السنن المتبع في قانون العقوبات ، فلم ترد الفعل المكون للذنب الادارى الى الاخلال بواجبات الوظيفة أو الخروج على مقتضياتها ، وانما استعارت له وصفا جنائيا واردا في قانون العقوبات ، وعينت بتحديد أركان الفعل علو، نحو ما عينه قانون العقوبات للوصف الذى استعارته ، ثم اختارت لهذا الفعل أشد الجزاءات التى يجيز قانون التوظيف توقيعها بمقولة أن هذا الجزاء هو الذى حدده القانون لهذا الفعل ، فانها اذا فعلت ذلك ، كان الجزاء المقضى به معيبا لانه بنى على خطأ فى الاسناد القانوني فهذا الجزاء ، وان كان من بين الجزاءات التى اجاز قانون التوظيف توقيعها ، الا انه أسند الى نظام قانوني آخر غير النظام القانوني الواجب التطبيق .

وخلصت الجمعية العمومية الى انه ولئن كانت المخالفات المنصوص عليها في الفقرة الثالثة من البند رابعا من لائحة المخالفات والجزاءات المشار اليها — المتمثلة في جرائم الاهانة أو السب أو القذف التى تقع على الموظف أثناء أو بسبب اداء — الوظيفة — وان تماثلت في مسمياتها مع ظيرتها في قانون العقوبات ، الا أنها محض مخالفات تأديبية لا يستلزم توقيع الجزاء المقرر لأى منها توافر أركانها على نحو ما عينه قانون العقوبات ما دامت المخالفة في حد ذاتها تشكل اخلالا بواجبات الوظيفة وخروجا على مقتضياتها وذلك لاستقلال الجريمة التأديبية بأركانها عن الجريمة الجنائية .

**لذلك :**

اتهمت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تطبيق الفقرة الثالثة من البند رابعا من لائحة المخالفات والجزاءات واجراءات التحقيق الخاصة بالعاملين بوزارة الاقتصاد لاستقلال الجريمة التأديبية بأركانها عن الجريمة الجنائية » .

( ملف رقم : ٢٣٥/٢/٨٦ فى ١٧/١/١٩٩٣ )

## الفرع الخامس — مسائل متنوعة

### أولا — المسئولية التأديبية مسئولية شخصية

#### قاعدة رقم (٢٥)

##### المبدأ :

١ — المبدأ العام الذي يحكم التشريع العقابي أو التأديبي هو أن المسئولية شخصية والعقوبة شخصية — يجد هذا المبدأ أصله الأعلى في الشرائع السماوية وبصفة خاصة الشريعة الإسلامية — ورد المبدأ في دساتير الدول الديمقراطية على سيادة القانون وقداثة حقوق الإنسان — الترام قانون العاملين المدنيين بالدولة بهذا المبدأ صراحة — من أمثلة ذلك : ما نص عليه من أن العامل لا يسأل مدنيا إلا عن خطئه الشخصي .

٢ — المخالفة التأديبية خروج على قاعدة قانونية أو تنظيمية مستقرة المفهوم بحيث لا يمكن أن يدخل في عداد المخالفات التأديبية الإجراء القانوني الذي يتخذه الموظف ولا يخالف به نصا واضح الدلالة محدد للمسؤول ما دام أن الموظف العمومي في أثناء هذا العمل لم يكن سوء النية أو قاصدا الفساد بالمصلحة العامة وتحقيق مصلحة خاصة له أو لغيره .

##### الحكمة :

ومن حيث أن المادة (٦٦) من الدستور قد نصت في فقرتها الأولى على أن « العقوبة شخصية » كما نصت المادة (٦٧) في فقرتها الأولى على أن « المتهم بريء حتى تثبت اداته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه » ومن ثم فإن المبدأ العام الحاكم للتشريع العقابي سواء أكان جنائيا أو تأديبيا هو أن المسئولية شخصية وكذلك « العقوبة شخصية » — وهذا المبدأ العام الذي قرره نصوص الدستور يجد أصله الأعلى في

الشرائع السماوية وبصفة خاصة فى الشريعة الاسلامية ، ومن ثم فهو أصل عام من أصول المسؤولية التعاقبية تردده نصوص دساتير الدول المتمدنية القائمة على سيادة القانون وقداسة حقوق الانسان وقد التزمت به صراحة أحكام المادة ( ٧٨ ) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ عندئذ قضت فى فقرتها الأولى بأن « كل عامل يخرج عن مقتضى الواجب فى أعمال وظيفته أو يظهر بمظهر من شأنه الاخلال بكرامة الوظيفة يجازى تأديبيا » . وقضت فى فقرتها الثالثة بأنه « لا يسأل العامل مدنيا الا عن خطئه الشخصى » وكذلك المادة ( ٧٩ ) فقرة أولى من ذات القانون عندما قضت بأنه لا يجوز توقيع جزاء على العامل الا بعد التحقيق معه كتابة وسماع أقواله وتحقيق دفاعه ويجب أن يكون القرار الصادر بتوقيع الجزاء مسبباً « ومن ثم فانه يتعين أن يثبت قبل العامل يبين ارتكابه جريمة تأديبية سواء بفعل إيجابى أو سلبى يدخل ضمن الوصف العام للجريمة التأديبية من حيث كونها مخالفة لواجبات الوظيفة أو مقتضياتها ولا يسوغ مساءلة العامل ومجازاته تأديبيا ما لم يثبت قبله بالتحديد بعد التحقيق معه وتحقيق دفاعه عن ذلك الفعل و ثم الذى يرر مجازاته تأديبيا .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن مديرية الاسكان والتعمير بالمنوفية قد ابلغت النيابة الادارية بشأن المخالفات التى ثبتت بفحص الترخيص رقم ١٩٨٣/٨٢/٣٤١ والمستخرج باسم المواطن ٥٥٥٠ مدينة منوف . وبتحقيق الموضوع بواسطة النيابة الادارية اتهمت الى حفظ ما نسب الى المهندس ٥٥٥٥٠ مهندس تنظيم بالوحدة المحلية لمركز ومدينة منوف المستخرج للترخيص محل التحقيق قطعيا لعدم الأهمية لتقديره الرسوم الهندسية على الترخيص المذكور بعجز مقداره ٥٥٠ مليم وأرسلت الأوراق الى الجهة الادارية للتصرف على ضوء قرار النيابة . وقد

عرضت ادارة الشؤون القانونية بمحافظة المنوفية مذكرة على السيد المحافظ انتهت فيها الى طلب اعادة الأوراق الى النيابة الادارية لاتخاذ اجراءات لقامة الدعوى التأديبيه ضد كل من ..... و ..... وقد وافق على ذلك السيد المحافظ وأعيد ملف القضية الى النيابة الادارية لاتخاذ اجراءات محاكمة المذكورين . وقد انتهت فيها النيابة الى أنه بالاطلاع على القانون رقم ٣ لسنة ١٩٨٢ بين أنه نص فى المادة الثانية منه على أنه لا يجوز اقامة أية مبان أو انشاءات فى الأراضى الزراعية أو اتخاذ أية اجراءات بشأن تقسيم هذه الأراضى ، وتعتبر فى حكم الأراضى الزراعية الأراضى البور والقابلة للزراعة ، ويستثنى من هذا الحظر الأراضى الواقعة داخل كردون المباني حتى ١/١٢/١٩٨١ وبالاطلاع على الغرائط الخاصة بكردون مدينة منوف والصادرة فى ١/٣٠/١٩٤٢ تبين أن شارع أبو شنب والواقع به العقار الصادر عنه الترخيص محل التحقيق يقع بحوض صقر وقد شمل 'كردون ٥٠٪' من الحوض المذكور ومن بينها الشارع المشار اليه كما شمل 'كردون المدينة الصادر فى ١/١٢/١٩٦٤ نسبة ٩٠٪' من الحوض المذكور .

ومن حيث أنه بالاطلاع على تقرير لجنة الاسكان بشأن المباني التى أقيمت بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ بالوحدة المحلية لمركز ومدينة منوف يبين تضمنه أن القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٢ ينص على اعفاء المباني التى أقيمت بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ سنة ١٩٤٠ ، وتنفيذاً لذلك القانون فإن قطع الأرض المتبقية فضاء والمصورة بين مبان أقيمت بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وأُعفيت بالقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٢ يصرف لها تراخيص مباني ، وذلك ما طبفته الوحدة المحلية لمركز ومدينة منوف . وتأيد بأقوال المهندس ..... مدير ادارة التنظيم بمديرية الاسكان والتعمير والذي قام يبحث الترخيص رقم ٣٤١ لسنة ١٩٨٣ محل التحقيق . وقد تبين أن الترخيص عن مبنى مقام على

شارع يقع داخل كرنون المدينة الصادر فى ١٩٤٢/١/٣٠ وقد تمت احالة الشارع الى المنفعة العامة طبقاً للقانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٢ ، وقد ثبت بشهادة مدير الادارة الهندسية بالوحدة المحلية لمركز ومدينة منوف أنه فى بداية الشارع منزل ٠٠٠٠ صدر له ترخيص قانونى قبل صدور القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٢ . وفى نهاية الشارع عقار ملك السيدة / ٠٠٠٠ وحرر ضدها محضر مخالفة مبانى رقم ١١٥/١٩٨١ بالمخالفة للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وبعد ذلك صدر القانون رقم ١٣٥ لسنة ١٩٨٢ وأعطى الشرعية للمباني المخالفة للقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٤٠ وأحال الشارع الى المنفعة العامة بدون مقابل من بداية الشارع حتى عقار السيدة المذكورة ، والترخيص رقم ٣٤١/٨٢/١٩٨٣ يقع فى منتصف المسافة بين بداية الشارع وتبين ملك السيدة ٠٠٠

وحيث أن مؤدى ما تقدم أن المهندس ٠٠٠٠ مهندس التنظيم بالوحدة المحلية لمركز ومدينة منوف ، اذ استند الى ما تقدم فى اصداره لترخيص البناء المشار اليه ، بأنه يكون قد استند الى أساس قانونى من الثابت -- رجحان سلامته ، ومن ثم يكون قد أتى بتصرف لا يتعارض مع صريح حكم قانونى أو تعليمات تنظيمية محددة واضحة ، وانما بإشر واجبات وظيفته فى حدودهم سائق للقواعد التنظيمية المعمول بها ، وهذا ما ينفى قيام أى خطأ تأديبى فى حقه ، لأن المخالفة التأديبية انما تتمثل فى الخروج على قاعدة قانونية أو تنظيمية مستقرة المفهوم ، بحيث لا يمكن أن يدخل فى عداد المخالفات التأديبية الاجراء القانونى الذى يتخذه الموظف ولا يخالف به نصا واضح الدلالة محدد المضمون ما دام أن الموقف العمومى الذى أداته هذا العمل له يكن سيئ النية أو قاصدا القدر بالمصلحة العامة وتحقيق مصلحة خاصة له أو لغيره .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد نسب للطاعن أنه قد أهمل

الإشراف على أعمال المهندس ..... الذى أصدر الترخيص المشار إليه  
ومن ثم جازاه عن هذا الاتهام .

ومن حيث أنه قد ثبت ما تقدم أنه لا مخالفة فى شأن واقعة إصدار  
الترخيص المنوه عنه . فانه تنتفى بذلك تهمة إهمال الإشراف على  
المهندس ..... .

ومن حيث أن المحكم المطعون فيه قد ذهب خلاف هذا المذهب ، فانه  
يكون قد صدر معيبا واجب الالغاء .

ومن حيث أن المحكم المطعون فيه قد نسب للطاعن كذاك أنه أهمل  
الإشراف على أعمال المهندس ..... اذ لم يتحر الدقة لدى تقديره للتمغات  
الهندسية على الترخيص المشار إليه مما أدى لوجود عجز ( مقسداوه  
٥٥٠ ملية ) .

ومن حيث أن المهندس ... قد دفع مسئوليته بأنه قام بتقدير تكاليف  
البناء بمبلغ ( ٦٨٥٧ ) جنيها فى حين أن الثابت بشهادة المهندس .....  
أن التكاليف تقدر بحوالى ٧٠٠٠ جنية وبناء على ذلك يتعين تحصيل مبلغ  
٥٠٠ مليما زيادة على المبالغ المحصلة .

ومن حيث أن المهندس ..... قد دفع مسئوليته عن ذلك بأن حساب  
تكاليف البناء يمكن أن يختلف من مهندس لآخر داخل إطار المستوى  
الواحد من مستويات البناء الأمر الذى تستج عنه زيادة أو نقص بسيط  
جدا فى قيمة التبعة الواجب لصقتها على الرسومات الهندسية .

ومن حيث أن المحكم المطعون فيه قد أغفل الرد على هذا الدفع  
الجدى .

( طعن ١١٥٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ٢٦ )

#### المبدأ :

١ - لا يجوز مساءلة الموظف نتيجة حدوث خسارة أصابت أحد المشروعات العامة ما لم يثبت في حق هذا الموظف خطأ أو إهمال محدد العالم من حيث الزمان والمكان وشخص من نسب الخطأ إليه - الخطأ لا يفترض حدوثه بمجرد حدوث الضرر أو الخسارة وإنما يجب أن يكون هناك إجراء معين كان متعين على الموظف اتخاذه ولم يقم به أو أن يكون هناك محظور كان ينبغي على الموظف تجنبه ولكنه أنه .

٢ - المبدأ الأساسي في المسؤولية التأديبية باعتبارها مسؤولية شخصية يترتب عليه عدم نسبة الإخلال بواجبات الوظيفة كوصف عام للجريمة التأديبية إلى الموظف العام إلا عن فعل محدد بالذات ارتكبه العامل المنسوب إليه هذا الإخلال - المسؤولية التأديبية مسؤولية أساسها وقوع الخطأ أو الذنب أو الجريمة التأديبية من العامل - لا تقوم المسؤولية التأديبية على تحمل العامل لتبعة الأضرار أو الخسائر التي تلحق بالجهة الإدارية - يتعين لادانة الموظف أو العامل ومجازاته تأديبياً أن يثبت يقين أنه قد وقع منه جريمة تأديبية أي فعل إيجابي أو سلبي محدد يعد جريمة تأديبية أو مساهمة منه في وقوع الجريمة الإدارية - إذا انعدم ثبوت المأخذ على السلوك الإداري للعامل بعد ثبوت أنه قد وقع منه أي إخلال بواجبات وظيفته أو خروج على مقتضياتها فلا يكون هناك ثمة ذنب إداري - لا محل لتوقيع جزاء تأديبي والا كان قرار الجزاء في هذه الحالة فاقداً لركن من أركانه وهو ركن السبب .

#### المحكمة :

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن ( مشروع تسمين الدواجن بوحدة كوم الدريى المحلية ) قد حقق خسائر خلال الفترة من ١٩٨٤/٣/١ حتى ١٩٨٤/٤/٢٤ بلغت قيمتها ٩٥٧ مليماً ٥٢٩ جنيه ولم يبين من أوراق التحقيق الأسباب التي أدت إلى حدوث تلك الخسائر .

ومن حيث أنه لا يجوز مساءلة الموظف نتيجة حدوث خسارة أصابة أحد المشروعات العامة ما لم يثبت في حق هذا الموظف خطأ أو إهمال محدد المعالم من حيث الزمان والمكان وشخص من نسب الخطأ إليه وذلك أن الخطأ لا يفترض حدوثه بمجرد حدوث الضرر أو الخسائر وإنما يجب أن يكون هناك إجراء معين كان يتعين على الموظف اتخاذ ولم يقم به ، أو أن يكون هناك محذور كان ينبغي على الموظف تجنبه ولكنه آتاه .

ومن حيث أن النائب من الأوراق أن النيابة الإدارية نسبت إلى نطاق إهماله في الإشراف على مرسومه في العمل مما أدى إلى حدوث خسائر بمشروع الدواجن .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإنه لم يثبت من الأوراق أن مرسوم لنطاق قد نسب بفعله الإيجابي أو بموقعه السلبي في أحداث تلك الخسائر ، كما أن النيابة الإدارية قد أسندت إلى ( المطعون ضده ) الإهمال في الإشراف على المشروع دون أن تحدد عناصر ذلك الإهمال من حيث الزمان والمكان والأشخاص ، وافترض الإهمال في حقه لمجرد وقوع الخسارة دون أن تعرض للأسباب التي أدت إلى حدوثها مع بيان دور المطعون ضده في أحداثها سواء بفعله الإيجابي أو بموقعه السلبي .

ومن حيث أن أقوال من سئلوا بالتحقيق قد اختلفت في تحديد أسباب ما وقع من خسائر فبعض من شهدوا أرجع ذلك إلى إهمال كل من ( ..... ) المشرف على المزرعة ( و ..... ) رئيس قسم التنمية بالوحدة ( المطعون ضده ) مما أدى إلى كثرة تفوق الدواجن ، بينما ذكر الآخرون أن الأسباب ترجع إلى كثرة المصاريف الإدارية للمشروع ، وإضافة قسط الاستهلاك الخاص بالمزرعة وأجور اعتبارية ضمن المصروفات ، وذكر فريق ثالث عدم معرفته للأسباب . وكل أقوال هؤلاء لا دليل يقيني في التحقيق يؤيد ترجيح أي منها .

ومن حيث أن ثابت من كتابة الوحدة المحلية ( بكوم الدمين ) رقم ٣٤٦ في ١٩/١/٨٨ الى ادارة الشئون القانونية لمركز ومدينة المنصورة ، عن دورة ٨٤/٣/١ أن المطعون ضده كان دوره في المزرعة القيام بعمل السلف الخاصة واللازمة للمزرعة واحضار العليق والأدوية اللازمة لها مع قيام مندوبية الصرف الخاصة بالوحدة وليس يوجد له أى أمر أو قرار صادر بإسناد الاشراف على المزرعة ، وان أسباب تفوق الدواجن راجع الى بعض الاصلاحات التى كانت لازمة لبنى المزرعة ذاته والتي قامت بإظهارها اللجنة الفنية المشكلة من رئاسة مركز ومدينة المنصورة ونم اصلاحها بمعرفة المفاوض وهي تتعلق بالأرضية الخاصة بالعنبر وعدم توصيل الكهرباء داخل العنبر بالطريقة السليمة اذ تم خرم أسقف المزرعة ، ووضع شفاطات تهوية العنبر بطريقة خاطئة وعدم وضع سلك شبك على الشبائيك وعدم تبليط سقف المزرعة وعدم وجود مصدر دائم للياه ٠٠٠ الخ وهذه العيوب قررت الهيئة الفنية قبل اصلاحها أنها جعلت المبنى غير صالح قنيا لعنبر المزرعة مما أدى الى الخسارة وليس للمطعون ضده أى دخل فى التغيير .

ومن حيث أن المادة (٦٦) من الدستور قد نصت فى فقرتها الأولى على أن العقوبة شخصية كما نصت المادة (٦٧) من فقرتها الأولى على أن المتهم برئ حتى تثبت ادائته فى محاكمة قانونية تكن له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه ، ومن ثم فإن المبدأ العام الحاكم للتشريع العقابى سواء كان جنائيا أو تأديبيا هو ان المسئولية شخصية وكذلك العقوبة شخصية - وهذا المبدأ العام الذى قرره نصوص الدستور أصله الأعلى فى الشرائع السماوية وبصفة خاصة فى الشريعة الاسلامية ، ثم فهو أصل عام من أصول المسئول العقابية تردده نصوص ودساتير الدول الكبيرة القائمة على سيادة القانون وقداسة حقوق الانسان وقد التزمت به صراحة

احكام المادة (٧٨) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ عندما قضت فى فقرتها الاولى بان ( كل عامل يخرج على مقتضى الواجب فى اعمار، وظيفته أو يظهر بمظهر من شأنه الاخلال بكرامة الوظيفة بجازى تأديبيا ٠٠ ) وقضت فى فقرتها الثالثة بانه ( ولا يسأل العامل مدنيا الا عن خطئه الشخصى ) وكذلك المادة ٧٩ فقرة أولى من ذات القانون عندما قضت بانه لا يجوز توقيع جزاء على العامل الا بعد التحقيق معه كتابة وسماع أقواله وتحقيق دفاعه ويجب ان يكون القرار الصادر لتوقيع الجزاء مسببا •

ومن حيث أنه بناء على ذلك المبدأ الأساسى فى المسؤولية التأديبية باعتبارها مسئولية شخصية فإن نسبة الاخلال بواجبات الوظيفة كوصف عام للجريمة التأديبية انى الموظف العام لا يكون الا عن فعل محدد بالذات ارتكبه العامل المنسوب اليه هذا الاخلال ، فالمسؤولية التأديبية مسئولية اساسها وقوع الخطأ أو انذب أو الجريمة التأديبية من العامل وهى ليست تقوم على تحمل العامل لتبعة الاضرار أو الخسائر التى تلحق بالجهة الادارية ومن ثم فانه يعين لادانة الموظف أو العامل ومجازاته تأديبيا أن يثبت يتيقن أنه قد وقع منه جريمة تأديبية أى فعل ايجابى أو سلبى محدد يعد جريمة تأديبية أو مساهمة منه فى وقوع الجريمة الادارية فاذا ما انعدم ثبوت المآخذ على السلوك الادارى للعامل بعدم ثبوت أنه قد وقع منه أى اخلال بواجبات وظيفته أو خروج على مقتضاياتها فلا يكون ثمة ذنب ادارى وبالتالي فلا محل لتوقيع جزاء تأديبى والا كان قرار ائجزاء فى هذه الحالة فاقدا لركن من أركانه وهو ركن السبب •

ومن حيث أنه لم يثبت من الأوراق نسبة فعل محدد بذاته الى الطاعن يكون قد رتب الخسارة المشار اليها ، فانه يكون غير مسئول تأديبيا ، ومن ثم ينتهى سند قرار الجزاء الموقع عليه ومن حيث انتفاء الخطأ التأديبى

شأن فعل المَطْعُون ذنده واتنفي فيه وقوع خطأ شخصي منه يبرر تحميله قيمة الضرر أو الخسارة الناتجة عن هذا الخطأ الشخصي ومن ثم فلا سند لتحميل الطاعن بجنب من قيمة الخسارة التي أصابت جهة الادارة على نحو يقتضى الفاء هذا القرار واهدار كل أثر له .

ومن حيث أن هذا هو ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه ، فانه يكون قد وافق صحيح حكم القانون بما محل معه للطعن عليه .

ومن حيث أن مؤدى ذلك عدم قيام الطعن المائل على سند من صحيح حكم القانون مما يستوجب القضاء برفضه .

( طعن ١٣٣٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ٢٧ )

البدا :

البدا العام الحاكم للتشريع العقابي سواء كان جنائيا ام تاديبيا هو ان المسؤولية شخصية والعقوبة شخصية - هذا البدا قرره الدستور - يجدد اصله في الشرائع السماوية وخاصة الشريعة الإسلامية - التزمت بهذا البدا المادة ٧٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - المادة ٧٩ من ذات القانون - تعين ان يثبت قبل العامل ارتكابه جريمة تاديبية سواء بفعل ايجابي او سلبي يدخل ضمن الوصف العام للجريمة التاديبية من حيث كونها مخالفة لواجبات الوظيفة او مقتضياتها - لا يسوغ مجازاة العامل تاديبيا ما لم يثبت قبله بالتحديد بعد التحقيق معه وتحقيق دفاعه ذلك الفعل المؤثم الذي يبرر مجازاته تاديبيا .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة (٦٦) من الدستور قد نصت في فقرتها الأولى على ان « العقوبة شخصية » كما نصت المادة (٦٧) في فقرتها الأولى على

أد « المتهم برىء حتى تثبت ادانته فى محاكمة قانونية تنفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه » ومن ثم فإن المبدأ العام الحاكم للتشريع العقابى سواء كان جنائيا أم تأديبيا هو ان « المسئولية شخصية » وكذلك « العقوبة شخصية » وهذا المبدأ العام الذى قرره نصوص الدستور يجد أصله الأعلى فى الله أئمة انساوية وبصفة خاصة فى الشريعة الاسلامية ، ومن ثم فهو أصل عام من أصول المسئولية العقابية تردده نصوص دساتير الدول المسندنة القائم على سيادة القانون وقداة حقوق الانسان وقد انتزمت به صراحة أحكام المادة (٧٨) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم (٤٧) لسنة ١٩٧٨ عندما قضت فى فقرتها الأولى بان « كل عامل يخرج على مفتضى الواجب فى اعساك وظيفته أو يظهر من شأنه الاخلال بكرامة الوظيفة يجازى تأديبيا .. » .

وقضت فى فقرتها الثالثة بان « ولا يسأل العامل مدنا الا عن خطئه الشخصى » .

وكذلك المادة (٧٩) فقرة أولى من ذات القانون عندما قضت بأنه « لا يجوز توقيع جزاء على العامل الا بعد التحقيق معه كتابة وسماع أقاله ونحقيق دفاعه ويجب ان يكون القرار الصادر بتوقيع الجزاء مسببا » .

ومن ثم فانه يتعين ان يثبت قبل العامل بتعين ارتكابه جريمة تأديبية سواء بفعل ايجابى أو سلبى يدخل ضمن الوصف العام للجريمة التأديبية من حيث كونها مخالفة لواجبات الوظيفة أو مقتضياتها ولا سوغ مجازاة العامل تأديبيا ما لم يثبت فعله بالتحديد بعد التحقيق معه وتحقيق دلائله ذلك الفعل المؤثم الذى يبرر مجازاته تأديبيا ومن حيث انه بناء على ما سبق بيناه فانه اذ ان .. نثبت انه قد استند الحكم الطعين ما انتهى اليه من بروت المخالفين المنسوبتين للطاعن واللتين جوزى من أجلها - مما جاء

( ٥٢ - )

بقرار الجهاز المركزى للمحاسبات بينما هذا التقرير لم ينسب الى الطاعن بعينه شخصيا هذه المخالفات بعد التحقيق معه وسماع أقواله بتحقيق دفاعه بل لم يحدد مرتكبها على وجه الدقة والتخصيص واليقين ، ولم يبين الحكم أساس هذا الاسناد .

ومن حيث أنه فضلا عما سلف بيانه فإن الثابت من كتاب محافظه القاهرة رأسه حتى الوايلى المؤرخ ٨/١٠/٨٨ أنه بمطابقة الملفات المتعلقة بالعمليات الخاصة بالمقدين ٢٢ ، ٨٥/٢٨ عمليه سور سلك لمخزن الحى موضوع انعقد ٨٥/٢١ : تبين ان المستخلصات موضوع انشاء سور حدائق الحى ( عقد ٨٥/٢٢ ) والمستخلصات الخاصة بسور حديدى لحديقة الوايلى موضوع العقد ٨٥/٢٨ من المهندسين المحددين فى ذلك الكتاب بما يفيد مطابقة ما ورد بالمستخلصات من اعمال وفقات ومقادير الأعمال التى أجريت على الطبيعة وهم مساعد مهندس المشروع ومهندس انشروع ومساعد مدير الاعمال ووكيل ادارة المشروع فضلا عما يفيد معاينتهم لذلك على الطبيعة . وانه ليس للطاعن ( المهندس ٠٠٠ ) أى دور يتعلق بمطابقة مقادير الاعمال الواردة بالمستخلصات على ما أجرى فعلا بالطبيعة ولا يدخل فى اختصاصه مراجعة المستخلصات أو مطابقتها على الطبيعة نسبيا ولا يدخل فى اختصاصه أيضا التحقيق من صحة المقادير والفئات الواردة به كما لا يدخل فى اختصاصه الاعمال المنفذة على الطبيعة — ان اللجنة التى تسلمت الأعمال الخاصة بالعقد ٨٥/٢٢ كانت مشكلة من وكلاء منطقة المشروعات ورئيس قسم بمنطقة الوايلى ومدير المرافق ومهندس المشروعات بالحى وقد اعدت هذه اللجنة محضرا فى ٨/١٨/٨٥ بأن الأعمال التى تمت على الطبيعة مطابقة للمستخلصات وانها فى حالة جيدة وحسب أصول الصناعة كما ان اللجنة المذكورة هى التى استلمت أعمال العقد ٨٥/٢٨ ولم يستدل من مطالعة

مستندات الاستلام أى توقيع للمهندس ..... ( الطاعن ) - وان اللجنة اتى وصف مقاييسات وكميات عملية سور سلك لمخزن الحى كانت مكونة من المهندسين المحددة اسماؤهم فى الكتاب المذكور وليس مهم الطاعى وقد خلت الأوراق مما يفيد قيام الطاعن بأى دور ايجابى أو سلبى فبى وضع هذه المقاييسات وان تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات قد طلبت تحديد المسئوليات ولم يرد به أى اتهام للطاعن . الأمر الذى تكون معه النتيجة اننى انتهى اليها الحكم مستخلصة استخلاصا غير سائغ من أصول لا تنتجها . هذا فضلا عن أن الحكم الطعين لم يشر الى دفاع الطاعن الجوهرى الذى قرره بالتحقيق وبمذكرة دفاعه من طلب منطقة الاسكان تشكيل لجنة من خارج الحى لحصر الأعمال . كما لم يعر الحكم الطعين دفاع الطاعن هذا اى التفات مما يعتبر اخلافا جسيما بحق الدفاع الأمر الذى يضحى معه الحكم فيما ادا ان به الطاعن وقضى به من جزاء قد جاء على خلاف حقيقة الواقع معيبا بالمخالفة الجسيمة للقانون جريا بالالغاء مع القضاء ببراءة الطاعن عن ما نسب اليه .

ومن حيث ان الطاعن معفى من رسوم طعنه وفقا لما تنص عليه المادة ٩١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

( طعن ٥١١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٢٨ )

المبدأ :

المسئولية التأديبية شأنها فى ذلك شأن المسئولية الجنائية - مسئولية شخصية قوامها وفوق خطأ معين بشكل اخلافا بواجبات الوظيفة أو خروج على مقتضياتها يمكن نسبته الى عامل محدد - شيوع تلك المسئولية وتعذر استناد الخطأ الى شخص محدد بالذات يعد مانعا من المسئولية وسببا للبراءة

### الحكمة :

ومن حيث ان الثابت بالأوراق ان ادارة التفيتش المسائي والاداري بمديرية الشئون الصحية بيورسعيد ( منلقضات ) . قد اسنبان لها عند فحص أعمال صيدلية الاسعاف بيورسعيد عدم اكتمال الدورة الدفترية بها الأمر الذي انتهت معه الى تعذر التأكد من صحة عناصر المركز المالي للصيدلة المذكورة .

وأنة سبق للجهاز المركز للمحاسبات ان استرعى نظر مديرية الشئون الصحية الى ان الدورة الدفترية لصيدلية الاسعاف وفقا للاصول المحاسبية المتعارف عليها جاءت غير مكتملة وأنه ان كانت دفاتر الصيدلية تمكن من استخراج نتيجة اعمالها فى نهاية السنة المالية الا انه يتعذر معها الوقوف على صحة تلك العناصر اذ انه لا يتوفر لاستخراجها سوى مصدر واحد هو سجل اليومية دون امكان الرجوع للمكاتبات من مصادر أخرى وطالبت الشعبة المختصة بالجهاز المركزى للمحاسبات من مديرية الشئون الصحية ان تبين استكمال الدورة الدفترية للصيدلية بحيث تشمل يوميات أصلية المشتريات والمبيعات وانخزنة والبنك بالإضافة الى حسابات الأستاذ العام المساعد وبما يكفل دقة استخراج نتيجة اعمال الصيدلية فى نهاية السنة المالية ، وقد استبان بمعاودة الفحص عدم اكتمال الدورة الدفترية للصيدلية المذكورة مما جعل الشعبة المختصة بالجهاز المركزى للمحاسبات توصي ثانية بضرورة استكمال الدورة الدفترية للصيدلة المذكورة حتى يمكن التحقق من عناصر المركز المالي لها ودقة استخراج نتيجة اعمالها فى نهاية السنة المالية آزاء وجود بعض الظواهر التى اسفر عنها الفحص والتى تشير الى عدم دقة استخراج عناصر - النتيجة وهى تتمثل فى عدم دقة استخراج رصيد مخزون صيدلية الشاطئ واجراء الجرد السنوى على أساس سعر البيع وظهور زيادات وهمية فى حساب العهدة المالية وحساب قيمة بضاعة آخر المدة فى أعوام سابقة وفروق محسبة بالزيادة ربما يكون

مرجعها عدم الدقة هي جرد الصيدلية في نهاية المدة أو عدم احتساب قيمتها الفعلية مما ينجم عنه عند حدوث جرد صحيح مطابق لموجودات الأدوية الفعلية ظهور هذه الزيادات السابقة على مر السنوات المالية عجزا بالمهدة المالية وذلك أمر محاسبي بدهى .

ومن حيث انه لما تقدم . ولما كانت المسؤولية التأديبية - شأنها في ذلك شأن المسؤولية الجنائية - هي مسئولية شخصية قوامها وقوع خطأ معين يشكل اخلالا بواجبات الوظيفة أو خروجا على مقتضياتها يمكن نسبته الى عامل محدد ، ومن ثم فان شيوع تلك المسئولية وتعذر اسناد الخطأ الى شخص محدد بالذات ينهض مانعا من المسئولية وسببا للبراءة .

ومن حيث ان الحكم المنطعون فيه وهو بصدد مساءلته المحالين الخامس والسابعة والثامنة والعاشر والحادي عشر والثاني عشر قد استظهر عدم اطمئنان المحكمة الى أقوال أعضاء لجنة الجرد المشكلة بقرار مدير عام الشؤون الصحية لفحص أعمال صيدلية الاسعاف وكذا أقوال المشرف على حسابات - تلك الصيدلية فيما قرره جميعهم من مسئولية المذكورين بالتضامن عن حدوث العجز في الأدوية والمستلزمات الطبية بالصيدلية ازاء طبيعة أعمالهم بها وأوقات العمل فيها ، ومن ثم فان عدم الاطمئنان الى تلك الأقوال ينسحب أيضا على مسئولية الطاعنين عن ذلك العجز وبالتالي لا يسوغ ان يركن 'ني شهادتهم بتلك المسئولية التضامنية لترتيب مجازاتهم وبخاصة ان أسباب عدم الاضئنان اليها قائمة في حق الباقيين كذلك في ضوء تعاقب العمل بالصيدلية على مدار الأربع والعشرين ساعة يوميا واقتدار العاملين بها الى انسيطة الفعلية والدائمة على الأدوية والمستلزمات الطبية الموجودة بالصيدلية ، الأمر الذي ينتهي الى وجوب تبرئتهم مما اسند اليهم من اتهام .

## ثانياً - المسؤولية التأديبية قوامها خطأ تأديبي ثابتاً في في حق العامل .

### ١ - نسبة الخطأ الى العامل على وجه القطع واليقين .

#### قاعدة رقم ( ٢٩ )

المبدأ :

تقوم الجريمة التأديبية على ثبوت خطأ محدد يمكن نسبته الى العامل على وجه القطع واليقين لا على أساس الشك والاحتمال وضع ترنشات الصرف الصحي داخل أو خارج الموقع في التصميم الهندسي هو مسألة فنية هندسية تختلف فيها وجهات النظر وليس من المؤكد ان وضع ترنشات الصرف الصحي داخل المبنى في التصميم الهندسي خطأ يلحق الضرر بالمبنى يستوجب مساءلة واضع التصميم .

المحكمة :

ومن حيث ان الثابت من الأوراق انه بناء على ما جاء تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات بينى سويف من ملاحظات حول عملية إنشاء مجزر الواسطى الحديث صدر قرار محافظة بنى سويف رقم ١٨٤ لسنة ١٩٨٣ بتشكيل لجنة فنية ووضع تقرير بالنتيجة وشكلت هذه اللجنة برئاسة مدير الادارة الهندسية بالوحدة المحلية لمدينة بنى سويف وعضوية مدير الادارة الهندسية بالوحدة المحلية لمركز الواسطى و ٠٠٠٠ عضو الوفود ٠٠ ومشتريات بديوان عام محافظة بنى سويف والمستفاد مما ورد في تقرير هذه اللجنة وأقوال أعضائها في التحقيق الذى أجرته النيابة الادارية أنه رأى ان كان سبب وضع الترنشات داخل الموقع في تصميم المجزر الآتى لمدينة الواسطى هو انه تم على أساس مساحة أكبر من

المساحة المملوكة مملا للنوحه المطية الا ان الثابت أيضا من هذا التقرير ان اللجنة بشأن هذا الموضوع — اقترحت تعديل مكان الصرف الصحي بالرسم الهندسى ليكون فى مكان آخر داخل الموقع أيضا كما ان رئيس هذه اللجنة قرر فى أهواله امام النيابة الادارية انه من الجائز فنيا وضع ترنشات الصرف الصحى داخل أو خارج الموقع كما ان ٠٠٠٠ مدبرة القطاع المدنى بالمديرية عند سؤالها فى التحقيق عن وضع الصرف الصحى داخل الموقع فى ضوء اعتراض. مقاول العملية على ذلك قررت انه من وجهة نظرها يجوز وضع الصرف، الصحى داخل أو خارج المبنى وان هذا هو عمل المصمم .

ومن حيث انه بالنسبة لما اثاره السيد / ٠٠٠٠ مقاول العملية فى كتابة « المؤرخ ٦/٣/١٩٨٣ الموجه الى مدير عام اسكان بنى سويف ( المحال ) من اعتراض على وضع الترنشات داخل المبنى وطلب نقلها خارجه وأنه يخلى مسؤوليته عن أيا اضرار تحدث مستقبلا للمبنى من الرشح دار ذلك الاعتراض حسبما جاء باقول السيد / ٠٠٠ رئيس اللجنة فى التحقيق جاء متأخرا بعد ان بدأ التنفيذ بحوالى خمسة عشر شهرا وبعد انعام ٧٠٪ من الأعمال واقترحت اللجنة الفنية التى يرأسها السيد المذكور مراجعة ذلك فى التنفيذ بنقل ترنشات الصرف الصحى من المكان المحدد لها فى التصميم الى مكان آخر داخل المبنى أيضا .

ومن حيث ان المستفاد من ذلك ان وضع ترنشات الصرف الصحى داخل أو خارج الموقع فى التصميم الهندسى هو مسألة فنية هندسية تختلف فيها وجهات النظر وأنه ليس من المؤكد والمقطوع به ان يكون قيام الطاعن بوضع الصرف الصحى داخل المبنى فى التصميم الهندسى خطأ يلحق الضرر بالمبنى ومن ثم لا يمكن القول بان الطاعن ارتكب جريمة تأديبية تستوجب مساءلته ذلك ان الجريمة التأديبية تقوم على ثبوت خطأ محدد

يمكن نسبه الى العامل على وجه القطع واليقين ولا يكفى ان تقوم الجريمة  
التأديبية على أساس الشك والاحتمال واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير  
هذا المذهب واتهم الى مساءلة الطاعن على أساس انه ارتكب خطأ  
يستوجب مساءلته بوصفه أجهزة الصرف الصحي الخاصة بمشروع المجزر  
الآلى لمدينة الواسطى داخل المبنى فى التصميم الهندسى مما يلحق ضرراً  
لمبنى بتعرضه للخطر ، يكون هذا الحكم قد اخطأ فى تطبيق القانون  
وتأويله ويعين الحكم بانعائه ببراءة الطاعن مما نسب اليه .

( ضمن ١٥٤٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٠ )

المبدأ :

مجرد الخطأ فى فهم القانون أو تفسيره لا يشكل كقاعدة عامة ذنباً  
ادارياً باعتباره من الأمور الفنية التى تدق على ذوى الخبرة والتخصص .

المحكمة :

أما بالنسبة لمخالفة الثانية والخاصة بما نسب الى الطاعن من عدم  
قيامه باتخاذ الاجراءات القانونية نحو الاستقالة المسببة المقدمة من  
المهندس / ..... فإنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن مجرد  
الخطأ فى فهم القانون أو تفسيره لا يشكل كقاعدة عامة خطأ ادارياً  
باعتباره من الأمور الفنية التى تدق على ذوى الخبرة والتخصص .

وحيث أنه فور ضوء هذا الفهم فإنه لا يكون صحيحاً ما نسب اليه  
انطاعن من مخالفة فى هذا انجانب لأنه بحكم طبيعة عمله ليس مطلوباً منه  
الامانة بالاجراءات الواجبة الانباع عند تقديم أحد رؤسبه استقالة مسببة،  
فضلاً عن أن يباين ما اذا كانت الشكوى المقدمة من المهندس المذكور تعتبر

أو لا تعتبر من قبيل الاستقالة المسببة مسألة فنية تدق على ذوى الخبرة  
والتخصص .

وفضلا عن ذلك فقد قام الطاعن بإحالة هذه الشكوى لأحد المختصين  
بالمديرية للتحقيق فيما جاء فيها وتبين له عدم صحتها ، كما أن الشاكي كان  
قد فوض الطاعن في قبول الاستقالة أو في اتخاذ ما يراه ، وقام الطاعن  
بنقل الشاكي الى مكان آخر بعيدا عن رئاسته التي يشكو منها حرصا على  
مهلة العمل ، كما قام الطاعن بإخطار كافة الجهات المختصة بالهيئة عقب  
انقطاع الشاكي عن العمل بعد تقديم الشكوى ، وبالتالي يكون الطاعن قد  
اتخذ كافة ما يمكن اتخاذه من اجراءات في هذا الخصوص ، ولا تكون  
هذه المخالفة ثابتة في حقه أيضا .

( طعن ٢٩٣٦ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٢/٧/٤ )

#### قاعدة رقم ( ٢١ )

##### المبدأ :

مناط المسؤولية التأديبية هو ان يسند للعامل على سبيل اليقين ثمة  
فعل إيجابي أو سلبي يعد مساهمة منه في وقوع المخالفة الادارية - اذا  
انتهى المآخذ الاداري على سلوك العامل واستبان انه لم يقع منه ما يشكل  
مخالفة ما تستوجب المؤاخذة والعقاب وجب القضاء ببراءته ويصبح القرار  
الصادر بمجازاته في مثل هذه الحالة فاقدا للسبب المبرر له قانونا .

##### المحكمة :

ومن حيث أنه فيما يختص بالنعى على القرار المطعون في شفه  
الخاص بمجازاة الطاعن بخصم عشرة أيام من مرتبه فانه ولتن كان الثابت  
من كتاب ادارة التغذية بالمستشفى الجامعي بأسسوط بشأن توزيع العمل  
بالادارة المذكورة المرفق بأوراق التحقيق الاداري ان العمل المسند للطاعن  
هو المشاركة في استلام اللحوم التي ستطهى بالمطبخ والإشراف على  
تقطيعها وتوزيع وجبة الغذاء بالاشتراك مع زميل آخر له فضلا عن الاعمال

الأخرى التى يكلف بها الطاعن من قبل رئيسة الوحدة الا ان الثابت من مراجعة التحقيق الادارى وأقوال من سئلوا فيه ، ان الطاعن لم يكن له ثمة دور فى الواقعة المنسوبة اليه ، اذ قرر الطباخ ٠٠٠٠ فى أقواله انه يتنقو اللحم من المشرف سواء المدعو ٠٠٠ أو من الطاعن ٠٠٠ وانه فى ذلك اليوم بالذات — يوم الواقعة — قد تلقى اللحم من المشرف ٠٠٠٠ الذى قام بوزنه و اضاف انه لم يكن على علم بقدره ، كذلك قرر الطباخ ٠٠٠ حين سئل فى التحقيق عن شخص القائم بتقطيع اللحوم ووزنها من المشرفين بأن القائم بوزنها اما المدعو ٠٠٠ أو المدعو ٠٠٠ ، وقد أكدت مديرة التغذية ٠٠٠ فى التحقيقات بأنها سبق أن نبهت على المشرف ٠٠٠ بوجوب التزام الحرص أثناء تقطيع اللحوم وأوردت بان الطاعن ليس له ثمة نشاط .

ومن حيث أنه لما كان قوام المساءلة التأديبية ومناطها ان يسند للعامل وعلى سبيل اليقين ثمة فعل ايجابى أو سلبى يعد مساهمة منه فى وقوع المخالفة الادارية وبالتالي فاذا انتهى المأخذ الادارى على سلوك العامل واستبان انه لم يقع منه ما يشكل مخالفة ما تستوجب المؤاخظة والعقاب . جب القضاء ببرائه كما يفدو القرار الصادر بمجازاته فى مثل هذه الحالة فاقد السبب المبرر له قانونا .

ومن حيث أنه استنادا الى ما تقدم ، واذا وضح ان الاتهام المسند للطاعن والذى صدر القرار المطعون فيه — فى الشق الخاص بمجازاته عشرة أيام من راتبه مرتكنا عليه غير قائم فى حق الطاعن ومن ثم يكون ذلك القرار قد جاء مفتقرا الى السبب المبرر له قانونا مما يجعله خلقيا بالالغاء مع ما يترتب على ذلك من آثار واذا نأى الحكم المطعون فيه عن هذا النظر وقضى الطعن وبالتالي حق القضاء بالقائه .

( طعن ٢٠٦٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٣/٤/٢٤ )

## ٢ - حسن وسوء النية في قيام المسئولية التأديبية .

### قاعدة رقم ( ٢٢ )

المبدأ :

الأصل في التصرفات هو حسن النية ما لم يثبت العكس - لا يستخلص سوء القصد الا اذا توافرت الأدلة او الحقائق والقرائن على قيامه بحيث يكون ثابتا على وجه يقينى فى حق من ينسب اليه .

الحكمة :

ومن حيث الثابت من الأوراق والمستندات ان المخالفة الادارية الاولى المنسوبة الى الطاعن هي اشتراكه مع الأستاذ الشيخ ..... رئيس قسم الشريعة الاسلاميه بالكلية فى رفع درجة الورقة رقم ٩٠٨ سرى الخاصة بمادة الشريعة الاسلامية للسنة الثالثة الى درجة النجاح بناء على اعتبارات المجاملة الشخصية وبدون وجه حق ، وان المخالفة الثانية المنسوبة الى الطاعن هي قيامه برفع درجة الورقة رقم ٨١٢ سرى الخاصة بمادة علم الاجرام للسنة الاولى الى درجة النجاح أيضا بدون وجه حق .

ومن حيث ان بالنسبة الى المخالفة الاولى فان الثابت من الأوراق ان وقت حدوث تلك الواقعة كان الطاعن استاذًا للقانون الجنائي بالكلية ورئيسًا لكتنترول السنة الرابعة بينما كان الدكتور ..... أستاذ الاقتصاد بالكلية رئيسًا لكتنترول السنة الثالثة ، وكان الأستاذ الشيخ ..... رئيسًا لقسم الشريعة الاسلامية رئيسًا لكتنترول السنة الاولى .

ومن حيث أن المستخلص من أقوال الأستاذ الدكتور ..... رئيس كتنترول السنة الثالثة وهو الكتنترول الذى كانت الورقة رقم ٩٠٨ سرى الخاصة بمادة الشريعة الاسلامية للسنة الثالثة موجودة به انه علم

بوجود خلاف بين اندرجة المنتبة بظهر تلك الورقة والدرجة المثبتة بداخلها بحيث تؤدي الدرجة الأولى الى النجاح بينما تؤدي الثانية الى الرسوب ، فرأى منذ البداية حسماً لهذه المشكلة عرض تلك الورقة على الأستاذ رئيس قسم الشريعة الاسلامية ، وطلب من الأستاذ الدكتور . . . ( الطاعن ) رأيه في هذا الأمر فوافقه على ان الاجمل هو الرجوع الى أسناد تلك المادة ، فطلب منه الدكتور . . . تسليم تلك الورقة الى رئيس قسم الشريعة الاسلامية الأستاذ الشيخ . . . فقام الطاعن بذلك ثم اعاد الورقة الى الكنترول و اضاف الدكتور . . . بأنه اذا قيام أستاذ المادة برفع الدرجة الداخلية في تلك الورقة الى درجة النجاح البرادة بظهرها أى درءاً للنسبات ان يقول على الدرجة الداخلية الأصبة التي كانت بتلك الورقة وخاطب رئيس قسم الشريعة الاسلامية بذلك فاعاد الحال الى ما كان عليه ، واعتبرت تلك الورقة راسبة في نهاية الأمر ، وانتهى الأمر بذلك .

من حيث ان أقوال الشهود الذين اشار القرار المطعون فيه ان شهادتهم يستشف منها ادانة الطاعن لم تعدى أقوال الدكتور . . . الذي قرر ان الطاعن هو الذي طلب من تلقاء ذاته عرض ورقة الاجابة المشار اليها على أستاذ تلك المادة الا ان هذه الأقوال يناقضها تماماً ما ورد بشهادة الدكتور . . . رئيس الكنترول السالفة عن أنه هو الذي الدكتور . . . الذي ارتأى منذ البداية حلاً للخلاف بين درجات تلك الورقة عرضاً على أسناد تلك المادة التي صححها وانه هو أيضاً الذي طلب من الطاعن رأيه في هذا الشأن ثم طلب منه توصيلها لأستاذ المادة المشار اليها .

ومن حيث ان قيام اطاعن بعرض تلك الورقة على الأستاذ الشيخ . . . رئيس قسم الشريعة الاسلامية ليقرر ما يراه فيها بناء

على ما سلف لا يمكن أن يجعل الطاعن مسئولاً بعد ذلك عن قيام رئيس القسم برفع الدرجة الداخلية لتلك الورقة الى درجة النجاح بقوله ان هذا الرفع الذي قام به رئيس القسم كان بغير وجه حق ذلك ان رئيس القسم الذي أجرى هذا التعديل هو الذي يسأل عن ذلك فسا لو ثبت انه قام به مندفعاً باعتبارات المجاملة الشخصية وبدون وجه حق . اما الطاعن فان ما قام به من عرض تلك الورقة على رئيس قسم الشريعة الاسلامية انما كان بناء على ما طلبه منه رئيس كترول السنة الثالثة فلا يمكن لمجرد اسجابه لهذا الطلب اعتباره شريكاً في رفع درجة تلك الورقة بقصد مجاملة صاحبها ، بل أن الثابت من الأوراق ان السيد رئيس الكترول المذكور هو الذي رأى منذ البداية طرح موضوع تلك الورقة على رئيس قسم الشريعة الاسلامية لحل الخلاف حول ما تستحقه من درجات وهو الذي طلب من الطاعن ابداء رأيه في هذا الشأن ، فلا يعيب الطاعن وهو من قدامى الأساتذة بالكلية وفي ذات الوقت كان رئيساً لكترول السنة الرابعة ان يفصح عن رأيه في هذا الشأن أو ان يستجيب لما طلبه منه زميله رئيس كترول السنة الثالثة بعرض ورقة الاجابة على أستاذ المادة المختص ولا يمكن ان يستشف من ذلك سوء نيته وقصد مجاملة صاحب تلك الورقة ، ذلك ان سوء القصد لا يفترض وانما الأصل في التصرفات هو حسن النية ، ولا يستخلص سوء القصد الا اذا توافرت الأدلة أو الدلائل والقرائن على قيامه بحيث يكون ثابتاً على وجه يقيني في حق من ينسب اليه . بل أنه لو اعتبر ما وقع من الطاعن من قبيل الاشتراك في تعديل ودرجة انشار اليها على سبيل . . المجاملة لاعتبارات شخصية وبدون وجه حق يعد ذلك أيضاً قائماً بالنسبة للسيد رئيس الكترول الذي قرر أيضاً ان منذ البداية أنه رأى ان الفيصل في خلاف حول تلك الورقة هو عرضها على أستاذ ائدة ورئيس القسم الذي صححها وانه هو الذي طلب

من انطاعن عرضها على الأستاذ المذكور ، وانما الصحيح فى ذلك أن ما رآه  
رئيس الدستور انما جاء وليد تقديره بحسن نية لحل المشكلة التى عرضت  
له فى هذا الشأن . فلا يترتب عليه — أو الطاعن — طالما لم تشر الجامعة  
أو الكلية الى أن لعوائد المنظمة لهذا الأمر والسارية فى ذلك الوقت  
تمنع صراحة عرض تلك الورقة على رئيس القسم فى هذه الحالة .  
وعلى مقتضى ما سلف ، فإن واقعة اشتراك الطاعن بسوء قصد للعمل  
على رفع الدرجة المعطاة لورقة الاجابة المشار اليها استجابة الاعتبارات  
تشخيصية وبدون وجه حق : وهى المخالفة المنسوبة اليه تعد فى حقه  
الأمر غير ثابتة فى حقه وانما تؤخذ تصرفاته فى هذا الشأن باعتبار ان  
الأصل فى التصرفات هو حسن النية ما لم يثبت العكس وطالما لم يثبت  
سوء نيته فيما ابداه من رأى فى هذا الشأن أو ما قام به من تصرف على  
النحو السالف ، فإنه يحمل على الصحة ويفترض فيه حسن النية : الأمر  
الذى يكون معه اقرار المظنون فيه الذى انتهى الى ادانة الطاعن لهذه  
الأمر غير قائم على أساس صحيح من ناحية الواقع والقانون بالتالى خلى  
والانقضاء .

( طعن رقم ٨٩١ لسنة ٢١ ق بجلطة ٢٧/٢/١٩٨٨ )

#### قاعدة رقم ( ٢٣ )

المبدأ :

لا يشترط لتحقيق المسؤولية عن المخالفات التأديبية ان يكون الفعل  
غير المشروع الذى ارتكبه العامل ايجابيا او سلبيا قد تم بسوء قصد او  
صدر عن ارادة آثمة — يكفى لتحقيق هذه المسؤولية ان يكون العامل قد  
خرج على مقتضى الواجب فى أعمال وظيفته او اتى عملا من الأعمال المطلوبة  
عليه قانونا دون حاجة الى ثبوت سوء القصد أو الإرادة الآثمة لديه .

الحكمة :

ومن حيث أن المحكمة تشير بادىء ذى بدء الى ان التهمتين اللتين

استندا للمتهم الطاعن والذين تمت مجازاته عنهما بالحكم المطعون فيه  
هنا أنه :

- ١ - أهمل في الاشراف على مرءوسيه المتهمين الأول والثاني والثالث  
مما أدى الى ارتكابهم المخالفات المسندة اليهم على الوجه السابق بيانه .
- ٢ - كلف العمل / . . . بتحرير فواتير المرضى الخصوصيين  
دون اختصاصه بذلك رغم كونه عاملا باليومية ، ولم يقم بالاشراف على  
أعماله ، مما سهل له تزوير هذه الفواتير والاستيلاء على المبلغ آف الذكر  
بالاشتراك مع الأول والثاني والثالث .

ومن حيث أنه عن التهمة الأولى فانه من الواضح أن مجازاة الطاعن  
كانت على الاهمال في الاشراف الرقابى على مرءوسيه ، ولم تكن عن  
الافعال التى نسبت لهؤلاء المرءوسين على ما ذهب اليه الطاعن فى طعنه .  
ومن حيث أن هذه المحكمة اتهمت فى قضائها بحكمها الصادر  
بجلسة اليوم فى الطعن رقم ٤٥٢٩ لسنة ٣٥ ق عليا المقام من المتهمين الثانى  
والثالث ( . . . و . . . ) الى صحة ثبوت الاتهام المسند  
لهذين المتهمين وصحة الحكم الصادر بمجازاتهم عنه .

ومن حيث ان موجب ما اتهمت اليه هذه المحكمة من مسئولية المتهمين  
الثاني والثالث عن الاتهام المسند اليهما لكونها قاما بمراجعة الفواتير  
وأذن الصرف المزورة ، ووقعا بما يفيد ذلك برغم علمهما بالتزوير ،  
واشتراكا مع المتهم الأول فى الاستيلاء على المبلغ المحدد بالأوراق ، ان  
الطاعن - وهو رئيس المتهمين المذكورين والمكلف قانونا بمتابعة أعمالهما  
والرقابة على تصرفاتهما و..ملوكهما الوظيفى - قد أهمل فى الاشراف  
وارقابة على هذين الموظفين الأمر الذى أدى الى اطلاق أيديهما فى اعتداء  
تلك الأوراق رغم علمهما بنزويرها وفى السلب والاستيلاء على المبلغ  
مبالغ الذكر دون مشرف او رقيب واع على تصرفاتهما حتى وصل الأمر

الى حال سىء من الاهمال فى محاسبة المرضى الخصوصيين حتى ان المتهم  
الاول اقر بأن ايصالات اجبرية كانت متداولة بينه وبين مساعده والمتهمين  
الثاني والثالث ليحرر كل منهم ما يشاء دون رقيب .

ومن حيث أنه لا تصح المحاجة — نفيًا للمسئولية عن الطاعن — بالقول  
بأنه لم يكن سىء القصد واذ ما نسب اليه لم يصدر عن ارادة آئمة ، ذلك  
أنه لا يشترط لتحقيق المسئولية عن المخالفات — التأديبية ان يكون الفعل  
غير المشروع الذى ارتكبه العامل — ايجابا أو سلبا — قد تم بسوء قصه  
أو صدر عن ارادة آئمة . واسا يكفى لتحقيق هذه المسئولية أن يكون  
العامل — فبا اتاه أو امتنع عنه — قد خرج على مقتضى الواجب فى اعمال  
وصفته . أو أتى عملا من الأعمال المحظورة عليه قانونا ، دون حاجة الى  
ثبوت سوء القصد أو الارادة الآئمة لديه .

ومن حيث أنه عن التهمة الثانية ، فانه إما كان رأى حول موقع  
العمل الذى حدد المدعو / . . . . . فان اهمال المتهم الطاعن فى  
الاشراف على العمل الذى أسنده اليه وهو تحرير فواتير المرضى  
الخصوصيين — وهو الأمر الثابت من واقع الأوراق والتحقيقات — يكون  
بذاته المخالفة الثانية المسندة اية ، اذ الثابت فى حق الطاعن انه أهمل فى  
الرقابة والاشراف على أعمال ذلك العامل مما سهل له تزوير الفواتير  
ولاستيلاء على المبلغ آتفد . البيان بالاشتراك مع المتهمين الاول والثاني  
والثالث .

ومن حيث أنه تنقاء ما تقدم يكون الحكم المطعون عليه قد اصاب  
صحيح حكم القانون فيما انتهى اليه من مسئولية الطاعن عن المتهمين  
سالتى الذكر ، واذ لا ترى المحكمة فى الجزاء المحكوم به أى غلو أو  
اختلال فى التناسب فان الطعن المائل يكون قد جاء على غير سند متعين  
الرفض .

( طعن ٤٢٧٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٧/١١/١٩٩٠ )

## ثالثا - الاعفاء من المسؤولية

### ١ - حداثة العهد بالعمل لا تنهض دفعا للمسئولية الادارية

قاعدة رقم ( ٢٤ )

نابدا :

في مجال رفع المسؤولية لا يجوز التدرع بحداثة العهد بالعمل او بكونه اذ المفروض ان العامل عليه ان يتحمل التبعية كاملة عن الاعمال التي يرتضى لنفسه ان يتصدى لمباشرتها - القرار الصادر من النيابة العامة بجبيل القيفية وبالا وجه لاقامة الدعوى لشبوع المسؤولية ولعدم معرفة الفاعل هو قرار لا بقيد الجهة الادارية فن اجراء التحقيق الاداري الكفيل بتحديد المسئول اداريا عن المعز في المهدة والقرار المذكور لا يجوز حجية امام القضاء التأديبي عند نظر الدعوى التأديبية او الطعن التأديبي وتقرير مشروعية الجزاء الادارى .

الحكمة :

ومن حيث ان المستظهر من الاطلاع على الأوراق ان المظعون ضده كان يعمل بصيدليه محرم بث التي حدث انعجز بها كصيدلى ثان خلال الفتره من ٢٠/١١/١٩٧٨ حتى ٢٢/٥/١٩٧٩ حيث صدر قرار بعد ذلك بنديه لعسل بصيدلية سعد زغولن بالاسكندرية ، واذ كان المعز المشار اليه بحضر الجرد قد حدث في الفترة من ٤/١٠/١٩٧٨ حتى ١٩/٥/١٩٧٩ في 'فترة التي كان يعمل بها انظعون ضده ، وقد ثبت من التحقيقات وباعترافه شخصا انه كان ينوب ادارة الصيدلية في الفترة المسائية ويقوم بصرف الادوية وبالتعاون مع امناء المخازن والبايعين ، وان امناء المخازن كانوا يقومون باستلام الجرد عمدة الادوية وتسجيلها تحت اشرافه في الفترة المسائية لذا اعترف المظعون ضده ايضا بأنه كان يعلم بواقعة تجبيع أمين (٦-٢)

المعزى للفواتير الخاصة بالتأمين الصحى وقيامه بأخذها الى منزله لمراجعتها  
جملة وختمها بتاريخ لاحق على تاريخ الصرف - وذلك على خلاف الأصول  
التبعية والتعليمات ، وهذا التصرف من شأنه تسهيل عملية ازدواج صرف  
الادوية المدونة بهذه الفواتير ، ولا يجديه نفعا فى رفع الانهام قوله بأنه  
نه يكن أمين عهدته أو أنه كان حديث العمل فى الصيدليات ، كذلك قون  
مردود عليه بما استتر عليه قضاء هذه المحكمة من انه لا يسوغ فى معزى  
رفع المسؤولية الادارية التذرع بحدائث العهد بالعمل أو بكثرة اذ المفروض  
ان العامل عليه ان يتحمل التبعية كاملة عن الاعمال التى يرتضى لنفسه ان  
يتصدى لمباشرتها ، كذلك فان قرار مجازاة المطعون ضده وتحيله بجزء من  
قيمة المعزى قد يفى على اساس اهماله فى عمله بالمشاركة مع آخرين من  
يترب عليه حدوث هذا المعزى ولم يتبين هذا القرار على اساس انه صاحب  
عهدته أو أمين خزينة ، وان الحد الأدنى من المسؤولية وهو الاهمال فى ادارة  
الصيدلية وفى ممارسة عملية صرف الادوية هو أمر ثابت فى حقه يبين من  
التحقيق الادارى انذى أجرنا الشركة برقم ٣٠ فى ١٩٨١ وكذلك من  
تحقيقات النيابة العامة فى الجناية رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ والتى اتهمت الى  
حفظ القضية وبالأ وجه باقامة الدعوى بشيوع السولية ولعدم معرفة  
الفاعل ، وهو قرار لا يفيد الجهة الادارية فى اجراء التحقيق الادارى الكفيل  
بتحديد المسئول اداريا عن هذا المعزى ، وكذلك لا يجوز حجية امام القضاء  
التأديبى عند نظر الدعوى التأديبية أو الطعن التأديبى وتقرير مشروعية  
الجزاء الادارى .

ومن حيث ان القرار المطعون فيه وقد صدر بناء على ما ثبت من  
مسئولية المطعون ضده وآخرين عن المعزى الناشئ فى الفترة من  
١٩٧٨/١٠/٤ حتى ١٩٧٩/٥/١٩ والبالغ ٩٧٢٥٤٨٠ وقررت الادارة  
مجازاته بناء على ذلك بالنقص من أجره لمدة شهرين ، وتحيله مع الآخرين  
قيمة نصيبه فى هذا المعزى بالتساوى بينهم وهو قرار بهذه المثابة صحيح من

حيث استأنده الى سند صحيح من القانون وبالنظر الى كونه مستخلصا  
استخلاصا سائما من التحقيقات .

ومن حيث انه يبنى على ذلك عدم صحة الحكم بتعويض المطعون  
ضده حيث انتهى خطأ الجهة الادارية قبل المطعون ضده . لصحة القرار  
الصادر بمجازاته وبتحمله بقيمة نصيبه في العجز . ومن ثم يكون الحكم  
المطعون فيه اذا قضى بىطلان تحيل المطعون ضده بمبلغ ( ١٣٨٩,٣٥٤ ) .  
وبتعويضه بمبلغ ( ٥٠٠ جنيه ) خمسمائة جنيه — قد صدر غير مستند  
الى صحيح حكم القانون خلبا بالالاء .

( ملن ٢٠٨٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٢/١/١٩٨٨ )

#### قاعدة رقم ( ٢٥ )

المبدأ :

الاعتذار بحادثة العهد بالخدمة — لا يصلح مانعا من موانع المسؤولية  
التأديبية او العقاب التأديبي — قد يرر التخفيف من العقوبة التأديبية اذا  
كان ما نسب للمتهم قد وقع بغير عمد وبحسن نية — حادثة العهد بالخدمة  
تستتبع بساطة نوعية الواجبات الوظيفية بما يتناسب وقدرة العامل حدثت  
العهد بالخدمة وامكاناته وحدود خبرته ومعلوماته — ويفترض طبقا لمقتضيات  
التنظيم الادارى للعمل بالجهة الادارية الملحق بالعمل بها وجود زملاء اقدم  
ورؤساء يمكنهم اذا لجا اليهم توجيهه الى الاداء السليم لواجباته دون خطأ  
او مخالفة تتحرك بمقتضاها مسؤوليته التأديبية .

المحكمة :

» ومن حيث انه فى خصوص المطعون ضدها الحادية عشر والثانية  
عشر ..... و ..... فان المنسوب اليهما انهما اهملنا القيد فى دفاتر ( ١٢٩ )  
( ع ح ) الخاصة بالبنوك وبعض العاملين بالبيت القنى للموسيقى فانه حيث  
انه لم يرد بالتحقيقات انكار المطعون ضدهما لهذا الاتهام ، وانما ورد ما يفيد  
الافزار بحدوث وقائعه مع الاعتذارا بحادثة العهد بالخدمة وقد انتهى الحكم

المطعون فيه الى براءتهما تأسيسا على حداثة عهدهما بالعمل وعلى اساس ان الذنب المسند اليهما لا يرقى الى مستوى الذنوب الموجبة للتأديب والتي تقوم اساسا على الانحراف أو سوء القصد أو الخطأ أو الاهمال الجسيم . ومن حيث ان هذا الذي ذهب اليه الحكم المطعون فيه لا سند له من القانون لأن حداثة العهد بالخدمة وان بررت التخفيف عند العقوبة التأديبية اذا كان ما نسب للمتهم قد وقع بغير عمد وبحسن نية الا انها لا تصلح لأن تكون مانعا من مواجعة المسئولية التأديبية أو العقاب التأديبي ، خاصة وان حداثة العهد بالخدمة تستتبع بساطة نوعية الواجبات الوظيفية بما يتناسب وقدرة العامل حديث العهد بالخدمة ، وامكانياته وحدود خبرته ومعلوماته ويفترض ضبقا لمقتضيات التنظيم الاداري للعامل بالجهة الادارية الملحق بالعمل بها زملاء اندم ورؤساء يمكنهم اذا لجا اليهم توجيهه الى الاداء السليم لواجباته دون خطأ أو مخالفة تحرك بمقتضاها مسؤوليته التأديبية كذلك فانه لا يصح ما ذهب اليه الحكم الطعن من ان الذنب المسند الى المطعون ضدهما لا يرقى الى مستوى الذنوب الموجبة للتأديب ، ذلك ان كل خروج على واجب وظيفي ايجابا أو سلبا يشكل بالضرورة فانونا جريمة أو مخالفة تأديبية تستوجب الجزاء والعقاب التأديبي الذي يتناسب وحسامتها واهميتها وذلك بمنزلة الظروف والملابسات الموضوعية الثابتة عند وقوعها ، وقد راعى الشارع من تدرج الجزاءات التأديبية ان يتدرج في تحديدها على نحو يتيسر معه للسلطة التأديبية اختيار الجزاء المناسب للفعل التأديبي بحسب جسامته تجعل في مقدمتها عقوبة الانذار وهي عقوبة يمكن للمحكمة التأديبية توقيعها اذا ما قدرت ان المخالفة التأديبية من البساطة بحيث لا تستوجب ما يزيد عليها . فالمحكمة التأديبية كسلطة عقاب تأديبي قضائي يتعين عليها قانونا في جميع الأحوال التي تدن فيها المتهم عن مخالفة تأديبية توقيع العقوبة التأديبية المناسبة على المحاكمة التأديبية انماها » .

( الطعنان ٧٨١٥ ، ٢٨٧٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/٣/١٨ )

## ٢ - التذرع بكثرة العمل لا تصلح عذرا لنداء المسؤولية

قاعدة رقم (٢٦)

المبني :

الموظف مسئول عن الأفعال والخطأ والتهاون أو الإخلال الذي يقع منه حال تاديبه الأعمال الموكولة اليه - كثرة العمل ليست من الاعتذار التي تعذر المسؤولية الإدارية ولو اخذ بها كدريئة لكل من يخل بواجبات وظيفته لاضحى الأمر فوضى لا ضابط له - قد يكون ذلك عذرا مخففا اذا ثبت ان الإعياء التي يقوم بها الموظف فوق قدراته واحاطت به ظروف لم يستطع ان يسيطر عليها تماما - القانون قد رسم طريقا لمواجهة المرض الذي يحتاج الموظف بها بحول بينه وبين التهاون في العمل .

الحكمة :

« ومن حيث ان مبني الطعن ان القرار المطعون فيه قد شابه التصور في التسبب والفساد في الاستدلال والاخلال بحق الدفاع لأسباب حاصلها ان مجلس التأديب لم يوضح عناصر اداة الطاعن في المخالفات التي نسبت اليه واكتفى بقرير انه اهل في القيام بواجبات وظيفته المكلف بها ولم براع الدقة في عمله فضلا عن عدم مواظبته ولم يوضح كيفية حداث تلك المخالفات والظروف التي وقعت فيها وادلة ثبوتها في حق الطاعن ، كما عوّن مجلس التأديب على مجرد ما نسب للطاعن في التحقيقات الادارية والمذكرات التي قدمت ضده بطريقة تعسفية فاوقع به أقصى عقوبة ولم يتدرج معه في العقاب واسند اليه المخالفات دفعة واحدة فلم يؤخذ بكل منها على حدة فجاءت العقوبة غير متناسبة مع المخالفات المنسوبة الى الطاعن على فرض صحتها ، ورغم ابداء الطاعن دليل عذره وهو المرض الثابت بالمستندات الا ان المجلس لم يلتفت الى دفاعه من هذه الزاوية . »

ومن حيث انه ولئن كنت المخالفات المنسوبة للطاعن ثابتة فى حقه باقراره بها فى الاوراق فانه لا يدروها عنه ما تعلل به من ضغط العمل المنقضى على عاتقه وكثرته فضلا عن حالته المرضية ، ذلك ان الموظف مسئول عن الاهمال والخطأ ، التهاون أو الاخلال الذى يقع منه حال تأديته الاعمال الموكولة اليه ولأن كثرة العمل ليست من الاعذار التى تعدم المسؤولية الادارية ولو أخذ بها كذريعة لكل من يغفل بواجبات وظيفته لأضحى الأمر فوضى لا ضابط له ؛ لكنها قد تكون عذرا مخففا اذا ثبت ان الاعباء التى يقوم بها الموظف ترق قدراته ، واحاطت به ظروف لم يستطع ان يسيطر عليها تماما ، كما ان القانون قد رسم طريقا لمواجهة المرض الذى يحتاج الموظف بما يحول بينه وبين التهاون فى العمل » .

( طعن ١٥٦٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٦ )

## ٢ - امكانية اللجوء الى وسائل غير التي نص عليها القانون لعدم المسؤولية

### قاعدة رقم ( ٢٧ )

#### المبدأ :

المادة ٢٢ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ -  
يستلزم لالغاء الطوابع استعمال اختتام معينة وآلات تثقيب خاصة تصح  
الطوابع بعدها غير صالحة للاستعمال مرة أخرى - عدم وجود اختتام الغاء  
الطوابع والآلات التثقيب لا تمنع من قيام المسؤولية ما دام ان كل الذي يطلبه  
القانون هو الغاء الطوابع والتأكد من عدم تكرار استخدامها مرة أخرى -  
يمكن لمنع تكرار استخدام الطوابع استخدام اية وسيلة من وسائل الغاء  
الطوابع سواء باستعمال الاختتام المخصصة او آلات التثقيب او القلم الجبر  
المعدى الذي يستعمله العامل في عمله في الغاء الطوابع .

#### المحكمة :

« يقوم الطعن على اساس ان الخطأ المنسوب على الطاعنين يرجع الى  
عدم افشاء مدير مكتب تأمينات بلفاس . . . . . فسم التأمين  
الشامل ، الامر الذي أدى الى اضافة عمله الى الطاعنين وما أدى اليه ذلك  
من تشكيل عبء كبير على المؤمنين . والطاعنان يعملان بقسم التعويضات  
والمعاشات وليس بقسم التأمين الشامل وعملها خاضع للمراجعة من قسم  
المراجعة الذي عليه ثلاثي الاخطاء . والثابت من اقوال المتهم الأول  
( ..... ) انه وحده قام بنزع الطوابع وبيعها وحصل لنفسه قيمتها .  
وكان ذلك يتم بعد انصراف العاملين بالمكتب ووجوده بمفرده . وقد جوزي  
كل منهما بخمسة شهر كالمتهم الأول الذي تزعم بمعرفة عمل نزع الطوابع  
واعادة بيعها لحسابه الخاص .

ومن حيث أنه بين من الاطلاع على التقرير النهائي الذى اعدته اللجنة المشكلة بالهيئة العامة للتأمينات الاجتماعية بالقرار رقم ١١٥/١٩٨٢ الخاصة بحصر قسمة الطوايع المزروعة والمؤداة كاشتراكات على طلبات وبطاقات التأمين الخاصة بملفات الصرف التى تم ربط مستحقاتها طبقا للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٨٠ بمكتب بلقاس فى المدة من ١/٧/١٩٨٠ حتى ١٩٨٢/٣/٣١ - بين ان القيمة الكلية للطوايع المؤداة كاشتراكات على ملفات الصرف التى تم ربط مستحقاتها عن المدة سالفة الذكر طبقا لاحكام القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٩ هي ٧١٣٦٠٠ وان الطرق التى اتبعت فى ارتكاب الحادث تحصل فى نزع طوايع التأمين من على بطاقات التأمين أو ملفات الصرف أو الاشتراك المرفق مع ملفات الصرف واعادة استعمالها على ملفات صرف أخرى واختلاس قيمتها . وقد تم نزع الطوايع خلال الدورة المستندية لملف الصرف بعد المرجعة بدءا من حسابات الدمغ بالسجلات المالية بالحفظ . وحدد التقرير المسؤولية وحصرها في الموظف المختص بقسم التأمين الشامل المسئول عن استلام طلبات الصرف من المؤمن عليهم حيث انه قام باستلام طلبات الصرف متضمنة بطاقات تأمين أو طلبات صرف أو طلبات اشتراك عنها طوايع سبق لصقتها ومدون على بعضها اسماء اشخاص بخلاف اسم المؤمن عليه أو المستفيد - وحتى الموظف المختص بقسم المراجعة بالمكتب المسئول عن مراجعة ملفات الصرف الخاصة بالقانون رقم ١١٢ ١٩٧٥ - وفى الموظف المختص بالسجلات المالية بالمكتب المسئول عن حفظ المستندات بطريقة سليمة تجعلها غير معرضة لنتف أو الضياع . وبين من الاطلاع على تحقيق النيابة الإدارية ان ٠٠٠٠ قرر انه يقوم بمراجعة الملف مستنديا بما فى ذلك طوايع التأمين الشامل والتأكد من ان العميل قام بلصقتها ثم يقوم بالتأشير عليها بالالغاء ، وهو يقوم بهذا العمل بالناوب مع زميلته ٠٠٠٠٠٠٠ - وان رئيس المكتب

التي قسم التأمين الشامل واسند اليه والى زميلته المذكورة هذا الاختصاص  
النشئ هو في الاساس اختصاص قسم التأمين الشامل كما تمهدت ....  
بأنها تقوم بمراجعة الملف مستنديا وتؤكد ان العميل ورد وصق الطوابع  
ثم تقوم بالتشطيب على الطوابع والغائها . وهي تقوم بهذا العمل بالتناوب  
مع . . . . ، وان هذا العمل هو في الأصل من اختصاص قسم  
التأمين الشامل وقد اسند اليها والى زميلها . . . . هذا الاختصاص  
بالإضافة الى عملها الأصلي وهو تسوية الملفات حسابيا ومراجعتها  
مستديا لتحديد المبالغ المنحقة لكل عميل ، وبذلك يكون رئيس المكتب  
قد انقضى مرحلة من مراحل قبول الطلبات و اضافتها الى كل من الطاعنين  
وحدهما . وعلى ذلك تكون اقوال الطاعنين متفقة مع ما جاء في تقرير  
الجنة سابقة الذكر من ان المسؤول في قسم التأمين الشامل هو المسؤول  
عن استلام طلبات انصرف من العميل والتأكد من استيفاء التبعات والطوابع  
والتأشير عليها أو اتباع الأسلوب الذي يجري عليه العمل في الهيئة لالغاء  
هذه الطوابع والتشطيب عنها حتى يستتبع تكرار استخدامها . وانه اذ قد  
رأس مكتب بلقاس بالقاء على قسم التأمين الشامل وضع اختصاصه  
الى اختصاص كل من الطاعنين فقد كان من المتعين عليها بعد ان أصبح  
الغاء الطوابع من اختصاصه عمل كل ما يلزم لالغاء هذه الطوابع بالتأشير  
عليها وصرفها بما يقبض الالغاء والتأكد من انها ضايع سليمة لخص العميل  
ولا نقص سواء وح يسبق استبعادها قط من قبل . ونحن كنا منذ ٢٢  
من الالاحة التنفيذية للقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٥ قد استلمت لالغاء  
الطوابع استعمال اختتام مبنية وآلات تثقيب خاصة نصبح نطوابع بعدها  
غير صالحة للاستعمال مرة أخرى فان المدعين لا يفيدونها عدم وجود  
ختام الغاء الطوابع وآلات التثقيب ما دام كل الذي يطلبه القانون هو  
الغاء الطوابع والتأكد من عدم تكرار استخدامها مرة ثانية . ونو ان الطاعنين

استخدما أى أداة من أدوات الغاء الطوابع بالتأشير عليها بالعبر بما يفيد الغاءها واثبتت قبل ذلك من عدم سابقة استعمالها ومن انها تخص ملف العمل المقدم اليهما ما تمت الجريمة أصلا التى اقترفها ساعى المكتب وهو . . . . . واذا يقر الطاعنان بأن رئيس المكتب قد ألغى قسم التأمين الشامل الذى يتلقى أوراق العمل فى المكان الأول ويقوم بالتأكد من الطوابع التى يطلبها التأمين والتأشير عليها بما يفيد الالغاء واضاف اختصاص هذا القسم الى كل منها - فانها - باقرارها - يكونان مسئولين عن الغاء الطوابع لمنع تكرار استخدامها وذلك باستخدام أوبة وسيلة من وسائل الغاء الطوابع سواء باستعمال الاختام المخصصة أو آلات التقيب أو انقلع انجر العادى الذى يستعمله فى عملها فى الغاء الطوابع . وعلى ذلك يكون الغاء طوابع التأمين الشامل فى ملفات العملاء من صميم عمل واختصاص كل من الطاعنين . . . . . ويكون الاتهام المنسوب اليهما انهما اهملا فى اداء عملها بالدقة بان لم يقوما بالغاء طوابع التأمين الشامل فى ملفات العملاء مما سهل للمتهم الأول . . . ارتكاب جريمته - يكون ذلك الاتهام صحيحا وقائما على ما اقر به الطاعنان من اختصاصهما بذلك العمل بعد الغاء قسم التأمين الشامل من مكتب التأمينات الاجتماعية يلقاس - الدقهلية - الا ان المحكمة تلاحظ ان المحكمة التأديبية بالمنصورة قد أوقعت على فراش المكتب المتهم الأول فى الوقائع جزاء الخصم من المرتب بمقدار أجر شهر واحد ، وهو الذى ثبت فى حقه ان نزع الطوابع الخاصة بالتأمين الشامل من الملفات الخاصة بها واعاد بيعها واستولى بذلك دون وجه حق على مبلغ ٧١٣ جبه ٦٠٠ مليم وهو الجزاء عنه الذى أوقعه فى حق المتهمين الثالث والرابع ( انطاعنان فى الطعن المائل ) وقد ثبت فى حقهما فقط انها لم يقوما بالتأشير على طوابع التأمين الشامل بما يفيد الالغاء . وليس من ريب ان التلقل

بكثرة العمل لا يعفى من المسؤولية وما أسر على الطاعنين من التأشير على الطوابع بما يفيد الانفاء بأى ختم أو بالقلم الذى يستعمله كل منهما فى الكتابة ، وقد بينا فيما تقدم ان هذا التأشير يقع فى اختصاصهما الوظيفى بعد الفاء قسم التأمين الشامل واسناد عمله للطاعنين فوق عسهما • لما كان ذلك ، وكانت التسوية فى العقاب بين الطاعنين والمتهم الأول الذى نزع انطوابع واعاد بيعها واختلى قيمتها لنفسه هو لون من ألوان الاسراف والغلو فى العقاب فاذا الحكم المطعون فيه يكون معيبا بالاسراف والغلو فى التأثيم والعقاب بمقارنة جميع الجزاءات مع بعضها البعض الأمر الذى يتعين معه الحكم بالغائه وبسجاسة كل من • • • • • و • • • • • بخصم أجر عشرة أيام من مرتب كل منهما •

( طمس ٣١٩٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩/٣/١٩٨٨ )

## ٤ - امر الرئيس للمرؤوس

### قاعدة رقم ( ٢٨ )

المبدأ :

موافقة الرئيس لا تبرر مخالفة القانون بل ان امره يخالف القانون للمرؤوس لا يعفى الأخير من المسؤولية الا لو ثبت ان امر الرئيس قد صدر اليه كتابة فاعترض عليه كتابة لرئيسه فاصر على تنفيذ مرسومه للمخالفة - في هذه الحالة تكون المسؤولية على الرئيس مصدر الأمر وحده .

الحكمة :

ومن حيث أن السند الثاني يتمثل في القول بأن الحكم المطعون فيه قد اشار الى عدم قانونية اللجنة التي شكلها الطاعن الأول استنادا الى عدم اعتمادها من المدير العام ؛ بينما يعتبر عدم الاعتراض عليها رغم اخطار المديرية بها موافقة على تشكيلها .

ومن حيث ان هذا الاستناد غير صحيح ، وذلك لأن عدم قانونية اللجنة التي شكلها الطاعن الأول ( مجلس الادارة ) ترجع الى عدم موافقتها للتشكيل المنصوص عليه في القرار الوزاري الذي حدد التشكيل الواجب مراعاة . ولأن عدم الاعتراض على تشكيل اللجنة من جانب المدير العام لا يعنى بالضرورة الموافقة عليه ، ولا يسوغ ان تسب الموافقة على ما يخالف القانون أو اتواءم التنظيمية العامة المقررة لرئيس ادارى أو لغيره ما دام لم يصدر عنه تعبير صريح عن الارادة يدل عن ارتكابه لهذه المخالفة وهي لا تعفى بذاتها تعامل المرؤوس من المسؤولية عن ارتكابها بما يخالف القانون ونو وافق عليه الرئيس الادارى ذلك لأن موافقة الرئيس لا تبرر مخالفة القانون بل أن أمره المخالف للقانون للمرؤوس لا يعفيه عن

المسئولية الا لو ثبت ان أمر الرئيس قد صدر الى المرؤوس كتابة فاعترض عليه كتابة لرئيسه فاصر على تنفيذ مرؤوسيه للمخالفة وفي هذه الحالة تكون المسئولية على الرئيس مصدر الأمر وحده .

( طمن ٩٦٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ٢٩ )

#### البدا :

الأصل ان الدليل الكامل الذي يعتد به قانونا طبقا لصريح نص المادة ٧٨ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ان يكون الأمر المخالف للقانون الصادر من الرئيس مكتوبا او ان يعترف هذا الرئيس باصداره ما لم يثبت وجود ظروف قاهرة تحول دون ذلك - بظروف مواجهة خطر داهم كفيضان او كحرب او حريق خطر .

#### الحكمة :

ومن حيث ان المشرع قد واجه حالة المرءوس الذي يتلقى امرا منطويا على مخالفة القانون من رئيسه هو نص المادة (٧٨) من قانون نظام الماملين المدنيين بالدرنه : الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التي تقضى بأنه « لا يعفى العامل من الجزاء استنادا الى أمر صادر من رئيسه الا اذا أثبت أن ارتكاب المخالفة كان تنفيذا لأمر مكتوب بذلك صادر اليه من هذا الرئيس بالرغم من تنبيهه كتابة الى المخالفة وفي هذه الحالة تكن المسئولية : على مصدر الأمر وحده » .

ومن حيث أن المشرع بذلك النص لم ينف وصف المخالفة عن المرءوس الذي ينفذ أمر رئيسه المخالف للقانون ، وانما شرع مانعا من مواقع العقاب للمرؤوس في حالة ما اذا صدر أمر الرئيس المخالف للقانون الى المرءوس كتابه بالرغم من تنبيه المرءوس له كتابة الى المخالفة .

ومن حيث أنه فى مجال الواقعة محل المخالفة التى نسبتها النيابة  
الإدارية الى الطاعن دى تقرير الاتهام فانه وان لم يثبت ان الطاعن قد  
اصدر أمرا مكتوبا الى مرءوسيه بالمخالفة للقانون ، ولم يثبت بالتالى ان  
هذا المرءوس قد نسب رئيسه الطاعن كتابة الى المخالفة فاصر على ان ينفذ  
أمره المخالف للقانون اد أن الثابت فى الأوراق ان الطبيب . . .  
قد ادعى فى أقواله ان مدير المستشفى ( الطاعن ) قد طلب منه ( هاتفا )  
عدم ميد بيانات المريض فى سجلات الاستقبال والاصل ان الدليل الكامل  
الذى يعتد به قانونا فى هذه الحالة مبني لصريح نص المادة (٧٨) من نظام  
العامين المدنيين سالف الذكر أن يكون الأمر المخالف للقانون الصادر  
من الرئيس مكتوبا او ان يعترف هذا الرئيس باصداره ما لم يثبت وجود  
ظروف قاهرة ، تحول دون ذلك كظروف مواجهة خطر داهم كفيضان أو  
كحرب أو حريق خضير وهو ما لم يتحقق فى الحالة الماثلة لوجود ظروف  
هى بسير العمل بالمرق العام تحول دون الحصول على الدليل المكتوب  
مع وجود أدلة متعددة كافية غير شهادة المرؤوس الذى نفذ الأمر المخالف  
لقانون دون أمر كتابى بارغامه من رئيسه على ذلك رغم اعترافه وبصفة  
خاصة فى حالة ما اذا خرج الفعل المخالف للقانون عن كونه مجرد جريمة  
تأديية الى كونه جريمة جنائية .

( طعن ٣٥٣٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٢ )

#### قاعدة رقم ( ٤٠ )

المسند :

للموظف فى غير حالات الضرورة العاجلة ، ان يطلب لتنفيذ امر رئيسه  
ان يكون مكتوبا وله ان يعترض كتابة على هذا الامر المكتوب اذا رأى انه  
ينطوى على مخالفة لقاعدة تنظيمية أمره — امتثال الموظف لأمر شفهي من

رئيسه رغم اعتقاده انه مخالف للقانون يعتبر مخالفة تاديبية تستوجب  
المسائلة - لا يجوز للموظف ان يدفع عن نفسه تلك المسؤولية الى امر شفهي  
من رئيسه غير مستند الى صحيح حكم القانون .

#### الحكمة :

ومن حيث أن :لطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه اخطأ فى فهم  
الواقع : لعدم توافر اركان المخالفة فى حق الطاعن تأسيسا على أن الأوراق  
المزقة لا تعبر عن حقيقة وانما كان الضعن مدفوعا من رئيس المكتب  
تحريرها لتغطية خطأ جيبه وقع من رئيس المكتب .

ومن حيث أنه لا محل لهذا النعى ونيس لازما لتكون واقعة تمزيق  
المحضرين على النحو اثبات بالتحقيق والمنسوبة اليه حقيقة واقعية ، وايضا  
مخالفة أو جريمة تأديبية ان تكون تلك الواقعة اساسا قد وقعت بفعل منه  
بناء على امر من رئيس مسئول وبالمطابقة للقانون ، ذلك ان الأوراق  
الرسمية التى يحررها موظف عام بناء على نظام العمل وتعليمات رئيسه لها  
قيمة وحصانة الأوراق الرسمية ودالاتها فى الاثبات سواء كان ما تم من  
تصرف من الموظف ذاته من خلالها أو تم من تصرف منه أو من غيره وأثبتته  
عليهم سليما ومطابقا للقانون أو مخالفا له ولا يسوغ بعد تحرير أية ورقة  
رسمية لأى من العاملين المختصين بتحريرها أو حفظها أو تداولها التعبير  
فى تلك الورقة أو اخفائها واتلافها بأية صورة وعلى أى وجه الا دق  
أحكام القانون وطبقا بنظام العمل بناء على اوامر الرؤساء المختصين ونحت  
اشرافهم والا كان العامل مرتكبا لجريمة تأديبية توجب عقابه تأديبيا أو  
جنائيا أو مدنيا بحسب الأحوال وحيث أن الثابت من الأوراق ان الطاعن  
بعد أن حرر المحضرين ادعى أنه توجه الى قسم الشرطة لتسليمهما ، ثم عاد  
الى المكتب مدعيا أنه تم تسليمهما وأنه سيحصل على رقبتي قيدهما بقسم  
الشرطة صباح السبت ١٩٨٤/٢/٤ ، وفى صباح اليوم المذكور أبلغ رئيس

المكتب انه لم يستمع المحضرين الى قسم الشرطة والمنا قام بشترقيهما . وغنى  
نحن نبيان ان الأوراق الرسمية التي يحررها الموظفون العموميون سواء  
آكانت تنطوى على تصرفات مطابقة للقانون أو مخالفة لاحكامه تتضمن  
دليل الحقيقة الرسمية والادارية والتي تتعلق بما حقوق المواطنين وكذلك  
مسؤوليات العاملين طبقا للقوانين واللوائح والاعتداء على تلك الأوراق أو  
الاهمال في حفظها ورعايتها طبقا للنظام القانوني المقرر لذلك يمثل عدوانا  
جسيما على النظام العام والادارى لما فى ذلك العدوان غير المشروع من  
اهدار للحقيقة الادارية الى يرتب عليها اهدار الحقوق العامة أو الخاصة  
للمواطنين ونسبيهم ونجهل المسؤولية بين الموظفين العموميين لما يسمح  
بالفشل والاستبداد الادارى وتمطيل واهدار سيادة القانون .

وحيث أنه فضلا عما سبق فان المادة ( ٧٨ ) من قانون نظام العاملين  
المدينين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على :  
« لا يعفى العامل من الجزاء استنادا الى أمر صادر اليه من رئيسه الا اذا  
ثبت ان ارتكاب المخالفة كان تنفيذا لأمر مكتوب بذلك صادر اليه من  
هذا الرئيس بانزعم من نسيبه كتابة الى المخالفة وفى هذه الحالة تكون  
المسؤولية على مصدر الأمر وحده » . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على  
أن مفاد هذا النص أنه الموظف فى غير حالات الضرورة الحكيمة العاجلة  
أن يطلب لتنفيذ أمر رئيسه أن يكون مكتوبا : ثم له أن يعترض كتابة على  
هذا الأمر المكتوب اذا ما رأى أنه ينطوى على مخالفة لقاعدة تنظيمية آمرة  
فاذا ما قام الموظف بالامتنان لأمر شفهي من رئيسه رغم اعتقاده أنه مخالف  
للقانون أو لقاعدة تنظيمية آمرة فانه يكون قد ارتكب بذلك مخالفة تأديبية  
ستوجب المساءلة بحيث لا يجوز له أن يدفع عن نفسه تلك المسؤولية الى  
أمر شفهي من رئيسه غير مستند الى صحيح حكم القانون .

ومن حيث أنه تطبيقا لما تقدم فانه ليس للطاعن أن يدعى انه كان

مدفوعاً من جانب رئيس مكتب التمويل لتحرير المحضرين تغطية لخطأ هذا الرئيس نظراً لأنه لم يثبت أن الطاعن قد تلقى أمراً مكتوباً من رئيسه وأنه اعترض بما يديه في هذا الطعن على هذا الأمر كتابة قبل تنفيذه وحتى لو صح جدلاً ذلك القول فإن ذلك لا يدفع مسؤوليته عما ثبت نسبتته إليه من أفعال لأن ما ثبت في حق الطاعن على النحو السالف البيان لا يمثل من جانبه وجهة نظر تتعلق بإدائه العمل عمل على تنفيذها واتباع في سبيل ذلك سبيل الاعتراض الفرعية لرئيسه مما يتعارض مع وجهة نظره وتعليماته وإنما تلك الأفعال والتصرفات تمثل خروجاً متعمداً على واجبات الوظيفة بمراحل متتالية شملت ابتداء تحرير المحضرين امتثالاً بحسب الظاهر لأوامر رئيسه ثم بتسليمه المحضرين لقسم الشرطة ، والوعد كذباً بأنه سيقدم رقبتي قيديهما إلى رئيس المكتب في تاريخ لاحق عند متابعة هذا الرئيس لادائه ، ما كلف به من عمل ، ثم انتهت بتمزيق الطاعن لهذين المحضرين بعلبة :  
!مام السيدة . . . . . والأعتراف بذلك كتابة في اقرار موقع منه .

ومن حيث أن ما ثبت في حق الطاعن على هذا النحو يمثل مخالفة جسيمة وينطوي على اسهتار بالنظام العام الإداري والاحترام الواجب لأركانه ومقتضياته يستوجب العقاب التأديبي على النحو الذي قضى به الحكم المطعون فيه ومن ثم فإن النعمى على هذا الحكم من قبل الطاعن بأنه مشوب بالغلو نفي في غير محله ويتعين من ثم الالتفات عنه .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم فإن الطعن المائل يكون على غير سند من الواقع أو القانون خليق بالرفض .

ومن حيث أن من يخسر الدعوى يلزم بمصروفاتها تطبيقاً للمادة ١٨٤ مرافعات ، إلا أن هذا الطعن معفى من الرسوم القضائية بصريح نص المادة ٩٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادرة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

( طعن ١٣٠٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣/٥/١٩٨٩ )

### قاعدة رقم (٤١)

#### المبدأ :

الموظف العام يمارس الوظيفة العامة مستهدفا غاية الصالح العام -  
ويُلزم ان يؤديها طبقا للقوانين واللوائح والنظم المعمول بها - يجب على كل  
موظف عام ان ينفذ ما يصدر اليه من أوامر وتعليمات من الرؤساء ، على ان  
تكون هذه الاوامر متفقة مع احكام القوانين واللوائح والنظم المعمول بها التي  
يحظر القانون مخالفتها او تمضى حدودها - علاج المشرع صورة ما اذا تعارض  
امر الرئيس الذي تجب طاعته مع حكم القاعدة التنظيمية الامرة الواجبة  
الابتناع - اوجب على المرسوم ان يتطلب في هذه الحالة ان يكون امر الرئيس  
مكتوبا ثم يتولى المرسوم تنبيه الرئيس الى وجه المخالفة كتابة ، فاذا امر  
الرئيس كتابة على تنفيذ الامر وجب على المرسوم تنفيذه تكون المسؤولية في  
هذه الحالة على الرئيس مصدر الامر وحده ، ويعفى المرسوم منفذ الامر  
المخالف للقانون من المسؤولية .

#### الحكمة :

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم أن الطاعة قد اعتذرت كتابة عن تنفيذ  
الأمر الإدارى الصادر اليها من رئيسها منبهة اياه الى أنه ينطوى على  
مخالفة لقاعدة تنظيمية أمرة .

ومن حيث أن قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون  
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينص فى المادة ( ٧٦ ) منه على أنه « الوظائف العامة  
تكليف للقائمين بها ، هدفها خدمة المواطنين تحقيقا للمصلحة العامة طبقا  
للقوانين واللوائح والنظم المتبول بها . ويجب على العامل مراعاة أحكام  
هذا القانون وتنفيذها ، وعليه :

• • • ( ٨ ) ان ينفذ ما يصدر اليه من أوامر بدقة وأمانة وذلك  
فى حدود القوانين واللوائح والنظم المعمول بها . ويحصل كل رئيس

مستولية الأوامر التي تصدر منه » • وينص ذات القانون في المادة (٧٧) منه على أنه « يحظر على العامل :

١ — مخالفة القواعد والأحكام المنصوص عليها في القوانين واللوائح المعمول بها » • وينص في المادة ( ٧٨ ) منه على أنه « لا يعفى العامل من الجزاء استنادا الى أمر صادر اليه من رئيسه الا اذا أثبت ان ارتكاب المخالفة كان تنفيذا لأمر مكتوب بذلك صادر اليه من هذا الرئيس بالرغم من تنبيهه كتابة الى المخالفة ، وفي هذه الحالة تكون المسؤولية على مصدر الأمر وحده •

ومن حيث أن مقتضى هذه النصوص أن الموظف المأمور يجب أن يمارس الوظيفة العامة مستهدفا غاية الصالح العام فذلك هو الهدف الاسمي لتلك الوظيفة ، وحتى يحقق الموظف تلك الغاية في اطار من المشروعية ، يلزم أن يؤديها طبقا للقوانين واللوائح والنظم المعمول بها • • وحتى يتم الانضباط في ممارسة العمل بما يحقق حسن سير الوظيفة الادارية يجب على كل موظف عام أن ينفذ ما يصدر اليه من أوامر وتعليمات من الرؤساء ، على أن تكون هذه الأوامر متفقة مع أحكام القوانين واللوائح والنظم المعمول بها التي يحظر القانون مخالفتها أو تعدي حدودها •

وقد عالج المشروع صورة ما اذا تعارض أمر الرئيس الذي تجب طاعته مع حكم القاعدة التنظيمية الأمرة الواجبة الاتباع فأوجب على المرءوس أن يتطلب في هذه الحالة أن يكون أمر الرئيس مكتوبا ثم يتولى المرءوس تنبيه الرئيس الى وجه المخالفة كتابة ، فاذا أصر الرئيس كتابة على تنفيذ الأمر ، وجب على المرءوس تنفيذه وتكون المسؤولية في هذه الحالة على الرئيس مصدر الأمر وحده ويعني المرءوس منفذ الأمر المخالف للقانون من المسؤولية • :

وعلى ذلك فإنه لا يجوز للموظف أن ينصاع لأمر رئيسه المخالف للقانون أو لقاعدة تنظيمية أمرة إلا بعد أن ينبهه كتابة الى وجه المخالفة ثم يصير الرئيس كتابه على تنفيذ أمره . ومعنى ذلك انه اذا ما اعتذر الموظف عن تنفيذ أمر رئيسه لاعتقاده أنه مخالف لقاعدة تنظيمية أمرة وبه رئيسه انى وجه المخالفة فإنه لا يكون قد تجاوز حكم القانون ولا يكون بذلك قد ارتكب ثمة مخالفة تأديبية .

ومن حيث أن مقتضى تطبيق ما تقدم على واقعة الطعن المائل أنه طالما كانت هناك قاعدة تنظيمية أمرة - تمثلت فى حكم المادة ( ٦٢ ) المشار اليها من التعليمات انصادرة للصيديات التابعة لوزارة الصحة - نوجب أن يكون صرف المواد المخدرة من الصيديات الى الأقسام المختلفة لا الى الوحدات داخل تلك الأقسام ، فقد كان من واجب الطاعة باعتبارها رئيسة الصيدالة بمستشفى الحسين الجامعى ان تمتذر عن تنفيذ الأمر الادارى المتضمن حكماً مخالفاً لما تقدم يوجب صرف المواد المخدرة من الصيديات الى الوحدات املاجية داخل الأقسام مع تنبيه من أصدر هذا الأمر كتابة الى أن هناك تعميمات خاصة مغايرة لما ورد بهذا الأمر صادرة من الادارة العامة للصيديات بوزارة الصحة واجبة الاتباع .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن هذا هو ما قامت به الطاعة فور ابلاغها بالأمر الادارى المشار اليه ، ثم أبدت فى التحقيق الذى أجرى معها أنها على استعداد لتنفيذ الأمر الادارى المخالف للتعليمات اذا أصر الزئبس الذى أصدره على وجوب تنفيذه - ولم تبلغ كتابة من الرئيس المذكور باصراره على تنفيذ أمره رغم تنبيهه الى مخالفة النظم والتعليمات المتضمنة لسرف المواد المخدرة .

ومن حيث أن هذا الذى وقع من جانب الطاعة هو تماماً ما أوجبه المشرع فى نصوص قانون نظام الماملين المدنيين بالدولة سائلة الذكر ،

فإنها لا تكون قد ارتكبت اية مخالفة تأديبية ومن ثم لا يكون الجزاء الموقع عليها من جانب جهة الادارة مستندا الى أساس سواء من حيث الواضع أو القانون الأمر انذى يكون معه القرار المذكور مخالفا للقانون واجب الالغاء » .

( طعن ٢٨٥٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ٤٢ )

##### المبدأ :

ما دام الموظف ام يخالف قاعدة تنظيمية معمول بها ولم يكن شاغلا لموقع فيادى تفرض عليه واجبات وظيفته اقتراح القواعد التنظيمية فانه لا يكون قد اخل بواجب وظيفي ولا يكون قد ارتكب مخالفة تأديبية اذا ما اقتصر فى ادائه لعمله على تطبيق ما هو قائم من قواعد وتعليمات دون ان يقترح بشأنها اى تعديل أو تبديل .

##### الحكمية :

« ومن حيث ان الاتهامات الثانى والرابع والخامس الواردة بتقرير الاتهام تتمثل فى ان الطاعن تقاعس عن تحرير مذكرة للعرض على شيخ الأزهر موضحا بها الاجراءات المالية الصحيحة التى يتطلب الأمر اتباعها بشأن الأموال والشيكات والتى كان يحتفظ بها بالخزينة عهدته كما قعد عن تحرير مذكرة للعرض علو فضيلة شيخ الأزهر موضحا بها الاجراءات المالية الصحيحة بشأن ما اقترفه وكيل الأهر من ايداع مبلغ ألف جنيه فى حساب التبرعات رغم ان هذا المبلغ مخصص لغرض مكافآت لحفظة القرآن الكريم ، وكذلك لم يقم بمسك سجلات أو دفاتر تفيد ما يتم تحصيله أو صرفه من حسابات مكتب فضيلة الامام الأكبر شيخ الأزهر .

ومن حيث ان النيابة الادارية قد فحصت هذه الاتهامات فى تحقيقها الذى انتهى بمذكرتها المعدة فى القضية رقم ٢٢ لسنة ١٩٨٥ المؤرخة ١٩/٥/١٩٨٥ والتي جاء بها انه تبين من التحقيق ان الحسابات الخاصة بمكتب فصيلة الامام الاكبر شيخ الأزهر قد تم فتحها منذ عام ١٩٧٣ بالبنوك ولم تطبق فى شأنها القوانين واللوائح المالية استنادا لعدم خضوعها لاحكامها الى ان تم اعداد مشروع اللائحة المالية لهذه الحسابات التى من شأنها تنظيم قواعد اجرائية للتعامل فى هذه الحسابات .

ومن حيث ان النيابة الادارية قد اتهمت الى هذا الاستخلاص من واقم اقوال العديد ممن اسمعت الى اقوالهم بالتحقيق وهى فى جملتها تقييد ان الطاعن كان يحسن التصرف فى حدود ما هو قائم من تنظيم مطبق فانه يكون من قبيل التعسف ان يتطلب ممن غى مثل موقعه الوظيفى ان يكون مسئولا عن - اقتراح - تنظيم أفضل ورفع المذكرات فى هذا الشأن وذلك انه طالما كان الطاعن لم يخالف قاعدة تنظيمية معسول بها ، ولم يكن ناسغا لموقع قيادى تفرض عليه واجبات وظيفته اقتراح القواعد التنظيمية ، فانه لا يكون قد اخل بواجب وظيفى ، ومن ثم لا يكون قد ارتكب مخالفة تأديبية اذا ما اقتصر فى ادائه لبعاله على تطبيق ما هو قائم من قواعد وتعليمات دون أن يقترح بشأنها أى تعديل أو تبديل .

ومقتضى ما تقدم عدم صحة ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من ادانة الطاعن عن هذه الاتهامات .

• - سوء تنظيم المرفق يعتبر ظرفا مخففا

قائمة رقم ( ٢ )

المبدأ :

يجب على المحكمة وهي تفسر العقوبة ان تأخذ في اعتبارها دور السلطة الرئاسية ومقدار ما ساهمت به من خلل بإدارة المرفق - من أبرز مظاهر هذا الخلل : تجميع المخالفات والاعلان عنها دفعة واحدة في صورة حزمة من الاتهامات المختلفة في حين كان يجب عليها اتباع اجراءات التحقيق وتوقيع الجزاء في حينه ردعا للعامل المخالف وزجرا لغيره - عدم توافر حسن الادارة من قبل السلطة الرئاسية التي تشرف على الطاعن قد اسهم في وقوع ما وقع من مخالفات عديدة وجسيمة - الخلل في حسن ادارة المرفق يعتبر ظرفا من الظروف الموضوعية اللابسة لوقائع محل الاتهام والتي ينبغي مراعاتها عند تقدير الجزاء التأديبي على العامل .

المحكمة :

ومن حيث انه فضلا عن ذلك فانه يكون يتعين في تقدير العقوبة الواجب مجازاة الطاعن بها عما هو ثابت في حقه من اتهامات ان تأخذ المحكمة في اعتبارها ما هو ظاهر وثابت من أوراق الدعوى التأديبية وبصفة خاصة تقرير الاتهام ص ١٠ ، ١١ حيث تكشف عن ان جهة الادارة قد استخدمت حيل الطاعن اسلوب تجميع المخالفات وتكثيفها ثم الاعلان عنها دفعة واحدة في صورة حزمة من الاتهامات المختلفة بينما مقتضيات حسن الادارة تفرض على السلطة الرئاسية المواجهة السريعة الحاسمة لأي اخلال بنظام العمل أو حسن سيره من أحد العاملين وذلك باتباع الاجراءات التي خولها لهاها القانون من التوجيه والنصح والاحالة والتحقيق وتوقيع الجزاء ولو كانت جهة الادارة قد واجهت العامل بوقائع الاتهام الأول الذي ارتكبه

فى حينه ومساءلته عنه على النحو الذى تقتضيه المصلحة العامة ودعا للعامل وزجرا لغيره كان فى ذلك ما يمنع الطاعن عن ارتكاب المخالفات التالية •  
ذلك ان عدم اتخاذ الجهة الادارية الرئاسية للطاعن اجراءاتها ضده لفترة طويلة رغم علمها بما بدر منه من مخالفات منها استمراره فى الانقطاع المتكرر عن العمل وعدم التوقيع فى دفتر الحضور والانصراف ، قد ادى الى تمارده فى سلوكه غير المنضبط وارتكابه ما هو ثابت قبله من مخالفات تأديبية على النحو سالف البيان وحيث انه بناء على ذلك فان عدم توافر حسن الادارة من قبل السلطة الرئاسية التى تشرف على الطاعن قد أسهم فى وقوع ما وقع من مخالفات عديدة وجسيمة فيه وهذا الخل فى حسن ادارة • • المرفق يعتبر طرفا من الظروف الموضوعية الملابسة للوقائع محل الاتهام والتى ينبغى مراعاة قدرها عند تقدير الجزاء التأديبى على العامل •  
ومن حيث انه طبقا لما سلف بيانه من تجديد لحقيقة ما هو ثابت فى حق الطاعن واقعا وقانونا من مخالفات تأديبية وبمراعاة الظروف الموضوعية اتى ارتكب فيها تلك المخالفات وبصفة خاصة ما هو ثابت من خلل فى حسن اداره المرفق العام الذى يخدم فيه فان المحكمة تقدر ان الجزاء المناسب للطاعن هو خصم اجر المستحق عن مدة شهر •

وحيث ان هذا الطعن معنى من الرسوم طبقا لاحكام المادة ( ٩٠ ) من القانون رقم ( ٤٧ ) لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر •

( ضمن ٢٠١٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٣ )

قاعدة رقم ( ٤٤ )

المبسطة :

يجب تقدير خطورة ما يثبت قبل العامل من مخالفات او جرائم تأديبية فى الظروف والملابسات الموضوعية التى حدثت فيها - سواء تلك

المتصلة بذات المتهمة ودوافعه فيما فعل أو غيره من العاملين الذين اسهموا في حدوث الخطأ التأديبي ومدى الخلل في إدارة المرفق العام - تقدير الجزاء الذي يوقع على ما هو ثابت قبل العامل يتعين أن تراعى فيه التناسب بين جسامة الجرائم التأديبية في ذاتها وفي الظروف الموضوعية التي حدثت فيها بما يحقق الهدف والغاية من العقاب وهو صالح المجتمع والصالح العام .

#### الحكمة :

« ومن حيث أن مبنى الطعن ما شاب الجزاء الموقع من علو مما يخرج من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ، كما أن الطاعن وإن كان لا يحصل رخصة قيادة إلا أن لديه خبرة في قيادة السيارات ، وأنه اعترف صراحة بقيادته للسيارة بدلاً من السائق زميله الذي شعر بالآلام مفاجئة جعلته غير قادر على القيادة ، وأن الجزاء الموقع عليه لم يضر بالطاعن فقط ، بل أضر بأسرته من الزوجة والاولاد .

ومن حيث أن من المبادئ العامة لمسئولية التأديبية تقدير خطورة ما ثبت قبل العامل من مخنقات أو جرائم تأديبية في الظروف والملايسات الموضوعية التي حدثت تبعاً سواء تلك المتصلة بذات المتهمة ودوافعه فيما فعل أو غيره من العاملين الذين اسهموا في حدوث الخطأ التأديبي ومدى الخلل في إدارة المرفق العام الذي قد يكون قد ساق على وفوق الافعال المؤثرة أو تجسم آثارها الضارة بالصالح العام كما أن تقدير الجزاء الذي يوقع على ما هو ثابت قبل العامل يتعين أن تراعى فيه التناسب بين جسامة الجرائم التأديبية في ذاتها وفي الظروف الموضوعية التي حدثت فيها بما يحقق الهدف والغاية من العقاب وهو صالح المجتمع والصالح العام للدونة ممثلاً في اردع والزجر وهذا التقدير السليم للعقاب ليس مجرد نهج يتبعه القضاء التأديبي والعقاب التأديبي وهو ركن المشروعية ، فقد نص المشرع في نظام العاملين المدنيين بالدولة على الجزاءات التأديبية التي يجوز

نسلط: العقاب التأديبي توقيعها على العاملين في المادة ( ٨٠ ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨ متمثلة في أحد عشر جزءا بالنسبة للعاملين أربعة بالنسبة لمن كان منهم من شاغلي الوظائف فعليا مقررا شرعية العقوبات التأديبية من جهة وتدرجها متناسبة مع ما يثبت قبل الفاعل من جرم تأديبي من جهة أخرى . فسلطة توقيع الجزاء التأديبي قد ألزم المشرع السلطة التأديبية سواء أكانت رئاسية أو قضائية بحتمية تقديرها متناسبة مع مدى جسامة وخطورة الجرم التأديبي بما يحتم على سلطة العقاب مراعاة الظروف التي وقع فيها ذلك الأثم التأديبي على نحو موضوعي بحيث يتناسب العقاب مع ما ارتكب من إثم على نحو تحقيق الردع والزجر مع العدل في ذات الوقت فإذا شاب العقاب غلو زالته المشروعية التي خصها القانون وتعين من ثم لسلطة الرقابة على ذلك الجزاء سواء كانت رئاسية أو قضائية أو قضائية أن تلغى العقاب وتنزل الجزاء على العامل على النحو المشروع الذي حتمه القانون .

ومن حيث أنه بناء على ما سبق وعلى أن الثابت من التحقيقات أن الطاعن كلف بمرافقة انسبد / . . . . سائق السيارة رقم ٣٣٦٤٩ حكومة التابعة لهندسة صيانة قطور وذلك في خط السير من هندسة قطور لاحضار بعض العمال والتوجه بهم الى منطقة شنو الأولى لتسليك المصارف المغطاة وذلك في يوم ٩/١٠/١٩٨٤ ، وأنه في الطريق مرض سائق السيارة السيد / . . . فتولى الطاعن قيادة السيارة ، وقد حدث ان اصطدمت السيارة المذكورة بالسيارة رقم ١١٢٨ نقل الغريبة ، ونتج عن الحادث وفاة أحد الأشخاص واصابة سبعة آخرين باصابات خفيفة . كما ثبت ان الحادث وقع بطريق ضيق عرضه خمسة امتار ونتج الحادث من تصادم الجانب الامامي الايسر للسيارة الحكومية بالجانب الامامي

الايسر للسيارة النفل وذلك لوجود شبورة قللت من الرؤية وفقا لما ذكره  
شهود الحادث .

ومن حيث أن ما أتاه الطاعن من مخالفات تأديبية تتمثل في قيادته  
المسبارة سائفة انذكر بدوز رخصة قيادة وبدون الترخيص له بذلك من  
الجهة الادارية المختصة مما أدى الى وقوع الحادث وما نتج عنه من اصابات  
فى الأرواح وفى المياريئز من حيث أن كل ذلك لم يكن ليحدث لولا  
تهاون واستهتار السائق الاسلى للسيارة سواء بمهدهته أو لمسؤوليته عنها  
فهو الذى سمح ( للطاعن ) بقيادة السيارة وبدون الترخيص أو اذن من  
جهة عنه فى تاريخ وقوع الحادث لا يجدى الطاعن تعليله لما هو ثابت  
تمله على هذا النحو بمرض السائق الفجائى فان ذلك لم يثبت بيقين من  
اوراق الطعن من جهة كما ان هذا المرض لا يبرر بذاته قيادته للسيارة بدلا  
من قائدها من جهة أخرى وهو لم يقدم للمحاكمة التأديبية مع الطاعن .

ومن حيث أن ما وقع من الطاعن من جرائم تأديبية ، وجنائية قد نتج  
أساسا عن تمكين انائق الأصلى له من قيادة السيارة محل الحادث ، وقد  
عوقب الطاعن ما أتاه من جرم جنائى وبخاصة ما نتج من اصابات عن  
الحادث أمام القضاء الجنائى على النحو سالف بيانه ، وحيث ان ما أتاه من  
افعال مؤثمة فى مجال المسؤولية الادارية لا يكشف فى ذاته من سباق  
الاحداث الملابس التى انجته عن تعمد أو عن استهتار جسهم بواجبات  
الوظيفة العامة ومقتضياتها ناتج عن ميول واتجاهات اجرامية وسوء فى  
الطبع وانحرافا خطيرا فى الخلق ليفقده الصلاحية فى شغل الوظائف العامة  
ويقتضى بتره منها وحرمانا من شرف الخدمة فيها وخاصة فى ضوء ما ثبت  
من طلب الجهة الادارية لقسم المرور الترخيص للطاعن بقيادة سيارة قبل  
وقوع الحادث ، وقد حصل الطاعن بالفعل على رخصة قيادة درجة ثالثة  
بعد وقوع الحادث من قسم مرور الغريرة بنظما برقم ( ١٨٢٢ ) فى

١٩٨٤/١٢/٢٩ ، كما وافقت لجنة شئون العاملين بمحضرها المعتمد في ١٩٨٥/١٢/١٥ على تعين الطعن وآخر في وظيفة سائق سيارات جرارات زراعية من الدرجة الخامسة انحرافية بتلك الجهة الادارية ذاتها بدون اذن وترخيص بحافطة مستندار الطاعن المقررة بجلسة ١٩٨٩/١/٢١ وحيث انه يبين مما سبق ان الثابت قبل الطاعن من جرائم تأديبية في قيادته للسيارة الحكومية بتاريخ ١٩٨٤/١٠/٩ يكشف عن خطأ عارض وقد اسهم بصفة خطيرة وأساسية في وقوعه خطأ السائق الأصلي لتمكين الطاعن من حيازة عهده وقيادته على الطريق في الظروف التي وقع فيها الحادث دون أن يكون مرخصاً له قانوناً بالقيادة أو باستخدام السيارة محل الحادث .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن الحكم الطعين اذ قضى بفصله من الخدمة جزاء لما ثبت قبله وبصرف النظر عن مدى وجود ضرورة لمصلحة تقيادته السيارة بدلاً من سائقها ودون تقدير الظروف والملاسات التي وقع فيها الحادث سواء من حيث الخطأ انجسيم للسائق الأصلي بترك عهده وتخليه عنها للطاعن اذ الظروف الأخرى الثابتة من التحقيقات والحكم الجنائي والتي اسهمت في وقوع التصادم بما نتج عنه من اصابات واضرار من أهمها ثبوت وجود شجورة شديدة على الطريق وقت حدوث الحادث وحيث انه كما سلف البيان وأن أحد عناصر مشروعية العقاب التأديبي المناسب بينه وبين ما ثبت قبل العامل من جرائم تأديبية واذا اغفل الحكم الطعين أن سلطة العقاب ليست سلطة مطلقة وانما هي سلطة تقديرية مقيدة . وقضى بفصل الطاعن من الخدمة ودون مراعاة التقدير الموضوعي للظروف التي وقع فيها الجرم التأديبي بأنه يكون قد لحقه عدم التناسب الواضح بين المخالفة والجزاء الموقع الذي من شأنه ان يعيب الجزاء بالغلو وعدم المشروعية ، مما يقتضي إلغاء الحكم المطعون فيه فيما حدده من عقوبة تأديبية للطاعن بالفصل من الخدمة والحكم بمجازاته بما يتناسب مع ما أتاه من ثم

تأديبي في الظروف والملايسات الموضوعية التي وقع فيها وبمراعاة ما شارك به السائق الأصلي من خطأ جسيم وما اسهمت به ظروف الحادث في تحديد اضراره وآثاره .

ومن حيث ان المحكمة لذلك ترى ان توقيع جزاء خفض الاجر في حدود عملاوة لما آتاه الطاعن من جرم تأديبي يكون متناسبا حقا وعدلا مع ما هو ثابت قبله » .

( طعن ٢٧٢٣ لسنة ٣٢ ق جلسة ١١/٢/١٩٨٩ )

#### رابعا - اثر المرض على المسؤولية التأديبية

##### قاعدة رقم ( ٤٥ )

##### المبدا :

المرض ليس عذرا مبررا للخطا وللاعفاء من المسؤولية - اجاز القانون للموظف الحصول على اجازة مرضية في حالة المرض - لا يصح الاستناد وللمدبر المرض لتبرير الخطا او رفع المسؤولية .

##### المحكمة :

« وحيث أنه عن السبب الثالث من أسباب الطعن والذي أسسه الطاعن على انه لا يوجد دليل كاف يثبت أن الطاعن قد وقع منه ذلك الخطأ عن قصد بل أنه أخبر رؤسائه بهذا الخطأ فور وقوعه وأن ما وقع منه كان بسبب عوامل كثيرة منها الارهاق والمرض العصبي الثابت بالأوراق مما يثبت براءة الطاعن ويستوجب انفاء الحكم فإن هذا السبب الأخير من أسباب الطعن مردود عليه بما ورد في الحكم المطعون فيه وهو ما لم ينكره الطاعن والمستخلص استخلاصا سائغا من الأوراق - من أن ما نسب الى

الطاعن ثابت في حقه بما شهد به وقرره في التحقيقات كل من مدير مكتب التأمينات بأسبوط ورئيس الشئون المالية بالمكتب ومراجعة المكتب مسئولة الطاعن عما نسب اليه . وما أثبتته الحكم من ان دفع الطاعن ما نسب اليه كان نتيجة ضغط العمل وجهله بالتعليمات المالية ليس من شأنه ان يعفيه من المسؤولية عما وقع منه من خطأ وأنه كان يجب ان يسعى من جانبه الى الاحاطة بالتعليمات المالية قبل البدء في العمل فان تراخى في ذلك وخرج عليها عن غير قصد حقت مساءلته ، على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة . كما أن المرض ليس عذرا مبررا للخطأ وللإعفاء من المسؤولية فالتقانون أجاز للموظف الحصول على اجازة مرضية في حالة المرض ونظم اجراءات ذلك : ومن ثم فلا يصح الاستناد الى عذر المرض — ان صح — لتبرير الخطأ أو رفع المسؤولية الناتجة عن ذلك — ومن ثم يكون هذا السبب في غير محله وعلى غير أساس من القانون متعينا رفضه الامر الذي يتعين معه رفض الطعن » .

( طعن ٢٢٥٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٣/٤/٣ )

#### قاعدة رقم ( ٤٦ )

المبدأ :

المرض النفسى وما يصاحبه من نوبات هياج من شأنها ان تحول دون انسؤولية التأديبية للمصاب وعما يصدر منه من افعال وتصرفات — شأنها في ذلك شأن المسؤولية الجنائية التى تنتفى في مثل هذه الحالة .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت من مطالعة الأوراق ان الطاعن كان باجازة مرضية بسبب اصابته بمرض نفسى انتهى في ١٢/٧/١٩٨٧ وقد حضر الى مقر فرع الشركة بلائـ سـكـندرية يوم ١٢/٨/١٩٨٧ للحصول على تحويل

للكشف الطبى لتجديد الاجازة ، الا أنه تأرت بينه وبين مدير الفرع مناقشة بسبب رفض الأخير تحويله للكشف الطبى مما أدى به الى الصياح من مطل فرع الشركة ، وقد حول الى المحاكمة التأديبية بسبب ما أتاه من أفعال فى اليوم المذكور وقضى فيها بادائه بعرامة مقدارها ثلاثون جنيها ، وقد تبين من الاوراق أن شركة طنطا للكتان والزيت - التى نقل اليها الطاعن - قامت بانهاء خدمته فى ١٩٨٨/٩/٥ - قبل صدور حكم المحكمة التأديبية - فأقام دعواه امام محكمة طنطا الابتدائية الدائرة الرابعة ( عمال ) ، وأصدرت المحكمة حكما تمهيدا بجلسة ١٩٨٦/٥/٢٢ بتوقيع الكشف الطبى الشرعى على المذكور وبيان حالته الصحية وعما اذا كان يعانى من ثمة أمراض من عدمه ، ويبين من التقرير الطبى الشرعى فى القضية رقم ٤٥ لسنة ١٩٨٩ عمل كلى طنطا ، أن المدعى وصف حالته وشخصت - حالة فصام بارانويدى - وتقرر له العلاج المدون بالتذاكر الطبية المرفقة ومنح العديد من الاجازات الطبية من عدة جهات طبية متخصصة ، وحالته غير مستقرة ويحتاج لعلاج ومتابعة دورية ، وتضمن تقرير الطب الشرعى أنه بالاطلاع على مستندات العلاج تبين صدور تقرير فى ١٩٩٠/٣/٣ قسم الاعصاب بالمستشفى الجامعى بطنطا جاء به أنه بعد الكشف على المريض تبين أنه يعانى من فصام عقلى بارانويدى ، كما تضمن التقرير أنه بالاطلاع على تقرير محرر بمعرفة السيد الاستاذ الدكتور . . . . رئيس قسم الأمراض النفسية والعصبية بمستشفى شبين الكوم التعليمى فى ١٩٩٠/٣/١ يبين أنه يعانى من فصام عقلى بارانويدى والحوالة غير مستقرة ويحتاج لفترة طويلة للعلاج ، وانتهى رأى الطب الشرعى أن المذكور يعانى من حالة مرض الفصام العقلى البارنويدى وهى حالات مرضية ذهانية تحدث على هيئة نوبات من الهياج النفسى تتخللها فترات من الاستقرار انوجدانى ، كما أنه من الممكن السيطرة على نوبات الهياج هذه بالعلاج

الطبي المتخصص المستمر مع المتابعة الدورية وأن كان العلاج الطبي المتخصص قد يكون من شأنه السيطرة على مثل تلك "حالات في الكثير من الأحيان ، إلا أن ذلك لا يحول بصفة مطلقة دون إمكان حدوث نوبات انهيار النفس المشار إليها في وقت خاصة إذا ما تعرض المريض لظروف بيئة غير ملائمة أو لضغوط نفسية شديدة ، ويزداد معدل حدوث تلك النوبات في حالة اهمال العلاج والمتابعة الطبية اليومية المتخصصة ، وانهي تقرير الطب الشرعي الى أن المذكور يعاني من حالة مرضية ذهانية وأن هذه الحالة من الأمراض المزمنة وأنه ما زال تحت العلاج وما زالت حالته تعتبر من الوجهة الفنية غير مستقرة تماما .

ومن حيث أنه متى كان الثابت من تقرير الطب الشرعي المشار اليه ان ابطاعن يعاني من مرض نفسي مزمن وتحدث له حالات نوبات هياج نفسي خاصة اذا ما تعرض لظروف بيئية غير ملائمة أو لضغوط نفسية شديدة وكان 'بان ذهابه للشركة في ٨ / ١٢ / ١٩٨٧ يعالج من هذا المرض والذي حصل بسببه على اجازة مرضية تنهى في ٧ / ١٢ / ١٩٨٧ .

ومن حيث أن حالة المرض النفسي الثابتة لدى الطاعن وما يصاحبها من نوبات الهياج من شأنها أن تحول دون مسؤوليته التأديبية عما يصدر منه من أفعال وتصرفات شأنها في ذلك شأن المسؤولية الجنائية التي تتفق بدورها في مثل هذه الحالة .

واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب : فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تأويله وتطبيقه ويتعين والامر كذلك الحكم بالفائه وبعده مسؤولية الطاعن مما نسب اليه » .

### خامسا - لا عقاب على مخالفة زالت آثارها

#### قاعدة رقم (٧)

المبدأ :

الحكم التأديبي الذي يصدر بتوقيع جزاء عن مخالفة زالت آثارها هو حكم فاقد لركن من أركانه - شأنه شأن الحكم الذي يصدر في خصومة لم يعد لها وجود حال صدوره .

المحكمة :

« ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان الطاعن من خريجي كلية التجارة وادارة الاعمال - شعبة بريد دور مايو ١٩٨٤ وقد صدر بشأه قرار الهيئة القومية للبريد رقم ١٢٦٠/١٩٨٤ في ١٠/٧/١٩٨٤ ويقضى بتكليفه وآخرين للعمل بالهيئة القومية للبريد « منطقة بريد الدقهلية » اعتبارا من ١٠/٣/١٩٨٤ وذلك استنادا لاحكام القانون رقم ١٨/١٩٧٥ بشأن تكليف خريجي المعهد العالي للشئون البريدية للعمل بالهيئة العامة للبريد الا ان الطاعن لم يتسلم عمله رغم انذاره عدة مرات للحضور لاستلام العمل كما لم يثبت تجنيده بالقوات المسلحة - وقامت الجهة الادارية بإبلاغ النيابة العامة والنيابة الادارية بواقعة انقطاع الطاعن وامتناعه عن استلام عمله المكلف به اعتبارا من ١٠/٣/١٩٨٤ وخلال شهر سبتمبر ١٩٨٦ تقدم المذكور ( الطاعن ) بطلبين الى الادارة العامة لبريد الدقهلية تنس فيها تسليمه العمل وايقاف الاجراءات القانونية المتخذة ضده وتم رفع الطلبين المشار اليهما الى ادارة شئون العاملين بالهيئة رفق الخطاب رقم ٣٧١٥٩ في ٢٥/٩/١٩٨٦ وطلبت الادارة المعنية موافقتها بسوغات تعيين المذكور حتى يتسنى ايقاف الاجراءات القانونية ضده وتسليمه العمل -

وقامت هذه الادارة بمخاطبة النيابة الادارية بالمنصورة بموجب كتابها المؤرخ ١٩٨٦/١٠/٧ وفى نفس التاريخ أثير رئيس النيابة بأنه تم مواجهة المذكور بالمسئولية بالفضية رقم ١٩٨٦/٥٦٧ عن امتناعه عن تنفيذ قرار تكليفه وقد حضر اليوم للاستفسار عن مانعة النيابة فى استلامه العمل والىاية لا تمانع حتى يتسنى له استلام العمل تنفيذا لقرار تكليفه - وبسبب الكتاب المؤرخ ١٩٨٨/١٢/١٢ خاطبت الادارة العامة لبريد الدقهلية مدير عام النيابة الادارية بالقاهرة حيث افادت بأن المذكور ( الطاعن ) كان مكلفا بالعمل بالهيئة بالقرار رقم ١٣٦٠ فى ١٩٨٤/١٠/٧ وقد صدر القرار الادارى رقم ١٣٠٩ فى ١٩٨٦/١٠/٣٠ بتسليمه العمل بعد موافقة رئيس مجلس الادارة فى ١٩٨٦/١٠/١٨ مع اسقاط المدة من ١٩٨٤/١٠/٣ تاريخ تكليفه الأول لصبح تاريخ تكليفه ١٩٨٦/١٠/١٨ وقد استلمه العمل فعلا فى ١٩٨٦/١٢/٢٤ فى وظيفة معاون بريد المنزلة .

ومن حيث انه يخلص مما سبق ان الحكم المطعون فيه قد صدر فى ١٩٨٨/٦/٢٦ اثناء مباشرة الطاعن لعمله تنفيذا لتكليفه الجديد - وقد ورد بالحكم ان الطاعن قد خالف "قانون رقم ١٩٧٥/١٨ الخاص بتكليف خريجي الشئون البريدية مما يتعين معه مساءلته تأديبيا عن هذه المخالفة وان المحكمة وهى بصدد تقدير الجزاء الواجب ازاله على المتهم تضع فى اعتبارها عدم حرصه على الوظيفة العامة وعزوفه عنها فيكون الزامه باستلام عمله من الامور التى تتنافى مع الدسئور فضلا عن ان تقدير الجزاء بغير عقوبة الفصل من الخدمة غير مجد لعدم امكان ازال العقوبة عليه لعدم استلام العمل أصلا يضاف الى ذلك ان جزاء دون الفصل من الخدمة غير قابل للتطبيق من حيث الواقع ومن ثم يكون الجزاء الأوفى والمناسب لما ثبت فى حق المتهم من اتهام هو جزاء الفصل من الخدمة .

ومن حيث انه واضح مما سبق ان الحكم المطعون فيه قد صدر بتوقيع  
جزاء الفصل فى حق الطاعن عن مخالفة زالت بكل آثارها وسقطت من حيث  
الواقع والقانون ولم يعد لها وجود وقد ادخل فى حسابه عند تقدير العقوبة  
اعتبارات منعدمة أصلا ، والحكم التأديبى الذى يصدر بتوقيع جزاء عن  
مخالفة زالت بآثارها حكم فاقد لركن من أركانه شأنه شأن الحكم الذى  
يصدر فى خصومة لم يعد لها وجود حال صدوره » .

( ملعن ١٦ لسنة ٣٥ ق ٢٥ / ١ / ١٩٩٢ )

## الفصل الثانى - المخالفات التأديبية

### الفرع الأول - احكام عامة

#### قاعدة رقم ( ٨ )

المبدأ :

حدود سلطة الرئيس على مرؤوسيه - يسوغ للرئيس الإدارى عند ممارسة اختصاصاته الوظيفية ان يوجه مرؤوسيه ويطلق على اعمالهم والتقارير التى يقدمونها اليه بما يفيد صحة او خطأ ما انتهوا اليه من نتائج - لا يسوغ ان تكون توجيهاته وتعليماته مجاوزة لما يجب ان يسود جو العمل الوظيفى من احترام متبادل ومحافظة على كرامة العاملين رؤساء ومرؤسين - لا يجوز ان تحمل تلك التوجيهات معنى الاستهزاء - اساس ذلك : انه لا يسوغ فى مجال اداء الواجبات الوظيفية خلط الجدل بالهزل او انتدنى الى اطلاق المبارات والتعليقات التى تنال من احترام وكرامة العاملين - .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق والمستندات التى يحويها ملف الطعن ان الطاعن ( وهو المتهم الأول فى الدعوى التأديبية سالفة الذكر ) اشر على البحث المقدم من . . . . ( وهو المتهم الثانى فى الدعوى التأديبية سالفة ) بعبارة « تميص ايه يا مايص » وبعبارة « ايه الخيبة دى » وذلك تعليقا على بعض الأخطاء المادية التى وقعت عند نسخ البحث المقدم من المتهم الثانى بالآلة الكاتبة .

ومن حيث أن البند الثالث من المادة ٧٦ من قانون نظام العاملين المدينين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه يجب

على العامل أن يحافظ على كرامة وظيفته طبقا للعرف العام وان يسلك في تصرفاته مسلكا يتفق والاحترام الواجب •

ومن حيث أن واجب المحافظة على كرامة الوظيفة طبقا للعرف العام والسلوك في التصرفات مسلكا يتفق والاحترام الواجب وهو الأمر المنصوص عليه في البند الثالث من المادة ٧٦ من قانون نظام الماملين المدنيين بالدولة السالف الذكر ، انما يحدد به المشرع ما يجب أن يتحلى به الموظف العام من سلوك رفيع المستوى بما يحفظ للوظيفة العامة والعامين فيها كرامتهم وبما يتفق مع الاحترام الواجب طبقا للعرف العام •

ومن حيث أنه ولئن كان يسوغ للرئيس الادارى عند ممارسة لخصصاصاته الوظيفية أن يوجه رؤوسيه وان يعلق على اعمالهم أو تقاريرهم المتقدمه اليه بما يفيد صحة أو خطأ ما اتهموا اليه من نتائج وبما يراه في شأنها من رأى صحيح الا أنه لا يسوغ أن تكون تلك التوجيهات أو التعليقات متجاوزة لما يجب أن يسود جو العمل الوظيفي من احترام متبادل ومحافظة على كرامة العاملين سواء اكانوا رؤساء أو رؤوسين ، فلا يجوز أن تكون تلك التوجيهات أو التعليقات ماسة بكرامة العاملين أو تحمل معاني الاستهزاء أو الهزاء بهم ولا يسوغ في مجال اداء الواجبات الوظيفية خلط الجدل بالهزل أو التدنى الى اطلاق العبارات والتعليقات التي تحمل معاني الهزل أو الاستهزاء أو النيل من احترام وكرامة العاملين ، فكل ذلك يعد اخلالا بما أوجبه المشرع على الموظف العام من واجبات للمحافظة على كرامة الوظيفة العامة طبقا لنص المادة ٧٦ سالفه الاشارة •

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن العبارات السالفة التي أشر بها الطاعن تعليقا على البحث المقدم اليه انما تحمل في طياتها ووفقا للعرف العام معنى الهزل أو الاستهزاء بشخص مقدم البحث وتعارض مع ما يجب أن

يسود جو العمل الوظيفي من احترام متبادل بما يحفظ للموظفة العامة جلالها وللعاملين فيها كرامتهم واحترامهم فان ما وقع من الطاعن يعد اخلالا بما أوجبه المشرع طبقا لنص المادة ٧٦ من ذات الاشارة وبشكل فى حق الطاعن ذنبا اداريا يستوجب المساءلة التأديبية .

ومن حيث أنه لا يقدر فى الوجه انسالف من النظر ما اثاره الطاعن فى طعنه من أنه قصد بتلك العبارات مجرد المداعبة حتى يكون ذلك دافعا لحسن سير العمل ، ذلك أنه مردود على هذا حسبما سلف القول بأنه لا يسوغ عند اداء الواجبات الوظيفية خلط الجدل بالهزل . أو تضمين التاشيرات الرسمية ما يحمل معنى الهزل أو الاستهزاء ، فكل ذلك لا محل له فى مقام ممارسة الاختصاصات والواجبات الوظيفية ، وانما ما يؤدى فى الحقيقة الى حسن سير العمل هو توفير جو من الاحترام المتبادل بين جميع العاملين رؤساء ومرؤوسين بما يحفظ كرامتهم حتى ينصرف كل منهم الى اداء واجباته الوظيفية مطمئن النفس موفور الثقة والكرامة وهو ما يؤدى فى النهاية الى حسن اداء الاعمال الموكولة بهم على خير وجه بما يحقق صالح المرفق العام .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه ادان الطاعن عن المخالفة الادارية السالفة وقضى بمجازاته بعقوبة التنبيه فانه يكون قد اصاب فى قضائه صحيح حكم القانون مما يتعين معه رفض الطعن المائل موضوعا لعدم استناده على أساس صحيح من القانون أو الواقع .

( طعن ٤٦٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ٤٩ )

#### المبدأ :

تحديد مسئولية صاحب الوظيفة الإشرافية ليس معناه تحميله بكل المخالفات التي تقع في أعمال التنفيذ التي تتم بمعرفة الرؤوسين خاصة ما قد يقع منهم من تراخ في التنفيذ أو التنفيذ بما لا يتفق والتطبيقات - أساس ذلك : أنه ليس مطلوباً من الرئيس أن يحل محل كل مرعوس في أداء واجباته لتعارض ذلك مع طبيعة العمل الإداري ولاستحالة الطول الكامل - يسأل الرئيس الإداري عن سوء ممارسة مسئولياته الرئاسية خاصة الإشراف والمتابعة والتنسيق بين أعمال رؤوسيه في حدود القوانين واللوائح والتعليمات بما يكفل حسن سير المرفق الذي يخدمه - صدور قرار الرئيس بتشكيل لجنة لبحث موضوع معين واعادته للعرض عليه - عرض تقرير اللجنة على الرئيس وتوقيعه عليه بالنظر - مسئولية الرئيس - أساس ذلك : لا يكفي مجرد اتخاذ إجراء بتشكيل لجنة لأن ذلك بذاته لا يترفع عنه مسئوليته عن الإشراف والرقابة على اللجنة في تطبيقها واجب الحفاظ على املاك الدولة والا أدى ذلك الى ابلولة هذا الواجب لأعضاء اللجنة بدون سند من القانون .

#### الحكمة :

ومن حيث أن مبنى الطعن على الحكم بوجهه غير سديد ، ذلك أنه وإن صح ما يقول به الطاعن من سرعته في اتخاذ الاجراء القانوني الواجب حال العرض عليه من رؤوسيه ، وهو ما يتفق مع واجبات وظيفته كمدير عام لمنطقة آثار مصر الوسطى الجنوبية ، وباعتبار ما لهذه الوظيفة من طبيعة اشرافية على التابعين له من العاملين ، واثني مناطها مباشرة السلطة الرئاسية بعناصرها المتعددة على رؤوسيه في الحدود التي قررتها القوانين واللوائح التنظيمية للعمل وقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ومنها اصدار التوجيهات والتعليمات التي يلتزم بها العاملون تحت رئاسته ، وحيث أنه

وان كانت لا تصرف مسئولية صاحب انوظيفة الاشرافية الى تحميله كل المخالفات التي تقع في الأعمال التنفيذية التي تتم بمعرفة العاملين تحت رئاسته ، وخاصة فيما يقع منهم من زراخ في التنفيذ أو التنفيذ على وجه لا يتفق والتعليمات لأن الرئيس الادارى ليس مطلوباً منه أن يحل محل كل عامل تحت رئاسته في أدائه لواجباته لعارض ذلك مع طبيعة تنظيم لعمل الادارى ولاستحالة هذا الحلول الكامل . يحل كل من رؤوسيه بحسب طبيعة هذا العمل وحجمه وحمية توزيعه على مجموعة مسئولة من العاملين تحت اشراف رئاستهم . الا أن الرئيس الادارى لا شك مسئول عن سوء ممارسته لمسئوليته الرئاسية وبصفة خاصة مسئوليته في الاشراف والمتابعة والتنسيق على أداء رؤوسيه لأعمالهم وفقاً لخطة العمل المحددة وفي حدود القوانين واللوائح والتعليمات بما يكفل حسن سير وانتظام أعمال المرفق العام الذى يخدمه فاذا كان الثابت أن انطاعن فى مجال ممارسته لوظيفته ذات الطبيعة الاشرافية لعلمه وجود تعديات على املاك الآثار بمنطقة سلطان مما أثير بجلسة المجلس المحلى لمحافظة المنيا فى ٢٢/١/١٩٨٥ واصدر قراراً فى ٢٣/١/١٩٨٥ بتشكيل لجنة رباعية للانتقال الى منطقة زاوية سلطان بـ«لبنيا» لبحث املاك الهيئة بهذه المنطقة ورفع أية تعديات على هذه المنطقة وابلاغ الشرطة وعلى أن تعرض عيله الاجراءات فى موعد غايته ١/٢/١٩٨٥ . ومن ثم فانه يكون قد تصدى لهذا الموضوع لما علمه من عدم اهتمام رؤوسيه بواجباتهم فى الثبوت من عدم وجود تعدى على املاك الهيئة التى يلتزم قانوناً بتوجيههم ومتابعتهم للعمل على رفع أى عدوان عليها .

ومن حيث أنه قد اتمت اللجنة المذكورة بتقريرها المؤرخ ١٣/١/١٩٨٥ أنه بتطبيق الخرائط المساحية ومن المعاينة على الطبيعة للقطعة رقم ( ١١ ) بحوض مخلوف نمرة ( ٧ ) والبالغ مسطحها ( ٢٢ س ١٨ ط ٤١ ف ) وكذلك القطعة رقم ( ٢ ) بحوض نمرة ( ٦ ) ( قسم ثالث ) والمؤرخة باسم

اتكوم الأخضر ومساحتها ( ٢٢ س ، — ط ٢١ ف ) اتضح ان هذه القطع خالية من التعدادات الحديثة ذلك أن هذا التقرير حدد ما تم معاينته ولم يقطع بخلو « منطقة زاوية سلطان » من التعدادات وفقا لقرار تشكيل اللجنة ، ومن ثم فانه كان يلزم الطاعن بدلا من الاكتفاء بالتأشير على تقرير اللجنة بالنظر ان يطلب من هذه اللجنة استيفاء مأموريتها لباقي قطع المنطقة ومناعبة أدائها لذلك واذ لم يتم بذلك فانه يكون قد أدخل بواجبات وظيفته وذلك لأن مسؤوليته في هذا الصدد لا تتوقف بوصفه صاحب وظيفة اشرافية بمجرد تشكيل اللجنة وتقديمها أى تقرير اليه بل ان أداء اللجنة لمهمتها المحددة جغرافيا وزمنيا في فرازه أمانة في عنقه وعليه أن يرفعها بالمناعبة وبالاجراءات الواجبة حتى تصل الى أداء المهمة كاملة ، ولا يعفيه مجرد اتخاذ الاجراءات لتشكيل اللجنة لأن ذلك بذاته لا ينزع عنه مسئولية الاشراف والرقابة على اللجنة في تحقيقها واجب الحفاظ على أملاك الهيئة التي يعمل بها والا كان معنى ذلك أيلولة هذا الواجب بكامله لأعضاء اللجنة المذكورة بدون أى سند من القانون .

ومن حيث أنه من جانب آخر فان الطاعن لا يسأله التعلل بعدم علمه بما حرره اللجنة من محاضر في ١٥/٦/١٩٨٥ و ٣٠/٦/١٩٨٥ حيث ثبت أن المعاينة التي انتهت الى تحرير المحضر المؤرخ ١٥/٦/١٩٨٥ قد تمت في ٧/٢/١٩٨٥ مما يكشف عن تقصير من جانب الطاعن في متابعة أعماله ورؤوسيه والتي كلّفهم بها والتي حدد لها نطاق جغرافى عبارة عن حصر وتحديد التعدادات في المنطقة « آثار زاوية سلطان » بأكملها وليس في أحواض معينة فيها — ونطاق زمنى للاتهاء من هذه المهمة غابسه ١/٢/١٩٨٥ ، حيث جاء هذان المحضران استكمالا لأعمال اللجنة وثبت بها التعدادات الموجودة بالمنطقة ولا يوجد ما يبرر افتراض الطاعن أن التقرير الأول للجنة تنتهى به مهمتها مكانيا وجغرافيا وهو محرج عن عدة أحواض محددة ، ولا يبرر اغفاله فور عرض التقرير الأول عليه التحقق

من مدى استيفاء عمل اللجنة ، أو يبرر عدم اتخاذ أى إجراء للاستفسار عن أسباب تأخير باقى التقارير لحين عرضها عليه بعد فترة من التقرير الأول ، أنشأ فى موضوع التعديات ومساءلة اللجنة عن تقصيرها فى أداء مهمتها ، ونم يتم بإجراء الإبلاغ لرئاسته الا بعد تدخل الرقابة والنيابة الادارية ومباشرة اجراءاتهم .

من حيث أنه بالنسبة لما ذهب اليه الطعن من وجود تناقض فى أسباب الحكم المطعون فيه : وذلك بإدانة الطاعن لاهماله فى متابعة أعمال المخالفين الثانى والثالث لاتخاذ الاجراءات اللازمة لاستصدار قرارات ازالة التعديات الواقعة على المناطق الأثرية براوكة سلطان ، وفى ذات الوقت ادانة المتهمين الثانى والثالث لعدم قيام اللجنة برؤاستهما بعرض نتيجة المحضرين بالطريق الادارى كما انها تراخت فى اعداد تقريرها عن حالات التعدى فور اجراء المعاينة حتى تسكن السلطة المختصة من ازالة التعديات الموجودة فان هذا الزعم بوجود تناقض بين ادانة الطاعن وادانة المتهمين الثانى والثالث فى ذات الوقت لا يستند الى أساس سليم من القانون — ذلك لأن الطاعن لم يتحقق مسؤوليته بناء على ذات الأسباب التى بنيت عليها مسؤولية المتهمين الثانى والثالث . فمسئولية الطاعن قامت باعتباره الرئيس المسئول عن الاشراف والمتابعة نتيجة لاهماله فى متابعة المخالفين المشار اليهما ، وهو ما سمح لهما فى ذات الوقت بالتراخى فى أداء أعمالها وفى الاتيان بالأعمال المؤتممة التى تحققت مسؤوليتهما عن ارتكابها .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فان الثابت أن هذا الطعن بأسبابه لا يستند الى ركائز من الواقع أو القانون ومن ثم يكون جديرا بالرفض .  
وحيث أن الطعن يعنى من الرسوم القضائية بالتطبيق لأحكام المادة

( ٦٠ ) من نظام موظفى الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

( ظمن ٢٨١٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٢/١١/١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ٥٠ )

المبدأ :

**القواعد التنظيمية التي تضع إجراءات واجبة الاتباع في شأن من شئون إدارة الوظيفة العامة تكون واجبة الاحترام والمراعاة - شأنها في ذلك شأن القواعد التي تنظم موضوعيا ممارسة اعمال واختصاصات الوظيفة عن واجبات الموظف تستوجب منه مراعاة الأحكام الاجرائية لممارسة العمل شأن مراعاة الأحكام الموضوعية - حضور الموظف لقر عمله وممارسته لواجبات وظيفته لا يفنى عن التزامه بوجوب التوقيع في دفتر الحضور والانصراف ما دامت الوظيفة في جهة عمله تستوجب منه ذلك .**

الحكمه :

« ومن حيث انه عن الاتهام الثالث المنسوب للطاعن ، والمتمثل في انه رفض التوقيع بدفتر الحضور والانصراف اعتبارا من ١٢/١/١٩٧٨ ، فانه ثبت من اعترافه في التحقيقات وفي صحيفة الطعن وانما دفع الطاعن مسؤوليته عن ذلك بأن حقيقة المنسوب اليه مجرد تخلف اجراء عادى ، اذ الثابت انه حضر ولم يوقع وانه لا ينبغي أن يؤثم ممن في مثل المستوى الوظيفي للطاعن وانه لا يوقع في هيئة الطاقة الذرية المنتدب فيها وحيث ان هذا الذى وقع به الطاعن مسؤوليته لا سند له من القانون طالما ان القواعد الادارية التنظيمية القائمة والمعمول بها بجهة عمله المنتدب اليها تستوجب على من في درجته الوظيفية التوقيع بدفتر الحضور والانصراف - ذلك ان القواعد التنظيمية التي تضع إجراءات واجبة الاتباع في شأن من شئون إدارة الوظيفة العامة تكون واجبة الاحترام والمراعاة شأنها في ذلك شأن القواعد التي تنظم موضوعيا ممارسة اعمال واختصاصات الوظيفة لأن واجبات الموظف تستوجب منه مراعاة الأحكام الاجرائية لممارسة العمل شأن مراعاة الاحكام الموضوعية سواء بسواء حيث يتشكل من كلا هذين

انوعين من الأحكام والقواعد التنظيمية : القواعد الاساسية للنظام العام الادارى فاذا اغفل الموظف الالتزام بحكم قاعدة اجرائية منظمة لسير العمل فانه يكون قد ارتكب مخالفة تأديبية ولو لم يخرج على اية قاعدة موضوعية، وبناء على ذلك فان حضور الموظف لمقر عمله وممارسته لواجبات وظيفته لا يفي عن التزامه بوجوب التوقيع في دفتر الحضور والانصراف ، دامت القواعد التنظيمية في جهة عمله تستوجب منه ذلك لانه فضلا عن ان رفض الالتزام بهذا الواجب الاجرائي يتضمن اعلان عدم الاحترام للنظام الادارى والاستهانة بالسلطة الرئاسية فانه يعوق مباشرة هذه السلطة لاختصاصاتها في التوجيه والقيادة والمتابعة لحسن أداء العاملين التابعين لاسرافها لواجباتهم واتخاذ ما يلزم من التدابير لمواجهة أى اقطاع من أفراد قوة العمل لأى سبب مما يكفل حسن سير وانتظام العمل ومؤدى ما تقدم منه ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من ادانة الطاعن عما ثبت في حقه من رفض التوقيع في دفتر الحضور والانصراف » .

( طعن ٢٠١٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٣ )

#### قاعدة رقم ( ٥١ )

المبدأ :

واجبات الرئيس الادارى - مدير عام الشئون المالية مسئول عن متابعة أعمال مرؤسيه المالية ومراجعتها لتصبح مطابقة لنصوص القوانين واللوائح والتعليمات - يفترض ذلك احاطته بمضمون هذه الاعمال ومدى مشروعيتها - .

المنكحة :

ومن حيث ان هذا النمي في غير محله لأن عمل اللجنة لا يكون الا جبايا خلال انعقادها مجتمعة في مقر انعقادها لها من خلال مباشرة كل عضو من أعضائها لمهمة مستقلة عن غيره .

ومن حيث ان مؤدى ما تقدم جميعه انه لا سند للطاعة فى طعننا على الحكم المطعون فيه على التجزى الذى يستوجب القضاء يرفضه •

ومن حيث انه عن الطعن المقدم من النيابة الادارية ضد السيد / ...  
انذى قضت المحكمة التأديبية ببراءته من الاتهام الذى نسبته اليه النيابة  
الادارية فى تقرير الاتهام والمبنى على ان المطعون ضده يشغل وظيفة مدير  
عام الشؤون المالية ويقوم بمراجعة اعمال مرؤسيه الماليين من حيث ان  
هذا الطعن يقوم على صحيح سنده على اعتبار ان الطاعن قد نسب اليه نفي  
تقرير الاتهام انه حصل على بدل اقامه ومبيت عن الموسم الصيفى ٨١  
بالمخالفة للتعليمات وقضت المحكمة التأديبية ببراءته استنادا الى ان المحكمة  
لا تطمئن الى مسؤوليته عن هذا الصرف الخاطىء لانه غير مسئول عن عملية  
الصرف وانما تقع المسؤولية على من وضع القاعدة والاساس الذى تم  
الصرف وفقا لهما على خلاف القانون والقواعد المقررة فى لائحة بدل  
السنفر •

ومن حيث ان هذا الذى ذهب اليه الحكم المطعون فيه ينطوى على  
تجاوز فى الاسباب لانه فى حين ما ورد فى بدونات الحكم ان المطعون ضده  
يمثل مدير عام الشؤون المالية بقطاع انقنون الشعبية اذا بالحكم ينفى  
عنه العلم بالقواعد المالية الواجبة الاتباع وهو ما لا يستقيم مع كون  
الطاعن رئيسا اداريا ومسئولا ماليا عليه متابعة أعمال مرؤسيه المباينين  
ومراجعتها حتى تصبح مطابقة ونصوص القوانين واللوائح والتعليمات ،  
ومن ثم فانه يكون عليه من باب أولى الاخطا بمضنون هذه الأعمال  
ومعرفة مدى مشروعيتها وبالتالي رفض تقاضى اية مبالغ يعلم مخالفتها  
للقواعد التنظيمية المقررة •

ومن حيث ان مؤدى ذلك ثبوت ادانة المطعون ضده فيما نسب اليه  
من مخالفة تأديبية على نحو يستوجب المساءلة والجزاء •

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد ذهب خلاف هذا المذهب بتقرير  
نبرئته ، فان هذا الحكم يكون فى هذا الشق منه غير موافق لصحيح حكم  
القانون ومن ثم يكون واجب الالغاء وتوقيع الجزاء المناسب على المطعون  
ضده المذكور .

وحيث انه تطبيقا لاحكام المادة ( ٩٠ ) من نظام العاملين المدنيين  
بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فانه لا تستحق رسوم على  
الطعنين المائلين .

( طعن ٢٥٨٨ و ٢٦٤٤ لسنة ٣١ جلسة ١٠/١٢/١٩٨٨ )

#### قاعدة رقم ( ٥٢ )

##### البسند :

رئيس كل عمل هو المسئول عن توزيع العمل على العاملين وتوزيع امكنة  
ادائهم للعمل بما يحقق حسن الانتاج والانجاز والبعد عن الريب والشبهات  
واستبعاد اثاره الفتنه وسبل الفساد بين العاملين والعاملات - حسن الادارة  
يقتضى بان يتابع الرئيس الاعلى هذا الامر اذا ما اخل به الرئيس الاقل مرتبة  
- تهاون السلطة الرئاسية الادارية فى مراتبها المتدرجة يدل على انحسار  
المستوى الادارى بالرفق ويعبر عن التسيب والخلل الجسيم به - اغفال  
الرئيس المباشر هذا الواجب فانه يكون قد اخل بواجبه كرئيس مسئول عن  
العمل وخان امانة الرئاسة الوظيفية .

##### الحكمة :

» ومن حيث ان الاتهام الأول الوارد بتقرير الاتهام والمتمثل فى أن  
المتهمين قد اقاما بينهما يرضائهما وفى غيبة أى شهود علاقة غير مشروعة  
يكون بذلك غير ثابت على هذا النحو ان ان ما ثبت فى حق الطاعن باقراره  
هو اتهام آخر غير ما ورد بتقرير الاتهام وفى الحكم الطعن يتمثل فى أنه

فد عامل السيدة / . . . . كموظفة ممن يعملون تحت رئاسته معاملة تتنافى مع واجب الحفاظ على كرامة الوظيفة طبقا للعرف العام وتثير حونه الرب لأن الثابت من وقائع الموضوع ان الطاعن قد سمح للسيدة / . . . بأن تنقل مكتبها الى الغرفة المخصصة له كرئيس فى العمل وأصبح كلاهما ينفرذ بالآخر مما أذى باعترافه الى نشوء علاقة خاصة بينهما ثم سمح لنفسه ان يصطحبها فى طريقه لقضاء بعض المصالح خارج العمل ، ثم قبل أن يحدد لها موعد مقابلة ولقاء بالقاهرة — وفقا لأقواله — ثم أتاح :نتحدث معه داخل سيارته بالقاهرة عما أساء اغراء وزغيا فى الزواج منها رغم أنه متزوج وله ابناء ، الأمر الذى انتهى بالزواج العرفى ثم الاتفاق على الزواج الرسمى ثم الطلاق فى اليوم التالى .

وهذا كله اذا دل على شئء فانما يدل على ان الطاعن — على أفضل الفروض — قد اهل رعاية وضعه وهيبة رئاسته للعمل ومشاعر مرءوسيه وكرامة الجهة الادارية التى يتسمى اليها واستسلم لاستدراج موظفة تعمل تحت رئاسته استدراجا أدى الى ان يقيم معها علاقة تثير حوله الرب ، الأمر الذى انتهى بما يجرح هيئته كرئيس عمل يجب ان يسان وقاره وان تحفظ كرامته خاصة فى بلد اسلامى ينبغى ان تراعى فيه الحرمات ، وان تصان فيه الاخلاقيات ، وان يتم التمسك فيه كل اجزة الدولة ومصالحها العامة بالقيم خاصة فى مجال علاقة الرجل بالمرأة التى تخرج الى مبدان العمل لكى تكون دائما اختا تحرس أسرة العمل على ان تصون لها كرامتها وتحمى لها سمعتها وتحفظ لها عفافها وتقف حائلا وسياجا دون انحرافها .

ولا شك ان رئيس كل عمل هو المسئول الأول عن كل ذلك وهو المنوط به توزيع العمل على العاملين وتوزيع امكنة أدائهم للعمل بما يحقق بحسن الانتاج والانجاز والبعد عن الرب والشبهات واستبعاد اثاره الفتنة وسبل الفساد بين العاملين والعاملات ويقضى حن الادارة بان يتابع

الرئيس الأعلى هذا الامر اذا ما اخل به الرئيس الأقل مرتبة • وتهاون السلطة الرئاسية الادارية فى مراتبها المتدرجة يدل على انحدار المستوى الادارى بالمرفق ويمبر عن التسبب والخلل الجسيم به • فاذا ما اغفل الرئيس المباشر هذا الواجب وبصفة خاصة فيما يتعلق بشخصه وفى علاقته باحدى العاملات ، فانه يكون قد اخل بواجبه كرئيس مسئول عن العمل وبأن أمانة الرئاسة بالوظيفة العامة باعتباره أيضا على اعراض رؤوسيه وتهاون فى حق وقارها ، والحفاظ على هيئتها وسمة انجبة التى يمثل بها •

ومن حيث أن هذا الذى ثبت فى حق الطاعن - رغم جسامته وخطورته المرفقية - انما يمثل اثما أقل خطورة وجسامة مما ورد فى تقرير الاتهام على نحو ينبغى ان يرعى عند تقدير الجزاء فى ضوء الظروف التى وقع فيها ذلك الاثم • وبصفة خاصة عدم اتخاذ السلطة الرئاسية للطاعن أى اجراء حيال انفراده مع رؤوسته سالفة الذكر فى حجرة واحدة دون باقى العاملين بالادارة التى يرأسها الطاعن لحين حدوث تبادل للسباب العلنى على النحو الذى سوف يرد فيما بعد وقد شهد الشهود بأن كلا من الطاعن والشاكية قد تبادلوا الشتائم بالفاظ خارجة تماما عن حدود الآداب الامر الذى كان على الطاعن ان يتوقع حدوثه منذ بداية انفراده وحده وهو رئيس العمل برؤوسته فى حجرة واحدة حيث بدأت علاقته الخاصة بالسيدة / . . . ، لأن العلاقات الخارجة عن النظام العام للعمل وغير الطبيعية لا بد وأن تولد ثمارا ، مؤذية ، لو أنه كان الطاعن قد استقام على طريق الالتزام والانضباط والزام نفسه بمسئولية الرؤساء عن حسن سير العمل وانتظامه والحفاظ على كرامة وعرض رؤوسيه وسمعتهم لما عرض نفسه لهذا الاسفاف الملهين أيا كان الابداء به ، لأنه من التسليم بأن السيدة / . . . . . كانت هى البادئة باقتحام مكتب

الطاعن. والتقدم عليه ومهاجمته باللفظ الخارج ، فان السلوك المتسبب غير  
المقبول عن زيادة رئسية في الوظائف العامة من جانب الطاعن كان هو  
الدافع وراء اثر لافته مع السيدة المذكورة واستدراجة الى مزيد من الاوراق  
في علاقته الخارجة على نظام العمل ومقتضياته والتي انتهت بتلك الحركة  
العلنية التي لا شك قد نالت من كرامة الطاعن وكرامة الرئاسة وهيبة  
الادارة وسط رؤوسه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى مجازاة الطاعن بالفصل  
من الخدمة استنادا الى ثبوت الاتهامين الواردين بتقرير الاتهام في حقه :  
ومن حيث ان هذه المحكمة قد خلصت الى انه لم يثبت من الاوراق  
في حق الطاعن الاتهام الاول بتكليفه الذي ذهب اليه الحكم الطعين منسلا  
في انه اقام علاقة غير شرعية مع السيدة / . . . . ، وانما الذي ثبت في  
حق الطاعن صورة اقل جسامة تمثلت في أنه اقام معها علاقة خاصة في  
نطاق العمل وبمقر الوظيفة العامة على نحو يثير الريب ويس هية وكرامة  
السلطة الرئاسية وسمة العاملين بالجهة التي يعمل بها الامر الذي يقتضي  
تعديل الجزاء الموقع على الطاعن بما يتناسب مع ما ثبت في حقه عدلا  
وصدقا وبمراعاة الظروف التي ارتكب فيها المخالفات التأديبية الثابتة  
قبله .

( طعن ٧٥٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٥ )

قاعدة رقم (٥٢)

المبدأ :

القاعدة الواجبة التطبيق في مجال التأديب هي ان الموظف المتحرر  
في حدود السلطة التقديرية المخولة له فيما يخص تقدير الخبراء دون ان  
يترتب على ما ينتهي اليه اعتباره مرتكباً خطأ تأديبياً - يشترط لذلك ان  
( ٩ - م )

يمارس عمله بحسن نية متجردا من سوء القصد أو الإهمال أو مخالفة القوانين أو تحقيق مصلحة خاصة له أو لغيره ، القول بغير ذلك مؤداه أن يحجم كل مختص عن ممارسة سلطته التقديرية بالرونة الواجبة فتسود البيروقراطية وتنمو روح التسيب والتسلب عن ممارسة المسئولية تجنباً للمساءلة عن كل إجراء يتخذه الموظف في حدود سلطته التقديرية التي تفترض القدرة على التحرك في المجال المتاح له قانونا .

#### المحكمة :

من حيث أن القاعدة الواجبة المراعاة في مجال التأديب هي أن للموظف التحرك في حدود السلطة التقديرية المخولة له فيما يخضع لتقدير الخبراء دون أن يترتب على ما ينتهي إليه اعتباره مرتكباً لخطأ تأديبي طالما أنه يمارس عمله بحسن نية متجردا من سوء القصد أو الإهمال أو مخالفة القانون أو العذر بالمصلحة العامة لتحقيق مصلحة خاصة له أو لغيره ذلك أن القول بغير ذلك مؤداه أن يحجم كل مختص عن ممارسة سلطته التقديرية بالرونة الواجبة . ومن ثم تسود البيروقراطية وتنمو روح التسيب والتسلب من ممارسة المسئولية تجنباً للمساءلة عن كل إجراء يتخذه الموظف . في حدود سلطته التقديرية التي تفترض القدرة على التحرك في المجال المتاح له قانونا .

ومن حيث أن المهندس . . . . قد قدر تكاليف البناء محل الترخيص بببلغ ( ٦٨٥٧ ) جنيتها في حين قدر غيره تلك التكاليف بببلغ ( ٧٠٠٠ ) جنيتها وكان كلا التقديرين يدخل في مستوى واحد من مستويات البناء مع فارق طفيف في التقدير ، فانه يكون قد مارس سلطته التقديرية وبحسن نية دون أن يخالف أية قاعدة تنظيمية مقررّة ومن ثم لا يمكن القول بأنه ارتكب أية مخالفة تأديبية تستوجب المساءلة والمؤاخذة ، وبالتالي لا يمكن القول بنسبة إهمال من جانب الطاعن في الإشراف عليه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب خلاف هذا المذهب ، فانه  
يكون قد صدر معيبا واجب الالغاء مع القضاء ببراءة الطاعن مما نسب  
اليه .

ومن حيث أن من يخسر الدعوى يلزم بمصروفاتها تطبيقا للمادة (١٨٤)  
مرافعات ، الا أن هذا الطعن معنى من الرسوم القضائية بصريح نص المادة  
( ٩٠ ) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧  
لسنة ١٩٧٨ .

( طعن ١١٥٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٥٤ )

المبدأ :

يجب فيمن يتولى المسؤوليات الاشرافية والرئاسية في العمل الاداري  
ان يكون على دراية معقولة بالقواعد التشريعية والتنظيمية التي تحكم مسار  
العمل بغض النظر عن التخصص الفني او العلمى لمن يتولى ابتداء اعداد  
هذا العمل من رؤوسيه - على من يتقلدون مسؤوليات اشرافية ورئاسية  
في العمل الادارى ان يعملوا على الإحاطة بالقواعد والاحكام القانونية واللائحية  
التي تتعلق بالعمل الذي اسند اليهم الاشراف عليه ، او الاستفسار عنها  
ومدى سلامة تطبيقها ، سواء من التخصصين بالجهات التابعين لها او من  
الادارات القانونية والمالية المتخصصة فيها او من جهات الرقابة المالية  
الخاصة او من ادارات الفتوى بمجلس الدولة ، وذلك قبل التوقيع أو قبل  
الاعتماد للاوراق والمستندات ذات الطبيعة المالية - والا كانوا مسئولين عما  
تنطوي عليه هذه الاوراق والمستندات من مخالفات .

المحكمة :

« وحيث انه عن الاتهام الأول ، المتمثل في انه صرف لنفسه وإغريمه  
مبالغ دون وجه حق ، فقد ورد ذلك بتقرير هيئة الرقابة الادارية المؤرخ

فى ١٨/٧/١٩٨٢ وأسفرت نتيجة فحص هذا التقرير عن صحة ما جاء به ،  
وأكد ذلك بما شهد به ..... لفتش الفنى للموسيقى .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد نص صراحة على اقرار المطعون  
ضده الثانى بأنه اعتمد المكافآت التى اقترحها المطعون ضده الثالث ، الا ان  
المحكمة التأديبية التى أصدرته قد أوردت انها تطمئن الى صحة دفاع  
المطعون ضده بأنه كفتان تنحصر مسئوليته الاساسية فى قيادة الاوركسترا  
وليس مراقبة سلامة الصرف المالى .

ومن حيث ان هذا الذى ذهب اليه الحكم المطعون فيه غير سديد لأن  
القانون يستوجب فيمن يتولى المسئوليات الاشرافية والرئاسية فى العمل  
الادارى ان يكون على دراية معقولة بالقواعد التشريعية والتنظيمية التى  
تحكم مساره بغض النظر عن التخصص الفنى والعلمى لمن يتولى ابتداء  
اعداد هذا العمل من رؤوسيه ، ذلك ان الاغلب ان يكون مدير المستشفى  
من الاطباء ، ومدير المصنع من المهندسين ، ومدير المدرسة من المعلمين ،  
وبرغم ذلك فكلهم مطالبون بمرقة القواعد التنظيمية التى تتطلبها سير  
العمل حيث قد نص قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة فى المادة ( ٧٧ )  
منه على ان « يحظر على العامل :

( ١ ) مخالفة القواعد والاحكام المنصوص عليها فى القوانين واللوائح  
المعمول بها .

( ٢ ) مخالفة الاحكام الخاصة بضبط الرقابة على تنفيذ الموازنة  
انماة .

( ٣ ) مخالفة اللوائح والقوانين الخاصة بالمنقصات والمزايدات  
والمخازن والمشتريات وكافة القواعد المالية .... » .

ومقتضى حظر مخالفة القواعد والاحكام القانونية واللائحة المشار

اليها التزام من يتولون تطبيق هذه القواعد والأحكام وبصفة خاصة  
أبدین بحکم وظائفهم التي يقومون من خلالها بالاشراف والتوجيه  
لمرؤوسيهم يتعين عليهم مراجعة واعتماد ما يعرضوه عليهم بحكم اختصاصات  
وظائفهم الرئاسية ان يعملوا على الاحاطة بها أو الاستفسار عنها ومدى  
سلامة تطبيقها سواء من المتخصصين بالجهات التابعين لها أو من الادارات  
القانونية والمالية المتخصصة فيها أو من جهات الرقابة المالية الخاصة أو  
من ادارات الفتوى بمجلس الدولة وذلك قبل التوقيع أو قبل الاعتماد  
للأوراق والمستندات ذات الطبيعة المالية والا كانوا مسئولين عما تنطوي  
عليه هذه الأوراق والمستندات من مخالفات ولا شك ان أى رئيس ادارى  
يوقع أو يعتمد تلك الأوراق لا يمكن أن يحتسب من هذه المسئولية بنوعية  
التأهيل الفنى أو العمل الفنى الذى يؤدبه وبصفة خاصة لو كان ما يعتده  
أو يوقعه من أوراق تتعلق بصرف مبالغ من الخزانة العامة لنفسه فضلا عن  
مرؤوسيه .

ومن حيث ان المطعون ضده الثانى لم ينف عن نفسه انه قد قام باقرار  
وصرف مكافآت غير مستحقة لنفسه ولغيره من العاملين تحت رئاسته رغم  
مخالفة ذلك للقانون وهى فقط مسئوليته عن الاحاطة بالقواعد المالية  
انواجبة التطبيق ، وهو دفاع غير مقبول من المطعون ضده المذكور لانه قد  
استخدم سلطته لصرف مبالغ لنفسه ولغيره من مرؤوسيه مدعيا انه لا يعرف  
القواعد المنظمة للصرف بينما هو يشغل منصب وكيل للوزارة ويتولى  
بمقتضى ذلك مسئوليات ادارية ورئاسية واشرافية واسعة ولا بد حكما أن  
يكون مؤهلا لأداء واجباته فى هذه الوظيفة أيا كانت ثقافته العلمية أو  
الفنية والا وجب عليه أن يتنحى عن هذا الموقع لمن يكون أقدر منه على  
الامام بما يستوجب القانون والتنظيم الادارى ومقتضيات حسن الادارة  
الامام به من قواعد قانونية ولائحية وتنظيمية وبصفة خاصة تلك التى لها

طبيعة مالية والالتزام بما تتضمنه من أحكام مكنته من أداء واجبات الاشراف والرقابة والمتابعة على نحو سليم يحقق الصالح العام والحفاظ على الأموال العامة .

ومن حيث ان مؤدى ما تقدم وجوب الغاء الحكم الطعين فيما ذهب اليه بالمخالفة لصحيح حكم القانون في هذا الشق بالنسبة للمطعون ضده الثانى مع القضاء بمجازاة المطعون ضده للمذكور عن الاتهام الاول المنسوب اليه لمسئوليته التأديبية عما يثبت قبله من أفعال مكونة لهذا الاتهام وذلك بمقربة ( التنيه ) « .

( طعن ٢٨١٥ و ٢٨٧٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٨/٣/١٩٨٩ )

#### قاعدة رقم ( ٥٥ )

البيان :

لا سبيل الى دفع مسئولية الموظف عن مخالفته لتعليمات الادارية بلدية انه لم يكن على بيته منها متى كان يوسع ان يعلم بها - تراخى الموظف فى واجبة مراعاة القواعد والتعليمات الواجبة الاتباع والمنظمة للعمل ، ولو دون قصد منه ، تستوجب مسئولية التأديبية - لا يحول دون المسائلة ادعاء العامل صاحب الموقع الرئاسى انه غير مكلف بدراسة كل ما يعرض عليه من مذكرات اعددها رؤسوه ، باعتبار ان دوره مجرد الاعتماد - هو مسئول عن ان يتحرى عن سلامة ما يعرض عليه سواء بنفسه او باحالة ما يرد بها الى جهات ابداء الراى .

الحكمة :

« ومن حيث ان الطاعن لم ينف ما وقع منه على ما تقدم الا أنه تقي عما وقع منه وصف المخالفة على اعتبار أنه قد اعتمد باعتباره رئيسا للعمل كعميد للكلية المذكرات التى اعددها . . . . أمين الكلية و . . . .

رئيس قسم شئون الطلبة بالكلية نتيجة دراسة وبحث الطلبات المقدمة من الطلبة اذ يقتصر دور العميد على اعتماد ما تنتهي اليه الدراسات الواردة بالذكرات .

ومن حيث ان هذا الدفاع من جانب الطاعن غير مقبول لما هو مستقر في قضاء هذه المحكمة من أن مخالفة الموظف للتعليمات الادارية تشكل مخالفة تأديبية يجب مساءلته عنها ، ولا سبيل الى دفع مسؤوليته بذريعة أنه لم يكن على بينة منها متى كان يوسعه العلم بها ، اذ الأصل أنه يجب على الموظف ان يقوم بالعمل المنوط به بدفء وأمانة . ومن مقتضيات الدقة وجوب مراعاة القواعد والتعليمات الواجبة الاتباع والمنظمة للعمل ، فان تراخي الموظف في اداء هذا الواجب ولو دون قصد منه وجبت مساءلته ، ولا يحول دون تلك المسائلة ادعاء العامل صاحب الموقع الرئاسي أنه غير مكلف بدراسة كل ما يعرض عليه من مذكرات أعدها مرءوسوه باعتبار أن دوره هو مجرد الاعتماد ، اذ لا وجه لهذا الادعاء لأن رئيس العمل في أى موقع هو المسئول الأول عن افضباط العمل فيه ، وهو مسئول عن أن يتحرى مدى سلامة ما يعرض عليه من مذكرات سواء بمطابقة ما ورد بها على ما هو مقرر من قواعد واجبة المراعاة أو باحالة ما يرد بها الى جهات ابداء الرأى القانوني ، فاذا ما قصر في اداء هذا الواجب فلم يتبصر بنفسه على النحو المعتاد والمألوف في ممارسة أرباب السلطة الرئاسية لواجباتهم في المراجعة والمتابعة لما يعرض عليهم من أعمال من مرؤوسيه لاعتمادها حتى يمكن لهم اكتشاف ما يشوب ما يعرض عليهم من مذكرات من خطأ والتصرف في هذا الشأن عند عدم القطع بمدى صحة ما ورد بها بإحالتها الى جهات المراجعة والنقض أو ابداء الرأى القانوني ، فانه يكون قد ارتكب مخالفة تأديبية تستوجب المسائلة والجزاء . فاذا كان الطاعن فى الطعن المائل قد اعتمد العديد من المذكرات المخالفة لكل القواعد الواجبة الاتباع

فى مجالات شتى من مجالات عمله كعميد لكلية الآداب ، فانه يكون بهذا العدد قد ارتكب مخالفة تأديبية جسيمة تستوجب جزاء العزل من الخدمة الأمر الذى يجعل قرار مجلس التأديب قد صادف صحيح الواقع والقانون ولم يشبه خطأ أو غلو » .

( طعن ٣٦٥٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/٩/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٥٦ )

#### المبدأ :

لا يسوغ للعامل أثناء ممارسة عمله أو بقره ان يترك أداء واجباته الوظيفية الى التشاحن والتناؤد مع أحد زملائه أو الاعتداء عليه بالضرب - هذا الاعتداء فضلا عن أنه يشكل جريمة خيانة فانه يشكل اخلايا من العامل بكرامة وظيفته وخروجا على مقتضياتها وانحدارا يسلكه الى ما لا يتفق والاحترام الواجب الامر الذى يكون معه هذا العامل قد ارتكب ذنبا اداريا يعق معه مجازاته .

#### المحكمة :

» ومن حيث انه طبقا للمادة ٧٦ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧، ١٩٧٨ فان الوظائف العامة تكليف للقائمين بها هدفها تحقيق المصلحة العامة طبقا للقوانين واللوائح والنظم المعمول بها وانه يجب على العامل ان يخصص وقت العمل الرسمي لاداء واجبات وظيفته وان يحافظ على كرامة هذه الوظيفة طبقا للعرف العام وان يسلك فى تصرفاته مسلكا يتفق والاحترام الواجب ، ومن ثم فانه لا يسوغ للعامل أثناء ممارسة عمله أو بقره ان يترك أداء واجباته الوظيفية الى التشاحن والتناؤد مع أحد زملائه أو الاعتداء عليه بالضرب فانه فضلا عما فى هذا الاعتداء من جريمة جنائية فانه يشكل اخلايا من العامل بكرامة وظيفته وخروجا على مقتضياتها وانحدارا بمسلكه الى ما لا يتفق والاحترام

الواجب ، الامر الذى يكون معه هذا العامل فيه اوتكب ذنبا اداريا يحق معه مجازاته عنه تأديبيا بل يردنه الى جلد العصاوب والى احترام كرامة وظيفته .

ومن حيث انه ايا كان وجه النظر فى المخالفة الأخرى المنسوبة الى المطعون ضده والمتعلقة بانقطاعه عن العمل ثلاثة ايام بدون اذن — والتي بم احتسابها من اجازته الاعتيادية — فان الجزاء الادارى الموقوع عليه بخضم سبعة ايام من راتبه يستقيم متناسبا مع الذنب الادارى الثابت فى حقه والمتمثل حسبما سلف فى الاعتداء على زميله المذكور بالضرب اثناء العمل محدثا به الاصابة السالفة نظرا لما يشكله هذا الفعل من اخلال حسيم بالاحترام الواجب توافره بين العاملين اثناء ممارستهم لواجباتهم الوظيفية وخروجا على كرامة الوظيفة والمسلك الواجب التزامه اثناء ممارستها ومن ثم فلا يعد هذا الجزاء مشوبا بالغلو ازاء ما ثبت فى حق المطعون ضده على النحو السالف . كما انه من ناحية أخرى — وكما جرى عليه قضاء هذه المحكمة فانه ولئن كان يجب ان يقوم قرار الجزاء كأصل عام على كامل سببه الا ان هذا الأصل لا يطبق فى الحالة التى تكون معها المخالفة الثابتة فى حق العامل كافية بمفردها — دون باقى المخالفات التى تم تثبت فى حقه لاقامة القرار المطعون فيه على سببه الصحيح ذلك أنه لا مبرر فى هذه الحالة الى الغاء قرار الجزاء المطعون فيه لاعادة النظر فى تقدير العقاب الادارى من جديد ، ما دام ان الذنب الادارى الثابت فى حق العامل يكفى لحمل الجزاء الذى احتواه القرار المطعون فيه بوضعه القائم . من ذلك حدوث الصلح بين المطعون ضده وزميله المذكور اذ لا يؤثر ذلك فى قيام المخالفة الادارية الثابتة قبله أو الجزاء السالف الصادر فيها ، خاصة مع ما ثبت فى الأوراق من ان المطعون ضده قد دأب على اثارة الشغب والاحتكاك بزملائه اثناء تأدية للعمل .

ومن حيث ان الثابت في الواقعة المعروضة ان ما ارتكبه المطعون ضده من اعتداء بالضرب على زميله محدثا به الاصابة السالفة يكفي ولا ريب لقيام القرار المطعون فيه على سببه الصحيح فان الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى الفاء هذا القرار يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ويتمين من ثم الفاؤه والحكم برفض الدعوى المقامة من المطعون ضده طعنا في هذا القرار .

( طعن ٣٣٦٣ لسنة ٩ ق. جلسة ١٩٩٠/٤/٧ )

#### قاعدة رقم ( ٥٧ )

##### البدا :

لا تثريب على رئيس العمل اذا حل محل احد رؤوسه في مباشرة اختصاصه عند غيابه اذا كان يستهدف بذلك تحقيق الصالح العام وينبغي سرعة الانجاز - مناط مشروعية هذا الاجراء ان يمارس الرئيس عمل الرؤوس ممارسة سليمة مجردة من الهوى والخطأ - اذا مارس الرئيس عمل الرؤوس عند غيابه ممارسة غير منزهة عن الهوى او الخطأ فانه يكون قد خرج عن حدود المشروعية وارتكب مخالفة تأديبية .

##### الحكمة :

» من حيث انه لا تثريب على رئيس العمل اذا ما حل محل أحد رؤوسه في مباشرة اختصاصه عند غيابه اذا ما كان يستهدف بذلك تحقيق الصالح العام ويتنفي سرعة الانجاز ، الا ان مناط مشروعية هذا الاجراء ان يمارس الرئيس عمل الرؤوس ممارسة سليمة مجردة من الهوى والخطأ ، أما اذا مارس الرئيس عمل الرؤوس عند غيابه ممارسة غير منزهة من الهوى او الخطأ فانه يكون قد خرج عن حدود المشروعية وارتكب مخالفة تأديبية .

ومن حيث أن الثابت بالأوراق أن الشئون القانونية بالوزارة أرسلت إلى الطاعن كتابها في ١٠/١/١٩٨٣ أبدت فيه أنه بعد دراستها لوضع الفندق والدعوى المرفوعة أمام القضاء الإداري بطلب تجديد التراخيص الممنوحة للفندق على أن يتم إصدار التراخيص الجديدة باسم . . . . كمستغلة وحيدة للفندق ترى الشئون القانونية إبقاء الحال على ما هو عليه دون أي تغيير في الترخيص . مع التأشير على الترخيص بـد العمل به لمدة معينة — ثلاثة أو ستة أشهر — أو لحين صدور الحكم الموضوعي أيها أقرب مع مراعاة التجديد في المواعيد ، بالإضافة إلى تحصيل رسم التفتيش باسم الفندق فقد دون الإشارة إلى أي اسم من مستغليه .

ومن حيث أن الطاعن وقد مارس عمل مدير عام التراخيص عند غيابه فقد أدخل بواجب مراعاة الدقة في أداء العمل بأن قام بتجديد الترخيص لمدة عام كامل وجعله باسم . . . . قبل صدور حكم القضاء الإداري في الدعوى المنطوية على هذا الطلب وعلى خلاف صريح ما ورد في كتاب الشئون القانونية المشار إليه .

ومن حيث أن ما آتاه الطاعن على هذا النحو يشكل مخالفة تديبية في حقه ، فإن الحكم المطعون فيه يكون موافقا لحكم القانون في هذا الشرط من أخطاره أيضا .

ومن حيث أن الاتهام الثالث الذي أدان عنه الحكم المطعون فيه الطاعن ( وهو الاتهام الثالث في تقرير الاتهام ) أن الطاعن تقاعس عن تنفيذ فتوى مجلس الدولة بأحقية مالكي المنشأة الفندقية — . . . . و . . . . في إدراج اسميهما في ترخيص المنشأة بوصفهما مالكي العقار من ١٠/١١/١٩٨٣ وحتى ١٩٨٤/٣/٨ .

ومن حيث أن الطاعن يعنى على هذا الشق من الحكم المطعون فيه أن فتوى مجلس الدولة ليسب وجوبية النفاذ ومن ثم أخطأ الحكم إذ أداته عن التقاعس عن تنفيذها هذا الى جانب انه لم يكن هو المختص بتنفيذ الفتوى وانما المختص بذلك هو مدير عام التراخيص .

ومن حيث أن هذا النعى الذى ينعيه الطاعن على هذا الشق من الحكم كان تحت نظر المحكمة التى أصدرت الحكم المطعون فيه ، إذ أبداه الطاعن أمامها .

ومن حيث أن هذا النعى من جانب الطاعن نعى شديد خاصة وأن كتاب مستشار الدولة رئيس ادارة الفتوى لوزارة الثقافة رقم ٨٥ فى ١٠/١١/٨٣ قد انتهى الى أن اللجنة الثانية لقسم الفتوى بمجلس الدولة اتهمت بجلستها المنعقدة فى ٢٦/١٠/١٩٨٣ الى أحقية مالكي المنشأة الفندقية محل البحث فى ادراج اسميهما فى ترخيص المنشأة الفندقية بوصفهما مالكي العقار وصاحبى الحق فى ترخيص انشاء المنشأة الفندقية وذلك فى المكان المخصص لادراج هذا البيان ويبين من الاطلاع على وثيقة الترخيص المطبوع أنه يحوى موصفا لبيان اسم مالك العقار وموصفا لبيان اسم ولقب المستغل ولذلك فلبس من التعتن من جانب الطاعن أن يطلب الى المستشار القانونى للوزارة فى ٢٥/١/١٩٨٤ بيان المكان المخصص لادراج اسمى مالكي المنشأة الفندقية بالترخيص وهل يكون ذلك الموضع المخصص لبيان اسم مالك العقار أم فى الموضع المخصص لبيان اسم المستغل .

ومن حيث أنه لم يثبت من الأوراق أن الطاعن قد ارتكب فى هذا المجال أبة مخالفة تأديبية فان الحكم المطعون فيه يكون وقد خالف هذا النظر مخالفا لصحيح حكم القانون .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه بنى ما انتهى اليه من مجازاة الطاعن

بمقوبة اللوم على ما خلص اليه من اداته عن اتهامات ثلاثة ثبت في حقه اثنان منها فقط فان هذه المحكمة ترى تخفيض الجزاء الموقع عليه الطاعن حتى يتناسب مع ما ثبت في حقه على ما تقدم » .  
( طعن ٢٧٥٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٠/٧/٢١ )

### قاعدة رقم (٥٨)

المبدأ :

وان كان رئيس المصلحة يملك الحق في توزيع العمل بين العاملين في نطاق اختصاصه الا ان ذلك يتم بقرارات ادارية صريحة جماعية او فردية تبين صراحة موقع كل عامل والعمل المسند اليه .  
المحكمة :

« ومن حيث انه فيما يتعلق بالمخافة الثانية ، وهي قيام الطاعن بالتوقيع على المستخلصات ٢ ، ٧ ، ٨ بالرغم من اعتراض المهندس المشرف على التنفيذ ورفض التوقيع عليها ، فقد أقر الطاعن بها في التحقيقات وفي مذكرات دفاعه ، وعلى ذلك بأن اعتماد رئيس المصلحة — باعتباره صاحب الحق المطلق في صرف — قيمة هذه الدفعات — يعتبر تكليفا للطاعن بهذا العمل واقالة للمهندس المشرف على التنفيذ في العملية ، لأن توزيع العمل من اختصاص رئيس المصلحة . وهذا الدفاع من الطاعن ينطوي على معانفة ذلك لأنه وان كان رئيس المصلحة يملك الحق في توزيع العمل بين العاملين في نطاق اختصاصه فان ذلك يتم بقرارات ادارية صريحة جماعية او فردية تبين صراحة موقع كل عامل والعمل المسند اليه والقول بأن توقيع رئيس المصلحة على بعض المستخلصات التي اعترض عليها مهندس التنفيذ يعتبر اقالة له من العمل في تلك الخصوصية فقط ، ثم يعود اليه اختصاصه ، هو قول يجافي الحقيقة وينطوي على خلط وتلاعب بالألفاظ لا يجدي شيئا » .  
( طعن ٤٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٩ )

## الفرع الثاني - واجبات الوظيفة

### أولا - أداء أعمال الوظيفة

#### ١ - أداء العامل للعمل المنوط به بنفسه وبكل دقة وأمانة

قاعدة رقم ( ٥٩ )

المبدأ :

الدقة والأمانة المتطلبان في الموظف العام تقتضيه أن يبذل أقصى درجات الحرص على أن يكون أداؤه للعمل صادرا عن يقظة وتبصر - بحيث يتحرى في كل إجراء يقوم باتخاذها ما يجب أن يكون عليه الرجل الحرص من خطر .

الحكمة :

ومن حيث أن الدقة والأمانة المتطلبان من الموظف العام تقتضيه أن يبذل أقصى درجات الحرص على أن يكون أداؤه للعمل صادرا عن يقظة وتبصر بحيث يتحرى في كل إجراء يقوم باتخاذها ما يجب أن يكون عليه الرجل الحرص من حذر وتحرز . فإذا ما ثبت في حق الموظف أنه قد أدى عمله باستخفاف أو غفلة أو لا مبالاة كان خارجا بذلك عن واجب أداء العمل بدقة وأمانة ومن ثم يكون مرتكبا مخالفة تأديبية تستوجب المساءلة ولو كان الموظف حسن النية سليم الطوية . لأن الخطأ التأديبي المتمثل في مخالفة واجب أداء العمل بدقة وأمانة لا يتطلب عنصر العمد وإنما هو يتحقق بمجرد اغفال أداء الواجب الوظيفي على الوجه المطلوب .

( الطعن رقم ٨٣٥ لسنة ٣٤ ق، جلسة ١٩٨٩/١٢/٢٣ )

## قاعدة رقم ( ٦٠ )

البند :

اول واجبات الموظف ان يؤدي مهام وظيفته بدقة وامانة ومن بين واجبات رئيس العمل ان يتولى متابعة اعمال معاونيه لتحقيق من دوام سير العمل بانتظام واضطراد . اذا ثبت ان اخل الموظف بهذا الواجب كان مرتكباً لمخالفة تأديبية تستوجب المساواة - التزام الرئيس الادارى بمتابعة اعمال معاونيه لا يتطلب ان يعمل على الاحاطة بكل دقائق العمل اليومى لكل منهم - المشرع لا يحمل العامل بما يخرج من حدود امكانياته وطاقاته فى سوء ظروف العمل واعتباراته .

الحكمة :

ومن حيث ان الاستخلاص السائق بالقدر المتيقن ثبوته من ادعاء الموجه المالى والادارى وجود القسائم بالمدرسة ، وانكار الطاعن وجودها ان الطاعن أهمل البحث عن دفاتر تلك القسائم ضمن الأوراق المتوافرة بالمدرسة ومن ثم لم يتبين له وجودها مما أدى به الى عدم استعمالها ولا يجوز أن يتعدى الاستخلاص ذلك الى القول بتعمد الطاعن عدم استخدام تلك القسائم واصرارته على عدم تحريرها كما ذهب الى ذلك تقرير الاتهام وأقره فى هذا الشأن الحكم المطعون فيه وأن مؤدى ما تقدم أن ما ثبت فى حق الطاعن ( السيد . . . ) من بين الاتهامات التى وجهت اليه ينحصر فى اهمال البحث الجدى عن القسائم المشار اليها واستعمالها وهو ما يشكل مخالفة تستوجب الجزاء التأديبى فى الحدود المناسبة لها .

ومن حيث أن تقرير الاتهام نسب الى . . . أنه أهمل الاشراف والمتابعة على أعمال الطاعن ( السيد . . . ) خلال المدة من ٢٨/٢/٨٣

حتى ١٩٨٤/٤/٣ مما مكنته من ارتكاب المخالفة الأخيرة المتمثلة في عدم استخدام القسائم المشار إليها .

ومن حيث أن أول واجبات الموظف أن يؤدي مهام وظيفته بدقة وأمانة ومن بين واجبات رئيس العمل أن يتولى متابعة أعمال معاونيه للتحقق من دوام سير العمل بانتظام واضطراب بحيث إذا ثبت أنه انحرف بهذا الواجب كان مرتكباً لمخالفة تأديبية تستوجب المساءلة ، إلا أن التزام الرئيس الإداري بمتابعة أعمال معاونيه وإن كان يقتضى مراقبة ما يقوم به كل منهم من إنجاز ، إلا أنه لا يتطلب أن يعمل على الإحاطة بكل من دقائق العمل اليومي لكل منهم ، خاصة إذا كان له إشراف عام على أعمال نسبة تستغرق الجانِب الأكبر من اهتمامه ، بما يستوجب ترك العمل الإداري والمالي للمسؤولين عنه يمارسونه في حدود القواعد التنظيمية المقررة ، وتحت مسؤولية كل منهم في ظل الإطار العام لرقابته العامة في حدود ما هو ممكن لمن في مثل موقعه الوظيفي وفي ضوء الظروف والملابسات لكل واقعة على حدة والقاعدة في ذلك أنه إذا كان المشرع السماوي لا يكلف نفساً إلا وسعها ، فإن المشرع الوضعي لا يحمل العامل بما يخرج عن حدود إمكانياته ومطاقاته ، في ضوء ظروف العمل واعتبارات .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على حالة الطاعن والذي يعمل مديراً للمدرسة ، مسؤوليته الأولى هي العملية التعليمية فإن إشرافه على العمل المالي والإداري بالمدرسة يكون في حدود ما يمرض عليه منها وإذا لم يثبت أن أمر عدم استخدام سكرتير المدرسة للقسائم سالفة الذكر قد بلغ علم الطاعن في أية صورة ، فإن مسؤولية ذلك تقع على سكرتير المدرسة دون أن تتعداه إلى مديرها الأمر الذي ينفي وصف المخالفة عن سلوك الطاعن . . . . . ويقتضى الحكم ببراءته .

( طعن ٩٨٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٠/٤/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٦١ )

المبدأ :

من أهم واجبات الموظف العام أن يؤدي أعمال وظيفته بدقة وأمانة -  
من مقتضيات أداء الواجب الوظيفي بدقة أن يراجع من يحرر ورقا يحتاج  
إلى نسخه بالآلة الكاتبة ما يتم نسخه لمطابقة ما يرد به من بيانات جوهرية  
لحد أدنى على أصل المحرر للتأكد من مطابقتها للأصل - خاصة إذا كان  
من شأن الخطأ في بيان ثم اغفال مراجعته التأثير على جوهر مضمون  
المحرر .

البحكمة :

ومن حيث أن الطاعنة تقر في تقرير الطعن بأنها لم تتوخ الدقة في  
مراجعة نسخ ما قامت بتحريره من بيانات مما ترتب عليه طرح المناقصة  
منطوية على بيان غير صحيح .

ومن حيث أن هذا الذي تقر بارتكابها إياه من خطأ يكفي لحمل  
ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من مجازاة الطاعنة بخمسة عشرة أيام من  
رأبها ذلك أن من أهم واجبات الموظف العام أن يؤدي أعمال وظيفته بدقة  
وأمانة ، ومن مقتضيات أداء الواجب الوظيفي بدقة أن يراجع من يحرر  
ورقا يحتاج إلى نسخه بالآلة الكاتبة - ما يتم نسخه لمطابقة ما يرد به من  
بيانات جوهرية - كحد أدنى - على أصل المحرر للتأكد من مطابقتها  
للأصل ، خاصة إذا كان من شأن الخطأ في بيان ثم اغفال مراجعته للتأثير  
على جوهر مضمون المحرر كما هو الشأن في خصوص الخطأ الذي وقع  
من الطاعنة .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد وافق هذا النظر فإنه يكون قد  
صدر موافقا لصحيح حكم القانون لا مطمئن عليه .

( طعن ٣٣٨٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/٦/٢ )

( ١٠ - ٢ )

## ٢ - السعى لمعرفة واجبات الوظيفة والالام بها .

فقصة رقم ( ١٦٢ )

المقدمة :

يتعين على الموظف وقد عين بوظيفة سكرتير قضائي بالحقى الحاكم ان يعرف على واجبات وظيفته واختصاصاتها وان يسأل عن ذلك ويسعى لمعرفة هذه الاختصاصات ولا يكتفى بان يعبس نفسه فى واجب مراجعة الاحكام على المسودات لان ذلك يقل بداهة عن واجبات السكرتير القضائى للمحكمة - لا يقبل من الموظف التطل بعدم العلم بالقرار المحدد لاختصاصه او عدم التوقيع عليه او صدوره ابان اجازته الاعتيادية .

المحكمة :

يقوم الطعن على أساس ان الطاعن لم يعلم بقرار أمين عام المجلس رقم ٤١ لسنة ١٩٦٩ بتحديد اختصاصات السكرتير القضائى فقد عين انطاعن فى ١١/٧/١٩٨١ ، ولم يكن فى امكانه العلم كما لا توجد صورة منه بادارة المحاكم التأديبية ولم يوقع عليه بالعلم ولم يحدد له مدير ادارة المحكمة التأديبية أى اختصاص له فى الاشراف على المحكمة التأديبية للتعليم الا الاختصاص بمراجعة الأحكام الصادرة من المحكمة من واقع مسودة الحكم فقط . وحتى تمام نقل الطاعن من المحكمة التأديبية الى ادارة التفتيش والتحقيقات لم يكن يعرض عليه أى عمل من اعمال هذه المحكمة ولم يكن له أى اشراف عليها وكان كل ما اسند اليه من عمل هو مراجعة الأحكام على المسودات . ومع ذلك فالطاعن لم يمارس أى عمل ولم يشرف على اعمال سكرتير المحكمة الذى كان تحت اشراف مدير ادارة المحكمة التأديبية . كما ان الطاعن لم يعلم بالقرار رقم ١ لسنة ١٩٨٣ . وقد كان الطاعن وقت صدور هذا القرار فى اجازة لزوجاه ولم يكن الطاعن

يعمل سكرتيراً قضائياً للمحكمة التأديبية للتربية والتعليم وقت صدوره .  
والثابت أنه بعد اجراء التحقيق بمعرفة النيابة الادارية قرر الأمين العام  
لمجلس الدولة حفظ الموضوع بالنسبة للطاعن وابلغت النيابة الادارية بهذا  
القرار . وبذلك يكون الحكم على اعمال سكرتير المحكمة . . . .  
المتعلقة خصوصاً بفقد ملف الدعوى رقم ٤٤٦ / ٣٣ ق ومذكرة النيابة  
الادارية وقرار الاتهام في الطعن رقم ٦٧ / ١٨ ق وهل يقبل من الطاعن  
القول بعدم علمه بالقرارات التي تنيط به الاشراف على اعمال سكرتير  
المحكمة وعدم توقيعه على شيء منها وان علمه كان يقتصر على مراجعة  
الأحكام بعد نسخها على المسودات والتوقيع على نسخة الحكم الأصلية  
وبس من ريب ان واجبات الطاعن كانت بحكم القرار رقم ٤١ لسنة ١٩٦٩  
وبحكم أنه كان يشغل وظيفة سكرتير قضائي المحكمة التأديبية للعاملين  
بوزارة التربية والتعليم كانت تشل مسؤولية الاشراف على كافة الاعمال  
الادارية والكتابية في المحكمة وتوزيعها على العاملين ومتابعة تنفيذها ،  
وبدخل في ذلك بدهاء مسؤولية الاشراف على كافة اعمال سكرتير المحكمة  
. . . . وقد تأكد القرار رقم ٤١ لسنة ١٩٦٩ بالقرار رقم ١ لسنة  
١٩٨١ الذي ناط بالطاعن الاشراف الفعلي على اعمال المحكمة التأديبية  
للعاملين بوزارة التربية والتعليم . وعلى ذلك لا يقبل من الطاعن التعلل  
بعدم العلم بهذه القرارات وعدم التوقيع عليها وصورها ابان اجازاته  
الاعتيادية ، ذلك انه كان يتعين عليه وقد عين بوظيفة سكرتير قضائي  
احدى المحاكم ان يتعرف على واجبات هذه الوظيفة واختصاصاتها وان  
يسأل عن ذلك كله وان يسعى لمعرفة هذه الاختصاصات . والا يكفي بأن  
يجس نفسه في واجب مراجعة الأحكام على المسودات لأن ذلك يقل بدهاء  
عن واجبات السكرتير القضائي للمحكمة وهو يختصر حجم الوظيفة الى  
إصدار ضيقة جداً تفوض عنها واجبات الوظيفة . كأن يتعين على الطاعن أن

يسمى لمعرفة واجبات الوظيفة التي عين فيها ومسئوليتها ولا يكتفى بالنجلوس في انتظار ان يتم اخطازه بهذه الاختصاصات والحصول على توقيع على القرارات الادارية • وعلى ذلك يكون صحيحا في القاتون: ما جاء في قرار الاتهام من اتهام • • • • ( الطاغن ) بانه اهمل في الاشراف ومتابعة اعمال • • • • مكرتير المحكمة التأديبية للترييسة والتعليم ما أدى الى فقد ملف الدعوى رقم ٢٣/٤٤٦ ق ومذكرة النيابة الادارية وقرار الاتهام في الطعن رقم ١٨/٩٧ ق •

( مُن ٣٧٤٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ٦٣ )

المبدأ :

يجب على الموظف ان يقوم بالعمل المنوط به بدقة وامانة - من مقتضيات هذه الدقة وجوب مراعاة التعليمات التي تصدرها الجهات الرئاسية لتنظيم العمل - على الموظف ان يسعى من جانبه الى الاحاطة بتلك التعليمات قبل البدء في العمل فان تراخى في ذلك وخرج على التعليمات من غير قصد وجب مساءلته - اضطراد العمل على مخالفة التعليمات الادارية في الفترة السابقة على اضطلاع الموظف باعباء وظيفته لا بشفع في خسد ذاته في مخالفة هذه التعليمات فالخطا لا يبرر الخطا •

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن مخالفة الموظف لتعليمات الادارية تشكل مخالفة مسلكية ينبغي مساءلته عنها ، ولا سبيل الى رفع مسؤوليته بذريعة أنه لم يكن عني بينة منها متى كان بوسعه العلم بها • اذ الأصل يجب على الموظف أن يقوم بالعمل المنوط به بدقة وأمانة وهو الأصل الذي رددته المادة ٧٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن

نظام العاملين المدنيين بالدولة ، ومن مقتضيات هذه الدقة وجوب مراعاة التعليمات التى تصدرها الجهات الرئاسية لتنظيم العمل وعلى الموظف ان يسعى من جانبه الى الاحاطة بهذه التعليمات قبل البدء فى العمل فان تراخى فى ذلك فخرج عليها من غير قصد فقد حقت مساءلته ذلك أن اضطراد العمل على مخالفة التعليمات الادارية فى الفترة السابقة على اضطلاع الموظف بأعباء وظيفته لا يشفع فى حد ذاته فى مخالفة هذه التعليمات اذ الخطأ لا يبرر الخطأ .

ومن حيث أنه بالنسبة للمخالفة الأولى الى المطعون ضده . . . . .  
موجه قسم شذس التعليمى بتركه خاتم شطار الجمهورية لدى سكرتيرة التفتيش رغم أنه عمدة خاصة بموجه القسم فان الثابت من الأوراق أن هذه المخالفة ثابتة فى حقه باعترافه ولا يدفع هذه المسؤولية عنه عدم علمه بالتعليمات أو مجريات العمل على ترك الخاتم لدى السكرتيرة اذ الخطأ لا يبرر الخطأ .

ومن حيث أنه فضلا عما تقدم فان المخالفة الثانية ثابتة فى حقه على نحو ما أثبتته الحكم المطعون فيه وللأسباب الواردة به الأمر الذى يعد خروجاً على مقتضى واجبات وظيفته يبرر مؤاخذته تأديبياً ومن ثم يكون القرار رقم ١١٣٠ لسنة ١٩٨٤ بمجازاته بخضم أجر يوم من مرتبه قد قام على سبب يبرره ومطابقاً للقانون وبالتالي يكون حصينا من الالقاء .

واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله ومن ثم يتعين الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الطعن التأديبى المقدم من . . . . . مع الزامه بالمصروفات .

( طعن ١٤٥٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ٦٤ )

#### المبدأ :

أول واجبات الموظف العام أن يؤدي أعمال وظيفته بدقة وأمانة -  
الدقة والأمانة في أداء العمل يقتضيان في مجال أداء أى عمل فنى التمييز  
الواضح بين ما ينبغى بيانه كوقائع وبين ما ينبغى إبداءه كراى خاص - فى  
مجال بيان الوقائع ينبغى تقرير الحقائق بحالتها وبأقصى درجات الدقة  
والإيضاح - فى مجال إبداء الراى الفنى لا تثريب على الموظف أن أبدى  
رأيا قد لا يكون محل إقرار من غيره طالما أنه لا يبتغى إلا الصالح العام - إذا  
خطئ الموظف بين ما يدخل فى عداد الوقائع وما يدخل فى إطار الراى  
الفنى فأضفى على ما يعتقد فنيا صورة الواقعة المجردة على نحو يهدم  
ما يجب أن يقوم من تمييز واضح بين عنصرى الواقعة والراى - فإنه يكون  
قد أخل بواجب أداء عمله بدقة وأمانة ويكون مرتكباً مخالفة تأديبية  
تستوجب الجزاء .

#### الحكمة :

ومن حيث أن من أول واجبات الموظف العام أن يؤدي أعمال وظيفته  
دقة وأمانة ، فإن الدقة والأمانة فى أداء العمل يقتضيان فى مجال أداء أى  
عمل فنى التمييز الواضح بين ما ينبغى بيانه كوقائع وبين ما ينبغى إبداءه  
كراى خاص . . ففى مجال بيان الوقائع ينبغى تقرير الحقائق بحالتها وبأقصى  
درجات الدقة والإيضاح ، أما فى مجال إبداء الراى الفنى فلا تثريب على  
الموظف أن هو أبدى رأيا قد لا يكون محل إقرار من غيره طالما أنه لم يتغ  
إلا الصالح العام فى ضوء مفهومه المسند إلى حصيلة دراساته وخبراته  
وفى ضوء ذلك فإنه إذا ما خطئ الموظف بين ما يدخل فى عداد الوقائع  
وما يدخل فى إطار الراى الفنى فأضفى على ما يعتقد فنيا صورة الواقعة

المجردة على نحو يهدم ما يجب ان يقوم من تمييز واضح بين عنصرى الواقعة والرأى : فانه يكون قد اخل بواجب اداء عمله بدقة وأمانة ومن ثم يكون قد ارتكب مخالفة تأديبية تستوجب الجزاء .

وتطبيقاً لما تقدم فانه طالما كان السيد . . . . . قد أقر مع أعضاء اللجنة التى رأسها بأن المحركات التى قام بفحصها مطابقة للمواصفات : أى أنها جديدة كما تطلبت المواصفات : فى حين انها لم تكن مطابقة على هذا النحو وانما كانت حسبما انتهى اليه تقديره الفنى مقاربة للمواصفات ومؤدية للعرض ، فانه يكون بذلك قد خلط بين الواقعة المجردة التى كان يجب ان يذكرها صراحة وهى ان المحركات معاد تصنيعها بدولة اتاجها وبين الرأى الفنى الذى انتهى اليه وهى أنها تصلح لتحل محل المحركات الجديدة وهو ما يشكل فى حقه مخالفة تأديبية .

ومن حيث أن ذات الاتهام قد انطوى على عنصر آخر هو انه ترتب على اقرار اللجنة بأن المحركات مطابقة للمواصفات الاضرار بمالية الجهة التى يتبعونها ، ومن حيث ان ما انتهى اليه الحكم من ادانة المحال الأول عن هذا الاتهام صحيح رغم ما ينبغى الطاعن على هذا الحكم من ان سعر شراء المحرك المجدد كان أقل مما تم به الشراء من عامين سابقين رغم ارتفاع الأسعار خلال هذين العامين لأن هذا النمي غير سديد ، اذ لو ان لجنة الفحص قد اشارت فى تقريرها الى ان المحركات المعوضة مجددة أو معاد تصنيعها ، وامكن لسلطة البت اعادة الاعلان عن المناقصة بعد تعديل المواصفات الى التوافق مع ما هو متوافر فى السوق من محركات معاد تصنيعها على نحو يحقق للهيئة ما ترتبه المنافسة بين الموردين من خفض فى الأسعار . . . . .

( طعن ٣٦٨١/٣٧٠٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٧/٢/١٩٩٠ )

## قابلية رقم ( ٦٥ )

المبدأ :

رجل القانون له ان يتناول العمل القانوني الذي يطلب اليه تمارسه بالفحص النقب والدراسة — يكون له في سبيل ذلك ان يعلق عليه بكل ما يجري به التعبير القانوني من اصطلاحات تفسر شكل العمل القانوني او موضوعه دون خروج على حدود الاصطلاحات القانونية في مجال تجريده — العمل القانوني يقبل بطبيعته التعقيب المنضبط بحدود ما يقتضيه اختلاف الرأي من اوصاف .

الحكمة :

ومن حيث أن وقائع الدعوى التأديبية الصادرة فيها الحكم المطعون فيه تخلص — حسبما بين من الأوراق — في ان النيابة الادارية بوزارة الصحة اتهمت من التحقيق رقم ٣٩٦ لسنة ١٩٨٦ الى مساءلة كل من . . . . . من العاملين بإدارة التكليف . بوزارة الصحة لما نسب اليهما من مخالفات ولدى ارسال مذكرة النيابة الادارية وملف القضية الى الجهة الادارية طلب رئيس الادارة المركزية المختص الى الطاعن — بوصفه مدير ادارة — التكاليف بالوزارة — اعداد مذكرة برأيه فيما اتهمت اليه النيابة الادارية فقام الطاعن بعداد مذكرة برأيه تضمنت بعض انعبارات التي اعتبرتها النيابة الادارية منطوية على قذف وسب لهيئة النيابة الادارية .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على المذكرة المشار اليها انها انطوت على العبارات الآتية :

— ان هذا القول والاستنتاج ( الوارد بمذكرة النيابة الادارية ) قد جابه الصواب .

— انه شاب مذكرة التحقيق التي اعتمدت بمعرفة النيابة الادارية لوزارة الصحة غموض وقصور شديد واخطاء مطبعية ونشر الوقائع وفساد في النتائج .

— ان النيابة الادارية لوزارة الصحة قد اغفلت عن عدد في مذكرتها  
الإشارة لكل دفاع موظفي ادارة التكليف وشهادة رئيسها ولم تكلف بهذا  
بل اختصرت وعرفت وتخبرت من أقوالهم ما يعقق أهدافها •

— ان المخالفات المالية التي نسبت لموظفي ادارة التكليف صورها  
خيال النيابة الادارية لوزارة الصحة بلا سند من الوقائع أو القانون •  
ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان الطاعن لم يقدم بتحريه مذكرة  
التي المطوت على العبارات محل الاتهام من تلقاء نفسه وانما قام بتحريها  
بناء على طلب رئيسه الذي راعى في ذلك انه رجل قانون •

ومن حيث أنه لرجل القانون ان يتناول العمل القانوني الذي يطلب  
اليه تدارسه بالفحص المنقب والدراسة المنفذة له وفي سبيل ذلك ان يعلق  
عليه بكل ما يجري به التعبير القانوني من اصطلاحات تفسر شكل العمل  
القانوني أو موضوعه دون خروج على حدود الاصطلاحات القانونية في  
مجال تجريحه وهذا هو شأن العمل القانوني الذي يقبل بطبيعته التعقيب  
المنضبط بحدود ما يقتضيه اختلاف الرأي من أوصاف منها ان العمل  
جانبه الصواب أو أنه شابه القموض أو القصور أو فساده النتائج أو  
الاختصار المخل أو غير ذلك من الأسباب التي يطمئن من أجلها في الأحكام •  
ومن حيث أنه على ضوء ما تقدم ليس ثمة مخالفة فيما ورد بمذكرة  
الطاعن من تعبيرات تدخل في الاطار المشروع المشار اليه الا ان المخالفة  
تتوفر فيها تعدد ذلك من عبارات خاصة ما نسبته الى النيابة الادارية من  
ابتنائها الرأي على الخيال وهو ما يخرج عن حدود التعبير القانوني المباح •  
ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد بنى منجازه الطاعن بخفض  
اجزءه بمقدار علوة على أساس ادائته عن جميع ما اشار اليه الحكم من  
عبارات دون تمييز بين ما هو مشروع منها وما هو غير مشروع فان الجزاء  
الموقع على الطاعن يكون غير مستند الى كامل ما حملته الحكم المطعون

فيه عليه ومن ثم يكون هذا الحكم واجب الالغاء على ان تتولى هذه المحكمة توقيع الجزاء المناسب على الطاعن بما يوافق صحيح الواقع والقانون .

( ظعن ٢٦٥٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ٦٦ )

#### البند :

يتعين على العامل ايا كان موقع وظيفته ان يتعرف على واجباتها واختصاصاتها - يتعين على العامل ان يسمى جاهدا لمعرفة هذه الاختصاصات .

#### المحكمة :

من حيث أنه عن وجه المظن على الحكم المظنون فيه بالخطأ في تطبيق القانون وتأويله والفساد في الاستدلال لأن الطاعنة تمارس عملا حسابيا لم تخصص فيه ولم تدرب عليه وانها عاملة خدمات فانه قول مردود لأنه يتعين على العامل ايا كان موقع وظيفته أن يتعرف على واجباتها واختصاصاتها وأن يسمى جاهدا لمعرفة هذه الاختصاصات واذ ثبت من الأوراق أن الطاعنة قد زاولت عملها في الخزينة لمدة سنتين فانه لا يمكن الاحتجاج بانها لم تكن على دراية بهذا العمل كما تزعم ويتعين مساءلتها عن كل مخالفة وقعت منها خلال عملها ومما يؤكد ما نسب اليها مسارعتها بدفع مبلغ ( ١٠٠٠ جنيه ) عندما ذكر لها أن هناك عجزا في الخزينة قيمته هذا المبلغ دون قيامها بأية محاولة الاستفسار عن كنة هذا العجز أو مدى مسئوليتها عنه الأمر الذي ينشئ عن مخالفتها لواجبات العمل الذي كانت تقوم به في مساعدة الطاعن في أعمال خزينة المستشفى على النحو الذي سبق تفصيله ومن ثم يتعين طرح هذا الوجه من أوجه الظعن جانبا .

( ظعن ١٥١٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٢/٣/١٤ )

٢ - متابعة أعمال المروسين والإشراف عليها .

قاعدة رقم ( ٦٧ )

المادة :

عدم مؤاخذه الرئيس طالب التحقيق مع مروسيه عن مخالفات معينة  
ثبتت عدم صحتها - القول بفسر ذلك يؤدي الى احجام الرؤساء عن طلب  
مسائلة مروسيهم مهما كانت جسامه المخالفات وذلك تحسبا لما قد يلحق  
بهم من ضرر اذا انتهى الامر الى براءة المخالف .

الحكمة :

ومن حيث أنه وان كان ما تقدم الا أنه مما تجدر الإشارة اليه ان  
المذكرة التي قدمها الطاعن في ٣٠ / ١ / ١٩٨٤ كان قد تقدم بها بصفته  
رئيسيا للسيد / . . . وان هذا الرئيس باعتباره قائما على حسن سير  
العمل في أوراق وبين مروسيه قد نلاحظ له بعض المخالفات أو الاجراءات  
انتي رأى لقدميتها صالح العمل تطلب من مروسيه . . . ان يقوم  
بها الا أن رفض مما كان منه الا ان حرر مذكرة عرضا على نائب المدير  
انعام للبنك لاحتالها للتحقيق وفي ضوء هذه الظروف كان ايا كانت أى  
أن الأمر لم يكن شكوى ثبت كذبها واما كان ممارسة من الطاعن لسلطانه  
التي حولها له القساوون في تنظيم أوراق الإشراف عليها . نتيجة التحقيق  
أى سواء اثبت التحقيق صحة هذه المخالفات وأوانه المشكو في حقه أم  
ثبت عدم صحة هذه المخالفات فانه لا يترتب على الرئيس طالب التحقيق  
ولا جناح عليه في ذلك بمعنى أن لا يؤاخذ على انه تقدم بطلب احالة  
أحد مروسيه للتحقيق لمخالفات معينة ثبتت عدم صحتها والقول بفسر  
ذلك يؤدي الى نتيجة بالغة الغرابة مؤداها أى تحقيق أو محاكمة ثبت فيها  
براءة المخالف تؤدي بحكم الضرورة الى ادانة الرئيس طالب التحقيق وهذا

يؤدي الى اللجم الرؤساء عن طلب مساءلة مرءوسيهم مهما كانت جسامته المخالفات وذلك تحسبا لما قد يلحق بهم من ضرر اذا ما انتهى الأمر الى براءة المخالف ولا يخفى ما في ذلك من ضرر وتأثير في حسن سير المرافق العامة . وتحريك المسؤولية قبل المخالفتين حفاظا على المال العام .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون قرار مجازاة الطاعن بالانذار الصادر بتاريخ ١٥/١/١٩٨٥ قد صدر فاقتداً بركن السبب ومن ثم تعدد وقع مخالف للقانون متعين الالغاء واذا ذهب الحكم الطعون فيه الى خيلاف هذا المذهب وقضى برفض الطعن على هذا القرار كأنه يكون قبل اخطأ في تطبيق القانون ويتعين لذلك القضاء بالغائه وبالغاء قرار مجازاة الطاعن بالانذار وهو القرار موضوع الطعن .

( طعن ٣٠١٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٦٨ )

المبدأ :

كل رئيس في اداء واجباته يجب ان يراعى متابعة ومراجعة اعمال مرؤوسيه من الخاصين لاشرفه ورقابته طبقا للقوانين واللوائح ونظم العمل والتحقق من سلامة ادائهم لواجباتهم بدقة وامانة مسؤوليته عن الاشراف عن ادائهم لواجباتهم بصفة عامة طبقا للقوانين واللوائح وللنوعاد التنظيمية للعمل - بسط ما يتعين على الرئيس الاداري ان يشرف عليه هو مبنى مطابقة ما يعرض عليه من تقارير واوراق رسمية لواقع الحال - خصوصا اذا كان هذا الواقع ظاهرا - لا طاعة في الرؤوسين لرئيسهم الا فيما يطابق القانون مع لوائح - حظر المشرع على العامل مخالفة الاحكام الخاصة بسط الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة - من بسط الواجبات في المجال المالي ان يقوم العامل ببناء عطلة بامانة ودقة - اول ما يقتضيه ذلك العمل واجبات العامل هي ان لا تتضمن الاوراق والتقارير التي تصدر

عنه اية بيانات بخلاف الحقيقة التي يعلمها اليقين وان يكون ما يصدر عنها من بيانات وراء قائما على اساس من الصديق - خاصة فيما يتعلق بالمسائل المالية - واجب الصديق والدقة التامة فيما يشتهه الموظف العام من بيانات في التقارير الرسمية والاوراق التي يعررها يكون اشد واعق وجوبا - يكون الحساب على مخالفته ابلغ واقسى كلما ارتفع مستوى الموظف العام في السلم الادارى الى مستويات وظائف المسئولية والقيادة .

#### المحكومية :

ومن حيث ان المخالفة المنسوبة الى المطعون ضدها ثابتة على هذا النحو قبلهما من تحقيقات النيابة الادارية ومن اعتراف المطعون ضدهما ولا يجدى المطعون ضده الثانى فى دفع المسئولية التأديبية عنه قوله بان الذى حرر التقرير هو الطاعن الأول وهو المسئول عن مضمونه ماليا بحكم اختصاصه وهو مجرد سلطة اعتماد باعتباره سكرتيرا عاما للحفاظ - ذلك اذ كما جرى قضاء هذه المحكمة فان على كل رئيس فى أداء واجباته ان يراعى متابعة ومراجعة أعمال مرؤوسيه من الخاضعين لاشرافه ورفاقه طبقا للقوانين واللوائح ونظم العمل والتحقيق من سلامة ادائهم لواجباتهم بدقة وأمانة وهو وان كان لا يحل محل كل منهم فى أداء واجباته الا انه مسئول عن الاشراف عن ادائهم لواجباتهم بصفة عامة طبقا للقوانين واللوائح وللقواعد التنظيمية للعمل ولا شك أن أيسر ما يتعين على الرئيس الادارى ان يشرف عليه هو مدى مطابقة ما يعرض عليه من تقارير وأوراق رسمية لواقع الحال ، خصوصا لو كان هذا الواقع ظاهرا وليس خافيا على أحد فى الجهة الادارية كما هو الشأن بالنسبة للبيان الذى اعتمده المطعون ضده الثانى المذكور وهو اتمام صرف الاعتمادات الخاص لتنفيذ المصنع بنسبة ( ١٢٠٪ ) سواء فى المكون السلعى أو المبانى والانشاءات والآلات وذلك دون أى أساس أو سند من الواقع ، والأخذ بما يدفع به المطعون ضده المسئولية عن نفسه ومراجعة مكاتبتهم مجرد شكل يضيف

توقعات الى توقعات الرؤوسين بدون مبرر سوى تعويق وتعطيل الاوراق  
انرسية فى سيرها الى غايتها وهو ما يقتضى ان يتولى العمل وحدهم هؤلاء  
الرؤوسين دون حاجة الى الوظائف الاشرافية والرئاسية الموجودة قانونا  
وماليا وفعللا لاداء واجب الاشراف والمراجعة والمتابعة الادارية لكفاءة اداء  
الاعمال انرسية بالامانة والدقة والكفاءة الواجبة للرؤساء فى سبيل اداء  
واجباتهم اصدار التعليمات المحققة للصالح العام فى اطار المشروعة  
القانونية والادارية المالية لرؤوسهم الذين عليهم واجب الطاعة وتنفيذ  
ما يصدر اليهم من اوامر وتعليمات فى كل الاحوال بمرعاة ما قضى به  
القانون حماية للشرعية وسيادة القانون من انه لا طاعة فى الرؤوسين  
لرئيسهم الا فيما يطابق القانون من اوامر وان عليه ان يصدر لهم اوامر  
مكتوبة يتضمن اصراره على تنفيذ اوامره المخالفة للقانون التى اعترضوا  
على تنفيذها كتابة حتى يعفوا من الجزاءات التأديبية عن تنفيذ تلك الاوامر  
المخالفة للقانون ، ويجازى الرئيس مصدر الامر الكتابى بالاصرار على  
المخالفة للقانون فى ذات الوقت عن جريمته التأديبية ( م ٧٨ من القانون  
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ) .

ومن حيث انه بناء على ذلك فان المطعون ضده الثانى يكون قد اخل  
بواجبات وظيفته الاشرافية على المطعون ضده الأول بأن اعتمد ما حرره  
فى تقريره عن المصنع على النحو آتف الذكر بالمخالفة للحقيقة ، دون ان  
يقول ذلك أو يوجهه أو يرفض اعتماده عرض عليه لمخالفته للحقيقة ولواجب  
اداء العمل بدقة وامانة ولا يجدى المطعون ضدهما فى دفع التهمة عنهما  
ما ورد بدفاعهما من ان ذلك الذى وقع منهما كان بقصد استمرار وزارة  
التخطيط فى اعتماد المبالغ اللازمة لانشاء مصنع تجفيف وتعليب الاسماك  
المشار اليه فى السنوات التالية على سنة اعداد تقرير المتابعة المشار اليه ،  
وذلك لأن فى هذا القول تضليل لسلطة التخطيط — المركزية ممثلة فى وزارة

التخطيط: لا يستدرجها على خلاف الحقيقة وعلى خلاف الصالح العام انى  
لمتبرر تخصيص مبالغ بالخطبة وكذلك فى الموازنة لمشروع غير قائم بمبالغ  
تتفق بالمخالفة لقانونى الخطبة والموازنة على مشروعات واعمال أخرى  
بالمحافظة فى الظروف الاقتصادية والمالية القاسية التى تمر بها البلاد لأن  
هذا الدفاع لا يعفيهما — أى لا يعفى المطعون ضدهما — من وجوب  
التزامهما بأداء أعمال وظيفتهما حيث قد أوجب المشرع صراحة على العامل  
فى البند ( ١ ) من المادة ( ٧٦ ) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر  
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ان يؤدى العامل العمل المنوط به بنفسه بدقة  
وإمانة ولا شك ان أبسط ما يرتبه ذلك من واجب على العامل الصديق فينا  
بحرره من بيانات وأوراق كذلك فقد حظر المشرع فى البند ( ١ ) من المادة  
( ٧٦ ) على العامل مخالفة الأحكام الخاصة بضبط الرقابة على تنفيذ  
الموازنة العامة وهى القواعد التى ينطوى عليها قانون اعتماد الخطبة العامة  
وقانون موازنة العامة وكذلك قانون ربط الموازنة السنوية والقوانين  
والقواعد والتشريعات والتعليمات والقواعد التنظيمية المنظمة للصرف من  
الاعتمادات المالية للموازنة العامة واعداد التقارير والبيانات وامساك  
السجلات والمستندات والاوراق التى تتعلق بالموازنة واعتماداتها ولا شك  
ان من أبسط الواجبات فى هذا المجال المالى ان يقوم العامل بأداء عمله  
بإمانة ودقة ، وأول ما يقتضيه ذلك الصديق فى ادراج البيانات المائية  
الخاصة بالاعتمادات المدرجة بالموازنة وما يتم بشأنها من تصرفات فى  
الأغراض المرصودة لها والأجراءات التى اتبعت بشأن الصرف منها على هذه  
الأغراض وتسجيل ما تم ومتابعة واتباع الاساليب المشروعة وبعد عرض  
البيانات الصادقة والصحيحة عن الاعتمادات التى تم صرفها وتقدير المبالغ  
اللزومة لاعتمادات جديدة ومخالفة ذلك معناه التستر على المخالفات المالية  
وصرف الاعتمادات فى غير ما خصصت له واهدار الخطبة والموازنة معا

بما يترتب على ذلك من اهدار للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد فضلا عن التستر على الجرائم المالية التي تترتب على القوضى في التصرف في الاعتمادات المالية على غير القواعد وفي غير الاغراض المخصصة لها ومن حيث انه لا شك ان اول وابسط عناصر الامانة في أداء واجبات العامل ان لا يتضمن الاوراق والتقارير التي تصدر عنه اية بيانات مخالفة للحقيقة التي يعلمها علم اليقين وان يكون ما يصدر عنها من بيانات وراء قائما اساسا على الصدق المبين وبخاصة فيما يتعلق بالمسائل المالية واذا كان أبسط عناصر الامانة المفروض توفرها في الموظف العام الصدق فيما يثبت من بيانات ويديه من آراء في التقارير والاوراق الرسمية التي يحررها ، فان واجب الصدق — والدقة التامة فيما يثبت الموظف العام من بيانات في التقارير الرسمية والاوراق التي يحررها يكون أشد واعق وجوبا ويكون الحساب على مخالفته ابلغ واقسى كلما ارتفع مستوى الموظف العام في السلم الاداري الى مستويات وظائف المسئولية والقيادة حيث يكون التلفيق والكذب فضلا عن جسامته وشدة خطورة نتائجها بالنسبة للمصالح والأموال العامة التي يتولى أمرها شاغلو الوظائف الرئاسية والقيادية الكذابين أشد خطر على العاملين بأجهزة الدولة المختلفة لما ينطوي عليه ويسببه عدم صدق القادة الاداريين والرؤاسيين وتلقيهم للبيانات الكاذبة والاوراق الرسمية المزورة من نشر للكذب واشاعة للتلفيق والتزوير والفساد بين المستويات الأدنى من العاملين الذين يهون عليهم الحق وتهرب الحقيقة اقتداء بالقادة الرئاسية الفاسدة والكاذبة وتحل محلها الاكاذيب وتقارير الزور والاختلافات التي تهدر مصالح البلاد وتهددها بالخراب والفساد والانحلال .

ومن حيث انه بناء على ذلك واذا ثبت ان الطاعنين خالفا مقتضيات الوظيفة واخلا بواجباتها بتحريرها واعتمادها بيانات كاذبة ، عن تقييد

اعمال مشروع على خلاف الثابت فى الواقع فقد استحقا على ذلك العقاب التأديبى المناسب لما هو ثابت قبلهما من جرم تأديبى واذا ذهب الحكم انظمين غير هذا المذهب قضى على غير سند من الواقع أو القانون يبرأتهما مما نسب اليهما بتقرير الاتهام الثابت قبلهما فانه يكون قد صدر مشويا بالمخالفة الجسيمة للقانون وبالقصور والتهاثر فى أسبابه مما يتعين معه القضاء بالقائه ومجازاة الطاعنين بالعقاب التأديبى المناسب الذى تقدره المحكمة بالخصم من المرتب لمدة شهرين بالنسبة للمطعون ضده الأول . . . . . وبمقوبة اللوم للمطعون ضده الثانى / . . . . . الشاغل لوظيفة من درجة وكيل وزارة .

ومن حيث ان هذا الطعن يعنى من الرسوم باعتباره حكما فى حكم المحكمة التأديبية وذلك وفقا لصريح نص المادة ( ٩٠ ) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ع .  
( طعن ١١٨٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٢ )

### قاعدة رقم ( ٦٩ )

المبدأ :

من واجبات الرئيس الإدارى المباشر فى أى موقع عمل هو ان يباشر مهام المتابعة على اعمال مرؤوسيه بحيث يتولى تقييم ما يقومون به من عمل من خلال مراجعة ما ينتجونه تباعا بهدف التحقيق من سلامته - اذا استبان الرئيس الإدارى المباشر خطأ احد مرؤوسيه وجب عليه ان يتخذ الاجراء القانونى الإلزامى لتصحيح عمل المرؤوس او ان يرفع الامر الى الرئاسة المختصة التى تملك اتخاذ اجراءات مساءلته ومحاسبته ومجازاته .

الحكمة :

ومن حيث أنه لا حجة كذلك فيما ينفيه الطاعن على القرار المطعون فيه من أنه انتهى الى ادانة رغم أن قيامه باعداد مذكرة ضد المحضر المنفذ  
( ١١ - ٢ )

لم يكن ليغير من أمر المخالفة شيئا . ذلك ان من واجبات الرئيس الادارى المباشر فى أى موقع عمل هو أن يياثر مهام المتابعة على أعمال مرءوسيه بحيث يتولى تقييم ما يقومون به من عمل من خلال مراجعة ما ينجزونه تباعا بفيه التحقق من سلامته ، فاذا ما استبان للرئيس الادارى المباشر خطأ أحد مرءوسيه وجب عليه أن يتخذ الاجراء القانونى اللازم لتصحيح عمل المرؤوس أو أن يرفع الأمر الى الرئاسة المختصة التى تملك اتخاذ الاجراء المناسب وفقا لسلطتها التقديرية ، ابتداء من لفت نظر العامل المخطئ . الى اتخاذ اجراءات مساءلته ومحاسبته ومجازاته . وعلى ذلك فانه لا يسوغ ما ساقه الطاعن من القول بأنه لم يقصر بعدم تعطير مذكرة فى شأن ما ارتكبه المحضر المنفذ من خطأ لأنه قد ارتكب مخالفة تأديبية بحجبه حقيقة ما وقع من جانب هذا المحضر المنفذ عن رئاسته التى تملك اتخاذ ما يراه حياله حين يضع الطاعن باعتباره الرئيس المباشر . حقائق الأمور امامها تكون قادرة عن تبصر على تصحيح مسار الأداء استهدافا للصالح العام » .

( الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ٧٠ )

المبدأ :

تعديد مسئولية صاحب الوظيفة الاشرافية ليس معناه تحميله بكل الأعمال التى تتم أو ترتكب بمعرفة مرؤوسيه — خاصة ما يقع منها فى التنفيذ بما لا يتفق والقوانين والتعليمات أو بما يخالف اصول الصناعة — ليس مطلوب من الرئيس ان يحل محل كل مرؤوس فى أداء واجباته لتعارض ذلك مع طبيعة العمل الادارى — يسأل الرئيس عن سوء ممارسته مسئولياته الرئاسية خاصة الاشراف والمتابعة .

### الحكمة :

« ومن حيث أنه عن موضوع الدعوى ، فإن هذه المحكمة وإن كانت نشاطا المحكمة التأديبية قناعتها في ارتكاب الطاعة للمخالفات المنسوبة إليها وثبوتها في حقها ، مما يكشف عن تقصيرها في متابعة أعمال رؤسها ، إلا أن تحديد مسؤولية صاحب الوظيفة الاشرافية ليس معناه تحميله بكل الاعمال التي تتم أو ترتكب بمعرفة مرؤوسيه خاصة ما يقع منها في التنفيذ بما لا يتفق واللوائح والتعليمات ، أو بما يخالف أصول الصناعة ، ذلك أنه ليس مطلوبا من الرئيس أن يحل محل كل مرؤوس في أداء واجباته لتعارض ذلك مع طبيعة العمل الاداري ولاستحالة الحلول الكامل : انما يسأل الرئيس عن سوء ممارسته مسؤولياته الرئاسية خاصة الاشراف والمتابعة .

ومتى كان ما تقدم وكافت الطاعة في مجال ممارستها لوظيفتها الاشرافية قد عايشت المخالفات التي وقعت من مرؤوسيه في مجال انتاج اقرص الدواء ولم تتخذ أى اجراء بشأنها ، رغم التزامها القانوني بتوجيههم ومتابعتهم ، واذا لم تقم بذلك تكون قد أخلت بواجبات وظيفتها » .

( طعن ١٧٠٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٣/٤/٢٧ )

## ٤ - التزام الصديق وتحاشي الكذب

للمعونة رقم ( ٧١ )

المبدأ :

الكذب وإثره في المجالين الجنائي والتدبيبي - ينبغى على الموظف التزام الصديق في كل ما يصدر عنه من اقوال في مجال الوظيفة العامة - لا وجه للقياس على ما يجوز قبوله من اقوال غير صحيحة في مجال الدفاع عن النفس في المجال الجنائي - استثنى ذلك : ان الكذب في المجال الاداري يشكل بذاته مخالفة تأديبية .

المحكمة :

ومن حيث ان قرار الجزاء المطعون فيه الصادر من امين عام وزارة النقل بمجازاة الطاعن بخضم خمسة ايام من راتبه لم يكن سببه هو مجرد انقطاع الطاعن عن العمل يوم ٩/٨/١٩٨٢ دون اذن سابق ودون تقديم اسباب مقبولة بعد الانقطاع ، ولكن كان سببه هو ادعاء الطاعن كذبا انه قدم في اليوم التالي للانقطاع طلبا لامين عام وزارة النقل وحصل على موافقته عليه لاعتبار يوم الانقطاع اجازة عارضة ثم سلمه بعد ذلك . . . وقد تبين من التحقيق عدم صحة هذه الواقعة - ولذلك صدر القرار المطعون فيه بمجازاة الطاعن بخضم اجر خمسة ايام من راتبه - ليس جزاء عن انقطاعه بدون اذن وبدون مبرر يوم ٩/٨/١٩٨٢ . ولكن لانه سلك مسلكا لا يتفق والأخلاق الحسنة حين حاول طمس الحقيقة في مجال تبرير المخالفة الاولى بان ادعى كذبا وعلى خلاف الحقيقة انه قدم طلبا الى امين عام وزارة النقل في اليوم التالي وحصل منه على موافقته لاعتبار غيابه اجازة عارضة مصرحا بها قانونا . ولا يقبل من الطاعن الادعاء بأنه قال ما صدر عنه من تبريرات في مجال الدفاع عن نفسه وانه في هذا المجال يجوز له ان يكذب اذ يتعين على الموظف ان يلتزم بالصديق الكامل في جميع

أقواله في مجال الوظيفة فلا يكذب ولا يخدع ولا يخرج عن العباداة وملتزم بالأدب والحسنى في السلوك وفى القول فى كل موقف • وعلى ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد أخطأ فى تطبيق القانون حين جعل سبب القرار المطعون فيه هو انقطاع الطاعن يوم ٩/٨/١٩٨٢ • والحقيقة أن سبب القرار هو ادعاء الطاعن على خلاف الحقيقة أنه قدم طلب اجازة الى أمين عام وزارة النقل فى اليوم التالى للانقطاع وثبت من التحقيق كذب هذا الادعاء • وقد جوزى الطاعن بالجزاء الأشد المقرر بحسبانه الجزاء عن الواقعة الأكبر : وهو جزاء الخصم من المرتب لمدة خمسة ايام • ومنى كان من المتعين ان يلتزم الموظف العام بالصدق فى كل ما يصدر عنه من أقوال فى مجال الوظيفة العامة ، ولا قياس على ما يجوز قبوله من أقوال غير صحيحة فى مجال الدفاع عن النفس فى المجال الجنائى لأن الكذب فى المجال الإدارى يشكل بذاته مخالفة تأديبية لذلك يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه ، الأمر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه بإلغاء الحكم المطعون فيه • ويرفض الطعن التأديبى المقام من الطاعن أمام المحكمة التأديبية •

( طعن ١٢٨ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٤/٣/١٩٨٨ )

#### قاعدة رقم ( ٧٢ )

البدا :

اختفاء العامل لواقعة حبسه نفاذا لحكم جنائى غير نهائى أو لحكم جنائى نهائى ابتغاء الحصول على أجره يعد مخالفة لواجب الامانة والصدق اللذان يجب أن يتعلنى بهما الموظف العام خاصة اذا كان أحد أعوان القضاء •

المحكمة :

ومن حيث أنه عن النعى على قرار مجلس التأديب بأن المجلس قد أخذ بظاهر نص المادة ٨٤ من قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظم انماطين المدينين بالدولة فان نص المادة ٨٤ يقضى بأن « كل عامل يحبس

احتياطيا أو تنفيذاً لحكم جنائي يوقف بقوة القانون عن عمله مدة حبسه وبوقف صرف نصف أجره في حالة حبسه احتياطيا أو تنفيذاً لحكم جنائي غير نهائي ، ويحرم من كامل أجره في حالة حبسه تنفيذاً لحكم جنائي نهائي . ويعرض الأمر عند عودة العامل الى عمله على السلطة المختصة لتقرير ما يتبع في شأن مسؤولية العامل الناديبية فإذا اتضح عدم مسؤوليته صرف له نصف اجرة الموقوف صرفه .

ومن حيث أن نقض أحكام الجنج المستأنفة لا يؤثر في كون تلك الاحكام احكاما جنائية نهائية اللهم الا اذا قررت محكمة النقض الفناء الحكم الجنائي مما تعتبر معه مدة الحبس التي تمت حبسا احتياطيا ، وهو ما لم يقدم الطاعن أى دليل أو مستند في شأن اثبات ما انتهى اليه حكم محكمة النقض ، ومن حيث أنه فضلا عن ذلك فإن نص المادة ٨٤ مالف الذكر اذ يؤثر حتما في صرف أجر العامل سواء بجرمانه من نصفه أو كامل أجره عن مدة الحبس بحسب الأحوال فإن اخفاء العامل لواقعة حبسه — تماذا لحكم جنائي غير نهائي أو لحكم جنائي نهائي أو كائر للحبس الاحتياطي — وذلك ابتغاء اخفاء هذه الحقيقة عن جهة الادارة التي يتبهما والحصول على أجر أو نصف أجر عن مدة الحبس يعد مخالفة لواجب الامانة والصدق اللذان يلتزم بهما الموظف العام وبصفة خاصة اذا كان أحد اعوان القضاء اذ أن هاتين الصفتين هما الأساس الوظيفي لسلوكه قبل المواطنين وقبل الجهة الادارية .

وحيث أن الثابت من الأوراق اخفاء الطاعن لأمر حبسه عن الجهة التابع لها مع ما ترتب عليه صرفه أجره عن مدة حبسه بدون وجه حق وقيامه باجازة اعتيادية سنوية مدة حبسه وبادخال الغش على رؤسائه ويكون بالتالى النemy بهذا الوجه على قرار مجلس التأديب على غير أساس سليم من الواقع أو القانون .

( ملعن ١١٥٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣/٥/١٩٨٩ )

## ٥ - الانتظام فى العمل وادائه فى المواعيد الرسمية

قاعدة رقم ( ٧٢ )

المبدأ :

يلتزم العاملون بمراجعة الحسابات بديوان عام وزارة النقل التابعين لوزارة المالية بالتوقيع بدفاتر الحضور والانصراف بوزارة النقل طبقا للنظم التى تصممها هذه الوزارة مع اختصاص وزارة المالية وحدها بمساءلتهم تاديبيا عما يقع منهم من مخالفات فى هذا الشأن - طبقا للمادة ٤٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية.

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المقعودة فى ١٨/١٢/١٩٨٥ قُتبت أن المادة ٢٠ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية تقضى بأن « يتبع وزارة المالية مراقبو عموم ومديرو الحسابات وكلاؤهم الذين يشرفون على اعمال الحسابات بالجهات الادارية » ، كما تقضى المادة ٢٦ منه بأنه « مع عدم الاخلال باختصاصات لمحاكم التأديبية تختص وزارة المالية بمساءلة ممثليها التابعين لها بالجهات الادارية عما يقع منهم من أخطاء أو مخالفات لأحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية وغيره من القواعد واللوائح المالية » . كما تبنت الجمعية العمومية أن المادة ٤٦ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ سالت الذكر تقضى بأن « بمرعاة اختصاص المحاكم التأديبية ، تتولى وزارة المالية مساءلة ممثليها التابعين لها بالجهات الادارية عما يقع منهم من أخطاء مالية وادارية أو مخالفات لأحكام قانون المحاسبة الحكومية وهذه اللائحة وغيرها من القوانين واللوائح والقرارات . . . » .

ومفاد ما تقدم ان المشرع لاعتبارات قدرها جمل مراقبي ومديري الحسابات ووكلائهم الذين يشرفون على الحسابات بالجهات الادارية والذين فاض بهم الرقابة قبل الصرف على تنفيذ موازنة تلك الجهات تابعين دنيا وماليا لوزارات المالية ، وجعل تلك الوزارات مختصة بمحاسبتهم عما يقع من مخالفات فنية أو مالية أو ادارية . دون ان يمس ذلك باية حال جتى الجهة الادارية الملحقه بها فى وضع النظم التى تراها لازمة وضرورية لإداء العمل بها وفى خضوع هؤلاء المراقبون . . . لها تحت انتظم والتزامهم باتباعها ، ويكون مخالفتهم لها مخالفة ادارية تستوجب مساءلتهم لذلك وتولى هذه المسألة حينئذ وزارة المالية وحدها . فاختصاص وزارة المالية بالمسألة لا يؤثر على التزامهم بالخضوع لتنظم الادارية التى تضعها الجهة الادارية الملحقون بها والتي ترى ضرورتها لحسن انتظام العمل دون أن يكون لهم التعقيب على ملاءمة الحاجة الى تلك النظم أو تقدير خضوعهم لها . فهم يخضعون للواجبات الوظيفية التى تقدرها تلك انجحة لهم وللعاملين بها من حيث التنظيم الادارى ، وتولى هذه الجهة لخطار وزارة المالية بما يقع منهم من مخالفات لها حتى تتولى تلك الوزارة مساءلتهم تأديباً عنها . وقد كان الأصل لولا هذا النص خضوعهم للمساءلة التأديبية للوزارة الملحقين بها وهى فى الحالة المروضة وزارة النقل عملاً بأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين المدنيين بالدولة وباعتبارهم منتدبين من وزارة المالية لاداء عملهم بها . لذلك فان مراقبي ومديري الحسابات ووكلائهم التابعين لوزارة المالية والذين يؤدون اعمالهم بمراجعة حسابات وزارة النقل يخضعون للانظمة الادارية التى تضعها هذه الوزارة ومن بينها التزامهم بالتوقيع بدفاتر الحضور والانصراف شأنهم فى ذلك شأن العاملين بوزارة النقل ، وتولى وزارة النقل تحديد ما يقع منهم من مخالفات ادارية لتنظيمها ، ثم تخطر بها وزارة المالية التى

تختص وحدها دون غيرها بمساءلتهم عن الأخطاء الفنية والمالية ، والادارية  
التي تقع منهم .

**الفتوى :**

اتهمت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى التزام العاملين  
بمراجعة الحسابات بديوان عام وزارة النقل التابعين لوزارة المالية بالتوقيع  
بدفاتر الحضور والانصراف بوزارة النقل طبقا للنظم التي تضعها هذه  
الوزارة مع اختصاص وزارة المالية وحدها بمساءلتهم تأديبيا عما يقع  
منهم من مخالفات في هذا الشأن .

( ملف ٣١٩/٦/٨٦ — جلسة ١٨٥/١٢/١٨ )

**قاعدة رقم ( ٧٤ )**

**البند :**

إذا انقطع العامل عن عمله دون حصوله على اجازة مرخص له بها  
فانه يكون قد اخل باهم وتول واجب من واجبات وظيفته — لاخلال ذلك  
بحسن سير وانتظام الجهة الادارية التي يعمل بها في اداء غاياتها وتحقيق  
اهداف وجودها — يترتب على ذلك مسئوليته تأديبيا حتى ولو كان له  
رصيد من الاجازات السنوية — الاجازة تمنح بناء على طلب العامل وموافقة  
الجهة الادارية وفقا لحاجات العمل ومقتضياته — فلا يسوغ للعامل ان ينقطع  
عن عمله وقتما شاء ذلك بحجة ان له رسيدا من الاجازات .

**الحكمة :**

وحيث انه عن الاتهام الأول الموجه للطاعن والممثل في أنه انقطع عن  
العمل دون اذن وفي غير حدود الاحوال المرخص بها قانونا يوم  
٢٩/١١/١٩٨٢ ، والمدة من ١/٣٢ حتى ١/٣٦/١٩٨٣ ، واما ٢/١٥ ، ٣/٣ ،  
٤/٣ ، ٥/٤ ، ٥/١١ ، ١١/٦/١٩٨٣ ، فان الطاعن قد اعترف بذلك في  
التحقيق وشهد بذلك رئيس انشئون المالية والادارية بإدارة توبن

نصح حمادى ، كما لم ينكر الطاعن وقوع هذه المخالفة منه فى صحيفة طمعه . وانما طلب اعتبار فترات انقطاعه بمثابة اجازات عرضية أو اعتيادية ، ومن حيث ان قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينص فى المادة ٧٦ منه على ان الوظائف العامة تكليف للقائمين بها هدفها خدمة المواطنين تحقيقا للمصلحة العامة طبقا للقوانين واللوائح والنظم المعمول بها ويجب على العامل مراعاة احكام هذا القانون وتنفيذها وعليه .

١ — ان يؤدى العمل المنوط به بنفسه بدقة وامانة وان يخصص وقت العمل الرسمى لاداء واجبات وظيفته ويجوز تكليف العاملين بالعمل فى غير أوقات العمل الرسمية علاوة على الوقت المعين اذا اقتضت مصلحة العمل ذلك .

٢ — . . . . .

٣ — . . . . .

٤ — المحافظة على مواعيد العمل واتباع الاجراءات التى تحددها اللائحة الداخلية للوحدة فى حالة التغيب عن العمل أو التأخير فى المواعيد . . . . . الخ » .

كما نص فى المادة ( ٦٢ ) منه على انه « لا يجوز للعامل ان ينقطع عن عمله الا لاجازة يستحقها فى حدود الاجازات المقررة ٠٠٠ » ومن حيث انه يبين هذه النصوص مع غيرها من النصوص المنظمة للاجازة التى تمنح للعاملين ان اهم واجب وأول فريضة على الموظف العام ان يؤديها بناء على

علاقة الوظيفة العامة - الانتظام فى اداء واجبات الوظيفة المنوطة به فى المواعيد الرسمية المحددة للعمل بمعرفة السلطات المختصة حيث يسهم الموظف العام بالاعمال المنوطة بوظيفة مع زملائه ورؤسائه فى اداء الخدمة العامة أو العمل الانتاجى العام الذى تقوم عليه وبسيبه الوزارة أو المصلحة أو الهيئة أو المؤسسة التى يعمل بها اذ هو الغاية والهدف من وجود تلك الوحدة الادارية التى التحق العامل بجهازها وهذه الغاية وذلك الهدف يتعين ان يتحقق دوما بواسطة العاملين بالوحدة الادارية ومن نظامها الادارى بانتظام واضطراد ودون توقف ومعنى ذلك انه اذا انقطع العامل عن عمله دون حصوله على اجازة مرخص له بها فانه يكون قد أخل باهم وأول واجب من واجبات وظيفته لاخلال ذلك بحسن سير وانتظام الجهة الادارية التى يعمل بها فى اداء غاياتها وتحقيق أهداف وجودها مما يرتب مسئولية التأديبية حتى ولو كان له رصيد من الاجازات السنوية لأن الاجازة إنما تمنح بناء على ما سبق بناء على طلب العامل وموافقة جهة الادارة وفقا لحجج العمل ومقتضياته ومن ثم لا يسوغ لعامل ان ينقطع عن عمله وقتما شاء بحجة ان له رسيدا من الاجازات •

وحيث انه بناء على ذلك فان الاتهام الأول المنسوب للطاعن ثابت فى حقه واقعا وقانونا على نحو لا يكون معه ثمة مطعن على الحكم المطعون فيه بشأنه •

( طعن ٢٠١٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٣ )

٦ - عدم الانقطاع عن العمل بدون إذن أو مقتضى

قاعدة رقم (٧٥)

المبدأ :

من أهم واجبات العامل الانتظام في أداء الوظيفة المنوطة به - يعتبر الانقطاع اختلافا بهذا الواجب يرتب المساءلة التأديبية - لا يسوغ للعامل أن ينقطع عن عمله وقتما شاء بحجة أن له رصيعة من الإجازات - .

الحكمة :

وحيث أنه عن الاتهام الأول الموجه للطاعن والمتمثل في أنه اقتطع عن العمل دون إذن وفي غير حدود الأحوال المرخص بها قانونا يوم ١١/٢٩/١٩٨٢ والمدة من ١/٢٢ حتى ١/٢٦/١٩٨٣ وإيام ٢/١٥ ، ٣/٣ ، ٤/٣ ، ٥/٤ ، ٥/١١ ، ١١/٦/١٩٨٣ ، فإن الطاعن قد اعترف بذلك في التحقيق ونهد بذلك رئيس الشئون المالية والإدارية بإدارة تموين نجع حمادى : كما لم ينكر الطاعن وقوع هذه المخالفة منه في صحيفة طعنه . وإنما طلب اعتبار فترات انقطاعه بمثابة إجازات عارضة أو اعتيادية ، ومن حيث أن قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينص في المادة ٧٦ منه على أن الوظائف العامة تكليف للقائمين بها هدفها خدمة المواطنين تحقيقا لمصلحة العامة طبقا للقوانين واللوائح والنظم المعمول بها ويجب على العامل مراعاة أحكام هذا القانون وتنفيذها وعليه :

١ - أن يؤدي العمل المنوط به بنفسه بدقة وأمانة وأن يخصص وقت العمل الرسمي لأداء واجبات وظيفته ويجوز تكليف العاملين بالعمل في غير أوقات العمل الرسمية علاوة على الوقت المعين إذا اقتضت مصلحة العمل ذلك .

٢ — . . . . .

٣ — . . . . .

٤ — المحافظة على مواعيد العمل وانباع الاجراءات التى تحددها  
اللائحة الداخلية للوحدة فى حالة التغيب عن العمل أو التأخير فى  
المواعيد . . . الخ .

كما نص فى المادة ( ٦٢ ) منه انه لا يجوز للعامل ان ينقطع عن عمله الا لاجازة يستحقها فى حدود الاجازات المقررة . . . ومن حيث انه يبين من هذه النصوص مع غيرها من النصوص المنظمة للاجازة التى منبج للعاملين ان اهم واجب وأول فريضة على الموظف العام ان يؤديها بناء على علاقة الوظيفة العامة — الانتظام فى اداء واجبات الوظيفة المنوطة به فى المواعيد الرسمية المحددة للعمل بمعرفة السلطات المختصة حيث يقوم الموظف العام بالاعمال المنوطة بوظيفته مع زملائه ورؤسائه فى اداء الخدمة العامة أو العمل الاتجائى العام الذى تقوم عليه وبسببه الوزارة أو المصلحة أو الهيئة أو المؤسسة التى يعمل بها اذ هو الغاية والهدف من وجود تلك الوحدة الادارية التى تحقق العامل بجهازها وهذه الغاية وذلك الهدف يتعين ان يتحقق دوما بواسطة العاملين بالوحدة الادارية ومن نظامها الادارى بانتظام واضطراد ودون توقف ومعنى ذلك انه اذا انقطع العامل عن عمله دون حصوله على اجازة مرخص له بها فانه يكون قد اخل باهم وأول واجب من واجبات وظيفته لاخلال ذلك بحسن سير وانتظام الجهة الادارية التى يعمل بها فى اداء غاياتها وتحقيق اهداف وجودها مما يرتب مسئولية التأديبية حتى ولو كان له رصيد من الاجازات السنوية لأن الاجازة انما تمنح — بناء على ما سبق — بناء على طلب العامل وموافقة جهة الادارة وفقا لحاجات العمل ومقتضياته ومن ثم لا يسوغ لعامل ان ينقطع عن عمله وقتما شاء بحجة ان له رسيدا من الاجازات .

وحيث انه بناء على ذلك فان الانهام الأول المنسوب للطاعن ثابت في حقه واقعا وقانونا على نحو لا يكون معه ثمة طعن على الحكم المطعون فيه بشأنه .

( طعن ٢٠١٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/١٢/٣ )

قاعدة رقم ( ٧٦ )

البيد :

حق العاملة في الحصول على اجازة تربية طفلها هو حق مصدره القانون ولا مجال في شأنه لسلطة تقديرية لجهة الادارة ما دام قد تحقق مناط استحقاقه - يتعين على العاملة ان تتقدم بطلب للحصول على الاجازة مع المستندات اللازمة لذلك - يتعين على العاملة ان تنتظر الفترة المعقولة اللازمة لتبشر الجهة الادارية وتليفتها الطبيعية في التحقق من مناط استحقاقها للاجازة ولكي تتدبر في حدود ما هو متوفر لها من عاملين في النقل والندب من يحل محل العاملة صاحبة الحق القانوني في الاجازة - اذا استهانت العاملة في الانتظام في العمل وانقطعت قبل صدور القرار وفي وقت غير مناسب ومتعارض مع حسن سير العمل يعتبر ذلك مكوّنًا لجريمة تأديبية تستوجب العقاب التأديبي حتى ولو كان ثمة حق للعاملة في الحصول على اجازة توفرت شروطها التي حددها القانون - .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الحكم المطعون فيه أنه ولئن كانت العاملة المخالفة قد تقدمت بطلب لمنحها اجازة بدون مرتب مدتها سنتان لتربية طفلها الا أن البادي من هذا الحكم أن هذا الطلب قد جاء لاحقا لاقطاعها عن العمل الحاصل في ١٣/٩/١٩٧٨ ذلك أن الثابت من الأوراق أنه رغم حضور المذكورة لاستلام عملها في ١٢/٩/١٩٧٨ فانها قد انقطعت عن عملها من اليوم التالي ١٣/٩/١٩٧٨ بدون سند قانوني ، وأرسلت من محل

اقامتها بالمملكة العربية السعودية فى ١٩٧٨/١٢/٣١ كتابا قيد فى المنطقة  
التعليمية فى ١٩٧٩/١/١٤ تطلب فيه منحها اجازة لرعاية طفلها لمدة سنتين  
وكذلك شهادة ميلاد طفلها باسم ( . . . . . ) وذلك اعتبارا من  
١٩٧٨/٩/١٦ مع العلم بانها مقيمة مع زوجها واولادها بالمملكة العربية  
السعودية وعنوانها ( اى المديرية العامة للشئون البلدية والقروية ٠٠٠٠ ) .

ومن حيث أنه بناء على ما سلف بيانه فان المطعون ضدها تكون قد  
اقتطعت عن عملها بدون اذن أو مبرر قانونى خلال الفترة من ١٩٧٨/٩/١٣  
حتى طلبها منحها الاجازة لتربية طفلها فى ١٩٧٨/١٢/٣١ وبدون أن تحظر  
جهة عملها بنيتها فى الاقطاع عن العمل لأى سبب كما أنها ورغم تقديمها ،  
طلبا لاجازة لتربية طفلها لا يمنح المشرع فى المادة ٧٠ من القانون رقم ٤٧  
لسنة ١٩٧٨ للادارة سلطة تقديرية فى منحها أو منعه ما دام قد توفر  
مناطها فقد قدست هذا الطلب بعد عدة شهور من اقطاعها وبعد ان غادرت  
البلاد مقيمة فى المملكة العربية السعودية باقرارها .

ومن حيث أنه طبقا لصريح نص المادة ٦٢ من نظام العاملين المدنيين  
بالدولة فانه لا شك أنه يتعين على العامل أن ينتظم فى اداء عمله فى المواعيد  
الرسمية المقررة باعتبار أن ذلك هو واجبه الاساسى الذى يتعين عليه احترامه  
وتفديسه وان يتعين عليه عدم الاقطاع عن هذا العمل فجأة الا فى الاحوال  
التي قررها القانون بعد اخطاره لرؤسائه مقدما ، أو بعد موافقتهم بحسب  
الاحوال ، كما أن هذا الواجب الاساسى للعامل لمبعثه أن عمل العاملين  
هو ذاته الخدمة العامة التي تؤد فيها جهة الادارة تحقيقا للاغراض والاهداف  
المحددة للمرافق والمصالح العامة وبعدم انتظام العاملين فى اداء واجباتهم ،  
تعرض تلك الخدمات العامة الحيوية للمواطنين كما هو الشأن بصفة خاصة  
فى مرفق التعليم للاضطراب وعدم الانتظام .

وحيث أنه رغم التسليم بأن حق العاملة في اجازة تربية طفلها حق مصدره القانون ولا مجال في شأنه لسلطة تقديرية لجهة الادارة ما دام قد تحقق مناط استحقاقه الا أنه يتعين على العاملة ان تقدم بطلب للحصول على هذا الحق مع المستندات اللازمة لتحقيق من توفير مناطه وايضا فانه يتعين على العامل أن ينتظر الفترة المعقولة اللازمة لتبأشر جهة الادارة وظيفتها الطبيعية في التحقق من توفر مناط استحقاق .. الاجازة المذكورة ولكي تدبر في حدود ما هو متوفر لها من عاملين وسلطة تنظيمية في النقل والندب حسب حاجة العمل — من يحل محل العاملة صاحبة الحق القانوني في الاجازة : فاذا استهانت العاملة بانتظام العمل وحتمية مراعاة الاجراءات اللازمة لتنظيمه حتى في حالة تقديمها بطلب اجازة تربية الطفل ومستنداته وانقطعت في وقت غير مناسب ومتعارض مع حسن سير وانتظام الخدمة في المرفق العام ، اعتبر ذلك مخالفة وجريمة تأديبية تستوجب العقاب التأديبي فالوظف العمومي ملتزم باحترام نظام العمل وضرورات تنظيمه بما يحقق حسن وانتظام الخدمة التي يسهم بادائه لواجبات وظيفته في توفيرها للمواطنين وتغذية صالحه الشخصي على ذلك الواجب وعدم تقديره للمسئولية عن انتظام سير العمل في الجهة التي يتبعها مسلك يستوجب الجزاء التأديبي حتى ولو كان ثمة حق للعامل في الحصول على اجازة لو توفرت الشروط التي حددها القانون كما هو الشأن في الحالة الماثلة .

ومن حيث أنه بناء على ما سبق وعلى ان الثابت ان المطعون ضدها قد انقطعت عن عملها دون أن تقدم الطلب للحصول على الاجازة مع شهادة ميلاد طفلها ، الا بعد اتمام هذا الاقطلاع وبعد مفادرة البلاد الى المملكة العربية السعودية وبعد عدة شهور من تلك المفادرة فانها تكون قد ارتكبت جريمة تأديبية تستحق مجازاتها عنها بالجزاء المناسب .

واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب وقضى ببراءة المطعون

منها رغم ثبوت انقطاعها بدون اذن وقبل تقديم أى طلب بإجازة لبعثة  
الإدارة وترك البلاد الى الخارج شعور متوالية بدون مبرر أو سند من  
القانون أو أدنى شعور بالمسئولية عن النشأ الذى تسهم بحكم وظيفتها فى  
تربيته وتعليه والذى يتعين أن تتصرف وتسلك وبخاصة فى اداء واجبات  
وظيفية كقدوة حسنة له فانه يكون قد خالف حكم القانون واخطأ فى  
تطبيقه وتأويله ، مما يتعين معه الحكم بإبعاده وتوقيع الجزاء المناسب على  
المطعون ضدها وفقا لظروف الحال وهذا الجزاء تقدره المحكمة بالخصم  
من أجر المطعون ضدها لمدة شهر .

ومن حيث أن هذا الطعن معفى من الرسوم طبقا لاحكام المادة ٢  
من القرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم مجلس الدولة باعتباره  
طعنا مقدما من هيئة مفوضى الدولة كما انه ايضا معفى من هذه الرسوم  
طبقا للمادة ٩٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين المدنيين  
بالدولة باعتباره طعنا فى حكم محكمة تأديبية .

( طعن ٢٧٩ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٨ )

#### قاعدة رقم ( ٧٧ )

انبيد :

انقطاع العامل عن عمله بعد تقديمه طلب التصريح له بإجازة خاصة  
بدون مرتب ودون انتظار لرد جهة الإدارة على طلبه بالموافقة يعد مخالفة  
تأديبية - وكلل مخالفة تأديبية يجب ان يقدر لها جزاء يتناسب مع جسامة  
الفعل - فاذا زاد الجزاء جسامة عن الجرم المرتكب كان الجزاء معيبا يعيب  
عدم الشروعية فاذا كان العامل مقدم الطلب قد احاطته ظروف اجتماعية  
ونفسية شديدة الوطاة البجته الى عدم انتظار الموافقة المذكورة فيجب ان  
يوضع ذلك فى الاعتبار عند تقدير الجزاء الموقع عليه . فاذا زاد الجزاء  
( ١٢ - ٢ )

جسامة عن الجرم المرتكب كان الجزاء معيبا بعيب عدم الشروعية للفلو -  
وعدم وضع تلك الظروف الباهظة في الحسبان عند تقدير الجزاء الواقع  
على العامل يجعل الجزاء مستاهلا للالغاء واعادة تقدير جزاء اخف .

#### الحكمة :

« ومن حيث انه وان كان واجب العامل عند تقديمه طلب الاجازة  
للاسباب التي يديها ان يستمر في عمله لحين البت في طلب الاجازة وذلك  
مهما كان حقه في هذه الاجازة مقررًا بقوة القانون أو بناء على أساس باب  
تقدرها الجهة الادارية وذلك لعدم جواز انقطاع العامل اساسا الا بناء على  
اخطار واذن السلطة الرئاسية وسواء كان الاذن بناء على سلطة مقيدة أو  
تقديرية بحسب الاحوال رعاية لحسن سير وانتظام المرافق العامة فاذا انقطع  
العامل قبل ان تفصح جهة الادارة عن رأيها أو قرارها ولم تتخذ الوسيلة  
اقانونية الصحيحة للتظلم من موقف الادارة برفض طلب الاجازة صراحة  
أو ضمنا فانه يكون قد خرج على مقتضى الولج في اعمال وظيفته بانقطاعه  
عن العمل في غير اجازة مرخص له بها قانونا .

ومن حيث انه رغم ما سلف بيانه فانه ازاء الثابت من الاوراق ، وعن  
موقف الادارة السلبى بعدم الرد على أوجه نعى الطاعن للحكم الطعين ولما  
طلبت المحكمة من بيان تهاثر المستند الذى قدمته بموافقتها على اجازة  
بدون مرتب للطاعن فى الوقت الذى ابلغت عن انقطاعه وغيباه ولم تقدم  
ما يفيد ما انتهت اليه فى طلبه اجازة بدون مرتب فى ٢٩/١٠/١٩٨٥ لرعاية  
اسرته ولما كان الثابت ان الطاعن قد نوفى نجله اثر حادث مؤلم نتيجة  
صعقه بالتيار الكهربى ، فضلا عن مرض زوجته مرضا خطيرا اقعدها عن  
مباشرة الحياة الطبيعية وحاجتها الى الرعاية الدائمة مما دعاه للتقدم بطلب  
الاجازة بدون مرتب لرعاية اسرته داخل الجمهورية فى ٢٩/١٠/١٩٨٥

والذى لم تبين الاوراق موقف الجهة الادارية والسلطة الرئاسية المختصة بشأنه بعد موافقة المستويات الرئاسية الأدنى عليه .

ومن حيث ان فى هذه الظروف وارااء عما تتضمنه من اثر وتأثير فى حالة الطاعن فقد اقطع عن العمل اعتبارا من ١٩٨٥/١١/٥ وحتى حضوره امام المحكمة التأديبية بطنطا وتقريره فى ٢٢/٦/١٩٨٦ برغبته فى العودة للعمل ثم حتى اليوم السابق على الحكم فى ٣٠/٧/١٩٨٦ فمن ثم فان انقطاعه عن العمل طوال هذه المدة ثابت فى حقه ويجب مجازاته عنه فى ضوء الظروف - والملايسات التى احاطت به وموقف جهة الادارة السليبي . فى شأن طلبه اجازة بدون مرتب قبل هذا الانقطاع وما يكشف عنه عدم اجابتها الصريحة على طلب هذه المحكمة عن بيان أسباب رفض منح الطاعن الاجازة رغم الظروف الخاصة به مع تقدمها بمسند يفيد منحها للطاعن اجازة بدون مرتب تشمل مدة الانقطاع ولا يتفق هذا المسند مع الثابت بالاوراق حسبما سلف البيان ومن ثم فان هذا الانقطاع الذى طال عدة شهور يكون قد وقع فى ظروف صحية واجتماعية ونفسية سيئة وقاسية تحوط الطاعن وهى لا شك تتركب وتثير الاضطراب فى نفسه وعقله وارادته وتجنى به عن المسلك العادى الواجب فيما يتعلق بالانتظام فى اداء عمله وواجبات وظيفته ويساعد على ذلك الغموض والتهاتر الذى شاب مسلك الجهة الادارية فى مواجهة حالة الطاعن سواء بعدم تقديمها ما يفيد تصرفها بشأن طلبه الاجازة بدون مرتب قبل انقطاعه فى ١٩٨٥/١٠/٢٨ وتقديمها ما يفيد انها منحته هذه الاجازة فى اوقت الذى ابلغت عن غيابه وتسببت فى محاكمته تأديبيا عن النحو السالف يائه ولما كان كل ذلك يدعو الى حتمية تقدير تأثيره واثره فى تحديد ما يستحقه الطاعن من عقاب عما بدر منه من انقطاع طويل اقر به عن عمله بحيث يكون العقاب التأديبي مناسبا لما ثبت فى هذه الظروف قبل الطاعن من جرم

تأديبي . والا كان الجزاء مشوبا بالغا وخارجا عن نطاق المشروعية ، وحقيقا بالالغاء لمخالفته للقانون مع توقيع الجزاء المناسب لما ثبت قبل الطاعن من مخالفة تأديبية ما دامت الدعوى التأديبية صالحة للقضاء فيها من هذه المحكمة واذ ذهبت المحكمة التأديبية بطنطا الى غير ذلك بأن اوقعت على الطاعن جزاء الخصم شهرين من راتبه دون ان تسأل الطاعن عن اسباب انقطاعه وطلبه العودة وتمكن بمذكرة من ذلك ليتبين لديها جميع الظروف الموضوعية للمخالفة التي جازته من اجلها مما أدى الى عدم تحقيقها أو تحققها من واقعة الانقطاع بكافة الظروف المحيطة بها موضوعيا ليتناسب الجزاء الذى توقع بها فان هذا الحكم لا يكون مصادفا صحيح حكم القانون اذ كما يتبين فيما سبق قد تم تقدير هذا الزام منفصلا عن الظروف الحقيقية المحيطة بالانقطاع مما جملته مشوبا بالغلو الذى يجعله مشوبا بعدم الشرعية مما يتعين معه الفأؤء والحكم بجواز الطاعن بالجزاء المناسب لما ثبت قبله من جرم تأديبي وهو ما قدره المحكمة بخصم ثلاثين يوما » .

( طعن ٩٥٨ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٦ / ١١ / ١٩٨٥ )

( طعن ٣٦١٧ لسنة ٣٢ ق بجلطة ٢٢ / ٤ / ١٩٨٩ )

#### قاعدة رقم ( ٧٨ )

##### السبب :

مسئولية العامل عن الانقطاع عن العمل او التأخير عن المواعيد الرسمية المقررة لممارسته لا تقوم اذا كان هذا الانقطاع او التأخير لاسباب لا يد للعامل فيها وانه بذل الجهد الكافى فى سبيل الوصول الى عمله - انتفاء مسؤولية التعامل عن المخالفة التأديبية المنسوبة اليه تستوجب انتفاء مسئولية عن الآثار التبعية لتلك المخالفة دون حاجة للبحث فى قيام رابطة السبب بين تلك المخالفة وبين ما ارتأته جهة الادارة كثر تبمى لها .

### الحكمة :

« ومن حيث فن واقعة تأخر الطاعن عن الحضور الى مقر عمله لمدة ساعة وخمس واربعين دقيقة ثابتة فى حق الطاعن من اعترافه الصريح فى التحقيق الذى أجرى معه فى هذا الشأن . ويقتى بيان مدى سلامة ومعقوية الاعذار التى ساقها الطاعن تبريرا لهذا التأخير بحسبان مسؤولية العامل من الاقطاع عن العمل أو التأخير عن المواعيد الرسمية المقررة لممارسته لا تقوم اذا كان هذا الاقطاع أو التأخير لأسباب لا يد للعامل فيها وانه بذل الجهد الكافى فى سبيل الوصول الى عمله الا انه خالف دون ذلك امور خارجة عن ارادته ولم يكن بوسعه التغلب عليها بالوسائل العادية المتاحة له .

وحيث أن الطاعن قد ارجع سبب تأخيره فى الذهاب الى عمله فى انيوم محل التحقيق الى ان السيارة الحكومية المكلفة بالمرور انيومى عليه لاحضاره تخلفت عن الحضور اليه فى ذلك اليوم وان محل العمل يقع فى منطقة نائية لا تربطها بالعمران وسائل مرافلات منتظمة وبذلك لم يتسكن من العثور على وسيلة خاصة تحمله الى مقر عمله الا بعد جهد ووقت استغرق فترة التأخير ، ولم تقدم جهة الادارة ما يدحض هذا الدفاع أو ينفيه الا ذلك القبول غير السائق من جانب قائد السيارة من انه لم يمر على الطاعن فى ذلك اليوم لانه دائم التأخير فالتزام السائق بالمرور اليومى على الموظفين فى المواعيد المقررة لذلك لا يعنيه منه زعمه بأن احدهم اعتاد التأخير مسا دفعه الى عدم المرور عليه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد طرح بدوره هذا الدفاع من جانب الطاعن تأسيسا على ان قيام الادارة بتوفير وسائل لنقل العاملين الى مقر عملهم هو مجرد نوع من التيسير والتخفيف عن كاهلهم لا ينفى الاصل المقرر الذى يستلزم ان يتوجه العامل الى مقر عمله بوسائله الخاصة .

ومن حيث انه كان على الحكم ان يستيقن من امرين اولهما ان قيام الادارة بنقل الموظفين الى محطة التقوية كان مكرومة وفضلا منها ، والثاني امكانية وصول الطاعن الى مقر عمله بالوسائل الخاصة في وقت معقول اذا لم تصل اليه السيارة الحكومية في موعدها .

ومن حيث ان قيام الحكم بطرح دفاع الطاعن دون تيقن من هذين الامرين يجعل النتيجة التي انتهى اليها الحكم غير مستخلصة استخلاصا سائفا من اصول تتجها مما ينفذ الحكم المطعون فيه الاساس الذي قام عليه ويجعله حقيقا بالالغاء .

ومن حيث انه عن مدى سلامة القرار المطعون فيه فقد تبين للمحكمة ان تأخير الطاعن عن الحضور في الميعاد المقرر كان لعذر مقبول وسائغ ولم تقدم الادارة ما يدحضه وان الطاعن بذل الجهد المستطاع لكي يصل الى مقر عمله ورغم ذلك تأخر عن الوصول اليه فانه بذلك تنفي مسؤوليته عن التأخير وعما يكون قد ترتب على هذا التأخير من مشاكل في العمل — ذلك ان انتفاء مسؤولية الموظف عن المخالفة التأديبية المنسوبة اليه يستوجب بالضرورة وبحكم اللزوم انتفاء مسؤولية عن الآثار التبعية لتلك المخالفة دون حاجة للبحث في قيام رابطة السبب بين تلك المخالفة وبين ما ارتكبه جهة الادارة كآثر تبعى لها » .

### قاعدة رقم ( ٧٩ )

#### المبدأ :

المقصود بالاجراءات التأديبية التى تتخذ ضد العامل المنقطع عن العمل  
والى تنتفى قرينة الاستقالة الضمنية المقررة لصالح الادارة بالمادة ٩٨ من  
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فى شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة - اى  
اجراء يدخل ضمن دائرة الاجراءات التأديبية .

#### الحكمة :

« ومن حيث أن قضاء المحكمة الادارية العليا قد انتهى الى أن المقصود  
بالاجراءات التأديبية التى تتخذ ضد العامل المنقطع عن العمل والتى تنفى  
قرينة الاستقالة الضمنية المقررة لصالح الادارة بالمادة ٩٨ من القانون  
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فى شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة - المقصود  
بالاجراءات التأديبية أى اجراء يدخل ضمن دائرة الاجراءات التأديبية :  
وقد وردت العبارة الثالثة على ذلك فى حقيقة العموم ولم يرد بالنص  
ما يخصها ، ولم تشترط هذه المادة أن يكون الاجراء التأديبى بالاحالة  
الى النيابة الادارية أو المحاكمة التأديبية ، وانما نصت على مجرد اخضاع  
الادارة اجراءات تأديبية أيا كانت هذه الاجراءات ( الطعن ٢٢٨٥ لسنة ٣٢  
انتقائية ، بجلسة ١٧ من مارس ١٩٨٧ ) ومن ثم فانه ما ذهب اليه الطاعن  
فى طعنه على ما قرره المحكمة التأديبية بشأن المخالفة الثالثة يكون على غير  
سند من القانون متعيينا رفضه » .

( طعن ٣٥٧٣ ، ٣٦٤٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٤/٨/١٩٩٣ )

## ثانيا - طاعة الرؤساء وتوقيعهم

### ١ - حق الشكوى والابلاغ عن الجرائم مكفول

قاعدة رقم ( ٨٠ )

المبدأ :

حق الشكوى والابلاغ عن الجرائم الجنائية او التأديبية مكفول لكل مواطن وواجب عليه - مناط ذلك ان يكون الشاكي او المبلغ على يقين من صحة ما يبلغ عنه ويمتلك دليل صحته - اذا القى الشاكي او المبلغ باتهامات فى اقوال مرسلة لا دليل على صحتها فهو اما يكون حسن النية ولكنه بنى ادعاءاته على الشك والتخمين وهو ما يمكن وصفه رغم حسن النية بالتهور وفساد التقدير واما سيء النية يريد الكيد للغير والنكاية به والاساءة اليه نتيجة حقد اسود او حماقة تكراء وفى كلتا الحالتين يكون قد اساء الى الأبرياء وشهر بهم واحاط سمعتهم بما يشين مما يشكل مخالفة تأديبية تستوجب العقاب - .

المحكمة :

« وما عن الاتهام الثانى . وهو أن الطاعة تقدمت بشكوى ضد زملائها العاملين بحى جنوب الجيزة نسبت اليهم فيها امورا من شأنها او ثبتت لاجبت مساءلتهم تأديبيا والتقليل من شأنهم فى مجتمعهم الوظيفى . فقد ثبت من التحقيق ان الطاعة قد نسبت لعدد من موظفى الحى اتهامات مالية وخلقية خطيرة منها التلاعب فى توزيع الوحدات السكنية ومنها تقاضى الرشاوى ومنها انحرافات خلقية ثبت عدم صحتها وأبذت الطاعة فى التحقيق صراحة أنه ليس لديها أى دليل يؤيدها .

ومن حيث انه وإن كان حق الشكوى والابلاغ عن الجرائم الجنائية أو التأديبية مكفول لكل مواطن وواجب عليه ، إلا أن مناط ذلك ان يكون الشاكي أو المبلغ على يقين من صحة ما يبلغ عنه . يملك دليل صحته أو يستطيع الاستشهاد عنه . اما اذا كان الشاكي أو المبلغ انما يلقى باتهامات في أقوال مرسلة لا دليل على صحتها ولا سند يؤيدها ويؤكد قيامها ، فانه بذلك إما ان يكون حسن النية ولكنه بنى ادعاءاته على الشك والخمين دون القطع واليقين ، وهو ما يمكن وصفه رغم حسن نيته بالتهور وفساد التقدير ، واما سبب النية يريد الكيد للغير والنكاية به والامساء اليه ، نتيجة حقد أسود أو حماقة نكراء وفي كلتا الحالتين فإن الشاكي يكون قد اساء الى الابرياء وشهر بهم واحاط سمعتهم بما يشين على نحو يهدد كرامتهم بالاهدار وصفحة اعمالهم بالتشهير وهو ما يشكل في الصورتين مخالفة تأديبية من جانب الشاكي تستوجب الجزاء » .

( طعن ٢١٧٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ٨١ )

المبسطة :

الشكوى حق للكافة وهو من الحقوق الطبيعية للأفراد وبصفة مطلقة وعامة سواء كانوا موظفين أو غير موظفين — لهذا الحق حدود يقف عندها ولا يتعداها — من تلك الحدود حق الطاعة للرؤساء على رؤسيتهم ووجوب احترامهم بالقدر الذي يجب ان يسود بين الرئيس والرؤس — طاعة الرؤساء واحترامهم واجب يضمن للسلطة الرئاسية فاعليتها ونفاذها .

المجسمة :

ومن حيث انه لما كان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان الشكوى حق للكافة وهو من الحقوق — الطبيعية للأفراد وبصفة مطلقة وعامة سواء

كأنهم موظفين أو غير موظفين ، إلا أن لهذا الحق حدود يقف عندها ولا يتعداها ، ومن تلك الحدود يظهر جليا حق الطاعة للرؤساء على مرءوسيههم ووجوب احترامهم بالقدر الذى يجب أن يسود بين الرئيس والمرءوس فطاعة الرؤساء واحترامهم واجب يضمن للسلطة الرئاسية فاعليتها ونفاذها •

ومن حيث انه بتطبيق هذا المبدأ على المنازعة المعروضة : فإن لما كانت الجهة الادارية قد اعتبرت ان العبارة التى تضمنها تظلم المطعون ضده اى عيب الكلية بشأن تقدير درجة كفايته بدرجة جيد عن عام ١٩٨٥ — وى « أن السيد / . . . . . أمين الجامعة قام بتحريض مرءوسه السابق السيد / . . . . . أمين الكلية بتخفيض درجات تقريره هذا العام الى جيد » — تنطوى على المساس والتداول على أمين الكلية مما يمس دأخلا لا منه بواجبات وظيفته وخروجا منه على مقتضياتها •

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على التظلم المشار اليه أن العبارة — محل المخالفة المنسوبة للمطعون ضده والتى جوزى من أجلها بالقرار المطعون فيه — قد وردت فى معرض الأسباب التى استند اليها فى نظلمه من تقرير كفايته عن عام ١٩٨٥ ، وهى — بهذا الوصف — لا تعد تجاوزا منه لمقتضيات التظلم ولا تنطوى على الاساءة الى رؤسائه أو التداول عليهم ، ولا تصل الى الحد الذى يعتبر اخلا لا منه بواجب الاحترام لهم •

ومن حيث ان قرار الجزاء المطعون فيه قد استند — فيما انتهى اليه من اداة مسلك المطعون ضده ومجازاته بخضم يومين من أجره — الى أن العبارة التى وردت فى تظلمه قد انطوت على المساس برؤسائه والتداول عليهم ، فانه يكون قد قام على سند غير صحيح قانونا ، ومن ثم يكون غير مشروع ، متعين الالغاء •

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد ذهب هذا المذهب ، اذ قضى  
بالغاء القرار المطعون فيه استنادا الى أن العبارة التي ذكرها لمطعون ضده  
في تظلمه لا تتضمن اساءة لأمين الكلية وانها من مستلزمات شرح تظلمه  
من تقرير الكفاية دون أن يجاوز ذلك الى ما فيه اساءة للرؤساء أو المساس  
بهم ، ومن ثم يكون هذا الحكم قد جاء مطابقا لصحيح حكم القانون ،  
ويكون الطعن عليه غير مستند الى أساس من القانون مما يستوجب  
رفضه » .

( طعن ١٧٣٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩١/٤/٦ )

٢ - حق ابداء الراى او الطعن على تصرفات الرؤساء  
مكفول بلا تطاول او تشهير او تعد

#### قاعدة رقم ( ٨٢ )

البدا :

على العامل ان يلتزم فى شكواه الحدود القانونية التى تقتضيها  
ضرورة الدفاع الشرعى دون ان يتجاوز ذلك الى ما فيه تعد لرؤسائه او  
تطاول عليهم او مساس او تشهير بهم - المجاوزة تنطوى على اخلال بواجبات  
الوظيفة يستحق العامل عنها الجزاء المناسب .

الحكمة :

ومن حيث ان المحكمة الادارية العليا قد استقر قضاؤها على أنه من  
المقرر أنه على العامل أن يلتزم فى شكواه الحدود القانونية التى تقتضيها  
ضرورة الدفاع الشرعى دون أن يتجاوز ذلك الى ما فيه تعد لرؤسائه أو  
تطاول عليهم أو مساس أو تشهير بهم . وان المجاوزة تنطوى على اخلال  
بواجبات الوظيفة ومن ثم يستحق العامل الجزاء المناسب ( حكم المحكمة

الإدارية العليا — بجلسة ١٩٦٩/٥/٢٤ فى الطعن رقم ٢١ لسنة ١٠ ق —  
وحكمها أيضا بجلسة ١٩٧٢/١/٢٢ فى الطعن رقم ١١٣٧ لسنة ٨٤ ) •

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم واذا كان الثابت من الأوراق أن  
الشكاوى التى تقدم بها الطاعن للمجتهات المسئولة تضمنت عبارات شائبة  
استخدمت التشهير بالمسؤولين فى الشركة ومن ثم يكون الطاعن قد خرج  
فى شكواه عن الحدود القانونية وبالتالي يكون مخلا بواجباته الوظيفية  
الامر الذى يتعين معه مجازاته بالجزاء المناسب » •

( طعن ٣٠٤٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/٦/١٩ )

#### قاعدة رقم (٨٢)

المبدأ :

حق ابداء الراى له حدود يقف عندها ولا يتعداها — من هذه الحدود  
حق الطاعة للرؤساء على مرؤسيهم ووجوب احترامهم بالقدر الذى يجب  
ان يسود بين الرئيس والمرؤوس — لا يحل للموظف ان يتطاول على رئيسه  
بما لا يليق او لتحديه او لتشهير به او التمرد عليه — تعد هذه التصرفات  
مما يؤثمه القانون ويعاقب عليه •

تأنيث كل محاولات التشهير بالرؤساء واسقاط هيئتهم والنقص من  
اقدارهم واعتبارهم امام مرؤسيهم سواء صدرت تلك الافعال من مرؤوس  
لهم يعمل تحتهم فى ذات الجهاز الحكومى او من آخرين يعملون فى مرافق  
الحكومة الاخرى •

التحكمة :

وحيث ان قضاء هذه المحكمة قد استقر على ان حق ابداء الراى هو  
من الحقوق الطبيعية للأفراد بصفة مطلقة وعامة سواء كانوا موظفين أو غير  
موظفين الا ان لهذا الحق حدودا يقف عندها ولا يتعداها ومن تلك الحدود

يظهر جلياً حق الطاعة للرؤساء على رؤوسهم ووجوب احترامهم بالقدر الذى يجب ان يسود بين الرئيس والمرؤوس فطاعة الرؤساء واحترامهم واجب يضمن للنسطة الرئاسية فاعليتها وفنذها ولا يحل للموظف ان يتناول على رئيسه بما لا يليق أو لتحديه أو للتشهير به أو التمرد عليه كما جرى قضاء هذه المحكمة على تأييم كل محاولات التشهير بالرؤساء واستقاط هيبتهم والنقص من اقدارهم واعتبارهم أمام رؤوسهم سواء صدرت تلك الافعال من رؤوس لهم يعتل تحتهم فى ذات الجهاز الحكومى او من آخرين يعملون فى مرافق الحكومة الأخرى حيث تحكمهم التزامات ادارية بعدم الخروج على مقتضى الواجب دى أداء عملهم •

وحيث انه بتطبيق هذه القواعد على واقعات الطعن المعروض فانه يثبت لهذه المحكمة ان مدير المستشفى سم يرفض صراحة تنفيذ قرار النقل ولم يكن فى أى وقت متعسفا فى استعمال حقه بصفته رئيسا للجهة المطلوب نقل المظنون ضدها اليها بل انه حتى وبعد ان جاءت التاشيرة غير المرقعة بأنه لا رأى للمستشفى فى قرار النقل فان كل ما طلبه هو معرفة محرر هذه التاشيرة وصفته الوظيفية — كما ثبت لهذه المحكمة ايضا ان المظنون ضده الأول قد تعدى حدود اللباقة فى مخاطبة رئيسه عندما قال له انت عندك قرار لازم تنفذه كما تطاولت عليه المظنون ضدها الثانية عندما قالت له « هى دى العزبة التى ورثتها عن ابوك » كما تطاول عليه المظنون ضده الأول بالفاظ السباب النابية والبذنية الثابتة من اقوال الشهود والتي اكد وقوعها الحكم الجنائى الصادر فى اللجنة رقم ٦٤٩٠ لسنة ١٩٨٧ جنح قسم الجيزة بمعاينة المظنون ضدهما بغرامة قدرها خمسون جنيها •

وحيث انه متى كان ذلك كذلك فان ما ذهب اليه الحكم 'المظنون فيه من انهما صدر عن المتهمين كان نتيجة استنزاز مدير المستشفى لهما وشعورهما بأنه فوق الجميع وانه اذ لم يسأل عن استنزازه لهما فمن الخير

والعدن عدم مساءلتها عما صدر منها اكفاء بما فالاه من جزاء جنائي -  
غير مستند الى أصول ثابتة في عيون الاوراق أو تنتجها الوقائع التي  
حدثت فعلا ذلك ان ما ثبت وقوعه فعلا هو مطالبته في المرة الأولى بالموافقة  
السابقة للمستشفى على النقل وفي المرة الثانية عندما طلب منها معرفة محرر  
التأشيرة المنوه عنها على خطاب النقل وعلى غير موقعة أو مختومة بخاتم  
الجهة التي صدرت عنها وعندما تطاولا عليه بالألفاظ طلب منها الخروج من  
مكتبه - وليس في أى من هذه التصرفات استقزاز لهما لانه لم يثبت حتى  
في اقوال المطعون ضدهما انه رد على نظاولهما عليه بالسباب والألفاظ  
المتدنية والبذينة بأى رد أو قول سوى طلبه خروجهما من مكتبه - ومن  
ثم فان الحكم المطعون فيه لم يستند الى سبب صحيح من الواقع أو القانون  
مما يستوجب الحكم بالقائه وحيث قد ثبت من الاوراق ان المطعون  
ضدهما قد تطاولا على مدير المستشفى عنى النحو الثابت في عيون الاوراق  
ومن ثم يتعين مساءلتها على هذا التصرف الذي يؤثم القانون وترى  
المحكمة معاقبة كل منهما بالغصم من مرتبه لمدة سبعة ايام » .

( طعن ٥٣٣ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٢/٧/١٩٩١ )

#### قاعدة رقم ( ٨٤ )

البدا :

لا تثريب على الموظف ان كان معتدا بنفسه وانقا من سلامة نظره  
شجاعا في ابداء رايه ان يعطى في تصرفات رؤسائه - طالما لم يبنى من  
طعنه سوى وجه المصلحة العامة التي قد تتعرض للثيل منها اذا ما سكت  
الرؤوسون عن تصرفات رؤسائهم المخالفة للقانون او التي يشوبها سوء  
استعمال السلطة او الانحراف بها - طالما ان ذلك الطعن لا ينطوى على  
تطاول على الرؤساء او تحديهم لهم او تشهيرهم لهم .

### الحكمة :

« ومن حيث أن قضاء هذه الحكمة قد جرى على أنه لا تثريب على الموظف ان كان معتدا بنفسه واثقا من سلامة نظره شجاعا في ابداء رأيه ، أن يظن في تصرفات رؤسائه طالما لم يبغي من طعنه سوى وجه المصلحة العامة التي قد تتعرض للنيل منها اذا ما سكت المرء وسون عن تصرفات رؤسائهم المخالفة للقانون أو التي يشوبها سوء استعمال السلطة أو الانحراف بها طالما أن ذلك الطعن لا ينطوى على نطاول على الرؤساء أو تحديا لهم أو تشهيرا بهم . »

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم وكان الثابت أن الوقائع التي ضمنها الطاعنة شكواها والاقتوال التي أوردتها في تحقيق النيابة الادارية كانت بما ضدى من الواقع والحقيقة ولم تكن تلك الوقائع وليدة اختلاق الطاعنة كما أن الثابت أن الهيئة سواء في الأوراق المقدمة منها أو ما ذكره المسئولون بها في التحقيقات لم تنكر صحة ما ذكرته الطاعنة من مخالفة التسويات للقانون ولم تدحضها ولم تقدم دليلا واحدا في كل أو بعض ما ذكر بشكاوى الطاعنة بل سارعت فور تلقيها كتاب الجهاز المركزى للتنظيم بتحسين القرارات ابلاغ الجهاز المركزى للمحاسبات للرد على مناقضته المؤيدة للشكوى ولم تجد الهيئة ازاء كل تصرفاتها السابقة سوى الادعاء بان الطاعنة خرجت على مقتضى الواجب الوظيفى وضمت شكواها وأقوالها عبارات وألفاظ غير لائقة فيها مساس بكبار العاملين بالهيئة متجاوزة حق الدفاع وهو قول لا يجد سنداً من الواقع . »

(ظمن ٣٦٤٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٢/٦/٦)

٣ - مخاطبة الرؤساء تكون في حدود اللياقة والادب

قاعدة رقم ( ٨٥ )

البيان :

عبارات التطاول على الرؤساء والقذف في حقهم الواردة بأوراق  
الاعلانات القضائية والتي لا تستدعيها الخصومة القائمة تصد ذنباً ادارياً  
يستوجب العقاب .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق ان رئيس مجلس ادارة شركة  
الشمس للإسكان والتعمير أصدر القرار رقم ٤١ لسنة ١٩٨٤ تنفيذاً لما  
اتمى اليه مجلس ادارة الشركة بالجلسة المنعقدة في ٨/٣/١٩٨٤ وقضت  
المادة الأولى منه على مجازاة السيد / . . . . . رئيس قسم المتابعة  
والرقابة من الدرجة الثانية بالوقف عن العمل لمدة ستة أشهر اعتباراً من  
١٥/٣/١٩٨٤ مع صرف نصف أجره للأسباب التالية (١) تصريحه بمعلومات  
وبيانات تتصل بعمل الشركة وتضر بمصالحها (٢) ارتكابه مهاترات وقذف  
في حق مجلس ادارة الشركة وقيادتها في أوراق اعلانات على يد محضر  
ما يشكل جرائم القذف والسب والبلاغ الكاذب . (٣) الشكوى المقدمة  
من الأنسة / . . . . . الموظفة بالشركة ضد المذكور باتهامه لمطاردتها  
وخذش حياتها وتهديدها .

ومن حيث أنه عن واقعة قيام المطعون ضده بالتصريح بمعلومات أو  
بيانات عن الشركة تضر بمصالحها . فان الأوراق جاءت خالية من دليل أو  
قرينة تؤيد ذلك ، وقد اشارت الشركة الطاعنة انها ستقدم الدليل على تلك  
الواقعة ، في تقرير الطعن ، في المستندات التي ستقدمها ولكنها لم تقدم

قبل ذلك الدليل ، وعلى هذا فانه يتعين الالتفات عن هذا الاتهام باعتباره  
قولا مرسلا لا يصاحبه دليل •

ومن حيث أنه بالنسبة للواقعة الثانية وهي الخاصة بقذف ومسب  
رؤسائه في الاعلانات القضائية فالثابت من الاطلاع على صور تلك  
الاعلانات التي أرسلت الى رؤسائه في الشركة انها خاصة بالدعوى التي  
اقامها ضد زميلته . . . . . وقد ضمنها عبارات لا تمت الى تلك الدعوى  
ولا يوجد ضرورة لها اذ تضمن الاعلان أن ادارة الشركة تمر بطروف  
قاسية تكفي أدلتها للتداعي جنائيا ضد مجلس الادارة بالاھمال الجسيم  
على نحو ما وكل به الطالب أمره رسميا الى السيد الدكتور / رئيس مجلس  
الوزراء ووزير الدولة للاسكان والتعمير للتصرف حسب مقتضى وفي أثر  
ذلك فقد مسئولو الادارة القدرة على ضبط النفس موعزين ومحرضين  
نخبة من أنصارهم بالشركة ضد الطالب وزميلته مستميلين أنصارهم بالثمن  
اتقيل لكى ينالوا من معارضتهم •

ومن حيث أنه مشاحة أن هذه العبارات تعد تطاولا على الرؤساء  
وقدفا في حقهم بصورة علانية ولا تستدعيها الخصومة القائمة بينه وبين  
الموظفة المذكورة ، ومن ثم فهي تعد ذنبا اداريا يستوجب معاقبته عليه  
ولا يدرا عنه هذا الاتهام قوله بأن مطاميه هو الذى أرسلها وانه الغي  
وكالته بسبب ذلك اذ ليس من المعقول ان يرسل هذا الاعلان دون احاطته  
به والادلاء بالمعلومات التي تضمنها هذا الاعلان من شكوى المطعون ضد  
رؤسائه على السيد رئيس مجلس الوزراء والسيد وزير الاسكان والتعمير  
الى المحامى ، كما أنه من جهة أخرى فان هذا الاعلان لا يعدو بمشابة  
الشكوى التي كفلها القانون للجميع •

ومن حيث أنه بالنسبة للمخالفة الثالثة الخاضعة بتمرض المطعون ضده  
الى الأنسة . . . . . فانه بالاضافة الى ما قرره المحكمة التأديبية من أن

هذه الاتهامات متعارضة ومشكوك في حدوثها مع وجود منازعة قضائية بين الطاعن وزميلته . . . . . وقيام الشاكية . . . . . بالشهادة لصالح الأخيرة مما يلقي ظلالا من الرية حول حدوث هذه الواقعة فإن النيابة العامة اتهمت الى أنه لا وجه لاقامة الدعوى التأديبية ضد المطعون ضده لعدم كفاية الأدلة كذلك فإن هذه المحكمة لا يطمئن وجوابها الى ثبوت تلك الواقعة اذ لم يثبت من الأوراق على وجه الجزم واليقين ارتكاب المطعون ضده ذلك الفعل ، ومن ثم فإن المحكمة تطرح ذلك الاتهام .

ومن حيث انه ترتيبا على ما تقدم فإن المخالفة الثانية في حقه فقط هي تطاول على رؤسائه بالسب واذا صدر القرار بمجازاته بالوقف عن العمل لمدة ستة أشهر بنصف مرتب تأسيسا على ثبوت المخالفات الأخرى والتي اتهمت هذه المحكمة الى عدم قيامها على الوجه المتقدم ذكره فإن القرار يكون قد جانب الصواب متعينا الفأوه .

ومن حيث أن المحكمة تقدر بالنسبة للمخالفة الثانية في حق المطعون ضده عقوبة الخصم من المرتب خمسة عشر يوما وهي أيضا العقوبة الواردة للائحة الجزاءات المعمول بها في الشركة الطاعنة من يعتدى بالقول على الرؤساء ولو لأول مرة .

( طعن ١٨١٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٧ )

#### قاعدة رقم (٨٦)

المبدأ :

لا يجوز للعامل ان يخلا حق الشكوى كوسيلة للتظلم على رؤسائه .  
والا اعتبر هذا خروجا منه على واجب الطاعة والإحترام الذي هو من أولى واجبات العامل - تطاول العامل على رؤسائه في شكواه التي يتقدم بها بشكل ذنبا اداريا يستوجب مؤاخذته عليه عند توقيع الجزاء يجب الالتزام بالعقوبات التي حددها القانون .

### الحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه لا يسوغ للعامل أن يتخذ من حق الشكوى وسيلة للتطاول على رؤسائه والا عد هذا خروجاً منه على واجب الطاعة والاحترام الذي هو من أولى واجبات العامل كما يشكل ذنباً ادارياً يستوجب مؤاخذه عليه عن اقترافه . في شكواه .

ومن حيث أن الشاكي لم يلتزم بهذه القاعدة بل نسب الى رؤسائه في شكواه التحيز والرعونة وأن قرارات رئيس مجلس الادارة هي واليوم سواء ولا دلالة لها سوى العبث بالمراكز القانونية فانه يكون قد أتى ذنباً ادارياً تستوجب عقابه . ولا يدفع هذا بمقولة انها ألفاظ استعملها المشرع في قانون مجلس الدولة كما ذهب بحق الحكم المطعون فيه . واذا ان وضع الطاعن عند مخاطبة رؤسائه تختلف عن ممارسة العمل القضائي وما قيمه المشرع من استيفاءات عند ابداء المرافعة فكلا الأمرين يختلف عن الآخر .

ومن حيث انه ولئن كان ذلك — الا أنه يتعين عند توقيع الجزاء عليه الالتزام بالعقوبات التي حددها القانون رقم ٤٧ سنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية في المادة ( ٢٢ ) فيه وهي الانذار واللوم والعزل باعتبار ان الطاعن يشغل وظيفة مدير ادارة قانونية بشركة اتويس الوجه القبلي واذا قضى الحكم المطعون فيه المعاقبة بمقوبة خصم عشرة ايام من راتبه وهي عقوبة لم ترد في القانون فانه يكون قد اخطأ تطبيق القانون مما يتعين الغاؤه .

ومن حيث أن هذه المحكمة ترى معاقبته بمقوبة الانذار — على المخالفة التي ثبت في حقه على الوجه السالف البيان » .

( طعن ٢٧٨٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٧ )

### قاعدة رقم ( ٨٧ )

البيان :

حدود حق الشكوى ودور المحكمة فى مجال وزن الالفاظ والعبارات المنسوبة للمعوس - يتعين على المعوسين توفير واحترام رؤسائهم - يعتبر ذلك واجبا تحتمه طبيعة النظام الادراى والسلطة الرئاسية - فى مقابل ذلك يتعين على الرؤساء احترام كرامة وحقوق العاملين تحت رئاستهم - ينمى للتاكيد من وقوع مساس من مرؤوس برئيسه من خلال عبارات وردت فى تظلم او شكوى قدمها اليه ان يتوافر فى تلك العبارات لفظا ومعنى وفى اطار الظروف والالاسات التى جرت فيها ما يعد خروجا من حق التظلم والشكوى بقصد الايذاء الادبى والعنوى للرئيس الموجهة اليه سواء بالتشهير به او اهائته او تحقيره او المساس بهيئته وكرامته باى وجه من الوجوه - ينمى تحديد العبارات والالفاظ المؤثرة فى اطار السياق الكامل لعبارات التظلم الذى حرره العامل - يتعين ان يوضع فى الاعتبار الظروف والالاسات التى احاطت بالتظلم عند تحرير العبارات محل الشكوى لتحديد ما كان يهدف اليه ويسمى لتحقيقه والوصول اليه بتظلمه الذى تضمنته تلك العبارات -

المحكمة :

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أنه بتاريخ ١٩٨٥/٥/٦ تلقت الوزارة تظلما من المطعون ضده ، يتضرر فيه من تخفيض مرتبة كفايته من ( ممتاز ) الى ( جيد ) فى تقرير بيان الاداء الخاص به عن عام ١٩٨٤ ، وبعد أن أشار فى تظلمه الى مجانبة التقرير للصواب واستهوائه احدث تغيير فى ترتيب الأولويات فى قوائم المرشحين للترقية مما يصحبه بعبب الانحراف بالسلطة ولابتئائه على وقائع لا تودى الى النتيجة التى انتهى اليها ، اختتم تظلمه بأنه « لا يفوته أن يندد بالسلوك المنفر الذى اتخذته الوزارة حيال موظف مكافح بذل ثلاثين عاما فى خدمة الوزارة كان فيها مثالا للبذل والتضحية ودمائة الاخلاق وتكرلا الذات - وليكن شعارنا

الهم لا شماعة بل عبرة وتذكرة اللهم لا ميلا مع الصوى بل ميلا عن  
انهوى » . وبعرض هذا التظلم على السيد وزير التموين فى ذلك الوقت  
أشـر بأحواله الى المستشار القانونى للتحقيق معه مع إيقافه عن العمل ،  
وصدر القرار رقم ٢٧٥ فى ٢١/٥/١٩٨٤ متضمنا وقفه عن العمل لمدة  
ثلاثة أشهر وأحواله الى النيابة الادارية ، التى انتهت بعد اجراء التحقيق  
الى أنه اذ ضمن التظلم المقدم منه لوزير التموين بتاريخ ٦/٥/١٩٨٥  
العبارات المشار اليها فانه يكون قد خرج على مقتضى الواجب الوظيفى  
وسلك مسلكا لا يتفق والاحترام الواجب لرؤسائه .

ومن حيث أن مقطع النزاع فى الطعن المائل هو بحث وتدقيق  
مضمون ومحتوى العبارات التى وردت فى التظلم المقدم من المظنون ضده  
ووزن حقيقة مقامينها وما بينها فى الظروف التى سطرت فيها لبأن ما اذا  
كانت تنطوى على تجاوز لحق الطاعن فى الشكوى والتظلم وتتضمن  
المساس المؤثم بالرؤساء الذى يمثل اخلالا منه بواجبات الوظيفة العامة التى  
تفرض على كل موظف عام توقيع الرؤساء وحترامهم ، أم انها تعتبر وسيلة  
للتعبير عما وقع به من ظلم لاظهار الحق الذى يدعيه والذى يرى من وجهة  
نظره أن القرار المتظلم منه قد أهدره بالمخالفة للقانون ، والصالح العام .  
الأمر الذى دعاه الى أن يلجأ الى الوزير يلتمس لديه العدل والانصاف من  
الظلم الذى وقع عليه .

ومن حيث أن الوظائف العامة حق للمواطنين كفله الدستور والقانون  
لمن تتوافر فيه شروط الكفاءة والجدارة لشغلها وهى تكليف للقائمين فيها  
لخدمة الشعب ، وتكفل الدولة حماية الموظفين العموميين وقيامهم بأداء  
واجباتهم فى رعاية مصالح الشعب ، كما أن العمل فى الخدمة بالوظائف  
العامة حق وواجب وشرف تكفله الدولة وهى تلتزم بأن تقدر العاملين  
المتأزين منهم وذلك بصريح نصوص الدستور ومواد نظام العاملين المدنيين

بالدولة ( المواد ١٣ ، ١٤ من الدستور ) وفي ذات الوقت فإن لكل مواطن حق مخاطبة السلطات العامة كتابة وتوقيعا ( المادة ٦٣ من الدستور ) ولكل عامل حق مخاطبة رؤسائه بالشكوى والطلب والاقتراح والتظلم وذلك في حدود اطار سيادة القانون واحترام كرامة وهيبة تلك السلطات والقائمين عليها .

ومن ثم فانه كما يتعين على الرؤوسين توقيير واحترام رؤسائهم ورعاية كرامتهم وهيئته كواجب أساسى تحتمه طبيعة النظام الادارى والسلطة الرئاسية القائمة عليه باعتبارها المسئولة عن قيادة العاملين لتحقيق أهداف الصالح العام المنوط به — فانه يتعين فى ذات الوقت ان تحترم الرئاسات الادارية وفى القمة منها الرئيس الادارى الأعلى للوزارة وهو الوزير ( المادة ٢٥٧ من الدستور ) — كرامة وحقوق العاملين تحت رئاستهم وأن يعمل على حمايتهم وكفالة أدائهم لواجباتهم وتقدير المتأخرين منهم حق قدرهم فى اطار سيادة القانون والصالح العام .

ومن حيث أنه بناء على ما سبق فانه يتعين لتحقيق وقوع مساس من رؤوس برئيسه من خلال عبارات وردت فى تظلم أو شكوى قدمها اليه أن يتحقق فى تلك العبارات لفظا ومعنى وفى اطار الظروف والملايسات التى حررت فيها ، ما يمد خروجا عن حق التنظيم والشكوى بقصد الايذاء الأدبى والمعنوى للرئيس الموجهة اليه وسلطته سواء بالتشهير به أو اهانتة أو تحقيره أو المساس بهيئته وكرامته بأى وجه من الوجوه .

وحيث أنه غنى عن البيان أنه يتعين تحديد هذه العبارات والألفاظ المؤثمة فى اطار السياق الكامل لعبارات التظلم الذى حرره العامل كذا أنه فى هذا المجال يتعين أن توضع فى الاعتبار وفى اطار المبادئ السابقة بكافة الظروف والملايسات التى أحاطت بالتظلم عند تحرير العبارات محل التظلم

المشار له لتحديد ما كان يهدف اليه ويسمى الى تحقيقه والوصول اليه  
تنظلمه الذى ضمنته تلك العبارات .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده كان قد أخطر  
بصورة ضوئية من تقرير بيان الأداء الخاص به باعتباره من شاغلى الوظائف  
العليا عن المدة من ١/١/١٩٨٤ حتى ٨٤/١٢/٣١ بتقدير ( جيد ) وتبين له  
من هذا التقرير أنه جاء به أنه « قد بذل جهدا ملحوظا فى الفترة الأخيرة مما  
يستحق معه تشجيعه » فضلا عن منحه درجة امتياز بمعرفة رؤسائه المباشرين  
الا أن الوزير بصفة سلطة الاعتماد خفض تقديره الى مرتبة جيد دون ذكر  
أسباب التعديل والتخفيض فتقدم بنظلمه من ذلك الى الوزير متضمنا  
العبارات سالفة الذكر ، ثم اقام الدعوى رقم ٥٤٣٨ لسنة ٣٩ ق امام محكمة  
القضاء الادارى طعنا على هذا التقدير لكفايته حيث حكمت بجلسة  
٢٩/١٠/٨٧ بقبول الدعوى شكلا بالنسبة بطلب المدعى الغاء قرار وزير  
التموين والتجارة الداخلية بخفض بيان أدائه عن عام ١٩٨٤ وفى الموضوع  
بالغاء هذا القرار مع ما يترتب على ذلك من آثار لمخالفة قرار المطعون فيه  
للقانون فيما تضمنه من خفض مرتبة الطاعن ( المدعى ) من مرتبة ممتاز الى  
مرتبة جيد دون مبرر أو سبب لذلك الخفض وحيث أنه يبين من ذلك أن  
ما شعر به المطعون ضده من ظلم فور علمه بالتقرير والتعديل الذى جرى  
عليه بسبب انعدام أى سند فى الواقع أو القانون أو الصالح العام لنخفض  
تقدير كفاءته بمعرفة الوزير الرئيس الأعلى له لمرتبة هذه الكفاءة كان له  
ما يبرره من الواقع والقانون وحسبنا كشف عن ذلك حكم محكمة القضاء  
الادارى سالف الذكر ، وهذا الشعور الذى سيطر عليه عندما أمسك بالصم  
لتحرير تنظلم مما حاق به وقد اقترب من سن التقاعد حيث أحيل للمعاش  
فى ٤/٥/٨٧ بتسطير العبارات المشار اليها أثناء كتابته للتنظلم ومن ثم فإنه  
يتعين النظر اليها وتفسيرها ووزنها فى ضوء الملابسات سالفة الذكر وعلى

ذلك فإن ما أبداه الطاعن من أنه يندد بالسلوك المنفر الذي اتخذته الوزارة جباله أو قوله أنه « يتعين أن يكون شعارنا اللهم لا شماتة بل عبرة وتذكير اللهم لا ميلا مع الهوى بل ميلا عن الهوى » يتعين فهمه بحسب سياق عبارات التظلم في إطار رغبته في:ظهار مدى ما تعرض له من ظلم وجور للرئيس الادارى الأعلى ذلك الظلم الذى حاق به بدون مبرر ظاهر بالمخالفة للقانون حاجبا لحقه المشروع فى الرقى الى وظيفة أعلى بناء على التقرير الصحيح تكفاته فى سن اقرب فيه من الاحالة ومن ثم فانه لا يجوز أن ينصرف فهم وتفسير تلك العبارات الى الاساءة الى شخص الوزير أو هيئته وسلطته بقدر ما هى تذكيره بقدرة عدل الله ودعوة للوزير بضرورة البحث والنظر فى انصافه وفحص تظلمه على أساس موضوعى بمرعاة الحق والقانون وآية ذلك أن الأوصاف محل المسألة موجبة للقرار المتظلم فيه وموجهة الى الوزارة باعتبارها جهة ادارية وليس لشخص الوزير كما أنه لا يتصور أن يلجأ المتظلم الى الوزير طائبا منه الانصاف والغاء القرار ، وهو فى ذات الوقت يقصد اثارته ضده بتوجيه الاساءة الى شخصيته وهيئة فالأمر كله لا يخرج عن كونه وسيلة للتعبير عما كان يجيش به صدره من أحاسيس عديدة بالظلم والأمل فى الانصاف أو صرخة اراد بها المتظلم أن يبين مدى جسامته ما وقع عليه من ظلم طالبا رفعه من الوزير الرئيس الأعلى للوزارة التى يتبعها •

همن حيث أنه بالبناء على ما تقدم فإن ما نسب الى المطعون ضده من اتهام يكون غير ثابت فى حقه بالوصف الذى قدم للمحاكمة التأديبية من أجله حيث ينفى عن العبارات الواردة بتظلمه فى الظروف والملابسات التى صدرت فيها وصف الخروج على مقتضى الواجب وسلوكه سلوكا لا يتفق والاحترام الواجب لرؤسائه الأمر الذى يصبح معه الحكم الطعين الصادر ببراءته سليما فى النتيجة التى اتهمت اليها دون الأسباب التى استند اليها

حيث أنه لا يشاد في أن الوقف الاحتياطي أو الاحالة للتحقيق أو المحاكمة التأديبية اذ تم وفقا لأحكام القانون لا يعد جزاء تأديبيا رغم ما يحققه العامل من جرائمها من معاناة كما أن اتخا تلك الاجراءات بصورة جادة لا يبررها ما بدر منه في تظلمه لا يشكل سببا لاباحة سلوكه سلوكا لا يتفق مع الاحترام الواجب لرؤسائه لو كان قد ثبت في وقوع ذلك منه ولا يعفيه بالتالي من الجزاء التأديبي عما يكون قد ثبت قبله في هذا الشأن ومن ثم يكون الطعن والحال كذلك غير قائم على أساس سليم من انقانون جدير بالرفض .

وحيث أن هذا الطعن معنى من الرسوم طبقا لأحكام المادة ( ٩٠ )  
من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

( طعن ١٤٠٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢٦/١١/١٩٨٨ )

#### قاعدة رقم ( ٨٨ )

المسألة :

مخاطبة الرئيس من جانب الرؤوس يجب ان تكون في حدود الادب واللياقة الواجبين دون تجاوز الى ما يدخل في عداد الاهانة او التجريح او الاساءة او التناذب بالالفاظ والأوصاف التي تاباها القيم والأصول الادارية والتنظيمية الواجب مراعاتها في العلاقات الوظيفية - عدم خضوع كل موظف لرئيسه في تدرج تنظيمي يحقق الانضباط اللازم لكي يحقق المرفق العام أغراضه التي انشا من أجلها - يتعين على الرؤوس عندما يعلى عليه امر مخالف للقانون أو الصالح العام من رئاسته ان يعترض على ذلك بصورة موضوعية دون تجريح او اهانة - على الرؤوس ان ينفذ الامر المعارض عليه ما دام قد اعترض كتابة فاجبره رئيسه على تنفيذه رغم ذلك كتابة .

### للحكمة :

« ومن حيث انه فى مجال العلاقة الوظيفية بين الرئيس والمرءوسين فان توجيه الالهانة والتجريح بنسبة اوصاف تمس الكرامة والهيئة للمنطقة الرئاسية لا يحتمها طبيعة سياق الشكوى أو العرض للتظلم للرئيس ولا تبررها ظروف قهرية للشاكى أو المتظلم المرءوسين على نحو يؤكد يقين حسن نيته وعدم تعمد توجيه الالهانة أو التجريح أو التحقير لرئاسته سواء كان المرءوس على حق فى شكواه أو نظلمه أو عرضه على رئاسته أو نم تكن يعتبر بلا شك سلوكا خارجا على الواجب الوظيفى لأن ما يباح لآحاد الناس فى مجال ممارسة حق الشكوى أو حق النقد بالنسبة للموظف العام لا يباح فى العلاقة التنظيمية التى تربط المرؤوس برئيسه وذلك دون اخلال بحق المرؤوس الطبيعى والدستورى فى الشكوى والتظلم من تصرفات هذا الرئيس فى شأن المرؤوس أو فى شأن اداء واجبات الوظيفة العامة الرئاسية التى يشغلها هذا الرئيس وذلك لأن مقتضى النظام العام الادارى ان تكون للسلطة الرئاسية احترامها وهيبتها ذلك الاحترام اللازم يحكم طبائع الأشياء لتحقق حسن سير المرافق العامة ومن أول مقتضيات هذا الاحترام ان تكون مخاطبة الرئيس من جانب المرؤوس فى حدود الأدب واللياقة الواجبين دون تجاوز ذلك الى ما يدخل فى عداد الالهانة والتجريح أو الاساءة أو التناؤد بالالفاظ والأوصاف التى تأباهها القيم والأصول الادارية والتنظيمية الواجب مراعاتها فى العلاقات الوظيفية والتى بغير الالتزام بها يتحول اسلوب الخطاب مكتابة أو مشافهة بين المرؤوس ورئيسه الى الاحتكاك والصدام ، بدلا من التعاون والتوقير والاحترام وبذلك ينهار اساس الانضباط المتمثل فى السلطة الرئاسية وتدرج الوظائف الذى يقوم على خضوع كل موظف لرئاسته فى تدرج تنظيمى يحقق الانضباط اللازم لكى يحقق المرفق العام اغراضه الخدمية أو الاتاجية التى اتشىء من أجل الوفاء بها فى خدمة

الشعب ولذلك فانه يتعين على الرؤوس وعندما يملى عليه امر مخالف لقانون أو الصالح العام من رئاسته أن يعترض على ذلك بصورة موضوعية دون تجريح أو اهانة تصريحاً أو تلميحا بدون مبرر وآية ذلك أنه ليس للرؤوسين حتى في حالة صحة اعتراضاته قانوناً أن يعمد الى افارة الاضطراب والتجريح والاهانة بل عليه أن يصدع بتنفيذ الأمر المعترض عليه ما دام قد اعترض كتابة فاجبره رئيسه على التنفيذ رغم ذلك كتابة حيث يحل هذا الرئيس مغبة مخالفته للقانون والصالح العام وحده وفقاً لصريح نص القانون ( م ٧٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨ ) .

ومن حيث أن الطاعن في الطعن المائل قد تجاوز في العبارات الأخيرة من خطابه حدود اللياقة في مخاطبة الموظف لرئيسه بعد ان استنفذ انغرض الموضوعي المشروع من الخطاب المذكور وهو الاعتراض على ما قرر رئيسه من اشراك مركز الجزيرة وتبصيره باسباب خطأ ذلك القرار وعدم تحقيق الصالح العام وذلك حيث استخدم عبارات تضمن حتما نسبة اوصاف جارحة لرئيسه لم يكن ليستلزمها السياق الموضوعي للخطاب ، فانه بذلك يكون قد ارتكب مخالفة تأديبية تستوجب المساءلة والجزاء وذلك بصرف النظر عن مدى صحة ما اعترض عليه من قرار لذلك الرئيس ومدى مسئولية الأخير عن مسلكه المخالف للقانون والصالح العام ومدى سوء تصرفاته في ادائه لواجباته فالحماية التي يقررها القانون للرئيس من أى تعد بالقول أو الفعل من رؤوسه سلباً أو ايجاباً ليست ميزة شخصية لهؤلاء الرؤساء تزول عنهم بسوء مسلكهم أو تصرفهم ولكن هذا الاحترام والتوقير أمر موضوعي يفرضه النظام العام الادارى حسبما سلف البيان ويرتبط بحسن سير وانتظام العمل بالوحدات الادارية القوامة على المصالح والمرافق العامة .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه صدر بمجازاة الطاعن بخضم يومين

من راتبه ، فانه يكون قد وقع عليه الجزاء المناسب صدقا وعدلا مع ما ثبت في حقه من مخالفة تأديبية تمس النظام العام الادارى والانضباط الوظيفى ومن ثم يكون قد صدر صحيحا ولا ينطبق عليه الامر الذى يتعين معه القضاء برفض الطعن المائل موضوعا .

( الطعن رقم ٥٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٩/١/٧ )

٤ - لا جناح على اللجوء الى رئيس الجمهورية او رئيس  
مجلس الشعب بالشكوى

قاعدة رقم ( ٨٩ )

البدء :

لا جناح على المتظلم اذ لاذ برئيس الجمهورية الذى تنبسط رقبتة على ادارة جميع الراقى شارحا له الامور المصاحبة للقرار مستمرا اياه فى محاسبة رؤسائه - ليس فى تقديم رسالة الى رئيس الجمهورية ما يعتبر ذنبا اداريا طالما جاءت الرسالة خلوا من التشهير والتطاول على الرؤساء .

انحكمة :

ومن حيث أنه عن الرسالة التى أرسلها الطاعن بتاريخ ١٤/٥/١٩٨٤ انى السيد رئيس الجمهورية فانه يتعين بادىء ذى بدء التنويه الى أن التقدم بالشكوى الى السلطات العليا فى الدولة وعلى الاخص رئيس الدولة هو حق مكفول لكل مواطن وليس من شأن التصاق صفة الموظف العام بالمواطن حرمانه من ممارسة هذا الحق طالما قد تم ذلك فى الحدود المقررة قانونا .  
أوما عن العناوين الأربعة التى كتب بها الطاعن رسالته فانه يبين ان الطاعن قد ادرج تحت عنوان مذبة الترقيات فى جهاز المحاسبات ما اكتنف حركة ترقيات ١٩٨٣ ، التى تخطى فيها من ملابسات تتمثل فى نخطى مائة

وخمسة وعشرين شخصا كان نصيب الطاعن منها ان تخطاه أربعون شخصا. نظرا لأن المحظوظين والمقررين قد انقشع امامهم مجال ترقية فيها بما ترتب على ذلك أن أصبح الجهاز زبونا كبيرا من زبائن محكمة القضاء الادارى التى حاول السيد رئيس الجهاز تصدير مهمتها باحتجازه التظلمات المقدمة من ذوى الشأن ومن بينهم الطاعن الذى كان قد قدم تظلمه فى ١٩٨٣/٦/٨ وظل حبيسا حتى ١٩٨٤/٢/١ ولم يسعفه امام هيئة مفوضى الدولة الا تقديمه صورة من تظلمه موقعا عليها بالاستلام من الموظف المختص وعن عنوان عصا موسى وجهاز المحاسبات أوضح الطاعن للسيد رئيس الجمهورية العقاب والارهاب الذى يمثله حرمانه من الحوافز من رئيس الجهاز الذى تقرر خروجا على القواعد والاجراءات القانونية المقررة فى هذا الشأن ودلل على ذلك بمستندات رسمية ثابت فيها كل ما ذكره فى هذا الخصوص وذلك كله عقابا على اصرار الطاعن فى الاستمرار فى طريق الانتصاف قضائيا وارهابا لغيره من العاملين حتى يستشعرون ما يمكن أن — يهددهم — أما عن عنوان جهاز المحاسبات أم جهاز المحاسب فقد خصه الطاعن بما افطوت عليه حركة ترقية ابريل ١٩٨٤ التى تخطف فيها للمرة الثانية — وما لابسها من مساومة بين الجهاز وبين من سبق أن رفعوا دعاوى طعنا على حركة ترقية ابريل ١٩٨٣ يشترط تنازلهم عنها تنازلا موثقا حتى تلحقهم الترقية وشمولها لبعض العاملين الذين لم يخفوا أصلا دعاوى طعنا على تلك الحركة ولبعض المقررين من العاملين وخلوها من الذين استمروا صامدين متمسكين بالاستمرار فى مطالبتهم القضائية • ولما كان البين من الأوراق التى طوى عليها انطاعن حافظة مستنداته انها تؤكد صحة الوقائع التى ضمنها رسالته الى السيد رئيس الجمهورية فالكشف، المبين به عدد الدعاوى التى رفعت على الجهاز بسبب حركة الترقية الأولى بلغ ٧٤ دعوى والتنازلات الموقعة المقدم بعض منها تمت فى وقت معاصر

لترقية من تنازلوا اذ ان حركة الترقيات صدرت بتاريخ ١٩٨٤/٤/٢٦ و التنازلات موثقة بتاريخ ١٩٨٤/٤/١٤ و ١٩٨٤/٤/١٦ الامر الذى يحمل على الصحة ما قاله بشأن مساومة من سبق تخطيهم على التنازل عن دعاويهم حتى يظفروا بالترقية لا سيما وان التنازل تنازلا موثقاً عن الدعوى هو امر غير مألوف ولا يجرى التنازل عن الدعوى على هذا النحو فى الظروف المعتادة وصدق ما ذهب اليه بشأن ترقية من لم يرفع دعوى اصلا وتكرار تخطيه من تثبت بدعواه والطاعن واحد منهم اما ان حركة الترقيات قد ضللت المقرين فهو قول لم يبعد عن الحقيقة الواقعة التى تتمثل فى أن انسيده / ٥٥٥ التى ثبت من واقع الأوراق حسبما سبق البيان قيام رئيس الجهاز بتعيينها به ثم بتدبها للعمل مدير' لشئون مكتبه الفنى بعد تعيينها بمدة مقدارها سبعة شهور والتى كان لها حظ الترقية فى حركة الترقيات أبريل ١٩٨٤ ، وهى خريجة دفعة ١٩٦٧ ، فى حين لم يكن نصيب الطاعن ، وهو خريج سنة ١٩٥٤ ، من هذه الحركة الا التخطى للمرة الثانية الامر الذى حدا بالطاعن الى أن يصف جهاز المحاسبات بجهاز المحاسب كما ان ما مر به الطاعن فى خصوص الحوافز اننى تقرر حرمانه منها بعد ما كان قد تقرر صرفها له لاستيفائه شرائط استحقاقها واعداد استمارة الصرف فعلا يفصح عن عقابه فاذا كان هذا هو حال الطاعن مع جهاز المحاسبات فلا جناح عليه اذا لاذ برئيس الجمهورية الذى تنبسط رقابته على ادارة جميع المرافق شارحا هذه الأمور بالصراحة التامة متسائلا فى استصراخ من يحاسب رئيس المحاسبات . ولعل ما يزيد ما تقدم كله تأكيدا على طريق اساءة استعمال السلطة مع الطاعن . ان الرسالة التى بعثها الى رئيس الجمهورية وصلت الى رئيس الجهاز رفق كتاب وزير الدولة لشئون مجلس الوزراء المؤرخ فى مايو ١٩٨٤ : لم تظهر الا فى ١٩٨٤/٧/١٥ بعد ما قرر رئيس الجهاز ، فى نفس اليوم ، أى ١٩٨٤/٧/١٥ احالة

الطاعن للتحقيق حسبما أوصت به دراسة بحث تظلمه المورخ في ١٩٨٤/٦/٣١ الى رئيس الجهاز وهو الأمر الذى له دلالة مغزى فى المعاملة التى خص بها الطاعن فى المراحل المختلفة . كما أن التحقيق الذى أجرى مع الطاعن لم يتصدى بل ولم يحاول أن يتصدى لتبيان صحة الوقائع التى ضمنها تظلمه لرئيس الجهاز أو رسالته لرئيس الجمهورية كأن يطلب مثلا استمارة صرف الحوافز التى حرم منها الطاعن للتحقق من مدى صدق قوله ومدى اتفاق أو اختلاف تصرف رئيس الجهاز فى هذا الشأن مع الأوضاع والقواعد القانونية المقررة . هذا فى حين أن التحقيق لم يغفل طلب كشف بيان الجزاءات التى وقعت على الطاعن ولم يفته سؤال رئيسه عنه وقد جاء الكشف فاصع البياض عن فترة خدمة امتدت ٢٧ عاما تقريبا والاجابة جاءت عارية من دليل على أن الطاعن له ماض فى الخروج على اللياقة .

( طعن ٦٨٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٥/١٢/٧ )

#### قاعدة رقم ( ٩٠ )

المبدأ :

توجيه رسالة الى رئيس مجلس الشعب بشرح الظروف الصاحبة للقرار المطعون عليه ليس فيه خروجا على المألوف من جانب موظف الجهاز المركزى للمحاسبات - أساس ذلك : العلاقة القانونية التى تربط الجهاز بمجلس الشعب برابطة التبعية - لا تثريب على الموظف ان كان معتدا بنفسه واثقا من سلامة وجهة نظره شجاعا فى ابداء رايه ان يظن فى تصرفات رؤسائه طالما لا يبنى من طعنه الا وجه المصلحة العامة التى قد تتعرض للنيل منها اذا سكنت الرؤوسون عن تصرفات رؤسائهم المخالفة للقانون او التى يشوبها سوء استعمال السلطة او الانحراف بها ، طالما ان هذا الطعن لا ينطوى على تطاول على الرؤساء او تحديا لهم او تشهيرا بهم .

### للمحكمة :

ومن حيث أن الشكوى المرسلة الى الدكتور محمد كامل ليلة بصفته رئيسا لمجلس الشعب والمؤرخة في ١٩٨٤/٥/٢١ فانها لم تتضمن جديدا وانما ارفق بها صورة من الرسالة المؤرخة في ١٩٨٤/٥/١٤ الى السيد رئيس الجمهورية في أن يتخذ منها رئيس مجلس الشعب ، باعتباره الجهة التي يتبعها الجهاز المركزي للمحاسبات ، الموقف الذي يمليه عليه موقعه . ومن ثم فهي ترتبها على ما تقدم ايضا خلو مما يمكن أن يكون محلا لمؤاخذة الطاعن أو أن يعتبر خروجا من قبله على واجبات الوظيفة ومقتضياتها . كما أن توجيهها الى رئيس مجلس الشعب ليس فيه خروجا على المألوف نظرا للعلاقة القانونية التي من مقتضاها تبعية الجهاز المركزي لمجلس الشعب .

ومن حيث عن الرسالة الثانية الى رئيس الجمهورية والمؤرخة في ١٩٨٤/٧/١٦ أول ما يثير الانتباه بشأنها أن تاريخ تحريرها هو ذات التاريخ الذي استدعى فيه الطاعن للتحقيق وهو ما استشعر الطاعن مغيبته عندما أورد بها « لقد كان رد فعل رسالتي الأولى — التي أحلت فيما يبدو الى السيد رئيس الجهاز مزيد من الظلم — غلصة الثانية حرمت من حوافز الاتجاج عن الفترة من ١٩٨٤/٤/١ حتى ١٩٨٤/٦/٣٠ بالرغم من مشاركتي في الاتجاج » . أما ما جاء في الرسالة فلا يبدو أن يكون تكرارا للأمرين من الأمور التي سبق اثارها في الرسالة الأولى أولهما الظلم المستمر الذي أبان يحق به اتقاما وتشفيا من لجوئه الى القضاء وثانيهما عدم تسبب رئيس الجهاز المقررات التي تصدر مرتبة الاضرار بالطاعن . وفي ضوء ذلك يبين ان رسالة الطاعن الثانية ، أيضا موجهة الى ولي الأمر في البلاد مستنجدا بعد أن استشعر أن الالتجاء اليه طالبا الانصاف جاري ترتيب عقد مسؤوليته عنه لانه لاذ بمن يستطيع حمايته . وعلى هذا النحو فإن

هذه الرسالة شأنها شأن السابقة عليها ليس فى تقديمها الى رئيس الجمهورية ما ينطوى على التشهير بانقائمين على ادارة الجهاز أو تطاول عليهم كما لا يتضمن مضمونها شيئا من هذا القبيل .

ومن حيث انه عن الكتاب المرسل الى الدكتور رفعت المنجوب المؤرخ نى ١٨/٧/١٩٨٤ فانه يصدق بشأنه ما سبق بيانه بشأن الكتاب الذى سبق وأن أرسله الطاعن الى رئيس مجلس الشعب السابق الدكتور محمد كامل ليلة .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمه يحرى على أنه لا تثريب على الموظف ان كان معتدا بنفسه واثقا من سلامة نظره ، شجاعا فى ابداء رأيه : أن يظن فى تصرفات رؤسائه طالما لا يبنى من طعنه الا وجه المصلحة العامة التى قد تتعرض للنيل منها اذا ما سكت المرؤوسون عن تصرفات رؤسائهم المخالفة للقانون أو التى يشوبها سوء استعمال السلطة أو الانحراف بها ، طالما أن ذلك الطعن لا ينطوى على تطاول على الرؤساء أو هجاء لهم أو تشهيراً بهم .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم وكان الثابت أن الوقائع التى ضمنها الطاعن تظلمه الى رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات وشكاياته الى السيد رئيس الجمهورية والى رئيس مجلس الشعب كانت لها صدى من الوقائع والحقيقة على ما سلف بيانه ولم تكن تلك الوقائع وليدة اختلاق الطاعن أو ادعائه . كما أنه من الثابت ان ان جهاز المركزى للمحاسبات سواء فى مذكرة بحث تظلمه أو مذكرة نتيجة التحقيق مع الطاعن التى انتهت الى اتهامه أو مذكرة الادعاء المقدمة بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٤ لمجلس التأديب ردا على دفاع الطاعن الوارد بمذكرته المقدمة بهذا المجلس بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٤ او فى المذكرتين المتقدمتين الى هذه المحكمة المؤرخة احدهما فى

١٣/٣/١٩٨٥ والثانية في ٣٠/١٠/١٩٨٥ لم ينكر هذه الوقائع ولم يحضنها  
ونم يقم دليلا واحدا لنفيها كلها أو بعضها اللهم الا ما جاء بمذكرة الادعاء  
المقدمة بتاريخ ١٧/١٢/١٩٨٤ من أن أوجه الدفاع التي أبداهها الطاعن  
والمؤيدة بالمستندات المقدمة معها مجالها انقضاء الاداري لتعلقها بالترقيات  
والحوافز وهذا الرد - والذي مضمونه القول بأن الطاعن قد خرج على  
مقتضى الواجب الوظيفي وضمن تظلمه وشكواها عبارات وألفاظ غير لائقة  
بها مساس وتجريح وتشهير بكيان الجهاز ونزاهة القائمين عليه متجاوزا  
حق الدفاع هو قول لا يجد سنداً من الواقع .

( طعن ٦٨٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٢/٧/١٩٨٥ )

### ثالثا : المحافظة على كرامة الوظيفة

#### ١ - احترام العرف وكرامة الرؤساء والرؤوسين وافرار المتعاملين

##### قاعدة رقم (٩١)

##### المبدأ :

على العامل ان يحافظ على كرامة وظيفته طبقا للعرف العام وان يسلك  
في تصرفاته مسلكا يتفق والاحترام الواجب للجهة الادارية التي يخدم بها  
ولرؤسائه وزملائه ولافراد الشعب المتعاملين معها .

##### المحكمة :

ومن حيث انه يبين مما تقدم ان ما نسب الى انطمعون ضده ثابت فو،  
حفه على :جو ما ورد بالاوراق وبشهادة شهود الواقعة الموقعين على  
الشكوى المقدمة ضده من رئيس الشئون القانونية وهم عشرة افراد  
حضرُوا وسمعوا ما يدر منه وبينهم عدد من المحققين والاداريين ذكورا

وإذاً فضلاً عن مدرس ومدير ورشة اصلاح سيارات ولم يقدم المطعون ضده فى جميع مراحل هذا النزاع ما يفيد عدم صدق شهادتهم وما يبرر اهدارها وذلك بصرف النظر عما استند اليه الحكم الطعين عن أسباب تتعلق بمناقشة ما ابداه المطعون ضده امام المحكمة التأديبية الصادر منها الحكم من دفاع يتعلق برفضه الادلاء باقوال بالتحقيق الذى اجراه قسم الشئون القانونية .

وحيث ان ما ثبت قبل المطعون ضده على النحو سالف الذكر ينطوى على مخالفة واجبات الوظيفة العامة التى تفرض على العامل طبقاً لما نصت عليه المادة ( ٧٦ ) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، ان يحافظ على كرامة وظيفته طبقاً للعرف العام وان يسلك فى تصرفاته مسلماً يتفق والاحترام الواجب للجهة الادارية التى يخدم بها ولرؤسائه ولزملائه ولافراد الشعب المتعاملين معها .

( طعن ١١٠٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٩/١/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٩٢ )

المبدأ :

الموظف العام يسأل عن الاخلال بواجب الحفاظ على هيئته واحترامه وكرامة الوظيفة فى كل مجالات سلوكه ونشاطه داخل وخارج عمله الرسمى .

الحكمة :

ومن حيث انه بصرف النظر عن مدى اعتبار اعضاء اللجان الرياضية للمشكلة طبقاً لاحكام القانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن الهيئات الخاصة للشباب والرياضة واللوائح الصادرة تنفيذاً له من الموظفين العموميين بالمعنى الواسع لهذا الوصف بمراعاة ما نص عليه القانون من انها هيئات ذات نفع عام وأموالها عامة فيما يتعلق بتطبيق أحكام من العقوبات ( م ١٥ ) وخضع

الهيئات الخاصة للشباب والرياضة ماليا وتنظيميا واداريا وغنيا وصحيا  
لاشراف الجهة الادارية المختصة م ( ٢٥ ) . وجواز نذب بعض العاملين من  
دوى الخبرة للعمل بتلك الهيئات مع تحمل جهات العمل لرواتبهم . فقد  
سبت النيابة الادارية الاتهامات اليهم باعتبارهم من العاملين بمديرية الشباب  
والرياضة بالقرية وعلى اساس هذا الوصف طلبت محاكمتهم ومستندة  
الى المادة ( ٧٨ ) من نظام العاملين المدنيين بالدولة وذلك باعتبار ان المخالفة  
التي وقعت منهم فى مجال اداء كل منهم للمهمة التي يتولاها فى اطار المشاركة  
فى ادارة اعمال اللجنة الرياضية بصفتهم من العاملين بمديرية الشباب  
والرياضة ، ذلك انه طبقا لصريح نص الفقرة الأولى من المادة ٧٨ من  
القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة فانه يجازى  
تأديبا كل عامل يخرج على مقتضى الواجب فى اعمال وظيفته أو يظهر بمظهر  
من شأنه الاخلال بكرامة الوظيفة ، ومن ثم فان الموظف العام يسأل عن  
الاخلال بواجب الحفاظ على هيئته واحترامه وكرامة الوظيفة فى كل  
مجالات سلوكه ونشاطه داخل وخارج عمله الرسمى هذا فضلا عن  
مسئولية كل من الطاعنين طبقا للقانون رقم ٧٧ لسنة ٧٠ جنائيا وتاديبيا  
من القرارات والتصرفات التي اهدرها أو اشترك فيها بصفته عضو مجلس  
ادارة أو سكرتير معينا أو مديرا اذا كان من شأن تلك القرارات أو التصرفات  
الاضرار بمصالح الهيئة العاملة فى مجال الشباب والرياضة أو بأموالها .  
ومن حيث انه ولئن كان قانون المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة  
١٩٨٣ لا يصرى بذاته على اللجنة الرياضية ، الا ان واقع المستندات  
يكشف ان مجلس ادارة تلك اللجنة وعلى رأسه الطاعن الأول وبعضوية  
انطاعنين الثانى والثالث والرابع قد لجأ فى عملية شراء الاتوبيس الى  
اسلوب ( المناقصة ) والتي وان كانت لا تخضع لكافة ما ورد بشأنها من  
احكام واجراءات فى القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر ولائحته  
التنفيذية الا ان مقتضيات الادارة الحسنة لشئون اللجنة الرياضية التي

يتعين ان يلتزم بها الطاعنون وفقا للمبادئ العامة التي تحتّمها وظيفتهم وطبيعة وصفهم فى اللجنة الرياضية ، وكذلك مقتضيات الثقة بينهم واحترام هبة وكرامة الوظيفة العامة التى يشغلها كل منهم والتى كان لها دخل فى شغلهم لوظيفتهم بتلك اللجنة كل ذلك كان يحتم لحسن تقرير واداء هذه المهمة تحديد شروط ومواصفات الاتوبيس المطلوب شرائه حتى تكون انعطافات المقدمة وكذلك وسائل المفاضلة بينها على اساس سليم معروف ومعلوم سلفا وحتى لا يترك الامر لتقديرات شخصية وتفسيرات تدين مسلك الطاعنين فى اجراءات الشراء وتمس تنزههم عن الاهمال فى رعاية مصالح اللجنة التى يعملون بها ، أو تمهيمهم بالانحراف والتربح من شغلهم لوظائفهم بها وذلك عندما يتبين فيما بعد عدم سلامة ترجيح مواصفات سيارة الاتوبيس المشتراه فنيا على نحو ما ورد بالاوراق مع تحميل اللجنة فرق سعر ( ٦١٣٠ جنيه ) بدون مبرر وهذا بذاته يعد اخلافا من الطاعنين بواجب الحفاظ على هبة واحترام وكرامة الوظيفة العامة فيما ثبت قبلهم من خروج على مقتضيات ومبادئ الادارة الحسنة فى شراء الاتوبيس المذكور لأن هذا الاهمال الثابت يتعين قبلهم بالاضافة الى ما ثبت من عدم التقيد ببيعاد التقديم للعطاءات وعدم الحصول على تأمين لمن قدمها • يعتبر جريمة جنائية يعاقب عليها طبقا لصريح نص المادة ١٠٩ من القانون رقم ٧٧ لسنة ٧٥ سالف الذكر بالحبس والغرامة أو باحدى هاتين العقوبتين وذلك باعتبار الطاعنين قد تسببوا باهمالهم فى خسارة مادية للجنة الرياضية بقيمة المبلغ سالف البيان •

ومن حيث انه تأمينسا على ما تقدم فان الحكم الطعن يكون قد صدر سليما لانه قد استخلص النتيجة التى انتهى اليها وادانة الطاعنين من اصول سليمة وثابتة ومستمدة من الاوراق ، ويكون الطعن والحال كذلك غير قائم على اساس سليم جدير بالرفض •

( الطعن رقم ١٩٣ ، ٣٨١ لسنة ٣٤ ق بجلسة ١٠/٦/١٩٨٩ )

### قاعدة رقم (٩٣)

#### المبدأ :

ارتكاب الموظف خطأ ثم السعى الى اصلاح نتائج هذا الخطأ وتداركه آثاره لا يضعه موضع الرب والشبهات وانما يضعه موضع الموظف الحريص على ان ينقذ بعض ما علق به من اوجه القصور في حدود الامكان - لا يمكن ان يوصف تصرف الموظف في هذه الحالة بأنه يشكل مخالفة تأديبية تستوجب الجزاء .

#### المعكسة :

ومن حيث ان هذا النعمى الذى ينعيه الطاعن على الحكم المعلوم فيه نعى سديد لانه اذا كان المحال المذكور قد اخطأ بأن وافق على تسليم الشيك للمورد رغم اخلاله بتسليم الافراجات الجبركية للاصناف الموردة ، فانه قد سعى الى اصلاح نتائج هذا الخطأ وتداركه آثاره من خلال الاتفاق مع المورد على ان يصطحب المحال السابغ الى البنك الذى يتعامل معه لتسليمه شيكا مقبول الدفع يمكن ان يحل محل الشيك الذى اخطأ بالموافقة على تسليمه للمورد ، وهذا الذى اتاه المحال المشار اليه لا يضعه موضع الرب والشبهات وانما يضعه موضع الموظف الحريص على ان ينقذ بعض ما علق به من اوجه القصور في حدود الامكان وهو ما لا يمكن ان يوصف بأنه يشكل مخالفة تأديبية يسأهل عنها العقاب » .

## ٢ - طبيعة العلاقة بين الرجل والمرأة فى مجال العمل

### قاعدة رقم ( ٩٤ )

#### المبدأ :

ينبغى أن تظل علاقة المرأة العاملة بزملائها ورؤسائها قائمة على ما توجيه قيم مجتمعنا من تحفظ فى علاقة المرأة بالرجل وهى علاقة تقوم على الاحترام المتبادل والتعاون والمودة بين العاملين مع تجنب كل ما من شأنه أن يخدش الحياء - اذا اخطأ العامل وخالف السبيل فى هذا المجال كان مرتكباً مخالفة تأديبية تستوجب الجزاء .

#### الحكمة :

ومن حيث أن النيابة الادارية قد نسبت الى الطاعنة اتهامين ، يتعلق أولهما بأسلوب غير جيد فى التعامل مع رؤسائها ، ويتعلق ثانيها بأسلوب غير أمين فى التعامل مع زملائها .

فأما عن الاتهام الأول ، وهو أنها ارسلت الى رئيسها خطابات على محل اقامته يتضمن احدها عبارات عزل غير لائقة ، مع تكرار زيارته بمقر العمل وبمنزله بما من شأنه أن يسيء الى سمعته بين العاملين وبين أفراد أسرته ، فقد ثبت من التحقيق أن أحد هذه الخطابات قد تضمن عبارة أنها تريد أن نرتى بين أحضانه وتكوى بنار حبه وترويه من نار حبه وأشواقها ، وهى عبارة تدل على أن من حررتها قد فقدت مشاعر الحياء وتجردت من سياج الكرامة .

ومن حيث أنه وان كان خروج المرأة الى مجال العمل قد أصبح حقيقة فى مجتمع اليوم ، فان علاقة المرأة العاملة بزملائها ورؤسائها ينبغى أن تظل قائمة على توجيه قيم مجتمعنا من تحفظ فى علاقة المرأة بالرجل ،

تلك العلاقة التي تقوم على الاحترام المتبادل الذي يبنى على صفة العمل الكريمة التي توجب توافر التعاون والمودة بين العاملين مع نجنب كل ما من شأنه أن يخدش الحياء أن يتدنى بصورة التعامل الى ما يمس تقاء الصلات وطهارة المعاملات . فاذا ما أخطأ العامل سواء السبيل في هذا المجال كان مرتكباً لمخالفة تأديبية تستوجب الجزاء .

ومن حيث أن السيدة / . . . . . قد خرجت على حدود اللياقة على نحو ما تقدم في علاقتها برئيسها ، فانها تكون قد أتت ما من شأنها المساس بكرامة الوظيفة بما يستوجب المساءلة التأديبية .

( ملعن ٢١٧٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٧/٢ / ١٩٨٨ )

٣ - عدم قبول أى مكافأة او عمولة او هدية

#### قاعدة رقم ( ٩٥ )

المبدأ :

المادة ٩/٧ من اللائحة الصادرة بقرار رئيس المجلس الأعلى لاتحاد الاذاعة والتليفزيون رقم ٢ لسنة ١٩٧١ والمادة ٤/٧٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة - هذه النصوص قاطعة الدلالة على حظر قبول أى هدايا او مكافأة او عمولة او قرض نظير القيام بواجبات الوظيفة .

الحكمة :

ومن حيث ان الثابت مما تقدم أن واقعة حصول الطاعن على مبلغ خمسمائة جنيه من محافظة بنى سويف عقب تسجيله للحفل الذي أقامته المحافظة فى ٢١/٣/١٩٨٥ ثابتة فى حقه باعترافه وبالاىصال المحرر

باستلامه لهذا المبلغ ، وقد برر استلامه لهذا المبلغ وتوزيعه على زملائه — .  
كما جاء بالنسبة الأول من أسباب طعنه — بأن العرف قد جرى في الحفلات  
الخارجية التي يتولى التلفزيون تسجيلها على أن تقوم الجهة المنظمة  
للحفلة بصرف مبالغ نقدية كحوافز لفنانين على التسجيل تشجيعا لهم نظير  
قيامهم بنقل أو تصوير مثل هذه الحفلات ، وأنه وإن كان ذلك خطأ إلا أن  
المستقر عليه أن الخطأ الشائع كالعرف السائد ومن ثم فلا تقوم المخالفة  
في حقه .

ومن حيث ان المادة ٩/٧ من اللائحة الصادرة بقرار رئيس المجلس  
الأعلى لاتحاد الاذاعة والتلفزيون رقم ٢ لسنة ١٩٧١ قد حظرت صراحة  
على العاملين بالاتحاد قبول أية مكافأة أو عمولة أو هدية من أى نوع نظير  
قيامهم بواجبهم الوظيفي ، وهذا النص ما هو الا ترديد للاصل العام الوارد  
في نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ حيث  
نصت المادة ١٤/٧٧ (أ) على ان يحظر على العامل بالذات أو بالواسطة  
قبول أى هدايا أو مكافأة أو عمولة أو فرض بمناسبة قيامه بواجبات  
وظيفته ، وهذه النصوص قاطعة الدلالة في حظر قبول أى هدايا أو مكافأة  
أو عمولة أو قرض نظير قيام العامل بواجبات وظيفته ، والقول بأن هذا  
خطأ شائع يأخذ حكم العرف السائد مردود عليه بأنه لا يجوز ان يقوم  
عرف مخالف لنص صريح ، واذا كان هناك مثل هذا العرف فهو عرف  
فاسد لا يمتد به ولا يسبغ على العمل صفه المشروعية ، ومن ثم يكون هذا  
الوجه من الطعن غير قائم على أساس متعين الرفض .

### الفرع الثالث - الأعمال المطلوبة

#### أولا - المسئولية التأديبية للأطباء والجراحين

##### قاعدة رقم ( ٩٦ )

###### المبدأ :

يلتزم الجراح بإداء العملية الجراحية وتمامها بنفسه - أساس ذلك :  
الالتزام الذي فرضه المشرع على العامل بأن يؤدي العمل المنوط بالعمل به  
بنفسه بدقة وإمانة - خاصة وأن اختيار الجراح يقوم على ثقة المريض وأهله  
في الطبيب الذي يجري العملية فإذا تركها الجراح لغيره ، دون أن تطرأ  
أسباب قهرية يستحيل معها على القائم بإجراء العملية الجراحية اتمامها  
بنفسه ، ودون قبول المريض وأهله اعتبر ذلك مخالفة للأصول العامة لمباشرة  
مهنة الطب .

###### الحكمة :

ومن حيث أنه يبين من ذلك أن الطعن أجري الجزء المهم من العملية  
وترك قتل جذار البطن للطبيب المقيم وقد أوضح التقرير أن عدم تنفيذ  
المدرس المساعد ( الطاعن ) لأمر الاستاذ المساعد الموجه له بإجراء العملية  
لنمريضة المتوفاة كاملا ليس مخالفة فنية بل مخالفة إدارية .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن هذا التقرير الفني من أستاذ متخصص  
وإن كان يتعين أن يكون له وزنه وقيمته فيما إذا كان ثمة إهمال أو تقصير  
من جانب الطاعن عند أدائه لعمله الفني من عدمه وذلك إذا كان هذا  
التقرير صادر من خبير محايد حيادا تاما من جهة وقائما على الأسس الطبية  
الفنية من جهة أخرى ويستخلص ما انتهى إليه من نتيجة من الحقائق  
النواقعية والأصول الفنية المسلم بها على نحو سائغ وسليم من جهة ثالثة .

ومن حيث أنه لا شك أن لمجلس التأديب القول الفصل بصرفه  
الخير الأعلى في مدى سلامة ما ذهب اليه تقرير الخبرة مثله في ذلك مثل  
المحكمة التأديبية سواء بحكم اختصاصه الموضوعي القائم على الفصل  
موضوعيا في خصومة تأديبية أو من حيث مسؤوليته عن حسم تلك الخصومة  
انتأديبية لوجه الحق والقانون والعدل ومن ثم فإن ما انتهى اليه مجلس  
التأديب من اثبات مسؤولية الطاعن عن عدم اجراء العملية بالكامل وان  
العملية لا يمكن تجزئتها لا يعد دخولا من مجلس التأديب في مسائل  
فنية بحتة حسبما التقرير المشار اليه - بل هو اداء منه لواجبه في مراجعة  
هذا التقرير وفقا لمقتضيات الأصول الصحية والطبية والفنية والنظام  
الاداري العلاجي المتبع في اجراء هذه العمليات وبمراعاة العرف الجارى  
طبيا بشأن مدى التزام الطبيب القائم باجراء عملية جراحية باجرائها شخصيا  
وبنفسه وفقا للأصول الطبية والفنية والصحية المتباداة والالتزام باتمامها  
وعدم تركها لغيره الا لأسباب طبية وصحية وفنية معروفة وثابتة ومبررة  
أو لأسباب قهرية يستحيل معها على القائم باجراء العملية الجراحية اتمامها  
لنهايتها .

ومن حيث أنه لا خلاف بين مجلس التأديب المذكور والتقرير الفني  
آقف الذكر في أنه كان يتعين على الطاعن اتمام العملية ، وانما الخلاف في  
أن التقرير قد ذهب الى أن عدم اتمامه لها ليس بمخالفة فنية وانما هي  
مخالفة ادارية تمثل في عدم تنفيذ اطاعن لأمر رئيس القسم الذى يتبعه  
نقيامه باجراء العملية القيصرية للمريضة المتوفاة وهذا الخلاف لا يؤثر في  
أن الطاعن قد اتفق مع مجلس التأديب والخير في تقريره على أنه قد  
ارتكب مخالفة هي عدم اتمامه العملية وتركها في مرحلة منها لغيره هذا من  
ناحية ومن ناحية أخرى فإن التقرير المذكور آتفا قد افصح ان وصف  
المخالفة الادارية البتة التى استخدمه لما أثبتته قبل الطاعن وصف غير شديد

لأنه أرجع النزيف الذى قضى على المريضة المتوفاة — الى النزيف فى الرحم وهذا النزيف لا صلة له بجندار البطن الذى قتله الطبيب المقيم ويكون التقرير الفنى ذاته قد أكد ما تضمنه أن هذا النوع من المخالفة يندمج فيه الوصف الفنى مع الوصف الادارى حيث أن العمل المنسوب الى الطاعن والثابت قبله بلا خلاف هو عدم اتمامه بنفسه اجراء عملية جراحة القيصرية للمريضة المتوفاة وتركها لغيره لاتمامها هذا لا شك مخالف للاصول العامة لمباشرة مهمته الطبية والتي تقوم على أن اختيار الطبيب وخاصة الجراح يقوم على ثقة المريض وأهله فى الطبيب الذى يجرى هذه العمليات ومن ثم فانه يمتنع أن يقبل المريض وأهله اشتراك أكثر من طبيب فى الجراحة قبل اجرائها كما يمتنع فى كل الاحوال قبولهم لاجرائها قبل اجرائها وهذه الثقة الخاصة تمنع الجراح من ترك مريضه اثناءها الا لسبب أجنى يستحيل معه عليه اتمام اعماله ويضاف الى ذلك ان المسؤولية التأديبية والمدنية وانجائية للطبيب وبصفة خاصة بالنسبة للجراح لا شك تشيع وتتميع بتعدد ايدي الجراحين فى الجسد الواحد والعملية الواحدة بدون أى مبرر طبى أو مانع خارجى قهرى وهو أمر يعرض حياة المواطنين للخطر وبخاصة فى المستشفيات العامة .

وينفق التزام الجراح باداء العملية الجراحية كميلاً أو أصل عام بنفسه وحتى يتسما مع المبادئ العامة الحاكمة للوظيفة العامة والتي نص عليها نظام العاملين المدنيين بالدولة انصدر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وتقضى بأن على العامل أن يؤدي العمل المنوط به بنفسه وبدقة وأمانة .

ومن حيث أنه تأميسا على ما تقدم فان ما انتهى اليه مجلس الناديب من مسؤولية الطاعن ومجازاته بالخصم من راتبه لمدة شهر يكون قائما على أساس سليم ومستخلصا استخلاصا سائفا من الأوراق .

ومن حيث أنه ما دام أن الثابت من الأوراق أن ما ثبت قبل الطعن هو تركه المريضة وهي غير واعية وتحت تأثير المخدر وقبل استكمال العملية الجراحية لغيره لاتمامها بدون اذن رئيس القسم أو موافقة أهل المريضة وبدون عذر قهرى مقبول فضلا عن أنه كان من المتعين عليه كذلك متابعة الحالة شخصيا بعد اذ ترك العملية ليستكملها غيره سواء بحكم مسؤوليته كطبيب عن حياة المريضة ذاتها وكذلك للمسئولية الشخصية عما قام به من مراحل العملية وحتى يطمئن الى عدم ارتكاب من خلفه لاططاء تنسب اليه فاذا كان الثابت أنه لم يقم بالتأكد من الانجاز الفنى السليم للعملية التى بدأ فيها وتركها لغيره لاتمامها وما اذا كان الطبيب المقيم قد استكمل تلك العملية على الوجه الاكمل من عدمه واذا ثبت أن الطاعن قد تراخى فى ذلك منذ اجراء العملية فى الساعة الثامنة والنصف حتى منتصف الليل بدون مبرر مقبول أو معقول بحسب طبائع الأشياء والمألوف فى مثل عذره الحالات من طبيب جراح هيئة التدريس بالجامعات فانه لا شك يتحقق مسؤوليته عما تقدم وهو ما يستوجب مجازاته تأديبيا بالعقوبة المناسبة لما ثبت فى حقه .

وحيث أن الجراء الذى وقعه مجلس التأديب على اطاعن بمراعة ما ثبت فى حقه والظروف الموضوعية التى وقع منه ما ارتكبه لا يشوبه غلو يستلزم تعديله .

ومن حيث أن الطعن المائل معنى من الرسوم تطبيقا لأحكام المادة (٩٠) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .  
( طعن ٢٦٥٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ٩٧ )

#### المبدأ :

الطبيب ليس مسئولاً امام الجهة التي يعمل بها عما يرتكبه من مخالفات داخل مكان عمله الوظيفي فقط بل هو ايضا مسئول عما يرتكبه خارج وظيفته - واذا كان ذلك ينعكس على الوظيفة التي يمارسها - القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٦ بشأن الأطباء يقضى بأنه لا ينحصر اختصاص السلطات التأديبية المختصة بالنصوص عليها في قوانين العاملين عن النظر في تأديب الأطباء الخاصين لهذه القوانين بالنسبة للمخالفات التي يرتكبونها خارج نطاق عملهم - ذلك متى كانت هذه المخالفات تشكل مسلكاً معيياً ينعكس على سلوكهم العام في مجال وظائفهم - توقع عليهم الجزاءات التأديبية المنصوص عليها في نظمهم الوظيفية التي تتسق مع مراكزهم القانونية الوظيفية دون اخلال بحق النقابة في النظر في امرهم عن هذه المخالفات ونوقيع الجزاءات التي تضمنها قانون النقابة والتي تتلاءم مع صفة الأطباء النقابية عليهم .

#### الحكمة :

ومن حيث أنه يستلخص من سماع من تقدم أن الطاعن الأول أجرى عملية جراحية كبرى في عيادته الخاصة غير المجهزة بما يلزم لمواجهته الحالات الحرجة وقد ارتكب خطأ بالاشتراك مع زميله أثناء إجراء العملية ترتب عليه وفاة المريضة ، ودرءاً للمسئولية قام بنقل المتوفاة من عيادته الخاصة الى مستشفى الباجور التي يعمل بها ، وبعد وقت قصير من وصولها أعلن وفاتها ولا يغير مما سبق دفاع الطاعن الذي ذكره تهرباً من المسئولية اذ أن الأطباء المتخصصين يؤكدون وقوع خطأ من الأطباء أثناء إجراء العملية كما ان الممرضات اللائي شاهدن المريضة عند وصولها المستشفى يؤكدن وفاتها عند دخولها المستشفى الأمر الذي يقطع بثبوت المخالفتين المنسوبتين الى الطاعن في حقه فلو كانت المريضة حية عند

دخولها المستشفى لتعمد الطاعن ان نمسر على طبيب الاستقبال ليكشف عليها ويثبت حالتها ليكون ذلك دليلا فى صفه اذا حدث ووفيت خاصة وان المريضة قد هلت الى المستشفى نسوء حالتها لكنه رافق المتوفاة وصعد معها الى المستشفى لكى تدخل مباشرة الى المستشفى دون ان يكتشف ضبيب الاستقبال وفاتها كما أنه لو كانت المريضة حية وقت وصولها المستشفى لأعطيت لها آية أدوية أو منشطات لاسعافها وهو لم يثبت من تذكرتها .

ومن حيث ان الطبيب ليس مسئولا امام الجهة التى يعمل بها عما يرتكبه من مخالفات داخل مكان عمله الوظيفى فقط بل هو أيضا مسئول عما يرتكبه خارج وظيفته اذا كان ذلك يعكس على الوظيفة التى يمارسها ولا شك أن ما اتاه الطاعن الأول يسر عمله كطبيب حكومى ان ارتكابه بالاشتراك مع زميله خطأ جسيما فى عيادته أدى الى وفاة انسان وسره لهذا الخطأ بقيامه بنقل جسده الى المستشفى لا شك أمر يهدر الثقة الواجبة فى الطبيب الذى يجب ان يتحلى بالخلق الكريم والذى يتعين ان يتخذ كافة الاحتياطات اللازمة للمحافظة على اناس الذين يسلمون له ارواحهم . كيف يمكن لمريض يتوجه الى المستشفى اتى يعمل بها الطاعن الأول أن يثق فيه كى يجرى له جراحة بعد ما ارتكب فى حق المتوفاة ان ما اتاه الطاعن ولو فى عيادته الخاصة يهدر أهم صفات الطبيب وهى ثقة المريض فيه والطاعن لم يكتفى بما ارتكب من خطأ جسيم فى عيادته الخاصة بل استند هذا الى المستشفى الحكومى الذى يعمل فيه اذ استغل هذا المستشفى لكى يستتر خطاه الذى ارتكبه مع المتوفاة وقول الطاعن بطلان الحكم لوقوع المخالفة بعيادته واختصاص النقابة فقط بمساءلته قول غير سليم ذلك انه اذا كان هذا القول جائزا فى ظل القانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٤٩ بإنشاء نقابات واتحادات نقابات المهن الطبية فانه لم يعد جائزا بصدر

القانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ بشأن رقابة الأطباء ذلك أنه فى ظل القانون الأخير لا ينحصر اختصاص السلطات التأديبية المختصة المنصوص عليها فى قوانين العاملين عن النظر فى تأديب الأطباء الخاضعين لهذه القوانين بالنسبة للمخالفات التى يرتكبونها خارج نطاق عملهم متى كانت هذه المخالفات تشكل مسلكا معيبا ينعكس على سلوكهم العام فى مجال وظائفهم وتوقع عليهم الجزاءات التأديبية المنصوص عليها فى نظمهم الوظيفية التى تنسق مع مراكزهم القانونية الوظيفية وذلك دون اخلال بحق النقابة فى النظر فى أمرهم عن هذه المخالفات وتوقيع الجزاءات التى تضمنها قانون النقابة والتى تتلاءم مع صفة الأطباء النقاية عليهم .

طعن ٣٩٣٦ ، ٤٤٥٣ ، لسنة ٣٥ ق و ٤٤٣٦ ، ٤٢٧٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/٨ .

### ثانيا - المخالفات التأديبية فى العقود الإدارية

#### ١ - حدود مسئولية الموظف المنتدب لتلقى المطالبات

#### قاعدة رقم ( ٩٨ )

المبدأ :

القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم المناقصات والمزايدات ولائحته التنفيذية - لا يجوز حجب أى عطاء يقدم فى المناقصة عن لجنة فحص المظاريف لائ سبب حتى لو ورد بعد الميعاد - أساسى ذلك : أن المشرع اأزم عرض مثل هذه العطاءات فور وصولها على رئيس لجنة فتح المظاريف والتأشير عليه بساعة وتاريخ وروده - مخالفة ذلك يربب المسئولية التأديبية .

الحكمة :

ومن حيث أن اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ بتنظيم المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية رقم ١٥٧ لسنة ١٩٨٣

تنص في المادة (١٩) منها على أنه يتعين قبل موعد اجتماع لجنة فتح المطاريض ندب موظف ليتسلم العطاءات التي وردت الى قسم الوارد والى القسم المخصص ووضعها بداخل صندوق العطاءات ٠٠٠ كما يجب على قسم الوارد القيام بالتسليم الفوري لما يرد اليه من عطاءات الى لجنة فتح المطاريض صباح اليوم المحدد لفتح المطاريض وحتى الساعة الثانية عشرة ظهرا موعد فتح المطاريض في جميع الجهات الادارية ، وتنص ذات اللائحة في المادة (٢١) منها على أن « لا يلتفت الى أى عطاء أو تعديل فيه يرد بعد الموعد المعين لفتح المطاريض ولو كان رسلا من مقدم العطاء في تاريخ سابق لفتح المطاريض على أن يراعى تقديمه فور وصوله الى رئيس اللجنة لفتحه والتأشير عليه بساعة وتاريخ وروده ثم يدرج في كشف العطاءات المتأخرة » .

ومن حيث أن مؤدى هذين النصين عدم جواز حجب أى عطاء يقدم في المناقصة عن لجنة فض المطاريض حيث يجب بالنص الصريح أن يعرض فور وصوله على رئيس لجنة فتح المطاريض لفتحه والتأشير عليه بساعة وتاريخ وروده على النحو الموضح بالنص » .

ومن حيث أن مؤدى ذلك أنه لم يكن للطاعن أن يتمتع أو يتقاعس عن عرض العطاء الأول سالف الذكر على لجنة فض المطاريض بحجة أنه ورد عن عدد سيارات يزيد على العدد المطلوب في المناقصة ، أو بحجة أنه جاء مصحوبا بشرط اداء دفعة مقدمة على خلاف شروط المناقصة لأن البحث في مدى مطابقة العطاءات لشروط المناقصة هو من اختصاص لجنة البت ، بعد أن ترد اليها العطاءات من لجنة فض المطاريض التي يجب أن تعرض عليها جميع العطاءات ليتولى مهمتها بشأنها » .

وكذلك فإنه لم يكن للطاعن أن يتمتع عن عرض العطاء الثاني سالف البيان على رئيس لجنة فض المطاريض فور وروده — بافتراض أنه ورد بعد ( ٢ - ١٥ )

الموعد المحدد لفض المظاريف - التزاما بحكم نص المادة (٢١) من اللائحة التنفيذية لقانون المنافسة والمزايدات - سألعة الذكر . وهذا مع مراعاة أن الثابت من دفتر وارد وزارة الأوقاف - المرفق بالأوراق - أن آخر عطاء ورد عن مناقصة سيارات دفن الموتى قد ورد فى ١٩٨٤/٣/٣١ وليس بعد ظهر يوم ١٩٨٤/٤/١ كما زعم الطاعن .

وإذا كان الطاعن يدعى أنه لم يكن مختصا بتقديم العطاءات الى لجنة فض المظاريف فانه لم ينكر أنه بوصفه مدير ادارة المخازن والمشتريات كان هو المسئول عن هذه المهمة باعتباره المشرف على أعمال المشتريات ، ومن بينها أعمال الشراء بالمناقصة التى نسب اليه بشأنها الاتهام المائل وآية ذلك ما أبداه من دفاع غير سديد فى تبرير عرضه العطاءين المشار اليهما على لجنة فض المظاريف .

ومن حيث وقد ثبت فى حق الطاعن المخالفة المتمثلة فى عدم اتخاذ الاجراءات الواجبة بشأن العطاءين المشار اليهما واصبح متعينا عقابه تأديبيا عنه ومن حيث أن فيما يختص بمدى قيام الوصف المشدد لهذه انجريمة التأديبية وهو ما ترتب على عدم وضع العطاءين بصندوق العطاءات من فوات فرصة امكافية شراء السيارات من الاتاج المحلى وبسر اقل من سعر السيارات الموردة من مركز التنمية والتجارة ( . . . ) على الوزارة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن لجنة البت فى المناقصة قد اعتمدت تقريرا فنيا موقعا من مدير عام الأقسام الهندسية بالوزارة يفيد أن السيارة طراز ( زدك ) المقدمة من الشركة المصرية لصناعة وسائل النقل الخفيف ، لا تتناسب كمائها الفنية مع طبيعة استخدامها فى الانتقال بين المحطات وأن السيارة طراز ( فولكس واجن البرازيلى ) المقدمة من مركز التدريب المهنى لشرطة القاهرة غير مطابقة للمواصفات المعلن عنها .

ومن حيث أن مؤدى ذلك أنه لم يترتب بالفعل ولأسباب خارجة عن إرادة الطاعن على عدم عرض المعطاءين المشار إليهما على لجنة فض المظاريف، يجب هذين المعطاءين على لجنة البت فى المعطاءات حيث استبعدتها تلك اللجنة لسبب موضوعى فنى اقتنعت به ومن ثم فلم يترتب على المخالفة التى ثبتت فى حق الطاعن فوات فرصة الوزارة فى الشراء من سيارات الاتاج المحلى وبسعر أقل .

( ملن ٣٤١٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٩/٤/١٩٨٩ )

## ٢ - حدود مسئولية مندوب ادارة الحسابات فى لجنة

### فتح المظاريف

قاعدة رقم ( ٩٩ )

الابدا :

بين المشرع كيفية تشكيل لجنة فتح المظاريف وناط بمندوب ادارة الحسابات المختصة حضور اجتماعات هذه اللجنة لتسلم التأمينات - مؤدى ذلك : ان حضور مندوب ادارة الحسابات ليس بصفته عضوا بل لتسلم التأمينات المصحوبة بالمعطيات - اثر ذلك : انه لا يشارك فيما تتخذه اللجنة من قرارات ولا يسأل عما تكون قد ارتكبهت من اخطاء فى اداء اعمالها .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ٥٦ من لائحة المناقصات والمزايدات الصادرة بقرار وزير المالية والاقتصاد رقم ٥٤٢ لسنة ١٩٥٧ - التى تمت فى ظلها المناقصة - تنص على أن « تشكل لجنة فتح مظاريف المعطاءات فى كل وزارة أو مصلحة أو سلاح . . . ويحضر اللجنة مندوب ادارة الحسابات لتسلم التأمينات . . . » وتنص المادة ٣/٥٨ من ذات اللائحة على

أن « . . . تسلم التأمينات لمندوب قسم الحسابات الذى عليه أن يوقع بالتسلم على محضر فتح المظاريف » .

ومن حيث أن مقتضى هذين النصين ان اللائحة قد أوضحت كيفية تشكيل لجنة فتح المظاريف وأضافت أن مندوب ادارة الحسابات المختصة يحضر اجتماعات هذه اللجنة وحضرت وظيفته فى تسلم التأمينات ومن ثم يبين ان مندوب ادارة الحسابات المختصة لا يحضر بصفته عضوا بل حضر اجتماعاتها ليقوم بعمل محدد هو تسلم التأمينات المصحوبة بها المعطاءات وعلى ذلك فهو بصريح نصوص اللائحة لا يشارك فيما تتخذه اللجنة من قرارات وعليه فهو لا يسأل عما قد تكون ارتكبه اللجنة فى ادائها لاعمالها من اخطاء .

ومن حيث ان الثابت من عيون الأوراق ان الطاعن يشغل وظيفة وكيل حسابات بمجلس مدينة القناطر الخيرية وحضر اللجنة المذكورة بصفته كمندوب ادارة الحسابات المختصة وليس بصفته عضوا بها ومن ثم فانه لا يسأل عما ارتكبه هذه اللجنة من اخطاء وذلك لأن دوره ينحصر فى تسلم التأمينات المصاحبة للمعطاءات فقط .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب هذا المذهب فى اداته للطاعن فانه يكون قد خالف صحيح حكم القانون مما يتعين معه الغاؤه فى هذا الشق منه .

ومن حيث أنه عن الطعن رقم ٣٣٠٤ لسنة ٣٠ القضائية المقام من . . . وزملائه فانه من حيث أن النيابة الادارية قد نسبت الى لجنة فتح المظاريف قبولها المعطاء ورد متأخر وباليه وعن غير طريق الأرشيف أو البريد بما ينطوى عليه ذلك من مخالفات فانه لا يحول دون مسئولية الطاعنين عن ذلك تعلمهم فى صحيفة الطعن بصدور أمر بذلك من رئيس مجلس المدينة، وذلك لما هو مقرر فى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة من أن أمـر

الرئيس المباشر المخالف للقانون لا يبرر للمؤوس المخالفة إلا اذا نبهه  
الرئيس كتابة الى المخالفة وهو ما لم يحدث في الواقعة الماثلة .  
ومن حيث أنه عن الاتهام بإضافة قبول المقابلة خصم ٥٪ من جملة  
الأسعار الى كراسة الشروط المقدمة منها ، فقد اعترف به المتهم الثالث  
المنسوب اليه وحده هذا الاتهام والذي لا يشفع له الادعاء بحسن النية  
لأن مخالفة القواعد التنظيمية تبرر لمساءلة ايا كانت نية المخالف عند  
ارتكاب المخالفة .

ومن حيث أنه عن الاتهام بأن أعضاء لجنة البت ارسوا المناقصة على  
انعطاء المقدم متأخرا وباليه فانه لا يبرر ارتكاب هذه المخالفة التي اثبت  
الحكم نيتها للمتهمين بها - المكون الى الادعاء بقيام ضغط ادبي أو بان  
لجنة البت لا تملك مراجعة اعمال لجنة فتح المظاريف لأن لجنة البت تملك  
ذلك باعتبارها هي المهيمنة على اجراءات الفصل في موضوع المناقصة بكل  
مراحلها حتى النهاية .

ومن حيث أنه عن الاتهام بأن هؤلاء الأعضاء لم يسترشدوا بسعر  
السوق في شأن بعض الأصناف فقد ثبت ذلك بالدليل القاطع كما اتهم  
اني ذلك الحكم المطعون فيه لا يحول دون ذلك ان اجمالي العطاء كان أقل  
اعطاءات لأن نقص قيمة هذا العطاء لم يكن ذاتيا في العطاء وانما كان  
ناجما عن تعديل غير مشروع .

ومن حيث أنه عن الاتهام المنسوب الى أعضاء لجنة اعداد مقايضة  
عملية مياه عزبة الأهالي بأنهم لم يحددوا العمق الواجب تركيب المواسير  
على أساسه عما ترتب عليه تركيب المقاول للواسير على عمق أقل من  
المعارف عليه بالهيئة العامة لمياه الشرب ، فان الطاعنين المنسوب اليهم  
ارتكاب هذا الخطأ لم ينكروا ثبوت هذا الخطأ في حقهم ولكنهم ادعوا  
ان العمق المعارف عليه انما يتعلق بالنسبكات الجديدة ، وهذا الادعاء

لا يحول دون المسؤولية من وجوب أن يكون العمق إما كان محددا في المناقصة حتى يكون ذلك في تقدير المتنافسين عند تقديمهم بأسعار عطاءاتهم في المناقصة .

ومن حيث أنه عن الاتهام الموجه الى المخالفين الأول والتاسع والعاشر والحادي عشر بوصفهم لجنة استلام عملية مياه عزبة الأهالي ١٣/١١/٨٧ أنهم تسلموا عملية مواسير المياه بعزبة الأهالي على الرغم من أن المواسير مركبة على عمق أقل من العمق المتعارف عليه بالهيئة العامة لمياه الشرب الأمر الذي ترتب عليه صرف مبالغ بالزيادة للمقاول وأنه من المسلم به أنه منى تضمنت فصوص من النص الصريح على تحديد العمق والذي يتم الحفر اليه لوضع مواسير المياه فإن هذا العمق يحدده الصرف واصول الصناعة ، ويوجب العرف وأصول الصناعة وضع مواسير المياه على العمق لا يقل بأى حال عن متر كامل ، وهو عمق معقول وهو العمق المتعارف عليه الذي ترتضيه هيئة المياه كحد أدنى للعمق المطلوب حفره واذ تسلم الطاعنون المذكورين عملية مواسير المياه بعزبة الأهالي على عمق أقل من العمق المتعارف عليه من هيئة المياه فانهم يكونون قد خالفوا القانون وخرجوا على واجبات وظائفهم حتى ولو كان الحفر في عزبة الأهالي على مستوى الحفر السابق عليه وكان تركيب مواسير المياه على مستوى تركيب مواسير في العقد السابق .

ومن حيث أنه لما تقدم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد اصاب انحق بالنسبة لجميع الطاعنين فيما عدا قضاءه بمجازاة . . . الطاعن في الطعن رقم ٣٢٠٣/٣٠ ق ولذلك فانه يتعين الحكم بقبول الطعنين شكلا وفي موضوع الطعن رقم ٣٢٠٣/٣٠ ق بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من مجازاة . . . بنخصم أجر عشرة أيام من مرتبه وبراءته من الاتهام المنسوب اليه ، وبرفض الطعن رقم ٣٢٠٤/٣٠ ق بالنسبة لباقي الطاعنين .  
( طعن ٣٢٠٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١١/٦/١٩٨٨ )

### ٣ - قبول العطاء الوحيد لا يستوجب المساءلة التأديبية

قاعدة رقم ( ١٠٠ ) .

المبدأ :

المادة (٧) من القانون رقم ٢٣٦ لسنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات اذا اسفرت اجراءات المناقصة عن عطاء وحيد فان الفاء امر جوازى لرئيس المصلحة - فى حالة عدم الالفاء لا يوجد ثمة مانع من قبول العطاء الوحيد اذا توافرت الشروط التى طلبها المشرع لذلك - قبول العطاء الوحيد فى حد ذاته لا يكون مخالفة تأديبية تستوجب المساءلة .

الحكمة :

ومن حيث أنه بالاطلاع على أحكام القانون رقم ٢٣٦ سنة ١٩٥٤ بتنظيم المناقصات والمزايدات يبين ان نص المادة ٧ منه تجرى كالاتى : تلغى المناقصات بقرار مسبب من رئيس المصلحة بعد النشر عنها وقبل البت فيها اذا استغنى عنها نهائيا أما فى غير هذه الحالة فيجوز لرئيس المصلحة الغاء المناقصة فى احدى الحالات الآتية :

١ - اذا تقدم عطاء وحيد أو لم يبق بعد العطاءات المستبعدة الا عطاء واحد / . . . ومؤدى هذا النص أنه اذا ما أسفر الأمر عن عطاء وحيد لعدم ورود غيره أو لأنه الباقي بعد استبعاد العطاءات الأخرى بعدم استيفائها الشروط يفدوا أمرا جوازيا لرئيس المصلحة أن يلغى المناقصة من عدمه وفى حالة عدم الالفاء ليس ثمة ما يحول دون قبول انعطاء الوحيد على النحو المقرر . وترتبا على ذلك لا يعتبر قبول العطاء ائوحيد فى حد ذاته أمرا مخالفا للقواعد القانونية .

( طعن ٥٥٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٦/٦/١ )

٤ - القرار لجنة البت بمطابقة السلعة الموردة للمواصفات

قاعدة رقم ( ١٠١ )

المبدأ :

المفهوم الاصطلاحي للمعاينة يفيد التمهين بالعين لما تتم معاينته وبغير ذلك تتجرد المعاينة من اخص خصائصها وتفقد جوهر حقيقتها وتتحول الى بحث مستندى وهو امر يختلف البتة فى مجاله وفى نتائجه عن المعاينة .

الحكمة :

ومن حيث ان النيابة الادارية نعى فى طعننا على ما انتهى اليه الحكم من براءة المحالين عن هذا الاتهام أنه اغفل الثابت بالأوراق والتحقيقات من ان رئيس وأعضاء اللجنة اقرؤا بعدم الانتقال لمقر الشركة المحددة بأن المحرك مطابق للمواصفات ومن ثم بنى الحكم البراءة على غير سند من الأوراق .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق ان لجنة البت قد كلفت لجنة فنية برئاسة المحال الأول بمعاينة المحرك لدى الشركة الاستثمارية .

ومن حيث ان المفهوم الاصطلاحي لمعاينة يفيد التمهين بالعين لما تتم معاينته وبغير ذلك تتجرد المعاينة من اخص خصائصها وتفقد جوهر حقيقتها وتتحول الى بحث مستندى وهو امر يختلف البتة فى مجاله وفى نتائجه عن المعاينة بمفهومها المتعارف عليه المتقدم البيان ، وعلى ذلك فاذا!

كان الحكم المطعون فيه قد استند في براءة المحال الأول وباقي أعضاء  
الجنة التي رأسها الى بيان معيب لدلالة المعاينة بإشارة الحكم الى انه  
يكفى فيها الاطلاع على المستندات فان هذا الحكم يكون قد صدر معيبا  
فما انتهى اليه من براءة المذكورين رغم ثبوت انهم اقروا ببطاقة المحرك  
للمواصفات دون المعاينة الجادة التي كلموا بها .

( طعن ٣٦٨١/٣٧٠٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٠/٢/١٧ )

#### ٥ - سداد مستحقات المورد

##### فقصة رقم ( ١٠٢ )

##### البدا :

ان تمام سداد مستحقات المورد ينبغي ان ترتبط بتسليم وفائه بالتزاماته  
التعاقدية ومن شأن الاخلال بهذه القاعدة تعريض أموال الجهات الادارية  
للخطر وهو ما يشكل في حق من يثبت قيامه بذلك مخالفة تأديبية .

##### الحكمة :

وقد ادان الحكم المحال المذكور عن هذه المخالفة الا ان المحال نفي  
على هذا الحكم في صحيفة طعنه انه اغفل واقعة ان التوريد تم في  
١٩٨٦/٦/٢١ وتم تسليم الشيك للمورد في ١٩٨٦/٦/٢٦ ولم يكن  
يختص من محل التوريد سوى ما قيمته ألف جنيه .

ومن حيث أن تمام سداد مستحقات المورد ينبغي ان ترتبط بتسليم وفائه  
بالتزاماته التعاقدية وعن شأن الاخلال بهذه القاعدة تعريض أموال الجهات  
الادارية للخطر وهو ما يشكل في حق من يثبت قيامه بذلك مخالفة تأديبية .

( طعن ٣٦٨١ و ٣٧٠٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٠/٢/١٧ )

### ثالثا - صرف مبالغ بدون وجه حق

قاعدة رقم ( ١٠٢ )

المبدأ :

المسئولية عن تقاضى مبالغ دون وجه حق لا ترتب فقط فى حق  
المسئول عن الصرف بل ترتب كذلك فى حق من يعلم بعدم احقية فى  
صرف هذه المبالغ ويقبل تقاضياها - تطبيق .

الحكمة :

ومن حيث ان الطاعة تنعى على الحكم المطعون فيه أيضا أنه قد  
ذهب الى ان حصول الطاعة على بدل انتقال ثابت لا يشكل فى حقها ذبا  
تأديبا لأنها ليست المسئولة عن الصرف .

وحيث ان هذا الادعاء فى غير محله لأن المسئولية عن تقاضى مبالغ  
دون وجه حق لا ترتب فقط فى حق المسئول عن الصرف بل ترتب كذلك  
فى حق من يعلم بعدم احقية فى صرف هذه المبالغ ويقبل تقاضياها ، وهذا  
هو الحال فى شأن الطاعة باعتبارها تعمل مدير مكتب وكيل وزارة المالية  
لشئون الحسابات الحكومية بوزارة المالية ، الأمر الذى يجعلها مسئولة  
عن تقاضى مبالغ دون وجه حق طالما كانت تعلم عدم احقيتها فى تقاضياها .

( الطعنان ٢٥٨٨ و ٢٦٤٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٨٨ )

## رابعا - ملفات العاملين في شأن المهدة

قاعدة رقم ( ١٠٤ )

### المبدأ :

الاهمال في المحافظة على المهدة ، مما ترتب عليه عدم الاستدلال على دفتر من الدفاتر ذات الاهمية الخاصة باعتباره من الدفاتر الخاصة بالشئون المالية - غير سليم الحكم ببراءة المسئول عن تلك المهدة بقوله ان هذا الدفتر محل تداول اكثر من يد - عدم تركه خارج حيازة العامل المسئول وسيطرته القانونية والفعلية الا ينقل المسؤولية عنه بدليل كتابي حسب مقتضيات العمل وفقا للتعليمات والانظمة المقررة لنقل المهدة بالنسبة للدفاتر والمستندات بين العاملين .

### الحكمة :

ومن حيث أنه فيما يتعلق بالمطعون ضدها الثالثة عشر مراقبة الحسابات بقطاع المسرح ، فان المنسوب اليها انها اهملت المحافظة على عهدتها مما ترتب عليه عدم الاستدلال على الدفتر ( ١٢٩ - ع ٥ ح ) الخاص بمكافآت العاملين بوزارة المالية فقد اسند الحكم المطعون فيه للقول ببراءتها الى ان هذا الدفتر كان محل تداول اكثر من يد بمناسبة التفتيش على أعمال البيت القتي التي فقد فيها .

ومن حيث ان هذا الاستناد غير صحيح فالدفتر المذكور عهدتها الشخصية بحكم وظيفتها وهو دفتر من الدفاتر ذات الاهمية الخاصة باعتباره من الدفاتر الخاصة بالشئون المالية . ومن ثم فقد كان يتعين عليها المحافظة عليه باعتباره عهدتها الشخصية وعيعدم تركه خارج حيازتها وسيطرتها القانونية والفعلية الا بنقل المسؤولية عنه بدليل كتابي حسب مقتضيات نظام العمل وفقا للتعليمات والانظمة المقررة لنقل المهدة بالنسبة

للدفاتر والمستندات بين العاملين ومن اظهر وأبسط واجبات العامل في هذا الخصوص الا تنتقل عهده في الدفاتر والمستندات الى غيره الا بناء على اشراف السلطة الرئاسية أو بناء على أوامرها المقايية وان يتم التسليم بإيصال كتابي ومن ثم فقد كان يتعين على المطعون ضدها تسليم هذا الدفتر لمن يتسلمه منها مقابل إيصال ، أو ان تتابع الدفتر تحت سيطرتها وبصرها ومراقبتها عند الاطلاع بحسب مقتضيات العمل على محتوياته من غيرها لان هذا الدفتر كان عهدتها الشخصية التي عليها واجب المحافظة عليها ، ومن ثم فلا يقبل قانونا لاخلاء مسؤوليتها القول بأن تنقل الدفتر من يد الى يد قد ادى لتفقداته لان هذا الادعاء يعنى انها قد غفلت عن عهدتها الشخصية ولم تنقلها الى غيرها بناء على نظام العمل ومقتضياته وبديل تسليم كتابي صادر ممن يتسلم منها تحت اشراف رئاستها الأمر الذي يمد تقصيرا وجريمة تأديبية فيما يرتب مسؤوليتها التأديبية ويوجب مجازاتها بالجزاء المناسب لما وقع منها .

ومن حيث ان الحكم قد ذهب الى خلاف هذا النظر فانه يكون واجب الالغاء ويتعين مجازاة المطعون ضدها المذكورة بالجزاء المناسب الذي تقدره المحكمة بخضم عشرة أيام من أجرها .

( طعن ٢٨١٥ و ٢٨٧٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٨/٣/١٩٨٩ )

#### قاعدة رقم ( ١٠٥ )

المبدأ :

يتعين للمساواة الادارية ان يكون قد وقع من العامل تصرف أو فصل ثابت لا وجه لتشكيك فيه بل بشكل محدد قاطع والا انتقدت المسؤولية سندها - مسؤولية صاحب المهنة عن الجز فيها منوطة بان يكون له السيطرة الكاملة الواقعية والفعلية عليها وان يتفرد وحده بهذه السيطرة - انما لم تتحقق فلا وجه لمسائلته عن أى جز من المهنة وتحميله قيمتها .

### الحكمة :

ومن حيث الموضوع فانه بالاطلاع على الأوراق ، خاصة تحقيقات النيابة التى حفظت التحقيق سواء النيابة العامة أو النيابة الادارية ، بين ان العمل قد جرى بمجمع رأس التين حيث كان يعمل المطعون ضدهما ، على ان يتولى أحد العاملين المذكورين أعمال استلام البضاعة فى حالة غياب الآخر ، وفى حالة وجودهما ينفرد أحدهما بتسليم البضاعة المباعة .  
فى العملاء ، وقد قررت النيابة ان الأوراق خالية من دليل يقطع بان المذكورين قد اختلسوا قدر المعجز المنسوب اليهما ، وان المسؤولية شائعة بينهما .  
وقد يراد المعجز بوجود تلف فى البضاعة وفوراغ لم تدخل فى الحساب .  
فضلا عن أنه ثبت انه خلال الفترة التى حدث بها المعجز المنسوب لهما ، فان كلا منهما قد تغيب عن العمل فى اجازات عدة مرات وفترات طويلة مما يحول دون الجزم بمن فيهما المسئول عن المعجز ، اذ كان الحاضر منهما ينفرد بالعمل وحده سواء بالاستلام أو بيع البضاعة وتسليمها .

ومن حيث أنه يتعين للمساءلة الادارية ان يكون قد وقع من العامل تصرف أو فعل ثابت لا وجه للتشكيك فيه ، بل بشكل محدد قاطع ، والا افتقدت المسؤولية سندها ، وهو ما جرى عليه قضاء المحكمة الادارية العليا حيث قررت فى العديد من أحكامها ان مسئولية صاحب المهدة عن المعجز فيها ، منوطة بان يكون له السيطرة الكاملة الواقعية والفعلية عليها ، واذ ينفرد وحده بهذه السيطرة فاذا لم تتحقق ، فلا وجه لمساءلته عن أى عجز من المهدة وتحمله قيمتها .

ومن حيث أنه يتضح مما تقدم ان المطعون ضدهما لم تكن لأى منهما على حدة وبصفة افرادية السيطرة على مواد البقالة فى مجمع رأس التين بالاسكندرية خلال الفترة التى نسب فيها اليهما وجود عجز فدرته الشركة

مبلغ ١٣٩٨ جنيها ، ومن ثم فانه لا وجه لتحيلهما قيمة هذا المعجز ويكون  
انحكم المطعون فيه اذا انتهى الى هذه النتيجة ، قد قام على سند صحيح  
من الواقع والقانون ، بخلاف الطعن المائل الذى يكون جديرا بالرفض •  
( طعن رقم ٩٨٣ لسنة ٣٥ ق بجلسة ١٧/٣/١٩٩٢ )

#### قاعدة رقم ( ١٠٦ )

المبدأ :

المعجز فى المهنة نتيجة تلاعب العامل الذى هو الامين على المهنة  
او نتيجة اهماله يمثل جريمة تأديبية يستحق عنها العامل الجزاء التأديبي  
— ذلك بغض النظر عما اذا كان هذا الفعل قد توافرت له اركان جريمة  
الاختلاس وفقا لاحكام القانون الجنائى — لاختلاف مناه العقاب الجنائى  
عن العقاب التأديبي •

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على ان المعجز فى المهنة  
نتيجة تلاعب العامل الذى هو الامين على المهنة اهماله يمثل جريمة تأديبية  
يستحق عنها العامل الجزاء التأديبي وذلك بغض النظر عما اذا كان هذا  
الفعل قد توافرت له اركان جريمة الاختلاس وفقا لاحكام القانون الجنائى  
وذلك لاختلاف مناه العقاب الجنائى عن العقاب التأديبي •

ومن حيث ان الثابت من تحقيقات النيابة الادارية فى القضية رقم ١٧  
لسنة ١٩٩٠ وما اتهمت اليه اللجنة لمشكلة بمعرفة للشركة التابع لها الطاعن  
لدراسة الفرع واعداد تحليل مالى عن واقع محاضر الجرد تفرع عن المدة  
من ١٠/٩/١٩٨٦ حتى ٢٠/٢/١٩٩١ وما أبداه الشهود أنه ثبت المعجز

بمعدة الطاعن ( فرع الحسينية ) بمقدار ٥٧٦٨٨ر٣٢٠ جنيها أصبح بعد  
إضافة الغرامة المالية بنسبة ٢٥٪ - ٧٢٣٦٥ر٩٤٤ ، وقيامه بإثبات أرصدة  
وهية للسلع بقصد تغطية العجز ، ولم يستطع الطاعن ان ينفي هذه  
انواقعة مما يجعل اسنادها اليه قد جاء صحيحا وذلك بصرف النظر عن  
تكامل أركان جريمة الاختلاس الجنائية لاستقلال مجال الجريمة الجنائية  
عن المخالفة التأديبية كما سلف القول ، وبذلك يكون الطاعن قد خرج  
على الواجبات التي ألزمه بها القانون في المادة ٨٧ من قانون نظام العاملين  
بالقطاع العام الصادر بالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ من عدم المحافظة على  
ممتلكات وأموال الشركة التي يعمل بها وصيانتها ، والمحافظة على كرامة  
الوظيفة بآسلوك بالسلوك اللائق بها ، واذا انتهى الحكم المطعون فيه الى هذه  
النتيجة وقضى بإدانة الطاعن ومجازاته بعقوبة خفض الأجر في حدود علاوة  
وهي من الجزاءات التي تضمنتها المادة ٨ من قانون نظام العاملين بالقطاع  
العام المشار اليه ، وهذه العقوبة تتناسب مع الذنب الذي اقترفه الطاعن  
فان قضاءه في هذا الصدد يكون صحيحا ، ويكون الطعن عليه غير قائم  
على أساس من الواقع والقانون حريا بالرفض .

( طعن ٣٩٦٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٩٣/٦/٢٢ )

### خامسا - مخالفة قواعد صرف السلفة

فقعة رقم (١٠٧)

المسند :

الواد ٤٠٣ ، ٤١٧ ، ٤١٨ من اللائحة المالية للموازنة والحسابات -  
حدد المشرع قواعد صرف السلف وبين أنواعها وشروط صرفها والواجبات  
المفروضة على العامل المهود اليه بالسلفة - مخالفة هذه القواعد تعتبر ذنبا  
اداريا يستوجب المساءلة التأديبية - يتعين قبل صرف السلفة التحقق من  
شروطها في ضوء البيانات التي تقدمها ادارة شؤون العاملين عن العامل  
طالب السلفة - لا حاجة في هذا العدد بحدانة العهد بالعمل وعدم  
الدراية الكافية - اساس ذلك : - انه يتعين الرجوع الى ادارة شؤون العاملين  
لوقوف على جميع البيانات والمعلومات عن العامل المطلوب تسليمه السلفة .

الحكمة :

ومن حيث أن المستفاد فيما تقدم ان ما نسب الى المتهم من قيامه  
بتقديم اقرارات الى حسابات محافظة سيناء يتضمن على غير الحقيقة أنه  
يشغل الدرجة الثالثة ثابت في حقه من شهادة السيد / . . . . الذي  
كان يقوم بعمل رئيس الشؤون الادارية بمديرية شباب سيناء آنذاك ،  
فالثابت من أقوال السيد المذكور أن المتهم قدم اقرارا من ثلاث صور وقع  
على صورتين منها ورفض التوقيع على الصورة الثالثة كما أنه أرسل كشف  
موقعا منه الى المحافظة تضمن أنه يشغل الدرجة الثالثة كما أنه من الثابت  
كذلك قيامه بالموافقة على صرف سلفة الى السيد / . . . . رغم حدانة  
عهد هذه الخدمة مخالفا بذلك نص المادة ٤٠٣ من اللائحة المالية للميزانية  
والحسابات ولا حاجة فيما ذهب اليه في تقرير طعنه من أنه كان حديث عهد  
بالعمل بالمحافظة وليس لديه دراية كافية باوضاع العاملين معه لا حاجة في

ذلك اذ كان يتعين عليه قبل الموافقة على صرف السلفة للسيد المذكور الاستيثاق من أن هذا العامل ممن يجوز تسليم السلف اليهم وفقا لنص المادتين ٤٠٣، ٤١٨ من اللائحة المالية لتتميزانية والحسابات وسبيل ذلك هو الرجوع الى ادارة شؤون العاملين بمديرية الشباب للوقوف على جميع انبيات والمعلومات عن العامل المطلوب تسليمه السلفة أما بالنسبة للاتهام الثالث والخاص باعتدائه بالقول الخارج على السيد / . . . . . فهو ثابت أيضا قبله بشهادة كل من السيد / . . . . . والسيد / . . . . . والسيد / . . . . .

ومن حيث أن ما نسب الى المتهم المذكور وثبت في حقه يشكل خروجاً على مقتضى الواجب الوظيفي ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه وقد انتهى اني مجازاته عنها قد أصاب الحق في قضائه وبالتالي يكون الطعن عليه غير قائم على أساس صحيح من الواقع والقانون حقيقاً بالرفض .

( طعن ٦٣ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠/٥/١٩٨٦ )

#### قاعدة رقم (١٠٨)

المبدأ :

عدم اخطار العامل مصلحة السجل المدني بما يطرا على بيانات بطاقته من تغيير وقيامه باستخراج بطاقة بدل فاقد مثبت بها على خلاف الحليفة انه بدون عمل يعتبر مخالفاً لاحكام القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ بشأن الأحوال المدنية المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ والقانون رقم ١٩٦٧/٩ وبشكل في ذات الوقت ذنباً ادارياً بتعين مؤاخنة العامل عنه تاديبياً - .

المحكمة :

الثابت من الأوراق ومن أقوال الشهود أن الطاعن عين مدرسا بوزارة التربية والتعليم في محافظة المنوفية بتاريخ ١٤/٩/١٩٧٥ وكان قد

استخرج بطاقة شخصية عام ١٩٦٨ مثبت بها أنه طالب ، الا أنه بعد التعاقد بالعمل عاد واستخرج بطاقة شخصية عام ١٩٧٧ بدل فاقد مثبت بها أنه « بدون عمل » ودون أن يخطر مصلحة السجل المدني بما طرأ على بيانات بطاقته الشخصية وبأنه يعمل مدرسا بوزارة التربية والتعليم بمحافظة المنوفية وهو الأمر المخالف للقانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ بشأن الأحوال المدنية المعدل بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٦٥ والقانون رقم ٩/١٩٦٧ ويشكل في ذات الوقت ذنبا اداريا يتعين مؤاخذه الطاعن عنه تأديبيا .

( طعن ٣٢٧٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٢/٣/١٩٨٨ )

#### سادسا - المخالفات التأديبية التي ترد على اوراق رسمية

##### قاعدة رقم (١٠٩)

##### المسألة :

مفادرة العامل قبلاد دون موافقة جهة عطفه وبجواز سفر مثبت فيه بناء على اقراره - بخلاف الحقيقة - أنه بدون عمل يشكل ذنبا اداريا يتعين مؤاخذه عنه تأديبيا .

##### الحكمة :

« النابت من الأوراق أن الطاعن قد غادر البلاد دون موافقة جهة عطفه في ١٧/٣/١٩٨٣ بجواز سفر مستخرج عام ١٩٧٧ مثبت فيه بناء على اقراره أنه بدون عمل رغم أنه كان يعمل في الوظيفة المشار اليها ( مدرسا بوزارة التربية والتعليم بمحافظة المنوفية ) وهو ما يشكل ذنبا اداريا يتعين مؤاخذه عنه تأديبيا .

( طعن ٣٢٧٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٢/٣/١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ١١٠ )

البدء :

تزوير شهادات الوفاة والحصول على مبالغ نظير استخراج تصاريح دفن الموتى والحصول على مقابل نظير الكشف هي افعال تمس الشرف والامانة والنزاهة وتتم عن تنكر الطبيب لرسالته وانعدام امانته في الحفاظ على حياة المواطنين ورعايتهم واسعافهم وعلاجهم باعتبار ان واجب الطبيب في هذا الشأن هو واجب انساني في المقام الاول - مشاركة الطبيب لرؤسياه في ذلك يتعارض مع ما يجب ان يتحلى به كمثال وقوة لهم وينطوي على مسلك يكشف عن الطمع والجشع والمكسب الحرام على حساب حياة الشعب وصحته - .

المحكمة :

ومن حيث ان الثابت من الاطلاع على الحكم الطعين انه استند في ثبوت ادانة كل من الطاعنين الى تحقيقات انيابة العامة والنيابة الادارية في الموضوع والى شهادة من سمعت انيابة انعامه شهادتهم فيه وهم ... كاتب الوحدة الصحية بنافيس و ... مساعدة الممرضة بالوحدة الصحية ، و ... الممرضة بالوحدة ، و ... حلاق الناحية ، و ... التومرجى بالوحدة الصحية و ... التومرجى بالوحدة و ... فضلا عن سمعت آقوالهم بحاضر الشرطة وهم . . . . المولدة المجموعة ، و . . . الفلاح بالناحية و . . . المبيض بالناحية - وقد كونت المحكمة التأديبية اقتناعا وعقيدتها بعد الاطلاع على هذه التحقيقات ، واستقر وجدانها في ادانة الطاعنين وثبوت الاتهامات الموجهة اليهما في حقهما وجازتهما عليهما بالجزاءات المشار اليها ومن حيث أن عقيدة المحكمة التأديبية التي بنت عليها اداتهما للطاعنين مستخلصة استخلاصا سائما من أوراق الدعوى وأدلة الثبوت فرها وحيث ان ما ينهه الطاعنان على الحكم التأديبي الطعين في طعنهما أو دفاعهما امام المحكمة الادارية العليا لم يأت

بجديد لم يكن تحت نظر المحكمة التأديبية فانه فضلا عن ذلك لم يتضمن ما ثبت انقيار الادلة والشهادات المتعلقة بانتهام التي أثبتتها المحكم الطعين قبل الطاعنين فلا يوجد ما يدل على ان الطاعن الأول قد توجه لمحص جثة طفل آخر ضلل بشأنه واعتباره الطفل المتوفى منذ عدة سنوات كما زعم ذلك بل انه لم يقدم فى تحقيق النيابة ما يفيد بشأن مكان وزمان هذه المعاينة والشهود عليها حيث لم يسأله شهادة أحد ولا دليل فى مستند فيما قاله فى هذا الخصوص ، كما انه لم يثبت ان هؤلاء الشهود جميعا الذين ادانوه مع الطاعن الثانى فيما هو منسوب اليهما كانوا على خلاف ونزاع وظيفى أو غير وظيفى معه يدعو لاجتماعهم جميعا مع أهل القرية على اختلاق الوقائع والجرائم المنسوبة اليهما على النحو التفصيلى الوارد فى التحقيقات سواء فى واقعة شهادة وفاة الطفل المتوفى منذ عدة سنوات أو اصدار الطاعن الأول شهادات وفاة للموتى دون معاينة للجثث والكشف عنى المرضى بالاجر واستخدامه واستغلاله لمقر الوحدة الصحية وللادوية المقرر صرفها مجانا فى التبرع والاستغلال للمواطنين بل لقد شهدت بهذه الوقائع مساعدة الممرضة مرعوسه له مع غيرها من الشهود رغم انه تواترت اقوال العديد من الشهود على عدم وجود نزاع بينهما وتردها على سكنه وقيامها بتقديم خدمات خاصة له .

وحيث ان الجزاء الذى وقعته المحكمة التأديبية على كل من الطاعن الأول والطاعن الثانى جزاء مناسب لخطورة الجرائم الادارية الموجهة لكل منهما ولتى تشكل فى ذات الوقت جرائم جنائية تمس الشرف والامانة والنزاهة وتتم عن تنكر الطاعن الأول وهو طبيب لرسالته وانعدام امانته عيها وعلى مسؤوليات وظيفته وفقدته الثقة فى حفاظه على حياة المواطنين ورعايتهم واسماهم وعلاجهم والقناء فى اداء واجبه الانسانى ورسالته الرفيعة والتزامه فى ذلك بالامانة والصدق فضلا عن استهتاره بمشاركته لرؤسية الطاعن الثانى فى تلك الذنوب الادارية التى تشكل جرائم جنائية

رغم انه بحكم ثقافته وتربيته ورياسته للطاعن الثاني كان يتعين عليه ان يكون مثالا وقبوة في اداء الواجب والنزاهة والامانة والشرف كما ان الطاعن الثاني ايضا وهو من اعوان المهن انطية قد دل بما هو ثابت قبله من جرائم تأديبية تشكل جرائم جنائية مشاركا للطاعن الأول انه متكرر لرسائله في خدمة الصحة العامة مستهتر بالمسئولية ولا يوثق في احترامه للشرف والامانة والنزاهة وينطوى مع الطاعن الأول على الجشع والطمع في الكسب الحرمان على حساب حياة وصحة الشعب الذي كان يتعين ان يكون هدفهم في عمل وظائفهم خدمته وليس استغلاله ولذا فقد قررت المحكمة التأديبية لكل منهما الجزاء العدل على ما اقترفت يده من اخلال جسيم بالقانون والواجب والامانة والنزاهة والشرف • الامر الذي تنتهي معه المحكمة انى ان كلا الطعنين مقامان على غير سند صحيح من الواقع والقانون خلبقان بالرفض •

ومن حيث ان مصروفات الطعن يتحملها من خسر طعنه عملا بحكم المادة ( ١٨٤ ) من قانون المرافعات •

وجبث ان هذين الطعنين معفيين من الرسوم طبقا لاحكام المادة (٩٠) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١٩٧٨ •  
( طعن ١٢٨٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٠/١٢/١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ١١١ )

#### المبدأ :

الأوراق الرسمية التي يحررها موظف عام بناء على نظام العمل وتعليمات رئيسه لها قيمة وجبارة الأوراق الرسمية ودلائلها في الإثبات - لا يسوغ بعد تحرير اية ورقة رسمية لاي من العاملين المختصين بتحريرها او حفظها او تناولها التفسير في تلك الورقة او اخفائها او اطلاقها بأية صورة الا وفق احكام القانون وطبقا لنظام العمل بناء على اوامر الرؤساء وتحت اشرافهم -

والا كان العامل مرتكبا جريمة تأديبية توجب عقابه التأديبيا أو جنائيا -  
الاوراق الرسمية التى يحررها الموظفون العموميون - تتضمن دليل الحقيقة  
الرسمية والإدارية والتي تتعلق بها حقوق المواطنين - وكذلك مسئوليات  
العاملين طبقا للقوانين واللائحة والاعتداء على تلك الاوراق او الاهمال فى  
حفظها ورعايتها طبقا للنظام القانونى المقرر لذلك يمثل عدوانا جسيما على  
النظام العام والإدارى - المادة ٧٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام  
العاملين المدنيين بالدولة مفاده - الموظف فى غير حالات الضرورة الحكمة  
الماجة له ان يتطلب لتنفيذ امر رئيسه ان يكون مكتوبا - له ان يعترض  
كتابة على هذا الامر المكتوب اذا ما رأى انه ينطوى على مخالفة لقاعدة  
تنظيمية آمرة - اذا ما قام الموظف بالامتنال لأمر شفهي من رئيسه - ذلك  
رغم اعتقاده انه مخالف للقانون او لقاعدة تنظيمية آمرة فانه يكون قد ارتكب  
بذلك مخالفة تأديبية تستوجب المساءلة بحيث لا يجوز له ان يدفع عن نفسه  
تلك المسئولية الى امر شفهي من رئيسه غير مستند الى صحيح حكم القانون .

#### !!الحكمة :

ومن حيث أنه لا محل لهذا النعى ونيس لازما لتكون الواقعة تمزيق  
المحضرين على النحو الثابت بالتحقيق والمنسوبة اليه حقيقة واقعية ، وأيضا  
مخالفة أو جريمة تأديبية ان تكون تلك الواقعة أساسا قد وقعت بفعل منه  
بناء على امر من رئيس مسئول وبالمطابقة للقانون ، ذلك ان الاوراق  
الرسمية التى يحررها موظف عام بناء على نظام العمل وتعليمات رئيسه لها  
بجة وحصانة الاوراق الرسمية ودلائها فى الالبات سواء كان ما تم من  
تصرف من الموظف ذاته من خلالها أو تم من تصرف منه أو من غيره وأثبتته  
عليهم سليما ومطابقا للقانون أو مخالفا له ولا يسوغ بعد تحرير أية ورقة  
رسمية لأى من العاملين المختصين بتحريرها أو حفظها أو نداولها التغيير  
فى تلك الورقة أو اخفائها أو اتلافها بأية صورة وعلى أى وجه الا وفق  
أحكام القانون وطبقا لنظام العمل بناء على أوامر الرؤساء المختصين وتحت

اشرافهم والا كان مرتكبا العامل لجريمة تأديبية توجب عقابه جنائيا أو تأديبيا بحسب الأحوال. وحيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعن بعد أن حرر المحضرين ادعى أنه توجه الى قسم الشرطة لتسليمهما ، ثم عاد الى المكتب مدعيا انه تم تسليمهما وأنه يحصل على رقبى قيدهما بتسليم الشرطة صباح السبب ٤/٢/١٩٨٤ ، وفي صباح اليوم المذكور ابلاغ رئيس المكتب أنه لم يسلم المحضرين الى قسم الشرطة وانما قام بتعزيقهما . وغنى عن البيان ان الاوراق الرسمية التي يحررها الموظفون العموميون سواء اكانت تنطوي على تصرفات مطابقة للقانون أو مخالفة لأحكامه تتضمن دليل الحقيقة الرسمية والادارية والتي تتعلق بحقوق المواطنين وكذلك مسؤوليات العاملين طبقا للقوانين واللوائح والاعتداء على تلك الأوراق أو الإهمال في حفظها ورعايتها طبقا للنظام القانوني المقرر لذلك يمثل عدوانا جسيما على النظام العام والادارى لما فى ذلك العدوان غير المشروع من اهدار للحقيقة الادارية التي يترتب عليه اهدار الحقوق العامة أو الخاصة للمواطنين وتبيح وتجهيل المسؤولية بين الموظفين العموميين لما يسمح بالفساد والاستبداد الادارى وتعطيل وهدار سيادة القانون .

وحيث أنه فضلا عما سبق فإن المادة ( ٧٨ ) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه « لا يعفى العامل من الجزاء استنادا الى أمر صادر اية من رئيسه الا اذا ثبت ان ارتكابه المخالفة كان تنفيذا لأمر مكتوب بذلك صادر اليه من هذا الرئيس بالرغم من تنبيهه كتابة الى المخالفة وفي هذه الحالة تكون المسؤولية على مصدر الامر وحده » . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن مفاد هذا النص أنه للموظف فى غير حالات الضرورة الحكيمية العاجلة أن يتطلب لتنفيذ أمر رئيسه أن يكون مكتوبا ، ثم له أن يعترض كتابة على هذا الأمر المكتوب اذا ما رأى أنه ينطوى على مخالفة لقاعدة تنظيمية أمرة فاذا ما قام

الموظف بالامثال لامر شفهي من رئيسه رغم اعتقاده أنه مخالف للقانون أو لقاعدة تنظيمية أمرة فانه يكون قد ارتكب بذلك مخالفة تأديبية مستوجب المساءلة بحيث لا يجوز له ان يدفع عن نفسه تلك المسؤولية الى امر شفهي من رئيسه غير مستند الى صحيح حكم القانون .

ومن حيث انه تطبيقا لما تقدم فانه ليس للطاعن ان يدعى أنه كان مدفوعا من جانب رئيس مكتب التموين لتحرير المحضرين تغطية لخطأ هذا الرئيس نظرا لأنه لم يثبت أن الطاعن قد تلقى أمرا مكتوبا من رئيسه وأنه اعترض بما يديه في هذا الطعن على هذا الأمر كتابة قبل تنفيذه وحتى لو صح جدلا ذلك القول فإن ذلك لا يدفع مسؤوليته عما ثبت نسبته اليه من أفعال لأن ما ثبت في حق الطاعن على النحو السالف البيان لا يمثل من جانبه وجهة نظر تتعلق بادائه العمل عمل على تنفيذها واتباع في سبيل ذلك سبل الاعتراض الفرعية لرئيسه مما يعارض مع وجهة نظره وتعليماته وانما تلك الافعال والتصرفات تمثل خروجاً متعمداً على واجبات الوظيفة مر بمراحل متتابعة شمل ابتداء تحريره المحضرين امثالاً بحسب الظاهر لأوامر رئيسه ثم بتسليمه المحضرين لقسم الشرطة ، والوعد كذا بأنه سيقدم رقمي قيدهما الى رئيس المكتب في تاريخ لاحق ، عند متابعة هذا الرئيس لادائه لما كلف به من عمل ، ثم انتهت بتمزيق الطاعن لهذين المحضرين علنا امام السيدة / . . . والاعتراف بذلك كتابة في اقرار موقع منه .

ومن حيث أن ما ثبت في حق الطاعن على هذا النحو يمثل مخالفة جسيمة وينطوي على استهتار بالنظام العام الاداري والاحترام الواجب لاركانه ومقتضياته يستوجب العقاب التأديبي على النحو الذي قضى به الحكم المطعون فيه ومن ثم فإن النعي على هذا الحكم من قبل الطاعن بأنه مشوب بالغلو هي في غير محله ويتمين من ثم الالتفات عنه .

( طعن ١٣٠٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٣/٥/١٩٨٩ )

### قاعدة رقم ( ١١٢ )

#### البند :

المحضر يكتسب صفة الرسمية بمجرد توقيع من موظف مختص بتحريره - لا يحتاج الى توقيع شخص آخر - التوقيع باسم شخص آخر على خلاف الحقيقة يمثل اخلافا جسيما بواجبات الوظيفة التي يجب ان يراعى فيها الدقة والامانة والشرف حتى لا تنهار الثقة في القضاء ومعاونيه - ذلك بغض النظر عن قيمة توقيع هذا الشخص واثره من الناحية القانونية .

#### المحكمة :

ومن حيث انه لما سبق فان هذه المخالفة تكون ثابتة في حق الطاعن باعترافه ولا يغير من ذلك قوله ان . . . لم يعد خفيرا نظاميا بعد ان احيل الى المعاش في ١٥/٤/١٩٨٤ وبالتالي فان توقيعيه سواء كان صحيحا او غير صحيح لا يؤثر في سلامة محضر الحجز صفة او بطلانا ، كما ان المحضر يكتسب صفة الرسمية بمجرد توقيع من موظف مختص بتحريره . ولا يحتاج الى توقيع شخص آخر ذلك ان مجرد توقيع الطاعن على محضر الحجز باسم شخص آخر على خلاف الحقيقة يمثل اخلافا جسيما بواجباته الوظيفية التي يجب ان يراعى فيها الدقة والامانة والشرف حتى لا تنهار الثقة في القضاء ومعاونيه وذلك بغض النظر عن قيمة توقيع هذا الشخص واثره من الناحية القانونية .

ومن حيث انه لما تقدم ، فان الطاعن يكون قد خرج - خروجا صارخا - على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته ، وسلك مسلكا من شأنه الاخلال بكرامة الوظيفة والنيل من الثقة المفترضة فيمن يباشر عملها ، ومن ثم فان القرار المطعون فيه - اذ قضى بفصل الطاعن من الخدمة جزاء وفاقا لما اقترفه - يكون قد اصاب وجه الحق والعدل ، ويكون الطعن عليه غير قائم على أساس سليم ، متعين انرفض » .

( طعن ١٥٦٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/٢ )

## سابعاً - المخالفات التأديبية لأعوان القضاء

### ١ - جسامة انحراف العاملين بالمحاكم

قاعدة رقم (١١٢)

المبينا :

المادة ٧٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة مفادها - تعد الأمانة من أول واجبات العاملين بالدولة - مراعاة الأمانة هي واجب وظيفي مفروض على جميع العاملين - يكون مفروضا من باب أولى على العاملين بالمحاكم في ساحة القضاء وعلى أوسع نطاق - انحراف العامل في ساحة القضاء يكون أكثر خطرا من الانحراف في أية ساحة أخرى .  
الحكمة :

ومن حيث أنه لا وجه أخيرا للنعمى على قرار مجلس التأديب بأنه انطوى على غلو في تقدير الجزاء لأن ما أناه الطاعن ينطوى على مخالفة حسية وخيانة لأمانة الوظيفة العامة تلك الأمانة التي جعلها المشرع من أول واجبات العاملين المدنيين بالدولة ، وفقا لنص الفقرة الأولى من المادة ٧٦ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، وإذا كان واجب مراعاة الأمانة هو واجب وظيفي مفروض على جميع العاملين ، فانه يكون مفروضا من باب أولى وعلى نطاق أوسع على العاملين بالمحاكم في ساحة القضاء ، تلك الساحة ، التي تمثل المحراب المقدس الذي يعد الملجأ الأخير أمام أفراد الشعب ، طلبا للحماية واستشرافا للعدل . ومن أجل ذلك فان انحراف العامل في تلك الساحة يكون أكثر خطرا من الانحراف في أية ساحة أخرى ، ومن ثم ينبغى أن يكون تقييم الانحراف الذى يقع منه أكثر الحاحا ، وتكون مؤاخذته أشد وجوبا ، ويكون تقدير الجزاء التأديبي

الملائم على ضوء ذلك بما يكفل الردع والزجر مراعى كل ما تقدم من اعتبارات .

ومن حيث أنه على ضوء ما سبق يكون الجزاء الذى قدره مجلس التأديب فى قراره المطعون فيه متوافقا صدقا وعدلا مع ما ثبت فى حق الطاعن من مخالفة .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم سلامة قرار مجلس التأديب المطعون فيه وموافقة صدقا وعدلا لأحكام القانون ، ما يضمن معه القضاء برفض الطعن المائل .

ومن حيث أن هذا الطعن معنى من الرسوم القضائية وفقا لحكم نص المادة ( ٩٠ ) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ لأن قرار مجلس التأديب المطعون فيه يأخذ حكم أحكام المحاكم التأديبية .

( طعن ١٨٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ١١/٢/١٩٨٩ )

٢ - تفريط أسماء الحفظ بالمحاكم فى الملفات التى يهدهتهم

قاعدة رقم ( ١١٤ )

المبدأ :

أسماء الحفظ بالمحاكم من معاونى العدالة المؤتمنين على أوراق القضايا ووثائقها وملفاتها التى فى عهدتهم - تسلم أحد أسماء الحفظ للملفات التى فى عهدته لشخص غير مسئول ولا صفة له فى ذلك دون إيصال أو إجراء أو ضمان يكفل استعادة هذه الملفات كمهنة شخصية له يعتبر اخلاصا خطيرا بواجبات الوظيفة - الجزاء الوقع عليه بالفصل من الخدمة جزاء وفال روعى فى ذلك جسامه الجرم التأديبى المنسوب اليه لانطوائه على خيائته لامانة العمل فى محراب العدالة وساحة القضاء .

### الحكمة :

ان القرار الطمين اذ جازى الطاعن المذكور بجزاء الفصل من الخدمة فقد قام على أساس سليم مما يثبت من الأوراق والتحقيقات ، ذلك ان فضلا عما سبق فان الثابت من التحقيقات أن الطاعن من أمناء الحفظ بالمحاكم ، وطبيعة عملهم وزملائه بالمحاكم واتصاله بحياة الناس ومصالحهم ومعاوتتهم للقضاة ورجال النيابة العامة في اداء رسالتهم في تحقيق العدالة تقتضى أن يكونوا على أعلى مستوى من حسن السمعة والأمانة ورعاية مصالح الجمهور ومن ذوى الخصال الطيبة الذين يحفظون الأمانات التي تعهد اليهم بحكم عملهم ويحرصون في ادايتهم لواجباتهم بالمدد عن أى مساس بقدرسية وسرية الأوراق والمستندات والمحاضر المتعلقة بالقضايا والمودعة في عهدهم والنأى بانفسهم عن مواطن الزلل والشبهات ومهاوى انفساد وبدون هذه الصفات لا تتوافر فيهم الثقة والطمأنينة الواجبة في شخص الموظف ممن يكون في مثل مواقعهم ، ومما يكون له أثر بالغ على المصلحة العامة . واذا اعترف الطاعن بالتحقيقات كما سلف البيان بتسلبه القضايا موضوع هذه التحقيقات وهي عهده الى من ليست له صفة رسمية في استلامها . مبررا ذلك بتسليمها الى زميلها المذكور بحجة عابثة هي رغبته في الاطلاع عليها وقد تسلم تلك القضايا دون ايصال أو دليل كتابي — وبطريقة خائنة وبصفة غير رسمية ومن ثم فان هذا التصرف باعتبارهم من أمناء الحفظ ينطوى على استهتار جسيم بالمسئولية واهدار لواجب الأمانة والحفاظ على أوراق الدعاوى ومستنداتها واستعداد غير مألوف في انتخلي عما في عهده منها دون أى تقيد بنظام العمل أو شعور بالمسئولية

وهو أحد معاونى العدالة المؤتمنين على أوراق القضايا ووثائقها وملفاتها كما ان هذه الجرائم التأديبية الثابتة قبل الطاعن تنم عن التسبب والامبالاة والاجترار على أبسط قواعد الانضباط فى نظام العمل بالمحاكم فليس ثمة موعظ عام على أى مستوى من الانضباط الادارى ليسلم الملفات من عهده لشخص غير مسئول ولا صفة له فى ذلك دون ايصان أو اجراء أو ضمان يكفل استعادة هذه الملفات كمهدة شخصية له مبررا ذلك بالثقة والمودة ولتمكين هذه الشخص الآخر فى الاطلاع غير المفهوم غرضه ولا أهدافه كما حصل الطاعن على تلك الملفات — ولا شك ان هذا السلوك يلقي ظللا كثيفة من الشك والريب على ملكه ويفقده الثقة والاعتبار .

ومن حيث ما ساقه الطاعن فى طعنه المائل من افتراضات لا يسس مسحة وقوع ونسبة الجرائم التأديبية الثبته فى حقه والتي جوزى من أجلها كذلك فان الجزاء الموقع عليه بفصله من الخدمة هو جزاء وفاق اذا روعى فى ذلك جسامه الجرم التأديبى المنسوب اليه والثابت فى حقه ومدى ما فيه من خيانة لأمانة العمل فى محراب العدالة وساحة القضاء وما يجب فيه من تأديته بكل ما ينبغى من الأمانة والدقة والحرص — كأحد أعوان القضاء الذين يسهون فى أداء رسالة العدالة والذين أوجب عليهم المشرع قبل أداء أعمالهم ان يحلفوا ليحمين فى جلسة علنية بأن يؤدوا عملهم بالذمة والعدل أمام هيئة المحكمة التابعين لها وذلك فى المادة ١٥٨ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية .

( طعن ٣٧٨٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٠ )

## ٢ - حدود مسئولية المحضرين

### قاعدة رقم ( ١١٥ )

المبدأ :

حدود مسئولية المحضر في مجال الاعلان ( اعوان القضاء ) مادة (١٠) من قانون المرافعات المدنية والتجارية . حدد المشرع الأشخاص الذين يجب تسليم صورة الاعلان اليهم في مرحلة عدم وجود المعلن اليه - انقرض من ذلك هو بلوغ العلم بالاجراء لذوى الشأن - يجب على المحضر بذل الجهد المعقول في التحقق من الحاضرين أو من البطاقات الشخصية والعائلية الدالة على صحة صفة من قرر أنه قد توافرت فيه صفة تسمح قانونا بتسليم الاعلان اليه - اذا قصر المحضر في ذلك كان مرتكباً لاهمال جسيم في اداء واجبه .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة (١٠) من قانون المرافعات تنص على أنه « اذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلانه في موطنه كان عليه ان يسلم الورقة الى من يقرر أنه وكيله اذا يعمل في خدمته أو أنه من الساكنين معه من «الأزواج والأقارب والأصهار » وهذا النص وإن كان ظاهره لم ينص صراحة على أنه لا يتطلب من المحضر التحقيق من شخصية من تسلم الاعلان الا ان الأوصاف التي اجاز بناء عليها المشرع تسليم الاعلان وهي أوصاف ( صلة ) أو ( قرابة ) بالمعلن اليه الحكم والغرض المبغى من الاعلان وهو بلوغ العلم بالاجراء القضائي لذوى الشأن ويقتضى ذلك تفسير هذا النص على أنه يجب على المحضر بذل الجهد المعقول في التحقيق من الحاضرين أو من البطاقات الشخصية والعائلية الدالة على صحة من قرر توفر صفة تسمح قانونا بتسليم الاعلان من المحضر اليه فاذا ما قصر في ذلك

كان مرتكباً لاهمال جبسيم في ادله واجبه موجب مجازاته تأديبياً ، ويؤكد ذلك ان الأصل وفقاً لصريح نص المادة (٧٦) من نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أن يؤدي العامل العمل المنوط به بدقة وأمانة .

ومن حيث أنه قد ثبت في حق الطاعن ارتكابه ذلك الاهمال الجسيم في أداء أقصى واجبات وظيفه . كأخذ معاو في القضاء على النحو السابق بيانه . حيث قصر في تحديد ومعرفة شخصية من سلمه الورقة القضائية المهد اليه بأمانة اعلانها الى الموجهة اليه - وحيث أن هذا الفعل الثابت قبل الطاعن ولو كان ثابتاً قبله وحده دون غيره من الافعال لكان كافياً لحمل العقوبة التي قررها مجلس التأديب في نطاق ولايته التقديرية في اختيار العقوبة التأديبية المناسبة ولا يكون ما قرره المجلس في هذا الشأن لجسامة الاهمال الثابت في حق الطاعن مشوباً بالغلو الذي بصم هذا القرار بعدم المشروعية ومن حيث أنه لذلك فلا محل لما أورده الطاعن من الطعن على القرار الطعن ويتعين الحكم برفض هذا الطعن .

( طعن ٢٧٨ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٢٤ )

#### قاعدة رقم ( ١١٦ )

##### المبدأ :

يجب على المحضر متى قدم اليه طلب التنفيذ مرفقاً به الأوراق المطلوبة قانوناً ان يقوم باجراء التنفيذ فالذا تبين له نقص في البيانات او الأوراق وجب عليه الامتناع عن اجرائه وعرض الامر على قاضي التنفيذ - مخالفة ذلك يرتب مسئولية المحضر .

##### الحكمة :

ومن حيث أن المقرر وفقاً لنص المادة (٢٧٤) من قانون المرافعات أنه « يجرى التنفيذ تحت اشراف قاضي التنفيذ ينذب في مقر كل محكمة

جزئية من بين قضاة المحكمة الابتدائية وبعائه في ذلك عدد من  
المحضرين » •

ومن حيث أنه من المقرر أنه بناء على ذلك يكون على المحضرين متى  
قدم اليه طلب التنفيذ مرفقا به ما تطلبه القانون من أوراق واجب القيام  
بالتنفيذ فإذا تبين له نقص في البيانات أو أوراق التنفيذ وجب عليه أن يمتنع  
عن اجراء التنفيذ ويعرض الأمر على قاضي التنفيذ ، وقد أوجب قانون  
المرافعات في المادة (٢٧٨) منه أن « يعد بالمحكمة جدول خاص تقيد فيه  
طلبات التنفيذ • وينشأ لكل طلب ملف تودع به جميع الأوراق المتعلقة  
بهذه الطلبات • ويعرض الملف على قاضي التنفيذ عقب كل اجراء • ويثبت  
به ما يصدره من قرارات وأوامر وأحكام » •

ومن حيث أن الطاعن قد أقر امام مجلس التآديب بأن عمله ينحصر  
في قبول أوراق التنفيذ المقدمة من ذوي الشأن لقلهم المحضرين ومراجعتها  
من حيث مدى صلاحيتها للتنفيذ وأن هذا ما تم بالنسبة لتنفيذ الحكم رقم  
(٧٦) لسنة ١٩٨١ مدني مسأف كثر الشيخ •

ومن حيث أن الطاعن قد أقر صلاحية هذا الحكم للتنفيذ على النحو  
الذي طلبه طالب التنفيذ بتسليمه قطعة أرض مفرزة من مساحة شائعة  
تضمنها الحكم المطلوب تنفيذه وراجع أوراق التنفيذ على هذا النحو  
بعد اتمامه ولم يسطر مذكرة بما وقع فيه المحضر المنفذ في هذا الشأن ،  
فانه يكون قد خرج على مقتضى الواجب الوظيفي على نحو يستوجب  
المساءلة والجزاء •

ومن حيث أنه لا حجة فيما ينعيه انطاعن على القرار المطعون فيه من  
أنه صدر دون أن يتحقق مجلس التآديب مما اذا كان طالب التنفيذ قد  
قصر طلبه على التنفيذ على جزء من أرضه من عدبه لأنه ليس من حق

طالب التنفيذ أن يتخير مساحة مفرزة بعينها ليطلب تسليمها استنادا الى حكم  
لم يشر الى تحديد المساحة المقضى بتسليمها ، فاذا ما استند المحضر الى ما  
طلبه طالب التنفيذ على النحو غير الصحيح فى اجراء تنفيذ على مساحة  
مفرزة دون سند من صريح قضاء الحكم فانه يكون قد ارتكب مخالفة  
تأديية على نحو ما انتهى اليه بحق قرار مجلس التأديب .. المطعون فيه .

ومن حيث أنه لا حجة كذلك فيما ينميه الطاعن على القرار المطعون  
فيه من أنه انتهى الى ادائه رغم أن قيامه باعداد مذكرة ضد المحضر المنفذ  
لم يكن ليغير من أمر المخالفة شيئا . ذلك أن من واجبات الرئيس الادارى  
المباشر فى أى موقع عمل هو أن يباشر مهام المتابعة على أعمال مرؤسيه  
بحيث يتولى تقييم ما لا يقومون به من عمل من خلال مراجعة ما ينجزونه  
تباعا بغية التحقق من سلامته ، فاذا ما اسبابان للرئيس الادارى المباشر خطأ  
أحد مرؤسيه وجب عليه أن يتخذ الاجراء القانونى اللازم لتصحيح عمل  
لمرؤوس أو أن يرفع الأمر الى الرئاسة المختصة التى تملك اتخاذ الاجراء  
المناسب وفقا لسلطاتها التقديرية ، ابتداء من لفت نظر العامل المخطئ الى  
اتخاذ اجراءات مساءلته ومحاسبته ومجازاته . وعلى ذلك فانه لا يسوغ  
ما ساقه الطاعن من القول بأنه لم يقصر بعدم تسطير مذكرة فى شأن ما  
ارتكبه المحضر المنفذ من خطأ لأنه قد ارتكب مخالفة تأديية بحجبه حقيقة  
ما وقع من جانب هذا المحضر المنفذ عن رئاسته التى تملك اتخاذ ما تراه  
حياله حين يضع الطاعن باعتباره الرئيس المباشر . حقائق الأمور امامها  
تكون قادرة عن تبصر على تصحيح مسار الأداء استهدافا للصالح العام .

ومن حيث أنه لا حجة أيضا فيما ينميه الطاعن على الحكم المطعون  
فيه من عدم تناسب العقوبة مع المخالفة المنسوبة اليه لأن المحضر المنفذ  
معرض دائما للخطأ أو السهو فى ميدان التنفيذ على نحو يستوجب تقديره  
ذلك أن التقدير الواجب لظروف محضر التنفيذ وما قد يعوق عمله اليومى

من سهو أو خطأ ليس من اختصاص الرئيس المباشر المسند اليه وإجب  
مراجعة ومتابعة أعمال الرؤوس، وتصحيحها طبقاً للقوانين واللوائح المنفذة  
في القواعد المنظمة والإبلاغ عما يشوب من خطأ أو قصور ، وذلك  
بمراعاة اختصاص الرئيس الإداري الذي يملك المساءلة اذ لا يمكن اقول  
بأن حق الرئيس المباشر أن يفض النظر عن خطأ العاملين تحت رئاسته  
ويجب ذلك عن الرئيس الأعلى المختص والا كان من حقه نغطة الاخطاء  
والتستر على الانحراف وهو ما يتناقض مع الواجبات الرئيسية لأية وظيفة  
إشرافية .

ومن حيث أن مقتضى ما تقدم عدم قيام وجه للطن على قرار مجلس  
التأديب المطعون فيه ولا يغير من ذلك ما تآثر به على ملف تنفيذ الحكم  
رقم ٧٦ لسنة ١٩٨١ مدني مستأنف كمر أنشيخ من جانب قاضي التنفيذ  
من أنه بعد الاطلاع على المادة ٢٧٨ مرافعات ، وبعد عرض لأوراق علية  
بمعرفة السيد محضر أول المحكمة باعتبارنا قاضي التنفيذ متضمنة السند  
التنفيذي . وما أرفق به ، وبعد أن تحققنا من تمام التنفيذ تنفيذاً صحيحاً  
على النحو الذي يستلزمه القانون لذلك ، فأمر بحفظ ملف التنفيذ وعلى  
السيد محضر أول اجراء الحفظ لأن هذه المحكمة وهي تبسط رقابتها على  
قرار مجلس التأديب المطعون فيه ، اننا تراقب مدى مشروعته في ضوء  
ما كان تحت نظر هذا المجلس من أوراق ومستندات وما أبدى أمام المجلس  
المذكور من أوجه دفع ودفاع .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن التأشيرة المدونة على غلاف ملف  
التنفيذ المشار اليه والمحررة بغير تاريخ ، ثم تكن تحت نظر مجلس التأديب  
ولم يشر اليها الطاعن أو غيره سواء في أقواله بالتحقيق الذي أجرى معه  
أو أقواله أمام مجلس التأديب وقد اتيح له في جميع مراحل المحاكمة  
التأديبية حسبما هو ثابت بالأوراق - الفرص كاملة لبدء أقواله وجميع

أوجه دفاعه ولا يتصدر أن يغفل عن إبداء هذا الدفء الجوهري فيما هو منسوب إليه اغفالا تاما في جميع مراحل محاكمته التأديبية بل أن هذا الاغفال قد حدث حتى في صحيفة طعنه المائل الأمر الذي يؤكد عدم وجود هذه التأشيرة من قبل في جميع مراحل المحاكمة التأديبية للطاعن مما ينعين معه العقاب عنها — كما أنه بصرف النظر عما سبق لا يجوز والحال كذلك الاستناد الى هذه التأشيرة لأول مرة امام المحكمة الادارية الأمر الذي يقتضى عدم التعديل في نظر هذا الطعن والتوصل فيه على ما ورد بها .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم عدم قيام الطعن المائل على سند صحيح من القانون ، ومن ثم فانه يكون متعين الرفض .

ومن حيث أن من يخسر الدعوى يلزم بمصروفاتها تطبيقا للمادة (١٨٤) مرافعات : الا أن هذا الطعن معفى من الرسوم القضائية بصريح نص المادة (٩٠) من قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

### ثانيا - مخالفات تراخيص المباني

#### قاعدة رقم ( ١١٧ )

المبدأ :

القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ في شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء .  
ترخيص البناء لا يتم صدوره الا بعد مراجعة الطب ودراسة مرفقاته عن طريق الراجع المسئول بقسم التنظيم للتحقق من استيفاء شروط الترخيص — لا يجوز لأي موظف بالقسم ان يستأثر وحده بمباشرة الاجراءات دون العرض على الراجع المختص — فليس ذلك : ان هذا المسلك ينطوي

على مصادرة لاختصاص قسم التنظيم من حيث مراجعة طلب الترخيص طبقا لنص المادة (٦) من القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ - أفراد الموظف غير المختص بالمراجعة بكل اجراءات الترخيص بشكل فنيا اداريا يستوجب المسؤولية .

#### الحكمة :

ومن حيث أنه بالرجوع الى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ فى شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء يبين أن المادة ٦ منه تنص على أنه « تنوئ انجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم فحص طلب الترخيص ومرفقاته والبث فيه .. واذا ثبت للجهة المذكورة أن الأعمال المطلوب الترخيص بها مطابقة لأحكام هذا القانون ولائحته وانقرارات المنفذة له قامت باصدار اترخيص بعد مراجعة واعتماد أصول الرسومات وصورها ، ويحدد فى الترخيص خط التنظيم أو حدد الطريق أو خط البناء الذى يجب على المرخص له اتباعه وعرض الشوارع والمناسيب المقررة لها أمام واجهات البناء وأية بيانات يتطلبها أى قانون آخر » والمستفاد من أحكام هذه المادة أن الترخيص لا يتم صدوره الا بعد أن تتولى فحص انطب الخاص به ودراسة مرفقاته المراجع المسؤولة بقسم التنظيم باعتباره الجهة المختصة بذلك والمهيئة بحسب مراجعها المختلفة لبحثه والتحقق من أن الترخيص قد استوفى الشروط المقررة قانونا لاصدوره . ومؤدى ذلك ولازمه أنه لا يجوز لمن يعمل بقسم التنظيم أن يستأثر على وجه الافراد بمباشرة اجراءات الترخيص ومنعه دون أن يرجع فى ذلك الى المراجع المعنية بقسم التنظيم والنوط بها المشاركة فى المراحل التى يمر بها الترخيص قبل منحه . لأن مثل هذا المسلك من جائبه يتغوى على مصادرة لاختصاص قسم التنظيم لما يترتب عليه من أن يصبح الرجوع الى هذا القسم فى شأن فحص طلب الترخيص ودراسة مرفقاته رجوعا شكليا يتنافى مع الغرض

اندى قصده الشارع حينما عقد لهذا القسم الاختصاص المنوه عنه والذي لا يتأتى ممارسته جديا وبالأسلوب الصحيح قانونا ، الا اذا تم على النحو السابق توضيحه .

ومن حيث أنه متى كان ذلك وكان الثابت من سياق الوقائع المتقدم يباها أن المحال منذ قدم طلب الترخيص بتاريخ ١٩٨٤/٦/٧٨ خص نفسه دون غيره من مراجع قسم التنظيم باستثناء ومباشرة كل الاجراءات التى مر بها هذا الترخيص اذ أنه عاين المكان وفرر إعادة المعاينة .

ووافق فى ١٩٨٩/٦/١١ على منح اترخيص بعد سداد الرسم المقرر الذى تم سداده فعلا فى التاريخ المذكور ، ثم قام فى ذات التاريخ بالتأشير على غلاف ملف الترخيص بعبارة « يخطر لاحضار عقد الملكية » . كل ذلك يؤكد انفراد الطاعن بكل اجراءات الترخيص المشار اليه منذ تقديم الطلب الخاص به الى أن تم سداد الرسم المقرر عنه . ومن ثم فقد حجب بمسلكه على هذا النحو قسم التنظيم من مباشرة اختصاصه فى هذا الشأن وما أدى اليه ذلك من تنكب للطريق القانونى السليم فى بحث ودراسة طلب الترخيص وفحص مرفقاته . ولا ينفى عنه ذلك ما قال به من أنه اتخذ الاجراءات التحضيرية لمنح الترخيص وعندما تأخر الطالب فى تقديم سند الملكية تم ايقاف الترخيص ، اذ أنه فضلا عن أن أقوال المسؤولين فى التحقيقات تخص هذا الزعم ، فإن الثابت على ما سلف يباها أنه هو الذى قام بكل اجراءات هذا الترخيص وأن ايقاف الترخيص قد تم بعد أن كان الطاعن قد وافق على منحه دون تعليق هذه الموافقة على أى شرط سوى سداد الرسم المقرر الذى تم سداده فعلا .

كما أنه لا حجة فيما ذهب اليه الطاعن من أنه كان يعمل بقسم التنظيم مستهدفا بذلك تفادى ما نسب اليه من عدم رجوعه الى هذا القسم طالما أنه يعمل به ، اذ أن ذلك مردود بما سبق بيانه من وجوب أن

يكون الرجوع الى قسم التنظيم رجوعا جديا لا شكليا أو صوريا يصادر اختصاص القسم المذكور ويحجب عن مباشرة ما يناط به فى بحث ودراسة طلب الترخيص وفحص ما أرفق به من مستندات وبحيث يتساوى هذا الرجوع الصورى فى نتيجته مع عدم الرجوع الى القسم المذكور أصلا .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم فإن المخالفة المنسوبة الى انطاعن تكون ثابتة فى حقه وتشكل اخلالا بما تفرضه عليه واجبات وظيفته وينبىء عن اهمال واضح وتقصير شديد فى اداها ومن ثم يتعين مجازاته عما بدر منه ، واد ذهب الحكم المطعون فيه هذا المذهب وقضى بمجازاته بمقوبة خفض أجره بمقدار علاوة ، فانه يكون قد أصاب وجه الحق دون ما اعتبار الى ما يثيره الطاعن من أن توقيع هذه العقوبة قد جاء مخالفا للقانون لأنه مكلف ، يتقاضى مكافأة وليس من المعينين على درجات ممن يستحقون العلاوات ، ذلك أن الثابت من قرار الاتهام مؤكدا بما تضمنته حافظة مستندات الطاعن المقدمة للمحكمة التأديبية بجلسة ٧ من أكتوبر سنة ١٩٨٥ أن تكليفه قد انتهى فى ٢ من أغسطس ١٩٨٤ لقضائه ست سنوات فى الخدمة مكلف ثم صدر قرار محافظ كفر الشيخ رقم ٥١٤ لسنة ١٩٨٤ بتعيينه فى وظيفة مدير الادارة الهندسية المقرر لها الدرجة الثالثة ، ومن ثم يضحى ما ذهب اليه بلا سند من الواقع أو القانون .

ومن حيث لما تقدم من أسباب فانه تتعين الحكم بقبول الطعن شكلا ويرفضه موضوعا .

قاعدة رقم ( ١١٨ )

المبدأ :

لا يجوز للموظف المختص بمنح تراخيص البناء أن يمنح ترخيصاً بالتعليق دون أن يستوفى الطلب المقدم عنه البيان الصادر من مهندس نقابي يفيد تحمل أساسات المبنى المراد تعليقه لأعمال التعليق — عدم استيفاء هذا البيان ينطوي على مخالفة للقانون ترتب مسئولية الموظف .

الحكمة :

ومن حيث أنه بالاطلاع على قرار وزير الاسكان والتعمير رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٧ . باصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ مـي شأن توجيه وتنظيم أعمال البناء بين أن المادة (٥١) منه نقضت بأن طلب الترخيص بالنسبة لأعمال اقامة وانشاء وتعليق وتعديل المباني تعين للنظر في منحه أن يكون مرفقا به المستندات المشار إليها في هذه المادة ومن بين هذه المستندات بيافا بما اذا كان الهيكل الانشائي للمبنى وأساساته تسمح بأعمال الأعمال المطلوب الترخيص بها وذلك في حالتى التعليق والتعديل. ومفاد ذلك أن المشرع وقد خص حالتى طلب الترخيص بتعليق وتعديل مبنى بوجوب اقتران طلب الترخيص بها ومنحه ببيان صادر ممن يملك بحسب تكوينه الفنى وهو ما لا يتأتى الا للمهندس نقابى ، يفيد أن هيكل المبنى الانشائي وأساساته تحتل أعمال التعليق المطلوب اقامتها وذلك تداركا للمخاطر التى قد تترتب على اجراء أعمال التعليق لمبنى قائم لا تتحمل أساساته مثل هذه الأعمال الجديدة وهو ما يترتب عليه عدم حواز التعويل فى حالة الترخيص بتعليق مبنى قائم بما تكون قد ارفق من بيانات بهيكل المبنى القائم قبل التعليق وأساساته عندما نم الترخيص باقامة ذلك المبنى ومؤدى ذلك ولازمه أنه لا يجوز للموظف المختص بمنح الترخيص بتعليق بناء قائم أن يمنح هذا الترخيص دون أن يستوفى الطلب المقدم عنه البيان

الصادر من مهندس تقابى يفيد احتمالاً أساسات المبنى المراد تملته لأعمال  
التعليق .

ومن ثم فإن إصدار الموظف المختص مثل هذا الترخيص دون استيفاء  
هذا البيان ينطوي على مخالفة للقانون ترتب مسئوليته .

ومن حيث أنه وفقاً لأحكام المادة (٤١) من اللائحة التنفيذية للقانون  
رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ المشار إليها التي تنظم الاشتراطات الواجب توافرها  
في مسطحات الأفنية التي تخصص لتهوية وإفارة الغرف السكنية ، يتعين  
لاعتبار الرسم الهندسي الخاص بالترخيص باقامة أو بتعليق مباني مشتبلة  
على أفنية لإفارة وتهوية الغرف متوافراً فيه الاشتراطات القانونية التي  
بنوقف على استيفائها منح الترخيص بها أن يكون الحد الأدنى لمساحة  
الفناء المخصص لذلك والمبنية بالرسم الهندسي هو (١٢) متراً مربعاً ولا يقل  
أصغر أبعاده عن (٣) متر ومفاد ذلك أن الرسم الهندسي المقدم مع طلب  
الترخيص باقامة هذه المباني إذا كان المميز به في شأن هذه الأفنية مخالفاً  
للشروط المنصوص عليها في تلك المادة حسبما سلف البيان ، فإنه بذلك  
لا تكتمل لهذا الرسم الاشتراطات القانونية التي بدون اكتمالها لا يجوز  
الترخيص باقامتها .

ومن ثم فإن إصدار الموظف ترخيصاً باقامة أو تعليقاً مباني من هذا  
الفيل دون أن تتوافر في الرسم الهندسي الخاص بها والمقدم عنه طلب  
ذلك الترخيص الشروط المنوّه عنها بشأن أفنية إفارة وتهوية الغرف يمثل  
مخالفة في حقه ترتب عنها مسئوليته .

ومن حيث أنه بالرجوع إلى القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن  
توجيه وتنظيم أعمال البناء وإلى لائحته الصادرة بقرار وزير الإسكان  
والتمهيد رقم ٢٣٧ لسنة ١٩٧٧ يبين أن الباب الأول من هذا القانون وكذلك

الباب الأول من تلك اللائحة قد تضمنت المواد الواردة فيها تنظيم توجيه استثمارات أعمال البناء على نحو من شأنه الحظر على الجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم ان تمنح تراخيصا فى شأن البناء لا تتطابق المسطحات الواردة بالرسومات الهندسية المقدمة عنها للحصول على الترخيص باقامتها مع التكاليف الاجمالية التى تمت الموافقة عليها بمعرفة اللجان المختصة فى ضوء المواصفات والمستويات التى صدرت بها تلك الموافقة .

ومن ثم فاذا كان الواضح للمهندس الذى منح الترخيص من واقع الرسم الهندسى المقدم له للحصول على الترخيص ، ان المسطحات الواردة بهذا الرسم لا تتطابق والتكاليف الاجمالية الصادر بها موافقة اللجنة المختصة ، وعلى الرغم من ذلك وافق على منح الترخيص دون مراعاة ما تقدم فان الأمر يشكل فى حق مانح الترخيص مخالفة لأحكام القانون نستأهل مساءلته عنها .

ومن حيث أن المادة ١٠ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٧ فى شأن تأجير وبيع الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر تنص على أنه يجب على من يرغب فى اقامة مبان أن يرفق بطلب الترخيص له بالبناء المقدم لاجهة الادارية المختصة بشئون التنظيم بياقا بقيمة الأرض وما يدل على اداء مبلغ ٥٠٠ قرش عن كل واحدة من هذه الوحدات وتكون البيانات المشار اليها متممة للمستندات اللازمة للحصول عن الترخيص المشار اليه طبقا لأحكام القانون رقم ١٠٦ لسنة ١٩٧٦ بشأن توجيه وتنظيم أعمال البناء والقرارات المنفذة له ومؤدى هذا النص وقد اعتبر سداد مبلغ ٥٠٠ قرش عن كل وحدة من وحدات البناء المراد اقامته مستندا لازما للحصول على ترخيص البناء الخاص به فان اصدر الترخيص المطلوب دون توافر هذا المستند أى دون أن يرفق به دليل يثبت اداء مبلغ ٥٠٠ قرش عن كل

وحدة ، ينطوى على مخالفة من جانب الموظف الذى أصدره تتعقد معها مسئوليته عنها .

ومن حيث أن الاستفادة من سياق ما تقدم ان الترخيص رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ قد تم منحه على الرغم من أن الرسومات الهندسية المقدمة بشأنه قد شابتها الأمور الآتية :

١ - لم يوقع عليها مهندس تقابى بما يفيد احتمال الأساسات للتعلية محل الترخيص .

٢ - المنور المطة عليه الغرفة الداخلة مسطحة أقل من ١٢ متر مربع ويقل أصغر ضلع فيه عن ٣ متر على خلاف الاشتراطات القانونية .

٣ - المسطح الوارد بهذه الرسومات غير مطابق للتكاليف الموافق عليها .

٤ - لم يرفق بها ما يثبت سداد مبلغ ٥٠٠ قرش عن كل وحدة ممكنة على خلاف ما هو مقرر قانونا .

ومن حيث ان كل أمر من هذه الأمور الأربعة يشكل بذاته حسبا سلف البيان مخالفة تستأهل عنها مسئولية من أصدر هذا الترخيص نظرا لأن تحقق أى مخالفة منها من شأنه أن يجعل الترخيص صادرا بالمخالفة للاشتراطات المقررة قانونا .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم وكان الثابت أن الذى منح هذا الترخيص مشوب بهذه المخالفات هو المتهم السيد / . . . حسبا اعترف بذلك فى تحقیقات النيابة الادارية وأوضحته المراجعة المكتبية وفقا لما جاء بتقرير الفحص المد بمعرفة مديرية الاسكان والتمير بأسبوط بتاريخ ١٤/٤/١٩٨٠ والثابت من واقع ما ورد به نوع المخالفات الأربعة فلشار اليها .

ولما كان المتهم عند مواجهته لدى تحقيقات النيابة الادارية بالمخالفات الثلاث الأولى التي انطوت عليها الرسوم الهندسية دفعها عن نفسه بالانكار دون أن يقدم أى دفاع أو دليل من شأنه دحض أو تقى ما قطعت به الأوراق وما أدلى به الشاهد اما المخالفة الرابعة فعند مواجهة المتهم بها لم ينكرها وانما حاول تبريرها بالاستناد الى القانون الذى كان ساريا قبل تاريخ منحه الترخيص والذى كان يتطلب سداد ١٠٠ قرش عن الوحدة السكنية وبأنه قد تم تدارك ذلك بتحصيل الفارق بين ما تم سداده عند منح الترخيص وهو ١٠٠ قرش وما كان يتعين سداده لمنح الترخيص وهو ٥٠٠ قرش الا أن هذا التبرير ليس من شأنه تقى وقوع المخالفة بل على العكس هو يؤكد وقوعها اذ أنه يقطع بأن المتهم فى تاريخ منحه الترخيص اصدروه بالمخالفة لأحكام القانون السارى .

ومن ثم فان هذه المخالفات الأربع تكون ثابتة فى حقه ويكون ما نسب اليه تقرير الاتهام من أنه قد اصدر الترخيص رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ دون مراعاة ما تقضى به قوانين التنظيم ثابتا فى حقه بما يشكله من اخلال بما توجبه عليه واجبات وظيفته وبنىء عن اهمال واضح وقص شديد فى اداها ومن ثم يتعين مجازاته عما بدر منه فى هذا الشأن .

ومن حيث أنه عن عدم متابعة المتهم تنفيذ الترخيص رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ على المباني محل هذا الترخيص واتخاذ الاجراءات الواجبة حيال ما اكتشف هذا التنفيذ من مخالفات تتمثل فى :

١ — عدم الالتزام فى المباني بالارتداد المبين بالرسم الهندسى وذلك بالمخالفة لشروط الترخيص .

٢ — المنور الغير قانونى المبين بالرسومات الهندسية لم يتم تنفيذه على الطبيعة .

فقد دفع المتهم هذه المخالفات عن نفسه بالاستناد الى أنه كان منقطعا عن العمل في المدة من ١٦/٥/١٩٧٩ الى ٢٦/٧/١٩٨٠ وبمقولة أن التنفيذ تم خلال فترة انقطاعه هذه بما كان يحول دون متابعتها للتنفيذ .

ولما كان الثابت من الأوراق أن هاتين المخالفتين قد وقعتا في غضون عام ١٩٧٨ أثناء قيام المتهم بأعمال وظيفته حسبما جاء بتقرير الفحص المقدم من مديرية الاسكان بأسسوط وبتقرير الاتهام وليس في فترة انقطاعه عن العمل المنوه عنها فانه لا يجدى المتهم دفعا ان يدفع مسؤوليته عنها بما ذهب اليه من أنه كان منقطعا عن العمل أثناء وقوعها وذلك على خلاف ما تنطق به الأوراق ومن ثم فان هاتين المخالفتين تكونا قد ثبتتا في حقه ويكون ما نسب اليه بتقرير الاتهام من عدم متابعتها تنفيذ الترخيص رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٨ على المباني محل هذا الترخيص وعدم اتخاذه الاجراءات الواجبة حيال هذا التنفيذ ثابتا في حقه بما ينطوى عليه ذلك من اخلال بمقتضيات الوظيفة وعدم اكتراس في ادائه واجبات وظيفته ومن ثم يتعين مجازاته على ذلك .

ومن حيث أنه بالابتناء على ما سلف يباه تكون المخالفات المنسوبة الى المتهم ثابتة في حقه ويتعين لذلك مجازاته عنها واذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد خالف القانون واطلا في تطبيقه خليقا بالغائه وبمجازاة المتهم بالجزاء المناسب .

ومن حيث أنه لما تقدم من أسباب فاه يتعين القضاء بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه وبمجازاة المهندس /... بالوقف عن العمل لمدة ستة أشهر مع صرف نصف الأجر .

( طعن ١٥٨٢ سنة ٢٧ ق جلسة ١١/٧/١٩٨٧ )

## تسعا - حظر الاشتغال بالاعمال التجارية

### ١ - حظر مزاوله التجارة بالذات او بالواسطة

قاعسة رقم ( ١١٩ )

المبدأ :

قيام العامل بعملية مقاوله دفعه اليها طرف طارىء - تمثل مخالفة  
تأديبية - المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المنع  
بالمولة مخطور على العامل بالذات او بالواسطة ان يزاول اى اعمال تجارية .

الحكمة :

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على أوراق الموضوع أنه فى ٢٨ من  
يناير ١٩٨٧ تقدم السيد / . . . الى المدعى العام الاشتراكى بشكوى  
ضد السيد / . . . يدعى فيها أنه تعاقد معه على بناء عبارة بشوارع  
الهرم الا أنه لم يتم باحترام التزاماته التعاقدية وقد أحيلت الشكوى الى  
النيابة الادارية التى أجرت تحقيقا فى الموضوع أقر فيه الطاعن بأنه أبرم  
عقدا مع الشاكى بخصوص بناء عمارته الا أن هذا العقد كان بصفته ضامنا  
لشقيقه المهندس المقاول . . . ، وقد خلصت النيابة الادارية من ذلك  
الى أن الطاعن قد جمع بين عمله وعمل آخر مما يشكل فى حقه مخالفة  
تأديبية ، كما رأت أن الطاعن وقد استخدم فى تعاقد له ( المهندس )  
دون وجه حق فانه يكون قد ارتكب مخالفة تأديبية ثانية .

ومن حيث أن الطاعن قد دلل على أن شقيقه المهندس . . . قد  
كان هو المقاول المتعاقد أصلا مع صاحب المقار الشاكى وذلك من خلال

صور المستندات الآتية التي قدمها ولم يعترض علي أي منها ممثل النيابة الادارية .

التوكيلان رقما ٢٣٣٢ لسنة ١٩٨٤ ، ٢٠٥ لسنة ١٩٨٥ توثيق الجيزة وكلت فيها زوجة الشاكى ( بصفتها وكيلة عن زوجها ) المهندس . . . .  
— شقيق الطاعن — فى اتخاذ كل الاجراءات بشأن صرف وتسليم مواد انبناء من حديد وأسمنت وأخشاب وأدوات صحية وكهربائية لزوم البناء على قطعة الأرض رقم (٤٩) من تقسيم ورثة المرحوم . . . بناحية الكوم الأخضر بشارع سهل حمزة وفى التوقيع عنه وفى تمثيله أمام المحافظة والمجلس المحلى وشركات القطاع العام وفى التوقيع عنه على توصيلة المياه والكهرباء والعقود الخاصة بالمياه والكهرباء بالجيزة وفى اتخاذ ما يراه من اجراءات فيما يتعلق بالمباني .

التوكيل رقم ٢ ٢٨٦ لسنة ١٩٨٥ توثيق الجيزة وكلت زوجة الشاكى ( بصفتها وكيلة عن زوجها ) المهندس . . . فى التعاقد مع هيئة تعاوناات البناء والاسكان والتوقيع على عقد القرض وتسليم الشيكات من الهيئة .

ومن حيث أن التوكيلات الثلاثة المشار اليها محسرة فى تواريخ سابقة على الشكوى التى تقدم بها الشاكى فى ١٩٨٧/١/٢٨ بمعنى أنه لا يمكن أن يقال أنها مصطنعة بغرض مواجهة ما ورد بشكوى الشاكى بادعاء غير صحيح .

ومن حيث أن ما ورد بالتوكيلات المشار اليها انما يستند ما يلجئنه الطاعن من أن العلاقة الأصلية بخصوص التعاقد على اقامة عبارة الشاكى كانت بين الأخير وبين شقيق الطاعن لأن العرف قد جرى على أن تصور مثل هذه التوكيلات من صاحب البناء الى مقاول التنفيذ الأمر الذى يعنى

رجعان صحة ما أبداه الطاعن من أنه قد وقع التحد المحرر في ١/١٢/٨٥ والذي يتضمن تعهده باستكمال البناء على أرض الشاكي خلال الأجل المشار إليه فيه بعد أن نشب خلاف بين الشاكي وبين شقيق الطاعن المقاتل المهندس . . . وذلك حسما للخلاف بما انتهى إليه فكره من أسلوب لحل النزاع .

ومن حيث أن هذا الذي ثبت في حق الطاعن على هذا التصوير الذي أبداه إنما يشكل مخالفة تأديبية في حقه تختلف في جسامتها عن تلك التي ساءله عنها الحكم المطعون فيه . ذلك أن هذا الحكم قد آخذ الطاعن عن أنه احترف أعمال المقاولات حسبما جاء بحيثاته ، في حين أن ما ثبت في حق الطاعن على ما تقدم أنه قام بعملية مقولة دفعه إليها ظرف طارئ ، وذلك لا شك يمثل مخالفة تأديبية لأن قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة انصاح بالقانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨ قد ص في المادة (٧٧) منه على أنه " يحظر على العامل بالذات أو بالواسطة . . . ( هـ ) أن يزاول أي أعمال تجارية . . . " إلا أن المخالفة التأديبية الثابتة في حق الطاعن بهذا الوصف تختلف في جسامتها عن المخالفة التأديبية التي ساءله عنها الحكم المطعون فيه وتبسط عنها في سلم التأثيم ، الأمر الذي يمس معه الجزاء الوارد بالحكم المطعون فيه غير متوافق مع ما ثبت في حق الطاعن صدقا وعدلا على نحو يستوجب إلغاء الحكم المطعون فيه وتوقيع الجزاء المتوافق مع ما ثبت في حق الطاعن من مخالفة .

( طعن ٢٠١٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٦/١٢/١٩٨٩ )

## ٢ - ميار العمل التجارى

### فصله رقم ( ١٢٠ )

المبدأ :

العبرة فى اعتبار عمل ما عملا تجاريا بما يقضى به القانون - شراء الأرض الزراعية وتقسيمها وبيعها لا بعد عملا تجاريا - أساس ذلك : أن المشرع فى القانون التجارى يشترط لاعتبار الشراء بقصد البيع أو التاجر أن ينصب على منقول وليس على عقار - لا ينال من ذلك أن المشرع اخضع النشاط المذكور للضريبة على الأرباح التجارية والصناعية - أساس ذلك : أن خضوع هذا النشاط للضريبة لا يعتبر من الطبيعة القانونية للتصرف - .

الحكمة :

ومن حيث أن المادة ٧٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص فى البند ١٤ منها على أنه « يحظر على العامل بالذات أو بالواسطة . . . هـ - أن يزاول أى أعمال تجارية . . . » .

ومفاد ذلك أن العامل اذا زاول عملا تجاريا فانه بذلك يكون قد ارتكب فعلا محظورا عليه يستأهل مساءلته عنه ومجازاته عليه غير أن اعتبار العمل الذى يزاوله العامل تجاريا أو العكس هو امر لا يجوز ان يكون محلا لاجتهاد أو تفسير الجهة الادارية ذلك أن العبرة فى اعتبار العمل تجاريا هو بما يقضى القانون باعتباره تجاريا من الاعمال ومن ثم فانه يتعين الرجوع الى أحكام القانون لتحديد ما اذا كان شراء الأرض الزراعية ، أى العقار ، وتقسيمها وبيعها يعتبر عملا تجاريا أو العكس .

ومن حيث أنه من المستقر فقها وقضاء أنه وفقا لأحكام المادة الثانية من التقنين التجارى فانه يشترط لاعتبار الشراء عملا تجاريا أن يرد على

منقول ومن ثم فإن شراء العقارات بفصد يبعها لا يعد عملا تجاريا ويخرج عن نطاق القانون التجارى ويخضع لقواعد القانون المدنى ولا ينال من ذلك ما يقرره القانون رقم ١٤٦ لسنة ١٩٥٠ من فرض الضريبة على الارباح التجارية والصناعية على الأشخاص الذين يشترون عادة لحسابهم عقارات بفصد يبعها أو يجرون تقسيم أراضى البناء المملوكة لهم ويبيعونها . ذلك أن هذا القانون مالى بحث ليس من شأنه أن يغير من الطبيعة القانونية للتصرفات ولا أن يضى وصفا أو تكييفا قانونيا للأعمال التى يقوم بها الافراد نظرا لاستقلال القانون المالى عن القانون الخاص الذى يحدد بحسب الاصل هذه الطبيعة القانونية للتصرفات والاعمال .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم وكان الثابت من سياق الوقائع المتقدمة ان قرار مجازاة السيد / ٥٥٥٥ . بخصم ثلاثة أيام من اجزه قد انبنى على اساس مزاوله نشاط محظور عليه مزاولته طبقا لأحكام نظام العاملين بالدولة ، حسبما سلف البيان . فان هذا القرار يكون وقد استبان ان هذا العمل قانونا لا يعتبر عملا تجاريا وفقا لما تقدم بيانه ومن ثم غير مؤثم — فان هذا القرار يكون قد صدر مفتقرا الى ركن انسبب ووقع مخالفا للقانون مما يتعين معه الحكم بالفائه . واذ قضى الحكم المطعون فيه بإلغاء القرار التأديبى الصادر بمجازاة ٥٥٥٥ . بخصم اجر ثلاثة أيام من راتبه . فان الحكم المطعون فيه يكون قد صادف وجه الحق والصواب وصحيح حكم القانون ويغدو الطعن عليه غير قائم على أسباب مائعة فانونا ومن ثم يتعين القضاء برفضه .

( طعن ٣١٧٥ لسنة ٢٩ ق. جلسة ١٩٨٨/٤/٩ )

## قاعدة رقم ( ١٢٢ )

النسب :

تنص المادة ٢٨ من قانون التجارة - على أن الشريك الموصى لا دخل له في إدارة الشركة - لا يجوز له أن يقوم بعمل من أعمال الإدارة أو أن يكون مديرا للشركة - المادة ٣٠ من ذات القانون - اذا عمل أى واحد من الشركاء الموصين عملا متعلقا بإدارة الشركة يكون ملزما على وجه التضامن بنيون الشركة وتمهاتها - مسئولية الشريك الموصى عن العمل الذى قام به لا فى حدود حصته فحسب بل فى أمواله الخاصة كذلك - القاعدة أن الشريك التضامن يعتبر تاجرا بشرط أن يكون غرض الشركة تجاريا - الفقرة الخامسة من المادة ٧٩ من القانون ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فيما حظرته على العامل بالذات أو بالواسطة مزاوله الأعمال التجارية بوجه عام - هذا الحظر مطلق يسرى على العامل القائم بالعمل وكذلك العامل الذى منع اجازة خاصة بدون مرتب - لا ينفى المخالفة صدور موافقة السلطة المختصة على التصريح للعامل بمزاولة الأعمال التجارية .

الحكمة :

ويبين من ذلك ان الطاعن الأول قد خالف الحظر المنصوص عليه فى المادة ٢٨ من قانون التجارة فيما نصت عليه بأنه : - ( لا يجوز للشركاء الموصين أن يعملوا عملا متعلقا بإدارة الشركة ولو بناء على توكيل ) ، ويستفاد من هذا النص أن الشريك الموصى لا دخل له فى إدارة الشركة فلا يجوز له أن يقوم بعمل من أعمال الإدارة أو أن يكون مديرا للشركة وانما يجب أن تكون الإدارة لاحد الشركاء التضامنين أو لشخص أجنبى عن الشركة ، والحكمة من الحظر على شريك الموصى التدخل فى إدارة انشركة هى حماية الغير الذى يتعامل مع الشركة ، ولذلك نصت المادة ٣٠ من نفس القانون على أنه ( اذا عمل أى واحد من الشركاء الموصين عملا

منعلافا بإدارة الشركة يكون ملزما على وجه التضامن بديون الشركة وتعداداتها التي تنتج من العمل الذي أجراه ٠٠ ) ، وعلى هذا الوجه يسأل الشريك الموصى عن العمل الذي قام به لا في حدود حصته فحسب بل في أمواله الخاصة كذلك كما لو كان شريكا متضامنا ، والقاعدة أن الشريك المتضامن يعتبر تاجرا بشرط أن يكون غرض الشركة تجاريا ، والثابت أن عرض تلك الشركة هو القيام بجميع أعمال النقل والتجارة والتي تعتبر وفقا لحكم المادة الثانية من قانون التجارة عملا تجاريا بحسب القانون .

ومتى انتهى الحكم المطعون فيه الى ثبوت تلك المخالفة في حق الطاعن الأول والمنصوص عليها في الفقرة الخامسة من المادة ٧٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فيما حظرته على العامل بالذات أو بالواسطة مزاوله الأعمال التجارية بوجه عام ، فإن الحكم المطعون فيه يكون بذلك وقد استخلص النتيجة التي انتهى اليها في هذا الشأن من أوراق تنجصها على الوجه المتقدم ، قد أصاب صحيح حكم القانون ويكون النعي عليه بمخالفته للقانون غير قائم على أساس سليم من الواقع أو القانون ، ولا يغير من ذلك ما يدفع به الطاعن الأول تلك المخالفة بقوله أنه لا يتقيد بهذا الحظر خلال الفترة التي منح فيها اجازة بدون مرتب في المدة من ١٩٨٣/٨/١ وحتى ١٩٨٦/١٠/٢٢ لأنه لم يكن خلال هذه المدة يباشر اغناء الوظيفة ، ذلك أن المستفاد من حكم المادة ٧٩ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ فيما حظره على العامل بالذات أو بالواسطة مزاوله الاعمال التجارية بوجه عام في الفقرة الخامسة من هذه المادة هو أن هذا الحظر مطلق ينسوى على العامل القائم بالعمل وكذلك العامل الذي منح اجازة خاصة بدون مرتب ، ولا ينفي هذه المخالفة صدور موافقة السلطة المختصة على التصريح للعامل بمزاولة الاعمال التجارية ، والثابت من الاوراق أن الطاعن الأول قد منح اجازة بدون مرتب للفترة المشار اليها لظروف خاصة

دون أن يوضح ماهية هذه الظروف ، والقول بغير ذلك يعنى وجود استثناء  
عن قاعدة الحظر المطلق بغير نص صريح والاصل أن الاستثناء لا يستفاد  
من النص أو يستتج وإنما يتعين أن ينص عليه المشرع صراحة .  
( طعن رقم ٧٩٥ لسنة ٣٦ ق بجلسة ٢٥ / ١٢ / ١٩٩٠ )

## ٢ - ممارسة الزوجة للتجارة

### قاعدة رقم ( ١٢٢ )

#### المبدأ :

لا يسأل الموظف العام عن ممارسة زوجته للتجارة - أساس ذلك :  
استقلال النعمة المالية للزوجين - ثبوت اشتراك الزوج في إدارة المحل  
التجارى ملك الزوجة ووجود علاقة بين نشاط المحل وأعمال الوظيفة يلقي  
ظلالاً من الشك ويمثل خروجاً من الموظف على واجبات وظيفته - .

#### الحكمة :

ولئن كان من المقرر أن للزوجة ذمة مالية مستقلة عن الزوج بحيث  
لا يسأل الموظف العام عن ممارسة زوجته للتجارة ، إلا أنه من المحذور  
على الموظف العام طبقاً للمادة ٧٧ من قانون نظام الماملين :للمدنيين بالدولة  
الصادر بالقانون رقم ٤٧ / ١٩٧٨ أن يجمع بين وظيفته وبين أى عمل آخر  
يؤديه بالذات أو بالوساطة إذا كان هذا العمل لا يتفق مع مقتضيات وظيفته  
ومن المحذور عليه أن يزاول أى أعمال تجارية وبرجها خاص أن يكون له  
( أى مصلحة فى أعمال تتصل بأعمال وظيفته ) وذلك حتى يتأبى الموظف  
انعام عن مواطن الزلل والشبهات ويلتفت الى أعمال وظيفته ومقتضيات

تقلده لمنصب عام دون أن يكون شغله لهذا المنصب مع ما يصلح به من  
مكّنات وسلطات مجالا لتربيته وفعله الشخصى بدون وجه الحق .

وعلى هذا المقتضى ولئن كان تملك زوجة المطعون ضده للمحلل  
التجارى ومزاوتها التجارة لا يشكل فى حد ذاته أية مخالفة تأديبية قبله ،  
الا أن ثبوت اشتراكه فى ادارة هذا المحل المتخصص فى بيع الأدوات  
الرياضية وقيامه بذاته فى المحل ببيع الادوات الرياضية للمدارس الغاضمة  
لائرافه كموجه للتربية الرياضية اما يثبت توافر مصلحة انشغاية فى  
اداء هذه الأعمال المتصلة بأعمال وظيفته ، ويلقى ظللا من الرب على  
تربيته بدون وجه حق من وضعه الوظيفى هذا استنادا الى ما توفره له  
وظيفته من سلطات ومكّنات فيمد ذلك خروجاً على مقتضى واجباته الوظيفية  
والثقة الواجب توافرها فيه الأمر الذى يكون معه هذا الموظف مقترفا  
لذنب ادارى يحق معه توقيع الجزاء التأديبى عليه .

ومن حيث أنه أيا كان الرأى فى مدى قيام المخالفة الأولى المنسوبة  
للمدعى ، فان المخالفة الثانية سالفة الايضاح ثابتة فى حقه وهى تشكل  
مخالفة جسيمة لمقتضيات وظيفته والثقة الواجب توافرها فيه بحيث تكفى  
وحدها لحمل القرار التأديبى الصادر ضده بمجازاته بخمس أمان  
من راتبه ، الأمر الذى يكون معه الحكم المطعون فيه خالف القانون واخطأ  
فى تطبيقه حينما قضى بالغاء القرار التأديبى المشار اليه ، مما يتعين معه  
الحكم بالغائه وبفرض دعوى المطعون ضده .

( طعن ٢٩٢١ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٢١ )

## عشرًا - مدى حظر الاشتراك في تأسيس الشركات

### ١ - جواز الاشتراك كشارك موصى في شركة

قاعدة رقم (١٢٢)

المبدأ :

حظر المشرع على العامل الاشتراك في تأسيس الشركات - اصطلاح الشركات في تفسير قانون العاملين المتنيين بالدولة ينصرف الى شركات الاموال وهي شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة - لا ينصرف هذا الاصطلاح لشركات التوصية البسيطة - اساس ذلك : أن شركات التوصية البسيطة لا تؤسس طبقا لاجرامات تأسيس الشركات الواردة بقانون الشركات - ينبغى التفرقة بين الشريك المتفانم والشريك الموصى فالاول يكتسب صفة التاجر باشتراكه في الشركة اما الشريك الموصى فلا يكتسب صفة التاجر - أثر ذلك : جواز اشتراك الموظف كشارك موصى في شركة توصية بسيطة - .

المحكمة :

ومن حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينص في المادة ٧٧ على أنه يحظر على العامل بالذات أو بالواسطة ( هـ ) أن يزاول أى أعمال تجارية وبوجه خاص أن يكون له أى مصلحة فى اعمال أو مقاولات أو مناقصات تتصل بأعمال وظيفته • ( و ) أن يشترك فى تأسيس الشركات أو يقبل عضوية مجالس ادارتها أو أى عمل فيها الا اذا كان مندوبا من الحكومة أو الهيئات العامة أو وحدات الحكم المحلى أو شركات القطاع العام •

و. حظر الاشتراك فى تأسيس الشركات واصطلاح الشركات فى تفسير القانون ينصرف الى شركات الأموال التى يجرى تأسيسها وهى شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسئولية المحدودة ولا ينصرف هذا الاصطلاح الى شركات التوصية البسيطة لأن هذه الشركات ( التوصية البسيطة ) لا تؤسس طبقا لاجراءات تأسيس الشركات المنصوص عليها فى قانون الشركات رقم ٢٦ لسنة ٥٤ والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وقد خلا القانون التجارى من النص على اجراءات تأسيس شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة ولم يرد به عن هذه الشركات اصطلاح المؤسسين ويطلق على الشركاء فى هذه الشركات الأخيرة نغف ( الشركاء ) ويعتبر الشريك الموصى فلا تتوافر فى حقه صفة التاجر ، ويعتبر اشتراك الموظف العام كشريك موصى فى شركات التوصية البسيطة أمر جائز طالما لا يتعارض مع واجبات الوظيفة وطبيعتها ولا يشكل مخالفة مسلكية موجبة للمؤاخذة التأديبية لأن هذا العمل لا يعتبر قط من الأعمال التجارية وهو ليس أكثر من صورة من صور توظيف الأموال المسلم بصحته قانونا وهو عمل مشروع للعاملين فى الدولة وغيرهم على حد سواء ولا يكسب الموظف صفة التاجر بأى حال ما دام لم يقرن بنشاط آخر يضمنى على هذا العمل الصفة التجارية طبقا لأحكام القانون التجارى .

وعلى ذلك يكون اشتراك الموظف فى شركة توصية بسيطة كشريك موصى من الاعمال غير التجارية ومن ثم لا ينصرف اليه الحظر المنصوص عليه فى الفقرة (هـ) من المادة ١٤/٧٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الخاص بحظر مزاوله أعمال التجارة ؛ كما لا يعتبر اشتراكا محظورا فى تأسيس

الشركات لأن التأسيس طبقا للقانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ و٠٠ والقانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ينصرف فقط الى تأسيس شركات المساهمة وشركات التوصية بالاسهم والشركات ذات المسؤولية المحدودة ولا يعتبر تكوين شركات التوصية البسيطة من أعمال تأسيس الشركات المحظورة ضبطا للفقرة ( و ) من المادة ١٤/٧٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، وعمل الشريك الموصى فى شركات التوصية البسيطة هو لون من ألوان توظيف الأموال وهو عمل مشروع للعاملين فى خدمة الدولة وغيرهم ومتى كان الثابت أن المطعون ضده شريك موصى فى شركة توصية بسيطة قائمة لا يعتبر تاجرا بسبب اشتراكه فى الشركة المذكورة فى صورة شريك موصى ، كما لا يعتبر المطعون ضده قد اشترك بهذا العمل فى تأسيس احدى الشركات التى ترد عليها اجراءات التأسيس وهى شركات المساهمة والتوصية بالاسهم والمسئولية المحدودة من شركات الاشخاص وهى شركات التضامن والتوصية البسيطة ، وعلى ذلك يكون اشتراك المطعون ضده فى شركة توصية بسيطة من الاعمال غير المحظورة عليه بصفته موظفا عاما يخضع لأحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ومن ثم يكون اتهامه بمخالفة القانون لأنه دخل شريكا موصيا فى شركة توصية بسيطة حال كونه موظفا عاما فى غير محله وعلى غير أساس سليم من القانون ويكون المتعين الحكم ببراءته مما هو منسوب اليه ، واذ قضى الحكم المطعون فيه ببراءته مما هو منسوب اليه فانه يكون قد جاء مطابقا لأحكام القانون ويكون الطعن فيه فى غير محله وعلى غير أساس سليم من القانون وينعين لذلك الحكم برفض الطعن .

( طعن ١٧٢٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٤/١١/١٩٨٧ )

## حادى عشر - حظر اداء عمل للفير بمقابل الا باذن

قاعدة رقم ( ١٢٤ )

البدا :

حظر المشرع على العامل ان يؤدى اعمالا للفير باجر او بمكالمة ولو فى غير اوقات العمل الرسمية الا باذن من السلطة المختصة - ينصرف هذا الحظر للفير الجهة التى يعمل بها العامل سواء جهة حكومية او هيئة عامة او شركة قطاع عام او غيرها من الجهات التى تدخل فى اطار الدولة فى مفهومها القواسع وهو ما يعنى اداء الأعمال لاشخاص القانون الخاص او لاشخاص اجنبية - .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن ادارة غرب الدقهلية قبلت القيام بمشروع انشاء فتحة رى وعمل مجارى الرى والصرف الرئيسية اللازمة لرى مساحة ٦٥٠٠ فدان لحساب مشروع جمعية ١٥ مايو لاستصلاح وتنمية الاراضى وتمليكها بالمنصورة بمد تعهد الجمعية بالوفاء بتكاليف المشروع وفقا لكتابها المؤرخ ١٦/١٠/١٩٧٩ ؛ وأنه وأن كانت هذه الأعمال تدخل فى اطار الأعمال الخاصة التى لا تندرج فى اطار مسئوليات واختصاصات وزارة الرى ، فان قبولها القيام بهذا المشروع لصالح احدى الجمعيات الخاصة يتصل بأهدافها العامة ومسئولياتها المرفقية عن حسن تنفيذ أعمال الرى والصرف بصفة عامة ، ومن ثم فان قيام ادارة رى غرب الدقهلية بتنفيذ هذا المشروع ، والتى تولت تنفيذه بالعديد من مهندسيها وعمالها من هذه الادارة فى المعاونة للقطاع الخاص ممثلا فى الجمعية المشار اليها على حسن تنفيذ أعمال الرى والصرف وفيما خرج عن النطاق الرسمى المحدد للأعمال المنوطة بهذه الادارة والعاملين فيها وبما يحتم لتطبيق نص

الفقرة (١٢) من المادة (٧٧) سالفة الذكر والتي تخص قيام عامل بأعمال الغير باذن من السلطة المختصة .

ومن حيث أنه عن الوجه الأول للبي على الحكم وهو مخالفة مبدأ عدم تخصيص موارد معينة للصرف منها على غرض محدد فانه يجدر بادىء الامر الاشارة الى ان المادة العاشرة من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ خلال المحاسبة الحكومية والتي نلزم ممثلى وزارة المالية والوحدات الحسائية بالامتناع عن التأشير على أى أمر بصرف مبلغ اذا تم يكن هناك اعتماد اصلا أو اذا طلب الخصم على اعتماد غير مخصص لهذا الغرض - هذا الالتزام لا يخص ممثلى وزارة المالية فيما يتعلق بالنص براحة على واجهم وحقهم وسلطتهم فى رفض صرف أية مبالغ غير مخصصة لها اصلا اعتماد بالموازنة الا أنه يردد أحكام المبادئ العامة الضابطة للنفقات العامة والموازنة فى الدستور وقانون الموازنة العامة وربط الموازنة السنوية عدم تخصيص الإيرادات وتخصيص النفقات العامة والزام اية جهة تنفيذية بهذه المبادئ الأساسية الضابطة للموازنة العامة وللنفقات العامة وللصرف من الأموال العامة ويؤكد ما سبق به المادة (١١) من القانون المذكور والتي لا تجيز صرف أى مبالغ أو تسويتها الا بعد اعتماد أمر الصرف أو التسوية من رئيس المصلحة بما يفيد أنه يتعين أن يوجد الاعتماد المخصص للصرف بالموازنة العامة وأن يتم الاتفاق على الغرض المخصص له بموافقة السلطة المالية المختصة والا كان الصرف مخالفا للقانون .

ومن حيث أن ما ذهب اليه الحكم انتمين من النظر الى الإيرادات التى تم تحصيلها من تنفيذ المشروع سالف الذكر باعتبارها من غير الإيرادات التى تم تقديرها عند اعتماد الموازنة العامة مما لا مجال معه لأعمال قاعدة تخصيص انواع من الإيرادات بذاته لوجه معين من أوجه الاتفاق باعتبار أن هذا المال لا يعتبر إيراد عاما - هذا النظر غير سديد - وذلك لأن

المادة (١١٤) من الدستور حتمت إعداد خطة اجتماعية واقتصادية للدولة بعدد القانون طريقة إعدادها وعرضها على مجلس الشعب الذي ينبغي إقراره لها ، كم أنه لا تعتبر الموازنة العامة نافذة إلا بموافقة مجلس الشعب بمقتضى المادة (١١٥) من الدستور وهو التصديق على مشروع الموازنة بابا بابا وتصدر بقانون . ويتم إعدادها طبقا للقانون الخاص بذلك وأوجب المشرع الدستوري موافقة مجلس الشعب على نقل أى مبلغ من باب الى آخر من أبواب الموازنة العامة كما حتم موافقة المجلس على كل مبلغ غير وارد بها أو زائد على تقديراتها ويتم ذلك بمعاون وحيث أنه بهذه النصوص يكون المشرع الدستوري قد قرر صراحة مبدأ عمومية الإيرادات العامة وتخصيص المصروفات ، فلا يجوز طبقا للدستور الصرف الا من اعتماد مدرج بالموازنة السنوية للدولة ومخصص للجهة الادارية التى تقوم بالصرف من جهة وللغرض الذى تنفق عليه من جهة أخرى فالصرف أو الاتفاق العام يتحتم أن يتم حسب الدستور والقانون الخاص بالموازنة العامة وقانون الربط السنوى لهذه الموازنة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ ، رقم ٨٠ لسنة ٨١ على التوالى فى الحالة الماثلة خلال السنة المالية المدرج فيها الاعتماد ، وإلى السلطة الادارية المخصص لها هذا الاعتماد ، وفى الغرض الذى خصص له وادرج لانفاقه عليه ، وطبقا للإجراءات والاضاع التى حددها بصفة خاصة القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية واللوائح والقرارات التنظيمية العامة الصادرة بشأن الصرف وتنظيمه من اعتمادات الموازنة انعاما . والا كان الاتفاق والصرف مخالفة مالية وحيث أنه بناء على ذلك . وبصرف النظر عن مدى مطابقة نص المادة التاسعة من القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ بشأن الموازنة العامة للدستور فيما اجازته مع باقى مواد هذا القانون من تخصيص موارد محددة لمواجهة استخدام محدد استثناء من أى عموم وشمول وسنوية الموازنة العامة الذى قررته صراحة نصوص

الدستور ، فانه يتعين على الاقل ان يتم ذلك فى الاحوال الضرورية التى تبرر ذلك وبقرار من السلطة المختصة وبمس من سلطة أدنى هذا فى حالة التسليم جدلا بأنه لا مخالفة للدستور فيما ذهب اليه مشروع القانون رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ المشار اليه من جواز هذا التخصيص استثناء الارادات بقرار جمهورى وما ذهب اليه نص المادة ١٨ من القانون رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن المحاسبة الحكومية والمعمول به اعتبارا من ٣١ يونية ١٩٨١ والتى تقضى بأنه « يجوز للجهات الادارية وبموافقة وزارة امالية فتح حسابات خاصة بالبنك المركزى أو غيره من بنوك القطاع العام لماتافاه من تبرعات أو اعانات أو هبات أو منح أو أية موارد أخرى خارج الموازنة العامة ويفرد لكل منها حساب خاص ، ويتم الصرف منه فى الغرض الذى قدمت من أجله .. » .

ومن حيث أنه لا شك فى أن أداء الجهات العامة لخدمات بمقابل للغير بأجهزتها وادواتها وهيكلا الفنى والادارى يعد مقابله من الموارد العامة للدولة . اذ المقابل تاج استثمار أموالها وتنظيمها وجهد العاملين فيها .

ومن حيث أن أمرا من ذلك لم يتم مراعاته بمعرفة المسؤولين بإدارة رى غرب الدقهلية ومن ثم فانه تكون قد أتت تصرفاتهم مخالفة لأحكام الدستور وقانون المحاسبة الحكومية وقانون الموازنة العامة للدولة وقانون ربط الموازنة سنة ١٩٨١/٨٠ سالفه الذكر .

ومن حيث أن المطعون ضدهم قد استندوا فى دفاعهم فيما اتوه من الموافقة واعتماد صرف مبلغ ٥٥٠٠ جنيه كحوافز للعاملين بإدارة رى غرب الدقهلية عن الاعمال التى قامت بتنفيذها لجهات أخرى بدلا من اضافتها للايرادات امام المحكمة التأديبية لمستوى الادارة العليا الى قرار صادر من وزير الرى فى ١٥/٣/١٩٧٨ ينص على أن « يخصص نسبة ١٠٪ من قيمة

المقايسة التي يعمدها مهندس الري لتطهير المساقى والمصارف الخصوصية لحساب الجمعيات التعاونية والمحليات ٥٥٠٠ ويتم توزيعها على مهندس الري والعاملين معه وأن يكون التوزيع بمعرفة مفتش رى الاقليم ٥٥ ، كما يستندوا الى منشور صادر من وكيل أول وزارة الري فى ١٩٧٥/١١/٣ والمنظم لتنفيذ ادارات الري لاعمال تسند اليها من مختلف الجهات وقد جاء بالبنء خامسا منه : « تخصص الجهة صاحبة المشروع مبلغا يتفق عليه مع الإدارة لتغطية احتياجات المشروع من ادوات كناية ومطبوعات والأجر الاضافى ومكافآت العاملين بها » . وكذلك الى موافقة محافظة الدقهلية على ان تتولى ادارة رى غرب الدقهلية القيام بالمشروع وعلى المقابل المخصص للمشروع بما فى ذلك المقابل المخصص للعاملين بالمشروع من ادارة الري ، الى تأكيد وكيل وزارة الري على العمل بتعليمات الوزارة الخاصة بصرف حوافز ومكافآت للسادة المهندسين والعاملين بالوزارة وذلك نظير قيامهم بتصميم وتنفيذ أعمال تخص الجمعيات أو جهات أخرى والواردة لهم من تلك الجهات كما جاء بكتابه المؤرخ ١٩٨٤/٤/١٧ لوكيل وزارة الري بمحافظة الدقهلية .

ومن حيث أن تلك النصوص اللائحة والتعليمات والقواعد التى استند اليها الطاعنون فى الموافقة واعتماد صرف مبلغ ٥٥٠٠ جنيه كحوافز العاملين بإدارة رى غرب الدقهلية تتعارض مع المبادئ الدستورية والقانونية الخاصة بضرورة ادراج أية ايرادات بموارد الجهة الادارية واتباع القواعد والاجراءات المحددة فى شأنها وفقا لما نص عليه قانون الموازنة العامة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ وقانون المحاسبة الحكومية رقم ١٢٧ لسنة ١٩٨١ ، واستصدار قرارات بتخصيص مثل هذه الموارد لافراض التى قدمت من أجلها وذلك اذا رؤى مثل هذا التخصيص واذا ما سلم جديلا بسلامة ما قرره من جواز هذا التخصيص فى قانون الموازنة العامة استثناء

من المبدأ الدستوري والمالى الاساسى القاضى بعدم جواز تخصيص  
للايرادات العامة وحتمية تخصيص النفقات العامة بالفرض والجهة الادارية  
والسنة المالية .

ومن حيث أنه وان كان العامل ملزما اساسا باحترام أحكام الدستور  
وبعدم مخالفة الاحكام المنصوص عليها فى القوانين واللوائح المعمول بها  
وفقا لنص المادة ٢٧/١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن قانون  
نظام العاملين المدنيين بالدولة ، كما أنه وفقا لذلك النص فى الفقرة الثالثة  
منه فان العامل ملزم بعدم مخالفة اللوائح والقوانين الخاصة بالمناقصات  
المزادات والمخازن والمشتريات وكافة القواعد المالية .

ومن حيث أن طبقا لما تفرضه مقتضيات التنظيم الادارى وتسلسل  
السلطة الادارية فى الاختصاصات التنفيذية واعداد اللوائح والقرارات  
على السلطات الرئاسية المختصة بما فى ذلك الاجهزة القانونية والتشريعية  
المختصة فان المشرع لم يفرض كقاعدة عامة على الموظف العام أن يبحث فى  
مدى مشروعية أو دستورية القوانين وشرعية النص اللائعى لمعرفة ما اذا  
كان متوافقا مع القواعد القانونية من عدمه وذلك ما لم يكن أساسا من  
مستوى وتخصص يفترض مع توفره الانمام والدراية والمسئولية عن  
ابداء رأى لمن يعلوه فى السلطة الرئاسية فى امر مشروعات القوانين  
واللوائح وذلك على خلاف ما قرره المشرع كقاعدة عامة من وجب الموظف  
والتزامه يبحث مدى مشروعية الامر الادارى التردى الصادر اليه من  
رئيسه ، والذي يتعين عليه أن يعترض كتابة على ما يراه غير مشروع فيه  
وبحيث يتحمل الرئيس الادارى وحده مسئولية الامر أو القرار غير اللائعى  
المخالف للقانون فى حالة اصراره على تنفيذ مرسومه له رغم اعتراضه كتابة  
عليه وذلك طبقا لما قضت به المادة ( ٧٨ ) من نظام العاملين المدنيين  
بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بمالك الذكر .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن المشرع لم يفرض على الموظف الإداري والفني الذي لا اختصاص له في وضع أو تعديل النصوص اللائحية والتنظيمية أن يبحث مدى مشروعية النص اللائحي الصادر من السلطة المختصة والتحرى الدقيق عن مدى توافقه مع القواعد الدستورية والقانونية ، ومن ثم فإن تنفيذ الموظف بحسن نية لنص لائحي مخالف للقواعد المذكورة التزاما بنص المادة ( ٧٧ ) من قانون نظام العاملين بالدولة — يقوم مانعا لمسئوليته التأديبية إذا ما تم هذا التنفيذ بصفة خاصة تحت إشراف العاملين بالدولة — يقوم مانعا لمسئوليته التأديبية عن تنفيذ نص غير صحيح قانونا إذا ما تم هذا التنفيذ بصفة خاصة تحت إشرافها ومن خلال متابعة السلطات الرئاسية التي يتبعها وبموافقتها ورضاها وذلك لأن صدور وتفاذ مثل هذه النصوص الباطلة لمخالفتها للدستور أو القانون وبقائها في مجال التطبيق بمثل عدوانا على سيادة الدستور والقانون وينطوي وقوعه وأعمال أثره في العمل التنفيذي لفترة من الزمان على خلل في تنظيم المرفق العام وفي إدارته وتسييره وتهاونا في المتابعة والرقابة عليه وفضلا عن إهدار الشرعية وسيادة القانون للعامل الفرد غير المتخصص على دفعه أو كشف حقيقته ووقف أثره .

ومن حيث أن المطعون ضدهم وقد وافقوا واعتمدوا صرف مبلغ ٥٥٠٠ جنيه كحوافز للعاملين بإدارة رى غرب الدقهلية ، يكونوا قد ارتكبوا مخالفة تأديبية تتمثل في مخالفة المبادئ الأساسية الحاكمة للموارد والنفقات العامة في الدستور وقانوني الموازنة العامة والمحاسبة الحكومية بصفة خاصة إلا أنه لما كان ارتكابهم لمثل هذه المخالفة قد جاء نفاذا لنصي لائحي صادر من وزير الري وبموافقة السلطات الرئاسية لهم واعتمادهم فإن ذلك ينهض مانعا لمسئولتهم تأديبية وهو ما يقتضى عدم الحكم بأثره عقاب تأديبي بهم ويكون الحكم المطعون فيه إذ انتهى إلى القضاء بعدم

مجازاتهم قد انتهى الى ما يجب القضاء به ولن تختلف اسباب هذا القضاء عن الثابت بأسباب الحكم المائل .

ومن حيث أن من مقتضى ما تقدم ان الطعن المائل وما يتبعه من مساءلة المطعون ضدهم وتوقيع الجزاء المناسب على كل منهم — يكون للأسباب سالقة البيان غير قائم على أساس سليم من القانون متعينا رفضه .  
( طعن ١٢٥٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٣ )

ثاني عشر — المخالفات التأديبية عن سلوك الموظف خارج الوظيفة

#### قاعدة رقم ( ١٢٥ )

البدا :

الموظف العام مطالب في نطاق أعمال وظيفته وخارجها ان ينأى بنفسه عن التصرفات التي من شأن ما يعكسه اتيانه لها من آثار على الوظيفة العامة ان تجعله مرتكباً لمخالفة واجبات هذه الوظيفة — من بين هذه الواجبات الا يسلك الموظف خارج الوظيفة مسلكاً يمس كرامة الوظيفة — أي مسلك ينطوي على تهاون او عدم اكتراث او عبث ترتد آثاره على كرامة الوظيفة يشكل ذنباً ادارياً يستوجب المسائلة .

الحكمة :

ومن حيث أنه عما ذهب اليه الطاعن من ان مساءلته وفقاً لأحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يقتضى أن يقع منه الخطأ الذي يسأل عنه اثناء قيامه بأعمال الوظيفة هذا القول لا يستقيم ذلك ان الموظف العام مطالب في نطاق أعمال وظيفته وخارجها ان ينأى بنفسه عن التصرفات التي من شأن ما يعكسه اتيانه لها من آثار على الوظيفة العامة تجعله مرتكباً لمخالفة واجبات هذه الوظيفة التي

من بينها وجوب سلوكه خارجها مسلكتا يس من شأنه المساس بكرامتها  
 بينما يترتب عليه من اعتبار أى مسلكت من جابه خارج أعمال الوظيفة منظويا  
 على تعاون أو عدم الكراث أو عبث ترتد آثاره على كرامة وظيفة كما هو  
 الحال فيما تنكبه من تصرفات شكلت المخالفة للثابتة الواردة بنغري  
 الاتهام والذي ثبت فى حقه ارتكابه لها خاصا فى المساءلة عنها لأحكام  
 نظام العاملين بالدولة المشار اليه الذى يخضع لأحكامه باعتباره  
 موظفا عاما .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم جيبه يكون قد بت فى حق  
 الطاعن ارتكابه للمخالفة المنسوبة اليه الأمر الذى يستتبع عقد مسئولته  
 عنها ومجازاته عما اقترفه من ذنب جرائم يتناسب ولهذه المخالفة  
 وبرتيا على ذلك يكون الحكم المطعون فيه عندما قضى بذاته وتوقيع  
 الجزاء الوارد به عليه قد قام على أسباب صحيحة مستخلصة استخلاصا  
 سائما من أصول ثابتة فى الأوراق على نحو ينتجها واقعا وقانونا ومن ثم  
 بكون الطعن عليه غير قائم على أساس صحيح من القانون مما يتعين معه  
 الحكم برفضه .

( طعن ١٤٢٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٦/٣/١ )

#### قاعدة رقم (١٢٦)

المبدأ :

المخالفات التأديبية ليست معقدة خفرا ولوفا - لا يشترط موازنة  
 الموظف تأديبيا عما يقع منه خارج نطاق الوظيفة ان يكون ذلك متطوفا على  
 انحرافه فى طبعه وخلقه على وجه يؤثر تأثيرا مباشرا فى كيان وظيفته - يكفى  
 ان يصدر من الموظف ما يمكن ان يعتبر مناقضا ومتعارضا مع الثقة وما تتطلبه  
 من بعد عن مواطن الريب وكل ما يمس الامانة والتزاهة - كل فعل يصدر عن  
 الموظف خارج نطاق الوظيفة ينطوى على سلوك مصيب يمس كرامته ويمس  
 كرامة المرفق الذى يعمل به بطريق غير مباشر يعطى عنه تأديبيا .

### المحكمة:

« ومن حيث ان الطعن في هذا الحكم يقوم على انه اخطأ في تطبيق القانون وتأويله ، وذلك لأن واقعة التعبدى المنسوبة للطاعن ثابتة في حقه ، وحوكم بسببها وادانته المحكمة بالحبس لمدة أسبوعين وصدر حكم الاستئناف بإيقاف تنفيذها ، الا ان ذلك لا ينفي الفعل المنسوب الى الطاعن ، وفد سهل في ارتكابه كونه رئيسا للوحدة المحلية التي حدثت فيها واقعة الاعتداء ، ومن ثم يكون قد استغل وظيفته وانحرف بها بقصد الانتقام من جاره ، وبالتالي يكون القرار بالجزاء المطعون فيه قد صدر متفقا وحكم القانون. واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى خلاف هذا المذهب فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون وتبين لذلك القضاء بالغائه » .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان المطعون .... قد اتهم بالتعبدى بالضرب على جاره ... العامل بشركة النصر للدخان والسجائر بأبي تيج يوم ٢٤/٢/١٩٨٢ لنزاع على حائط مشترك يفصل بين منزليهما ، وقد تحرر عن ذلك المحضر رقم ١٤٥٢ لسنة ١٩٨٢ جنح ابو تيج وصدر ضده حكم لجلسة ٢٨/٤/١٩٨٢ بالحبس لمدة اسبوعين ثم قضى استئنافيا من محكمة الجنح المستأنفة بجلسة ٨/٦/١٩٨٢ بتأييد الحكم المستأنف وامرت المحكمة بإيقاف التنفيذ . وقد ارتأت جهة الادارة ان هذه الواقعة الثابتة في حق المطعون ضده تمثل خروجاً منه على مقتضى الواجب الوظيفي ابان عمله رئيسا للوحدة المحلية لقرية النخيلة يسوجب مساءلته تأديبيا واصدرت بذلك القرار رقم ٨٦٩ لسنة ١٩٨٣ بمجازاة المطعون ضده بخمسة أشهر يوما من راتبه ، وهو القرار الذي طعن فيه امام المحكمة التأديبية وصدر بشأنه الحكم المطعون فيه بالظن المنائل .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان المخالفات التأديبية ليست محددة حصرا ونوعا ، فلا يشترط لتواخية الموظف تأديبيا عما يقع

منه خارج نطاق الوظيفة ان يكون ذلك منطوقا على الاعراف فى طبعه وخلقه على وجه يؤثر تأثيرا مباشرا فى كيان وظيفته واعتبارها ، بل يكفى ان يصدر منه ما يمكن ان يعتبر مناقضا ومتعارضا مع الثقة وما تتطلبه من بعد عن مواطن الرب وكل ما يمس الامانة والنزاهة ، فكل فعل يصدر من الموظف خارج نطاق وظيفته ينطوى على سلوك معيب يمس كرامته ويمس كرامة المرفق الذى يعمل به بطريق غير مباشر يحاسب عنه تأديبيا ، اذ المناط فى تأنيص تصرفات العامل الشخصية خارج نطاق الوظيفة هو بدى انكاس تلك التصرفات على الوظيفة العامة وتأثيرها بها .

ومن حيث انه بطلالة الصورة الرسمية ملف الجنة رقم ١٤٥٢ لسنة ١٩٨٢ جنح ابو تيج المقدمة بحافظة مستندات الحكومة بين ان المواطن ٠٠٠٠٠٠ العامل بشركة النصر لللدخان والسجائر بأبى تيج والمقيم بقرية النخيلة مركز ابى تيج التى يرأس المطعون ضده الوحدة المحلية بها قد تقدم بتاريخ ٢٤/٢/١٩٨٢ للضابط الخوب بمركز ابو تيج للابلأغ عن تعدى ٠٠٠٠ رئيس الوحدة المحلية عليه بالضرب بقال من الطوب الاحمر ، وقد تحرر عن ذلك المحضر رقم ١٤٥٢ لسنة ١٩٨٢ فى ذات اتاريخ واحيل انشاكى الى الكشف الطبى حيث وردت نتيجة الكشف موضعا بها انه وجد جرح عرضى ٢ سم بالجذارية اليمنى والاستكشاف وجدت عظام انجمجة اسفل الجرح سليمة والحالة العامة جيدة ومدة العلاج اقل من عشرين يوما ما لم يطرأ طارئ .

وقد ورد فى محضر التحقيق وفى الشكاوى المقدمة من المجنى عليه الى كل من وكيل نيابة ابو تيج ومحافظ اسيوط ووزير الاسكان ، ان المطعون ضده والشاكى يتجاوزان فى منزل يقع بقرية النخيلة وان رئيس الوحدة المحلية ( المطعون ضده ) مشرع فى البناء واستحضر عاملين وبدأ

فى هدم الحائط المشترك الفاصل بين منزله ومنزل العامل ٥٠٠٠ المملوك لوالديه ، وذلك لفتح شتاك واقامة طابود ولما اجترسه الأخير ضربه بقالب طوب اجمر وميب والدته باللائظ المينة بالمحضر ، وقال له « اذك لا تستطيع ان تقف قبالى دا انا رئيس قرية النخيلة وانا لا يعنى شىء وروح مطرح ما انت عاجز ولا اعمل يا اشاء فى ملكى » .

ومن حيث ان المحكمة الجنائية قد اطاعت الى ثبوت الاتهام فى حق المظنون ضده وللأقوال الواردة بحاصر التحقيق والشكاوى ، وقضت بعقابه بالسجن لمدة أسبوعين ، وتأبد ذلك بحكم محكمة الجنج المستأنفة بأسبوط وأمرت بوقف التنفيذ ، وبين مما تقدم أنه وأن كان ما وقع من المظنون ضده يكون جريمة جنائية عوقب عنها طبقا لقانون العقوبات ، إلا أن هذه الجريمة التى وقعت من المظنون ضده لها انعكاس سيء على انوظيفة التى يشغلها ، وما كان يسوغ لرجل يشغل مركزا قياديا فى القرية هو رئيس الوحدة المحلية بها أن يستخدم وظيفته فى الاعتداء بالسب والضرب على جاره . . . . . مما أحدث به الاصابة المينة بتقرير الكشف الطبى ، ومهدد اياه بأنه رئيس الوحدة المحلية وان المجنى عليه لا يستطيع الوقوف أمامه . . . على ما جاء بحاضر التحقيق ، ومستعينا على هدم الحائط موضوع النزاع ببعض العمال ، مما دفع المجنى عليه للشكوى للشرطة والنيابة والمحافظ ووزير الاسكان لمعاته من بطش المظنون ضده المحتسب خلف وظيفته والمستغل لها فى التعدى على المجنى عليه الأمر الذى يؤثر تأثيرا على الوظيفة التى يشغلها ، ويسوغ لجهة الادارة أن تتدخل لتوقيع الجزاء المناسب عليه وبذلك يكون القرار المطعون فيه رقم ٨٦٩ لسنة ١٩٨٣ الصادر من محافظ أسبوط بمجازاة المظنون ضده بغضم خمسة عشر يوما من راتبه قد صدر ممن يملك سلطة اصداره واستند الى سبب صحيح مستمد من الأوراق ، وبالتالي فقد صدر

متنفا وحكم القانون ، واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى خلاف هذا المذهب ، وقضى بالغاء هذا القرار وما يترتب عليه من آثار ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، ويتعين لذلك القضاء بالغاءه ، وبرفض الطعن رقم ١٤٢ لسنة ١٠ ق المقام أمام المحكمة التأديبية بأسسوط والصادر فيه الحكم المطعون فيه . »

( طعن ٢٩٩٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٩١/٦/١٠ )

### ثالث عشر - مخالفات تأديبية اخرى متنوعة

#### قاعدة رقم ( ١٢٧ )

اسما :

اختلاس المحصل لثمن التذاكر المحصلة بمعرفته من الركاب من الذنوب التأديبية الجسيمة مما يجيز للمحكمة ازالة أن تحكم بفصل العامل المذكور .  
الحكمة :

« ان ما ثبت في حق المطعون ضده من تحصيل الأجرة من الركاب واختلاسها لحسابه هو من الذنوب التأديبية الجسيمة لتعاضها بالذمة والأمانة وهما صفتان لا غنى عنهما للمعامل فاذا ما اقتدهما أصبح غير صالح للبقاء في وظيفته مهما تضاعفت قيمة الشيء الذي استولى عليه وأخذ في الاعتبار تكرار ارتكاب المطعون ضده للمخالفات المنسوبة اليه في تواريخ متلاحقة وماقررتة اللجنة الثلاثية المنعقدة بمكتب العمل في المنيا بتاريخ ١٩٧٩/٤/٢٤ بفصل المطعون ضده من العمل فان هذه المحكمة ترى مجازاة المطعون ضده بعقوبة الفصل من الخدمة » .

( طعن ١٧٢١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٣ )

( وطعن ٥٤٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٦/٣/١٥ )

## قاعدة رقم ( ١٢٨ )

### البدا :

لا يجوز التصريح بالمدرسين ونظار المدارس والوجهين باستخراج رخص قيادة سيارات اجرة في غير اوقات العمل الرسمية — اذ لا يجوز الترخيص لهم بمزاولة مهنة قيادة سيارة لحساب الغير في غير اوقات العمل الرسمية سواء في الصورة التي يكون فيها ذلك عملا تجاريا او في الصورة التي يتحرر فيها عقد عمل ولا يكون عملا تجاريا ففي هذه الصورة يكون ذلك غير متفق مع مقتضيات وظائفهم .

### الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع المتعقد بتاريخ ١٩٨٦/٥/٢١ فاستعرضت فتاها الصادرة بجلسه ١٩٨٥/٥/٢٩ ملف رقم ٢٢٩/٦/٨٦ التي انتهت فيها الى عدم جواز الموافقة للماملين ممن لا تكون القيادة : مهنتهم على استخراج رخصة قيادة درجة ثالثة الا في الاحوال التي يجوز فيها التصريح لهم بمزاولة المهنة في الخارج وبالشروط والاوضاع المينة بالاسباب . كما استبانت أن المادة ٣٤ من قانون المرور معدلا بالقانونين رقمي ٩٧٨ لسنة ٧٦ و ٢١٠ ١٩٨٠ حددت أنواع رخص القيادة فتضمن البند ١ منها النص على رخصة قيادة خاصة تجيز لحاملها ممن لا تكون القيادة مهنتهم — قيادة سيارة خاصة وسيارات الاجرة التي تعمل في النقل السياحي ويقصد الاستعمال الشخصي ونص البند ٢ على رخصة قيادة درجة ثالثة تجيز لحاملها — ممن تكون قيادة السيارات مهنتهم — قيادة سيارة خاصة وكذلك قيادة سيارات الاجرة وسيارات الأتوبيس التي لا يزيد عدد ركابها على خمسة عشر راكبا وسيارات النقل الخفيف التي لا تزيد حمولتها عن ٢٠٠٠ كيلو جرام . وبذلك أباح المشرع في البند ١ من المادة المشار اليها استخراج رخصة

قيادة خاصة لمن لا تكون القيادة مهنتهم واشترط في البند ٢ لاستخراج رخصة قيادة درجة ثالثة أن يكون حاملها ممن تكون قيادة السيارات مهنتهم • وعلى هذا الأساس جاءت اللائحة التنفيذية للقانون المشار إليه واضحة في اعتبارها أن من العاملين في الحكومة والقطاع العام ممن تكون قيادة السيارات مهنتهم : فاشترطت المادة ٢٦١ منها موافقة الجهة التي يعمل بها طالب الترخيص على استخراج رخصة قيادة درجة ثالثة وهي رخصة القيادة المهنية : أى التي تجيز له مزاوله مهنة قيادة السيارات التي تندرج في نطاق هذه الرخصة فالرخصة شرط وأساس المهنة ولا يمكن مزاوله مهنة قيادة السيارات المذكورة الا بها فوجود الرخصة في يد العامل يتيح له مزاوله تلك المهنة • وعلى هذا فإذا وافقت جهة العمل على استخراج هذه الرخصة فمعنى ذلك أنها مكنته من حيازة السند الذي يجيز له مزاوله مهنة القيادة على وجه قانوني وفعلي • فالموافقة على استخراج الرخصة يجب أن تقرن بالأذن بمزاوله المهنة في الخارج • فلا يجوز أن تتم الموافقة الا في الاحوال التي يجوز فيها التصريح بمزاوله المهنة في الخارج • والا لو وافقت جهة العمل على استخراج الرخصة في غير تلك الحالات تكون قد مكنت العامل من مزاوله المهنة • وولة قانونية وفعلية في غير الحالات التي يجيز فيها قانون العاملين التصريح بمزاوله أعمال غير الأعمال المكلف بها العامل بحكم عمله • ولهذا فانه اذا كان العمل المنوط بالعامل مباشرته هو قيادة سيارة كان على الجهة الادارية أن تمكنه من استخراج الرخصة لأنها شرط مزاوله عمله بها ، اذ لو امتنعت عن ذلك تكون قد حرمته من مزاوله عمله بها •

ثم استبانات الجمعية العمومية أن المادة ٧٧ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تحظر على العامل أن يجمع بين وظيفته وبين أى عمل آخر يؤديه بالذات أو بالواسطة اذا كان من شأن

ذلك الاضرار بأداء واجبات الوظيفة أو كن غير متفق مع مقتضاياتها ، كما تحظر عليه أن يؤدي أعمالا للغير بأجر أو مكافأة ولو في غير أوقات العمل الرسمية الا بأذن من السلطة المختصة . ويحظر عليه كذلك أن يزاول بالذات أو بالواسطة أى عمل تجارى وبوجه خاص أن يكون به أية مصلحة في أعمال أو مقاولات أو مناقصات تتصل بأعمال وظيفته .

كما استظهرت الجمعية العمومية ذواتها السابقة الصادرة بجلسة ٧ من يناير سنة ١٩٧٠ والتي فرقت فيما يتعلق باستغلال سيارة الأجرة بين صورتين من صور الاستغلال الأولى أن يقوم مالك السيارة باستغلالها مباشرة سواء تولى هو قيادتها أو قادها سائق يستأجره لهذا الغرض : والثانية أن يقوم المالك بوضع السيارة تحت تصرف شخص آخر نظير أجر معلوم . واعتبرت الصورة الأولى عملا تجاريا يحظر على الموظف العام إثباته ولا يجوز التصريح به . واعتبرت الصورة الثانية أمرا يجوز التصريح به . وبذلك فانه لا يجوز التصريح باستخراج رخصة القيادة المهنية للعامل في هاتين الحالتين لأنه في الحالة الأولى فان مزاوله قيادة السيارة وإدارتها بنفسه هي مزاوله لعمل تجارى يحظر عليه إثباته فلا يجوز تمكينه منه ولا التصريح له باستخراج رخصة قيادة مهنية ويتفق مع ذلك اذا لم يكن العامل نفسه مالكا للسيارة وإنما استأجرها أو انتقلت اليه حيازتها من الغير لأى سند ليقوم باستغلالها لحساب نفسه ، وفي الحالة الثانية لا يقود السيارة بنفسه فلا يحتاج الى استخراج الرخصة . أما اذا لم يكن العامل هو مالك السيارة أو مستأجرها الذي يقوم باستغلالها تجاريا لحسابه وكذا يقود سيارة أجرة مملوكة للغير أى يعمل لدى الغير قائدا لسيارة مملوكة لهذا الغير ، فاذا كانت سيارة أجرة فانه وهو يقود السيارة يكون هو الذى يباشر بنفسه عقد النقل مع الركاب لحساب مالكها . ومن ثم يكون مباشرا لعمل تجارى لا يجوز التصريح له بمزاولة ، ولا يجوز التصريح

له باستخراج رخصة القيادة والتي تمكنه من ذلك . أما اذا عمل ندى الغير كسائق سيارة خاصة أو سائق سيارة أوتوبس لا يزيد عدد ركابها على خمسة عشر راكبا أو سيارة نقل خفيف لا تزيد حمولتها على ٢٠٠٠ كيلو جرام فانه متى كان دوره يقتصر على مجرد قيادة السيارة أو المسنوع عن ادارتها ، دون أن يباشر بنفسه ادارة السيارة أو التعاقد مع الأشخاص المنقولين أو أصحاب البضاعة التي يتم نقلها ، فلا يكون هو أمين النقل ولا يكون قائما بعمل تجارى ، فيجوز الترخيص له بمزاولة مثل هذا العمل لحساب الغير ، مع مراعاة نوع وظيفته ومقتضياتها ، وجننذ يجوز التصريح له باستخراج الرخصة . أما اذا كان هو الذى يباشر ابرام عقد النقل بنفسه لحساب المالك أو المدير فانه يكون قائما بعمل تجارى لا يجوز التصريح له به ، فلا يجوز التصريح له باستخراج رخصة القيادة المهنية التي تمكنه من ذلك . وفى الحالة التي يجوز فيها التصريح لنعامل بمزاولة المهنة فى الخارج واستخراج رخصة القيادة المهنية يجب النظر الى نوع وظيفته وأعمالها ومسئولياتها ومقتضياتها وواجباتها وما اذا كان التصريح له بمزاولة المهنة فى الخارج يتفق مع ذلك أم لا ، وهو ما تنفرد الجهة الادارية بتقديره فى كل حالة على حدة . فاذا لم يتم التناقص بين التصريح بمزاولة المهنة وأداء واجبات الوظيفة ومقتضياتها كان التصريح جائزا وفقا لحكم المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصادر بنظام العاملين المدنيين بالدولة . واذا كان ثمة تعارض بينهما فلا يجوز التصريح باستخراج رخصة القيادة ومزاولة المهنة ولهذا فقد انتهت الجمعية العمومية فى الفتوى السابقة بجلسة ٢٩/٥/١٩٨٥ الى عدم جواز الموافقة للعاملين ممن لا تكون قيادة السيارات مهنتهم على استخراج رخصة قيادة درجة ثالثة الا فى الأحوال التي يجوز فيها التصريح لهم بمزاولة المهنة فى الخارج وبالشروط والأوضاع السابق بيانها .

ومن حيث أن المدرسين والنظار والموجهين المفروض أمر جواز استخراج رخص قيادة مهنية لهم للعمل كسائقين في غير أوقات العمل الرسمية ليست قيادة السيارات مهنتهم اذ مهنتهم التدريس أو نظارة المدارس أو توجيه المدرسين ولذلك فلا يجوز التصريح لهم باستخراج رخص قيادة سيارة درجة ثالثة اذ لا يجوز التصريح لهم بمزاولة مهنة قيادة السيارات لحساب الغير في غير أوقات العمل الرسمية حتى في الصورة التي لا يخلص فيها هذا العمل عملا تجاريا صحتا ، وذلك لعدم اتفاقها مع مقتضيات وظائفهم •

لذلك :

اتهمت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى تأييد فتواها السابقة بجلسة ١٩٨٥/٥/٢٩ ، وتطبيقا لذلك لا يجوز التصريح للمدرسين ونظار المدارس والموجهين باستخراج الرخصة المشار اليها اذ لا يجوز الترخيص لهم بمزاولة مهنة قيادة سيارات لحساب الغير في غير أوقات العمل الرسمية سواء في الصورة التي يكون فيها ذلك عملا تجاريا وكذلك في الصورة التي يتحرر فيها عقد عمل ولا يكون عملا تجاريا ففي هذه الصورة يكون ذلك غير متفق مع مقتضيات وظائفهم •

( ملف ٣٠٩/٦/٨٦ - جلسة ٨٦/٥/٢١ )

قاعدة رقم ( ١٢٩ )

البسما :

تحصيل نسبة مئوية ( ٢ ٪ ) من الثمن بيع الاراضى المباعة كرسوم دلائل ومصاريف اعلان ونشر وطبع ومكافآت العاملين بلجان البيع ، في حين ان رسم الدلالة لا يفرض الا مقابل قيام احد الخبراء الثمنين بعملية بيع المنقولات التحصيل والصرف للاموال العامة تنظمه قواعد قانونية ومالية واجبة

الاتباع — حتى موافقات الجهات الأعلى تحكمها هذه القواعد — اقرار  
الرياسات للمخالفات المالية لا يعنى الرؤسين من المسؤولية التأديبية الا فى  
حدود المادة ٥٥ من نظام العاملين المنعنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨  
لسنة ١٩٧١ ( النافذ وقت وقوع المخالفات المعروضة ) — لا يعنى العامل من  
العقوبة استنادا لأمر من رئيسه الا اذا اثبت ان ارتكابه للمخالفة كان تنفيذا  
لأمر مكتوب بذلك صادر اليه من هذا الرئيس وبالرغم من تنبيهه كتابة الى  
المخالفة — فى هذه الحالة تكون المسؤولية على مصدر الأمر وحده — اسهام  
الظل العام فى ادارة العمل فى تردى التهمين فى المسؤولية التأديبية يتعين  
مراعاته فى تقدير الجزاء .

#### الحكمه :

» ومن حيث أنه أخيرا عن القول بأن تحصيل نسبة ٢٪/أما كان  
وليد دراسة أجهزة الوحدة المحلية بموافقة محافظة البحيرة . فان هذه  
الموافقة لا يمكن الاستناد اليها فى أعما الطاعنين من المسؤولية . اذ أن  
التحصيل والصرف للأموال العامة أنبا تحكمها قواعد قانونية ومالية  
واجبة الاتباع وهى تحكم حتى موافقات الجهات الأعلى كالسيد المحافظ  
والذى يتعين أن تكون موافقاته محكومة بالقانون . وليس فى موافقة  
المحافظ أو السلطات الرئاسية المذكورة أو اقرارهم لما وقع من مخالفات  
تأديبية من الطاعنين ما يعفيهم من المسؤولية وبعضهم من العقاب التأديبي  
ذلك لأن القاعدة التى قررها المشرع فى المادة ٥٥ من نظام العاملين المدنيين  
بالدولة الصادر به القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والنافذ وقت وقوع  
المخالفات المنسوبة للطاعنين تقضى بأن لا يعنى العامل من العقوبة استنادا  
لأمر رئيسه الا اذا أثبت أن ارتكابه للمخالفة كان تنفيذا لأمر مكتوب  
بذلك صادر اليه من هذا الرئيس بالرغم من تنبيهه كتابة الى المخالفة وفى  
هذه الحالة تكون المسؤولية على مصدر الأمر وحده — ولم يثبت أن  
الطاعنين قد نبها المحافظ أو غيره للمخالفات التى ارتكبوها فأمرهم كتابة

رغم تتيهه الى ذلك بالاستمرار في تنفيذ هذه المخالفات المالية والادارية —  
الا أن وفق المخالفات المنسوبة للطاعنين مع علم الرئاسات والأجهزة المحلية  
صاحبة الاشراف والرقابة والمتابعة على أعمالها وبموافقة المحافظ الرئيس  
للأعلى للعاملين للمحافظة لاشك يمثل طرفا موضوعيا يدل على أن خلا  
عاما في ادارة العمل قد اسهم في وقوع الطاعنين في المسؤولية التأديبية  
يتمثل في التهاون في احترام الأحكام والنصوص القانونية المنظمة لبيع  
الأراضي وموضع الموازاة ، ولتحصيل الإيرادات والصرف منها وفقا  
للإجراءات ومراعاة الأوضاع المقررة كذلك والتهاوت علي ان حصول غنى  
موارد غير قانونية خارج الموازنة للصرف منها مكافآت للعاملين دون  
اعتماد على هذا النحو ويتعين أن يراعى هذا كله في تقدير انجزاء • ومن  
ثم فإن الطعن على الحكم بفساد الاستدلال يكون في غير محله ، متعينا  
الالتفات عنه بدوره » •

« وقد أقامت المحكمة قضاها على أن المخالفة المنسوبة للمطالين  
الثلاثة ثابتة في حقهم جميعا وذلك بأنهم قاموا بتحصيل نسبة مئوية (٢٪)  
من أثمان بيع الأراضي المباعة كرسوم دلالة ومصاريف الاعلان والنشر  
والطبع ومكافآت للعاملين بلجان البيع • نى حين أن رسم الدلالة لا يفرض  
الا مقابل قيام أحد الخبراء المشنين بعملية بيع المنقولات مع أن بيع الاراضى  
تم بواسطة العاملين بالوحدة المحلية وبديوان محافظة البحيرة ، ومديرية  
الاسكان وغيرهم • ولم ينكر أحد الثلاثة قيامهم بذلك ، كما أنهم لم  
ينكروا أنهم لم يقوموا بأمانة المبالغ التى حصلوها بموجب قسائم غير  
حكومية الى الإيرادات العامة • كما ثبتت موافقة المحال الأول ( الطاعن  
الأول ) على شراء عدد ( ٢ ) فسبا خصصت لحداهما للمحال الثانى بوصفه  
رئيسا للحسابات ، وخصصت الثانية للمحال الثالث بوصفه رئيسا  
للإيرادات وهو يعلم أن حاجة العمل لا تستدعى ذلك الشراء • وقد عجز

كل منهم عن ايضاح المبرر المعقول لعملية الشراء والتخصيص . واتهمت المحكمة الى أنه وقد ثبتت المخالفة المنسوبة الى كل من المحالين الثلاثة فأنهم بذلك يكونوا قد خالفوا الواجبات المفروضة على كل عامل والمنصوص عليها في المادة (٧٦) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ . ويتعين لذلك وعملا بحكم المادة ( ٨٨ ) من القانون المذكور مجازاتهم تأديبيا « .

#### للمادة رقم ( ١٢٠ )

البسطة :

منشورا وزارة المالية رقما ١ و ١٠ لسنة ١٩٨٠ - اطفا لجميع الجهات الادارية التعامل مع مندوبى وزارة المالية - التابة العاملين بقطاع الحسابات والمديرية المالية الذين يعملون بالمديرية المالية والوحدات الحسابية التابعة لها ، وكذلك الوحدات الحسابية بالهيئات العامة والأجهزة المستقلة يكون عن طريق وزارة المالية استثناء المنشور رقم ١٠ لسنة ١٩٨٠ بعض انواع المكافآت من الحظر المنصوص عليه في المنشور رقم ١ سالف الذكر على ان يتم الحصول على موافقة وكيل وزارة المالية المختص - المنشوران المشار اليهما واجبا الاعمال في شأن مندوبى المالية صرف مندوبى المالية لهذه المكافآت من الجهات الادارية التى يعملون بها دون ان مسبق من وزارة المالية مخالفة تأديبية تستوجب توقيع الجزاء .

الحكمة :

» انه في شأن المطعون ضدهم الثالثة والرابعة والخامسة على التوالي فقد كان أولهم مدير عام الشؤون المالية والإدارية بالبيت الفني لموسيقى ، وثانيهم مديرة مكتب رئيس البيت ومديرة المشتريات . درجة ثانية ، وثالثهم رئيسة مراجعة البيت الفني . وقد أقام الحكم المطعون فيه

قضاءه ببراءتهم على أنه لا تشرى عليهم اذ قاموا باعداد مذكرات لما يقابل الجهود التي اعتبرت غير عادية من مكافآت مالية حتى ولو كان متعلقة بمندوبى وزارة المالية ، لأن المنشورات المالية الصادرة بحظر صرف مكافآت لمثلئى وزارة المالية بغير موافقتها تضابط رجال المال و ليست موجهة الى الجهات الادارية الأخرى •

ومن حيث أن منشورى وزارة المالية رقمى ١ و ١٠ لسنة ١٩٨٠ قد تم ابلاغها لجميع الجهات الادارية المتعاملة مع مندوبى وزارة المالية • وقد نص المنشور رقم ( ١ ) على أنه ( تقرر أن يكون اثابة العاملين بقطاع الحسابات والمديرىات المالية الذين يعملون بالمديرىات المالية : الوحدات انصائية التابعة لها وكذلك الوحدات الحسابية بالهيئات العامة والأجهزة المستقلة عن طريق وزارة المالية التي ادرجت المبالغ اللازمة ، لهذه الاثابة فى مشروع موازنة العام التالى ١٩٨٠ • نذلك فقد تقرر حظر صرف أية مكافآت تشجيعية لهم من الجهات التي يعملون بها ، أما فيما يتعلق بالجهود غير العادية ، فإذا كان العمل بالجهات المذكورة يقتضى استمرار مندوبى القطاع فى العمل بعد ساعات العمل الرسمية فلا مانع لدى هذه الوزارة من صرف التعويض عن تلك الجهود بشرط الحصول على الترخيص اللازم مسبقا من السيد وكيل الوزارة لشئون حسابات الحكومة أو السيد وكيل الوزارة لشئون المديرىات المالية فى اختصاصه ) •

كما نص المنشور رقم ( ١٠ ) لسنة ١٩٨٠ على استثناء بعض أنواع المكافآت من الحظر المنصوص عليه فى المنشور رقم ( ١ ) سالف الذكر ، على الا يتم صرف هذه المكافآت الا بعد الحصول على الترخيص اللازم مسبقا من السيد وكيل الوزارة لشئون حسابات الحكومة أو السيد وكيل الوزارة لشئون المديرىات المالية كل فى اختصاصه مع عدم الاخلال بما جاء بالمنشور رقم ( ١ ) لسنة ١٩٨٠ فيما يتعلق بالجهود غير العادية •

وحيث ان المنشورين المشار اليهما واجبا الاعمال فى شأن مندوبى  
المالية من جانب سائر الجهات الادارية المتعاملة مع هؤلاء المندوبين ، فقد  
كان من واجب المطعون ضدهم المشار اليهم عدم تضمين مذكراتهم طلب  
صرف مكافآت لهؤلاء المندوبين لما فى هذا الصرف من مخالفة للمنشورين  
المشار اليهما من ناحية ، ولما ترتب على هذا الصرف من خلل ادارى من  
ناحية أخرى ، ذلك الخلل الذى اتضح بجلاء من كتاب وكيل الوزارة  
لشئون الامن بالمجلس الاعلى للثقافة الموجه الى وزارة المالية والذى  
تضمن وجود تجاوزات فى صرف المكافآت للسادة مندوبى وزارة المالية  
لنيبوت الثقة وكان لذلك اثر فى السماح بمخالفات مالية لهذه البيوت فى  
النصرف . اى ان المطعون ضدهم المشار اليهم قد مكنوا صرف المكافآت  
دون وجه حق لانفسهم من خلال ما اقترفوه من صرف مكافآت دون وجه  
حق لمندوبى المالية المتعاملين معهم .

ومن حيث ان هذا الذى ثبت فى حق المطعون ضدهم الثالث والرابعة  
والخامسة يشكل فى حقهم جريمة تأديبية فانه يكون بناء على ذلك من  
انواع معاقبتهم تأديبيا عما اقترفوه من افعال مؤثرة على النحو السالف  
الذكر وبناء على ذلك يتعين الغاء الحكم المطعون فيه فى هذا الشق منه  
ومجازاة المطعون ضدهم المذكورين بالجزاء المناسب وهو ما تقدره المحكمة  
بالتنبية بالنسبة للمطعون ضده الثالث بصفته من شاغلى الوظائف العليا  
وبمقوبة الخصم خمسة ايام من الاجر بالنسبة للمطعون ضدها الرابعة  
والخامسة .

ومن حيث انه فيما يختص بالمطعون ضدهم من السادس حتى العاشر  
فان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءتهم بعد ان اثبت وقوع الاتهام  
المنسوب الى كل منهم وهو أنهم صرفوا مبالغ دون وجه حق ، رغم أنهم

من مندوبي وزارة المالية المطلوب عليهم تقاضي مكافآت من الجهات  
الإدارية التي يعملون بها إلا بأذن مسبق من وزارة المالية ولم يثبت أنهم  
سبق حصولهم عليه قبل صرفه تلك المبالغ .

ومن حيث أن تحريات الرقابة الإدارية كانت قد اتهمت إلى أن صرف  
هذه المبالغ كان بدون وجه حق وقد تأيد هذا بما ورد بالذكرات المرفوعة  
من السيد المشرف على قطاع الحسابات والمديريات المالية بالجهة الإدارية  
التي يعملون بها والتي تضمنت أن اللجان التي صرفوا عنها لمكافآت شكلت  
بطريقة وهمية عن أعمال هي من صميم عمل الوحدة الحسابية الأساسية  
ولا محل بالتالي لصرف مكافآت عن هذه الأعمال .

( طعن ٢٨١٥ و ٢٨٧٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٨/٣/١٩٨٩ )

### الفصل الثالث - الجزاءات التأديبية

#### الفرع الأول - عدم جواز العقوبة على الذنب الإداري مرتين

##### قاعدة رقم ( ١٢١ )

البيان :

لا يجوز نظر الدعوى التأديبية المقامة بعد سبق مجازاة العامل إداريا عن ذات الواقعة المقدم للمحاكمة التأديبية من أجلها إذ أن القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية هي قرارات إدارية تسرى في شأنها القواعد المتعلقة بالتظلم والسحب والالغاء وأنه يصدر القرار التأديبي تكون السلطة التأديبية الرئاسية قد استنفدت سلطاتها التصديرية في تقدير الذنب الإداري والجزاء اللاتم له ولا يجوز بعد ذلك إحالة العامل للمحاكمة التأديبية عن ذات الواقعة التي سبق أن جوزى عنها إداريا .

المحكمة :

« مبني الطعن أن الحكم المطعون فيه أخطأ في تطبيق أنقانون إذ كان يتعين على المحكمة أن تستخلص الحكم من الوقائع المادية المطروحة عليها بالاوراق والا تعتد بظاهر ما قدم إليها من مستندات واغفلت ما اتهمت إليه الجهة الادارية من الغاء القرار الخاص بتحصيل المطعون ضده الأول بقيمة الدعم لهذه الاسمدة المنصرفة بالزيادة كما كان يتعين على المحكمة أن تقر في حكمها مدى مسؤولية المطعون ضدها عن قيمة فرق الدعم وتحمله لهما من عدمه واذ قضى الحكم بعدم جواز نظر الدعوى السابقة مجازاة المطعون ضدها فإنه يكون مشوباً بالبطلان مما يجعله جديراً بالالغاء .

ومن حيث أن من المبادئ المقررة في قضاء هذه المحكمة عدم جواز نظر الدعوى التأديبية المقامة بعد سبق مجازاة العامل إداريا عن ذات

( ٢٠ - ٢ )

الواقعة المقدم للمحاكمة التأديبية من أجلها إذ إن القرارات التأديبية الصادرة من السلطات الرئاسية هي قرارات إدارية تسرى في شأنها القواعد المتعلقة بانتظام والسحب والالغاء وأنه يصدر القرار التأديبي تكون السلطة التأديبية الرئاسية قد استنفدت سلطتها التقديرية في تقدير الذنب الإداري والجزاء الملائم له ولا يجوز بعد ذلك إحالة العامل للمحاكمة التأديبية عن ذات الواقعة التي سبق أن جوزى عنها إداريا .

ومن حيث إن الثابت من الأوراق في الطعن المائل أنه بناء على موافقة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للإصلاح الزراعي بتاريخ ١٩/٦/١٩٨٣ صدر قرار رئيس الإدارة المركزية للشئون المالية والإدارية بالهيئة رقم ١٣٣٣/٥ بتاريخ ١٩٨٣/٨/١ بمجازاة ٥٠٠٠٠٠ أمين مخازن جمعية العزيزية بمديرية الإصلاح الزراعي بالقيوم ( المطعون ضده الأول ) بعقوبة الانذار لعدم التزامه بكشوف الصرف المقدمة له وفساده بصرف مستلزمات إنتاج بما يزيد على المقررات ومجازاة ٥٠٠٠ مشرف جمعية العزيزية ( المطعون ضده الثاني ) بخضم يوم من راتبه لاهماله في العمل ثم صدر قرار مديرية الإصلاح الزراعي بالقيوم رقم ٧ بتاريخ ١٩/١/١٩٨٤ ويقضى بتحميل السيد / . . . . بمبلغ ٥٤٧ جنيه و ٢٣٠ مليم قيمة فرق سعر الدعم الخاص بعدد ٩٦ جوال سلفات نشادر محصول الارز عام ١٩٨٢ .

ومن حيث أن الثابت أن المذكورين لم يتظلموا من هذين القرارين كما أن جهة الإدارة لم تصدر قرارا بسحب هذين القرارين بل أن الثابت من كتاب مديرية الإصلاح الزراعي بالقيوم المؤرخ ٨٨/٣/٣٠ والمبدع حافظة المستندات المقدمة من . . . . ( المطعون ضده الثاني ) أن القرار رقم ١٣٣٣/٥ الصادر بتاريخ ١٩٨٣/٨/١ بمجازاة المذكور بخضم من راتبه قد

تم تنفيذ: بالخضم من راتبه عن شهر سبتمبر سنة ١٩٨٣ كما ان القرار رقم ٧ بتاريخ ١٩/١/١٩٨٤ بتحويل السيد / . . . . بمبلغ ٥٤٧ جنيه ٤٢٠ مليم قيمة فرق سعر الدعم الخاص بعدد ( ٩٦ ) جوال سلفات نشادر صرفت بالزيادة بدأ تنفيذه بخضم ١٨ جنيه من راتب المذكور شهريا اعتبارا من شهر فبراير سنة ١٩٨٤ حتى انتهت خدمته في ٧/٦/١٩٨٤ ومن ثم تكون المحكمة التأديبية وقد انتهت في حكمها المطعون فيه الى عدم جواز نظر الدعوى التأديبية بالنسبة للسيد المذكورين لسابقة مجازاتهم اداريا قد اصاب وجه الحق والقانون ويتعين الحكم برفض الطعن على هذا الحكم لعدم قيام الطعن على أسباب تبرره قانونا » .

( طعن ١٨١٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٣/٤/١٩٨٨ )

### قاعدة رقم (١٢٢)

#### المسألة :

من المبادئ العامة الأساسية لشرعية العقاب هو انه لا يجوز عقاب الانسان عن الفعل المأثم مرتين - انه وان كان يجوز العقاب عن الجريمة التأديبية للموظف العام رغم العقاب عن ذات الافعال كجرائم جنائية في نطاق المسئولية الجنائية للموظف الا انه لا يسوغ معاقبة العامل تأديبيا عن ذات الافعال غير مرة واحدة - حيث تستنفذ السلطة التأديبية ولايتها بتوقيعها العقاب التأديبي - لا يسوغ لذات السلطة التأديبية او لسلطة تأديبية اخرى توقيع الجزاء التأديبي عن ذات الجرائم التأديبية لذات العامل الذي سبق مجازاته - تكرار مجازاة العامل تأديبيا عن ذات الجرائم التأديبية فضلا عن انعدام سنده القانوني يعد مخالفا للنظام العام العقابي لاهداره لسيادة القانون اساس الحكم في البوابة - الجزاء التأديبي المتكرر عن ذات الفصل لذات العامل يكون باطل ومنعقد الاثر - سواء صدر من السلطة الرئاسية التأديبية او من المحاكم التأديبية - الدفع بعدم جواز المحاكمة التأديبية لسبق مجازاة

العامل تاديبيا بعد دفعه مطلقا بالنظام العام ويتصل بالشرعية وسيادة القانون ويتعلق بالأسس الجوهرية للنظام العام التاديبى — هذا المبلغ يجوز ابداءه فى اية مرحلة من مراحل الدعوى التاديبية ولو لأول مرة امام المحكمة الادارية العليا .

#### المحكمة :

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن موضوع الدعوى التاديبية الصادر فيها الحكم المطعون فيه تخلص فيما بلغت به الوحدة المحنة لمركز كفر الدوار النيابة الادارية من أن الصراف . . . . صراف عوائد ثانى كفر الدوار — لديه متأخرات مقدارها ٥٢١٨٧ جنيها لم يتم بتحصيلها وكذا لم يراع الدقة الواجبة فى تحرير القسائم ٧ حيث قام باستخراج مصاريف الاجراءات ضمن المطلوبات الاميرية . وبالتفتيش عليه تبين أنه قام بتحصيل . مبلغ ( ٤٢٦٥ ) جنيها فقط وكذا ( ١٥٠٠٠ ) جنيها بشيك ومتأخر تحصيل ٤٦٥٦٦ جنيها لم يقع بشأنها الحجز الكافية وأن المحال اثنائى . . . . مأمور الضرائب المشرف على أعمال الصراف سالف الذكر قد اهمل الاشراف وقصر فى المتابعة . وقد باشرت النيابة الادارية التحقيق واتته الى ما ورد بتقرير الاتهام .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد انتهى الى ثبوت الاتهام المنسوب الى كل من الطاعنين فى حقه ، كما انتهى بناء اداتهما الى مجازاتهما على النحو الوارد به .

ومن حيث أن وجه الطعن الأول على هذا الحكم أنه سبق صدور قرار ادارى بمجازاة الطاعن الأول بخصم يومين من أجره نضعف نسبة التحصيل عن عام ١٩٨٣ ، فقد كان على المحكمة ان تصدر حكمها بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

ومن حيث أنه من المبادئ العامة الأساسية لشرعية العقاب أيا كان نوعه ، أنه لا يجوز عقاب الإنسان عن الفعل المؤثم مرتين ، وأنه وإن كان يجوز العقاب عن الجريمة التأديبية للموظف العام برغم العقاب عن ذات الأفعال كجرائم جنائية في نطاق المسؤولية الجنائية للموظف — لاختلاف الأفعال وصفا وتكيفا في كل من المجالين الجنائي والتأديبي واختلاف أوجه الصالح العام والمصالح الاجتماعية التي يستهدف من أجلها المشرع تنظيم كل من المسؤوليتين الجنائية والتأديبية ، وإن كانت كلاهما تهدف الى تحقيق الصالح الأعلى للجماعة وحماية المصلحة العامة للمواطنين — إلا أنه لا يسوغ معاقبة العامل تأديبيا عن ذات الأفعال غير مرة واحدة حيث تستند السلطة التأديبية ولايتها بتوقيعها العقاب التأديبي ، ولا يسوغ لذات السلطة التأديبية أو لسلطة تأديبية أخرى توقيع الجزاء التأديبي عن ذات الجرائم التأديبية لذات العامل الذي سبق عقابه ومجازاته ، ولا يميز من ذلك أن تكون السلطة التي وقعت الجزاء التأديبي ابتداء هي السلطة التأديبية الادارية الرئاسية أو السلطة التأديبية القضائية ممثلة في المحاكم التأديبية ، لأن الملة تتحقق بمجرد توقيع الجزاء التأديبي صحيحا قانونا على العامل ، حيث بذلك تصل المسؤولية التأديبية للعاملين الى غايتها القانونية ، ولا يسوغ بعد ذلك مباشرة السلطة التأديبية على ذات العامل لذات الفعل الذي جوزى عنه ، حيث ترتبط ولاية التأديب وجودا وعدما مع الغاية المستهدفة منها وهي مجازاة العامل عما يثبت اسناده قبله من جرائم تأديبية تحقيقا للانضباط الادارى والمالى وحفاظا على حسن سير وانتظام أداء الخدمات العامة وتوفير الانتاج للمواطنين على يد الأجهزة العامة المختصة .

من حيث أن تكرار مجازاة العامل تأديبيا عن ذات الجرائم التأديبية فضلا عن انعدام سنده القانوني ، يعد مخالفا للنظام العام العفائي لاهدائه

لسيادة القانون ، أساس الحكم فى الدولة ، ولحقوق الانسان التى تقضى  
بشخصية العقوبة ، وتحتم فوريتها ، وعدم تكرارها ، كما تمثل اعتداء على  
أمن الوظائف العامة حق للمواطنين وتكليف للقائمين بها فى خدمة الشعب  
لالتزام الدولة •• بحمايتهم وكفالة قيامهم بداء واجباتهم فى خدمة الشعب  
( مواد الدستور أرقام ١٤ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ١٦٧ ) ومن ثم فإن الجزاء  
التأديبى المتكرر عن ذات الفعل لذات العامل يكون باطلا ومنعدم الأثر ،  
سواء صدر من السلطة الرئاسية التأديبية أو من المحاكم التأديبية •  
ومن حيث أنه بناء على ما سبق فإن الدفع بعدم جواز المحاكمة  
التأديبية لسبق مجازاة العامل تأديبيا يمد دفعا متعلقا بالنظام العام وتصل  
بالشرعية وسيادة القانون بوجه عام ويتعلق بالأسس الجوهرية للنظام  
العام التأديبى بصفة خاصة ، ومن ثم فإن هذا الدفع يجوز ابدؤه فى أية  
مرحلة من مراحل الدعوى التأديبية. ولو لأول مرة أمام المحكمة الادارية  
العليا •

( طعن ١٤٦٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٠/٦/١٩٨٩ )

قاعدة رقم ( ١٢٢ )

المبدأ :

المبرة فى تحديد الجهة صاحبة السلطة فى اصدار قرار الجزاء هو  
بوقت توقيع الجزاء وليس بوقت ارتكاب المخالفة •

المحكمة :

« ومن حيث أن المادة ٨٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام  
العاملين بالقطاع العام تقضى بأن يختص مجلس الادارة فى توقيع الجزاءات  
المنصوص عليها فى المادة ٨٦ من القانون المذكور بالنسبة لشاغلى وظائف  
الدرجة الثانية فما فوقها عدا أعضاء مجلس الادارة المعينين والمنتخبين  
وأعضاء مجلس ادارة التشكيلات للنقاية •

ومن حيث أن قضاء المحكمة الإدارية العليا قد استقر على أن العبرة في تحديد الجهة صاحبة السلطة في إصدار قرار الجزاء هو وقت توقيع الجزاء وليس وقت ارتكاب المخالفة (الطن رقم ٣٦٠ لسنة ٢٦ ق — بجلسة ١٩٨٤/١/٢٥ مجموعة المبادئ لسنة ٢٩ ق صفحة ٥٣٤ وما بعدها ) « (طن ١٩١٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ١٢٤ )

**البدا :**  
لا يجوز معاقبة الموظف مرتين عن ذات الفعل — القرار بذلك يكون قد جاء معيبا مخالفًا للقانون .

#### البحكمة :

« ومن حيث أن مقتضى حجية حكم الغاء قرار النقل المشار اليه ( الحكم الصادر بجلسة ١٩٧٩/١١/٢٧ في الطعن رقم ١٣/١ ) أن هذا القرار وإن جاء في ظاهرة قلا إلا أنه في الحقيقة قرار بجزاء تأديبي مكمل للجزاء الأول السابق توقيفه على الطاعن ( خصم يومين من الراتب ) ، ولما كانت القاعدة أنه لا يجوز معاقبة الموظف مرتين عن ذات الفعل ، فإن القرار بذلك يكون قد جاء معيبا بسبب مخالفة القانون وهو ما يوفر بذاته ركن الخطأ في مجال مساءلته الادارية عنه .

ومن حيث أن الهيئة المطعون ضدها لم تنكر ما ذهب اليه الطاعن في مذكرته المقدمة بجلسة ١٩٩٠/٤/١١ من أنه حرم نتيجة للنقل المشار اليه من العلاوات التشجيعية والمكافآت السنوية والاجر الاضافي الثالث لمديرى الإدارات طوال مدة وجوده بعيدا عن ادارة التوزيع ( من ١٩٧٨/٨/٢٨ حتى ١٩٨٢/٢/٢٠ ) ، فإن الطاعن يكون ولاشك قد اُصيب بضرر مادي تتمثل في تلك الرواتب ، وإذا جاء هذا الضرر نتيجة للخطأ الثابت حيال جهة

الإدارة ، فإن رابطة السببية تكون هي الأخرى قد توافرت ، وبذلك تكون قد تحققت أركان المسؤولية التقصيرية الموجبة للتعويض عن الأضرار المادية انتهى أصابت الطاعن من جراء قرار النقل المشار اليه .

ومن حيث أنه بالنسبة الى ما يطالب به الطاعن من تعويض عما أصابه من ضرر أدبي ، فإن الأوراق قد خلت من بيان عناصر هذا الضرر ، فإذا أضيف الى ذلك أنه بعد صدور الحكم بإلغاء قرار النقل المشار اليه أصدرت الهيئة القرار رقم ٢٩٤/٥ في ٢٠/٢/١٩٨٢ بإعادة الطاعن مدبرا للتوزيع فإن ذلك يكون خير تعويض عما قد يكون قد لحق به من ضرر أدبي من جراء ذلك القرار .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قضى برفض طلب التعويض عن قرار نقل الطاعن سالف الذكر بما في ذلك التعويض عن الضرر المادي ، فإنه يكون قد خالف صحيح حكم القانون ، مما يستوجب الحكم بإلغائه ، والقضاء للطاعن بمبلغ ألفين من الجنيهات تعويضاً جزافياً تقدره المحكمة عما أصابه من أضرار مادية نتيجة قرار النقل المشار اليه .

( طعن ٣١٤٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٦/٣/١٩٩١ )

#### قاعدة رقم ( ١٢٥ )

البس :

مناط الأزواج العقلي أو الجسدي هو أن يوقع على المخالف عن المخالفات النسبوية اليه والكتابة في حقه - جزائين من الجزاءات الصريحة المحددة صراحة في القانون وكما وردت في القانون الواجب التطبيق على المخالف - نقل الطاعن ثم الحكم عليه من المحكمة المختصة بجزاء خصم شهر من راتبه لا يعتبر ازدواجا لعقب عن ذات الأفعال .

### الحكمة :

« وحيث أن الطعن يقوم — وفقا لما ورد في تقرير الطعن — على أسباب ثلاثة هي :

أولا : — مخالفة الحكم للقانون .

ثانيا : — إصابة الطاعن بمرض عصبي يؤثر على عمله .

ثالثا : — عدم وجود دليل كاف يثبت خطأ الطاعن .

وحيث أنه عن السبب الأول من أسباب الطعن — وهو مخالفة الحكم للقانون — فقد أسسه الطاعن على أنه لا يجوز معاقبة الموظف عن الذنب الإداري الواحد مرتين بجزائين أصليين لم يقر القانون صراحة على انجم بينهما أو جزائين لم يقصد اعتبار أحدهما تبعا لآخر — والثابت أن الجهة الإدارية التابع لها الطاعن استصدرت الأمر الإداري رقم ١٩٨٧/٦ بنقله إلى وظيفة أخرى بدون المميزات الوظيفية التي كانت له في وظيفته السابقة بدون أن تنتظر الجهة الإدارية حكم القضاء بعد إحالته للتحقيق والمحاكمة عن ذات الفعل الذي تم قتل المخالف بسببه مخالفة بذلك صريح نص القانون وبذلك فإن محاكمته والحكم عليه يكون مخالفا للقانون مستوجبا للإلغاء .

ومن حيث أن هذا السبب مردود عليه بأن قيام الجهة الإدارية بنقل الطاعن — من وظيفته إلى وظيفة أخرى — بالأمر الإداري رقم ٦ لسنة ١٩٨٩ — ثم صدور حكم تأديبي بعد ذلك بمجازاته بخمسة أشهر من راتبه — لا يعتبر ازدواجا للعقوبة ، أو عقابا للطاعن عما نسب إليه مرتين — لأن مناط الازدواج العقابي أو الجزائي هو أن يوقع على المخالف — عن المخالفات المنسوبة إليه والثابتة في حقه ، جزائين من الجزاءات الصريحة المحددة صراحة في القانون وكما وردت في القانون الواجب التطبيق على المخالف . ولما كان قتل الموظف من وظيفته إلى وظيفة أخرى ، ليست من بين الجزاءات

المفردة في القانون كعقوبة عن المخالفات التي يرتكبها الموظف وكما حددتها المادة ٨٣ من قانون العاملين المدنيين في الدولة ، وانما النقل يتم وفقا لنص المادة ٥٤ من ذلك القانون وفقا للاوضاع والشروط المقررة في تلك المادة - ومن ثم فليس صحيحا القول بأن قتل الطاعن - ثم الحكم عليه من المحكمة المختصة بجزاء خصم شهر من راتبه لما نسب اليه وثبت في حقه ، يعتبر ازدواجا للعقاب عن ذات الافعال - وانما النقل يتم تطبيقا لنص آخر في القانون يبيحه للجهة الادارية واذا كان للطاعن اوجه طعن على هذا النقل كان له أن شاء الطعن بدعوى مستقلة امام المحكمة المختصة ، وبالتالي فان هذا السبب من أسباب الطعن في غير محله وعلى غير اساس سليم من القانون متعيئا رفضه » .

( طعن ٢٢٥٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٣/٤/٣ )

### الفرع الثاني - وجوب قيام تقدير الجزاء على جميع اشطاره

#### قاعدة رقم ( ١٣٦ )

المبدأ :

للمحاكم التأديبية سلطة تقدير الجزاء التأديبي في حدود النصاب المقرر - مناط ذلك أن يكون التقدير على اساس قيام سببه بجميع اشطاره - يجب ان يتناسب الجزاء مع الواقعة .

الحكمة :

« ومن حيث أنه ولئن كان للمسلطات التأديبية ومن بينها المحاكم التأديبية سلطة تقدير الجزاء التأديبي في حدود النصاب المقرر ، الا أن مناط ذلك أن يكون التقدير على اساس قيام سببه بجميع اشطاره ، ولما كان الحكم المطعون فيه قضى بمجازاة المحال الأول بالوقوف عن العمل

لعدة شهرين مع صرف نصف أجره بدعوى ثبوت المخالفات الثلاثة في حقه فان الجزاء والحالة هذه لا يقوم على كامل سببه ومن ثم يتعين إلغاء الحكم المطعون فيه لاعادة التقدير على أساس استبعاد ما لم يثبت في حق الطاعن وبما يتناسب صدقا وعدلا مع ما قام في حقه وتقدر المحكمة الجزاء المناسب لما ارتكبه ببقوة الاثذار .

(طن ٧٦٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٦/٤/١٩٨٨ )  
قس المعنى : ٢ الطعنين ٧٦٢ لسنة ٢٧ ق و ٨٦١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٦/١/٢٥

- (الطن رقم ١٤٦٧ لسنة ٣٣ ق — جلسة ١٢/٣/١٩٨٨ )
- (الطن رقم ٥٥٦ لسنة ٣١ ق — جلسة ١/٣/١٩٨٦ )

**الفرع الثالث — مناط حرية تقدير الجزاء الا يكون الشرع قد  
خص ذنباً اداريا ببقوة محددة**

#### قاعدة رقم ( ١٢٧ )

تعدد المخالفات والجرائم التأديبية التي تنسب للموظف المحال للمحاكمة وتكون موضوعا لدعوى تأديبية واحدة — لا تقضى بتعدد الجزاءات التأديبية التي توقع عليه كما هو الحال في العقاب الجنائي — مناط الجزاء التأديبي يختلف عنه في الجزاء الجنائي — مما يترتب على تعدد المخالفات التي تنسب للموظف والتي تضمنتها دعوى تأديبية واحدة متعددة الجزاءات لكل مخالفة على حدة — الاثر المترتب على ذلك اختيار الجزاء المناسب لها جميعا —  
المشرع لم يعدد لكل جريمة تأديبية جزاء معيناً كما يفعل المشرع الجنائي .  
المحكمة :

« ومن حيث أن تعدد المخالفات والجرائم التأديبية التي تسب للموظف المحال للمحاكمة ، وتكون موضوعا لدعوى تأديبية واحدة

لا تقتضى تعدد الجزاءات التأديبية التى توقع عليه — كما هو الحال فى انعقاب الجنائى — فمناط الجزاء التأديبى يختلف عنه فى الجزاء الجنائى — فالأول يقوم فى جوهره على اخلال الموظف بواجبات وظيفته التى قد يشمل فى مخالفة واحدة أو عدة مخالفات — مرتبطة كانت أو غير مرتبطة طالما أنها متزامنة ومتعاصرة معا بحيث يمكن ضمها معا لتكون موضوعا لدعوى تأديبية واحدة — وأنها ترد جميعها فى النهاية الى الالتزام الأسمى والأصل انعام وهو اخلال الموظف بواجبات وظيفته ، والذي تحدد جسامته — تبعا لذلك جسامه العقاب بمقدار جسامه المخالفة معا حسب نوعية المخالفة وكذلك حسب عدد تلك المخالفات والتى فى ضوءها يتم اختيار الجزاء المناسب لها من الجزاءات التى حددها القانون الواجب التطبيق تشديدا أو تخفيفا ، ومؤدى ما تقدم أنه لا يترتب على تعدد المخالفات التى تنسب الى الموظف والتى تضمها دعوى تأديبية واحدة تعدد الجزاءات لكل مخالفة على حدة ، وانما الأثر المترتب على ذلك هو اختيار الجزاء المناسب لها جميعا أو لما ثبت منها فى حق الموظف من بين الجزاءات المتدرجة فى الشدة الواردة فى القانون فالمرجع التأديبى لم يحدد لكل جريمة تأديبية جزاء معين كما فعل المشرع الجنائى ، وانما حدد جزاءات تأديبية يتم اختيار المناسب منها تبعا لجسامه المخالفة أو المخالفات التى تنسب للموظف فى اندعوى التأديبية والتى تشكل معا الذنب الإدارى فى نطاق خروج الموظف على مقتضى الواجب الوظيفى — لما كان ذلك وكان الثابت أن قرار مجلس التأديب المطعون فيه تضمن مجازاة الطاعنة عن المخالفتين المنسوبتين اليها وقدر جزاء مستقلا بكل مخالفة على حدة بينما الصحيح فى القانون هو من اختيار جزاء مناسباً للواقعتين معا ، فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله بما يوجب الغاؤه » .

للفروع الرابع - رقابة القضاء لا تمتد إلى ملأمة الجزاء إلا إذا  
تسبب تقدير الإدارة له

### المادة رقم ( ١٣٨ )

المبدأ :

متى انتهت السلطة المختصة بالتأديب إلى ارتكاب العامل للذنب الإداري ،  
كان لها حرية تقدير الخطورة الناجمة عن ذلك ، وتقدير ما يناسبها من جزاء  
تأديبي في حدود النصاب القانوني دون معقب عليها من القضاء .

المحكمة :

« ومن حيث أن المقرر أنه إذا انتهت السلطة المختصة بالتأديب بحسب  
فهمها الصحيح للعناصر التي امتثلت منها قيام العامل بارتكاب ذنب  
إداري إلى تكوين اقتناعها بأن مسلك العامل كان معيبا وأن الفعل انذبي  
أثم أو التقصير الذي وقع منه كان غير سليم أو مخالفا لما يقضى القانون أو  
الواجب باتباعه في هذا الشأن كان لها حرية تقدير الخطورة الناجمة عن  
ذلك وتقدير ما يناسبها من جزاء تأديبي في حدود النصاب القانوني دون أن  
تخضع اقتناعها أو تقديرها في ذلك لرقابة القضاء » .

( طعن ٧٠١ لسنة ٣٣ ق ١٢/٩/١٩٨٦ )

### المادة رقم ( ١٣٩ )

المبدأ :

ثبوت أن الطاعن قد حقق عجزا تزيد قيمته على الثلاثة آلاف جنيه في  
الثل من سنة ونصف - يبرر عدم الإبقاء عليه في خدمة الشركة - ويكون  
الجزاء مناسبا مع المخالفة .

### الحكمة :

« ومن حيث أنه عن احتجاج الطاعن بأن الجزاء الموفى عليه قد شابه الغلو ، فالثابت أن الطاعن قد حقق عجزاً تزيد قيمته على الثلاثة آلاف جنيه في أقل من سنة ونصف ، وهذا ما ليس بالمبالغ اليسير ، وهو الأمر الذى يبرر عدم الإبقاء عليه فى خدمة الشركة خشية أن يتكرر ذلك مستقبلاً يكون الجزاء الموفى متناسباً مع فداحة المخالفة المنسوبة للطاعن وإذ كان الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى فصل الطاعن من خدمة الشركة استناداً للأسباب السابقة فمن ثم فانه يكون قد جاء سليماً ومطابقاً للقانون » .

( طعن ٢٤٥١ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٣/١/١٩٨٧ )

### قاعدة رقم ( ١٤٠ )

### المبدأ :

من المبادئ العامة فى المسئولية التأديبية تقدير خطورة ما يثبت قبل التعامل من مخالفات أو جرائم تأديبية فى الظروف والالاسات الموضوعية التى حدثت فيها - يتعين أن يراعى فى تقدير الجزاء الذى يوفى على العامل التناسب بين جسامة الجرائم التأديبية فى ذاتها وفى الظروف الموضوعية التى حدثت فيها - بما يحقق الهدف والغاية من العقاب - أحد الأركان الرئيسية للمسئولية التأديبية والعقاب التأديبى هو ركن المشروعية - المادة ٨٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين حددت الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على العاملين - ألزم الشرع السلطة التأديبية بحتمية أن يكون تقديرها للجزاء التأديبى متناسباً مع مدى جسامة وخطورة الجرم التأديبى - إذا شاب العقاب غلو تعين لسلطة الرقابة على ذلك الجزاء أن تطفى العقاب وتنزل الجزاء على العامل على النحو المشروح الذى حتمه القانون .

### الحكمة :

« ومن حيث أن من المبادئ العامة المسئولية التأديبية تقدير خطورة ما يثبت قبل العامل من مخالفات أو جرائم تأديبية في الظروف والملاسات الموضوعية التي حدثت فيها سواء تلك المتصلة بذات المتهم ودوافعها فيما فعل أو غيره من العاملين الذين اسهموا في حدوث الخطأ التأديبي ومدى الخلل في إدارة المرفق العام الذي قد يكون قد ساق على ونوع الأفعال المؤثرة أو تجسيم آثارها الضارة بالصالح العام كما أن تقدير الجزاء الذي يوقع على ما هو ثابت قبل العامل يتعين أن تراعى فيه التناسب بين جسامته وانجرائهم التأديبية في ذاتها وفي الظروف الموضوعية التي حدثت فيها بما يحقق الهدف والغاية من العقاب وهو صالح المجتمع والصالح العام للدولة متمثلاً في الردع والزجر وهذا التقدير السليم للعقاب ليس مجرد نهج يتبعه انقضاء التأديبي مبعثه التزامه بالعدل التأديبي ولكنه أحد الأركان الرئيسية للمسئولية التأديبية والعقاب التأديبي وهو ركن المشروع ، فقد نص المشرع في نظام العاملين المدنيين بالدولة على الجزاءات التأديبية التي يجوز لسلطة العقاب التأديبي توقيعها على العاملين في المادة ( ٨٠ ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨ متمثلة في أحد عشر جزاء بالنسبة للعاملين وأربعة بالنسبة لمن كان منهم من شاغلي الوظائف العليا مقرراً شرعية العقوبات التأديبية من جهة وتدرجها متناسبة مع ما يثبت قبل الفاعل من جرم تأديبي من جهة أخرى ، فسلطة توقيع الجزاء التأديبي قد ألزم المشرع السلطة التأديبية سواء أكانت رقابية أو قضائية بحتمية تقديرها متناسبة مع مدى جسامته وخطورة الجرم التأديبي بما يحتم على سلطة العقاب مراعاة الظروف التي وقع فيها ذلك الأثم التأديبي على نحو موضوعي بحيث يتناسب العقاب مع ما ارتكب من اثم على نحو تحقيق الردع والزجر مع العدل في ذات الوقت فإذا شاب العقاب غلو زالته المشروعية التي حققها القانون ، تعين من ثم

سلطة الرقابة على ذلك الجزء سواء كانت رئاسية أو وصائية أو قضائية  
أن تلقى العقاب وتنزل الجزء على العامل على النحو المشروع الذى حتمه  
القانون .

ومن حيث أنه بناء على ما سبق وعلى أن الثابت من التحقيقات أن  
الطاعن كلف بمراقبة السيد . . . . . سائق السيارة رقم  
٣٣٦٤٩ حكومة التابعة لهندسة صيانة قطور وذلك فى خط السير من  
هندسة قطور لاجتماع بعض العمال والتوجه بهم الى منطقة شسو الأولى  
لتسليم المصارف المغطاة وذلك فى يوم ١٠/٩/١٩٨٤ ، وأنه فى الطريق  
مرض سائق السيارة السيد . . . . . فتولى الطاعن قيادة  
السيارة ، وقد حدث أن اصطدمت السيارة المذكورة بالسيارة رقم ١١٢٨  
نقل الغربة ، وتبع عن الحادث وفاة أحد الأشخاص وأصابة سبعة آخرين  
باصابات خفيفة ، كما ثبت أن الحادث وقع بطريق ضيق عرضه خمسة  
أمتار وتبع الحادث من تصادم الجانب الأمامى الأيسر للسيارة الحكومية  
بالجانب الأمامى الأيسر للسيارة النقل وذلك لوجود شبورة قلت من  
الرؤية وفقاً لما ذكره شهود الحادث .

ومن حيث أن ما اتاه الطاعن من مخالفات تأديبية يتمثل فى قيادته  
السيارة سالفة الذكر بدون رخصة قيادة وبدون الترخيص له بذلك من  
الجهة الادارية المختصة مما أدى الى وقوع الحادث وما تبع عنه من  
اصابات فى الأرواح وفى السيارتين من حيث أن كل ذلك لم يكن ليحدث  
لولا تهاون واستهتار السائق الأصلى للسيارة سواء بمهذته أو لمسئوليته  
عنها فهو الذى سمح ( للطاعن ) بقيادة السيارة وبدون الترخيص أو إذن  
من جهة عمله فى تاريخ وقوع الحادث لا يجدى الطاعن تعليله لما هو ثابت  
فيله على هذا النحو بمرض السائق اللحائى فان ذلك لم يثبت بيقين من

أوراق الطعن من جهة كما أن هذا المرض لا يبرر بذاته قيادته للسيارة بدلا من قائدها من جهة أخرى وهو لم يقدم للمحاكمة التأديبية مع الطاعن .

ومن حيث أن ما وقع من الطاعن من جرائم تأديبية ، وجنائية قد تتج أساسا عن تمكين السائق الأصلي له من قيادة السيارة محل الحادث ، وقد عوقب الطاعن مما أتاه من جرم جنائي وبخاصة ما نتج من إصابات عن الحادث أمام القضاء الجنائي على النحو السالف بيانه ، وحيث أن ما أتاه من أفعال مؤثرة في مجال المسؤولية الإدارية لا يكشف في ذاته من سياق الوظيفة العامة ومقتضياتها ناتج عن ميول واتجاهات إجرامية وسوء في القبح وانحرافا خطيرا في الخلق ليفقده الصلاحية في شغل الوظائف العامة ويقتضى بتره منها وحرمانه من شرف الخدمة فيها وخاصة في ضوء ما ثبت من طالب الجهة الإدارية لقسم المرور الترخيص للطاعن بقيادة سيارة قبل وقوع الحادث ، وقد حصل الطاعن بالفعل على رخصة قيادة درجة ثالثة بعد وقوع الحادث من قسم مرور الغريبة بطنطا برقم ( ١٨٢٢ ) في ١٢/٢٩/١٩٨٤ ، كما وافقت لجنة شئون العاملين بحضورها المعتمد في ١٥/١٢/١٩٨٥ على تعين الطاعن وآخر في وظيفة سائق سيارات جرارات زراعية من الدرجة الخامسة الحرفية بتلك الجهة الإدارية بدون إذن وترخيص بحافظة مستندات الطاعن المقدمة بجلسة ٢١/١/١٩٨٩ وحيث أنه يبين مما سبق أن الثابت قبل الطاعن من جرائم تأديبية في قيادته للسيارة الحكومية بتاريخ ٩/١٠/١٩٨٤ يكشف عن خطأ عارض وقد أسهم بصفة خطيرة وأساسية في وقوعه خطأ السائق الأصلي لتمكين الطاعن من حيازة عهده وقيادته على الطريق في الظروف التي وقع فيها الحادث دون أن يكون مرخصا له قانونا بالقيادة أو باستخدام السيارة محل الحادث .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن الحكم الطعن اذ قضى بفصله من ( ٢١ - م )

الخدمة جزاء لما ثبت قبله وبصرف النظر عن مدى وجود ضرورة ملجئة لقيادته السيارة بدلاً من سائقها ودون تقدير الظروف والملابسات التي وقع فيها الحادث سواء من حيث الخطأ الجسيم للسائق الأصلي بترك عهده وتخليه عنها للطاعن اذ الظروف الأخرى الثابتة من التحقيقات والحكم الجنائي والتي أسهمت في وقوع التصادم بما نتج عنه من إصابات وأضرار من أهمها ثبوت وجود شبهة شديدة على الطريق وقت حدوث الحادث وحيث أنه كما سلف البيان وأن أحد عناصر مشروعية العقاب التأديبي المناسب بينه وبين ما ثبت قبل العامل من جرائم تأديبية واذ أغفل الحكم الطعن أن سلطة العقاب ليست سلطة مطلقة وإنما هي سلطة تقديرية مقيدة .

وفضى بفصل الطاعن من الخدمة ودون مراعاة التقدير الموضوعي للظروف التي وقع فيها الجرم التأديبي بأنه يكون قد لحقه عدم التناسب الواضح بين المخالفة والجزاء الموقع الذي من شأنه أن يمسب الجزاء بالغلو وعدم المشروعية ، مما يقتضى إلغاء الحكم المطعون فيه فيما حددته من عقوبة تأديبية للطاعن بالفصل من الخدمة والحكم بمجازاته بما يتناسب مع ما أتاه من اثم تأديبي في الظروف والملابسات الموضوعية التي وقع فيها وبمراعاة ما شارك به السائق الأصلي من خطأ جسيم وما أسهمت به ظروف الحادث في تحديد أضراره وآثاره .

ومن حيث أن المحكمة لذلك ترى أن توقيع جزاء خفض الأجر في حدود علاوة لما أتاه الطاعن من جرم تأديبي يكون متناسباً حقاً وعدلاً مع ما هو ثابت قبله » .

### قاعدة رقم ( ١٤١ )

البدا :

الحكمة التأديبية تملك توقيع الجزاء فى الحدود المقررة قانونا بغير معقب عليها فى ذلك طالما أن تقديرها للجزاء لم يشبه غلو — مفاد ذلك إلا يكون هناك عدم ملائمة ظاهرة يتعين خطورة الذنب الإدارى وبين نوع الجزاء ومقدار مخالفة انقطاع المدرس عن عمله دون إذن — تعد مخالفة جسيمة نستوجب أشد الجزاءات .

الحكمة :

» ومن حيث أنه عن الوجه الثانى للطعن فى الحكم ، فإن الثابت من الأوراق أن المخالفة المنسوبة الى الطاعن وهى الانقطاع عن العمل دون إذن ثابتة فى حقه من اقراره بذلك أمام المحكمة ومن التحقيق الذى أجرته النيابة الادارية .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن المحكمة التأديبية تملك توقيع الجزاء فى الحدود المقررة قانونا بغير معقب عليها فى ذلك ، طالما أن تقديرها للجزاء لم يشبه غلو ، أى عدم ملائمة ظاهرة بين خطورة الذنب الإدارى وبين نوع الجزاء ومقداره . واذ كانت مخالفة انقطاع المدرس عن عمله دون إذن ، تعد مخالفة جسيمة تستوجب أشد الجزاءات ، وقد ترفتت المحكمة التأديبية — كما قالت فى حكمها المظمون فيه — بالطاعن استجابة لرغبته فى العودة الى عمله وحثا له على الانضباط فى عمله ، فإن تقديرها فى هذا الصدد يكون مناسبا ويتفق عنه وصف الغلو ، وبالتالي يضحى الطعن غير قائم على أساس سليم من القانون ، جديرا بالرفض .»

( طعن ١٨٦٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٧/٢/١٩٩٠ )

### القاعدة رقم ( ١٤٢ )

#### المبدأ :

تحديد العقوبة التأديبية عن المخالفة التأديبية متروكة للسلطة التأديبية - مناط مشروعية الجزاء أن يتوافق مع مدى جسامة الواقعة المحاطة محل المؤاخذه في إطار حقيقة كينونتها وكامل صورتها محاطة بكل ملاساتها ودوافع ظروفها - إذا انقضت سلطة توقيع العقاب التأديبي عناصر تحديد جسامة المخالفة بما يترتب على ذلك اختيار عقوبة تأديبية ما كانت لتوقعها لمخالفة وكانت مدركة لجميع الفاء الصورة الحقيقية للمخالفة .

#### المحكمة :

« ومن حيث أنه عن العقوبة الموقعة على الطاعة ، فإن القاعده التي استقر عليها قضاء هذه المحكمة ، أنه وان كان المشرع حدد العقوبات التأديبية الجائز توقيعها على الموظف حصرا وأوردها متدرجة بحيث تبدأ بالإنذار وتنتهي بالفصل من الخدمة ، وترك تحديد العقوبة التأديبية الواجب توقيعها عن كل مخالفة تأديبية بذاتها لتقدير السلطة التأديبية ، فإن مناط مشروعية الجزاء أن يتوافق مع مدى جسامة الواقعة المؤثمة محل المؤاخذه في إطار حقيقة كينونتها وكامل صورتها محاطة بكل ملاساتها وواقع ظروفها ، تلك الحقيقة بالصورة والملابس والظروف التي تشكل عناصر تحديد مدى جسامة المخالفة ، بحيث يترتب عدم مشروعية الجزاء .

إذا ثبت اغفال سلطة توقيع العقاب التأديبي لأي من هذه الأبعاد بما يترتب عليه من اختيار عقوبة تأديبية ما كانت لتوقعها لو أنها كانت مدركة لجميع أبعاد الصورة الحقيقية للمخالفة .

ومن حيث أن أوراق التحقيق الذي أجرى مع الطاعة والذي كان تحت نظر مجلس التأديب عندما أصدر القرار المطعون فيه تكشف ( صفحة

(٣١) عن أذ الواقع وراء قيام الطاعة بإرتكاب المخالفة التي سؤلت عنها ، صلة جوار قديمة تربطها بالطالب التي سهلت له عملية العنق ولم يكن الدافع كسبا ماديا أو تربحا من وراء الوظيفة ، وهو ما يشكل مخالفة أقل جسامة في الخطأ الوظيفي مما يستأهل الفصل من الخدمة ، الأمر الذي يستوجب القضاء بالفاء القرار المطعون فيه وتوقيع العقوبة المناسبة » .

( ملعن ٢٦١٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/٥/١٩ )

### قاعدة رقم ( ١٤٢ )

المبدأ :

تقدير الجزاء في المجال التأديبي عند عدم وجود لائحة للجزاءات متروك لتقدير من يملك توقيع العقاب التأديبي - سواء كان الرئيس الإداري أو مجلس التأديب أو المحكمة التأديبية - هذه السلطة التقديرية غير مطلقة فهي مقيدة بقيد عدم جواز إساءة استعمال السلطة - تتمثل إساءة استعمال السلطة التقديرية في عدم تناسب المخالفة التأديبية والجزاء الموقع عنها - أي الغلو في تقدير الجزاء - التناسب بين المخالفة التأديبية وبين الجزاء الذي يوقع عنها يكون على ضوء التحديد الدقيق لوصف المخالفة في ضوء الظروف والملايسات المشكلة لأبعاد هذه المخالفة - يلزم لمساواة العامل عن خطئه بصفة العمد أن ترد أسباب توقيع الجزاء المؤشرات التي تفيد ذلك والا كان الاستخلاص غير سائق على نحو يجعل توقيع الجزاء غير مستند إلى أساس سليم مما يتعين الفلاؤه .

المحكمة :

ومن حيث أن النعي الثاني للطاعن على قرار مجلس التأديب المطعون فيه أنه صدر مشوبا بالغلو في تقدير الجزاء .

ومن حيث أن تقدير الجزاء في المجال التأديبي عند عدم وجود لائحة للجزاءات - متروك إلى مدى بعيد لتقدير من يملك توقيع العقاب التأديبي ،

سواء كان الرئيس الإدارى أو مجلس التأديب أو المحكمة التأديبية ، غير أن هذه السلطة التقديرية تجد حدها عند قيد عدم جواز إساءة استعمال السلطة تلك الإساءة التى تبدو عند ظهور عدم تناسب بين المخالفة التأديبية وبين الجزاء الموقع عنها وهو ما يعبر عنه بالفلو فى تقدير الجزاء ، الذى يصف الاجراء التأديبى بعدم المشروعية ويجعله واجب الالفاء .

ومن حيث ان التناسب بين المخالفة التأديبية وبين الجزاء الذى يوقع عنها انما يكون على ضوء التحديد الدقيق لوصف المخالفة فى ضوء الظروف والملايسات المشكلة لإبادهها فان مؤدى ذلك أن جسامه العمل المادى المشكل للمخالفة التأديبية انما ترتبط بالاعتبار المعنوى المصاحب لارتكابها بحيث لا تساوى المخالفة القائمة على غفلة أو استهتار بتلك القائمة على عمد والهادفة الى غاية غير مشروعة اذ لا شك أن الأولى أقل جسامه من الثانية ، وهذا ما يجب ان يدخل فى تقدير من يقوم بتوقيع الجزاء التأديبى على ضوء ما يستخلصه استخلاصا سائفا من جماع أوراق الموضوع .

ومن حيث ان مجلس التأديب الذى أصدر القرار المطعون فيه قد استخلص بداءة فى حيثيات القرار أن الطاعن انما قام باتخاذ اجراءات الاعلان المييب عن استهتار وعدم التزام كامل بأداء واجبات وظيفته على الوجه المطلوب ، ثم عاد فى حيثية لاحقة واثار الى أن تصرف المخالف ينبىء عن سوء نية وعن قصده ضياع حقوق الشاكية .

ومن حيث ان الاستخلاص الاقوم هو ذلك الذى انتهى اليه القرار فى حيثيته الأولى التى وصفت سلوك الطاعن بالاستهتار دون ما انتهى اليه فى حيثيته التالية من وهم سلوكه بالتعمد وذلك لأن مجرد وقوع الخطأ من جانب العامل يعنى أنه قد اهمل يقين ولكنه لا يعنى بذاته أنه ابتغى من وراء خطئه هدفا غير مشروع ، ولذلك فانه يلزم لمساءلة العامل عن

خطئه موصوفا بصفة التعمد أن ترد بأسباب توقيع الجزاء المؤشرات التي تبعد ذلك ، والا كان الاستخلاص غير سائق على نحو يجعل توقيع الجزاء غير مستند الى أساس سليم .

ومن حيث أنه ليس فى الأوراق ، ولا فى اقوال الشهود ما يمكن ان يستظهر منه صفة العمد فيما أقدم عليه الطاعن من اعلان معيب .

ومن حيث ان قرار مجلس التأديب المطعون فيه قد بنى مجازاة الطاعن بالنفصل من الخدمة على ما انتهى اليه من أنه قصد ضياع حقوق الشاكية .

ومن حيث ان مقتضى الانتهاء الى عدم سلامة هذا الاستخلاص نوصف المخالفة ، ثبوت عدم التناسب البين بين المخالفة وبين الجزاء الموقع عنها ، الأمر الذى يقتضى الفاء قرار مجلس التأديب المطعون فيه وتوقيع انجزاء الذى يتناسب واقعا وقانونا مع ما ثبت فى حق الطاعن من مخالفة » .

( طعن ٢٠٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٠/٥/١٩ )

### قاعدة رقم ( ١٤٤ )

المبدأ :

محل المسائلة التأديبية هو الاخلال بالواجب الوظيفى للعامل — من اول واجبات العاملين المدنيين بالدولة اداء أعمال الوظيفة بدقة وامانة — يجب ان يتناسب الجزاء التأديبى مع مدى جسامة المخالفة التأديبية ، فيجب الا يتصف الجزاء بالغلو والا كان معيبا واجب الالفاء او التعديل .

المحكمة :

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على أوراق الدعاوى الثلاث الصادر فيها الأحكام الثلاثة المطعون فيها وما حوته من تحقيقات ، أنه ثبت فى حق الطاعن أنه خلال الفترة من ١٢ من اكتوبر سنة ١٩٨٢ حتى ١٩ من يناير

سنة ١٩٨٣ كان يحرم لبعض العاملين الذين يحاولون اليه للكشف عليهم باعتباره طبيب الوحدة الصحية المختص - شهادات يبين الحالة المرضية مع التوصية لكل منهم بفترة راحة تتجاوز المدة المسموح له بتقرير اجازة مرضية خلالها ما كان يومى للادارات المختصة بالجهات الادارية بأن ذلك يعنى منح المذكورين اجازات مرضية طيلة المدة التى فصح انطبيب الطاعن بـراحة خلالها دون أن يعرض المريض على الجهة الطبية التى تملك منح هذه الاجازة لتلك المدة التى تتجاوز ما يملكه الطبيب الطاعن .

ومن حيث ان الطاعن لم يستعمل فيما كان يحرمه فى الحالات التى تناولتها التحقيقات النماذج - المخصصة لتحرير الاجازات المرضية مما يسند دفاعه بأنه يقصد منح اجازات مرضية للعاملين الذين تولى الكشف عليهم وانما كان يقصد ابتداء رأيه الطبى باحتياجهم للراحة للفترة التى حددها وقد أبدت الطبيبة رئيسة القومسيون الطبى بالدقهلية سلامة موقف الطبيب الطاعن فى هذا الشأن الا أنه لما كان محل المسألة التأديبية الاخلال بالواجب الوظيفى للعامل وكان من أول واجبات العاملين المدنيين بالدولة أداء اعمال الوظيفة بدقة وأمانة ، وكان من مقتضى اداء واجب الطبيب الطاعن بدقة أن يحرم للمريض النموذج المعد للاجازة المرضية وأن يقرر منحه تلك الاجازة فى الحدود التى يملكها ، وكان من مقتضى اداء واجبه بأمانة الا يورد من العبارات ما يمكن أن يحمل أكثر من معنى والا بدون ما يوصى بأنه يمنح العامل اجازة من خلال صيغة النصح بالراحة لفترة طويلة أوقعت العاملين بالادارات المختصة بالجهات الادارية فى لبس لا يتنزه الطاعن عن قصد حدوثه .

ومن حيث ان مقتضى ذلك أن الطاعن قد ارتكب مخالفة تأديبية بكل خطأ ارتكبه فى كل حالة عن الحالات التى حررها فى شأنها هذا البيان وليس فى القانون ما يحول دون قيام النيابة الادارية باقرار تحقيق مستقل

لكل واقعة من تلك الوقائع أو لكل عدد منها ، كما أنه ليس فى القانون ما يلزم المحكمة التأديبية التى نظرت الدعاوى التأديبية عن تلك الوقائع المتماثلة بأن تقرر ضمها معا ليصدر فيها حكم واحد .

الا أنه من حيث ان المخالفات التى ارتكبها الطاعن على النحو المتقدم انما تشكل سلسلة متماثلة الحلقات تشكل فى مجملها سلوكا معيبا يستوجب المؤاخذه التى تراعى حجم الخطأ فى صورته الكاملة فقد كان يجب رغم تعدد المقربات بتعدد جزئيات الخطأ التأديبى ، الا يودى ذلك الى تجسيم العقاب بتعدد مجسيميا يضم الجزاء التأديبى المتعدد عن خطأ تأديبى متماثل الجزئيات يعيب الغلو على نحو يقتضى الغاء الأحكام المطعون فيها وتوقيع الجزاء التأديبى التى يتناسب فى جملته مع ما ثبت فى حق انطاعن بمراعاة ما تقدم » .

( طعن ٣٢٤٥ ، ٣٢٤٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٨/٧/١٩٩٠ )

#### قاعدة رقم ( ١٤٥ )

البس :

الحد الفاصل بين الجزاء المشوب بالغلو والجزاء الذى يخطو من هذا العيب هو التفاوت الظاهر او عدم التناسب البين بين درجة خطورة الذنب المرتكب والجزاء عليه .

المحكمة :

« ومن حيث أنه عن الوجه الرابع للنمى على الحكم بالغلو فى تقرير الجزاء ، فان الحد الفاصل بين الجزاء المشوب بالغلو وذلك الذى يخطو من هذا العيب هو التفاوت الظاهر او عدم التناسب البين بين درجة خطورة الذنب المرتكب والجزاء الموقع عليه » .

( طعن ٧٢٥ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٠/١١/١٩٩٠ )

### قاعدة رقم (١٤٦)

البسما :

تقدير الجزاء الملائم للذنب الإداري هو من سلطة المحكمة التأديبية -  
لا رقابة للمحكمة الإدارية العليا عليها في ذلك - إلا اذا اتسم الجزاء بعدم  
الملائمة الظاهرة أو الغلو .

الحكمة :

ومن حيث انه لما كان من المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة ان  
تقدير الجزاء الملائم للذنب الإداري الذي ثبت في حق الموظف هو من  
سلطة المحكمة التأديبية ولا رقابة لهذه المحكمة عليها الا اذا اتسم بعدم  
الملائمة الظاهرة أو الغلو ، ولما كان الثابت من الأوراق في الطعن المعروض  
أن الطاعن قد اهل في قيادته للسيارة عهده ، وقام بتخطي السيارة اتى  
كانت تسير أمامه قبل التأكد من خلو الطريق من السيارات القادمة في  
الطريق المضاد ، والذي يعتبر في نفس الوقت طريقها العادي ، مما ترتب  
عليه حدوث الاصطدام بالسيارة القادمة وما تسبب عنه وفاة اثنين واصابة  
خمسة من العاملين التابعين لهيئة المواد النووية وحدثت تلفات بالسيارة  
قام باصلاحها على حسابه الخاص . ولما كن الثابت ايضا من الاوراق ان  
الطاعن قد قدم للمحاكمة الجنائية بتهمة القتل الخطأ وقضت المحكمة  
الجنائية في آخر الأمر بتغريمه مائتي جنيه وهى أقل العقوبات المقررة  
للالعمال الناشئة عن رعونة أو عدم احتياط وتحرز أو عن اهمال وتفريط أو  
عن عدم انتباه وتوق أو عن عدم مراعاة واتباع اللوائح (م ٢٣٨ عقوبات) .

ومن حيث انه متى كان ذلك كذلك فان قيام المحكمة التأديبية بتوقيع  
جزاء الفصل من الخدمة على الطاعن يعتبر مغالاة منها في تقدير الجزاء  
بالنسبة للخطأ الذي وقع منه ، مما يسم بالحكم الطعن فيه بعدم  
المتروعية ، ويستوجب القضاء بالغاءه .

ومن حيث انه لما كان الثابت من الأوراق ان الطاعن قد اهل في قيادته للسيارة عهدته ، ولم يتخذ الاحتياط اللازم اثناء قيامه بتخطي السيارة التي كانت تسير أمامه ، ولم يراع أو يتبع اللوائح الخاصة بالمرور التي تقضى بعدم التخطي الا في حالة التأكد من خلو الطريق المعتاد من السيارات القادمة مما ترتب عليه وقوع الحادث على النحو السابق افصاحه ، ومن ثم فان المخالفة المنسوبة للطاعن تكون ثابتة في حقه ، للأمر الذي تقدر معه المحكمة مجازاته عنها بنصم شهرين من أجره » .

( طعن ٢٢٩٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩١/٦/١٥ )

#### قاعدة رقم ( ١٤٧ )

المبدأ :

القرار الصادر من النيابة العامة بحفظ التهمة لا يبرئ سلوك المتهم من المسؤولية الادارية ولا يمنع من مؤاخذته تأديبيا على هذا السلوك مؤاخذه مردها الى وقوع اخلال منه بواجبات الوظيفة .  
المحكمة :

« ومن حيث أنه مما اثاره الطاعن من ان النيابة العامة قد اتهمت الى حفظ التحقيق في الواقعة مما لا يجوز معه محاكمته تأديبيا عنها احتراماً لحجية قرار النيابة بهذا القول مردود بأن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن القرار الصادر من النيابة العامة بحفظ التهمة لا يبرئ سلوك المتهم من المسؤولية الادارية ولا يمنع من مؤاخذته تأديبيا على هذا السلوك مؤاخذه مردها الى وقوع اخلال منه بواجبات الوظيفة » .

وحيث أنه لا جناح على جهات المحاكمة التأديبية اذا ما اطمانت الى سلامة اجراءات التحقيق ان تركز الى ما اثبتته جهات التحقيق من اقوال شهود الاثبات أو النفي دون التزام عليهما بمعاودة سماع شهود الاثبات أو النفي .

ومن حيث أن المحكمة تشاطر مجلس التأديب قناعته في صحة نسبة  
انواقعة الى الطاعن ومسئوليته عنها وعدم استناد دفاعه الى اساس سليم  
من الواقع أو القانون ومن ثم يكون قرار الجزاء المطعون فيه قد قام على  
سببه الذي يبرره ويكون طعن ما أورده الطاعن عن مآخذ على هذا القرار  
في شأن نسبة الواقعة اليه ومسئولية عنها لا اساس يسانده » .

( طعن ١٨٦٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٢/١/٢٥ )

### قاعدة وقسم ( ١٤٨ )

المبدأ :

إذا كان الطاعن في بداية عهده بالوظيفة العامة ولم يشبته انه سبق له  
ارتكاب مخالفات أو توقيع جزاءات عليه تتم عن عدم صلاحيته للبقاء في  
الوظيفة والاستمرار فيها فإن قرار مجازاته بالفصل من الخدمة يكون قد  
شابه غلو في تقدير الجزاء .

المحكمة :

« اما فيما يختص بمدى ملائمة الجزاء للذنب الاداري الذي ثبت في  
حق الطاعن فانه ولئن كانت لسلطة التأديب تقدير خطورة الذنب الاداري  
وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك الا ان مناط مشروعية هذه  
السلطة شأنها شأن أى سلطة تقديرية أخرى الا يشوب استعمالها غلو ، ومن  
حور هذا الغلو عدم الملاءمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الاداري وبين  
نوع الجزاء ومقداره ففي هذه الحالة يخرج التقدير من نطاق المشروعية الى  
نطاق عدم المشروعية ومن ثم يخضع لرقابة هذه المحكمة .

ومن حيث انه بالبناء على ما تقدم وبراعة ان الطاعن في بداية عهده  
بالوظيفة العامة ولم يشبته من الاوراق انه سبق له ارتكاب مخالفات أو  
توقيع جزاءات عليه تتم عن عدم صلاحيته للبقاء في الوظيفة والاستمرار

فيها ، فإن قرار مجازاة الطاعن بالفصل من الخدمة يكون قد شابته غلو في تقدير الجزاء مما يتعين معه الحكم بالغائه ، وتوقيع العقوبة المناسبة. وانتي تقدرها المحكمة بمقوبة الخصم من المرتب لمدة شهر » .  
( ملعن ٢٩٣٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٢/٢/٨ )

### قاعدة رقم ( ١٤٩ )

المبدأ :

يجب تناسب الجزاء مع الذنب الإداري - يجب أن يكون الجزاء التأديبي عادلا خاليا من الاسراف في الشدة أو الامعان في استعمال الرأفة - جراء الفصل لا يلجأ اليه الا اذا كانت المخالفة خطيرة أو كانت حالة المخالف مبنوسا منها - لا تثريب على الحكم التأديبي وهو مقدر لخطورة الذنب الإداري مراعاته ما أصاب المطعون ضده من مهانة الضبط ومزلة الاحضار ومرارة المعاينة .

المحكمة :

« وانه ولئن كان ذلك الا أنه لما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على وجوب تناسب الجزاء مع الذنب الإداري وأن يكون الجزاء التأديبي عادلا خاليا من الاسراف في الشدة أو الامعان في استعمال الرأفة ، وأن جراء الفصل لا يلجأ اليه الا اذا كانت المخالفة خطيرة أو كانت حالة المخالف لا يرجى تحسينها ومبنوسا منها ، كما سبق لهذه المحكمة أن قضت بأنه لا تثريب على الحكم التأديبي وهو مقدر لخطورة الذنب الإداري مراعاته ما أصاب المطعون ضده من مهانة الضبط ومزلة الاحضار ومرارة المعاينة وما يستتبعه كل ذلك من عذاب وندم » .

فان هذه المحكمة وهي تقدر خطورة الذنب الإداري انذى ارتكبه الطاعن ، ترى في الوقت ذاته أن عقوبة الفصل من الخدمة وهي أشد

الجزاءات تمثل غلوا في توقيع الجزاء ، وأنه كان ينبغي تقويم الطاعن بتوقيع عقوبة شديدة مع اتاحة الفرصة له لاصلاح ذاته وسلوك الطريق المستقيم وبمراعاة ما أصاب الطاعن من اجراءات تحقيق وضبط واحضار وحبس احتياطي في التحقيق الذي تم حفظه .

ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه معيبا بسبب عدم المشروعية بسبب الغلو في تقدير الجزاء مما يتعين معه الغاؤه وتمديد العقوبة الى الوقف عن العمل لمدة ستة شهور مع صرف نصف الراتب وهي العقوبة المنصوص عليها في البند ( ٥ ) من المادة ٨٠ من قانون الماملين المدنيين بالدولة انصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ع .

( طعن ٣١٦١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٢/٢/٢٩ )

#### قاعدة رقم ( ١٥٠ )

المبدأ :

المادة السابعة من القرار رقم ١٤٩ لسنة ١٩٩٠ من ان احوال الفاء الامتناع والحرمان منه - تصف على عدم الغلو في توقيع الجزاء واشترطت ان يكون متناسبا مع جسامة الجرم المنسوب الى الطالب - يتعين كمشروعية قرار تلديب الطالب طبقا لهذا النظام - مراعاة هذا التناسب .

المحكمة :

« ومن حيث انه قد جرى بقضاء هذه المحكمة على انه ولئن كان للجهة الادارية سلطة تقدير الجزاء التأديبي في حدود النصاب القانوني الا ان مناط ذلك ان يكون التقدير قد تم متناسبا مع درجة خطورة وجسامة الخطأ المنسوب الى المخالف وان السلطة التقديرية للسلطات التأديبية في تقدير خطورة الذنب الاداري وما يناسبه هذا الذنب من جزاء ون الاصل انه لا معقب عليها في ذلك الا ان مناط مشروعية هذه السلطة

الا يشوب استعمالها غلو ، ومن صور هذا الغلو عدم الملاءمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الادارى وبين نوع الجزاء ومقداره ، ففي هذه الحالة يخرج التقدير من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ومن ثم يخضع لرقابة القضاء .

ومن حيث ان نص المادة السابقة من القرار رقم ١٤٩ لسنة ١٩٩٠ في شأن احوال الفاء الامتحان والجرمان منه قد اثيرت بعد عرضها لاحوال الفاء الامتحان والجرمان منه الى القاعدة الاصولية السالفة الاشارة اليها وهى عدم الغلو فى توقيع الجزاء واشترطت ان يكون متناسبا مع جسامه الجرم المنسوب الى الطالب وقررت بالنص الصريح ( ان تكون العقوبة مناسبة لجسامه الفعل المرتكب ٠٠ ) ومن ثم فانه يتعين لمشروعية قرار تاديبى الطالب طبقا للنظام التأديبى آتف الذكر وجوب مراعاة هذا التناسب واهم عناصره مراعاة ان الخاضع لهذه النصوص وتطبيقاتها انما هم طلبة المدارس الذين ما زالوا فى سن المراهقة وفى مراحل التعليم قبل الجامعى والذين لم تبلور وتستقر مفاهيمهم أو قدراتهم العقلية والنفسية ويلزم معاملتهم بأساليب التربية الحديثة القائمة على صحيح اسسها من قواعد التربية والتعليم مما وهو الامر الذى اوجب تطلب توافر مناهج التعليم التربوى فى القائمين على التدريس فضلا عن دعم المعاهد العلمية المختلفة بالمتخصصين من اساتذة علم الاجتماع والعاملين فيه صوتا لابناء هذا الوطن وعدته فى مستقبله ومن ثم فان مراعاة تناسب العقوبة مع الجرم أو المخالفة المنسوبة الى طالب ما يلزم ان تكون اساسا جوهريا عند استعمال السلطة التأديبية لصالحاتها المقررة قانونا فى توقيع الجزاء « .

( طعن ٣٧٨٨ لسنة ٣٧ بـ جلسة ٢٦ / ٤ / ١٩٩٢ )

## قاعدة رقم ( ١٥١ )

### المبدأ :

السلطات التأديبية ومن بينها المحاكم التأديبية ومجالس التأديب سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء - مناط مشروعية هذه السلطة شأنها شأن أى سلطة تقديرية أخرى هو ألا يشوب استعمالها غلو - من صور الغلو عدم الملاءمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري وبين نوع الجزاء ومقداره - يخرج التقدير في هذه الحالة من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ومن ثم يخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا .

### الحكمة :

» ومن حيث انه ولئن كان للسلطات التأديبية ، ومن بينها المحاكم التأديبية ومجالس التأديب ، سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء ، الا ان مناط مشروعية هذه السلطة شأنها شأن أى سلطة تقديرية أخرى ألا يشوب استعمالها غلو ، ومن صور هذا الغلو عدم الملاءمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري وبين نوع الجزاء ومقداره ، ففي هذه الصورة تتعارض نتائج عدم الملاءمة الظاهرة مع الهدف الذي تفياه القانون من التأديب ، ويعتبر استعمال سلطة تقدير الجزاء في هذه الصورة مشوبا بالغلو فيخرج التقدير من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ومن ثم يخضع لرقابة هذه المحكمة التي يخضع لرقابتها ايضا تعيين الحد الفاصل بين النطاقين ، ومن هنا جاء تدرج القانون بالمعقوبات التأديبية المقررة للذنوب الإدارية بدءا بالإنذار وانتهاء بالفصل من الخدمة وعلى نحو يحقق بالتعدد في الجزاءات هدف العقاب ومشروعيته يزجر مرتكب الفعل وغيره وتأمين سير المرافق العامة .

ومن حيث انه في ضوء ما تقدم فان المحكمة ترى ان الجزاء الذي ائزل بالطاعن قد جاء مسرفا في الشدة غير متلائم مع المخالفات الادارية التي

وقرت في حقه وعلقت بسلكه بعد اذ كان الثابت انها جميعها لا تمس نزاهته ولا تنال من ذمته ، الامر الذي يجعل القرار المطعون فيه وقد جاء مسرفا في الشدة في توقيع العقاب بما يحزحه عن دائرة المشروعية الى خارج نطاقها ، ويتعين من ثم القضاء بالناء ذلك القرار فيما قضى به من مجازاة الطاعن بالفصل من الخدمة وبمجازاته بخمسة شهورين من راتبه » .

( طعن ١٥٦٢ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٩٢/١٢/٢٦ )

### قاعدة رقم ( ١٥٢ )

المبدأ :

الأصل ان يقوم تقدير الجراء على أساس تدرج الجراء المنصوص عليه قانونا تبعا لدرجة جسامة الذنب الإداري - بحيث يكون الجراء الأشد قرينا لخطورة الذنب الإداري وهو ما تقره السلطة التأديبية دون معقب عليها - مناط مشروعية القرار التأديبي هو ألا يكون قد شاب استعماله ظلو في تقديره - الظلو هو عدم الملائمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب وبين الجراء الموقع - الامر الذي يخرج تقدير الجراء من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ومن ثم يخضع لرقابة المحكمة .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن السبب الأول والثالث والخامس للطعن على الحكم فانها تجتمع حول أساس واحد للطعن على الحكم وهو النعي على القرار التأديبي بعدم مشروعيته لعدم الملائمة الظاهرة للعقوبة الموقعة مع المخالفة المنسوبة للطاعن .

ومن حيث أنه ثبت في حق الطاعن - وفقا لما سبق ذكره - ارتكابه للمخالفة المنسوبة اليه مما تكون مجازاته تأديبيا قد جاءت منقطة مع ما يقتضيه القانون .

ومن حيث أنه مع جانب آخر فإن الأصل ان يقوم تقدير الجزاء على أساس تدرج الجزاء المنصوص عليه قانونا تبعاً لدرجة جسامته الذنب الإداري بحيث يكون الجزاء الأشد قربنا لخطورة الذنب الإداري، وهو ما تدره السلطة التأديبية دون معقب عليها ، الا ان مناط مشروعية القرار التأديبي الا يكون قد شاب استعماله غلو في تقديره ، وهو ما يتمثل في عدم الملائمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب وبين نوع الجزاء الموقع — الأمر الذي يخرج تقدير الجزاء من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ، ومن ثم يخضع لرقابة المحكمة •

ومن حيث أن الثابت من الوقائع اتيان الطاعن لاهمال فيما توجبه عليه التزامات وظيفته من الحفاظ على الأوراق القضائية وتسليمها للراجعة عقب توقيع الأحكام في ١٠/٣/١٩٩١ الا انه ظل محتفظاً بها ، وبصورة تعرضها للضياع بوضعها في أحد الادراج التي لا تغلق ، مما يلزم مساءلته عما اتاه من اهمال في أداء واجبات وظيفته — الا ان الثابت كذلك ان الطاعن لم يحط بتصرفه سوء نية أو قصور شائع فقد القضايا وخروجها من حوزته •

ومن حيث ان الجزاءات التأديبية التي يخضع لها العاملون بالمحاكم وفقاً للحالة الواردة بنص المادة (١٣٦) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧١ بشأن السلطة القضائية — والمنصوص عليها بالمادة (٨٥) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة وهي احد عشر جزءاً تبدأ بالانذار وتنتهي بالحالة الى المعاش وأخيراً الفصل من الخدمة ، وهو ما يتضح معه ان مجلس التأديب قد وقع على الطاعن الجزاء العاشر في سلسلة تدرج الجزاءات التأديبية •

ومن حيث أنه على ضوء ما ثبت من اهمال الطاعن في أداء واجبات

وظيفته وما ثبت من عدم وجود سوء النية في الاحتفاظ بملفات الدعاوى المفقودة ، وما ثبت كذلك من ان نوعية الدعاوى الفاقدة غير ذات أهمية كبرى ، وان بعض الخصوم قد استلم مستنداتهم وصور من أحكامهم من الطاعن وان الطاعن لم يسبق توقيع جزاءات عليه سوى جزاء واحد بخمسة عشر يوما من راتبه وهو ما يبدو منه الجزاء الموقع من مجلس التأديب غير متناسب مع الأثم الإداري المرتكب بصورة تظهر غلوا في استعمال السلطة التأديبية مما يلحق بقرار الجزاء عيب عدم المشروعية .

ومن حيث أنه وقد ثبت عدم مشروعية القرار التأديبي للفلو في تقدير الجزاء الإداري تبعا لخطورة الذنب الإداري ، فان على هذه المحكمة توقيع الجزاء المناسب ، وهو ما تقدره المحكمة بمجازاته بالوقف عن العمل لمدة ستة أشهر مع صرف نصف الأجر .

( طعن ٤٣٦٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٩٣/١/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ١٥٢ )

##### المبدأ :

يجب ان يكون الجزاء التأديبي عادلا خاليا من الاسراف في الشدة او الامعان في استعمال الرافعة - جزاء الفصل لا يلجأ اليه الا اذا كانت المخالفة خطيرة او كانت حالة المخالف لا يرجى تحسينها او مینوسا منها .

##### المحكمة :

ومن حيث أنه ولئن كان الحكم المطعون فيه صادف التوفيق فيما ذهب اليه من أن مشاركة الطاعنين للمقاول في شراء الكسارة يستتبع مسئوليتهم التأديبية ، الا أنه قد شابه غلوا فيما اتهم اليه من مجازاتهم بالفصل من الخدمة . ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه ولئن كان للسلطات التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من

جزاء بغير معقب عليها في ذلك ، أن مناط مشروعية هذه السلطة - شأنها كشأن أى سلطة تأديبية أخرى - ألا يشوبها غلو ، ومن صور هذا الغلو عدم الملائمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري ونوع الجزاء ومقداره ، وأنه يجب أن يكون الجزاء التأديبي عادلا خاليا من الاسراف في الشدة أو الامعان في استعمال الرأفة ، وأن جزاء الفصل لا يلجأ اليه الا اذا كانت المخالفة خطيرة أو كانت حالة المخالف لا يرجى تحسينها أهـ ميثوسا منها •

( طعن ١٩٣٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٢ )

ملحوظة : في نفس المعنى :

( طعن رقم ٩٨٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٩٢/١٢/١٥ - طعن رقم ١٥٧٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٢/١٢/٨ ) •

#### قاعدة رقم ( ١٥٤ )

البدا :

للسلطة التأديبية ، ومن بينها المحاكم التأديبية ، سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك - مناط مشروعية هذه السلطة ، شأنها شأن أية سلطة تقديرية أخرى ألا يشوب استعمالها غلو - معيار عدم الشروعية ليس معيارا شخصيا دائما هو معيار موضوعي قوامه درجة خطورة الذنب الإداري لا تتناسب السنة مع نوع الجزاء ومقداره •

الحكمة :

وجب استقر قضاء هذه المحكمة على أنه كان للسلطة التأديبية ، ومن بينها المحاكم التأديبية ، سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك ، الا ان مناط مشروعية هذه السلطة ،

شأنها شأن أية سلطة تقديرية أخرى الا يشوب استعمالها غلو ومن صور هذا الغلو عدم الملاءمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الادارى وبين نوع الجزاء ومقداره ففى هذه الصورة تتعارض نتائج الملاءمة مع الهدف الذى تغياه القانون من التأديب ، وهو تأمين انتظام المرافق العامة ، ولا يتأتى هذا التأمين اذا انطوى الجزاء على مفارقة صارخة ، فركوب متن الشطط فى القسوة يؤدى الى احجام عمال المرافق العامة فى حمل المسئولية خشية التعرض لهذه القسوة المعنة فى الشدة ، والافراط المسرف فى الشفقة يؤدى الى استهانتهم بأداء واجباتهم طمعا فى هذه الشفقة المفرطة فى اللين ، فكل من طرفى النقيض لا يؤمن انتظام سير المرافق العامة ، وبالتالي يتعارض مع الهدف الذى رعى اليه القانون من التأديب ، وعلى هذا الأساس يعتبر استعمال سلطة تقدير الجزاء فى هذه الصورة مشوبا بالغلو ، فيخرج التقدير عن نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ، ومن ثم يخضع لرقابة هذه المحكمة ، ومعيار عدم المشروعية فى هذه الصورة لبس معيارا شخصيا وانما هو معيار موضوعى قوامه ان درجة خطورة الذنب الادارى لا تتناسب البتة مع نوع الجزاء ومقداره . . . وان تعيين الحد الفاصل بين نطاق المشروعية ونطاق عدم المشروعية فى الصورة المذكورة مما يخضع أيضا لرقابة هذه المحكمة .

( ملعن ٤١٥ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٦/٢/١٩٩٣ )

#### قاعدة رقم ( ١٥٥ )

المبدأ :

مجازاة المحكمة للطامن عن مخالفتين - ثبت عدم صحة أكثرهما  
جسامة - اثره لتعديل الجزاء - بما يتناسب مع المخالفة الأقل جسامة -  
الثابتة فى حق الطامن .

### المحكمة :

ومن حيث أن الحكم الطعين قد استند في مجازاة الطاعن بخصم عشرة أيام من أجره الى مخالفتين ، وأن هذه المحكمة قد اتهمت الى عدم سلامة أكثر المخالفتين جسامة وأن المخالفة الثابتة في حق الطاعن لا تكفى لحمل الجزاء الصادر به الحكم مععل الصحة ، فمن ثم يتعين تعديل الجزاء انصار به الحكم بما يناسب المخالفة الثابتة في حق الطاعن وهو ما تقدره المحكمة بخصم ثلاثة أيام من راتبه .

( طعن ٣٦٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٧/٤/١٩٩٣ )

### قاعدة رقم ( ١٥٦ )

#### المبدأ :

للسلطات التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك - مناط مشروعية هذه السلطة شأنها كشأن أي سلطة تأديبية أخرى الا يشوبها غلو - من صور هذا الغلو عدم الملائمة الظاهرة بين خطورة الذنب الإداري ونوع الجزاء ومقداره - يجب ان يكون الجزاء التأديبي عادلا خاليا من الاسراف في الشدة او الامعان في استعمال الرأفة .

#### المحكمة :

ومن حيث أنه عن تناسب الجزاء مع الذنب الإداري ، فان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه وأن كان للسلطات التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها في ذلك ، الا أن مناط مشروعية هذه السلطة شأنها كشأن أي سلطة تأديبية أخرى الا يشوبها غلو ، ومن صور هذا الغلو عدم الملائمة الظاهرة بين خطورة الذنب الإداري ونوع الجزاء ومقداره ، وأنه يجب أن يكون الجزاء التأديبي عادلا خاليا من الاسراف في الشدة او الامعان في استعمال الرأفة .

ومن حيث أنه بتطبيق لما تقدم على الطعن المائل ، فانه وان كان قد ثبت غنى حق الطاعة الاهمال في الاشراف على أعمال رؤسها ، ومما يتعين معه مساءلتها تأديبيا الا أن المخالفات في تكيفها القانوني لا تعدو أن تكون اهمالا في الاشراف والمتابعة ، ومن ثم فان مناجاة الطاعة بمقوبة الاحالة اني المعاش لا يتناسب مع المخالفات المنسوبة لها ، ويكون الحكم المطعون فيه قد صدر مشوبا بالغلو في توقيع الجزاء ، ويتعين لذلك انقضاء بالغائه ، وبمجازاة الطاعة بالمقوبة المناسبة والتي تقدرها هذه المحكمة بمقوبة اللوم . ( طعن رقم ١٧٠٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٣/٤/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ١٥٧ )

ألسنا :

السلطة التأديبية تقدير خطورة الذنب الاداري وما يناسبه من جزاء - ذلك بغير معقب عليها - مناط مشروعية هذه السلطة هو الا يشوب استعمالها غلو - من صور الغلو عدم الملائمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الاداري وبين نوع الجزاء ومقتضاه .

الحكمة :

ومن حيث أن مبنى الطعن على قرار مجلس التأديب عدم ملائمة الجزاء القاضي به .

ومن حيث أن هذا السبب الوحيد للنقض على الحكم قد جاء سديدا ، ذلك أن قرار مجلس تأديب لمحكمة طنطا الابتدائية في تكوين عقيدته في شأن الاتهام الموجه للطاعن قد انتهى الى تغليب شهادة بعض من سئلوا في التحقيقات على ما أدلى به الطاعن من أقوال وذلك بما يتفق مع مجريات الأمور في الوقائع وتصورها المتبادر مما يكون معه قرار مجلس التأديب قد صدر بالاتفاق مع ما ثبت في حق الطاعن من أعمال أدى الى ضياع السند التنفيذي للحكم الرقم ١٣٣ لسنة ١٩٩٠ مدني مسنود .

ومن حيث أنه من جانب آخر ، فانه وان كان لسلطة التأديب تقدير خطورة الذنب الادارى وما يناسبه من جزاء بنير معقب عليها فى ذلك ، الى أن مناط مشروعية هذه السلطة — وفقا لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — شأنها فى ذلك شأن أى سلطة تقديرية أخرى ألا يشوب استعمالها غلو . ومن صور هذا الغلو عدم الملازمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الادارى — وبين نوع الجزاء ومقداره ، ففى هذه الحالة يخرج التقدير من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية مما يكون لزاما ما على هذه المحكمة أن تمل رقابتها فى شأن الجزاء الموقع .

ومن حيث أنه وان ثبت اهمال المتهم فى أداء واجبات وظيفته والقيام بمقتضاها مما أدى الى فقد السند التنفيذى للحكم سالف الذكر ، ولم يقدم سببا مبررا لضياع هذا الحكم مما يمكن ان يعذر معه وترفع عنه مسئولية الحفاظ عليه وتنفيذه وفقا لما تقتضيه واجبات وظيفته ، الا أن الثابت من ذلك أن خروج الحكم المشار اليه من تحت يد الطاعن — وان كان مرده الاهمال — الا أنه لا يرجع الى ارادة أئمة يظهر فيها القصد العمدى فى الاضرار بالغير ، وهو ما يؤكد تناقل أقوال الشهود فى سبب ضياع الحكم ، كما أن واحدا من أصحاب الشأن لم يوجه أصعب الاتهام للطاعن — بل ذهب أقوالهم الى اتهام الغير فى التسبب فى ضياع الحكم — مما يقطع بأنه وان كان اهمال قد صدر عن الطاعن فى أداء واجبات وظيفته بالحفاظ على أوراق التنفيذ المسلمة اليه ، الا أن ذلك لم يصل الى درجة الارادة الائمة لارتكاب فعل اضرار بالغير .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم — ومراعاة بأن الطاعن فى بداية عهده بوظيفة محضر تنفيذ ، ولم تكتمل له بعد الخبرة الكفيلة بأن تعصمه من الوقوع فى برائن اهمال يؤدي الى ضياع سند تنفيذى فى مثل ظروف وقائع الاتهام ، واذ لم يثبت سبق توقيع جزاءات عليه لاثباته مخالفات

لوجبات وظيفته أن تكشف معه عدم صلاحيته للبقاء في وظيفته ، كما ان الثابت من أوراق المحاكمة التأديبية للطاعن أن طالبة التنفيذ رصت للدعوى رقم ٢٢٣ لسنة ١٩٩١ مدنى سمود للتصرّح لها بالاستلام صورة تنفيذية ثانية — مما يفيد أن الضرر الأساسى لضىاع سند التنفيذ الأول يمكن تداركه — ومن ثم فإن قرار مجازاته بالفصل من الخدمة عن واقعة الاتهام بهذا الطعن — يكون قد شابها غلو فى تقدير الجزاء تنزله منزلة عدم المشروعية — وهو ما يتعين منه الحكم بالغائه وتوقيع العقوبة المناسبة والتي تقدرها المحكمة بتأجيل الترقية عند استحقاقها لمدة عام .

( طعن ١٧٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٥/٥/١٩٩٣ )

#### قاعدة رقم ( ١٥٨ )

البس :

الأصل أن يقوم تقدير الجزاء على أساس التدرج — تبعا لجسامة الذنب الإدارى — للسلطات التأديبية ومنها المحاكم التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الإدارى وما يناسبه من جزاء بغیر معقب عليها من ذلك — مناط هذه المشروعية ألا يشوب استعمالها غلو — من صورده عدم الملائمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب وبين نوع الجزاء ومقداره — مثل هذه الحالة يخرج التقدير من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية — رقابة المحكمة تمتد كلما تحصست شططا صارما فى الجزاء ان لم تصل المغارقة فى الجزاء الى هذا الحد الصارخ بأن كان ما لا يسه مجرد شدة فيه فان المحكمة تقر بمشروعيته .

الحكمة :

ومن حيث أنه عن وجه الطعن بأن الجزاء الموقع على الطاعن قد شاب الغلو بما يخرجها عن نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ويجعله

قراراً مخالفاً للقانون ، ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الأصل أن يقوم تقدير الجزاء على أساس التدرج تبعاً لجسامة الذنب الإداري وعلى أنه إذا كان للسلطات التأديبية ومنها المحاكم التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء ، بغير معقب عليها في ذلك فإن نطاقاً مشروعياً هذه السلطة ألا يشوب استعمالها غلو ومن صور هذا الغلو عدم الملاءمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب وبين نوع الجزاء ومقداره ففي هذه الحالة يخرج التقدير من نطاق المشروعية إلى نطاق عدم المشروعية ، رقابة هذه المحكمة تمتد كلما تحسنت شظفاً صارخاً في الجزاء ، فإن لم تبطل المفارقة في الجزاء إلى هذا الحد الصارخ بأن كان ما لا يسه هو مجرد شدة فيه فإن المحكمة تقر بمشروعيته وبعبارة أخرى فإن كان الجزاء بحالته ليس فيه خير على حسن سير المرافق العامة وبجافى المصلحة العامة يلغى القرار لعدم التناسب فالمعيار هنا موضوعي وهو عدم تحقيق المصلحة العامة من وراء القرار ، فإذا كان القرار بحالته يحقق حسن سير المرافق العامة ومقتضيات المصلحة العامة يغدو قراراً سليماً ولا مطعن عليه ، وإذا تستشعر المحكمة من ملازمات الواقعة وفي ضوء مما هو موكول لأفراد الشرطة — ويندرج فيهم الطاعن من مهام أخصها المحافظة على النظام والأمن وحماية الأرواح والأعراض والأموال على نحو ما سلف بيانه بحيث يوزن مسئلتهم طبقاً لأرفع مستويات السلوك القويم فالثابت من ظواهر الأوراق أن الطالب وضع نفسه موضع الشبهات وأحاط نفسه بالشكوك وعرض سمعته وسمعة كليته للاتهامات ، وكان حرياً به أن يحافظ على كرامته ويتعد عن مواطن الزلل والشبهات وأن يبلغ الكلية بما حدث أما وأنه لم يراع ذلك فإن قرار فصله يكون قد استهدف للمصلحة العامة وبكون قد قام على أساس صحيح من الواقع والقانون مما يكون معه غير مرجح الانفاء ويتفى بذلك ركن الجدية في طلب وقف التنفيذ مما

يستوجب رفضه دون حاجة لبحث ركن الاستمجال ، واذا ذهب الحكم  
الطعنون فيه هذا المذهب فانه يغدو سليما ولا مطعن عليه ، ويكون الطعن  
على غير أساس جديرا بالرفض .

( طعن ٢٣١١ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٥/٨/١٩٩٣ )

### الفرع الخامس - الاثر المباشر للقانون التاديبى وقاعدة القانون الاصلح للمتهم

قاعدة رقم ( ١٥٩ )

المبدأ :

لا يجوز توقيع عقوبة تاديبية ما لم تكن مقررة وغالطة وقت وقوع الفعل  
التاديبى الذى يجازى من اجله ما لم يكن العقاب التاديبى قد عمل بصورة  
اصح اعمالا للمبدأ المقرر فى مجال العقاب الجنائى وما تحتمه وحدة الاسس  
العامة للعقاب التى تجمع بينه وبين العقاب التاديبى رغم تميز كل منهما فى  
الاجراءات والنطاق وتكييف الأفعال ونوعية العقوبات ما لم يكن قد استحال  
ذلك نتيجة تغير الحالة الوظيفية بالتقاعد فيوقع على العامل العقوبة المقررة  
لمن ترك الخدمة - تطبق ذات القاعدة السابقة فى حالة اذا ما حصل التعديل  
الى الاصلح للعامل من ناحية العقاب التاديبى فى مرحلة الطعن امام المحكمة  
الادارية العليا .

المحكمة :

ومن حيث أنه بشأن ما أثاره الطاعنون من أوجه للطعن على  
الحكم المطعون فيه فيما يتعلق بشرعية العقوبة التاديبية التى وقعها الحكم  
المذكور فان المادة (٦٦) من الدستور تنص على أن « العقوبة شخصية ولا  
جريمة الا بناء على قانون ولا توقع عقوبة الا بحكم قضائى ولا عقاب الا  
على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون » .

كما أن المادة (٦٧) من الدستور تنص على أن « المتهم برئ » حتى تثبت اداته فى محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه . . . الخ » . وتنص المادة (٧٠) على أنه « لا تقام الدعوى الجنائية الا بأمر من جهة قضائية فيما عدا الأحوال التى يحددها القانون » .

كما نصت المادة (١٤) على أن « الوظائف الجسامة حق للمواطنين وتكليف القائمين بها لخدمة الشعب ، وتكفل الدولة لهم حمايتهم وقيامهم بأداء واجباتهم فى رعاية مصالح الشعب ، ولا يجوز فصلهم بغير الطريق التأديبى الا فى الأحوال التى يحددها القانون » .

وحيث أنه يبين من النصوص الدستورية السابقة أن المشرع قد قرر فى المادة (٦٦) بصفة عامة مطلقة المبادئ التى قررتها الأديان السماوية وخاتمتها الاسلام ورددتها نصوص الاعلان العالمى لحقوق الانسان عن المبادئ العامة الحاكمة لمشروعية العقاب سواء أكان جنائيا أو تأديبيا وهو أنه شخصى يتعلق بشخص المتهم وحده ولا يمتد لغيره وأنه بتعين أن يتم التجريم وتحديد العقاب بأداة تشريعية عامة سواء بقانون أو بناء على قانون ولا يجوز أن يعاقب أحد بأية عقوبة الا عن فعل لاحق على نفاذ القانون بالتجريم وتحديد العقاب ، كذلك فإن المتهم برئ حتى تثبت اداته فى محاكمة قانونية يكفل له فيها تحقيق دفاعه ، ويؤكد عموم تلك النصوص وسريانها على المسئولية التأديبية بأركانها الثلاثة من جريمة تأديبية ، وعقوبة تأديبية ، واجراءات تأديبية عموم عبارات تلك النصوص المرددة لمبادئ أعلى منها قداسة والزاما من جهة ، وما ألزم به المشرع الدستورى المصرى وسلطات الدولة الأخرى من كفالة حماية الموظفين العموميين وقيامهم بأداء خدماتهم وواجباتهم فى رعاية مصالح الشعب وعدم جواز فصلهم بغير الطريق التأديبى الا فى الأحوال التى يحددها القانون ، بحيث يكون تقرير

منجازاتهم تأديبيا وفصلهم كذلك فى الأحوال التى يحددها القانون بمراعاة تلك المبادئ الأساسية للضابطة للعقوبات بكل أنواعها فى الدولة الخاضعة لسيادة القانون وفقا لصريح المادة (٦٤) من الدستور .

ومن حيث أنه يؤكد ما سبق ما نصت عليه أنظمة العاملين المتعاقبة الصادرة بقوانين والتى آخرها القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ من تحديد للجريمة التأديبية ووصفها فى القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ أو القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ أو القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والتى آخرها القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ من تحديد للجريمة التأديبية ووصفها بصفة عامة وكذلك فى أوصاف متعلقة بالواجبات الأساسية للعامل والأفعال المحظور عليه ارتكابها ، وان كان هذا التحديد لا يتضمن ربط كل فعل بالتحديد بالجزاء الواجب توقيعه عليه الا فى حالة النص الصريح على ذلك كما فى نوائح الجزاءات التى تصدرها السلطة المختصة من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمواد ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، والمواد ٥٢ ، ٥٣ ، ٥٥ ، ٥٦ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٤ ، ٦٩ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وحظر توقيع أية عقوبة تأديبية مما حدده المشرع على سبيل الحصر على العامل الا بعد التحقيق معه كتابة وتحقيق دفاعه وبشرط تسبب قرار الجزاء كقاعدة عامة وتحديد السلطة التأديبية التى توقع ومدى ولايتها التأديبية وحدودها سواء كانت السلطة الرئاسية أو المحكمة التأديبية وحيث أنه قد نص الدستور فى المادة (١٨٧) منه على أنه « لا تسرى أحكام القوانين الا على ما يقع من تاريخ العمل بها ولا يترتب أثر فيما وقع قبلها ، ومع ذلك يجوز فى غير المواد الجنائية النص فى القانون على خلاف ذلك بموافقة أغلبية أعضاء مجلس الشعب » .

ومن حيث أن المشرع قد حسم بذلك الأمر بالنسبة لرجعية القوانين

وغيرها من التشريعات من باب أولى ، فلم يجعل لأى منها سلطان حاكم الا بالنسبة للوقائع التى تحدث من تاريخ تفاذها وحظر أى أثر فيما وقع قبلها وأجاز الدستور استثناء فى غير المواد الجنائية تقرير الأثر الرجعى للقانون ومثله فى ذلك التشريع الأدنى مرتبة من باب أولى كما سلف القول .

وحيث أنه وان جرى الفقه والقضاء الإداريين وبخاصة القضاء التأديبي على استقلال المسئولين التأديبية والجنائية فيما يتعلق بغير ما سبق من أصول عامة لشريعة العقاب القانونى أيا كان نوعه ، فإنه لم يرد النص سالف الذكر صراحة على حظر رجعية العقاب التأديبي مثل الحظر الذى أورده على الرجعية فى المواد الجنائية ، فإن هذا الحظر باعتباره أصلا من الأصول العامة للعقاب القانونى يسرى على العقوبة التأديبية وبحكم المسئولية التأديبية تشريعا وقضاء اعمالا للمبدأ العام الذى تفرضه شريعة العقاب من جهة وعموم عبارة نص المادة (٦٦) من الدستور فى فقرتها الأخيرة التى حظرت العقاب الا على الأفعال اللاحقة لتاريخ نفاذ القانون المقرر للتجريم والعقاب من جهة أخرى ، ولأن عبارات نصوص نظام العاملين المدنيين بالدولة بشأن المسئولية التأديبية تردد هذا الأصل العام صراحة وهو أن المسئولية التأديبية تتحرك بمجرد وقوع الفعل الذى يشكل الجريمة التأديبية أو فور كتابته كما أن العقوبة التأديبية التى توقع على انعام هى تلك النافذة والمعمول بها وقت ارتكابه للجريمة التأديبية وهذا هو ما جرى بالفعل فى الغالبية العظمى للمخالفات التأديبية حيث يتم التحقيق وتوقيع الجزاء فى وقت لا يسمح بتعديل القوانين فالفقرة الأولى من المادة (٧٨) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « كل عامل يخرج على مقتضى الواجب فى أعمال وظيفته أو يظهر بمظهر من شأنه الاخلال بكرامة الوظيفة يجازى تأديبيا .. الخ » .

وتنص الفقرة الأولى من المادة (٧٩) على أنه « لا يجوز توقيع جزاء على العامل إلا بعد التحقيق معه كتابة وسماع أقواله وتحقيق دفاعه ، ويجب أن يكون القرار الصادر بتوقيع الجزاء مسيبا » ، وتنص الفقرة الأولى من المادة (٨٠) على أن الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين هي « الخ » وتنص المادة (٥٥) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ على أن « كل عامل يخالف الواجبات المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو يظهر بمظهر من شأنه الإخلال بكرامة الوظيفة يعاقب تأديبيا . . . الخ » وتنص المادة (٥٦) على أنه لا يجوز توقيع عقوبة على العامل إلا بعد التحقيق معه وسماع أقواله وتحقيق دفاعه ويطابق نص الفقرة الأولى من المادة (٥٧) من هذا النظام الفقرة الأولى من المادة (٨٠) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ويبين من هذه النصوص جميعها أن العقاب التأديبي الجائز توقيع هو ذلك المقرر قانونا والنافذ وقت حدوث الجريمة التأديبية يؤكد ما سبق أن نظام المحاكم التأديبية وبصفة خاصة وفقا لأحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ والقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تقضى بأن المحكمة التأديبية المختصة هي المحكمة التي تختص بالمحاكمة التأديبية للعاملين بالجهة الإدارية التي وقعت بها الجرائم التأديبية كما تنص على توقيع العقوبة على العامل الذي يترك الخدمة لأي سبب أثناء المحاكمة متى كان قد بدىء في التحقيق قبل انتهاء خدمته في المخاتفات الإدارية ولو كان قد بدىء في التحقيق بعد انتهاء خدمته وخلال خمس سنوات من انتهاء بمقربة من العقوبات التأديبية التي حددها المشرع بالنص تتلاءم مع التغيير الذي حدث في الوضع الوظيفي للعامل حيث يجعل تركه للخدمة توقيع عقوبة من العقوبات المقررة للعاملين بالخدمة غير محققة الهدف العقابي فيها أو مستحيلة التنفيذ من ناحية أخرى ولم يكن المشرع في حاجة

الى هذه الأحكام الا لو كان الأصل أن العقوبة التي يجازى بها العامل هي تلك المقررة قانونا وقت ارتكابه المخالفة التأديبية وقبل انتهاء خدمته المادة ٦٤ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، والمادة (٨٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ •

ويضاف الى ما سبق أن الأصل وفقا لمقتضيات حسن الادارة التي توجب سرعة الردع والزجر لمن يرتكب مخالفات تأديبية من العاملين أن يتم بسرعة التحقيق وتوقيع الجزاء المناسب بناء عليه على المسئول تحقيقا للانضباط الادارى وحسن الأداء للعاملين بحيث لا يستغرق حسم المسئولية التأديبية وقتا بين وقوع الأفعال المؤتممة وتوقيع الجزاء يسمح عادة بحدوث تعديل في الجزاءات المقرر توقيعها قانونا عن وقت حدوث المخالفات التأديبية كذلك فانه بالنص الصريح يحسب ميعاد سقوط الدعوى التأديبية من تاريخ حدوث المخالفة التأديبية بصفة أساسية أو من تاريخ علم الرئيس الادارى المباشر بها ( م ٦٢ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ، م ٩١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ) • ويحسم الأمر بالنسبة لذلك أنه فى لائحة الجزاءات التى تضعها السلطة المختصة حيث ترتبط المخالفة بالجزاء المقرر لها ، لا يتصور على أى وجه أن تثار شبهة أو يقوم شك فى أن الجزاء المقرر هو ذلك الذى حدد للجريمة التأديبية فى لائحة انجزاءات وقت وقوعها ، ولا يتصور أن يذهب رأى بمقولة الى أن التعديل فى تلك اللائحة فى الفترة من وقوع الجريمة التأديبية حتى انتهاء التحقيق وتوقيع الجزاء يترتب عليه سريان اللائحة الجديدة على الجرائم الواقعة وسابقة على نفاذها فالرجعية أمر لا تملكه اللوائح بنص الدستور بصفة عامة حيث الأمر الرجعى يختص به القانون فقط من ناحية ، كما أنه كما سلف القول محظور هذا الأمر الرجعى فى المجال العقابى جنائيا كان أو تأديبيا على القانون ذاته لحماية الانسان محل المساءلة الجنائية أو التأديبية من تعرضه لأية

عقوبات مشددة عما كان موقفا عليه عند ارتكابه الجريمة الجنائية أو التأديبية من ناحية أخرى وهذه المحكمة هي ذاتها التي أجازت للمشرع الجنائي أن ينص في المادة (٥٠) من قانون العقوبات على أن « يعاقب على الجرائم بمقتضى القانون المعمول به وقت ارتكابها ومع ذلك إذا صدر بعد وقوع الفعل وقبل الحكم فيه نهائيا قانون أصلح للمتهم فهو الذى يتبع دون غيره وإذا صدر قانون بعد حكم نهائى يجعل الفعل الذى حكم على المجرم من أجله غير معاقب عليه يوقف تنفيذ الحكم وتنتهى آثاره الجنائية ... الخ » .

ومن حيث أنه اعمالا لما سبق من أصول عامة بحكم العقاب والمسئولية التأديبية فانه يتعين التسليم بأنه لا يجوز أصلا تقاعدة عامة توقيع عقوبة تأديبية على العامل الا العقوبة المقررة والنافذة وقت وقوع العمل التأديبى الذى يجازى من أجله وذلك ما لم يكن العقاب التأديبى قد تعدل بصورة أصلح اعمالا للمبدأ المقرر فى مجال العقاب الجنائى تطبيقا لما تحتمه الوحدة فى الأسس العامة للعقاب الجامعة بينه وبين العقاب انتاديبى وذلك رغم تميز كل منهما فى الاجراءات والنطاق والتكيف للافعال المؤتمنة ونوعية العقوبات أو ما لم يكن قد أصبح مستحيلا توقيع العقوبة على المتهم نتيجة تغير حالته الوظيفية بأحاطة للتقاعد حيث يوقع عليها العقاب الذى حددته المشرع لمن ترك الخدمة وما يماثل ذلك من حالات .

ومن حيث أنه من الضرورى فى هذا المجال ذكر أنه بتعين التمييز بين ما سبق وهو ما تلتزم به كل من السلطة التأديبية الرئاسية ، والسلطة القضائية التأديبية نزولا على سيادة الدستور والقانون وصحيح فهم أحكامه ، وبين نطاق ولاية الالفاء التى أناطها المشرع بالمحكم التأديبية إذ أن هذه الولاية ولاية محدودة تتمثل فى رقابة مشروعية القرار الادارى ( ٢ - ٢٢ )

أو التأديبي وهي لا تعدو مراجعة أوجه الطعن على القرار بحسب النظام القانوني الخاضع له وقت صدوره وبحث مدى مشروعيته في ضوء أحكام هذا النظام وحده ، والقضاء بالغاء القرار التأديبي أو برفض هذا الغناء بناء على ذلك ، دون أن يملك القضاء الإداري أو التأديبي الحلول محل الجهة الإدارية مصدرة القرار في توقيع الجزاء التأديبي ، ومن ثم فلا مجال في حدود ونطاق ولاية الطعن بالالغاء للمحكمة التأديبية أو للمحكمة الإدارية العليا عند نظرها الطعن في الحكم الصادر من المحاكم التأديبية ( طعون بالغاء قرارات تأديبية للنظر في تطبيق القانون الأصلح للطاعن بالالغاء اذا ما تعدلت العقوبة التأديبية في الفترة من تاريخ صدور القرار التأديبي حتى الفصل في الطعن عليه بالالغاء ) وذلك سواء أمام المحكمة المختصة بنظر الطعن بالالغاء ابتداء أو أمام المحكمة الإدارية التي تنظر الطعن في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية في دعوى الطعن بالالغاء اذ لا يسوغ لمحاكم مجلس الدولة بحسب نص الدستور أو قانون مجلس الدولة ( المواد ٦٨ ، ١٧٢ من الدستور ، المواد ١٠ ، ١٥ من القرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة ) أن تعمل محل الجهة الرئاسية التأديبية المختصة في توقيع الجزاء التأديبي الذي نحوله لها المشرع في أنظمة العاملين المدنيين .

ففي هذه الحالة الخاصة بالطعون بالالغاء في القرارات التأديبية يحكم شرعية الجزاء التأديبي كونه مقررا تشريعا وقت وقوع الفعل التأديبي وهذا ما تلتزم به السلطة التأديبية الرئاسية ومحاكم مجلس الدولة المختصة بنظر الطعن بالالغاء ولا سبيل بحسب الطبيعة القانونية للطعن بالالغاء وولاية القضاء الإداري كجزء من السلطة القضائية للحلول محل السلطة التأديبية الرئاسية وتعديل الجزاء سواء بحجة الغلو فيه أو استنادا الى مبدأ تطبيق القانون التأديبي الأصلح للطاعن بالالغاء لخروج ذلك أصلا عن ولاية

المحكمة التأديبية التي تختص بالظعن بالالغاء وذلك الا اذا كان تعديل  
اتفاقون التأديبي قد تم في المرحلة بين وقوع الفعل المؤثم تأديبيا ومباشرة  
السلطة الرئاسية التأديبية لولايتها في العقاب بحيث أصبح العقاب التأديبي  
المقرر أصح للعامل ففي هذه الحالة يكون إصدار السلطة التأديبية  
الرئاسية تطبيق القانون الأصلح للمتهم في قرارها بالجزاء مسببا لالغائه  
لعدم مشروعيته حيث كان يتعين على تلك السلطة الرئاسية قانونا إصدار  
قرار الجزاء بحسب القانون النافذ الأصلح وقت توقيعه ولكن الأمر يختلف  
في مجال الدعوى التأديبية التي تختص بنظرها والفصل فيها ابتداء المحاكم  
التأديبية تحت رقابة المحكمة الادارية العليا طبقا لأحكام المادة (١٧٢)  
من الدستور وأحكام المادة ٣٤ وما بعدها ، و ٤٤ وما بعدها من اقرار  
بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم مجلس الدولة آف الذكر فهذه  
المحاكم مباشر السلطة التأديبية قضائيا وتستمد ولايتها مباشرة من أحكام  
الدستور والقانون كسلطة عقاب تأديبي للعاملين باسم الشعب وعلى استقلال  
قام من السلطة الرئاسية التنفيذية ومن ثم فانها تلتزم مثلها في ذلك مثل  
السلطة التأديبية الرئاسية بتوقيع العقاب التأديبي المقرر تشريعا وقت وقوع  
الفعل المؤثم اداريا أو ماليا والمكون للجريمة التأديبية فاذا تعدت العقوبة  
تأديبية تشريعا خلال مراحل المساءلة التأديبية وقبل الحكم في الدعوى  
وجب على المحكمة التأديبية توقيع العقوبة الأصلح للمتهم ، واذا ما حدث  
هذا التعديل الى الأصلح للعامل من ناحية العقاب التأديبي في مرحلة الظعن  
أمام المحكمة الادارية العليا في أحكام المحاكم التأديبية في الدعاوى  
التأديبية وجب على المحكمة الادارية العليا تطبيق القانون الأصلح للعامل  
اعمالا لمبدأ أساسى من مبادئ العقاب على النحو السالف يسانه وذلك  
تأسيسا على أن المحكمة الادارية العليا عند الغائها للحكم التأديبي لعدم  
مشروعيته تباشر سلطتها في الرقابة على هذا الحكم كقمة للقضاء التأديبي  
باعتبارها محكمة قانون والسلطة العليا القضائية التأديبية في ذات الوقت .

ومن حيث أنه بناء على ما سبق جميعه وحيث أن الثابت أن الجرائم التأديبية التى أدان الحكم التأديبى الطاعنين فيها قد ثبت وقوعها خلال انقتره من ديسمبر سنة ١٩٨١ الى مارس سنة ١٩٨٢ ومن ثم فانه لا يسوغ توقيع أبة عقوبات تأديبية عما ثبت نسبه الى كل منهم من جرائم تأديبية الا طبقا لأحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة السارى وقت وقوع ما ثبت قبلهم أى الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ وذلك دون أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة الذى كان ساريا وقت صدور الحكم المطعون فيه .

ومن حيث انه اذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فنص فى أسبابه على أن المحكمة تعاقبهم استنادا الى أحكام المواد (٧٦) ، (٧٨) ، (٨٠) والفقرة الثالثة من المادة (٨٨) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المعدلة باتفاقون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق اتفاقون حيث وقع على الطاعنين عقوبة تأديبية منصوص عليها فى قانون لاحق على وقوع الجرائم التأديبية التى اداها فى من جهة كما أنه قضى بعقوبة تأديبية تم تشديدها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على الطاعن الأول مما يتعين معه الغاء هذا الحكم فيما قضى به ، وتوقيع الجزاء القانونى المناسب لما هو ثابت قبل كل منهم بمرأعة ما سلف بيانه وبصفة خاصة ما يتعلق بتهاون السلطات الرئاسية للطاعنين فى الحفاظ على الشرعية واحترام النظم والقواعد المالية فى تحديد الإيرادات وتحصيلها وصرفها والتهافت على صرف ما تم تحصيله بدون سند من القانون من مكافآت ومزايا للعاملين .

ومن حيث أنه بناء على ذلك تقضى المحكمة بمجازاة الطاعن الأول طبقا لأحكام المواد (٥٥) ، (٥٦) ، (٥٨) ، (٦٤) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ باصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة وباعتباره كان قد

ترك الخدمة قبل صدور الحكم المطعون فيه بغرامة تعادل الأجر الاجمالي الذي كان يتقاضاه في الشهر وقت وقوع المخالفة ، كما تقضى بمجازاة الطاعنين الثاني والثالث طبقا لأحكام ذات المواد من ذات القانون بالوقف عن العمل لمدة ثلاثة أشهر مع صرف نصف الأجر بالنسبة لكل منهما •

ومن حيث أن هذا الطعن معفى من الرسوم طبقا لأحكام المادة (٩٠) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وهو ذات ما كان يقرره نص المادة ٦٣ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ سالف الذكر •

( طعن ١٦٨٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٤ )

#### قاعدة رقم ( ١٦٠ )

المبدأ :

تلتزم السلطة التأديبية رئاسية كانت او قضائية بتوقيع العقوبات التأديبية المقررة قانونا وقت وقوع الفعل التأديبي وعدم تطبيق اية عقوبة تأديبية لاحقة على تاريخ وقوع الجريمة التأديبية ما لم تكن العقوبة أصلاح للمتهم او كانت حالته الوظيفية قد تغيرت عند الحكم على نحو يستحيل معه توقيع العقوبة النافذة قانونا وقت وقوع الجريمة التأديبية - لا يجوز توقيع العقوبة الأشد التي ترد في نص لاحق •

الحكمة :

« ومن حيث ان الحكم المطعون فيه اذ قضى بمجازاة الطاعن بتغريمه خمسة اضعاف اخر أجر تقاضاه قبل احالته الى المعاش يكون قد صدر معيبا بمخالفة القانون وذلك ان المخالفة المنسوبة الى الطاعن ارتكابها وثابته في حقه حسبما سلف البيان قد وقعت خلال عام ١٩٧٩ قبل صدور القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ الذي تضمن تعديل نص المادة ( ٨٨ ) من

قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة التي كانت تنص على انه يجوز ان يوقع على من انتهت خدمته غرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز الاجر الاجمالي الذي تضمن التعديل زيادة الحد الاقصى لمقدار الغرامة التي يجوز توقيعها على من انتهت خدمته الى خمسة اضعاف اخر اجر تقاضاه العامل قبل انتهاء خدمته ) \* ومن حيث ان المخالفة التأديبية المنسوبة للطاعن كانت قد وقعت قبل العمل بالقانون المعدل الذي تضمن رفع الحد الاقصى لمقدار الغرامة ، التي يجوز توقيعها على من انتهت خدمته فانه ضيقا لما جرى قضاء هذا المحكمة من حتمية التزام السلطة التأديبية برئاسة كانت أو قضائية بتوقيع العقوبات التأديبية المقررة قانونا وقت وقوع الفعل التأديبي وعدم تطبيق أية عقوبة تأديبية لاحقة على تاريخ وقوع الجريمة التأديبية ما لم تكن تلك العقوبة اصلح للمتهم أو كانت حالته الوظيفية قد تغيرت عند الحكم على نحو يستحيل معه توقيع العقوبة النافذة قانونا وقت وقوع الجريمة التأديبية ومن ثم وبناء على ذلك فانه ما كان يجوز للمحكمة التأديبية ان توقع العقوبة الاشد التي وردت في النص اللاحق والمعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ٨٣ وانما كان عليها ان تلتزم بجدول العقوبة التي كانت مقررة في النص قبل التعديل باعتبارها العقوبة النافذة وقت وقوع الجريمة التأديبية ( الحكم الصادر من هذه الدائرة في الطعن رقم ١٦٨٢ لسنة ٣١ ق بجلسة ١٩٨٩/٣/٤ ) \*

ومن ثم فانه يتعين الغاء الحكم المطعون فيه فيما يتعلق بالعقوبة التأديبية التي قضى بها على الطاعن ، وتوقيع العقوبة القانونية المناسبة عليه جزاء وفاقا لما ارتكبه من جرم تأديبي على النحو السالف بيانه والذي تقدره المحكمة بغرامة تعادل الاجر الاجمالي الذي كان متقاضاه الطاعن في الشهر عند انتهاء خدمته » \*

( طعن ٣٥٣٣ لسنة ٣٣ ق بجلسة ١٩٨٩/٤/٢٢ )

الفرع السادس - ما لا يعد من قبيل العقوبات التأديبية .

### أولا - النقل اجراء مناطه المصلحة العامة

للمصلحة العامة (١٦١)

المبدأ :

الاختصاص بنقل العامل من وظيفة الى أخرى مناطه تحقيق المصلحة العامة وما تتضمنه المصلحة العامة من ضمان حسن سير العمل وانتظامه دون أى معوقات - يستوى فى ذلك ان يتم النقل بمناسبة اتهام العامل بجرم يخل بواجبات وظيفته فى الجهة التى يعمل بها أم فى غير هذه الحالة - وذلك بشرط ألا يتخذ من النقل وسيلة للعقوبة التأديبية - النقل بسبب الاتهام لا يدل بذاته على ان مصدر قرار النقل يستهدف التأديب ما لم يقطع على ذلك من الأوراق طالما ان هذا الاتهام سلك فى شأنه الاجراءات والافضاع القانونية المقررة .

الحكمة :

ومن حيث ان الاختصاص بنقل العامل من وظيفته الى أخرى مناطه كأصل عام تحقيق المصلحة العامة وما تتطلبه من ضمان حسن سير العمل وانتظامه دون ثمة معوقات وهذه المثابة فان مبررات ممارسة هذا الاختصاص تتوافر كلما دعت اعتبارات المصلحة العامة الى وجوب التدخل لاجرائه يستوى فى ذلك ان يتم النقل بمناسبة اتهام العامل بجرم يخل بواجبات وظيفته فى الجهة التى يعمل بها أم فى غير هذه الحالة ، طالما ان النقل لا يتوصل به فى ذاته بديلا للعقوبة التأديبية أو عوضا عنها ، ذلك ان الموظف لا ينهض له أصل حق فى القرار فى موقع وظيفى معين قد تحدد اعتبارات المصلحة العامة الى اخلائه منه أو نقله الى موقع آخر ، طالما

أن النقل قد التزمت فيه الشروط والأوضاع المنصوص عليها صراحة في هذا الشأن . ولا يسوغ التحدى بأن اجراء النقل بسبب أو بمناسبة اتهام العامل ينطوى بحكم اللزوم بجزاء تأديبي ذلك أن النقل في هذه الحالة فضلا عن أنه قد تحقق به مقومات المصلحة العامة شأن نقل العامل الذى لم تلاحقه أى من الاتهامات والجزاءات سواء بسواء فإن هذا النقل قد يكون اجرى فى تحقيق المصلحة العامة ودواعيها حيال العامل المسمى ، ومؤدى ذلك أن النقل بسبب الاتهام أو بمناسبة لا يدل بذاته — طالما أن هذا الاتهام سلك فى شأنه الاجراءات والايضاح القانونية المقررة — على أن مصدر قرار النقل يستهدف التأديب ما لم يقطع على ذلك من الاوراق صدقا وعدلا والقول بغير ذلك من شأنه ان يصح العامل الذى تحوم حوله الاتهامات وتسلك فى شأنه الاجراءات التأديبية باوضاعها المرسومة فى وضع أكثر تميزا من العامل البريء الذى يجوز نقله وفقا لمقتضيات المصلحة العامة وهو ما يتأبى مع كل منطق سليم .

ومن حيث أن الثابت من أوراق الدعوى فإن وزير التموين ومحافظ الدقهلية اتفقا على نقل الطاعن وآخرين من مديرية التموين بمحافظة اقليوية بعد أن تضمن تقرير الادارة العامة لشرطة التموين وهيئة الرقابة الادارية بعض المخالفات المنسوبة اليهم وحتى يكون للمديرية دورها الرقابى على مستوى المحافظة ، وفى ذات الوقت احال وزير التموين هذه المخالفات الى النيابة الادارية للتحقيق فيها بحسبانها السلطة التى ناط بها القانون هذه المهمة حيث باشرته واحال الطاعن وآخرين الى المحكمة التأديبية لمستوى الادارة العليا حيث قيدت الدعوى بجدولها برقم ١٨٥ لسنة ٢٨ قضائية ، ومؤدى ذلك أن قرار النقل تم بياض الحرص على سلامة العمل بمديرية التموين باقليوية ولاعتبارات بينه من المصلحة العامة ولا يتضمن جزاء تأديبيا اذ تركت جهة الادارة هذا الامر للجهات والسلطات

التي ناض بها القانون ذلك - متمثلة في النيابة الادارية والمحكمة التأديبية ذات الشأن .

ومن حيث أنه لما كان النقل قد اتخذ كاجراء عام مع كل من تسلمهم الانعامات التي تضمنتها تقارير الجهات الرقابية ولم يتضمن تنزيلا من وظيفة الطاعن أو اعتداء على حقه في الترقية اذ خلت الأوراق مما يدل على ذلك ، وكان النقل قد استهدف على ما يبين من الأوراق مصلحة العمل فانه لا يمدو أن يكون نقلا صحيحا لا يخلط بينه وبين التأديب ولا ينال من ذلك أن النقل تم بمناسبة ما نسب الى الطاعن طالما أن الجهة الادارية قد راعت في اجرائه وجه المصلحة العامة ابتغاء النأي عن كل ما يمس حسن سير العمل وانتظامه واذا كان الأمر كذلك فإن الجهة الادارية تكون قد مارست سلطتها التقديرية في نقل العاملين دون ثمة انحراف ولا يتطوى الامر على ثمة جزاء ومن ثم يكون النعي على قرار النقل قائما على غير أساس سليم من الواقع أو القانون .

ومن حيث أنه لا أساس فيما ذهب اليه الطاعن من أن اقرار المطعون فيه صدر بالمخالفة لحكم المادة ٥٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٧ المشار اليها والتي تنظم النقل استثناء من احكام المادة ٥٤ في حالة ما اذا كان العامل زائدا عن حاجة العمل في الوحدة التي يعمل بها ، أو لم يكن مستوفيا لاشتراطات الوظيفة التي يشغلها أو أى وظيفة أخرى خالية في الوحدة التي يعمل بها ، فمن الثابت من الاوراق أن نقل المدعى لم يك في اطار أى من الحالتين حتى تطبيق أحكام المادة ( ٥٥ ) ، فالين أن القرار المطعون فيه ، انما صدر طبقا للمادة ٥٤ بعد اتخاذ الاجراءات اللازمة لاتمام النقل حيث وافقت لجنة شئون العاملين بمديرية التموين بمحافظة القليوبية على ذلك بجلسة ١٧/٧/١٩٨٥ ولجنة شئون العاملين بوزارة التموين بالتمرير بجلسة ٢٤/٧/١٩٨٥ واصدر رئيس الادارة المركزية للتنمية

الادارية بوزارة التموين المفوض بذلك القرار رقم ٥٧١ لسنة ١٩٨٥ بتاريخ ١٩٨٥/٧/٢٥ المتضمن قتل الطاعن وآخرين بدرجاتهم المالية من مديرية التموين بمحافظة القليوبية الى ديوان عام وزارة التموين .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد أخذ بهذا النظر من أن قرار قتل الطاعن الى ديوان عام الوزارة قد توافرت له مقومات سلامته وصحته مما يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا والزام الطاعن المصروفات » .

( طعن ١٢٣٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٤ )

**ثانيا - ابعاد العامل عن الاعمال المالية ليس من الجزاءات التأديبية**

#### **قاعدة رقم (١٦٢)**

**المبدأ :**

لا تعد من الجزاءات التأديبية الواردة في القانون على سبيل الحصر: قرار ابعاد العامل من الاعمال المالية والمهد - عدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الطعن في هذا القرار .

**المحكمة :**

« القرار الصادر من الجهة الادارية بابعاد المدعى من الاعمال المالية والمهد لا يعتبر من حيث التكيف القانوني الصحيح من قبيل الجزاءات التأديبية التي وردت في القانون على سبيل الحصر وانما يدخل في عموم المنازعات الادارية التي تضمنها نص المادة ١٠ من قانون مجلس الدولة ومن ثم تكون المحكمة التأديبية باسبوط غير مختصة بنظر الطعن في هذا القرار لدخوله في اختصاص محكمة القضاء الاداري » .

( طعن ١٣٤٧ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٨٦/٧/٧ )

## المادة ١٦٢ - لفت النظر لا يعد عقوبة تأديبية

### قاعدة رقم (١٦٢)

المبدأ :

لا يجوز الخروج في تفسير أى تعبير عن الإرادة سواء اكثرت إرادة المشرع أم إرادة الإدارة عن صريح العبارة إلى ما يناقضها دون سند أو دليل مقبول قانوناً ومنطقاً وعقلاً - إذا وجد ثمة قرار من الجهة الإدارية بحفظ الموضوع سواء أكان صريحاً أم ضمنياً فإن هذا القرار يقيد جهة الإدارة وحدها فور صدوره لو صدر صحيحاً أو بعد تحصينه باتقضاء ستين يوماً على صدوره لو كان مخالفاً للقانون بحسب الأحوال - هذا القرار لا يفيد النيابة الإدارية إذا ما أدت إجراءات تحقيق فى الموضوع والانتهاه منه إلى ما تسفر عنه نتائجه بما فى ذلك حقها فى إقامة الدعوى التأديبية - .

المحكمة :

« ومن حيث أنه عن الوجه الثانى من اوجه الطعن على الحكم المطعون فيه بأنه أخطأ اذ قضى برفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فى الموضوع وتأسيساً على انه سبق مجازاة الطاعنين بلفت النظر ولانه اذا لم يعتبر لفت النظر عقوبة تأديبية ، فهو يعتبر قراراً بالحفظ يتحصن باتقضاء ستين يوماً ، وقد مضى أكثر من ستين يوماً من تاريخ الحفظ الضمنى الذى تم فى صورة قرار بلفت نظر الطاعنين فى ٢٦/١٠/١٩٨٣ وتاريخ ابلاغ النيابة الإدارية فى ١/٣/١٩٨٤ فان هذا الوجه من اوجه الطعن على الحكم لا سند له من القانون لأنه لا يجوز القول بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فى الموضوع بمجازاة الطاعنين بلفت النظر لما هو مسلم به من ان ( لفت النظر ) ليس من قبيل الجزاءات التأديبية التى حددها الشرع على سبيل الحصر فى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧

سنة ١٩٧٨ فى المادة ( ٨٠ ) وهذه الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على العاملين هى تلك التى تبدأ بالإنذار وتنتهى بالفصل من الخدمة وليس من بينها لفت النظر — هذا فضلا عن أنه ليس صحيحا القول بأن القرار الذى تصدره جهة الادارة قاصدة مجازاة العامل وإن كان ذلك بجزء مخالف للقانون يعتبر منها قرارا بحفظ الموضوع قبله ، اذ إن ذلك يعد انحرافا فى تفسير حقيقة ما قصده و ارادته جهة الادارة بقرارها عن صريح عبارته الى ما يتناقض ويتعارض معها فهى قد قصدت بجزء لفت النظر توقيع الجزاء بالفعل وإن كانت قد رأت التخفيف فابتدعت جزاء ليس منصوصا عليه فى القانون ، وثمة فارق — جوهرى بين ارادة الجزاء الحقيقى وإن اختير بالمخالفة للقانون ، وبين حفظ الموضوع دون القصد الى توقيع أى جزاء ، والأصل أنه لا يجوز العروج فى تفسير أى تعبير عن الارادة سواء أكانت ارادة المشرع أم ارادة الادارة عن صريح العبارة الى ما يناقضها دون سند أو دليل مقبول قانونا ومنطقا وعقلا — وحيث أنه بالإضافة الى ما سبق فإنه لو فرض على سبيل الجدل المحض أنه يوجد لغة قرار من الجهة الادارية بحفظ الموضوع ، صريحا كان هذا القرار أو ضمنيا ، فإن هذا القرار يقيد جهة الادارة وحدها فور صدوره لو صدر صحيحا أو بعد تحصينه باقتضاء ستين يوما على صدوره لو كان مخالفا للقانون بحسب الاحوال ، ولكن هذا القرار لا يقيد النيابة الادارية اذا ما اقرأت اجراء تحقيق فى الموضوع والاتهاء منه الى ما تسفر عنه نتائجها فى ذلك حقها فى اقامة الدعوى التأديبية اذا ما ثبتت المخالفة التأديبية الموجبة لاقامة الدعوى التأديبية ، ذلك لأن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ينص فى المادة ( ١ ) منه على انها هيئة قضائية مستقلة وينص فى المادة ( ٣ ) منه على أنه « مع عدم الاخلال بحق الجهة الادارية فى الرقابة وفحص

الشكاوى والتحقيق ، تختص النيابة الادارية بالنسبة الى الموظفين الداخلين  
فى الهيئة والخارجين عنها والعمل بما يأتى :

١ - اجراء الرقابة والتحريات اللازمة للكشف عن المخالفات المالية  
والادارية .

٢ - فحص الشكاوى التى تحال اليها من الرؤساء المختصين أو من  
أى جهة رسمية عن مخالفة القانون أو الاهمال فى اداء واجبات الوظيفة .

٣ - اجراء التحقيق فى المخالفات الادارية والمالية التى يكشف  
عنها اجراء الرقابة ، وفيما يحال اليها من الجهات الادارية المختصة وفيما  
تتلقاه من شكاوى الأفراد والهيئات التى يثبت الفحص جديتها ... الخ » .

كما نص فى المادة ( ٤ ) من ذات القرار بقانون على ان النيابة  
الادارية تتولى ولاية الدعوى التأديبية وقد نظم المشرع فى المادتين  
( ٥ ) ، ( ٦ ) قسم الرقابة واختصاصه باجراء الفحص والتحريات عن  
المخالفات الادارية والمالية فى اجهزة الدولة المختلفة الداخلة فى نطاق  
اختصاص جهاز الرقابة الادارية .

ومن حيث انه قد نصت المذكرة الايضاحية لهذا القانون على أن  
« اصلاح اداة الحكم هدف اساسى من أهداف الحكومة ، وتحقيقا لهذا  
الهدف يجب احكام الرقابة على الموظفين فى قيامهم على تنفيذ القوانين  
على نحو يكفل تحقيق الصالح العام وأخذ المقصر بعجره تأكيداً لاحترامه  
القانون . وفى سبيل تحقيق هذه الغاية الاساسية أعد مشروع هذا  
القانون متضمناً إعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على أسس  
جديدة تكفل القضاء على عيوب نظام التحقيق مع الموظفين ومحاكمتهم  
المعمول بها .. واذا كان هدف هذا التمديل اصلاح اداة الحكم فقد تضمن  
المشروع التوسع فى اختصاصات النيابة الادارية بقصر القضاء على عيوب

الجهاز الحكومى المتعلقة بانتظام سيره وقيام العاملين فيه كل بما يعهد به اليه على خير وجه ، فان الامر قد تطلع الى جانب التوسيع فى اختصاصات النيابة الادارية ، فيما يتعلق برقابة الاخطاء أو تحقيقها أو متابعتها حتى تتضح نتائجها النهائية بالادانة أو البراءة تطلب الأمر الى جانب ذلك اعادة النظر فى نظام المحاكمة التأديبية .. »

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان المشرع قد اراد للنيابة الادارية ان تكون وسيلة لاصلاح اداة الحكم تتولى احكام الرقابة على الموظفين فى قيامهم على تنفيذ القوانين على نحو يكفل تحقيق الصالح العام فجعل لها اجراء لتحقيق فى المخالفات الادارية والمالية التى تصل الى علمها من اية وسيلة كانت سواء تم ذلك من جانب الجهة الادارية أو مما تتلقاه من بلاغات وسكاوى لافراد والهيئات وهذا الاختصاص الذى أوكله للقانون للنيابة الادارية وهى هيئة قضائية مستقلة عن الادارة العاملة فى مباشرة رسالتها طبقا للقانون اختصاص ولاية توليها النيابة الادارية بنص القانون ولا تنوب فى مباشرتها عن الجهة الادارية كما ان هذه الاختصاصات التى اناطها المشرع بالنيابة الادارية مقرررة لصالح حسن سير وانتظام المرافق العامة وجميع ادارات وأقسام وفروع الجهاز الادارى للدولة التى يمتد اليها ولاية واختصاص الجهات الادارية كجهة تحقيق ورقابة كفالة سيادة القانون وحسن سير وانتظام العمل فى اجهزة الدولة المختلفة ، ومن مقتضيات ذلك الا يقوم حائل ادنى دون مباشرة النيابة الادارية لاختصاصها وولايتها والقول بأن قرار الحفظ الذى تتخذه جهة الادارة من شأنه ان يمنع النيابة الادارية عن تحقيق الوقائع التى شملها قرار الحفظ من شأنه غل يد النيابة الادارية بعد ذلك عن مباشرة التحقيق اذا ما مضت ستون يوما على القرار الادارى الصادر بالحفظ فى وقائع تشكل مخالفات مالية أو ادارية وذلك رغم انه لم تسقط بشأنها الدعوى التأديبية وفقا

لما نص عليه القانون صراحة وهذا قول لا يتفق وما اراد الشارع للنيابة الادارية من ان تكون هيئة قضائية قوامه على الدعوى التأديبية نيابة عن المجتمع ومنزعه عن الهوى الادارى وذات اختصاص أصيل ومطلق وغير مقيد بالتحقيق فى كل ما يتصل بعملها ومن وقائع تشكل مخالفات تأديبية مالية أو ادارية وعلى ذلك فانه اذا كان القرار الادارى الصادر بالحفظ فى وقائع تشكل مخالفات مالية أو ادارية يتحصن باقضاء ستين يوما على صدوره بحيث لا يجوز للجهة الادارية المختصة سحبه فان هذا التحصن انما يكون فيما يختص بالجهة الادارية التى اصدت هذا القرار وفى شأن تحديد ما تملكه من اختصاص قانونا فى تحريك ومباشرة اجراءات المسائلة التأديبية للعاملين فيما يتعلق بما صدر بشأنه هذا القرار من مخالفات وليس للقرار بالحفظ المذكور وما دامت لم تسقط الدعوى التأديبية بالتقدم أى اثر قانونا فى مواجهة النيابة الادارية التى تباشر ولايتها ورقابتها على من ارتكب المخالفة وعلى من أصدر قرار الحفظ سواء بسواء . وآية ذلك ان المشرع قد نظم لمواجهة بما يتور الجهاز الادارى للدولة من سلبات أو مراقبة مدى موضوعية الاجهزة الادارية فى تصرفها ازاء الجرائم التأديبية الادارية أو المالية التى تقع من موظفيها أو ذلك من خلال جهتين رقابيتين : احدهما كما سلف البيان تتمثل فى النيابة الادارية التى تملك التحقيق فى كل ما يتصل به علمها من مخالفات دون أن يقيددها قرار حفظ ادارى مهما اقتضى عليه من أجل وإلى ان تسقط الدعوى التأديبية وفقا للقاعدة العامة الواردة بالمادة ( ٩١ ) من قانون نظام العاملين بالدولة سالفة الذكر بعد تعديله بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ باقضاء ثلاث سنوات من تاريخ وقوع المخالفة وثانيهما الجهاز المركزى للمحاسبات ، حيث نص القانون رغم (١١٧) لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكم التأديبية فى المادة ( ١٣ ) منه على وجوب اخطار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات

بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية فى شأن المخالفات المالية . كما نص قانون الجهاز المركزى للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٨ فى المادة ( ٥ ) ثالثا على أنه لرئيس الجهاز ٠٠ ( ٢ ) ان يطلب الى الجهة الادارية مصدرة القرار فى المخالفة المالية خلال ثلاثين يوما من تاريخ ورود الاوراق كاملة للجهاز اعادة النظر فى قرارها وعليها ان توافي الجهاز بما اتخذته فى هذا الصدد خلال الستين يوما التالية لعلمها بطلب الجهاز ، فاذا لم تستجب الجهة الادارية لطلب الجهاز كان لرئيسه خلال الثلاثين يوما التالية أن يطلب تقديم العامل الى المحاكمة التأديبية ، وعلى الجهة التأديبية المختصة سواء أكانت النيابة الادارية أم غيرها بحسب الأحوال مباشرة الدعوى التأديبية خلال الثلاثين يوما التالية .

ويؤكد ما سبق ان المشرع قد قصر على النيابة الادارية بمقتضى المادة ٧٦ مكررا من نظام العاملين المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ٨٣ التحقيق مع شاغلى وظائف معينة هى الوظائف العليا . وهى وظائف القيادة الادارية فى اجهزة الدولة وكذلك التحقيق فى جرائم تأديبية معينة هى الجرائم المحددة فى البندين ( ٢ ، ٤ ) من المادة ٧٧ وهى جرائم مخالفة الموازنة العامة والجرائم المالية بالنسبة لجميع العاملين وجعل أى اجراء أو تحقيق يمتدى على اختصاص النيابة الادارية وحدها باطل بنص القانون وذلك تحقيقا للحكمة التى وجدت من اجلها النيابة الادارية وتمكينها من اداء رسالتها فى الرقابة والمتابعة لاداء العاملين فى اجهزة الدولة المتعلقة بما يحقق سيادة القانون ورعاية الصالح العام .

ومن حيث أن مؤدى ما تهدم جميعه أن للنيابة الادارية سلطة التحقق فى الوقائع التى يصدر قرار بالحفظ من جهة الادارة بشأنها بناء على ما تسفر عنه أعمال الرقابة أو بناء على شكاوى الأفراد أو الهيئات أو حتى بناء على بلاغ مباشر أو غير مباشر من الجهة الادارية ذاتها مصدرة قرار

الحفظ لأنه اذا كان قرارها بالحفظ يتحصن في مواجهتها بانقضاء ستين يوماً على صدوره بحيث لا يجوز لها سحبها ، الا أن ذلك لا يحول دون ابلاغ تلك المخالفات الى النيابة الادارية لتباشر هي بحسب ولايتها الأصلية ما تراه هي سواء بالحفظ أو بإجراء التحقيق واقامة الدعوى التأديبية عن المخالفات وفقاً لما تسفر عنه نتيجة هذا التحقيق وبديهي أن ذلك لا يخرج عن نطاق الوظائف والجرائم التأديبية التي لم يقصر المشرع التحقيق فيها على النيابة الادارية وحدها وفقاً لما نصت عليها مادة ( ٧٦ ) مكرراً من نظام العاملين المدنيين بالدولة سالف الذكر .

من حيث أنه بناء على ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد انتهى الى رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى السابقة في الموضوع متوافقاً في ذلك مع صحيح حكم القانون ولا يكون ثمة طعن عليه في هذا الشأن » .  
( طعن ٩٦٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٥ )

#### الفرع السابع - عقوبات تأديبية جازر توقيعها

اولاً - التفرقة في شأن العقوبات التأديبية بين طائفة كبار الموظفين ومن عداهم من الموظفين

قاعدة رقم ( ١٦٤ )

البند :

أي جزاء بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا من شأنه أن يهتز به وضعهم في ميزان عناصر الكفاية ، لا يجوز معه أن تقدر كفايتهم في هذه الحالة على نحو يؤكد تميزهم - مشروعية حكم البند ( ج ) من المادة ٢١ من اللائحة التنفيذية المذكورة .

### الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٢/٦/١٩٨٩ فتبينت أن المادة ٢٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تنص على « تضع السلطة المختصة نظاما يكفل قياس الأداء الواجب تحقيقه بما يتفق مع طبيعة نشاط الوحدة وأهدافها ونوعية الوظائف بها • ويكون قياس الأداء مرة واحدة خلال السنة قبل وضع التقرير النهائي لتقدير الكفاية • • • • • ويعتبر الأداء العادي هو المعيار الذي يؤخذ أساسا لقياس كفاية الأداء ، ويكون بمرتبة ممتاز أو جيد أو متوسط أو ضعيف ، وتضع السلطة المختصة نظاما تضمن تحديد الاجراءات التي تتبع في وضع وتقديم واعتماد تقارير الكفاية والتنظيم منها • • • • • ويقتصر وضع تقارير الكفاية على العاملين الشاغلين بالوظائف من الدرجة الأولى فما دونهما •

ويكون قياس كفاية الأداء بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا على أساس ما يديه الرؤساء بشأنهم سنويا من بيانات تعتمد من السلطة المختصة وتودع بملفات خدمتهم وتحدد اللائحة التنفيذية الضوابط التي يتم على أساسها تقدير كفاية العاملين • • • • •

وتنص المادة ٨٠ من ذات القانون على أن « الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين هي • • • • • أما بالنسبة للعاملين من شاغلي الوظائف العليا فلا توقع عليهم الا الجزاءات التالية :

- |               |                          |
|---------------|--------------------------|
| ١ - التنبيه • | ٣ - الاحالة الى المعاش • |
| ٢ - اللوم •   | ٤ - الفصل من الخدمة •    |

وتنص المادة ٨٥ على انه « لا يجوز النظر في ترقية عامل عليه جزاء من الجزاءات التأديبية المبينة ما يلي الا بعد بعد انقضاء الفترات الآتية :

١ - ثلاثة أشهر فى حالة الخصم من الأجر أو الوقف عن العمل.....»

وأخيرا تنص المادة ٣١ من اللائحة التنفيذية لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أنه « لا يجوز تقدير كفاية العاملين من الفئات الميينة فيما يلى بمرتبة ممتاز ..... »

( د ) العامل من شاغلى الوظائف العليا الذى وقع عليه أى جزاء خلال العام الذى يوضع عنه بيان كفاية الأداء ..... »

ومفاد ما تقدم أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه حدد فى المادة ٢٨ منه الاطار العام لقياس كفاية أداء العاملين المخاطبين بأحكامه فاتخذ من الأداء العادى للعامل أساسا لتقدير كفايته كما حدد مراتب هذه الكفاية وفد فرق النص المتقدم فيما يتعلق بتقدير كفاية العاملين بين من يشغلون وظائف من الدرجة الأولى فما دونها وبين شاغلى الوظائف العليا اذ أخضع الأولين لنظام تقارير الكفاية وعهد الى السلطة المختصة ببيان كيفية واجراءات وضعها وتقديمها واعتمادها والتنظلم منها بينما قرر بالنسبة لفئة الأخرى أن يتم قياس كفاية ادائهم على أساس ما يديه الرؤساء بشأنهم سنويا من بيانات تعتمد من السلطة المختصة وتودع بملفات خدمتهم مراعى فى ذلك الوضع الخاص بشاغلى الوظائف العليا والذى يقتضى عدم خضوعهم لنظام التقارير أصلا بما يقتضيه هذا النظام من وجوب تقدير الكفاية بمرتبة معينة حتما ( ممتاز أو جيد أو متوسط أو ضعيف ) وتوزيع الدرجات اللازمة على عناصر التقدير تم تقديم التقارير واعتمادها والتنظلم منها .

الا أن المشرع فى نفس الوقت أحال الى اللائحة التنفيذية فى شأن الضوابط التى يتم على أساسها تقدير كفاية العاملين وهذه الاحالة وقد

وردت عامة فانها تنصرف الى شاغلي وظائف الدرجة الأولى فما دونها كما تنصرف الى شاغلي الوظائف العليا أيضا .

وإذا كان المشرع قد أورد في اللائحة التنفيذية نصا عاما في المادة ٣١ بشأن أحوال عدم جواز تقدير كفاية العاملين بمرتبة ممتاز ، واستخدم بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا ذات المباشرة التي استخدمها بالنسبة لشاغلي الوظائف العليا من عدم تقدير كفايتهم بمرتبة ممتاز إذا وقع على أى منهم أى جزء خلال العام الذى يوضع عنه بيان كفاية الأداء ، لم يقصد اخضاعهم لنظام تقارير الكفاية والا كان ذلك مخالفا للقانون والمآ قصد أن أى جزء بالنسبة لشاغلي هذه الوظائف من شأنه أن يهتز به وضعهم فى ميزان كافة عناصر الكفاية ، وبحيث لا يجوز معه أن تقدر كفايتهم فى هذه الحالة على نحو يؤكد تسيهم .

ولا يقيد من ذلك القول بأن المادة ٨٥ من القانون المذكور قد حددت الأثر المترتب على توقيع الجزاءات التأديبية على المخاضين بأحكام هذا القانون بتأجيل ترقيةاتهم للمدد المحددة قرين كل جزء وأنها قد جاء خلوا من أى أثر بالنسبة لتوقيع عقوبتى التنبيه وانوم على شاغلي وظائف الادارة انعليا ذلك أن حكم المادة ٨٥ هو من الأحكام المنظمة للترقية أما الأحكام المتعلقة بتقدير كفاية الأداء فقد ورد بالمادة ٢٨ سالفه الذكر هذا فضلا عن أن تقدير الكفاية فى ذاته لا يؤدي حتما الى حرمان العامل من الترقية فقد لا يصادف الأمر وجود حركة ترقية فى ذات العام الذى تم فيه تقدير الكفاية .

لذلك :

اتمى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى مشروعية حكم البند ( ج ) من المادة ٣٧ من اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على الوجه السابق بيانه .

( ملف ٨٦/٣/٧٣ فى ١٢/٦/١٩٨٩ )

## ثانيا - اللوم

قاعدة رقم ( ١٦٥ )

المبدأ :

لا يجوز لمحكمة القضاء الإداري أن تنظر موضوعا من اختصاص المحاكم التأديبية كما لا يجوز للمحاكم التأديبية أن تنظر طعنا على قرار لا يشكل عقوبة تأديبية صريحة - قرار بتوقيع عقوبة اللوم على الطاعن وهي من بين العقوبات المنصوص عليها في المادة ٧٢ من القانون ١٠٢ لسنة ١٩٦١ - اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعن في هذا القرار - القرار الصادر بتنحية الطاعن عن رئاسة قسم الطب الطبيعي باعتباره قرارا إداريا لا يتضمن جزاء تأديبيا صريحا لا يدخل في اختصاص المحاكم التأديبية - حتى ولو كان هناك ارتباطا بين القرارين لا يقبل التجزئة .

المحكمة :

« ومن حيث أنه عن الوجه الأول من أوجه الطعن والخاص بارتباط نأبى إلغاء قرار مجازاة الطاعن بعقوبة اللوم وقرار تنحيته عن رئاسة قسم انطب الطبيعي ارتباطا لا يقبل التجزئة ولقيامهما على أسباب واحدة مما يوجب إحالة الطلين الى المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا فإن القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر ينص في المادة ( ٧٢ ) على أن : العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على أعضاء هيئة التدريس هي :

١ - الانذار . ٢ - توجيه اللوم .

٣ - . . . . .

وتنص المادة ٧٤ من القانون المشار اليه على أن لرئيس الجامعة أن يوجه تنبها . . وله توقيع عقوبتي الانذار وتوجيه اللوم . . المنصوص عليهما في المادة ( ٧٢ ) .

ومن حيث أن قضاء المحكمة الادارية العليا - الهيئة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا مع القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ مدلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ .٠٠ قد انتهى الى وجوب الالتزام في تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات الصريحة التي حددها القانون على سبيل الحصر وبالتالي ينقصد الاختصاص لهذه المحاكم اذا كان الطعن موجها الى ما وصفه صريح نص القانون بأنه جزء والتي حددها القانون على سبيل الحصر ولا ينسبط اختصاصها الى ما عدا هذه الجزاءات التأديبية الصريحة .

ومن حيث أنه متى كان ذلك وكان القرار المطعون فيه رقم ١٧ لسنة ١٩٨٥ بتوقيع عقوبة اللوم على الطاعن من توقيع عقوبة تأديبية من بين العقوبات المنصوص عليها في المادة ٧٢ من القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ ومن ثم ينقصد الاختصاص بنظر طلب الغاء هذا القرار للمحاكم التأديبية المنوط بها قانونا نظر الطعن في هذا القرار ولا يتجاوز اختصاصها ذلك ولا يمتد الى عدا هذا القرار ، بينما تختص محكمة القضاء الاداري بنظر الطعن على القرار الثاني رقم ٦٩ لسنة ١٩٨٥ الصادر بتنحية الطاعن عن رئاسة قسم الطب الطبيعي باعتباره قرارا اداريا لا يتضمن بذاته جزاء تأديبيا صريحا وبالتالي لا يدخل في اختصاص المحاكم التأديبية ولا يغير من ذلك ما يثيره الطاعن في أسباب طعنه من ارتباط القرارات ارتباطا لا يقبل التجزئة لقيامهما على أسباب واحدة ليس ذلك لأن هذا الارتباط بفرض وجوده لا يصلح سندا للافتئات على قواعد وحدود الاختصاص الوظيفي لمحاكم مجلس الدولة ، ومخالفتها ، فلكل محكمة ولاية ، وكل ولاية مروهنة بمناطها في موضوع المنازعة التي تطرح أمام المحكمة ، بصرف النظر عن الأسباب والدواعي التي تتصل بها المنازعة ، ولما كان قانون مجلس الدولة يفصل بين اختصاص المحاكم التأديبية واختصاص

المحاكم الادارية ومحكمة القضاء الادارى فانه لا يجوز لمحكمة القضاء الادارى أن تنظر موضوعا من اختصاص المحاكم التأديبية كما لا يجوز للمحاكم التأديبية أن تنظر طعنا على قرار يشكل عقوبة تأديبية صريحة .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه أخذ بهذا النظر فى الشق الأول من قضاائه من ثم يكون قد صدر صحيحا ومتفقا مع أحكام القانون مما يعين معه الالتفات عن هذا الوجه من أوجه الطعن .

### ثالثا - الخصم من الأجر

#### قاعدة رقم ( ١٦٦ )

المبدأ :

إذا انتفى عن قرار الخصم وصف الجزاء التأديبى أو التحميل المكمل لجزاء تأديبى فإن المنازعة تكون مجرد نزاع فى مرتب يخرج عن اختصاص المحاكم التأديبية ويدخل فى اختصاص المحكمة الادارية أو محكمة القضاء الادارى حسب الدرجة الوظيفية للعامل .

المحكمة :

ومن حيث أن الخصم لم يكن كجزاء تأديبى ولا كتحميل مكمل لجزاء تأديبى ، فإن المنازعة تكون مجرد نزاع فى مرتب يخرج عن اختصاص المحاكم التأديبية ويدخل فى اختصاص المحكمة الادارية أو محكمة القضاء الادارى حسب الدرجة الوظيفية للعامل . ومتى كان درجات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فان المحكمة المختصة بنظر هذه المنازعة تكون هى محكمة القضاء الادارى بالاسكندرية ومن ثم فانه يتعين الأمر بإحالة المنازعة اليها للاختصاص .

( طعن ٢١٨٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٢/٣/١٩٨٨ )

## قاعدة رقم ( ١٦٧ )

### البند :

الحكم تاديبيا على العامل بخضم شهر من أجره لانقطاعه عن العمل دون الذ وانقطاعه عن العمل لا يستتبع إسقاط مدة الانقطاع من مدة خدمته ، وما يترتب على ذلك من آثار - عدم ربط الشرع بين استحقاق العلاوة والترقية وبين مباشرة العمل فعلا عدم جواز الاجتهاد فى استحداث شروط اداء العمل لاستحقاق العلاوة او الترقية عند استيفاء شروط استحقاق اى منهما طالما خلت نصوص نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ من مثل هذا الشرط - علاقة الموظف بالحكومة علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح .

### المحكمة :

« أن قضاء المحكمة الادارية العليا جرى على أن علاقة الموظف بالحكومة هى علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح - ولا مجال فى استفادة الموظف من المزايا الوظيفية ، للقياس أو الاجتهاد فى التفسير أمام نصوص واضحة الدلالة .

ومن حيث أن المادة ٣٩ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ « تنص على أنه : « مع استيفاء انماثل لاشتراطات شغل الوظيفة المرقى اليها تكون الترقية من الوظيفة التى تسبقها مباشرة فى الدرجة والمجموعة النوعية التى تنتمى اليها » وتقضى المادة ٤١ من هذا القانون بأن « يستحق العامل العلاوة الدورية المقررة لدرجة وظيفته التى يشغلها وتستحق العلاوة الدورية فى أول يوليو التالى لاقضاء سنة من تاريخ التعيين أو من تاريخ استحقاق العلاوة الدورية السابقة » فى حين عدت المادة ٨٠ من القانون المشار اليه

الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العامل ومن بينها تأجيل موعد استحقاق العلاوة أو الحرمان من نصفها ، وكذلك تأجيل الترقية عند استحقاقها لمدة لا تزيد على سنتين » .

ومن حيث أن البين من سياق النصوص المشار إليها ، بأن المشرع لم يربط بين استحقاق العلاوة والترقية وبين مباشرة العمل فعلا ، ومن ثم لا يجوز الاجتهاد في استحداث شرط أداء العمل لاستحقاق العلاوة أو الترقية عند استيفاء شروط استحقاق أى منهما طالما خلت النصوص من مثل هذا الشرط ، اذ يمثل قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الدستور الذى يحكم علاقة الموظف بالدولة ولا يتأتى سلب حق من حقوق الموظف أو اسقاطه عنه أو الزامه بواجب لا يبيحه نص ، والقول بعدم احتساب مدة انقطاع العامل ضمن المدة المطلوبة للترقية أو استحقاق العلاوة ، هو حرمان من العلاوة والترقية فى غير الاحوال التى يسوغ من أجلها الحرمان ، بل هو بمثابة الجزاء التأديبى فى غير موضعه ومن لا يملك توقيعها وانزاله - والأصل فيما تقدم جميعا أنه وطالما أن العلاقة الوظيفية ما فتئت قائمة فلا معدى من ترتيب آثارها وأعمال مقتضاها فلا تنزع مدد منها أو يتهاوى الحق فيها الا أن يقضى بذلك نص صريح .

ومن حيث أن الثابت من حكم المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة التربية والتعليم الصادر بتاريخ ١٦/١١/١٩٨١ فى الدعوى رقم ٢٧٨ لسنة ٧٣ القضائية ، أنه قضى بمجازاة السيد / . . . . . بخصم شهر من أجره لاقطاعه عن العمل دون اذن اعتبارا من ٣٠/٨/١٩٨٠ حتى ١٧/٨/١٩٨١ ، الأمر الذى يستفاد منه أن جهة الادارة اختارت طريق التأديب دون انهاء خدمة المدعى ومفاد ذلك بالضرورة اعتبارا خدمته مستمرة فى ضوء أحكام نصوص قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ، ومن

ثم يصدو القرار رقم ١٢٩ الصادر بتاريخ ١٩٨٢/٢/٧ غير قائم على سند من القانون فيما تضمنه من إسقاط مدة الانقطاع من مدة خدمة المدعى، وما يترتب على ذلك من آثار » .

( طعن ١٧٩٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٩/٥/١٤ )

#### رابعاً - خفض الأجر

#### قاعدة رقم ( ١٦٨ )

المادة ٨٨ :

تخفيض الأجر مرتبط بخفض الوظيفة الى الدرجة الأدنى مباشرة طبقاً للفقرة ( ٩ ) من المادة ( ٨٠ ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تخفيض الأجر في هذه الفقرة يقتصر على تخفيض الأجر الى القدر الذي كان عليه قبل الترقية - في مفهوم الفقرة ( ٧ ) يقتصر الأجر على تخفيضه في حدود علاوة - مؤدى ذلك : - ان عقوبة تخفيض الأجر للقدر الذي كان عليه العامل عند بدء شغله للدرجة الثالثة ( بداية درجات التعيين في الحالة المروضة ) لا تجد مطلا وتخرج من نطاق الجزاءات التي قررها المشرع - للمحكمة الإدارية العليا عند نظر الطعن الفاءه وتوقيع العقوبة المناسبة - مثال : تعديل الجزاء الواقع على الطاعن الى مجازاته بتأجيل ترقيته عند استحقاقها لمدة سنتين .

المحكمة :

ون حيث أن الاتهام المنسوب الى الطاعن وأن كان قائماً على أسباب صحيحة - على ما سلف بيانه - الا أن المحكمة قد جانبها الصواب حين اتهمت الى مجازاة الطاعن بتخفيض أجره الى القدر الذي كان عليه عن بدء شغله للدرجة الثالثة وهو الأمر الذي يخالف حكم القانون ذلك أن تخفيض الأجر في حكم الفقرة ٩ من المادة ٨٠ من القانون رقم ٤٧ سنة

١٩٧٨ مرتبط بخفض الوظيفة الى الدرجة الأدنى مباشرة كما أنه مقصور على تخفيض الأجر الى القدر الذي كان عليه قبل الترقية ، وان تخفيض الأجر في حكم الفقرة ٧ مقصور أيضا على تخفيض الأجر في حدود علاوة بما لا يسوغ معه ما قضت به المحكمة من تخفيض أجر الطاعن الى القدر الذي كان عليه عند بدء شغله للدرجة الثالثة أو أن هذه العقوبة ليست من بين العقوبات الواردة في المادة ٨٠ من القانون رقم ٤٧ سنة ١٩٧٨ وبناء عليه يتعين تصحيح الجزاء الموقع بما يتفق وحكم القانون ، ونرى المحكمة تعديل الجزاء الموقع على الطاعن الى تأجيل ترقيته عند استحقاقها لمدة سنتين وهو ما يتناسب مع ظروف وملابسات الواقعة ، والاعتبارات التي ساقتها المحكمة التأديبية وبمراعاة قاعدة ألا يضار الطاعن بظمنه .

ومن حيث أنه لما تقدم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المطعون فيه بمجازاة الطاعن بتأجيل ترقيته عند استحقاقها لمدة سنتين .

( طعن ٩٥٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٢٠ )

قاعدة رقم ( ١٦٩ )

البيان :

إذا تعددت القرارات الصادرة خلال السنة بتوقيع عقوبة الخصم من اجر العامل وجب ألا يزيد أى منها على الحد الأدنى المقرر لهذه العقوبة ، وعليه فإن القرار الأخير منها لا يكون مشروعا ، ان تجاوز بمقدار الخصم المحدد به ما بقى بعد انقاص مدد الخصم من الأجر التي تضمنتها القرارات السالفة عليه ذلك الحد الأقصى ، ويتعين لذلك ان يكون في حدود ما يبقى من مدة الشهرين دون زيادة ، وان رأت الجهة التأديبية المختصة عدم مناسبة مقداره بمراعاة ذلك الباقي تعين توقيع جزاء آخر ، من بين الجزاءات التالية له في ترتيب العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة ( ٨٢ ) من قانون

نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - وضع مجلس الإدارة لائحة تتضمن جميع أنواع المخالفات والجزاءات المقررة لكل منها لا يجوز أن تتضمن هذه اللائحة ما يخالف ما نص عليه في القانون من أحكام في شأن عقوبة الخصم من الأجر ، كجزاء من حيث مقداره ، والحد الأقصى لما يصدر به من عقوبات في السنة ، أو من حيث تنفيذه بأن يتم الخصم بها في حدود ربع الأجر الشهري ، بحيث تنفذ متى لم تتجاوز هذه الحدود ، ويستكمل تنفيذ ما يزيد عليها على الشهر التالي ، تباعا .

#### الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٩٩١/٣/٦ فرأت ما يأتي :

١ - أن قانون نظام العاملين المدنيين بالقطاع العام الصادر به قانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بين الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العامل في المادة ( ٨٢ ) منه ، ومنها ٣٠٠٠ - الخصم من الأجر لمدة لا تجاوز شهرين في السنة وبذلك فانه لم يحدد حدا أدنى لجزاء الخصم من الأجر . وترك بذلك للسلطة المختصة بتوقيعه ، على ما هو مفصل في المادة ٨٤ منه تقديره بحسب جسامة المخالفة على ألا يجاوز مقدار ما يخصم من أجر العامل بقرار واحد ، أو بقرارات متعددة ، خلال السنة أجر شهرين ( ستين يوما ) ولا يجوز أن يتجاوز الخصم تنفيذا لهذا الجزاء ، بقرار أو أكثر ، ربع أجره الشهري بعد الجزء الجائر الحجز عليه أو التنازل عنه قانونا ، ومن ثم فانه اذا تمددت القرارات الصادرة خلال السنة بتوقيع عقوبة الخصم من الأجر وجب الا يزيد أى منها على الحد الأدنى المقرر لهذه العقوبة ، وعليه فان القرار الأخير منها لا يكون مشروعا ، ان تجاوز بمقدار الخصم المحدد به ما بقى بعد اقص مدد الخصم من الأجر التي تضمنتها القرارات السالف عليه ذلك الحد الأقصى ، ويتعين لذلك أن يكون في حدود ما يبقى من مدة الشهرين دون زيادة ، وان رأت الجهة التأديبية المختصة عدم مناسبة مقداره بمراعاة ذلك الباقي تعين توقيع

جزاء آخر ، من بين الجزاءات التالية له في ترتيب العقوبات التأديبية المنصوص عليها في المادة ( ٨٢ ) .

٢- لما كان ذلك ، وكان ما نص عليه في المادة ( ٨٣ ) من القانون . من أن يضع مجلس الادارة لائحة تتضمن من جميع أنواع المخالفات والجزاءات المقررة لكل منها لا يجوز أن تتضمن هذه اللائحة ما يخالف ما نص عليه في القانون من أحكام في شأن عقوبة الخصم من الأجر . كجزاء من حيث مقداره على الوجه السالف إيضاحه ، والحد الأقصى المقرر لما يصدر به من عقوبات في السنة ، أو من حيث تنفيذه بأن يتم الخصم بها في حدود ربع الأجر الشهري ، بحيث تنفذ متى لم تتجاوز هذه الحدود ، ويستكمل تنفيذ ما يزيد عليها على الشهر التالي ، تبعاً - فإن ما تضمنته لائحة المخالفات والجزاءات التي وضعها مجلس ادارة الشركة . في خصوص تحديد الجزاءات عن المخالفات لا مخالفة فيه للقانون في خصوص مقدار الخصم من المرتب في الواقعة محل المخالفة التي وقعت من ذلك العامل ، اذ أنها لم تجعلها الجزاء عنها بل نصت على أن الجزاء عنها هو الفصل وهو ما تختص بتوقيعه المحكمة التأديبية على ما ورد في المادة ٨٤ ، على أنها أجازت كأصل عام النزول عن الجزاءات المقررة بها . بما قرره من أن ما ورد بها من جزاءات عن المخالفات هو الحدود القصوى لها ويجوز تخفيضه وفقاً لظروف المخالفة مما يجوز لها أن تصدق عن إحالتها الى المحاكمة التأديبية وتكتفي بجزاء أدنى من ذلك مما تملك توقيعه ، طبقاً للمادة ٨٤ ولها من ثم أن توقع عقوبة الخصم من المرتب . أو ما يليها . فإن رأت الاكتفاء بعقوبة الخصم من المرتب ، برعاة ظروف المخالفة أو ضآلة قيمة ما استولى عليه العامل ، فلا يصح لها أن تتجاوز بمقدار العقوبة التي توقعها بالخصم من الأجر مدة الشهرين ، التي جعلها القانون حداً أقصى لما يقع خلال سنة منها ومن ثم يتعين عليها أن تلتزم به ، فلا توقع منها الباقي من تلك المدة متى كان قد جوزى بالخصم من

الأجر قبلها بحيث لا يتجاوز مجموع الجزاءات بالخصم من الأجر ، بما فى ذلك تلك الأخيرة هذا الحد المقرر قانوناً ، وألا يجب عليها أن رأت عدم ملاءمة ذلك الجزاء أن تستبدل به عقوبة أخرى ، مما تملكه ، أما ما جاء باللائحة بشأن تنفيذ عقوبة الخصم من الأجر بأن يكون فى حدود خمسة أيام من الأجر الشهري ، فانه لا يتفق مع ما سبق إيضاحه من أحكام القانون على ما ورد بالمادة ( ٨٢ ) التى تقضى بأن ينفذ الخصم فى حدود ربع الأجر الشهري ومن ثم يكون نصها فى هذا الخصوص لا سند له ، لأن المادة ٨٢ هى التى يجب اعمالها فى هذا الخصوص ، ولا محل للرجوع الى قانون العامل ، فيما ورد به نص فى هذا القانون .

٣ - ومتى تقرر ما سبق فإن اعتراض الجهاز المركزى للمحاسبات على قرار الجزاء المشار اليه فى الوقائع لتجاوز مقدار ما يقضى من أجر العامل بمقتضاه ، بالاضافة الى ما خصم منه طبقا لقرارات الجزاءات السابق توقيعها عليه بمقوبة الخصم من المرتب مدة أجر الشهرين المقررة كحد أقصى لا يجوز توقيعه خلال السنة يكون فى محله . ولا وجه لما أثارته الشركة للقول بصحة قرارها ، إذ من الواضح أنه يخالف أحكام القانون ، سواء من حيث تجاوز الجزاء الحد المقرر للعقوبة أو من حيث تنفيذه على أساس ترجيل ما زاد عن الحد الى سنة تالية . وعلى ما تقدم يكون الجزاء باطلا ، ويتعين الغاؤه وتوقيع العقوبة على المخالفة على الأسس سالفة البيان . .  
**لذلك :**

اتمى رأى الجمعية العمومية الى بطلان قرار رئيس مجلس إدارة الشركة الشرقية للدخان بتوقيع جزاء الخصم ، على العامل عن المخالفة الوارد بيانها فى الوقائع ، مما يتعين معه الغاؤه ، وتوقيع العقوبة الملائمة على الوجه المبين فى الأسباب من السلطة المختصة بمثلها .

( ملف رقم ٤٧/١/١٣٧ فى ١٩٩١/٣/٦ )

### خامسا - الخفض الى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة

#### قاعدة رقم ( ١٧٠ )

##### المبدأ :

المادة ٨٦ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة - مؤداها ان تنفيذ عقوبة الخفض الى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة يكون الى الدرجة الأدنى مباشرة من الدرجة التي يشغلها العامل في تاريخ إحالته للمحاكمة التأديبية وفق جدول درجات الوظائف السارى عليه وقت هذه الاحالة - شغل العامل أدنى المراتب بالنسبة لمؤهله لا يمنع من تنفيذ الحكم بعقوبة الا اذا استحال تنفيذه استحالة مادية .

##### الفتوى :

أن هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٨ من أكتوبر سنة ١٩٨٦ ، فاستعرضت المادة ( ٨٦ ) من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة والتي تنص على أن « عند توقيع جزاء الخفض الى وظيفة أدنى يشغل العامل الوظيفة الأدنى من تلك التي كان يشغلها عند إحالته الى المحاكمة شروط استحقاقها وتحدد أقدميته في الوظيفة الأدنى بمراعاة أقدميته السابقة فيها بالإضافة الى المدة التي قضاها في الوظيفة الأعلى مع الاحتفاظ له بأجره الذي كان يتقاضاه عند صدور الحكم بتوقيع الجزاء ولا يجوز النظر في ترقية الا بعد مضي سنة ونصف من تاريخ صدور الحكم بتوقيع الجزاء .

فاذا وقع على العامل جزاء الخفض الى وظيفة أدنى مع خفض الأجر فلا يجوز النظر في ترقية الا بعد مضي سنتين من تاريخ صدور الحكم بتوقيع الجزاء » .

وحيث أن مفاد ما تقدم أن تنفيذ عقوبة الخفض إلى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة يكون إلى الدرجة الأدنى من الدرجة التي يشغلها العامل في تاريخ إحالته للمحاكمة التأديبية وفق جدول درجات الوظائف الساري عليه وقت هذه الإحالة ، وبعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ سالف الذكر — والذي تمت إحالة العامل المروضة حالته للمحاكمة التأديبية في ظله — فيكون تنفيذ جزاء الخفض إلى وظيفة من الدرجة الأدنى مباغرة على أحد العاملين الخاضعين لأحكامه بتخفيض درجته إلى وظيفة من الدرجة الأدنى مباشرة حسب ترتيب درجات الوظائف المنصوص عليها في الجدول رقم ( ١ ) الملحق بهذا القانون .

وحيث أنه بتطبيق ما مضى على هذه المسألة المروضة ، فإنه لما كان العامل المذكور يشغل الدرجة الرابعة الكتابية فإنه تنفيذ عقوبة الخفض إلى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة يكون بتخفيض درجته إلى وظيفة من الدرجة الأدنى من الدرجة التي كان يشغلها وفق ترتيب الدرجات الواردة بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ إلى وظيفة من الدرجة الخامسة .

وحيث أنه لا يغير ما تقدم كون العامل المذكور يشغل الدرجة الرابعة الكتابية وهي أدنى الدرجات بالنسبة للمؤهل المتوسط مما يعنى أن تنفيذ الحكم على النحو السالف الذكر يؤدي إلى تعيينه على درجة غير مقررة لمؤهله ، وذلك لأن الحكم المشار إليه وقد أصبح حكماً نهائياً فله حجته ولا بد من تنفيذه هو عنوان الحقيقة وهو رمز المشروعية مهما كان التعقيب عليه ، اللهم إلا إذا استحال تنفيذه استحالة مادية مطلقة بأن يكون العامل يحكم عليه بالعقوبة سالف الذكر يشغل أدنى درجات التعيين الواردة في جدول الوظائف الملحق بالقانون ، أما في الحالة المروضة فلا توجد إثم استحالة مطلقة في تنفيذ الحكم المشار إليه بحسب أن العامل المذكور يشغل الدرجة الرابعة الكتابية ضمن المجموعة النوعية للوظائف

المكتبية والتي نص قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب الوظائف على الترتيب وطاقتها بالدرجة الخامسة ، ومن ثم فإن هناك مجال لتنفيذ الحكم المشار إليه وذلك بخفض درجة العامل المروضة حالته إلى وظيفة من الدرجة الأدنى مباشرة وهي الدرجة الخامسة في مجموعة الوظائف الكتابية .

لذلك :

أتى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى أن تنفيذ منطوق الحكم المشار إليه يقتضى تنزيل درجة العامل المذكور الى وظيفة من الدرجة الخامسة الكتابية فى نفس المجموعة الوظيفية .

( ملف ٣٤٥/٦/٨٦ - جلسة ٨/١٠/٨٦ )

#### قاعدة رقم ( ١٧١ )

المبدأ :

الواد أرقام ١١ - ١٢ - ١٥ - ٨٠ - ٨٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة - قرار رئيس الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة رقم ١٢٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب الوظائف للعاملين المدنيين بالدولة .

مجال تطبيق جزاء خفض الى وظيفة فى الدرجة الأدنى مباشرة يكون فى ذات المجموعة النوعية التى يشغل الموظف إحدى وظائفها - لا يجوز أن يترتب على توقيع هذا الجزاء تنزيل الموظف من المجموعة النوعية التى يشغل الموظف إحدى وظائفها الى مجموعة نوعية أخرى مستقلة عنها - أساس ذلك - أن أحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة بنيت على أسس موضوعية تعتمد بالوظيفة ، بمداولها السليم كمجموعة متحدة من الواجبات والمسئوليات يلزم القيام بها توافر اشتراطات معينة فى شغلها تتفق مع نوعها وأهميتها والهدف منها - أى ذلك : - أن كل مجموعة نوعية تعتبر وحدة متميزة فى مجال التمييز والترقية والنقل والتدب .

### الحكمية :

ومن حيث أن قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١٩٧٨/٤٧ ينص في المادة (١١) على أن :

« تقسم وظائف الوحدات التي تخضع لأحكام هذا القانون إلى مجموعات نوعية ، وتعتبر كل مجموعة وحدة متميزة في مجال التعيين والترقية والنقل والندب » .

وينص في المادة (١٢) على أن /

« يكون شغل الوظائف عن طريق التعيين أو الترقية أو النقل أو النسب بمراعاة استيفاء الاشتراطات اللازمة » .

وينص في المادة (١٥) على أن :

« يكون التعيين ابتداء في أدنى المجموعة النوعية الواردة في جدول وظائف الوحدة » .

وينص في المادة (٨٠) على أن :

« الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين هي :

• • • • •

(أ) خفض إلى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة .

(أ) خفض إلى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة مع خفض الأجر .

إلى التقدير الذي كان عليه قبل الترقية .

• • • • •

وينص في المادة (٨٦) على أنه :

« عند توقيع جزاء خفض إلى وظيفة أدنى يشغل العامل الوظيفة

الأدنى من تلك التي كان يشغلها عند إحالته إلى المحاكمة ، مع استحقاقه العلاوات الدورية المستقبلية المقررة للوظيفة الأدنى بمراعاة شروط

استحقاقها ، وتحدد أقدميته فى انوظيفة الادنى بمرعاة أقدميته السابقة فيها بالإضافة الى المدة التى قضاها فى الوظيفة الأعلى مع الاحتفاظ له بأجره الذى كان يتقاضاه عند الحكم بتوقيع الجراء .  
• • • • •

كما ينص قرار رئيس الجهاز المركزى للتتظيم والادارة رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ بشأن المعايير اللازمة لترتيب الوظائف للعاملين المدنيين بالدولة والأحكام التى يقتضيها تنفيذه فى المادة :

(١) على أنه :

« فى تنفيذ نظام ترتيب الوظائف وفقا لأحكام القانون رقم ٤٧/١٩٧٨ المشار اليه تستخدم المصطلحات الآتية .  
• • • • •

(ج) المجموعة النوعية :

وهى تقسيم ينظم جميع الوظائف التى تشابه فى طبيعة الأعمال نوعها وأن اختلفت فى مستويات الصعوبة والمسئولية .  
وتعتبر كل مجموعة وحدة متميزة فى مجال التمييز والترقية والنقل والتدب والاعارة .

وينص فى المادة (٢) على أن :

« تقسم وظائف الوحدات التى تخضع لأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه الى المجموعات النوعية المرفقة بهذا القرار » .  
وقد قسمت المجموعات النوعية المرفقة بالقرار رقم ١٣٤ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ، الى ست مجموعات متميزة منها مجموعة الوظائف التخصصية وتضم المجموعات النوعية الثلاثة وعشرين وظيفة منها المجموعة النوعية

نوافئات التعلیم۔۔ وتبدأ نوافئات هذه المجموعة بالدرجة الثالثة وتدرج وفقاً لتقييم النوافئات بالجدول المعتمد۔

وقد ورد بالمذكرة الإيضاحية لمشروع قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أن القانون المذكور قد بنيت أحكامه على أسس موضوعية وذلك عن طريق الاعتماد بالوظيفة بمدلولها السليم الذي يقضى بأنها مجموعة محددة من الواجبات والمسؤوليات يلزم للقيام بها اشتراطات معينة في شغلها تتفق مع نوعها وأهميتها وتسمح بتحقيق الهدف من إحداها .

وتأكيدا للنظرة الموضوعية في شأن أحكام التوظيف فقد قسمت وظائف كل وحدة الى مجموعات نوعية تعتبر كل منها وحدة متميزة في مجال التمين والترقية والنقل والتدرب .

ومن حيث أنه تأسيساً على كل ما سلف فإن مجال تطبيق جزاء خفض إلى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة المنصوص عليه في المادة (٨٤) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار إليه يكون في ذات المجموعة النوعية التي يشغل الموظف إحدى وظائفها بحيث لا يجوز أن يترتب على توقيع هذا الجزاء تنزله من المجموعة النوعية التي يشغل إحدى وظائفها إلى مجموعة أخرى مستقلة عنها بحسبان أن كل مجموعة نوعية هي وحدة متميزة في كافة شئون الموظف من تعيين وترقية ونقل ومساكنة.

وبن حيت أن الثابت من الاطلاع على الاوراق أن السيد / . . . .  
 حاصل على ليسانس آداب قسم جغرافيا دور يونيو عام ١٩٧٦ من كلية  
 الآداب جامعة عين شمس . وقد عين بوزارة التربية والتعليم في وظيفة  
 مدرس مواد اجتماعية بالمرحلة الإعدادية بالقلة السابعة التخصصية بأقدمية  
 من ١٩٧٦/١١/٩ طبقا للقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧٦ بالحداد نظام العاملين

المدينين بالدولة وهى الفئة المعادلة للدرجة الثالثة بمجموعة الوظائف التخصصية طبقاً للجدول الملحق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدينين بالدولة الذى عمل به اعتباراً من أول يوليو سنة ١٩٧٨ وقد انقطع السيد المذكور عن عمله اعتباراً من ١٩٧٩/٩/٢٩ وبجلسة المحكمة التأديبية المنعقدة فى ١٩٨١/١٠/١٨ حضر السيد المذكور وقدم صورة من اقرار استلامه العمل فى ١٩٨١/٧/١٨ .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه انتهى الى ثبوت المخالفة المنسوبة الى الطاعن وقضى بمجازاته بالخفض الى وظيفة فى ادرجة الأدنى مباشرة .

ومن حيث ان الطاعن يشغل الدرجة الثالثة بمجموعة الوظائف التخصصية التى تعتبر تلك الدرجة أدنى درجات التمين فيها على ما سلف بيانه فان مؤدى توقيع العقوبة التى قضى بها الحكم عليه هو تنزيل السيد المذكور من مجموعة الوظائف التخصصية التى يشغل أدنى درجاتها الى مجموعة نوعية أخرى مستقلة عنها بالمخالفة لأحكام قانون نظام العاملين المدينين بالدولة ، ومن ثم فان هذا الحكم يكون قد خالف القانون وأخطأ فى تطبيقه وتأويله .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان السيد / . . . . . قد انقطع عن عمله خلال المدة المبينة بتقرير الاتهام اعتباراً من ١٩٧٩/٩/٢٩ حتى ١٩٨٠/٨/٢٨ بالمخالفة لحكم المادة ٦٢ من قانون نظام العاملين المدينين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، فان انقطاعه على هذا النحو ينطوى على سلوك مؤثم يستوجب مساءلته تأديبياً ومجازاته بالجزاء المناسب والذى تقدره المحكمة بخضم شهر من أجره .

( طعن ١٤١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٧/٣/١ )

## سادسا - خفض الدرجة

قاعدة رقم ( ١٧٢ )

البدا :

عقوبة خفض الدرجة المنصوص عليها بالمادة ٨٦ من القانون رقم ٢٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ لا تنصرف الا الى خفض الوظيفة الى الدرجة الأدنى مباشرة داخل الكادر الواحد ( او المجموعة الوظيفية الواحدة ) فالذا كان العامل يشغل وقت احالته الى المحاكمة ادنى درجات الكادر المقررة تؤهله فان مجازاته بخفض درجته الى الدرجة السابقة عليها ينطوى على خفض الكادر التابع له العامل وهى عقوبة لم يقرها القانون وليست من الجزاءات التأديبية التى ورد النص على جواز توقيعها على العاملين المدنيين بالدولة على سبيل الحصر .

الفتسوى :

وقد عرض هذا الموضوع على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٨/٢/١٩٨٧ فاستعرضت نص المادة ٨٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ التى تنص على أنه « عند توقيع جزاء خفض الى وظيفة أدنى وشغل العامل الوظيفة الأدنى من تلك التى كان يشغلها عند احالته الى المحاكمة مع استحقاقه العلاوات الدورية المستقبلية المقررة للوظيفة الأدنى ببراءة شروط استحقاقها وتحدد أقدميته فى الوظيفة الأدنى ببراءة أقدميته السابقة فيها بالاضافة الى المدة التى قضاها فى انوظيفة الأعلى مع الاحتفاظ له بأجره الذى كان يتقاضاه عند صدور الحكم بتوقيع الجزاء ولا يجوز النظر فى ترقية الا بعد مضى سنة ونصف من تاريخ صدور الحكم بتوقيع الجزاء » . واستبان لها أن تنفيذ عقوبة

الخفض الى الوظيفة الأدنى تكون الى الدرجة الأدنى مباشرة من تلك التي كان يشغلها انطاعن وقت احالته الى المحكمة التأديبية وأن تنفيذ هذه العقوبة لا يستتبع تخفيض الأجر الذي كان يتقاضاه العامل المخالف عند صدور الحكم بمعاقبته وان كان يترتب عليه استحقاقه العلاوات الدورية المستقبلية بالصفة المقررة للوظيفة الأدنى التي تم خفض اليها مع عدم جواز ترقيةه الا بعد مضي المدة المقررة قانونا .

ومن حيث أن عقوبة خفض الدرجة المنصوص عليها بالمادة ٨٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه لا تنصرف الا الى خفض الوظيفة الى الدرجة الأدنى مباشرة داخل الكادر الواحد ( أو المجموعة الوظيفية الواحدة ) فاذا كان العامل يشغل وقت احالته الى المحكمة أدنى درجات الكادر المقررة لمؤهله فان مجازاته بخفض درجته الى الدرجة السابقة عليها ينطوي على خفض الكادر التابع له العامل وهي عقوبة لم يقررها القانون وليست من الجزاءات التأديبية التي ورد النص على جواز توقيعها على العاملين المدنيين بالدولة على سبيل الحصر ولا حجة للقول بأنه ما دامت السلطة التأديبية المختصة تملك توقيع عقوبة الفصل من الوظيفة فانه يكون لها من باب أولى أن توقع أى جزاء آخر كخفض الكادر ذلك أن الجزاءات التأديبية شأنها في ذلك شأن العقوبات الجنائية لا يسوغ أن تجد لها مجالا في التطبيق الا حيث يوجد النص الصريح لما يترتب عليها من آثار خطيرة على حقوق الموظف وحياته الوظيفية فلا محل أصلا لاعمال القياس والاستنباط لخلق جزاءات لا يجوز تقريرها الا بنص صريح كما لا وجه للقول أيضا بأن عدم تنفيذ الحكم الصادر بخفض الدرجة في حالة شغل العامل أدنى درجات الكادر ينطوي على اهدار لحجية الحكم الذي يعتبر عنوانا للحقيقة ذلك أن هناك فرقا بين حجية الحكم وبين قوته التنفيذية فلا خلاف على أن الحكم بما له حجية يعتبر عنوانا للحقيقة ولكن تنفيذ

الحكم قد يتعطل أثره أو يستحيل تنفيذه إذا ما اصطدم هذا التنفيذ بالواقع .  
كان يكون محل تنفيذ الحكم قد زال من الوجود قبل التنفيذ أو إذا اصطدم  
الأثر المترتب على تنفيذ الحكم مع صريح نص القانون فيتعين أعمال صريح  
نص القانون وتطبيقه . ونعده إذ متى تعارض أثران قانونيان مقرران بنصوص  
في القانون أو بناء على نصوص فيها تعين الترجيح بينهما طبقاً للقواعد  
الترجيح التي تجعل الأولوية للنص الصريح المتعلق بالنظام العام . فإذا  
كان محظور تعين العامل في درجة أدنى من الدرجة المقررة لبدء التعيين ،  
ثم قضى حكم ما بتخفيض شاغل مثل هذه الدرجة إلى درجة أدنى منها ،  
فإن الإقرار الأول وهو الحظر تقرر بنص في القانون ، أما الأثر الآخر فهو  
ناشئ عن تنفيذ الحكم وهذا التنفيذ توجه نصوص في لقانون ، وهنا  
لا تعارض بين نص قانون إنما يقوم التعارض بين نص صريح في القانون  
وأثر مترتب على تنفيذ نص آخر صريح ، فيرجح الأول على الثاني . وبذلك  
فلا مساس بحجية الحكم فظل قائمة ولكن يتعطل تنفيذه لتعارضه مع  
صريح نص في القانون . وإذا كان الثابت أن العامل المعروضة حاله كان  
يشغل أدنى درجات السلم الإداري المقررة لمؤهله فانه يتمتع في هذه  
الحالة أعمال الأثر المترتب على تنفيذ الحكم الصادر بمجازاته بخفض  
وظيفته إلى الدرجة الأدنى لما بنطوى عليه ذلك من خفض الكادر التابع  
له أو المجموعة الوظيفية المدرج فيها وظيفته وهي عقوبة غير مقررة بل وغير  
جائزة قانوناً .

لذلك :

اتهمت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى استحانة  
أعمال الأثر المترتب على تنفيذ الحكم لصادر بمعاقة السيد / . . . .  
بخفض وظيفته إلى الدرجة الأدنى مباشرة .

## سابقات الوقف عن العمل

### قاعدة رقم ( ١٧٢ )

#### المبدأ :

صدور حكم تلخيص ضد العامل المرخص له بإجازة خاصة بدون مرتب طبقاً لحكم المادة ١/٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بوقفه عن العمل مع صرف نصف الأجر لا يحول دون تجديد هذه الإجازة على أن تنظف العقوبة بوقفه عن العمل فور انتهاء الإجازة الممنوحة له وعودته إلى تسلم عمله مع وجوب تنفيذ الآثار التبعية المترتبة على توقيع جزاء الوقف عن العمل فور توقيع الجزاء .

#### الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المقودة بتاريخ ١٨/١٢/١٩٨٥ فاستعرضت نص المادة ٦٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة بأن « تكون حالات الترخيص بإجازة بدون مرتب على الوجه الآتي » :

١ - يمنح الزوج أو الزوجة اذا رخص لاحدهما بالسفر الى الخارج لمدة ستة أشهر على الأقل اجازة بدون مرتب ، ولا يجوز أن تتجاوز هذه الاجازة مدة بقاء الزوج في الخارج ، كما لا يجوز أن تتصل هذه الاجازة بإعارة الى الخارج .

ويتعين على الجهة الادارية أن تستجيب لطلب الزوج أو الزوجة في جميع الاحوال .

ومفاد ذلك أن المشرع أوجب على الجهة الادارية الاستجابة لطلب الزوج أو الزوجة في الترخيص له باجازة بدون مرتب اذا رخص لاحدهما بالسفر الخارج . واستشهدت الجمعية أن المشرع لم يحدد أسبابا تحول دون الاجابة انى طلب العامل الجمول على هذه الاجازة أو تجديدها . فظالما توافرت شروط منحها الواردة في القانون ولائحته التنفيذية تعين اجابة العامل الى طلبه . ومن ثم فان صدور حكم بتوقيع عقوبة الوقف عن العمل لا تصلح سببا يؤدي الى عدم منح العامل الاجازة المشار اليها أو تجديدها اذا حل ميعاد تجديدها في أعقاب صدور الحكم التأديبي .

واذا كان صدور حكم تأديبي ضد العامل يلقي على عاتق جهة الادارة التزاما بتنفيذه الا أنه في حالة وجود العامل المحكوم ضده في اجازة وجوبية وفقا لحكم المادة ٦٩/أ سائغة البيان ، فلا مناص من تأجيل هذا الالتزام الى حين عودته الى عمله وتسلمه اياه عقب انتهاء الاجازة الممنوحة له فيوقف حينئذ عن العمل ويوقف صرف نصف راتبه المدة التي حددتها الحكم التأديبي .

واذا كان المشرع قد رتب بعض الآثار التبعية لبعض الجزاءات فقضى في المادة ٨٥/٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بعدم جواز النظر في ترقية عامل وقع عليه جزاء الوقف عن العمل مدة تزيد على ثلاثين يوما الا بعد انقضاء سنة من تاريخ توقيع الجزاء ، فان هذا الأثر يكون واجب الاعمال فورا ، ولا يحول دون اعماله التراخي في تنفيذ عقوبة الوقف عن العمل بسبب من القانون هو وجود العامل في اجازة وجوبية وفقا لنص المادة ٦٩/أ بحيث اذا ما صادفته ترقية عقب صدور الحكم ولو خلال وجوده في الاجازة وحتى تنفيذ الحكم فلا يرقى ولا ينظر في ترفيته الا بعد قضاء المدة التي حددها المشرع ومقدارها سنة .

لذلك :

اتهمت الجمعية الصومية لتقوى والتشريع الى أن صدر  
حكم تأديبي ضد العامل المرخص له بإجازة خاصة بدون مرتب طبقا لحكم  
المادة ١/٦٩ من القانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٨ بوقفه عن العمل مع صرف  
نصف الأجر لا يحول دون تجديد هذه الإجازة على أن تنفذ العقوبة بوقفه  
عن العمل فور انتهاء الإجازة الممنوحة له وعودته الى تسلم عمله مع وجوب  
تنفيذ الآثار التبعية المترتبة على توقيع جزاء الوقف عن العمل فور توقيع  
الجزاء .

( ملف ٣٣/٦/٨٦ — جلسة ٨٥/١٢/١٨ )

#### ثمنا - الاحالة الى المعاش

قاعدة رقم ( ١٧٤ )

المبدأ :

ورد جزاء الاحالة الى المعاش قبل جزاء الفصل من الخدمة مباشرة -  
مؤدى ذلك ان الجزاء الاول اخف من الثانى - اذا كان المشرع قد اشترط  
فيمن يعين الا يكون قد سبق فصله من الخدمة بقرار او حكم تأديبي نهائى  
ما لم تملى على صدره اربع سنوات فلن هذا الشرط لا ينسحب على جزاء  
الاحالة الى المعاش فلا يشترط عند التعيين ملى اربع سنوات على توقيع  
هذا الجزاء - لا يشترط كذلك عند توقيع جزاء الاحالة للمعاش ان يكون  
المحكوم عليه مستحقا لمعاش - فساس ذلك : ان الاحكام التأديبية شأنها شأن  
الاحكام الجزائية لا يجوز التوسع فى تفسير نصوصها تخفيفا او تشديدا -  
المحكمة :

ومن حيث أن الظن المائل لا ينمى على الحكم المظنون فيه أى  
مظن فيما يتعلق بالأسباب التى قام عليها قضاؤه فى اثبات مسؤولية التهم

واداته في المخالفتين المنسوبتين اليه بتقرير الاتهام • ومفاد ذلك أنه لا يجادر بل يقر ويسلم باداته للأسباب التي بنى عليها الحكم المطعون فيه هذه الادانة وعلى هذا النحو فان طعنه يقتصر فقط على أن انجزاء الموقع عليه بموجب الحكم المطعون فيه لا يجوز توقيعه عليه بقوله أنه يشترط قامونا بتوقيعه على المتهم أن يكون قد استحق معاشا وهو الأمر الذي لا يتوافر فيه ومن ثم يتعين تعديل الجزاء بما يتفق وكونه غير مستحق للمعاش •

ومن حيث أن نظام العاملين المدنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ينص في المادة ٨٠ منه على الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين وقد ورد ترتيب هذه الجزاءات بالنسبة للعاملين من غير شاغلي انوطائف العليا ، شأن الطاعن ، على نحو راعى فيه التدرج في انواع الجزاءات •

ومن ثم فانه وقد أورد جزاء الاحالة الى المعاش قبل جزاء الفصل من الخدمة مباشرة فان جزاء الاحالة الى المعاش يعتبر والحال كذلك اخف من جزاء انفصل من الخدمة ، بما مفاده أن الآثار التي تترتب على توقيع جزاء الاحالة الى المعاش على العامل تكون أقل حدة من الآثار التي يترتبها توقيع جزاء الفصل من الخدمة عليه •

ومن حيث أن الأحكام التأديبية ، شأنها شأن الأحكام الجزائية بصفة عامة ، لا يجوز التوسع في تفسير النصوص المقررة لها تخفيفا — باضافة قيود لاثرائها — وتشديدا — بمراعاة ظروف لاعمالها — ما لم يكن الاعتداد بهذه القيود وتلك الظروف مصدرة الأحكام العامة للقانون التي تيسر باعمالها عند قيام المقتضى • ومن ثم إذا ما قرر النص جزاء معيناً • وورد هذا النص مطلقاً من كل قيد غير معلق عليه شرط أو أخسر

لأعماله ولا يتعارض تنفيذه مع الأوضاع التي تقررها القوانين فإنه لا يتأني  
والحال كذلك تبطيل تطبيقه بإبتداع قيودا أو اختلاق شروط تعارض  
ذلك مع مبدأ المطلق يؤخذ على إطلاقه .

ومن حيث أن النصوص التي تقرر الجزاءات التأديبية ، باعتبارها  
جزء من الاحكام التأديبية بصفة عامة ، يسرى في شأنها ما سبق يسانه  
وبمراعاة ان ما يعول عليه من آثار ترتب على توقيعها هو ما ينصرف من  
هذه الآثار الى حياة المامل الوظيفية وهذه الآثار هي التي من شأنها جعل  
جزاء تأديبي معين اخف من جزاء تأديبي آخر .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم وكانت المادة ٢٠ من نظام العاملين  
المدنيين بالدولة قد نصت على أنه « يشترط فيمن يعين في إحدى  
الوظائف ... » الا يكون قد سبق فصله من الخدمة بقرار أو حكم تأديبي  
نهائي ما لم تمض على صدوره أربع سنوات بحلى الأقل . • بيد أنها لم  
تشرط في تعيين من يكون قد حكم عليه تأديبيا بجزاء الاحالة الى المعاش  
ان تكون قد مضت على صدور الحكم عليه بذلك مدة معينة . أى أن  
صدور مثل هذا الحكم الاخير عليه لا يحول دون عودته بلا أى قيد زمنى  
الى الوظيفة العامة ومن ثم فان جزاء الاحالة الى المعاش يكون فى مجال  
الآثار المنعكسة على الحياة الوظيفية للعامل اخف من جزاء انفصل من  
الخدمة لما للاخير من آثار يتفرد بها دون جزاء الاحالة الى المعاش وهى  
جرمان العامل من تقلد الوظيفة العامة والعودة اليها لفترة تمتد الى اربع  
سنوات من تاريخ توقيعها عليه .

ومن حيث أن جزاء الاحالة الى المعاش قد ورد النص عليه مطلقا دون  
تقييد توقيعها بإستحقاق المامل الذى يوقع عليه معاشا من عديده ، فإنه فى  
ضوء ما سبق بيانه لا يتوقف توقيمه على العامل أن يكون ههنا الأخير

مستحقا لمعاش لما في ذلك من تخصيص للجزاء بغير نص يخصصه وتقييد للنص بقيد يتعارض وإطلاقه لا سيما وإن استحقاق العامل لمعاش عن مدة خدمته من عدمه هو الأمر يرتبط بحقوقه التقاعدية التي تنشأ بعد انقضاء حياته الوظيفية ومن ثم فإن هذا الأمر يخرج عن نطاق الحياة الوظيفية للعامل التي يستهدف المشرع أن يتأثر بما ينعكس عليها من آثار الجزاء التأديبي الموقع عليه .

ومن حيث أنه لما تقدم من أسباب يكون الحكم المطعون فيه عندما وقع الجزاء الوارد به قد أصاب صحيح حكم القانون فمن ثم بغدو الظعن عليه غير قائم على أساس سليم من القانون مما يتعين القضاء برفضه .  
( طعن ٧١٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٧ )

### ثامنا - الفصل من الخدمة

#### قاعدة رقم ( ١٧٥ )

المبدأ :

مفهوم الفصل من الخدمة المادة ( ٨٠ ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - حدد المشرع العقوبات التأديبية على سبيل العسر وجعل في ختامها عقوبة الفصل من الخدمة - وردت عبارة « الفصل من الخدمة » بلفظ مطلق ومجرد - مؤدى ذلك : أنه لا توجد عقوبة تتضمن الفصل النسبي غير المجرد من جهة بعينها - عقوبة الفصل تعنى الفصل من كل عمل بملك القاضي التأديبي توقيع الجزاء في نطاله بما يشمل خدمة العامل بالحكومة أو بالقطاع العام .

### المحكومية :

ومن حيث ان قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالتبانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد نص في المادة ٨٠ منه على ان ( الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين هي : ٠.٠٠.٠٠ ( الفصل من الخدمة ) . ومنفاد هذا النص ان الشارع قد اورد العقوبات التي يجوز توقيعها على العاملين على سبيل الحصر وجعل في ختامها عقوبة الفصل من الخدمة ، وقد وردت عبارة الفصل من الخدمة بلفظ مطلق ومجرد ، ولما كانت فواعد التفسير القانوني تستوجب أن يبقى المطلق على إطلاقه ، فان مؤدى ذلك الا تكون هناك عقوبة تتضمن الفصل النسبي غير المجرد من جهة بعينها بحيث يفصل بموجبها العامل من موقع عمله مع بقاء خدمته في موقع عمل آخر ، آية ذلك أن عقوبة فصل العامل من الخدمة لا بد وأن تمنى فصله من كل عمل يملك القاضى التأديبي توقيع الجزاء التأديبي في نطاقه بما يشمل خدمة العامل بالحكومة وخدمته بالقطاع العام .

ومن حيث ان المحكمة التأديبية قد ذهبت الى خلاف هذا المذهب فقضت بفصل المتهم من خدمة الادارة العامة للرى بمحافضة المنوفية دون خدمته بشركة اطلس العامة للمقاولات ، فانها تكون قد خالفت حكم القانون الذى يجعل القضاء بفصل العامل من الخدمة مطلقا ومجردا وغير نسبي .

( طعن ٩٧٢ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ١٧٦ )

### النسبة :

يجب ان يقوم تقدير الجزاء على اساس التدرج تبعاً لدرجة جسامة الذنب الإدارى - السلطات التأديبية ، بما فيها المحاكم التأديبية ، سلطة تقدير خطورة الذنب الإدارى وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها فى ذلك

— مناط مشروعية هذه السلطة الا يشوب استعمالها غلو — من حقوق القتل  
عدم الملاءمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري وبين نوع الجزاء  
ومقداره — اذا كان الثابت في حق المتهم مبرر الاعتقال في اداء عمله، فان  
مما يقتضيه بمقتضى الفصل يكون هذا الجزاء قد اتسم بعدم الملاءمة الظاهرة بين  
درجة خطورة الذنب الإداري ونوع الجزاء الذي يناسبه ومقداره — الفسلة  
المحكمات التأديبية، بالفصل في هذه الحالة مشوب بالغلو .

### الحكمة :

ومن حيث أنه وان كان ما تقدم الا أنه بالنسبة لما يأخذه الطاعن  
على جزاء الفصل الذي وقته المحكمة عليه وما شابه من غلو لا يتناسب  
مع الاهمال المنسوب اليه فانه على ما سبق وأن قضت به هذه المحكمة فانه  
يجب أن يقوم تقدير الجزاء على أساس التدرج تبعاً لدرجة جسامة الذنب  
الإداري وعلى انه اذا كان للسلطات التأديبية بما فيها المحاكم التأديبية  
سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها  
في ذلك فان مناط مشروعية هذه السلطة الا يشوب استعمالها غلو . ومن  
صور هذا الغلو عدم الملاءمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري  
وبين نوع الجزاء ومقداره اذ في مثل هذه الحالة يخرج التقدير من نطاق  
المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ومن ثم يخضع لرقابة هذه المحكمة .

ومن حيث أن المحكمة التأديبية قد انتهت حسبما سبق مفاده في  
قضائها اني أن الثابت في حق الطاعن هو مجرد الاهمال في اداء عمله على  
الوجه الآتف الذكر فان قضاءها بمعاقبته بمقتوبة الفصل وهذا في الجزاءات  
يكون قد اتسم بعدم الملاءمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري  
الذي وقع منه ونوع الجزاء الذي يناسبه ومقداره ومن ثم يكون قضاءها  
قد شابه الغلو في تقدير الجزاء مما يمتنع معه تعديل الحكم المطعون فيه

وتقدير الجزاء المناسب بمعاقبة الطاعن عما نسب اليه بمقوبة الخصم من المرتب لمدة شهر .

ومن حيث أنه لما تقدم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بتعديل الحكم المطعون فيه فيما تضمنه من مجازاة الطاعن بالعقوبة انواردة فيه الى مجازاته بالخصم لمدة شهر من أجره .

( طعن ٦١٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٨٩/١/١٠ )

### قاعدة رقم ( ١٧٧ )

النسب :

إذا كان العامل قد حكم عليه تأديبيا من قبل بالفصل من الخدمة - فإن صدور حكم تال بفضله من الخدمة ليجرم آخر يستوجب هذا الجزاء يكون مخالفا للقانون لو روده على غير محل - وجوب قضاء حكم المحكمة التأديبية الثاني الصادر بالفصل من الخدمة ، وتعديل الجزاء الى عقوبة تأديبية مما يجوز توقيعها على من ترك الخدمة - المادة ٨٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

المحكمة :

» ومن حيث أن الاتهام المنسوب للمطعون ضدها بالدعوى التأديبية الثانية رقم ٧٦٤ لسنة ١٣ القضائية هو تزوير المطعون ضدها موافقة جهة الادارة لسفرها للخارج ومغادرتها البلاد دون موافقة جهة عملها وقد صدر الحكم المطعون فيه وقضى بمجازاتها بالفصل من الخدمة في ١٩٨٥/١٢/٩ حال كونها قد فصلت من الخدمة بموجب حكم المحكمة التأديبية بطنطا في الدعوى رقم ٤٥٢ لسنة ١١ القضائية وذلك بجلاسة ١٩٨٥/٤/٢٩ ، ومن ثم فإن عقوبة الفصل تكون قد وردت على غير محل لسبق فصل المتهمه تأديبيا من الخدمة ويكون الحكم المطعون فيه قد صدر ( ٢٦ - م )

مخالفا للقانون ، ومشوبا بالخطأ فى تطبيقه بتوقيع أحد الجزاءات والمقررة للعاملين أثناء الخدمة — وهى عقوبة الفصل — على من انتهت خدمته قانونا والذين اختصهم نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بعقوبة خاصة نص عليها بالمادة ٨٨ منه .

ومن حيث أنه من مقتضى ما سلف فإن الحكم المطعون فيه يكون قد خالف القانون وخطأ فى تطبيقه مما يوجب الغاؤه .

ومن حيث ان موضوع الدعوى التأديبية ، صالح للفصل فيه .

ومن حيث ان ما نسب للمتهم بتزويرها موافقة السفر رقم ٣٦٥٣٨١ وسببها زورا الى الادارة التعليمية بالمحلة الكبرى ، ومغادرتها البلاد دون موافقة جهة عملها مستعملة الموافقة المشار اليها فان الواضح من عيون الأوراق أن ما نسب الى المذكورة ثابت فى حقها حسب الثابت من انتحقيقات الادارية وتحقيقات النيابة العامة وشهادة الشهود ، وهو ما يلزم معه مجازاتها بالجزاء المناسب من الجزاءات لمقررة لمن ترك لخدمة ، والذي تقدره المحكمة بفرامة مقدارها أجر شهر من راتبها « .

( طعن ٧٤٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٢ )

#### قاعدة رقم ( ١٧٨ )

المبدأ :

يعد جزاء الفصل من الخدمة هو أقصى العقوبات التى توقع على الموظف يترتب على الفصل قطع مورد الرزق والاضطرار بأسرة الموظف — لذلك فإنه يتمين عند توقيع عقوبة الفصل ان تكون الواقعة التى ارتكبها الموظف جسيمة — اذا كانت الواقعة غير جسيمة ووقعت عليه عقوبة الفصل فان هذا الجزاء يكون مغالى فيه وغير مشروع .

### المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على ان الأصل أن يقوم تقدير الجزاء على اساس التدرج تبعا لدرجة جسامة الذنب ، وعلى انه اذا كان للسلطات التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الادارى وما يناسبه من جزاء ، فان مناط مشروعية هذه السلطة الا يشوب استعمالها غلو ، ومن صور هذا الغلو عدم الملاءمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب وبين نوع انجزاء ، ففى هذه الحالة يخرج التقدير من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ومن ثم يخضع لرقابة هذه المحكمة التى يخضع لها ايضا تعيين انحد الفاصل بين النطاقين •

ومن حيث ان جزاء الفصل من الخدمة هو اقصى العقوبات التى يمكن توقيعها على موظف ، حيث يترتب عليه قطع مورد رزقه والاضرار بأسرة لم يكن لها دخل فى مسلكه لذا فانه يتعين التحرز عند توقيع هذه العقوبة فلا يقضى بها الا اذا كانت الواقعة التى ارتكبها من الجسامة بحيث تنبئ عن انه لم يعد صالحا تماما لشغل الوظيفة اما اذا كانت لا تنبئ بذلك وان فى الامكان عودة الموظف الى السلوك السليم فيما لو وقعت عليه عقوبة اقل ابلاما ، لذا فان هذا الجزاء يكون مغالى فيه وبالتالي يكون غير مشروع •

ومن حيث أنه بتطبيق ذلك على الحالة الماثلة بين ان الطاعن قام بالمهمة اصلا بدلا من زميل له حال مرض ابنه دون قيامه بهذه المهمة ، وان الواقعة التى ارتكبها الطاعن لم ترتب اضرارا وان الطاعن على الرغم مما ارتكبه موظف يمكن ان يستقيم امره ، فيما لو أعطى فرصة أخرى لاستئناف عمله ، وان الواقعة وان كانت جسيمة الا انها لم تبلغ فى جسارتها الحد الذى يبرر توقيع جزاء الفصل من الخدمة ، لذا فان المحكمة تقضى بالناء القرار المطعون فيه وتقضى بمجازاة الطاعن بتأجيل الترقية عند استحقاقها لمدة سنتين » •

## الفرع الثامن - جزاء تاديبى مقنع

قاعدة رقم ( ١٧٩ )

المبدأ :

من المسلم به فى الفقه والقضاء الإداريين أن الجزاء التاديبى المقنع غير مشروع - إذا ثبت أن قرار نقل العامل كان مقصود به مجازاته تاديبيا عن خطأ تاديبيا يكون قرار واجب الإلغاء - أساس ذلك : نقل العاملين لم يشرع من أجل اتخاذه وسيلة لمجازاة العامل المخطئ وإنما هو وسيلة لتحقيق الفضل لسير الرق - •

البحرمة :

من حيث أنه فيما يختص بالمطعون ضدهم من السادس حتى العاشر وهم ( ... ) و ( ..... ) و ( ..... ) و ( ..... ) ( ..... ) فان الحكم المطعون فيه قد قضى ببراءتهم بعد أن أثبت وقوع الاتهام المنسوب الى كل منهم وهو أنهم صرفوا مبالغ دون وجه حق ، رغم أنهم من مندوبى وزارة المالية المحظور عليهم تقاضى مكافآت من الجهات الادارية التى يعملون بها إلا باذن مسبق من وزارة المالية ولم يثبت أنهم سبق حصولهم عليه قبل صرف تلك المبالغ •

ومن حيث أن تحريات الرقابة الادارية كانت قد انتهت الى أن صرف هذه المبالغ كان بدون وجه حق وقد تأيد هذا بما ورد بالمذكرات المرفوعة من السيد المشرف على قطاعى الحسابات والمديرية المالية بالجهة الادارية التى يعملون بها والتى تضمنت أن اللجان التى صرفوا عنها المكلفات شكلت بطريقة وهمية عن أعمال هى من صميم عمل الوحدة الحسابة الأساسية ولا سجل بالتالى لصرف مكافآت عن هذه الأعمال •

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب الى أنه بناء على أنه قد صدر قرار بنقل المطعون ضدهم سالتى الذكر من مقام أعمالهم الى أعمال أخرى فى أعقاب الصرف المخالف للقانون وهو ما ينطوى على جزاء مقنع وأنه تكفى به المحكمة التأديبية بالنسبة اليهم جزاء عما تضمن الحكم صحة نسبه اليهم من اتهامات •

ومن حيث أن ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه على هذا النحو لا أساس له من القانون أو المبادئ العامة للنظام التأديبى لأن المسلم به فى التفقه والقضاء الاداريين أن الجزاء التأديبى المقنع جزاء غير مشروع وأنه اذا ثبت أن قرار نقل العامل كان مقصودا به مجازاته تأديبيا عن خطأ تأديبى وقع منه فإن هذا القرار يكون واجب الالغاء ، وذلك لأن نقل العاملين لم يشرع من أجل اتخاذه وسيلة لمجازاة العامل المخطئ وانما لاتخاذه وسيلة لتحقيق أفضل ادارة للمرافق العامة على أحسن وجه ، وعلى هذا الأساس فإنه لا يجوز القول بصحة ما ذهب اليه الحكم الطعين من أن :نقل كجزاء مقنع يضى عن مجازاة المطعون ضدهم عما هو ثابت قبلهم بدلا من العقوبات التأديبية التى قررها المشرع على سبيل الحصر فى المادة ( ٨٠ ) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة سالف الذكر .- والتى تبدأ بالانذار وتنتهى بالفصل من الخدمة والتى قدم الطاعنون من قبل بمعرفة النيابة الادارية الى المحكمة التأديبية لتمارس ولايتها كسلطة قضائية تأديبية فى اختيار ما تراه من هذه الجزاءات لتوقيعه على من تدبته لمن الطاعنين فيما هو منسوب اليه على نحو يتناسب مع ما هو مدان فيه . ولا شأن لما يكون قد عانى منه الطاعنون من اجراءات باشرتها السلطة الادارية بالمخالفة للقانون أو بالمطابقة لأحكامه سواء تعتبر جزاء مقنع أو بمناسبة ما نسب الى المطعون ضدهم من اتهامات فى رفع المسؤولية التأديبية عنهم أو تحصينهم فى العقوبة التأديبية الشرعية المناسبة رغم أن تلك

الجزاءات تشكل مانعا قانونيا من معاقبتهم تأديبيا رغم ادانتهم اذ لن  
لنسطون ضدهم اللجوء الى اساليب التظلم والرقابة القضائية لما يكون  
قد تم كجزاء مقنع أو غير ذلك بينما يتعين ان تباشر المحكمة التأديبية  
ولايتها وسلطتها في توقيع الجزاء المناسب عما ثبت قبل من يقدم للمحاكمة  
التأديبية امامها وبناء على ذلك فانه طالما ثبت في حق المطعون ضدهم  
المشار اليهم المخالفة التأديبية الموجبة للجزاء التأديبي فانه كان يتعين الحكم  
بمجازاتهم تأديبيا باحدى العقوبات التأديبية القانونية الواردة في المادة  
( ٨٠ ) سائلة الذكر حيث لا تملك المحكمة التأديبية قانونا الامتناع عن  
توقيع العقاب التأديبي المناسب بعد أن اقرت بحكمها بمسئوليتهم تأديبيا  
عن الأفعال المنسوبة اليهم برغم سبق معاقبتهم من اجراءات تكييفها كمقاب  
تأديبي مقنع باشرته جهة الادارة على غير سند من القانون .. وان كانت  
تملك ادخال ما عاياه المتهمون من اجراءات ادارية غير شرعية أو غيرها فيما  
تقدره المحكمة التأديبية من جزاء مناسب لما اقترفوه من جرائم تأديبية  
على نحو لا يتحقق معه الغلو في العقاب وفي ذات الوقت فانه لا يجوز  
قانونا للمحكمة التأديبية الغلو في التحقيق الذي لا يتناسب على الاطلاق  
مع خطورة الجريمة التأديبية أو الامتناع عن توقيع أية عقوبة عن تدينه  
بذات الحكم التأديبي عن الأفعال المخالفة المنسوبة اليه ومن ثم فانه يتعين  
الناء الحكم المطعون فيه فيما ورد به في الشق الخاص بالمطعون ضدهم  
المذكورين آنها ( ٠٠٠٠٠ ) ومجازاة كل منهم بخمسة خمسة أيام  
من أجره .

## الفرع التاسع - نحو العقوبات التأديبية

قاعدة رقم ( ١٨٠ ) :

المبدأ :

الحكم التأديبي الصادر بتوقيع جزاء الحرمان من نصف الملاوة الدورية ينصرف اثره الى الملاوة التي تستحق بعد صدوره دون أية علاوة سابقة مما انضم في الاجر والمسمى جزوا لا ينقسم عنه - المدة المقررة لمحو جزاء الحرمان من الملاوة تحسب في هذه الحالة اعتبارا من تاريخ صدور الحكم التأديبي - تحسب المدة التي لا يجوز فيها النظر في الترقية اعتبارا من تاريخ صدور هذا الحكم حتى التاريخ الافتراضي المعين لاستحقاق اول علاوة دورية كان يفترض صرفها لولا بلوغ المرتب نهاية ربط الدرجة .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١٢/٦/١٩٩٢ فاستبان لها أن المادة ٨٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين هي : ( ١ ) . . . ( ٤ ) الحرمان من نصف الملاوة الدورية » في حين تنص المادة ٨٥ من القانون ذاته على أنه « لا يجوز النظر في ترقية عامل وقع عليه جزاء من الجزاءات التأديبية المينة فيما يلي الا بعد انقضاء الفترات الآتية : ( ١ ) . . . ( ٥ ) مدة لتأجيل أو الحرمان في حالة توقيع جزاء تأجيل الملاوة أو الحرمان من نصفها ، وتحسب فترات التأجيل المشار إليها من تاريخ توقيع الجزاء ولو تداخلت في فترة أخرى مترتبة على جزاء سابق » . وأخيرا تنص المادة ٩٢ على أنه « تحمي الجزاءات التأديبية التي توقع على العامل باقضاء الفترات الآتية : ( ١ ) . . . ( ٣ ) ستان في حالة تأجيل الملاوة أو الحرمان منها » .

واستظهرت الجمعية ما تقدم أن من بين الجزاءات التي يجوز توقيعها على العامل جزاء الحرمان من نصف الملاوة الدورية ، ولم كان الأصل في الجزاء ألا يوقع بأثر رجعي وأن الحرمان لا يرد إلا على أمر مستقبل ، فإن تنفيذ هذا الجزاء ، إنما ينصرف أثره إلى أول علاوة دورية تستحق بعد توقيعه ، دون أية علاوة سابقة استحققت بذى قبل والدمجت في الأجر. وإضحت جزاء لا ينقسم عنه مفتقبة بذلك وضعها الأصلي كملاوة وأنه بموجب هذا الجزاء لا يجوز النظر في ترقية العامل خلال مدة العمل محسوبة من تاريخ توقيعه. وهو تاريخ إزالته بالحكم الصادر من مجلس التأديب دون ما خلط في ذلك بين توقيع الجزاء بموجب الحكم وتاريخ تنفيذه ، كما وأن تاريخ توقيع الجزاء بصدر الحكم به هو ذاته التاريخ الذي تحسب منه بدوره المدة المقررة لمحو الجزاء والتي تبدأ من تاريخ صدور الحكم لتجد نهايتها تبعاً عند التاريخ الافتراضي المعلن لاستحقاق أول علاوة دورية كان يفترض صرفها لولا بلوغ المرتب نهاية ربط المدوجة .

لنستدرك :

انتهى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع لى ما يأتي :  
( ١ ) أن الحكم التأديبي الصادر بتوقيع جزاء الحرمان من نصف الملاوة الدورية ينصرف أثره إلى الملاوة التي تستحق بعد صدوره دون أية علاوة سابقة مما اندمج في الأجر وأضحى جزاء لا ينقسم عنه .  
( ٢ ) المدة المقررة لمحو جزاء الحرمان من الملاوة تحسب في هذه الحالة اعتباراً من تاريخ صدور الحكم التأديبي ، كما تحسب المدة التي لا يجوز فيها النظر في الترقية اعتباراً من تاريخ صدور هذا الحكم حتى التاريخ الافتراضي المعلن لاستحقاق أول علاوة دورية كان يفترض صرفها لولا بلوغ المرتب نهاية ربط المدوجة .

( ملف رقم ٨٦ / ٢ / ٣٢٤ في ٢٩ / ٢ / ١٩٩٢ )

## الفرع العاشر — جواز ملاحقة من ترك الخدمة

قاعدة رقم ( ١٨١ )

المبدأ :

المادتان ٨٠ و ٨٨ من قانون نظام العاملين المدنيين رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اذا ما بدأت جهة الادارة التحقيق مع العامل قبل انتهاء مدة خدمته فانه لا يمنع انتهاء خدمته بعد بدء التحقيق لاي سبب من الاسباب من مساءلته تأديبيا سواء من خلال السلطة الرئيسية أو المصالحات التأديبية بحسب الأحوال — في هذه الحالة توقع على العامل إحدى العقوبات التأديبية المحددة في نص المادة ٨٠ من قانون العاملين المدنيين بالقولة — لا يحول دون اعمال هذه القاعدة القول بأن بعض الجزاءات الواردة بهذه المادة لا يعساف محلا اذا بولمته للحكمة على من ترك الخدمة بحسب طبيعتها مع حقيقة انتهاء الخدمة مثل عقوبة الوقف عن العمل ، ذلك ان باقى الجزاءات جميعا تعد محلا لتطبيقها على العامل الذى انتهت خدمته — أساس ذلك : اثر الجزاء سبرئ الى تاريخ ارتكاب الواقعة المشكلة للمخالفة التأديبية الواقع عنها الجزاء وسبرئ على أثرها على مستحقته فى المرتب والمعاش وغيرها من المستحقات التامينية والمعاشية — المحكمة الادارية العليا حينما تقرر الفاء حكم المحكمة التأديبية وتوقيع عقوبة اخرى ما تحل محل المحكمة التأديبية فى توقيع هذه العقوبة — حكم المحكمة الادارية العليا يرد اثره كذلك الى تاريخ ارتكاب المحكوم عليه للمخالفة التأديبية — حكم المحكمة الادارية العليا على العامل الذى احيل الى المعاش بعد صدور حكم المحكمة التأديبية بخفض درجته ومرتبته بمجالاته بقصم شهرين من مرتبه .

المحكمة :

ومن حيث أن نظام العاملين المشار اليه ينص فى المادة (٧٨) منه على أن «كل عمل يفرج على مقتضى الواجب فى أعمال وظيفته أو يظهر بظهر

من شأنه الاخلال بكرامة الوظيفة يجازى تأديبيا » وينص فى المادة ( ٨٠ )  
منه على أن « الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على العاملين هى :

( ١ ) الانذار :

• • •

( ١١ ) الفصل من الخدمة :

ومن حيث أن هذا القانون قد نص فى المادة ( ٨٨ ) منه على أنه  
« لا يمنع انتهاء خدمة العامل لأى سبب من الأسباب عدا الوفاة من  
الاستمرار فى محاكمته تأديبيا إذا كان قد بدىء فى التحقيق معه قبل انتهاء  
مدة خدمته ويجوز فى المخالفات التى يترتب عليها ضياع حق من حقوق  
الخزانة العامة اقامة الدعوى التأديبية ولو لم يكن قد بدىء فى التحقيق  
قبل انتهاء الخدمة ، وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهاءها ...  
وبجوز أن يوقع على من انتهت خدمته غرامة ٥٠٠٠ » .

ومن حيث أن مؤدى النصوص المتقدمة أن القاعدة وفقا لنص المادة  
( ٧٨ ) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة هى وجوب المساءلة  
التأديبية لكل عامل مازال بالخدمة ويخرج على مقتضى الواجب فى أعمال  
وظيفته أو يظهر بمظهر من شأنه الاخلال بكرامة الوظيفة وأن الأصل وفقا  
لنص المادة ( ٨٠ ) من ذات القانون هو أن توقع على من يساءل تأديبيا  
احدى العقوبات المنصوص عليها فى تلك المادة والتى تبدأ بمقوبة الانذار  
وتنتهى بمقوبة الفصل من الخدمة ، وتسرى بالنسبة لمن يدان بجرم تأديبي  
العقوبات الشرعية المقررة وقت وقوع الجريمة التأديبية وذلك ما لم يصدر  
قانون معدل لذلك العقوبات يقرر عقوبة تعد اصلح للعامل حيث يتعين فى  
هذه الحالة تطبيق العقوبة الاصلح وقت الحكم بالجزاء التأديبي أو تقريره .

ومن حيث أن المشرع قد خرج على هذا الاصل العام في نص المادة ( ٨٨ ) من القانون المشار اليه في حالة ما اذا ارتكب العامل مخالفة تأديبية من المخالفات التي يترتب عليها ضياع حق من حقوق الخزانة العامة قبل انتهاء خدمته ، وبدأ التحقيق فيها بعد انتهاء خدمته ، فقد أجاز المشرع في هذه الحالة بالنص الصريح اقامة الدعوى التأديبية ضده بعد تركه الخدمة كما أنه ، وفي هذه الحالة وطبقا لصريح النص توقع على العامل عقوبة الغرامة بدلا من العقوبات المنصوص عليها في المادة ( ٨٠ ) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث أنه في غير هذه الحالة الاستثنائية لا يجوز تطبيق الحكم الاستثنائي الخاص بتوقيع الغرامة على من انتهت خدمته حيث يجب تطبيق انحكم العام للوارد بالنص العام المتضمن القاعدة العامة في تحرير صور الجزاءات الجائر توقيعها على للعامل والواردة في نص المادة ( ٨٠ ) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه .

ومن حيث أن مقتضى ذلك أنه اذا ما بدأت جهة الادارة التحقيق مع العامل قبل انتهاء مدة خدمته ، فانه لا يمنع انتهاء خدمته بعد بدء التحقيق لأي سبب من الأسباب من مساءلته تأديبيا سواء من خلال السنطة الرئاسية التأديبية أو المحاكمة التأديبية بحسب الاحوال وفي هذه الحالة توقع على العامل احدى العقوبات التأديبية المحددة في نص المادة ( ٨٠ ) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ساقفة الذكر .

ومن حيث أنه لا يحول دون اعمال هذه القاعدة القانونية القول بأن بعض الجزاءات الواردة بنص هذه المادة لا يصادف محلا أو لا يعد ردعا ولا زجرا اذا ما وقعت المحكمة على من ترك الخدمة لتناقض تنفيذها بعد صدور الحكم بحسب طبيعتها مع حقيقة انتهاء خدمته قانونا قبل توقيع

تلك العقوبة التأديبية وذلك مثل عقوبة الوقف عن العمل ذلك أن باقى  
الجزاءات جميعا تجد محلها لتطبيقها على العامل الذى انتهت خدمته  
بمرعاة أن أثر الجزاء سيرتد الى تاريخ ارتكاب الواقعة المشكلة للمخالفة  
التأديبية الموقع عنها الجزاء وسوف يكون لها تأثير على مستحقته فى  
المرتب والمعاش وغيرها من المستحقات التأمينية والمعاشية .

ومن حيث أن حكم المحكمة التأديبية على ما تقدم يترد أثره الى  
تاريخ ارتكاب المحكوم عليه للمخالفة التأديبية .

ومن حيث أن المحكمة الادارية العليا حينما تقرر الغاء حكم المحكمة  
التأديبية وتوقيع عقوبة أخرى غير تلك التى ينص عليها الحكم التأديبى  
الملغى إنما تحل محل المحكمة التأديبية فى توقيع هذه العقوبة وذلك باعتبار  
أن المحكمة الادارية العليا وهى قمة محاكم مجلس الدولة مباشر ولايتها فى  
رقابة مشروعية وسلامة الأحكام المطعون فيها لديها نيس فقط كمحكمة  
رقابة قانونية على تلك الأحكام ولكن أيضا كمحكمة عليا تفصل فى  
الموضوع الصادر فيه الحكم الملغى وتحسمه مادام مهيا صالحا للفصل  
فيه وذلك بعد أن استنفذت المحكمة التأديبية المطعون فى حكمها ولايتها  
بالحكم الذى أصدرته فى موضوع الدعوى التأديبية ومن ثم فإن حكم  
المحكمة الادارية العليا إنما يترد أثره كذلك الى تاريخ ارتكاب المحكوم  
عليه للمخالفة التأديبية ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن المحكمة الادارية  
العليا توقع على العامل الطاعن فى الحكم التأديبى عند العائه العقوبة  
المناسبة التى تختارها من بين العقوبات المنصوص عليها فى المادة ( ٨٠ ) من  
قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة - وحيث أن الثابت من ملف خدمة  
الطاعن أنه حاصل على ثانوية الأزهر سنة ١٩٥٥ ودبلوم الدراسات  
التكميلية والمساوية سنة ١٩٥٦ ودخل الخدمة من ١٥/١/١٩٥٦ وتدرج فى  
انوظائف حتى شغل وظيفة موجه اللغة العربية وحصل على تقرير ممتاز

سنواتاً من سنة ٧٨ حتى سنة ٨٦ وُرفِعَ اسمه من الخدمة لبلوغ سن التقاعد من ١/١/١٩٨٨ ووقت تنفيذ الحكم المطعون فيه صدر القرار رقم ١٣ من ١/٢٥/١٩٨٨ بخفض درجته من الثانية ( تعليم ابتدائي ) الى الثالثة من ١/٥/١٩٧١ فعدل برتبة من ( ١٥٢ جنيتها ) شهرياً الى ( ٤٣ ) جنيه شهرياً من ١/٥/١٩٧١ .

ومن حيث أن هذه المحكمة ترى بناء على ما سبق جميعه ان ما هو مدان به الطاعن لا يتناسب مع ما وقعته المحكمة التأديبية عليه من جزاء بخفض وظيفته الى وظيفة في الدرجة الأدنى مباشرة مع خفض أجره الى القدر الذى كان عليه قبل الترقية ومن ثم فان المحكمة تقضى بإلغاء الحكم المطعون فيه فيما تضمنه من توقيع هذا الجزاء على الطاعن وتوقع عليه العقوبة التى تتناسب صدقاً وعدلاً مع ما ثبت فى حقه من جرم تأديبى بالتكليف والتحديد السالف ذكره وبراعة الظروف الموضوعية التى أحاطت بالطاعن وما هو ثابت بملف خدمته لمن حالته على الوجه السائق بيانه وهى عقوبة الخصم من أجره لمدة شهرين ( ٣/٨٠٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨ ) .

( طعن ٢٤٩٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ١٨٢ )

انحكمة :

انتهاء الخدمة لاي سبب عدا الوفاة لا يحول دون مساواة العامل تأديبياً سواء من خلال السلطة الرئاسية التأديبية او المحاكم التأديبية - توقع على العامل الفتوىات اللازمة قانوناً والتي تتفق طبيعتها مع حالة انتهاء الخدمة باعتبار أن الجزاء سيرتد اثره الى تاريخ ارتكاب الواقعة المزمعة الموقع عنها الجزاء ويرتبط اثره القانونى على مستحقات المتهم فى الرتب والمعايش وغيرها

من المستحقات - أساس ذلك - يشترط في الجزاء الذى يوقع على العامل عدة شروط هي :

اولا : - ان يكون الجزاء شرعيا اى تقرر بنص صريح .

ثانيا : - ان يكون الجزاء غير مستحيل التطبيق والتنفيذ من الناحية الواقعية .

ثالثا : - ان يكون متناسبا لما ثبت قبل العامل من جرم ناديبى وخاليا من الغلو .

مؤدى ذلك : - استبعاد عقوبة الوقف عن العمل فى الحالة الثالثة .

#### الحكمة :

ومن حيث أن المشرع فى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد تناولت مسؤولية العاملين تأديبا بنصوص واضحة حيث نصت المادة ٨٠ على الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على العاملين واوردتها بالتفصيل ثم نصت المادة ( ٨٨ ) على أنه لا يمنع انتهاء خدمة العامل لأى سبب من الأسباب عدا الوفاة من محاكمته تأديبيا اذا كان قد برىء فى التحقيق قبل انتهاء مدة خدمته . ويجوز فى المخالفات التى يترتب عليها ضياع حق من حقوق الخزانة العامة اقامة الدعوى التأديبية ولو لم يكن قد برىء فى التحقيق قبل انتهاء الخدمة وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهاءها . ويجوز أن يوقع على من انتهت خدمته غرامة لا تقل عن خمسة وعشرين جنيها ولا تتجاوز خمسة أضعاف الأجر الأساسى الذى كان يتقاضاه فى الشهر عند انتهاء الخدمة .

ومن حيث ان القاعدة العامة وفقا لنص المادة ( ٧٨ ) من نظام العاملين لخدمين بالدولة المشار اليه هى وجوب المساءلة التأديبية لكل عامل بالخدمة يخرج على مقتضى الواجب الوظيفى أو يظهر بمظهر من شأنه الاخلال

بكرامة الوظيفة ، وان الأصل العام وفقا لنص المادة ( ٨٠ ) من القانون المذكور ، هو ان توقع على من ثبت ادانته تأديبيا احدى العقوبات المنصوص عليها فى تلك المادة والتي تبدأ بالانذار وتنتهى بعقوبة انفصل من الخدمة وتسرى بالنسبة لمن يدان بجرم تأديبي العقوبات المقررة قانونا وقت وقوع الجريمة التأديبية وذلك ما لم يصدر تشريع يعدل تلك العقوبات ويقرر عقوبة تعتبر اصلح للمتهم ، ففي الحالة الأخيرة يتعين تطبيق العقوبة الأصلح للمتهم وقت الحكم بالجزاء التأديبي أو تقريره .

ومن حيث أنه ولئن كان المشرع قد خرج صراحة على الأصل العام سائر الذكر فى نصه ، وفى نص المادة ( ٨٨ ) المشار اليها وذلك فى حالة ارتكاب العامل مخالفة تأديبية من تلك التى يترتب عليها ضياع حق من حقوق الخزانة العامة قبل انتهاء خدمته ولم يبدأ التحقيق فيها قبل انتهاء الخدمة حيث اجاز المشرع فى هذه الحالة وبموجب النص الصريح سائر الذكر اقامة الدعوى التأديبية ضد العامل بعد تركه الخدمة كما أنه فى هذه الحالة فقط وبموجب صريح النص توقع على العامل عقوبة الغرامة بدلا من العقوبات المنصوص عليها فى المادة ( ٨٠ ) من نظام العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم ولازمه أنه فى غير تلك الحالة الاستثنائية المشار اليها فانه لا مجال لتطبيق عقوبة الغرامة المنصوص عليها فى المادة ( ٨٨ ) على كل من انتهت مدة خدمته وانما يتعين تطبيق الأصل العام بشأن العقوبات التأديبية والواردة تفصيلا فى المادة ( ٨٠ ) من نظام العاملين المدنيين بالدولة ، ومقتضى ذلك أنه اذا بدأ التحقيق مع العامل قبل انتهاء الخدمة لأى سبب من الأسباب عدا الوفاة ، والتي تقتضى بها الدعوى التأديبية كالدعوى الجنائية بسواء ، لا يحول دون مساءلة العامل تأديبيا سواء من خلال السلطة الرئاسية التأديبية أو المحاكمة التأديبية بحسب

الاحوان. وفي هذه الحالة توقع عليه إحدى العقوبات المحددة بنص المادة (٨٠) سالفة الذكر. ولا يقول دون أعمال ما تقدم كون بعض الجزاءات انواردة بالنص المذكور لا تجد محلا للتطبيق في حالة انتهاء الخدمة بحسب طبيعتها مثل عقوبة الوقف عن العمل، ذلك ان باقى الجزاءات المنصوص عليها بالمادة المذكورة يمكن تطبيقها قانونا في هذه الحالة ولا يحول انتهاء خدمة العامل من ترتب اثرها القانوني باعتبار ان الجزاء سيرتد اثره الى تاريخ ارتكاب الواقعة المؤثرة الموقع عنها الجزاء وترتب عليها بلا شك اثرها القانوني على مستحقات المتهم فى المرتب والمعاش وغيرها من المستحقات، ولأن الأصل الذى قرره المشرع بالنص الصريح وهو مجازاة العامل تأديبيا يوجب حتما ان يكون الجزاء شرعا أى تقرر بالنص الصريح، وان يكون غير مستحيل التطبيق والتنفيذ من الناحية العملية والواقعية وان يكون مناسباً لما ثبت قبل العامل من جرم تأديبي حقيق بالعقاب وخاليا من الغلو.

ومن حيث أن مقتضى ذلك أن حكم المحكمة التأديبية بنوقبنة الجزاء التأديبي يرتد اثره الى تاريخ ارتكاب المحكوم عليه للمخالفة التأديبية ويسرى ذلك على ما توقعه المحكمة الادارية العليا من عقوبات تأديبية على العاملين اذا ما اتهمت الى الغاء حكم المحكمة التأديبية وتوقيع عقوبة أخرى لأنها فى هذه الحالة تحل محل المحكمة التأديبية فى توقيع العقوبة.

ومن حيث أن الثابت من الأوراق ان المطعون ضده قد احيل الى التحقيق أمام النيابة الادارية فى القضية رقم ١١٤٧ لسنة ١٩٨٥ وقده الى المحاكمة التأديبية بتاريخ ١٩٨٦/١/٢٠ وكل ذلك قد تم قبل صدور الحكم فصله من الخدمة فى الدعوى رقم ٦١٩ لسنة ١٣٠٣ بجلسة ١٩٨٦/٥/٢٦، ومن ثم فانه تطبيقاً لما سلف بيانه ولذا ثبت من الأوراق

ما نسب الى المظنون ضده من مخالفة تأديبية فانه يتعين والحال كذلك مجازاته باحدى العقوبات المنصوص عليها فى المادة ( ٨٠ ) من نظام العاملين المدنيين بالدولة ، على أن يراعى فى اختيار العقوبة المناسبة حالته وصدور الحكم التأديبى سالف الذكر بفصله من الخدمة •

ومن حيث أنه ولئن كانت المحكمة فى حكمها الطعين لم تشر الى سبق صدور حكم بفصل المظنون ضده من الخدمة ، وهو ما كان يتعين على النيابة الادارية باعتبارها سلطة الاتهام ان تحيط المحكمة علما به وان تقضى المحكمة على اساس الثابت لديها فى هذا الشأن فى الدعوى التأديبية الا أنها وقد وقتت على المتهم احدى العقوبات المنصوص عليها فى المادة ( ٨٠ ) سالفة الذكر ، وهى عقوبة خفض الأجر بمقدار علاوة واحدة ، وهى عقوبة تأديبية تملك المحكمة قانونا توقيها على نحو ما تقدم وتأسيسا على ما سالف بيانه من أسباب وذلك باعتبار ان اثرها يرتد الى تاريخ ارتكاب المظنون ضده للمخالفة التأديبية ، ويترتب عليها ولاشك اثرها القانونى على مستحقات المتهم فى المرتب والمعاش وغيرها من المستحقات ، فان الحكم الطعين ولما تقدم من اسباب يكون قد صدر سليما ومتفقا والتطبيق السليم لأحكام القانون ، ويكون الطعن والحال كذلك على اساس من القانون جدير بالرفض •

ومن حيث ان الطعن المائل معنى من الرسوم طبقا لنص المادة ( ٩٠ ) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ •

( طعن ١١٥٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٢٤ )

## الفصل الرابع التحقيق مع العاملين

### الفرع الأول - سلطة التحقيق

#### أولا - سلطة الاحالة الى التحقيق

##### قاعدة رقم (١٨٢)

المبدأ :

الاحكام الواردة في شان تاذيب العاملين المنيين بالدولة تهدف في جملتها الى توفير ضمانات سلامة التحقيق وتيسير وسائل استكمال له للجهة القائمة به للوصول الى اظهار الحقيقة من جهة ولتمكين العامل من التعرف على ادلة الاتهام وابداء دفاعه فيما هو منسوب اليه - نصوص القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ لم تتضمن ما يوجب احالة التحقيق الى النيابة الادارية او اجرائه في شكل معين اذا تم بمعرفة جهة الادارة باجهزتها القانونية المختصة - لم يرتب المشرع البطلان على اغفال اجراء التحقيق على وجه معين - تعطل المشرع ان يتم التحقيق في حدود الاصول العامة بمراعاة الضمانات اساسية التي تكفل سلامة التحقيق وحيدته والتوصل للحقيقة وحماية حق الدفاع للموظف تحقيقا للمدالة - مژدى ذلك : - انه لا جناح على الوزير وهو قمة السلطة التنفيذية في وزاراته والجهات التابعة لها اذا اسند بما له من سلطة تقديرية امر التحقيق في موضوع معين الى لجنة يصدر بتشكيلها قرار منه مراعىا في تشكيلها ان تضم عناصر لها خبرتها وتخصصها في موضوع التحقيق تبعاً لظروف الموضوع وما تطليه مقتضيات الصالح العام وما يفرضه عليه حرصه لاثهار الحقائق بعيداً عن الاعتبارات التي توجد في جهة العمل التي يتبعها العامل مباشرة - اساس ذلك - ان القانون لا يعقد على النحو صريح

الاختصاص بالتحقيق لجهة معينة كما هو الحال بالنسبة لاختصاص النيابة الادارية دون غيرها بالتحقيق فى الاحوال النصوص عليها فى المادة ( ٧٩ ) مكررا من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والتي ترتب البطلان اذا تم الاجراء بالمخالفة لذلك .

#### الحكمة :

ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن الأحكام الواردة فى شأن تأديب العاملين المدنيين بالدولة ولئن كانت تهدف فى جملتها الى توفير ضمانة سلامة التحقيق وتيسير وسائل استكمال له للجهة القائمة به ، بنية الوصول الى اظهار الحقيقة من جهة ، ولتمكين العامل المتهم من جهة أخرى من الوقوف على هذا التحقيق وأدلة الاتهام لابتداء دفاعه فيما هو منسوب اليه ، لم تتضمن هذه النصوص ما يوجب احالته للتحقيق الى النيابة الادارية ولا ما يوجب اجرائه فى شكل معين أو وضع مرسوم اذا تولته الجهة الادارية ذاتها أو بأجهزتها القانونية المتخصصة فى ذلك ، كما لم ترتب جزاء البطلان على اغفال اجرائه على وجه خاص . وكل ما ينبغى هو أن يتم التحقيق فى حدود الأصول العامة وبمراعاة الضمانات الأساسية التى تقوم عليها بان تتوافر ضمانة السلامة والجيدة والاستقصاء لصالح الحقيقة وان تكفل به حماية حق الدفاع للموظف تحقيقا للمدالة . وترتبا على ذلك فلا جناح على الوزير ، هو قمة السلطة التنفيذية فى اطار وزارته والجهات التابعة لها من هيئات عامة وشركات ، ان اسند بماله من سلطة تقديرية أمر التحقيق فى موضوع معين الى لجنة يصدر بتشكيلها قرار منه مراعىا فى تكوينها ان تضم عناصر لها خبرتها وتخصصها فى موضوع التحقيق . فى ضوء ما يلابس هذا الموضوع من ظروف وما تمليه عليه مقتضيات الصالح العام وما يفرضه عليه حرصه على اظهار الحقائق جلية بالبعد به عن الاعتبارات التى قد توجد فى نية العمل التى يشجعها العامل

مباشرة طالما أن القانون لا يحدد على نحو صريح الاختصاص بالتحقيق لجهة معينة كما هو الشأن بالنسبة لاختصاص النيابة الإدارية دون غيرها بالتحقيق في الأجزاء المنصوص عليها بالمادة ٧٩ مذكورة من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ مقرر صراحة بطلانه إذا ما تم على خلاف ذلك .

ومن حيث أنه متى كان ذلك . وكان الثابت من الأوراق أنه أثر تلقى وزير الرى شكوى مقدمة من عضو بمجلس الشعب تناولت امور أسفرت التحريات عن أنها لا تمس العاملين بالهيئة المصرية العامة لمشروعات الصرف بأسبوط والعاملين بشركة السد العالى للأعمال المدنية ، فرع أسبوط ، وكليهما جهتين تابعتين لوزارة الرى ، أصدر قراره رقم ١٣٢٥ لسنة ١٩٧٧ بتشكيل لجنة للتحقيق فى هذا الموضوع برئاسة المستشار الفنى بشركة ورش الرى وعضوية مدير عام الشؤون القانونية بمصلحة المبكايكا والكهرباء ومدير ادارة العقود بمصلحة الرى — وجميعهم يعملون بجهات تتبع وزارة الرى — وهى على هذا النحو جمعت بين العنصر القانونى والعناصر الفنية الأخرى التى رأى الوزير بحاله من سلطة تقديرية اشراكها فى التحقيق حتى يأتى مستوفيا جميع جوانبه وتكونت من أشخاص بعيدين عن مكان الوقائع محل التحقيق ، ولئن كانوا غير بعيدين عن الوزارة التى يتبعها العاملون الجارى التحقيق معهم ، حرصا على أن يتأنى علمهم منزها من التأثير بالاعتبارات التى قد تكون سائدة فى موضع الأمور محل التحقيق . وقد مارست هذه اللجنة مهمتها على أتم وجه حسبما يتضح من التحقيقات التى أجرتها فى الفترة من ١٩٧٧/٨/٢ حتى ١٩٧٧/٩/٨ والتى تقع فى ١٠٤ صفحة تناولت فيها جميع جوانب الموضوع محل التحقيق فسألت كل من له صلة بالوقائع وانتقلت الى جميع المواقع فى أسبوط والقاهرة التى بها مستندات تتعلق بالموضوع

للاطلاع عليها وواجهت من سئلوا فيما هو منسوب اليهم واستمعت لمن رأت الاستماع اليهم من شهود واختتمت مهمتها بالتقرير الذى انطوى على نتيجة هذا التحقيق والذى يقع فى عشرين صفحة . ومن ثم جاءت أعمالها منسمة بكل ما يتعين أن يتوافر للتحقيق من حيطة وسلامة واستقصاء للحقيقة وضمانة حق دفاع من سئل فيه وخير دليل على ذلك أن أحدا ممن سئل فيه لم يوجه اليه أى مطعن من المطاعن . وبذلك يكون قد اكتملت لهذا التحقيق الأصول العامة والضمانات الأساسية التى تجعله خاليا من انحراف ، متفقا وأحكام القانون وبالتالى بمنأى من البطلان .

ومن حيث أنه بالاطلاع على التقرير الذى أعدته لجنة التحقيق بالنتيجة التى انتهى إليها يبين أنه قد تأثر عليه بالآتى « بالعرض على السيد الدكتور المهندس الوزير وافق على نتيجة التحقيق وللشئون القانونية لتحويل الأمر للنياحة العامة » ومفاد هذه التأشير أن الوزير قد أحبط علما بما تناوله التحقيق وأسفر عنه من نتائج . وهو أمر طبعى ليس فقط باعتباره الرئيس الإدارى الأعلى للجهة التى تتبعها المرافق العامة وشمالها الذين تناولهم التحقيق وإنما أيضا باعتبار أنه هو الذى أمر بإجراء هذا التحقيق وشكل اللجنة الذى تولته أثر الشكوى التى قدمت اليه ومن ثم كان من المتعين أن يمرض عليه ما انتهى اليه التحقيق حتى يحاط علما به ويتحقق أنه لم يشبه قصور قد يدعو الى استكمال . ومن ثم فإن التأشير على التقرير بما تقدم بيانه يفيد علمه باتهامه ويعبر عن أنه قد وجد التحقيق وافيا يؤدى الى النتائج التى انتهى إليها . ولذلك فإن ما انطوى عليه هذا التأشير لا يعدو أن يكون تعبرا عن رأى الوزير فيما عرض عليه ولا يرقى الى مرتبة القرار الإدارى النهائى بتوقيع الجزاء لاسيما وأنه لم يتضمن الموافقة على توقيع الجزاءات التى اقترحت من قبل لجنة التحقيق بل ولم بشر إليها . كما أنه لم يطلب من الجهة الادارية اصدار القرارات التنفيذية

بتوقيع الجزاءات المقترحة على من أسفر التحقيق عن عقد مسئوليتهم  
إلتأدية حتى يمكن اعتبار قرار الجزاء صادرا من الوزير . وبهذه المثابة  
فإن هذا التأشير يعتبر من قبيل التأشيرات المكتبية المتعارف عليها فى شأن  
تسيير ما يعرض من أمور بفرض إحالتها الى الجهات المختصة باتخاذ  
إلقرارات بشأنها فاصدر رئيس مجلس ادارة الهيئة كل من القرارين  
المذكورين بل واصدر كذلك قرار وقف المدعى عن العمل باعتباره المخص  
قانونا بذلك كله . وترتيا على ذلك لا يستقيم القول بأن الوزير هو 'نذى  
أصدر القرارين المطعون عليهما وان دور الهيئة فى هذا الخصوص كان  
قاصرا على اصدار القرارات التنفيذية . وانما الصحيح أن القرارين  
الصادرين من الهيئة هما القرارين الاداريين النهائيين ، اذ أن اعتبارهما  
تنفيذين يقتضى وجود قرار ادارى نهائى سابق عليهما وانهما صدرا تنفيذا  
له وهو ! ثبت عدم وجوده قبل صدور هذين القرارين على نحو ما سلف  
اينيان ومن ثم فانهما يكونان صدرا ممن يملك قانونا اصدارهما .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم جميعه ، واذهب الحكم المطعون  
فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله مما  
يتعين معه الحكم بالافاله .

( طعن ٧٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٦/١/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ١٨٤ )

البسدا :

المادتان ١٦٤ و ١٦٦ من قانون السلطة القضائية بين المشرع طريقة  
تأديب كبة المحاكم ومخضريها ونساخيها ومترجميها كما حدد الجهات التى  
تملك توقيع الجزاء عليهم دون أن يشير الى سلطة الاحالة للتحقيق - اناط

المشرع بكبير الكتاب سلطة الرقابة على كتاب المحكمة — هذه المسؤولية لابد وأن يقابلها سلطة تمكنه من تحملها — أساس ذلك : — أنه لا مسؤولية بلا سلطة — مؤدى ذلك : اعطاء كبير الكتاب سلطة إحالة من يعملون تحت رقبته للتحقيق عند لزوم — غل يد كبير الكتاب عن مثل هذه السلطة من شأنه الحيلولة دون فاعلية رقابته .

### المحكمة :

ومن حيث أنه عن الدفع بيطان جميع التحقيقات التي أجرب مع الطاعن استنادا الى أن قرار الاحالة اليها تم بقرار من كبير اكتاب ومن يقوم مقامه فى أحد هذه التحقيقات وذلك بالمخالفة لحكم المادة ١٦٦ من قانون السلطة القضائية فانه بالرجوع الى نص هذه المادة الذى يجرى كالاتى : « لا توقع العقوبات الا بحكم من مجلس تأديب ومع ذلك فالانذار أو الخصم من المرتب يجوز أن يكون بقرار من رؤساء المحاكم بالنسبة الى الكتاب والمحضرين والمرجمين ومن النائب العام ومن رؤساء النيابة بالنسبة الى كتاب النيابة ولا يجوز أن يزيد الخصم فى المدة الواحدة على مرتب خمسة عشر يوما ولا يزيد على ثلاثين يوما فى السنة الواحدة » ويبين من ذلك أن هذا النص قد أوضح الجهات التى تملك توقيع الجزاءات ومقدار الجزء الجائز توقيعه بمعرفة كل منها دون أدنى اشارة الى سلطة الاحالة الى التحقيق وبالتالي فانه لا مجال لأعمال حكمها فى هذه الخصوصية ولما كانت المادة ١٦٤ من قانون السلطة القضائية تنص على أنه « يعمل كتاب كل محكمة ومترجموها ونساخوها تحت رقابة كبير كتابها ..... ومفاد هذا الحكم أن كبير الكتاب وقد عقد له قانون سلطة الرقابة على كتاب المحكمة — شأن الطاعن — فان هذه المسؤولية الملقاة على عاتقه لابد وأن يقابلها سلطة تمكنه من تحملها اذ لا مسؤولية بلا سلطة الأمر الذى يترتب عليه أن يكون من سلطاته إحالة من يعملون

تحت رقابته الى التحقيق عند اللزوم اذ غل يده عن مثل هذه السلطة من شأنه الحيولة دون فاعلية رقابته ومن ثم يقدو هذا الدفع لا أساس له من القانون متعين الرفض .

( طعن ٢٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٢٩ )

### قاعدة رقم ( ١٨٥ )

#### البندا :

سلطة احالة المخالفات للتحقيق تكون منوطة بالرؤساء - لا يشترط ان تتخذ اجراءات الاحالة الى التحقيق تنفيذا لقوانين او لوائح - لان هذه الاجراءات هي النتيجة الطبيعية والامر المحتم للطاقات الوظيفية التي تربط الرئيس بالرؤس - ايضا لان اتخاذ هذه الاجراءات من قبل الرئيس امر تقتضيه طبيعة الاشياء اذ ان من اختصاص كل رئيس اتخاذ كافة الاجراءات الضرورية لحسن سير المرفق الذي يرأسه .

#### الحكمة :

« ومن حيث ان الطاعن ينمى على الحكم المذكور ، مخالفة القانون والخطأ في تطبيقه وتأويله لأن المطعون ضده بصفته رئيس لجنة المكافآت بالمركز ، كان يتعين عليه التصدى للتجاوز المنسوب الى مدير المركز ، ومطالبته باعمال ضوابط الصرف الواردة في المادة الثانية من لائحة المكافآت ووقوفه موقفا سلبيا ، يشكل مخالفة ثابتة في حقه ، والحكم الممنون فيه ولم يناقش هذا الأمر فانه يكون قد شابه التهم الخاطىء للوقائع والفساد في الاستدلال كما لا يجوز القول بأن المخالفة الثانية المسندة الى المطعون ضده قليلة الاهمية ولا تستاهل العقاب ، لأن كل اهمال أو تقصير يترتب عليه ضياع حق من حقوق الدولة المالية يستاهل توقيع أقصى الجزاءات ، في الحدود التي رسمها القانون .

ومن حيث ان المطعون ضده يدفع الطعن بأن احالته الى النيابة الادارية لمباشرة التحقيق معه تكون من مجلس ادارة المركز القومى للبحوث الجنائية والاجتماعية وليس من رئيس مجلس ادارة المركز على سند من القانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٥٦ بشأن اعادة تنظيم المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ينص فى المادة ٢٢ على ان ( لمجلس الادارة سلطة انوزير ومدير المركز سلطة وكيل الوزارة فيما يتعلق بالاختصاصات المنصوص عليها بالقوانين واللوائح ) وترتبطا على ذلك يكون اتصال الدعوى التأديبية بالمحكمة التأديبية العليا معدوما .

ومن حيث ان ما يقول به المطعون ضده فى هذا الصدد لا يقوم على أساس سليم من القانون ذلك ان سلطة احالة المخالفات للتحقيق تكون منوطة بالرؤساء ، واذا كانت هناك فى العادة نصوص تنظم هذه السلطة الا انه لا يشترط ان تتخذ اجراءات الاحالة الى التحقيق تنفيذا لقوانين أو لوائح ، لأن هذه الاجراءات هى النتيجة الطبيعية والأمر المحتم للعلاقات الوظيفية التى تربط الرئيس بالمرءوس ولأن اتخاذ هذه الاجراءات من قبل الرئيس امر تقتضيه طبيعة الاشياء اذ ان من اختصاص كل رئيس اتخاذ كافة الاجراءات الضرورية لحسن سير المرفق الذى يرأسه . واذا كان رئيس مجلس ادارة المركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية منوطا به كفالة حسن سير المركز فانه يكون من سلطاته احالة المخالفات التى تقع فيه الى التحقيق ، دون ما ضرورة عرض الأمر على مجلس ادارة المركز ، الذى تخلص وظيفته فى تخطيط سياسة المركز ، دون الدخول فى تفصيلات ادارة المركز .

( طعن ١٣٠٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩١/١/١٩ ) .

### قاعدة رقم ( ١٨٦ )

#### البدا :

المبرة بالحصول على موافقة السلطة المختصة بالإحالة الى التحقيق قبل اجرائه . طالما ان السلطة المختصة أصدرت قرارها - وتم التحقيق بعد استيفاء الاجراء المتطلب قانونا . فان الاحالة الى المحاكمة تكون قد تمت صحيحة - ولو تغيرت صفة العضو بعد ذلك لان هذه الصفة الجديدة لا تنسحب على الاجراءات التي تمت سليمة وقت صدورها - ولا تنال من سلطة النيابة الادارية في التصرف في التحقيق الى المحاكمة التأديبية .

#### المحكمة :

« ومن حيث انه عما ورد بالظن من بطلان قرار الاحالة الى المحكمة التأديبية لعدم حصول النيابة الادارية على موافقة الوزير المختص بعد صيرورة الطاعن عضوا بمجلس الادارة في الفترة السابقة على احالته الى المحكمة التأديبية ، فان الثابت من الأوراق ان الطاعن احيل الى التحقيق بمعرفة النيابة الادارية من السلطة المختصة بذلك ، ومن ثم تغير صفته بعد ذلك وصيرورته عضوا بمجلس الادارة ، لا يلزم النيابة الادارية - بعد استيفاء الاجراء المتطلب قانونا للإحالة الى التحقيق - ان تعاود الحصول على موافقة الوزير المختص قبل الاحالة الى المحاكمة لأن المبرة بالحصول على موافقة السلطة المختصة بالإحالة الى التحقيق قبل اجرائه ، وطالما ان السلطة المختصة أصدرت قرارها وتم التحقيق بعد استيفاء الاجراء المتطلب قانونا ، فان الاحالة الى المحاكمة تكون قد تمت صحيحة ولو تغيرت صفة العضو أو أصبح عضوا بمجلس الادارة ، لأن هذه الصفة الجديدة لا تنسحب على الاجراءات التي تمت سليمة وقت صدورها ، ولا تنال من سلطة النيابة الادارية في التصرف في التحقيق بالإحالة الى المحاكمة التأديبية . »

ومن حيث أنه عن المخالفة المنسوبة للمتهم والمتعلقة بموافقته على  
المذكرة المقدمة من المخالف الأول بشأن شراء مواد البناء اللازمة لبناء  
السور واعتماد فواتير الشراء بالرغم من أن هذه الجهات ليس لها سجلات  
تجارية أو بطاقات ضريبية ، فإن الثابت من الأوراق أنه بتاريخ ١/٨/١٩٨٨  
تقدم المهندس . . . . . بمذكرة الى الطاعن تفيد أن موقع لغندق في  
منطقة نائية وأن جميع مواد البناء تشتري من السكان العرب الموجودين  
بالمنطقة وليس لهم سجلات تجارية أو بطاقة ضريبية . . . . . أرجو التكرم  
بالموافقة على الشراء من المنطقة ، وقد أشر عليها الطاعن بعبارة أوافق على  
الشراء من المنطقة وقد استند المتهم الأول في كل ما أجراه من مشتريات  
من المنطقة الى التأشيرة المذكورة ، ومن ثم يكون ما صرح به الطاعن هو  
الذى اتاح للمتهم الأول الانفراد بالشراء من سكان المنطقة دون ضابط  
أو رقيب خاصة وإن هؤلاء لا يعملون سجلات تجارية أو بطاقات ضريبية ،  
ولا صحة لما استند اليه الطاعن في دفاعه والمتمثل في أن تأشيرته وإن  
أباحث الشراء من سكان المنطقة إلا أنها لم تخول المتهم الأول مخالفة قواعد  
الشراء ، ذلك أن الثابت من المذكرة التي عرضت عليها أنها أوضحت  
مبررات الشراء من المنطقة وبالتالي فإنه بتأشيرته هذه يكون قد وافق  
المتهم الأول على الشراء استنادا الى المبررات الموضحة في المذكرة المقدمة  
إليه ، وكان من الواجب عليه التريث في منح هذه الصلاحية للمذكور ، خاصة  
وأن الشراء يتم بطريق مباشر دون أن يحكم عملية الشراء أى قواعد أو  
ضوابط ، الأمر الذى يشكل مخالفة تأديبية فى حقه .

ومن حيث أنه عن المخالفة الثانية المتعلقة باعتماد الحساب الختامى  
للعملية بالمخالفة لسلطات الاعتماد فى لوائح الشركة ، فإن الثابت من الأوراق  
أن الحساب الختامى للعملية بلغ أكثر من ١٦٣ ألف جنيه ، وأن اللائحة  
المالية للشركة لا تحيز لرئيس الشركة الشراء المباشر لأكثر من ١٠٠ ألف

يخفيه وبالتالي فإن تعريض الطاعن من قبل رئيس مجلس الإدارة في  
مبلغاته — سواء بالنسبة للشراء أو الاعتماد لا يجوز بحال أن تتجاوز المبلغ  
المذكور ، لأن سلطات المفوض لا يمكن أن تتمدى السلطات الممنوحة  
للإصيل : الأمر الذي يجعل هذه المخالفة ثابتة في حقّه » .

( طعن ٢٨٧ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٩٣/٦/٢٢ )

### ثانيا - سلطة إجراء التحقيق

#### قاعدة رقم ( ١٨٧ ) :

#### المبدأ :

تطلب الشرع قبل توقيع الجزاء على العاملين بالهيئات العامة إجراء  
التحقيق لمعرفة جهة معينة بالذات كما أنه لم يمتد هذا الاختصاص لجهة  
محددة دون غيرها — على الشرع اختصاص الإدارة القانونية التي تتبع الهيئة  
العامة في مباشرة التحقيق مع العاملين بها بما يحال إليها من السلطة  
المختصة — مؤدى ذلك : — ان الإدارة القانونية لا تستمد سلطاتها في التحقيق  
من القانون مباشرة وإنما تستمد هذا الاختصاص من القرار الصادر بالأحالة  
إليها من السلطة المختصة — لا وجه للقول بأن الاختصاص بالتحقيق مع  
العاملين بالهيئات العامة ينمقذ للنيابة الإدارية أو الإدارة القانونية بالهيئة —  
أساس ذلك : — ان هذا القول فيه تخصيص لأحكام القانون بغير مخصص  
وتقييد للتصوص بغير قيد — .

#### الحكمة :

ومن حيث أنه بالاطلاع على دستور جمهورية مصر العربية يبين أن  
المادة ١٥٧ منه تنص على أنه « للوزير هو الرئيس الإداري الأعلى لوزارته  
... » وإذا كان مفاد ذلك أن الوزير يحتل من وزارته جميع المرافق التابعة

لها القمة بما يترتب على ذلك من انعقاد مسؤوليته عن حسن سيرها فانه لا يستقيم والأمر كذلك غل يده عن سلطة الأمر بإجراء تحقيق فيما قد يشور أو يثار بشأن إحدى الجهات التابعة لوازته أو العاملين بها .  
والا كانت مسؤوليته لا تقابلها السلطة التي تمينه على تحملها ذلك أنه لا مسئولية بلا سلطة . ومن ثم فانه لا يسوغ القول أن أمره بإجراء التحقيق فى مسائل خاصة بإحدى الهيئات العامة والتابعة له والعاملين بها أمر مخالف للقانون .

ومن حيث أنه بالاطلاع على أحكام القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإصدار نظام العاملين المدنيين بالدولة الذى أجرى فى ظله التحقيق مع المطعون ضده — يبين أن المادة ٥٦ منه تنص على أنه « لا يجوز توقيع عقوبة على العامل الا بعد التحقيق معه كتابة وسماع اقواله وتحقيق دفاعه ويجب أن يكون القرار الصادر بتوقيع العقوبة مسببا » .

ومع ذلك يجوز بالنسبة لعقوبة الانذار أو الخصم من الأجر لمدة لا تجاوز ثلاثة أيام أن يكون الاستجواب أو التحقيق شفاعة على أن يشتم مضمونه فى القرار الصادر بتوقيع الجراء « كما أنه بالرجوع الى أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات التابعة لها يبين أن المادة (١) منه تنص على أن الادارات القانونية فى المؤسسات العامة والهيئات العامة والوحدات الاقتصادية أجهزة معاونة للجهات المنشأة فيها ، وتقوم بأداء الأعمال القانونية اللازمة لحسن سير الانتاج والخدمات والمحافظة على الملكية العامة للمنتج ، والدعم المستمر للقطاع العام .

وتتولى الادارة القانونية فى الجهة المنشأة فيها ممارسة الاختصاصات التالية : —

أولاً : — . . . . .

ثانياً : — فحص الشكاوى ، والتظلمات واجراء التحقيقات التى تحال إليها من السلطة المختصة . . ومفاد أحكام كل من المادتين المتقدمتين أن المشرع بالنسبة لمن يخضعون لهما ومن بينهم العاملين بالهيئات العامة شأن المطعون ضده ، ولئن كان قد تطلب قبل توقيع جزاء عليهم أن يجرى التحقيق معهم ويحقق دفاعهم الا أنه لم يشترط أن يتم هذا التحقيق بمعرفة جهة معينة بالذات كما انه لم يعقد هذا الاختصاص لجهة محددة دون غيرها . بل أنه حتى بالنسبة للإدارة القانونية التى تتبع انهيئة العامة علق اختصاصها فى مباشرة التحقيق مع العاملين بها بما يحال إليها من السلطة المختصة أى انها لا تستمد اختصاصها فى شأنه من نص القانون مباشرة انما من القرار الصادر بحالتها إليها من السلطة المختصة . وبالإبتناء على ذلك فانه لا يتأتى القول بأن الاختصاص بالتحقيق مع المطعون ضده ينمقد فقط للنياية الادارية أو الادارة القانونية للهيئة العامة التى يعمل بها وإذا ما باشرته جهة أخرى غيرهما يكون هذا التحقيق مخالفاً للقانون اذ ان هذا القول فيه تخصيص لأحكام القانون بغير مخصص وتقييد للنصوص بغير قيد .

( طعن ٧٦١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٦/١/٢٥ )

قاعدة رقم ( ١٨٨ )

المبدأ :

إذا خلا القانون من تحديد الجهة التى تتولى التحقيق مع الطاعنين لأحكامه فليس ثمة ما يحول دون ان يكلف المسئول أحد العاملين باجراء التحقيق — القول بغير ذلك يؤدى الى تخصيص احكام القانون بغير مخصص وتقييد النصوص بغير قيد .

### الحكمة :

ومن حيث أنه عن الدفع بطلان التحقيقات استنادا الى أنه لم يتولاها أحد من المفتشين الادارى وانما قام بها أحد المفتشين فانه يارجوع الى أحكام قانون السلطة القضائية بين أنه لم يتضمن نصا يقضى بإسناد التحقيق مع العاملين بالمحاكم الى جهات أو أشخاص معينين دون غيرهم وانما قضى فى المادة ١٣٦ منه على أن يسرى على هؤلاء الأحكام العامة للعاملين المدنيين بالدولة فيما لم يرد فيه نص فى قانون السلطة القضائية وبارجوع الى أحكام نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بين أنه جاء خلوا من النص على تحديد من يتولى التحقيق مع الخاضعين لأحكامه وترتيا على ذلك فليس ثمة ما يحول دون أن يكلف المسئول أحد العاملين بإجراء التحقيق ويكون هذا الاجراء صحيحا قانونا طالما أن القانون لم يعقد هذا الاختصاص بجهة معينة مرتبا بطلان على اغفاله والقول بغير ذلك يؤدى الى تخصيص أحكام القانون بغير مخصص وتقييد النصوص بغير قيد . ومن ثم فان هذا الدفع يكون لا أساس له من القانون جديرا بالرفض .

( طعن ٢٨ لسنة ٩٢ ق جلسة ٢٩/٣/١٩٨٦ )

### قاعدة رقم ( ١٨٩ )

#### المبدأ :

الجهة الادارية اجراء فحص للمخالفة فلذا ما استبان لها انها تندرج تحت إحدى المخالفات النصوص عليها فى البندين ٢ ، ٤ من المادة ٧٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وجب عليها احواله للمخالفة الى النيابة الادارية لاجراء التحقيق فيها .

#### الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٤ من فبراير سنة ١٩٨٧ فبين لها ان

إنادة ٧٩ مكررا من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن « تختص النيابة الإدارية دون غيرها بالتحقيق فى المخالفات الناشئة عن ارتكاب الأفعال المحظورة الواردة فى البندين ٢ و ٤ من المادة ٧٢ من هذا القانون : « . . . . » وتنص المادة ٧٧ من هذا القانون على أن « يحظر على العامل : —

١ — . . . . .

٢ — مخالفة الأحكام الخاصة بضبط الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة .

٣ — . . . . .

٤ — الإهمال أو التقصير الذى يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى أو الهيئات الخاضعة لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية أو يكون من شأنه أن يؤدى الى ذلك بصفة مباشرة .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن المشرع فى القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ أضاف حكما ضمنه المادة ٧٩ مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يقضى باختصاص النيابة الإدارية دون غيرها بالتحقيق فى بعض المخالفات التى نصت عليها المادة ٧٧ من هذا القانون وهى المخالفات الناشئة عن مخالفة الأحكام الخاصة بضبط الرقابة على تنفيذ الموازنة العامة وتلك الناشئة عن الإهمال أو التقصير الذى يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى أو للمساس بمصلحة من مصالحها المالية ، إلا

أن هذا النوع الأخير من المخالفات لم يحدد في هذا القانون أو في سواه  
تحديدا جامعا مانعا بل أنه من المتعذر وضع معيار جامع لهذه المخالفات ،  
وإن كان يمكن الاستهداء في ذلك ببعض الضوابط حيث يمكن أن يقال  
أن الإهمال أو التقصير الذي يؤدي إلى ضياع حق مالي للدولة يتوافر  
طالما يكون هناك حق مالي قد نشأ بالفعل للدولة أو أحد الأشخاص  
العامة ثم يؤدي الإهمال أو التقصير من الموظف المختص إلى ضياعه كأن  
يسقط بالتقادم بحيث يصبح الحق آنذاك بغير دعوى تحميه مما ترتب عليه  
ضياع حق الدولة فعلا ودون وجود السبيل لاسترداده ، وهو ما يقع عادة  
من مأموري التحصيل أو الموظفين المنوط بهم تحصيل أموال الدولة إذا  
ما تقاعسوا عن أداء واجبهم حتى سقطت حقوق الدولة بالتقادم . ويمكن  
أن يقال أن الإهمال أو التقصير الذي يؤدي إلى المساس بمصلحة مالية أو  
أحد الأشخاص العامة يعد متوافرا لمجرد تفويت فرصة على الدولة أو أحد  
الأشخاص العامة للاقتناء إيجابيا أو سلبا كما لو أرسلت لجنة البت في  
مزايدة العطاء على صاحب السعر الأقل في الحال الأولى ، أو أرسلت هذه  
اللجنة في مناقصة العطاء على صاحب أكبر العطاءات سعرا في الحالة  
الثانية . ويمكن أن تتحقق المخالفة المالية المنصوص عليها في المادة  
٤/٧٧ بكل فعل يأتيه الموظف ويؤدي إلى افتقار الذمة المالية للدولة أو  
أحد الأشخاص العامة .

وحيث أنه إذا ما تحقق وصف المخالفة المالية المنصوص عليها في  
المادة ٤/٧٧ بالضوابط المشار إليها وجب على الجهة الإدارية التي وقعت  
فيها المخالفة إحالتها إلى النيابة الإدارية لتباشر التحقيق فيها باعتبار أن  
المشرع في القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ قد ناط بها وحدها سلطة التحقيق  
في هذه المخالفات ، وإن كان هذا لا يحول به الجهة الإدارية وأجراء التخصيص  
الذي تستجلى به عناصر المخالفة قبل إحالتها إلى النيابة الإدارية لتتحقق  
( ٢٨ - م )

من طبيعة المخالفة دون أن تصل بذلك الى حد التحقيق الإداري لأن  
المشرع — كما سبق القول — قد ناط صراحة سلطة التحقيق في هذه  
المخالفات بالنيابة الإدارية دون غيرها ، كما أن القول بغير ذلك قد يؤدي  
الى ان الجهة الادارية قد تجنب الاختصاص — على خلاف الحقيقة — عن  
النيابة الادارية فيما لو اتمى تحقيقها الى عدم وجود مخالفة طبقا للمادة  
٤٧/٧٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧  
لسنة ١٩٧٨ وفي مصادرة لارادة المشرع التي أعلنها صراحة في القانون  
رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ باضافة المادة ٧٩ مكررا الى أحكام القانون رقم  
٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه .

لذلك :

اتمى رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ان للجهة  
الإدارية اجراء فحص للمخالفة فاذا ما استبان لها انها تندرج تحت احدي  
المخالفات المنصوص عليها في البندين ٢ و ٤ من المادة ٧٧ من قانون  
نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ وجب  
عليها احالة المخالفة الى النيابة الادارية لاجراء التحقيق فيها .

( ملف ٣٥٦/٦/٨٦ جلسة ١٩٨٧/٢/٤ )

قاعدة رقم ( ١٩٠ )

اسما :

ناط المشرع بالنيابة الإدارية دون غيرها التحقيق مع شاغلي الوظائف  
العليا — تختص ايضا النيابة المذكورة بالتحقيق في المخالفات الناشئة عن  
ارتكاب افعال محددة هي : ١ - مخالفة الأحكام الخاصة بنسب الرقابة على  
تنفيذ الموازنة العامة . ٢ - الإهمال أو التقصير الذي يترتب عليه ضياع  
حق من الحقوق المالية للدولة أو أحد الأشخاص العامة الأخرى أو الهيئات

الخاضعة لرقابة الجهاز المركزى للمحاسبات او السماس بمصلحة من مصالحها المالية او يكون من شأنه ان يؤدى الى ذلك بصفة مباشرة - رتب المشرع البطلان على مخالفة هذه القواعد - قيام جهة الادارة باجراء التحقيق فى مخالفة مالية و صدور قرارها بوقف العامل - يعتبر قرارها بالوقف معيبا بعيب عدم الاختصاص الذى يصل الى درجة غصب السلطة - اساس ذلك : اجراء التحقيق وما ترتب عليه من صدور قرار الوقف قد تم بمعرفة الجهة الادارية غير الجهة القضائية المختصة بذلك - بطلان قرار الوقف لا يثبت له على تحقيق باطل - .

#### المحكمة :

ومن حيث أن المادة ( ٧٩ ) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد نصت على انه « لا يجوز توقيع جزاء على العامل الا بعد التحقيق معه كتابة وسماع اقواله وتحقيق دفاعه . ويجب أن يكون القرار الصادر بتوقيع الجزاء مسببا . . . . » .

ومن حيث أن المادة ( ٧٩ ) مكررا من ذات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه - مضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ - قد نصت على أن : « تختص النيابة الادارية دون غيرها بالتحقيق الادارى مع شاغلى الوظائف العليا . كما تختص دون غيرها بهذا التحقيق فى المخالفات الناشئة عن ارتكاب الافعال المحظورة الواردة بالبندين ٢ ، ٤ من المادة ٧٧ من القانون . . . . » .

ومن حيث أن المادة ( ٨٣ ) من القانون المشار اليه رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد نصت بدورها على أن : « لكل من السلطة المختصة ومدير النيابة الادارية حسب الاحوال ان يوقف العامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التى تحددها . . . . » . ويجب عرض الامر فوراً على المحكمة . . . . » .

ومن حيث أنه وفقا لهذه النصوص ، وفى ضوء ما تقضى به فقد كان يتعين أن يجرى التحقيق مع الطاعنين ، قبل تقرير ملاءمة وقفهما عن العمل لمصلحة التحقيق . بمعرفة النيابة الادارية وذلك لما نصت عليه المادة ( ٧٩ مكررا ) السالف ايراد نصها — من أن النيابة الادارية هى التى تختص دون غيرها بهذا التحقيق فى المخالفات الناشئة عن ارتكاب الافعال المحظورة الواردة بالبندين ٢ ، ٤ من المادة ٧٧ من هذا القانون ( ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ) .  
وينص البند ( ٤ ) من المادة ( ٧٧ ) على المخالفات المحظورة على العامل والتى يكون من شأنها « الاهمال أو التقصير الذى يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة ... أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية ، أو يكون من شأنه أن يؤدى الى ذلك بصفة مباشرة » .

ومن حيث أن الثابت بالأوراق أن المرحلة الأولى من انشاء المخرو والتى انتهت بانفجار جسر عند الكيلو ٤٣٥٠ وقد تكلفت أو بلغت قيمة الاعمال الخاصة بها ٧٠٥٠٠٠ جنيه ( سبعمائة وخمسة آلاف جنيه ) .

ومن حيث أنه لا شك بناء على ذلك ان الاتهام المنسوب الى الطاعنين والمخالفات الموجهة اليهما لها طابعها المالى — وذلك باعتبار أن هذا المجرى المائى المنسوب اليهما الاهمال فى الاشراف على تنفيذه ، وهو مخر سيل خزام — قد أدى الى انفجار جزء من الجسر الذى قاما بالاشراف على تنفيذه مما أدى الى تهدم بعض المنازل التى قام بمض الاهالى بانشائها ومصرع عدد آخر من المواطنين فضلا عن خسارة تكاليف اقامة هذا الجسر .

ومن حيث أن المخالفة المنسوبة الى الطاعنين وفقا لطابعها المالى فقد كان يحتم على الجهة الادارية أن تحيل التحقيق فيها الى النيابة الادارية باعتبارها جهة التحقيق المختصة دون غيرها بإجراء مثل هذا التحقيق .

وحيث أنه وقد صدر وقف الطاعنين — بناء على التحقيق الادارى

الذى أجرته وزارة الرى بمعرفة اللجنة المشكلة بالقرار الوزارى رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨٥ . والذى صدر على أساسه القرار المطعون فيه بوقف الطاعنين برقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٥ .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن هذا القرار يكون قد صدر مشوباً بعدم الاختصاص الذى يصل الى درجة غضب السلطة قضى بوقف الطاعنين عن العمل بناء على التحقيق فى واقعة المخالفة المنسوبة اليهما بمعرفة لجنة ادارية أى بمعرفة جهة أخرى غير الجهة القضائية التى نص القانون على أنها تختص — دون غيرها — بإجراء التحقيق فيها لكونها مخالفة مالية وهى النيابة الادارية ومن ثم تكون تلك اللجنة الادارية قد اغتصبت اختصاص هيئة قضائية فى إجراء التحقيق المذكور مما يجعله مشوباً بالطلان ويحمل اقرار الصادر بناء عليه بوقف المذكورين مبنياً على تحقيق باطل طبقاً لما نصت عليه المادة ٧٩ مكرراً السالف الاشارة اليها من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ حيث نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٧٩ مكرراً صراحة على أن يقع باطلاً كل اجراء أو تصرف على خلاف أحكام الفقرتين السابقتين .

ومن حيث أنه لذلك فقد كان يتعين على الحكم الطعن انهاء القرار المطعون فيه رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، لما اعتوره من بطلان وعدم المشروعية بسبب غضب السلطة الذى قام عليه التحقيق الذى ابنى عليه قرار الوقف .

ومن حيث أنه يضاف الى ما سبق ان القرار المذكور قد صدر بعد انتهاء ذلك التحقيق الباطل وقبل ان تبلغ النيابة العامة بإجراء التحقيق أو بطلب الوقف للطاعنين لصالح هذا التحقيق حيث تضمنت المادة الثانية من ذلك القرار النص على ارسال أوراق التحقيق الى النيابة العامة .

ومن حيث أن الوقف لا يجوز تطبيقاً لأحكام المادة ( ٨٣ ) من نظام

العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ 'لا اذا اقتضت ذلك مصلحة التحقيق مع حتمية عرض الأمر على المحكمة التأديبية المختصة لصرف أو عدم صرف الباقي من أجر العامل الموقوف ومن ثم فإن قرار انوقف المذكور قد صدر مشوبا فضلا عما سبق بعدم المشروعية بعدم وجود مقتضى ثابت من مصلحة التحقيق لتبرير محله ، وبالتالي فإن اجراء الوقف آتف الذكر يكون معيبا بسبب مخالفة القانون مما كان يحتم القضاء بالغائه واذهب الحكم المظنون فيه الى غير هذا المذهب فانه بكون قد صدر مخالفا للقانون وحقيقا بالالغاء ، مع القضاء بالغاء قرار وزير الري رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٥ سالف الذكر فيما قضى به من وقف الطاعنين لمدة ثلاثة أشهر والجهة الادارية وشأنها في استئناف النظر في استكمال التحقيق مع الطاعنين فيما نسب اليهما أو اتخاذ اجراءات مجازاتهم بعد تحديد مسئوليتهما بالطريق السليم الذي رسمه القانون .

ومن حيث أن الطاعنين معفيان من رسم طعنهما وفقا لما نصت عليه المادة ( ٩٠ ) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .  
( طعن ٢٢١٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٤/١ )

#### قاعدة رقم (١٩١)

المبدأ :

القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية صدور قرار من الجهة الادارية بحفظ التحقيق بقيد جهة الادارة وحدها ولا يقيد النيابة الادارية اذا ما رأت اجراء التحقيق في ضوء الشكوى المقدمة اليها - اسس ذلك : ان النيابة الادارية هيئة قضائية مستقلة عن الادارة في مباشرة رسالتها طبقا للقانون - .

### الحكمة :

ومن حيث أنه يبين من الأوراق أن . . . . . تقدم بشكوى ضد المختصين بمديرية التربية والتعليم بيورسعيد لعدم اتخاذ إجراءات جديّة في الشكوى المقدمة من . . . . . ضد ( . . . . ) الطاعن مدير الشؤون المالية والإدارية بالمديرية لارتكابه بعض المخالفات المالية ، وعلبت النيابة الإدارية معلومات الجهة الإدارية فأقادت بكتابتها المؤرخ ١٩٨٦/٤/٢٤ بالمعلومات والمستندات الخاصة بالشكوى واتى تبين منها وجود صورة الشكوى الموجهة من . . . . . للكتاب بقسم التدريب الى مدير عام التربية والتعليم بيورسعيد المؤرخة ١٩٨٦/٣/٩ وموضح بها بعض المخالفات المالية التي ارتكبها . . . . . مدير الشؤون المالية والإدارية بالمديرية بالنسبة لبرنامج الآلة الكاتبة والتربية الفنية واللغة الفرنسية خلال عام ١٩٨٦ وأنه سحب اسمه كمسجل لدورة الآلة الكاتبة العربية في الفترة من ١٩٨٦/١/١٨ الى ١٩٨٦/١/٢٣ ومن استمارة المكافآت الخاصة به ووضع بدلا منه . . . . . رئيس شؤون العاملين بالمديرية ، وجاء بالشكوى أن . . . . . وضع اسمه مشرفا في برنامج التربية الفنية رغم أنه لم يحضر فيها يوما واحدا وأنه يتدخل في أعمال قسم التدريب لأرب شخصية ، وتبين أن المدير العام قام بتحويل الشكوى الى قسم التوجيه المالي والإداري للدراسة والعرض في ١٩٨٦/٣/٢٣ وقيلدت مأمورية برقم ١٩٨٦/٤٩ وتبين من صورة مذكرة بحث المأمورية المذكورة وجود عدة مخالفات وأشر المدير العام في ١٩٨٦/٤/٣ بتحويلها لمدير الحسابات بالمديرية لبيان ما اذا كان بها مخالفات مالية من عدمه وأشر رئيس الحسابات عليها في ١٩٨٦/٤/٣ بعبارة أن برنامج التربية الفنية استوفى الاجراءات والصرف به سليم أما برنامج اللغة الفرنسية فلم تتخذ له اجراءات صرف ولم يتم توزيع أى مكافآت به ومن ثم فليس هناك أى مخالفات مالية تستوجب المساءلة لذلك

أشهر المدير العام على المذكرة فى ١٩٨٦/٤/٥ بإحالتها للشئون القانونية والحفظ . وباشرت النيابة الادارية التحقيق وأتمت الى احوالة الطاعن الى المحاكمة التأديبية وصدر ضده الحكم المطعون فيه .

ومن حيث أنه أنه عما ذهب اليه الطاعن من القول بىطلان قرار احوالته الى المحاكمة التأديبية وعدم جواز نظر الدعوى لسابقة صدور قرار من الجهة الادارية بحفظ التحقيق ، فانه لا وجه لهذا القول ذلك أن صدور قرار من الجهة الادارية بحفظ التحقيق يقيد جهة الادارة وحدها ولا يقيد النيابة الادارية اذا ما ارتأت اجراء تحقيق فى الموضوع فى ضوء الشكاوى المقدمة اليها ، والاتهاء منه الى ما تسفر عنه نتائجه بما فى ذلك حقها فى اقامة الدعوى التأديبية اذا ما ثبت لديها المخالفة التأديبية الموجبة لاقامة الدعوى التأديبية ، ذلك أن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ينص فى المادة ( ١ ) منه على أنها هيئة قضائية مستقلة وينص فى المادة ( ٣ ) منه على أنه « مع عدم الاخلال بحق الجهة الادارية فى الرقابة وفحص الشكاوى والتحقيق ، تختص النيابة الادارية بالنسبة الى الموظفين الداخلين فى الهيئة والخارجين عنها والعمال بما يأتى :

١ — اجراء الرقابة والتحريات اللازمة للكشف عن المخالفات المالية والادارية .

٢ — فحص الشكاوى التى تحال اليها من الرؤساء المختصين أو من جهة رسبة عن مخالفة القانون أو الاهمال فى أداء واجبات الوظيفة .

٣ — اجراء التحقيق فى المخالفات الادارية والمالية التى يكشف عنها اجراء الرقابة ، وفيما يحال اليها من الجهات الادارية المختصة وفيما تتلقاه من شكاوى الافراد والهيئات التى يثبت التهم جديتها .٥٠٠٠ الخ

ومفاد ما تقدم ان المشرع قد استهدف ان تكون النيابة الادارية وسيلة لاصلاح اداة الحكم تسولى أحكام الرقابة على الموظفين فى قيامهم على تنفيذ القوانين على نحو يكفل تحقيق الصالح العام فجعل لها اجراء التحقيق فى المخالفات الادارية والمالية التى تصل الى علمها بأى وسيلة كانت سواء تم ذلك من جانب الجهة الادارية أو مما تلقاه من بلاغات وشكاوى الأفراد وانهيات ، وهذا الاختصاص الذى أوكله القانون للنيابة الادارية وهى هيئة قضائية مستقلة عن الادارة فى مباشرة رسالتها طبقا للقانون ، اختصاص وولاية تسولاها النيابة الادارية بنص القانون ولا تنوب مباشرتها عن الجهة الادارية ، ومن مقتضيات ذلك الا يقوم حائل ادارى دون مباشرة النيابة الادارية اختصاصها وولايتها والقول بأن قرار الحفظ الذى تتخذه الجهة الادارية من شأنه أن يمنع النيابة الادارية من مباشرة اختصاصها وغل يدها عن مباشرة التحقيق اذا ما مضت سنون يوما على قرار الحفظ وذلك رغم أنه لم تسقط الدعوى التأديبية طبقا للقانون ، فهذا القول لا يتفق وما استهدفه المشرع للنيابة الادارية من أن تكون هيئة قضائية قوامه على الدعوى التأديبية نيابة عن المجتمع ومنزهة عن الهوى وذات اختصاص أصيل ومطلق وغير مقيد ، بالتحقيق فى كل ما يتصل بعلمها من وقائع تشكل مخالفات مالية أو ادارية وليس لقرار الحفظ الصادر من الجهة الادارية ، مادامت الدعوى التأديبية لم تسقط ، أى أثر فى مواجهة النيابة الادارية التى تباشر ولايتها ورقابتها على من ارتكب المخالفة ، فضلا عما تقدم فان المشرع نص صراحة فى المادة ٧٩ مكرر من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ معدلا بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على اختصاص النيابة الادارية وحدها بالتحقيق فى المخالفات المالية ، وهى ما نسب الى الطاعن وعلى ذلك فانه لا اختصاص للجهة الادارية فى تحقيق تلك المخالفات أو اتخاذ قرار بحفظ التحقيق فى شأنها .

ومن حيث أن ما نسب إلى الطاعن من مخالفة قد ثبت في حقه من التحقيقات التي أجرتها النيابة الإدارية واعترافه صراحة بحذف اسم الشاكي ووضع اسم آخر بدلا منه فإن الحكم المطعون فيه وقد انتهى إلى مساءلته تأديبيا وتوقيع الجزاء عليه يكون قد صدر سليما ومنفقا وأحكام القانون ويكون الطعن والحال كذلك غير قائم على أساس سليم جدير بالرفض .

ومن حيث أن هذا الطعن معفى من الرسوم القضائية طبقا لنص المادة ( ٩٠ ) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

( طعن ٢٥٨٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ١٩٢ )

المادة :

المادة ٧٧ مكرر من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ١٩٧٨/٤٧ معدلا بالقانون ١٩٨٢/١١٥ أنشأت بهيئة قضائية هي النيابة الإدارية إجراء التحقيق في المخالفات المنصوص عليها بالبند ٤ من المادة ٧٧ من قانون العاملين قصر التحقيق عليها - قرار الجزاء المستند إلى تحقيق أجرته الجهة الإدارية وهي غير مختصة يعيب قرار الجزاء الموقع كما شاب إجراءات من غصب السلطة لقصره للتحقيق على النيابة الإدارية وحدها - يكون قرار الجزاء قد لحظه عيب جسيم ينحدر به إلى حد العدم .

الحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق قد صدر قرار السيد وكيل الوزارة رئيس الوحدة المحلية لمركز مدينة كفر الدوار رقم ( ٤٦٧ ) لسنة ١٩٨٤ بتاريخ ١٩٨٤/٣/٧ بجائزة . . . . . الطاعن الأول بخصم

يومين من راتبه لما نسب اليه من الأهمال فى تنشيط تحصيل المتأخرات  
خلال عام ١٩٨٣ •

ومن حيث أن ما نسب لهذا الطاعن فى التحقيق الإدارى الذى جوزى  
بناء عليه بالقرار المشار اليه هو الأهمال الذى يترتب عليه ضياع حق من  
الحقوق المالية للدولة أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية أو ما يكون  
من شأنها أن يؤدى الى ذلك بصفة مباشرة ، وهو الأمر المحظور على العامل  
ايمانه وفقا لنص البند ٤ من المادة ( ٧٧ ) من قانون نظام العاملين المدنيين  
بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ •

ومن حيث أن المادة ( ٧٩ ) مكررا من القانون المذكور — معدلا  
بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تنص على أن « تختص النيابة الإدارية دون  
غيرها بالتحقيق الإدارى مع شاغلى الوظائف العليا كما تختص دون غيرها  
بهذا التحقيق فى المخالفات الناشئة عن ارتكاب الأفعال المحظورة الواردة  
بالبندين ٣ ، ٤ من المادة ( ٧٧ ) من هذا القانون •

ومن حيث أن قرار الجزاء الصادر بمجازاة الطاعن الأول بخصم  
شيرين من راتبه قد صدر بناء على تحقيق أجرته جهة الادارة ، وذلك  
بالمخالفة لنص المادة ( ٧٩ ) مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة  
سالف الذكر والذى أفاط بهيئة قضائية وهى النيابة الادارية اجراء التحقيق  
فى المخالفات المنصوص عليها بالبند ( ٤ ) من المادة ( ٧٧ ) من القانون  
المذكور ، وقصر التحقيق فى هذه الحالة عليها ، ومن ثم فإن قرار الجزاء  
سالف الذكر يكون قد استند الى تحقيقات اجرتها الجهة الادارية ، وهى  
جهة غير مختصة مما يعيب قرار الجزاء الموقع بناء عليها لما شاب اجراءها من  
غصب للسلطة حيث قصر القانون اجراء هذه التحقيقات على هيئة قضائية  
وهى النيابة الادارية ، وهو ما يلحق بهذه القرارات البطلان لبنائها على

تحقيقات باطلة وذلك لافتنانها على اختصاص هيئة قضائية بمدها المشرع ونصر اجراء التحقيق عليها وفقا لصريح نص الفقرة الثالثة من المادة ( ٧٩ ) مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ويكون قرار الجزاء بذلك قد لحقه عيب جسيم وانحدر به الى حد المدم ، وهو ما كان يتعين على المحكمة التأديبية أن تقضى به فى الحكم المطعون فيه ، وذلك بعدم الاعتداد بالقرار انصادر بمجازاة الطاعن الأول بناء على تحقيقات ممدومة الأثر قانونا ، باعتبار أن تلك مسألة أولية من المسائل المتعلقة بالنظام العام الذى يقوم على حماية الشرعية وسيادة القانون والتي تنطوى عليها ولاية المحاكم أيا كان نوعها أو درجتها وذلك من خلال ما يعرض عليها من منازعات تختص بنظرها ، ويكون عليها التصدى لأى مسألة تتعلق بذلك وتعتبر من المسائل الأولية الواجب الفصل فيها بمناسبة ما هو معروض عليها من منازعات .

( طعن رقم ١٤٦٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٠/٦/١٩٨٩ )

### الفرع الثانى - ضمانات التحقيق

#### قاعدة رقم ( ١٩٣ )

للبيد :

رفض الإدلاء بالأقوال أمام الشئون القانونية بدون مبرر لا يمثل بذاته ذنبا إداريا يستوجب المساءلة التأديبية .

المحكمة :

ومن حيث أنه ولئن كان رفضه الأدلاء بأقواله فى التحقيق أمام الشئون القانونية بدون مبرر وأسباب معقولة لا يمثل بذاته ذنبا إداريا يكون مخالفة تعقد مسئولية الطاعن وتستأهل مجازاته عليها الا أن المخالفة

الأولى الثابتة في حقه حسبما سبق البيان وهي اهماله في المرور على بجانه  
انزس ، تكفى لحمل قرار الطعن على سببه الصحيح ويصبح جزاء خصم  
ثلاثة أيام من المرتب الموقع على الطاعن مناسباً لما ثبت في حقه من اخلال  
بواجبات- الوظيفة على النحو السالف يانه •

ومن حيث أنه تأسيساً على ما تقدم يكون قرار الجزاء الطعن الموقع  
على الطاعن واذ ثبت اهماله بما ينطوى عليه من اخلال بواجبات وظيفته ،  
قد قام على أسباب صحيحة ومستخلصة استخلاصاً سائفاً من أصول ثابتة  
في الأوراق على نحو تنتجها واقعا وقانونا •

ومن ثم يكون الطعن عليه غير قائم على أساس صحيح من القانون  
مما يتعين الحكم برفضه •

( طعن ٢٨٤٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٦/١١/١٩٨٥ )

تعقيب :

يعتبر هذا المبدأ عدولاً عن اتجاه سابق كان يقضى باعتبار الامتناع  
عن الأدلاء بالأقوال في التحقيقات الادارية ذنباً ادارياً ( حكم المحكمة  
الادارية العليا في الطعن رقم ٤٣٠ لسنة ٢٣ ق جلسة ٤/٤/١٩٨١ ) •

قاعدة رقم ( ١٩٤ )

المبدأ :

مواجهة الموظف بالمخالفة المسندة اليه ، تعتبر من الضمانات الأساسية  
التي يجب توافرها في التحقيق - المحكمة من تقرير هذه الضمانة هي احاطة  
العامل بما نسب اليه ليملى بلوجه دفاعه - اذا كان في امكان المتهم ان يبدي  
ما يراه من دفاع امام المحكمة التأديبية فلا يقبل منه بعد ذلك الدفع ببطلان  
التحقيق استناداً الى الاخلال بحقه في الدفاع عن نفسه - امس ذلك : -  
ان المتهم يستطيع امام المحكمة التأديبية ان يتداركه ما فاتته من وسائل الدفاع •

### الحكمة :

ومن حيث ان ولئن كان من المقرر أن مواجهة الموظف بالمخالفة المسندة اليه تعتبر من انضمامات الأساسية التي يجب توافرها في التحقيق وذلك وفقاً لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - لأنه يتعين مواجهة العامل على حقيقة التهمة المسندة اليه واحاطته علماً بمختلف الأدلة التي تشير الى ارتكاب المخالفة حتى يستطيع ان يدلي بأوجه دفاعه ومن ثم فإن مخالفة هذا الاجراء تؤدي الى بطلان التحقيق ، اذ الحكمة من تقرير تلك الضمانة هي احاطة العامل بما نسب اليه ليُدلي بأوجه دفاعه - ومتى كان في امكان المتهم أن يبدى ما يراه من دفاع أمام المحكمة التأديبية فإنه لا يستقيم بعد ذلك الدفع ببطلان التحقيق استناداً الى الاخلال بحقه في الدفاع عن نفسه ؛ ذلك أنه كان في مكنه أن يبدى ما يراه من دفاع أمام المحكمة التأديبية اذ هي مرحلة تستكمل فيها مراحل التحقيق السابقة اذ يواجه فيه المتهم بما نسب اليه ويستطيع أن يتدارك أمامها ما فاتته من وسائل الدفاع .

ومن حيث ان الثابت أن الطاعن أعلن بتقرير الاتهام فمن ثم فقد أحيط بالاتهام المسند اليه ومثل أمام المحكمة التأديبية وقدم مذكرة بدفاعه أمامها التمس فيها الحكم ببراءته مما نسب اليه من اهمال وكان تقرير الاتهام واعلانه به قد سبقه عديد من التحقيقات الادارية التي اجراها البنك معه ثم تحقيقات النيابة العامة التي أحيل بمقتضاها الى المحاكم الجنائية ثم تحقيقات النيابة الادارية التي تعاصرت مع تحقيقات النيابة العامة واستمرت بعدها ، والمستخلص من جماع هذه التحقيقات أن الطاعن وقد برىء جنائيا من جريمة الاستيلاء والتزوير الا أنه ثابت في حقه ومن واقع أقواله أنه أهمل في التحقق من شخصية المستفيد عند قيامه بصرف أذون الصرف التي قرر البنك اقراضها لأصحاب المعاشات والمحرة بأسماء كل من . . . و . . . و . . . مما أدى الى تكرار صرفها دون وجه حق الى

مجهول أثناء عمله بينك ناصر بقسم الصرف ، وهو وقد أحيل بهذه المخالفة إلى المحكمة التأديبية وأقر في التحقيقات أنه قام بصرف أذنين منها وركن مكلفا بالصرف في ذلك القسم دون غيره وقت صرف تلك الأذون على ما هو ثابت بالأوراق فإن المخالفة المنسوبة إليه بتقرير الاتهام تضحى ثابتة في حقه ثبوتاً كافياً مما كان يقتضى من المحكمة التأديبية مجازاته عنها وهي اذ لم تهج هذا النهج يكون جكمها قد خالف القانون جديراً لذلك بالالغاء .

( طعن ١٣٩٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ٢٨ / ١٠ / ١٩٨٦ )

### قاعدة رقم ( ١٩٥ )

المبدأ :

يشترط لسلامة التحقيق مع العامل الحال للمحاكمة التأديبية أن تتوفر ضمانات التحقيق التي أوجبها المشرع - من أهم هذه الضمانات توافر الحيطة التامة فيمن يقوم بالتحقيق وتمكين العامل من اتخاذ كل ما يلزم لتحقيق أوجه دفاعه - قيام مقدم الشكوى بالتحقيق مع المشكوى في حقه بهذر التحقيق ويبطله - أساس ذلك - تخلف ضمانات الحيطة في المحقق - أثر ذلك : بطلان التحقيق والقرار الذي قام عليه - لا ينال مما تقدم استكمال التحقيق بعد ذلك بمعرفة موظف آخر - أساس ذلك : أن التحقيق قد اعتمد في اتعاده على تحقيق مقدم الشكوى الذي كان حريصاً على اعداد دليل مسبق باخذ اقرارات من العاملين يقرون فيه بصحة الواقعة واثبت ذلك في صلب التحقيق الذي بداه .

المحكمة :

ومن حيث أن المسلم أنه يشترط لسلامة التحقيق أن تتوفر له كل مقومات التحقيق الفني من ضمانات وأهم هذه الضمانات هي ضرورة توافر الحيطة التامة فيمن يقوم بإجراء التحقيق ، فضلاً عن وجوب اتخاذ كل ما يلزم لكفالة تحقيق أوجه دفاع المسند إليه الاتهام .

ومن حيث أنه لما كان ذلك ، وكانت الثابت أن الذى قام بأجراء التحقيق أصلا هو رئيس الفرع مقدم الشكوى ، وهو ما تنعدم فيه الجدية الواجبة قانونا لذلك فإن هذا التحقيق يعد باطلا ، ولا يغير من ذلك استكمال التحقيق بعد ذلك بمعرفة رئيس قسم الشؤون المالية ، ذلك أن هذا التحقيق قد اعتمد فى اتمامه على تحقيق رئيس الفرع الذى كان حريصا على اعداد دليل مسبق بأخذ اقرار من ستة من العاملين يفرون فيه بصحة الواقعة وثبت فى صلب التحقيق ، الأمر الذى يصبح معه هذا التحقيق كذلك قد أدخل بالضمانات الواجبة قانونا لتحقيق دفاع الطاعن ، وشابة القصور فى تناول التحقيق دون تأثر بالتحقيق السابق انذى أجراه رئيس الفرع .

ومن حيث أنه لما تقدم ، واذا كان القرار الصادر بمجازاة الطاعن قد استند الى تحقيق باطل على نحو ما سلف البيان ، فإن هذا القرار بدون قد وقع باطلا حقيقا بالالغاء ، واذا كان الحكم المطعون فيه قد انتهى الى غير ذلك، فقد تعين الحكم بالنائه والغاء قرار الجزاء المطعون عليه .

( طعن ١٣٤١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/١٦ )

#### قاعدة رقم ( ١٩٦ )

المبدأ :

لا يجوز توقيع جزاء على العامل الا بعد التحقيق معه وسماع اقواله وتحقيق دفاعه - علة ذلك : - احاطة العامل علما بما هو منسوب اليه وتمكينه من الدفاع عن نفسه قبل توقيع الجزاء عليه - يتطلب ذلك استدعاء العامل وسؤاله وسماع الشهود اثباتا ونفيا حتى يصدر الجزاء مستندا على سبب يبرره دون تصف او انحراف - التحقيق بهذه الكيفية يعد ضماناة عامة تستهدف استظهار مدى مشروعية الجزاء وملاءمته - لا يكفى مجرد

القضاء السنة على العامل حول وقائع معينة - ينبغي مواجهته بالاتهامات  
النسوبة اليه ليكون على بينة منها ليكف دفاعه عن انفسه ،  
الحكمة :

من حيث أن المادة ٧٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر  
بالتقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ، حظرت توقيع جزاء على العامل الا بعد  
التحقيق معه وسبإق أقواله وتحقيق دفاعه ، والحكمة من تطلب إجراء هذا  
التحقيق هي إحاطة العامل علما بما هو منسوب اليه وتمكينه من الدفاع  
عن نفسه قبل توقيع الجزاء عليه وما يستتبع ذلك من وجوب استدعاء  
العامل موضوع المسألة وسؤاله ومواجهته بما هو مأخوذ عليه وإتاحة  
الفرصة للدفاع عن نفسه ومناقشة شهود الإثبات وسماع من يرى  
الاستشهاد بهم من شهود النفي وغير ذلك من مقتضيات الدفاع وذلك  
لتحقيق الضمان وتوفير الأطمئنان للعامل المذكور وهو أمر تقتضيه العدالة  
ونمكن المصلحة العامة حتى يصدر الجزاء مستندا على السبب المبرر له  
دون ثمة تمسف أو انحراف ومن ثم فإن إجراء التحقيق مع العامل قبل  
توقيع الجزاء عليه يمثل في الواقع من الأمر ضمانا له ابتداء استظهار  
مشروعية الجزاء وملاءمته وترتبا على ذلك فلا يكفي مجرد القاء  
اسئلة على العامل حول وقائع معينة وإنما يلزم مواجهته بالاتهامات النسوبة  
اليه حتى يكون على علم بما وعلي بينة من اتهامه فيها ، فيعد دفاعه على  
أساسها تمشيا لما قد يسفر عنه التحقيق من مجازاته وبذا يكفل له حق  
الدفاع عن نفسه كضمانة أساسية في مجال التأديب إلا اذا كان القرار  
التأديبي الصادر بناء على هذا التحقيق مشوبا بصيب مخالفة القانون .

ومن حيث أنه بالإطلاع على القرار المطعون فيه رقم رقم ٣٦٣ لسنة  
١٩٨٠ الصادر من السيد وكيل وزارة الري لمحافظة الدقهلية في ١٣ من  
سبتمبر سنة ١٩٨٠ بين أنه أشار في ديباجته الى المخالفات المنسوبة الى  
الطاعن وهي أنه :

(١) قرر أنه تبث الاعادة لشاينة بحارا وقام بتوقيع الجشتى واعتماده بعد سحب كشوف المخطبات قبل الاعادة من ملفات التفتيش وكان الأجدر به توقيع الاعادة ان وجدت على نفس انكشوف كالمتابع .

(٢) قدم دفاتر الميزانية لحشنى الاستلامات الختامية ولم يقدم دفاتر الميزانية لاعادة التشغيل .

(٣) وقع على الخطاب المرسل من تفتيش بلقاس للمقاول فى ١٠ من أبريل سنة ١٩٨٠ فى حين أنه قام بالتوقيع على كشف غرامات التأخير والذي يوضح به انتهاء الاعادات خلال شهر مارس وأوائل شهر أبريل سنة ١٩٨٠ أى أن هذا الخطاب لاحق لاعادة التشغيل .

(٤) وجود كشط وتصليح بالكشف الختامى على اقطاعات العرضية الختامية وتصبح فى تاريخ الاتهام الفعلى والمكعب المتأخر بكشوف المكعبات الختامية .

(٥) قام بالتوقيع على كشفى غرامات التأخير المتناقضين . ثم قضى القرار فى البند أولا / ب منه بمجازاة الطاعن بخضم خمسة أيام من راتبه .

ومن حيث أنه وباستقراء أوراق التحقيق الإدارى الذى صدر بناء عليه هذا القرار يبين أنه تمثل فى أسئلة القيت على الطاعن ولم يشمل من الوقائع الخمس التى قام عليها ذلك القرار سوى الواقعة الأولى دون الأربع الأخرى ، ولم ينطوى على مواجهة الطاعن بهذه الوقائع كاتهامات منسوبة اليه حتى يحاط علما بها ويتبين اتهامه فيها ويعمل على دفعها ومن ثم فلم تكمل لهذا التحقيق مقومات التحقيق القانونى الصحيح ، كما لاته وضاماته على النحو الذى أوجبه المادة ٧٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ السالف الإشارة إليها ، وإذا كان الأمر كذلك فإن القرار الصادر بمجازاة الطاعن بخضم خمسة أيام من

مرتبته بناء على هذا التحقيق يكون مخالفا للقانون ويتمين لذلك المأذون واذ ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون خليقا بالالغاء .

ومن حيث أنه لما تقدم فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالغاء الحكم المطعون فيه وبالغاء القرار رقم ٣٦٣ الصادر في ١٣ من سبتمبر سنة ١٩٨٠ فيما تضمنه من مجازاة الطاعن بخضم خمسة أيام من راتبه وما يترتب على ذلك من آثار .

( ملعن ٧٨٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ١٩٧ )

المبدأ :

المتهم بريء حتى تثبت أدانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه - حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول - نص الشرع صراحة في أنظمة العاملين المدنيين بالدولة على أنه - لا يجوز توقيع جزاء على العامل إلا بعد سماع القواله وتحقيق دفاعه - التحقيق لا يعدو كونه بحسب طبيعته والغاية والهدف منه البحث الموضوعي المحايد والنزيه عن الحقيقة بالنسبة الواقعة أو وقاتع معينة حتى تتصرف السلطة الرئاسية أو التأديبية فيما هو معروض عليها لبت فيه ادرايا أو تأديبيا - يتعين لقاعدة عامة ان يستوفى التحقيق مع العامل المقومات الاساسية التي يجب توافرها بصفة عامة في التحقيقات - خاصة توفر الضمانات التي تكفل للعامل الاحاطة بالانتهام الوجه اليه وابداء دفاعه وتقديم الأدلة وسماع الشهود - يكون التحقيق باطلا اذا ما خرج على الأصول العامة الواجبة الاتباع في اجرائه وخرج على طبيعته الموضوعية المحايدة والنزيه - ما دام في أي من تلك العيوب التي تشويه مساس بحق الدفاع .

### الخلاصة :

ون حيث أن مبنى الطعن بمخالفة الحكم للقانون والخطأ فى تطبيقه وتأويله وذلك أن الثابت من سؤال كل من المساعد الفنى بالوحدة المحلية وسكرتير الوحدة أن المطعون ضده قد قام بـخطف محضر المعاينة الذى أجرى بخصوص تعدى والدته على املاك الدولة أثناء عرضه على رئيس الوحدة ولم يتم برده ، ومن ناحية أخرى فقد أثبت التحقيق انقطاع المطعون ضده عن عمله فى الفترة من ٢٤/٩/١٩٨٣ حتى ٢٩/٨/١٩٨٣ .

ومن حيث أن قد بنى المشرع الدستورى على النص على أن المتهم برئ حتى تثبت اداته فى محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه ( م ٦٧ ) كما نص على أن حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول ، وتقريبا على هذا المبدأ الأساسى من المبادئ التى تقوم عليها دولة سيادة القانون فإن المشرع قد نص صراحة فى أنظمة العاملين المدنيين بالدولة على أنه لا يجوز توقيع جزاء على العامل إلا بعد سماع أقواله وتحقيق دفاعه ولما كان التحقيق لا يعدو كونه بحسب طبيعته والغاية والهدف منه البحث الموضوعى المحايد والنزيه عن الحقيقة بالنسبة لواقعة أو وقائع معينة حتى تتصرف السلطة الرئاسية أو التأديبية فيما هو معروض عليها للبت فيه اداريا أو تأديبيا على أساس من حقيقة وواقع الحال ومن ثم فانه يتعين كقاعدة عامة أنه يستوفى التحقيق مع العامل المقومات الأساسية التى يجب توافرها بصفة عامة فى التحقيقات وأخصها توفير الضمانات التى تكفل للعامل الإحاطة بالادعاء الموجه اليه وابداء دفاعه ، وتقديم الأدلة وسماع الشهود وما الى ذلك من وسائل تحقيق الدفاع اثباتا أو نفيًا . . . الخ ويكون التحقيق باملا كلما خرج على الأصول العامة الواجبة الإلتزام فى اجرائه والناظر غايته وخرج على طبيعته الموضوعية المحايدة والنزيهة مادام

فى أى من تلك العيوب التى تشوبه مساس بحق الدفاع وهذا هو منقطع النزاع فى الطعن المائل .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن . . . . . مساعد فنى قد قدم شكوى مؤرخة ٢٦/٩/١٩٨٣ لرئيس الوحدة المحطة يهوت تتضمن أن السيد . . . . . الموظف بالوحدة المحلية يهوت ( انطاعن ) قام بالتعمدى عليه بخطف بعض الأوراق الخاصة بمسئله الفنى وبها مسودة خاصة بمعاينة تمضى بكفر بهوت وفر هاربا وأنه قد قدم شكوى لسكرتير الوحدة ولرئاسة المركز للشئون القانونية وقد تأثر على شكواه لسكرتير الوحدة بإجراء التحقيق والعرض ، وسئل المظنون ضده فى محضر مؤرخ ٢/١٠/١٩٨٣ فقرر أنه خطف الأوراق من رئيس الوحدة وليس من الشاكى ورغم أنه فعل ذلك بصفته مواطنا لاهمال رئيس الوحدة أن شكوى مقدمة منه اليه وقد أثبت المحقق أقوال الطاعن كما أثبت أنه رفض التوقيع على المحضر ، وإزاء ذلك فقد أجال السيد رئيس القرية الأوراق للسيد رئيس مركز طلخا ، فتولت الشئون القانونية التحقيق فانكر الطاعن بالمحضر المحرر فى ٢٣/١٠/١٩٨٣ ما نسب اليه من خطف الأوراق ، وبرر انقطاعه عن العمل بأنه تغيب يومى ٢٤ ، ٢٥/٩/١٩٨٣ وبرفض سكرتير القرية منه اجازة عارضة مما اضطره للاستمرار فى الانقطاع حتى ٢٩/٩/١٩٨٣ لوجود قريب له مريض بمستشفى المجوزة ، وورد توقيعه على هذا المحضر بنهايته .

ومن حيث أن الحكم الطعن قد ذهب الى أنه لم تسمع شهادة رئيس القرية وبني قضاءه على غياها ، وحيث أن الثابت من الأوراق أن المظنون ضده قد سئل فى التحقيق المؤرخ ٢/١٠/١٩٨٣ وجاءت أقواله تتضمن الاستخفاف بإجراءات التحقيق وعدم الالتزام بالإجابة على ما وجه اليه من أسئلة ، وفى شأن ما نسب اليه من خطفه الأوراق من السيد . . . . .

فقد أجاب بأن ذلك كذب وأنه خطفها من رئيس الوحدة نفسه ، وأنه المحقق تحقيقه المذكور كما جاء في نهايته بانفعال المطعون ضده وامتناعه عن التوقيع ورفع الأمر للسلطة الأعلى وفي شأن عدم ابداء رئيس القرية لشهادته فإن الثابت من الأوراق أن التحقيق المؤرخ ١٠/٢/١٩٨٣ قد بعث به رئيس القرية نفسه لرئيس مركز طلخا في ١٠/٢/١٩٨٣ مقررًا أن المطعون ضده قد اعترف بواقعة خطف الأوراق وبانقطاعه عن العمل في المذنب من ١٩٨٣/٩/٢٩ حتى ١٩٨٣/٩/٢٩ ، ومن ثم فإن السيد رئيس القرية — وإن لم يبد بشهادته في التحقيق الإداري ، فإنه أبدى إقراره ضمنا لما نسب انني الطاعن في حضوره من خطف الأوراق بأحاطته للتحقيق وعدم نفي حدوث الواقعة الوارد فيه اعتراف الطاعن بالواقعة ومن ثم فإن إقرار رئيس القرية بالواقعة المعمول عليها قد ورد بأوراق التحقيق التي تضمنتها ولا تكون هناك ثمة حاجة لضرورة ورودها في أقوال التحقيق الإداري ذاته ومن ثم فإن ما انتهى إليه الحكم الطعن في شأن بطلان التحقيق لعدم الاستماع لشهادة رئيس القرية يكون على غير سند صحيح من القانون إذ أن أمر إقراره وشهوده للواقعة ثابت كتابة من خطابه المحول به للتحقيق الذي يرفض الطاعن توقيعه وتضمن إقراره بخطف الأوراق من رئيس الوحدة .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن ادانة الطاعن بواقعة خطف الأوراق تكون مستخلصة استخلاصا سائفا من الأوراق ويكون قرار الجزاء المضمون فيه والصادر برقم ٧٣٣ لسنة ١٩٨٣ إذ استند الى ادائته في هذه الواقعة قد قام على سبب صحيح .

ومن حيث أنه بمقتضى ما تقدم فإنه يتحتم الحكم بإلغاء الحكم المطعون فيه بالنظر لسلامة التحقيقات الإدارية التي أجريت مع المطعون ضده .

( طعن ٩٥١ لسنة ٣٢ جلسة ١٩٨٩/١/٤ )

### قاعدة رقم ( ١٩٨ )

#### المبدأ :

مواجهة المتهم بما هو منسوب اليه يعتبر ضماناً من ضمانات التحقيق يترتب على اغفالها بطلانه فيما لو أخل ذلك بحق الدفاع على أى وجه من الوجوه إلا أن عدم مواجهة من يحقق معه ببعض الأقوال أثناء التحقيق لا يبطله ما دام قد وضع التحقيق كاملاً تحت بصره للاطلاع عليه وإبداء ما يراه من دفاع أمام مجلس التأديب — لا تثريب على المحقق إذا استكمل التحقيق فى بعض جوانبه فى غيبة المتهم ولم يطلعه على أقوال شهود الإثبات — ذلك طالما أنه لم ترد بأقوالهم نسبة اتهامات جديدة الى المتهم لم يسبق مواجهته بها وتمكينه من الرد عليها — وأنه بعد انتهاء التحقيق قد تم تمكينه على نحو لا يجحده من الاطلاع على جميع أوراق التحقيق بعد التماسه — ذلك لإبداء دفاعه أمام مجلس التأديب المحال اليه وللرد على أية أقوال وردت على لسان هؤلاء الشهود .

#### المحكمة :

« ومن حيث أنه عن الادعاء بطلان التحقيق لعدم مباشرته فى حضور المتهم ( الطاعن ) أو مواجهته بأقوال شهود الإثبات فإنه ولئن كانت مواجهة المتهم بما هو منسوب اليه يعتبر ضماناً من ضمانات التحقيق يترتب على اغفالها بطلانه فيما لو أخل ذلك بحق الدفاع على أى وجه من الوجوه إلا أن عدم مواجهة من يحقق معه ببعض الأقوال أثناء التحقيق لا يبطله ما دام قد وضع التحقيق كاملاً تحت بصره للاطلاع عليه وإبداء ما يراه من دفاع أمام مجلس التأديب ولذلك فإنه طالما أن الثابت من الأوراق أنه قد ووجه المتهم بما هو منسوب اليه وإبدى دفاعه بشأنه أمام مجلس التأديب فلا تثريب على المحقق إذا ما هو استكمل التحقيق فى بعض جوانبه فى غيبة المتهم ولم يطلعه على أقوال شهود الإثبات طالما أنه لم ترد بأقوالهم نسبة

اتهامات جديدة الى المتهم لم يسبق مواجهته بها وتمكينه من الرد عليها ،  
وانه بعد انتهاء التحقيق قد تم تمكينه على نحو لا يجحده من الاطلاع على  
جميع أوراق التحقيق بعد اتمامه ، وذلك لابداء دفاعه امام مجلس التأديب  
المحال عليه وللرد على اية أقوال وردت على لسان هؤلاء الشهود .

ومن حيث ان الثابت من التحقيق الذى بنى عليه قرار مجلس التأديب  
المطعون فيه امام هذا المجلس انه لم يحرم الطاعن من ابداء دفاعه ودراسته  
كل ما ورد فى التحقيق من أقوال ومستندات على أى وجه كما انه قد تمت  
مواجهة الطاعن بما هو منسوب اليه ولم تتضمن شهادة شهود الاثبات ما لم  
يتم مواجهة الطاعن به من اتهام فانه لا يكون قد شاب التحقيق فى هذا  
النشأن ثمة شائبة » .

( طعن ٦٤٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٥ )

#### قاعدة رقم ( ١٩٩ )

##### البينة :

عدم مواجهة المتهم بالاثهام المنسوب اليه وتمكينه من ابداء دفاعه من  
شأنه اعتبار اهم فصاحة من فصاحات التحقيق على نحو يعيبه - الامر الذى  
يترتب عليه بطلان الجزاء البنى عليه سواء صدر بهذا الجزاء قسراً اذارى  
او بحكم تأديبى .

##### التحكيم :

» من حيث أنه غن المخالفة الثانية المنسوبة الى الطاعن الأول  
ارتكابها ، والمتمثلة فى أنه لم يراع الدقة فى تحرير قسائم ( ٧ ) بحيث قام  
 باستخراج مصاريفه الاجراءات ضمن المطلوبات للأميرية .

ومن حيث أن مذكرة نيابة دمنهور الادارية فى القضية رقم ٤٧٠

لسنة ١٩٨٥ قد لخص مجريات التحقيق الذى أجرته فى شأن الوقائع المنسوبة الى الطاعنين .

ومن حيث أنه لم يرد بهذه المذكرة ما يفيد أنه قد تمت مواجهة أى من الطاعنين بهذا الاتهام اذ لم يواجه الطاعن الأول بأنه قد ارتكب هذه المخالفة ، ولم يواجه الطاعن الثانى بأنه قد أهمل الإشراف عليه فى هذا الشأن .

ومن حيث أن مؤدى عدم مواجهة المتهم بالاتهام المنسوب اليه وتمكينه من ابداء دفاعه من شأنه اصدار أهم ضمانة من ضمانات التحقيق على نحو يعيبه ، الأمر الذى يترتب عليه بطلان الجزاء المبني عليه سواء صدر بهذا الجزاء قرار ادارى أو حكم تأديبى .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم عدم صحة ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من ادانة الطاعن الأول فى كلا الاتهامين المنسوبين اليه .

ومن حيث أن مؤدى ثبوت عدم ادانة الطاعن الأول فى شأن الاتهامين المنسوبين اليه عدم ادانة الطاعن الثانى تلقائيا فى شأن الاتهام المنسوب اليه والمتمثل فى أنه أهمل الإشراف عليه ومتابعته مما أدى الى ارتكاب الطاعن الأول لميل نسب اليه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب خلاف هذا المنهج ومن ثم فانه يكون قد صدر معيبا وأجب الإلغاء .

(دعوى ١٤٦٤ لسنة ٣٢٠ ق جلسة ١٠/٦/١٩٨٩)

## قاعدة رقم (٢٠٠)

### المبدأ :

من المبادئ العامة لشرعة العقاب في المجالين الجنائي والتأديبي ان المتهم يرى حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها سبل الدفاع من نفسه اصاله او بالوكالة - ورد هذا المبدأ في اعلان حقوق الانسان والاتفاقيات الدولية والداستاتر ومنها الدستور العالم في مصر - يقتضى ذلك اجراء تحقيق قانونى صحيح يتناول الواقعة محل الاتهام ويحدد عناصرها من حيث الافعال والزمان والمكان والاشخاص وادلة الثبوت - اذا قصر التحقيق عن استيفاء عنصر او اكثر من هذه العناصر على نحو تجهل معه الواقعة وجودا وعدما او ادلة وقوعها او نسبتها الى المتهم كان تحقيقا معيبا - صدور قرار الجزاء مستندا الى تحقيق ناقص يعنفه بعدم المشروعية \*

### الحكمة :

ومن حيث انه قد جرى قضاء هذه المحكمة على ان من مبادئ العامة لشرعة الجزاء والعقاب أيا كان نوعه جنائيا أو تأديبيا ان المتهم يرى حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية يكفل له فيها سبل الدفاع عن نفسه اصاله أو وكالة وبالتالي فانه يتفرع على ذلك حظرها على أى انسان قبل سماع أقواله وتحقيق دفاعه بعد مواجهته بما هو منسوب اليه ومتهم به من أفعال وتأسيسا على هذا الاساس الدستورى الذى نصت عليه المواد ( ٦٧ ، ٦٩ ) من الدستور والتي تردد أحكاما مقرررة في اعلان حقوق الانسان والاتفاقيات الدولية لهذه الحقوق وتطبيقا لذلك فقد نص المشرع فى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فى المادة ( ٧٩ ) منه على انه لا يجوز توقيع جزاء على العامل الا بعد التحقيق معه وكذلك نصت المادة ٣٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس

اندولته على ان للعامل المقدم للمحاكمة التأديبية ان يحضر جلسات المحاكمة وان يوكل عنه محاميا وله ان يبدى دفاعه كتابة أو شفاهة وللمحكمة ان تقرر حضوره شخصا كما نصت المادة ١٦٩ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية على ان تتضمن ورقة الاتهام انتى تعلن بامر رئيس مجلس التأديب التهمة المنسوبة الى المتهم وبيانا موجزا بالادلة عليها واليوم المحدد للمحاكمة ويحضر المتهم بشخصه المحاكمة وله ان يقدم دفاعه كتابة وان يوكل عنه محاميا ومقتضى ذلك انه يلزم حتما اجراء تحقيق قانونى صحيح سواء من حيث الاجراءات أو المحل أو الغاية لكى يمكن ان يستند على نتيجته قرار الاتهام شاملا الاركان الاساسية المحددة على النحو السالف البيان .

ومن حيث انه يبين ما سبق ان تلك القاعدة العامة التى نستند اليها شرعية الجزاء هى الواجبة الاتباع سواء تم توقيع الجزاء اداريا من السلطة التأديبية الرئاسية بواسطة الرئيس الادارى أو تم توقيعه بواسطة مجلس تأديب مختص أو تم توقيعه قضائيا بحكم من المحكمة التأديبية لأن التحقيق هو وسيلة استبانة الحقيقة ووجه الحق فىما ينسب الى العامل من اتهام وبغير أن يكون تحت يد الجهة التى تملك توقيع الجزاء التأديبى تحقيق مستكمل الاركان لا يكون فى مكنها الفصل على وجه شرعى وقانونى فى الاتهام المنسوب للعامل سواء بالبراءة أو بالادانة من أجل ذلك فان أى قرار أو الحكم بالجزاء يصدر مستندا الى غير تحقيق أو استجواب سابق أو يصدر مستندا الى تحقيق ناقص وغير مستكمل الاركان يكون قرارا أو حكما غير مشروع ومن حيث ان التحقيق لا يكون مستكمل الاركان صحيحا من حيث محله وغايته الا اذا تناول الواقعة محل الاتهام بالتحقيق بحيث لا بد وأن يحدد عناصرها بوضوح ويقين من حيث الافعال والزمان والمكان والاشخاص وأدلة الثبوت فاذا ما قصر التحقيق عن استيفاء عنصر

أو أكثر من هذه العناصر على نحو تجعل معه الواقعة وجودا وعدما أو أدلة وقوعها أو نسبتها الى المتهم كان تحقيقا معيا ويكون قرار الجزاء المستند اليه معيا كذلك .

ومن حيث انه تطبيقا لما تقدم ، فانه لما كان التحقيق الذى بنى عليه قرار مجلس التأديب المطعون عليه قد اعتوره النقص الجسيم والقصور الشديده عن تحقيق غايته ومحلّه فى تحديد الحقيقة بالنسبة للوقائع المنسوبة للطاعن حيث قد ذكر الشاكى فى هذا التحقيق عند سؤاله عن انديال عما نسبته للطاعن من حصوله على مبالغ منه مقابل اداءه لاعمال تملّش فى اختصاصه فى الشاكى وجواب أى دليل على ذلك وذكر ان تلك الوقائع قد تست بحضور المتقاضين ولا يعرف أحدا منهم وليحت له كذلك معرفة بزلاء الطاعن من بين الموجودين للاستشهاد بهم فيما انكر الطاعن تلك الوقائع التى اتهمه الشاكى بها واصر على ان هذه الشكوى كيدية لرفضه توقيع حكم خاص بالشاكى منفردا عن بقية الاحكام حسب النظام المتبع فى هذا الشأن ومن حيث ان ذلك التحقيق الميب قد ضمن ضمن أقوال الشاكى قوله « حضرت بالامس ٢١ و ٢٢ للمحكمة وتقابلت مع سكرتير الجلسة ولم يرد بالتحقيق تحديد موقع هذه المقابلة وفى أى حجرات أو ردهات أو قاعات المحكمة كافت ولم يسأل المحقق زملاء الطاعن الجالسين معه بافترض أن المقابلة فى هذا المكان ولا شك أن تحديد المكان من شأنه امكان تحديد شهود الواقعة سواء من العاملين أو غيرهم الذين كان من الممكن تواجدهم خلال هذه المقابلة والذين كان يتعين لاستجلاء وجه الحقيقة سماع أقوالهم ومعلوماتهم استجلاء لوجه الحق .

كذلك فانه جاء بأقوال الشاكى بالتحقيق انه قد حصل بنفسه على موافقة السيد الاستاذ رئيس الدائرة على توقيع الحكم الخاص بالشاكى دون انتظار توقيمه مع سائر الاحكام وقد قصر التحقيق عن ان يطلب مذكرة

بعض المؤلفات السيد الأستاذ رئيس الدائرة عن لعمدة الواقعة يؤيد فيها ويحفي ما جاء بالقول الشاكي أو الطاعن في هذا الشأن .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم ان التحقيق الذى بنى عليه قرار الجزاء الصادر من مجلس التأديب قد شابه النقص الجسيم والقصور الشديد عن الاحاطة بمختلف جوانب الواقعة محل الاتهام وتحديد أدلة وقوعها ونسبتها الى المتهم على نحو يقينى ومن ثم فانه يكون قد وقع ممييا على نحو يربط بطلان الجزاء الذى يبنى على هذا التحقيق الباطل .

ومن حيث ان بالاضافة الى ذلك البطلان فى التحقيق فان فرار مجلس اتأديب المطعون فيه قد صدر فى أربعة أسطر أهم ما جاء بها أنه قد تبين للمجلس أن الموظف المذكور خرج على مقتضيات الواجب الوظيفى ولم يرد ما يبين كيفية استخلاص المجلس لهذه النتيجة استخلاصا سليما وسائما من الاوراق والمستندات والاقوال الواردة بالتحقيق ولم يرد بالقرار بيان متحدد للاتهام المنسوبة للعامل ( الطاعن ) ولا بيان ما استند اليه مجلس التأديب من أدلة بعد مناقشة دفاعه على نحو واضح ومحدد يستند اليها المجلس المذكور فى القول بثبوت الاتهام فى حق الطاعن ومن ثم فان هذا القرار يكون قد صدر فى حقيقة الامر مجردا من الاسباب ومشوبا بالمخالفة النجسية للقانون .

( طعن ١٦٣٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٧/٦/١٩٨٩ )

للجنة رقم (٢٠١)

البيان :

التحقيق الإدارى الذى توافرت شرائط سلامته وعملية القائمين به - هو الوسيلة لظهور وجه الحق فى شأن المشكلات المتعقدة - يكون المخالف ان يتلوه بحكميات التحقيق الإدارى ابتداء بطلان ان مشل هنا

التحقيق لم يهدد الضمانات اللازمة لسلامته - لا يجوز الرئيس الإداري الأعلى ان يتسلب من مسئولياته بالاستمساك بحرفيات تقسيم العمل الإداري دون مضمونه الحقيقي بما يعنيه ذلك من ضرورة تحقيق الالتزام الموضوعي للعاملين بأداب العمل بالمرفق .

#### العكسة :

ومن حيث انه عن الدفع يطلان التحقيقات استنادا الى نص المادة الثالثة من قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية والتي تنص على اختصاص النيابة الادارية بما يأتي :  
ابند ٣ : « اجراء التحقيق في المخالفات المالية والادارية اتي يكشف عنها اجراء الرقابة وفيما يحال اليها من الجهات الادارية المختصة وفيما تتلقاه من شكاوى الافراد والهيئات التي يثبت الفحص جديتها »

ومن حيث ان الجدير بالذكر ان مقدم الشكوى التي تم فحصها وتحقيقها هو السيد / . . . . مدير عام الشؤون المالية والادارية بمديرية الشباب والرياضة سابقا وذلك عن امور تخص الخلل بالمرفق الذي كان يعمل به ، ومن ثم فانه لا يعتبر من طائفة الافراد الواردة بنص البند ٣ سالف الذكر وذلك لأن هذه الطائفة تشمل احاد الناس ممن لا تكون لهم أى صورة من الصور لارتباط وظيفي بالمرفق موضوع الشكوى .

ومن حيث انه فضلا عن ذلك فانه بالنظر لما للشاكي من اختصاص وظيفي - وان كان قد احيل الى المعاش - وكانت الشكوى تخص مخالفات ترتبط بأعمال وظيفته واختصاصاته بوصفه مديرا عاما للشؤون المالية والادارية فمن ثم فانه لا يسوغ القول بانعدام صحته في عقد الاختصاص لنيابة الادارية للتحقيق في المخالفات الادارية والمالية التي يرى وقوعها بالمرفق التي كان يعمل به .

ومن حيث ان النيابة الادارية قد لجأت الى الاستيثاق من سلامة دعائهم ما يقول به للشاكي وذلك من الثابت بسجلات مصلحة الجوازات

وسارت في التحقيق بناء على الحقائق الثابتة بهذه المصلحة المتوط بها ثابت  
سفر المواطنين وغيرهم من جمهورية مصر العربية وقدمهم اليها ، ومن ثم  
فان اقول ببيان التحقيق لضرورة حدوث مثل هذا الاستيثاق قبل بدء  
النياحة الادارية في التحقيق هو من قبيل التمسك باهداب شكلية لم يقصد  
المشرع اقرارها أو اعمال اثار لها - اذا العبرة في النهاية ان يتم التحقيق بناء  
على شكاوى ثبت جديتها وهو ما اتضح بجلاء من سلامة الاساس الذي  
بنى عليه التحقيق وسلامة ما انتهى اليه ، ولا يكون هناك اساس لادعاء  
مخالفة النياحة الادارية لموجبات التحقيق أو ببيان الحق به اذ التحقيق  
الاداري - اذا توافرت شرائط سلامته وصلاحيه القائمين به هو انوسيلة  
لاظهار وجه الحق في شأن المخالفات المدعاة ، وهو ما قد ينتهي بحفظ  
التحقيق لانعدام المخالفة أو لعدم ثبوتها قبل المتهم بها ، وفي حالة انتهاء  
التحقيق الى ثبوتها فان المخالف يكون محالا امره لسلطة اخرى تتولى  
محاكمته وله ان يدفع الاتهام الموجه اليه امامها استنادا لأهس موضوعية  
لينكر قيامه أو يثبت براءته منه ، ولا يكون له ان يتذرع بشكليات التحقيق  
الاداري ابتغاء ابطاله ، طالما ان مثل هذا التحقيق لم يصدر الضمانات  
اللازمة لسلامته .

ومن حيث انه من موجب ما تقدم فان الوجه الأول للنمى على الحكم  
ببيان التحقيقات التي تمت لا يكون له اساس من القانون .

ومن حيث انه عن الوجه الثاني للنمى على الحكم باتفاء المخالفة في  
حق الطاعن اذ ان المحال الثالث يتبع المحال الثاني فان المحكمة ترى : انه  
لا يجوز للرئيس الاداري الاعلى ان يتسلب من مسؤولياته بالاستمسك  
بحرفيات تقسيم العمل الاداري دون مضمونه الحقيقي بما بعينه ذلك من  
ضرورة تحقيق الالتزام الموضوعي للعاملين بأداب العمل بالرفق ، ومن ثم  
فان دفع الطاعن مسؤوليته عن المخالفات التي ارتكبها المحال الثالث وفي

ضوء ما اعترف به بتحقيق النيابة الادارية من ان المخالف الثالث يتبعه مباشرة بانه هو الذى صرح له باجازاته خارج البلاد وفى ضوء ما تبين من غيابه مددا كبيرة فى الخارج عسبما اتفادت بذلك مصلحة الجوازات وثبوت استيلائه على مرتبه خلالها ، هذا الدفع لا يكون مقبولا من الرئيس الاعلى للمرفق الذى يقع فى التزامه الاول ضبط المخالفات الادارية والمالية خاصة اذا كان هو المرخص فى كل مرة للمخالف الثالث فى السفر خارج الجمهورية ، فلا يعقل ان يكون دوره محض التصريح الكتابى للمخالف الثالث بالسفر فى العديد من المرات دون ان يتساءل عن السبب فى تكرار سفره وظروفه وسبق انضباطه فى الالتزام فى حدود المدة المصرح له بها ، وفى ضوء ما يكون شائعا بالضرورة عن غيابه بالخارج بعد انتهاء اجازاته المصرح له بها وخاصة ان المخالف المذكور من كبار العاملين بمديرية الشباب والرياضة حيث كان يشغل وظيفة من الدرجة الاولى ، والقول بغير ذلك يتحول معه العمل الرئاسى الى آلة يختل معها المرفق فى تسييره ويصاب بعوار يهزه من كيانه ، ويفقده القدرة على تحقيق اهدافه ، ومن ثم فان دفاع الطاعن وهو الرئيس الاعلى لمديرية الشباب والرياضة بالقاهره بان المخالف لم يكن يتبعه اداريا وفى ضوء الظروف سالفة البيان بما فى ذلك سبق اقراره بانه يتبعه مباشرة — هذا الدفاع لا يكون مقبولا منه ، ويكون النemy على الحكم فى هذا الخصوص غير قائم على سند من الواقع أو القانون .

ومن حيث انه من موجب ما تقدم فان الطعن على الحكم المطعون فيه لا يستند الى اساس سليم من الواقع أو القانون متعيينا رفضه .  
ومن حيث ان هذا الطعن معفى من الرسوم لمبا تقضى به المبادأة ٩٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باعتباره طعنا فى حكم محكمة تأديبية .

(طعن ٣٣٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٨/٤/٢١)

### قاعدة رقم (٢٠٢)

المبدأ :

الادانة التي تبني على نتيجة تحقيق لم تتوفر فيه للمتهم فرصة تحقيق  
أوجه دفاعه ودفعه تكون مبنية على أساس فاسد لا يصلح للبناء عليه .

الحكمة :

« ومن حيث أن التحقيق لم يتضمن سماع تعقيب أعضاء لجنة التحقيق  
على هذا اندفاع بهدف التحقق من مدى صحة ما ادعاه الطاعن ، فانه يكون  
قد قصر في تحقيق وجه جوهري من أوجه دفاع الطاعن على نحو يعيب  
التحقيق ومن ثم يعيب ما بنى عليه من ادانة ذلك أن الادانة التي تبني على  
نتيجة تحقيق لم تتوفر فيه للمتهم ضمانة تحقيق أوجه دفاعه ودفعه تكون  
مبنية على أساس فاسد لا يصلح للبناء عليه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ادان الطاعن عن هذا الاتهام دون  
أن تتاح له ضمانة تحقيق وجه الدفاع الذي ابداه ، فانه يكون قد صدر  
في هذا الشأن معينا ، إذ يتعين القضاء ببراءة الطاعن من هذا الاتهام . »  
( طعن ٢١٢٤ و ٢١٢٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩/٥/١٩٩٠ ) .

### قاعدة رقم (٢٠٣)

المبدأ :

يتعين الإحيل المؤلف الى المجازاة التأديبية من قامت بينه وبين هذا  
الموظف خصومات جارية - حتى يطمئن الحال الى جيرة الحال وموضوعية  
الاحالة - حتى لا يكون هناك مجال لتأثر الحال بهذه الخصومة عند قيامه  
بالتخلل فرار الاحالة - هذه القاعدة مستقرة في الفهم وتطليها العدالة ليست  
في حاجة الى نص خاص يقرها .

### الحكمة :

« ومن حيث ان هناك قاعدة أصولية تقتضيها ضمانات المحاكمة التأديبية ، كما تقتضيها العدالة كمبدأ عام في كل محاكمة تأديبية ، هي انه يتعين ألا يحيل الموظف الى بلحاكمة التأديبية من قامت بينه وبين هذا الموظف خصومات جدية حتى يطمئن المحال الى حيدة المحيل وموضوعية الاحالة ، وحتى لا يكون هناك مجال لتأثر المحيلة بهذه الخصومة عند قيامه باتخاذ قرار الاحالة . ان هذه القاعدة مستقرة في الضمير ، وتمليها العدالة المثلى ، ونست في حاجة الى نص خاص يقررها .

ومن حيث انه لما سبق ، فانه اذا قامت خصومة بين رئيس الجامعة من جهة ، وبين الطاعن من جهة أخرى ، فان هذا يمثل مانعا يحول دون اتخاذ قرار الاحالة من قبل رئيس الجامعة . والا كان قرار الاحالة اذا ما اتخذ غير مشروع ، وشرط عدم مشروعيته قرار الاحالة عند وجود خصومة ، هو أن تكون هذه الخصومة جدية ، وتقدير مدى جدية أو عدم جدية الخصومة أمر متروك تقديره لهذه المحكمة تفرره في ضوء ملابسات الموضوع ، بحيث انه اذا اقتتل أحد الأطراف خصومة وهية بهدف الافلات من الاحالة الى المحاكمة ، تخلف شرط توافر جدية الخصومة ، وغاب مناط قيام المانع الذي يحول بين صاحب الاختصاص الاصيل وبين ممارسة اختصاصه .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق أن ثمة خصومة بين الطاعن وبين السيد رئيس الجامعة ، وصلت الى ساحات المحاكم ، وصدرت فيها أحكام ، فان التساؤل الذي يثور هنا هو مدى جدية هذه الخصومة ، ومدى صلاحية السيد رئيس الجامعة لاحالة الطاعن الى المحاكمة التأديبية في ظل هذه الخصومة .

ومن حيث ان الطاعن قدم صورتين ضوئيتين لحكمتين لم ينكرهما رئيس الجامعة أو وكيله الأول صادر بجلسة ٢٨/١١/١٩٩٠ في الدعوى

رقم ٨٩٩ لسنة ١٩٨٩ من محكمة الاسماعيلية الابتدائية ، وقد قضى هذا الحكم بالزام الاستاذ الدكتور . . . . رئيس جامعة قناة السويس ، بأن يدفع للطاعن مبلغ عشرين ألف جنيه ، تعويض مما لحقه من اضرار مادية وأدبية ، من جراء التهم التى وجهها رئيس الجامعة ضده على صفحات الجرائد . وقالت المحكمة فى هذا الحكم « وهذا السلوك من جانب المدعى عليه ( رئيس الجامعة ) يعد انحرافا عن السلوك المألوف للشخص العادى وخطأ يستوجب المسؤولية . . ولما كان ذلك وكان سلوك المدعى عليه الخاطيء قد سبب أضرارا مادية بالغة لحقت بالمدعى تمثلت . . فى حرمانه من بعض المستحقات المالية وعدم أخذه فرصته فى الاعارات خارج الوطن وعدم اتدابه للعمل فى الجامعات الأخرى ، وذلك لأن المقال المنشور كان يتضمن طعنا فى أخلاقه وذمته المالية . كما أصيب المدعى كذلك بأضرار أدبية تمثلت فى الآلام النفسية التى أصابته بعد الشائعات التى ترددت على الألسنة بعد نشر المقال ، والتى أدت الى الاضرار بسمعته الأخلاقية والعامة والنيل من كرامته أمام زملائه وطلابه . . »

أما الحكم الثانى فصادر من محكمة الاسماعيلية الابتدائية - الدائرة الخامسة مدنى - بجلسة ١٣/٤/١٩٩١ فى الدعوى رقم ١٠٢٥ لسنة ١٩٩٠ ، التى اقامها الاستاذ الدكتور . . . . رئيس جامعة قناة السويس على الطاعن ، يطالبه فيها بدفع مبلغ مائة ألف جنيه على سبيل التعويض ، بسبب الاتقادات التى وجهها اليه ، واعتبرها قذفا فى حقه وحق الجامعة . وقد انتهت المحكمة الى رفض الدعوى ، وقالت فى حكمها « انه وإن كان المقال الذى نشر بجريدة الوفد والذى يستند المدعى بصفته اليه فى دعواه قد وردت به بعض العبارات القاسية فى وصفه للعملية الانتخابية لأعضاء تادى هيئة التدريس بجامعة قناة السويس ، وكذلك فى تقديره للمصلحة التعليمية ، وأسلوب ادارة كلية طب جامعة قناة السويس ، واستعراضه

لوقائع التنكيل والتهديد لبعض اساتذة الجامعة ممن يبدون آراءهم في  
العتبة التعليمية . وهؤلاء الاساتذة أعضاء في النادي الذي بمثله المدعى  
عليه والمتحدث باسمهم والمطالب بتقويتهم والمدافع عن مواقفهم باعتبارها  
مثلاً لهم في النادي بل ومعبراً عن ارادتهم ومواقفهم ، ورغم هذه القسوة  
في العبارات التي وردت عن الوقائع محل النقد باعتبارها ذات أهمية  
اجتماعية تنعكس آثارها السلبية على الكافة في مجال التعليم الجامعي  
بمناقص تحفظات القناة وفي مجال الذود عن حقوق طائفة من اساتذة  
الجامعة ، ومن ثم فإن المدعى عليه انما يستهدف من وراء مقاله الذي وزد  
فيه بعض العبارات التي قد تكون قاسية أو مريبة المصلحة العامة للمجتمع  
الجامعي أولاً ثم من بعده المجتمع المصري بصفة عامة وذلك بغیر تزييف أو  
تشويه للوقائع . وانما يهدف الارتقاء بالعملية التعليمية في مجتمع جامعة  
قناة السويس ، وذوداً عن حقوق أعضاء هيئة التدريس بالجامعة المذكورة  
ودفاعاً عن مواقفهم وآرائهم في انتقاد العملية التعليمية ، وهو الأمر الذي  
لا ترى فيه المحكمة مساساً بكرامة القائمين على أمر الجامعة وكلياتها ،  
ولا بالجامعة ذاتها كشخص معنوي ، ولا بشرف هؤلاء واعتبارهم ، وإذا  
كان ما اتاه المدعى عليه في مقالاته امام مؤتمر فادي هيئة التدريس الذي  
نشر بعض فقراته في جريدة الوفد مبيناً رأى النادي ومطالباً باعتباره  
مثلاً للنادي بالكف عن التنكيل بأعضاء النادي من اساتذة الجامعة  
لا يفرج عن كونه قدماً مباحاً ودفاعاً وتمثيلاً لارادة طائفة من الأعضاء الذين  
يمثلهم في النادي ، وذلك بحكم الدستور والقانون ، فإن المدعى لا يكون  
مسئولاً عما ينشأ للغير من ضرر ، ذلك انه ليس هناك ثمة خطأ يمكن نسبته  
الى المدعى عليه بسائل به عن تعويض ما لحق بالمدعى بصفته من اضرار ان  
كانت هناك اضرار . . . »

ومن حيث ان الحكمين نالين الذكر يقطنان بأن هناك خضومة بين

الطاعن وبين السيد رئيس الجامعة ، وان هذه الخصومة جدية من واقع ما انتهى اليه الحكمان الصادران فيها ، وقد نشأت هذه الخصومة قبل أن يعزل السيد رئيس الجامعة الطاعن الى المحاكمة التأديبية ، اذ اقام الطاعن دعواه رقم ٨٩٩ لسنة ١٩٨٩ قبيل ان يعيله رئيس الجامعة الى مجلس التأديب ، وبالتالي فقد قام مانع يحول بين رئيس الجامعة وبين إحالته الى مجلس التأديب ، وكان يتعين عليه أن يمتنع عن اتخاذ أى قرار فى هذا الصدد ، تاركا هذا الأمر ليحل محله نائب رئيس الجامعة الأقدم فيه ، واذا نشط وأصدر قرار الإحالة فان قراره هذا يكون غير مشروع » .

( طعن ٣٤٢٩ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩١/٦/١ )

#### قاعدة رقم ( ٢٠٤ )

##### المبدأ :

ولئن كانت القاعدة العامة فى مجال تحديد صلاحيات التهم فى التحقيق تستوجب تحليف الشهود اليمين قبل ادلائهم بشهادتهم لحزهم على ذكر الحقيقة - الا انه ليس فى قانون تنظيم الجامعات ما يستوجب مطالبة الشهود فى التحقيق بإداء اليمين قبل ادلائهم بالقولهم فى التحقيقات الادارية - ليس فى ذلك أى اخلال بحق الطاعن حيث ان مجال تقدير قيمة ما ادلى به الشهود ممن يظفوا اليمين ومدى صدقه مرجعه الى تقدير مجلس التأديب - عدم تحليف الشاهد اليمين لا يشوب التحقيق بالبطان طالما لم يثبت ان ذلك قد اخل بحق الطاعن فى الدفاع .

##### الحكمة :

« وحيث انه لا حجة لما ينهائ الطاعن من بطلان للقرار المنطوق فيه لابتطاله على تخقيق ادارى باطل لم يكن مسبوقا بخلف اليمين من الشهود قبل الادلاء بشهادتهم ذلك أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على . . ولئن كانت

القاعدة العامة في مجال تحديد ضمانات المتهم في التحقيق تستوجب تحليف الشهود اليمين قبل ادلائهم بشهادتهم لحفزهم على ذكر الحقيقة ، الا انه ليس في قانون تنظيم الجامعات ما يستوجب مطالبة الشهود في التحقيق باداء اليمين قبل ادلائهم باقوالهم في التحقيقات الادارية وليس هناك احلال في هذا الخصوص بحق الطاعن حيث ان مجال تقدير قيمة ما ادلى به الشهود ممن لم يحلفوا اليمين ومدى صدقه مرجعه الى تقدير مجلس التأديب مرتبطا بما يستخلصه من وقائع التحقيق وأوراق ومستندات ملف الاتهام وغير هذا من أدلة في هذا الشأن وكذلك بناء على ما ابداه الطاعن من دفاع وبصفة خاصة فيما يتعلق بمدى سلامة وصحة أقوال من ستلوا في التحقيق ومن ثم فان عدم تحليف الشاهد اليمين لا يشوب وحدة التحقيق بالبطلان وطالما لم يثبت ان ذلك قد اخل بحق الطاعن في الدفاع » .

( طعن ٢٩٣٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٢/٢/٨ )

### الفرع الثالث - اجراءات التحقيق

#### اولا - مواجهة المتهم

#### قاعدة رقم ( ٢٠٥ )

للبيد :

لا يكفي في معرض التحقيق مع العامل عن تهمة منسوبة اليه مجردلقاء أسئلة عليه حول وقائع معينة .

المحكمة :

لا يجوز توقيع جزاء على العامل الا بعد التحقيق معه وسماع أقواله .ونحقيق دفاعه - وعلة ذلك وجوب احاطة العامل علما بما هو منسوب اليه

وتمكنه من الدفاع عن نفسه قبل توقيع الجزاء عليه • ويتطلب ذلك اسداء العامل وسؤاله وسماع الشهود اثباتا وتфия حتى يصدر انجزاء مبستندا على سبب يرره دون تصف أو انحراف •

ويعد التحقيق بهذه الكيفية ضمانة هامة تستهدف استظهارا مدى مشروعية الجزاء وملاءمته • ولا يكفى فى هذا المقام مجرد انقاء اسئلة على العامل حول وقائع معينة ، بل ينبغى مواجهته بالاتهامات المنسوبة اليه ، ليكون على بينة منها فيعد دفاعه على اساسها •

(طن ٧٨٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٢٧)

#### قاعدة رقم (٢٠٦)

البسدا :

تصلح الشكاوى والبلاغات والتحريات سندا لنسبة الاتهامات الى من يشير اليه ولا تصلح سندا لتوقيع الجزاء ما لم تجر جهة الادارة تحقيقا تواجه فيه المتهم بما هو منسوب اليه وتسمع اقواله وتوجه دفاعه لصالح الحقيقة وتستخلص قرارها استخلاصا سائفا من الأوراق •

للحكمه :

ومن حيث أنه عن الطعن التأديبى على قرار مجازاة السيد / . . . .  
بخصم سبعة ايام من راتبه ، فقد صدر بدعوى أنه يقوم بالتجار بيع الساعات بمقر العمل وخلال ساعاته وأنه يتدخل كوسيط فى بيع بعض الأجهزة الكهربائية • وأنه يعمل بمحل لتجارة الأجهزة الكهربائية يملكه شقيقه بعد انتهاء مواعيد العمل الرسمية •

ومن حيث أن جهة الادارة قد استندت فى القول بثبوت هذه الاتهامات فى حق السيد المذكور الى شكوى موقعه باسم وهى أيدها

تحريرات لشرطة الهيئة التي فاجأته اثناء تواجدہ بالعمل فوجدته يحمل حقيبة يد بها مائة وخمسون جنيهًا مما يؤكد في تقريرها ممارسة أعمال التجارة .

ومن حيث أن الشئون القانونية بالهيئة قد أجرت تحقيقا انكر فيه المظعون ضلیم الاتهام كلية ولم يشهد بصحة الاتهامات أحد .

ومن حيث أن قرار الجزاء محل الطعن التأديبي قد بنى على بلاغ من مجهول أكدته تحريرات أجرتها شرطة الهيئة .

ومن حيث أن الشكاوى والبلاغات والتحريرات وأن ذات تصلح لأن تكون سندا لنسبة اتهام الي من تشير اليه ، الا أنها لا تصلح سندا لتوقيع جزاء عليه ما لم تجر الجهة الادارية تحقيقا تواجه فيه المتهم بما هو منسوب اليه من خلال سماع أقوال الشهود وفحص الأدلة ، ثم الاستئناء الى استخلاص سائق من عيون الأوراق . هذا الابتغلاص الذى يخضع لرقابة المحكمة التأديبية على مدى سلامته واعتباره استغلاصا سائفا يسوغ لجهة الادارة الاعتماد عليه في توقيع قرار الجزاء .

ومن حيث أن المحكمة التأديبية قد ذهبت الى فساد السبب الذى بنى عليه قرار الجزاء لأن كلا من الشكاوى الوحيدة وتحريرات الشرطة قد جاءت بادعاءات مرسله لم تضمن وقائع محددة المعالم معينة الحالات كما أنه يستظهر الحقيقة ما يضيف الى ذلك سياجا من دواعى الاطمئنان الى حقوق هذا القول المرسل بحيث يرتفع به الى مهتوى الدليل ، فان قبضاءها بالغاء قرار الجزاء يكون قد صادف صحيح حكم القانون .

( طعن ٢٣٥٥ لسنة ٢٩ بقى جلسة ٢٧/٢/١٩٨٩ )

### قاعدة رقم (٢٠٧)

#### البحث:

سلامة القرار التأديبي تتطلب أن تكون النتيجة التي ينتهي إليها القرار مستخلصة استخلاصاً سائفاً من تحقيق تتوافر له كل المقومات الأساسية لتحقيق القانوني السليم - أول هذه المقومات ضرورة مواجهة المتهم بصراحة ووضوح بالمآخذ المنسوبة إليه والوقائع المحددة التي تمثل تلك المآخذ وأن تتاح له فرصة الدفاع عن نفسه إزاء ما هو منسوب إليه بسماع ما يرى الاستشهاد بهم من شهود النفي ومناقشة شهادة من سمعت شهادتهم من شهود الإثبات .

#### المحكمة :

ومن حيث أنه من المقرر في مجال التأديب أن سلامة القرار التأديبي تتطلب أنه تكون النتيجة التي ينتهي إليها القرار مستخلصة استخلاصاً سائفاً من تحقيق تتوافر له كل المقومات الأساسية لتحقيق القانوني السليم وأول هذه المقومات ضرورة مواجهة المتهم في صراحة ووضوح بالمآخذ المنسوبة إليه والوقائع المحددة التي تمثل تلك المآخذ وأن تتاح له فرصة الدفاع عن نفسه إزاء ما هو منسوب إليه بسماع ما يرى الاستشهاد بهم من شهود النفي ومناقشة شهادة من سمعت شهادتهم من شهود الإثبات .

ومن حيث أنه بالنسبة لواقعة سماح المطعون ضدها لشخص من خارج المدرسة باستعمال إحدى الغرف كمخزن لنشاطه في بيع المياه الغازية للطائرات بحسابها محور وأساساً منسب إليها من مخالفات - هذه الواقعة لم تواجه بها المطعون ضدها كواقعة تمثل مخالفة منسوبة إليها تعرض للجزاء التأديبي إذا ما ثبتت في حقها ، وإنما جاء السؤال بشأنها بصورة عرضية غير مباشرة لأ تحمل أى مدلول لخطورة الأمر مما يمكن القطع معه

يأن المطعون ضدها لم تكن تقدر ما لهذه المسألة من خطورة ، والا لكانت أكثر حرصا وأشد تأكيداً على محاولة دحضها . وبذلك يكون التحقيق بشأن هذه الواقعة قد جاء مبتورا لم تتوافر له مقومات التحقيق القانوني وشروطه » .

( طعن ١١٣٤ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٩٢/١/٢٥ ) .

### ثانيا - الامتناع عن الادلاء بأقوال

#### قاعدة رقم ( ٢٠٨ )

انبيأ :

لا جناح على جهة الادارة ان رفضت طلب المحال بالادلاء بأقواله امام النيابة الادارية طالما ان الواقعة ليست من بين الوقائع التي تبين احالة التحقيق بشأنها للنيابة الادارية - سكوت المتهم عن ابداء دفاعه في المخالفة النسوبة اليه في التحقيق لا يشكل بذاته مخالفة ادارية - اساس ذلك : انه لا وجه لاجبار المحال على الادلاء بأقواله في التحقيق - يعتبر سكوت الموظف ضياع لفرصته في الدفاع عن نفسه تقع عليه تبعته .

المحكمة :

ومن حيث أنه بالنسبة لما انطوى عليه قرار الجزاء الأول في شق منه من مجازاة المطعون ضده بخضم يومين من مرتبه للامتناع عن ابداء أقواله بالتحقيق الذي أجرته الجهة الادارية فان الثابت من الأوراق ان المذكور قرر في هذا التحقيق أنه سيدلى بأقواله امام النيابة الادارية ومن ثم فلا جناح على الجهة الادارية فيما ارتأته من عدم اجابته لهذا الطلب طالما أنه لا يوجد أى التزام عليها في الحالة المعروضة لاحالة التحقيق الى النيابة الادارية لعدم دخول تلك الحالة في الحالات التي يمتنع على الجهة الادارية

قانونا احالة التحقيق فيها للنياة الادارية ويمتبر المطعون ضده فى الحالة المعروضة قد فوت على نفسه فرصة ابداء ما يرغب فى الادلاء به فى التحقيق من أوجه دفاع وعليه تقع تبعة ذلك ، الا أن سكوته كمتهم عن ابداء دفاعه فى المخالفة المنسوبة اليه فى التحقيق لا يشكل بذاته مخالفة اداريه أو ذنبا اداريا مستوجبا للمسئولة التأديبية أو العقاب التأديبى ؛ وكل ما فى الأمر أن المتهم فى هذه الحالة يعد قد فوت على نفسه فرصة ابداء أوجه دفاعه فى المخالفة المنسوبة اليه فى هذا التحقيق وعليه تقع تبعة ذلك ولكن لا محل لاجباره كمتهم على الادلاء بأقواله فى التحقيق مهددا بالجزاء التأديبى الذى سيوقع عليه فى حالة سكوته فهو وشأنه فى تخير موقفه الدفاعى ازاء الاتهام المسند اليه ؛ اذ أنه من المقرر وفق الأصول العامة لتتقيق أنه لا يسوغ اكراه متهم على الادلاء بأقواله فى التحقيق بأى وسيلة من وسائل الاكراه المادى أو المعنوى . وعلى ذلك فإن سكوت المطعون ضده فى الحالة المعروضة عن ابداء أقواله فى التهمة المنسوبة اليه لا يشكل بذاته مخالفة ادارية .

ومن ثم فإن قرار الجزاء الأول الذى انطوى على شق منه على مجازاته بخصم يومين من مرتبه لهذا السبب يعد مخالفا للقانون وخلقيا بالانهااء فى شقه هذا .

( طعن ١١١٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٢٠٩ )

المبدأ .

امتناع الموظف بغير مبرر صحيح عن ابداء أقواله فى التحقيق الذى تجريه الجهة الادارية ينطوى على تفويت لفرصة الدفاع عن نفسه — لما يتضمنه ذلك من عدم الثقة بالجهاز الادارى والجهات الرئاسية القائمة عليه — اذا فوت الموظف فرصة الدفاع عن نفسه فلا يكون له أن يطن على القرار التأديبى بعدم سلامته أو مخالفته للقانون .

### الحكمة :

« ومن حيث ان المستقر عليه بالقضاء الادارى ان امتناع الموظف بغير مبرر صحيح عن ابداء أقواله فى التحقيق الذى تجر به الجهة الادارية ينطوى على تقويت لفرصة الدفاع عن نفسه لما يتضمنه ذلك من عدم الثقة بالجهاز الادارى والجهات الرئاسية القائمة عليه وهو ما يكشف عن عدم توقيير لهذه الجهات واقرار بجدارتها فى ممارسة اختصاصاتها الرئاسية قبل العاملين بالمرقي لما ينطوى على اهدار لمبدأ اساسى للتنظيم الادارى وهو مبدأ التدرج الادارى فى التنظيم الوظيفى للمرافق العامة .

ومن حيث انه لم يثبت من الأوراق المقدمة أى اخلال بحق المظنون ضده فى الدفاع عن نفسه كما لم يثبت عدم صلاحية المحقق لاجراء التحقيق ، فمن ثم فاني المظنون ضيده يكون قد فوت فرصة الدفاع عن نفسه ولا يكون له بالتالى ان يطعن على القرار التأديبى بهدم سيالته أو مخالفته للقانون .

ومن حيث ان المظنون ضده لم يقدم امام هذه المحكمة أى دفع أو دفاع موضوعى يمس القرار التأديبى فى شرعيته ، ومن ثم فاز القرار المشار اليه يكون قد صدر مستندا الى سبب صحيح ومتفقا من أحكام القانون .

ومن حيث ان الحكم الطعين واذا لم ينته فى قضائه لهذه النتيجة ، ومن ثم فانه يعمين الناؤه والقضاء برفض دعوى الطعن التأديبى » .

( طعن ٧٢٥ لسنة ٣٤ قى جلسة ١٩٩٠/٢/٢٤ )

## ثالثا - الاعتراف

### قاعدة رقم ( ٢١٠ )

#### المبدأ :

متى اعترف المتهم ( المحال ) بصحة الاتهام المنسوب اليه في محضر ضبط الواقعة فإنه لا يجدي بعد ذلك أن ينكر الاتهام في التفتيش الإداري - هذا الإنكار ليس إلا من قبيل دفع الاتهام عن نفسه دون ما دليل - يشترط لصحة هذا الاعتراف صدوره اختياريا دون ضغط أو إكراه .

#### المحكمة :

ومن حيث أن من المبادئ المقررة في شأن ادلة الثبوت أنه متى اعترف المتهم ( المحال ) بصحة الاتهام المنسوب اليه في محضر ضبط الواقعة فإنه لا يجدي بعد ذلك أن ينكر الاتهام في التحقيق الإداري أن هذا الإنكار ليس إلا من قبيل دفع الاتهام عن نفسه دون ما دليل وذلك بشرط أن يكون الاعتراف اختياريا صدر دون ضغط أو إكراه .

ومن حيث أن الثابت أن . . . . رئيس الوردية أثبت في محضر الضبط الذي حرره بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨١ استدعاء . . . . . معاون الجمر بك بمنطقة بورسيد ( المطعون ضده ) الذي أقر في المحضر بأنه هو الذي قام بتفتيش الراكب المتهم بالتهريب الجرمي السيد . . . . . كما أقر بأن هذا الراكب قد قابله قبل ذلك في مقهى بيورسعيد وعرض عليه ظروفه الصعبة ومن ثم عطف عليه ووافق على رجائه أن يسمح له بالخروج بقطعة قماش صغيرة وإن المطعون ضده قام بتفتيش شنطة الراكب على هذا الأساس دون أن يتنبه الي باقي المضبوطات في الشنطة في زحمة العمل وقد وقع المطعون ضده على أقواله في محضر الضبط بعد اثبات أنها كالتيت عليه .

ومن حيث أنه متى كان الأمر كذلك فإنه ينبغي التحويل على هذا الاعتراف وهو اعتراف إختياري صدر من المطعون ضده الذى لم يدفع بأنه تم تحت تأثير ضغط أو إكراه ومن ثم لا يعول على ما ذهب إليه بعدم ذلك فى محضر التحقيق الإدارى من إنكار أدلائه بهذه الأقوال والادعاء بأنه لا يعرف الراكب المتهم من قبل وأنه وقع على أقواله فى المحضر دون أن يقرأها لأنه كان فى حالة ذهول إذ أن ذلك من قبيل دفاع المطعون ضده عن نفسه الاتهام بدون دليل ولذلك لا صحة لما استنبطه الحكم المطعون فيه من بطلان التحقيق الذى أجرى مع المطعون ضده استنادا إلى أن أقوال الراكب المتهم السيد . . . . هذا التحقيق لم تكن وليدة إرادة حره بعد أن قدم بجلسة المحكمة فى ١٩٨٣/٤/٧١ إقرار أورى فيه أن اعترافه ضد المطعون ضده تم تحت تأثير الاعتداء عليه بالضرب إذ أنه حتى لو صح ذلك فإن أقوال المطعون ضده فى محضر الضبط تؤيد معرفته بالراكب المتهم ومساعدته فى الخروج من الدائرة الجمركية دون سداد الرسوم المستحقة ، وهى أقوال لم تتم تحت أى ضغط أو إكراه ومن ثم يجب التحويل عليها .

ومن حيث أنه بالنسبة لما ذهب إليه الحكم المطعون فيه من قضائه بإنهاء القرار المطعون فيه مستندا إلى أن عدم سؤال زميل المدعى ( المطعون ضده ) الذى كان يقف معه على باب الخروج فى التحقيق دليل على عدم قيام هذا القرار على أسباب تنتجها فإن ذلك مردود عليه بأن المدعى ( المطعون ضده ) هو الذى اتهم بتسهيل خروج الراكب المتهم من الدائرة الجمركية ومساعدته على التهرب من دفع الرسوم الجمركية المقررة على ما يحمله من ضائع ضبطت معه واعترف بحيازته لها وكان تقتيش الراكب المذكور قد تم بمعرفة المدعى ( المطعون ضده ) دون زميله الآخر المعين معه على ذات منفذ الخروج ومن ثم فإن ذلك يؤيد سلامة القرار التأديبي . قيامه على أسباب تنتجها على عكس ما ذهب إليه المحكمة التأديبية فى قضائها .

ومن حيث أنه عن شق القرار المطعون فيه الخاص بإبعاد المطعون ضده عن الاعمال المتصلة بالجمهور فان هذا القرار يعتبر من قرارات النقل المكثاني ومن ثم لا يختص بنظره القضاء التأديبي وتختص بالفصل فيه محكمة القضاء الادارى بالقاهرة للاختصاص .

ومن حيث أنه لما تقدم يكون استخلاص المحكمة التأديبية لبطلان القرار الادارى رقم ٨٧ لسنة ١٩٨٢ قد انتزع من أصول لا تتجه وجاء على خلاف صحيح الواقع الذى تنطق به أوراق التحقيق ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه الذى قضى بالغاء القرار التأديبي المذكور قد اخطأ فى تطبيق القانون وتأويله لقيام القرار التأديبي على سببه المبرر له والذى يتجه ويؤدى اليه قانونا الأمر الذى يتعين معه الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه وبرفض الطعن التأديبي المقام ضد المطعون ضده فى قرار الجزاء وبدعم اختصاص المحكمة التأديبية بالمنصورة لنظر طلب النقل وأمرت بأحالة الى محكمة القضاء الادارى بالقاهرة للاختصاص .

( طعن ٣٣١٢ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٧ )

#### رابعاً - الشهود

#### قاعدة رقم (٢١١)

**المبدأ :**

ليس مطلوباً لصحة التحقيق التأديبي أن يستمع المحقق فى كل الاحوال الى أكثر من اقول الشاكى والمشكو فى حقه متى استظهر المحقق من وضوح الرؤية وجلاء الصورة وبروز وجه الحق عدم الحاجة الى سماع أى شهود وكان لهذا الاستخلاص ما يبرره .

### الحكمة :

ومن حيث أن السيد الأستاذ المستشار رئيس المحكمة الابتدائية قد اقتنع من أوراق التحقيق بما انتهى اليه المحقق من استخلاص ادلة الطاعن ، فقد أصدر قرار سيادته بمجازاة الطاعن بخفض نسبة أيام من رتبته •

ومن حيث أنه ليس متطلبا لصحة التحقيق التأديني أن يستمع المحقق في كل الأحوال الى أكثر من أقوال الشاكي والمشكو متى استظهر المحقق من موضوع الرؤية وجلاء الصورة وبروز وجه الحق ، عدم الحاجة الى سماع أى شهود وكان لهذا الاستخلاص ما يبرره •

ومن حيث أن هذا هو ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه فانه يكون قد وافق صحيح حكم القانون ، ويكون الطعن عليه بغير أساس صحيح من القانون •

( طعن ٥٨٢ لسنة ٣٢ ق بجلسة ١٢/٣٦/١٩٨٧ )

### قاعدة رقم (٢١٢)

#### البدا :

ليس ثمة اساس من القانون أو المنطق العقول القول بعدم سلامة اية شهادة يديها مؤلف في التحقيق لجرد توافقها مع شهادة رئيس له - ذلك ان هذه الشهادة لا تتزعزع الا اذا ما أحاطت بالشاهد أو بمضمون شهادته قرائن أو ادلة تشكك في صحتها أو تضعف من دلالتها أو توهم من قيمتها في ثبوت أو نفي الوقائع المتعلقة بها في التحقيق •

### الحكمة :

» ومن حيث ان الطاعن ينعى على الحكم المطعون فيه انه غول غلى شهادة ( . . . ) الموظفة بكتب التموين في حين أن هذه الشهادة قد أيدت أقوال رئيس المكتب باعتباره رئيسا لها •

ومن حيث أن الشهادة المذكورة قد شهدت بما رآه من قيام الطاعن بتمزيق المحضرين في حضورها وحيث أن هذه الشهادة ليس في الأوراق ما يقوضها أو يضعف من قيمتها ويشكك في صحة مضمونها على سند سليم ، إذ أنه ليس ثمة أياسير من القانون أو المنطق المعقول القول بعدم سلامة أية شهادة يديها موظف في التحقيق لمجرد توافيقها مع شهادة رئيس له ذلك أن هذه الشهادة لا تزعم إلا إذا ما احاطت بالشاهد أو بمضمون شهادته قرائن أو أدلة تشكك في صحتها أو تضعف من دلالتها أو توهم من قيمتها في ثبوت أو نفي الوقائع المتعلقة بها في التحقيق وهو ما لم يتم الطاعن عليه دليلا أو يرسى له سندا يسوغ قبوله ، ومن ثم يكون هذا الوجه من الظمن في غير محله » .

( طعن ١٣٠٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣/٥/١٩٨٩ )

#### خامسا - التفتيش

#### قاعدة رقم (٢١٣)

المبدأ :

المادة ( ٤٤ ) من الدستور القائم - المادة ( ٩ ) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن إعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية - المادة ٥٥ من قانون الإجراءات الجنائية .

مكان العمل وما يحويه من موجودات ملك للمرفق العام وليس ملكا خاصا للعاملين في المرفق - مؤدى ذلك : - ليس لهذه الأماكن وما بها من موجودات أية حصانة تعصمها من قيام الرؤساء بالإشراف عليها والتفتيش على أعمال العاملين بها والإطلاع على الأوراق المتعلقة بالعمل ضمانا لأحسن سير العمل على وجه يكفل انتظامه وإطراده بما تتحقق معه الصلحة العامة - ( ٢ - ٢١ )

تفتيش مكان العمل وما يحويه حق اصيل للرؤساء - لا يجوز للعاملين ان يحبسوا الأوراق عن رؤسائهم متى طلب منهم ذلك - القول بغير ذلك يؤدي الى نتيجة غير مستساغة وهى ان تكون اوراق العمل خاضعة لمحض سلطان العامل يتصرف فيها كيفما شاء وهو ما يتنافى مع مقتضيات العمل وحسن سيره - لا وجه للقول بان التفتيش فى هذه الحالة يتعين اجراؤه عن طريق عضو النيابة الادارية وفقا لنص الفقرة الثانية من المادة التاسعة من قانون الشابة الادارية - اساس ذلك : -

( أ ) أن هذه المادة وردت في مجال التحقيق ولا مبرر التمسك بها في مجال التفتيش الإداري الذي يباشره الرؤساء وفقا لاختصاصاتهم القانونية .

( ب ) أن هذه الفقرة لم تقصر التفتيش على عضو النيابة الإدارية دون سواء فهو حق مقرر للجهة التي تتولى التحقيق سواء كانت هذه الجهة هي النيابة الإدارية أم الجهة الإدارية بخلاف تفتيش اشخاص العاملين - ماورد بنص المادة ( ٤٤ ) من الدستور من أن للمساكن حرمة ولا يجوز دخولها ولا تفتيشها الا بأمر قضائي . وما ورد بنص المادة ( ٤٥ ) من قانون الاجراءات الجنائية من عدم جواز دخول رجال السلطة الى اى محل مسكون في الاحوال المبينة في القانون - هذان النصان لم يرتبا البطلان على دخول الأماكن غير المسكونة مثل مكان العمل - .

الحكمة :

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد برأ المتهم الأول من المخلفات المنسوبة اليه في تقرير الاتهام رقم ١٣٤٤١٠٤٧٤٨٩٤١٣ كما برأ باقي المتهمين من كل ما نسب اليهم واستند في ذلك الى بطلان اجراءات التفتيش والضبط التي اجراها الدكتور . . . مدير الصحة الرفيعة وذلك بمقولة أن هذا الاجراء قد تم على خلاف ما تقضى به المادة ٢٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن اعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على أساس ان هذه الاجراءات هي من اجراءات التحقيق التي كان تعين لصحتها أن تحرى عن طريق عضو النيابة الادارية .

ومن حيث أن مكان العمل وما يحويه من موجودات هو ملك للمرفق العام وليس ملكا خاصا للعاملين في هذا المرفق وبهذه المثابة فإنه لا تكون لهذه الأماكن وما بها من موجودات ثمة حصانة تصونها من قيام الرؤساء بالاشراف عليها والتفتيش على أعمال العاملين بها ، والاطلاع على الأوراق المتعلقة بالعمل ضمانا لحسن سير العمل على وجه يكفل انتظامه واطراده بما يتحقق منه المصلحة العامة وهذا حق أصيل للرؤساء ، ولا يسوغ للعاملين أن يجسوا هذه الأوراق عن رؤسائهم متى طلب منهم ذلك ، والقول بغير ذلك من شأنه أن يؤدي الى نتيجة غير مستساغة وهي أن تكون أوراق العمل خاضعة لمحض سلطان العامل يتصرف فيها كيفما شاء وهو ما يتنافى مع مقتضيات العمل وحسن سيره .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم فإن الحكم المطعون فيه قد خالف صواب القانون فيما ذهب اليه من أن المخالفات آتية الذكر قد تكشف للمسيد الدكتور . . . . . مدير الصحة الريفية بعد أن قام بتفتيش مكتب الدكتور . . . . . ووجد — على ما جاء بأسباب الحكم المذكور — أن جميع السجلات والتذاكر فوق مكتب هذا الطبيب كما وجد بدرج المكتب الجانبي ملفا به تذاكر عيادة وأوراق متعلقة بطلب توقيع الكشف الطبى من المتهم الثانية الطبية . . . . . وآخرين ، ذلك أن مؤدى ما ذهبت اليه المحكمة هو حرمان الرؤساء من حق التفتيش على أعمال مرؤوسيههم وهو ما يتنافى مع مبدأ التدرج الوظيفى وينل من سلطة جهات التفتيش والاشراف ويلغى مبرر وجودها .

ومن حيث أنه لا حجة فى القول بأن هذا التفتيش كان يتعين لصحته أن يجرى عن طريق عضو النيابة الادارية وفقا لنص الفقرة اثنائية من المادة التاسعة من قانون النيابة الادارية آتف الذكر — لا حجة فى ذلك لأن هذه المادة وردت فى مجال التحقيق ولا مبرر للتمسك بها فى مجال التفتيش

الإدارى الذى يباشره الرؤساء وفقا لاختصاصاتهم القانونية ، فضلا عن ذلك فان هذه الفقرة فيما نصت عليه من أنه «... يجوز لعضو النيابة الادارية فى جميع الأحوال أن يجرى تفتيش أماكن العمل وغيرها مما يستعمله الموظفون الذين يجرى معهم التحقيق فى أعمالهم » . هذه الفقرة لم تقصر حق هذا للتفتيش على عضو النيابة الادارية دون سواء فهو حق مقرر للجهة التى تتولى التحقيق سواء أكلت هذه الجهة هى النيابة الادارية أم الجهة الادارية وذلك على خلاف تفتيش أشخاص العاملين ومنازلهم اذ نصت الفقرة الأولى من المادة التاسعة المذكورة أن يكون ذلك بأذن من مدير النيابة الادارية أو من يفوضه من الوكلاء العاملين وهذا هو ما سار عليه الدستور فى المادة ( ٤٤ ) منه حين نص على ان للمسلك حرمة لا يجوز دخولها ولا تفتيشها الا بأمر قضائى وما نصت عليه المادة ( ٤٥ ) من قانون الاجراءات الجنائية من أنه « لا يجوز لرجال السلطة اندخول الى أى محل مسكون الا فى الأحوال المبينة فى القانون » . فهاتان المادتان لم ترتبا بطلافا على دخول الأماكن غير المسكونة شأن مكان العمل .

ومن حيث أن الثابت من الاطلاع على محضر التحقيق الادارى المحرر بتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٧٣ بمعرفة الدكتور . . . . . مدير الصحة الرفية أنه توجه هو والدكتور . . . . . المنشى القروى بمحافظة المنيا للتفتيش على أعمال وحدة قلو صنا الجمعة وتكشف له بعض الملاحظات بعد الاطلاع على الأوراق والسجلات التى كانت فوق مكتب النهم الأول وبداخل هذا المكتب الذى فتحه فى حضور النهم الأول وبالمفتاح الذى قدمه على ما جاء بالتحقيق ، ثم أجرى الدكتور . . . . . التحقيق فى المخالفات التى تكشف له من العاملين بهذه الوحدة — ولذا كان الأمر كذلك فانه لا يكون ثمة بطلان يعيب اجراءات غشبط هذه المخالفات التى تم الحصول على مستنداتها بتفتيش صحيح وفى حضور

المفتش القروى والمتهم الأول ، وكان يتعين على المحكمة أن تناقش هذه المخالفات موضوعا وتدلّ فيها برأيها وهو ما يتعين على هذه المحكمة أن تقوم به .

ومن حيث أنه عن المخالفة الأولى المنسوبة الى المتهم الأول والتي تخلص في أنه اصطنع عددا من تذاكر الاستقبال حرر عليها أسماء بعض المرضى واعمارهم ومحال اقامتهم دون تشخيص مرضهم بقصد استئصالها في صرف وتسديد بعض الأدوية التي استولى عليها فانه بالرجوع الى محضر التحقيق الادارى المحرر بتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٧٣ بمعرفة الدكتور . . . وبحضور الدكتور . . . المفتش القروى ، تبين أن المتهم المذكور قد وضع فى درج مكتبه سبعة عشر تذكرة استقبال منها عشرة تذاكر عن يوم ٢٨ من ابريل سنة ١٩٧٣ ، وخمسة تذاكر عن يوم ٢٧ من ابريل سنة ١٩٧٣ ، وتذكرتين عن يوم ٢٦ من ابريل سنة ١٩٧٣ : وان هذه التذاكر ليس عليها تشخيص أو علاج وبسؤال المتهم عن سبب وضع هذه التذاكر بمكتبه - قرر صراحة أنه كانت توجد لديه بعض « أمبولات » نوفالجين وكورامين وكالسيوم مكسورة وكان يريد تسديدها عن طريق هذه التذاكر ، ومن ثم يكون الاتهام المنسوب اليه قائما على أساس صحيح ومستخلصا استخلاصا سائغا من الأوراق .

ومن حيث أنه عن المخالفة الثانية المنسوبة الى المتهم المذكور وهي أنه أغلق القسم الداخلى للرضى الحريم بالوحدة وخصه بسكن طبية الأسنان بالوحدة وهي خطية به مخلا بذلك استخدام هذا الجزء من المرفق . . . فانه بسؤال السيد . . . مفتش الصحة ومدير الادارة الصحية بسماطوط فى تحقیقات النيابة الادارية قرر أن رئيس مجلس مدينة سماطوط طلب منه معاونة بشأن شكوى مقدمة اليه بشأن قيام المتهم الأول بفتح القسم الداخلى الخاص بالحريم بوحدة قلوبنا ، والحق

المرضى من الحريم بالقسم الداخلى المخصص للرجال ، وذلك بهدف تخصيص قسم النساء كسكن لطبية الأسنان بالوحدة مما أدى الى اختلاط المرضى من الجنسين فى قسم واحد ، وبناء على ذلك توجه الى الوحدة المذكورة ووجد مريضة واحدة بقسم الرجال ، فأمر بنقلها فوراً الى قسم النساء ونبه على المتهم بعدم ادخال نساء بقسم الرجال ، وأضاف مدير الادارة الصحية أن طبيبى الأسنان كانت تقيم باحدى الحجرات بقسم النساء ، الا أنها كانت دائمة الشكوى بسبب وجود دورة مياه مشتركة الأمر الذى حدا بالمتهم الأول الى تخصيص قسم النساء لسكنها ، وبهذه المثابة يكون الاتهام المنسوب الى المتهم ثابتاً فى حقه .

ومن حيث أنه عن المخالفة الثالثة المنسوبة الى المذكور . هى قيامه بتسكين بعض الفتيات الراغبات فى الزواج مقابل ٢٥٠ قرشاً عن كل فتاة رغم عدم اختصاصه بذلك فإن الثابت من مطالعة محضر التحقيق الادارى المحرر بتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٧٣ أنه بمواجهة المتهم بصور الفتيات التى تم ضبطها بمكتبه بمعرفة الدكتور / . . . . . قرر بأن هذه الصور تخص الفتيات اللاتى يحضرن اليه للتسكين لمناسبة الزواج ، وقد اعترف المتهم فى هذا المحضر بأنه كان يتقاضى مبلغ ٢٥٠ قرشاً من كل فتاة ووعد بأنه لن يعود الى ذلك مرة أخرى .

ومن حيث أنه بسؤال الدكتور / . . . . . المفتش القروى بمعرفة المحكمة التأديبية قرر أن التعليمات المبلغة لوحدة قلوصلنا تقضى بقصر التسكين على الاثاث دون الرجال .

ومن حيث أنه يخلص من ذلك أنه ولئن كان المتهم مختصاً بتسكين الفتيات حسب التعليمات المبلغة للوحدة الا أن الثابت أنه لم يتم باثبات أسماء الفتيات اللاتى تم ضبط صورهن بدفتر الوحدة كما أنه تقاضى

مبلغ ٢٥٠ قرشا من كل واحدة منهم الأمر الذي يشكل خروجاً على مقتضى  
الواجب الوظيفي .

ومن حيث أنه عن المخالفة الرابعة المنسوبة الى المتهم الأول والتي  
تخلص في أنه احتفظ بالاستمارة -٧- قوميون بنى الخاصة  
بالمريض . . . . . موقعا عليها من المريض ومن طبيب وحدة دفتش  
( المخالف الثالث ) قبل تشخيص المرض وتحديد مدة الاجازة الممنوحة ،  
فانه بسؤال المتهم في محضر التحقيق الادارى المحرر بتاريخ ٨ من مايو  
سنة ١٩٧١ قرر بأن كاتب الوحدة المدعو / . . . . . هو الذى  
أحضر له هذه الاستمارة موقعا عليها من طبيب وحدة دفتش ، وليس عليها  
مدة الاجازة ، وموقع عليها من المريض ، وبسؤاله عن السبب فى قبول  
الاستمارة من كاتب الوحدة بهذه الحالة اعترف بخطئه .

كما أنه بسؤال السيد / . . . . . ( المريض ) قرر بأن  
احدا من الأطباء لم يحضر اليه أثناء مرضه لتوقيع الكشف الطبى عليه وأن  
الكاتب أرسل له الاستمارة على المنزل حيث قام بالتوقيع عليها .

وبسؤال الدكتور / . . . . . فى تحقيقات النيابة الادارية عن  
التعليمات المنظمة للكشف الطبى على المرضى المحالين من القومسيون  
الطبي - قرر بأنه يتعين فى هذه الحالة اشتراك طبيين للقيام بأعمال  
القوميون المحلى ، كما يتعين أن يقوموا بالكشف على المريض فى وقت  
واحد للتشاور سواء فى تشخيص المرض أم فى مدة الاجازة اللازمة  
للعلاج ، وهو ما لم يراع بالنسبة للمريض . . . . . ومن ثم  
يكون الاتهام المسند للمتهم ثابتا فى حقه .

ومن حيث أنه عن المخالفات الخامسة والسادسة والسابعة والثامنة  
المنسوبة الى المتهم والتي تحصل فى أنه شرع فى منح . . . . .

طبيية الأسنان بالوحدة اجازة مرضية اعتبارا من ٨ من مايو سنة ١٩٧٣ رغم علمه بعدم مرضها ، وأنه احتفظ بطلب الاجازة العارضة المقدم من الطبيية المذكورة يوم ١٨ من يوليو سنة ١٩٧٢ دون تسجيله بدفتر الاجازات ، واحتفظ لديه بطلب اجازة عارضة وطلب اجازة مرضية مقدمين من المذكورة بدون تاريخ فان الثابت من الأوراق أن مدير الصحة القروية قد وجد بمكتب التهم لدى زيارته المفاجئة للوحدة الصحية طلب اجازة مرضية مقدم من الدكتور . . . . . طبيية الأسنان بالوحدة ( وخطية التهم آنذاك ) لتوقيع الكشف الطبى عليها دون أن يحدد تاريخ تقديم الطلب ، وبسؤال التهم فى محضر التحقيق الادارى قرر بأن هذا التطلب قدم منها بتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٧٣ ( اليوم الذى تمت فيه الزيارة ) اذ أنها كانت تريد السفر الى القاهرة لمرض والدتها وان اجازتها العارضة قد انتهت ، وبمواجهة المذكور بأن الطبيية المذكورة ليست مريضة اعترف بخطئه وبرر ذلك بالقول بأن ظروفها العائلية قاسية ولذلك فقد كان ينوى منحها اجازة مرضية يومى الاربعاء والخميس ٩ ، ١٠ من مايو سنة ١٩٧٣ الا أنه نسي أن يؤثر بذلك ، وبسؤال الطبيية المذكورة قررت بأنها لم تكن مريضة ، كما وجه مدير الصحة القروية كذلك طلب اجازة عارضة موقعا عليه من طبيية الأسنان المذكورة مؤرخ ١٨ من يونيو سنة ١٩٧٢ وقد تأثر عليه من التهم بعبارة ( ... تصرح اذا كان الرصيد يسمح اليوم وباكر ) — وبمواجهة التهم عن أسباب احتفاظه به من ١٨ من يوليو سنة ١٩٧٣ ، وعدم تسجيله بدفتر الاجازات أفاد بأنها كانت تنوى القيام بالاجازة الا أنها لم تقم بها وان احتفاظه بالطلب لا يعنى أكثر من احتفاظه بمجرد ورقة فى درج مكتبه ، كما أنه من الثابت كذلك وجود طلب ثالث باجازة عارضة مقدم من الطبيية المذكورة غير مؤرخ ، نصه الآتى ( أرجو التكرم باحتساب اليوم ..... اجازة عارضة ) وتركت مسافة بيضاء

بعد كلمة اليوم لامكان كتابة التاريخ مستقبلا ، وبمواجهة المتهم بأن هذا التصرف من جانبه انما يدل على التلاعب اعترف بخطئه ، وعلى ذلك تكون الاتهامات الاربعة المنسوبة الى المتهم ثابتة في حقه فقد اعترف المتهم بأنه كان يزعم منح خطيته الطبية الأسنان المذكورة أجازة مرضية بالرغم من علمه بهدم مرضها نظرا لنفاذ اجازاتها العارضة مراعاة لظروف مرض والدتها وهذا سلوك معيب يتنافى مع الصدق والأمانة في أداء واجبات الوظيفة ، وهو ما يصدق كذلك على احتفاظه بطلبات الاجازة العارضة والمرضية المشار اليها اذ كان يتعين عليه بمجرد التأشير على الطلب الأول بتاريخ ١٨ من يوليو سنة ١٩٧٤ أن يحيله الى قسم شئون العاملين لحفظه بملف خدمة الطبية المذكورة ، اذ لا مقلع فيما يزعمه من أن المذكورة لم تتم بالاجازة المصرح لها بها ، فلو صح هذا القول لقامت هذه الطبية بسحب طلب الاجازة المقدم منها أو على الأقل اخطار الوحدة بعدم قيامها بالاجازة وهو ما لم يحدث .

ومن حيث أنه عن المخالفة التاسعة المنسوبة الى المتهم واتى تخلص في أنه اعتمد كشوف الجرد السنوى لعهد الوحدة في ٢١ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ والموقع عليها من المخالفين الرابع والخامس والسادس رغم علمه بصورية الجرد ، فان الثابت من مطالعة التحقيق الادارى المحرر بتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٧٢ أنه بسؤال المتهم عما اذا كان قد قام بجرد عهد الوحدة جردا فعليا اجاب بأنه كان مجرد جرد وهمي حيث قفل في استمارات الجرد ١٢١ ع ج الكميات الموجودة بدفاتر العهد ١١٨ ع ج المستديرة ومن ثم تكون المخالفة المنسوبة اليه ثابتة في حقه ولا وجه لانكاره ما نسب اليه في تحقيقات النيابة الادارية لأن المحكمة تطمئن الى سلامة التحقيق الادارى الذى أجرى بتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٧٣ والذى تسانده الأوراق والمستندات وأقوال المفتش القروى ، والمحكمة تعتبر أن انكاره مجرد دفاع لا يستند الى واقع صحيح .

ومن حيث أنه عن المخالفة العاشرة المنسوبة الى المتهم وهي امتناعه عن توقيع الكشف الطبى على السيد / . . . . . معاون مجلس انقريه كطلب السيد رئيس مجلس القرية فان الثابت من الأوراق أن السيد . . . . . تقدم بطلب الى السيد المهندس رئيس مجلس قروى قلو صنا ضمنه أنه مريض وملازم الفراش وطلب توقيع الكشف الطبى عليه ، وقد تأثر على هذا الطلب بتاريخ ٢٢ من أبريل سنة ١٩٧٣ من رئيس المجلس القروى باحالة الى السيد مفتش صحة قلو صنا توقيع الكشف الطبى على المذكور ، الا أن المتهم لم يتم بتوقيع انكشف الطبى على الموظف المذكور بمقولة « أن خطاب التحويل لم يكن مختوما وكان التحويل بالقلم الرصاص ، الأمر الذى يشكل اخلافا بمقتضيات واجبات وظيفته ولا ممتنع فيما تذرعه به المتهم من ان خطاب التحويل غير مختوم أو أنه كان مكتوبا بالقلم الرصاص . . اذ أن هذا القول لو صح فقد كان يتعين عليه إعادة الخطاب الى السيد رئيس مجلس القرية لاستيفاء ما يلزم من اجراءات . . الا أنه لم يفعل ، ومن ثم يكون الاتهام المنسوب اليه ثابتا فى حقه .

ومن حيث أنه عن المخالفة الحادية عشرة المنسوبة الى المتهم من أنه امتنع عن احواله الآتية . . . . . طيبة الأسنان لتوقيع الكشف الطبى عليها ، فان الثابت من الأوراق أن العاملة . . . . . تقدمت بتاريخ ١٨ من ابريل سنة ١٩٧٣ بطلب الى السيد رئيس مجلس قرية قلو صنا ضمنته أنها تشعر بألم شديد بأسنانها ، وطلبت احوالها للكشف عليها بمعرفة طيبة الأسنان بالوحدة الصحية — وقد تأثر على هذا الطلب فى ذات اليوم باحوالها الى الوحدة الصحية لتوقيع الكشف الطبى عليها — الا أن المتهم امتنع عن عرضها على طيبة الأسنان بمقولة أنها لم تكن مريضة ولا تحتاج للعلاج — الأمر الذى يشكل خروجا على مقتضى الواجب

انوفى ولا حجة فيما ذهب اليه من أنها لم تكن مريضة .. لا حجة فى ذلك .. لأن القول الفصل فى هذه المسألة هو لطبية الأسنان بالوحدة ، فضلا عن ذلك فقد كان يتعين عليه اذا كان له ثمة ملاحظات سواء على طلب التحويل أم على المريضة أن يعيد كتاب التحويل لمصدره مشفوعا بملاحظات ، الا أنه لم يفعل بل ترك الطلب حيس مكتبه .

ومن ثم يكون الاتهام المنسوب اليه ثابتا فى حقه .

ومن حيث أنه عن الاتهام الثانى عشر المنسوب الى المتهم وهو قيامه بالتصرّح بدفن المتوفاة . . . . . رغم عدم توقيعه الكشف الطبى عليها . فان الثابت من مطالعة أوراق التحقيق أن مدير الصحة القروية قد لاحظ وجود تذكرة علاج مؤرخة ٦ من مايو سنة ١٩٧٣ صادرة من الدكتور / . . . . . أخصائى الأمراض الصدرية والباطنية بالنيا باسم السيدة . . . . . وبسؤال المتهم عن أسباب احتفاظه بها أفاد بأن هذه التذكرة تخص سيدة متوفاة تدعى . . . . . من التوفيقية توفيت فى ٦ من مايو سنة ١٩٧٣ وأنه عندما كشف عليها وجد زرقة فى جسمها وشك فى أن الوفاة جنائية ولكنهم عندما قدموا له التذكرة الطبية وقالوا له أنها كانت تعالج من هبوط بالقلب - راجع نفسه واقتنع بأن الوفاة ليست جنائية وان سببها هبوط فى القلب ، وبسؤاله عن العلامات التى اتضحت له من الكشف على المتوفاة والتى جعلته يشك فى الوفاة أجاب أن جسمها به زرقة حول الرقبة والكفين وكل ظهرا حتى رجليها أما الأجزاء الأخرى فهي سليمة ، وبسؤاله عن نوع هذه الزرقة أجاب أنها زرقة ( رميه ) نتيجة النوم على الظهر ، وبمواجهته بأن أعراض مرض الهبوط بالقلب مغالف ما ذكره عاد وغير أقواله معترفا بأنه لم يوقع الكشف الطبى على السيدة المذكورة ، وان أهلها حضروا اليه الساعة العاشرة يوم ٦ من مايو سنة ١٩٧٣ فشك فى الوفاة لأن منها شبكة ولكنهم

أقنعوه بأنها مريضة بالقلب فصرح لها بالدفن دون الكشف على المتوفاة  
ومعرفة السبب المباشر للوفاة « كما اعترف بأنه لم يسبق له أن قام بالكشف  
عنى جميع المتوفين لمعرفة السبب المباشر للوفاة منذ استلامه العمل  
بالموحدة .

وبسؤال الدكتور / . . . . مدير الصحة القروية فى  
تحقيقات النيابة الادارية عن التعليمات التى تحكم عملية صرف تصاريح  
دفن الموتى أجاب بأن التعليمات تقضى بأنه فى حالة الإبلاغ عن حالة وفاة  
يتعين على الطبيب الكشف على المتوفى فى ضوء النهار حتى يمكن  
اكتشاف أى أسباب غير طبيعية للوفاة أو أى أعراض معدية ثم يقوم الطبيب  
بتسجيل سبب الوفاة اذا كان من الأمراض العادية وتفيد فى الدفاتر  
الخاصة وبعد ذلك يعطى المبلغ التصريح بالدفن ، وفى حالة وجود أى  
اشتباه جنائى يتعين على الطبيب ابلاغ الشرطة وكتابة تقرير يوضح فيه  
سبب الاشتباه لاتداب الطبيب الشرعى لاتخاذ ما يلزم نحو معرفة السبب  
المباشر للوفاة ، لما كان ذلك . وكان الثابت — على ما سلف بيانه — أن  
المتهم صرح بدفن السيدة . . . . على الرغم من عدم قيامه  
بالكشف الطبى عليها ، فمن ثم يكون قد خرج على مقتضى واجبات  
وظيفته . ويكون الاتهام المنسوب اليه ثابتا فى حقه .

ومن حيث أنه عن الاتهام الثالث عشر المنسوب الى المتهم الأول واندى  
يخلص فى أنه لم يرسل الاستمارة ( ٧ ضمان ) الخاصة بالمذمو . . .  
الى الشئون الاجتماعية بدون مبرر . فلان الثابت من الأوراق أن المتهم  
المذكور كان يحتفظ لديه باستمارتين طلب فحص طبى ( ٧ ضمان ) باسم  
المواطن المذكور وأنه سجل الكشف الطبى على احدهما دون الأخرى ،  
ولم يسجل تاريخ الكشف الطبى وبمواجهته بذلك فى محضر التحقيق  
الادارى السالف الاشارة اليه أفاد بأن الشئون الاجتماعية أرسلت له

هاتين الاستثمارتين باسم واحد فقام بحجزهما حتى يتم الاستفسار عن أسباب إرسال الاستثمار الثانية لنفس الشخص وقد قام مدير الصحة القروية بتسليم الاستثمار الأولى للمتهم وعليها الكشف الطبى لإرسالها للشئون الاجتماعية حتى لا يتأخر صرف المعاش لصاحبها ، وعلى ذلك يكون الاتهام المنسوب الى المتهم ثابتا فى حقه .

ومن حيث أن الاتهامات المسندة الى المتهم الأول والثابته فى حقه ، على ما سلف بيانه ، تنم عن سلوك يتنافى مع مقتضيات الواجب الوظيفى وكرامته وما يجب أن يتحلى به الموظف العام بصفة عامة والطبيب رئيس الوحدة الصحية بصفة خاصة من أمانة ونزاهة ، وما يجب أن يحلى به الموظف من تجرد والبعد عن المجاملات التى تتنافى مع المصلحة العامة والتى تسيء انيه حتى يكون قدوة للعاملين معه ، وألا يكون مثالا سيئا لمؤوسسه مما يحط من شأنه ومن شأن الوظيفة ذاتها ، ومن ثم ترى المحكمة توقيع الجزاء المناسب والذي تقدره بانوقف عن العمل لمدة ستة أشهر مع صرف نصف الأجر .

ومن حيث أنه بالنسبة لما نسب الى المتهم الثانية المذكورة . . . .  
من أنها قد تقدمت بطلب لتوقيع الكشف الطبى عليها يوم ٨ من مايو سنة ١٩٧٣ بقصد منحها اجازة مرضية رغم عدم مرضها ، كما تقدمت الى المخالف الأول بطلب اجازة عارضة وآخر لتوقيع الكشف الطبى عاها بمحل اقامتها بالقاهرة والطلبان بدون تاريخ وذلك لاستعمالها عند اكتشاف غيابها بدون إذن فانه بسؤال المتهمة المذكورة فى محضر التحقيق الادارى المحرر بتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٧٣ اعترفت بتقديم الطلبات الممار اليها ، كما اعترفت بأنها تغيبت يومين لمرض والدتها ، وبأنها تقدمت بطلب لتوقيع الكشف الطبى عليها بدون تاريخ قبل سفرها وبعد أن عادت قامت بتسديد مدة الغياب وذلك بالتوقيع بدقتر الحضور والانصراف لتثبت عدم تغيبها ،

ومن حيث أن قيام المتهمة بتقديم طلبات الاجازة ساهمة البيان انما كان بقصد الاقتراع عن العمل دون وجه حق ، وان هذه الأوراق قد أعدت خصيصا كى تقدم عند حضور أحد المسؤولين الى الوحدة الصحية انى تعمل بها ، وذلك بالتواطؤ مع طبيب الوحدة نظرا لملاقة الخطبة التى كانت قائمة بينهما ، الأمر الذى يشكل خروجاً سافراً على مقتضى الواجب الوظيفى ومن ثم يتعين مجازاتها بالعقوبة التى تناسب وحقيقة ! ارتكبته من جرم والتى تقدرها المحكمة بخمسة عشرة أيام من أجزائها .

ومن حيث أنه بالنسبة للاتهام المنسوب الى المتهم الثالث من أنه حصل على توقيع المريض . . . . . على الاستمارة <sup>صحة</sup>  $\frac{1}{7}$  - دون توقيع الكشف الطبى عليه وتقرير منحه الاجازة اللازمة ، فإنه بسؤال المريض المذكور فى التحقيقات التى أجريت فى هذا الشأن أقر بتوقيعه على الاستمارة المذكورة ، وأضاف أنه نظرا لأن حالته الصحية لم تكن تمكنه من التوجه الى مقر الوحدة لتوقيع الكشف الطبى عليه أرسل شقيقه لمقابلة طبيب الوحدة ، الا أنه عاد ومعه استمارة أعطاها له شخص يدعى . . . . . نظرا لغياب الدكتور . . . . . ( المتهم الأول ) وعدم استطاعة طبيب وحدة دفتى ( المتهم الثالث ) الحضور الى المنزل - وقد وقع على تلك الاستمارة واعادها الى الوحدة - وقد تفى المريض المذكور بحضور أى من المختصين بالوحدة اليه ، ومن ثم يكون الاتهام المنسوب الى المتهم المذكور ثابتاً فى حقه وهو يشكل اختلالاً خطيراً لمقتضيات الواجب الوظيفى ، الأمر الذى يتعين معه مجازاته بالعقوبة المناسبة والتى تقدرها المحكمة بخمسة شهر من أجزائه .

ومن حيث أنه بالنسبة للاتهام المنسوب الى المتهمين الرابع والخامس والسادس من أنهم أثبتوا على خلاف الحقيقة قيامهم بجرم عهدة الوحدة

جردا فعليا رغم عليهم بذلك فإن الثابت من مطالبة مجزى التحقيق الإدارى المحرر بتاريخ ٨ من مايو سنة ١٩٧٣ أن المتهم الأول قد اعترف — على ما سلف البيان — بأن الجرد السنوى عن يوم ٣١ من ديسمبر سنة ١٩٧٢ لم يكن جردا فعليا كما تقضى التعليمات وإنما كان جردا وهميا. حيث قام بنقل الكميات الموجودة بدفاتر الهدنة ١١٨ ع. ح القديمة والمستهلكة فى استمارات الجرد ١٢١ ع. ح دون جردها . لما كان ذلك ، وكان الثابت أن المتهمين المذكورين قد وقعوا على دفاتر الجرد ، فاتهم بذلك يكونوا قد خالفوا أحكام المادة ٣٩٥ من لائحة المخازن والمشتريات ، ومن ثم يتعين مجازاتهم بالعقوبة التى تتناسب مع ما اقترفوه من ذنب والذى تقدره المحكمة بخضم عشرة أيام من أجر كل منهم .

ومن حيث أنه لما كان الأمر كما تقدم ، وكان الحكم المطعون فيه قد ذهب غير هذا المذهب فإنه يكون قد خالف الواقع وأخطأ فى تأويل القانون وتطبيقه ، ومن ثم يتعين الحكم بإلغائه ، والقضاء بمجازاة المتهم الأول بالوقف عن العمل لمدة ستة أشهر مع صرف نصف الأجر والمهمة الثانية بخضم عشرة أيام من أجرها والمتهم الثالث بخضم شهر من أجره والمتهمون الرابع والخامس والسادس بخضم عشرة أيام من أجر كل منهم .

ومن حيث أنه وقد انتهت المحكمة الى ما تقدم فإنه لا يكون هناك جدوى من البحث فى وجه البطلان بالحكم والذى أورده تقرير الطعن ونظما بالهيئة التى أصدرته .

## سادسا - التحقيق يكون كتابة ومولعا عليه

قاعدة رقم ( ٢١٤ )

البيان :

الأصل لقاعدة عامة في القواعد الإجرائية المنظمة لتحقيق النيابة العامة والنيابة الإدارية - ضرورة وجود كاتب تحقيق - يعد ذلك ضمانة قانونية أساسية واجبة بصفة عامة ومستمدة أصلا لفرع من الاجراءات التي تحمي حق الدفاع المقرر بمقتضى اعلان حقوق الانسان - وجوب استصحاب الضمانة في مجال التحقيق التأديبي - ذلك لا يمنع جواز تحرير المحقق التحقيق الإداري بنفسه دون اصطحاب كاتب تحقيق بشرط ألا يخالف ذلك نص القانون ويكون أساسه مراعاة للتضامات حسن سير ونظام المرافق العامة بمراعاة الاعتبارات الموضوعية الثابتة عند اجراء التحقيق وظروف الامكانيات في جهات الإدارة أو مراعاة لاعتبار سرية التحقيق لتطابق بما يمس الإدارة والنظام العام أو لاعتبار كرامة الوظيفة التي يشغلها من يجرى معه التحقيق - وبما لا يخل على وجه من الوجوه بحقوق الدفاع إن يجرى معهم التحقيق .

الحكمة :

ومن حيث أنه فيما يتعلق بما ينمى الطاعن على التحقيق المذكور من أنه قد تم دون اصطحاب المحقق كاتب تحقيق ، فانه وإن كان يبين من استتراء القواعد الإجرائية المنظمة لتحقيق النيابة العامة والنيابة الإدارية أن الأصل كقاعدة عامة ضرورة وجود كاتب تحقيق وهو ضمانة قانونية أساسية واجبة بصفة عامة ومستمدة أصلا كفرع من الاجراءات التي تحمي حق الدفاع المقرر بمقتضى اعلان حقوق الانسان ونص الدستور لأي مواطن يجرى معه التحقيق سواء أكان ذلك في مجال المسؤولية التأديبية

والادارة أو المسؤولية الجنائية ومؤدى ذلك وجوباً باستصحاب  
الضمانة فى مجال التحقيق التأديبى الا أن ذلك لا يمنع جواز تحرير المحقق  
التحقيق الادارى بنفسه دون اصطحاب كاتب تحقيق بشرط ألا يخالف  
ذلك نص القانون ويكون أساسه مراعاة لمقتضيات حسن سير ونظام المرافق  
العامة بمرعاة الاعتبارات الموضوعية الثابتة عند اجراء التحقيق وظروف  
الامكانيات فى جهات الادارة أو مراعاة لاعتبار سرية التحقيق لتعلقه  
بما ينس الادارة والنظام العام أو لاعتبار كرامة الوظيفة التى يشغلها من  
يجرى معه التحقيق — وبما لا يخل على أى وجه من الوجوه بحقوق  
الدفاع لمن يجرى معهم التحقيق •

ومن حيث أن التحقيق مع الطاعن قد حرره المحقق دون اصطحاب  
كاتب تحقيق ، — وهو أستاذ فى كلية الحقوق لأن ظروف اجراء هذا  
التحقيق تبرر ذلك سواء من ناحية موضوعه ونوعية الاتهام الموجه للطاعن  
وصفته كعضو هيئة التدريس التى توجب احاطة مثل هذا التحقيق بالسرية ،  
أو من ناحية احاطة كرامة وظيفته الطاعن كعضو هيئة التدريس بالجامعة  
بالحماية من تعريضها لتناقل مجريات التحقيق بواسطة كاتبه ، كما أنه لم  
يثبت أنه فى تحرير هذا التحقيق بواسطة المحقق أى اهدار لحق من حقوق  
الدفاع المقررة للطاعن فلم يمنع على ما ورد — بمدونات التحقيق أنه تضمن  
سلباً أو ايجاباً أية مغايرة للحقيقة فيما ثبت به من أقوال الطاعن أو غيره ممن  
مثلوا فى هذا التحقيق •

( طعن ٦٤٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٥ )

## قاعدة رقم ( ٢١٥ )

### المبدأ :

تحتم القاعدة فى اجراء التحقيقات توقيع كاتب التحقيق والمحقق لازما مع كل حلقة من حلقات اجرائه - اذا اغفل التحقيق ثبوت هذه التوقعات على نحو يشكك فى سلامة حدوث الاجراء او صحة ما ثبت فى اوراق التحقيق او يمنع من يحقق معه على اى وجه من ابداء دفاعه فيما يتعلق بكل ما يورد بالتحقيق - ليس ثمة شك فى انه مادام الثابت ان التحقيق تحرر بخط يد المحقق فى الاحوال التى تجيز ذلك - استلزام التوقيع غايته اثبات اجراء التحقيق بمعرفة المحقق المحرر اسمه فى صدر التحقيق وضمان حق المحقق معه فى الدفاع - هذه الغاية تتحقق عند تدوين التحقيق بواسطة المحقق - فى تدوين التحقيق بخط يد المحقق ما يثبت اجراؤه بواسطته - لا يترتب على عدم اغفاله توقيعه شك فى اجراءات التحقيق معه او ثبوت عدم صحة ما اثبته او اخلل ذلك حق الدفاع ان يجرى التحقيق معهم .

### الحكمة :

ومن حيث انه عن القول بيطلاق التحقيق لعدم التوقيع عليه ممن اجراء بالنسبة للمحضر المؤرخ ١٩٨٥/٧/٢ فان القاعدة فى اجراء التحقيقات تحتم توقيع كاتب التحقيق والمحقق لازما مع كل حلقة من حلقات اجرائه لثبوت صدق التحقيق عن اجراء وحريه وتمكين من يحقق معه من ابداء دفاعه فى هذا الشأن مما يبطل التحقيق معه لو اغفل ثبوت هذه التوقعات على نحو يشكك فى سلامة حدوث الاجراء او صحة ما ثبت فى اوراق التحقيق او يمنع من يحقق معه على اى وجه من ابداء دفاعه فيما يتعلق بكل ما يرد بالتحقيق ومن ثم فانه ليس ثمة شك فى انه مادام الثابت ان التحقيق تحرر بخط يد المحقق فى الاحوال التى تجيز ذلك ومادام ان استلزام التوقيع غايته اثبات اجراء التحقيق بمعرفة المحقق المحرر

اسمه في صدره وضمان حق المحقق معه في الدفاع ، وهذه الغاية تتحقق عند تدوين التحقيق بواسطة المحقق لأن في تدوين التحقيق بخفض يد المحقق ما يثبت اجراءه بواسطته ولا يترتب على عدم اغفاله توقيعه عقب انتهاء كل اجراء من اجراءات التحقيق على أحد من المحاضر المكونة له البطان لعدم وجود شك في اجراءات التحقيق معه أو ثبوت عدم صحة ما أثبتته أو اخلال ذلك بحق الدفاع لمن يجرى التحقيق معهم .

( ملعن ٦٤٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٨/١١/٥ )

### قاعدة رقم ( ٢١٦ )

البدا :

المادة ( ٧٩ ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ لا يجوز توقيع جزاء تأديبي دون ان يسبقه تحقيق أو استجواب - الاصل ان يكون التحقيق كتابة - يستثنى من ذلك المخالفات التي يجوز فيها توقيع جزاء الانذار والخصم من الاجر لمدة لا تتجاوز ثلاثة ايام بناء على تحقيق أو استجواب شفوي على ان يثبت مضمون هذا التحقيق في القرار الصادر بتوقيع الجزاء علة هذا الاستثناء ضمان حسن سير الرفق العام في مواجهة بعض المخالفات مصدرة الاهمية بما يحقق الردع المرجو دون اخلال بالقاعدة العامة التابعة من حقوق الانسان والمتمثلة في انه لا يجوز توقيع اى جزاء دون ان يكون مستندا الى تحقيق أو استجواب - .

الحكمة :

ومن حيث أن المشرع قد قرر قاعدة تستمد أصولها من المبادئ الدستورية العامة ، وذلك في نص المادة ( ٧٩ ) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ اتى تقريره أنه « لا يجوز توقيع جزاء على العامل الا بعد التحقيق معه كتابة وسماع أقواله وتحقيق دفاعه ويجب أن يكون القرار الصادر بتوقيع الجزاء مسببا . ومع

ذلك يجوز بالنسبة لجزاء الانذار والخصم من الأجر لمدة لا تجاوز ثلاثة أيام ان يكون الاستجواب أو التحقيق شفاهة على أن يثبت مضمونه في القرار الصادر بتوقيع الجزاء •

ومن حيث أن مؤدى ذلك أن القاعدة التى لا استثناء لها هي أنه لا يجوز توقيع جزاء تأديبى دون أن يسبقه تحقيق أو استجواب وأن الأصل أن يكون التحقيق كتابة يسمع فيه أقوال المتهم ويحقق فيه دفاعه ، وأن الاستثناء هو أن يكون التحقيق أو الاستجواب شفاهة على أن يثبت مضمونه في القرار الصادر بتوقيع الجزاء • وهذا الاستثناء محدود النطاق بحكم النص الذى قرره لاعتبارات حسن سير المرفق العامة التى تقتضى مواجهة بعض المخالفات محدودة الأهمية بإجراء الفحص والتحقيق وتوقيع الجزاء فى مخلفات محدودة الأهمية بما يحقق الردع السريع دون إخلال بجوهر القاعدة العامة النابعة من حقوق الإنسان والمتمثلة فى أنه لا يجوز توقيع أى جزاء دون أن يكون مستندا الى تحقيق أو استجواب •

ومن حيث أن القاعدة العامة على ما قدمنا هي أن يكون التحقيق كتابة تسمع فيه أقوال المتهم ويحقق دفاعه ، فإن مواجهة المتهم وسماع أقواله هما سبيل أساسى لتحقيق دفاعه وهما ضمان التحقيق السليم المتوافق لأحكام القانون الذى يصلح سنداً وأساساً لأن يقام عليه قرار الجزاء فإذا ما أغفل التحقيق إحدى عناصر هذا الضمان على نحو مغل بحق ، الدفاع بات التحقيق معيباً ومن ثم لا يصلح سنداً لأن يقام عليه قرار الجزاء •

وتطبيقاً لذلك فإنه اذا كان التحقيق قد نسب الى الطاعن أنه سلم الاعلان انى شخص ومدعى وأنه لم يتحقق من شخصيته طبقاً للتعليمات ، فقد رد الطاعن على هذين الاتهامين فى التحقيقات ، اذ قرر فى شأن الشق الأول من الاتهام الخاص بأنه سلم الاعلان الى شخص مدعى بأن من سلم

الاعلان هو ( . . . ) الذى أخطأ فى تدوين اسمه الى ( . . . ) وأبدى أن هذا الشخص قد كان موجودا بالعين المعلن بها وأنه ادعى أنه شريك المعلن اليه وقدم للتدليل على صحة أقواله بيانا عن محل اقامته وصلة قرابته بالمعلن اليه باعتباره شقيق زوجته ، وقرر فى شأن الشق الثانى من الاتهام الخاص بأنه لم يتحقق من شخصية من تسلم الاعلان أنه طبق نص المادة ( ١٠ ) من قانون المرافعات . . وكان الواجب على المحقق أن يحقق هذا الدفاع بشقيه .

فأما فى شأن الشق الأول ، والخاص باستناد الطاعن الى أنه مقابل بالفعل مع شخص كان متواجدا بالعين التى يجرى بها الاعلان اسمه ( . . . ) والذى حدد صلة قرابته بالمعلن اليه ومحل اقامته وقد كان على المحقق ان يستدعى المعلن اليه وأن يتحقق من وجود شخص من ادعى الطاعن انه تسلم الاعلان اذ لو كان ذلك قد تم لأمكن تغير مجرى التحقيق واختلاف نتيجته .

وأما فى شأن الشق الثانى ، والخاص باستناد الطاعن الى أنه قد طبق نص المادة ( ١٠ ) من قانون المرافعات التى تنص على أنه « اذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلانه فى موطنه كان عليه أن يسلم الورقة الى من يقرر أنه وكيله أو أنه يعمل فى خدمته أو أنه من الساكنين معه من الأزواج والاقارب والاصهار وهذا النص وأن كان فى ظاهره لم ينص صراحة على أنه لا يتطلب من المحضر التحقق من شخصية من تسلم الاعلان من بين المشار اليهم فى النص الا أن الاوصاف التى اجاز بناء عليها المشرع تسليمه الاعلان وهى اوصاف صلة أو قرابة بالمعلن اليه والحكمة والفرض المبتنى من الاعلان وهو بلوغ العلم بالاجراء القضائى لذوى الشأن يقضيان بتفسير هذا النص على أنه يوجب على المحضر بذل الجهد المعقول فى

التحقق من الحاضرين أو من البطاقات الشخصية والعائلية على صحة صفة من قرر بتوفر صفة من يسمح قانونا بتسليم الاعلان من المحضر اليه فاذا ما قصر فى ذلك كان مرتكبا لاهمال جسيم فى اداء واجبه بوجب مجازاته تأديبيا يؤكد ذلك ان الاصل وفقا لصريح نص المادة ( ١/٧٦ ) من نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ٧٨ أن يؤدي العامل العمل المنوط به بدقة وأمانة وقد كان على المحقق أن يواجه من يعجز معه التحقيق بما ترضيه أحكام القانون عليه وينسب اليه ارتكاب مخالفة لها والخروج عليها حتى يتيسر له التقيب على ما وجه اليه من اتهام وهو ما تم حسبما سلف .  
انيان .

ومن حيث أنه قد ثبت فى حق الطاعن ارتكابه ذلك الاهمال الجسيم فى اداء أخص واجبات وظيفته كأحد معاونى القضاء على النحو السالف بيانه وهذا الفعل الثابت قبل الطاعن لو كان ثابتا وحده قبله لكان كافيا لحمل العقوبة التى قدرها المجلس المذكور فى نطاق ولايته التقديرية فى اختيار العقوبة التأديبية المناسبة ولا يكون ما قرره المجلس فى هذا الشأن لجهامة الاهمال الثابت فى حق الطاعن — مشوبا بالغلو الذى يصم هذا القرار بعدم المشروعية ومن حيث انه لذلك فلا محل لما اورده الطاعن من مطاعن على اقرار الطعين ويتمين الحكم برفض هذا الطعن .

ومن حيث أن من يخسر الدعوى يلزم بمصروفاتها تطبيقا للمادة ( ١/٨٤ ) مرافعات ، الا ان هذا الطعن معنى من الرضوم القضائية بصريح نص المادة ( ٩٠ ) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

( طعن ١٧٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٢٤ )

## الفرع الرابع - نتيجة التحقيق وفقد الأوراق

### قاعدة رقم (٢١٧).

#### المبدأ :

عدم سلامة اجراء من اجراءات التحقيق ليس من شأنه ابطال كل الاجراءات - مجرد الادعاء بتزوير الأوراق الرسمية لا يكفي لابطال التحقيق - أساس ذلك : ان القانون رسم الطريق الذى يتعين على من يقدم هذا الادعاء سلوكه .

#### المحكمة :

من حيث أنه عن الدفع بيطالن التحقيق رقم ٢٧٥ لسنة ١٩٧٤ والنمى عليه بأنه انطوى على تزوير فى أوراق رسمية لأن الطاعن لم يوقع عليه ولم تتلى عليه أقواله وذلك على خلاف ما سطره المحقق من أن الطاعن « قد تمت أقواله ومضى » فان هذا القول مردود عليه بأن هذا الشك من التحقيق والذي تبين من القرار المطعون عليه أنه لم يعتد به ليس من شأنه أن يبطال التحقيق ذلك ان عدم سلامة اجراء من اجراءات التحقيق ليس من شأنه ابطال كل اجراءات التحقيق ويضاف الى ذلك أن مجرد نمت هذا الشك بالتزوير فى أوراق رسمية هو أمر لا يمكن الارتكان اليه ذلك أن القانون قد رسم الطرق التى يتعين على من يدعى ذلك أن يسلكها حتى يمكن التعويل على ذلك فى ضوء ما يسفر عنه الأمر ومن ثم فان هذا الدفع يفدو غير قائم على أساس سليم من القانون حقيقا بالرفض .

( طعن ٢٨ لسنة ٢٩ ق. جلسة ٢٩/٣/١٩٨٦ )

### المادة رقم (٢١٨)

#### المبدأ :

للإدارة تقرير الجزاء التأديبي على حدود النص القانوني على أن يكون التقرير على أساس قيام سببه بكامل أشكاله - ضياع أوراق التحقيق لا يعنى مطلقاً سقوط اللزب الإداري الذي تبين على تلك الأوراق ، إلا أن ذلك رهن بأن يقوم دليل على وجود هذه الأوراق ثم فقدانها - الحكم على ثبوت المخالفة أو انتفاها في حق العامل مرده الى ما يسفر عنه التحقيق الذي يعتبر توجيه التهمة وسؤال المخالف عنها وتحقيق دفاعه في شأنها احد عناصره الجوهرية .

#### المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه ولئن كان للإدارة تقرير الجزاء التأديبي وفي حدود النص القانوني إلا أن مناط ذلك أن يكون التقرير على أساس قيام سببه بكامل أشكاله .

ومن حيث أن الثابت من ملف الطعن أن أوراق التحقيق الذي أجرى مع الطاعن بشأن المخالفة التي نسبت اليه قد فقدت .

ومن حيث أن ضياع أوراق التحقيق وأن كان لا معنى مطلقاً وفقاً لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة - سقوط اللزب الإداري الذي تبين على تلك الأوراق ، إلا أن ذلك رهن بأن يقوم دليل على وجود هذه الأوراق ثم فقدانها .

ومن حيث أن الأصل في الإنسان هو البراءة ، وأن الادانة يجب أن يقوم عليها دليل قطعي لثبوتها .

ومن حيث أن بطلالة الأوراق فانه لا يوجد فيها ثمة سند يصلح لنسبة الاتهام الموجه الى الطاعن ، كما انه لا يوجد دليل في الأوراق يمكن

الاضمنان اليه لثبوت هذا الاتهام ولا يبنى عن ذلك القول بأن الطاعن لم يرد على الاتهامات التي وجهها اليه البنك بكاملها بحسبان ان ذلك لا يعد دليلاً كافيًا على ثبوت المخالفة المشار اليها في حق الطاعن ، ذلك ان الحكم على ثبوت المخالفة أو انتفاءها مرده الى ما يسفر عنه التحقيق الذي يعتبر توجيه التهمة وسؤال المخالف عنها وتحقيق دفاعه في شأنها احد عناصره الجوهرية ، ومن ثم لا يكون سديدا القول بثبوت تلك المخالفة دون ان يكون لهذا القول سند في الأوراق .

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم واذا كانت الأوراق قد اجذبت من دليل يمكن معه نسبة المخالفة موضوع القرار الطعين في حق الطاعن ، فإن هذا القرار وقد قضى بمجازاة المذكور بخفض وظيفته وخفض مرتبه بمقدار علاوة يكون قد قام على سبب غير صحيح من القانون الأمر الذي كان يتعين معه الحكم بالقائه وما يترتب على ذلك من اثار ، ولذا ذهب الحكم المطعون فيه غير هذا المذهب فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ومن ثم واجب الانهاء .

( طعن ٣١٣٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٢٤ )

#### قاعدة رقم ( ٢١٩ )

المبدأ :

لا تتوقف سلطة النيابة الادارية في التحقيق وفي اقامة الدعوى التأديبية على قبول الجهات الادارية ولا على موافقتها الصريحة أو الضمنية - للنيابة الادارية ان تقيم الدعوى التأديبية ولو كان ذلك على عكس ما ترضاه الجهات الادارية - القرار الصادر بحفظ الموضوع لا يفل يد النيابة الادارية من اقامة الدعوى التأديبية ضد المخالف ولا يفل يد المحكمة التأديبية عن توقيع العقاب على من يخالف واجبات الوظيفة ويخرج على مقتضاياتها .

### المحكمة :

لا يفيد الطاعن أن المستشار أمين عام مجلس الدولة قد فرر حفظ التحقيق بالنسبة للطاعن اذ لا يتوقف سلطة النيابة الادارية فى التحقيق. وفى اقامة الدعوى التأديبية على قبول الجهات الادارية طبقا لاحكام قانون العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ولا على موافقتها الصريحة أو الضمنية . وللنيابة الادارية أن تقيم الدعوى التأديبية ولو كان ذلك على عكس ما ترضاه الجهات الادارية وتقبل به وترتيا على ذلك فان قرار الحفظ الصادر من الامن العام لا يفل يد النيابة الادارية عن اقامة الدعوى التأديبية صد المخالف ولا يفل بالتالى يد المحكمة التأديبية عن توقيع العقاب على من يخالف واجبات الوظيفة ويخرج على مقتضياتها . وعلى ذلك يكون الحكم المضنون فيه فيما قضى به من توقيع عقوبة الانذار فى حق الطاعن ولاهمله فى الاشراف ومتابعة اعمال . . . المطعون فيه قد اعتوره نقصان فى التسبب والفساد فى الاستدلال وعدم تحقيق دفاع الطاعن وخلص الطاعن الى طلب الحكم بالقاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من مجازاته بعقوبة الانذار .

ومن حيث ان الثابت من تحقيق النيابة الادارية أن الطاعن قرر أنه عمل سكرتير قضائى بالمحكمة التأديبية للتربية والتعليم الفترة من ١٩٨١/١١/٧ الى ١٩٨٣/٢/٢٧ وكان عمله خلال هذه الفترة ينحصر فى مراجعة الاحكام على المسودات الخطية بعد نسخها ولم يكلف بأى اختصاص آخر خلال هذه الفترة . ولا يوجد امر ادارى يكلفه بأى عمل آخر بخلاف هذا العمل ولم يكن له ان يشرف على اعمال المتهم الاول . . . كما لم يكن رئيسا له وكان رئيسه فى ذلك الوقت هو مدير ادارة المحاكم التأديبية والادارية . وقرر أيضا بأنه لم يوقع بالعلم على الامرين الادارين رقمى ١ لسنة ١٩٨٣ ، ٧ لسنة ١٩٨٣ فقد صدر أولهما وهو فى اجازة وصدر

الثاني بعد نقله سكرتيراً قضائياً للمحكمة التأديبية للرئاسة والصناعة وشهد . . . بان . . . والطاعن مستولان عن الواقعة محل التحقيق .

ومن حيث أن الثابت أن الطاعن كان يشغل وظيفة سكرتير قضائي بالمحكمة التأديبية للتربية والتعليم خلال المدة من ١٩٨١/١١/٧ الى ١٩٨٣/٢/٢٧ وتقضى المادة الثالثة من القرار رقم ٤١ لسنة ١٩٦٩ بشأن تنظيم ادارة سكرتارية المحكمة التأديبية على تحديد الواجبات والمسؤوليات للمراكز الاشرافية على النحو التالي :

السكرتير القضائي ويتولى الاشراف على كافة الاعمال الادارية والكتاتبية بالمحكمة وتوزيعها على العاملين ومتابعة تنفيذها ويكون مسؤولاً عن حسن سير العمل بها . كما يقضى الامر الاداري رقم ١ لسنة ١٩٨٣ بان يتولى الطاعن ( . . . ) مسؤولية الاشراف الفعلي على المحكمة التأديبية للعاملين بمستوى الادارة العليا . والمحكمة التأديبية لوزارة التعليم . والمحكمة التأديبية لوزارة الزراعة ، ويراجع الاحكام بها على المسودة والروايات والمحاضر ويوقع على أصل الحكم وغلاف ملف الدعوى بما يفيد المراجعة ومراجعة المستندات والصور وتقدير الرسوم وقد صدر تلك الامر في ١٩٨٣/١/٩ . ثم صدر القرار رقم ٤ لسنة ١٩٨٣ المعمول به اعتباراً من ١٩٨٣/٢/٢٦ بنقل الطاعن للاشراف على المحكمة التأديبية لمستوى الادارة العليا والتأديبية للعاملين برئاسة الجمهورية ورئاسة مجلس الوزراء والمحكمة التأديبية للصناعة والهيئات التابعة لها . وانشأت ان الطاعن كان في اجازة اعتيادية من ١٩٨٣/١/١ الى ١٩٨٣/١/١٣ ومن ١٩٨٣/٣/١ الى ١٩٨٣/٣/١٠ وكان مستديماً للقوات المسلحة من ١٩٨٣/٣/١١ الى ١٩٨٣/٣/٣١ . ويثور السؤال في هذا الظمن حول واجبات الطاعن بوصفه سكرتير قضائي المحكمة التأديبية للتربية والتعليم .

هل كان يدخل فى اختصاصه قانونا الاشراف سكرتير المحكمة التأديبية  
للتربية والتعليم قد اقام قضاءه على استخلاص سليم للوقائع وتطبيق حكم  
القانون . ويكون الطعن فيه فى غير محله وعلى غير اساس سليم من القانون  
الامر الذى يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وفى موضوعه برفضه .  
( طعن ٣٧٤٩ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٠ )

المبدأ :

التحقيق بصفة عامة يعنى الفحص والبحث والتقصى الموضوعى المحايد  
والنزىه لاستجلاء الحقيقة فيما يتعلق بصحة وقائع محددة ونسبتها الى  
اشخاص محددين وذلك لوجه الحق والصدق والعدالة - لا يتأتى ذلك الا اذا  
تجرد المحقق من اية ميول شخصية ازاء من يجرى التحقيق معهم سواء  
كانت هذه الميول لجانبهم او فى مواجهتهم - لا ينبغي ان يقل التجرد والحيادة  
الواجب توافرها فى المحقق عن القدر المتطلب فى القاضى - اساس ذلك :  
ان الحكم فى المجال العقابى جنائيا كان او تأديبيا انما يستند الى امانة  
المحقق واستقلاله ونزاهته وحيدته كما يستند الى امانة القاضى ونزاهته  
وحيدته سواء بسواء - اثر ذلك : تطبيق القواعد والضمانات الواجب  
توافرها فى شان صلاحية القاضى على المحقق .

المحكمة :

ومن حيث أن من الاصول العامة لشرعية العقاب جنائيا كان أم تأديبيا  
ان المتهم برئ حتى تثبت ادانته فى محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات  
الدفاع عن نفسه ، وان حق الدفاع اصالة أو بالوكالة مكفون ولا يجوز  
لأية سلطة التدخل فى القضايا أو شئون العدالة ( م ١/٦٧ ، ١/٦٩ ، ١٦٦ ،  
من الدستور ) ويترتب على قداسة حق الدفاع الذى هو حق طبيعى لكل  
امسان قرره الشرائع السماوية ومواثيق اعلان حقوق الانسان كما نص عليه

اندستور أن يتعين إجراء التحقيق المحايد الموضوعى النزبه فى كسل اتهام ينسب الى أى انسان قبل تقديم المتهم الى المحاكمة أو توقيع العقوبة التأديبية عليه ونذلك .فقد نصت صراحة المادة ( ٧٩ ) من نظام العاملين المدنيين بالدولة انصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على أنه لا يجوز توقيع جزاء على العامل الا بعد التحقيق معه كتابة وسماع أقواله وتحقيق دفاعه ، ولضمان الحيده والنزاهة الموضوعية على اكمل وجه قرر المشرع فى المادة ( ٧٩ ) ان النيابة الادارية وهى هيئة مستقلة دون غيرها بإجراء بعض التحقيقات مع بعض فئات العاملين وفى بعض أنواع الجرائم تأديبية وقضى المشرع بىطلان أى إجراء أو تصرف يخالف ذلك •

ومن حيث أن التحقيق بصفة عامة يعنى الفحص والبحث والتقصى الموضوعى والمحايد والنزبه لاستبانة وجه الحقيقة واستجلاءها فىسا يتعلق بصحة حدوث وقائع محدودة ونسبتها الى اشخاص محددين وذلك لوجه الحق والصدق والعدالة •

ومن حيث ان استظهار وجه الحقيقة فى أمر اتهام موجه الى انسان لا يثنى الا لمن تجرد من اية ميول شخصية ازاء من يجرى التحقيق معهم . سواء كانت هذه الميول لجانبهم أو كانت فى مواجهتهم اذ أن هذا التجرد هو الذى يحقق الحيده والنزاهة والموضوعية التى تقود مسار التحقيق فى مجرى غايته الحق والحقيقة والصالح العام ، الذى لا يتحقق الا اذا ثبت لكل من يمثل للتحقيق من أنه تجرد لوجه الحق والعدل والقانون فى حماية ضمير يحكم سلوك المحقق بأن يكون موجهاً فى اتجاه استظهار الحقيقة ايا كان موقعها ، لا يتنحى لها وجهة يرضاه سوى مرضاة الله ملتزماً بتطبيق محايد وموضوعى للقانون ، ومن أجل ذلك نص قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ . باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية فى المادة ( ٣٩ ) منه على أن « يحلف مدير النيابة الادارية وجميع

الأعضاء المعينين بها قبل مباشرة أعمالهم يعني بأن يؤدوا عملهم بالذمة والصدق وذلك انتهاجا من المشرع لما تطلبه في شأن القضاة في قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ والذي تطلب في المادة (٧١) منه أنه يؤدي القضاة قبل مباشرة وظائفهم اليمين التي حددها النص .

ومن حيث أن التجرد الواجب تولفه في المحقق بحكم الأصول العامة المنسبة إلى القواعد العليا للمدالة لا ينبغي أن يدنو عن القدر المتطلب في القاضي لأن الحكم في المجال العقابي جنائيا كان أو تأديبيا إنما يستند إلى امانة المحقق واستقلاله ونزاهته وحيدته كما يستند إلى امانة القاضي ونزاهته وحيدته سواء بسواء .

ومن أجل ذلك فإن ذات القواعد والضمانات الأساسية الواجب توافرها في شأن صلاحية القاضي للفصل في الدعوى هي الواجب توافرها أيضا في شأن صلاحية المحقق الذي يتولى إجراء التحقيق لما تقدم من اعتبارات .

ومن حيث أن المادة ( ١٤٦ ) من قانون المرافعات تنص على أن « يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يردده أحد الخصوم في الأحوال الآتية :

١ - . . . . .

٢ - إذا كان له أو لزوجته خصومة قائمة مع أحد الخصوم في الدعوى أو مع زوجته .

٣ - إذا كان وكيلًا لأحد الخصوم في أعماله الخصوصية وصيا عليها أو قيما أو قائبا عن ورثة له أو كانت له صلة قرابة أو مصاهرة لدرجة الرابعة يوصى أحد الخصوم أو بالقيم عليه أو بأحد أعضاء مجلس إدارة الشركة المختصة أو بأحد مديريها وكان لهذا العضو أو المدير مصلحة شخصية في الدعوى . .

ومن حيث أن مقتضى هذا النص لا يكون صالحا لنظر الدعوى اذا كانت له خصومة قائمة مع أحد الخصوم فى الدعوى • وقد توسع المشرع فى تحديد مفهوم معنى الخصومة مع أحد الخصوم فى الدعوى • بحيث شملت ما اذا كان القاضى وكىلا لأحد الخصوم فى الدعوى أو فرييا لأخذ ممثلى الشخص الاعتبارى فى الدعوى التى ينظرها •

ومن حيث أن مقتضى كل ما تقدم وبراعة ما قرره المشرع من وجوب اعتبار أن قيام خصومة بين شخص اعتبارى يمثل القاضى وبين شخص اعتبارى يمثل أحد الخصوم فى الدعوى يعد حائلا دون هذا القاضى وصلاحيته لنظر الدعوى ، فانه يتعين أن يطبق ذلك فى شأن صلاحية المحقق لذات الحكمة المقصودة فى شأن القاضى على ما تقدم ، واساس ذلك أن القانون يضع قواعد الاشخاص الطبيعيين لحكم العلاقات بين البشر ولا وجود ولا ارادة ولا حق أو التزام أو مسئولية الا بين افراد من الناس بحكم طبيعة الاشياء ولا وجود لاشخاص اعتبارية بغير الاشخاص الطبيعيين الذين يشكلونها ولا بغير الاشخاص الطبيعيين الذين يخصصون فانونا بادارة شئوننا وتمثيلها امام القضاء وفى مواجهة الغير ، وبالتالي فإن الخصومة بين الاشخاص المعنوية تكون فى حقيقتها بين الاشخاص الذين يشكل منهم ولصالحهم هذه الاشخاص المعنوية والذين يتولون امر ادارتها وتمثيلها امام القضاء وفى مواجهة الغير •

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى التأديبية الصادر فيها الحكم المطعون فيه أن السيد / . . . . رئيس النيابة الادارية الذى قام بالتحقيق مع الطاعن - قد أقام مع آخر الدعوى رقم ٣٠٣١ لسنة ٣٧ القضائية امام محكمة القضاء الادارى ضد محافظ بنى سويف وآخرين بطلب الغاء قرار المحافظ الصادر بتخصيص قطعة أرض من نادى بنى

سوفى الرضاى لنقابة المهندسين بينى سوفى وقد تدخل فى الدعوى امام المحكمة السيد / . . . . ( الطاعن ) بوصفه رئيس نادى المهندسين بينى سوفى . وفى جلسة لاحقة تدخل فى الدعوى السيد المهندس قيب المهندسين وتنازل عن التدخل السيد / . . . . ( الطاعن ) بعه سابقه تدخله وفد ورد بصحيفة الدعوى المقامة من رئيس النيابة المحقق هجومى على مجلس محلى مدينة بنى سوفى الذى يرأسه الطاعن — الى جانب توليه الرئاسة للنقابة الفرعية للمهندسين بينى سوفى ومن حيث أنه بين كذلك من الأوراق أن السيد رئيس النيابة المحقق قد تقدم بشكوى ضد نقابة بنى سوفى الفرعية للمهندسين والتي يمثلها الطاعن للنياية العامة فيدت برقم ٢٨١٢ لسنة ١٩٨٣ ادارى بنى سوفى واتتهت النيابة العامة التى حفظها ادريا . وبين أيضا من الأوراق ان الطاعن بصفته رئيسا لنادى المهندسين بينى سوفى قام بتوجيه اذار على يد محضر للسيد مدير عام المساحد بينى سوفى بنه عليه بعدم القيام برفع قطعة الأرض المتنازع عليها لصالح نادى بنى سوفى الرضاى والذى يمثله رئيس النيابة المحقق ، وقد قامت جهة الادارة بتاريخ ٢٢/٨/١٩٨٣ بتسليم الطاعن بصفته الأرض المتنازع عليها .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم أنه قد سبق قيام نزاع جدى امام عدة هيئات قضائية مثل فيه كل من المحقق والطاعن طرفا من اطراف الخصومة فيه ، وان هذا النزاع وان كان بين شخصين معنويين من حيث الصفة القانونية الا أن أى نزاع يكون احده طرفيه شخصا معنويا انما يكون قائما فى الحقيقة بحسب طبائع الأشياء كما سلف البيان مع ممثل أو ممثلى هذا الشخص المعنوى وبين الاشخاص المعنئين الذى يصبحون أعضاء فى كيانه اتقانونى من حيث الخصومة فيه على أرض النزاع بين القائم أو القائمين على أمر الشخص المعنوى ، لأن الشخصية الاعتبارية هى افتراض قانونى

لشخص قانوني يمر عنه أشخاص طبيعون ، هم الذين يعايشون الخصومة القضائية ويتأثرون بها لأن الالزام هو الذي يشعر ويغضب ويعتقد ويتنازع مع غيره ولذلك فهو الذي ينسب إليه الالزام والتأثير هي الحقيقة بالنزاع القضائي والخصومة القضائية ، ومن ثم فهو الذي يجب أن ينتهي وينتهي حماية للمدالة والانصاف من أن يكون خصما وحكما في أية صورة من الصور .

ومن حيث أن النيابة الادارية هيئة قضائية ومن ثم فإن إعطاؤها يعني أن يكونوا القدوة لسائر المحققين الاداريين في الترفع عن الجلوس على مقعد التحقيق لعدم منتهم جرمته بالمحقق خصومة سابقة لأن في ذلك ليس فقط تنزهها لأعضو النيابة الادارية كمعضو في هيئة قضائية عن الخروج على مقتضى الحياد والواجب القانوني في مباشرة اختصاصاته وسلطاته في التحقيق في المسئوليات التأديبية للعاملين وعدم تقييد عضو النيابة الادارية بهذا التجرد يتضمن بلا شك اخلافا بالثقة الواجب توافرها بصفة حتمية وفي كل الأحوال في المحقق باعتباره قاضي الانهام ، فاذا ما اغفل المحقق الالتزام بذلك ، فانه يكون قد فقد صفة جوهريّة يترتب على فقدانها عدم صلاحيته لمباشرة التحقيق فلذا ما باشر المحقق التحقيق رغم ذلك كان التحقيق باطلا بقوة القانون بطلانا من النظام العام لعدم صلاحية المحقق ولا يحول دون تحقق البطلان القول بأن ضمانات التحقيق لم تهدر لأن الأمر لا يتعلق بمدى توافر ضمانات التحقيق في حالة محددة بعينها فقط وانما يتعلق بالنظام العام القضائي والاسس العامة لتحقيق العدالة وبمدى توافر الصفة الواجب تحققها في شخص المحقق والهيئة القضائية التي ينتمي اليها والتي قرّر لها الدستور والقانون الاستقلال وضمانات الحياد والتي يحتملها المحقق منه بأنه آمن من احتمال الخروج عن الخيدة الواجبة والزاهة المطلوبة من جانب من يقوم لصالح المدالة بمهمة قاضي التحقيق والانهام والذي يشل بين يديه .

ومن حيث أن رئيس النيابة الذي قام بالتحقيق مع الطاعن في الطعن المائل قد جنمته بالطاعن خصومة قضائية ثابتة على نحو ما تقدم ومن ثم لم تكن المحقق صالحا للتحقيق مع الطاعن وبالتالي فقد اضحى التحقيق الذي اجراه باطلا الأمر الذي رتب بطلان الحكم التأديبي المبني عليه .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب خلاف هذا المذهب دون مستند من القانون وبالمخالفة للمبادئ والاسس العامة الحاكمة للنظام العام القضائي والمرتبطة جوهريا بتحقيق العدالة ومن ثم فانه يكون قد صدر باطلا ومخالفا للقانون وواجب الالغاء ، ووجه الادارة وشأنها فيما يتعلق بمتابعة المسؤولية التأديبية للطاعن بناء على تحقيق لا يشوبه البطلان .

ومن حيث أن من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها تطبيقا للمادة ( ١٨٤ ) مرافعات ، الا أن هذا الطعن معفى من الرسوم القضائية بصريح نص المادة ( ٩٠ ) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

( طعن ٣٧٨٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣/٥/١٩٨٩ )

### قاعدة رقم ( ٢٢١ )

المبدأ :

قيام جهة الادارة بالتحقيق في مسألة تدخل في اختصاص النيابة الادارية وحدها يعيب قرار الجزاء لما شاب التحقيق من غصب لسلطة حيث قصر القانون اجراء هذه التحقيقات على هيئة قضائية هي النيابة الادارية - يتعين على المحكمة التأديبية ان تقضى بالفناء القرار بعد ان لحقه عيب جسيم انحدر به الى درجة الانعدام باعتبار ان تلك مسألة وولية من

المسائل المتعلقة بالنظام العام الذى يقوم على حماية الشرعية وسيادة القانون  
والتي تنطوى عليها ولاية المحاكم ايا كان نوعها او درجتها وذلك من خلال  
ما يعرض عليها من منازعات تختص بنظرها .

#### المحكمة :

من حيث أن المادة ( ٧٩ ) مكرر من القانون المذكور — معدلا  
بالتقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تنص على ان تختص النيابة الادارية دون  
غيرها بالتحقيق الادارى مع شاغلى الوظائف العليا كما تختص دون غيرها  
بهذا التحقيق فى المخالفات الناشئة عن ارتكاب الافعال المحظورة الواردة  
بالبندين ٣ ، ٤ من المادة ( ٧٧ ) من هذا القانون .

ومن حيث ان قرار الجزاء الصادر بمجازاة الطاعن الاول بغضم  
شهرين من راتبه قد صدر بناء على تحقيق أجرته جهة الادارة ، وذلك  
بالمخالفة لنص المادة ( ٧٩ ) مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة  
سالف الذكر والذي اناط بهيئة قضائية وهى النيابة الادارية اجراء التحقيق  
فى المخالفات المنصوص عليها ، بالبند ( ٤ ) من المادة ( ٧٧ ) من القانون  
المذكور ، وقصر التحقيق فى هذه الحالة عليها ، ومن ثم فان قرار الجزاء  
سائف الذكر يكون قد استند الى تحقيقات اجرتها الجهة الادارية ، وهى  
جهة غير مختصة مما يعيب قرار الجزاء الموقع بناء عليها لمسا شب اجراءها  
من غصب للسلطة حيث قصر القانون اجراء هذه التحقيقات على هيئة  
قضائية وهى النيابة الادارية ، وهو ما يلحق بهذا القرارات ابطالان لبنائها  
على تحقيقات باطلة وذلك لاعتدائها على اختصاص هيئة قضائية حددتها  
المرجع وقصر اجراء التحقيق عليها وفقا لصريح نص الفقرة الثالثة من  
المادة ( ٧٩ ) مكررا من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ويكون قرار  
الجزاء بذلك قد لحقه عيب جسيم ينحدر به الى العدم ، وهو ما كان يتعين  
على المحكمة التأديبية ان تقضى به فى الحكم المطعون فيه وذلك بعدم

الاتحاد بالقرار الصادر بمجانبة الطعن الأول بناء على تحقيقات بمذومة  
الامر قانونا ، باعتبار ان تلك مسألة أولية من المسائل المتعلقة بانتهاء العلم  
الذى يقوم على حماية الشرعية وسيادة القانون والتي تنطوى عليها ولاية  
المحاكم ايا كان نوعها أو درجتها وذلك من خلال ما يعرض عليها من منازعات  
تختص بنظرها ، ويكون عليها التصدي لاية مسألة تتعلق بذلك وتعتبر من  
المسائل الأولية الواجب الفصل فيها بمناسبة ما هو معروض عليها من  
منازعات .

( طعن ١٤٦٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٠ )

## الفصل الخامس قرار الوقف عن العمل احتياطيا

قاعدة رقم (٢٢٢)

المبدأ :

السلطة المختصة أن توقف العامل عن عمله احتياطيا إذا اقتضت مصلحة التحقيق ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر - لا يجوز مد هذه المدة إلا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة - لم يتطلب المشرع لصحة قرار وقف العامل عن عمله أن ينص القرار على مدة الوقف ولا على وجوب عرض أو نصف المرتب الموقوف صرفه خلال عشرة أيام على المحكمة التأديبية - ما قرره المشرع هو ألا تزيد مدة الوقف على ثلاثة أشهر ما لم تقرر المحكمة التأديبية مد مدة الوقف لمدة أخرى - جزاء عدم العرض على المحكمة التأديبية خلال المدة المذكورة لتقرير ما يتبع في شأن نصف المرتب الموقوف هو وجوب صرف الأجر كاملا حتى تقرر المحكمة ما يتبع في هذا الشأن .

المحكمة :

ومن حيث أنه بالنسبة للشق الأول من القرار المطعون عليه والخاص بوقف المدعى عن العمل فإن الثابت من الأوراق أن الجهاز المركزي للمحاسبات « شعبة ٢٣ » قدم تقريراً إلى محافظة البحيرة تضمن أن السيد / . . . . . « المدعى » المفتش بإدارة الانعاش لإقتصادي بالمحافظة استولى على مصروفات انتقال قيمتها ٩٨٩٥٠ جنيهاً من دمنهور إلى الضميرية والعكس ومن دمنهور إلى شابور والعكس رغم استخدام سيارات المحافظة المختصة للمشروعات في تواريخ السفر مع تكرار صرف الانتقالات عن نفس أيام السفر لهاتين الجهتين وطلب الجهاز المركزي للمحاسبات تطبيق أحكام المادة ٧٩ من اللائحة المالية للميزانية

وانحسارات والتي تقضى بأنه على رئيس المصلحة بمجرد علمه بحادث من حوادث الاختلاس أو السرقة والاهمال التي يترتب عليها خسارة على الميزانية وقف من تقع عليه التهمة من العاملين ووضع تحت المراقبة وتأليف لجنة من أعضاء من غير العاملين المسؤولين عن مراجعة أو مراقبة أعمالهم ولا من يمتون له بصلة تكون مهمتها حصر المبالغ التي تم الاستيلاء عليها وإبلاغ النتيجة الأولية التي تصل اليه اللجنة الى النيابة العامة وتنفيذا لما أوصى به الجهاز المركزي للمحاسبات أصدر السيد محافظ البحيرة القرار رقم ١١١ لسنة ١٩٧٧ بوقف المدعى عن العمل وتشكيل لجنة مالية لفحص جميع أعماله من الناحيتين المالية والمخزنية بمجلس قروى الضهرية وشابور مع حصر الفروق المستحقة عن الخمسة أعوام السابقة كما نص هذا القرار على ابعاد المدعى عن أعمال التفتيش بإدارة الانعاش وبعد أن انتهت اللجنة المشكلة تنفيذا لقرار السيد محافظ البحيرة المشار اليه من أعمالها قدمت تقريراً بنتيجة فحص أعمال المدعى الى النيابة الادارية التي تونت تحقيق الموضوع وقد أسفر التحقيق على ثبوت قيام السيد المذكور بالاستيلاء دون وجه حق على مبلغ ٩٩١٩٠ جنيهاً ولذلك فقد طلبت النيابة الادارية بدمتهور بكتابها رقم ١٩٧ المؤرخ ٢٥ من يوليو سنة ١٩٧٨ بمجازاته اداريا وتنفيذا لما أوصت به النيابة الادارية أصدر السيد محافظ البحيرة القرار رقم ١٠٥٧ لسنة ١٩٧٨ بمجازاة المدعى بغضم خمسة أيام من راتبه .

ومن حيث أن الثابت من مطالعة تحقيقات النيابة الادارية ( ص ٤ )  
إن إدارة الشئون القانونية بالمحافظة أفادت بكتابها رقم ٢٢٢٤ المؤرخ ٢ من مايو سنة ١٩٧٧ بأنه لم يصدر ثمة قرار من المحكمة التأديبية بعد إيقاف المدعى عن العمل ، ومن ثم اقتضت مدة الإيقاف على ثلاثة أشهر .  
ومن حيث أن لادة ٦٠ من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الصادر بنظام العاملين المدفنين بالدولة والذي يحكم واقعة النزاع على أنه « للسلطة

المختصة أن توقف العامل عن عمله احتياطيا إذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التي تحددها ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف أجره ابتداء من تاريخ الوقف ويجب عرض الأمر فورا على المحكمة التأديبية المختصة لتقرر صرف أو عدم صرف الباقي من أجره فإذا لم يعرض عليها خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف وجب صرف الأجر كاملا حتى تقرر المحكمة ما يتبع في شأنه .

ومفاد هذه المادة أن المشرع لم يتطلب لصحة قرار وقف العامل من عمله أن ينص في القرار على مدة الوقف ولا على وجوب عرض أو صرف نصف المرتب الموقوف صرفه خلال عشرة أيام على المحكمة التأديبية فكل ما قضى به هذا النص هو ألا تزيد مدة الوقف على ثلاثة أشهر ما لم تقرر المحكمة التأديبية مد مدة الوقف لمدة أخرى وان جزاء عدم العرض على المحكمة التأديبية خلال عشرة أيام من تاريخ صرف الأجر كاملا حتى تقرر المحكمة ما يتبع في هذا الشأن وبناء عليه فان القرار المطعون فيه في شقه الخاص بوقف المدعى عن عمله لا يعيبه أنه لم يحدد مدة الوقف لأن ذلك محكوم بما يقضى به القانون من عدم تجاوز مدة الوقف ثلاثة أشهر الا بموافقة المحكمة التأديبية كما لا يعيبه أن جهة الادارة لم تعرض أمر صرف نصف المرتب الموقوف على المحكمة التأديبية خلال عشرة أيام لأن جزاء ذلك هو وجوب صرف المرتب كاملا واذ كان الأمر كذلك وكان القرار المطعون فيه قد صدر على ما سلف البيان لما نسب الى المدعى من أنه صرف مرتب انتقال دون وجه حق على ما تكشف للجهاز المركزي للنظائيات وقد تم اجراء التحقيق اللازم في هذا الشأن بمعرفة الشئون القانونية بمحفظه البحرية والنيابة الادارية وأسفر التحقيق عن ادانة المتهم وجوزى لسبب ذلك بالخصم من مرتبه لمدة خمسة أيام لما كان الأمر كذلك فان القرار المطعون فيه يكون قد صدر سليما في الواقع والقانون بما لا مجال للنعي

عليه بالبطلان وذلك في حدود الثلاثة شهور بعد ما ثبت أن جهة للإدارة لم تهتم بعرض مد الوقف بعد هذه المدة على المحكمة التأديبية المختصة ويكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون فيما قضى به من إلغاء القرار المطعون فيه في شقه الخاص بوقف المدعى منذ تاريخ صدوره ولا يخل ذلك بطبيعة انحال من انتهاء مدة الوقف بعد انقضاء الثلاثة أشهر المقرر لجهة الإدارة وقف العامل خلالها الأمر الذي يتعين معه تعديل الحكم المطعون فيه على النحو المتقدم .

ومن حيث أنه بالنسبة للشق الثاني من القرار المطعون فيه الخاص بإبعاد المدعى عن أعمال التفتيش بإدارة الانعاش الاقتصادي فالواضح من صياغة ما تقدم أن المدعى قد خالف الأمانة المفروضة في رجل التفتيش وسمح لنفسه بالأخذاء على أموال المحافظة واغتيالها دون وجه حق وهو ما ثبت بما تكشف للجهز المركزي للمحاسبات وبما اتهمت تايه التحقيقات والتي تورب عليها مجازاة المدعى بالخصم من مرتبه لمدة خمسة أيام وتأسيسا على ذلك فلا جناح على محافظة البحيرة أن هي استبعدته من هذا العمل وذلك استمالة لسلطتها التقديرية في تنظيم أعمال التفتيش على منظمات انتاج الدواجن التابعة لها واختيار من يصلحون لها واستبعاد من قام في حقهم سبب يجعلهم غير أهل لها .

ومن ثم يكون الحكم المطعون فيه قد جانب الصواب اذ قضى باعتبار هذا الاجراء من جانب محافظة البحيرة بمثابة جزاء متفق .

ومن حيث أنه لما كان الأمر كما تقدم وكان القرار المطعون فيه يهتبه قد صادف الصواب دون أن يخل ذلك بطبيعة الحال بانتهاء الوقف بعد ثلاثة أشهر من تاريخ صدوره لعدم عرض أمر منه على المحكمة التأديبية ومن ثم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه ويرفض الدعوى .

( طعن ٨٦٦ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٣٠ )

### قاعدة رقم (٢٢٢)

للجسدي :

قانون مجلس الدولة كان يقضى باختصاص رئيس المحكمة التأديبية بالفصل في طلبات وقف العاملين احتياطيا عن عملهم وفي طلبات صرف أجورهم كلها أو بعضها التادمية الوقف - أنط المشرع هذا الاختصاص بالمحكمة التأديبية وليس برئيسها وذلك منذ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - استهدف المشرع من ذلك تحقيق مزيد من الضمانات في هذا الشأن - تتمثل هذه الضمانات في أن ين أن الأمر ثلاثة فضاء بعدا من قابض واحد - مؤدى ذلك : - أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد ألقى ما نص عليه قانون مجلس الدولة في هذه المسألة - أساس ذلك : - أعمال نص المادة ( ٢ ) من القانون المدني التي تقضى بأنه لا يجوز إلغاء نص تشريعي إلا بتشريع لاحق ينص على هذا الإلغاء أو يستعمل على نص يتعارض مع نص التشريع القديم - أثر ذلك : - أن القرار الذي يصدر من رئيس المحكمة التأديبية بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ يوقف العامل احتياطيا عن عمله هو قرار منعهم - أساس ذلك : - صدور القرار ممن لا ولاية له في إصداره - .

المحكمة :

ومن حيث أنه باستقراء النصوص القانونية التي حددت الجهة صاحبة الولاية بالفصل في طلبات مد وقف العاملين عن العمل احتياطيا وصرف مرتباتهم أثناء مدة الوقف بين أن المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه « يصدر رئيس المحكمة قرارا بالفصل في طلبات وقف الأشخاص المشار إليهم في المادة السابقة عن العمل أو صرف المرتب كله أو بعضه أثناء مدة الوقف وذلك في الحدود المقررة قانونا » وقضت المادة ١٥ من هذا القانون ببيان الأشخاص الذين أشارت إليهم المادة ١٦ سائلة الذكر ومن بينهم العاملين المدنيين بالدولة - شأن المطعون ضده - ثم صدر بعد ذلك القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بإصدار

قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ونصت المادة ٨٣ منه على أنه « للسلطة المختصة أن توقف العامل عن عمله احتياطيا إذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ولا يجوز مد هذه المدة إلا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التي تحددها ويترتب على وقف العامل عن عمله وقف صرف نصف أجره ابتداء من تاريخ الوقف • ويجب عرض الأمر على المحكمة التأديبية المختصة لتقرير صرف أو عدم صرف الباقي من أجره فإذا لم يعرض الأمر عليها خلال عشرة أيام من تاريخ الوقف وجب صرف الأجر كاملا حتى تقرر المحكمة ما يتبع في شأنه • • • » ومفاد ما تقدم ان قانون مجلس الدولة كان يقضى باختصاص رئيس المحكمة التأديبية بالفصل في طلبات وقف العاملين بالقطاع العام احتياطيا عن عملهم وفي طلبات صرف أجورهم كلها أو بعضها أثناء مدة الوقف ثم رأى المشرع في نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ أن يكون هذا الاختصاص منوطا بالمحكمة التأديبية المختصة ونيس برئيس هذه المحكمة وحده مستهدفا لتحقيق مزيد من الضمانات في هذا الشأن يتمثل في أن يزن الأمر ثلاثة قضاء بدلا من قاض واحد فقط ، واذ جاء نص المادة ٨٣ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المشار اليه متعارضا على هذا النحو مع نص المادة ١٦ من قانون مجلس الدولة المنوع عنه والسابق صدوره عليه ، فإنه يكون قد نسخ ضمنا علنا بحكم المادة ٢ من التقنين المدني التي تنص على أنه لا يجوز إلغاء نص تشريعي إلا بتشريع لاحق ينص على هذا الإلغاء أو يشتمل على نص يتعارض معه ، نص التشريع القديم فإذا كان الأمر كذلك فإن الفصل في طلبات مد وقف العاملين المدنيين بالدولة وصرف مرتباتهم مدة الوقف كما هو الشأن في المنازعة الماثلة يصبح منعقدا منذ تاريخ العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ للمحكمة التأديبية المختصة بكامل هيئتها وليس لرئيسها التي زانت كل

ولاية له منفردا في هذا الشأن مما يترتب على ذلك وقوع أى قرار يصدر منه منفردا في هذا الشأن هذه الخصوصية منعدها لصدوره من لا ولاية له في إصداره .

ومن حيث أنه متى كان ذلك وكان الثابت ان القرار المطعون فيه صدر من رئيس المحكمة التأديبية بأسبوط منفردا في الطلب رقم ١١ لسنة ٩ القضائية بجلسة ٩/١١/١٩٨١ في شأن أمر صرف نصف الأجر الموقوف صرفه فانه يكون قد صدر من قاضى لا ولاية له قانونا في إصداره ويصحى بهذه المثابة معدوما مما يضمن الحكم بقبول الطعن شكلا وبالعائنه وبإعادة انطاب رقم ١١ لسنة ٩ القضائية الى المحكمة التأديبية بأسبوط لتفصل فيه المحكمة التأديبية بكامل هيئتها .

( طعن ١٥٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ٥/٤/١٩٨٦ )

#### قاعدة رقم (٢٢٤)

المبدأ :

المادة ٧٩ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - لا يجوز توقيع جزاء على العامل الا بعد التحقيق معه - تختص النيابة الإدارية دون غيرها بالتحقيق في المخالفات الناشئة عن ارتكاب الافعال المطلوبة الواردة بالبندين ٢ و ٤ من المادة ٧٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - لكل من السلطة المختصة ومدير النيابة الإدارية حسب الاحوال ان توقف العامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة اشهر - لا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للمدة التي تحددها - المادة ٨٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

المحكمة :

« ومن حيث ان المادة ( ٧٩ ) من قانون نظام العاملين لمدينين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد نصت على انه « لا يجوز توقيع جزاء على العامل

الا بعد التحقيق من كتابة وسماع أقواله وتحقيق دفاعه . ويجب ان يكون القرار الصادر بتوقيع الجراء مسببا ٠٠ « .

ومن حيث ان المادة ( ٧٩ ) مكررا من ذات القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه — مضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ — قد نصت على ان : « تختص النيابة الادارية دون غيرها بالتحقيق الاداري مع شاغلي الوظائف العليا . كما تختص دون غيرها بهذا التحقيق في المخالفات الناشئة عن ارتكاب الافعال المحظورة الواردة بالبندين ٢ ، ٤ من المادة ٧٧ من القانون ١٠٠ « .

ومن حيث ان المادة ( ٨٣ ) من القانون المشار اليه رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد نصت بدورها على ان : « تكفل من السلطة المختصة ومدير النيابة الادارية حسب الاحوال ان يوقف العامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة التأديبية المختصة للجنة التي تحددها ٠٠ ويجب عرض الامر فورا على المحكمة ٠٠ « .

ومن حيث انه وفقا لهذه النصوص ٢ وعلى ضوء ما تنفي به فقد كان يتعين ان يجري التحقيق مع الطاعنين ، قبل تقرير ملائمة وقفهما عن العمل لمصلحة التحقيق ، بمعرفة النيابة الادارية وذلك لما نصت عليه المادة ( ٧٩ مكررا ) السالف ايراد نصها — من ان النيابة الادارية هي التي تختص دون غيرها بهذا التحقيق في المخالفات الناشئة عن ارتكاب الافعال المحظورة الواردة بالبندين ٢ ، ٤ من المادة ٧٧ من هذا القانون ( ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ) . وقد نص البند ( ٤ ) من المادة ( ٧٧ ) على للمخالفات المحظورة على العامل والتي يكون في شأنها « الاهمال أو التقصير الذي يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية للدولة ٠٠٠ أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية ، أو يكون من شأنه ان يؤدي الى ذلك بصفة مباشرة » .

ومن حيث ان الثابت بالاوراق ان المرحلة الاولى من إنشاء المخرج والتي انتهت باختيار جنترة عن الكيلو ٤٣٥٠ وقد تكلفت أو بنفت قيمة الاعمال الخاصة بها ٧٠٥٠٠٠ جنية ( سبعمائة وخمسة آلاف جنية ) .

ومن حيث انه لا شك بناء على ذلك في أن الاتهام المنسوب الى الطاعنين والمخالفات الموجهة اليهما لها طابعها المالي - وذلك باعتبار ان هذا المجرى المائي المنسوب اليهما الاهمال في الاشراف على تنفيذه وهو مخرج سبيل خزام - قد أدى الى اتيار جزء من الجسر الذي قاما بالاشراف على تنفيذه مما أدى الى تهمد بعض المنازل التي قام بعض الاهالي بانشاءها ومصرع عدد آخر من المواطنين فضلا عن خسارة تكاليف اقامة هذا الجسر . ومن حيث ان المخالفة المنسوبة الى الطاعنين وفقا لطابعها المالي فقد كان يتحتم على الجهة الادارية ان تحيل التحقيق الى النيابة الادارية باعتبارها جهة التحقيق المختصة دون غيرها باجراء مثل هذا التحقيق .

وبحيث انه وقد صدر قرار وقف الطاعنين - بناء على التحقيق الاداري الذي أجرته وزارة الري بمعرفة اللجنة للمشكلة بالقرار الوزاري رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨٥ . والذي صدر على أسامه القرار المطعون فيه بوقف الطاعنين برقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٥ .

ومن حيث انه بناء على ذلك فان هذا القرار يكون قد صدر مشوباً بعدم الاختصاص الذي يصل الى درجة غصب السلطة اذ قضى بوقف الطاعنين عن العمل بناء على التحقيق في واقعة المخالفة المنسوبة اليهما بمعرفة لجنة ادارية أى بمعرفة جهة أخرى غير الجهة القضائية التي نص المتأخرون على انها مختص - دون غيرها - باجراء التحقيق فيها تكونها مخالفة هالية ، وهي النيابة الادارية ومن ثم تكون تلك اللجنة الادارية قد اغتصبت اختصاص هيئة قضائية في اجراء التحقيق المذكور مما يجعله مشوباً بانبطان ويجعل القرار الصادر بناء عليه بوقف المذكورين مبنياً على تحقيق

باطل طبقا لما نصت عليه المادة ٧٩ مكررا السالف الاشارة اليها من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ حيث نصت الفقرة الأخيرة من المادة ٧٩ مكررا صراحة على انه يقع باطلا كل إجراء أو تصرف على خلاف أحكام الفقرتين السابقتين .

ومن حيث انه لذلك فقد كان يتعين على الحكم الطعين إلغاء القرار المطعون فيه رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٥ ، لما اعتوره من بطلان وعدم المشروعية بسبب غصب السلطة الذي قام عليه التحقيق الذي اثبتني عليه قرار الوقف . ومن حيث انه يضاف الى ما سبق ان القرار المذكور قد صدر بعد انتهاء ذلك التحقيق الباطل وقبل ان تبلغ النيابة العامة بإجراء التحقيق أو بطلب الوقف للطاعين لصالح هذا التحقيق حيث تضمنت المادة اثنتان من ذلك القرار النص على ارسال أوراق التحقيق الى النيابة العامة .

ومن حيث ان الوقف لا يجوز تطبيقا لاحكام المادة ( ٨٣ ) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الا اذا اقتضت ذلك مصلحة التحقيق مع حتمية عرض الامر على المحكمة التأديبية المختصة لصرف أو عدم صرف الباقي من أجر العامل الموقوف ومن ثم فان قرار الوقف المذكور قد صدر مشوبا فضلا عما سبق بعدم المشروعية لعدم وجود مقتضى ثابت من مصلحة التحقيق لتبرير محله ، وبالتالي فان إجراء الوقف آتف الذكر يكون ميبيا بسبب مخالفة القانون مما كان يحتم فضلا عما سبق القضاء بإلغائه واذهب الحكم المطعون فيه الى غير هذا المذهب فانه يكون قد صدر مغالفا للقانون وحقيقا بالإلغاء ، منع القضاء بإلغاء قرار وزير الري رقم ٢٠٠ لسنة ١٩٨٥ سالف الذكر فيما قضى به من وقف الطاعين لمدة ثلاثة أشهر والجهة الادارية وشأنها في استئناف النظر في استكمال التحقيق مع الطاعين فيما نسب اليهما أو اتخاذ اجراءات مجازاتهم بعد تحديد مسؤوليتهما بالطريق السليم الذي رسمه القانون » .

( طعن ٢٢١٥ لسنة ٣٢ ق بجلسة ١/٤/١٩٨٩ )

### قائمة رقم (٢٢٥)

#### المبدأ :

مدة وقف العامل عن عمله — بقوة القانون — بسبب حبسه لتنفيذ حكم جنائي نهائي تستتزل حتما من مدة خدمته ، لكونه خلال مدة الوقف لا يتحمل باعباء واجبات الوظيفة وبالتالي فليس له التمتع بحقوقها ومزاياها .

#### الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢١ فاستعرضت المادة ٨٤ من قانون نظام الماملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التى تنص على أن كل عامل يحبس احتياطيا أو تنفيذا لحكم جنائي يوقف بقوة القانون عن مدة حبسه ويوقف صرف نصف أجره فى حالة حبسه احتياطيا أو تنفيذا لحكم جنائي غير نهائي ويحرم من كامل أجره فى حالة حبسه تنفيذا لحكم جنائي نهائي ..

واستبانت الجمعية ان القاعدة المسلم بها فى مجال الوظيفة العامة ان مدة وقف العامل عن عمله — بقوة القانون — بسبب حبسه لتنفيذ حكم جنائي نهائي تستتزل حتما من مدة خدمته ، لكونه خلال مدة الوقف لا يتحمل باعباء وواجبات الوظيفة وبالتالي فليس له التمتع بحقوقها ومزاياها ، ومنها اتصال مدة خدمته ، وقد اورد المشرع تطبيقا للقاعدة المذكورة حينما نص بالمادة ٨٤ من قانون نظام الماملين المدنيين بالدولة مائة الذكر على حرمان العامل المحبوس تنفيذا لحكم جنائي نهائي من كامل أجره طوال مدة حبسه .

وترتيا على ذلك فان العامل المعروضة حالته لا يحق له المطالبة بحساب

مدة وقفه عن العمل بسبب حبسه لتنفيذ حكم جنائي نهائي ضمن مدة خدمته  
بإهيئة العامة لمرفق مياه القاهرة الكبرى .

لذلك :

اتجهي رأي الجمعية العمومية لمبىسي التتوي والتشريع الي عدم جواز  
حساب مدة وقف العامل المروضة حالته ضمن مدة خدمته .

( ملف رقم ٧٥٩/٣/٨٦ جلسة ١٩٨٨/٦/٣١ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٦ )

المبدأ :

وقف العامل احتياطيا عن العمل - منوط ليس فقط بإجراء التحقيق  
معه بل ان يقتضي مصلحة التحقيق معه هذا الوقف - وقف العامل عن العمل  
احتياطيا لا يكون الا اذا استندت اليه مخالفات ويدعو الامر الي الاجتياط  
والتقصون للعمل العام الموكول اليه بكف يده عنه وإقصائه عنه ليجري التحقيق  
في جو خال من مؤثراته وبعيد عن سلطانه .

المحكمة :

« ومن حيث ان المادة ٨٣/١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام  
العاملين المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تنص على ان  
« لكل من السلطة المختصة ومذير النيابة الادارية حسب الاحوال ان  
بوقف العامل عن عمله احتياطيا اذا اقتضت مصلحة التحقيق معه ذلك لمدة  
لا تزيد على ثلاثة اشهر ، ولا يجوز مد هذه المدة الا بقرار من المحكمة  
التأديبية المختصة للمدة التي تحددها ، ويترتب على وقف العامل عن عمله  
وقف صرف نصف أجره ابتداء من تاريخ الوقف » .

ومن حيث ان وقف العامل احتياطيا عن العمل منوط ليس فقط بإجراء  
تحقيق معه ، بل ان يقتضي مصلحة التحقيق معه هذا الوقف كذلك ، أي ان

وقفت الخلف عن العمل احتياطيا لا يكون الا اذا أسندت إليه مخالفت ،  
وينص الامر الى الاحتياط والتصون للعمل الصام الموكل اليه بتكف يده  
عنه ، واقصائه عنه ، ليجرى التحقيق معه في جو خال من مؤثراته وبמיד  
عن سلطانه .

ومن حيث ان قرار إيقاف الطاعن عن عمله ، وكذا قرار مبد إيقافه  
صدرا بمناسبة تقرير الجهاز المركزي للمحاسبات ، ولم يتضح من الاوراق  
ان ثمة تحقيقا جرى مع الطاعن اقتضت مصلحته اتخاذ قرار الايقاف أو  
مده ، لذا فان قرارى الوقف والمد يكونان قد اتخذا على غير ما يقضى به  
القانون .

ومن حيث انه لم يسبق فان القرار المطعون فيه يكون قد صدر على  
خلاف أحكام القانون ، جديرا بالالغاء .

( طعن ١٩٥٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩١/٥/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٢٢٧ )

البسما :

قرار الوقف عن العمل احتياطيا الصادر من السلطة الرئاسية هو قرار  
ادارى نهائى لسلطة تاديبية - تختص بنظر الطعن في هذا القرار المحكمة  
التاديبية - باعتبار ان هذه المحكمة التاديبية هي صاحبة الولاية العامة التي  
تتناول الدعاوى التاديبية .

المحكمة :

واذ لم يرض الطاعن القرار المذكور فقد أقام طعنه المائل ناعيا عليه مخالفته  
لقانون ، والواقع ذلك ان الواضح من تقرير معاينة الخبير ان سبب الحريق  
هو انهيار عزل الكابل لتعمل بالقطب الموجب للبطارية واتصاله بشابيه  
السيارة المنزل للقطب السالب مما أدى الى اشتعال الحريق كما ان الشركة  
بالت في تقدير التلفيات اذ قدرتها بمبلغ ١٢٥٥ جنيها في حين انها لا تتعدى

٥٥٠ نجنيها ، وقد صدر قرار المحكمة دون سماع أقوال أو تحقيق دفاعه  
وطلب الطاعن فضلا عما تقدم — وقف تنفيذ وإلغاء القرار الصادر بإيقافه  
عن العمل لمدة ثلاثة أشهر .

ومن حيث أنه بالنسبة لطلب الطاعن وقف تنفيذ وإلغاء القرار الصادر  
بإيقافه عن العمل فقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن قرار الوقف عن  
العمل احتياطيا الصادر من السلطة الرئاسية التي أولاهها المشرع هذا  
الاختصاص هو قرار إداري نهائي لسلطة تأديبية وذلك لأنه انفصاح من  
جانب الجهة الإدارية المختصة عن إرادة ملزمة بها لها من سلطة تأديبية  
بمقتضى القانون بقصد إحداث أثر قانوني معين لا يحدث إلا بهذه  
الأوضاع . ويكتسب صفته النهائية بحيث أن ما له من أثر قانوني حال  
مؤداه أبعاد العامل وإيقاف صرف نصف مرتبه بمجرد صدوره ، وعلى ذلك  
فإن مثل هذا القرار بوصف أنه صادر من سلطة تأديبية تختص بنظر الطعن  
فيه المحكمة التأديبية باعتبار أن هذه المحكمة هي صاحبة الولاية العامة  
التي تتناول الدعاوى التأديبية المبدأة ، كما تناول كذلك الطعون في أي جزء  
تأديبي على النحو الذي فصلته نصوص قانون مجلس الدولة ، وبالتالي  
فإن الطعن على القرار المشار إليه إنما ينعقد للمحكمة التأديبية المختصة .

(طعن ٢٥٦٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٣/٧/٢٧)

## الفصل السادس القرار التأديبي

### الفرع الأول - القرار التأديبي لقرار إداري

قاعدة رقم ( ٢٢٨ )

المبدأ :

القرار التأديبي شأنه شأن أي قرار إداري يجب أن يقوم على سبب يبرره - هذا السبب هو إخلال الموظف بواجبات وظيفته والتي من أخصها ألا يتطوى سلوكه على إهمال أو تقصير في القيام بواجباته .

المحكمة :

ومن حيث أنه يجري مناقشة أسباب الطعن البدء بالأسباب التي تهدد القرار التأديبي وتؤدي إلى بطلانه وهو ما ورد بالسبب الثاني والرابع والسادس من أسباب الطعن .

ومن حيث أن السبب الثاني للنهي على القرار التأديبي مبناه اعتقاد القرار التأديبي لركن السبب ، وكان القرار التأديبي شأنه في ذلك شأن أي قرار إداري يجب أن يقوم على سبب يبرره والذي يخلص في إخلال الموظف بواجبات وظيفته والتي من أخصها ألا يتطوى سلوكه على إهمال أو تقصير في القيام بواجباته .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق صحة الوقائع التي استند إليها القرار التأديبي ، فقد ترك الطاعن ملفات القضايا في درج مكتب لا ينافي وخرج اللقاء رئيس المحكمة دون أن يتخذ الحيطة والحذر اللازمين للمحافظة على ملفات القضايا مخالفا بذلك التزاما جوهريا وأصيلا لوظيفته

كسكرتير جلسة لاحدى المحاكم يقع على عاتقه الحفاظ على الأوراق حتى لا تسرق أو تختلس أو ت تلف ، وهو ما يعد مخالفته أمر مؤثما جنائيا ينص المادة ١٥١ من قانون العقوبات •

ومن حيث أنه بناء على ذلك يكون القرار التأديبي قد قام على سبب يبرره ، ويكون هذا الوجه للنمى على الحكم غير قائم على مسند من الواقع أو القانون •

( ملن ٤٣٦٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٩٣/١/٢٣ )

#### الفرع الثاني - سبب القرار التأديبي

##### قاعدة رقم ( ٢٢٩ )

المقتضا :

سبب القرار التأديبي مخالفة الموظف للواجبات التى تنص عليها القوانين والقواعد التنظيمية العامة او يخرج عن طئضى الواجب فى أعمال وظيفته •

المحكمه :

ان سبب القرار التأديبي بوجه عام هو اخلال الموظف بواجبات وظيفته أو اتيانه عملا من الأعمال المحرمة عليه • وكل موظف يخالف الواجبات المقررة قانونا أو أوامر الرؤساء الصادرة فى حدود القانون أو يخرج على مقتضى الواجب فى أعمال وظيفته المنوط به تأديتها بنفسه بدقة وأمانة يرتكب ذبا اداريا هو سبب القرار الذى يسوغ تأديبه ، نتيجة ارادة الادارة الى إلغاء أثر قانونى فى حقه هو توقيع الجزاء عليه بنسب التكل والاضاع المقررة قانونا وفى حدود النصاب المقرر • فاذا توافر لدى جهة الادارة المقتضى الاقتناع بأن الموظف سلك سلوكا معيبا

ينبغي على تقصير أو إهمال في القيام بفعله أو اداء واجباته أو خروج على مقتضيات وظيفته أو إخلال بكرامتها أو بالثقة الواجب توافرها فيمن يهزم باعائها وكان اقتناعها هذا لوجه المصلحة العامة مجردا عن الميل أو الهوى ، وبنت قرارها بإدانة سلوك الموظف على وقائع صحيحة ثابتة في عيون الأوراق وبرؤية النتيجة التي خلصت إليها فان قرارها في هذا الشأن يكون قائما على منببه مطابقا للقانون حصينا من الالفاء .

( طعنان ٤٨٥ و ٥١٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٥/١١/٢٣ )

#### القاعدة رقم ( ٢٤٠ )

البدا :

أي خروج على الوظيفة أو مقتضياتها أو ما تفرضه على شاغلها من واجبات يعد ذنبا - هو سبب القرار التأديبي .

المحكمة :

جرى قضاء هذه المحكمة على أن أي خروج على الوظيفة أو مقتضياتها أو ما تفرضه على شاغلها من واجبات يعد ذنبا هو سبب القرار التأديبي ، فكل فعل أو مسلك من جانب الموظف يرجع الى ارادته ايجابا أو سلبا تتحقق به المخالفة لواجبات الوظيفة ، أو الخروج على مقتضى الواجب في أعمالها أو الإخلال بالنهي من الأعمال المحرمة عليه انما يعد ذنبا اداريا يستوجب مؤاخذه تأديبيا .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم وكان الثابت من الاطلاع على أوراق التحقيق في الطعن المائل والذي أجرته الشئون القانونية بالشركة الطاعنة في الواقعة المعروفة والمذكورة التي انتهى اليها التحقيق واحال اليها القرار المطعون فيه أن المطعون ضده قد استخدم معدات الشركة في إعادة نقل بضاعة دون أن يقدم ما يفيد بأن التوكيل الملاحى قد قدم طلبا معتمدا

من الشركة بإعادة النقل وانه ( أى التوكيل ) قد قام بسداد النولون المقرر عن ذلك وهذا بالمخالفة للتعليمات المتبعة فى هذا الشأن والتي تقضى بأنه فى حالة اعادة نقل البضاعة السابق تمثيقها يتمين تقديم طلب بذلك موافق عليه الشركة ويسدد عنه النولون المقرر هذا فضلا عن قيام المطمون ضده بسبب العامل . . . ملاحظة المصدات بعبارات جارحة كما حاول التحدى عليه بالضرب عندما رفض تسليمه معدات النقل وهذا السبب الذى قام عليه القرار المطمون فيه ثابت باعترافه وشهادة من سمعت أقوالهم فى التحقيق ولا يشفع للمطمون ضده ما برر به ذلك من الخوف على البضاعة من التلف أو السرقة ورجوع التوكيل الملاحى على الشركة بقيمتها لأن الحفاظ على البضاعة بعد تمثيقها ليس من مسئولية الشركة .

( طعن ١٤١٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/٢/١١ )

### قاعدة رقم ( ٢٢١ )

المبدأ :

سبب القرار التأديبى بوجه عام هو اخلال الموظف بواجبات وظيفته أو اتيانه عملا من الأعمال المحرمة عليه - اذا توافر لدى الجهة الإدارية الاقتناع بان سلوك الموظف ينطوى على خروج على مقتضيات وظيفته يجب ان يكون اقتناعها مجردا عن الميل أو الهوى .

المحكمة :

ان سبب القرار التأديبى بوجه عام هو اخلال الموظف بواجبات وظيفته أو اتيانه عملا من الأعمال المحرمة عليه . فكل موظف يخالف الواجبات التى تنص عليها القوانين والقواعد التنظيمية العامة أو يخرج على مقتضى الواجب فى أعمال وظيفته ، انما يرتكب ذنبا اداريا هو سبب اقرار يسوغ تأديبه فتسجبه ارادة الادارة الى انشاء اثر قانونى فى حقه

هو توقيع جزاء عليه بحسب الشكل والأوضاع المقررة قانونا وفى حدود  
النصاب المقرر ، فإذا توافر لدى الجهة الادارية المختصة الاقتناع بأن  
الموظف شللك سلوكا معييا ينطوى على خروج على مقتضيات وظيفته أو  
اخلال بكرامتها ، وكان اقتناعها هذا لوجه المصلحة العامة مجردا عن الميل  
أو الهوى فبنت عليه قرارها بادانة سلوكه واشتتبت هذا من وقائع  
صحيحة ثابتة فى عيون الأوراق مؤدية الى النتيجة التى خلصت اليها فان  
قرارها فى هذا الشأن يكون قائما على سببه ومطابقا للقانون حصينا  
من الالغاء .

( طعن ٢٥٨٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٣/٢/١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٢ )

المبدأ :

سبب القرار التأديبى بوجه عام هو اخلال الموظف بواجبات وظيفته  
أو اتيانه عملا من الأعمال المحرمة عليه - كل موظف يخالف الواجبات المقررة  
قانونا أو أوامر الرؤساء أو يخرج على مقتضى الواجب فى أعمال  
وظيفته المنوط به تأديتها بنفسه بدقة وإمانة يرتكب ذنبا اداريا  
هو سبب القرار الذى يسوغ تأديبه - الذنوب الادارية ليست محددة على  
سبيل الحصر والنوع - للمحكمة التأديبية عدم التقيد بالوصف الذى يسبغ  
على الوقائع التى وردت فى تقرير الاحالة بل عليها فحص الوقائع المطروحة  
عليها وتنزل حكم القانون عليها .

للمحكمة :

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان سبب القرار  
التأديبى بوجه عام هو اخلال الموظف بواجبات وظيفته أو اتيانه عملا  
من الأعمال المحرمة عليه وان كل موظف يخالف الواجبات المقررة قانونا  
أو أوامر الرؤساء أو يخرج على مقتضى الواجب فى أعمال وظيفته المنوط

به تأديتها بنفسه بدقة وأمانة يرتكب ذنبا إداريا هو سبب القرار الذي يسبوغ تأديبه ، وإن الذنوب الإدارية ليست محددة حصرا ونوعا والمحاكمة التأديبية عدم التقيد بالوصف الذي يسمح على الوقائع التي وردت في تقرير الاحالة بل عليها فحص الوقائع المفروضة عليها بجميع كبسوتها وادواتها وإن تنزله حكيم القانون .

ومن حيث ان مجلس التأديب قد التزم بما ورد في قرار الاتهام وتولى محاكمة الطاعنين وفقا لما هو منسوب اليهما في قرار الاحالة من انحراف في اداء عملهما وخروج على مقتضى واجبات الأمانة ، كل ما فعله هو تبيان أوجه الانحراف ومظاهره وكيفيته ونوعه على النحو المفصل بأوراق التحقيق ، وهدف الوصول الى قضاءه الذي انتهى اليه ، ومن ثم يكون هذان الوجهان من الطعن غير قائمين على أساس ، ويتمن لذلك رفضهما .

( طعن ١٩٤١ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/٨ )

قاعدة رقم ( ٢٢٣ )

المبدأ :

سبب القرار التأديبي هو اخلال العامل بواجباته وظيفته أو اتيانه من الاعمال المحرمة - كل عامل يخالف الواجبات التي تنص عليها القوانين أو القواعد التنظيمية العامة أو يخرج عن مقتضى الواجب في اعمال وظيفته المنوط بها تأديتها بنفسه بدقة وأمانة إنما يرتكب ذنبا إداريا - هذا الذنب الإداري هو سبب القرار الذي يسبوغ تأديبه - مما يستتبع ذلك ان تقوم الجهة الادارية المختصة بتوقيع الجزاء على العامل المخالف .

المحكمة :

ومن حيث أن سبب القرار التأديبي بوجه عام هو اخلال العامل بواجبات وظيفته أو اتيانه عملا من الأعمال المحرمة فكل عامل يخالف

الواجبات التي تنص عليها القوانين أو القواعد التنظيمية العامة أو يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته النُوط به تأديتها بنفسه بدقة وإمانة إنما يرتكب ذنباً إدارياً هو سبب القرار الذي يسوغ تأديبه فنتيجة إرادته الإدارية إلى إنشاء أثر قانوني في حقه توقيع جزاء عليه بحسب الشكل والأوضاع المقررة قانوناً في حدود النصاب المقرر فإذا توافر لدى الجهة الإدارية المختصة الاقتناع بأن العامل سلك سلوكاً معيباً ينضوي على تقصير أو إهمال في القيام بعمله أو أداء واجباته أو على خسار أو على مقتضيات وظيفته أو إخلال بكرامتها أو بالثقة الواجب توافرها فيمن يقوم بأعمالها وكان اقتناعها هذا لوجه المصلحة العامة منجرذاً عن الميل وأنهوى فثبت عليه قرارها بإدانة سلوكه واستتبط هذا من وقائع صحيحة ثابتة في عيون الأوراق مؤدية إلى النتيجة التي خلصت إليها فإن قرارها في هذا الشأن يكون قائماً على سببه ومطابقاً للقانون وحسيناً من الإلقاء .

ومن حيث أنه يخلص من واقعات الطعن المروض أن الطاعن قد تسلم ورقة إجابة الطالب / . . . . في مادة مصر الإسلامية وبها إجابة لسؤال واحد وذلك طبقاً لما قرره كل من الدكتور / . . . الأستاذ بقسم التاريخ بالكلية والدكتور / . . . المسؤول عن كترول السنة الثالثة بالكلية ومشاهدتهما لواقع حال هذه الورقة قبل استلامها بمعرفة الطاعن — كما ثبت أيضاً أن الطاعن قد أعاد هذه الورقة وعليلها إجابة لسؤال ثانٍ لم يكن متواجداً عند استلامه لورقة الإجابة وقد أفاد تقرير مصلحة تحقيق الأدلة الجنائية — إدارة العمل الجنائي — شعبة التزوير والتزييف أن محرر إجابة السؤال الأول هو محرر إجابة السؤال الثاني .

وحث أنه متى كان ذلك كذلك يكون القرار المطعون فيه قد استتبط من وقائع صحيحة ثابتة في عيون الأوراق ومؤدية إلى النتيجة التي خلص إليها .

( ملعن ١٤٩٨ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٩٢/٧/٢٥ )

قائمة رقم ( ٢٢٤ )

المبدأ :

وجوب اجراء التحقيق مع العامل قبل توقيع الجزاء التأديبي

عليه .

الحكمة :

باستعراض أحكام القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين بانقطاع العام يبين ان المادة ٨١ من هذا قانون تنص على أنه : « لا يجوز توقيع جزاء على العامل الا بعد التحقيق معه كتابة وسماع آتوانه وتحقيق لدفاعه ، ويجب أن يكون القرار الصادر بتوقيع العقوبة مسببا ٠٠ » ومما زاد هذا النص أن المشرع أوجب قبل توقيع الجزاء على العامل اجراء تحقيق معه وما يستتبع ذلك من وجوب استدعاء العامل موضوع المسائلة وسؤاله ومواجهته بما هو مأخوذ عليه من أعمال وتمكينه من الدفاع عن نفسه ، كما أوجب أن يكون القرار الصادر بتوقيع الجزاء مسببا ، لتوفير الاطمئنان للعامل وتحقيقا لمقتضيات العدالة وما تمليه المصلحة العامة حتى يصدر الجزاء مستندا على السبب الذي يبرره دون ثمة تصف أو انحراف .

( طعن ١٤١٨ لسنة ٩٢ ق جلسة ١١/٢/١٩٨٦ )

### الفرع الثالث - السلطة التأديبية الموقفة للجزاء التأديبي

قاعدة رقم ( ٢٢٥ )

المبدأ :

المادة ٨٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة - حدد القانون المختصين بتوقيع الجزاء على وجه واضح وقاطع - صدور قرار الجزاء من غير من عناهم القانون تحديدا يؤدي الى بطلان القرار لصدوره معيبا بعيب عدم الاختصاص .

الحكمة :

ومن حيث أن مبني الطعن على الحكم الطعون فيه ان قرار الجزاء قد صدر ممن لا يملكه وانه صدر باطلا لعدم تسببه ولاستناده الى أسباب لا تصلح لتوقيع جزاء ، ولبراءة الطاعن من المخالفات المنسوبة اليه ، ولاقتضاء الدعوى التأديبية بالتقدم .

ومن حيث أنه عن التوجه الأول للنمى على الحكم والذي يخلص فى عدم اختصاص مصدر قرار الجزاء باصداره ، فان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ينص فى المادة ٨٢ منه على الآتى « يكون الاختصاص فى التصرف فى التحقيق كما يلى :

١ - لشاغلي الوظائف العليا كل فى حدود اختصاصه حفظ التحقيق أو توقيع جزاء الانفصال أو الخصم من المرتب بما لا يجاوز ثلاثين يوما فى السنة بحيث لا تزيد مدته فى المرة الواحدة عن خمسة عشر يوما .

وللرؤساء المباشرين الذين يصدر بتحديدهم قرار من السلطة المختصة كل فى حدود اختصاصه حفظ التحقيق أو توقيع جزاء الانفصال أو الخصم

من المرتب بما لا يجاوز خمسة عشر يوما في السنة بحيث لا تزيد هذه غنى  
المرّة الواحدة على ثلاثة أيام .

٢ - للسلطة المختصة حفظ التحقيق أو توقيع الجزاءات الواردة في  
البنود من ١ الى ٦ من الفقرة الأولى من المادة ٨٠ ٠٠ «

ومن حيث أنه يبين من نص المادة ٨٢ سالفة الذكر ان المشرع قد  
جهد المختصين بتوقيع الجزاء على وجه واضح وقاطع ومن ثم فإن صدور  
قرار الجزاء من غير من عناهم القانون تعديدا يؤدي الى بطلان القرار  
لهدوره معيبا بعيب عدم الاختصاص .

ومن حيث ان قرار الجزاء رقم ٦٧٨ لسنة ١٩٨٣ - والمطعون عليه  
- قد صدر من رئيس الأمانة العامة لمصلحة الضرائب وهو ما طلبت معه  
المحكمة بجلسة ١٥/٤/١٩٨٩ ايداع التحقيقات المتعلقة بموضوع الطعن  
واسبق سحبها من ملف الدعوى التأديبية في ٦/٥/١٩٨٦ وكذلك يبان  
سند رئيس الأمانة الفنية في الاختصاص في توقيع الجزاءات على العاملين  
وصورة رسمية من الادارة القانونية الصادر بها هذا الاختصاص وهو  
ما قدمت معه هيئة قضايا الدولة صورة من الكتاب الموجه اليها من مدير  
عام الشئون القانونية لمصلحة الضرائب المؤرخ ١٥/٦/١٩٨٩ والذي  
تضمن « ان السيد / رئيس الأمانة العامة لشئون العاملين ليس له  
اختصاص في توقيع الجزاءات على العاملين وانما يتم اعتماد الجزاءات  
التي تباشرها الادارة العامة للتحقيقات من السيد رئيس المصلحة ويقتصر  
دور الأمانة العامة على اعتماد القرار الاداري الصادر تنفيذا لقرار رئيس  
المصلحة بتوقيع الجزاء ٠٠ » .

ومن حيث أنه يتضح من الاطلاع على قرار الجزاء رقم ٦٧٨ لسنة  
١٩٨٣ - المطعون فيه - أنه صدر من رئيس الأمانة العامة استنادا الى  
الاطلاع على مذكرة نتيجة التحقيق الذي أجرى مع الطاعن وآخرين ولا

يبين من القرار أنه صدر تنفيذاً لقرار من رئيس السلطة كما ان ملف التحقيقات الخاصة بالجزاء المطعون عليه قد سبق ان صحبه الحاض عن الحكومة وذلك من حافظة المستندات المقدمة في دعوى الطعن رقم ٥٢ لسنة ١٨ القضائية وتم ذلك في ١٠/٥/١٩٨٦ وفقاً للثابت على غلاف الحافظة ، بما لا يكون هناك أى دليل على أن القرار المطعون فيه قد صدر من السلطة المختصة باصداره . وقد حيز الطعن للحكم بجلسة ١٥ أبريل ١٩٨٩ ثم أعيد المرافعة وكلفت جهة الادارة في ١٣ مايو ١٩٨٩ بإيداع التحقيقات التي سبق سحبها واجلت الدعوى لذات السبب في ١٧ يونيو ١٤ أكتوبر ٤ نوفمبر ٢٣ ديسمبر وقضى على — جهة الادارة بالفرامة ولم يعد هناك مندوحة من حيز الدعوى للحكم بحالتها .

ومن حيث ان الثابت ان مصدر القرار رقم ٦٧٨ لسنة ١٩٨٣ هو رئيس الأمانة العامة لسلطة الضرائب وازاء عدم اختصاصه بتوقيع الجزاءات على العاملين وفقاً لما قرره الجهة الادارية فان قرار انجزاء المذكور يكون قد صدر من غير المخول قانوناً في اصداره — مما يلحق بالقرار عيب عدم الاختصاص ومن ثم يكون باطلاً لفقدانه أحد مكونات القرار الاداري .

واذهب الحكم الطمين على خلاف ذلك وإقام قضاءه على اختصاص مصدر القرار باصداره . — ورغم ما ذهب اليه الطاعن بمذكرته المقدمة بدعوى الطعن بجلسة ٨/١/١٩٨٥ من مخالفة القرار لمبدأ المشروعية لصدوره من غير السلطة التي عينها المشرع لتوقيع الجزاء ، ومن ثم فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون وتأويله وهو ما يتعين معه إلغاء الحكم المطعون فيه وإلغاء قرار الجزاء لصدوره من غير مختص لا يملكه — وبالمخالفة للقانون وان كان ذلك لا يغل يد السلطة المختصة في اتخاذ ما يدعو اليه مقتضى الحال بمرعاة الاوضاع المقررة قانوناً .

( طعن ٢٤٧٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ٢٧/١/١٩٩٠ )

## الفرع الرابع - ولاية التدبب - ومدى جواز التفويض فيها

### قاعدة رقم ( ٢٣٦ )

البيان :

جواز تفويض مدير النيابة الادارية سلطاته التأديبية الى الوكلاء  
العامين ومن في حكمهم - اختصاص الوكلاء العامين ومن في حكمهم في  
ممارسة السلطات التأديبية بالنسبة للعاملين من شاغلي المجموعات الوظيفية  
المقابلة لطائفتي المستخدمين والعمال .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى  
والتشريع بجلستها المقودة بتاريخ ٢٠/٥/١٩٨٧ بناء على موافقة السيد  
الاستاذ المستشار الدكتور رئيس مجلس الدولة بتاريخ ١٢/١/١٩٨٧  
فاستعرضت المادة ١ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة  
الادارية والمحاكمات التأديبية المعدل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨١ بأن  
« تكون النيابة الادارية هيئة مستقلة » .

وتشكل الهيئة من مدير يكون رئيسا لها ومن عدد مناسب من  
نواب المدير الوكلاء العامين الأول والوكلاء العامين ورؤساء النيابة من  
الفتين (أ) و(ب) ووكلاء النيابة من الفئة الممتازة ووكلاء النيابة ومساعديهما .  
ويسرى في شأن نواب المدير والوكلاء العامين الأول سائر الأحكام الواردة  
في هذا القانون في شأن الوكلاء العامين : ونصت المادة ٤١ على أن  
« يلحق بالنيابة الادارية عدد كاف من الموظفين الاداريين والكتائين  
والمستخدمين والعمال » . ونصت المادة ٤٢ من ذات القانون على أن  
« يكون لمدير النيابة الادارية سلطة الوزير المنصوص عليها في قانون نظام  
موظفي الدولة بالنسبة الى الموظفين الاداريين والكتائين » .

ويكون نوكلاء العاملين للنيابة الادارية بالنسبة الى المستخدمين  
والعمال سلطة وكيل الوزارة . كما استعرضت الجمعية أحكام قرار رئيس  
الجمهورية بالقانون رقم ٤٢ لسنة ١٩٦٧ في شأن التفاوض في الاختصاصات  
الذى نصت مادته رقم ٣ على أن « للوزراء ومن في حكمهم أن يحددوا  
بعض الاختصاصات المخبولة لهم بموجب التشريعات الى المحافظين أو  
وكلاء أو رؤساء ومديرى المصالح والادارات أو رؤساء الهيئات أو  
المؤسسات العامة التابعة لهم أو لغيرهم بعد الاتفاق مع الوزير المختص » .  
وتبين للجمعية ان المادة ٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين  
المدينين بالدولة المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ تنص على أنه « فى  
تطبيق أحكام هذا القانون .. يقصد - أ - بالوحدة . . . ٢٠٠ = بالسلطة  
المختصة : أ - الوزير المختص .. » وان المادة ٨٢ من ذات القانون نصت  
على أن يكون الاختصاص فى التصرف فى التحقيق كما يلى : - أ - . . .  
٢ - للسلطة المختصة حفظ التحقيق أو توقيع الجزاءات الواردة فى  
البند من ١ - ٦ من الفقرة الأولى من المادة ٨٠ « .

ومفاد ما تقدم ان المشرع فاط فى قانون العلين المدينين بالدولة  
بالوزير المختص باعتباره السلطة المختصة التصرف فى التحقيق وتوقيع  
الجزاءات فى الحدود المقررة قانونا ، واذا كان المشرع فى المادة ٤٢ من  
القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ سائلة البيان قد منح مدير النيابة الادارية  
سلطة الوزير المنصوص عليها فى قانون العاملين بالنسبة الى الموظفين  
الاداريين والكتائين بالنيابة الادارية ، فانه تكون له كافة الاختصاصات  
المقررة للوزير فى هذا الشأن بما فيها سلطة التحقيق وتوقيع الجزاء .  
وبالنسبة لتفويض مدير النيابة الادارية اختصاصه هذا الى نواب المدير  
والوكلاء العاملين الأول والوكلاء العاملين ، فانه خلا كل من قانون لنيابة  
الادارية وقانون العاملين المدينين بالدولة السارى من نص يجيز لمدير

النيابة الادارية — بصفته هذه أو بصفته له سلطات الوزير — أن يفوض سلطاته التأديبية الى غيره ، فانه يضمن الرجوع فى هذا الشأن الى أحكام القانون العام المنظم للتفويض فى الاختصاصات سائل البيان خاصة المادة ٣ منه التى أجازت للوزراء ومن فى حكمهم — أى من لهم سلطات الوزراء — أن يهدوا يعمس الاختصاصات المخولة لهم بموجب التشريعات الى وكلاء الوزارات أو المحافظين أو مديرى المصالح والادارات العامة أو رؤساء الهيئات أو المؤسسات العامة ، وعلى ذلك ولما كان لمدير النيابة الادارية بالنسبة للعاملين بها السلطات المقررة للوزير فى قانون العاملين بما فيها ولاية التأديب ، وكان لكل من نواب مدير النيابة الادارية والوكلاء العاملين الأول ( الذين يسرى عليهم ما يسرى على الوكلاء العاملين ) والوكلاء العاملين سلطة وكيل الوزارة على النحو الوارد فى المادة ٤٧ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ ، فان لمدير النيابة الادارية أن يفوض أيا منهم فى سلطاته التأديبية أو بعضها بالنسبة للعاملين المدنيين بالنيابة الادارية كما أن لهؤلاء سلطات تأديبية أصلية بالنسبة لطائفتى المستخدمين والعمال فى مفهوم نظام العاملين الملغى الصادر بالقانون رقم ٢١٠ لسنة ١٥٦ والذى ظل العمل بأحكامه حتى صدر قانون النيابة الادارية. وإذا كان المشرع فى قوانين العاملين المتعاقبة على القانون رقم ٢١٠ لسنة ١٩٥١ قد ألغى التفرقة بين طوائف المستخدمين والموظفين والعمال ولجأ الى الميعار الموضوعى وما استتبعه من توصيف وتقييم لها وإدراجها فى مجموعات وظيفية ، فان ذلك لا يؤدى الى زوال الاختصاص الاصيل المقرر لتوليب مدير النيابة الادارية ومن فى حكمهم فى هذا الشأن ، بل يظل الاختصاص قائما بالنسبة للعاملين من شأغلى المجموعات الوظيفية التى أدرجت طائفتا المستخدمين والعمال وحلت محلها

المستخلص :

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى جـواز تفويض مدير النيابة الادارية سلطاته التأديبية الى الوكلاء العامين ومن في حكمهم ، واختصاص الوكلاء العامين ومن في حكمهم في ممارسة السلطات التأديبية بالنسبة للعاملين من شاغلي المجموعات الوظيفية المقابلة لطائفتي المستخدمين والعمال .

( ملف ٣٦٥/٩/٨٦ جلسة ٢٠/٥/١٩٨٧ )

الغائصة رقم ( ٢٢٧ )

البيان :

يجوز للمحافظ تفويض نوابه في اختصاصاته التأديبية - وان ما يصدر منهم في الخصوص من قرارات ينفذ دون حاجة الى اعتماده من قبله - اذ لا يجوز له بعد التفويض ان يعقب على ما يصدر من هؤلاء فيما فوضوا فيه من اختصاصات .

الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٩٠ فتبين لها ان المادة ٢٧ مكررا من القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ بنظام الادارة المحلية المعدل بالقانونين ٥٠ لسنة ١٩٨٨ و ١٤٥٥ لسنة ١٩٨٨ جعلت المحافظ رئيسا لجميع العاملين المدنيين في نطاق المحافظة على الجهات التي نقلت اختصاصاتها الى الوحدات المحلية ويمارس بالنسبة لهم جميع اختصاصات الوزير ، وأجازت المادة ٣٠ من القانون المشار اليه تعيين نائب أو أكثر للمحافظة يصدر بتعيينه واغائه من منصبه قرار من رئيس الجمهورية ونصت المادة ٣١ من القانون ذاته على ان المحافظ ان يفوض بعض سلطاته واختصاصاته الى نوابه أو الى

( ٢ - ٣٥ )

سكرتير عام المحافظة أو السكرتير العام المساعد أو إلى رؤساء المصالح  
أو رؤساء الوحدات الأخرى .

ومن حيث يبين من ذلك أن النص على جواز تفويض المحافظ لنوابه  
في بعض اختصاصاته جاء تماما في نطاقه مطلقا في مداه ، وهو على هذا  
يجوز التفويض في كل ما للمحافظ من اختصاصات ، بحيث يناول تبعا  
ما خوله منها قانون الحكم المحلي ، أو ما احال إليه من القوانين ، وغيرها  
مما اسندت الى المحافظ بعض الاختصاصات . والعالم كأصل مقرر يؤخذ  
على عمومته ، فلا يستثنى منه بالتخصيص ما يرد ضمنه الا ما جاء نص  
خاص يقرر مثل تخصيص حكمه بحيث لا يتناول ما يستثنى منه ، وكذلك  
المطلق التي يجري على اطلاقه اذ لم يتم دليل التقييد نصا أو دلالة ، فلا  
يصح القول بما يجعله مقيدا بحيث يستثنى منه ، الا بنص خاص يقيد  
منه ويحد من اطلاقه بحيث يكون النص رغم ما يبدو من عمومته واطلاق  
حكمه على كل ما يعمل ويندرج ضمنه - في واقع الحال خاصا ومقيدا  
بعض ما يعمل ويمتد اليه . ومن ثم فانه لما كان اختصاص المحافظ في  
خصوص السلطة التأديبية المقررة له بصفته رئيسا لجميع العاملين المدنيين  
في نطاق المحافظة وفي الجهات التي نقلت اختصاصاتها الى الوحدات  
المحلية ويمارس بالنسبة اليهم جميع اختصاصات الوزير ، ومن هذه  
اختصاصه بصفته في نص المادة ٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة  
انصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ السلطة المختصة بالنسبة لوحدات  
الحكم المحلي ، وذلك في كل ما هو تطبيق لاحكام هذا القانون . ومنها  
ما نص عليه في المادة ٨٢ من أن للسلطة المختصة في مجال توقيع العقوبات  
التأديبية المنصوص عليها في المادة ٨٠ منه على العاملين ، حفظ التحقيق  
أو إلغاء القرار الصادر بالجزاء من شاغلي الوظائف العليا بالانذار أو الخصم  
من المرتب في حدود ما لهم أو تعديله ، ولها اذا ثبتت الجزاء أن تحيل

العامل الى المحكمة التأديبية وهو فرع من اختصاصها يحفظ التحقيق ، ولها توقيع الجزاءات بالانذار أو الخصم من المرتب أو تأجيل مواعيد استحقاق العلاوة أو الحرمان من نصفها أو الوقف عن العمل لمدة لا تتجاوز ستة أشهر مع صرف نصف الأجر أو تأجيل الترقية لمدة لا تزيد على سنتين ( وهي المنصوص عليها في البنود من ١ الى ٦ من المادة ٨٠ ) وكذا توفيع جزاء خفض الأجر في حدود علاوة أو خفض الى وظيفة من الدرجة الأدنى مباشرة أو اليها مع خفض الأجر الى ما كان عليه قبل الترقية ( المنصوص عليها في البنود من ٦ الى ٩ ) في المخالفات الجسيمة . ولها وقف العامل عن عمله احتياطيا لمصلحة التحقيق للمدد والشروط المنصوص عليها في المادة ٨٣ . وبها في حالة وقف العامل بقوة القانون مدة حبسه احتياطيا أو تنفيذاً لحكم جنائي تقرير صرف نصف أجره الموقوف صرفه تبعاً لذلك عند عودة العامل الى عمله . وكل ذلك مما يتسرع له نطاق التفويض وهو كما سلف يائه - مقرر بنص القانون ، فهو بعض اختصاصات المحافظ التي أجزى له التفويض فيها ، وبمقتضاه يصبح نائب المحافظ صاحب اختصاص أصيل ويعتمد سلطاته التي فوض فيها من القانون مباشرة . فهو من بعده يكون السلطة المختصة في تطبيق أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ في خصوص الجزاءات التأديبية وما يعلق بها مما ورد في المواد ٨٠ و ٨١ و ٨٢ و ٨٣ و ٨٤ . وهذا القانون لا يتضمن من النصوص ما يتعلق تفويض هذه السلطة في اختصاصها لمن يجوز لهم ذلك بمقتضى نص في القانون المتعلق بأمر هذه السلطة ذاتها والجهة التي تقوم عليها والعاملين فيها ، وقد تقدم حكمه . ولم تجيء اللائحة التنفيذية للقانون الصادر بها قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٧ لسنة ٧٩ المعدلة بقراريه رقم ٣١٤ لسنة ١٩٨٢ ورقم ١٢٥١ لسنة ١٩٨٨ بما يخص من حكم المادة ٣٠ من القانون أو يقيد من اطلاقه وما كان ينبغي لها ، وذلك

على غير ما قررته بالنسبة الى حىق المحافظ فى التفويض فى بعض اختصاصاته الى سكرتير عام المحافظة أو السكرتير العام المساعد لهما اذ حددت المادة ٥٤ منها نطاقه بالنسبة الى كليهما بأنه فى ديوان عام المحافظة أو الى رؤساء المصالح والهيئات العامة بالمحافظة بالنسبة الى شئون المرافق والهيئات التى يشرفون عليها اذ حددته بما يتعلق بهذه المرافق والهيئات أو الى رؤساء المراكز والمدن والأحياء والقرى اذ حددته كذلك بالنسبة الى الوحدات التى يرأسونها وهذا تحصيل حاصل لانه مجرد بيان لحكم النص ، وهو يتناوله بدلالته ولا يمتد الى ما عدا ذلك اذ لا شأن لهؤلاء به . وغنى عن البيان ، انه يتعين على نائب المحافظ فيما فوض فيه من اختصاص المحافظ فى مجال التأديب ان يباشر اختصاصه فى حدود القانون فيراعى ما هو مقرر فيه من ضمانات ومنها الحيد و نصيب القرار ، بعد توفر ما يجب فى التحقيق أيضا من ضمانات فى مواجهة العامل بالمخالفات وأدلة الاداة وتمكينه من الدفاع عن نفسه فالتفويض ينقص فى شيء منها جيبا .

ومتى وضح ما سبق . فانه يبين منه أنه ليس ثم فى النتيجة التى سلف تقريرها للأسباب آنفة الذكر ، ما يتعارض فى شيء مع ما سبق ان انتهى اليه رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة فى ١٩/٣/١٩٨٦ ( فتوى رقم ٣٧٠ بتاريخ ١٣/٤/١٩٨٦ ) من عدم جواز تفويض مجلس ادارة هيئة القطاع العام لرئيس هذا المجلس فى اختصاصه فى توقيع الجزاءات التأديبية على شاغلى الوظائف من الدرجة الثانية فما فوقها مما نص عليه فى المادة ٨٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين فى القطاع العام لما بيته الفتوى المشار اليها من ان تلك المادة حددت سلطات التأديب ، واختصاص كل منها فى توقيع الجزاء أو التعقيب عليه وان التفويض فيها قد يردى الى تعديل فى هذه

السلطات وادماج سلطة توقيع الجزاء مع جهات التعقيب عليه ، والفصل بينهما ضمانة جوهريّة اذ ان ذلك — كما هو ظاهر — يتعلّق بنص تلك المادة ، وهو مختلف ، كما ان التفويض في اختصاصات المحافظ لنوابه مقرر بالقانون ذاته ولا يؤدى ، كما تقدم الى ما اشارت اليه الفتوى من ادماج سلطة توقيع الجزاء والتعقيب عليه ، فهذا لم يرد في المواد ٨٢ و٨٣ و٨٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ على ما سبق من بيان لأحكامها ولا اخلال فيه شيء من ضمانات التأديب ولا معقب على السلطة المفوضة من قبل السلطة التي فوضتها فيما توقعه من جزاءات أو تتخذ من قرارات مما نص عليه في تلك المواد فليس لهذه الأخيرة ان تطل اختصاصات المفوض اليه اذا باشرها فعلا ، وان كان لها اذا ما رأت عدم مناسبة تصرف ان تعدل بالنسبة الى المستقبل عن التفويض . ثم ان النتيجة التي تقدم تقريرها وبيان أسبابها تتفق مع ما اتهمت اليه الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلسة ٢٠/٥/١٩٨٧ ( ملف رقم ٣٦٥/٦/٨٩ بتاريخ ٢٢/٦/١٩٨٧ ) من جواز تفويض رئيس هيئة النيابة الادارية سلطاته التأديبية بصفته الوزير المختص بالنسبة الى الموظفين الاداريين والكتائين فيها الى نوابه والوكلاء العامين استنادا الى القانون رقم ٣٣ لسنة ١٩٦٧ بشأن التفويض في الاختصاصات ، الذي يجيز ذلك في الاختصاصات المقررة لهم بموجب التشريعات وهو ما يصح الاستناد اليه في احازة تفويض المحافظ لنوابه في مثلها .

ويخلص مما تقدم ، انه يجوز للمحافظ أن يفوض نوابه في اختصاصاته التأديبية ، وان ما يصدر منهم في هذا الخصوص من قرارات تنفذون حاجة الى اعتماده من قبله ، اذ لا يجوز له بعد التفويض أن يعقب على ما يصدر من هؤلاء فيما فوضوا فيه من اختصاصات ومن ثم فان ما ذهب اليه الجهاز المركزي للمحاسبات من رأى مخالف غير صحيح .

لذلك :

اتمى رأى الجمعية العمومية لقسمى القسوى والتشريع الى انه  
يجوز للمحافظ تفويض نوابه فى اختصاصاته التأديبية ، على الوجه المبين  
فى الأسباب .

( ملف رقم ٨٦/٢/٢١٤ فى ١٢/٥/١٩٩٠ )

الفرع الخامس - قرار الجهة الادارية بالحفظ

لا يقيد النيابة الادارية

قاعدة رقم ( ٢٢٨ )

المبدأ :

المادة ( ٨٢ ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار قانون نظام  
العاملين المدنيين بالدولة - اعطى المشرع الوزير المختص حق الغاء قرار الجزاء  
الموقع على العامل حتى لو كان قرار الجزاء قد صدر صحيحا - للوزير  
المختص احالة العامل الى المحاكمة التأديبية بشرط ان يتم ذلك خلال الاجل  
المحدد قانونا وهو ثلاثون يوما من تاريخ ابلاغ تلك السلطة بقرار الجزاء -  
الفرض من نص المادة ( ٨٢ ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ هو اعطاء  
الوزير سلطة التعقيب على قرارات الجزاء الصادرة من سلطة ادنى منه  
ينعقد لها الاختصاص اصالة بتوقيعه - يخضع الغاء القرار فى هذه الحالة  
لشروط القانونية المقررة بشانه دون غيرها - .

المحاكمة :

ومن حيث ان المادة ٨٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر  
بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تقضى على انه « ٥٥ » وللسلطة المختصة حفظ  
التحقيق والغاء القرار الصادر بتوقيع الجزاء أو تعديله ولها ايضا اذا لزم  
الجزاء ان تحيل العامل الى المحاكمة التأديبية وذلك خلال ثلاثين يوما من

تاريخ ابلاغها بالقرار » . وكانت المادة ٢ من القانون المذكور تقضى على انه « فى تطبيق أحكام هذا القانون يقصد ٥٥٠ ٢ — بالسلطة المختصة : أ — الوزير المختص » . فان مفاد ذلك ان للسلطة المختصة ، أى للوزير المختص حق الغاء قرار الجزاء الموقع على العامل حتى ولو كان قرار الجزاء قد صدر صحيحا قانونا . وله فى مثل هذه الحالة ان يحيل هذا العامل الى المحاكمة التأديبية شريطة ان يتم ذلك خلال الاجل المحدد قانونا وهو ثلاثون يوما من تاريخ ابلاغ تلك السلطة بقرار الجزاء والمستهدف بهذا النص هو ان يقرر للسلطة المختصة أى للوزير المختص حق التعقيب على قرارات الجزاء الصادرة من سلطة أدنى منه ينقذ لها الاختصاص اصاله بتوقيعه وذلك بقصد استبدال تقديره فى هذا الشأن عند الاقتضاء بتقدير المختص بتوقيع الجزاء . وحالة الغاء قرار الجزاء على النحو المتقدم تدخل فى عداد الحالات التى يجوز فيها وفقا للاصول العام فى القانون الادارى . لجهة الادارة ان تلغى القرار الادارى السليم بحسبانها مقرر بمقتضى نص صريح من القانون ويخضع الغاء القرار فى هذه الحالة للشروط القابضة المقررة بشأنه دون غيرها بحيث اذا صدر مستوفيا لهذه الشروط بات صحيحا قانونا . ومن ثم فانه يتعين الا يختلط ما يخضع له امر هذا الالغاء بما يخضع له امر سحب القرار الادارى الفردى — كما هو الشأن فى قرار الجزاء — كأصل عام ، اذ ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه يتعين ان يكون القرار المراد سحبه قد صدر مخالفا للقانون اما اذا قام على سبب صحيح مستوفيا شروطه القانونية فانه بمنتم على الجهة الادارية سحبه .

ومن حيث انه متى كان ما تقدم وكانت المادة ٤٤٢ من قانون تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية الصادر بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ تقضى بان يكون لمدير النيابة الادارية سلطة الوزير المنصوص عليها فى قانون موظفى الدولة بالنسبة للموظفين الاداريين والكسايين فانه

لا يكون للسيد مدير النيابة الادارية وفقا لهذا النص سلطة التعقيب على أى قرار يصدره بتوقيع جزاء على أى من هؤلاء العاملين متى استوفى هذا القرار مقوماته واركائه القانونية وكان الجزاء من الجزاءات التى يملك انوزير توقيعها ويمتنع عليه من ثم الغاء القرار المذكور واحالة العامل الى المحاكمة التأديبية ، اذ ان استعمال الوزير لسلطته المنصوص عليها فى المادة ٨٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة بالغاء الجزاء واحالة العامل الى المحاكمة التأديبية منطاه الا يكون الوزير هو الذى اصدر القرار بتوقيع الجزاء وذلك على النحو السالف يانه • ومؤدى ذلك انه اذا صدر مدير النيابة الادارية قرار بالغاء قرار صادر منه على الحد العاملين اكتبايين والاداريين واحالة العامل الى المحاكمة التأديبية فان قرار الغاء الجزاء يكون فى حقيقته سحبا لقرار توقيع الجزاء وهو ما لا يجوز طالما كان هذا القرار الاخير صحيحا قانونيا •

ومن حيث ان التائب ان مدير النيابة الادارية اصدر القرار رقم ٢٧٤ لسنة ١٩٨٤ بتفويض نائب مدير النيابة الادارية فى توقيع الجزاءات على العاملين بالنيابة الادارية ، واستنادا الى هذا القرار بالتفويض فى الاختصاص المذكور اصدر نائب مدير النيابة الادارية القرار رقم ١ لسنة ١٩٨٥ بتوقيع جزاء الانذار على السيدة •• عما نسب اليها • ولما كان هذا القرار قد صدر سليما قانونا فليس لمدير النيابة الادارية أن يصدر قرارا بالغاء قرار الجزاء المشار اليه واحالة العاملة المذكورة الى المحاكمة التأديبية بمقولة ان له تلك السلطة اعمالا لحكم المادة ٨٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة ، اذ ان قرار الجزاء وقد صدر فيمن فوضه مدير النيابة الادارية فى اصداره فكأنه قد صدر من السلطة الأصلية المختصة باصداره بمعنى أن قرار الجزاء والحال كذلك وكأنه قد صدر من مدير النيابة الادارية • ومن ثم فلا يكون له الغاء الجزاء واحالة السيدة المذكورة الى المحاكمة التأديبية

ولا يجوز ان يكون قراره فى هذا اثنان قرارا صاحباً لقرار الجزاء وفى غير الاحوال التى يجوز فيها هذا السحب واذا أخذ الحكم المطعون فيه بهذا النظر فان قضاءه يكون قد اصاب صحيح حكم القانون ويكون الظمن عليه غير قائم على اساس سليم من القانون ويتعين نذلك الحكم برفض الظمن .

( ظمن ٢٧٣٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١١/٤/١٩٨٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٩ )

المبدأ :

النيابة الادارية سلطة التحقيق فى الوقائع التى تصدر قرار بالحفظ من جهة الادارة شأنها سواء بناء على ما تسفر عنه الحال الرقابة او بناء على شكوى الافراد او الهيئات او حتى بناء على بلاغ مباشر او غير مباشر من الجهة الانبارية ذاتها مصدر قرار الحفظ . لانه اذا كان قرارها بالحفظ يتحقق فى مواجهتها باتقصاء ستين يوما على صدوره بحيث لا يجوز لها سحبه الا ان ذلك لا يحول دون ابلاغ تلك المخالفات الى النيابة الادارية لتبشر هى بحسب ولايتها الاصلية ما تراه بشأنها سواء بالحفظ او باجراء التحقيق واقامة الدعوى التأديبية عن المخالفات وفلا كما يسفر عنه نتيجة هذا التحقيق .

الحكمة :

« فضلا عن أنه ليس صحيحا القول بأن القرار الذى تصدره جهة الادارة قاصدة مجازاة العامل وان كان ذلك بجزاء مخالف للقانون يعتبر منها قرارا بحفظ الموضوع قبله ، اذ ان ذلك يعد انحرافا فى تفسير حقيقة ما قصده وارادته جهة الادارة بقرارها عن صريح عبارته انى ما يتناقض ويتعارض معها فهى قد قصدت بجزاء لفت النظر توقيع الجزاء بالفعل وان كانت قد رأت التخفيف فابتدعت جزاء ليس منصوصا عليه فى القانون ،

وثمة فارق جوهري بين ارادة الجزاء الحقيقي وان اختير بالمخالفة للقانون ، وبين حفظ الموضوع دون القصد الى توقيع أى جزاء ، والأصل انه لا يجوز الخروج فى تفسير أى تعبير عن الارادة سواء اكافت ارادة المشرع ام ارادة الادارة عن صريح العبارة الى ما يناقضها دون سند أو دليل مقبول قانونا ومنطقا وعقلا - وحيث انه بالاضافة الى ما سبق فانه لو فرض على سبيل الجدل المحض أنه يوجد ثمة قرار من الجهة الادارية بحفظ الموضوع . صريحا كان هذا القرار أو ضمنيا ، فان هذا القرار يقيد جهة الادارة وحدها فور صدوره لو صدر صحيحا أو بعد تحصينه بانقضاء ستين يوما على صدوره لو كان مخالفا للقانون بحسب الاحوال ، ولكن هذا القرار لا يقيد النيابة الادارية اذا ما ارتأت اجراء تحقيق فى الموضوع والاتهاء منه الى ما تسفر عنه نتائجه بما فى ذلك حقها فى اقامة الدعوى التأديبية اذا ما ثبتت المخالفة التأديبية الموجبة لاقامة الدعوى التأديبية ، ذلك لأن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ينص فى المادة ( ١ ) منه على انها هيئة قضائية مستقلة وينص فى المادة ( ٣ ) منه على أنه « مع عدم الاخلال بحق الجهة الادارية فى الرقابة وفحص الشكاوى والتحقيق ، تختص النيابة الادارية بالنسبة الى الموظفين الداخلين فى الهيئة والخارجين عنها والعمل بما يأتى :

١ - اجراء الرقابة والتحريرات اللازمة للكشف عن المخالفات المالية والادارية .

٢ - فحص الشكاوى التى تعال اليها من الرؤساء المختصين أو من أى جهة رسمية عن مخالفة القانون أو الاهمال فى اداء واجبات الوظيفة .

٣ - اجراء التحقيق فى المخالفات الادارية والمالية التى يكشف

عنها اجراء الرقابة ، وفيما يحال اليها من الجهات الادارية المختصة وفيما تتلقاه من شكاوى الافراد والهيئات التى يثبت الفحص جديتها ... انج » .  
كما نص فى المادة ( ٤ ) من ذات القرار بقانون على ان النيابة الادارية تتولى ولاية الدعوى التأديبية وقد نظم المشرع فى المادتين ( ٥ ) ، ( ٦ ) قسم الرقابة واختصاصه باجراء الفحص والتحريات عن المخالفات الادارية والمالية فى أجهزة الدولة المختلفة الداخلة فى نطاق اختصاص جهاز الرقابة الادارية .

ومن حيث انه قد نصت المذكرة الايضاحية لهذا القانون على أن « اصلاح اداة الحكم هدف اساسى من اهداف الحكومة ، وتحقيقا لهذا الهدف يجب احكام الرقابة على الموظفين فى قيامهم على تنفيذ القوانين على نحو يكفل تحقيق الصالح العام ، وأخذ المقصر بعزمه تأكيداً لاحترامه القانون . وفى سبيل تحقيق هذه الغاية الاساسية أعد مشروع هذا القانون متضمنا اعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على أسس جديدة تكفل القضاء على عيوب نظامى التحقيق مع الموظفين ومحاكمتهم المعمول بها .. واذا كان هدف هذا التعديل اصلاح اداة الحكم فقد تضمن المشروع التوسع فى اختصاصات النيابة الادارية بقصد القضاء على عيوب ائجهاز الحكومى المتعلقة بانتظام سيره وقيام العاملين فيه كل بما يهدد به اليه على خير وجه ، فان الامر قد تطلب الى جانب ذلك إعادة النظر فى نظام المحاكمة التأديبية .. » .

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان المشرع قد اراد للنيابة الادارية ان تكون وسيلة لاصلاح اداة الحكم تتولى احكام الرقابة على الموظفين فى قيامهم على تنفيذ القوانين على نحو يكفل تحقيق الصالح العام فجعل لها اجراء التحقيق فى المخالفات الادارية والمالية التى تصل الى علمها من اية وسيلة كانت سواء تم ذلك من جانب الجهة الادارية أو مما تتلقاه من بلاغات

وشكاوى الأفراد والهيئات وهذا الاختصاص الذى أوكله القانون للنيابة الادارية وهى هيئة قضائية مستقلة عن الادارة العاملة فى مباشرة رسالتها طبقا للقانون اختصاص ولاية توليها النيابة الادارية بنص القانون ولا تنوب فى مباشرتها من الجهة الادارية كما ان هذه الاختصاصات التى اناضها المشرع بالنيابة الادارية مقررة لصالح حسن سير وانتظام المرافق العامة وجميع ادارات وأقسام وفروع الجهاز الادارى للدولة التى يمتد اليها ولاية واختصاص الجهات الادارية كجهة تحقيق ورقابة كفاءة سيادة القانون وحسن سير وانتظام العمل فى اجزة الدولة المختلفة ، ومن مقتضيات ذلك الا يقوم حائل ادارى دون مباشرة النيابة الادارية لاختصاصها وولايتها والقول بأن قرار الحفظ الذى تتخذه جهة الادارة من شأنه ان يمنح النيابة الادارية عن تحقيق الوقائع التى شملها قرار الحفظ من شأنه غل يد النيابة الادارية بعد ذلك عن مباشرة التحقيق اذا ما مضت ستون يوما على القرار الادارى بالحفظ فى وقائع تشكل مخالفات مالية أو ادارية وذلك رغم انه لم تسقط بشأنها الدعوى التأديبية وفقا نص عليه القانون صراحة وهذا قول لا يتفق وما اراد الشارع للنيابة الادارية من ان تكون هيئة قضائية قوامه على الدعوى التأديبية نيابة عن المجتمع ومنزهة عن الهوى الادارى وذات اختصاص أصيل ومطلق وغير مقيد بالتحقيق فى كل ما يتصل بعلمها ومن وقائع تشكل مخالفات تأديبية مالية أو ادارية وعلى ذلك فانه اذا كان القرار الادارى الصادر بالحفظ فى وقائع تشكل مخالفات مالية أو ادارية يتحصن بانقضاء ستين يوما على صدوره بحيث لا يجوز للجهة الادارية المختصة سحبه فان هذا التحصن انما يكون فيما يختص بالجهة الادارية التى اصدرت هذا القرار وفى شأن تحديد ما تملكه من اختصاص قانونا فى تحريك ومباشرة اجراءات المسائلة التأديبية للمعاملين فيما يتعلق بما صدر بشأنه هذا القرار من مخالفات وليس القرار بالحفظ المذكور — ما دامت لم تسقط الدعوى التأديبية بالتقادم — أى اثر قانونا

فى مواجهة النيابة الادارية التى تباشر ولايتها ورقابتها على من ارتكب المخالفة وعلى من اصدر قرار الحفظ سواء • وأية ذلك ان المشرع قد نظم لمواجهة ما يعتور الجهاز الإدارى للدولة من سلبات أمر مراقبة مدى موضوعية الاجهزة الادارية فى تصرفها ازاء الجرائم التأديبية الادارية أو المسالية التى تقع من موظفيها وذلك من خلال جھتين رقائيتين احدهما كلما سلف البيان تمثل فى النيابة الادارية التى تملك التحقيق فى كل ما يتصل به عليها من مخالفات دون أن يقيدھا قرار حفظ إدارى مهما اقتضى عليه من أجل والى ان تسقط الدعوى التأديبية وفقا للقاعدة العامة الواردة بالمادة ( ٩١ ) من قانون نظام العاملين بالدولة ساقطة الذكر بعد تعديله بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ باقتضاء ثلاث سنوات من تاريخ وقوع المخالفة وثابتهما الجهاز المركزى للمحاسبات ، حيث نص القانون رقم ( ١١٧ ) لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكم التأديبية فى المادة ( ١٣ ) منه على وجوب اخطار رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية فى شأن المخالفات المسالية • كما نص قانون الجهاز المركزى للمحاسبات الصادر بالقانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٤ فى المادة ( ٥ ) ثالثا على أنه لرئيس الجهاز ٥٠ ( ٢ ) ان يطلب الى الجهة الادارية مضدرة القرار فى المخالفة المسالية خلال ثلاثين يوما من تاريخ ورود الاوراق كاملة للجهاز اعادة النظر فى قرارها وعليها ان توافي انجهاز بما اتخذته فى هذا الصدد خلال الستين يوما التالية لعلمها بطلب الجهاز ، فاذا لم تستجب الجهة الادارية لطلب الجهاز كان لرئيسه خلال الثلاثين يوما التالية ان يطلب تقديم العامل الى المحاكمة التأديبية ، وعلى النظمة التأديبية المختصة سواء أكانت النيابة الادارية أم غيرها بحسب الاحوال مباشرة الدعوى التأديبية خلال الثلاثين يوما التالية •

ويؤكد ما سبق ان المشرع قد قصر على النيابة الادارية بمقتضى المادة ٧٦ مكررا من نظام العاملين المدنيين بالدولة المعدل بالقانون رقم

١١٥ لسنة ٨٣ التحقيق مع شاغلي وظائف معينة هي الوظائف العليا . وهي وظائف القيادة الادارية في أجهزة الدولة وكذلك التحقيق في جرائم تأديبية معينة هي الجرائم المحددة في البندين ( ٢ ، ٤ ) من المادة ٧٧ وهي جرائم مخالفة الموازنة العامة والجرائم المالية بالنسبة لجميع العاملين وجعل أى إجراء أو تحقيق يعتدى على اختصاص . النيابة الادارية وحدها بطل ينص القانون وذلك تحقيقا للحكمة التى وجدت من اجلها النيابة الادارية وتمكينها من اداء رسالتها فى الرقابة والمتابعة لاداء العاملين فى أجهزة الدولة المتعلقة بما يحقق سيادة القانون ورعاية الصالح العام .

ومن حيث ان مؤدى ما تقدم جميعه ان للنيابة الادارية سلطة التحقيق فى الوقائع التى يصدر قرار بالحفظ من جهة الادارة بشأنها سواء بناء على ما تسفر عنه اعمال الرقابة أو بناء على شكاوى الافراد أو الهيئات أو حتى بناء على بلاغ مباشر أو غير مباشر من الجهة الادارية ذاتها مصدرة قرار الحفظ لأنه اذا كان قرارها بالحفظ يتحصن فى مواجهتها باقتضاء ستين يوما على صدوره بحيث لا يجوز لها سحب ، الا ان ذلك لا يحول دون ابلاغ تلك المخالفات الى النيابة الادارية لتبشر هى بحسب ولايتها الاصلية ما تراه بشأنها سواء بالحفظ أو باجراء التحقيق واقامة الدعوى التأديبية عن المخالفات وفقا لما تسفر عنه نتيجة هذا التحقيق وبما ان ذلك لا يخرج عن نطاق الوظائف والجرائم التأديبية التى لم يقصر المشرع التحقيق فيها عنى النيابة الادارية وحدها وفقا لما نصت عليه المادة ( ٧٦ ) مكررا من نظام العاملين المدنيين بالدولة سالف الذكر .

من حيث انه بناء على ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد انتهى الى رفض الدفع بعدم جواز نظر الدعوى السابقة الفصل فى الموضوع متوافقا فى ذلك مع صحيح حكم القانون ولا يكون ثمة مطعن عليه فى هذا الشأن .

( طعن ٩٦٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٢٥ )

## قاعدة رقم ( ٢٤٠ )

### المبدأ :

المادة ١٢ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن إعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية أوجبت على الجهة الإدارية أن تصدر قرارها بالحفظ أو بتوقيع الجواز على العامل خلال ١٥ يوم من تاريخ إبلاغها من النيابة الإدارية بنتيجة التحقيق - لم يعدد الشرع أجلا يتعين على الجهة الإدارية خلاله طلب إقامة الدعوى التأديبية - لا يفرض من ذلك نص الفقرة الخامسة من المادة ١٢ المشار إليها التي توجب على الجهة الإدارية أن تخطر النيابة الإدارية بنتيجة التصرف في الأوراق خلال ١٥ يوم من تاريخ صدور قرارها - ذلك لأن هذا الميعاد المحدد لخطر النيابة الإدارية هو ميعاد لاحق على قرار الجهة الإدارية - القرار الذي لم يعدد له مشروع أجلا يتخذ خلاله إذا كان صادرا بإعادة الأوراق إلى النيابة الإدارية لاحالة العامل إلى المحاكمة التأديبية .

### المحكمة :

ومن حيث أن أول ما ينبغي الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه التفت عن القضاء بعدم قبول الدعوى التأديبية لأقامتها بغير الأوضاع والإجراءات المقررة قانوناً ، وقال في شرح هذا الوجه من أوجه الطعن أنه سبق للنيابة الإدارية بعد أن تولت التحقيق في الوقائع محل الدعوى أن انتهت إلى حفظ التحقيق وقامت باخطار إدارة الأزهر بذلك بكتابها رقم ٢٠٥٩ بتاريخ ٢٤/٥/١٩٨٥ الذي وصل مكتب فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر في ٢٥/٥/١٩٨٥ ، الأمر الذي كان يوجب على فضيلته - رأى غير رأى - النيابة الإدارية بحفظ التحقيق أن يطلب لحالة الطاعن إلى المحاكمة التأديبية خلال المدة الزمنية المحددة بالفقرتين الرابعة والخامسة من المادة ( ١٢ ) من قانون تنظيم النيابة الإدارية والذي انقضى منذ ١٠/٦/١٩٨٥ ومع ذلك

فتم يطلب احالة الطاعن الى المحاكمة التأديبية الا في ١٩٨٥/٣٢ أى بعد الميعاد المقرر الامر الذى يجعل هذا الطلب مقدما بعد انقضاء الحق فى تقديمه فلا يجوز تحريك الدعوى التأديبية بناء عليه ومن ثم تكون الدعوى التأديبية التى صدر فيها الحكم المطعون فيه غير مقبولة .

ومن حيث ان قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ينص فى المادة ( ١٢ ) على انه « اذا رأت النيابة الادارية حفظ الأوراق أو أن المخالفة لا تستوجب توقيع جزاء اشد من الجزاءات التى تملك للجهة الادارية توقيعها احات الأوراق اليها » .

ومع ذلك فللنيابة الادارية ان تحيل الأوراق الى المحكمة التأديبية المختصة اذا رأت مبررا لذلك .

وفى جميع الاحوال تخطر الجهة الادارية التى يتبعها العامل بالاحالة وعلى الجهة الادارية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ابلاغها بنتيجة التحقيق ان تصدر قرارا بالحفظ أو بتوقيع الجزاء .

واذا رأت الجهة الادارية تقديم العامل الى المحاكمة التأديبية اعادت الأوراق الى النيابة الادارية لمباشرة الدعوى امام المحكمة التأديبية المختصة .

ويجب على الجهة الادارية ان تخطر النيابة الادارية بنتيجة تصرفها فى الأوراق خلال خمسة عشر يوما على الأكثر من تاريخ صدور قرار الجهة الادارية .

ومن حيث ان الفقرة الثالثة من هذه المادة قد اوجبت على الجهة الادارية ان تصدر قرارها بالحفظ أو بتوقيع الجزاء على العامل خلال

خمسـة عشر يوما من تاريخ ابلاغها من النيابة الادارية بنتيجة التحقيق ، وذلك على خلاف حكم الفقرة للرابعة من ذات المادة التى لم تعدد للجهة الادارية اجلا تتولى خلاله إعادة الاوراق الى النيابة الادارية لمباشرة الدعوى التأديبية فان المشرع بذلك لم يحدد اجلا يـتمـين على الـجهة الادارية خلاله طلب اقامة الدعوى التأديبية ولا يغير من هذا الفهم الصحيح لحكم اتفاقون ان الفقرة الخامسة من ذات النص قد اوجبت على الجهة الادارية ان تخطر النيابة الادارية بنتيجة التصرف فى الأوراق خلال خمسة عشر يوما من تاريخ صدور قرارها لأن هذا الميعاد الاخير المحدد لاختار النيابة الادارية هو ميعاد لاحق على قرار الجهة الادارية ذلك القرار الذى لم يحدد له المشرع اجلا يتخذ خلاله اذا كان صادرا باعادة الاوراق الى النيابة الادارية لاحالة العامل الى المحاكمة التأديبية .

ومؤدى ذلك عدم صحة هذا الوجه من اوجه النـمى على الحكم المطعون فيه » .

( طعن ٢٠٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٣٠ )

#### قاعدة رقم ( ٢٤١ )

المبدأ :

المادة ٨٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة - مفادها - للسلطة المختصة حفظ التحقيق او الفاء القرار الصادر بتوقيع الجزاء او تعديله - اذا الفت السلطة المختصة الجزاء فلها ان تحيل المامل الى المحاكمة التأديبية وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغها بالقرار - اذا قرر القانون ميعاد محدد للسلطة الاعلى تستطيع خلاله تعديل قرار السلطة الادبي فى توقيع الجزاء - فان ذلك يعنى تقرير سلطة سحب القرار الادارى واصدار قرار جديد - يجب ان يصدر عن السلطة المختصة خلال للميعاد المنصوص عليه وهو ( ثلاثين يوم من تاريخ ابلاغها بقرار الجزاء ) ( ٢ - ٣٦ )

وفق نص المادة ٨٢ من القانون ١٩٧٨/٤٧ - إذا تجاوزت السلطة المختصة هذا الميعاد فإن قرار الجراء يكون قد لحقه تجاه الجهة الإدارية حصانة يمتنع معه على السلطة تعديل قرار الجراء - وفقا لمبدأ المسؤولية الشخصية لكل عامل بالدولة يكون للمحكمة أن تناقش مسؤولية كل عامل على حدة إذا كانت الأوراق والمستندات تكفي بطلانها لتكون للمحكمة كامل عقيدتها - في الطعن المروض عليها لا يكون للمحكمة أن ترجىء أو تنطق الفصل في مسؤولية العامل الطامن امامها بدعوى الارتباط بطعن آخر اذا كان ذلك غير مجد بالنظر لظروف الطعن ومستنداته .

#### الحكمة :

« ومن حيث أن قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بنفاذ رقم ٤٧ سنة ١٩٧٨ ينص في المادة ٨٢ منه على أن « يكون الاختصاص في التصرف في التحقيق كما يلي :

لشاغلي الوظائف العليا كل في حدود اختصاصه حفظ التحقيق أو توقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب بما لا يجاوز ثلاثين يوما في السنة بحيث لا تزيد مدته في المرة الواحدة على خمسة عشر يوما .

وللرؤساء المباشرين الذين يصدر بتحديدهم قرار من السلطة المختصة كل في حدود اختصاصه حفظ التحقيق أو توقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب بما لا يجاوز خمسة عشر يوما في السنة بحيث لا تزيد مدته في المرة الواحدة على ثلاثة أيام .

وللسطة المختصة حفظ التحقيق أو إلغاء القرار الصادر بتوقيع الجراء أو تعديله ولها أيضا اذا ألفت الجراء أن تحيل العامل الى المحاكمة التأديبية وذلك خلال ثلاثين يوما من تاريخ اعلانها بالقرار » .

ومن حيث أنه اذا قرر القانون ميعادا محددا للسلطة الأعلى تستطيع

خلاله تعديل قرار السلطة الأدنى في توقيع الجزاء ، فان ذلك يعنى تقرير سلطة سحب القرار الادارى واصدوره قرار جديد ، وهو ما يلزم أن يصدر عن السلطة المختصة خلال الأجل المضروب وهو ثلاثين يوما من تاريخ ابلاغها بقرار الجزاء وفق نص المادة ٨٢ سالفة الذكر فاذا ما تجاوزت السلطة المختصة هذا الميعاد فان قرار الجزاء يكون قد لحقه تجاه الجهة الادارية - حصانة ويستتبع معه على هذه السلطة تعديل قرار الجزاء .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن السلطة المختصة قد ابلعت بقرار الجزاء وأحيطت به علما في ١٩٨٤/٢/٢٢ ثم أصدرت قرارها في ١٩٨٤/٧/١٢ بسحب القرار الصادر في ١٩٨٣/١٢/٣١ فيما تضمنه من مجازاة الطاعن بمقوبة الخصم من الأجر لمدة ستة أيام ، ومجازاته بالخصم من الأجر لمدة عشرة أيام فان القرار الأخير يكون قد صدر بعد فوات الميعاد الذى أباح خلال القانون للسلطة المختصة تعديل قرار الجزاء مما يصم قرارها بالبطلان ، ويتمين للحكم بالعائه .

( طعن رقم ٣١٥٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٠/٢/٢٤ )

الفرع السادس - الاختصاص الرقابى للجهاز المركزى للمحاسبات  
على القرارات التأديبية فى شأن المخالفات المالية

قاعدة رقم ( ٢٤٢ )

المبدأ :

لكى يباشر الجهاز المركزى للمحاسبات اختصاصه فى تقدير مدى ملائمة الجزاء فلا بد ان تخطر ه جهة الادارة بقرار الجزاء وكل ما تنطق به من اوراق - لم يحدد المشرع مشتملات القرار التى يجب اخطار الجهاز بها - تحديد ما يلزم من اوراق وبيانات هو من المسائل الموضوعية التى تختلف باختلاف ظروف وملابسات كل مخالفة على حدة - فوات الميعاد النصوصى

عليه في المادة ( ١٣ ) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ دون أن يطالب الجهاز جهة الادارة باستكمال ما ينقص من الأوراق والتحقيقات بعد قرينة على انتفاء الجهاز بما تحت يده من أوراق ومستندات - ترتفع هذه القرينة اذا بادر الجهاز خلال الميعاد المذكور بطلب ما ينقص من الأوراق والبيانات التي يراها لازمة لأعمال اختصاصه في تقدير الجزاء - في الحالة الأخيرة يحسب الميعاد من يوم ورود كل ما طلبه الجهاز على وجه التحديد .

#### المحكمة :

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم قبول الدعوى التأديبية لاعتراض الجهاز المركزي للمحاسبات على الجزاء ، بعد انقضاء الخمسة عشر يوما المنصوص عليها في المادة ( ١٣ ) من القانون رقم ١١٧ / ١٩٥٨ المشار اليه ) فان هذه المادة تنض على أنه يخطر رئيس ديوان المحاسبة بانقرارات الصادرة من الجهة الادارية في شأن المخالفات المالية والمشار اليها في المادة اسابقة .

ولرئيس الديوان خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بالقرار أن يطلب تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية ، وعلى النيابة الادارية في هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال الخمسة عشر يوما التالية » .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه لا يتسنى للجهاز المركزي للمحاسبات بحكم طبائع الأشياء أن يباشر اختصاصاته القانونية وتقدير ملائمة الجزاء أو عدم ملائمة الا اذا اخطرت الادارة عن الطريق الرسوم للاخطار بالقرار وكان كل ما يلزم لهذا التقرير من أوراق الموضوع معروضا عليها فالفقرة الثانية من المادة ( ١٣ ) المذكورة لم تحدد مشتتات هذا القرار الذي يجب أن تخطر به ادارة الجهاز ، وتحديد ما يلزم عرضه على الجهاز في هذا الشأن من أوراق وبيانات هو من المسائل الموضوعية التي يختلف ما يلزم عرضه في بعضها عما يلزم في البعض الآخر ، بحسب

خلروف وملابسات كل مخالفة مالية على حدتها ٥٠ والمرع اعتبر فحوات الميعاد ، المنصوص عليه في الشق الأول من الفقرة الثانية من المادة ( ١٣ ) بعد اخطار الجهاز بالجزاء دون أن يطالب الجهاز خلال هذه المدة باستكمال ما ينقصه من أوراق وتحقيقات قرينة على أن الجهاز قد اكتفى بما وصل اليه من أوراق وبيانات ليؤدي الجهاز رسالته في فحص الجزاء وتقديره . وترتفع هذه القرينة وتلاشى اذا طلب الجهاز خلال ميعاد الخمسة عشر يوما من الجهة الادارية التي اخطرت بالقرار ما ينقصه من وأراق الموضوع وتحقيقاته وبياناته التي يراها لازمة لأعمال تقديره للجزاء وفحصه فلا يجوز أن يحسب الميعاد في هذه الحالة الا من يوم ورود كل ما طلبه الجهاز على وجه التحديد .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق — على النحو السابق ايضاحه — أن الجهاز المركزي للمحاسبات أخطر بقرار الجزاء بتاريخ ١٧/٤/١٩٨٢ ، وفدر الجهاز أن الأوراق المرسلة اليه لم تكن كافية لفحص الموضوع ، فطلب بتاريخ ٢٦/٤/١٩٨٢ أى قبل انقضاء الخمسة عشر يوما المذكورة ، موافاته بكافة التحقيقات الجنائية التي تمت في الواقعة وصحيفة خزائن المخالف ، واستمجل طلبه هذا بالكتاب رقم ١٣٥١ بتاريخ ٢٩/٤/١٩٨٢ ، وبالكتاب رقم ١٨١٩ بتاريخ ١٠/٦/١٩٨٢ ، ولم تصل اليه الأوراق المطلوبة الا بتاريخ ١٧/٧/١٩٨٢ . والثبت أن نائب رئيس الجهاز اعترض على الجزاء الادارى الموقع على المذكور وطلب تقديمه الى المحاكمة التأديبية بتاريخ ١/٨/١٩٨٢ أى قبل انقضاء الخمسة عشر يوما من تاريخ استكمال ورود الأوراق المطلوبة اليه ، وقد طلب الجهاز فعلا من النيابة الادارية اقامة الدعوى التأديبية ضد هذه الموقوف في ذات التاريخ على النحو السابق بياحه ، ومن ثم يتعين الالتفاف عن هذا الدخ .

( ملعن ١٠٢٤ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٤/٣/١٩٨٧ )

### قاعدة رقم (٢٤٣)

المبدأ :

أوجب المشرع على الجهة الإدارية اخطار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بالقرارات الصادرة منها في المخالفات المالية - حدد المشرع لرئيس الجهاز ميظانا معيناً يستخدم فيه حقه في الاعتراض على القرار التأديبي وطلب تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية - هذا الميعاد من مواعيد السقوط ينقضي حق الاعتراض بانقضائه وهو ميعاد مقرر لمصلحة الموظف حتى لا يظل تحت سطوة الاعتراض الى اجل غير مسمى ومقرر كذلك لمصلحة الإدارة حتى لا تظل امورها معلقة الى اجل غير مسمى - ممارسة رئيس الجهاز لهذا الحق تقتضي ان تكون كافة عناصر التقرير من تحقيقات ومستندات وبيانات تحت نظر الجهاز ليتمكن من تقدير ملائمة القرار التأديبي المعروض وما اذا كان الأمر يقتضي تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية من عدمه - حساب ميعاد السقوط المشار اليه لا يبدأ من تاريخ ورود المستندات والبيانات الى الجهاز - اذا لم يطلب الجهاز استكمال ما ورد اليه من جهة الإدارة من أوراق وانتهى الميعاد المذكور فان ذلك يعد قرينة على اكتفاء الجهاز بما ورد اليه فيسقط حقه في الاعتراض اذا لم يستخذه قبل انقضاء هذا الميعاد .

لنحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن إعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية تقتضي بأن يخطر رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية في شأن المخالفات المالية والمشار اليها في المادة السابقة ورئيس الجهاز خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بالقرار أن يطلب تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية . وعلى النيابة الادارية في هذه الحالة مبأثرة الدعوى التأديبية خلال الخمسة عشر يوما التالية .

. ومن حيث أن مفاد النص السالف أن المشرع أوجب على الجهة الإدارية إخطار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بالقراوات الصادرة منها في المخالفات المالية المشار إليها ، وحدد لرئيس الجهاز ميعادا مبنيا له فيه حق الاعتراض على القرار التأديبي وطلب تقديم الموظف إلى المحاكمة التأديبية ، وهذا الميعاد هو من مواعيد السقوط بحيث إذا لم يستعمل رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات حقه في الاعتراض وطلب تقديم الموظف للمحاكمة التأديبية خلاله وانقضى هذا الميعاد فإن حق الاعتراض المشار إليه يسقط باعتبار أن هذا الميعاد مقرر - لمصلحة الموظف حتى لا يظل تحت سطوة الاعتراض إلى أجل غير مسمى ، كما أنه مقرر لمصلحة الإدارة أيضا حتى لا تظل أمورها وأمور العاملين فيها معلقة إلى أجل غير مسمى عناصر التقرير من تحقيقات - ومستندات وبيانات معروضة على الجهاز المركزي للمحاسبات حتى يمكن تقدير ملائمة القرار التأديبي المعروض وما إذا كان الأمر يقتضي تقديم الموظف إلى المحاكمة التأديبية من عدمه فإن طبيعة ممارسة الجهاز المركزي للمحاسبات لاختصاصه وحقه في الاعتراض المشار إليه إنما تقتضي موافاته بكافة التحقيقات والبيانات المنتجة في هذا الشأن ، فإذا ما طلب الجهاز موافاته خلال الميعاد المشار إليه بالمستندات أو البيانات اللازمة لممارسة اختصاصه في هذا الشأن فإنه يتعين على الجهة الإدارية تقديم ما يطلبه منها في هذا الخصوص باعتبار أن واجبها في إخطاره بالقرار التأديبي الصادر في شأن المخالفة المالية - وهو الواجب المنصوص عنه في صدر المادة ١٣ السابقة - لا يعد مستكملا إلا بتقديم ما يلزم للجهاز لممارسة اختصاصه ، فلا يبدأ حساب الميعاد في هذه الحالة إلا من تاريخ ورود المستندات والبيانات المشار إليها إلى الجهاز . أما إذا لم يطلب الجهاز استكمال ما ورد إليه من الجهة الإدارية من أوراق الموضوع وانتهى

الميعاد المذكور فلان ذلك بعد قرينة على اكتماء الجهاز بما ورد انبه. فيسقط حقه في الاعتراض اذا لم يكن قد ابدى قبل انقضاء هذا الميعاد .

ومن حيث أنه في خصوصية الواقعة المعروضة فان الثابت من الأوراق ان الجهة الادارية اخطرت الجهاز المركزي للمحاسبات بالقرار التأديبي. ابصار في شأن المتهم المائل بمجازاته بخضم يومين من مرتبه وهو القرار رقم ١٥٨/١٩٨٣ بتاريخ ١٩٨٣/٧/٢٤ الا أن الجهاز طلب من الجهة الادارية بكتابته رقم ١٩٤٤ بتاريخ ١٩٨٣/٨/٣ بموافاته بصحف جزاءات المتهم المائل وباقي المتهمين ، بتاريخ ١٩٨٣/٩/١ وردت الى ابجهاز صحف انجزاءات المطلوبة مرفقا بها كافة الأوراق الخاصة بالموضوع وتبين للجهاز أنه سبق مجازاة المتهم بخضم عشرة أيام من راتبه بالقرار الاداري رقم ١٢٥ في ٢٥/٢/١٩٨٢ ثم عدل ذلك بالقرار رقم ٢١٦ في ١٠/٧/١٩٨٢ الى خصم يومين من راتبه مع التوصية بنقله الى جهة أخرى وذلك لما نسب اليه من استغلال المعونة الاجنبية ، كما تبين أنه صدر القرار رقم ٣٣٨ في ١١/٨/١٩٨٣ بخضم يومين من راتبه وخصم قيمة العجز الذي بهدته والمقدر بمبلغ ١٤١٥٣٢٨ جنيه مع التوصية بابعاده عن الأعمال المالية والمخزئية . ومن ثم انتهى الجهاز بتاريخ ١٩٨٣/٩/١٢ الى طلب احالته الى المحاكمة التأديبية .

ومن حيث أن الثابت مما سلف أن الجهاز المركزي للمحاسبات اخطر بالقرار التأديبي في ١٩٨٣/٧/٢٤ قطب خلال الميعاد المحدد وهو خمسة عشر يوما من تاريخ هذا الاخطار بموافاته بصحف الجزاءات الخاصة بالمتهم المائل وباقي المتهمين — وتم ورود البيانات المطلوبة في ١٩٨٣/٩/١ أي خلال الميعاد المشار اليه . ومن ثم بعد قد استخدم حقه في هذا الشأن في الميعاد المقرر قانونا طبقا للمادة ١٣ من القانون رقم ١١٧/١٩٥٨ المشار اليه ، ولا ريب فان صحيفة جزاءات الموظف، المتهم تعد من البيانات المجدية



باساء هؤلاء في كشف الصرف ، أو باستيلائه على المبالغ المذكورة لنفسه ، وانما استمدت سلطة الاتهام اعتقاده بارتكابه تلك المخالفات المصدية من اقوال السيد / . . . رئيس شئون العاملين بالوحدة الذي اشار الى اعتقاده بأن المتهم هو الذى قام بتلك التوقيعات المقال بتزويرها واستولى على تلك المبالغ لنفسه الا أن أقوال المذكور لا يمكن الإلمتنان اليها في هذا الصدد وقد تطرق اليه الاتهام بصوته على سلفة مدرسية رغم عدم توافر شروط الاستحقاق لها وجوزى عن ذلك اداريا الأمر الذى يشكك في اتهاماته للمتهم المائل بارتكاب المخالفات .

وفضلا عن ذلك فانه بالنسبة لاتهام المتهم المائل بالاستيلاء على السلفة المدرسية الخاصة بـ . . . . وتزوير توقيعه فان الثابت من سؤال المذكور بتحقيق النيابة الادارية أنه لم يقبض تلك السلفة وانما فوجيء بخضم أقساطها من مرتبه دون مبرر فتوجه الى الوحدة المحلية واصفه المختصين بالتوجه الى . . . . وهو موظف بشئون العاملين بالوحدة المحلية المذكورة فقابل المذكور الذى قام بالتنبيه على أحد أقاربه بحضور مبلغ السلفة فى اليوم التالى لتسليمه لـ . . . . ألا أن المذكور لم يحضر فى اليوم التالى ، فتقدم هو بشكواه الى رئيس الوحدة المحلية الذى استدعى رئيس الحسابات ورئيس شئون العاملين وطلب انهاء هذا الموضوع ، وأضاف الشاهد المذكور أنه تسلم مبلغ السلفة بعد ذلك من رئيس المجلس القروى وبالتالى انتهى الموضوع عند هذا الحد ، والمستفاد من تلك الأقوال كلها أن المتهم المائل لا صلة له بواقعة الاستيلاء على السلفة الخاصة بالشاهد المذكور أو تزوير توقيعه وأن هذا الموضوع حل وديا دون أن يثار اتصاله به وانما اثير اتصال . . . بهذا الموضوع على النحو السالف والاخير وجه اليه اتهام فى موضوع هذه السلف بتأخير تسليم كشفها الى ادارة شئون العاملين احتفاظه بمبلغ ٢٤ جنبها لنفسه

بدون مبرر ، وقيامه بتحرير كتاب صادر من الوحدة في ٣٠/١١/١٩٨٣ ضمنه على غير الحقيقة حصول . . . . على السلفة الخاصة به وقد جوزى المذكور عن ذلك اداريا الأمر الذى يجعل الاتهام الموجه الى المتهم المائل بالاستيلاء على السلف المشار اليها وتزوير توقيع اصحابها غير مستند انى أدلة صحيحة ثابتة فى الأوراق مما يتعين معه تبرئته من هذا الاتهام . ومن حيث انه ولئن كانت المخالفات المتعلقة باستيلاء منهم على تلك المبالغ وتزوير توقيع اصحابها غير ثابتة فى حقه الا أن الثابت فى الأوراق أن المتهم وهو مندوب السلف بالوحدة المحلية لمركز مدينة نصر قد خالف الأحكام والقواعد المالية المقررة وخرج على مقتضى واجباته الوظيفية بعدم اتباعه التعليمات المنظمة لصرف السلف المدرسية المشار اليها وعدم تحققه من اشخاص الموقعين امامه على كشوف السلف باستلام مبالغ السلف المشار اليها وقد اقر المتهم فى التحقيقات التى اجرتها النيابة الادارية باهماله فى هذا الأمر وتساهله فى التأكد من شخص الموقع على كشف السلف وسماحة بحسن نية فى بعض الاحيان لتوقيع بعض الموظفين لزملائهم بالاستلام الأمر الذى يجعل تلك المخالفة ثابتة فى حقه وهى التى يمكن أن تكون قد ادت الى عدم استلام بعض الموظفين للسلف الخاصة بهم ، هذا فضلا عن عدم تأكده ايضا من توافر الشروط اللازمة لاستحقاق بعض العاملين للسلف المشار اليها واثبات اسماؤهم فى كشوف تلك السلف ، رغم ذلك ، الأمر الذى يثبت كله فى حقه تهمة الاهمال فى اتباع التسواعد والاجراءات الواجب اتباعها فى شأن صرف تلك السلف المدرسية . - دون غيرها من الاتهامات المسندة اليه .

ومن حيث أن المخالفة الادارية ثابتة فى حق المتهم فانه يتعين مساءلته عنها تأديبيا بالجزاء المناسب فى هذا الشأن ، ومن ثم ترى المحكمة جاراته عنها بعقوبة الخصم من مرتبه لمدة خمسة عشر يوما .

( طعن ١٦٠٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٤/٥/١٩٨٨ )

## قاعدة رقم ( ٢٤٤ )

المبدأ :

الزم المشرع جهة الادارة باخطار رئيس الجهاز المركزي للمحاسبات بالقرارات الصادرة منها في شأن المخالفات المالية ولرئيس الجهاز خلال ١٥ يوما ان يتولى الجهاز اختصاصا رقابيا على قرارات جهات الادارة المبذولة في شأن المخالفات المالية باعتباره الجهاز القوام على دوام الانضباط المالي للجهاز الاداري للدولة - كان هذا الاختصاص مقررا للجهاز عندما كان للنيابة الادارية مشاركة جهة الادارة اجراء التحقيق في المخالفات المالية - المشرع لم ينشئ اختصاصا جديدا للنيابة الادارية بالتحقيق في المخالفات المالية ولكنه وسع في نطاق هذا الاختصاص بحيث جعل التحقيق في هذه المخالفات مفصورا على النيابة الادارية وحدها -

المحكمة :

ومن حيث أن الطاعن ينمى على هذا الحكم أنه بنى قبوله الدعوى التأديبية ضد الطاعن على أنه سبق لجهة الادارة سحب قرار مجازاته اذاريا استنادا الى أن الجهاز المركزي للمحاسبات قد طلب احالته الى المحاكمة التأديبية ؛ في حين أن ذلك لم يعد من حق الجهاز بعد أن أصبحت النيابة الادارية هي الجهة الوحيدة المختصة بالتحقيق في المخالفات المالية والتصرف فيها .

ومن حيث أنه لا صحة لهذا الوجه من وجوه النعمى على الحكم المطعون فيه لأن القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ بتعديل بعض أحكام قانون نظام التعاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ - قد أضاف الى هذا القانون نص المادة ( ٧٩ مكررا ) وبمقتضاه تختص النيابة الادارية دون غيرها بالتحقيق الاداري مع شاغلي الوظائف العليا ، كما تختص دون غيرها بهذا التحقيق في المخالفات الناشئة عن ارتكاب الافعال المنحظورة الواردة بالبندين ٤٠ ، ٤١ من المادة ٧٧ من هذا القانون .

ومن حيث أن هذا النص لم ينشئ اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق فى المخالفات المالية الذى كان مقررا بنص المادة ( ٣ ) من قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية التى تقرر أنه « مع عدم الاخلال بحق الجهة الادارية فى الرقابة وفحص الشكاوى والتحقيق ، تختص النيابة الادارية بالنسبة الى الموظفين الداخلين فى الهيئة والخارجين عنها والعمال بما يأتى :

..... ( ٢ )

..... ( ١ )

( ٣ ) اجراء التحقيق فى المخالفات الادارية والمالية .. وعلى ذلك فان النص الوارد فى المادة ( ٧٩ مكررا ) المشار اليها لم ينشئ اختصاصا جديدا للنيابة الادارية بالتحقيق فى المخالفات المالية ولكنه وسع فى نطاق هذا الاختصاص بحيث جعل التحقيق فى هذه المخالفة مقصورا على النيابة الادارية .

ومن حيث أن القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ينص فى المادة ( ١٣ ) منه على أن « يخطر رئيس ديوان المحاسبة بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية فى شأن المخالفات المالية ، ولرئيس الديوان خلال خمسة عشر يوما من تاريخ أخطاره بالقرار أن يطلب تقديم الموظف الى المحكمة التأديبية ، وعلى النيابة الادارية فى هذه الحالة مباشرة الدعوى التأديبية خلال الخمسة عشر يوما التالية » .

ومن حيث أن المشرع قد أراد بهذا النص أن يتولى الجهاز المركزى للمحاسبة اختصاصا رقائيا على جهات الادارة المبلغة فى شأن المخالفات المالية وذلك باعتباره الجهاز القوام على دوام الانضباط المالى للجهاز الادارى للدولة ، وقد كان هذا الاختصاص مقررا للجهاز عندما كان للنيابة الادارية مشاركة الجهة الادارية فى حق اجراء التحقيق الادارى فى

المخالفات المالية ، ولا يزال ذات الاختصاص مقررًا بعد أن أصبح للنياية الادارية حق اجراء التحقيق الادارى فى المخالفات المالية وحدها دون مشاركة من الجهات الادارية التنفيذية وعلى ذلك فلا صفة لما نعاء الطاعن على الحكم المطعون عليه فى هذا الشأن .

ومن حيث ان الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه كذلك أنه عول على اعتراض الجهاز المركزى للحسابات فى حين أن هذا الاعراض قد تم بعد اقضاء خمسة عشر يوما على تاريخ أخطاره بهذا القرار .

ومن حيث أن مذكرة الجهاز المركزى للحسابات ( القطاع الثانى - الادارة العامة الخامسة ) قد تضمنت ( صفحة ٥ ) أنه تم أخطار الجهاز بقرار مجازاة ( . . . . . ) بتاريخ ١٩/١١/١٩٨٤ ، وقد ورد ذات هذا البيان فى محضر اطلاع نيابة اسوان الادارية بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨٤ ، كما ورد فى مذكرة نيابة اسوان الادارية فى القضية رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٣ ( صفحة ٥ ) .

ومن حيث أن مفاد ذلك أنه وقد ثبت فى أكثر من محضر رسمى بأن تاريخ اخطار الجهاز المركزى للحسابات كان فى ١٩/١١/١٩٨٤ فانه لا يجوز الادعاء بخلاف ذلك دون سند معول عليه .

ومن حيث أن الجهاز المركزى للحسابات قد اعترض على القرار الادارى الصادر بمجازاة الطاعن بكتابه رقم ١٠٨ فى ٢/١٢/١٩٨٤ فانه يكون قد اعترض خلال الأجل المشار اليه فى نص المادة ١٣ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه ومن ثم فلا وجه للنمى على الحكم المطعون فيه من هذه الزاوية .

ومن حيث أن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أخيرا أنه أخطأ

إذ اعتبر أن الطاعن قد ألقى حجوزات ما للمدين لدى الغير بدون سداد وبمسداد جزئي بلغت قيمتها ( ١٩٨٤٥ر٢٢٦ ) جنيتها في حين أن جلسة المبالغ موضوع تلك الحجوزات هي ( ١١٧٨٠ر٢٨٩ ) جنيتها وفقا لما أتمت إليه اللجنة التي شكلتها النيابة العامة من ذات الأعضاء ، كما أن ما أوردهه اللجنتان يخالف ما ثبت من أن وزارة الأوقاف سددت قيمة الحجوز التي تقع في وضع يدها ، وأن باقى ما قام الطاعن برفعه من حجوز كان نتيجة قسور المحجوز عليهم لعدم وضع يدهم على ما حجز عليه من الأراضي الزراعية .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن ( . . . . ) رءس لجنة فحص أعمال الطاعن قد شهد في التحقيقات بأن جميع خطابات رفع الحجوز المرسلة إلى مصنع سكر ادفو معتمدة من الطاعن ، وأن اللجنة قد استندت فيما كشفته من مخالفات إلى خطابات رفع الحجوز وسجلات مصنع سكر ادفو الموضح بها أصحاب التكاليف المحجوز عليها وقيمتها وكذا سجل جرد حسابات الممولين رقم ( ١٤ ) ويوميات التحصيل ( ٨١ ) .

ومن حيث أن الطاعن قد أقر في التحقيقات بأنه وقع خطابات رفع الحجوز ، إلا أنه ادعى سلامتها لأنه استند في ارسالها الى وجود اخطار في تلك الحجوز أو نتيجة السداد .

ومن حيث أن رئيس لجنة النقص سالف الإشارة اليه قد أبدى القاعدة التنظيمية أن يكون رفع الحجز عن الممول اما نتيجة لسداد النقدي لقيمة الضريبة المحجوز بها أو نتيجة الشكوى من عدم توقيع الحجز ، وهذه الشكوى يتم بحثها وتحقيقها بمعرفة المراقبة التي تصدر أمرها الى المأمورية برفع الحجز من سجلاتها اذا ثبت صحة الشكوى ، أى أن الفصل في الشكوى المذكورة من اختصاص المراقبة لا المأمورية .

ومن حيث أن الطاعن قد أبدى فى تحقيق النيابة العامة ( صفحة ٥ )  
أن عاليه الحجز مسددة من أصحابها فإن هذا القول قد ثبت خلافه من  
واقع ما خلصت اليه مذكرة النيابة العامة من أقوال رئيس وأعضاء لجنة  
مخصص أعماله التى أقمت الى أنه بصفته رئيس مأمورية الضرائب العقارية  
بأدفو هو الذى قام بإرسال الخطابات التى تتضمن على خلاف الحقيقة أنه  
تم سداد المبالغ المحجوز بها لدى مصنع السكر بأدفو ، وطلب رفع هذه  
الحجوز للسداد وأن هذه الخطابات بتوقيمه وبمسما بخاتم المأمورية فى  
حين أنه لم يتم سداد قيمة ٩٧ حجزا بمبلغ ١١٧٨٠ر٢٨٩ جنيه وأن ٥٩  
حجزا لم تسدد سدادا كاملا وقيمتها ٤٩١٠ر٣٩٩ جنيه مما فوت على  
الخزانة العامة تحصيل مبلغ ١٦٦٠ر٦٨٨ جنيها وإذا كان الرقم الممثل لقيمة  
الحجوز التى طلب الطاعن رفعها دون سداد أو بسداد جزئى قد اختلف  
فبما ذهب اليه النيابة العامة وورد بمذكرة الجهاز المركزى للمحاسبات  
على النحو المتقدم عما ورد بمذكرة النيابة الادارية وبقرار الإتهام على  
النحو السالف الإشارة اليه ، وكان الرقم الصحيح المؤيد بأقوال الشهود  
( صفحة ١٠ من تحقيق النيابة العامة ) هو ما ورد بمذكرة الجهاز المركزى  
للمحاسبات وهو ما يقل بنحو ثلاثة آلاف جنيه عما ورد بمذكرة النيابة  
الادارية وبقرار الإتهام والحكم المطعون فيه فإن ذلك لا يحول دون  
اعتبار الحكم المطعون فيه قد قام على صحيح مصيبه لأن الذنب التأديبى  
اثبات قبل الطاعن فى كل الأحوال هو أنه طلب رفع حجز ما للمدين لدى  
إنفير التى كانت موقعة على بعض المولين بقرى مركز أدفو عامى ٨٠ ،  
١٩٨١ وذلك بموجب خطابات مرسلة منه للجهة المحجوز لديها وهى  
بمصنع سكر أدفو رغم عدم سداد قيمة تلك الحجوز الأمر الذى قوت  
على الخزانة العامة تحصيلات مالية ، وهذا الذنب التأديبى ثابت بيقين فى  
حق انطاعن وأن كان حجم كمية الأموال المثلة لقيمة الحجز قد اختلف

بالتقدير المجرد آف الذكر وإذ إن الجريمة التأديبية قد ثبتت قبل الطاعن  
بوجورها باعتبارها أصلا خروجاً على مقتضى الواجب في أعماله وظيفته  
فإن هذه الجريمة وإن تبين محدود الأثر المالي بالنسبة لقيمة الحجز في  
نطاق القدر المذكور آنفاً — فإن مراعاة ذلك وما قضى به الحكم الطعن من  
عقوبة تأديبية للطاعن وذلك بما هو ثابت قبله فإن هذا الجزاء لا يكون  
مشوباً بالفلو في التقدير حيث لا تختلف جسامه الذنب التأديبي بهذا  
الاختلاف الجزائي بقيمة الحجز التي طلب الطاعن على نحو يجعل العقوبة  
التأديبية فيها مشوبة بالفلو في التقدير الذي يضحى بعدم المشروعية  
وستتبع الغائها أو تعديلها ، ومن ثم يكون النعى المائل في غير محله .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم جميعه عدم صحة ما أثاره الطاعن حول  
الحكم المطعون فيه من مطاعن وبناء على ذلك فإن هذا الطعن يكون غير  
قائم على سبب صحيح متعين الرفض .

ومن حيث أن الطاعن المائل معفى من الرسوم وفقاً لنص المادة ( ٩٠ )  
من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة  
١٩٧٨ .

( طعن ٥٧١ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٠/٦/١٩٨٩ )

#### قاعدة رقم (٢٤٥)

المبدأ :

رئيس ديوان المحاسبات والجهاز المركزي للمحاسبات ان يطلب الى  
النيابة الادارية تقديم الموظف الى المحكمة التأديبية اذا استبان له ان  
المخالفة المالية التي ارتكبها تستحق جراء يزيد على ذلك الذي وقعته عليه  
الجهة الادارية — على ان يستخدم رئيس الجهاز هذا الحق خلال ١٥ يوما  
( ٢ - ٣٧ )

بعداً من تاريخ ورود الاخطار اليه - وذلك بان يتم تعيين طلبة تقديم الموظف الى المحكمة التأديبية - الى النيابة الادارية خلال هذا الاجل - هذا الميعاد ينقطع بطلب استيفاء بيانات خلاله وينفتح ذات الميعاد من جديد فور تاريخ ورود البيان المطلوب .

#### المحكمة :

ومن حيث ان الطاعن دفع امام المحكمة التأديبية بعدم قبول الدعوى لرفعها بعد الميعاد استنادا الى أن الجهاز المركزى للمحاسبات طلب تحريك الدعوى التأديبية قبل الطاعن بعد اقتضاء اكثر من خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بالقرار الادارى الصادر بمجازاته بخمسة عشرة أيام من رتبته .

ومن حيث ان المحكمة التأديبية قد اتهمت الى رفض هذا الدفع وبالتالي الى قبول الدعوى التأديبية شكلا .

ومن حيث ان القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية ينص فى المادة ( ١٣ ) على أن « يخطر رئيس ديوان المحاسبة بالقرارات الصادرة من الجهة الادارية فى شأن المخالفات المالية والمصار إليها فى المادة السابقة ورئيس الديوان خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بالقرار ان يطلب تقديم الموظف الى المحكمة التأديبية » .

ومن حيث ان مفاد هذا النص أن لرئيس ديوان المحاسبات والجهاز المركزى للمحاسبات ان يطلب الى النيابة الادارية تقديم الموظف الى المحكمة

التأديبية اذا استبان له ان المخالفة المالية التى ارتكبها تستحق جزاء يزيد على ذلك الذى وقعته عليه الجهة الادارية على ان يستخدم رئيس الجهاز هذا الحق خلال خمسة عشر يوما تبدأ من تاريخ ورود الاخطار اليه ، وذلك بأن يتم تصدير طلبه — تقديم الموظف الى المحاكمة التأديبية — الى النيابة الادارية خلال هذا الأجل على ان هذا الميعاد ينقطع بطلب استيفاء ضيافات خلاله ، وينفتح ذات الميعاد من جديد فور تاريخ ورود البيان المطلوب •

ومن حيث أن الثابت من الأوراق ان الشئون القانونية بالمديرية المالية بالدقهلية قد اخطرت الجهاز المركزى للمحاسبات ( الادارة المركزية الاولى للمخالفات المالية — الادارة العامة الثانية — الشعبة الثانية ) بمجازاة الطاعن بخمسة عشرة ايام من راتبه بكتابها المؤرخ فى ١٩٨٧/٢/٢٢ فأرسل الجهاز الى المديرية المالية كتابه المؤرخ ١٩٨٧/٣/٧ طالبا صحيفة أحوال الطاعن •

فردت المديرية المالية على الجهاز بالبيان المطلوب وفق كتابها الصادر فى ١٩٨٧/٣/١٧ ووافق نائب رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات والمفوض فى مباشرة اختصاص رئيس الجهاز المنصوص عليه فى المادة ( ١٣ ) من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليها — على حالة الطاعن الى المحاكمة التأديبية فى ١٩٨٧/٤/١ وتم تصدير كتاب بذلك الى وكيل عام النيابة الادارية فى ١٩٨٧/٤/٤ •

ومن حيث ان مفاد ما تقدم ان الجهاز المركزى للمحاسبات طلب استيفاء الأوراق خلال خمسة عشر يوما من تاريخ اخطاره بقرار مجازاة

الطاعن وانه طلب تقديمه الى المحاكمة التأديبية خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ورود الأوراق المستوفاة اليه حتى على افتراض ورود الأوراق إلى الجهاز في ذات تاريخ صدورها من المديرية المالية مما يجعل طلب الجهاز المركزي للمحاسبات تحريك الدعوى التأديبية مقدما في الميعاد المقرر قانونا الأمر الذي ينتهي معه سند الدفع بعدم قبول الدعوى التأديبية لرفعها بعد الميعاد .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد ذهب هذا المذهب اذ انتهى الى رفض الدفع المشار اليه فانه يكون وافق صحيح حكم القانون ويكون هذا الوجه من الطعن قائما على غير أساس متعين الرفض .

( طعن ١٤٣٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٤/٤/١٩٩٠ )

## الفصل السابع ( الدعوى التأديبية )

### اولا - تحريك الدعوى التأديبية

#### قاعدة رقم ( ٢٤٦ )

المبدأ :

قلم كتاب المحكمة التأديبية هو المختص باعلان الدعوى التأديبية -  
يتم الاعلان بموجب خطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول على محل اقامة  
المتهم او محل عمله - لا يجوز اللجوء الى الاعلان طبقا للاجراءات المقررة في  
قانون المرافعات قبل استنفاد وسيلة الاعلان المقررة في مجلس الدولة .

المحكمة :

« ونمى تقرير الطعن على الحكم المطعون فيه البطلان لمخاتفة القانون  
على أساس أن الاعلان قد تم بغير الطريق القانوني المقرر . »

ومن حيث أن المادة الثالثة من مواد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢  
باصدار قانون مجلس الدولة تنص على أن « تطبق الاجراءات المنصوص  
عليها في هذا القانون ، وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص ،  
وذلك الى أن يصدر قانون بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائي » وتنص  
المادة ( ٣٤ ) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة  
١٩٧٢ على أن : « تقام الدعوى التأديبية من النيابة الادارية بايداع اوراق  
التحقيق وقرار الاحالة قلم كتاب المحكمة المختصة . . . . . وتنظر  
الدعوى في جلسة تعقد خلال خمسة عشر يوما من تاريخ ايداع هته  
الأوراق قلم كتاب المحكمة ، ويتولى رئيس المحكمة تحديدها خلال الميعاد

المذكور ، على أن يقوم قلم كتاب المحكمة بإعلان ذوى الشأن بقرار الإحالة وتاريخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الأوراق •

ويكون الاعلان فى محل اقامة المعلن اليه أو فى محل عمله بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول • • • • • «

كما تنص المادة ( ٣٨ ) على أن « تتم جميع الاخطارات والاعلانات بانسبة للدعوى المنظورة امام المحاكم التأديبية بالطريقة المنصوص عليها فى المادة ٣٤ » ومفاد هذه النصوص أن قلم كتاب المحكمة التأديبية هو المختص باعلان الدعوى التأديبية ، وأن الاعلان يتم بموجب خطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول على محل اقامة المتهم أو محل عمله ، وأنه لا يجوز النجوى الى الاعلان طبقا للاجراءات المقررة فى قانون المرافعات قبل استنفاد وسيلة الاعلان المقررة فى قانون مجلس الدولة ، والا شأب الاعلان بعب يؤثر فى الحكم ويؤدى الى بطلانه » •

( طمن ٣٣١١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٠/٤/١٩٩٣ )

ثانيا - اعلان التهم المحال الى المحكمة التأديبية بتقرير الاتهام  
وبالجلسة المعدة يعتبر اجراء جوهريا

### قاعدة رقم ( ٢٤٧ )

المبدأ :

اعلان التهم بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة - التوقيع غير المقروء  
لا يمكن القطع معه بصدوره عن المعلن اليه او شخص من الأشخاص الذين  
أجاز المشرع تسليم صورة اليهم عند غياب الشخص المطلوب اعلانه - ان  
ذلك : بطلان الاعلان .

الحكمة :

ومن حيث أنه يبين من مطالعة الأوراق أن قلم كتاب المحكمة التأديبية  
قد قام بارسال خطاب موصى عليه مصحوبا بعلم الوصول الى السيد / ٠٠٠  
منطويا على قرار الاحالة وتاريخ جلسة المحاكمة ، وأن علم الوصول الخاص  
بهذا الخطاب قد ارتد للمحكمة ويبين من الاطلاع عليه أنه يحمل رقم ١١١٥  
وأنه عن خطاب مرسل من المحكمة التأديبية بطنطا الى السيد / ٠٠٠٠ على  
عنوان اقامته في شارع فهمى الخولى المتفرع من شارع طومان باى  
بحلمية الزيتون بالقاهرة وأنه تم تسليم ذلك الخطاب من جانب صاحب  
التوقيع غير المقروء المدون على علم الوصول .

ومن حيث أنه لا يمكن القطع بأن هذا التوقيع غير المقروء قد صدر  
عن المعلن اليه أو من أحد الذين أجازت المادة ١٠ من قانون المرافعات  
المدنية والتجارية تسليم الأوراق المطلوب اعلانها اليهم عند غياب الشخص  
المطلوب اعلانه وهم من يقرر أنه وكيله أو أنه يعمل في خدمته أو أنه من  
الساكين معه من الأزواج أو الأقارب أو الأصهار .

ومن حيث أنه متى كان ذلك ، فإن السيد / . . . . . يكون نم  
يعلن اعلاناً قانونياً بقرار الاحالة الى المحاكمة التأديبية ولم يخطر بخلسات  
المحاكمة ، ومن ثم لم تسع له الفرصة للدفاع عن نفسه أمام المحكمة  
التأديبية ومن ثم ينبغي الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه .

ومن حيث لم يثبت علم الطاعن بالحكم المطعون فيه الا في تاريخ  
معاصر لاقامة الطعن المائل .

ومن حيث أن الطعن قد استوفى سائر أوضاعه الشكلية ، فإنه يكون  
مقبولاً شكلاً .

ومن حيث أن موضوع الدعوى التأديبية مهماً للفصل فيه ومن حيث  
أن الثابت من الأوراق أن مجلس مدينة شبين القناطر أبلغ النيابة الادارية  
ببناها عن انقطاع المتهم خلال الفترة المشار اليها بتقرير الاتهام . وقد أجرت  
النيابة الادارية تحقيقاً بالقضية رقم ٤٦٧ لسنة ١٩٨٠ .

وفي هذا التحقيق شهد . . . . . سكرتير مدرسة منشأة الكرام  
الاعدادية المشتركة بمضنون الاتهام ولم يحضر المتهم أمام النيابة الادارية  
رغم اعلانه .

ومن حيث أن المتهم لم ينكر في صحيفة طعنه واقعة انقطاعه عن العمل  
خلال الفترة المشار اليه بتقرير الاتهام .

ومن حيث أن المادة ٦٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة  
الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أنه لا يجوز للعامل أن ينقطع  
عن عمله الا لأجازة يستحقها في حدود القانون فاذا خالف ذلك واقطع دون  
إذن كان قد ارتكب مخالفة تأديبية تستأهل المساءلة .

ومن حيث أن الطاعن قد أبدى في صحيفة طعنه أنه يرغب في العودة  
للعمل ، فإن المحكمة توقع عليه الجزاء المناسب الذي يكفل انضباط أدائه  
واستقامة مسلكه .

( طعن ٥٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٢/١٢/١٩٨٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٤٨ )

المبدأ :

يلزم لاعلان ذوى الشأن بقرار الاتهام وتاريخ الجلسة حتى تمنع الخصومة فى مواجهته - اذا ما تم اعلان المتهم فى الدعوى التأديبية بتقرير الاتهام دون تاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته اكن الاعلان باطلا وغير مرتب لآثره .

الحكمة :

ومن حيث أن قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ينص فى المادة ( ٣٤ ) على أن يقوم قلم كتاب المحكمة باعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الأوراق، ويكون الاعلان فى محل اقامة المعلن اليه أو فى محل عمله بحضاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول . ومؤدى هذا النص أنه يلزم اعلان ذوى الشأن بقرار الاتهام وتاريخ الجلسة حتى تمنع الخصومة فى مواجهته فاذا ما تم اعلان المتهم فى الدعوى التأديبية بتقرير الاتهام دون تاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته كان الاعلان مبتورا ومن ثم غير مرتب لآثره .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الوكيل العام الأول رئيس ادارة الدعوى التأديبية بالمنصورة أرسل الكتاب رقم ١٠٩٤ بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢ الى مأمور شرطة مركز مشتول التسوق يطلب اليه اعلان المتهم بتقرير الاتهام المرفق وبجلسة ١٩٨٨/٦/١٩ وفى ١٩٨٨/٢/٢١ وقع المراد اعلانه على تقرير الاتهام بالمعلم دون تاريخ الجلسة ورد مأمور الشرطة عن ادارة الدعوى التأديبية بأنه تم اعلان المراد اعلانه بتقرير الاتهام .

ومن حيث أن المين مما تقدم ان اعلان الطاعن تم بتقرير الاتهام دون تاريخ الجلسة ، فإن ذلك يرتب بالقطع عدم صحته وبالتالي عدم انعقاد

الخصومة أمام المحكمة التأديبية ، لا يحول دون ذلك كما أشارت إليه النيابة الادارية من أن تقرير الطعن المودع من جانب الطاعن قد أشار الى طعنه بتقرير الاتهام وتاريخ الجلسة ، لأن هذه الاشارة قد وردت في معرض تفكار الطاعن لتوقيمه وهو الفكار لا وجه لتخصيصه لانه على فرض صحة التوقيع بالعلم فقد ورد عما ورد بتقرير الاتهام دون تاريخ الجلسة .

ومن حيث ان مقتضى ذلك بطلان الحكم المطعون فيه ، فانه يلزم انضمام بالغائه مع اعادة الدعوى التأديبية الى المحكمة التأديبية بالمنصورة لاعادة محاكمة الطاعن عما نسب اليه مجددا من هيئة أخرى « .

( طعن ٤٧٧٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٠/٦/٢٣ )

قاعدة رقم ( ٢٤٩ )

البيان :

المادة ١٠/١٢ من قانون الرافعات الفنية والتجارية - المذلة ٢٢ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة - اعلن المدعى عليه في الدعوى التأديبية على عنوان مجهول ترتب عليه عدم امكانية اخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لتقرر دعواه - الاعلان على هذا النحو يكون قد شبه عيب جسيم يبطئه - ويكون كذلك في مواجهة النيابة العامة - باعتبار انه لم يستدل عليه وانه ليس له عنوان معلوم بداخل الجمهورية - « .

الحكمة :

ومن حيث انه يبين بالاطلاع على محاضر جلسات المحكمة التأديبية في الدعوى الصادر فيها الحكم المطعون فيه وأوراق الدعوى ان الطاعن ( المدعى عليه في الدعوى التأديبية المذكورة ) اعلن في مواجهته النيابة العامة - لجلسة ١٩٨٧/١٠/١٥ - ذلك بعد ان سبق اعلاؤه بناء على طلب المحكمة لجلسة ١٩٨٧/٤/١١ ثم لجلسة ١٩٨٧/٥/٢٣ ثم لجلسة

١٥/٩/١٩٨٧ مع ذكر عنوانه على انه : شارع الاقبال — برمل الاسكندرية  
دون ذكر رقم العقار فارتد اعلانه فى كل من المرات السابقة سواء بواسطة  
البريد أو بواسطة شرطة رمل الاسكندرية بأنه لم يستدل عليه لانه لم يذكر  
بالعنوان رقم العقار الذى يتم عليه الاعلان مع ان الثابت ان للطاعن عنوانا  
معروفا ثابتا بأكثر من ورقة من أوراق ملف خدمته التى اودعته جهة الادارة  
بجلسة المرافعة امام دائرة فحص الطعون فى ٢٨/٣/١٩٩٠ وهذا العنوان  
هو : بجوار العقار ٢٣ بشارع الاقبال — برمل الاسكندرية .

. ومن ثم واذا اعلن الطاعن ( المدعى عليه ) فى الدعوى المذكورة غلى  
عنوان مجهول ترتب عليه عدم استدلال هيئة البريد أو شرطة الرمل عليه حتى  
يمكن اخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لنظر دعواه — فان اعلانه على هذا  
المحو يكون قد شاب عيب جسيم يطله وكذلك اعلانه فى مواجهه النيابة  
العامة طبقا للمادة ١٣/١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية باعتبار انه  
لم يستدل عليه وانه ليس له عنوان معوم بداخل الجمهورية — فان هذا  
العيب الذى اعتور اعلانه يشوب بالبطلان الاجراءات التى صدر على  
اساسها انحكم المطعون فيه بما يجعله صادرا بناء على اجراءات باطله نصيبه  
هو ذاته بالبطلان وتجعل فى الطاعن عليه بالبطلان فى محله وكذلك طلب  
الفائة لصدوره مشوبا بهذا البطلان هذا وقد نصت المادة ٢٣ من القانون  
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الدولة على انه « يجوز الطعن امام  
المحكمة الادارية العليا فى الاحكام الصادرة من محكمة القضاء الادارى  
أو من المحاكم التأديبية وذلك فى الاحوال الآتية : (١) . . . . .  
(٢) اذا وقع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الاجراءات اثر فى الحكم » .

ومن حيث انه وقد بان — على ما تقدم ذكره — ان الحكم المطعون  
فيه صدر باطلا فان هذا يجعله منعذما بما يميز الطعن فيه فى أى وقت واذا  
اقیم الطعن المبطل فى ١٤/٣/١٩٨٨ مع ان الحكم المطعون فيه صادر فى

١٩٨٧/١٠/٢٥ ولم يثبت ان الطاعن اقام طعنه فى التاريخ المشار اليه بسد اكثر من ستين يوما من تاريخ علمه بالحكم المطعون فيه علما يقينا فان هذا الطعن يعتبر مقبدا فى الميعاد القانونى مقبولا شكلا .

ومن حيث انه يتعين لذلك الحكم بقبول الطعن شكلا وفى الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه واعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية بأسيوط للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى .

ومن حيث ان هذا الطعن معنى من الرسوم عملا بحكم المادة ٩٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٨٧ فى شأن نظام العاملين المدنيين بالدولة التى نصت على ان تعفى من الرسوم الطعون التى تقدم ضد أحكام المحاكم التأديبية » .

( طعن ١١٤٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٤/٧/١٩٩٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٥٠ )

#### البدا :

اعلان العامل المقدم الى المحكمة التأديبية واخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته يعد اجراء جوهريا - يترتب على اغفال الاعلان وعدم القيام به او اجراؤه بالخالفه للقانون وعلى وجه لا تتحقق الغاية منه البطلان - حكمة ذلك هى توفير الضمانات الاساسية للعامل المقدم للمحاكمة التأديبية للدفاع عن نفسه ودرء الاتهام عنه باحاطته علما بامر محاكمته وتاريخ الجلسة المحددة لذلك - الواد ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ٢٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية - تسلم الأوراق المطوب اعلانها الى الشخص نفسه او فى موطنه - يجوز تسليمها فى الوطن المختار فى الاحوال التى بينها القانون - يعتبر الاعلان منتجا لآثاره من قى تسليم الصورة الى من سلمت اليه قانونا - يجوز اعلان الأوراق القضائية فى مواجهة النيابة العامة - اذا كان موطن

المعلن اليه غير معلوم فى الداخل أو الخارج — يشترط القيام مسبقا بتحريات كافية وجدية لتتقضى عن موطن المراد اعلانه وثبوت عدم الاهتداء اليه — يكون الاجراء باطلا اذا نص القانون صراحة على بطلانه او اذا شاب عيب لم تتحقق معه الغاية من الاجراء .

#### الحكمة :

ومن حيث انه متى كان من المقرر قانونا ان اعلان العامل المقدم الى المحاكمة التأديبية واخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته يعد اجراء جوهريا باعتباره الوسيلة الوحيدة لعلم المعلن اليه ، وانه اذا تم وفقا للشكل الذى رسمه القانون وتطلبه اتج اثره ولا يقبل بالتالى الادعاء بعدم العلم به كما انه يترتب على اغفال الاعلان وعدم القيام به أو اجرائه بالمخالفة للقانون على وجه لا تتحقق الغاية منه بطلانه ، وحكمة ذلك وجوب توفير الضمانات الاساسية للعامل المقدم للمحاكمة التأديبية للدفاع عن نفسه ودرء الاتهام عنه باحاطته علما بأمر محاكمته وتاريخ الجلسة المحددة لذلك كى يتمكن من المثل امام المحكمة سواء بنفسه أو بوكيل عنه لمتابعة سير اجراءات الدعوى وتقديم ما لديه من ايضاحات وبيانات وأوراق لاستيفاء عناصرها واستكمال عناصر الدفاع فيها الى غير ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن .

ومن حيث متى كان الاعلان باطلا — باجرائه على خلاف ما قضى به اتقانون على ذلك من شأنه وقوع عيب شكلى فى اجراءات المحاكمة يؤثر على الحكم الصادر فيها ويؤدى تبعا لذلك الى بطلانه .

ومن حيث ان قانون المرافعات المدنية والتجارية قد نص فى المادة انباشرة منه على ان : « تسلم الاوراق المطلوب اعلانها الى الشخص نفسه أو فى موطنه ويجوز تسليمها فى الموطن المختار فى الاحوال التى بينها القانون ؛ اذا لم يجد المحضر الشخص المطلوب اعلانه فى موطنه كان عليه

ان يتسلم الورقة الى من يقرر اه وكيله أو اه يعمل فى خدمته أو اه من الساكنين معه من الأزواج والاقارب والأصهار » ونص فى المادة الحادية عشرة منه على اه « اذا لم يجد المحضر من يصح تسليم الورقة اليه طبقا للمادة السابقة أو امتنع من وجده من المذكورين فيها من الاستلام وجب عليه ان يسلمها فى اليوم ذاته الى مأمور القسم أو المركز أو العبدية أو شيخ البلد الذى يقع موطن المعلن اليه فى دائرته حسب الاحوال وعلى المحضر خلال اربع وعشرين ساعة - ان يوجه الى المعلن اليه فى موطنه الأصلي أو المختار كتابا مسجلا يخبره فيه ان الصورة سلمت الى جهة الادارة ويجب على المحضر ان يبين ذلك اه فى حينه فى أصل الاعلان وصورته ويعتبر الاعلان منتجاً لاثاره فى وقت تسليم الصورة الى من سلمت اليه قانوناً » واجاز استثناء من الأصل العام الوارد فى المادتين ١٠ و ١١ فى الفقرة العاشرة من المادة الثالثة عشر اعلان الاوراق القضائية فى مواجهة النيابة العامة اذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم فى الداخل أو الخارج وشرط القيام مسبقا بتحريات كافية وجدية للتقصى على موطن المراد اعلانه وثبوت الاهتداء اليه ، ونص فى المادة ٢٠ منه على أن « يكون الاجراء باطلا اذا نص القانون صراحة على بطلانه أو اذا شاب عيب لم تتحقق بسببه النفاية من الاجراء .. » .

ومن حيث اه متى كان الثابت من الأوراق ان الطاعة قد اعلنت بقرار الانهام الذى أعدته ادارة الدعوى التأديبية بطنطا بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمتها فى مواجهة النيابة العامة اذ قام المحضر باجراء ذلك بناء على تكليفه من الادارة بكتابها رقم ٧٥٨ المؤرخ ١٩٨٨/٢/٣ والموجه الى كبير محضرى محكمة طنطا الابتدائية وازاء ما افادت به الشرطة من ان جردة الطاعة قد قررت بوجود المذكورة بالسعودية ورفضت التوقيع وهو اجراء قد تم على غير الوجه الذى رسمه قانون المرافعات وطالبا ان كافة الاوراق

قد اثبت فيها محل إقامة الطاعة بطنطا ، ومن ثم فلم يكن جائزا القيام بإعلانها في مواجهة النيابة العامة والاستعاضة بذلك عن اتباع الاجراءات المنصوص عليها في القانون .

ومن حيث انه ازاء ما تقدم ، ولما كانت الطاعة لم تعلن بأمر محاكمتها اطلاقا قانونيا صحيحا مما توجب عليه عدم مشولها أمام المحكمة التأديبية في أى مرحلة من مراحلها أو تمكينها من الدفاع عن نفسها وذرة الاتهام الموجه اليها عنها حتى صدر الحكم المطعون فيه في غيبتها ومن ثم يكون ذلك الحكم باطلا .

( طعن رقم ٢٥٦ لسنة ٣٧ ق بجلسة ١٩٩٢/٢/١ )

قس المنى ( طعن رقم ١٥٣٨ ، ٤٥٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٧/٣/٧ )

للمادة رقم ( ٢٥١ )

النيابة :

اعلان العامل المقدم للمحاكمة التأديبية واخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته وفقا للمادة ٢٢ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بعد اجراء جوهريا - اغفال هذا الاجراء أو اجراءه بالمخالفة لحكم القانون على وجه لا تتحقق به الغاية منه من شأنه وقوع عيب شكلى في اجراءات المحاكمة يؤثر في الحكم ويؤدى الى بطلانه .

المحكمة :

ومن حيث ان اعلان العامل المقدم للمحاكمة التأديبية واخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته يعتبر اجراء جوهريا فان اغفال هذا الاجراء أو اجراءه بالمخالفة لحكم القانون على وجه لا تتحقق به الغاية منه من شأنه وقوع عيب شكلى في اجراءات المحاكمة يؤثر في الحكم ويؤدى الى بطلانه .

ومن حيث أن الثابت بالاطلاع على تلف الدعوى التأديبية رقم ١٣/٦٢ ق والمطعون في الحكم الصادر فيها بالنظر المائل يتضح أن المحكمة التأديبية بالمنصورة أرسلت خطابا عاديا باسم الطاعة على العنوان بشارع أبو الشيخ رقم ١ بالزقازيق قسم حسن صالح في ١٩٨٥/١/٢٤. للحضور أمام المحكمة بجلسة ١٩٨٥/٣/٢ إلا أن هذا الخطاب ارتد مؤشرا عليه بما يفيد أن المذكورة بالخارج ، وتاريخ ١٩٨٥/٦/١ أرسلت ادارة الدعوى التأديبية بالمنصورة خطابا الى مأمور قسم ثان الزقازيق تطلب فيه التنبيه على الطاعة بالعنوان المشار اليه بالحضور أمام المحكمة التأديبية بالمنصورة بجلسة ١٩٨٥/٤/٧ وعمل التحريات اللازمة لبيان محل اقامة الطاعة في حالة عدم وجودها في هذا العنوان ، وقد أعيد الخطاب مرفقا به أقرار من شقيقة الطاعة يفيد أن شقيقتها غير موجودة بهذا العنوان وهي حاليا بالخارج بالمراق مع زوجها . . . . . وغير معلوم عنوانها ، وبناء على قرار المحكمة التأديبية بالمنصورة بجلسة ١٩٨٥/٦/١ أعلنت الطاعة في مواجهة النيابة العامة .

ومن حيث أنه بالبناء على ما تقدم فإن قلم كتاب المحكمة التأديبية بالمنصورة لم يتم بإعلان الطاعة بتقرير الاتهام وتاريخ الجلسة بخطاب حوذي عليه مصحوب بعلم الوضول وذلك على النحو الذي أوجبه المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة المشار اليه ، وبالتالي فإن الطاعة لم تعلن بناء بدور من اجراءات بشأن محاكمتها ولم تتح لها فرصة الدفاع عن نفسها ومن ثم فإن الحكم المطعون فيه يكون قد شاب عيب في الاجراءات ترب عليه الاخلال بحق الدفاع على وجه يؤثر في الحكم ويؤدي الى بطلانه مما يتعين منه الحكم بالغاء .

ومن حيث أنه ولئن كان ميعاد الطعن امام هذه المحكمة ستون يوما من تاريخ صدور الحكم الا أن هذا الميعاد لا يسرى في حق ذى المصلحة

الذى لم يعلن اعلافا قاعونيا صحيحا باجرائت محاكمته وبالتالي لم يعلم بتاريخ صدور الحكم ضده الا من تاريخ علمه اليقيني بهذا الحكم ، واذ لم يثبت من الأوراق علم الطاعة بذلك الحكم قبل اقامة الطعن المائل فى ١٩٩١/١٢/٢٦ ومن ثم يكون الطعن قد اقيم فى الميعاد بما يتعين قبوله شكلا ومن حيث أن الفصل فى موضوع الطعن يعنى بحسب الأصل عن بحث الطلب المستعجل » .

( طعن ٢٢٠ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٩٣/٦/٢٦ )

ثالثا - قلم الكتاب يقوم باعلان ذوى الشأن بقرار الاتهام

#### قاعدة رقم ( ٢٥٢ )

المبدأ :

المادة ٣٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة مفادها - يقوم قلم كتاب المحكمة التأديبية باعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة الى المحاكمة التأديبية وتاريخ الجلسة المحددة للمحاكمة فى محل اقامة المعلن اليه او فى محل عمله - ذلك لتوفير الضمانات الأساسية للمعامل المقدم للمحاكمة التأديبية للدفاع عن نفسه - بعد اعلان الصامل المقدم للمحاكمة التأديبية بقرار الاتهام واخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته اجراء جوهرى يترتب على اغفاله وقوع عيب شكلى فى اجراءات المحاكمة يؤثر فى الحكم ويؤدى الى بطلانه .

المحكمة :

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان المادة ٣٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تقضى بان يقوم قلم كتاب المحكمة التأديبية باعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة المحددة للمحاكمة فى محل اقامة المعلن اليه او فى محل عمله ، وحكمة هذا النص هي ( ٢٨ - م )

توفير الضمانات الأساسية للعامل المقدم للمحاكمة التأديبية للدفاع عن نفسه ولدرء الاتهام عنه وذلك بإحاطته علما بأمر محكمته بإعلانه بقرار إحالته الى المحكمة التأديبية المتضمن يياها بالمخالفات النسوبة اليه وتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته ليتمكن من التثول امام المحكمة بنفسه أو بوكيل عنه للدلاء بما لديه من ايضاحات وتقديم ما يحن له من يذات وأوراق لامتيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن . وإذا كان اعلانا للعامل المقدم للمحاكمة التأديبية بقرار الاتهام والمختاره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته اجراء جوهريا فان انفعال هذا الاجراء أو اجراءه بالمخالفة لحكم القانون على وجه لا تتحقق معه الغاية منه من شأنه وقوع عيب شكلى فى اجراءات المحاكمة يؤثر فى الحكم ويؤدى الى بطلانه » .

( طعن ١٧٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩١/٣/٣٠ )

( نفس المضى : طعن رقم ٧٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٩١/٢/٢٣ )

( طعن رقم ١٠٢ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٩١/٧/٢٠ )

رابعا - تحديد المشرع للوسيلة التي يتم الاعلان بها  
( خطاب موسى عليه مصحوب بطم وصول )

### قاعدة رقم ( ٢٥٢ )

البعد :

استلزم المشرع ان يكون اعلان قرار الاحالة اى تقرير الاتهام وتاريخ الجلسة المحددة للمحاكمة التأديبية الى العامل المحال الى المحاكمة التأديبية بخطاب موسى عليه مصحوب بطم الوصول حتى يتم التيقن من وصول هذا الاعلان المكتوب الى المطن اليه - فى الحالة التى يوجه فيها الاعلان بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة الى العامل المحال عن غير طريق البريد وانما بواسطة المحضرين او غيرهم من رجال الادارة فانه لا يجوز ان يتم الاعلان شفويا ويشترط لصحة هذا الاعلان ان يتم بصورة منافرة لما نصت عليه المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة اى ان يتم بصورة مكتوبة محتوية على البيانات المتطلبه قانونا ثبت تسليمها الى المطن اليه بالطرق المقررة قانونا - اغفال اعلان ذوى الشأن بالجلسة المحددة لنظر الدعوى يترتب عليه وقوع عيب شكلى فى الاجراءات الاضرار بصالح الخصم الذى وقع هذا الغفال فى حقه يؤثر فى الحكم ويترتب عليه بطلانه .

الحكمة :

» ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان الحكم المطعون فيه صدر فى غيبة الطاعن الذى لم يحضر أى جلسة من جلسات المرافعة امام المحكمة التأديبية او يقدم دفاعه امامها .

ومن حيث ان ولئن كان الثابت ان تقرير الاتهام المقدم من النيابة الادارية انى المحكمة التأديبية بالمنصورة باتهام المتهم المحال ( الطاعن ) بالاقطاع عن العمل فى المدة من ٣٠/١٢/١٩٨٠ حتى ٣٠/٥/١٩٨١ قد اعلن الى الطاعن ، وقد وقع الطاعن بالعلم على هذا التقرير .

الا ان الأوراق خلت مما يثبت ان الطاعن قد اعلن بالتاريخ المحدد لنظر  
الدعوى امام المحكمة التأديبية ، ذلك انه من ناحية فان تقرير الاتهام المشار  
اليه لم يرد به أى بيان عن التاريخ المحدد لنظر الدعوى امام المحكمة  
التأديبية ، ومن ثم انصب توقيع الطاعن عليه بالعلم على البيانات الواردة  
به فقط والتي تخلو من تاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى ، ومن ناحية  
أخرى فلم يوجه الى الطاعن أى اخطار اخر مكتوب مبين به على وجه  
التحديد التاريخ المعين لمحاكمة الطاعن تأديبيا فى الاتهامات المنسوبة اليه  
بتقرير الاتهام ، ولا يكفى فى هذا الشأن الكتاب الموجه من ادارة الوعدى  
التأديبية الى مأمور شرطة مركز بليس لاطار الطاعن بتقرير الاتهام  
وبالجلسة المحددة لنظره ، والتأشير المحررة بواسطة احد رجال الادارة  
بظهر تقرير الاتهام من ان المذكور تنبه عليه بالحضور فى الجلسة المحددة  
والمذيلة بكلمة علم وتوقيع الطاعن طالما ان هذه التأشير ايضا جاءت مجهلة  
بشأن تاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى التأديبية ، فضلا عن ذلك فانه  
حتى اذا أخذت هذه التأشير على ان ثمة تنبيه شفوى من رجل الادارة على  
الطاعن بالحضور فى الجلسة المشار اليها ، وهو اقتراض غير بقينى ، فان  
ذلك لا يستقيم كاعلان قانونى بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى  
انتأديبية ولا ينتج اثرا قانونيا فى هذا الشأن فأولى شروط صحة الاعلان  
الذى يقوم به رجل الادارة عند انتقاله الى موطن المعلن اليه ان يكون هذا  
الاعلان ذاته مكتوبا مشتملا على البيانات المتطلبة قانونا وان تسلم صورته  
المكتوبة المشتملة على هذه البيانات ذاتها الى المعلن اليه ولا يغنى عن ذلك  
قيام رجل الادارة بالتنبيه الشفوى على المعلن اليه بالحضور فى الجلسة  
المحددة لنظر الدعوى أو توقيع المعلن اليه بالعلم بما اخطر به شفويا .

اذ تظل هذه الاجراءات فاقدة لمقومات الاعلان الصحيح قانونا ولتقد  
نصت المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧/١٩٧٢

بشأن الاجراءات امام المحاكم التأديبية ان يقوم قلم كتاب المحكمة انتايدية باعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة ويكون الاعلان فى محل اقامة المعلن اليه أو فى محل عمله بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول : والمشرع قد استلزم ان يكون اعلان قرار الاحالة أى تقرير الاتهام وتاريخ الجلسة المحددة للمحاكمة التأديبية الى العامل المحال الى المحاكمة التأديبية بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول حتى يتم اتيقن من وصول هذا الاعلان المكتوب الى المعلن اليه بما يفى عن الجدل أو المنازعة فى مدى وصوله من عدمه وفى ماهية ومضمون البيانات التى يحتوئها ولهذا السبب فانه فى الحالة التى يوجه فيها الاعلان بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة الى العامل المحال عن غير طريق البريد وانما بواسطة المضربين أو غيرهم من رجال الادارة فانه لا يجوز ان يتم الاعلان شفها حتى مع استكتاب المعلن اليه بائه علم بما نه به شفها وانما يشترط كشرط أولى لصحة هذا الاعلان ان يتم بصورة مناظرة لما نصت عليه المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة أى ان يتم بصورة مكتوبة محتوية على البيانات المتطلبة قانونا ثبت تسليمها الى المعلن اليه بالطرق المقررة قانونا وبغير ذلك يظل الاجراء فاقدا لاولى مقومات الاعلان الصحيح المنصوص عليه فى المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة فلا ينتج أى أثر من الآثار القانونية التى يرتبها القانون على الاعلان الصحيح .

ومن حيث ان الثابت من العرض السالف ان الطاعن لم يعن بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته تأديبيا اعلانا صحيحا وفق المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة وتمت اجراءات هذه المحاكمة وصدر الحكم فيها فى غيبته ، ولما كان قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان اغفال اعلان ذوى الشأن بانجلسة المحددة لنظر الدعوى يترتب عليه وقوع عيب شكلى فى الاجراءات والاضرار بصالح الخصم الذى وقع هذا الاغفال فى حقه والذى قصد

باعلاؤه بتاريخ الجلسة حضوره بنفسه أو بوكيل عنه أمام المحكمة وتقديم ما يمن له من بيانات وأوراق ولتستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن الامر الذى يترتب على اغفاله وقوع عيب شكلى فى الاجراءات يؤثر فى الحكم ويترتب عليه بطلانه ، فان الحكم المطعون فيه وقد تحقق فيه هذا العيب الجوهرى يعد مشويا بالبطلان وخليقا بالالفاء » .

( طعن ٣٣٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٠/٦/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ٢٥٤ )

##### المبدأ :

المكلف باعلان العامل المحال للمحاكمة التأديبية هو قلم كتاب المحكمة - وسيلة الاعلان هي خطاب موصى عليه مصحوب بطلم الوصول فى محل اقامته او محل عمله - هذه الاجراءات هي التى يتعين اتباعها للاعلان قبل اللجوء الى اجراءات قانون الرافعات - والا شاب اجراءات الاعلان عيب مخالفة القانون . الممول عليه فيما يتعلق بمحل اقامة الطاعن - هو عنوانه الثابت بملف خدمته .

##### المحكمة :

ومن حيث أن المادة الثالثة من مواد اصدار القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن مجلس الدولة تنص على أن « تطبق الاجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون ، وتطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص ... » وتنص المادة ( ٣٤ ) من ذات القانون على أن « تقام الدعوى التأديبية من النيابة الادارية بايداع أوراق التحقيق وقرار الاحالة قلم كتاب المحكمة المختصة .. على أن يقوم قلم كتاب المحكمة باعلان دوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة ... ويكون الاعلان فى محل اقامة المعلن اليه

أو محل عمله بغطاب موسى عليه مصحوب بـعلم وصول • ويتم اعلان أفراد القوات المسلحة ومن في حكمهم — ممن تسرى في شأهم أحكام هذا القانون — بتسليمه الى الادارة القضائية المختصة بالقوات المسلحة ، ومفاد هذا النص أن المكلف بإعلان النامل المحال للمحكمة التأديبية هو قلم كتاب المحكمة وأن وسيلة الاعلان هي خطاب موسى عليه مصحوب بـعلم وصول في محل اقامته أو محل عمله وأن هذه الاجراءات هي التي يتعين اتباعها للاعلان قبل اللجوء الى اجراءات قانون المرافعات ، والا شاب اجراءات الاعلان عيب مخالفة القانون •

ومن حيث أن الثابت أن الطاعن من العاملين المدنيين بالدولة المفروض عليهم بحكم الفقرة السادسة من المادة ( ٧٦ ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ابلاغ الجهة التي يصل بها بسجل اقامته وكل تغيير يطرأ عليه خلال شهر على الاكثر من تاريخ التخصير ، فمن ثم يكون الممول عليه قانونا — فيما يتعلق بسجل إقامة الطاعن — هو عنوانه الثابت بملف خدمته •

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم ، وكان من غير الثابت في الأوراق أن قلم كتاب المحكمة التأديبية بالسيوط قد اعلن الطاعن بتقرير الاتهام وتاريخ جلسة المحاكمة على عنوانه الثابت بملف خدمته بغطاب موسى عليه مصحوب بـعلم الوصول بإخطار الطاعن بتاريخ الجلسة المحددة لنظر الطعن فأثر عليه برفض الاستئناف ، وأنه قد لجأ الى الاجراءات المقررة في قانون المرافعات قبل استفاد طرق الاعلان المقررة في قانون مجلس الدولة ، فمن ثم تكون اجراءات اعلان الطاعن مشوبة بعيب مخالفة القانون ، وهو عيب شكلي جوهرى في اجراءات المحاكمة من شأنه أن يؤدي الى بطلان الحكم •

## قاعدة رقم (٢٥٥)

### المبدا :

المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يضمن اعلان العامل المحال الى المحاكمة التأديبية بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى فى محل اقامته او محل عمله بخطاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول - حدد المشرع الوسيلة التى يتم الاعلان بها وهى خطاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول - اذا لم يتم الاعلان على هذا النحو كان يتم بخطاب مسجل غير مصحوب بعلم وصول او بخطاب عادى كان الاعلان باطلا وفقا لاحكام قانونى مجلس الدولة والنيابة الادارية .

### الحكمة :

ومن حيث ان مؤدى ما تقدم - وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة - أنه يتعين اعلان العامل المحال الى المحاكمة التأديبية بقرار الاحالة ( تقرير الاحكام ) وتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى فى محل اقامته او فى محل عمله وذلك بخطاب موسى عليه مصحوب بعلم الوصول وبذلك حدد المشرع للوسيلة التى يتم بها اعلان المحال للمحاكمة التأديبية وبمعنى الالتزام بهذه الوسيلة فى الاعلان فاذا لم يتم الاعلان على هذا النحو - كان يتم بخطاب مسجل غير مصحوب بعلم وصول او كان بخطاب عادى كان الاعلان باطلا وفقا لاحكام قانونى مجلس الدولة والنيابة الادارية وقد أكدت ذلك ايضا المادة ٣٨ من قانون مجلس الدولة والمادة ٣٠ من قانون النيابة الادارية التى أوجبت كل منهما ان تتم جميع الاخطارات والاعلانات بالنسبة للدعوى التأديبية بخطاب موسى عليه مع علم وصول ولا يجوز اعلان صاحب الشأن فى مواجهة النيابة العامة طبقا لقانون المرافعات المدنية

والتجارية ألا بعد استنفاد الطريق الذي نص عليه قانون مجلس الدولة وبعد اجراء تحريرات جديدة عن موطنه فى الداخل أو الخارج .

ومن حيث أنه لما كان ذلك وكان الثابت من الأوراق المودعة ملف الدعوى التأديبية المطعون فى حكمها انها خلت مما يفيد اعلان الطاعن اثناء محاكمته على محل اقامته المعلوم للجهة الادارية ، باعتباره موظفاً والثابت بملف خدمته - بخطاب موصى عليه بعلم وصول ، بقرار الاحالة ( تقرير الاتهام ) وتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى التأديبية وفقاً لاحكام المتقدمة فان الطاعن لا يكون قد اعلن اعلاناً قانونياً صحيحاً على النحو الذى أوجبه احكام قانونى مجلس الدولة والنيابة الادارية الامر الذى يترتب عليه بطلان الاعلان وبطلان الحكم الذى ترتب عليه - لصدوره فى غيبة المحال الذى لم يعلن اعلاناً قانونياً سليماً - مما ترتب عليه ايضا - حرمانه من حق الدفاع عن نفسه فيما نسب اليه من مخالفة حوكم من أجلها ويمد اخلالاً جوهرياً بحق الدفاع يطل الحكم ومن ثم يكون قد وقع بطلان فى الاجراءات اثر فى الحكم بما يوجب الفأوه » .

( طعن ١٣١٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٣/٧/٣ )

**خامسا : الاعلان بقرار الاحالة من تاريخ الجلسة يكون في محل  
اقامة المعلن اليه أو في محل عمله**

### **الفصل رقم ( ٢٥٦ )**

**المادة :**

المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - يتعين ان يقوم قلم كتاب المحكمة التأديبية باعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة في محل اقامة المعلن اليه أو في محل عمله - يعد هذا الاجراء اجراما جوهريا لانه يحاط بالمعامل المقدم للمحاكمة علما بأمر محاكمته بما يسمح له ان يمارس كل ما يتصل بحق الدفاع - اغفال هذا الاجراء أو اجراؤه بالمخالفة لحكم القانون من شأنه ان يؤثر في الحكم ويؤدى الى بطلانه .

**المحكمة :**

ومن حيث انه عن الوجه الاول من المعلن ، فقد نصت المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على ان « تقام الدعوى التأديبية من النيابة الادارية بايداع اوراق التحقيق وقرار الاحالة قلم كتاب المحكمة المختصة . . . وتنتظر الدعوى فى جلسة . . . ، ويتولى رئيس المحكمة تحديدها . . . على ان يقوم قلم كتاب المحكمة باعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الاوراق . ويكون الاعلان فى محل اقامة المعلن اليه أو فى محل عمله بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم وصول » . وقد جرى قضاء هذه المحكمة على انه وفقا للمادة المشار اليها يتعين ان يقوم قلم كتاب المحكمة التأديبية باعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة فى محل اقامة المعلن اليه أو فى محل عمله ، باعتبار ذلك اجراء جوهريا ، اذ به يحاط علما

بأمر محاكمته بما يسمح له ان يمارس كل ما يتصل بحق الدفاع ، ومن ثم فان اغفال هذا الاجراء او اجراءه بالمخالفة لحكم القانون من شأنه ان يؤثر فى الحكم ويؤدى الى بطلانه .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق انه عقب اعادة الدعوى للمحكمة التأديبية بالاسكندرية تحدثت لنظرها جلسة ١٩٨٧/١/٢٤ ، وقام قلم كتاب المحكمة باخطار الطاعن بهذه الجلسة بالخطاب المسجل بعلم الوصول رقم ٥٢٥٠ بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٣ على عنوانه بالمندره البحرية بجوار مديرية الزعيم عبد الناصر اسكندرية فارتد الاعلان مؤشرا عليه من قبل انبريد بأنه غير معروف بالمندره ، فقررت المحكمة تأجيل الدعوى لجلسة ١٩٨٧/٣/٢٨ لاعلان المحال فى مواجهة النيابة العامة المختصة بمد التحرى عن آخر موطن معلوم له ، فتم اعلانه بهذه الجلسة مباشرة فى مواجهة النيابة العامة ، وفى ذات الجلسة قررت المحكمة حجز الدعوى للحكم .

ومن حيث ان الثابت مما تقدم ان الاخطار الذى لمسل للطاعن لم يتم تسلمه ، وانه كان على عنوان خاطيء ، كما ان اعلان الطاعن فى مواجهة النيابة العامة لم يسبقه أى تحريات عن عنوانه الصحيح ، ولم ينفذ قرار المحكمة التأديبية الصادر بجلسته ١٩٨٧/١/٢٤ بإجراء تحريات عن محل اقامة الطاعن ، ومن ثم يكون الاعلان قد تم بالمخالفة لاحكام القانون ، وترتب عليه عدم علم الطاعن بالجلسة المحددة لمحاكمته ، وحرمانه من ابداء توجه دفاعه ، الامر الذى يؤثر فى الحكم المطعون فيه ويؤدى الى بطلانه ، ويستوجب القضاء بالقائه ، وكان يتعين اعادة الدعوى للمحكمة التأديبية للفصل فيها مجددا ، الا انه لما كان الطعن المائل هو للمرة الثانية فى ذات الدعوى ، فان المحكمة تصدى للحكم فى الموضوع اعمالا لنص الفقرة الأخيرة من المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات .

ومن حيث ان الثابت على النحو المتقدم ان الطاعن لم يعلن بقرار الاحالة للمحاكمة التأديبية ولم يتم اخطاره قانونا بجلسات المحاكمة حتى صدر الحكم المطعون فيه ، وليس فى الاوراق ما يفيد علمه على وجه اليقين بالحكم المطعون فيه فى تاريخ سابق على اقامة طعنه ، فان الطعن يكون مقاما فى الميعاد القانونى المقرر ، واذا استوفى سائر اوضاعه الشكلية فانه يكون مقبولا شكلا » .

( طعن ٤٠٨٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢ )

**سادسا - متى يكون الاعلان فى مواجهة النيابة العامة صحيحا**

**١ - اذا كان موطن المراد اعلانه معلوما فى الخارج**

**قاعدة رقم ( ٢٥٧ )**

**المبدأ :**

اذا كان الثابت ان جهة الادارة قد سمعت لمعرفة محل اقامة الطاعن خارج البلاد وانتهى سعيها الى تعذر علمها بمحل اقامته - اعلانه فى مواجهة النيابة العامة يكون قد تم بالاتفاق مع القانون .

**المحكمة :**

« ومن حيث ان مبنى الطعن على الحكم المطعون فيه ان اعلان الطاعن بالدعوى التأديبية قد تم فى مواجهة النيابة العامة دون استفاد الجهد فى سبيل التحرى عن موطنه .

ومن حيث انه وفقا لنص المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يقوم قلم كتاب المحكمة التأديبية باعلان ذوى

الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الأوراق ويكون الاعلان فى محل اقامة المعلن اليه أو فى محل عمله بخطاب مودى عليه مصحوب بعلم الوصول •

ومن حيث انه باعلان الطاعن بتقرير الاتهام وتاريخ الجلسة المحددة لنظر الدعوى التأديبية فى ١١/١/١٩٨٧ فقد ارتد الكتاب المسجل مؤشرا عليه بأن المذكور بالخارج ، وهو ما بعث معه ادارة الدعوى التأديبية بطنطا بناء على طلب المحكمة التأديبية لمأمور قسم شبين الكوم لاعلان المحال . . . . . المقيم ببيت خاقان بشبين الكوم لحضور جلسة ٨/٣/١٩٨٧ أمام المحكمة التأديبية بطنطا فأقاد مندوب الشياخة بأنه بمقابلة والده قرر كتابة فى ٢٦/٤/١٩٨٧ بأن ابنه سافر الى احدى الدول العربية ولا يعرف عنوانه وانه سيبلغه عند عودته ، وهو ما تم معه اعلان المحال فى مواجهة النيابة العامة •

ومن حيث ان قانون المرافعات المدنية والتجارية قد نص فى البند ١٠ من المادة ١٣ منه على انه « اذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم وجب ان تشمل الورقة على آخر موطن معلوم له فى جمهورية مصر العربية أو فى الخارج وتسلم صورتها بالنيابة » وكان الثابت ان الجهة الادارية قد سعت لمعرفة محل اقامة الطاعن فى خارج البلاد واتتهى سعيها الى تعذر علمها بمحل اقامته بعد ان اقر والده كتابة بأنه لا يعرف عنوانه فى الخارج • ومن ثم فان الجهة الادارية تكون قد بذلت الجهد الكافى للتعرف على محل اقامة المعلن اليه وتعذر عليها معرفته مما يكون اعلانه فى مواجهة النيابة العامة قد تم بالاتفاق مع حكم القانون » •

( طعن ١١٨ لسنة ٣٤ ق جلسة ٣/٤/١٩٩٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٥٨ )

المبدأ :

يقوم قلم كتاب المحكمة التأديبية باعلان ذوى الشأن بقرار الاتهام وتاريخ الجلسة فى محل اقامة المعلن اليه او فى محل عمله - المحكمة من ذلك توفير الضمانات الأساسية للعامل المحال الى المحكمة التأديبية للدفاع عن نفسه ولدرء الاتهام عنه - بعد اعلان العامل المقدم الى المحكمة التأديبية واخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته اجراء جوهرى - يترتب على افعال هذا الاجراء او اجراءه بالخالفه لحكم القانون وقوع عيب شكلى فى الاجراءات يؤثر فى الحكم ويؤدى الى بطلانه - المادة ١٠/١٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية اجازت اعلان الاوراق القضائية فى النيلة العامة - مناط صحة هذا الاجراء ان يكون موطن المعلن اليه غير مطوم فى الداخل او الخارج - اذا كان موطن المعلن اليه مطوم فى الداخل فيجب اعلانه فيه - اذا كان للمعلن اليه موطن مطوم فى الخارج فيسلم الاعلان للنيابة العامة لارساله الى وزارة الخارجية لتوصيله اليه بالطريق الدبلوماسى .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة ( ٣٤ ) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بأن يقوم قلم كتاب المحكمة التأديبية باعلان ذوى الشأن بقرار الاتهام وتاريخ الجلسة فى محل اقامة المعلن اليه او فى محل عمله ، وحكمة هذا النص هى توفير الضمانات الأساسية للعامل المحال الى المحكمة التأديبية للدفاع عن نفسه ودرء الاتهام عنه ، وذلك يحاطه علما بأمر محاكمته باعلانه بقرار احالته الى المحكمة التأديبية المتضمن بياناً بالمخالفات المنسوبة اليه وتاريخ الجلسة المحددة ليمكن من اثول أمام المحكمة بنفسه أو بوكيل عنه للدلاء بما لديه من ايضاحات وتقديم ما يمن له من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر

الدفاع فيها ومتابعة اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن ، واذا كان اعلان العامل المقدم الى المحاكمة التأديبية واخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته اجراء جوهريا فلان اغفال هذا الاجراء أو اجراءه بالمخالفة لحكم القانون على وجه لا تتحقق معه النفاية منه من شأنه وقوع عيب شكلى فى اجراءات المحاكمة يؤثر فى الحكم ويؤدى الى بطلانه .

ومن حيث ان قانون المرافعات المدنية والتجارية وان كان قد أجاز فى الفقرة العاشرة من المادة ( ١٣ ) منه اعلان الأوراق القضائية فى النيابة العامة ، الا أن مناط صحة هذا الاجراء ان يكون موطن المعلن اليه غير معلوم فى الداخل أو الخارج ، فاذا كان للمعلن اليه موطن معلوم فى الداخل فيجب اعلانه فيه على الوجه الذى أوضحتته المادة العاشرة من هذا القانون ، وان كان له موطن معلوم فى الخارج فيسلم الاعلان للنيابة العامة لارساله الى وزارة الخارجية لتوصيله اليه بالطريق الدبلوماسى حسبما نصت على ذلك الفقرة التاسعة من الماد ( ١٣ ) من ذات القانون .

ومن حيث انه لما كان الثابت من الأوراق ان الطاعن له موطن معلوم فى الداخل هو منوف / عزبة الملك - شارع ابو غالى متفرع من شارع الروضة أمام مدرسة الأزهار الابتدائية - حسبما يبين من كتاب ادارة سمس الليان التعليمية الموجه الى المحكمة والمؤرخ ١٩٩١/١/٦ ، الا ان المحكمة التأديبية بطنطا اعلنته على سمس الليان - منوفية كما اعلنته على ذات العنوان ادارة الدعوى التأديبية بالنيابة الادارية وعندما أثبتت التحريات وجوده بالخارج بالسعودية قامت باعلانه فى مواجهة النيابة العامة ، الأمر الذى يجزم بعدم جدوى هذا الاعلان ، ومن ثم عدم اقتاجه أى أثر قانونى ، لأن الاعلان فى الحالتين باطل ومخالف للقانون ، حيث لم يتصل علم الطاعن بالدعوى التأديبية المقامة ضده ولم يعط الفرصة فى

استعمال حقه الدستوري والقانوني في اصدار وتقديم دفعه ، الأمر الذي يبطل الحكم المطعون فيه ، ويتعين القضاء بالغاء واعادة الدعوى للمحكمة التأديبية بطنطا لمحاكمة الطاعن والفصل فيما نسب اليه من هيئة أخرى .

( طعن ٢٧٦٢ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٢٥٩ )

النسبة :

يقوم قلم كتاب المحكمة التأديبية باعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة في محل اقامة المعلن اليه او في مقر عمله - المحكمة من ذلك هي توفير الضمانات الاساسية للعامل المقدم الى المحكمة التأديبية للدفاع عن نفسه ولدفع الاتهام عنه - اعلان العامل المقدم الى المحكمة التأديبية واخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته يعتبر اجراء جوهريا - اغفال هذا الاجراء او اجراؤه بالخلافه لحكم القانون من شأنه وقوع عيب شكلى في اجراءات المحاكمة يؤثر في الحكم ويؤدى الى بطلانه - المادة ١٢/١٠ قانون المرافعات المدنية والتجارية اجازت اعلان الاوراق القضائية في النيابة العامة - مناط صحة هذا الاجراء ان يكون موطن المعلن اليه غير معلوم في الداخل او الخارج - اذا كان للمعلن اليه موطن في الداخل فيجب ان يسلم الاعلان الى شخصه او في موطنه - اذا كان للمعلن اليه موطن معلوم في الخارج فيسلم الاعلان للنيابة العامة لارساله لوزارة الخارجية لتوصيله بالطرق الدبلوماسية .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بأن يقوم قلم كتاب المحكمة التأديبية باعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة في محل اقامة المعلن اليه او في مقر عمله .

وحكمة هذا النص واضحة وهي توفير الضمانات الأساسية للمعامل  
المقدم الى المحكمة التأديبية للدفاع عن نفسه لتزهر الاتهام عنه وذلك  
بحاضته علما بأمر محاكمته باعلانه بقرار الاحالة المتضمن بيان المخالفات  
المنسوبة اليه وتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته ليتمكن من المشور امام  
المحكمة بنفسه أو بوكيل عنه الادلاء بما لديه من ايضاحات وتقديم ما يعن  
له من بيانات وأوراق لاستبقاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها  
ومتابعة اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة  
جوهرية لذوى الشأن واذا كان اعلان العامل المقدم الى المحكمة التأديبية  
واخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته اجراء جوهريا فان اغفال هذا  
الاجراء أو اجراؤه بالمخالفة لحكم القانون على وجه لا تتحقق معه الغاية  
منه من شأنه وتوقع عيب شكلي فى اجراءات المحاكمة كما يؤثر فى الحكم  
ويؤدى الى بطلانه .

ومن حيث ان قانون المرافعات المدنية والتجارية قد أجاز فى الفقرة  
المنشرة من المادة ١٣ اعلان الأوراق القضائية فى النيابة العامة الا أن  
صحة هذا الاجراء ان يكون موطن المعلن اليه غير معلوم فى الداخل أو  
الخارج أما اذا كان للمعلن اليه موطن فى الداخل فيجب تسليم الاعلان الى  
شخصه أو الى موطنه الذى اوضحته المادة المنشرة من لهذا القانون وان  
كان له موطن معلوم فى الخارج فيسلم الاعلان للنيابة العامة لارساله  
لوزارة الخارجية لتوصيله بالطرق الدبلوماسية حسبما نصت على ذلك  
الفقرة التاسعة من المادة ١٣ من ذات القانون .

وحيث انه وقد ثبت من التحريات التى أجرتها جهة الادارة أن الطاعن  
لم يكن مقيما بالبلاد وكان يعمل بالعراق ولم تبذل جهة الادارة أى جهد  
فى سبيل التحرى عن عنوانه بالخارج سواء بالاتصال بادارة وثائق السفر  
( ٣٩ - ٢ )

والهجرة والجنسية أو بالاستفسار من أقاربه وزملائه وعليه فإن اعلانه في مواجهة النيابة العامة يكون باطلا وغير منتج لأي أثر من آثاره القانونية

(طن رقم ٣٣٧٥ لسنة ٣٤ ق بجلسة ١١/١/١٩٩٢)

فصل المعنى :

(طن رقم ٩٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١١/١/١٩٩٢)

(طن رقم ٣١٧٧ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٥/٥/١٩٩١).

(طن رقم ٧١٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ٢٣/٣/١٩٩١)

(طن رقم ٣٣ لسنة ٣٤ ق — جلسة ١٩/١١/١٩٨٨)

٢ — اذا لم يكن للمراد اعلانه عنوان معلوم بالمداخل ولا بالخارج .

#### المادة رقم ( ٣٦٠ )

المادة :

وفقا لحكم المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يتعين ان يقوم فلم كتاب المحكمة التأديبية باعلان لوى الشان بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة في محل القامة المعلن اليه او في مقر عمله باعتباره ذلك اجراء جوهريا لا تنعقد بغيره الخصومة لا تقوم الدعوى التأديبية وبطلان اجراءاتها والاحكام التي تصدر بناء عليها تتعلق ذلك النظام العام القضائي — الاعلان عن طريق النيابة العامة — حالته — تسليم صورة الاطلاقات القضائية الى النيابة العامة في هذه الحالات يكون صحيحا ويمتبر بذلك ان الاعلان لصاحب الشان قد تم في مواجته لقانونا .

المحكمة :

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه وفقا لحكم المادة ( ٣٤ ) من قانون مجلس الدولة سالف الذكر يتعين ان يقوم فلم كتاب

المحكمة التأديبية بإعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة في محل اقامة المعلن اليه أو في مقر عمله باعتبار ان ذلك اجراء جوهريا لا تنفقد بغيره الخصومة ولا تقوم الدعوى التأديبية وتبطل اجراءاتها والاحكام التي تصدر بناء عليها لتعلق ذلك بالنظام العام القضائي .

ومن حيث ان قانون المرافعات يقضى في المادة ( ١٣ ) بإعلان الاشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج بتسليم صور الاعلانات للنيابة العامة التي تتولى ارسالها الى وزارة الخارجية لتسليمها بالطرق الدبلوماسية اما اعلان الاشخاص الذين ليس لهم موطن معلوم فتسلم صورتها للنيابة العامة على ان تشتمل الورقة على آخر موطن معلوم لهم في مصر أو في الخارج كما تسلم صور الاعلانات للنيابة العامة ايضا اذا لم يجد المحضر في الموطن من يصح تسليم الورقة اليه أو من ينوب عنه في التوقيع على اصلها بالاستلام أو اذا امتنع اعلانه في موطنه لأي سبب .

ومن حيث انه في جميع هذه الحالات يكون صحيحا تسليم صور الاعلانات القضائية الى النيابة العامة ويعتبر بذلك ان الاعلان لصاحب الشأن قد تم في مواجهة قانونا .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان الطاعنة اقطعت عن الفصل اعتبارا من ١٠/٢/١٩٨٢ بغير اذن واحيلت الى النيابة الادارية ثم المحاكمة التأديبية ، وافادت التحريات انها غير موجودة في آخر محل اقامة معلوم لجهة الادارة وهو شارع حامد عرفات بالمحلة الكبرى وافاد شقيقها بموجب الاقرار المقدم منه والمرفق بالتحريات بتاريخ ١٢/٦/١٩٨٣ انها طرقت زوجا بليليا ولم يوضح عنوانها في ليبيا ، ولذلك فقد جرى اعلانها بتقرير الاتهام في مواجهة النيابة العامة ، وعلى ذلك فان اعلانها على هذا النحو لعدم الاستدلال على محل اقامتها بالخارج يكون سليما ومتجا اثره قانونا .

ومن ثم كان يتعين على الطاعة ان تودع تقرير الطعن المائل خلال المبتين يوما التالية لصدور الحكم المطعون فيه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه صدر في ١٣/٢/١٩٨٤ بينما اودع تقرير الطعن قلم كتاب هذه المحكمة في ١٦/٧/١٩٨٦ فان الطعن المائل يكون قد اقيم بعد فوات الميعاد القانوني الامر الذي يتعين معه الحكم بعدم قبول الطعن شكلا .

ومن حيث ان هذا الطعن معنى من الرسوم القضائية طبقا لاحكام المادة ( ٩٠ ) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

( طعن ٣٠٤٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣/٥/١٩٨٩ )

#### قاعدة رقم ( ٢٦١ )

##### المبدأ :

انذار الطاعة على عنوانها بالخارج - يكشف عن علم الإدارة بمجمل اقامتها بالخارج مما يكون معه اعلانها في مواجهة النيابة العامة باعتبار انها غير معلوم اقامتها بالخارج يكون قد خالف الواقع يؤدي الى بطلان الاعلان وينهاه معه الحكم المطعون فيه .

##### المحكمة :

ومن حيث انه وفقا لنص المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يقوم قلم كتاب المحكمة التأديبية باعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الاوراق ويكون الاعلان في محل اقامة المعلن اليه أو في محل عمله بخطاب موصى خايه مصحوب بعلم الوصول .

ومن حيث انه بنظر الدعى التأديبية امام المحكمة التأديبية بطنطا  
بجلسة ١٩٨٧/٨/٣٠ فقد ارتد الاخطار الموجه للطاعة من المحكمة التأديبية  
مؤشرا على مظهره بأن المذكورة بالخارج وتأجل نظر الدعى لجلسة  
١٩٨٧/١٢/٦ لاعلان التهمة ، وبذلك الجلسة قدمت النيابة الادارية ما يفيد  
اعلان التهمة فى مواجهة النيابة العامة نكورها بالخارج وعدم معرفة محل  
اقامة لها وهو ما قررت معه المحكمة حجز الدعى التأديبية للحكم فيها  
بجلسة ١٧ يناير ١٩٨٧ .

ومن حيث انه يتعين لامتداد الخصومة قانونا ان يتم اعلان صحيفتها  
بحيث تصل الى علم المعلن اليه علما يقينيا وذلك بتسليم الصورة لنفس  
الشخص المعلن اليه وذلك حتى يتسنى له مباشرة حق الدفاع عن نفسه الذى  
كفله الدستور بالاصالة أو الوكالة بالنص الصريح فى المادة ٦٩ منه وقد  
اجاز المشرع فى حالة عدم الاستدلال على محل اقامة الشخص أو موطنه  
ان يتم اعلاؤه فى مواجهة النيابة العامة وفقا لنص المادة ١٣/١٠ من قانون  
المرافعات - وهو الامر المقرر على سبيل الاستثناء من الاصل العام ، فمن  
ثم فلا يصح اللجوء اليه الا اذا قام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة عن  
محل اقامة الموجه له الاعلان ، وان يكون قد بذل جهدا معقولا فى سبيل  
معرفة محل اقامة الموجه اليه الاعلان والا اعتور اعلاؤه البطال انذى  
لا تقوم معه الخصومة القضائية لتعارض ذلك مع النظام العام القضائى  
الذى يقوم أساسا على كفالة حق كل مواطن فى الدفاع اصالة أو وكالة عن  
نفسه .

ومن حيث ان الثابت من مذكرة النيابة الادارية أن انقطاع الطاعة  
عن عملها المنتدبة له اعتبارا من ١٩٨٧/١/٢٦ قد جاء عقب انتهاء الاجازة  
الممنوحة لها بدون مرتب لمدة ثلاثة شهور من ١٩٨٦/١٠/٢٦ حتى  
١٩٨٧/١/٢٥ لزيارة زوجها بدولة الكويت ، وانه قد تم انذارها على

عنوانها بالخارج في ١٩٨٧/٢/٤ ، وهو ما يكشف عن علم الإدارة بمحل اقامتها بالخارج مما يكون معه اعلائها في مواجهة النيابة العامة باعتبار أنه غير معلوم محل اقامتها بالخارج قد خالف الواقع وبما يلحق بهذا الاعلان بطلائعا ينهار معه الحكم المطعون فيه لعدم اتصال الخصومة باحد اطراف الدعوى على خلاف ما تطلبه القانون .

( طعن ١٨٠٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/٧/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٢٦٢ )

البيان :

إذا كان الثابت أنه قد تأكد وجود العامل بدولة اليمن - يتعين الاستمرار في التحريات الجادة لمعرفة محل اقامته بالخارج - عدم اتمام هذا الامر وانما تم اطلاله بمواجهة النيابة العامة بعد ان ورد بالتحريات انه يقال انه بليمن - فان هذا الاجراء على هذا النحو يكون باطلا ويؤدي الى بطلان الحكم المطعون فيه .

الحكمة :

ومن حيث ان المادة ( ٣٤ ) من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ تقضى بأن يقوم قلم كتاب المحكمة التأديبية باعلان ذوى الشأن بقرار الاتهام وتاريخ الجلسة في محل اقامة المعلن اليه أو في محل عمله ، وذلك لتوفير الضمانات الاساسية للعامل المحال الى المحاكمة التأديبية للدفاع عن نفسه ودرء الاتهام عنه ، وذلك بإخطائه علما بأمر محاكمته واعلانه بقرار احالته الى المحاكمة التأديبية المتضمن بيان المخالفات المنسوبة اليه وتاريخ الجلسة المحددة ليتمكن من التمثول امام المحكمة بنفسه أو بوكيل عنه للدلاء بما لديه من ايضاحات وتقديم ما يعين له من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها .

ومتابعة اجراءاتها ، واذ كان اعلان العامل المقدم للمحاكمة التأديبية واخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته اجراء جوهريا فان اغفال هذا الاجراء أو اجراؤه بالمخالفة لحكم القانون على وجه لا تتحقق معه الغاية منه من شأنه وتوقع عيب شكلي في اجراءات المحاكمة يؤثر في الحكم ويؤدي الى بطلانه .

ومن حيث ان قانون المرافعات المدنية والتجارية وان كان قد اجاز في الفقرة ( ١٠ ) من المادة ( ١٣ ) منه اعلان الاوراق القضائية في النيابة العامة الا ان مناط صحة هذا الاجراء ان يكون موطن المعلن اليه غير معلوم في الداخل أو الخارج .

ومن حيث انه متى كان الثابت من الاوراق ان العامل المذكور قد تأكد وجوده بالخارج — بدولة اليمين — ومن ثم كان يمتنع الاستمرار في التحريات البجادة لمعرفة محل اقامته بالخارج ، ولما كان هذا الامر نه يتم ، وانما تم اعلانه في مواجهة النيابة العامة بعد ان ورد بالتحريات انه يقال انه بانمين ، ومتى كان هذا الاجراء قد تم على النحو المشار اليه فانه يكون باطلا ، الامر الذي يؤثر في الحكم المطعون فيه ويؤدي الى بطلانه ، ويتمين الحكم بالقائه ، واعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية بالنسبة للفصل فيها مجددا من هيئة اخرى .

( طعن ٣٩٨٥ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩١/٦/١ )

للصحة رقم ( ٢٦٢ )

المبدأ :

متى كان الاعلان بقرار الاحالة للمحاكمة التأديبية وتاريخ الجلسة اجراء جوهريا وضروريا وشرطا لازما لصحة المحاكمة — اغفاله أو اجراءه

بالمخالفة لصحيح حكم القانون وعلى وجه لا تتحقق الفاية منه يترتب عليه بطلان الاجراءات التالية لذلك بما فيها الحكم المطعون فيه والذي يعد قد صدر باطلا - اذ كان اعلان الطاعن في مواجهة النيابة العامة لم تسبقه التحريات الجدية والكافية للتقصي عن محل اقامتها - عدم مثولها امام المحكمة التأديبية في كافة مراحل الدعوى - اخلال بحقها في الدفاع عن نفسها ودرء الاتهام الموجه اليها عنها .

#### المحكمة :

ومن حيث انه يبين من مطالعة ملف الدعوى التأديبية رقم ١٥١ لسنة ١٦ ق الصادر فيها الحكم المطعون فيه ان قلم كتاب المحكمة التأديبية بطنطا لم يخطر الطاعة بقرار احالتها للمحاكمة التأديبية المتضمن بيان المخالفة المنسوبة اليها ومواد الاتهام المطبقة في شأنها كما لم يخطر بها بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمتها على النحو الذي توجبه المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة سالفة الذكر وقد خلت الأوراق مما يدل على ان ثمة اخطارات للطاعة قد اتصل عليها بما فيها خلا كتاب ادارة الدعوى التأديبية بطنطا الموجه الى مأمور قسم أول المحلة الكبرى المؤرخ ٢٨/٣/١٩٨٨ لتبنيه على الطاعة بالحضور امام المحكمة التأديبية بطنطا صباح يوم ١٠/٤/١٩٨٨ مع أخذ اقرار كتابي عليها شخصيا ببيعاد الجلسة واذا كانت قد غادرت البلاد فتتم الافادة بمحل اقامتها بالخارج متى كان معلوما واعيد ذلك الكتاب مؤشرا عليه من مندوب الشياخة بان والد الطاعة قد قرر بانها غير موجودة حائيا بالجمهورية وهي طرف زوجها بالخارج فقالت النيابة الادارية باعلان الطاعة في مواجهة النيابة العامة بتاريخ ٤/٦/١٩٨٨ وقدمت ذلك الاعلان الى المحكمة التأديبية التي اصدرت بناء عليه حكما المطعون فيه .

ومن حيث انه يبين مما تقدم انه لم يتم اعلان الطاعة اعلانا قانونيا صحيحا ، اذ لم يتم اعلانها بقرار احالتها الى المحاكمة التأديبية المتضمن بيانا

بالمخالفة المنسوبة اليها وتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمتها ، كما ان اعلانها  
فى مواجهة النيابة العامة لم تسبقه التحريات الجدية والكافية للتقضى عن  
محل اقامتها الامر الذى تروى عليه عدم مثولها انام المحكمة التأديبية فى  
كافة مراحل الدعوى مما اخل بحقها فى الدفاع عن نفسها ودرء الاتهام  
الموجه اليها عنها .

ومن حيث انه متى كان الاعلان بقرار الاحالة للمحاكمة التأديبية  
وتاريخ الجلسة المحددة للمحاكمة اجراء جوهريا وضروريا وشرطا لازما  
لصحة المحاكمة فان اغفاله أو اجراه بالمخالفة لصحيح حكم القانون وعلى  
وجه لا تتحقق الغاية منه يترتب عليه بطلان الاجراءات التالية لذلك بما فيها  
الحكم المطعون فيه والذى يعد قد صدر باطلا .

( طعن ٤٧٥٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٢/٣/٧ )

نفس المعنى :

( طعن رقم ٢٥٦٠ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٩٢/٣/٧ )

( طعن رقم ٣٧٣٥ لسنة ٣٦ ق — جلسة ١٩٩٢/٤/٢٩ )

( طعن رقم ٤٧٦٩ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١٩٩٢/٤/٢٢ )

قاعدة رقم ( ٢٦٤ )

المبدأ :

لا يكفى ان ترد الورقة بغير اعلان ليسلك المعلن الطريق الاستثنائى  
بالاعلان فى مواجهة النيابة — بل يجب ان يثبت ان طالب الاعلان قد سعى  
جاهدا للتعرف على محل اقامة الراد اعلاته ولم يثمر هذا الجهد .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن اعلان العامل

المقدم للمحاكمة التأديبية وخطاره بموعد الجلسة المحددة لمحاكمته يعتبر إجراء جوهرياً ، ومن ثم فإن اغفال هذا الإجراء أو إجراؤه بالمخالفة لحكم القانون على وجه لا تتحقق منه النية منه ، من شأنه وقوع عيب شكلي في إجراءات المحاكمة يؤثر في الحكم ويؤدي إلى بطلانه .

ومن حيث أن قانون المرافعات المدنية والتجارية وإن كان قد أجاز في الفقرة العاشرة من المادة ١٣ اعلان الأوراق القضائية في النيابة العامة ، إذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم فإن ذلك قد ورد على سبيل الاستثناء من الأصل العام ، ومن ثم فلا يصح اللجوء اليه إلا بعد القيام بتحريات كافية ودقيقة للتقصي عن محل اقامة المطلوب اعلائه ، ولا يكفي أن ترد الورقة بغير اعلان ليمسك المعلن هذا الطريق الاستثنائي ، بل يجب أن يثبت أن طالب الاعلان قد سعى جاهدا للتعرف على محل اقامة الراد اعلائه ، وأن هذا الجهد لم يشر .

ومن حيث أن التثبت من الأوراق أن المحال انقطع عن عمله في غير حدود الاجازات المقررة قانوناً ، فأحيل إلى المحاكمة التأديبية ، وبجلسة ١٩٩٠/٣/٢٥ قدمت النيابة الادارية اعلالا للمتهم في مواجهة النيابة العامة بعد أن أقامت شرطة قسم أول الزقازيق أنه بالمراق ولم يعرف له محل اقامة هناك ، في الوقت الذي كان فيه الطاعن قائماً بعمله بمدرسة الشهيد أحمد خوّاد بكر الصناعية بالزقازيق اعتباراً من ١٩٩٠/٢/٢٠ ، واذ خلت الأوراق بما يفيد قيام الجهة الادارية ببذل أي جهد في سبيل التحري عن محل اقامة المراد اعلائه سواء عن طريق سؤال الجيران والأقارب والزلاء ومن ثم يكون اعلائه في مواجهة النيابة العامة قد وقع باطلاً ، الأمر الذي يؤدي إلى بطلان الحكم المطعون فيه .

( طعن ٣١١٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٩٢/٣/١٤ )

قاعدة رقم ( ٢٦٥ )

البسما :

عدم اجراء تحريات جديّة في سبيل التعرف على محل اقامة الطاعن  
لاعلانه في مواجهة النيابة العامة - مكن هذا الاعلان قد شابه عيب جوهرى  
يؤدى الى بطلانه وبطلان اجراءات محاكمته تاديبيا .

المحكمة :

وحيث أنه يبين من أوراق الدعوى التأديبية رقم ١٤٩ لسنة ١٦،  
قضائية أن ادارة الدعوى التأديبية بالمنصورة أرسلت الكتاب رقم ٣٤٥٩  
+ ١ بتاريخ ١٦/٤/١٩٨٨ الى مأمور شرطة فارسكور لاعلان الطاعن  
بضرورة الحضور أمام المحكمة التأديبية بالمنصورة بتاريخ ٢/١٠/١٩٨٨  
وأرقت بكتابها تقرير اتهام بالمخالفات المنسوبة اليه وفي حالة عدم وجود  
المعلن اليه بالعنوان الموجود بكتابها ، وطلبت النيابة الادارية اجراء  
التحرّيات اللازمة وعما اذا كان له محل معلوم بالخارج من عدمه - وقد  
أفاد مركز شرطة فارسكور بأن المذكور غير موجود وأنه يعمل الآن  
بالكويت - وأعادت النيابة الادارية مخاطبة مركز شرطة فارسكور بتاريخ  
٢/٥/١٩٨٩ لاستيفاء التحريات عن عنوانه بالكويت تفصيلا ورد المركز  
بتاريخ ٢٤/٧/١٩٨٩ باقرار من خفير القرية بأن الطاعن مازال موجودا  
بالخارج ولم يتمكن من معرفة عنوانه ، الأمر الذى جعل النيابة الادارية  
تقوم باعلانه في مواجهة النيابة العامة بتاريخ ٢٧/١١/١٩٨٩ .

وحيث أنه تبين مما سبق أنه لم يتم اجراءات تحريات جديّة في سبيل  
التعرف على محل اقامة الطاعن لاغلانه في مواجهة النيابة العامة ، فلا يتكفى  
ما قرره الخفير في هذا الشأن للقول باجراء هذه التحريات ، ومن ثم يكون  
هذا الاعلان قد شابه عيب جوهرى يؤدى الى بطلانه وبطلان المحاكمة

التأديبية ، مما يؤثر في الحكم المطعون فيه ويؤدى الى بطلانه ، مما يتعين  
منه الحكم بالنفاذ .

( طعن ٦٤ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٩٢/٤/٨ )

#### قاعدة رقم ( ٢٦٦ )

المبدأ :

يقوم قلم كتاب المحكمة التأديبية باعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة الى  
المحاكمة التأديبية وتاريخ الجلسة المحددة - ذلك فى محل اقامة الطن عليه  
او فى محل عمله حكمة ذلك هى توفير الضمانات الأساسية للعامل المقدم  
الى المحاكمة التأديبية للدفاع عن نفسه ودرء الاتهام عنه - بعد اعلان العامل  
المقدم للمحاكمة التأديبية بقرار الاتهام واخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته  
اجراء جوهريا - اغفال هذا الاجراء او اجراؤه بالمخالفة لحكم القانون على  
وجه لا تتحقق معه الغاية منه من شأنه وقوع عيب شكلى فى اجراءات  
المحاكمة يؤثر فى الحكم ويؤدى الى بطلانه - المادة ١٠/١٢ من قانون  
الرافعات المدنية والتجارية اجازت اعلان الأوراق القضائية فى مواجهة  
النيابة العامة - ذلك اذا كان موطن الطن اليه غير معلوم - هذا الاجراء هو  
استثناء من الأصل فلا يسوغ اللجوء اليه الا بعد القيام بتحريرات كافية  
وجدية للتقصى عن محل اقامة الطن اليه وموطنه وعدم الاهتداء اليه - يترتب  
على مخالفة هذا الاجراء وقوع عيب شكلى فى اجراءات المحاكمة يؤثر فى  
الحكم ويؤدى الى بطلانه .

المحكمة :

ومن حيث أنه متى كان اعلان العامل المقدم للمحاكمة التأديبية بقرار  
الاتهام واخطاره بتاريخ الجلسة المحددة لمحاكمته اجراء جوهريا وبالتالي  
خان اغفال هذا الاجراء او اجراؤه بالمخالفة لحكم القانون وعلى وجه  
لا تتحقق معه الغاية منه من شأنه وقوع عيب شكلى فى اجراءات المحاكمة

يؤثر فى الحكم ويؤدى الى بطلانه كما ان قانون المرافعات وان كان قد  
اجاز فى الفقرة العاشرة من المادة الثالثة عشر منه اعلان الأوراق القضائية  
فى مواجهة النيابة العامة اذا كان موطن المعلن اليه غير مظلوم فان هذا  
الاجراء هو استثناء من الأصل العام ومن ثم فلا يسوغ اللجوء اليه الا بعد  
القيام بتحريات جدية وكافية للتقضى عن محل اقامة المعلن اليه وموطنه  
وعدم الاهتداء اليه ويترتب على مخالفة هذا الاجراء وقوع عيب شكنى  
فى اجراءات المحاكمة يؤثر فى الحكم ويؤدى الى بطلانه .

ومن حيث أنه يبين من مطالعة ملف الدعوى التأديبية رقم ٢٤٧ لسنة  
٢٩ ق الصادر فيها الحكم المطعون فيه ان قلم كتاب المحكمة التأديبية  
لوزارة التربية والتعليم لم يخطر الطاعن بقرار احالته للمحاكمة التأديبية  
المتضمن المخالفة المنسوبة اليه ومواد الاتهام المطبقة عليها كما لم يعلن  
بتاريخ الجلسة المحددة لذلك على النحو الذى توجه المادة ٣٤ من قانون  
مجلس الدولة المشار اليها ، وقد خلت الأوراق مما يدل على ان ثمة  
اخطارات للطاعن اتصل علمه بها فيما خلا كتاب النيابة الادارية المرسل  
لرئيس وحدة مباحث الواسطى لاجراء التحريات عن الطاعن الذى تمت  
للافادة بسفرو للسعودية فتم تحرير محضر سئل فيه شيخ الحصة التى يقيم  
بها الطاعن فقرر بأنه قد سافر الى المملكة العربية السعودية واعيدت  
الأوراق وجرى بناء عليها اعلان الطاعن فى مواجهة النيابة العامة ثم صدر  
الحكم المطعون فيه بناء على ذلك .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم ان اعلان الطاعن لم يتم على النحو  
القانونى الصحيح فهو من ناحية لم يتم اعلانه بقرار احالته للمحاكمة  
التأديبية المتضمن بياناً بالمخالفة المنسوبة اليه وتاريخ الجلسة المحددة  
لمحاكمته حتى يتسنى له فرصة الدفاع عن نفسه وتقديم مستنداته كما ان  
اعلانه فى مواجهة النيابة العامة لم يسبقه القيام باجراء تحريات جدية عن

محل اقامة الطاعن مما ترتب عليه عدم مثوله امام المحكمة سواء بنفسه أو بوكيل عنه في أى مرحلة من مراحل الدعوى التأديبية المقامة ضده بما اخل بحقه في الدفاع عن نفسه وفي درء الاتهام عنه .

ومن حيث انه متى كان الاعلان بقرار الاحالة الى المحاكمة التأديبية وبتاريخ الجلسة المحددة للمحاكمة اجراء جوهريا وضروبا كما سلف القول وشرطا لازما لصحة المحاكمة فان اغفاله أو اجراؤه على وجه غير صحيح لا تحقق معه الغاية منه يترتب عليه بطلان الاجراءات التالية لذلك بما فيها الحكم المطعون فيه والذي يعد قد صدر باطلا .

( طعن ١٣٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٢/٦/٦ )

٢ - بطلان الاعلان في مواجهة النيابة العامة اذا لم يكن قد استئنفت الى سبق التحرى عن موطن المراد اعلانه .

#### قاعدة رقم ( ٢٦٧ )

البيان :

يقع اعلان التهم بقرار الاحالة وبتاريخ الجلسة في مواجهة النيابة العامة باطلا في حالة خلو الأوراق مما يفيد اجراء التحريات الجدية والكافية لمعرفة محل اقامة التهم واعلانه فيه - معاد الطعن في الحكم المبني على اعلان باطل لا يسرى في حق ذى المصلحة الذى لم يعان باجراءات محاكمته اعلانا صميما الا من تاريخ علمه اليقيني بهذا الحكم .

المحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق ان السيد / . . . . اعلن بقرار احالته الى المحاكمة التأديبية في مواجهة النيابة العامة بمقولة عدم الاستدلال على محل اقامته بعد أن افاد قسم شرطة بندر المنيا بكتابه رقم

٢٩٥٢ المؤرخ ٥/٣/١٩٨٦ بأن المذكور خارج جمهورية مصر العربية .  
ولم يحضر السيد المذكور جلسات محاكمته ولم يخطر قانونا بهذه الجلسات  
وقد خلت الأوراق مما يفيد إجراء التحريات الجدية والكافية لمعرفة محل  
إقامة المتهم وإعلانه فيه ، ومن ثم يكون إعلانه في مواجهة النيابة العامة  
قد وقع باطلا ويكون الحكم المطعون فيه وقد اعتد بهذا الاعلان قد شاب به  
عيب في الاجراءات ترتب عليها الاخلال بحق المتهم في الدفاع عن نفسه  
على وجه يؤثر في الحكم ويرتب بطلانه .

ومن حيث أنه ولئن كان ميناء الطعن لعام المحكمة الادارية العليا  
ستين يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، الا أن هذا الميعاد  
لا يسرى في حق ذى المصلحة الذي لم يعلن باجراءات محاكمته اعلانا  
صحيحا وبالتالي لم يعلم بتاريخ صدور الحكم ضده الا من تاريخ علمه  
امتيقنى بهذا الحكم .

واذ لم يتم بالأوراق ما يفيد ان الطاعن قد علم بصدور الحكم المفضون  
فيه قبل انقضاء ستين يوما سابقة على ابداع تقرير الطعن قلم كتاب المحكمة،  
فان الطعن بهذه المثابة يكون قد استوفى أوضاعه الشكلية ، وينبنى من  
ثم قبوله شكلا .

( طعن ١٦٠٢ لسنة ٢٣ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٧ )

للحكمة رقم ( ٢٦٨ )

المبدأ :

عدم جواز اعلان التهم في مواجهة النيابة العامة الا اذا كان موطنه غير  
معلوم ، واذا كان موطنه معلوما ولم يجد الحضر من يصح تسليم الورقة  
اليه او من يتوب عنه في التوقيع على اصل الورقة بالاستلام واذا لم يثبت

المضر شيئا من ذلك وجري الاعلان في مواجهة النيابة العامة بعمل تحريات  
ادارية اثبتت عدم وجوده في العنوان المين في تقرير الاتهام فان اعلانه يكون  
باطلا ولا يترتب عليه أى اثر .

#### الحكمة :

ويقوم الطعن رقم ٣١/٦١٢ ق المقام من المهندس / . . . . على  
امساس عدم اعلان الطاعن للحضور لاعداد دفاعه عن الاتهامات المنسوبة  
اليه اعلانا صحيحا ذلك ان عنوان الطاعن الثابت فى أوراق شركة القطاع  
انعام التي يتبعها هو ( اشمون - شارع التأمينات الاجتماعية ) ومن ثم  
يكون اعلانه فى مواجهة النيابة العامة باطلا ولم يتصل به علمه ، وتكون  
محاكمته باطللة .

ومن حيث أنه عن الشكل بالنسبة للطعن الثانى رقم ٣١/٦١٢ ق  
المقام من المهندس / . . . . انه قد تم اعلانه بتقرير الاتهام فى مواجهة  
النيابة العامة . والثابت من الأوراق ان الطاعن الثانى له عنوان ثابت فى  
الأوراق هو ( شارع التأمينات الاجتماعية - اشمون ) وقد جاء فى تقرير  
الاتهام ان عنوانه هو بنها - كفر السرايا شارع رقم ٢ - هو العنوان الذى  
اعلن عليه بالخطابات المسجلة وفى مواجهة النيابة العامة . وقد جرى قضاء  
هذه المحكمة على ان الاعلان فى مواجهة النيابة العامة لا يصح الا اذا كان  
موطن المعلن اليه غير معلوم ، اذا كان موطنه معلوما ولم يجد المضر من  
يصح تسليم الورقة اليه أو من ينوب عنه فى التوقيع على أصل الورقة  
بالاستلام . واذ لم يثبت شئ من ذلك ، وجرى اعلان الطاعن الثانى فى  
مواجهة النيابة العامة بعد عمل تحريات ادارية اثبتت عدم وجوده فى العنوان  
المين فى تقرير الاتهام - فان اعلانه يكون باطلا ولا يترتب عليه أى اثر .  
ومضى لم يثبت ان المتهم الثانى قد علم بالحكم المطنون فيه فى تاريخ يسبق  
ابتناع تقرير الطعن أكثر من ميتين يوما ، فان طعنه يكون قد اقيم فى

الميعاد . واذ جاءت صحيفة مستوفاة أوضاعها القانونية ، فإن الطعن يكون مقبولا شكلا .

( طمنان ٢٥٢٩ لسنة ٣٠ ق و ٦١٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩/٣/١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٦٩ )

المبدأ :

لا يقع اعلان التهم بقرار الاتهام وتاريخ الجلسة في مواجهة النيابة العامة صحيحاً الا اذا كان مسبوقاً بالتحريات الكافية والجدية للاستدلال على موطن المراد اعلانه - التهم الذى يعلن باجراءات معاكمته اعلاناً صحيحاً طبقاً للمادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة او المادة ١٣ من قانون المرافعات لا يسرى بحقه ميعاد الستين يوماً فى الحكم المبني على اجراءات اعلان غير صحیحة الا من تاريخ علمه الحقيقى بصدر الحكم .

المحكمة :

ومن حيث ان الثابت من المستندات التى قدمتها الطاعنة ان لها محل اقامة معروف وهو الثابت بيطاقتها الشخصية . فان التحريات الادارية واتى انتهت الى عدم الاستدلال على محل اقامتها لا تمد فى حقيقتها من قبيل التحريات الجدية الكافية للتقصى عن موطن المراد اعلانه ، ولا يمكن فى هذه الحالة الاعتماد عليها لتوجيه الاعلان الى الطاعنة فى مواجهة النيابة العامة طبقاً للمادة ١٣ من قانون المرافعات ذلك ان الاعلان بهذه الطريقة الاستثنائية بتسليم صورته الى النيابة العامة لا يقع صحیحاً الا اذا كان مسبوقاً بالتحريات الكافية والجدية للاستدلال على موطن المراد اعلانه . وعلى هذا المتقضى فان اعلان الطاعنة فى مواجهة النيابة العامة فى الحالة المفروضة دون اجراء التحريات الجدية الكافية يعد قد وقع باطلاً . ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد قضى بمعاقبة الطاعنة بالفصل

من الخدمة دون أن تعلن اعلافا صحيحا طبقا للمادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة أو المادة ١٣ من قانون المرافعات ، فإن البطلان يكون قد لحق اجراءات المحاكمة التأديبية التي لم تضرها الطاعة أو تعلن بها اعلافا صحيحا الأمر الذي يؤدي الى بطلان الحكم ذاته .

ومن حيث أن ميعاد الطعن في الحكم امام المحكمة الادارية العليا هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم الا ان هذا الميعاد لا يسرى بحق ذي المصلحة الذي لم يعلن باجراءات محاكمته اعلافا صحيحا - كالحالة المعروضة - الا من تاريخ علمه الحقيقي بصدور هذا الحكم .

ومن حيث أن الأوراق خلت مما يدل على علم الطاعة بالحكم المضمون فيه في تاريخ سابق على ستين يوما من تاريخ طعنها عليه فإن هذا الطعن يكون في الميعاد ومقبولا شكلا .

ومن حيث أنه بالنسبة لموضوع الطعن وقد اتهمت المحكمة الى بطلان الحكم المضمون فيه حسبا سلف فانه يتعين القضاء بالنائه .

( طعن ٤٢٢١ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٣٠ )

للمادة رقم ( ٢٧٠ )

البيان :

عدم اعلان المتهم بتقرير الاتهام اعلافا صحيحا يترتب عليه بطلان اجراءات المحاكمة التأديبية والحكم الصادر فيها - الانتباه الى الاعلان في مواجهة النتيجة الصلة دون اجراء التحريات الكافية عن محل الإقامة لا يجدى في صحة الاعلان - كان يوسع المحكمة ان تقرر الاعلان بتقرير الاتهام وبالجلسة في مقر العمل طبقا للمادة ٢٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

## للحكمة :

الثابت من محاضر جلسات المحكمة التأديبية بالاسكندرية التي نظرت فيها الدعوى رقم ١٣٩ لسنة ٢٨ ق • المرفوعة من النيابة الادارية ، وانتهى باصدارها بجلسة ١٧/١٢/١٩٨٦ الحكم المطعون فيه ان ايا من الطاعنين لم يعلن بقرار الاتهام في هذه الدعوى التأديبية اعلانا صحيحا مما اقتضى من المحكمة ان تقرر بجلسة ١/٣/١٩٨٦ اعلانها في مواجهة النيابة العامة بعد اجراء التحريات الكافية في محل اقامتهما عقب ذلك اكتفت بذلك الاعلان دون ان تثبت من كفاية التحريات ، مع أنه من الواضح في الأوراق ان اجراءات التحري والبحث عن محل اقامتهما لم تستند ، بل انه لم يذل أى جهد في سبيل الاهتداء والتقصي عن محل اقامة الطاعنين قبل اعلانهما في مواجهة النيابة العامة اذ خلت الأوراق مما يفيد تعذر الوقوف على محل اقامتهما ومن ثم يكون الاعلان باطلا وبخاصة أنه كان بوسع المحكمة ان تقرر اعلانهما بقرار الاتهام وبالجلسة في مقر عملهما عملا بالمادة ٢٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٧٩٢ فهذه المادة اذ تجيز الاعلان بمقر عمل المتهم ، كما تجيزه في محل اقامته تقتضى انه لا يصح الاكتفاء بتعذر الوقوف على محل اقامته لاعلانه في النيابة العامة بل يجب ان يثبت كذلك تعذر اعلانه لشخصه في مقر عمله لاقطاعه عن عمله أو لانهاء خدمته وغير ذلك من أسباب تحذر الاعلان فيه أو امتناع توجيهه اليه في مقر عمله وغنى عن البيان انه ما دامت صلة كل من الطاعنين بالشركة التي يعملون بها قائمة ولم يقم دليل على اقطاعهما عن العمل فانه كان يمكن بل هو الواجب ان يعلن بمقر عملهما فيها ، واذا لم يتم ذلك ووجه الاعلان الى النيابة العامة دون اجراء التحريات الكافية التي يجب أن يبذلها كل باحث منجد حرص على الاهتداء الى محل اقامتهما ، فان الاعلان يكون باطلا ، ومن ثم تكون اجراءات محاكمتها تأديبيا باطلة ومن شأن ذلك ان تؤدي الى بطلان الحكم المطعون فيه عملا بالمادة ٢٥ من قانون المرافعات • ( طعن ١٠٥٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٨/٤/١٩٨٦ )

سابعا : حضور المتهم ليس لازما لمحاكمته تاديبيا ما دأ قد تم  
اختطاره بالحضور

فاغتنمة رقم ( ١٧١ )

المبحث :

المادة ٢١٩ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن إعادة تنظيم النيابة  
الإدارية والمحاكمات التأديبية مفادها — الموظف أن يحضر جلسات المحكمة  
التأديبية بنفسه أو يوكل عنه محاميا مقيلا تمام محاكم الاستئناف — وله  
أن يبدي دفاعه كتابة أو شفاهة — المحكمة أن تقرر حضور المتهم بنفسه —  
إذا لم يحضر المتهم بعد اختطاره بالحضور تجوز محاكمته والحكم عليه غيابيا  
— المادة ٣٠ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه مفادها — تكون  
الاخطارات والاعلانات بخطاب موصى عليه مع علم الوصول — إذا كان اعلان  
الأوراق القضائية في مواجهة النيابة العامة بدلا من الاعلان الشخصي المراد  
اعلانه أو في مواجهته اجازته القانون على سبيل الاستثناء — فانه لا يصح  
الالتجاء اليه الا اذا قام المعلن بالتعريات الكافية والدقيقة لتتقضى عن موطن  
المراد اعلانه — لا يكفي أن ترد الورقة بغير اعلان ليسلك المعلن هذا الطريق  
الاستثنائي بل يجب أن يكون الاعلان مسبقا بالتعريات الكافية والدقيقة —  
يشترط لصحة الاعلان في مواجهة النيابة أن يكون موطن المعلن اليه غير  
معلوم في الداخل أو الخارج والا كان الاعلان باطلا مما يؤدي ذلك الى بطلان  
الحكم الصادر في الدعوى التأديبية .

— متى كان المشرع قد برد الغاية من اعلان المائل بقرار الاحالة وتاريخ  
الجلسة في محل إقامة المعلن اليه أو في محل عمله طبقا لما نصت عليه المادة  
٢٤ من قانون مجلس الدولة — اذا تم اعلانه على خلاف ذلك لا تكون الغاية  
من هذا الاجراء قد تحققت وهي إقامة الفرصة له لرد الاتهام عن نفسه  
وبتقديم ما لديه من أوراق .

## الحكمة :

ومن حيث أنه عن الوجه الأول من أوجه الطعن الذي يوجهه الطاعن لنحكم المطعون فيه بالنقض على البطلان لبطلان اعلانه الذي تم في مواجهة النيابة العامة ، فان المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نص على أن ( .. يقوم قلم كتاب المحكمة التأديبية بإعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال أسبوع من تاريخ ايداع الأوراق . ويكون الاعلان في محل اقامة المعلن اليه أو في محل عمله بخطاب موصى عليه بعلم الوصول ) . وحكمة هذا النص واضحة وهي توفير الضمانات الأساسية للعامل المقدم الى المحاكمة التأديبية للدفاع عن نفسه ولدرء الاتهام عنه وذلك بإحاطته علما بأمر محاكمته باعلانه بقرار احالته الى المحكمة التأديبية المتضمن بيان المخالفات المنسوبة اليه وتاريخ الجلسة المحدد لمحاكمته ليتمكن من المشور أمام المحكمة بنفسه أو بوكيل عنه اللدلاء بما لديه من ايضاحات وتقديم ما يعن له من أوراق وبيانات لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع يرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن وهو ما حرص ما عليه المشرع بالنص عليه في المادة ٢٩ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية بأن ( للموظف ان يحضر جلسات المحكمة التأديبية بنفسه أو ان يوكل عنه محاميا مقبلا أمام محاكم الاستئناف ، وان يبدى دفاعه كتابة أو شفها للمحكمة ان تقرر حضور المتهم بنفسه . وفي جميع الأحوال اذا لم يحضر المتهم بعد اخطاره بذلك تجوز محاكمته والحكم عليه غاييا ) . ونص المادة ٣٠ من ذات القانون على ان ( تكون الاخطارات والاعلانات المنصوص عليها في هذا الباب بخطاب موصى عليه بعلم الوصول ) ، واذا كان اعلان الأوراق القضائية في النيابة العامة . بدلا من الاعلان للشخص المراد اعلانه أو في موطنه

انما اجازته القانون على سبيل الاستثناء فانه من ثم فلا يصح الالتجاء اليه الا اذا اقام المعلن بالتحريات الكافية الدقيقة للتقصي عن موطن المبراد اعلانه ، فلا يكفي ان ترد الورقة بغير اعلان ليسلك المعلن هذا الطريق الاستثنائي ، بل يجب ان يكون هذا الاعلان مسبقا بالتحريات المنضار انيها . اذا يشترط لصحة اعلان المحال في مواجهة النيابة العامة ان يكون موطن المعلن اليه غير معلوم في الداخل أو الخارج والا كان الاعلان باطلا بما يؤدي الى بطلان الحكم الصادر في الدعوى التأديبية ، ذلك ان الأصل وفقا لما نصت عليه المادة العاشرة من قانون المرافعات المدنية والتجارية الصادر بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٨ بان ( تسلم الأوراق المطلوب اعلانها الى الشخص نفسه أو في موطنه ويجوز تسليمها في الموطن المختار في الأحوال التي يبينها القانون ٥٥ ) كما ورد النص بالفقرتين (٩) و (١٥) من المادة ١٣ نفس القانون على أنه ( فيما يتعلق بالأشخاص الذين لهم موطن معلوم في الخارج يسلم للنيابة العامة وعلى النيابة ارسالها لوزارة الخارجية لتوصيلها بالطرق الدبلوماسية . واذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم وجب ان تشتمل الورقة على آخر موطن معلوم في جمهورية مصر العربية أو الخارج وتسلم صورتها للنيابة ) . فان الاعلان يكون باطلا وتكون الدعوى التأديبية قد سارت دون اعلانه اعلانا صحيحا حتى صدور الحكم ضده وفي غيبته ، ذلك ان عدم اعلان المحال اعلانا صحيحا والسير في اجراءات المحاكمة دون مراعاة أحكام القانون المتعلقة بهذا الاجراء الجوهرى يترتب عليه بطلان هذه الاجراءات وبطلان الحكم لابتناؤه على هذه الاجراءات الباطلة وذلك تأسيسا على ان الاجراء يكون باطلا اذا قضى القانون ضراحة على بطلانه أو اذا شاب عيب جوهرى لم تتحقق بسببه النفاية من الاجراء وفقا لما نص عليه المادة ٤٥ من قانون المرافعات . ومتى كان المشرع قد جدد الغاية من اعلان العامل بقرار الاسالة وتاريخ انعقدته

فى محل إقامة المعلن اليه أو فى محل عمله طبقا لما نصت عليه المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة المشار اليها وذلك فيما استهدفه من اتخاذ هذا الاجراء على هذا الوجه ، فانه اذا تم اعلاؤه على خلاف ذلك فلا يكون الناية من هذا الاجراء قد تحققت وهى - كما سلف البيان - اقامة الفرصة له لدرء الاتهام عن نفسه وتقديم ما لديه من أوراق ومستندات تنفى عنه الاتهام . ( راجع حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٧٩٢ لسنة ٢٦ قضائية بجلسته ٣٠/١٠/١٩٨٢ . س ٣٨ ص ١ وحكمها الصادر فى الطعن رقم ٣٤٢٢ لسنة ٢٧ قضائية بجلسته ١٢/١١/١٩٨٣ - س ٢٩ - ص ٥٤ وحكمها الصادر فى الطعن رقم ٩٤٠ لسنة ٢٥ قضائية بجلسته ١٨/١١/١٩٨٣ - س ٢٩ - ص ٧٦ ) .

واذا كان اعلان الأوراق القضائية فى النيابة العامة لا يجوز قانونا الالتجاء اليه الا اذا قام للمعلن بالتحريات الكافية الدقيقة للتقضى عن موطن المراد اعلاؤه حسبما تقدم ، وكان الثابت ان المعلن لم يبذل جهدا متمرا فى سبيل معرفة محل إقامة المراد اعلاؤه حيث كان يمكنه الاستفسار من الشركة التى يعمل بها للمحال عن محل اقامته وهو ما كان يقع على كاهل النيابة الادارية باعتبارها هى سلطة الاتهام فى الدعوى التأديبية التى اقامتها ضده بصفته عاملا فى تلك الشركة ، فان واقعة عدم الاستدلال على محل لاقامته المبررة للالتجاء الى اعلاؤه فى مواجهة النيابة العامة لا تكون قد تحققت ويكون اعلاؤه بهذه الكيفية قد وقع باطلا ، اذ يمد عدم التجاء النيابة الادارية الى المسؤولين بالشركة للتعرف عن طريقهم عن محل اقامة المحال دليلا على عدم جديته والتحريات التى قدمتها للمحكمة للتدليل على

عدم الاستدلال على محل إقامة المحال ذلك ان الثابت من الاطلاع على  
محاضر جلسات المحكمة التأديبية والأوراق التي قدمتها النيابة الادارية  
الى المحكمة في هذا الشأن ان المحكمة نظرت الدعوى بجلسة ٨٢/١١/٢٢  
وفيهما كلفت النيابة الادارية بصفتها مسئلة للاتهام اعلان للمحال وبجلسة  
١٩٨٣/٣/٢٩ قدم ممثل النيابة الادارية للمحكمة التحريات التي أجراها  
قسم شرطة الدقي عن محل إقامة المحال والتي تفيد ان عنوان للمحال  
انوارد بالأوراق غير موجود وان رقم الشارع هو رقم لأرض فضاء  
بشارع انسودان بالدقي . وهذه الجلسة كلفت المحكمة قلم الكتاب باعلان  
المحال في مواجهة النيابة العامة وذلك بتقرير الاتهام وبالجلسة المعقودة في  
١٩٨٣/٦/٧ وهذه الجلسة قررت المحكمة اصدار الحكم بجلسة  
١٩٨٣/٩/١٢ بعد ان ورد للمحكمة ما يفيد اتمام اعلاؤه في مواجهة  
النيابة العامة .

ولما كان ذلك وكان الثابت ان الطاعن لم يعلن اعلاؤه قانونيا بقرار احالته  
الى المحكمة التأديبية ولم يحضر جلسات المحاكمة ومن ثم لم تتح له فرصة  
الدفاع عن نفسه فان الحكم المطعون فيه وقد صدر في غيبه يكون قد  
شأنه عيب في الاجراءات ترتب عليه الاخلال بحق الطاعن في الدفاع عن  
نفسه على وجه يؤثر على الحكم ويؤدي الى بطلان هذا الحكم الأمر  
الذي يتعين معه الحكم بالفائه واعادة الدعوى التأديبية الى المحكمة  
التأديبية للتربية والتعليم لاعادة محاكمته والفصل فيما هو منسوب اليه  
مجددا من هيئة أخرى .

## ١ - الأوضاع الشرعية لمعاد سقوط الدعوى التأديبية

### ١ - الأوضاع الشرعية لمعاد سقوط الدعوى التأديبية

قاعدة رقم ( ٢٧٢ )

المادة :

إذا استحال على جهة الإدارة أو النيابة بسبب عرض تنفيذ الإجراءات التأديبية أو السر فيها فإن القرينة التي يقوم عليها سقوط الدعوى التأديبية تنتفى - يقتضى ذلك وقف سريان مدة سقوط الدعوى التأديبية طالما قد استحال السر في إجراءاتها وذلك الى ان تزول اسباب هذه الاستحالة - لا وجه للاستناد الى نص المادة (١٦) من قانون الإجراءات الجنائية التي تقضى بالا يوقف سريان المدة التي تسقط بها الدعوى الجنائية لاي سبب كان - اساس ذلك : ان نظام المحاكمات التأديبية لا ينطوى على نص معائل والقضاء التأديبي لا يلتزم كاصل عام باحكام قانون العقوبات او قانون الاجرامات الجنائية وانما يستهدى بها ويستمر منها ما يتلاءم مع نظام تأديب العاملين في مختلف أجهزة الحكومة والهيئات العامة .

للمحكمة

ومن حيث أنه بالنسبة لما ذهب اليه الحكم المعلوم فيه من سقوط الدعوى التأديبية بالنسبة للمتهمين جميعا فيما عدا المتهمة الأول فان المادة (٦٦) من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة تنص على أن : « تسقط الدعوى التأديبية بمضى ثلاث سنوات من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة وتقطع هذه المدة بأي اجراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء واذا تعدد المتهمون فان اقطاع المدة بالنسبة الى احدهم

يترتب عليه انقطاعها بالنسبة الى الباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم اجراءات قاطعة للمدة ومع ذلك فاذا كون الفصل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى الا بسقوط الدعوى الجنائية .

وينص القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة — الذى صدر الحكم الجنائي ضد المتهم الأول وتصدق عليه فى ظله — فى المادة (٦٢) على ما يأتى :

« تسقط الدعوى التأديبية بعضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو ثلاث سنوات من تاريخ تركها أى المدتين أقرب .  
وتنقطع هذه المدة بأى اجراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء .

وإذا تعدد المتهمون فان انقطاع المدة بالنسبة لأحدهم يترتب عليه انقطاعها بالنسبة للباقيين ولو لم تكن قد اتخذت ضدهم اجراءات قاطعة للمدة .

ومع ذلك اذا كون الفصل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى الا بسقوط الدعوى الجنائية » .

وقد رددت المادة ٩١ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ — قبل تعديل الفقرة الأولى منها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ — ذات الحكم الذى نصت عليه المادة ٦٢ المشار اليها .

وقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن الجهة الادارية أو النيابة الادارية اذا استحال عليها لسبب عارض اتخاذ الاجراءات التأديبية أو انسير فيها فان القرينة التى يقوم عليها سقوط الدعوى التأديبية تنقضى وقتضى ذلك بحكم اللزوم وقف سريان مدة سقوط الدعوى التأديبية طالما قد استحال السير فى اجراءاتها وذلك الى أن تزول أسباب هذه الاستحالة

ولا غناء في الاستناد الى نص المادة ١٦ من قانون الاجراءات الجنائية التي تنص بالآتي يوقف سرعان المدة التي تسقط بها الدعوى الجنائية لأي سبب كان ، ذلك أنه فضلا عن أن نظام المحاكمات التأديبية لا ينطوي على نص مماثل فان القضاء التأديبي لا يلتزم كأصل عام بأحكام قانون العقوبات أو قانون الاجراءات الجنائية وانما يستهدي به ويستمد منها ما يتلاءم مع نظام تأديب العاملين في مختلف أجهزة الحكومة والهيئات العامة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق وان كانت المخالفات المسندة الى المتهمين قد ارتكبت خلال الفترة من ١٩٧١/٧/٢٢ حتى ١٩٧٤/٨/١٢ الا أن كافة البيانات التي تتعلق بالاثام موضوع الدعوى التأديبية الماثلة وكذا تقارير اللجان الفنية التي شكلت لفحص اعمال المتهمين وكافة المستندات المتعلقة بذات الموضوع قد ضلها ملف الجناية أمن دولة المنصورة المقامة ضد السيد / . . . . . المتهم الأول التي حكم في ١٩٧٥/١١/٢٧ وتم التصديق على هذا الحكم في ١٩٧٧/٤/٩ وتلفت النيابة الادارية ملفه الجناية المنوه عنه في ١٩٧٧/٨/٩ حيث شرعت في اجراء التحقيق في ١٩٧٧/٩/٢١ وانتهت الى اقامة الدعوى التأديبية ضد المتهمين ومن ثم فقد كان مستحila على الجهة الادارية أو النيابة الادارية السير في اجراءات المساءلة التأديبية بالنسبة الى جميع المتهمين الا بعد الفصل في الجناية المسندة الى المتهم الأول ومن مقتضى ذلك أن يقف ميعاد سقوط الدعوى التأديبية بالنسبة الى المتهمين منذ تقديم المتهم الأول الى المحاكمة الجنائية وحتى تاريخ التصديق على الحكم الصادر ضده وبالتالي لا تكون الدعوى التأديبية قد سقطت ببعض المدة ويكون الحكم المطعون فيه اذ قضى بسقوط الدعوى التأديبية بالنسبة الى المتهمين فيما عدا المتهم الأول قد خالف القانون واخطأ في تطبيقه وتأييده لذلك الحكم بالغائه .

( طعن ٩١٢ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٤/٥/١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٧٢ )

البس :

مقتضى نص المادة ( ٩١ ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة قبل وبعد تعديل نصها أنه اذا كانت قد اكتملت مدة سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة قبل العمل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٢ فى ١١/٨/١٩٨٢ فان الدعوى التأديبية تكون قد سقطت بالنسبة للعامل الذى ارتكبها - اما اذا كانت لم تكتمل مدة سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة وفى تاريخ العمل بالقانون ١٩٨٢/١١٥ يكون ألغى قد بنا وجرى ميعاد السقوط المحدد به قبل نفاذ القانون ١١٥ لسنة ١٩٨٢ فان هذا الميعاد هو الذى يسرى بالنسبة لسقوط الدعوى التأديبية - لا تخضع وفقا لصريح نص المادة ٢/١ من قانون المرافعات الواجب التطبيق للميعاد المحدد بالقانون ١٩٨٢/١١٥ اذا كانت الجريمة التأديبية او واقعة العلم بها التى يجرى بها ميعاد السقوط قد حدثت بعد نفاذ القانون فان الدعوى التأديبية لا تسقط فى هذه الحالة الا بانقضاء ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة .

الحكمة :

المادة (٩١) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة كانت تنص قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على أن « تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالخدمة بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو ثلاث من تاريخ ارتكابها أى المدينين أقرب . وتنقطع هذه المدة بأى اجراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء . . » وقد تم تعديل هذا النص بمقتضى القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ بحيث استبعد ما تضمنه حكم المادة (٩١) هذه من سقوط الدعوى التأديبية بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر

وأبقى على حكمها الذى يقتضاه سقوطها بمضى ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة .

ومن حيث أن ميعاد سقوط الدعوى التأديبية هو ميعاد من مواعيد الإجراءات المتعلقة بالدعوى التأديبية التى تتولاها طبقا للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ النياية الإدارية إمام المحكمة التأديبية والمشكلة طبقا للقرار يقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن تنظيم مجلس الدولة ومن ثم فإن هذا الميعاد وأن ورد فى نظام العاملين المدنيين بالدولة إلا أنه ميعاد اجراءات تتعلق بالدعوى التأديبية ومن ثم فانه طبقا للقواعد العامة فى تطبيق قوانين الإجراءات والمنصوص عليها بالنسبة للمواعيد الاجرائية فى المادة ١/٢ من قانون المرافعات المدنية والتجارية فإن القوانين الاجرائية التى تحدد مواعيد معينة تسرى على ما لم يكن قد تم من الاجراءات قبل تاريخ العمل بها ويستثنى من ذلك القواعد المعدلة للمواعيد متى كان الميعاد قد بدأ قبل تاريخ العمل بالقانون الجديد المعدل للمواعيد الاجرائية ومن ثم فإن مقتضى نص المادة (٩١) المشار اليها قبل وبعد تعديل نصها انه اذا كانت قد اكتملت مدة سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة قبل العمل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ المشار اليه فى ١١/٨/١٩٨٣ فان الدعوى التأديبية تكون قد سقطت بالنسبة للعامل الذى ارتكبها ، اما اذا كانت لم تكمل مدة سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة وفى تاريخ العمل بالقانون رقم (١١٥) لسنة ١٩٨٣ سالف الذكر ويكون العلم قد بدأ وجرى ميعاد السقوط المحدد به قبل نفاذ القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ فان هذا الميعاد هو الذى يسرى بالنسبة لسقوط الدعوى التأديبية اذا انه لا تخضع اذن وفقا لصريح نص المادة ٢/١ من قانون المرافعات المدنية الواجب التطبيق للميعاد الجديد المحدد بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ أنه الذكر فاذا كانت الجريمة التأديبية أو واقعة العلم بها

التي يجرى بها ميعاد السقوط قد حدثت بالتحديد بعد تقاؤ القانُون فإن  
الدعوى التأديبية لا تسقط في هذه الحالة إلا بانقضاء ثلاث سنوات من  
تاريخ ارتكاب المخالفة .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان الرئيس المباشر للطاعن الأول  
( . . . . ) قد علم بالمخالفة التي ارتكبها متمثلة في تشكيل لجنة  
( او مجلس ادارة ) لتقرير الصرف من حصائل النشاط بالمخالفة للقواعد  
التنظيمية الواجبة مراعاة بتاريخ ٤/١١/١٩٨١ ، وقد تم ذلك من خلال  
الكتاب المحرر في هذا التاريخ والصادر من الطاعن الأول ( مدير الادارة  
التعليمية ) موجها الى رئيسه المباشر (مدير عام التربية والتعليم بالاسماعيلية)  
والذي ورد به انه تشكل حسب تعليمات النشرة المحلية رقم (١٠) لسنة  
١٩٨١ مجلس ادارة لتقرير احتياجات الصرف من حصائل النشاط وما يلزم  
لتنفيذ مشروعاتها يتكون من :

- ( أ ) مدير الادارة التعليمية أو من يعل محله رئيسا .
- ( ب ) مدير الشؤون المالية والادارية بالادارة عضوا .
- ( ج ) رئيس قسم شئون العاملين بالادارة مقررا .

كما ورد بالخطاب المذكور أن تشكيل مجلس الادارة المشار اليه  
قد تم وفقا لنص البند رقم (١٠) من النشرة المحلية رقم (١٠) لسنة ١٩٨١  
وحيث أن هذا البند ينص على أن « يشكل في كل ادارة تعليمية مجلس  
ادارة لتقرير احتياجات الصرف من هذه الحصائل وما يلزم لتنفيذ  
مشروعاتها » .

واذا كانت النشرة المحلية المشار اليها لم تبين كيفية تشكيل مجلس  
الادارة الذي يتولى هذه المهام ، إلا أنها قد بدأت عباراتها بأنه « يرجى

الرجوع الى القرارات والنشرات « الصادرة في شأن الرسوم المدرسية المقررة ومقابل الخدمات وتوزيع الأندية وأغراض الصرف منها ، وكان أول القرارات التي أشارت النشرة الى وجوب الرجوع اليها القرار الوزاري رقم (١٠٠) الصادر في ١٣/٦/١٩٧٩ بشأن تنشيط الحركة الرياضية والكشافة والمرشدات والذي نص في المادة (٧) منه على أن يشكل مجلس التنسيق والرقابة والاشراف على جمعية النشاط الرياضي في الادارات التعليمية .

برئاسة مدير عام التربية والتعليم أو وكيل مديرية التربية والتعليم وعضوية كل من :

— موجه أول التربية الرياضية ، واذا لم يوجد فأقدم موجه تربية رياضية .

— الموجهة الأولى للتربية الرياضية ، واذا لم توجد فأقدم موجهة تربية رياضية .

— موجه الكشافة وموجه المرشدات أو من يقوم مقامهما .

ولما كان مقتضى ما تقدم أن الطاعن الأول قد قام بتشكيل ( اللجنة ) مجلس الادارة الذي يتولى الصرف من حصائل النشاط بأسلوب مخالف لما ورد في القرار الوزاري المشار اليه ، الأمر الذي يشكل مخالفة تستوجب مساءلته عنها .

ومن حيث أن هذا الطاعن قد أبلغ بهذا التشكيل المخالف رئيسه المباشر في ١٩٨١/١١/٤ وقد تمسك بسقوط الدعوى التأديبية بانقضاء سنة من هذا التاريخ ، وحيث أن هذا الدفع غير سديد ، وذلك لأن المخالفة التي ارتكبها الطاعن الأول بتشكيل مجلس الادارة المشار اليه مخالفة تتمثل في تشكيل المجلس ذاته وأيضا في مباشرة هذا المجلس بهذا التشكيل



### المخالفة :

ومن حيث أن هذا التعييش فيه غير سديد ، ذلك أنه في شأن مدى سقوط الدعوى التأديبية قبل الطعن بخصوص المخالفة المتمثلة في اعتياده مستند الصرف رقم ٢٧٤٤ بتاريخ ٢٢/١٠/١٩٨٠ فإن المادة ( ٩١ ) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ كانت تنص على أن « تسقط الدعوى بالنسبة للعامل الموجود بالخدمة بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أى المدين أقرب » وقد تم تعديل هذا النص بمقتضى القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ بحيث أصبح يقضى بأن « تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالخدمة بمضى ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة » .

وإذا كان الشارع قد أراد بهذا النص أن يسدل الستار على المخالفة التى بدرت من الموظف باقضاء ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أى من تاريخ اكتمال مقومات قيامها فقد قرب على ذلك عدم سقوط الدعوى التأديبية بالنسبة للمخالفات المستمرة لعدم اكتمال مقومات تحديثها فبذلك أمد استمرارها ، وحرب على ذلك أيضا أن المخالفة المالية التى يكون محلها خطأ فى تقدير قيمة مستخلص ما ، لا يبدأ سريان مدة سقوطها إلا من تاريخ استكمال صرف قيمة المستخلص النهائي ، لأن الغشقة فى صرف قيمة أحد المستخلصات يظل قابلا للتجيز من خلال التصحيح الواجب والممكن لحشد أعداد واعتماد المستخلصات اللاحقة الى أن يتم صرف المستخلص النهائي الذى به تتحدد صورة المخالفة على نحو محدد ونهائى ، وعلى ذلك فإن ارتكاب المخالفة الذى تبدأ مدة سقوط الدعوى التأديبية من تاريخه إنما يتحقق ويتأكد باستكمال الإجراءات المتتالية لصرف المستخلصات المتتابعة لتنفيذ العقد دون غدارك الخطأ الذى وقع من الموظف

خلال مرحلة ما عند معاودة تدارس الموقف المالي للتعاقد عند اعداد مرحلة لاحقة .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب هذا المذهب اذ أشار الى أن التات من الاطلاع على أوراق الموضوع أن صرف اللغات للمكتب الاستشاري استمر لما بعد ١٣/٩/١٩٨٤ تاريخ اعتماد التهمة الثالثة لمستند الصرف رقم ١٠٣٣ وأن الجامعة أحالت الأوراق الى النيابة الادارية في ١٤/٤/١٩٨٥ فإن الدعوى التأديبية لا تكون قد سقطت عن المخالفة المشار اليها .

( طعن رقم ٢٨٥٩ ، ٢٩٤٢ لسنة ٣٢ ق - جلسة ١٩٩٠/٢/٣ )

#### قاعدة رقم ( ٢٧٥ )

المادة :

مقتضى قاعدة اثر المباش للقانون انه طالما لم تكتمل مدة سنة من ترويج علم الرئيس المباش حتي ترويج نفاذ القانون الجديد الذي نسخ هذا الحكم - سرعان القانون الجديد على المدة التي لم تكتمل ومن ثم لا تسقط الدعوى التأديبية الا بانقضاء ثلاث سنوات من ترويج ارتكابها .

الحكمة :

« ومن حيث ان الطاعن دفع بسقوط الدعوى التأديبية امام المحكمة التأديبية التي اصدرت الحكم لطعن فيه وقد ناقش الحكم هذا الدفع واتمى الى رفضه استنادا الى ان المخالفة المنسوبة الى - الطاعن قد اكتملت بتوقيعه محضر تسليم الأعمال بعد فسخ الأعمال الناقصة في ٢٣/١/١٩٨٣ أى في ظل العمل بمنع الجنيادة ( ٩١ ) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قبل تعديلها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ والتي كانت تنص على ان « تسقط الدعوى

التأديبية بالنسبة للموجودين بالخدمة بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها أى المدينين اقرب . . ، الا ان النص قد تم تعديله بموجب حكم القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ بحيث تم نسخ قاعدة سقوط الدعوى التأديبية بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر للطاعن بالمخالفة المنسوبة اليه ، ومقتضى قاعدة الاثر المباشر للقانون انه طالما لم تكتمل مدة سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر حتى تاريخ نفاذ القانون الجديد الذى نسخ هذا الحكم ، فان مقتضى سريان ذلك القانون الجديد على المدة التى لم تكتمل ومن ثم لا تسقط الدعوى التأديبية الا باقضاء ثلاث سنوات من تاريخ ارتكابها الامر الذى يعنى عدم سقوط الدعوى التأديبية فى شأن الطاعن باقضاء سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر على نحو ما دفع به .

( طعن رقم ٣٣٣٤ لسنة ٣٣ ق — جلسة ٢٤/٣/١٩٩٠ ) .

#### قاعدة رقم (٢٧٦)

المبدأ :

مدة سقوط الدعوى التأديبية التى تسرى من جديد بعد قطعها بأى من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة هى ثلاث سنوات من تاريخ الاجراء الأخير القاطع للتقدم .

المحكمة :

وحيث انه لما كان قد استقر قضاء هذه المحكمة على ان مدة سقوط الدعوى التأديبية التى تسرى من جديد بعد قطعها بأى من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة هى ثلاث سنوات من تاريخ الاجراء الأخير القاطع للتقدم .

ومن حيث انه بالنسبة للمخالفة الأولى المنسوبة الى الطاعن فقد ثبتت من وقائع الخصم المزموع ان النيابة الادارية قد اتهمت بمذكرتها المؤرخة ١٩٨١/١/٦ في القضية رقم ١٢٨ لسنة ١٩٨٠ الى ابلاغ النيابة العامة بواقعة عدم قيام الطاعن برد ملف الترخيص رقم ١٤٠٣ لسنة ١٩٧٨ لما يتطوى عليه هذا المسلك من جريمة جنائية مع ارجاء البت في المسؤولية التأديبية وتم لحالة الأوراق الى النيابة المعنية حيث قيدت برقم ٩٧ لسنة ١٩٨١ ادارى سيدى جابر ثم تحت رقم ٢٣٤٣ لسنة ١٩٨١ جنابات سيدى جابر (٢٠٣ كلى شرق) وقد افادت النيابة العامة للاموال العامة انه فى ١٩٨٢/٥/٢٦ انتهى رأى النيابة الى استبعاد شبهة جريمة المال العام من الأوراق ولما كان الثابت ايضا ان أول اخطار قامت النيابة الادارية بارساله للطاعن للمثول امامها للتحقيق فى المسؤولية التأديبية عن المخالفة المنسوبة اليه كان تحت رقم ٧٦٤٥ فى ١٩٨٥/٦/١٦ - أى بعد مضي أكثر من ثلاث سنوات على تاريخ آخر اجراء قامت به النيابة العامة للاموال العامة فى ١٩٨٢/٥/٢٦ والذي سبق التنويه عنه - ومن ثم تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للاتهام الأول المسند الى الطاعن ويكون ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه من ثبوت هذه المخالفة فى حق الطاعن غير مستند الى اساس من القانون مما يضمن معه الحكم بالنائه فى هذه الخصوصية .

( طعن رقم ١٧٠ لسنة ٣٣ ق بمجلس ١٩٩٢/١/٤ )

## ٢ - سقوط الدعوى التأديبية من النظام العام

### المادة رقم ( ١٧٧ )

المبدأ :

سقوط الدعوى التأديبية من النظام العام - يقضى به المحكمة من تلقاء نفسها . ولو كانت الدعوى امام المحكمة الادارية العليا .

### الحكمة :

تسقط الدعوى التأديبية بمضى ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة وتقطع هذه المدة بأى اجراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتفسى المدة من جديد ابتداء من آخر اجراء فيها فاذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى التأديبية الا بسقوط الدعوى الجنائية وقد استهدف المشرع من ترتيب سقوط الدعوى التأديبية بعد أجل معين الا يظلم تسيف الاتهام مسلطا على متهم الأصل فيه البراءة ويعتبر ميعاد السقوط ضمانا للعامل وحقا لجهة الادارة في اقامة الدعوى خلال أجل معين قد يترتب على تجاوزه اضرار معالم المخالفة وققد أدلتها ومؤدى ذلك أن صالح العامل وصالح المرفق يقتضيان اقامة الدعوى التأديبية قبل مضي ميعاد سقوطها بالتقدم وقد استقر قضاء المحكمة على أن انقضاء المدعين الجنائية والتأديبية من النظام العام ومن ثم يجوز للمحكمة التأديبية أن تقضى بسقوط الدعوى التأديبية من تلقاء نفسها ولصاحب الشأن أن يتمسك بسقوط الدعوى التأديبية ولو لأول مرة أمام المحكمة الادارية العليا كما تقضى المحكمة الادارية العليا بالسقوط ولو لم يدفع أمامها .

(الظن ٨٧٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/٦/٢٨)

### المادة رقم ( ٢٧٨ )

### المادة :

سقوط الدعوى التأديبية من النظام العام - يجب ان تتضمن له المحكمة من تلقاء نفسها ولو لم يدفع به أى من الطاعين لتأديب .

### الحكمة :

ومن حيث أنه عن الوجه الثانى للظن على الحكم بالخطأ فى تطبيق القانون اذ أن الطاعن كان هو الوحيد الذى دفع بسقوط الدعوى التأديبية

— الا أن الحكم الطعين يحق توافر اركان المادة ١١٦ منكرة (١) في حق جميع المتهمين وطبقها بالنسبة للطاعن ، هذا الوجه للنفي على الحكم غير مديد ، ذلك لأن سقوط الدعوى التأديبية من النظام العام مما يلزم أن تعرض له المحكمة من تلقاء نفسها ولو لم يدفع به أى من المحالين للتأديب ، ومن ثم فانه لا حدود من استمسك الطاعن بأنه هذا الدفع صدر عنه بمفرده — ذلك لأنه سواء اذا كان قد دفع به أو لم يدفع به الطاعن أو أى من المحالين للمحاكمة التأديبية ، فإن المحكمة تلتزم بالتعرض له وتحقيقه ، وإذا تولاه الحكم الطعين — فانه يكون قد اتبع صحيح حكم القانون .

( طعن رقم ٨٠٩ لسنة ٣٤ ق بجلسة ١١/٢٠/١٩٩٠ )

## ٢ — استقالة معاد سقوط الدعوى التأديبية عند تدخل المسؤولية التأديبية والجنائية

قاعدة رقم ( ٢٧٩ ) .

المبدأ :

إذا انتهت خدمة الموظف العام وكانت مدة الثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة ما زالت لم تكتمل بعد أى لم تسقط الدعوى التأديبية بمضى المدة فانه لا يجوز ملاحقته تأديبياً بالنسبة للمخالفات الإدارية إلا اذا كان قد بدأ بالتحقيق معه قبل انتهاء خدمته بالنسبة للمخالفات المالية فانه لا يجوز ملاحقته تأديبياً إلا لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهاء الخدمة — هذه الملاحظة التأديبية بعد انتهاء الخدمة تفترض بطبيعة الحال توافر شرط أساسى هو ألا تكون الدعوى التأديبية قد سقطت أصلاً بمضى المدة أى بمضى مدة الثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة .

للحكمة :

« ومن حيث ان المخالفات المسندة الى المطعون ضدها تشمل على

قيامهما بصرف تراخيص بناء في الفترة المشار إليها دون مطالبة أصحابها  
بوثائق التأمين التي يضمن تقديمها قانوناً ، وهو الامر الذي يثير بالنسبة لهما  
جريمة جنائية فضلاً عن المخالفة التأديبية فلا تسقط الدعوى التأديبية عن  
هذا الفصل الا بسقوط الدعوى الجنائية ، طبقاً للمادة ٩١ من قانون نظام  
العاملين المدنيين بالدولة السالفة ، الا ان الجهة الطاعنة والتي تمسكت في  
طعنها بعدم سقوط الدعوى التأديبية لهذا السبب لم تقدم للمحكمة  
التأديبية أو لهذه المحكمة طوال مراحل نظر الدعوى أو الطعن ما يدل على  
قيام الدعوى الجنائية المشار إليها وعدم سقوطها فلم تقدم الجهة الطاعنة  
ما يبين ما اذا كانت الدعوى الجنائية قد اقيمت ضد المطعون ضدها من  
عدمه أو ما يبين تصرفات النيابة العامة المختصة في شأن ما يثار من اتهام  
جنائي في هذا الخصوص أو ما يدل على صدور أحكام جنائية سواء  
بالادانة أو للبراءة الامر الذي يكون معه تمسك الجهة الطاعنة بعدم سقوط  
الدعوى الجنائية ادعاء مرسل غير مؤيد بدليل خاصة وان الواقعة بكل  
ما اشتملت عليه من مخالفات منسوبة الى المطعون ضدها لم تكتشف  
أو يبدأ فيها أي اجراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة الا بعد  
مضي أكثر من ثلاث سنوات على وقوعها وقد نصت المادة ١٥ من قانون  
الاجراءات الجنائية على انقضاء الدعوى الجنائية في مواد الجرح بمضي  
ثلاث سنين من يوم ارتكاب الجريمة الامر الذي يفترض معه انقضاء الدعوى  
الجنائية بمضي المدة طالما لم تقدم النيابة الادارية وهي الجهة الطاعنة  
ما يدل على غير ذلك ... كما انه لا حجة فيما استندت اليه الجهة الطاعنة  
من ان المخالفات المنسوبة الى المطعون ضدها هي من قبيل الجرائم  
المستمرة وبالتالي لا يبدأ سقوط الدعوى التأديبية بشأنها طالما ان حالة  
الاستمرار قائمة ذلك انه مردود على هذا النظر بأن الافعال المستمرة التي  
تستطيل بها المدة اللازمة لسقوط الدعوى هي تلك الافعال التي تدخل

فيها: إرادة الجاني تدخلا مستمرا، أو متجددا، ينمذ المخالفات المستمرة على المطعون ضدهما هي بخلاف ذلك من قبيل الأفعال الوقية غير المستمرة فتقع هذه المخالفات ويتم بمجرد اصدار التراخيص المشار إليها غير مستوفاة للمستندات التي يتعين توافرها قانونا قبل اصدارها ومن ثم فان المدة المنقطة للدعوى سواء الجنائية أو التأديبية تبدأ من تاريخ اصدار الترخيص على هذا الوجه: المخالف للقانون بغض النظر عن استمرار الآثار المترتبة على ذلك الترخيص المخالف للقانون فهذه الآثار لا يمتد بها في تكيف وصف الفعل الذي وقعت به الجريمة الجنائية أو التأديبية ولا يعتبر هذا الفصل من قبيل الأفعال المستمرة ومن ثم فانه يتعين رفض ما افادته الجهة الطاعنة في هذا الشأن .

وترتيباً على ما سلف فان الحكم المطعون فيه وقد قضى بسقوط الدعوى التأديبية بمضى المدة بالنسبة للمطعون ضده الثاني فانه يكون قد اصاب في هذا الشق من قضائه صحيح اتفاق وقد ثبت على النحو السالف مضي المدة اللازمة لسقوط الدعوى التأديبية طبقاً للمادة ٩٩ السابقة دون أن تنقطع هذه المدة بأي اجراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة . كما استبان مما سلف ايضاً فساد ادعاء الجهة الطاعنة بعدم سقوط الدعوى التأديبية لارتباطها بدعوى جنائية قائمة .

ومن حيث انه ولئن اصاب الحكم المطعون فيه في قضائه بالنسبة للمطعون ضده الثاني الا انه اخطأ في تطبيق القانون في قضائه بالنسبة للمطعون ضده الأول حينما اوقع به جزاء تأديبياً فأمسك على ان الدعوى التأديبية لم تسقط بالنسبة له - وعن ذات الوقائع والمخالفات المنسوبة الي المطعون ضده الثاني - لعدم مضي مدة خمس سنوات على تاريخ انتهاء خدمته طبقاً للمادة ٨٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ذلك ان المادة ٨٨ المشار اليها نصت في فقرتها الثانية على انه يجوز في المخالفات

التي يترتب عليها خضاع الحق من حقوق الخزانة العامة اقامة الدعوى التأديبية ولو لم يكن قد بدأ في التحقيق قبل انتهاء الخدمة وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهاءها الا ان هذا النص لا يؤخذ أو يطبق بمعزل عن باقي النصوص التي اوزعها المشرع في هذا القانون بشأن سقوط الدعوى التأديبية وجواز أو عدم جواز اقامتها وانما تكمل هذه النصوص كلها بعضها بعضا باعتبارها منبثقة من مفهوم واحد غير متعارض .

فالبدأ العام في سقوط الدعوى التأديبية اوردته المادة ٩١ من هذا القانون السابقة والتي نصت على سقوط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود بالخدمة - بمضى ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة طالما لم تنقطع هذه المدة بأي اجراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة فاذا انقضت هذه المدة بأي اجراء من الاجراءات المشار اليها تسرى مدة جديدة لسقوط الدعوى التأديبية ابتداء من آخر اجراء قاطع وجاء الحكم الوارد في المادة ٨٨ من هذا القانون مكملا في حقيقته للحكم الوارد في المادة ٩٩ فتناول حكم المادة ٩١ فترة وجود الموظف العام في خدمته ينشأ تناول حكم المادة ٨٨ الفترة التالية لانتهاء خدمة الموظف العام فنص على المدة القصوى التي يجوز فيها ملاحقة الموظف العام تأديبيا بعد انتهاء خدمته وقصر هذه المدة على خمس سنوات بحيث لا يجوز بعد مضي هذه المدة على انتهاء خدمة الموظف العام ملاحقته تأديبيا . ومن ثم فلا ينصرف الحكم الخاص بالمدة المحددة لملاحقة الموظف العام تأديبيا الوارد في المادة ٨٨ الى ترتيب ميعاد جديد لسقوط الدعوى التأديبية - هو خمس سنوات - مغاير للميعاد الوارد في المادة ٩١ - ثلاث سنوات - والذي هو المبدأ العام في هذا الشأن وانما جاء هذا الحكم مكملا للحكم الذي يمثل الأصل العام في سقوط الدعوى التأديبية بحيث تسقط الدعوى التأديبية بمضى ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة طالما لم تنقطع هذه المدة بأي اجراء من الاجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وذلك

سواء كانت المخالفة ادارية أم مالية فإذا انتهت خدمة الموظف العام وكانت مدة الثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة ما زالت لم تكتمل بعد أى لم تسقط الدعوى التأديبية قبله بمضى المدة المشار إليها فانه لا يجوز ملاحقته تأديبياً بالنسبة للمخالفات الادارية الا اذا كان قد بدأ التحقيق معه قبل انتهاء خدمته اما بالنسبة للمخالفات المالية فانه لا يجوز ملاحقته تأديبياً الا لمدة خمس سنوات من تاريخ انتهاء الخدمة ، وهذه الملاحقة التأديبية بعد انتهاء الخدمة اما تفترض بطبيعة الحال توافر شرط أساسى هو الا تكون الدعوى التأديبية قد سقطت أصلاً بمضى المدة أى سقطت بمضى مدة الثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة وفقاً للمبدأ العام الوارد فى المادة ٩١ والذي يفيد منه الموظف العام سواء أثناء مدة خدمته أو بعد انتهائها ذلك ان المشرع قد قصد من ترتيب هذا الحكم الا يظل سيف العقاب مسلطاً مدة طويلة دون حسم فهو يمثل ضمانة أساسية للعاملين تحول دون اتخاذ الجهة الادارية ارتكاب العامل لمخالفة معينة وسيلة الى تهديده الى أجل غير مسمى عن طريق تسليط سيف الاتهام عليه فى أى وقت تشاء كذلك قصد من حث الجهة الادارية على الكشف عن المخالفات واتخاذ الاجراءات التأديبية خلال أجل معين قد يترتب على تجاوزه خضاع معالم المخالفة واختفاء ادلتها ، ومن ثم فان صالح العاملين وصالح المرفق العام يقتضيان اقامة الدعوى التأديبية خلال هذا الأجل وهو ثلاث سنوات من تاريخ ارتكاب المخالفة والا سقط الحق فى اقامتها والنسقوط فى هذا المجال من النظام العام فيسرى بالنسبة للعاملين سواء أثناء مدة خدمتهم أو بعد انتهائها اذ لا تتضام قيمة الاعتبارات التى اقرت بهذا الحكم الى مستوى لحكام النظام العام عند انتهاء خدمة العامل أو الموظف العام بل انه اذا ما سقطت الدعوى التأديبية بمضى المدة المقررة للسقوط بالنسبة للعامل أو الموظف القائم بالخدمة فانها من اعتبارات سقوطها توافر من باب أولى بالنسبة للعامل أو الموظف الذى انتهت خدمته وانقضت صلته

بالوظيفة العامة بحسب الأصل ومن غير المستساغ فى المنطق القانونى ان يكون انتهاء الخدمة سبب لانشاء مدة جديدة لسقوط الدعوى التأديبية  
تزيد على المدة المقررة لسقوطها أصلا .

وترتيا على ما سلف فان الدعوى التأديبية بالنسبة للمطعون ضدهما تسقط لمضى أكثر من ثلاث سنوات على ارتكاب المخالفات المنسوبة اليهما دون اتخاذ اجراء قاطع للمدة قبلهما . وهذا السقوط وهو من أحكام النظام العام يسرى سواء بالنسبة للمطعون ضده الأول الذى اتهمت خدمته أو بالنسبة للمطعون ضده الثانى الذى ما زال موجودا بالخدمة ولئن كان الحكم المطعون فيه قد اصاب صحيح القانون فى شقه القاضى بسقوط الدعوى التأديبية بالنسبة للمطعون ضده الثانى حسب ما سلف الا انه قد اخطأ فى تطبيق القانون فى شقه القاضى بجازاة المطعون ضده الأول الذى اتهمت خدمته اذ ان الثابت من الاوراق ان المخالفات المنسوبة الى المطعون ضدهما هى واحدة بذاتها وقد اقتضت المدة المستقطعة للدعوى التأديبية بشأتها وهى مدة ثلاث سنوات دون اتخاذ اجراء قاطع لها من اجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة بالنسبة لأى من المطعون ضدهما الأمر الذى كان يعين معه على المحكمة التأديبية الحكم بسقوط الدعوى التأديبية بمضى المدة ايضا بالنسبة للمطعون ضده الأول شأنه شأن المطعون ضده الثانى .

ومن حيث ان المطعون ضده الأول لم يظن فى هذا الحكم وانما طعنبت فيه النيابة الادارية وحدها فانها لا تضار بطعنها ولا يفيد منه المطعون ضده الأول رغم خطأ الحكم القاضى بمجازاته على النحو السالف .  
ومن حيث ان الطعن لم يستند على اسانص صحيح من القانون أو الواقع فانه يتعين القضاء برفضه موضوعا .

( طعن ٢٨٢٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٧/٣/١٩٩٠ )

لمادة رقم ( ٢٨٠ )

البس :

إذا كان الفعل جريمة جنائية - لا تسقط الدعوى التأديبية إلا بسقوط  
الدعوى الجنائية - قبل المشرع مدة سقوط الدعوى التأديبية مسبقا لمدة  
التي تسقط بها الدعوى الجنائية إذا كانت الواقعة التي تشكل المخالفة  
التأديبية تشكل في نفس الوقت جريمة جنائية - استكمل كل من الجريمتين  
عن الأخرى ليس من شأنه أن تفتت المحكمة التأديبية عن الوصف الجنائي  
مطلقا التكون للمخالفة - إذ لها أن تأخذ في الاعتبار هذا الوصف في مجال  
تقدير جسامة الفعل - لها أن تتصدى لتكيف الوقائع المروضة عليها وتحدد  
الوصف الجنائي لها لبيان أثره في استقالة مدة سقوط الدعوى .

للمحكمة .

» ومن حيث أنه بالنسبة للمطعون ضلهم من الأول إلى التاسع  
والذي قضى الحكم بسقوط الدعوى قبلهم لاقضاء سنة من تاريخ علم  
اترئيس بالمخالفات ، فإن المادة ٩٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن  
القطاع العام تنص على أنه ( تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للعامل الموجود  
بالخدمة بمعنى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر بوقوع المخالفة أو ثلاث  
سنوات من تاريخ ارتكابها أي المدتين أقرب ) .

ومن حيث أنه وأن كانت الجهة الطاعنة لم تنازع فيما أورده الحكم  
المطعون فيه من أن المخالفات المنسوبة إلى المحالين قد علم بها رئيس مجلس  
إدارة الشركة على وجه اليقين قبل ١٢/١/١٩٩٢ ، وأن أول إجراء قام  
للتقادم هو موافقة السيد المهندس . . . . رئيس مجلس إدارة الشركة  
على إحالة المخالفات إلى النيابة الإدارية في ٢٥/١٢/١٩٩٣ . بمقتضى  
أكثر من سنة من تاريخ علمه بالمخالفات ، إلا أنها تقرر أن المخالفات المنسوبة

الى الطائنين تشكل في الوقت ذاته الجريمة الجنائية المنصوص عليها في المادة ١١٦ مكرر (١) من قانون العقوبات .

ومن حيث أن مفاد نص المادة ٩٣ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ أنه اذا كون الفعل جريمة جنائية فلا تسقط الدعوى التأديبية الا بسقوط الدعوى الجنائية فان المشرع جعل مدة سقوط الدعوى التأديبية تستطيل الى ما يساوي المدة التي تسقط بها الدعوى الجنائية اذا كانت الواقعة التي تشكل المخالفة التأديبية تشكل في ذات الوقت جريمة جنائية ، والأصل أن انفعال اذا تولدت عنه في ذات الوقت جريمة جنائية الى جانب الجريمة التأديبية ، فان كل منهما تستقل عن الأخرى لأن لكل منها نظام قانوني خاص ، الا أن هذا الاستقلال ليس من شأنه أن تلتفت المحكمة التأديبية مطلقا عن الوصف الجنائي للوقائع المكوفة للمخالفة ، اذ لها أن تأخذ في الاعتبار هذا الوصف في مجال تقدير جسامه الفعل ، كما أن لها أن تصدى لتكييف الوقائع المروضة عليها وتحدد الوصف الجنائي لها ليبان أثره في استطالة مدة سقوط الدعوى .

ومن حيث أن المخالفات المنسوبة الى المظنون ضلهم حسبما اتهم الحكم المظنون فيه لا تكون الجريمة الجنائية المنصوص عليها في المادة ١١٦ مذكرا (١) عقوبات التي تعاقب كل موظف تسبب بخطئه في إلحاق ضرر جسيم بأموال أو مصالح الجهة التي يعمل بها بأن كان ذلك ناشئا عن إهمال في أداء وظيفته أو عن إخلال بواجباتها والتي أوجب تبوت الضرر الجسيم بأموال الجهة التي يعمل بها الموظف ، وهو أمر قد اتفق من المستندات ، اذ الواضح من كتاب رئيس مجلس إدارة الشركة المضرة للبناني الجاهزة المؤرخ ١٩٨٦/١/٣٠ أن القيمة الاجمالية للمشروع بصفة مدعية عشرة ونصف مليون جنيه ، وأن تكلفة الإصلاحات بلغت ٩٢٩٧٣ جنيها تمقتضا انساب المهندس الاستشاري (٣٠٠٠ جنيه ) ، وقد تضمنت

دراسة الشركة في تحديد السعر حساب بند هالك ٢/ لتغطية ما قد يحدث من اتصالات أو اخلاطات ، ومن ثم تكون الشركة قد راغت في التكلفة تقفات .  
تغطي ما قد يطرأ من اصلاحات وهذه القيمة جاءت أقل من التكاليف التي قدرتها الشركة مما ينتهي ثبوت الضرر الجسيم .ويؤكد سقوط الدعوى التأديبية .

.. وإذا كان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد بحث التكيف الجنائي لما نسب للمطعون ضدهم ، و انتهى الى أن المخالفات لا تشكل جريمة جنائية ، فإن الدعوى التأديبية والحالة هذه يلحقها السقوط على النحو الوارد بالحكم المطعون فيه ، ويكون الحكم قد أصاب وجه الحق فيما ذهب اليه ، ولا وجه للنمى عليه في هذا الشأن .

ومن حيث أنه عما يشير الطاعن من أن المطعون ضده العاشر كان يشغل وظيفة رئيس مجلس ادارة الشركة وبالتالي لا تسقط الدعوى التأديبية لاشتراكه في المخالفة ، فإن الثابت من الاوراق أن المخالفات المنسوبة للطاعين من الأول الى التاسع تنحصر في العيوب التي ظهرت في العمارات وهذه العيوب كما بين من الاوراق هي أما عيوب ناتجة عن انتاج الحوائط أو عيوب ناتجة عن تركيبها وهي عيوب لا يسأل عنها رئيس مجلس إدارة الشركة ، اذ لا يسوغ مطالبة بصفته رئيسا لمجلس ادارة الشركة بانتحقق من سلامة هذه الحوائط من العيوب في مرحلتى الاتاج أو التركيب لأن هذا من صميم عمل الادارات المختصة ، وبالتالي فليس رئيس مجلس إدارة الشركة الذى علم بالمخالفات التى نيسبت للمجالين شريكا فيها ، وتبسط الدعوى والحالة هذه يبضى بنة من تاريخ علمه بالمخالفات .  
ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم يكون الطعن غير قائم على أساس سليم من القانون .

( طعن ٢٧٦٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٣/٧/٢٧ ) .

.. وأيضاً : ( طعن ١٢٧ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٨٦/٣/١٥ ) .

## ٤ - علم الرئيس المباشر بالمخالفة

### قاعدة رقم ( ٢٨١ )

المبدأ :

ميعاد السقوط يعتمد فيه أصلاً على علم الرئيس المباشر .

الحكمة :

ان الرئيس المباشر هو المخاطب دون سواء بحكم السقوط السنوي للدعوى التأديبية طالما كان زمام التصرف في المخالفة التأديبية في يده .  
فاذا خرج الأمر عن سلطاته بإحالة المخالفة الى التحقيق أو المحاكمة وأصبح التصرف بذلك من اختصاص غيره انتهى تبعاً لذلك موجب سران السقوط السنوي . ويستمد ذلك سنداً من ان سكوت الرئيس المباشر عن ملاحقة المخالف مدة سنة من تاريخ علمه بوقوع المخالفة التأديبية قرينة على اتجاهه الى الانتفاء عنها وحفظها . اما اذا تشط الرئيس المباشر الى اتخاذ اجراءات التحقيق والاثام أو المحاكمة خرج الأمر بذلك عن سلطاته وارتفعت القرينة السابقة . ومن ثم تخضع الدعوى التأديبية للسقوط الثلاثي ، وتنقطع هذه المدة بأي اجراء من اجراءات التحقيق أو الاتهام والمحاكمة . وتتمى مدة تقادم جديدة ابتداءً من آخر اجراء قاطع للتقادم .

( طعن ٦٠٤ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٤/١٢/١٩٨٥ )

### قاعدة رقم ( ٢٨٢ )

المبدأ :

يعتبر الرئيس المباشر في مفهوم المادة ( ٦٢ ) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ هو المخاطب دون سواء بحكم السقوط السنوي للمخالفة التأديبية طالما كان زمام التصرف في المخالفة التأديبية في يده - اذا اعلنت

المخالفة لتحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وأصبح التصرف فيها من اختصاص غيره تبعا لذلك موجب سرّيان السقوط السنوي ويتخضع أمر السقوط في هذه الحالة للأصل وهو ثلاث سنوات .

#### الحكمة :

« جرى قضاء هذه المحكمة على أن الرئيس المباشر في مفهوم المادة ( ٦٢ ) من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ هو المخياطين دون سواء بحكم السقوط السنوي للمخالفة التأديبية طالما كان زمام التصرف في المخالفة التأديبية في يده . أما إذا خرج الأمر عن سلطانه بإحالة المخالف إلى التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وأصبح التعريف فيها بذلك من اختصاص غيره انتهى تبعا لذلك موجب سرّيان السقوط السنوي ، وخضع أمر السقوط للأصل هو ثلاث سنوات ، وتقطع هذه المدة بأي إجراء من إجراءات التحقيق أو الاتهام أو المحاكمة وتسرى المدة من جديد ابتداء من تاريخ آخر إجراء . ولما كان الثابت من الأوراق أن المهندس المذكور أقطع عن عمله اعتبارا من ١٩٧٦/١/٦ والتحق بخدمة جهة أجنبية بغير ترخيص من جهة عمله ، فقام الجهاز بإبلاغ النيابة العامة في ١٩٧٦/١٢/١٤ ولا زالت الواقعة قيد التحقيق بالنيابة العامة ، كما أبلغ الجهاز النيابة الإدارية التي قامت بالتحقيق في الموضوع واتهمت إلى تقديم المخالف المذكور إلى المحاكمة التأديبية . »

وطبقا لما سبق بيانه فانه لم يثبت مضي ثلاث سنوات دون مباشرة لإجراءات التحقيق أو الاتهام ، إذ تتابعت تلك الإجراءات ولم تمض المدة المذكورة بين أي إجراء وآخر وبناء عليه فإن الحكم المطعون فيه إذ قضى بعدم قبول الدعوى التأديبية ضد المحال المذكور يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ويتمين لذلك الحكم بالفائة « . »

( طعن ١٨٤٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٧ )

### لمادة رقم ( ٢٨٢ )

المبدأ :

عدم سكوت جهة الادارة عن ملاحقة المخالفة ونشطت الى اتخاذ اجراءات التحقيق والاثام والمحاكمة فان ذلك ينفي قرينة الاتجاه الى الالتفات عن المخالفة وتنقطع مدة السقوط باى اجراء من الاجراءات المذكورة لتسرى مدة جديدة مقدارها ثلاث سنوات من تاريخ آخر اجراء - تنقطع مدة سقوط الدعوى التأديبية باى اجراء من اجراءات التحقيق والاثام والمحاكمة دون ما حاجة الى وجوب اقترانها بعلم التهم بها او اتخاذها فى مواجهته .

المحكمة :

» عن الدفع بسقوط الدعوى التأديبية قبل المثمة تأسيسا على ان رئيسها المباشر كان من يوم ١٩٧٨/٢/٢٥ يعلم بالمخالفة ، اى اقطاع المثمة عن عملها ، الا ان اتصال علم المثمة اليقينى بهذه الواقعة هو يوم ١٩٨٢/٦/١١ ، تاريخ ايداعها تقرير الطعن امام المحكمة العليا فى الطعن رقم ٢٣٧٧ لسنة ٢٩ القضائية حسبما ذهب اليه الحكم الصادر فى ذلك الطعن وان اجراءات التحقيق والمحاكمة التى تمت خلال تلك المدة وقد تمت فى غيبة المثمة فانه لا يحتج بها فى مواجهتها وبالترتيب على ذلك تكون المخالفة المنسوبة اليها ، بما تطوى عليه من ذنب ادارى ، قد سقطت لانقضاء مدة كل من التقادم الحولى والثلاث عليها .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه اذا لم تسكت جهة الادارة عن ملاحقة المخالفة ونشطت الى اتخاذ اجراءات التحقيق والاثام والمحاكمة فان ذلك ينفي قرينة الاتجاه الى الالتفات عن المخالفة وتنقطع مدة السقوط باى اجراء من الاجراءات المذكورة لتسرى مدة جديدة مقدارها ثلاث سنوات من تاريخ آخر اجراء . ومفاد ذلك ان اجراءات ( ٢ - ٤٢ )

التحقيق والاثام والمحاكمة تقطع مدة سقوط الدعوى التأديبية دون ما حاجة إلى وجوب اقترانها بعلم المتهم بها أو اتخاذها في مواجهته .

ومن حيث انه متى كان ذلك وكان الثابت من الاوراق ان الواقعة المنسوبة الى المتهمه ، حسبما جاء بتقرير الاتهام ، هي واقعة الانقطاع عن العمل بما تنطوي عليه من مخالفة بدأت في ٢٧/١٢/١٩٧٧ واستمرت حتى ١٢/٣/١٩٧٨ ، حال ثبوت انها لم تكن باذن جهة العمل وفي غير الاحوال المقررة قانونا وان جهة العمل التي تتبعها المتهمه قد بادرت بتحقيق هذه الواقعة والثابت انها احالتها في ١٤/٢/١٩٧٨ الى النيابة الادارية لتتولى شئونها في تقديمها للمحاكمة ، أى قبل اقضاء سنة على ٢/٨/١٩٧٧ تاريخ بدء الانقطاع فمن ثم تكون الدعوى التأديبية ضد المتهمه قد اقيمت قبل اقضاء أقصر اجلى سقوطها بالتقدم وترتيباً على ذلك يكون الدفع بسقوط الدعوى المبدى من جانب المتهمه غير قائم على سند صحيح من الواقع أو القانون ممن يضمن الالتفات عنه .

( ملن ٣٧٥٤ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٢ )

#### فصله رقم ( ٢٨٤ )

المبدأ :

المادة ٦٢ فقرة أولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ - المادة ٩١ فقرة أولى من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين للمنيين بالدولة قبل استبدالها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ - المقصود بالرئيس المباشر هو الرئيس المباشر مباشرة وليس الرئيس الأعلى - اذا كان الرئيس المباشر مشتركاً مع المخالفين في ارتكاب ذات المخالفة فلا تسقط الدعوى التأديبية بالنسبة للمخالفين بمعنى سنة من تاريخ عظه بوقوع المخالفة - المقصود بالرئيس المباشر الذى يبدأ من فعوده من اتخاذ الاجراءات التأديبية في مواجهة المخالفين من رؤوسيه سريان ميعاد سقوط المسئولية التأديبية ذلك

الرئيس الذى يتولى المسؤولية فى متابعة أعمال رؤوسيه ، وله السلطة فى اتخاذ ما يراه من اجراءات عن سبتهم على مخالفتهم للقانون او النظام الادارى رعاية المصالح العام ، دون ان يكون ثمة حائل يمنعه من مباشرة تلك السلطة - بحيث يجرى الميعاد ويتحقق سقوط على قرينة ان اغفال ذلك الرئيس المخايد وغير المتورط فى الجرائم التأديبية لرؤوسيه اتخاذ الاجراءات التأديبية فيلهم يقوم على مبرر مفترض ومحمول على وجه من وجوه مقتضيات الادارة غير المنعقدة .

#### المخكمة :

ومن حيث أنه عما أثاره الطاعنون من الدفع بسقوط الدعوى التأديبية بمضى سنة من تاريخ علم الرئيس المباشر وهو المحافظ نظراً لأن المحال الأول رئيس مدينة حوش عيسى ضمن المنسوب اليهم ذات المخالفة اذ لم تتخذ الاجراءات التأديبية خلال سنة من تاريخ علمه بوقوع المخالفة وهذا ما تقرره أحكام المادة (٦٢) فقرة أولى من القانون رقم ٥٨ لسنة ٧١ التآخذ وقت وقوع الجرائم التأديبية المنسوبة للطاعنين وكذلك الفقرة الأولى من المادة (٩١) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قبل استبدالها بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ - فإن الحكم المطعون فيه قد رد بحق على هذا الدفع بأن المقصود بالرئيس المباشر هو الرئيس المباشر مباشرة وليس الرئيس الأعلى وهو المحافظ ولما كان الرئيس المباشر رئيس مدينة حوش عيسى مشتركاً مع الآخرين فى ارتكاب ذات المخالفة فإن الدعوى التأديبية لا تسقط بالنسبة للطاعنين بمضى سنة من تاريخ علمه بوقوع المخالفة كذلك فإن ما ذهب اليه الطاعنون من أن يبدأ الميعاد من تاريخ علم الرئيس الأعلى للرئيس المباشر لو كان متورطاً مردود عليه بأن المقصود بالرئيس المباشر الذى يبدأ من قوده عن اتخاذ الاجراءات التأديبية فى مواجهة المخالفين من رؤوسيته سريان ميعاد سقوط المسؤولية التأديبية ذلك الرئيس الذى يتولى المسؤولية فى متابعة أعمال رؤوسيه وله السلطة فى اتخاذ ما يراه من اجراء لمحاسبتهم

على مخالفتهم للقانون أو النظام الإدارى رعاية للصالح العام دون أن يكون  
نمة حائل يمنعه من مباشرة تلك السلطة بحيث يجرى الميعاد ويتحقق  
انقشوط على قرينة أن اغفال ذلك الرئيس المعاهد وغير المتورط فى الجرائم  
التأديبية لمروسيه اتخاذ الاجراءات التأديبية قبلهم تقوم على مبرر مفترض  
ومحمول على وجه من وجوه مقتضيات الادارة غير المنحرفة — أما اذا كان  
ذاك الرئيس مشتركا مع مروسيه فانه ممتنع عليه بحكم الطبيعة البشرية  
أن يحاسبهم والا أدان نفسه ومن ثم فانه يتمتع سريان ميعاد المقوط  
مع محصل قرينة أن سكوت الرئيس المعاهد غير المتورط فى الجريمة  
التأديبية تقوم على وجه من وجوه مقتضيات الادارة غير المنحرفة للصالح  
التأديبية على رؤوس العاملين مما يربكهم فى أداء واجباتهم ويدفعهم الى  
الجمود والتردد فى أداء أعمال وظائفهم اذا بقوا مهملين لفترات طويلة  
بالعقاب التأديبى عما يكون قد وقع منهم من مخالفات ولذلك فانه حيث  
تقتضى حكمه النص المحدد لميعاد مقوط الدعوى التأديبية وبه سريان  
هذا الميعاد يعلم الرئيس المباشر ، فانه مع التسليم بضعة ما ذهب اليه الحكم  
الطعن من عدم سريان الميعاد لو كان هذا الرئيس المباشر مباشرة للمتهمين  
تأديبيا — متورطا — فى هذه الجرائم حسبما سلف البيان فانه لا يسوغ  
ابقاء سيف الدعوى التأديبية مسلطا على رقاب العاملين الرؤوسين طالما بقى  
هذا الرئيس المباشر رئيسا لهم وذلك اذ ما علم بتلك المخالفات الرئيس  
الأعلى منه مرتبة والذي يملك حق الاحالة للتحقيق أو التبليغ للسلطات  
التي تملك الأمر. بهذا التحقيق يؤمن أيضا لسريان الميعاد من تاريخ علم  
هذا الرئيس الأعلى مرتبة أن لا يكون هو ذاته متورطا أيضا فى تلك  
المخالفات مثل الرئيس المباخر ذاته ولذا فالاغتراف والاستحباب المبنية  
فيه سبق ، ومن ثم واذ أن التائب من الأوزاق أن ما تم من مخالفات سوجه  
فى البيع بالمراد وتحويل نسبة مالية لا تسند لها من القانون من المواطنين

وادراجها خارج الإيرادات العامة وصرفها كمكافآت للعاملين وشراء  
فسباً ٥٥٥٥ الف قد تم بعد العرض على الرئاسات المختصة المتوالية وفي  
قمتها المحافظ ، ومن ثم فإن هذه الرئاسات الأعلى المتوالية حتى قمتها  
يتمتع أن يجري ميعاد سقوط الدعوى التأديبية من تاريخ علمها مثل الرئيس  
المباشر للطاعين لما سلف يراه ومن ثم فلا سند من القانون للقول بسقوط  
الدعوى التأديبية قبل الطاعين سواء من تاريخ علم الرئيس المباشر أو من  
تراه متدرجا في السلطة الرئاسية حتى المحافظ ما دام أن هذه الرئاسات  
كانت تعلم بما وقع من مخالفات على نحو يمكنها من مباشرة سلطتها في  
الرقابة أو المتابعة والتبليغ للسلطات المختصة أو إحالة الطاعين الى التحقيق  
وتعريض مسؤولتهم التأديبية •

(طن ١٦٨٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٩/٣/٤)

تابعا : انقضاء الدعوى التأديبية بوفاء التهم

قاعدة رقم (٢٨٥)

المبنيهما :

تنتهي الدعوى التأديبية اذا توفي الموظف أثناء البناء الطعن في الحكم  
التأديبي امام المحكمة الادارية العليا - استفسار ذلك : ان ما ورد بقانون  
الاجراءات الجنائية من انقضاء الدعوى الجنائية بوفاء التهم هو اصل يجب  
البناء عليه عند وفاة التهم أثناء المحكمة التأديبية : سواء كان ذلك امام المحكمة  
التأديبية او امام المحكمة الادارية العليا - يقوم هذا الأصل على فكرة شخصية  
الخطوة وما تتطلبه من ضرورة وجود التهم على قيد الحياة •

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة مستقر على أن الدعوى التأديبية

تنقضى اذا توفى الموظف أثناء الطعن فى الحكم التأديبى أمام المحكمة الادارية العليا استنادا الى الأصل الوارد فى المادة (١٤) من قانون الاجراءات الجنائية التى تنص على أن تنقضى الدعوى الجنائية بوفاة المتهم ، وهذا الأصل هو الواجب الاتباع عند وفاة المتهم أثناء المحاكمة التأديبية سواء أكان ذلك أمام المحكمة التأديبية أو أمام المحكمة الادارية العليا . وأساس ذلك أن حكم المادة (١٤) من قانون الاجراءات الجنائية المشار اليها إنما يمثل أحد المبادئ العامة للنظام العقابى سواء فى المجال التأديبى أو الجنائى ، أى أن هذا النص هو فى ذاته تطبيق لقاعدة عامة مقتضاها أن العقوبة شخصية ومن ثم لا تجوز المساءلة فى المجال العقابى الا فى مواجهة شخص المتهم الذى تطلب جهة الاتهام بإزالة العقاب عليه ، الأمر الذى يفترض بالضرورة حياة هذا الشخص حتى تسند اليه وأيضا تستقر مسئوليته الجنائية أو التأديبية بصدور حكم بات فى المنازعة فى مواجهته ، فإذا ما توفى المتهم قبل أن تصل المنازعة الى غايتها النهائية على هذا النحو فإنه يتعين عدم الاستمرار فى اجراءات المساءلة أيا ما كانت مرحلة التقاضى التى وصلت اليها وذلك من خلال القضاء باقتضاء الدعوى التأديبية قبله مع ما يترتب على ذلك من آثار بالنسبة لما سبق بمقتضاه من اجراءات أو صدوره من أحكام لم تصبح نهائية حتى تاريخ الوفاة .

ومن حيث أن الطاعن الأول . . . . . قد توفى الى رحمة الله

قبل الفصل نهائيا فيما نسب اليه ، فإنه يتعين من ثم القضاء بالغاء الحكم المطعون فيه وباقتضاء الدعوى التأديبية قبله .

( طعن رقم ٢٣٥٩ لسنة ٣٠ قى جلسة ١٥/٤/١٩٨٩ )

### قلمنة رقم ( ٢٨٦ )

البدا :

الدعوى التأديبية تنقضى اذا توفي الموظف أثناء نظر الطعن فى الحكم  
التأديبى أمام المحكمة الإدارية العليا .

للمحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة مستقر على أن الدعوى التأديبية  
تنقضى اذا توفي الموظف أثناء نظر الطعن فى الحكم التأديبى أمام المحكمة  
الإدارية العليا ، استنادا الى الأصل الوارد فى المادة (١٤) من قانون  
الاجراءات الجنائية ، التى تنص على أن تنقضى الدعوى الجنائية ب وفاة  
المتهم ، وهذا الأصل هو الواجب الاتباع عند وفاة المتهم قبل صدور الحكم  
أثبت فى شأن الاتهامات المنسوبة اليه ، سواء كانت الوفاة خلال مرحلة  
المحاكمة أمام المحكمة التأديبية ، أو كانت بعد صدور الحكم التأديبى  
بالإدانة وخلال الأجل الجائز أثناءه الطعن فى الحكم ، أو بعد الطعن فى  
هذا الحكم أمام المحكمة الإدارية العليا وقبل أن تصدر هذه المحكمة  
حكمها البات فى شأن الاتهامات التى أدين عنها .

ومن حيث أن مقتضى ما تقدم أنه طالما قد توفي الطاعن . . . .  
خلال نظر الطعن المقام منه أمام هذه المحكمة فانه يضمن القضاء باقضاء  
الدعوى التأديبية بالنسبة له بما يترتب على ذلك من إلغاء الجزاء الموقع  
عليه بموجب الحكم المطعون فيه .

( طعن ٢١٢٤ و ٢١٢٦ لسنة ٣٢ فى جلسة ١٩/٥/١٩٩٠ )

نفس المنى : ( طعن رقم ١٩٣ وطعن ٣٨١ لسنة ٣٤ ق جلسة  
١٩٨٩/٦/١٠ )

( طعن رقم ٦٩٩ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٣/٥/١٩٨٩ )

قائمة بـرقم ( ٢٨٧ ) .

المبدأ :

للمادة ٨٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة مصلحة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ مفادها بعد انتهاء خدمة العامل لأى سبب من الأسباب ما عدا الوفاة لا يمنع من محاكمته تأديبيا اذا كان قد بدأ فى التحقيق قبل انتهاء خدمته ما لم تكن المخالفة يترتب عليها ضياع حق من حقوق الخزانة العامة .

الحكمية :

ومن حيث أنه بالنسبة للمطعون ضده الثانى . . . . . فان المادة ٨٨ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ( معدلة بالقانون ١١٥/١٩٨٣ ) تضمنت أن انتهاء خدمة العامل لأى سبب من الأسباب — عدا الوفاة — لا يمنع من محاكمته تأديبيا اذا كان قد بدأ فى التحقيق قبل انتهاء خدمته ما لم تكن المخالفة يترتب عليها ضياع حق من حقوق الخزانة العامة . واذ سبقت الاشارة الى أن واقعة الاتهام لم يترتب عليها أية اضرار مالية للهيئة ، وكان الثابت أن خدمة المذكور قد انتهت بالاستقالة اعتبارا من ١٢/١٢/١٩٨٢ قبل بدء النيابة الادارية التحقيق فى ١٠/١/١٩٨٣ ، فان ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه بخصوصه من عدم قبول الدعوى التأديبية قبله يكون قد صادف صحيح حكم القانون .  
( طعن ١٧٤١ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٩١/٣/٢ )

## الفصل الثامن المحاكم التأديبية

### الفروع الأولى — الاختصاص

أولاً — المحاكم التأديبية صاحبة الولاية العامة في التأديب

القاعدة رقم (٢٨٨)

المبدأ :

المحاكم التأديبية هي صاحبة الولاية العامة في مسائل تأديب العاملين — هذه الولاية لا تقتصر على طلب إلغاء قرار الجزاء المطعون فيه بل تشمل طلب التصويض من الأضرار المترتبة عليه وغيره من الطلبات المرتبطة بالظلم — إلزام العامل بقيمة ما تحملته جهة عمله من أعباء مالية بسبب التقصير المنسوب إليه ليس من الجزاءات التأديبية المقررة قانوناً لأنه يرتبط بها ارتباط الأصل بالفروع لإيقاعه على أساليب العقوبة التأديبية النسوية إلى العامل — أثر ذلك : — اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في قرار التحصيل بالمبالغ للشار إليها حتى لو قدم إليها طلب على استقلال وبغض النظر عما إذا كان التحقيق مع العامل قد تمخض عن جزاء تأديبي أم لم يتمخض عن ثمة جزاء .

الحكمة :

ومن حيث أن عن الوجه الأول من وجهي طعن الشركة الطاعة والذي تنحى فيه على الحكم الطعن قضاءها ضمناً باختصاص المحكمة التأديبية بنظر الطعن في شق التزار المطعون فيه والمتعلق ضده بمبلغ خمسمائة جنيه على أساس أن اختصاص المحاكم التأديبية وارد على سبيل العسر وقاصرة على نظر المطعون في قرارات الجزاء الموقعة على العاملين بالقطاع العام . فقد قضت المحكمة العليا بجلسته ١١/٤/١٩٧٣ في الطعن رقم ٩

لسنة ٢ ق تنازع بأنه فى ضوء المادة ١٧٢ من الدستور وقانون مجلس  
اندولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد خلع على المحاكم التأديبية الولاية العامة  
للفصل فى سمائل تأديب العاملين ، وهذه الولاية تقتصر على طلب انهاء  
قرار الجزاء المطعون فيه بل تشمل طلب التعويض عن الأضرار المترتبة عليه  
وغيره من الطلبات المرتبطة بالظمن . كما جرى قضاء هذه المحكمة على أن  
الزام العامل بقيمة ما تحملته جهة عمله من أعباء مالية بسبب التقصير  
المنسوب اليه وان لم يكن فى ذاته من الجزاءات التأديبية المقررة قانونا  
الا أنه يرتبط بها ارتباط الأصل بالفرع لقيامه على أساس المخالفة التأديبية  
المنسوبة الى العامل ، وهو ذات الأساس الذى يقوم عليه قرار الجزاء عن  
هذه المخالفة فيما لو قدرت الجهة أعمال سلطتها التأديبية قبل العامل عن  
المخالفة المذكورة وبهذه المثابة وباعتبار أن قاضى الأصل هو قاضى الفرع ،  
ينمقد للمحكمة التأديبية الاختصاص بالفصل فى مدى التزام العامل  
بما ألزمت به جهة العمل من مبالغ بسبب هذه المخالفة يستوى فى ذلك أن  
يكون طلب العامل فى هذا الخصوص الى المحكمة التأديبية مقترفا بطلب  
الغاء الجزاء التأديبي الذى يكون الجهة قد أوقعتة على العامل أو أن يكون  
قد قدم اليها على استقلال وبغض النظر عما كان التحقيق مع العامل قد  
تمخض عن جزاء تأديبي أم لم يتمخض عن ثمة جزاء . ومن ثم يكون هذا  
الوجه من أوجه الظمن غير قائم على أساس من القانون متعين الرفض .  
( طعنات ٥٢٤ و ٥٢٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٢٢ )

تطبيق :

قضت المحكمة الادارية العليا بمكس هذا الحكم فى الظمن رقم  
١٠٦٤ لسنة ٢٨ ق بجلية ١٩٨٧/١/١١ المنشور بعده .  
وعلى أى حال راجع أيضا للمحكمة العليا بجلية ١٩٧٢/١١/٤ فى  
الظمن رقم ٩ سنة ٢ تنازع .

## المقدمة رقم ( ٢٨٩ )

السيد :

النزاعات الخاصة بالمراتب والمناصب والكافات المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم تدخل في اختصاص محكمة القضاء الإداري أو المحاكم الإدارية بغير المستوى الوظيفي المعنى - تخص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية وطلبات الفاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية - قوام الدعوى التأديبية هو النظر في مؤاخذة العامل تأديبيا عن المخالفات التأديبية التي نسبت إليه والتي تتمثل في إخلاله بواجبات وظيفته والفروج على مقتضياتها - إلزام العامل بجبر الضرر الذي لحق بجهة الإدارة منطه توافر اركان المسؤولية التقصيرية الثلاثة - اذا كان الفصل للكون للذنب الإداري يمكن ان يشكل ركن الخطأ في المسؤولية التقصيرية الا ان ذلك لا يؤدي الى القول بان إلزام العامل بجبر الضرر مرتبط بالدعوى التأديبية أو متفرع عنها - اسس ذلك : استقلال فكرة جبر الضرر الناشئ عن المسؤولية التقصيرية عن نظام التأديب من حيث القواعد التأديبية التي تحكمه والفرض الذي يسمى الى تحقيقه - اختصاص المحاكم التأديبية بنظر طلبات الفاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ليس من شأنه بسط اختصاص هذه المحاكم على ما عدا ذلك من موضوعات تختص بها محاكم أخرى الا اذا كان النزاع قد طرح امامها مرتبطا بصفة تبعية بمناسبة - مباشرتها لاختصاصها المنوط بها قانونا - مثال : رفع دعوى امام المحكمة التأديبية بطلب الفاء قرار التحصيل دون ان تتضمن صحيفة الدعوى طلب الفاء قرار تأديبي معين - نتيجة ذلك : الحكم بعدم اختصاص المحكمة التأديبية والاحالة .

المحكمة :

من حيث أن عناصر هذه المنازعة تخلص - حسبما يستفاد من الأوراق - في أنه بتاريخ ١٩٨٠/٦/٤ أقامت السيدة / . . . . . الدعوى رقم ٢٣١ لسنة ٢٢ القضائية أمام المحكمة التأديبية بالاسكندرية ضد محافظة الاسكندرية طالبا الحكم بالفاء القرار الصادر بإلزامها بأن

تؤدي الى مديرية الترية والتعليم بالإسكندرية مبلغ ١٩٦٣٣٩٥ جنيهًا  
خصما من مرتبها وما يترتب على ذلك من آثار .

وقالت شرحا لدعواها أنها اتهمت باختلاس هذا المبلغ والتزوير في  
المستندات وقدمت الى محكمة جنايات الاسكندرية التي قضت ببراءتها  
مما هو منسوب اليها ورغم ذلك استمرت مديرية الترية والتعليم في  
الخصم .

وردت البعثة الادارية على الدعوى بالنقض بعدم اختصاص المحكمة  
بنظرها استنادا الى أن طلبات المدعية من قبيل المنازعة في مرتب وانحيازها  
يرفض الدعوى .

وبجلسة ١٩٨٢/٤/٣ حكمت المحكمة برفض الدفع بعدم اختصاصها  
بنظر الدعوى وباختصاصها بإعلان الخصم الموارد على مرتب الطاعنة وفاء  
لمبلغ ١٩٦٣٣٩٥ جنيهًا وما يترتب على ذلك من آثار . وأسست قضاءها  
في خصوص رفض الدفع بعدم اختصاصها بأن خصم الأعباء المالية التي  
يقتضي الأمر تحميل العامل بها بسبب المخالفة المنسوبة اليه وإن لم يكن في  
ذاته من انجزاءات التأديبية المقررة قانونا إلا أنه يرتبط بهذه الجزاءات  
ارتباط الفرع بالأصل لقيامه على أساس المخالفة التأديبية المنسوبة الى  
العامل .

ومن حيث أن قضاء المحكمة الادارية العليا جرى بأن تؤدي المواد  
١٥٠ ، ١٤٠ ، ١٣٠ ، ١٢٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أن  
المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والتكاليف المستحقة للموظفين  
المعومين أو لورثتهم تدخل في اختصاص محكمة القضاء الادارى أو  
المحاكم الادارية بحسب المستوى الوظيفى للدعى وإن المحاكم التأديبية  
تختص بنظر الدعاوى التأديبية وطلبات الغاء القرارات النهائية للسلطات  
التأديبية . وإن قوام الدعوى التأديبية هو النظر في مؤاخذة العامل تأديبا  
عن المخالفة التأديبية التي نسبت اليه والتي تمثل في اخلاص واجبات

وظيفته والخروج على مقتضياتها في حين أن الزام العامل يجبر الضرر الذي لحق بجهة الادارة مناهة توافر أركان المسؤولية التقصيرية في حقه وهي الخطأ والضرر وعلاقة السببية بين الخطأ والضرر . وإذا كان الفعل المكون للذنب الإداري يمكن أن يشكل ركن الخطأ في المسؤولية التقصيرية إلا أن ذلك لا يؤدي إلى القول بأن العامل يجبر الضرر مرتبط بالدعوى التأديبية أو متفرع عنها لاستقلال كل من هذين النظامين عن الآخر سواء من حيث القواعد القانونية التي تحكمه أو الغرض الذي يسعى إلى تحقيقه . كما أن اختصاص المحاكم التأديبية بنظر طلبات إلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ليس من شأنه بسط اختصاص هذه المحاكم على ما عدا ذلك من اختصاصات ورد النص في اختصاص محاكم مجلس الدولة الأخرى بها اللهم إلا إذا كان النزاع قد طرح أمامها بصفة تبعية بمناسبة مباشرتها لأختصاصها الأصلي المنوط بها قانونا .

ومن حيث أن الثابت أن المدعية قصرت دعوها أمام المحكمة التأديبية على طلب إلغاء القرار الصادر بالزامها بسبلغ ١٩٦٣/٣٩٥ جنيتها دون أن تضمن دعوها طلب إلغاء قرار تأديبي معين ، فمن ثم تكون المحكمة التأديبية بالاسكندرية غير مختصة بنظر هذه الدعوى .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قضى بغير النظر بالسالف ، فمن ثم فإنه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تأويله وتطبيقه ، مما يمتنع معه الحكم بقول الطعن شكلا وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى وإحالتها بحالتها إلى محكمة القضاء الاداري ، بالاسكندرية للاختصاص .

( طعن ١٠٦٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٧/١١/١٧ )

تطبيق :

قضت المحكمة الادارية العليا بمكن ذلك في الطعن رقم ٥٢٤ و ٥٢٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٢٢ المنشورين قبله .

### قاعدة رقم (٢٩٠)

الليفا :

المحاكم التأديبية صاحبة الولاية العامة بالفصل في مسائل تأديب العاملين ومنهم العاملون بالقطاع العام - وإذا ما عرّف عليها طعن في جزاء تأديبي وإرات أن هذا الجزاء مشوب بالظو لعدم الملازمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الإداري وبين نوع الجزاء المتوقع ومقداره أو كان هذا الجزاء قد وقع على خلاف ما تقضى به لائحة الجزاءات الخاصة بالعاملين بالشركة فإن لها أن تقضى إلغاء الجزاء ولئن تصدى لتوقيع الجزاء المناسب باعتبارها صاحبة الولاية العامة في مسائل تأديب العاملين .

المحكمة :

ومن حيث أنه وقد ثبت أن القرار الصادر بمجازاة المطعون ضده عن المخالفة الأولى مخالفا لما تقضى به لائحة الجزاءات المعمول بها بالشركة الطعنة ، وبرأته من المخالفة القانونية فإن يتعين القضاء بإلغاء القرار المطعون فيه إلا أنه طبقا لمنطق الأمور وعملا بالمبادئ التي تنظم اختصاص المحاكم التأديبية وتجعلها صاحبة الولاية العامة في التأديب سواء كان ذلك عن طريق الدعوى المبتدأة التي ترفع إليها في شأن العاملين المخالفين أو بواسطة تصديها للمطعون التي تقام أمامها لإلغاء القرارات التأديبية الصادرة بمجازاة هؤلاء العاملين يتعين القول بأن سلطة المحكمة التأديبية عند نظر الطعن بإلغاء القرار التأديبي تشمل رقابة المشروعية التي لها على هذا القرار وكذلك في التصدي ببحث جوانب المخالفة والحكم على المخالف بالجزاء المناسب إذا هي قررت عدم صحة الجزاء المطعون فيه أو عدم مناسبته للمخالفة المنسوبة إلى الطاعن ، وذلك طبقا لما أتمى قضاء المحكمة العليا في الطعن رقم ٩ لسنة ٢ ق تنازع أنه يصدر قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ٧٢ أصبحت المحاكم التأديبية هي الجهة القضائية المختصة بالتأديب

بعد بنص المادة ١٧٢ من الدستور يكون المشرع قد خلع على المحاكم التأديبية الولاية العامة بالفصل في مسائل تأديب العاملين ومنهم العاملون بالقطاع العام ومن ثم فإن ولايتها هذه تتناول الدعوى التأديبية المبتدأة التي تختص فيها المحكمة بتوقيع جزاء تأديبي كما تناول للطن في أى جزاء تأديبي على النحو الذى فصلتهصوص قانون مجلس الدولة ، وعلى ذلك ووفقا لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة فى هذا الخصوص فإن المحكمة التأديبية اذا ما عرض عليها طعنه فى جزاء تأديبي وارثات أن هذا الجزاء مشوبا بالغلو لعدم الملاءمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الادارى وبين نوع الجزاء الموقع ومقداره أو كان هذا الجزاء قد وقع على خلاف ما تقتضى به لائحة الجزاءات الخاصة بالعاملين بالشركة فإن لها أن تقضى بالناء بقرار الجزاء وأن تتصدى لتوقيع الجزاء المناسب باعتبارها صاحبة الولاية العامة فى مسائل تأديب العاملين .

ومن حيث أنه تطبيق هذه القواعد على واقعة الطعن وقد تبين من الأوراق أن القرار الصادر بسجاسة المطعون ضده عن المخالفة الأولى المنسوبة اليه بغضم عشرة أيام من راتبه مخالف للائحة الجزاءات المعمول بها فى الشركة الطاعنة والتي تنص على أن عقوبة هذه المخالفة هى الغضم من الراتب خمسة أيام فقط عن المرة الأولى ، كما تبين كذلك ان المطعون قبله غير مسئول عن المخالفة الثانية باعتبارها الوصف الوارد فى الاتهام المنسوب اليه لا ينطبق عليها حيث لم يثبت أنه امتنع عن أداء عمله أو أخلف بواجباته الوظيفية وانما كل ما هنالك هو أنه أخطأ فى تفسير قواعد الاختصاص الادارى بالنسبة لنظر تظلم أحد العاملين ، ومن ثم فإن القرار الصادر بغضم خمسة أيام من راتب المطعون ضده يعتبر قرارا مخالفا للقانون وتعين الالغاء .

ومن حيث أن الجزاء المناسب عن المخالفة الأولى الثابتة فى حق

المطعون ضده والتي تنص عليها لائحة الجزاءات المعمول بها في الشركة الطاعنة هو الخصم من الراتب لمدة خمسة أيام مما يتعين مجازاة المطعون ضده بهذا الجزاء .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه إذ قضى بإلغاء القرار المشار اليه دون توقيع الجزاء المناسب على واقعة المخالفة فإنه يكون قد جاء مخالفا للقانون مما يتعين الحكم بإلغائه وبإلغاء القرار المطعون فيه وتوقيع الجزاء المناسب على المطعون ضده في ضوء أحكام لائحة الجزاءات المعمول بها لدى الشركة الطاعنة كما سلف البيان .

( طعن ٦٧٧ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٣٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٩١ )

الفقرة :

القضاء التقديسي لا يختص بالطعن بإلغاء الجزاء التقديسي الواقع بل وأيضا بالتعويض عن الأضرار المترتبة على الجزاء - طلب التعويض لا يتقيد بالوعايد والاجراءات المقررة لرفع دعوى الإلغاء .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد أجرى على أنه في ضوء أحكام المحكمة العليا الصادرة في ٤ نوفمبر سنة ١٩٧٢ في الدعوى رقم ٩ لسنة ٢٠٠٢ تنارع أنه يصدر عقوبات مجلس الدولة رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٢ وفي ظل نص المادة ١٧٢ من الدستور يكون المشرع قد خلع على المحاكم التاديبيّة الولاية العارفة للفصل في مسائل التاديب العاملين ومنهم العاملون بالقطاع العام ومن ثم فإن ولايتها هذه تتناول الدعوى التاديبية المبنيّة التي تقضي فيها المحكمة بتوقيع جزاء تاديبي كما يتناول الطعن في أي إجراء تاديبي

على النحو الذى فضلكه نصوص قانون مبطلين الدولة ، وان اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل فى هذا الطعن لا يقتصر على الطعن بإلغاء الجزاء وهو الطعن المباشر بل يتناول طلبات التوفيق عن الاضرار المترتبة على الجزاء فهى طعون مباشرة وكذلك غيرها من الطلبات المرتبطة به وذلك ان كلا الطعنين يستند الى اساس قانونى واحد يربط بينهما هو عدم مشروعية القرار الصادر بالجزاء ، ومن ثم يكون هذا الوجه عن الطعن غير قائم على اساس من القانون متعين الرخص .

ومن حيث انه عن الوجه الثانى عن الطعن فان الثابت من الأوراق أن المظنون ضده ، يطلب فى دعواه توفيقه عن قرار فصله المخالف ومن المقرر أن طلبات التوفيق لا تقيد بالمواعيد والاجراءات المقررة لرفع دعوى الالغاء ما دام أصل الحق قائما .

( طعن ١٢٣٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٧/١/٢٠ )

### قاعدة رقم (٢٩٢)

المبدأ :

قاضى المنازعة الأصلية هو قاضى ما يتفرع عنها من منازعات فرعية -  
يعتمد الاختصاص للمحكمة التأديبية الاختصاص بالفصل فى مدى التزام  
العامل بما أقرته به الجهة التابع لها من مبالغ بسبب المخالفة .

المحكمة :

جرى قضاء هذه المحكمة على ان الزام العامل بقيمة ما تخلفته الجهة  
التي يعمل بها من اعباء مالية بسبب التقصير المنسوب اليه شأن موضوع  
المنازعة المسائلة - وان لم يكن فى ذاته من الجزاءات التأديبية المقررة قانونا  
الا انه يرتبط بها ارتباطا الفرع بالأصل لقيامه على اساس المخالفة التأديبية

المنسوبة الى العامل ، وهو ذات الاساس الذى يقوم عليه قرار الجزاء عن هذه المخالفة فيما لو قدرت الجهة التابع لها العامل اعمال سلطتها التأديبية قبل العامل عن المخالفة المذكورة ، وهذه المثابة فانه باعتبار ان قاضى الأصل هو قاضى الفرع ، يتعقد للمحكمة التأديبية الاختصاص بالفصل فى مدى التزام العامل بما الزمته به الجهة التابع لها من مبالغ بسبب المخالفة ، يستوى فى ذلك ان يكون طلب العامل فى هذا الخصوص قد قدم الى المحكمة التأديبية مقترنا بطلب الغاء الجزاء التأديبي الذى يكون قد وقع عليه أو ان يكون قد قدم اليها على استقلال ، وبفض النظر عما اذا كان التحقيق مع العامل قد تمخض عن جزاء تأديبي أو لم يتمخض عن ثمة جزاء .

( طعن ١٢٨٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٧/٢/١٩٨٧ )

#### قاعدة رقم ( ٢٩٢ )

البدا :

المعالم التأديبية تعتبر صاحبة الولاية العامة فى مسائل التأديب -  
يشمل اختصاصها الدعوى التأديبية المبتهلة أو الطعون فى القرارات الموقعة على العاملين بالهولة أو القاطع العام وما يتفرع عنها من طلبات - من ضمنها طلب التعويض أو إبطال الخصم من الراتب متى كانت مترتبة على جزاء -  
باعتبار ان من يطك الأصل يطك الفرع - ذلك سواء قدم الطلب الى المحكمة التأديبية مقترنا بطلب الغاء الجزاء التأديبي الذى تكون جهة الادارة وقعتة على العامل - أو ان يكون قد قدم اليها على استقلال - وذلك ايضا بفض النظر عما اذا كان التحقيق مع العامل تمخض عنه جزاء تأديبي أو لم يتمخض عنه أى جزاء .

الحكمة :

ومن حيث انه يتعين بادىء ذى بدء تحديد المحكمة المختصة بنظر هذا الطعن ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على ان المعالم التأديبية

تعتبر صاحبة الولاية العامة في مسائل التأديب وإن اختصاصها يشمل الدعوى التأديبية المبتدأة أو الطعون في الجزاءات للوقعة على العاملین بالدولة أو القطاع العام وما يتفرغ عنها من طلبات ومن ضمنها طلب التعويض أو إبطال الخصم من الراتب متى كانت مترتبة على جزاء باعتبار أن من يملك الأصل يملك الفرع وسواء قدم الطلب في هذا الخصوص إلى المحكمة التأديبية مقترفا بطلب إلغاء الجزاء التأديبي الذي تكون جهة الإدارة وقعتة على العامل أو أن يكون قدم إليها على استقلال وبغض النظر عما إذا كان التحقيق مع العامل تخفض عنه جزاء تأديبي أو لم يتمخض عنه أي جزاء .

( طعن ٢٤٩٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٢/٢٩/١٩٩٠ )

#### قاعدة رقم ( ٢٩٤ )

ألبينا :

المحكمة التأديبية هي المحكمة ذات الولاية العامة في شؤون التأديب أي إن اختصاصها يمتد إلى كل ما يتصل بالتأديب أو يتفرع عنه - اختصاصها بالفصل في مدى التزام العامل بما ألزمته به جهة الإدارة من مبالغ بسبب المخالفة التأديبية .

المحكمة :

« ومن حيث أن الطعن في الحكم يقوم استنادا إلى الخطأ في تطبيق القانون وتأويله إذ أن الثابت أن تظلم الطاعن أسفر عن تخفيض الجزاء الموقع عليه إلى الإنذار ، وأنه أخطر هذا القرار الصادر في التظلم بتاريخ ١٢/١/١٩٨٠ فأقام طعنه فيه بتاريخ ١٩٨٠/٣/٥ أي خلال الميعاد المقرر بالمادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، ومن ثم فإن الطعن يكون قد أقيم في الميعاد ، واذ لا يحتاج هذا القرار الصادر في التظلم

الى التظلم منه فإن الطعن يكون مقبولا شكلا . كما أن تحميل الطاعين بمبلغ ١٦ر٥٥٠ جاء نتيجة الاتهام الذي أسند اليه وجوزي من أجله ، فهو مرتبط بالجزاء ارتباطا يقوم على وحدة الأساس الذي بنى عليه كلاهما ، ومن ثم تختص المحكمة التأديبية بنظر طلب الغاء قرار الجزاء بكل مشتقاته بما فيها تعجيله بمبلغ ١٦ر٥٥٠ جنيتها ، حتى ولو لم يطلب الطاعين الغاء الجزاء ، أو فاته ميعاد الطعن في الجزاء بالالغاء .

ومن حيث أن الثابت من الأدلة أنه بتاريخ ٦/٩/١٩٧٩ صدر قرار بمحاربة السيد ( . . . ) بخضم ثلاثة أيام من راتبه وتعجيله بمبلغ ١٦ر٥٥٠ جنيتها ، فتظلم من هذا القرار في ١١/١٠/١٩٧٩ ، بعد أن أخطر به ، وقامت الادارة ببحث التظلم ، وسلكت فيه مسلكا ايجابيا أسفر عن تخفيض الجزاء السابق الى الانذار ، وأخطر بذلك في ١٢/١/١٩٨٠ ، ومن ثم أقام طعنه عليه في ٣/٥/١٩٨٠ ، أي خلال الميعاد المقرر قانونا وفقا لما تنص به المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة ، واذ ذهب الحكم المطعون فيه خلاف هذا المذهب ، فانه يكون قد أخطأ في تطبيق القانون ، مما يستحق العقاب في هذا الشأن .

ومن حيث أنه عن تحميل السيد ( . . . ) بمبلغ ١٦ر٥٥٠ جنيتها ، فإن المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد جعلت اختصاص المحاكم التأديبية شاملا للدعوى التأديبية ابتداءً ، وكذلك الطعن في الجزاءات التأديبية ، سواء بالنسبة الى العاملين في الحكومة أو العاملين في القطاع العام . وهذا الشمول الذي أشارت اليه يترتب عليه اعتبار المحكمة التأديبية هي المحكمة ذات الولاية العامة في شؤون التأديب ، أي أن اختصاصها يمتد الى كل ما يتصل بالتأديب أو يتفرع عنه ، ومن ثم تختص المحكمة التأديبية بالفصل في مدى التزام العامل بما ألزمته به جهة الادارة من مبالغ بسبب المخالفة التأديبية .

ومضى حيث أن تحميل الطاعن بمبلغ ١٦٥٥٠ ، كان وليد الاتهام الموجه اليه من أنه قام بتفصيل مبالغ من الطلبة على خلاف القواعد ، وبناء عليه أصدر القرار بمجازاته بنقصم ثلاثة أيام من راتبه ، وتحميله بمبلغ ١٦٥٥٠ نجنيها ، ولم تخفض الجزاء الى الانذار ، لذا فان تحميله المبلغ سالف الذكر يكون وليد المخالفة المنسوبة اليه ، وتمت مجازاته عنها ، ومن ثم فقد ارتبط بالجزاء ارتباطا يقوم على وحدة الأساس الذى يربط بينهما ، وبالتالي تكون المحكمة التأديبية هى المختصة بنظر الطعن ، باعتبار أن قاضى الأصل هو قاضى الفرع ، واذ جاء الحكم المطعون فيه على خلاف ذلك ، فانه يكون قد جاء على غير سند من الواقع والقانون ، ويتمين القضاء بالغاثة ، وإعادة الطعن الى المحكمة التأديبية بظنا للفصل فيه مجددا من هيئة أخرى .

( طعن ١٥١٥ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٩١/٣/٩ )

#### قاعدة رقم (٢٩٥)

المستأنف :

اختصاص المحاكم التأديبية بمجلس الدولة باعتبارها صاحبة الولاية العامة فى مسائل التأديب يشمل نظر الدعوى التأديبية المبتهدة والتي تحركها النيابة الإدارية ، كما يشمل كذلك النظر فى الطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالدولة أو بالقطاع العام وما يتنوع عنها من طلبات عن طريق الدعوى التى تقدم من العامل فعنا على القرار التأديبى الصادر فى شأنه من السلطة التأديبية المختصة - متى احيل العامل الى المحكمة التأديبية عن طريق النيابة الإدارية بقرار اتهام عن مخالفات معينة منسوبة اليه اصبحت صاحبة الولاية فى أمر تأديبه وتوقيع الجزاء المناسب عن المخالفات التى ثبت لها من الأوراق بان العامل ارتكبها وذلك بصرف النظر عما طلبته النيابة من توقيع جزاء بعينه باعتبار أن ذلك يدخل فى مدلول الاتهام ، وليس بالحكم هو الجزاء الذى غراه المحكمة مناسبا للمخالفات الثابتة فى حق المخال - اذا كانت الدعوى قد

أبطلت المحكمة التأديبية عن الطعن القائم من العامل في القرار التأديبي الصادر في شأنه من السلطة المختصة بالتأديب ، فإن المحكمة التأديبية في هذه الحالة تكون بصدد دعوى إلغاء ولها أن تراقب مشروعية القرار الطعون فيه وتنتهي إلى الإلغاء أو تصليحه أو رفض الدعوى وفقاً لما تراه في نطاق رقابة الشروعية .

#### الحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية : . . . . . ( ثاني عشر ) الدعاوى التأديبية المتخصص عليها في هذا القانون .

( ثالث عشر ) الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانوناً .

وتنص المادة ١٥ من القانون المذكور على أن تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية على المخالفات المالية والإدارية والتي تقع في :

أولاً : العاملين المدفنين بالجهاز الإداري للدولة في وزارات الحكومة ومصالحها ووحدات الحكم المحلي والعاملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات والشركات التي تضمن لها الحكومة حداً أدنى من الأرباح .

ومتي كان ذلك فإن اختصاص المحاكم التأديبية بمجلس الدولة باعتبارها صاحبة الولاية العامة في مسائل التأديب يشمل نظر الدعوى التأديبية المبتدأة والتي تحركها النيابة الإدارية ، كما يشمل كذلك النظر في الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالدولة أو القطاع العام وما

يتنوع عنها من طلبات عن طريق الدعوى التي تقام من العامل طعنا على اقرار التأديبي الصادر في شأنه من السلطة التأديبية المختصة . وترتيباً على ذلك فانه متى أحيل العامل اليها عن طريق النيابة الادارية بقرار اتهام عن مخالفات معينة منسوبة اليه أصبحت صاحبة الولاية في أمر تأديبه وتوقيع الجزاء المناسب عن المخالفات التي يثبت لها من الأوراق أن العامل ارتكبها وذلك بصرف النظر عما طلبته النيابة من توقيع جزاء بعينه باعتبار ان ذلك يدخل في مدلول الاتهام ، وليس بالحتم هو الجزاء الذي تراه المحكمة مناسباً للمخالفات الثابتة في حق المحال ، أما اذا كانت الدعوى اتصلت بالمحكمة التأديبية عن الطعن المقام من العامل في القرار التأديبي الصادر في شأنه من السلطة المختصة بالتأديب ، فان المحكمة التأديبية في هذه الحالة تكون بصدد دعوى الغاء ولها أن تراقب مشروعية القرار المطعون فيه وتنتهي الى الغائه أو تعديله أو رفض الدعوى وفقاً لما تراه في نطاق رقابة المشروعية .

ومن حيث أنه بالنسبة لموضوع الطعن ترتباً على ما تقدم فإن الثابت ان النيابة الادارية احالت المتهم الى المحكمة التأديبية عن مخالفات واردة بتقرير الاتهام ، وعليه فان على المحكمة ان تتصدى لاختصاصها التأديبي دون التقيد بما طلبته النيابة الادارية من توقيع جزاء الفصل التأديبي على العامل ، ولها ان تخير الجزاء المناسب للمخالفات الثابتة في شأنه ، وليس للمحكمة في مثل هذه الحالة اذا ما ارتأت عدم ملاءمة توقيع جزاء الفصل التأديبي من الخدمة أن تترك اختصاصها التأديبي وتحيل الامر الى الجهة الادارية لتوقيع الجزاء المناسب وذلك باعتبارها صاحبة الاختصاص العام في التأديب طالما أحيل أمر تأديب العامل اليها عن طريق الجهة صاحبة الولاية في ذلك وهي النيابة الادارية .

ومن حيث أن الحكم المطعون عليه قد أخذ يغير هذا النظر فانه يكون قد اخطأ في تطبيق القانون ويكون الطعن عليه في محله ويتمين القضاء بالنقض .

ومن حيث أن لهذه المحكمة وقد ألفت الحكم التأديبي المطعون عليه أن تصدى لموضوع الدعوى التأديبية . ولما كان الثابت أن المخالفات المنسوبة للمطعون ضده والواردة بتقرير الاتهام ثابتة في حقه ثبوتاً قاطعاً من واقع التحقيقات التي أجريت والمستندات والأوراق المشار إليها في هذه التحقيقات وهو ما أثبتته الحكم المطعون فيه الأمر الذي يشكل في حق المجال خروجاً على مقتضى الواجب الوظيفي ويسوغ بالتالي مساءلته تأديبياً عيلاً بمراد الإتهام .

ومن حيث أن الثابت من حافظة المستندات المقدمة في الطعن من النيابة الادارية والتي وردت في ١٧/١/١٩٩١ أثناء تداول الطعن أن المطعون ضده صدر قرار بفصله من الخدمة اعتباراً من ٥/١٢/١٩٨٨ بعد إحالته الى المحاكمة التأديبية فإن الجزاء الذي يوقع عليه من المخالفات الثابتة حقه يكون من بين الجزاءات المنصوص عليها في المادة ٩١ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ وهي الغرامة التي لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز الأجر الاجمالي الذي كان يتقاضاه العامل في الشهر عند ترك الخدمة .

ومن حيث أنه عن المخالفات الثابتة في حق المطعون ضده فإن الجزاء الذي تقررره المحكمة هو الغرامة التي تعادل الأجر الاجمالي الذي كان يتقاضاه المطعون ضده عند تركه الخدمة .

(طعن ٧٥٥ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٦/٢/١٩٩٣)

## ناليا : توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية

قاعدة رقم ( ٢٩٦ )

المبدأ :

توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية - اختصاص كل منها بنظر الدعاوى أو الطعون التأديبية المتعلقة بالعاملين في الوزارات والهيئات العامة والوحدات التابعة التي تحدد في قرار تعيين هذه المحاكم وتحديد دوائر اختصاصها - نظر محكمة تأديبية في غير ما تختص به يتدخل حكمها باطلا - لصاحب الشأن إثارة ذلك والمحاكمة التصدى له من تلقاء ذاتها - قرار رئيس مجلس الدولة رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٢ في شأن تعيين المحاكم التأديبية للعاملين من المستويات الأولى والثاني والثالث وما يعادلها وتحديد دائرة اختصاص كل منها - نص المادة الأولى منه مفادها ان المحكمة التي تعقد لها ولاية النظر في الدعاوى التأديبية بالنسبة الى العاملين بشركات القطاع العام التابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الاراضي هي المحكمة التأديبية للعاملين بتلك الوزارتين ، والمشار اليها في الفقرة ( ٤ ) من النص وليس المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الصناعة المشار اليها في الفقرة ( ٢ ) من ذات النص - اذا كان التهم من العاملين بالشركة العامة للأبحاث والبياه الجوية ( ريجوا ) وهي إحدى شركات القطاع العام التابعة لوزارة الزراعة واستصلاح الاراضي فان الحكم الصادر هذه في المخالفة المنسوبة اليه من المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الصناعة والوحدات التابعة لها يكون قد صدر من محكمة غير مختصة .

الحكمة :

ومن حيث أنه عن الدفع المثار من الطاعن بعدم اختصاص المحكمة التأديبية للعاملين بوزارة الصناعة التي أصدرت هذه الحكم المطعون فيه .

فإن توزيع الاختصاص بين المحاكم التأديبية • على أساس اختصاص كل منهما بنظر الدعاوى فى الطعون التأديبية المتعلقة بالعاملين فى الوزارات والهيئات الطاعنة والوحدات التابعة التى تحدد فى قرار تعيين هذه المحاكم وتحديد دوائر اختصاصها • يقتضى أفراد كل منها بما تختص به فلا يكون لها أدنى اختصاص بنظر الدعاوى والطعون التأديبية المتعلقة بمن عداهم يخص به محكمة تأديبية أخرى • ومن ثم فإن نظرها والفصل فى غير ما تختص به يجعل حكمها باطلا ولذوى الشأن غير المطعون ضده إثارة ذلك وللمحكمة التصدى له من تلقاء ذاتها •

ومن حيث أنه بالرجوع الى أحكام قرار رئيس مجلس الدولة رقم ١١٢ لسنة ١٩٧٣ فى شأن تعيين المحاكم التأديبية للعاملين من المستويات الأولى والثانى والثالث وما يعادلها وتحديد دائرة اختصاص كل منها — يبين أن المادة الأولى من هذا القرار تنص على ما يلى :  
تعيين المحاكم التأديبية بالنسبة للعاملين من المستويات الأولى والثانى والثالث وما يعادلها وتحديد دائرة اختصاص كل منها على الوجه الآتى :

• • • • • ( ١ )

( ٢ ) محكمة تأديبية بالنسبة الى العاملين بوزارات الصناعة والبترولى والثروة المعدنية • • • • • ، الرى والجهات التابعة والملحقه بالوزارة •

• • • • • ( ٣ )

( ٤ ) محكمة تأديبية بالنسبة الى العاملين بوزارتى الزراعة واستصلاح الأراضى للجهات التابعة والملحقه بالوزارة •

ومفاد النص المشار اليه أن المحكمة التى تمنعدها لها ولاية النظر فى الدعاوى التأديبية بالنسبة الى العاملين بشركات القطاع العام التابعة لوزارتى

الزراعة واستصلاح الأرضى هى المحكمة التأديبية للعاملين بتلك الوزارتين .  
والشار إليها فى الفقرة ( ٤ ) من النص .

ومن حيث أنه على هدى ما تقدم واذا كان الثابت من الأوراق أن  
الطاعن من العاملين بالشركة العامة للإبطاط والمياه الجوفية ( ريجوا ) وهى  
أحدى شركات القطاع العام التى تتبع وزارتى الزراعة واستصلاح الأراضى  
وأن المخالفة المنسوبة اليه وقعت فيها وهى تعديه بالضرب والسب على  
رئيس مجلس إدارة الشركة . فان الحكم المطعون فيه يكون من ثم قد  
صدر من محكمة غير مختصة ذلك ان اختصاص المحاكم التأديبية فى مجلس  
الدولة يحدد تبعاً لوظيفة العامل والجهة التى يعمل بها .

( ملعن ١٩٣٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٣ )

### ثالثاً - نطاق اختصاص المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا

#### قاعدة رقم ( ٢٩٧ )

#### المبدأ :

تختص المحكمة التأديبية بمستوى الإدارة العليا بمحاكمة العاملين  
المقدمين لها فى اتهام معين بغض النظر عما اذا كان بعضهم يشغل وظائف  
أدنى من الإدارة العليا - أساس ذلك : ارتباط الاتهام وعدم تبعضه على  
نحو يخل بوحدة المحاكمة للمخالفين فى الاتهام واحد - الحكم بعدم قبول  
الدعوى بالنسبة لشاغلى وظائف الإدارة العليا لا يستتبع الحكم بعدم  
اختصاص هذه المحكمة او عدم القبول بالنسبة لشاغلى المستويات الأدنى -  
إسأس ذلك : بقاء الاختصاص الشامل للمحكمة بالرغم من عدم قبول الدعوى  
لأن يشغل وظائف الإدارة العليا لأن احتمال تصحيح الوضع بالنسبة لهم  
ما زال قائماً .

### الحكمة :

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه صادف صواب الواقع وقانون قضايا انتهى اليه من اداة سلوك الطاعن في الاتهام الأول والثالث المنسوبين اليه للأسباب الشائعة التي قام عليها والتي تأخذ بها هذه المحكمة ، وتضيف اليها في مقام الرد على أوجه الطعن أنه لا صحة لما ذهب اليه الطاعن في تقرير طعنه من مخالفة الحكم للقانون لقضائه باختصاص المحكمة التأديبية لمستوى الادارة العليا نوعيا بنظر الدعوى التأديبية بالنسبة للطاعن التي يشغل وظيفة من الدرجة الثالثة رغم قضائه بعدم قبول الدعوى بالنسبة للعاملين الثاني والثالث شاغلي وظائف الادارة العليا صحة لذلك اذ تنص المادة ١٧ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ على أنه يتحدد اختصاص المحكمة التأديبية تبعا للمستوى الوظيفي للعامل وقت اقامة الدعوى ، واذا تمدد العاملون المتقدمون للمحاكمة كانت المحكمة المختصة بمحاكمة اعلاهم في المستوى الوظيفي هي المختصة بمحاكمتهم جميعا . ومفهوم هذا النص أن المحكمة التأديبية لمستوى الادارة العليا ينقدها الاختصاص بمحاكمة العاملين المتقدمين لها في اتهام معين سواء منهم من كان يشغل وظائف الادارة العليا أو من هم دون هذا المستوى لارتباط الاتهامات المنسوبة اليهم وعدم تبعض هذه الاتهامات على وجه يخل بوحدة محاكمة جميع المتقدمين للمحاكمة في اتهام واحد ، فاذا قضي بعدم قبول الدعوى بالنسبة لمن يشغل منهم وظائف الادارة العليا بنظر الدعوى أو بعدم قبولها لمن يشغل وظائف في المستويات الأدنى باعتبار ان اختصاص المحكمة الشاغل ما زال قائما بالرغم من القضاء بعدم قبول الدعوى بالنسبة لمن يشغل وظائف الادارة العليا ، لكن احتمال تصحيح الوضع بالنسبة لمن

قضى بعدم قبول الدعوى بالنسبة له ما زال قائما . كما أنه لا حجة لما أورده تقرير الطعن من أن الحكم المطعون فيه قد قضى بإدانة الطاعن عن مخالفة غير مرفوع بها الدعوى التأديبية وأنه بهذه المثابة يكون قد خالف القانون ، وذلك حين نقى عن الطاعن تهمة اختلاس مبلغ ٤٦٣ جنيه من أموال مجموعة شركات التأمين ، ثم ادّاه عن تهمة اجماله في الحصول على الفواتير الخاصة بشراء هدايا لكبار المسؤولين وتحرير بأسماء من قدمت اليهم ، وتقديم كل ذلك الى الجهات المختصة بعد حصول الاهداء ، وهو اتهام لم يرد بقرار الاحالة ، لا صحة لهذا القول ذلك أن مجرد التعديل الذى أجرته المحكمة التأديبية فى وصف الوقائع المنسوبة الى الطاعن هو عدم قيام نية الاختلاس فى حقه دون أن يتضمن اسناد وقائع أخرى أو اضافة عناصر جديدة الى ما تضمنه قرار الاحالة ، فان الوصف الذى نزل به المحكمة فى هذا النطاق باعتبار الطاعن ارتكب مخالفة عدم تقديم فواتير شراء الهدايا وكذا كشفا بأسماء الأشخاص الذين تسلموا هذه الهدايا لا مخالفة اختلاس مبلغ ٤٦٣ جنيه هذا الوصف منطوى على تعديل لا يجافى التطبيق السليم للقانون وهو تعديل فى صالح الطاعن وليس فيه اخلال بحقه فى الدفاع اذ أن المحكمة لا تلتزم فى هذه الحالة بتبنيه أو تنبيه الواقع عنه الى ما أجرته من تعديل فى الوصف نتيجة المبتغاد أحد عناصر التهمة التى اقيمت به الدعوى التأديبية .

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا .

### قاعدة رقم ( ٢٩٨ )

البيان :

المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا هي المحكمة الوحيدة المختصة بمحاكمة جميع العاملين شاغلين لوظائف الإدارة العليا إما كان مكان ارتكاب المخالفة .

الحكمة :

ومن حيث أنه عما ورد بالظن من أن الحكم المطعون فيه صدر من محكمة غير مختصة وأن الاختصاص ينعقد للمحكمة التأديبية بالأسكندرية ، فإن الثابت بالأوراق أن الحكم المطعون فيه صدر من المحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا ، وهذه المحكمة ينعقد اختصاصها بالعاملين شاغلين لوظائف الإدارة العليا ، وهي المحكمة الوحيدة المختصة بمحاكمة جميع العاملين شاغلين لوظائف الإدارة العليا إما كان مكان ارتكاب المخالفة ، وإذا كان بعض المتهمين الذين شملهم قرار الاتهام من شاغلي وظائف الإدارة العليا ، فإن الاختصاص بالمحاكمة ، ينعقد للمحكمة التأديبية لمستوى الإدارة العليا ، ولا اختصاص للمحكمة التأديبية بالأسكندرية في هذا الشأن .

( طعن ٢٩٦ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٩٣/٦/٢٢ )

رابطاً - اختصاص المحاكم التأديبية وأرد على سبيل المحصر :

### قاعدة رقم ( ٢٩٩ )

المبدأ :

الالتزام في تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات المحددة قانوناً على سبيل المحصر - لا ينقذ اختصاص هذه المحاكم إلا بالطعون الواجبة إلى جزاءات صريحة مما نص عليه القانون - أسس ذلك : - أن اختصاص المحاكم التأديبية في هذا الشأن هو استثناء من الولاية العامة للقضاء الإداري بالنسبة للعاملين بالحكومة ومن الولاية العامة للقضاء العادي ( المحاكم العمالية ) بالنسبة للعاملين بالقطاع العام - لا يجوز التوسع في تفسير هذا الاختصاص أو القياس عليه - مؤدى ذلك : - عدم جواز الاجتهاد بابتداع فكرة الجزاء المقتنع لادخال الطعن عليه في اختصاص المحاكم التأديبية - القول بغير ذلك يؤدي إلى خلق نوع جديد من الجزاءات وإضافته إلى الجزاءات التي حددها للشرع صراحة على سبيل المحصر -

الحكمة :

ومن حيث أن مبنى الطعن يقوم على أساس أن هذا الحكم قد خالف القانون إذا أن الشركة قد اخلت بمبدأ المساواة بين العاملين ، وأن العمل الإضافي حق مكتسب له وأنه لا وجه لترخيص لرئيس القطاع بسلطة تقديرية في شأن تشغيل بعض العمال لساعات إضافية وحرمان البعض الآخر ، وأنه ما كان يجوز مجازاته بذلك بعد أن سبق مجازاته بالوقف عن العمل لمدة ثلاثة أشهر حيث يعتبر ذلك من قبيل توقيع أكثر من جزاء عن مخالفة واحدة .

ومن حيث أن البادى مما تقدم أن النزاع في هذا الطعن يشور حول ما إذا كان من حق الطاعن العمل لساعات إضافية يحصل مقابلها

على أجر إضافي ، وما إذا كان في عيديم تشفيله وبالتالي في عدم صرف الأجر الإضافي اليه ما يفيد توقيع جزاء تأديبي على حسب ما انتهى اليه في تكييفه .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه يجب في تحديد اختصاص المحاكم التأديبية الالتزام بالجزاءات المحددة قانوناً على سبيل الحصر . بحيث لا ينعقد الاختصاص لهذه المحاكم الا بالطعون الموجهة الى جزاء صريح مبني على القانون ، ذلك أنه باستعراض المراحل التشريعية الخاصة بنظام تأديب العاملين سواء بالحكومة أو بالقطاع العام وتحديد الاختصاص بنظر القضايا الخاصة بهم بين أن الاختصاص بنظر الطعون في الجزاءات قد انتقل للمحاكم التأديبية استثناء من الولاية العامة للقضاء الإداري حيث هو الذي كان يختص بذلك بالنسبة للعاملين بالحكومة ، كما جاء لاستثناء من الولاية العامة للقضاء العادي حيث كانت المحاكم العمالية هي المختصة بنظر هذه الطعون بالنسبة للعامل . وعلى ذلك وإذ كانت القاعدة أن الاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع في تفسيره فمن ثم فإنه ما كان يجوز سلوك سبيل الاجتهاد بإبداع فكرة الجزاء المقنع مع صراحة النصوص المحددة . للجزاءات التأديبية على سبيل الحصر ، والقول بغير ذلك يؤدي الى خلق نوع جديد من الجزاءات وضافته الى قائمة الجزاءات التي حددها القانون صراحة وعلى سبيل الحصر .

**المستقر رقم (٢٠٠٣)**

**المادة :**

يجب الالتزام في تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات  
الضريبة التي يحددها القانون على سبيل الخضر - لا ينقد الاختصاص  
بهذه المحاكم إلا إذا كان الطعن موجهاً إلى ما وصفه صريح نص القانون بأنه  
جزاء .

**المحكمة :**

بالنسبة لمدى اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون المتعلقة بنقل  
ونذب العاملين فإن قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة  
١٩٧٢ نص في الفقرة الأخيرة من المادة ( ١٥ ) على اختصاص المحاكم  
التأديبية بما ورد في البندين تاسعا وثالث عشر من المادة ( ١٠ ) وأولهما  
الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات  
التأديبية وثانيهما الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام  
في الحدود المقررة قانوناً ، ونص في الفقرة الأولى من المادة ( ١٩ ) على  
أن توقع المحاكم التأديبية الجزاءات المنصوص عليها في القوانين المنظمة  
لشئون من تجرى محاكمتهم ، وحدد في الفقرة الثانية من هذه المادة  
الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها العاملين بالجمعيات والهيئات  
الخاصة ، كما حدد في المادة ( ٢١ ) الجزاءات التأديبية التي توقع على من  
ترك الخدمة ، والمستفاد من ذلك أن المشرع قد أراد بالقرارات النهائية  
للسلطات التأديبية تلك القرارات الصادرة بالجزاءات مما يجوز لتلك  
السلطات توقيعها طبقاً لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وهو الذي  
حدد هذه السلطات وما تملك محل سلطة منها توقيعها من جزاءات ، وذات  
المعنى هو المقصود بالجزاءات التي توقع على العاملين بالقطاع العام في  
الحدود المقررة قانوناً ، وهو نظام العاملين بالقطاع العام والذي حدد هو  
( ٢ - ٤٤ )

الآخر السلطات التأديبية وما يجوز لكل سلطة منها توقيعه من جزاءات وهو ذات المقصود من المادتين ١٩ و ٢١ من قانون مجلس الدولة ومن ثم فإن تعبير الجزاء التأديبي لا يمكن أن يقصد به هذا المعنى المحدد ، وقد حدد كل من قانوني العاملين بالحكومة والقطاع العام هذه الجزاءات على سبيل الحصر ، ومن ثم فانه انزاء ما تقدم واذا كان اختصاص المحاكم التأديبية بنظر ضعون الجزاءات التأديبية - حسبما يكشف عنه التطور التشريعي للاختصاص بنظر هذه الطعون - وقد ورد استثناء من اولاية العامة لكل من القضاء العادي وبالنسبة لطعون العاملين بالقطاع العام أو القضاء الاداري بالنسبة ( لطعون الموظفين العموميين ) فان القول باختصاص المحاكم التأديبية بغير ما تقدم يؤدي الى خلق جزاء جديد ( هو النذب أو النقل ) وازايف الى قائمة الجزاءات التي حددها القانون صراحة وعلى سبيل الحصر وهو ما لا يتفق مع أحكام القانون ، خاصة وأن القول باختصاص المحاكم التأديبية بالجزاء المنع بالنقل أو النذب بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يفرض البدء بالتعمييض لموضوع الطعن والفصل فيه للتوصل الى وجود جزاء مقنع أو عدم وجوده ، فكان على المحكمة التأديبية لتحديد اختصاصها أن تبدأ بالفصل في الموضوع وهو مسلك يخالف أحكام القانون في عدم توقف تحديد الاختصاص على الفصل في الموضوع ، ولا يسوغ في سبيل الخروج من هذا المأزق القانوني القول بأن العبرة في تحديد الاختصاص هو بما يحدده الطاعن في طلباته فان وصف طعنه بأن محله جزاء مقنع اختصت المحكمة التأديبية واذا لم يتم طعنه على فكرة الجزاء المنع لم تكن تلك المحكمة مختصة بينما الذي يتولى تحديد ما يعتبر جزاء مقنعا أو جزاء تأديبيا صريحا هو القانون وحده ، وما يضيفه المدعى على طلباته من أوصاف قانونية تكون العبرة فيها بما يقرره القانون ومقتضى به المحكمة صلاحية القول بالفصل في

إنزال التكييف السليم دونما التزام بما يسند صاحب الشأن من أوصاف قانونية ، لذلك فانه لا يمكن التسليم للمتقاضى بأن يتفرد وحده بتحديد اختصاص المحكمة واجتياز قاضيه حسبما يضيفه على طلبه من وصف ، وبذلك يصبح تحديد الاختصاص القضائي رهين بإرادة منفردة يفرضها المتقاضى على القانون ويفيد بها القاضى فلا يملك التكييف المغيب الذى أضفاه صاحب الشأن وهذا ما يخالف ما هو مسلم من أن تحديد الاختصاص أمر يختص به القانون وحده وأن أضفاء التكييف القانونى السليم على طلبات المتقاضين أمر تملكه المحكمة وحدها .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فانه يجب الالتزام فى تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات الصريحة التى حددها القانون على سبيل الحصر ، وبالتالي فلا يتمدد الاختصاص لهذه المحاكم إلا اذا كان الطعن موجها الى ما وصفه صريح نص القانون بأنه جزاء .

( طعن ٧٠٢ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٢٣ )

( نفس المعنى : طعن رقم ٧٠١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٢٣ )

#### قاعدة رقم ( ٢٠١ )

##### المبدأ :

ينعقد اختصاص المحكمة التأديبية اذا كان الطعن موجها الى ما وصفه القانون بأنه جزاء - اذا كان الطعن موجها الى قرار صدر بنقل أو نذب أحد العاملين بالحكومة يكون الاختصاص لمحكمة القضاء الإدارى - اذا كان الطعن متعلقا بنذب أو نقل أحد العاملين بالقطاع العام انعقد الاختصاص للقضاء الإدارى ( الماترة العمالية صاحبة الولاية العامة بمنازعات العمال ) .

##### المخكمة :

ومن حيث أن الطعن يقوم على أن الدعاوى المقامة أمام المحاكم

التأديبية من العاملين بالقطاع العام بطلب إلغاء الجزاءات الموقعة عليهم  
لأنه مستلزم سبق التظلم من هذه الجزاءات قبل رفع الدعوى .

ومن حيث أن قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نص في  
الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ على اختصاص المحاكم التأديبية وما ورد في  
البندين تامعاً وبالث عشر من المادة ١٥ وأولها الطلبات التي يقدمها  
الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية وثانيها  
الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة  
قانوناً . ونص في المادة ١٩ على أن توقع المحاكم التأديبية الجزاءات  
المنصوص عليها في القوانين المنظمة لشئون من تجرى محاكمتهم .

ومن حيث أن الاستفادة من هذين النصين أن المقصود بالقرارات  
النهائية للسلطات التأديبية تلك القرارات الصادرة بالجزاءات مما يجوز  
تلك السلطات توقيعها طبقاً لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة . وهو  
ذات المعنى المقصود بالجزاءات التي توقع على العاملين بالقطاع العام في  
الحدود المقررة قانوناً حيث حدد قانون نظام العاملين بالقطاع العام بدوره  
سلطات التأديبية وما يجوز لكل سلطة منها توقيعها من جزاءات . ومن  
أجل ذلك فإن تعبير الجزاء التأديبي يقتصر مدلوله على الجزاءات التي  
حددها كل من قانوني العاملين بالحكومة والقطاع العام على سبيل  
الحصر ، وبالتالي فلا ينمق الاختصاص للمحاكم التأديبية إلا إذا كان  
الطعن موجهاً إلى ما ومنه صريح نص القانون بأنه جزاء . أما إذا كان  
الطعن موجهاً إلى قرار صلب يتلهم أو تدب أحدهم العاملين بالحكومة  
اختصت به محكمة القضاء الإداري . وإذا كان الطعن متعلقاً بتدب أو قتل  
أحد العاملين بالقطاع العام انمق الاختصاص للقضاء العادي « المحاكم  
العامة » صاحبة الولاية العامة بمنازعات العمال .

ومن حيث أنه الثابت من الأوراق أن المدعى وهو من العاملين بالقطاع العام يظن على قرار قديم من الشركة التي يعمل بها إلى مديرية التموين بالبحيرة ، فمن ثم فإن نظر هذا الظن يخرج من اختصاص محاكم مجلس الدولة . مما يتعين معه الحكم بقبول الظن شكلا وفي الموضوع بالغاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص محاكم مجلس الدولة تلقائيا بنظر الدعوى واحالتها بحالتها إلى محكمة كفر الشيخ الابتدائية . الدائرة المختصة بنظر المنازعات العمالية للاختصاص . وإبقاء الفصل في المصروفات .

( ظمن ٨٩٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٦ )

#### قاعدة رقم ( ٢٠٢ )

##### السبب :

اختصاص بالمسائل الواردة بالمادتين ١٠ ، ١٥ من قانون مجلس الدولة - لا يجوز التوسع أو القياس في القسومات الخاصة بتحديد الاختصاص بالظن على القرارات الصادرة بالنقل لا يدخل في اختصاص المحاكم التأديبية مهما كان الباعث على إصدار هذا القرار الصادر به لا يدخل في اختصاص المحاكم التأديبية المحدد على سبيل الضرر .

##### المحكمة :

ومن حيث أن القرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة قبل نص في المادة ١٥ منه على أن « تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التي تقع من :

أولا : . . . . . ثانيا : . . . . .

ثالثا : . . . . .

كما تختص هذه المحاكم بنظر الطعون للنصوص عليها في البندين  
تاسعا وثالث عشر من المادة العاشرة » .

وتنص المادة العاشرة من ذات القانون على أن « تختص محاكم مجلس  
الدولة دون غيرها بالفصل في المسائل الآتية :

( تاسعا ) الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالناء القرارات  
النهائية للسلطات التأديبية .

( ثالث عشر ) الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقضاء  
العالم في الحدود المقررة قانونا ٠٠٠ » .

ومن حيث أن مفاد ما تقدم أن المشرع قد حدد اختصاص المحاكم  
التأديبية على سبيل الحصر وذلك بالمسائل الواردة بالمادتين ١٠ ، ١٥ من  
قانون مجلس الدولة . وباستقراء هاتين المادتين يبين أنهما لم تخولا المحاكم  
التأديبية الاختصاص بالفصل في الطعون على القرارات الصادرة بنقل  
الموظفين العموميين وذلك مهما كان الباعث على إصدار هذه القرارات ،  
ذلك أنه لا يجوز التوسع أو القياس في القواعد الخاصة بتحديد  
الاختصاص . ولما كان النقل ليس من بين الجزاءات التأديبية التي نص  
عليها القانون فإن الطعن على القرار الصادر به لا يدخل في اختصاص  
المحاكم التأديبية المحدد على سبيل الحصر .

ومن حيث أنه بتطبيق ما تقدم على وقائع الطعن الرامن فانه لما كان  
القرار الصادر بنقل الموظف ضده لم ينطو على إحدى العقوبات التأديبية  
التي حددها القانون على سبيل الحصر ، فإن المحاكم التأديبية لا تختص  
بنظر الطعن في هذا القرار وإنما تختص به محكمة القضاء الإداري أو  
المحكمة الإدارية طبقا للدرجة الوظيفية للطاعن .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد خالف هذا النظر فيما قضى به من اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في الطعن على قرار نقل السيد / . . . . ، فانه يكون قد صدر معييا واجب الالغاء .

ومن حيث أنه من خسر الدعوى يلزم بمصروفاتها عملا بحكم المادة ( ١٨٤ ) مرافعات ، الا أنه وفقا لحكم المادة ( ٩٠ ) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة يعنى هذا الطعن من الرسوم بحسبانه من الطعون فى أحكام المحاكم التأديبية .

( طعن ٢٤٢٦ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٨/١١/١٩٨٩ )

#### خامسا - اختصاص المحاكم التأديبية يتجدد بالقرارات التأديبية الصريحة

قاعدة رقم ( ٢٠٢ )

المبدأ :

تختص المحاكم التأديبية بالجزاءات الصريحة التى حددها القانون على سبيل الضر ليس من بينها نظر الطعون فى قرارات النقل أو التعبد .

المحكمة :

نصت الفقرة الاخيرة من المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٩٧ لسنة ١٩٧٢ على اختصاص المحاكم التأديبية بما ورد فى البندين تاسعا وثالث عشر من المادة ١٠ وأولهما الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية وثانيهما الطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام فى الحدود المقررة قانونا .

ونصت المادة ١٩ على أن توقع المحاكم التأديبية الجزاءات المنصوص عليها فى القوانين المنظمة لشئون من تجرى محاكمتهم ثم حددت الجزاءات

التي يجوز توقيعها على العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة وتحددت  
المادة ٢١ الجزاءات التأديبية التي توقع على من ترك الخدمة ، ومن ثم فإن  
تعبير الجزاء التأديبي لا يمكن أن يقصد به غير هذا المعنى المحدد حيث  
حشد كل من قانوني العاملين بالحكومة والقطاع العام هذه الجزاءات على  
سبيل الحصر •

وترتبا على ذلك يجب الالتزام في تحديد اختصاص المحاكم  
التأديبية بالجزاءات الصريحة التي حددها القانون على سبيل الحصر ، ومن  
ثم فلا ينبغي الاختصاص لهذه المحاكم بنظر الطعون في قرارات النقل  
أو الندب •

« الحكم الصادر من الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكرر من  
قانون مجلس الدولة بجلسة ١٥/١٢/١٩٨٥ » •

ومن حيث أنه على مقتضى ما تقدم تكون المحكمة التأديبية  
بالاسكندرية غير مختصة بنظر الطعن في قرار نقل المدعو من وزارة  
الزراعة الى الحكم المحلي • واذ قضى الحكم المطعون فيه بغير هذا النظر  
فانه يكون قد خالف القانون وأخطأ في تطبيقه وتأويله ، مما ينعين معه  
الحكم بقبول الطعن شكلا وبالناء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص  
المحكمة التأديبية بنظر الدعوى واحالتها بطالتها الى محكمة القضاء  
الادارى بالاسكندرية للاختصاص •

( طعن ٣٣٤٧ لسنة ٢٧ ق جلسة ٢٣/٣/١٩٨٦ )

نقض المعنى : ( طعن رقم ١٠٧٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٣/٣/١٩٨٦ )

### قاعدة رقم ( ٢٠٤ )

#### اللبس :

قرارات التقيل تدخل في اختصاص القضاء الإداري بوصفها من المنازعات الإدارية ولو تقيت أمرا آخر كالتمكين أو التأديب أو المادة عامل على حساب حق مشروع آخر - عدم اختصاص المحاكم التأديبية في هذا الشأن .

#### الحكمة :

بعد أن حدد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة في المادة العاشرة منه المسائل التي تختص بها محاكم مجلس الدولة نص على اختصاصها بسائر المنازعات الإدارية ومن ثم أصبح القضاء الإداري هو صاحب الاختصاص الأصلي بالمنازعة الإدارية علما ما أخرجه المشرع بالنص الصريح من ولائه وبهذه المثابة فإن قرارات النقل تدخل في اختصاص القضاء الإداري بوصفها من المنازعات الإدارية فإن شأها الانحرف بأن ثبت أن القرار لم يستهدف الغاية التي شرع من أجلها وهي بصفة أساسية إعادة توزيع العاملين بما يحقق حسن سير العمل بالمرافق بل تقيت أمرا آخر كالتمكين والتأديب أو إعادة عامل على حساب حق مشروع آخر. كان ذلك جميعه داخلا في الاختصاص الأصلي للقضاء الإداري شأن أي قرار إداري آخر مما يخضع لرقابة القضاء من حيث الاختصاص والشكل والسبب والغاية وغير ذلك من أوجه الرقابة على القرارات الإدارية .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه قد حدد اختصاص المحاكم التأديبية في البندين تاسعا وثالث عشر من المادة العاشرة ومن بينها الطلبات التي يقدمها الموظفون المموميون بإلغاء القرارات النهائية لسلطات التأديبية مما يستفاد منه أنها تلك القرارات هي الصادرة بالاجراءات التي وردت على سبيل الحصر والتي يجوز للسلطات التأديبية توقيعها طبقا

لقانون العاملين المدنيين بالدولة وليس من بينها القرارات الصادرة بالنقل التي تختص بها محكمة القضاء الإداري دون المحاكم التأديبية. وإذا لم يلتزم المحكم المطعون فيه هذا النظر فإنه يكون قد جاء على خلاف أحكام القانون وشابه الخطأ في تطبيقه وتأويله مما يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلاً وفي الموضوع بإلغاء الحكم المطعون فيه وبعدم اختصاص المحكمة التأديبية بالمنصورة بنظر الدعوى وبإحالتها إلى محكمة القضاء الإداري بالمنصورة للاختصاص وبقاء الفصل في المضروقات .

(طنان ١٣٣ و ١٥٢ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٧/١/٢٥)

#### قائمة رقم ( ٢٠٥ )

المبدأ :

اختصاص المحاكم التأديبية يتحدد بالقرارات التأديبية الصريحة - قرارات التنب ليس من هذه القرارات - الاختصاص بشقه يكون لمحكمة القضاء الإداري أو المحكمة الإدارية إذا تعلق التنب بأحد العاملين بالحكومة - وذلك بحسب القواعد المنظمة لتوزيع الاختصاص بينهما - إذا تعلق التنب بعامل بالقطاع العام كان الاختصاص بنظره للقضاء العادي ( الدائرة العمالية ) - إذا كانت الدعوى محالة إلى القسم التتبعي بمجلس الدولة من القضاء العادي ( المحكمة الابتدائية ) التزمت المحكمة المحال إليها الدعوى بنظرها ولو كان عدم الاختصاص متعلقاً بالولاية - المادة ١١٠ من قانون المرافعات .

الحكمة :

ومن حيث أنه ولئن كانت المحكمة الإدارية العليا ، الدائرة المنصوص عليها في المادة ( ٥٤ ) مكرراً من قانون مجلس الدولة قد قضت ببطءة ١٩٨٥/١٢/١٥ بأن « اختصاص المحاكم التأديبية يتحدد بالجزاءات الصريحة التي يحددها القانون على سبيل العسر وبالتالي لا يتحدد

الاختصاص لهذه المحاكم الا اذا كان الطعن موجها الى ما وصفته صريح نص القانون بأنه جزء فاذا كان الطعن موجها الى قرار صدر بنقل أو تدب أحد العاملين بالحكومة اختصت به محكمة القضاء الادارى أو المحكمة الادارية بحسب القواعد المنظمة لتوزيع الاختصاص بينهما اما اذا تعلق الطعن بتدب أو قل لأحد العاملين بالتقاطع العام المقدر الاختصاص للقضاء العادى « الا أنه بالنسبة للنزاع المائل فانه قد لجئ الى القسم القضائى بمجلس الدولة بموجب حكم محكمة الاسكندرية الابتدائية بجلسة ١٩٧٦/٢/٣ حيث يستنتج والحال كذلك الحكم بعدم الاختصاص تطبيقا للمادة ( ١١٠ ) مرافعات التبنى تلتزم المحكمة المحال اليها الدعوة بنظرها ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية .

( طعن ١٢٢٨ لسنة ٣٠ ق بجلسة ١٩٨٨/١/٢٨ )

#### سادسة - عدم اختصاص المحاكم التأديبية بالطعن فى قرار النقل والتدب

#### قائمة رقم ( ٢٠٦ )

البدا :

يتعين الالتزام فى تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات الصريحة التى حددها القانون على سبيل الحصر - لا ينطبق الاختصاص لهذه المحاكم اذا كان الطعن موجها الى قرار صدر بنقل أو تدب أحد العاملين - تختص محكمة القضاء الادارى أو المحاكم الادارية يمثل هذه القرارات بالنسبة للعاملين بالحكومة كما يختص القضاء الادارى ( المحاكم العمالية ) بتلك القرارات بالنسبة للعاملين بالتقاطع العام - أساس ذلك : - أن اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون فى الجزاءات انتقل الى هذه المحاكم استثناء من ولاية القضائين العادى والادارى ومن ثم لا يجوز التوسع فيه ولا القياس

عليه - يؤدي ذلك : - خروج فكرة الجزاء المقنع من نطاق اختصاص المحاكم التأديبية لأنها تعتمد أساسا على الوصف الذي ينظمه صاحب الشأن على القرار ولا يجوز التسليم للمتقاضى بأن ينفرد وحده بتحديد اختصاص المحكمة واختيار قاضيه حسبما يفيقه على طلبه من توصيف -

#### المحكمة :

من حيث أن الخلاف المروض يدور حول مدى اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في القرارات الصادرة بندب أو نقل العاملين بالقطاع العام .

وقد جاء هذا التمازض كنتيجة للاختلاف حول الأخذ بفكرة الجزاءات المقنعة في مجال قرارات الندب أو النقل بصيغة عامة .

فذهبت الدائرة الرابعة بالمحكمة الإدارية العليا إلى أنه إذا ما قصد بقرار النقل أو الندب وتوقيع عقوبة مقنعة على العامل وتبينت المحكمة ذلك من ظروف الحال وملابساته وما هدف مصدر القرار إلى تحقيقه كأن يكون قد قصد إلى توقيع عقوبة على العامل على أثر تحقيق أجرى معه فيدور الأمر حول جزاء مقنع تختص المحكمة التأديبية بنظره واستطرد هذا القضاء في أحكامه الحديثة على أن العبرة في تحديد اختصاص المحكمة في هذه الحالة هو بما أضافه الطاعن من تكييف على قرار نقله أو نده فيكفي لينعقد الاختصاص للمحكمة التأديبية أن يذهب للمدعى إلى أن هذا القرار قد انطوى على عقوبة مقنعة قصد مصدر القرار إلى توقيعها .

وعلى عكس ذلك ذهبت الدائرة الثالثة إلى الالتزام في تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات المحددة قانونا على سبيل الحصر ولا يتمتع الاختصاص لهذه المحاكم إلا بالطعون الموجهة إلى القرارات الصادرة بتوقيع جزاء صريح هما نص عليه القانون وعلى أساس ذلك فقد

انهم هذا القضاء الى عدم اختصاص المحاكم التأديبية بالطعون الموجهة  
لنفي قرارات النقل أو التنبيد وطلبت ذلك سواء على العاملين بالحكومة أو  
القطاع العام وكذلك من نتيجة ذلك أن عاد الاختصاص بطعون العاملين  
بالقطاع العام في حقهم أو نفيهم إلى القضاء العادي (المحاكم المالية)  
صاحب الولاية العامة في قضايا العمال وفي قضايا العاملين بالحكومة إلى  
محاكم مجلس الدولة الأخرى. يوصف أن الظن في قرار النقل أو التنبيد  
لذا يعتبر من قبيل المنازعة الإدارية.

ومن حيث أن مجرى وجه الخلاف يكشف عن أن تحديد الاختصاص  
بقضايا العاملين من حيث النقل أو التنبيد مر بمرحل متعاقبة منذ انشاء  
مجلس الدولة بمقتضى القانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦ وانهاء بالقانون رقم  
٤٧ لسنة ١٩٧٢ لفكرة الجزاء المنع في مجال التنبيد أو النقل بدأت  
واستمرت في قضاء الالغاء وانتقلت بعد ذلك إلى قضاء التأديب بعد أن أتت  
إلى المحاكم التأديبية الاختصاص بالطعون الموجهة إلى الجزاءات الموقعة  
على العاملين بالحكومة وبالقطاع العام.

فبالنسبة للعمال من غير العاملين بالحكومة كان القضاء العادي  
(المحاكم المالية) يختص بجميع قضاياهم وظل الحال كذلك إلى أن تقرر  
اختصاص المحاكم التأديبية التي كانت قد أنشئت بالقانون رقم ١١٧ لسنة  
١٩٥٨ بأعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية بالتصل في الطعون  
المقامة منهم على الجزاءات التي توقع عليهم وذلك بموجب لائحة العاملين  
بالقطاع العام الصادرة بالقرار الجمهوري رقم ٣٣٠٩ لسنة ١٩٦٦ بقانون  
العاملين بالقطاع العام رقم ٦٠ لسنة ١٩٧١ إلى أن جعل قانون مجلس  
الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ نظر هذه الطعون المقامة سواء بالحكومة أو  
القطاع العام من اختصاص المحاكم التأديبية وبالنسبة للعاملين بالحكومة

فقد أنشئ مجلس الدولة بالقانون رقم ١١٢ لسنة ١٩٤٦. وتلك قوانين حتى استقر الأمر بالقانون الحالي الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ أما المراحل السابقة على هذا القانون الأخير فيدل باستقراء الأحكام التي تضمنتها نصوص هذه القوانين السابقة على هذا القانون الأمر أن المشرع جرى في تحديد اختصاص المحكمة على قصرها على مسائل محددة أوردتها على سبيل المحصر في النسبة إلى شئون الموظفين المسمومين فمن على الاختصاص بطلب إلغاء القرارات النهائية الصادرة عن السلطات التأديبية دون طلب إلغاء قرارات النقل أو التذب فلم يكن لها قاض يراقب مشروعيتها لهذا نظر القضاء الإداري إلى تلك النصوص من أفق واسع مستهدفا إخضاع هذا النوع من القرارات لرقابة المشروعية فابتدع فكرة الجزاء المنقح ليمد اختصاصه إلى قرارات النقل أو التذب والا ما خضعت مع ما قد يكون لها من خطورة لأية رقابة قضائية فكان الباعث على ظهور هذه الفكرة الرغبة في توسعة اختصاصات مجلس الدولة التي وردت مقصورة ومحددة على سبيل المحصر بقصد بسط رقابة القضاء لمشروعية هذه القرارات حيث كان يستع على القضاء العادي التعرض للقضاء الإداري وبذلك كانت تخرج من رقابة القضاء باطلاق لو لم يأخذ بفكرة الجزاء المنقح لتكون بهذا النوصف من اختصاص القضاء الإداري بمجلس الدولة . ثم بعد ذلك صدور دستور سنة ١٩٧١ ونصت المادة ١٧٢ منه على أن مجلس الدولة هيئة مستقلة ويختص بالتصديق في المنازعات الإدارية وفي الدعاوى التأديبية وحدد القانون اختصاصاته الأخرى .

واعلاء لهذا النص الدستوري صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وكان من أهم ما تضمنته أن أصبح مجلس الدولة ولأول مرة صاحب اختصاص عام بنظر كافة المنازعات الإدارية علا ما جملة نص قانوني من اختصاص جهة قضاء أخرى فيبعد أن يعد القانون في المادة

١٠. منه المسائل التي تدخل في اختصاص محاكمة أضاف في البند الأخير من هذه المادة مسائل المنازعات الادارية • وأعاد القانون تنظيم المحاكم التأديبية وحدد اختصاصاتها بالدعاوى التأديبية التي تقام على العاملين في الحكومة بصفة عامة وعلى العاملين بالقطاع العام وفي بعض للجهات الخاصة كما أسند اليها الاختصاص بنظر الطلبات والطمعون في القرارات والجزاءات التأديبية وذلك على النحو الوارد في المادة ١٠ من القانون المشار اليه - البند ثلثا ( الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات الملوقعة على العاملين بالقطاع العام في المحدود المقررة قانونا ) •

وبذلك يدل استقراء تطور المراحل المتعاقبة السابق ذكرها أن انتقال الاختصاص بنظر الطمعون في الجزاءات الى المحاكم التأديبية قد جاء بالنسبة الى العاملين بالقطاع العام استنادا من الولاية العامة للقضاء العادي ( المحاكم المالية ) التي كانت تختص بسائر المنازعات المتعلقة بشئون العمال غير العاملين بالحكومة كما جاء كذلك استثناء من الولاية العامة للقضاء الاداري الذي كان يعقد له الاختصاص بطلب الموظفين العموميين الغاء القرارات النهائية الصادرة من السلطات التأديبية بمجازاتهم •

ومن حيث أنه يتبع قضاء مجلس الدولة ابان الفترة التي كان يختصاصه محمدا على سبيل الحصريين أنه في مرحلة أولى جرت محكمة القضاء الاداري في بادئ الأمر على عدم اختصاصها بنظر القرارات الصادرة بالنقل أو التذب ثم ما لبث أن تطور هذا القضاء فاجتهد ليوسع اختصاصه ذهبت الى أن الذي يخرج من اختصاص المجلس هو تلك القرارات التي اتجهت بها ارادة الادارة الى احداث الأمر القانوني المقصود بالنقل أو التذب فقط وهو إعادة توزيع العاملين بما يكفل حسن سير المرفق فاذا صدر القرار غير مستوف للشكل أو للاجراءات التي قد يكون

القانون قد استوجيها أو صدر مخالفا لقاعدة التزم بها الإدارة في إجراءاته أو انحرفت بالنقل أو التذب كنظام قانوني واتخذت منه مستلزا يضمن قرارا مما يختص المجلس بطلب الغاء فانه يخضع لرقابة القضاء. وذبحت هذه الأحكام اني أن العبرة في ذلك بالإرادة الحقيقية دون المظهر الخارجي. فقد يستهدف القرار تعيينا أو تأديبا كان يكون النقل الى وظيفة تختلف عن الوظيفة الأولى في طبيعتها أو في شروط التمين فيها فيخفى ترقية أو تعيينا أو جزءا تأديبيا كما وأنه قد يتم النقل الى وظيفة أدنى في السلم الإداري من حيث سعة اختصاصاتها أو مزايلها كما وأنه قد يستهدف به إبعاد أصحاب الدور في الترقية بالحاقهم بدارات أو وزارات أخرى بعيدا عن دائرة المتطلعين للترقية على أساس الأقدمية فيكون سبيلا للتخفي باتخاذ وسيلة مسترة للحيلولة دون صاحب اندوز والحصول على حقه في الترقية بالأقدمية وأخيرا ينطوي قرار التذب على ترقية وظيفية في مثل هذه الحالات التي يتخذ فيها من النقل أو التذب وسيلة مسترة للترقية أو للحرمان منها فان تصرف الإدارة يخضع لرقابة القضاء الإداري باعتباره قرار ترقية أو حرماقا منها •

ومن هذا بين ان القضاء الإداري في محاولته توسيع اختصاصاته لتشمل النقل أو التذب ذهب تارة الى أن الذي يخرج من اختصاصه هو تلك القرارات التي اتجهت فيها إرادة الإدارة الى إحداث الأثر القانوني بالنقل أو التذب فقط أما اذا صدر القرار دون استثناء للشكل أو للإجراءات التي استوجيها القانون أو صدر بالمخالفة لقاعدة التزم بها الإدارة في النقل أو التذب خضع لرقابة القضاء وهذا يعني أن هذا الاتجاه انما استهدف فقط اخراج قرارات النقل أو التذب السليمة من اختصاص القضاء الإداري ، بما يفيد بسط رقابته على كل قرار صدر ميعيا بما قد ينتهي الى الفناء •

ومن حيث أنه وقد صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وأصبح القضاء الإدارى هو صانح الاختصاص الأصيل بالمنازعة الإدارية عما أخرجه المشرع بالنص الصريح من ولايته فإن قرارات النقل أو النذب تدخل فى اختصاص القضاء الإدارى بوصفها من المنازعات الإدارية فإن شأها الاعتراف بأن ثبت أن القرار لم يستهدف الغاية التى شرع من أجلها وهى بصغة أساسية إعادة توزيع العاملين بما يحق حسن سير العمل بالمرفق بل تقبل أمرا آخر كالتعيين أو التأديب أو إفادة عامل على حساب حق مشروع لآخر كأن ذلك جميعه داخل فى الاختصاص الأصيل للقضاء الإدارى شأن قرارات النقل أو النذب فى ذلك شأن أى قرار إدارى آخر مما يخضع لرقابة القضاء من حيث الاختصاص والشكل والسبب والغاية وغير ذلك من أوجه الرقابة على القرارات الإدارية وعلى هذا الوجه وإذا كان قضاء مجلس الدولة إبان أن كان اختصاصه مخصصا على سبيل الحصر قد اجتهد لتوسيع فى تفسير النصوص المحددة لأختصاصه فابتدع ذلك الجزء المقنع ليمد اختصاصه ليشمل قرارات النقل أو النذب حتى لا تصبح هذه القرارات بمنأى عن رقابة القضاء فانه وقد تبدل الوضع بصدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه وجعله من مجلس الدولة صاحب ولاية عامة فى المنازعات الإدارية فقد أضحي ولا محل يمثل هذا التفسير فى ذلك أن الظن فى قرار النذب أو النقل هو منازعة إدارية يتوفر للعامل كل الضمانات لاذ صدر قرار منها وكان بمثابة لمقوبة مقنعة قصد توقيها على العامل فإن القرار فى هذه الحالة يكون قد استهدف غير مصلحة المنزل وغير الغاية التى شرع لها فيكون مبيها بسبب الاعتراف .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد نص فى الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ ط ، المحاكم التأديبية بما ورد فى البندين تاسعا وثالث عشر من المادة (١٠) أولهما الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون (٢ - ٤٥)

بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية . وثانيهما : الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا ونص في المادة ١٩ على أن توقع المحاكم التأديبية الجزاءات المنصوص عليها في القوانين المنظمة لثبوت من تجرى محاكمتهم ثم صدرت الجزاءات التي يجوز توقيعها على العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة وحدد في المادة ٢١ الجزاءات التأديبية التي توقع على من ترك الخدمة فإن ما يستفاد من ذلك أن المشرع قد أراد بالقرارات النهائية للسلطات التأديبية ، تلك القرارات الصادرة بالجزاءات مما يجوز لتلك السلطات توقيعها طبقا لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وهو الذي حدد هذه السلطات وما تملك كل سلطة منها توقيعها من جزاءات وذات المعنى هو المقصود بالجزاءات التي توقع على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا وهو قانون نظام العاملين بالقطاع العام والذي حدد هو الآخر السلطات التأديبية وما يجوز لكل منها توقيعها من جزاءات وهو ذات المقصود من المادتين ١٩ ، ٢١ من القانون . ومن ثم فإن يعتبر الجزاء التأديبي لا يمكن أن يقصد به غير هذا المعنى المحدد وقد حدد كل من قانوني العاملين بالحكومة والقطاع العام هذه الجزاءات على سبيل الحصر .

وعلى هذا الوجه وإذا كان اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في الجزاءات على نحو ما سلف إيضاحه بالمراحل التشريعية المحددة لذلك فد انتقل الى هذه المحاكم استثناء من الولاية العامة للقضاء العادي ( المحاكم العمالية ) كما جاء كذلك استثناء من الولاية العامة للقضاء الإداري بالنسبة للموظفين العموميين لذلك وإذا كانت القاعدة المسلمة أن الاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع في تفسيره خاصة بعد زوال توجيهه .

فمن ثم لما كان سلوك هذا الاجتهاد مع صراحة النصوص المحددة للجزاءات التأديبية على سبيل الحصر طبقا لما سلف البيان والقول بغير

ذلك يؤدي الى خلق جزء جديد ( هو النذب أو النقل ) واضافته الى قائمة  
الجزاءات التي حددها القانون صراحة وعلى سبيل الحصر وهو ما لا يتفق  
مع أحكام القانون وفي غل النظر باختصاص المحاكم التأديبية بالجزاء  
المقنع بالنقل أو النذب بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ولو وضع  
مقياس في تحديد الاختصاص بين هذه المحاكم وبين القضاء الاداري والعمالي  
بالنقل أو النذب فلن القول بوجود الجزء المقنع كان يقتضى السرد لموضوع  
الظن والنقل فيه للتوصل الى التحقق من وجود جزء مقنع أو عدم وجوده  
فكان على المحكمة التأديبية لتحديد اختصاصها أن تبدأ بالفصل في  
الموضوع فاذا تبينت من وجود جزء مقنع كانت مختصة وإذا انتهى الى عدم  
وجود الجزء المقنع لم تكن مختصة وهو مسلك يخالف أحكام القانون في  
عدم تحديد الاختصاص مع الفصل في الموضوع وخروجا من هذا المأزق  
القانوني قيل بأن العبرة في تحديد الاختصاص هو بما يحدده الطاعن في  
طلباته فان وصف طعنه بأن محله جزء مقنع اختصت المحكمة التأديبية واذا  
لم تكن تلك المحكمة مختصة هذا فيما الذي يتولى تحديد ما يفيد جزء  
مقنما أو جزء تأديبيا صريحا هو القانون وحده وما يضيفه الدعي بطلباته  
من أوصاف قانونية العبرة فيها بما يغير القانون وتقضى به المحكمة صاحبة  
انقول الفصل في ازال التكيف القانوني السليم دون ما التزام  
صاحب الشأن من أوصاف قانونية فالقانون هو الذي حدد صراحة  
ما يعتبر جزء تأديبيا أو قرارا نهائيا صادرا من سلطة تأديبية لذلك فانه  
لا يمكن التسليم للمتقاضى بأن ينفرد وحده بتحديد اختصاص المحكمة  
واختيار قاضيه حسبما يضيفه على طلبه من وصف ان شاء لجأ الى المحكمة  
التأديبية فيصف النقل انه تضمن جزاءه وان شاء لجأ الى المحكمة صاحبة  
الولاية العامة بقضاياه عندما ينفي وجود جزء الوصف في الادعاء بوجود  
أى عيب آخر غير هذا العيب القصدى وبذلك يصبح تحديد الاختصاص

القضاة، وهذا ارادة منهودة يرضيها المتقاضى على القانون ويفيد بها القاضى فلا يملك تصحيح التكليف المعيب الذى أضفاه صاحب الشأن وهذا ما يختلف ما هو مسلم من أن تحديد الاختصاص أمر يقتض به القانون وحده وان أضفاه التكليف القانونى السليم على طلبات المتقاضين أمر تملكه المحكمة وحدها .

وليس من شك فى أن تدارك هذه الاوضاع الشاذة يفرض الأخذ بما ذهب اليه الاتجاه الآخر من الالتزام فى تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات الصريحة التى حددها القانون اذ لم يعد تقضى بالجزاء المنع فوجب من جهة الاختصاص فضلا عن أنه سيقرب على الأخذ بهذا المعيار توحيد الاختصاص بنظر الطعون الموجهة الى النقل أو التندب فى جهة واحدة ، بالإضافة الى وضع حدود فاصلة وواضحة بين جهات القضاء وأنواع الخصومات .

ومن حيث أنه لكل ما تقدم فإن الهيئة تريد ما ذهبت اليه الدائرة الثالثة من وجوب الالتزام فى تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات الصريحة التى حددها القانون على سبيل الحصر وبالتالي فلا ينعقد الاختصاص لهذه المحاكم الا اذا كان الطعن موجها الى ما وصفه صريح نص القانون بأنه جزء فاذا كان الطعن موجها الى قرار صدر بنقل أو تلب أحد العاملين بالحكومة اختصت به محكمة القضاء الادارى أو المحكمة الادارية بحسب القواعد المنظمة لتوزيع الاختصاص بينهما أما اذا تعلق الطعن بتدب أو نقل لأحد العاملين بالقطاع العام انعقد الاختصاص للقضاء العادى (المحاكم المالية) صاحبة الولاية العامة بتنازعات العمال .

(طعنان رقما ١٢٠١ و ١٢٣٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٥/١٢/١٩٨٥)

## قائمة رقم (٢٠٧)

### المبدأ :

تختص المحاكم التأديبية بالظعن في قرارات الجزاءات الصريحة  
النصوص عليها قانونا - مؤدى ذلك : - عدم اختصاص المحاكم التأديبية  
بقرارات النقل والتعب - .

### المحكمة :

ومن حيث أنه عن طلب الغاء القرار رقم ٦٧٨ لسنة ١٩٧٧ فإنه  
بالاطلاع على هذا القرار يبين أنه يتضمن نقل المدعى من الإدارة العامة  
للسرف بأسبوط الى الإدارة العامة للدراسات العقلية . ولما كان الظعن  
بطلب الغاء القرارات المتعلقة بنقل العاملين بالدولة ينعقد الاختصاص  
بنظره ، حسبما انتهى اليه قضاء هذه المحكمة ، للمحاكم الإدارية أو محكمة  
القضاء الإداري وفقا للدرجة المالية التي يشغلها الموظف الصادر بشأنه  
قرار النقل بما يترتب على ذلك من خروج الظعن على مثل هذا القرار عن  
اختصاص المحاكم التأديبية . ومن ثم يتعين القضاء بعدم اختصاص المحكمة  
التأديبية بنظر طلب الغاء هذا القرار وإحالة الى المحكمة المختصة عللا  
بالمادة ١١٠ من قانون المرافعات المدنية والتجارية التي تنص على أنه  
« على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها أن تأمر بإحالة الدعوى بحالتها  
الى المحكمة المختصة ولو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية .. » .

ومن حيث أنه بالاطلاع على أوراق الدعوى يبين أن المدعى يشغل  
الدرجة الثالثة وفقا للجدول المرفق بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ بإمبار  
قانون نظام العاملين بالدولة ، تلك الدرجة التي وفقا للجدول رقم (٢)  
المرفق بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تدخل في نطاق المستوى الأول ومن  
ثم فإنه طبقا لحكم المادة ١٣ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون

رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ التي وفقا لها تختص محكمة القضاء الادارى بالفصل  
فى طلبات الناء القرارات المتعلقة بالموظفين العموميين من المستوى الاول  
بتعقد الاختصاص بنظر طلب الناء قرار النقل للمطون عليه لمحكمة القضاء  
الإدارى مما يتعين معه الأمر بالاحالة اليها لنظر هذا الطلب .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم جميعه يتعين القضاء بالناء الحكم  
المطون فيه ويرفض الدعوى فى الشق الخاص بطلب الناء القرار رقم ٦٧٩  
لسنة ١٩٧٧ المطون عليه وبعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى  
فى الشق الخاص بطلب الناء النقل الصادر بالقرار رقم ٦٧٨ لسنة ١٩٧٧  
واحالة الدعوى فى هذا الشق الى محكمة القضاء الادارى .

( طعن ٧٦١ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٦/١/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٢٠٨ )

البيان :

المادة ( ١٥ ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ باصدار قانون مجلس  
الدولة - قرار النقل ليس من بين الجزاءات التأديبية المنصوص عليها فى  
القانون - قرار النقل لا يندرج فى مفهوم القرارات النهائية للسلطة التأديبية  
فى مجال العاملين بالقطاع العام - اثر ذلك : - عدم اختصاص المحاكم  
التأديبية بالطعن فى هذه القرارات حتى لو كانت سائرة جزاء مقنعا لمساس  
ذلك : - ان اختصاص المحاكم التأديبية بالنسبة للعاملين بالقطاع العام ورد  
على سبيل الاستثناء من الولاية العامة للقضاء العادى بالنزاعات العمالية -  
اثر ذلك : - عدم جواز التوسع فى هذا الاختصاص او القياس عليه - .

المحكمة :

من حيث أن النقل ليس من بين الجزاءات التأديبية التى نص عليها  
القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين بالقطاع العام كمقوبة عن

المخالفات التي يرتكبها العاملون ومن ثم فإن القرار الصادر به لا يدخل في اختصاص المحاكم التأديبية المحدد في الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وهو الطعن في القرارات النهائية للسلطة التأديبية والجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانوناً ، ولا يغير من ذلك كون القرار المطعون فيه - حسبما يراه الطاعن - ساتراً لجزاء مقنع لأن اختصاص المحاكم التأديبية بالنسبة للعاملين بالقطاع العام ورد على سبيل الاستثناء من الولاية العامة للقضاء العادي بالمنازعات العمالية ، وهو قاصر على الجزاءات التي نص عليها القانون صراحة ، والقاعدة ان الاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع في تفسيره بحسب قرارات النقل أو التذب اليه بدعوى انها تتطوى على جزاء مقنع وهذا ما استند عليه قضاء هذه المحكمة .

ومن حيث انه وان كان ما تقدم واذا لجأ الطاعن ابتداء الى اقامة طعنه أمام محكمة القضاء الادارى بالدعوى رقم ٥١٩٤ لسنة ٣٦ ق .

وبجلسة ١٩٨٢/١٢/٢٢ حكمت بعدم اختصاصها نوعياً بنظر الدعوى وباحالتها بحالتها الى المحكمة التأديبية للعاملين بمستوى الادارة انظروا لنظرها بجلسته يخطر بها الخصوم ، وقد أصبح هذا الحكم نهائياً وحائزاً لقوة الأمر المقضى به بعدم الطعن فيه ومن ثم فإن المحكمة التأديبية للعاملين بمستوى الادارة العليا أصبحت ملزمة بالفصل في موضوعه نزولاً على حكم محكمة القضاء الادارى بعدم الاختصاص والاحالة الذى أصبح حائزاً لقوة الأمر المقضى به وذلك أعمالاً للمادة ١١٠ من قانون المرافعات .

( طعن ٣١٠٤ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٤ )

قاعدة رقم ( ٢٠٩ )

المبدأ :

مر قضاء مجلس الدولة بعدة مراحل في شأن الاختصاص بقرارات النقل والندب - في بادئ الأمر جرت محكمة القضاء الإداري على مندم اختصاصها بنظر تلك القرارات في وقت أن كان اختصاصها محسدا على سبيل التخصر - توسع القضاء الإداري بعد ذلك فذهب إلى أن الذي يخرج من اختصاصه هو القرارات التي اتجهت بها الإدارة إلى أحداث الأثر القانوني المقصود بالنقل أو الندب وهو إعادة توزيع العاملين بما يكفل حسن سير المرفق - أما إذا صدر القرار غير مستوف للشكل أو الإجراءات المقررة قانونا أو صدر مخالفا لقاعدة التزم بها الإدارة في إجراءاته أو انحرفت بالنقل أو الندب متخللة منه سائرا يغني قرارا مما يختص به مجلس الدولة فإن هذا القرار يخضع لرقابة القضاء الإداري - ذهبت هذه الأحكام إلى أن العبرة في تكليف القرار على هذا النحو تكون بالإرادة الحقيقية دون المظهر الخارجي فقد يستهدف القرار تعيينا أو ترقية أو تأديبا كان يكون القرار نقلا إلى وظيفة تختلف عن الوظيفة الأولى في طبيعتها أو شروطها - قد يتم النقل إلى وظيفة أفنى في السلم الإداري من حيث سعة الاختصاصات والمزايا أو قد يستهدف القرار إلى إبعاد أصحاب الدور في الترقية أو ينطوي القرار على ترقية - في مثل هذه الحالات تخضع تصرفات الإدارة لرقابة القضاء الإداري - أساس ذلك : أن الظن في قرار النقل أو الندب هو منازعة إدارية - صدور قرارا سائرا لعقوبة مقننة قصد توقيعها على العامل يعيب القرار بعيب الإنعراف بالسلطة لاستهدافه هدفا غير مصلحة العمل - في مرحلة أخرى كانت المحاكم التأديبية تختص بالجزاء المقنن - في هذه المرحلة كانت المحكمة تبتأ بالفصل في الموضوع فإذا تبين لها أن القرار انطوى على جزاء مقنن اختصت به - إذا انتهت المحكمة لعدم وجود جزاء مقنن لم تكن مختصة به - لهذا الاتجاه يخالف أحكام القانون في شأن تحديد الاختصاص فقد كانت العبرة بما يطلعه المظان من أوصاف لظنه فإن وصف القرار بأنه ينطوى على جزاء

تدبيري مقنع كانت المحكمة تختص به وان لم يصف القرار بذلك كانت المحاكم  
التأديبية تقضي بعدم الاختصاص - في مرحلة اخيرة استقر قضاء مجلس  
الدولة على تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات الصريحة المقررة  
بالقانون مؤدى ذلك : عدم اختصاص المحاكم التأديبية بقرارات النقل او  
النذب اذا انطوت على جزاء مقنع .

#### المحكمة :

من حيث أن الطعن يقوم على ان الحكم خالف الواقع والقانون ،  
اذ أن تقارير كفايته بمرتبة ممتاز وأنه استهدف بالقرار المطمون فيه نقله  
لأسباب وهمية لعدم اقياده الى رئيس مجلس مدينة دسوق ولا يوجد في  
قرار النذب ما ينبىء عن أنه صدر ابتغاء الصالح العام اذ سبقه النقل الى  
وظيفة غير موجودة كما وأنه لا يمثل عبثاً زائدا وترتب على نذبه فقد عنصر  
الاستقرار لحياته الوظيفية وأن المزايا التي فقدها كثيرة وليست العبرة بالمزايا  
النقدية وأنه وان كانت الوظيفة تكليفا قصد به المصلحة العامة الا أنه يشترط  
الآ بتخذ كسلاح للتأديب والتنكيل .

ومن حيث أنه بتتبع قضاء مجلس الدولة ابان الفترة التي كان  
اختصاصه محددا خيها على سبيل الحصر يبين أنه في مرحلة أولى جرت  
محكمة القضاء الادارى فى بادىء الأمر على عدم اختصاصها بنظر القرارات  
الصادرة بالنقل والنذب .

ثم ما لبث أن تطور هذا القضاء فاجتهد ليوسع اختصاصه فذهب الى  
أن الذى يخرج من اختصاص المجلس هو تلك القرارات التي انتهت بها  
ارادة الادارة الى احداث الاثر القانونى المقصود بالنقل أو النذب فقط  
وهو اعادة توزيع العاملين بما يكفل حسن سير المرفق فاذا صدر القرار غير  
مستوف للشكل أو للاجراءات التي قد يكون القانون قد استوجبهها أو  
صدر مخالفا لقاعدة التزم بها الادارة فى اجرائه أو انخرط بالنقل أو

الندب كنظام قانوني وأُخذت منه ستارا يخفى قرارا مما يختص بطلب الغائه فانه يخضع لرقابة القضاء وذهبت هذه الأحكام الى أن العبارة في ذلك بالارادة الحقيقية دون المظهر الخارجى فقد يستهدف القرار تعيينا أو تأديبا كأن يكون النقل الى وظيفة تختلف عن الوظيفة الأولى فى طبيعتها أو فى شروط التعيين فيها فيخفى ترقية أو تعيينا أو جزاء تأديبيا كما وأنه قد يتم النقل الى وظيفة أدنى فى السلم الإدارى من حيث سعة اختصاصها أو مزاياها كما وأنه قد يستهدف به إبعاد اصحاب الدور فى الترقية بالحاقهم بإدارات أو وزارات أخرى بعيدا عن دائرة المتطلعين للترقية على أساس الأقدمية فيكون سبيلا للتخطى باتخاذ وسيلة مستترة للحيلولة دون صاحب الدور والحصول على حقه فى الترقية بالأقدمية وأخيرا فقد ينطوى قرار الندب على ترقية وظيفية ففى مثل هذه الحالات التى يتخذ فيها من النقل أو الندب وسيلة مستترة للترقية أو للحرمان منها فإن تصرف الإدارة يخضع لرقابة القضاء الإدارى باعتباره قرار ترقية أو حرمانا منها .

ومن هذا يبين أن القضاء الإدارى ومحاويله توسيع اختصاصه ليشمل النقل أو الندب ذهب قارة الى أن الذى يخرج من اختصاصه هو تلك القرارات التى تمت فيها إرادة الإدارة الى إحداث الأمر القانونى بالنقل أو الندب فقط أما إذا صدر القرار دون استيفاء للشكل أو للإجراءات التى استوجبتها القانون أو صدر بالمخالفة لقاعدة التزم بها الإدارة فى النقل أو الندب خضع لرقابة القضاء وهذا معنى أن هذا الاتجاه انما استهدف فقط اخراج قرارات النقل أو الندب السليمة من اختصاص يتبقى الى الغائه .

ومن حيث أنه وقد صدر القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس القضاء الإدارى هو صاحب الاختصاص الأصلى بالمنازعة

الادارية عدا ما أخرجه المشرع من ولايته فان قرارات النقل أو النذب تدخل فى اختصاص القضاء الادارى بوصفها من المنازعات الادارية .

فان شأها انحراف بأن ثبت أن القرار لم يستهدف منه الغاية التى شرع من أجلها وهى بصفة أساسية إعادة توزيع العاملين بما يحقق سير العمل بالمرفق بل تفتيا أمرا آخر كالتعيين أو التأديب أو افادة عامل على حساب حق مشروع لآخر كان ذلك جميعه داخلا فى الاختصاص الاصيل للقضاء الادارى شأن قرارات النقل أو النذب فى ذلك شأن أى قرار ادارى آخر مما يخضع لرقابة القضاء من حيث الاختصاص والشكل والسبب والغاية وغير ذلك من أوجه الرقابة على القرارات الادارية وعلى هذا الوجه وإذا كان قضاء مجلس الدولة الأول ابان كان اختصاصه محددًا على سبيل انحصار قد اجتهد فتوسع فى تفسير النصوص المحددة لاختصاصه فابتدع فكرة الجزاء المقنع ليند اختصاصه ليشمل قرارات النقل أو النذب حتى لا تصبح هذه القرارات بمنأى عن رقابة القضاء فاه وقد تعدل الوضع بصدر قانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه وجعل من مجلس الدولة صاحب ولاية عامة فى المنازعات الادارية فقد اضحى ولا محل لمثل هذا التأثير ذلك أن الطعن فى قرار النقل أو النذب هو منازعة ادارية نوفمبر للعامل كل الضمانات اذ لو صدر قرار منها وكان ساترا لعقوبة مقنعة قصد توقيعها على العامل فان القرار فى هذه الحالة يكون قد استهدف غير مصلحة العمل وغير الغاية التى شرع لها فيكون معيا الانحراف .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد نص فى الفقرة الأخيرة من المادة ١٥ على اختصاص المحاكم التأديبية بما ورد فى البندين تاسعا وثالث عشر من المادة (١٠) وأولهما الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية وثانيهما الطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام فى الحدود المقررة قانونا ونص

في المادة ١٩٠ على أن توقع المحاكم التأديبية الجزاءات التي يجوز توقيعها على العاملين بالجهات والهيئات الخاصة وحدد في المادة ٢١ الجزاءات التأديبية التي توقع على من ترك الخدمة فإن ما يستفاد من ذلك أن المشرع قد أراد بالقرارات النهائية للسلطات التأديبية تلك القرارات الصادرة بالجزاءات مما يجوز لتلك السلطات توقيعها طبقاً لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وهو الذي حدد هذه السلطات وما تملك كل سلطة منها توقيع من جزاءات وذات المعنى هو المقصود بالجزاءات التي توقع على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانوناً وهو قانون نظام العاملين بالقطاع العام والذي حدد هو الآخر السلطات التأديبية وما يجوز لكل سلطة توقيع من جزاءات وهو ذات المقصود من المادتين ١٩ ، ٢١ من القانون ومن ثم فإن تمييز الجزاء التأديبي لا يمكن أن يقصد به غير هذا المعنى المحدد وقد حدد كل من قانوني العاملين بالحكومة والقطاع العام هذه الجزاءات على سبيل التخصر .

وعلى هذا الوجه وإذا كان اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في الجزاءات على نحو ما سلف إيضاحه بالمراحل التشريعية المحددة لذلك قد انتقل إلى هذه المحاكم استثناء من الولاية العامة للقضاء العادي (المحاكم العادية) كما جاء كذلك استثناء من الولاية العامة للقضاء الإداري بالنسبة لموظفين الموسميين لذلك وإذا كانت القاعدة المنسوبة أن الاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع في تفسيره خاصة بعد زوال سوابقه فما كان يجوز سلوك هذا الاجتهاد مع صراحة النص لجزاءات التأديبية على سبيل التخصر طبقاً لما سلف البيان والقول بغير ذلك يؤدي إلى خلق جزاء جديد (نحو التنبيه أو النقل) وإضافته إلى قائمة الجزاءات التي حددها القانون صراحة وعلى سبيل التخصر وهو ما يتفق مع أحكام القانون .

وفي ظل النظر باختصاص المحاكم التأديبية بالجزاء المنع بالثقل

أو الندب بعد العمل بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ولوضع معيار في تحديد الاختصاص بين هذه المحاكم وبين القضاء الإداري والمالي بالنقل أو الندب فإن القول بوجود الجزاء المقنع كان يفرض البدء بالتعرض لموضوع الطعن والفضل فيه للتوصل إلى التحقيق من وجود جزاء مقنع أو عدم وجوده فكان على المحكمة التأديبية لتحديد اختصاصها أن تبدأ بالفصل في الموضوع فإذا تيقنت وجود جزاء مقنع كانت مختصة وإذا اتهمت إلى عدم وجود الجزاء المقنع لم تكن مختصة وهو مسلك يخالف أحكام القانون في عدم توقف تحديد الاختصاص على الفصل في الموضوع وخروجاً من هذا المآزق القانوني قيل بأن العبرة في تحديد الاختصاص هو بما يحدده الطاعن. في طلباته فإن وصف طعنه بأن محله جزاء مقنع اختصت المحكمة التأديبية به وإذا لم يتم طعنه على فكرة الجزاء المقنع لم تكن تلك المحكمة مختصة هذا بينما الذي يتولى تحديد ما يعتبر جزاء تأديبياً صريحاً هو القانون وحده وأما ما يضيفه للدعي على طلباته من أوصاف قانونية العبرة فيها بما يقرره القانون وتقتضى به المحكمة صاحبة القول الفصل في إزال التكييف السليم دون التزام بما يسند صاحب الشأن من أوصاف قانونية فالقانون هو الذي حدد صراحة ما يعتبر جزاء تأديبياً أو قراراً نهائياً صادر من سلطة تأديبية لذلك فإنه لا يمكن التسليم للمتقاضى بأن يفرد وحده بتحديد اختصاص المحكمة واختيار قاضيه حسبما يضافى على طلبه من وصف أن شاء إلى المحكمة التأديبية فيصف النقل بأنه تضمن جزاء وإن شاء إلى المحكمة صاحبة الولاية العامة بقضائه هدفاً ينفي وجود هذا الوصف يستند إلى الادعاء بوجود أى عيب آخر غير هذا السبب القصدى وذلك يصح تحديد الاختصاص القضائي رهين إرادة منفردة يفرضها المتقاضى على القانون ويفيد بها القاضى فلا يملك تصحيح التكييف المعبى الذى إضفاء صاحب الشأن وهذا يخالف ما هو مسلم من أن تحديد

الاختصاص أمر يختص به القانون وحده وأن اضافة التكييف القانوني السليم على طلبات المتقاضين أمر تملكه المحكمة وحدها . وليس من شك في أن تدارك الأوضاع الشاذة بفرض الأخذ بما ذهب اليه الاتجاه الآخر من الالتزام في تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات الصريحة التي حددها القانون اذ لم يعد لفكرة الجزاء المقتنع موجب أو من حيث الاختصاص فضلا عن أنه يترتب على الأخذ بهذا المعيار توحيد الاختصاص بنظر الضمون الموجبة الى النقل أو النذب في جهة واحدة بالاضافة الى وضع حدود فاصلة وواضحة بين جهات القضاء وأنواع الخصومات .

ومن حيث أن المدعى عن السيد / . . . يطلب الغاء قرار النذب رقم ٤٩ لسنة ١٩٨٣ الصادر بتاريخ ١٦/١/١٩٨٣ باعتباره يحصل في مضمونه عقوبة تأديبية مقننة لها تختص به محكمة القضاء الادارى .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه وقد أخذ بغير هذا النظر يكون قد صدر من محكمة غير مختصة الأمر الذى يتعين معه الغاء هذا الحكم والقضاء بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى واحالتها الى محكمة القضاء الادارى للفصل فيها وابقاء الفصل فى المصروفات .  
( طعن ٧٢٧٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١١/٢/١٩٨٦ )

قاعدة رقم ( ٣١٠ )

المبدأ :

المحكمة التأديبية اختصاصات احدها عقابي والاخر رقابي -  
الاختصاص العقابي ينصرف الى توقيع الجزاءات فى الدعوى التأديبية -  
الاختصاص الرقابى ينصرف الى مراقبة الجزاءات التى توقعها السلطات الاخرى طبقا للقانون - يقتصر اختصاص المحكمة التأديبية فى الحالاتين على الجزاءات الصريحة - اثر ذلك : عدم اختصاص المحاكم التأديبية باية اجراءات اخرى بحجة تفسيها عقوبات تأديبية مقننة مثل قرارات النقل والنذب .

### الحكمة :

ومن حيث أن الطعن المائل يقوم على أن الحكم المطعون فيه اخطأ في تطبيق القانون :

أولا : لأن القرار الصادر بلفت النظر يعد جزاء تأديبيا مقنعا حسب ظروف وملابسات اصداره فتختص المحكمة التأديبية بنظر طلب الفائه .

وثانيا : لأن الطاعن لم يرفع طعنه أمام المحكمة التأديبية خلال الستين يوما التالية لتاريخ رفض تظلمه حكما بمضى الستين يوما المحددة قانونا للبت فيه مما يجعل طعنه غير مقبول شكلا .

وثالثا : لأن الطعن أمام المحكمة التأديبية يعنى من الرسوم القضائية وبالتالي من مقابل أتعاب المحاماة الذى يدخل فى مصاريف الدعوى عملا بالمادة ١٨٤ من قانون المرافعات .

ومن حيث أن دستور سنة ١٩٧٦ نص فى المادة ١٧٢ على أن مجلس الدولة هيئة مستقلة ويختص بالفصل فى المنازعات الادارية وفى الدعاوى التأديبية ويحدد القانون اختصاصاته الأخرى . ووفقا لهذا النص ، صدر اتفاق رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وقضى فى المادة ١٠ بأن تختص محاكم مجلس الدولة دون غيرها بالفصل فى مسائل معينة أوردتها فى أربعة عشر بنداً ، من بينها البند ( تاسعا ) الخاص بالطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ، والبند ( ثانى عشر ) الخاص بالطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام فى الحدود المقررة قانونا ، والبند ( رابع عشر ) الخاص بسائر المنازعات الادارية ، ووزع فى المولد ١٣ ، ١٤ ، ١٥ الاختصاص فى نظر هذه المسائل بين محكمة القضاء الادارى والمحاكم الادارية والمحاكم التأديبية على الترتيب ، فنص فى المادة ١٣ على اختصاص محكمة القضاء الادارى بتلك المسائل عدا ما تختص به المحاكم الادارية والمحاكم اتأديبية وعدد فى المادة ١٤ اختصاص المحاكم الادارية على نحو خلا مما جاء فى

البند ( رابع عشر ) من المادة العاشرة والخاص بسائر المنازعات الادارية ، كما حدد في المادة ١٥ اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية ضد العاملين في الحكومة والقطاع العام وبعض الجهات الخاصة وينظر الطعون التأديبية المنصوص عليها في البندين ( ثاسعا ) و ( ثالث عشر ) من المادة العاشرة . ثم نص في المادة ١٩ على أن توقع المحاكم التأديبية الجزاءات المنصوص عليها في القوانين المنظمة لشئون من تجرى محاكمتهم وحدد الجزاءات التي توقع على العاملين بهذه الجهات الخاصة . كما حدد في المادة ٢١ الجزاءات التي توقع على من ترك الخدمة .

ومن حيث أنه يستفاد مما تقدم أن قانون مجلس الدولة قد تعرض سواء بالاحالة الى قوانين أخرى أو بالنص الصريح للجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها سواء من قبل السلطات الرئاسية أو من قبل المحاكم التأديبية ، وعقد للمحكمة التأديبية الاختصاص بتوقيع هذه الجزاءات ابتداء في اندعاوى التأديبية ، كما حولها الاختصاص برقابتها انتهاء في الطعون التأديبية ، وبذا يقتصر اختصاص المحاكم التأديبية في الحالات على الجزاءات التأديبية التي حددها القانون على سبيل الحصر ، فلا ينسب اختصاصها الرقابي شأن اختصاصها العقابي الى ما عدا هذه الجزاءات التأديبية الصريحة بحجة تعيينها العقاب كجزاءات تأديبية مقنعة ، مثل القرارات الصادرة بنقل الموظفين أو بندهم .

( طعن ١٣٨١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٦/١١/٢٩ )

#### تطبيق :

هذا الحكم على ما استقر عليه الحكم الصادر من المحكمة الادارية العليا بالدائرة المشكلة طبقا لنص المادة (٥٤) مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ بجلسة ١٩٨٥/١٢/١٥ في الطعن رقم ١٢٠١ لسنة ٢٨ ق .

### قاعدة رقم ( ٢١١ )

المبدأ :

عدم اختصاص المحاكم التأديبية بقرارات النقل والندب - الاختصاص  
بطلب الفائها والتعويض عنها يكون لمحاكم القضاء الإداري .

المحكمة :

جرى قضاء هذه المحكمة بأنه يتعين الالتزام في تحديد اختصاص  
المحاكم التأديبية بالجزاءات الصريحة التي حددها القانون على سبيل  
الحصر فلا يتمدد الاختصاص لهذه المحاكم الا اذا كان الطعن موجها الى  
ما وصفه صريح النص بأنه جزء وذلك هو ما يعبر عن قصد الشارع فيما  
نص عليه في المواد ١٥ فقرة أخيرة و ١٩ و ٢١ من قانون مجلس الدولة  
الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فضلا عن الأخذ بهذا الميار يترتب  
عليه توحيد الاختصاص بنظر الطعون الموجهة الى النقل أو الندب في جهة  
واحدة بالإضافة الى وضع حدود فاصلة وواضحة بين جهات القضاء  
وأنواع الخصومات .

( طعن ٣٣١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٥/٢/١٩٨٧ )

### قاعدة رقم ( ٢١٢ )

المبدأ :

اختصاص المحاكم التأديبية قاصر على النظر في القرارات الصادرة  
بالجزاءات التي وردت على سبيل الحصر والتي يجوز لسلطات التأديبية  
توقيعها طبقا لقانون العاملين المتنيين وليس من بينها القرارات الصادرة  
بالنقل .

المحكمة :

استقر قضاء هذه المحكمة على ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن  
( ٢-٤٦ )

مجلس الدولة بعد ان عدد في المادة منه المسائل التي تختص بها محاكم الدولة نص على اختصاصها بسائر المنازعات الادارية ، ومن ثم أصبح انقضاء الادارى هو صاحب الاختصاص الاصيل بالمنازعات الادارية عدا ما أخرجه المشرع بالنص الصريح من ولايته وهذه المثابة فان قرارات النقل تدخل في اختصاص القضاء الادارى بوصفها من المنازعات الادارية .

ومن حيث ان القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المشار اليه قد حدد اختصاص المحاكم التأديبية فى البندين تاسعا وثالث عشر من المادة العاشرة منه بما يستفاد منه ان اختصاص المحاكم التأديبية قاصر على النظر فى القرارات الصادرة بالجزاءات التى وردت على سبيل الحصر والتى يجوز للسلطات التأديبية توقيعها طبقا لقانون العاملين المدنيين بالدولة وليس من بينها القرارات الصادرة بالنقل .

ومن حيث ان المحاكم الادارية قد حدد القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ اختصاصها على سبيل الحصر فى المادة ١٤ منه وليس من بينها طلبات الغاء القرارات الصادرة بنقل العاملين ومن ثم ينعقد الاختصاص فى القرار محل المنازعة لمحكمة القضاء الادارى بوصفها صاحبة الاختصاص العام فى نظر المنازعات الادارية .

( طعن ٧٥١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢ )

#### قاعدة رقم ( ٢١٢ )

المبدأ :

عدم اختصاص المحاكم التأديبية بالعطون فى قرارات التنب والنقل حيث لم يعد لفكرة الجزاء المقتع موجب من حيث الاختصاص .

الحكمة :

ومن حيث ان المحكمة الادارية العليا ( الدائرة المنصوص عليها فى المادة (٥٤) مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم ١٣٦

لسنة ١٩٨٤ ) قضت بعدم اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في قرارات النقل والندب تأسيسا على وجوب الالتزام في تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات الصريحة التي حددها القانون اذ لم يعد لفكرة الجزاء المقنع موجب من حيث الاختصاص ، فضلا على أنه يترتب على الأخذ بهذا المعيار توحيد الاختصاص بنظر الطعون الموجهة الى النقل أو الندب في جهة واحدة بالاضافة الى وضع حدود فاصلة وواضحة بين جهات القضاء وأنواع الخصومات .

( ملعن ٩١٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٧/٢/٢٢ )

سابعا - لا عبرة في تحديد الاختصاص بما يصدره الطاعن  
في طلباته

قاعدة رقم ( ٢١٤ )

البيان :

القانون هو الذي تكفل بتحديد اختصاص المحاكم التأديبية وبيان ما اعتبر جزاء تأديبيا او قرارا نهائيا صادرا من سلطة تأديبية - لا وجه للقول بان المبرة في تحديد هذا الاختصاص يكون بما اصفاه الطاعن على طلباته من تكليف - اساس ذلك : - انه ليس للمتقاضى أن ينفرد وحده بتحديد اختصاص المحكمة واختيار قاضية ان شاء لها الى المحكمة التأديبية بمقولة ان القرار الطعون فيه تضمن جزاء مقنعا ، وان شاء لها الى المحكمة صاحبة الولاية العامة بقضاياها استنادا الى الادعاء بوجود عيب آخر فيصبح الاختصاص القضائي رهين بالإرادة المنفردة للمتقاضى يقيد بها القاضى فلا يملك تصحيح التكليف الميب - هذا الراى يخالف ما هو مستقر عليه من ان القانون هو الذى يحدد الاختصاص والمحكمة هى التى تختص بتكليف الطلبات .

### المحكمة :

لا وجه للقول بأن العبرة في تحديد اختصاص المحكمة التأديبية بما أضفاه الطاعن على طلباته من تكيف ، إذ القانون هو الذى تكفل بتحديد ما يعتبر جزاء تأديبيا أو قرارا نهائيا صادرا من سلطة تأديبية ، وإزاء ذلك فإنه لا يمكن التسليم للمتقاضى أن ينفرد وحده بتحديد اختصاص المحكمة واختيار قاضيه إن شاء لجأ الى المحكمة التأديبية بمقولة ان القرار المطعون فيه قد تضمن جزاء مقننا ، وإن شاء لجأ الى المحكمة صاحبة الولاية العامة بقضاياه استنادا الى الادعاء بوجود أى عيب آخر ، وبذلك يصبح الاختصاص القضائي رهين فى تحديده بالارادة التى تفرضها المتقاضى على القانون ويقيد بها القاضى فلا يملك تصحيح التكيف القانونى وحده ، وإن أضفاه التكيف القانونى السليم على طلبات المتقاضين أمر تملكه المحكمة وحدها .

ومن حيث أنه لما كان ذلك ، وكان الطاعن يطلب منه أجرا اضافيا بمقولة ان حرمانه منه كان نتيجة لتصف المسولين بالشركة بحرمانه من أدله عمل اضافى ، وهذا لا يعتبر جزاء تأديبيا على نحو ما سلف إيضاحه ، لذلك فإن المحكمة التأديبية تكون غير مختصة بنظر الطعن .

واذ كان الطاعن يصل فى شركة من شركات القطاع العام هى شركة المحطة الكبرى للفرز والنسيج بالمحلة الكبرى ، فإن الذى يختص بنظر طعنه هو القضاء العادى بحسبان أنه صاحب الولاية العامة فى هذا الشأن ، ومن ثم فإنه يتعين إحالة الطعن الى المحكمة الابتدائية بطنطا ( الدائرة المالية ) .

قاعدة رقم ( ٢١٥ )

البس :

لا ينقد الاختصاص القضائي للمحاكم التأديبية إلا إذا كان الظن موجهاً إلى ما وصفه صريح نص القانون بأنه جزاء ، ولا عبرة في تحديد الاختصاص بما يحدده الطاعن في طلباته لأن إضفاء التكييف القانوني السليم على طلبات المتقاضين أمر تتركه المحكمة وحدها .

المنكحة :

نص القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في الفقرة الأخيرة من المادة (١٥) على اختصاص المحاكم التأديبية بما ورد في البندين تاسعا وثالث عشر من المادة (١٥) وأولهما الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالفناء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ، وثانيهما الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانوناً ونص في المادة ١٩ على أن توقع المحاكم التأديبية الجزاءات المنصوص عليها في القوانين المنظمة لشئون من تجرى محاكمتهم ثم حددت الجزاءات التي يجوز توقيعها على العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة ، ويحدد في المادة ٢١ الجزاءات التأديبية التي توقع على من ترك الخدمة ، فإن ما يستفاد من ذلك أن المشرع قد أراد بالقرارات النهائية للسلطات التأديبية تلك القرارات الصادرة بالجزاءات مما يجوز لتلك السلطات توقيعها طبقاً لقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة وهو الذي حدد هذه السلطات وما تملك محل سلطة توقيع من جزاءات ، وذات المعنى هو المقصود بالجزاءات التي توقع على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانوناً وهو قانون نظام العاملين بالقطاع العام والذي حدد هو الآخر السلطات التأديبية وما يجوز لكل سلطة منها توقيع من جزاءات ، وهو ذات المقصود من المادتين ١٩ ،

٢١ من القانون • ومن ثم فإن تعبير الجزء التأديبي لا يمكن ان يقصد به مير هذا المعنى المحدد وقد حدد كل من قانونى العاملين بالحكومة والقطاع العام هذه الجزاءات على سبيل الحصر • ولا يجوز القول — كما ذهب الحكم المطعون فيه — بأن العبرة فى تحديد الاختصاص هو بما يحدده الطاعن فى طلباته ، فان وصف طعنه بأن محله جزاء مقنع اختصت المحكمة التأديبية ، واذا لم يتم طعنه على فكرة الجزاء المقنع لم تكن تلك المحكمة مختصة ، هذا بينما الذى يتولى تحديد ما يعتبر جزاء مقنعا أو جزاءا تأديبيا صريحا هو القانون وحده ، وما يضيفه المدعى لطلباته من أوصاف قانونية العبرة فيها بما يقرره القانون وتقضى أن المحكمة هى صاحب القول الفصل فى أزال التكيف السليم دون ما التزام بما يسند له صاحب الشأن من أوصاف قانونية ، فالقانون هو الذى حدد صراحة ما يعتبر جزاءا تأديبيا أو قرارا نهائيا صادرا من سلطة تأديبية لذلك فانه لا يمكن التسليم للمتقاضى بأن ينفرد وحده بتحديد اختصاص المحكمة واختيار قاضيه حسبما يضى على طلبه من وصف ، فان شاء لجأ الى المحكمة التأديبية فيصف النقل بأنه يتضمن جزاء ، وان شاء لجأ الى المحكمة صاحبة الولاية العامة بقضاياه عندما ينبغى وجود هذا الوصف فيستند الى الادعاء بوجود أى عيب آخر غير هذا العيب القصدى ، وبذلك يصبح تحديد الاختصاص القضائى رهن ارادة منفردة يفرضها المتقاضى على القانون ويقيد بها القاضى فلا يملك تصحيح التكيف الميب الذى أضفاه صاحب الشأن ، وهذا يخالف ما هو مسلم به من أن تحديد الاختصاص أمر يختص به القانون وحده ، وأن اضافة التكيف القانونى للسليم على طلبات المتقاضين أمر تملكه المحكمة وحدها •

ومن حيث انه لكل ما تقدم ، فانه يتعين الالتزام فى تحديد اختصاص المحاكم التأديبية بالجزاءات الصريحة التى حددها القانون على سبيل الحصر •

وبالتالى فلا ينعقد الاختصاص لهذه المحاكم الا اذا كان الطعن موجها الى  
ما وصفه صريح نص القانون بأنه جواز .

( يراجع الحكم الصادر من الدائرة المنصوص عليها فى المادة ٤٥  
مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ممددا بالقانون رقم ١٣٦  
لسنة ١٩٨٤ .

ومن حيث ان الحكم للطعون فيه وقد قضى باختصاص المحكمة  
التأديبية بنظر الطعن فى قرار قتل الطاعن باعتباره جزاء تأديبيا مقنعا ،  
يكون قد صدر من محكمة غير مختصة ، ومن ثم يتعين الحكم بالفائه  
والقضاء بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الطعن ولاحاته الى محكمة  
القضاء الادارى للفصل فيه .

( طعن ٧٠٣ لسنة ٢٧ ق جلسة ١٩٨٦/٣/١٦ )

#### ثانيا : تختص المحاكم التأديبية بالطلبات المرتبطة

فلمسة رقم ( ٢١٦ )

البدء :

تختص المحاكم التأديبية بالنظر فى الطلبات المرتبطة بالطلب الاصلى  
الخاص بالفاء الجزاء التى تدور وجودا ونعما مع الجزاء التأديبى التحميل  
والحرمان من الراتب المرفى يعتبرن من الامور المرتبطة بقرار الجزاء الاصلى  
وتختص بالنظر فيها جميعا المحكمة التأديبية .

المحكمة :

استقر قضاء المحكمة الادارية العليا على اختصاص محاكم مجلس  
الدولة ( المحاكم التأديبية ) بنظر الجزاءات التأديبية الموقعة على العاملين

بإقطاع النعام والمحددة على سبيل الحصر — قانون للعاملين بإقطاع النعام  
كما تختص هذه المحاكم أيضا بالنظر فى الطلبات المرتبطة بالطلب الأسمى  
الخاص بالفناء الجزاء والتى تدور وجودا أو عدما مع الجزاء التأديبى .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم وكان الثابت بين الأوراق فى الظن  
المائل أن قرار الجزاء المطعون فيه قد صدر ليس فقط بمجازاة المطعون  
ضده بخصم ١٥ يوما من راتبه بتحمله مبلغ ٥٠٠ مليم و ٣٤٦ جنبها .  
وكذلك حرمانه من اجر ١٥ يوما من راتبه المصرفى ومن ثم فإن التحميل  
والحرمان من الراتب المصرفى يعتبران من الامور المرتبطة بقرار الجزاء  
الأسمى وتختص بالنظر فيها جميعا المحكمة التأديبية وبالتالى فإن الحكم  
المطعون فيه يكون قد اصاب وجه الحق عندما قضى برفض الدفع بعدم  
اختصاص المحكمة التأديبية بطنطا ولائيا بنظر الشق الخاص بالتحصيل  
والحرمان من الراتب المصرفى .

( ظن ١٣٥٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٦/١/٢٨ )

#### قاعدة رقم ( ٢١٧ )

المبدأ :

لا يقتصر اختصاص المحكمة التأديبية على الظن والفناء الجزاء وهو  
الظن المباشر بل يتناول طلبات التوقيف عن الاضرار المترتبة على الجزاء  
وهى ظنون غير مباشرة وكذلك غيرها من الطلبات المترتبة به ذلك ان كلا  
الظنين .

المحكمة :

استقر قضاء هذه المحكمة فى ضوء حكم المحكمة العليا فى الظن  
رقم ٩ لسنة ٢ على انه فى ضوء المادة ١٧٢ من الدستور وبصدور القانون  
رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة فان المشرع قد خلع على المحاكم

التأديبية الولاية العامة للفصل في مسائل تأديب العاملين وبمنهم العاملون بالقطاع العام ومن ثم فإن ولايتها تتناول الدعوى المبتدأة التي تختص فيها المحكمة بتوقيع جزاء تأديبي .. وان اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في هذا الظمن لا يقتصر على الظمن بالغاء الجزاء وهو الظمن المباشر بل يتناول طلبات التعويض عن الاضرار المترتبة على الجزاء فهي ظمن غير مباشرة وكذلك غيرها من الطلبات المرتبطة به ذلك ان كلا الظمن يستند الى أساس قانوني واحد يربط بينهما وهو عدم مشروعية القرار الصادر بالجزاء .

( ظمن ١٨٨٦ لسنة ٣١ ق جلسة ١١/١١/١٩٨٦ )

#### فصلية رقم ( ٢١٨ )

##### المبدأ :

ينعقد الاختصاص للمحكمة التأديبية بالفصل في مدى التزام العامل بما ائتم به البنك من مبالغ بسبب المخالفة التي ارتكبها يستوى ان يكون طلب العامل قد قدم للمحكمة التأديبية ملقونا بطلب الغاء قرار الجزاء التأديبي ام قدم على استقلال وبعض الدواعي عما اذا كان التحقيق مع العامل قد تمخض عن جزاء تأديبي او لم يتمخض عن جزاء .

##### المحكمة :

« موضوع هذا الظمن هو طلب الغاء قرار التحصيل ببلغ مائة جنيه لثأته ان لم يكن في ذمته من الجزاءات التأديبية التي يجوز توقيعها على العاملين بالقطاع العام الا أنه يرتبط بها ارتباط الأصل بالفرع اقيامه على اساس المخالفة التأديبية المنسوبة للعامل المذكور فيما لو اثبتت حجة على قرار الخبراء ولم يتم بسجبه عقب تظلم العامل المذكور منه ، فإن بهذه المثابة - وباعتبار ان قاضي الأصل هو الفرع - ينعقد للمحكمة التأديبية

الاختصاص بالفصل يبدى الزام العامل بما الزمه به البنك من مبالغ بسبب هذه المخالفة يستوى فى ذلك أن يكون طلب العامل فى هذا الخصوص قد قدم للمحكمة التأديبية مقترنا بطلب الغاء قرار الجزاء التأديبى أو يكون قد قدم اليها على استقلال وبفض النظر عما اذا كان التحقيق مع العامل قد تمخض عن جزاء تأديبى أو لم يتمخض عن جزاء » .

ولما كان الثابت مما تقدم ان قرار التحميل المطعون عليه — وهو موضوع هذا الطعن والطعن رقم ٨٤ لسنة ٤ ق تأديبية المنصورة قد صدر استنادا الى التحقيق فيما نسب الى المطعون عليه — من مخالفات تأديبية فمن ثم كان الاختصاص بالفصل فيه ينعقد للمحكمة التأديبية بالمنصورة . واذ ذهب الحكم المطعون فيه فى هذا الخصوص الى خلاف هذا المذهب وقضى بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الطعن واحالته الى محكمة الزقايق الابتدائية للاختصاص ، ويكون قد أخطأ فى تطبيق القانون وتأويله ويتعين لذلك القضاء بالغائه وباختصاص المحكمة التأديبية بالمنصورة بنظر الطعن وبإعادته اليها للفصل فيه .

( طعن ١٣٣٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٦/١٢/٩ )

#### قاعدة رقم ( ٢١٩ )

التبسيط :

المحكمة التأديبية تختص بنظر الطعون المقدمة ضد الجزاءات التأديبية المنصوص عليها صراحة فى قانون نظام العاملين المدنيين بالقوة وقانون نظام العاملين بالقطاع العام — اختصاص هذه المحاكم يشمل أيضا نظر الطعون المقدمة فى القرارات الرتببة بقرار الجزاء الصريح برابطة لا تقبل التجزئة بسبب وحدة الموضوع والسبب والغاية — متى كانت هذه القرارات تستند الى ذات المخالفة التى يجوزى العامل من أجلها وتستهدف فى ذات الوقت مطالبته او تعميله بأجره مالية او تعويضات ناجمة عن ارتكابه لهذه المخالفة .

### المحكمة :

ومن حيث ان قضاء هذه للمحكمة قد استقر على أن المحاكم التأديبية تختص بنظر الطعون المقامة ضد الجزاءات التأديبية المنصوص عليها بمرحلة في قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، وتلك المنصوص عليها في قانون نظام العاملين بالقطاع العام ، وان هذا الاختصاص يشمل كذلك نظير الطعون المقدمة في القرارات المرتبطة بقرار الجزاء الصريح برابطة لا تقبل التجزئة بسبب وحدة الموضوع والسبب والغاية متى كانت هذه القرارات تستند الى ذات المخالفة التي جوزى العامل من أجلها وتستهدف في ذات الوقت معاقبته أو تعميده بالاعباء المالية أو التعويضات الناشئة عن ارتكابه لهذه المخالفة .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون حيث قضى بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الطعن في قرار حرمان الطامع من مرتبه عن يومى ٢٩ ، ٣٠ اغسطس سنة ١٩٨٦ وحرمانه من حوافز هذا الشهر ، وذلك بالنظر الى وحدة الموضوع والسبب والغاية منهما وارتباطهما برابطة لا تقبل التجزئة مع قرار مجازاته بخضم ( ربح يوم ) من مرتبه ومن ثم فانه لذلك يمتنع القضاء بالغائه وباختصاص المحكمة التأديبية لوزارة التربية والتعليم بنظر الطعن على هذا الشق من القرار وبإعادة الدعوى بحالتها الى المحكمة التأديبية المشار اليها للفصل فيما لم تحصل فيه من الطلبات .

تاسعا : تختص المحاكم التأديبية بالظمن على قرارات التحميل

قاعدة رقم ( ٢٢٠ )

المبدأ .

المادة (١٧٢) من دستور جمهورية مصر العربية - القانون رقم ١٧ لسنة ١٩٧٢ بإصدار قانون مجلس الدولة - المحاكم التأديبية هي صاحبة الولاية العامة في الفصل في مسائل تأديب العاملين - هذه الولاية لا تقتصر على طلب إلغاء قرار الجزاء المطعون فيه بل تشمل طلب التعويض من الأضرار المترتبة عليه وغيره من الطلبات المرتبطة بالظمن - إلزام العامل بقيمة ما تحمله جهة عمله من أعباء مالية بسبب التقصير المنسوب إليه ليس من الجزاءات التأديبية المقررة قانونا إلا أنه يرتبط بها ارتباط الأصل بالفرع لقيامه على أساس المخالفة التأديبية المنسوبة إلى الصامل - أقر ذلك : - اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في قرار التحميل بالبالغ المشار إليها حتى لو قدم إليها الطلب على استقلال وبفرض النظر عما إذا كان التحقيق مع العامل قد تمخض عن جزاء تأديبي أم لم يتمخض عن ثمة جزاء .

المحكمة :

ومن حيث ظمن الشركة على هذا الحكم يقوم على أنه قد صدر مخالفا للقانون إذ قضى بإعلان تحميل المطعون ضده بمبلغ خمسمائة جنيه مما يتعين الحكم بإلغائه وذلك لسببين :

الأول : أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون حين قضى ضمنا باختصاص المحكمة التأديبية بنظر الظمن في شق القرار المطعون فيه والمتعلق بتحميل المطعون ضده بمبلغ خمسمائة جنيه ذلك لأن اختصاص المحاكم التأديبية محدد طبقا لقانون مجلس الدولة على سبيل الحصر وقاصر على النظر في طلبات إلغاء قرارات الجزاء الموقعة على العاملين بالقطاع العام دون

أن يكون لها اختصاص في نظر الطعن في قرار تحميل العامل بمبالغ نتيجة لخطأ ارتكبه التي تدخل في اختصاص القضاء العادى صاحب الولاية العامة في نظر المنازعة المالية .

ثانيا : أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون إذ قضى ببطلان تحميل المطعون استنادا الى أن ما ارتكبه لا يرقى الى مرتبة الخطأ الشخصى الذى يسأل عنه فى ماله الخاص ذلك لأن مبدأ التمييز بين الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى قد نشأ فى نطاق المسؤولية الناجمة عن اخطاء الموظفين العموميين وبسبب عملهم فى الجهاز الادارى للدولة — دون العاملين بالقطاع العام — ولم يأخذ به القضاء المصرى الا فى الفترة اللاحقة على صدور القانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ الذى تبين هذا المبدأ ، وفى الفترة السابقة كان القضاء بسنده الى تهرب مسؤولية المتبوع من اعمال تابعة والتي تميز للجهة الادارية أن ترجع على الموظف بما دفعتة من تعويض عن خطئه . ومن ثم فإن مناط اعمال نظرية التفریق بين الخطأ الشخصى والخطأ المرفقى أن يكون العامل موظفا عاما يعمل فى خدمة مرفق عام .

وان اساس مسؤولية المطعون ضده والزامه بقيمة ما نتج عن الخطأ الذى وقع منه هو نصوص قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ الذى احاله اليه نظام العاملين بالقطاع العام والتي تجيز احكامه لصاحب العمل أن يحمل العامل بقيمة ما فقد أو اتلف أو ومد من مميزات وآلات أو منتجات يملكها صاحب العمل أو كانت فى عهده وكان ذلك ناشئا عن خطأ العامل .

ومن حيث أن طعن هيئة مفوض الدولة يقوم على سبب وحيد هو ذات السبب الثانى من سببى طعن الشركة الطاعنة .

ومن حيث أن عن الوجه الاول من وجهى طعن الشركة الطاعنة والذى تنمى فيه على الحكم الطعين قضاءها ضمنا باختصاص المحكمة التأديبية بنظر الطعن فى شق القرار المطعون فيه والمتعلق بتحميل المطعون ضده بمبلغ

خمسائة جنيه على اساس ان اختصاص المحاكم التأديبية وارد على سبيل  
الحصر وقاصر على نظر الطون في قرارات الجزاء الموقعة على العاملين  
بانقطاع العام . فقد قضت المحكمة العليا بجلسة ١٩٧٢/١١/٤ في الطعن  
رقم ٩ لسنة ٢ ق بأنه في ضوء المادة ١٧٢ من الدستور وقانون  
مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فان المشرع قد خضع على المحاكم التأديبية  
الولاية العامة للفصل في مسائل تأديب العاملين ، وهذه الولاية لا تقتصر  
على طلب الغاء قرار الجزاء المطعون فيه بل تشمل طلب التعويض عن  
الاضرار المترتبة عليه وغيره من طلبات المرتبطة بالطعن بمسمايتها من الآثار  
المترتبة عليه . كما جرى قضاء هذه المحكمة على أن الزام العامل بقيمة  
ما تحلته جهة عمله من اعباء مالية بسبب التقصير المنسوب اليه وان لم يكن  
في ذاته من الجرائم التأديبية المقررة قانونا الا أنه يرتبط ارتباطا الأصل  
بالفرع لقيامه على اساس المخالفة التأديبية المنسوبة الى العامل ، وهو ذات  
الاساس الذي يقوم عليه قرار الجزاء عن هذه المخالفة فيما لو قدرت الجهة  
أعمال سلطتها التأديبية قبل العامل عن المخالفة المذكورة وبهذه المثابة وباعتبار  
أن قاضي الأصل هو قاضي الفرع ، ينعقد للمحكمة التأديبية الاختصاص  
بأنفصل في مدى التزام العامل بما الزمه به جهة العمل من مبالغ بسبب هذه  
المخالفة يستوى في ذلك أن يكون طلب العامل في هذا الخصوص الى  
المحكمة التأديبية مقترنا بطلب الغاء الجزاء التأديبي الذي يكون الجهة قد  
أوقعتة على العامل أو أن يكون قد قدم اليها على استتلال وبفض النظر عما  
إذا كان التحقيق مع العامل قد تمخض عن جزاء تأديبي أم لم يتمخض عن  
ثمة جزاء .

( طعن ٥٢٤ و ٥٢٧ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/٤/٢٢ )

وبهذا حكمت المحكمة الادارية العليا ايضا في الطعن رقم ٤٥٨ لسنة

٢٦ ق بجلسة ١٩٨٦/٥/٢٤ .

## ملحق رقم (٢٢١)

### التبعية

القائمة الدعوى امام المحكمة التأديبية بشأن التحميل بقيمة الاضرار التي سببها العامل بخطئه الشخصى دون ان تكون الدعوى مرتبطة بدعوى تأديبية مفصلة — فلا اختصاص للمحكمة التأديبية .

### المحكمة :

تدخل المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للموظفين العموميين أو لورثتهم فى اختصاص محكمة القضاء الادارى أو المحاكم الادارية تبعا للمستوى الوظيفى للمدعى . اما المحاكم التأديبية فتختص بنظر الدعاوى التأديبية وطلبا الغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية . وقوام الدعوى التأديبية هو النظر فى مؤاخذة العامل تأديبيا عن المخالفات التأديبية التى نسبت اليه ، والتى تمثل فى اخلاله بواجبات الوظيفة والخروج على مقتضياتها . ومناطق الزام العامل بجبر الضرر الذى لحق بجهة الادارة هو توافر اركان المسؤولية التقصيرية الثلاثة ، فاذا كان الفعل المكون للذنب الادارى يمكن ان يشكل ركن الخطأ فى المسؤولية التقصيرية ، الا ان ذلك لا يؤدى الى القول بان الزام العامل بجبر الضرر مرتبط بالدعوى التأديبية أو متفرع عنها . واساس ذلك استقلال فكرة جبر الضرر الناشئ عن المسؤولية التقصيرية عن نظام التأديب من حيث القواعد القانونية التى تحكمه والضرر الذى يسعى الى تحقيقه . وعلى ذلك ايضا فان اختصاص المحاكم التأديبية بنظر طلبات الغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ليس من شأنه بسط اختصاص هذه المحاكم على ما عدا ذلك من موضوعات تختص بها محاكم أخرى ، الا اذا كان النزاع قد طرح امامها مرتبطا بصفة تبعية بمناسبة مباشرتها لاختصاصها المنوط بها قانونا .

وعلى ذلك فإن رفع دعوى امام المحكمة التأديبية بطلب الغاء قرار التحميل دون ان تتضمن صحيفة الدعوى طلب الغاء قرار تأديبي معين .  
ونتيجة ذلك هو الحكم بدم اختصاص المحكمة التأديبية ، والاحالة الى المحكمة المختصة التى هى محكمة القضاء الادارى أصلاً .

( طعن ١٠٦٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١١/١/١٩٨٧ ) .

### قاعدة رقم ( ٢٢٢ )

#### البدا :

تختص المحاكم التأديبية بنظر الطعون المقدمة من العاملين فى القرارات الصادرة بتحصيلهم بقيمة ما نشأ من عجز فى عهدتهم أو بقيمة ما يتسببون فيه باهمالهم من اضرار مالية تلحق جهة العمل - أساس ذلك : أن قرار التحميل الذى يصدر من جهة العمل استناداً الى خطأ العامل أو اهماله يعتبر مترتباً على المخالفة التأديبية التى اقترفها ومرتبطاً بالجزاء الذى يعاقب به عنهما - ولاية المحكمة التأديبية تتناول الدعوى التأديبية والطعن فى أى جزء تأديبي وما يرتبط بها باعتبار ان قاضى الاصل هو قاضى الفرع - .

#### المحكمة :

ومن حيث أنه فيما يتعلق بما جاء فى أسباب الطعن والتى تخلص فى النعى على ما قضى به الحكم المطعون فيه من اختصاص المحكمة بنظر ما ارتبط بقرار الجزاء من تحميل للطعون ضده بقيمة العجز فى المرتبات التى عهد اليه بصرفها ، اذ هو لا يهد من الجزاءات التأديبية التى تختص المحاكم التأديبية بنظر الطعون فيها مردود بما سبق أن قضت به هذه المحكمة من أن المحاكم التأديبية تختص بنظر الطعون المقدمة من العاملين فى القرارات الصادرة بتحصيلهم بقيمة ما ينشأ من عجز فى عهدتهم أو بقيمة

ما يتسببون فيه باهمالهم من أضرار مالية تلحق جهة العمل ، على أساس أن قرار التحميل الذي يصدر من جهة العمل استنادا الى خطأ العامل أو اعماله يعتبر مرتبا على المخالفة التأديبية التي اقترفها العامل ويرتبطا بالجزاء الذي يعاقب به عنها وولاية المحكمة التأديبية تتناول الدعوى التأديبية التي تختص بها المحكمة بتوقيع جزاء تأديبي كما تتناول الطعن في أى جزاء تأديبي آخر على النحو الذي فصلته نصوص قانون مجلس الدولة وان اختصاص المحكمة التأديبية بالفصل في لهذا الطعن لا يقتصر على الطعن بالفاء الجزاء وانما تختص بكل ما يرتبط به باعتبار أن قاضى الأصل هو قاضى التبرع وان المشرع خلع على المحاكم التأديبية الولاية التامة فى تأديب العاملين ومنهم العاملون فى القطاع العام حسبما جاءت به مقتضى قانون منطلين الدولة • ( حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ٣٣٨٤ لسنة ٢٧ ق تبعا لحكم المادة ١٧٢ من الدستور التى قررت فى صيغة عامة مطلقة اختصاص مجلس الدولة بالدعوى التأديبية ) • وبناء على ما تقدم يكون هذا الوجه من أوجه الطعن غير قائم على سند من القانون • ولم يخطئ والحكم المطعون فيه فيما قضى به من رفضه • وباختصاص المحكمة ينظر هذا الشق من القرار المطعون فيه •

## الفرع الثاني - مسار الدعوى التأديبية

### أولا - الحكم فى الدعوى التأديبية

١ - وجوب ايداع مسودة الحكم عند النطق به

قاعدة رقم (٢٢٢)

المخبر :

ضرورة ايداع مسودة الحكم التأديبى عند النطق به ، والا ترتب على مخالفة ذلك البطلان .

الحكمة :

ان افعال قانون الاجراءات الجنائية فى مجال التأديب يجد حله فى امرين : أولهما وجود نص صريح فى قانون مجلس الدولة يحيل الى قانون الاجراءات الجنائية . مثال ذلك نص المادة ٥١ من قانون مجلس الدولة الذى يميز الطعن بطريق التماس اعادة النظر فى أحكام المحاكم التأديبية طبقا للاحوال المنصوص عليها فى قانون الاجراءات الجنائية ، وثانيهما الأحكام التى ترد فى قانون الاجراءات الجنائية متفقة مع طبيعة المنازعة التأديبية . ومثال ذلك اقفاء الدعوى التأديبية ب وفاة المحال فيها انى المحاكمة التأديبية أسوة بالدعوى الجنائية اخذا بفكرة شخصية العقوبة ، ويؤدى ذلك انه اذا أوجب المشرع ايداع مسودة الحكم الصادر من المحكمة التأديبية مشتملة على اسبابه موقفة عند النطق به والا كان الحكم باطلا طبقا للمادة ٤٣ من قانون مجلس الدولة والمادتين ٢٠ و ٧١٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية فلا وجه لاعمال المادة ٣١٢ من قانون

الاجراءات الجنائية التي تجيز تراخي ايداع اسباب الحكم عند النطق به  
بما لا يزيد على ثلاثين يوما من يوم النطق به .

( لمر ٥٠٢ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٢٨ )

دائرة توحيد المبادئ - المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة  
١٩٧٢ مبدلا بالقانون ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ .

## ٢ - التوقيع على مسودة الحكم ونسخته الاصلية

### قاعدة رقم ( ٢٢٤ )

المبدأ :

رئيس وعضوا المحكمة التأديبية وقعون على مسودة الحكم المشتمة  
على أسبابه عند النطق به - المادة ١٧٥ من قانون المرافعات - نسخة الحكم  
الاصلية يوقعها رئيس المحكمة مع الكاتب المختص - الحكم يصدر في جلسة  
علنية - لا دليل على ما ادعاه الطاعن على خلاف ذلك .

المحكمة :

ومن حيث أن ما ذهب اليه الطاعنة من بطلان الحكم المطعون فيه  
بمقولة انه لم يوقعه أعضاء المحكمة التي أصدرته وإنما وقعها رئيسها وحده  
لا أساس له اذ الثابت أن رئيس وعضوى المحكمة التأديبية التي أصدرته  
وقعوا على مسودته المشتمة على أسبابه عند النطق به وهو ما أوجبه المادة  
١٧٥ من قانون المرافعات ، أما نسخة الحكم الأصلية ، فانه طبقا للمادة ١٧٩  
يوقعها رئيس الجلسة وحده مع الكاتب وهو الثابت أيضا بالأوراق ،  
ولا يوقعها باقي الأعضاء ، وقد اشتمل الحكم المطعون فيه على بيان اسم  
المدعى دون خطأ فيه يجعل به وعلى اسم المدعى عليه وصفته وهى الشراكة

الطائفة ويمثلها رئيس مجلس إدارتها وهما اللذين درأت بينهما الخصومة حتى صدر الحكم فيها والأصل أن يمتنع الإجراءات وقد رويت وأن الحكم صدر في جلسة علنية ولو لم يذكر ذلك في مسودته ( م ١٧٤ مرافعات ) ولا دليل على ما ادعته الشركة من مخالفة المحكمة لذلك ومن ثم فلا أساس لكل ما ادعته في هذه المسائل جميعها لا من الواقع ولا من القانون .

( طعن ٦٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٤/٣/١٩٨٩ )

### خلاصة رقم ( ٢٢٥ )

المبدأ :

لا يدخل في مغلول المانع النصوص عليه في المادة ١٧٠ مرافعات نقل رئيس المحكمة التأديبية وأنه يترتب على نقله زوال صفته مما يؤثر في الحكم المطعون فيه ويعتقده وليس من شأن نقله بحسب الوضوح مجلس الدولة بطلب العمل فيه أن يفتقد صفة أو غيل عنه ولاية القضاء ولا يترتب عليه بطلان الحكم المطعون فيه طالما إن الثابت أنه قد سمع المرافعة في الطعن واشترك في المداولة ووقع على مسودة الحكم .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن الوجه الأول من أوجه الطعن على الحكم المطعون فيه بالطعن المائل ، فإن المادة ( ١٧٠ ) من قانون المرافعات تنص على أنه « يجب أن يحضر القضاة الذين اشتركوا في المداولة تلاوة الحكم فإذا حصل لأحدهم مانع وجب أن يوقع مسودة الحكم » .

ومن حيث أنه لما كان الثابت من الأوراق أن المستشار ( . . . ) رئيس المحكمة التأديبية بالمنصورة كان قد سمع المرافعة واشترك في المداولة ووقع مسودة للحكم المطعون فيه ، إلا أنه عند النطق بهذا الحكم بجلسته ١٩٨٧/٢/٥ كان قد قل إلى القاهرة وحل محله المستشار ( . . . ) وتم

اثبات ذلك في نسخة الحكم الأصلية ، ومن ثم يكون الحكم قد صدر صحيحا مبرءا من أى عيب . ولا وجه لما ذهب اليه الطاعن من أن نقل المستشار / ( . . . ) لا يدخل في مدلول المانع المنصوص عليه في المادة ( ١٧٠ ) من قانون المرافعات ، وأنه يترتب على نقله زوال صفته ، مما يؤثر في الحكم المطعون فيه ويطله ، ذلك ان ما ذهب اليه الطاعن يعتبر تخصيصا ، نلما في القرار اليه بغير مخصص ، فليس من شأن نقل المستشار / ( . . . ) بحسب أوضاع مجلس الدولة ونظام العمل فيه - أن يفقده صفته أو يزول عنه ولاية القضاء ، ولا يترتب عليه بطلان الحكم المطعون فيه ، طالما أن الثابت أنه قد سمع المرافعة في الطعن واشترك في المداولة ووقع مسودة الحكم ، كما أن المستشار ( . . . ) قد اقتصر دوره على مجرد الطول محل المستشار ( . . . ) في جلسة النطق بالحكم ومن ثم يكون هذا الوجه من أوجه الطعن غير مستند الى أساس قانوني سليم .

( علن ١٦٦٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢٧/٤/٩٩١ )

### ٣ - وجوب تسبيب الاحكام والقرارات التأديبية

قائمة رقم ( ٢٢٦ )

المسند :

يتعين ان تصدر الاحكام والقرارات التأديبية منسببة ليتسنى لمن صدرت بشأنه ان يظن عليها امام الجهات الرئاسية او العاهم المختصة لتباشر ولايتها في الرقابة على مشروعاتها حتى يستقر مركزه القانوني من الناحية التأديبية على اساس من الحق في اطار من الشرعية وسيادة القانون . -

المحكمه :

ومن حيث انه فضلا عما سبق فانه يتفرع على حق الدفاع المقدس

المكفول لكل إنسان أنه يتعين أن تصدر الأحكام والقرارات التأديبية بالنسبة  
للمعاملين مسببة لیتسنى لمن صدرت بشأنه أن يظن عليها أمام الجهات  
الرئسية أو المحاكم القضائية المختصة لكي تبأثر ولايتها في الرقابة على  
مشروعية تلك الأحكام أو القرارات التأديبية بحسب الاحوال والمامل  
شرع في حقه في الدفاع عن نفسه في جميع المراحل اللازمة إداريا أو  
قضائيا لیتستقر مركزه القانوني من الناحية التأديبية على أساس من الحق  
والحقيقة وفي إطار من سيادة القانون والشرعية ولذلك فقد نصت المادة  
( ٧٩ ) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧  
لسنة ١٩٧٨ على أنه يجب أن يكون القرار الصادر بتوقيع الجزاء مسنيا .  
كما نصت المادة ( ٤٣ ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس  
الدولة على أن تصدر الأحكام من المحاكم التأديبية مسببة ومن ثم فانه  
كان يتعين على مجلس التأديب المطعون في قراره أن يحدد الأسباب التي  
يستند إليها فيما قرره في منطوقه من عقوبة تأديبية للطعن على فهو واضح  
وصريح وذلك سواء باعتباره قرار جزاء تأديبي إداري من مجلس التأديب  
بحسب المعيار الشكلي في تكليف هذا المجلس وقراره أو باعتبار أن هذا  
المجلس وقراره تعد في حكم الأحكام التأديبية التي تصدر من المحاكم  
التأديبية بحسب المعيار الموضوعي في تكليف طبيعة هذا المجلس من حيث  
اختصاصه بالفصل في الخصومة أو الدعوى التأديبية على فهو من  
للاستقلال الإداري عن السلطة الإدارية الرئاسية وبناء على ولاية تأديبية  
حددها قانون السلطة القضائية لهذا المجلس وأعطاه مباشرة . ومن حيث  
٤٤ ما دام الثابت أن القرار المطعون فيه صدر خلوا من التسيب لما اتهم  
إليه في منطوقه وبالتالي يكون قد صدر عاريا عن السند القانوني ومخالفا  
نص القانون الذي يكون معه واجب الإلغاء بطلاناً .

ومن حيث أن إلغاء قرار مجلس التأديب المطعون فيه لا يتسبب في

تحقيق معيب ولأنه صدر دون تسييب لا يحول دون جهة الادارة واتخاذ ما تراه في متابعة المسؤولية التأديبية للطاعن فيما نسب اليه من اتهام .  
ومن حيث انه باعتبار ان القرار المذكور قد جرى قضاء هذه المحكمة على اعتباره في حكم أحكام المحاكم التأديبية فان هذا الطعن يكون معنى من الرسوم طبقا لأحكام المادة ٩٠ من نظام العاملين بالدولة الصادر باتفاق رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

( طعن ١٦٣٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٧ )

### الفصل رقم ( ٢٢٧ )

#### المبدأ :

الحكم بالأداة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر مؤداه حتى يتضح وجه استدلاله به - حتى يتسنى لمحكمة الطعن مراقبة تطبيق القانون تطبيقاً صحيحاً على الواقعة التي صار البتةا في الحكم - لا يكفي أن يشير الحكم الى الأدلة التي اعتمد عليها دون أن يذكر مؤداه حتى يبين منه وجه استشهاده بها على ادانة التهم - اوجب المشرع أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها والا كان باطلا - المادة ٢٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن اعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية اوجبت أن تصدر الأحكام مسببة - المراد بالتسييب المعتبر هو تحرير الأسناد والصج المبني الحكم عليها والمنتجة له سواء من حيث الواقع أو القانون - يجب أن يشتمل الحكم على بيان الواقعة المستوجبة العقوبة ببيان يتحقق به اركان المخالفة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها حتى يتضح وجه استدلاله بها وسلامة المآخذ والا كان قاصراً .

#### التحكمة :

ومن حيث أنه باستقراء الحكم المطعون فيه وما استند اليه من أسباب في ادانة الطاعن عن المخالفات المنسوبة اليه بتقرير الاتهام على النحو

سالف البيان ، بين أن المحكمة التأديبية قد اكدت بالإشارة الى الأدلة التي اعتبرت عليها وهي الإشارة الى أن المخالفة ثابتة من أقوال للمحلل الثاني ورئيس القطاع المالي بالمؤسسة و . . . . مدير الحسابات بالمؤسسة دون أن تذكر مؤدى أقوال كل منهم حتى يبين منه وجه الاستهزاء بأقوالهم على اداة الطاعن ، ذلك على خلاف ما هو مقرر قانونا من أن الحكم بالأداة يجب أن يبين مضمون كل دليل من أدلة الثبوت ويذكر بمؤداه حتى يتضح وجه استبداله به لكي يتسنى لمحكمة الطعن مراقبة تطبيق القانون تطبيقا صحيحا على الواقعة التي صارت اثباتها في الحكم ، ولا يكفي أن يشير الحكم الى الأدلة التي اعتمد عليها دون أن يذكر بمؤداه حتى يبين منه وجه استهزائه بها على اداة المتهم . وقد أوجب المشرع أن يشتمل الحكم على الأسباب التي بنى عليها والا كان باطلا ، وقد نصت المادة ٢٨ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٩٨ بشأن إعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على أن ( تصدر الأحكام مسببة ٠٠ ) ، والمراد بالتسبيب المعتبر هو تحرير الاسانيد والحجج المبني الحكم عليها والمنتجة هي له عبء من حث الواقع أو القانون ، ولكي يحقق الغرض منه يجب أن يكون في بيان جلي مفصل بأن يشتمل الحكم على بيان الواقعة المستوجبة للعقوبة ببيان تحقق به أركان المخالفة والظروف التي وقعت فيها والأدلة التي استخلصت منها حتى يتضح وجه استبداله بها وسلامة المآخذ والا كان قاصرا .

ومنه كان ذلك هو البين من الحكم المطعون فيه باكتفائه بالإشارة الى أقوال هؤلاء الشهود دون أن يبين مضمون قول كل منهم ومؤداه في استخلاص المخالفة المنسوبة للطاعن ، الأمر الذي يبيمه بالقصور في التسبيب ، فإن المحكمة الادارية العليا في صدر الطعن المائل انما تصدى من جديد بالحصر والتحصيل لبيان حقيقة الوقائع المنسوبة للطاعن وما اذا كانت تصلح أن تكون أدلة ثبوت لادانته عنها .

( طعن رقم ١٢٧٩ لسنة ٣٤ ق بجلسة ١٢/٢/١٩٩١ )

## ٤ — المدالة تكون بين القضاة الذين سمعوا المرافعة

### قاعدة رقم ( ٢٢٨ )

المبدأ :

المادة ٤٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تقضى بأن — تصدر أحكام المحاكم التأديبية مسببة ويوقعها الرئيس والأعضاء — المادتان ١٦٧ و ١٦٩ من قانون المرافعات مفادها — لا يجوز أن يشترك في المدالة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلا — يجب أن تصدر الأحكام بأغلبية الآراء — حضور عضو زيادة على العدد الذى عينه القانون وسماحه المرافعة واشترائه فى إصدار الحكم من شأنه أن يبطل الحكم — البطلان فى هذه الحالة هو من النظام العام — تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

المحكمة :

» ومن حيث أن المادة ٤٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد قضت بأن تصدر أحكام المحاكم التأديبية مسببة ويوقعها الرئيس والأعضاء .

ومن حيث أن قانون المرافعات قد نص فى المادة ١٦٧ على أنه لا يجوز أن يشترك فى المدالة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلا ، وفى المادة ١٦٩ على أن تصدر الأحكام بأغلبية الآراء .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن حضور عضو زيادة على العدد الذى عينه القانون ، وسماحه المرافعة واشترائه فى إصدار الحكم من شأنه أن يبطل الحكم وذلك صدى للمبادئ العامة فى الإجراءات القضائية وما يتضمنه ذلك من اعتداء على حقوق الدفاع إذ قد يكون لهذا

العضو الرابع اثر في اتجاه الرأي في مصير الدعوى فضلا عما فيه من تجهيل باعضاء المحكمة الذين أصدروا الحكم ، وبالبطلان في هذه الحالة من النظام العام ولذا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

ومن حيث أن الثابت من الاوراق أن قرار مجلس التأديب المظنون فيه قد صدر من أربعة اذ صدر برئاسة رئيس المحكمة وعضوية كل من رئيس النيابة وكبير الكتاب وكبير المحضرين وقد وقع جميعهم على مسودته ومن ثم يكون ذلك القرار باطلا متعين الالغاء وقد فأتى عن الالتزام بالتشكيل الذي حدده القانون ووجوب أن يكون من ثلاثة أعضاء حددتهم حصرا ولا مقنع فيما قد يقال من أن مجلس التأديب كان يصدد محاكمة فريقين من المحالين اليه أحدهما من موظفي المحكمة والآخر من المحضرين اذ لا يجوز أن يشترك كبير الكتاب في محاكمة أحد المحضرين كما لا يجوز العكس بأن يشترك كبير المحضرين في محاكمة أحد موظفي المحكمة » .

( طمن ٢٥٩٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٥/٥/١٩٩٣ )

٥ - النطق بالحكم التأديبي يكون في جلسة علنية

قاعدة رقم ( ٢٢٩ )

المبدأ :

المادة ١٦٩ من قانون السلطة القضائية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٧٢ - تأديب العاملين بالحكم - سرية الجلسة فاصرة على الجلسة التي تجرى فيها المحاكمة - لا تمتد تلك السرية الى النطق بالحكم الذي يجب أن يكون في جلسة علنية - لا اذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة للنظام العام والاداب العامة - يجب في جميع الاحوال النطق بالحكم في جلسة علنية ولو كانت جلسات المحاكمة سرية والا كان الحكم باطلا - يسرى ذلك ايضا على مجالس التأديب - المواد ١٧٤ مرافعات والمادة ١٨ من قانون السلطة القضائية .

### الحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة استقر على أنه ينبغي في تفسير عبارة المحاكم التأديبية انني نص القانون على أن يطن في احكامها أمام المحكمة الادارية العليا ، وقد وردت عامة غير مخصصة ومطلقة غير مقيدة — أخذها بأوسع المدلولات واعمها وأكثرها شمولاً ، فان المشرع حين عبر بالمحاكم التأديبية اراد بها الاستغراق والعموم ولا شك أن ذلك العموم يتناول كما نصت القوانين على قيامه مثل مجالس التأديب باعتبارها تؤدي وظيفه المحاكم التأديبية تماماً ومن ثم فهي كالمحاكم وقراراتها بمثابة احكام قضائية ، لذا فقد جرى قضاء هذه المحكمة على أن يسرى عليها ما يسرى على الاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية من احكام واجراءات قضائية .

ومن حيث ان مرد ذلك هو ان الأصل ان المحاكمة التأديبية للموظفين تتمتع أصلاً للمحاكم التأديبية بمجلس الدولة — باعتبارها صاحبة الولاية العامة بالنسبة للدعوى التأديبية منذ صدور دستور جمهورية مصر انعرية في سنة ١٩٧١ ونص المادة ١٧٢ منه على اختصاص مجلس الدولة كهيئة قضائية المنازعات الادارية والدعوى التأديبية ، ثم نص المادة ١٥/١ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ في الفصل الخاص بالمحاكم التأديبية على ان تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعوى التأديبية من المخالفات المالية والادارية التي تقع من العاملين بالجهاز الاداري للدولة في وزارات الحكومة ومبالحها ووحدات الحكم المحلي الا ان المشرع اسند على سبيل الاستثناء الفصل في بعض الدعوى التأديبية في بعض الجهات الادارية الى مجلس تأديب لتقوم بمهمة القضاء التأديبي وفقاً لما استقر عليه قضاء المحكمة الدستورية العليا من أنه وان كان مجلس الدولة هو صاحب الولاية العامة في المنازعات الادارية والدعوى التأديبية ، إلا أن ذلك لا يقل يد المشرع عن اسناد الفصل في بعض الدعوى والمنازعات الى جهات قضائية أخرى على سبيل الاستثناء .

ومن حيث أن مؤدى ما تقدم أن مجالس التأديب — تقوم فى مجال  
انتظام التأديب بدور المحاكم التأديبية — مما مقتضاه أن المحاكمة أمام  
مجلس التأديب — كبديل للمحاكم التأديبية بمجلس الدولة ، إنما تمثل  
مرحلة من مراحل التقاضى التأديبى ودرجة من درجاته وبها يكون الموظف  
قد استنفد درجة من درجتي التقاضى المقررة قانونا — ومن ثم فانه بهذه  
المناسبة يجب أن يتوفر للمحاكمة أمام تلك المجالس — فى كافة مراحلها ابتداء  
من اقامة الدعوى حتى صدور القرار التأديبى كافة الضمانات والاجراءات  
القانونية ويكون ذلك بأن تخضع المحاكمة أمام تلك المجالس لما تخضع له  
المحاكمة أمام المحاكم من قواعد سواء كانت قواعد اجرائية أو موضوعية  
وهذا الخصوع عمالا لأصل عام من أصول المحاكمات التأديبية فى وجوب  
خضوعها لضوابط قانونية ابتداء من اقامة الدعوى حتى صدور الحكم فيها  
لذلك فان هذا الخصوع لمبادئ المحاكمة — يسرى على مجالس التأديب  
سواء نص على ذلك فى القانون الخاص المنظم لمجلس التأديب — كما هو  
الحال بالنسبة لمجلس تأديب الجامعات وما نصت عليه المادة ١٠٩ من قانون  
الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ من سرمان القواعد الخاصة بالمحاكمة أمام  
المحاكم التأديبية للنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة على المساءلة  
أمام مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، أم لم ينص على ذلك  
كما هو الشأن فى مجالس التأديب الأخرى ، لأن هذا الالتزام ، كما سبق  
من جانب المجالس يعتبر أصلا من الأصول العامة فى المحاكمات ومبادئها  
واجراءاتها مما لا تحتاج معه الى نص خاص ، وهو يسرى أيضا كائنا  
لاعتبار ما تصدره تلك المجالس بمثابة أحكام قضائية — وتمثيل درجة من  
درجات التقاضى على ما استقر عليه قضاء هذه المحكمة من أن قرارات تطلب  
المجالس — بها لا يخضع لتصديق الجهة الإدارية — يعتبر بمثابة أحكام  
ويطعن فى قراراتها أمام المحكمة الإدارية العليا أصوة بأحكام المحاكم

التأديبية ومن ثم تخضع مجالس التأديب لكافة القواعد المعمول بها امام المحاكم التأديبية ومنها ما ورد فى قانون مجلس الدولة وقانون المرافعات من احكام وما ورد فى القوانين الأخرى ذات العلاقة بالنظام التأديبي ولا يتعارض معه .

ومن حيث ان المادة ١٦٩ من قانون السلطة القضائية رقم ١٤٦ لسنة ١٩٧٢ نصت فى الفصل السادس الخاص بتأديب العاملين بالمحاكم ، على ان « . . . . يخضع المتهم بشخصه امام المجلس . . . . » وان يقدم دفاعه كتابة وان يوكل عنه محاميا وتجرى المحاكمة فى جلسة سرية » .

ومن حيث أن مؤدى ما ورد فى هذا النص بشأن سرية جلسة المحاكمة قاصر على الجلسة التى تجرى فيها المحاكمة ولا تمتد تلك السرية الى النطق بالحكم الذى يجب أن يكون فى جلسة علنية أخذاً بالحكم الوارد فى المادة ١٦٩ من الدستور التى نصت على أن « جلسات المحاكم علنية . . . الا اذا قررت المحكمة جعلها سرية مراعاة النظام العام والآداب وفى جميع الاحوال يكون النطق بالحكم فى جلسة علنية » كما نصت ايضا المادة ١٧٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية على أن « ينطق القاضى بالحكم بتلاوة منطوقه أو بتلاوة منطوقه مع أسبابه ويكون النطق بالحكم علانية والا كان الحكم باطلا » وايضا رددت هذا الحكم المادة ١٨ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بنصها على أن « يكون جلسات المحاكم علنية الا اذا امرت المحكمة بجعلها سرية . . . . ويكون النطق بالحكم فى جميع الاحوال فى جلسة علنية » كما رددت هذا الحكم ايضا المادة ٣٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية حيث نصت على أن يصدر انحكم فى جلسة علنية ولو كانت الدعوى نظرت فى جلسة سرية . ومؤدى ما تقدم جميعه ان النطق بالحكم يجب ان يكون دائما فى جلسة علنية حتى

ولو كانت جلسات المحاكمة سرية والا كان الحكم باطلا وهو أصل من الأصول العامة في المحاكمات التي حرص الدستور على النص عليها ، كما رددتها أيضا نصوص قوانين السلطة القضائية والمرافعات المدنية والتجارية والاجراءات الجنائية على النحو السابق يياه ومن ثم فهي تسرى أيضا على مجالس التأديب .

ومن حيث أنه لما كان الثابت من الاطلاع على النسخة الأصلية للقرار المطعون فيه أنه صدر بالجلسة السرية المتعقدة في ٢٨/٧/١٩٩١ ولم تزل النسخة بما يفيد أنه تم النطق به في جلسة علنية فانه يكون قد صدر بالمخالفة لنص المادة ١٦٩ من الدستور والمواد ١٧٤ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، ١٨٤ من قانون السلطة القضائية ، ٣٠٣ من قانون الاجراءات الجنائية الأمر الذي يترتب عليه بطلان القرار ( الحكم ) المطعون فيه ويكون هذا السبب من أسباب الطعن على أساس صحيح حكم القانون مما يتعين معه الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه على أساس هذا السبب دون حاجة للتعرض للأسباب الأخرى من أسباب الطعن .

( طعن : ٢٣٧/٤ ق جلسة ١٩٩٣/١/٢٣ )

٦ - الجزء التأديبي المحكوم به يرد اثره الى تاريخ ارتكاب  
المخالفة التأديبية

قاعدة رقم ( ٢٢٠ )

المبدأ :

حكم المحكمة التأديبية بتوقيع الجزء التأديبي يرد اثره الى تاريخ ارتكاب المحكوم عليه للمخالفة التأديبية - يسرى ذلك على ما توقعه المحكمة الإدارية العليا من عقوبات تأديبية على العاملين - ذلك اذا ما انتهت الى إلغاء حكم المحكمة التأديبية وتوقيع عقوبة اخرى - محل المحكمة الإدارية العليا محل المحكمة التأديبية في توقيع العقوبة - المحكمة الإدارية العليا وهي بصدد توقيع الجزء التأديبي بعد إلغاء الحكم المطعون فيه لا يكون لها الا اختيار الجزء المناسب من بين تلك الجزاءات المنصوص عليها في المادة ٨٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة .

المحكمة :

ومن حيث أن مفاد ما تقدم ولازمه أنه في غير تلك الحالة الاستثنائية المشار إليها فانه لا مجال لتطبيق عقوبة الغرامة المنصوص عليها في المادة ( ٨٨ ) على كل من انتهت مدة خدمته ، وانما يتمين تطبيق الأصل انعام بشأن العقوبات التأديبية والواردة تفصيلا في المادة ( ٨٠ ) من نظام العاملين المدنيين بالدولة ، ومتفق على ذلك انه اذا بدأ التحقيق مع العامل قبل انتهاء مدة خدمته ، فان انتهاء الخدمة لأي سبب من الأسباب عدا الوفاة - التي تنقضي بها الدعوى التأديبية كالللعوى الجنائية سواء بسواء ، لا يحول دون مساءلة العامل تأديبيا سواء من خلال السلطة الرئاسية التأديبية أو المحاكمة التأديبية بحسب الأحوال وفي هذه الحالة توقع عليه إحدى العقوبات المحددة بنص المادة ( ٨٠ ) سالفة الذكر . ولا يحول دون اعمال ما تقدم كون بعض الجزاءات الواردة بالنص المذكور لا تجد محلا لتطبيق

فى حالة انتهاء الخدمة بحسب طبيعتها مثل عقوبة الوقف عن العمل ، ذلك أن باقى الجزاءات المنصوص عليها بالمادة المذكورة يمكن تطبيقها قانونا فى هذه الحالة ولا يحول انتهاء خدمة العامل من ترتيب آثارها القانونية باعتبار أن الجزاء سيرتد الى تاريخ ارتكاب الواقعة المؤثرة الموقع عنها الجزاء ويرتب عليها بلا شك أثرها القانونى على مستحقات المتهم فى المرتب والمعيش وغيرهما من المستحقات ولأن الأصل الذى قرره المشرع بالنص الصريح وهو مجازاة العامل تأديبيا يوجب حتما أن يكون الجزاء شرعا أى تقرر بالنص الصريح وأن يكون غير مستحيل التطبيق والتنفيذ من الناحية العملية والواقعية وأن يكون مناسبا لما ثبت قبل العامل من حرم تأديبي حقق بالعقاب وخاليا من القلوه .

ومن حيث أن مقتضى ما تقدم ان حكم المحكمة التأديبية بتوقيع الجزاء التأديبي يرتد أثره الى تاريخ ارتكاب المحكوم عبه للمخالفة التأديبية ، ويسرى ذلك على ما توقعه المحكمة الادارية العليا من عقوبات تأديبية على العاملين اذا ما انتهت الى الغاء حكم المحكمة التأديبية وتوقيع عقوبة أخرى ، لأنها فى هذه الحالة تحمل محل المحكمة التأديبية فى توقيع العقوبة ، وذلك لأن المحكمة الادارية العليا وهى قمة محاكم مجلس الدولة مباشر ولايتها القانونية فى رقابة مشروعية وسلامة الأحكام المطعون فيها أمامها ، ليس فقط باعتبارها محكمة رقابة قانونية على تلك الأحكام ولكن أيضا لكونها محكمة عليا فى قمة التنظيم القضائى لمحاكم مجلس الدولة ، تفصل فى الموضوع الصادر بشأنه الحكم الملقى ، وتحسمه ما دام صالحا ومهيئا للفصل فيه ، بعد ان استنفذت المحكمة المطعون فى حكمها ولايتها بالحكم الذى أصدرته فى موضوع المنازعة ، وعلى ذلك فإن حكم المحكمة الادارية العليا بتوقيع الجزاء التأديبي يرتد أثره كذلك الى تاريخ ارتكاب المحكوم عليه للمخالفة التأديبية .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن المحكمة الادارية العليا وهي يصدر توقيع الجزاء التأديبي بعد الغاء الحكم المطعون فيه ، لا يكون أمامها إلا اختيار الجزاء المناسب من بين تلك الجزاءات المنصوص عليها في المادة ( ٨٠ ) من نظام العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق أن المطعون ضده قد احبل الى التحقيق أمام النيابة الادارية في القضية رقم ٢٣١٩ لسنة ١٩٨٤ وقدم الى المحكمة التأديبية بتاريخ ١٩٨٥/١/٢٢ وكل ذلك قد تم قبل صدور الحكم بفصله من الخدمة في الدعوى رقم ١٨١ لسنة ١٢ ق بجلسته ١٩٨٥/٤/٢٩ ، ومن ثم فانه تطبيقا لما تقدم واذ ثبت من الأوراق ما نسب اليه من مخالفة تأديبية فانه يتعين والحال كذلك مجازاته باحدى العقوبات المنصوص عليها في المادة ( ٨٠ ) من نظام العاملين المدنيين بالدولة ، على أن يراعى في اختيار العقوبة المناسبة حالته وصدور الحكم التأديبي سالف الذكر بفصله من الخدمة .

( طعن ١٦٦٢ لسنة ٣٣ ق ١٩٨٩/٦/٣ )

#### قاعدة رقم ( ٢٢١ )

##### المبدأ :

الحكم التأديبي ينشئ حالة قانونية في حق من صدر ضده - يعتد عند توقيع العقوبة بتاريخ صدوره وليس بتاريخ القرار الصادر من جهة الادارة لتنفيذ الحكم - استحقاق الحوافز والمكافآت رهين بمستوى اداء العامل وقيامه بواجبات وظيفته على اكمل وجه ، فاذا ما وقع عليه جزاء تأديبي كان ذلك دليلا على عدم تحقيقه لمستوى الاداء المطلوب فيتخلف في شأنه مناط استحقاقها - اذا صار تقرير كفاية العامل نهائيا بانقضاء ميعاد النظم منه فانه يمتنع على السلطة المختصة تخفيفه .

### الفتوى :

وفد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٨/١/١٩٨٩ فاستعرضت المادة ٥٠ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والمعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ التى تنص على أن « تضع السلطة المختصة نظاما للحوافز المادية والمعنوية للعاملين بالوحدة بما يكفل تحقيق الأهداف وترشيد الأداء ، على أن يتضمن هذا النظام فئات الحوافز المادية وشروط منحها ، وبراعة الا يكون صرف تلك الحوافز بفئات موحدة وبصورة جماعية كلما سمحت طبيعة العمل بذلك ، وأن يرتبط صرفها بمستوى أداء العامل والتقارير الدورية المقدمة عنه » . والمادة ٥١ من ذات القانون التى تنص على أنه « يجوز للسلطة المختصة تقرير مكافأة تشجيعية للعامل الذى يقدم خدمات ممتازة أو أعمالا أو بحوثا أو اقتراحات تساعد على تحسين طرق العمل أو رفع كفاءة الأداء أو توفير فى النفقات » . والمادة ٩٢ منه التى تنص على أن « تمنح الجزاءات التأديبية التى توقع على العامل باقتضاء الفترات الآتية : ٠٠٠٠ - ٢ - سنة فى حالة الخصم من الأجر مدة تزيد على خمسة أيام ٠٠ » كما استعرضت الجمعية قواعد صرف الحوافز والمكافآت التشجيعية ومكافأة انجاز الخطه بالجهاز التنفيذى لعمير سيناء - حسبما جاءت بكتاب رئيس الجهاز وهى تقضى فى المادة ( ١٣ ) من اقرار وزير التعمير رقم ٥٦٨ لسنة ١٩٨١ بأن « يحرم العامل من الحوافز فى حالة توقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب أو الغياب بدون إذن وذلك عن الفترة التى يقرر منح الحافز عليها » . وتقضى فى المادة ( ٢ ) من قرار وزير التعمير رقم ٥٦٩ لسنة ١٩٨١ « يجوز تقرير مكافأة تشجيعية للعامل أو مجموعة من العاملين اشترك كل منهم فى تقديم خدمات ممتازة أو أعمالا ٠٠٠ تساعد على تحسين طرق العمل أو رفع كفاءة

الأداء أو توفير النفقات وذلك فى حدود مكافأة يعادل صافيها بعد خصم الضرائب مرتب نصف شهر فى المرة الواحدة وبعد أقصى مرتب ثلاثة شهور طوال السنة المالية ٤٠٠٠ « والمادة ( ٩ ) من القرار التى تقضى بأنه لا يجوز تقرير مكافأة تشجيعية للعامل الذى ينطبق فى شأن حالته أحد العناصر التالية: ٢٠٠٠٠ - ٢ - توقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب « . أما مكافأة الخطة فيلزم لتقريرها بالجواز ألا يكون قد وقع على العامل جزاء تأديبى حتى صدور قرار بسحب الجزاء .

واستبانت الجمعية من النصوص المتقدمة أن المشرع فى المادتين ٥٠ و ٥١ من قانون العاملين المدنيين بالدولة فاط بالسلطة المختصة وضع نظام للحوافز المادية والمعنوية للعاملين بالوحدة بما يكفل تحقيق الأهداف المنشودة ، على أن يتضمن هذا النظام شروط وضوابط منحها ، وبمراعاة ألا يكون صرف الحوافز المادية بفئات موحدة وبصورة جماعية كلها سمحت طبيعة العمل بذلك ، وأن يرتبط صرفها بمستوى أداء العامل وكفايته كما أجاز المشرع للسلطة المختصة تقرير مكافآت تشجيعية للعامل الذى يقدم خدمات ممتازة أو اعمالا أو بحوثا فى تحسين طرق العمل أو رفع كفاءة الأداء أو توفير النفقات . ولها فى هذا الصدد أن تضع قواعد وضوابط تقرير تلك المكافآت بما يتفق مع طبيعة العمل فى الوحدة . وتطبيقا للنصين المشار إليهما قامت السلطة المختصة بالجهاز التنفيذى لتعمير سيناء بوضع نظام لمنح الحوافز والمكافآت التشجيعية ومكافأة انجاز الخطة . وقد جاء بنظام الحوافز أن العامل يحرم منها فى حالة توقيع جزاء الانذار أو الخصم من المرتب عليه أو الغياب بدون إذن ، وذلك عن المدة التى يتقرر منح الحوافز عليها كما ورد بنظام المكافآت التشجيعية أنه لا يجوز تقرير هذه المكافأة للعامل الذى وقع عليه جزاء الانذار أو الخصم من المرتب وذلك عن المدة التى قد يرى منح العامل فيها تلك المكافأة خلال

النسخة المالية . أما مكافأة انجاز الخطة ، وهى نوع من الحوافز ، فيلزم لتقريرها ألا يكون قد وقع على العامل جزاء تأديبي ، حتى صدور قرار بمحو الجزاء .

ولما كان المهندس المروضة حالته بالجهاز المشار اليه ، قد جوزى بخصم عشرة أيام من أجره بناء على حكم من المحكمة التأديبية بتاريخ ١٩٨٦/١١/٢٩ ، فان توقيع الخصم يكون على أسس الأجر المقرر له فى هذا التاريخ ، باعتبار أن الحكم التأديبي ينشأ حالة قانونية فى حق من صدر ضده ، وبالتالي فيعتد عنه توقيع العقوبة فى الحالة للمروضة وما يترتب عليها من آثار بتاريخ صدوره ، وليس بتاريخ القرار الصادر من جهة الادارة لتنفيذ الحكم المذكور . وبالنسبة للحوافز والمكافآت التشجيعية ومكافأة انجاز الخطة فانه طبقا لشروط منحها سالفة البيان — فهو لا يستحق الأولى والثانية عن المدة التى وقع عليه خلالها جزاء الخصم من الأجر فى ١٩٨٦/١١/٢٩ ، ويحرم من الأخيرة حتى صدور قرار بمحو الجزاء بمضى سنة من تاريخ توقيعه . ولا وجه للقول بأن فى ذلك جمع معطوور بين عقوبتين ( الخصم من الأجر والحرمان من الحوافز والمكافآت ) عن مخالفة واحدة ارتكبها العامل ، حيث أن المستحقاق الحوافز والمكافآت رهين بمستوى أداء العامل وقيامه بواجبات وظيفته على أكمل وجه ، فاذا ما وقع عليه جزاء تأديبي كان ذلك دليلا على عدم تحقيقه لمستوى الأداء المطلوب فيتخلف فى شأنه مناط استحقاقها .

وفىما يتعلق بجواز تخفيض تقرير كفاية للمروضة حالته عن عام ١٩٨٦ ، فقد تبينت الجمعية أن المادة ( ٣٠ ) من قانون العاملين المدنيين بالدولة سالف الذكر تنص على أن « تعلن لجنة شؤون العاملين العامل بصورة من البيان المقدم عن أدائه أو تقرير الكفاية بسبب اعتياده من السلطة المختصة أو من لجنة شؤون العاملين بخصب الاحوال » . وله أن

يتظلم منه خلال عشرين يوما من تاريخ علمه • ويكون تظلم العاملين شاغلي الوظائف العليا من البيانات المقدمة عن أدائهم الى السلطة المختصة •  
ويكون تظلم باقى العاملين الى لجنة تظلمات تنشأ لهذا الغرض •

ويت في التظلم خلال ستين يوما من تاريخ تقديمه ويكون قرار السلطة المختصة أو اللجنة نهائيا •

ولا يعتبر بيان تقييم الاداء أو التقرير نهائيا الا بعد اقضاء ميّعاد التظلم منه أو البت فيه • وللمادة ( ٣١ ) من اللائحة التنفيذية للقانون الصادرة بقرار لجنة شئون الخدمة المدنية رقم ٢ لسنة ١٩٧٨ ، تنص على أنه « لا يجوز تقدير كفاية العاملين من الفئات الميينة فيما يلي بمرتبة ممتاز :

..... ( ب ) العامل الذى وقع عليه جزاء تأديبى بعقوبة الخصم من أجره أو الوقف عن العمل لمدة تزيد على خمسة أيام ••• خلال العام انذى يوضع عنه التقرير » •

ومفاد ذلك أن وحدة شئون العاملين تقوم باخطار العامل بصورة من البيان المقدم عن أدائه أو تقرير كفايته بمجرد اعتماده من السلطة المختصة أو لجنة شئون العاملين بحسب الاحوال • وله أن يتظلم منه خلال عشرين يوما من تاريخ علمه الى الجهة المختصة بذلك • ويصبح بيان تقييم الاداء أو تقرير الكفاية نهائيا بعد اقضاء ميّعاد التظلم منه • أو البت فيه •

ولما كان العامل فى الحالة المروضة • قد قدرت كفايته عن عام ١٩٨٦ بمرتبة « ممتاز » على الرغم من مجازاته بالخصم من الاجر لمدة عشرة أيام خلال ذات العام • الا أن السلطة المختصة بالجهاز التنفيذى لتعمير سيناء لم تنبه الى ذلك وقررت اعتماد تقرير كفايته بهذه المرتبة مخالفة فى هذا الشأن حكم المادة ٣١ من اللائحة التنفيذية المشار اليها • واذا صار هذا

التقرير نهائيا باقتضاء ميعاد التظلم منه فانه يتمتع على السلطة المختصة تخفيضه .

لذلك :

اتمهي رأى الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى ما يأتي :

١ - عدم أحقية المروضة حالته في الحصول على الصوافز والمكافآت التشجيعية عن المدة التي وقع عليه خلالها جزاء الخصم من الأجر في ٢٩/١١/١٩٨٦ ، وحرمانه من مكافأة انجاز الخطة حتى صدور قرار بمحو هذا الجزاء بمضى سنة من تاريخ توقيعه .

٢ - عدم جواز تخفيض تقرير كفايته عن عام ١٩٨٦ .

فتوى رقم ٨٦/٣/٧٤٥ في ١٨/١/١٩٨٩

### ثانيا - فصائل الحاكمة التأديبية

#### ١ - قرينة البراءة

#### قاعدة رقم ( ٣٣٢ )

المبدأ :

يجب ان تثبت الجريمة التأديبية على وجه الجزم واليقين في حق المتهم والا أعطت قرينة البراءة احدا بقاعدة «ان المتهم يرى حتى تثبت ادابته» المحكمة :

يقوم الطعن على أن الحكم المطعون فيه قد خالف القانون للأسباب الآتية :

أن المحكمة قد أتمهي الى ثبوت ارتكاب الطاعن للمخالفتين واقم اعتراف المتهم الأول ولا يوجد في الأوراق دليل على ارتكاب الطاعن

للمخالفة الى أقوال المتهم الأول فقط لأن هذه الأقوال ليست سوى محاولة لتوزيع الاتهام على الآخرين دون سند من الأوراق .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أنه لا يوجد أدنى دليل أو أية قرينة على اشتراك الطاعن في اختلاس الأشياء الملوكة لشركة التي يعمل بها أو اشتراكه مع المتهم . . . . في واقعة الاختلاس سوى أقوال هذا المتهم الأخير — وهي لا تكفى بمفردها في اسناد الاتهام الى الطاعن .

ومن حيث أن الجريمة التأديبية يتعين أن يثبت على وجه الجزم وإيقين والا استحق المتهم قرينة البراءة أخذا بقاعدة « أن المتهم برئ حتى تثبت اداته » .

ومن حيث أنه وقد خلت بالأوراق من دليل أن قرينة بعض أقوال المتهم . . . . فانه يتعين الحكم ببراءة الطاعن والغاء الحكم المطعون فيه اذ طلب غير ذلك .

( طعن ٢١٠٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٧ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٢ )

المبدأ :

من المبادئ الأساسية في المسؤولية العقابية سواء كانت جنائية أم تأديبية وجوب الثبوت اليقيني لوقوع الفعل المذنب وأن يقوم ذلك على توافر أدلة كافية لتكوين عقيدة المحكمة وبقيتها في ارتكاب التهم لفصل النسوب اليه — لا يسوغ قانونا ان تقوم الأدلة على ادلة مشكوك في صحتها او دلالتها والا كانت تلك الأدلة مزعومة الأساس متناقضة الضمون — أساس ذلك : القاعدة التي قررها المستور من أن الأصل هو البراءة ما لم تثبت ادانة

المتهم في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه عن العمل محددة - اذا شاب الشك وقوع الفعل او نسبته الى متهم معين يفسر الشك لصالحه وحمل امره على الأصل الطبيعي وهو البراءة .

المحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أنه في حوالى الساعة الخامسة والرابع صباح يوم ١٩٨٦/١٠/٢٣ لم تتواجد الطاعنة الأولى بعملها بقسم الاستقبال بالمستشفى واتضح وجودها بحجرة المولد الكهربائي مع الطاعن الثانى ، وازاء تواجد زوجها فى ذلك الوقت بالمستشفى فقد تم غلق الحجرة عليهما وحدها حتى انصرف زوجها .

ومن حيث أنه من المبادئ العامة الأساسية فى المسؤولية العقابية سواء أكانت جنائية أم تأديبية وجوب الثبوت اليقضى لوقوع الفعل المؤثم من المتهم . أن هذا الثبوت على أساس توفير أدلة كافية لتكوين عقيدة المحكمة . ويفتقر ارتكاب المتهم للفعل المنسوب اليه ، ولا يسوغ قانونا ان تقوم الادانة تأسيسا على ادلة مشكوك فى صحتها ، أو فى دلالتها ، والا كانت تلك الادانة مزعرة الاساس متناقضة المضمون مفرغة من ثبات اليقين ومادام أن الأصل فى هذا الشأن طبقا لصريح نص المادة (٦٧) من الدستور البراءة ما لم يثبت أدانة المتهم فى محاكمة قانونية عادلة يكفل له خلالها اندفاع عن نفسه عن أفعال محددة فانه اذا شاب الشك وقوع الفعل او نسبته الى متهم معين تعين تفسير الشك لصالحه وحمل امره على الأصل الطبيعي وهو البراءة .

ومن حيث أنه بناءً على ما سلف ذلك وعلى أنه لم يثبت من الأوراق أو أقوال الشهود ما يفيد يقين ما نسبته الحكم المطعون فيه الى الطاعنتين من انهما وضعا نفسيهما موضعاً يفيد أنهما قد ارتكبا ما يعد مخالفاً بالشرف والكرامة حيث لا يوجد دليل على ذلك فى أقوال شهود الحادث أو

انتحيقات بل أن غاية ما تكشف عنه يقين الأوراق والتحقيقات أن الطاعة قد تركت عملها وذهبت إلى الطاعن الثاني بنقرة المولد الكهربائي أثناء وقت انعمل الرسمي المكلف كل منهما به فحضر زوجها وأغلق الطاعن الثاني إلباب عليهما وأبلغ ممرض وطبيب بذلك مستهدفا . مساعدهما لعدم معرفة أزواج بوجود الزوجة بانحجرة الأمر الذي ينطوي على الاخلال بواجبات الوظيفة التي تفرض على الطاعة الأولى تخصيص جهدها وقت العمل في رعاية المرضى باعتبارها ممرضة بالمستشفى ومكلفة في ذلك الوقت بالعمل بقسم الاستقبال كما أنه فيما يتعلق بالطاعن الثاني فإن واجبه الوظيفي يوجب عليه أن يخصص وقت العمل لمباشرة مهامه في صيانة المولد الكهربائي وعدم الانشغال عن هذا الواجب وحيث أنه فضلا عما تقدم فإن الطاعنين قد تسببا بما ارتكبا في ارباك أطباء المستشفى وإدارتها نتيجة شغلها بمشاكل وبأمور خاصة . عن أداء رسالة وواجب المستشفى الأساسى في علاج ورعاية وحسن استقبال المرضى ، ومن ثم فإنه يتعين مساءلتهما عن هذا الاخلال بالواجب الوظيفي ، وفقا للتكليف الصحيح السالف ذكره والذي يتفق والثابت يقينا من الأوراق والتحقيقات .

ومن حيث أنه لا يسوغ قانونا ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من نسبة أمور مخلة بالشرف والكرامة اليهما لم تثبت يقين من انتحيقات ، حيث بنى الحكم هذه الاداة للطاعنين على الاستنتاج الذى تلمسه من عاروف المكان والزمان فقط على نحو لا يستقيم مع المبادئ والأسس العامة الحاكمة للمسئولية التأديبية من حتمية قيام الاداة على اثبوت واليقين ، وليس على الشك والتخمين ، ومن حيث أن الحكم الطعن قد تعمد تبريرا لما ذهب اليه حسبما سلف البيان الى الزج بالازهر الشرف دون مبرر موضوعي لذلك على الاطلاق فكون المستشفى الذى وقعت فيه المخالفة تابعا للجامعة الازهرية لا صلة له بحتمية أن تتوافر بأداة الاداة

الكافية واللازمة لنسبة ما وقع من مخافات للطاعنين إياها كانت درجة جسامتها في ضوء ما تسفر عنه الأوراق ولا يجوز أن يكون ذلك وحده مبررا لتسديد الجزاء على نحو ما انتهت إليه المحكمة في حكمها المطعون فيه والذي شابه القلو وعدم التناسب بين جسامته ما هو ثابت ييقن قبل الطاعنين وبين ما انتهى إليه الحكم من عقوبة تأديبية لكل منهما .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم فإن الحكم الطعن يكون قد صدر مخالفا للقانون حيث استخلص الاداة التي انتهى إليها للطاعنين بالوصف والتكييف الذي ذهب إليه على خلاف الثابت من الأوراق والتحقيقات الأمر الذي يتعين معه ألحكم بالعائنة وتوقيع الجزاء المناسب الذي تقدره المحكمة في ضوء الثابت أدانة الطاعنين به من جرائم تأديبية بالتكييف الصحيح حسب الثابت يقينا من الأوراق على النحو السالف الذكر وحيث أن الجزاء المناسب لما وقع من التهمين هو الغض من المرتب لمدة شهرين .

ومن حيث أن هذا الطعن ممتنع من الرسوم القضائية طبقا لأحكام المادة ( ٩٠ ) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

( طعن ٢٨٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٨٩/٤/١ )

قاعدة رقم ( ٢٣٤ )

المسألة :

من الأصول العامة لشرعية العقاب جنائيا كان أم تأديبيا هي أن التهم يبرىء حتى تثبت أدانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه - حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول - لا يجوز لأية سلطة التدخل في القضايا أو شؤون العدالة - المادة ( ٧٩ ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة مفادها - لا يجوز توقيع الجزاء

على العامل الأبعد التحقيق معه كتابة وسماع القواله وتحقيق دفاعه - انظر  
المشرع بالتبليغة الإدارية اجراء بعض التحقيقات ببعض فئات العاملين وفي  
بعض انواع الجرائم التأديبية - قضى المشرع بطلان أى اجراء لو تصرف  
بخلاف ذلك - التحقيق يعنى الفحص والتقصى الموضوعى والعائده والتزبه  
لاستبانه وجه الحقيقة واستجلاها فيما يتفق بصحة حدوث وقائع محددة  
ونسبتها الى اشخاص محددين - ذلك لوجه الحق والصدق والمبالاة -  
استفهام وجه الحقيقة فى امر اتهام موجه الى انسان لا يتسنى الا ان تجرد  
من اية ميول شخصية ازاء من يجرى التحقيق معهم - هذا التجرد هو الذى  
يحقق الحيطة والنزاهة والموضوعية التى تقود مسار التحقيق فى مجرى  
غاياته الحق والحقيقة والصالح العام - القواعد والضمانات الاساسية الواجب  
توافرها فى شان صلاحية القاضى لفصل فى الدعوى يجب توافرها فى  
شان صلاحية المحقق الذى يتولى اجراء التحقيق - اذا اغفل المحقق  
الالتزام بالتجرد فانه يكون قد فقد صفة جوهرية يترتب على فقدها عدم  
صلاحيته لمباشرة التحقيق - اذا باشر المحقق التحقيق رغم عدم الالتزام  
بالتجرد فيكون باطلا بقوة القانون بطلانا من النظام العام لعدم صلاحية  
المحقق - ولا يحول دون تحقق هذا البطلان القول بان ايا من ضمانات التحقيق  
لم تهدر - ذلك لان الامر لا يتعلق بمدى توافر ضمانات التحقيق فى حالة  
محددة بعينها فقط وانما يتعلق بالنظام العام القفسائى والانسى العامة  
لتحقيق العدالة ومدى توافر الصفة الواجب تحققها فى شخص المحقق  
والهيئة القضائية التى تنتمى اليها .

الحكمة :

ومن حيث ان أول ما ينميه الطاعن على الحكم المطعون فيه انه قضى  
برفض الدفع بطلان اجراءات التحقيق وبعدم قبول الدعوى التأديبية .

ومن حيث ان من الأصول العامة لشرعة العقاب جنائيا كان ام تأديبيا  
ان المتهم يرى حتى تثبت ادائته فى محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات  
الدفاع عن نفسه ، وان حق الدفاع ازالة أو بالوكالة مكحول ولا يجوز

لأية سلطة التدخل في القضايا أو شئون العدالة ( م ٦٧ / ١ ، ٦٩ / ١ ، ١٦٦ ، ١٦٧ من الدستور ) وترتب على قداية حق الدفاع الذى هو حق طبيعى لكل انسان قروته الشرائع السماوية وسوائق اعلان حقوق الانسان كما نص عليه الدستور انه يمين لجراء التحقيق المحايد الموضوعى النزاهة فى كل اتهام ينسب الى أى انسان قبل تقديم المتهم الى المحاكمة أو توقيع العقوبة التأديبية عليه ولذلك فقد نصت ضراحة المادة ( ٧٩ ) من نظام الضامان المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨ على انه لا يجوز تهقيق جزاء على العامل الا بعد التحقيق معه كتابة وسماع أقواله وتحقيق دفاعه ، ولضمان الحيطة والنزاهة الموضوعية على اكمل وجه اقتضى المشرع فى المادة ( ٧٩ ) مكررا من القانون المذكور النيابة الادارية وهى هيئة قضائية مستقلة دون غيرها باجراء بعض التحقيقات مع بعض فئات العاملين وفى بعض أنواع الجرائم التأديبية وقضى المشرع بىعلان أى الجراء أو تصرف يخالف ذلك .

ومن حيث ان التحقيق بصفة عامة يعنى الفحص والبحث والتقصى للموضوعى والمحايد والنزاهة لاستبانة وجه الحقيقة واستجلاءها فيما يتعلق بصفة حدوث وقائع محددة ونسبتها الى اشخاص محددين وذلك لوجه الحق والصديق والمداقة .

ومن حيث ان استظهار وجه الحقيقة فى امر اتهام موجه الى انسان لا يتسنى الا لمن تجرد من اية ميول شخصية انزاء من يجرى التحقيق معهم سواء كانت هذه الميول لجانيهم أو كانت فى مواجهتهم اذ ان هذا التجرد هو الذى يحقق الحيطة والنزاهة والموضوعية التى تقود مسار التحقيق فى مجرى غاية الحق والحقيقة والصالح العام ، الذى لا يتحقق الا اذا امان كل من يمثل للتحقيق من انه تجردت لوجه الحق والعدل والقانون فى حماية ضمير يحكم سلوك المحقق بأن يكون موجها فى اتجاه استظهار

انضيقته إذا كان موقعها ، لا يتنى لها وجهه يرضاها سوى مرضاة الله تطبيق  
محايد وموضوعي للقانون ، ومن أجل ذلك نص قرار رئيس الجمهورية  
بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات  
التأديبية في المادة ( ٣٦ ) منه على ان « يجلف مدير النيابة الادارية وجميع  
الأعضاء المعينين بها قبل مباشرة أعمالهم يمينا بأن يؤديوا عملهم بالندمة  
والصدق » وذلك اتهاجا من المشرع لذات ما تطلبه في شأن انقضاء في  
قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ والذي تطلب  
في المادة ( ٧١ ) منه ان يؤدي القضاة قبل مباشرة وظائفهم اليمين التي  
حددها النص .

ومن حيث ان التجرد الواجب توافره في المحقق بحكم الأصول العامة  
المتنسبة الى القواعد العليا للعدالة لا ينبغي ان يدنو عن القدر المتطلب في  
القاضي لأن الحكم في المجال العقابي جنائيا كان أو تأديبيا انما يستند الى  
إمالة المحقق تجرده ونزاهته وحيدته كما يستند الى إمالة القاضي ونزاهته  
وحيدته سواء بسواء .

ومن أجل ذلك فان ذات القواعد والاضافات الأساسية الواجب  
توافرها في شأن صلاحية القاضي للفصل في الدعوى هي الواجب توافرها  
ايضا في شأن صلاحية المحقق الذي يتولى اجراء التحقيق لما تقدم من  
اعتبارات .

ومن حيث ان المادة ( ١٤٦ ) من قانون المرافعات تنص على ان  
« يكون القاضي غير صالح لنظر الدعوى ممنوعا من سماعها ولو لم يردده  
أحد الخصوم في الأحوال الآتية :

٢ — اذا كان له أو لزوجته خصومة قائمة مع احد الخصوم فى الدعوى  
أو مع زوجته •

٣ — اذا كان وكىلا لاحد الخصوم فى اعماله الخصومية أو وصيا  
عليه أو قیما أو مظلوما وراثته له أو كانت له صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة  
الرابعة بوصى أحد الخصوم أو بالقيم عليه أو بأحد أعضاء مجلس إدارة  
الشركة المختصة أو بأحد مدبريها وكان لهذا المفسد أو المدير مصلحة  
شخصية فى الدعوى •

• • • • •

ومن حيث ان مقتضى هذا النص ان القاضى لا يكون صالحا لنظر  
الدعوى اذا كانت له خصومة قائمة مع احد الخصوم فى الدعوى • وقد  
توسع المشرع فى تحديد مفهوم معنى الخصومة مع احد الخصوم فى  
الدعوى ، بحيث شملت ما اذا كان القاضى وكىلا لاحد الخصوم فى الدعوى  
أو قريبا لاحد ممثلى الشخص الاعتبارى المختص فى الدعوى التى ينظرها •

ومن حيث ان مقتضى كل ما تقدم وبمراعاة ما قرره المشرع هذا من  
وجوب اعتبار ان قيام خصومة بين شخص اعتبارى يمثل القاضى وبين  
شخص اعتبارى يمثل أحد الخصوم فى الدعوى حائلا دون هذا القاضى  
وضلاحيته لنظر الدعوى ، فانه يتعين ان يطبق ذلك فى شأن صلاحية المحقق  
لذات المحكمة المقصودة فى شأن القاضى على ما تقدم ، واساس ذلك ان  
القانون يضع قواعد الاشخاص الطبيعيين للحكم فى العلاقات بين البشر  
ولا وجود ولا ارادة ولا حق أو التزام أو مسئولية الا بين افراد من الناس  
بحكم طبيعة الاشياء ولا وجود لاشخاص اعتبارية بغير الاشخاص الطبيعيين  
الذين يشكلونها ولا بغير الاشخاص الطبيعيين الذين يختصون قانونا بإدارة  
شئونها وتمثيلها امام القضاء وفى مواجهة الغير ، وبالتالى فان الخصومة بين

الاشخاص المعنية تكون في حقيقتها بين الاشخاص الذين تشكل بينهم  
واصلهم هذه الاشخاص المعنية والذين يتولون امر ادارتها وتمثيلها  
امام القضاء وفي مواجهة الغير .

ومن حيث انه يبين من الاطلاع على أوراق الدعوى التأديبية الصادر  
فيها الحكم المطعون فيه ان السيد / . . . . . رئيس النيابة الادارية  
الذي قام بالتحقيق مع الطاعن - قد اقام مع آخر الدعوى رقم ٣٠٣١ لسنة  
٢٧ القضائية امام محكمة القضاء الادارى ضد محافظ بنى سويف وآخرين  
بطلب الغاء قرار المحافظ الصادر بتخصيص قطعة ارض من نادى بنى سويف  
الرياضى لنقابة المهندسين بنى سويف وقد تدخل فى الدعوى امام المحكمة  
السيد / . . . . . ( الطاعن ) بوصفه رئيس نادى المهندسين بنى  
سويف . وفى جلسة لاحقة تدخل فى الدعوى السيد المهندس قيب  
المهندسين وتنازل عن التدخل السيد / . . . . . ( الطاعن ) بعد سماع  
تدخله وقد ورد بصحيفة الدعوى المقامة من رئيس النيابة المحقق هجوما  
على مجلس محلي مدينة بنى سويف الذى يرأسه الطاعن - الى جانب  
تولى امانة للنقابة الفرعية للمهندسين بنى سويف ومن حيث انه يبين كذلك  
من الأوراق ان السيد رئيس النيابة المحقق قد تقدم بشكوى ضد نقابة  
بنى سويف الفرعية للمهندسين والتي يمثلها الطاعن للنابة العامة قيدت برقم  
٢٨١٢ لسنة ١٩٨٣ ادارى بنى سويف واتهمت النيابة العامة الى حفظها  
اداريا . ويبين ايضا من الأوراق ان الطاعن بصفته رئيسا لنادى المهندسين  
بنى سويف قام بتوجيه انذار على يد محضر للسيد مدير عام المساحة  
بنى سويف ينبه عليه بدم القيام برفع قطعة الأرض المتنازع عليها لصالح  
نادى بنى سويف الرياضى والذي يمثله رئيس النيابة المحقق ، وقد قامت  
حجة الادارة بتاريخ ٢٢/٨/١٩٨٣ بتسليم الطاعن بصفته الأرض المتنازع  
عليها .

ومن حيث ان مؤدى ما تقدم انه قد سبق قيام نزاع جدى امام عتبة هيئات قضائية ممثل فيه كل من المحقق والطاعن طرفا من اطراف الخصومة فيه ، وان هذا النزاع وان كان بين شخصين معنويين من حيث الصفة القانونية الا ان أى نزاع يكون أحد طرفيه شخصا معنويا انما يكون قائما فى الحقيقة بحسب منافع الاشياء كما سلف أليان مع ممثل أو ممثلى هذا الشخص المعنوى وبين الاشخاص الذين ينطون كاعضاء فى كيانه القانونى تعار الخصومة فيه على أرض الواقع بين القائم أو القائم على امر الشخص المعنوى ، لأن الشخصية الاعتبارية هى افتراض قانونى لشخص قانونى يعبر عنه اشخاص طبيعيين ، هم الذين يباشرون الخصومة القضائية ويتأثرون بها لأن الانسان هو الذى يشعر ويضرب ويحقد ويتنازع مع غيره ولذلك فهو الذى ينسب اليه الاعياز والتأثر فى الحقيقة بالنزاع القضائى والخصومة القضائية ، ومن ثم فهو الذى يجب ان يتحى وينحى حماية للمدالة والانصاف من ان يكون خصما وحكما فى اية صورة من الصور .

ومن حيث ان النيابة الادارية هيئة قضائية ومن ثم فان اعضاءها ينبغى ان يكونوا القدوة لسائر المحققين الاداريين فى الترفع عن الجلوس على مقعد التحقيق امام متهم جمعته بالمحقق خصومة سابقة لأن فى ذلك ليس فقط تنزيها لعضو النيابة الادارية كمضو فى هيئة قضائية عن الخروج على مقتضى الحياد والواجب أو الدور فى مباشرة اختصاصاته وسلطاته فى التحقيق فى المسئوليات التأديبية للعاملين ، بل لأن عدم تقييد عضو النيابة الادارية بهذا التجرد يتضمن بلا شك اخلافا بالثقة الواجب توافرها بصفة جسمية ودائمة وفى كل الاحوال فى المحقق باعتباره قاضى الاتهام ، فإذا ما اغفل المحقق الالتزام بذلك فانه يكون قد فقد صفة جوهرية يشترط على قضاها عدم صلاحيته لمباشرة التحقيق فاذا ما باشر المحقق التحقيق رغم ذلك

كان التحقيق باطلا ، بقوة القانون بطلا من النظام العام لعدم صلاحية المحقق ولا يحول دون تحقق البطلان القول بأن أيا من ضمانات التحقيق لم تهدر لأن الأمر لا يتعلق بمدى توافر ضمانات التحقيق في حالة محددة بعينها فقط وإنما يتعلق بالنظام العام القضائي والأسس العامة لتحقيق العدالة ومدى توافر الصفة الواجب تحقيقها في شخص المحقق والهيئة القضائية التي تنص عليها والتي قرر لها الدستور والقانون الاستقلال و ضمانات الحياد والتي يشعر معها المحقق أنه آمن من احتمال الخروج عن الحيطة الواجبة والنزاهة المطلوبة من جانب من يقوم لصالح العدالة بمهمة قاضي التحقيق والاتهام والذي يمثل بين يديه •

ومن حيث أن رئيس النيابة الذي قام بالتحقيق مع الطاعن في الطعن المائل قد جمعته بالطاعن خصومة قضائية ثابتة على نحو ما تقدم ومن ثم فانه لم يكن المحقق صالحا للتحقيق مع الطاعن وبالتالي فقد اضحى التحقيق الذي اجراه باطلا الامر الذي توجب بطلان للحكم التأديبي المبني عليه •

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد ذهب خلاف هذا المذهب دون سند من القانون وبالمخالفة للمبادئ والاسس العامة الحاكمة للنظام العام القضائي والمرتبطة جوهرها بتحقيق العدالة ومن ثم فانه يكون قد صدر باطلا ومخالفا للقانون. وواجب الاتناء ، وجهة الادارة وشأنها فيما يتعلق بمتابعة المسؤولية التأديبية للطاعن بناء على تحقيق لا يشوبه البطلان •

( طعن ٣٣٨٥ لسنة ٢٣٣ ق. جلسة ١٣/٥/١٩٨٩ )

( ٢ - ٤٩ )

### قاعدة رقم ( ٢٢٥ )

#### المبدأ :

من المبادئ الأساسية الحاكمة للنظام العقابي جنائيا لم تأديبيا أن المتهم يرى حتى تثبت أدانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه - المادتان ٦٧ ، ٦٨ من الدستور - حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول - المادة ٢٤ من القانون - يقوم قلم كتاب المحكمة بإعلان ذوى الشأن بقرار الإحالة وتاريخ الجلسة خلال اسبوع من تاريخ ايداع الأوراق - يكون الإعلان في محل إقامة المعلن اليه أو في محل عمله - المحكمة من ذلك هي توفير الضمانات الأساسية للمتهم للدفاع عن نفسه ودرء الاتهام عنه - لا تنقذ الخصومة بغير الإعلان القانوني الصحيح ولا تقوم الدعوى التأديبية وتبطل إجراءاتها والأحكام التي تصدر بناء عليها لتتلق ذلك بالنظام العام القضائي - المادة ١٢ من قانون الرفعات المدنية والتجارية اجازت اعلان الأوراق القضائية في مواجهة النيابة العامة اذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم في الداخل أو الخارج - ذلك بعد استفاذ كل جهد في سبيل التعرّف عن موطن الإراد اعلانه .

#### المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أنه من المبادئ الأساسية الحاكمة للنظام العقابي جنائيا كان أم تأديبيا أن المتهم يرى حتى تثبت ادانته في محاكمة قانونية تكفل له فيها ضمانات الدفاع عن نفسه وأن حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول وقد نص على ذلك صراحة ، المادتان ( ٦٧ ) ، ( ٦٨ ) من الدستور وتطبيقنا لذلك فان قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد نظم كيفية ائصال الدعوى التأديبية ببلن المحال اليها وذلك بالنص في المادة ( ٣٤ ) منه على أن « يقوم قلم كتاب المحكمة بإعلان ذوى الشأن بقرار الإحالة وتاريخ الجلسة خلال اسبوع

من تاريخ ايداع الأوراق ويكون الاعلان في محل اقامة المعلن اليه أو في محل عمله بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول « ولا شك أن الغاية التي تفيها الشارع بإيراد هذا النص هي توفير الفضاءات الأساسية للمتهم للدفاع عن نفسه ودرء الاتهام عنه وذلك من خلال احاطته به علماً • باعتباره صاحب الشأن في الدعوى التأديبية باعلانه بقرار الاتهام المتضمن ميناها بالمخالفة أو المخالفات المنسوبة اليه وتاريخ الجلسة المحددة لإنظر الدعوى يتمكن من الحضور بنفسه أو بوكيل عنه أمام المحكمة للدلاء بما لديه من ايضاحات وتقديم ما يمن له من بيانات وأوراق لاستيفاء الدعوى واستكمال عناصر الدفاع فيها ومتابعة سير اجراءاتها وما الى ذلك مما يتصل بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية لذوى الشأن ومن ثم فانه لا تتعقد بغير الاعلان القانوني الصحيح الخصومة التأديبية ولا تقوم الدعوى التأديبية وتبطل اجراءاتها والاحكام التي تصدر بناء عليها لتعلق ذلك بالنظام العام القضائي •

ومن حيث أن قانون المرافعات المدنية والتجارية قد نص في البند (١٠) من المادة (١٣) منه باعلان الأوراق القضائية في النيابة العامة اذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم في الداخل أو الخارج بعد استنفاد كل جهد في سبيل التحري عن موطن المراد اعلانه •

ومن حيث أن الثابت من أوراق الدعوى التأديبية الصادر فيها الحكم المنطوق فيه أنه يحوى كتاب السيد الاستاذ رئيس النيابة الإدارية ( إدارة الدعوى التأديبية ) رقم ٣١٦٣ بتاريخ ١٩٧٩/٦/٦ الموجه الى السيد الأستاذ وكيل نيابة قسم أول الزقازيق الذي يفيد انه قد ( وردت التحريات تهيد عدم الاستدلال على المتهم المذكور ) • • • • • بنوايه ٣١ شارع الهولارى قسم النظام بالزقازيق وهو ذات العنوان المثبت بعرفة الطاعن في ملف خدمته •

ومن حيث ان مقتضى ذلك أنه قد تم إعلان الطاعن إعلانا صحيحا في مواجهة النيابة العامة الأمر الذى يكون معه مجاكمته التأديبية قد افترض القانون أنها تمت في مواجهته ومن ثم كان عليه أن يظن في الحكم الصادر في ختام المجازمة خلال ستين يوما من تاريخ صدوره وألا كان الطعن غير مقبول شكلا .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه في الطعن المائل قد صدر في ٧٩/١١/١٧ ولم يقدم الطاعن طعنه المائل الا في ١٩٨٧/١١/١١ أى بعد نحو ثمانية أعوام من تاريخ صدور الحكم فان الطعن المائل يكون قد أقيم بعد الميعاد المقرر قانونا ومن ثم يكون غير مقبول شكلا .

( الطعن رقم ٩٤ لسنة ٣٤ ق بجلطة ٩/٣٣ ١٩٨٩ )

#### قاعدة رقم ( ٢٣٦ )

المسند :

القاعدة في مجال المساءلة التأديبية شأنها في ذلك شأن المساءلة الجنائية - الأصل في الإنسان البراءة - يترتب على هذه القاعدة وجوب تفسير الشك في صالح المتهم - استناد القضاء إلى الشك لإدانة المتهم يكون قضاء معيبا مستوجب الإلغاء .

الحكمة :

ومن حيث أن القاعدة في مجال المساءلة التأديبية شأنها في ذلك شأن المساءلة الجنائية - أن الأصل في الإنسان البراءة بما يترتب على ذلك من وجوب تفسير الشك في صالح المتهم فان القضاء - استنادا إلى الشك بإدانة المتهم يكون قضاء معيبا واجب الإلغاء .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه قد بنى ادانة الطاعن عن هذا الاتهام

على افتراض ان الموافقة التي أودعها قد أعدت ووقعت في تاريخ لاحق على التاريخ الوارد بها ، وهو افتراض لم يبين على يقين يدعوه وإنما بنى على تخمين يضعفه ويوهنه فان الحكم في هذا الشك منه قد جاء معيباً واجب الالغاء حتى يقضى في هذا الاتهام ببراءة المتهم استنادا الى ان الشك يفسر في صالحه .

(طن ٢١٢٤ و ٢١٢٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩/٥/١٩٩٠)

## ٢ - كفالة مباشرة حق الدفاع للمتهم

قاعدة رقم (٢٢٧)

المبدأ :

من المبادئ الأساسية الحاكمة لشريعة العقاب ايا كان بنوعيه حتمية ان الانسان يرى حتى تثبت ادانته بأدلة حقيقية بعد سماع اقواله وتحقيق دفاعه - المادة ٧٩ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة - يتعين ان تصدر احكام المحاكمة التأديبية مسببة على نحو كاف وغير متجهل بالنسبة لوقائع الاتهام ومعنى حدوثها وأدلة ثبوتها ونسبتها قبل عامل محدد او اكثر وتكييفها القانوني كجريمة تأديبية - ذلك على نحو يكفل العامل مباشرة حقه في الدفاع من خلال تقدير موقعه في ضوء الأسباب الملمنة الثابتة للحكم الصادر بإدانته وعقابه من جهة وتمكين النيابة الادارية من جهة اخرى من مباشرة اختصاصها وولايتها في رقابة هذه الاحكام ونزاع حكم القانون الصحيح .

المحكمة :

ومن حيث انه لا وجه لما أثاره الطاعن من بطلان محاكمته لعدم اعلاؤه بتقرير الاتهام ذلك ان الثابت من الأوراق علم الطاعن بالمحاكمة وقيامه بتوكيل محام عنه الحضور أمام المحكمة التأديبية بأسبوط ، وعلى ذلك فقد تحقق علمه بالمحاكمة واتيحت له فرصة الدفاع عن نفسه .

ومن حيث انه يبين من الأوراق أن تقريرى الجهاز المركزى للمحاسبات  
ولجنة الفحص المشكلة بقرار رئيس مركز مغاغة ، قد كشفا عن وجود  
تلاعب فى سلعتى السكر والعدس المنصرفتین من الجمعية الاستهلاكية  
بمغاغة الى المستشفيات والمجموعات الصحية التابعة لمستشفى مغاغة المركزى  
وكذلك مستشفى الرمد وانحيمات وذلك خلال الفترة من يناير ١٩٨٠ حتى  
ابريل ١٩٨٢ وان هذا التلاعب يتمثل فى التصرف فى جزء من هاتين السلعتين  
لغير الغرض المنصرفة من أجله ويبيعها والاستيلاء على فرق الدعم للسلعتين  
باعتبارهما من السلع التموينية المدعمة وقد بلغ اجمالى تلك الكميات ٥١٩٠  
كيلو سكر و ٥٠٨ كيلو عدس ، وقد تم اكتشاف الواقعة من مطابقة  
الكميات المقرر صرفها من واقع مطابقة بيانات التموين على الكميات المضافة  
واذون الاضافة الواردة من الجهات المعنية بالصرف وقد بلغ فرق الدعم  
مبلغ ٤٢٣٣ جنيه .

ومن حيث ان النيابة العامة قد اتهمت من تحقيق الواقعة المقيدة برقم  
١٧٩٨ لسنة ١٩٨٢ مغاغة الى احالة الأوراق الى الجهة الادارية التابع لها  
المتهمون لمجازاتهم اداريا ، ويبين من مذكرة النيابة العامة انها استندت الى  
تقرير لجنة الفحص المشكلة بقرار رئيس مركز مغاغة وما انتهى اليه التقرير  
من ان المسئولية تنحصر فى مدير الجمعية الاستهلاكية . . . . وأمناء  
مخازن المستشفيات والمجموعات الصحية أو المندوبين من قبل هذه الأخيرة  
فى استلام تلك الحصص وهم . . . . و . . . . و . . . . و . . . .  
و . . . . و . . . . ويبين من الاطلاع على تقرير اللجنة المشار اليها  
انه ورد به بيان تفصيلى بالكميات المنصرفة وتلك التى أضيفت للعهدة وجاء  
بالكشف رقم ( ٣ ) بالنسبة للسكر ملحوظة رقم ( ٢ ) والتى جاء بها  
» . . . . وموضح عالى قيمة المستحق على كل أمين مخزن وذلك فى حالة  
توقيعهم بالاستلام بسجل الجمعية الاستهلاكية بمغاغة أو التاخرة الدالة  
على التسليم أو مندوبى المجموعات الصحية بدائرة المركز فى حالة عدم

استلام أمين المخزن حيث تلاحظ اللجنة ان المستلم للمستشفيات ومجموعة  
سيميلدى هو السيد. أمين المخزن. الموضح اسمه قرين كل مستشفى أرقام  
٥٠٣٠٢٤١ أما مجموعتى ابا الوقف المستلم هو السيد / . . . .  
مباخ المجنوعة . . . . »

ومن حيث انه يبين ما تقدم ان الطاعن لم يتم باستلام الكميات معل  
التحقيق حسبما أوضحت اللجنة فى تقريرها سالف الذكر ولم تنسب النيابة  
العامة اليه أى اتهام فى هذا الصدد ولم يرد اسمه ضمن مذكرة النيابة  
العامة التى انتهت فيها الى احالة الأوراق للجنة الادارية لمجازاة المتهمين  
اداريا .

ومن حيث ان الحكم الطعين قد اتهم اداتته للطاعن على أساس ما أورد  
من أسباب تحصل فى انه رغم انه لم تحقق معه النيابة الادارية لانه خارج  
البلاد للعمل بالملكة العربية السعودية كما أفادت الادارة الصحية بصاغه  
بكتابها المؤرخ ١٦/٨/١٩٨٣ وانه باجازة لمدة عام تنتهى فى ٣/٨/١٩٨٣  
وجارى تجديدها لمدة عام ثان وقتها . وانه كذلك لم يحضر أمام المحكمة  
رغم اقراره الكتابى المودع بعلمه بالاتهام المنسوب اليه ومن ثم فانه يكون  
قد فوت فرصة الدفاع عن نفسه — وان الطاعن — بصفته المتهم السادس فى  
المحاكمة التأديبية — استولى على ( ١١٠٠ بما يساوى فرق دعم ( ٢٣٠ )  
جنيها وانه بناء على ذلك تكون مسئوليته مع من ادانهم الحكم كلف الذكر  
ثابتة بالنسبة لاستيلائهم على كميات من السكر بمناسبة مباشرتهم لوظيفتهم  
بوصفهم مسئولين عن ذلك وأمناء مخازن لجهاتهم المشار اليها .  
ومن حيث انه قد جرى قضاء هذه المحكمة على ان من المبادئ  
الأساسية المحاكمة لشرعية العقاب ايا كان نوعه حتمية ان الاسبان يرى حتى  
ثبتت اداتته بأدلة يقينية بعد سماع أقواله وتحقيق دفاعه وذلك وفقا لما  
قرره الدستور والقانون ( المادة ٦٧ ، ٦٩ الدستور ، المادة ٧٩قرة  
أولى من نظام العاملين المدعين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ٧٨ )

وأنه يتعين ان تصدر أحكام المحاكم التأديبية مسببة على نحو كاف وغير مجهول بالنسبة لوقائع الاتهام ومدى حدوثها وأدلة ثبوتها ونسبتها قبل عامل محدد أو أكثر وتكييفها القانوني كجريمة تأديبية ، على نحو يتصل للعامل مباشرة حقه في الدفاع من خلال تقدير موقعه في ضوء الأسباب المعلنة الثابتة للحكم الصادر بإدائته وعقابه من جهة ويمكن أيضا النيابة الإدارية من جهة أخرى مباشرة اختصاصها وولايتها في متابعة الدعوى التأديبية لغاياتها النهائية من حيث تقدير ملاءمة الطعن تحقيقا لتلك الغايات في الحكم التأديبي أمام المحكمة الادارية العليا ويمكن هذه المحكمة كذلك في مباشرة ولايتها واختصاصها في رقابة هذه الأحكام وإزالة حكم القانون الصحيح عليها عن الطعن فيها .

وحيث أن الحكم الطعن لم ينطو على أسباب واضحة وكافية وقاطعة تبيّن الأساس الواقعي والقانوني الذي بنت عليه المحكمة التأديبية عقيدتها في إدانتها للطاعن ، اذ بعد ان اثبت الحكم عدم تقديم الطاعن لدفاعه رغم علمه بمحاكمته ، وهذا ما لا سبيل لمطعن عليه يبطل الحكم فانه لم يبين من أين استقى أدلة ثبوت أن الطاعن قد استلم الكميات التي ادّاه بالاستيلاء عليها وأنه بالفعل قد أدخلها في عهده كأمين مخزن وان المنصرف من المخزن بالطريق القانوني والشرعي لا ينطوي على الكمية المسلمة اليه ، وان الفرق قد استولى عليه الطاعن ، بل ان ادّاة الحكم للطاعن قد أغفلت ذكر ماورد بالأوراق من خلو مذكرة النيابة العامة من توجيه اتهام للطاعن أو تسلم غيره للكمية . . . الخ على النحو سالف البيان بما يصم هذا الحكم بالتقصير الشديد في التسبب وبميه بعيب جسيم يمس النظام العام القضائي القائم وفقا للمقرر في أحكام قانون مجلس الدولة وأيضا في قانون المرافعات المدنية على علانية الأحكام وحمية صدورها مسببة ، وينحدر به الى البطالان ويوجب الحكم بالنافذ .

( طعن ١٦٦٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٩/٦/٢٤ )

## ثالثا : الإنبيات

### ١ - عبء الإنبيات فى المنازعات التأديبية يقع على عائق جهة الإدارة

قاعدة رقم (٢٢٨)

#### المبدأ :

عبء الإنبيات فى المنازعات الإدارية والتأديبية يقع على عائق جهة الإدارة  
- أساس ذلك أن لورائى التحقيق والقرار الصادر بالجزاء يكون فى حوزتها  
- مؤدى ذلك : - أن جهة الإدارة هى المزمة واقعا وقانونا بتقديم عبء  
المستندات - لا التزام على المحكمة التأديبية أن تنبأ أحد أعضائها للاطلاع  
على ملف الدعوى فى محكمة أخرى تابعة لجهة قضائية أخرى - أساس  
ذلك : - أن الأمر يدخل فى حدود ما يكلف به ذؤو الشأن - تستطيع جهة  
الإدارة أن تستصدر تعريفا من المحكمة التأديبية بالحصول على صور  
المستندات المطلوبة من جهة القضاء المشار إليها .

#### المحكمة :

ومن حيث أنه عن أوجه الظن المثارة من الشركة الطاعنة فمروو وعليها  
بأن الثابت من الاطلاع على ملف الطعن رقم ٢٥ لسنة ٦ ق المقام من المطعون  
ضده والصادر فيه الحكم المطعون فيه أن الشركة الطاعنة لم تقدم الى  
المحكمة التأديبية صورة القرار المطعون فيه أو ما يثبت تاريخ سدوره  
الصحيح ، ومن ثم فلا تثيرب على المحكمة التأديبية أن هى أخذت بالنتائج  
الذى حدده المطعون ضده ، حيث أن الشركة لم تستطع أن تقيم الدليل  
على عدم صحة ذلك التاريخ رغم تكرار التأجيل لهذا السبب ونفريسا  
مرتين ، ولا يصح الاحتجاج فى هذا المجال بأن البيئة على المدعى أو أنه كان

يجب تأجيل الحكم في الطعن حتى يتسنى للشركة الطاعة ان تحصل على ملف خدمة المظنون ضده وبه صورة القرار المظنون فيه والمودع بملف الدعوى الاستئنافية رقم ١٥ لسنة ٥١ ق بمحكمة استئناف اسيوط ، ذلك ان عبء الاثبات في المنازعات الادارية والتأديبية يقع على عاتق جهة العمل باعتبار ان أوراق التحقيق والقرار الصادر بالجزاء يكون في حوزتها هي وتكون هي الملزمة واقما وقانونا بتقديم هذه المستندات ، فضلا عن انه كان يمكنها ان تستصدر تصريحاً من المحكمة التأديبية بالحصول على صورة القرار المظنون فيه من واقع ملف الاستئناف المشار اليه ، وليس ثمة الزام على المحكمة التأديبية ان تندب أحد أعضائها للاطلاع على ملف الدعوى الاستئنافية رقم ١٥ لسنة ٥١ ق لأن هذا الامر مما يكلف به اصحاب الشأن في الدعوى ويدخل في حدود استبطاعتهم وقد قام المظنون ضده بواجب في التدليل على اخطائه بقرار الجزاء بتاريخ ١٧٩٩/٢/٢٨ ، ولا يترتب على المحكمة اذا اعتمدت في قضائها وعولت على هذا التاريخ .

( طعن ٥٧١ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٦/٢/١١ )

## ٢ - تقاضى جهة الادارة عن تقديم الأوراق اللازمة للفصل في الدعوى التأديبية

قاعدة رقم ( ٢٢٩ )

البدا :

القرينة التي تستخلصها احكام الحاكم التأديبية عند تقاضى جهات الادارة عن تقديم الأوراق اللازمة للفصل فى الطعون التأديبية هي قرينة قابلة لاثبات العكس - تسقط هذه القرينة اذا وضع الاصل امام القضاء الادارى - ممثلا فى المستندات والتحقيقات حيث يتعين فى هذه الحالة اسقاط قرينة الصحة بحسب الظاهر فى النكول والى السلك السلي للادارة

والبحث والتحقق من صحة الوقائع وانزال حكم القانون عليها في ضوء الحقيقة المستخلصة من أصولها الطبيعية - ممثلة في الثابت من الأوراق والمستندات أمام محاكم الدرجة الثانية بمجلس الدولة أو أمام المحكمة الإدارية العليا وذلك بصرف النظر عن حتمية مساءلة المسؤولين عن عدم ابداع الأوراق وتعويق العدالة من جانب المختص بالجهة الإدارية والذين تسببوا بفعلهم اعمالا وتقاعسا أو تدليسا - فضلا عن تعويق العدالة في صدور الأحكام على أساس القرائن والظن والترجيح بدلا من الثبوت واليقين وإطالوا امد المنازعات الإدارية بدون مبرر - إذا ما أدركت جهة الإدارة الأمر وقامت بالظن في الحكم الصادر بالفاء القرار التاديبى أمام المحكمة الإدارية العليا وقنعت لها الأوراق المتعلقة بموضوع دعوى الظن التاديبى فى هذه الحالة تكون المستندات اللازمة لتبين وجه الحق والحقيقة فى موضوع المنازعة التاديبية قد أصبحت متاحة فى يد العدالة - الأمر الذى يتعين معه معاودة النظر فى الحكم الصادر من المحكمة التاديبية فى ضوء ما تكشف عنه تلك الأوراق التى لم تكن تحت نظر المحكمة عند اصداؤها الحكم المطعون فيه - إذا سارت المنازعة أمام محكمة أول درجة على أساس ما أبداه أحد طرفيها من دفاع فى مواجهة الموقف السلبى للجهة الإدارية حتى صدر فيها الحكم المطعون فيه على أساس قرينة صحة ما أبداه الخصم - ومن ثم لم يتسن للمحكمة التاديبية تحقق وفحص وقائع النزاع وتكوين غقيدها بالنسبة لها على نحو يسمح بانزالها صحيح حكم القانون على حقيقة الموضوع - يتعين حتى لا يحرم المطعون ضده من درجة من درجات التقاضى الفاء الحكم المطعون فيه واعادة موضوع دعوى الظن الى المحكمة التاديبية التى اصدرت الحكم .

#### للمحكمة :

ومن حيث ان الثابت مما سبق لن المحكمة قد قررت تأجيل الدعوى عدة مرات لتقديم الهيئة المستندات الخاصة بالقرار المطلوب الفاء ووقعت غرامة على الهيئة دون جدوى - وبالتالي تكون الهيئة الطاعنة قد نكلت عامدة عن ابداع الأوراق والمستندات المتصلة بالقرار المطعون فيه وذلك

بالمخالفة للقانون وملتزمة عن قرارات المحكمة التأديبية بتكليفها بإيداع تلك المستندات ومن حيث انه بناء على ذلك يكون الحكم المطعون فيه قد اصاب وجه الحق اذ استخلص من تقاعس جهة الادارة قرينة على عدم صحة أسباب الطعن ومن ثم اتهمت الى إلغاء القرار المطعون عليه وذلك لموقف الجهة الادارية السلبى القائم على نكولها عن الوفاء بالتزامها القانونى بإيداع أوراق ومستندات الموضوع والموجودة تحت يدها والمنتجة فى اثبات وقائع ايجابا وسلبا تمكينا للمدالة من ان تأخذ مجراها الطبيعى مؤسرة على الحقيقة المستخلصة من الأوراق والمستندات والتحقيقات الخاصة بالموضوع . وحيث ان تلك القرينة لا شك لا تمدو كونها بديلا عن الأصل وقد أخذ بها قضاء مجلس الدولة لاحتالات الصحة فيما يدعيه الافراد فى مواجهة الادارة الحائزة وحدها لكل الأوراق والمستندات الرسمية المتعلقة بأعمالها وتصرفاتها طبقا للتنظيم الادارى وحتى لا يتعطل الفصل فى الدعوى الادارية والتأديبية بفعل سلبى هو نكول الادارة وهى الخصم الذى يجوز مصادر الحقيقة — الادارية ، وتمويقها بفعلها الخاطىء والمخالف للقانون اعلاء كلمة الحق وببياة القانون ، الا انه لا جدال فى ان هذه القرينة التى تستخلصها أحكام المحاكم التأديبية عند تقاعس جهات الادارة عن تقديم الأوراق اللازمة للفصل فى الطعون التأديبية هى قرينة قابلة لاثبات العكس ومن ثم فانه تسقط هذه القرينة اذا وضع الاصل امام القضاء الادارى مثلا فى المستندات والأوراق والتحقيقات حيث يتعين فى هذه الحالة اسقاط قرينة الصحة بحسب الظاهر فى النكول والمسلك السلبى للادارة والبحث والتحقق من صحة الوقائع وازال حكم القانون عليها فى ضوء الحقيقة المستخلصة من أصولها الطبيعية ممثلة فى ثلثات من الأوراق والمستندات وفيها بالتالى ما قد بنى من أحكام على تلك القرينة السلبية المؤقتة ولو كان تقديم الأوراق والمستندات امام محاكم الدرجة الثانية بمجلس الدولة أو

امام المحكمة الادارية العليا وذلك بصرف النظر عن حتمية مساءلة المسؤولين عن عدم ايداع الأوراق وتعويق العدالة في صدور الأحكام على اساس اقرارن والظمن والترجيح بدلا من الثبوت واليقين ولطالوا أحد المنازعات الادارية بدون مبرر — ومن ثم فانه اذا ما تداركت الادارة الامر وقامت بالظمن في الحكم الصادر بالغاء القرار التأديبي امام المحكمة الادارية العليا وفدتم لوا الأوراق المتعلقة بموضوع دعوى الظمن التأديبي قد أصبحت مباحة في يد العدالة الامر الذي يتعين منه مصادرة النظر في الحكم الصادر من المحكمة التأديبية في ضوء ما تكشف عنه تلك الأوراق التي لم تكن تحت نظر المحكمة المذكورة عن اصدارها الحكم المطعون فيه وهو ما يحتم ان تقضى المحكمة الادارية العليا بالغاء الحكم المطعون فيه .

وحيث انه اذ سارت المنازعة امام محكمة أول درجة على اساس ما ابداه أحد طرفيها من دفاع في مواجهة الموقف السلبي للجهة الادارية حتى صدر فيها الحكم للمطعون فيه على اساس قرينة صحة ما ابداه الخصم المذكور ومن ثم فلم يتسن للمحكمة التأديبية تحقيق وفحص وقائع النزاع وتكوين عقيدتها بالنسبة لها على نحو يسمح بازالتها صحيح حكم القانون على حقيقة الموضوع وبالتالي فانه يتعين حتى لا يحرم المطعون ضده من درجة من درجات التقاضي الغاء الحكم المطعون فيه وإعادة موضوع دعوى الظمن الى المحكمة التأديبية التي اصدرت الحكم المذكور لتفصل فيها على ما طرحته جهة الادارة على المحكمة الادارية العليا من أوراق وهي الأوراق التي تستكمل فيها المنازعة التأديبية عناصرها وصورتها التي ينبغي ان تعيد للمحكمة التأديبية نظر دعوى الظمن في ضوءها .

ومن حيث انه بناء على ما سبق وحيث ان الثابت في صحة الظمن المسائل ان جهة الادارة الطاعنة قد اودعت أوراق التحقيق الذي بنى على نتيجة القرار المطعون فيه وان هذه المحكمة تقضى بالغاء الحكم المطعون فيه

فإن هذه المحكمة تقضى بالنقض الحكم المطعون فيه وتأمّر بأحالة الطعن  
التأديبي إلى المحكمة التأديبية التي أصدرته لإعادة نظره من دائرة أخرى .  
(طن ٣٠٣٧ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٨٩/٩/٢٣)

## ٢ - أدلة الإنبات

### (١) تحريات الشرطة

قاعدة رقم (٢٤٠)

المبدأ :

لا وجه للقول بأن تحريات شرطة الآداب لا يصل إليها رجال الباحث  
الآ بعد أن تكون قد شاعت بين الناس وأن هذه التحريات لها سند من الواقع  
- أساس ذلك أنه ليس من الضروري أن يكون ما شاع بين الناس متفقاً مع  
الحقيقة - إذا لو كانت كل تحريات الشرطة صحيحة لما قامت بالبلاد حاجة  
إلى خدمات القضاء والمعل - لا يجوز للمحكمة أن تقتضى بما ليس له سند  
من الأوراق معتمدة على وجهة نظرها في تحريات الشرطة - .

المحكمة :

ومن حيث أن الأحكام التي حازت قوة الأمر المقضى تكون حجة بما  
فصلت فيه ويعتبر الحكم عنوان الحقيقة فيما قضى به . والذي يجوز  
الحجة من الحكم هو منطقته والأسباب الجوهرية المكملة له . والقضاء  
الإداري لا يرتبط بالحكم الجنائي إلا في الوقائع التي فصل فيها هذا الحكم  
وكان فصله فيها ضرورياً . أي أن القضاء الإداري يقتيد بما أثبتته القضاء  
الجنائي في حكمه من وقائع وكان فصله فيها لازماً دون أن يقتيد بالتكليف  
اتقانوني لهذه الوقائع فقد يختلف التكليف من الناحية الإدارية عنه من  
الناحية الجنائية . فالمحاكمة الإدارية تبحث في مدى إخلال الموظف

بواجبات وظيفته حينما يستخلص من مجموع التحقيقات ، إما بالمحاكمة الجنائية فانما ينحصر اثرها في قيام جريمة من جرائم القانون العام قد يصدر حكم بالبراءة فيها ومع ذلك فان ما يقع من المتهم يشكل ذنبا اداريا يجوز مناءلته عنه تأديبيا .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق لان السيدة / ( . . . . ) الموظفة الكيميائية بمديرية المشئون الصحية بالاسكندرية من الدرجة الثالثة ضبطت بمعرفة مباحث الآداب بالاسكندرية في ٢١/٣/١٩٨٣ في شقة أحد المواطنين وحقق معها بمعرفة النيابة العامة في القضية رقم ٣٤١١ لسنة ١٩٨٣ وقدمتها النيابة العامة الى المحاكمة بتهمة الاعتياد على ممارسة الدعارة وفي ١٦/٥/١٩٨٣ حكمت محكمة جنح الآداب حضورا بجسها مدة ثلاثة اشهر مع النفل والاياف الشامل والمراقبة مدة مساوية الا ان محكمة الجنح المستأنفة قضت بجلسة ١٩/٦/١٩٨٣ بالغاء الحكم المستأنف وبراءتها من التهمة المنسوبة اليها تأسيسا على عدم توفر ركن الاعتياد .

وهذا الحكم في منطوقه والأسباب التي قام عليها لا يحوز دون مساءلة الموظفة المذكورة عن واقعة تواجدها بمفردها وهي موظفة متزوجة في شقة أحد المواطنين الذي تحوم حوله شبهات سوء السلوك على النحو السابق بيانه ، وهي واقعة ثابتة في حقها تشكل ذنبا اداريا يستوجب مساءلتها تأديبيا ، ذلك ان الموظف العام لا تقتصر مسؤوليته على ما يرتكبه من اعمال في مباشرة لوظيفته الرسمية بل انه قد يسأل كذلك تأديبيا عما يصدر عنه خارج نطاق عمله ، فهو مطالب على الدوام بالحرص على اعتبار الوظيفة التي ينتمى اليها حتى ولو كان بعيدا عن نطاق اعمالها ولا يجوز ان يصدر منه ما يمكن أن يعتبر مناقضا للثقة الواجبة فيه والاحترام اللازم اذ لا ريب ان سلوك العامل ومسمته خارج نطاق عمله يتعكس على عمله الوظيفي وعلى الجهاز الاداري الذي يمثل فيه .

ومن حيث ان ما جاء في الحكم المطبوع فيه من ان تحريرات شرطة الآداب لا تصل الى رجال المباحث الا بعد ان تكون قد شاعت بين الناس وان لهذه التحريات سند من الواقع هذا القول هو من قبيل القضاء بعلم المحكمة ، ولا سند له من الاوراق في الوقائع المعروضة ولا ضرورة توجبه ، اذ ليس من الضروري ان تكون مهاجمة شقة المقاتل التي ضبطت فيه الطاعنة قد تمت بعد ان شاع بين الناس امر فساد هذا المقاتل ولم يثبت ذلك من الاوراق ونيس من الضروري ان يكون ما شاع بين الناس من امر فساد هذا المقاتل ، ان صح ذلك - متفقاً مع الحقيقة - والثابت من الاوراق انه قد تمت مهاجمة شقة المقاتل بمعرفة شرطة الآداب وانه قد تم ضبط الطاعنة مع رجلين لا تربطها بها صلة شرعية ، وانه قد ضبطت بالشقة شرائط فيديو تحتوي على عروض مخلة بالآداب ، ولكنه لم يثبت ان المخالفة المسلكية المنسوبة الى الطاعنة كانت تجاوز مجرد التواجد المكاني مع اغراب في شقة المقاتل الامر الذي عرضها للضبط بمعرفة مباحث الآداب واتهامها في قضية آداب ، اذ لم يثبت وجود اية علاقة غير شريفة للطاعنة بصاحب الشقة او بمن كان فيها من الرجال وقت الضبط ، كما لم تثبت ان الطاعنة قد ضبطت وهي تشاهد شرائط الفيديو المخلة بالآداب ، اذ انها كانت في وضع مع الرجال يمكن تفسيره بأنه يخالف الآداب والعرف وحسن السمعة وانسيرة الطيبة ، فضلاً عن الكرامة والاحترام . وعلى ذلك فان كل ما يمكن نسبته الى الطاعنة من أسباب الخروج على واجبات الوظيفة هو تواجدها بشقة المقاتل الامر الذي عرضها للضبط والاتهام في قضية آداب ، وهو الاتهام الذي وجهته اليها النيابة الادارية في تقرير الاتهام . اما قول المحكمة بأن صاحب الشقة كان يقيم بمفرده وانه يستخدم الشقة كمصيف ، وان الطاعنة يعمل زوجها بالخارج ولا يقيم في المدينة - فهي في جملتها أقوال تسيء الى الطاعنة بلا موجب وبلا مبرر في مجال

المساءلة التأديبية فضلا عن عدم ثبوت صحتها . اذ لم يقدّم دليل من الأوراق على ان صاحب الشقة يقيم فيها وحده ، ولأن هذه الإقامة الانفرادية هي التي جذبت اليها — وجهات الأسباب لزيارة الطاعة للمقاول فيها ، ولم يقدّم دليل من الأوراق على ان المقاول — يستخدم هذه الشقة كمصيف فقط وانه لا يستخدمها استخدام المقاول لمكتب فيدعى فيه ادارة اعماله ، ولم يثبت من الأوراق الغرض من زيارة الطاعة للمقاول وحقيقة صلتها به وابعاد هذه الصلة ، وليس كل من تواجد في مكان فيه رجال مما يمكن تفسيره بأنه لارتكاب الفحشاء ولممارسة الخطيئة ، بل ان وجود أكثر من رجل في المكان الذي اقتحمته شرطة الآداب مما يوحى — ولا يدل — على ان وجود الطاعة في ذلك المكان كان لغرض لا يتصل بسلوكيات الاثم والخطيئة . كما ان غياب زوج الطاعة عن المدينة لم يكن سببا لتواجدها في صحبة الرجال الاغراب عند ضبطها بمعرفة مباحث الآداب في شقة المقاول ، اذ لا يسوغ في العقل تفسير كل غياب للزوج عن زوجته بأنه ينتج انحرافها عن انجادة ، كما لا يجوز تفسير كل وجود لاثني في مجتمع الرجال بأنه وجود لارتكاب الفحشاء والاثم وعلى العموم فليست كل تحريرات الشرطة صحيحة ، وليست كل تحريرات الشرطة لها سند من الأوراق وليس كل ما يشيع عن الناس يصادف الحقيقة والصدق في شأنهم ، والواقعة الواحدة قد يختلف الناس في تفسيرها وفي رؤاهم عنها ايا اختلاف ، ولو كانت كل تحريرات الشرطة صحيحة كما توهمت المحكمة التأديبية في حكمها المطعون فيه لما قامت بالبلاد وبالدينا بأسرها حاجة الى خدمات القضاء والعدل . والثابت ان النيابة الادارية قدمت الطاعة بتهمة التواجد في شقة مريبة ممّا عرضها للقبض عليها واتهامها في قضية آداب فان المحكمة اعتلت متن الشطط في التأييم وانقلاب واصابت الطاعة بجراح عميقة في مسلكها واعتبارها بلا دليل وبلا سند من الأوزان ، سوى مجرد التواجد في شقة مريبة ( ٥٠ - ٢ )

تدهما الشرطة ولم يثبت من الاوراق ان الطاعة كانت فى اى وقت على علم مسبق بحقيقة المكان وما يحيط به من شبهات وما يتصل بصاحب المكان من اسباب الارتياح فى حقه ، لذلك يكون التغليب على الطاعة بالتأنيب والعقاب من جانب المحكمة التأديبية فى غير محله وغير قائم على اسباب صحيحة فى جملتها ، واذا كان مجرد تواجد اثنى فى مكان ترتاب فيه الشرطة ولم يثبت ان الوظيفة كانت ترتاب فيه مما يجازى عنه بالفصل من الخدمة كائى جزء يلقى توقيعه بمن تضبط وهى تمارس الائم والفحشاء والخطيئة . والثابت ان المحكمة آلت مع هذه الاسباب غير الصحيحة واستخلصت بغير موجب عدم صلاحية الطاعة للاستمرار فى انوظيفة ، ولذلك كان على هذه المحكمة ان تصحح ما اعوج من القضاء المطعون فيه ، وان ترد العقاب المبالغى فيه التأنيب فى العقاب الى نصابه الصحيح المقبول ، وان تأخذ الطاعة بما ثبت فى حقها بالحق والصواب والتفسير الصحيح للوقائع ، وتقضى بالغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من فصل الطاعة من الخدمة بقيام العقاب التأديبى فيه على اساس من الغلو والتسوط فى التأنيب والعقاب ، ومن ثم اتسم بعدم المشروعية ، وترده الى النصاب المعتدل من العقاب .

ومن حيث انه ولئن كان للسلطات التأديبية ومنها المحاكم التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الادارى وما يناسبه من جزاء بغير معقب عليها فى ذلك الا ان مناط مشروعية هذه السلطة - شأنها شأن اية سلطة تقديرية اخرى - الا يشوب استعمالها غلو . ومن صور هذا الغلو عدم الملاءمة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب الادارى وبين نوع الجزاء ومقداره فى هذه الصورة تعارض نتائج عدم الملاءمة الظاهرة من انههدف الذى تغياه القانون من التأديب وهذا الهدف هو بوجه عام تأمين نظام سير المرافق انعاما ولا يتحقق هذا التأمين اذا انطوى الجزاء على مفارقة صارخة فى

هذه الحالة يعتبر استعمال — سلطة تقدير الجزاء مشوباً بالغلو فيخرج  
التقدير من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ومن ثم يخضع لرقابة  
هذه المحكمة .

ومن حيث ان حكم المحكمة التأديبية المطعون فيه قد ضرب صفحا  
عن الظروف التي لابتست موقف السيدة / . . . . والملايسات التي  
احاطت بالواقعة وغالى في توقيع الجزاء وعاقب الطاعة بالفصل من الخدمة  
ما يصم الجزاء بعدم المشروعية ومن ثم يضمن الغاء الحكم المطعون به  
ومجازاة الطاعة بالجزاء المناسب الذى تقدره المحكمة بتأجيل ترقيتها عند  
استحقاقها لمدة ستين .

( طعن ٢٣٣٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٦ )

### ( ب ) شهادة الشهود

#### قاعدة رقم (٢٤١)

المبدأ :

مناط نفي الاتهام هو اثبات عدم صحة الوقائع المنسوبة والتي تشكل  
خروجاً على مقتضى الواجب الوظيفى — لا يؤثر فى ذلك ان احد شهود اثبات  
الواقعة كانت بينه وبين من نسبت اليه هذه الواقعة ضفينة سابقة ما لم تكن  
هذه الشهادة هى الدليل الوحيد على نسبة الجريمة التأديبية الى العامل ،  
وبالتالى يتعين اصدارها لما يشعر بها ويحيط بها من شك لا تقوم بسببه  
تلك الشهادة وحدها كأساس سليم قانوناً للادانة — اذا تصافرت الأدلة غير  
الظنون فيها بنرت واقعة معينة ونسبتها الى عامل تعد جريمة تأديبية على  
نحو يكفى لاثبات ذلك .

### الحكمة :

وفن حيث ان عناصر المنازعة تحصلت في ان السيدة / . . . الموظفة  
بمكتب السجل التجارى بسوهاج والسيد / . . . . امين المكتب قدم  
كل منهما شكوى ضد الطاعة بشأن تعديها على الاولى بالفاظ تمس الشرف  
والسمعة ومحاولة ضربها بالحذاء وذلك بمكتب الشاكية في يوم  
١٨/١٠/١٩٨٣ - وقد تولى النيابة الادارية بسوهاج التحقيق في هذا  
الموضوع في القضية رقم ٣٧٤ لسنة ١٩٨٣ حيث اصر كل من الشاكين على  
ما جاء بشكواه واستشهد بالسيد / امين خزينة السجل التجارى بسوهاج  
الذى تدخل بين الطاعة والشاكية وانهى المشادة بينهما ، وقد انكرت  
الطاعة ما نسب اليها وازافت بأن رئيس المكتب لا يرغب في بقائها في  
العمل ويريد التخلص منها وان ما حدث بينها وبين زميلتها مجرد مشادة  
كلامية واستشهدت بزميلتها . . . والتي شهدت بوقوع المشادة الكلامية  
بينهما وانها لم تسمع بشئ مما دار في هذه المشادة التى قام بفضها رئيس  
المكتب ورئيس الخزينة . واثبتت النيابة الادارية الى أن الثابت من التحقيق  
ومن أقوال كل من . . . رئيس مكتب السجل التجارى بسوهاج  
و . . . امين الخزينة بالمكتب تعدى . . . بالسب والضرب على زميلتها  
. . . بالمكتب يوم ١٨/١٠/١٩٨٣ مما يشكل فى حقها مخالفة ادارية  
لخروجها على مقتضى الواجب الوظيفى فى عملها لسلوكها مسلكا مبيها  
لا يتفق والاحترام الواجب لمقتضيات الوظيفة العامة .

وقد رأت النيابة الادارية أن ما أسند للسيدة / . . . ( الطاعة )  
يشكل فى حقها جريمة عامة يؤتمها قانون العقوبات لارتكابها جريمة  
الضرب والسب فى حق زميلتها . . . ولكن نظرًا لما فى الجزاء الادارى  
المشد من ردع لها ولا مثالا فقد قررت النيابة الادارية غش النظر عن

ابلاغ النيابة العامة بالواقعة اكتفاء بتوقيع الجراء الادارى المشدد على  
ما اقترفته من اثم .

وبناء على اوراق التحقيق ومذكرة ادارة الشئون الادارية بمصلحة  
التسجيل التجارى اصدر رئيس المصلحة القرار رقم ٤ لسنة ١٩٨٤ فى  
١٨/١/١٩٨٤ بمجازاة السيدة / . . . الموظفة بمكتب السجل التجارى  
بسوهاج بخضم عشرة ايام من راتبها لما نسب اليها من مخالفات . وقد  
ضمت السيدة المذكورة على هذا القرار امام المحكمة التأديبية بمدينة اسيوط  
فى الطعن رقم ١٤٤ لسنة ١١ القضائية طالبة الفاء قرار الجراء رقم ٤ لسنة  
١٩٨٤ واعتباره كأن لم يكن وبجلسة ٢٩/١٢/١٩٨٥ حكمت المحكمة  
بقبول الطعن شكلا ورفضه موضوعا . واقامت المحكمة قضاءها على ان  
اثبات من الأوراق والتحقيقات قيام الطاعنة بالاعتداء على زميلتها فى العمل  
. . . بالالفاظ النابية وغير اللائقة ، وشروعها فى التمدى عليها بالضرب  
بالحذاء مما يشكل فى حقها ذنبا اداريا لما ينطوى على مسلكها من خروج  
على مقتضيات الوظيفة العامة وما تفرضها من احترام يجب ان يسود فى  
علاقات العمل بين الرئيس والمرؤوس وبين الزملاء بعضهم البعض وما يجب  
ان تنطوى عليه هذه العلاقات من الود وحسن المعاملة والاحترام . ومن  
حيث ان مبنى الطعن ان الحكم المطعون فيه لم يراع وجود خصومة سابقة  
بين الطاعنة والسيد / امين المكتب وهو ما تناولته النيابة الادارية بالتحقيق  
فى شكوى الطاعنة فى القضية رقم ١٠٧ لسنة ١٩٨١ نيابة ادارية بسوهاج  
والذى انتهى الى صدور قرار مصلحة التسجيل التجارى رقم ١٥٩ لسنة  
١٩٨١ مجازاة كل من امين المكتب السيد / . . . بخضم ثلاثة ايام ،  
وبخضم يوم من اجر كل من السيد / . . . والسيد / . . . ومن حيث  
ان السبب للطعن غير شديد ، ذلك لان وجود خصومة وضعينة بين الطاعنة  
والسيد / رئيس المكتب لا ينفى بذاته ما نسبته احدى العاملات بالمكتب

وهي السيدة / . . . . للطاعة من اعتداءها عليها بمكتبها ، ذلك لأن  
مناط فنى الاتهام هو اثبات عدم صحة الوقائع المنسوبة اليها واتى بشكل  
خروجاً على مقتضى الواجب الوظيفي ، ولا يؤثر فى ذلك ان احد شهود  
اثبات الواقعة كانت بينه وبين من نسبت اليه هذه الواقعة ضغينة سابقة ما لم  
تكن هذه الشهادة هى الدليل الوحيد على نسبة الجريمة التأديبية الى  
العامل وبالتالي يتعين اهدارها لما يشوبها ويحيطها من شك لا تقوم نسبيته  
تلك الشهادة وحدها كأساس سليم قانوناً للادانة ومن ثم فانه اذا تضافرت  
الادلة غير المطعون فيها بحدوث واقعة معينة ونسبتها الى عامل تدعو كجريمة  
تأديبية على نحو يكفى لاثبات ذلك قبله وبصرف النظر عن شهادة مشكوك  
فى صحتها فانه لا يؤثر فى ثبوت مسئولية المنسوب اليه الاتهام الا باثبات  
عدم صحته أو عدم وقوعه أصلاً بالأدلة الكافية واثبات تفاهتها وتهازها  
جميعاً بما يرتب اهدار دلائلها قانوناً ومن حيث ان ما نسب الى الطاعة من  
تعيدها بالضرب والسب على زميلتها قدقالت به هذه السيدة وأيدها فى ذلك  
السيد / . . . . أمين خزانة السجل التجارى الذى شهد بحدوث اشتباك  
بالأيدى بينهما بعد توجيه ألفاظ السباب ثم حاولت الطاعة الاعتداء عليها  
بالهذاء وانه ممنعا من ذلك وهو ما ذهب اليه كذلك أمين المكتب السيد /  
. . . . واذ أنكرت الطاعة فى تحقيق النيابة الادارية ما نسب اليها الا انها  
أقرت بالاتهام الموجه اليها ضمناً بقولها ان ما حدث هو مشادة كلامية فقط  
وقد استشهدت بالسيدة / . . . . غير ان المستشهد بها المذكورة قد أقرت  
فى التحقيق بوقوع مشادة بين الطاعة وزميلتها وقد حاولت كل منهما  
الامساك بالأخرى فتدخل رئيس المكتب ورئيس الخزينة ومنعهما من  
ذلك ، وانها لم تسمع أى شئ بالنسبة للشتائم والألفاظ التى حدثت اثناء  
المشادة .

ومن حيث ان شاهد النفى الوحيد والذي استندت لشهادته الطاعة

امام النيابة الادارية وهي السيدة / . . . لم تتضمن احوالها ما ينفي  
الوقائع التي نسبت الى الطاعنة بل اقرت فضلا عن ذلك بوقوع المشادة  
بين الطاعنة والشاكية ، ولم تؤيد أو تنفي الشكائم والألفاظ التي حدثت  
أثناء المشادة .

ومن حيث انه بناء على ما تقدم فان ما نسب الى الطاعنة من التعدي  
بالضرب والسب على زميلتها . . . . . يكون قد ثبت في حقها ثبوتا كافيا  
حتى مع استبعاد شهادة أمين المكتب الذي تطعن شهادته بالخصومة السابقة  
بينهما ويكون القرار الصادر بمجازاتها عما نسب اليها قائما على سبب  
صحيح ومتفقا مع صحيح حكم القانون . واذا انتهت المحكمة التأديبية  
بمدينة اسبوط الى رفض الطعن على القرار التأديبي المذكور فان حكمها  
يكون متفقا مع صحيح حكم القانون ، ويكون النفي عليه على غير اساس  
من القانون متعيना رفضه .

ومن حيث ان هذا الطعن معنى من الرسوم باعتباره طعنا في حكم  
محكمة تأديبية وفقا لنص المادة ٩٠ من قانون نظام العاملين المدنيين  
بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .  
( طعن ١١١٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٦/١٠ )

#### قاعدة رقم ( ٢٤٢ )

الاستدلال :

مضى ثبت ان المحكمة التأديبية قد استغضت النتيجة التي انتهت  
اليها استخلاصا سائفا من اصول نتيجتها ماديا وقانونيا وكيفتها تكييفا  
سليما وكانت هذه النتيجة تبرر الاقتناع الذي بنت عليه قضائها فانه  
لا يكون هناك محل للتعقيب عليها - للمحكمة الحرية في تكوين عقيدتها من  
اي عنصر من عناصر الدعوى - لها ان تأخذ بما تطعن اليه من احوال

الشهود وان تطرح ما عداها مما لا تطمئن اليه . لا تثرب على المحكمة التأديبية ان الملمت حكمها بالادانة على الاخذ بأقوال الشهود متى كان من شأنها ان تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها .

#### الحكمة :

ومن حيث أنه كما استقر عليه قضاء هذه المحكمة فانه متى ثبت أن المحكمة التأديبية قد استخلصت النتيجة التي اتهمت اليها استخلاصا سائفا من أصول نتائجها ماديا وقانونيا وكيفتها تكييفها سليما وكانت هذه النتيجة تبرر اقتناعها الذي بنت عليه قضاءها فانه لا يكون هناك محل للتعقيب عليها ذلك ان لها الحرية في تكوين عقيدتها من أى عنصر من عناصر الدعوى ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بما تطمئن اليه من أقوال الشهود وان تطرح ما عداها مما لا تطمئن اليه ، فلا تثرب عليها ان هي اقامت حكمها بالادانة على الاخذ بأقوال هؤلاء الشهود متى كان من شأنها ان تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها .

ومن حيث أن الثابت ان الحكم المطعون فيه قد استخلص اداته للطاعن بارتكاب المخالفة الادارية المنسوبة اليه والمتعلقة بتوجيه عبارات القذف والسب للشاكية الى أقوال الشهود التي أدلوا بها في تحقيقات النيابة الادارية وهم فضلا عن الشاكية كل من . . . . . فنى المعامل بمستشفى الحوامدية و . . . . . معاونا المستشفى ، ولقد ذكرت الشاكية بأن الطاعن وجه اليها هذه العبارات غير اللاتقة وهو بصدد ابلاغها بضرورة تنفيذ ما كلفت به من العمل بقسم الغلايا ثم شهد كل من الشاهدين السائلين بأن عند مناقشتها من الطاعن عقب هذه الواقعة اقر لهما بأنه وجه للشاكية العبارات وفي امكانه ان يوجه لها أكثر منها ، ومن ثم فان الحكم المطعون فيه وقد استند في اداته للطاعن الى الادلة السالفة والمتثلة في أقوال الشهود التي أدلوا بتحقيق النيابة الادارية فانه يكون قد استخلص

النتيجة التي انتهى اليها استخلاصا سائفا من أصول تتجها ماديا وقانونيا  
وقى الممتنان المحكمة التأديبية الى هذه الشهادات ما يضيء انها قد اطلحت  
ما ابداه المتهم امامها من دفاع من وجود خلاقات يته وبين الشهود - قصد  
به التشكيك فى صحة هذه الأقوال ، ومن ثم فلا يجدى الطاعن اعادة  
الجدال فى تقدير أدلة الدعوى ووزنها متى كان الحكم المطعون فيه -  
كالحالة المعروضة - قد استخلص ثبوت المخالفة الادارية قبل المتهم  
استخلاصا سائفا من الأدلة السالفة والتي تتجها ماديا وقانونيا اذ يظل  
تقدير المحكمة للدالة فى هذه الحالة بنأى عن التعقيب باعتباره من الأمور  
الموضوعية التي تستقل بها المحكمة التأديبية ما دام تقريرها سليما  
وتدليلها سائفا .

ومن حيث أنه لا يجدى الطاعن أيضا استناده فى تقرير طعنه الى  
عدول النيابة الادارية عن اتهامه بتكليف الشاكية بأعمال لا تناسبها بصد  
شهادة السيد / . . . . مراجع أول المعامل بديرية الصحة بأن العمل  
المكلف به الشاكية يقتصر على فحص العينات بالمستشفى صباحا ذلك أنه  
مردود على هذا الوجه من الطعن بأن الاتهام المنسوب الى الطاعن موضوع  
المحاكمة التأديبية التي صدر فيها الحكم المطعون فيه متعلق بتوجيه الطاعن  
لفشاية العبارات غير اللائقة سالفة الذكر وهي ما صدر الحكم بإداته  
بنسبها ، ومن ثم فلا يفض من صحة هذا الحكم أو صحة الاسانيد والأدلة  
انتهى استند اليها فى ادانة الطاعن عن هذا الذنب الادارى عدول النيابة  
الادارية عن اتهامات أخرى كانت محل تحقيقها أثناء واقعة القذف ونسب  
المعرضة ، لأن المناط فى الحالة المعروضة هو بصحة واقعة القذف  
المنسوبة الى الطاعن بغض النظر عن مدى صحة وقائع أخرى أشبر اليها  
عرضا أثناء تحقيق واقعة السب ، ومن ثم فإن الدلالة الظنية التي يستند  
اليها الطاعن فى استبعاد اتهامه بتكليف الشاكية بأعمال لا تناسبها لا تؤدى

الى اطراح الأدلة اليقينية التي استند بها الحكم المطعون فيه من أقوال الشهود المتوافرة في الدعوى بحسب ما سلف .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد استند الى أساس صحيح في القانون والواقع فانه يمين رفض الطعن موضوعاً .

( طعن ٤٤١٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٦/٦/١٩٩٠ )

#### قاعدة رقم ( ٢٤٢ )

##### المبدأ :

التناقض بين أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الإدانة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً بما لا تناقض فيه - تناقض الشاهد أو تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدر في سلامته مادام لم يرد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته - المحكمة لا تلزم أن تردد أقوال الشهود إلا ما تقيم عليه قضائها - التناقض الذي يبطل الحكم هو الذي من شأنه أن يجعل القليل لا يصلح أن يكون قواماً لنتيجة سنية يصح الاعتماد عليها .

##### الحكمة :

ومن حيث أن عن الوجه الثاني من التمس على الحكم المطعون فيه بأنه قد خالف القانون بقضائه برفض طلب إلغاء قرار الجراء رقم ٧٤ لسنة ١٩٨٧ لتناقض أقوال الشهود اللذين سئلوا في الوقائع التي نسبت انني الطاعن بهذا القرار ، فان الأصل أن التناقض بين أقوال الشهود لا يعيب الحكم ما دام قد استخلص الأدلة من أقوالهم استخلاصاً سائفاً بما لا تناقض فيه ، كما أن تناقض الشاهد أو تضاربه أو تناقض رواية الشهود في بعض تفاصيلها لا يعيب الحكم أو يقدر في سلامته ، ما دام لم يرد تلك التفاصيل أو يركن إليها في تكوين عقيدته والقاعدة أن المحكمة لا تلزم

بحسب الأصل بأن تورد من أقوال الشهود الا ما تقيم عليه قضاؤها أما التناقض الذى يطل الحكم هو الذى من شأنه أن يجعل الدليل متهاويا متناقضا لا يصلح أن يكون قواما لنتيجة سليمة يصح الاعتماد عليها .

ومن حيث أنه متى كان ذلك وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه قد استخلص اداة الطاعة فيما نسب اليه بالقرار المطعون فيه من أقوال شهود / . . . . . و . . . . . استخلاصا سائغا بنا اتفقت عليه أقوالهم ولا تناقض فيها ، ولم يورد التنصيلات التى اختلفت فيها أقوالهم ولم يركن اليها حيث اتفقت أقوالهم على أن الطاعن دخل مكتب السيد / مدير عام شئون العاملين ( رئيسه الأعلى ) مسكا بماسورة حديدية قاصدا تهديده وأنه تجاوز حدود الاحترام والتوقير لرئيسه الأعلى متخذنا معه بطريقة غير لائقة وهما المخالفتان المنسوبتان للطاعن بالقرار المطعون فيه وجوزى عن المخالفة الأولى بغضم عشرة أيام من مرتبه وعن المخالفة الثانية بغضم خمسة أيام من مرتبه ، اذ أنه متى كان ذلك كان ما ينمى به الطاعن على الحكم المطعون لديه بأنه قد خالف القانون على الوجه المتقدم لا يكون قائما على أساس سليم من القانون متعين الرفض .

( طعن ٣١٠٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/١١/٢١ )

#### قاعدة رقم ( ٢٤٤ )

##### الحكمة :

الحكمة التأديبية لها الحرية فى تكوين عقيدتها من أى عنصر من عناصر الدعوى - لها فى سبيل ذلك أن تأخذ بما تظمن اليه من أقوال الشهود وأن تطرح ما عداها بما لا تظمن اليه - وزن الشهادة واستخلاص ما تستخلصه للحكمة منها هو من الأمور الموضوعية التى تستقل بها الحكمة التأديبية - ذلك ما دام تقديرها سليما وتبليها سائغا .

### الحكمة :

ومن حيث أنه بالنسبة للوجهين الرابع والخامس من أوجه الطعن والذين يقومون استنادا الى أنها أسست حكمها على أقوال من سمعت أقوالهم أمام اللجنة المذكورة رغم ما قدمه المحالين من أوراق تثبت ادائهم وعدم صدقهم في أقوالهم فإن ذلك مردود عليه بما استقر عليه قضاء المحكمة الادارية العليا من أن المحكمة التأديبية لها الحرية في تكوين عقيدتها من أى عنصر من عناصر الدعوى ولها في سبيل ذلك أن تأخذ بما تطمئن اليه من أقوال الشهود وأن تطرح ما عداها عما لا تطمئن اليه فلا ترتب عليها أن هي أقامت حكمها بإدانة الطاعنين على الأخذ بأقوال الشهود متى كان من شأنها أن تؤدي الى ما رتبته الحكم عليها - في تلمنتها الى هذه الأقوال ما يفيد أنها طرحت ما ابداه الطاعنان أمامها من دفاع قصد به التشكيك في صحة هذه الأقوال - فما يثيره الطاعنون في هذا الشأن على التحصن المتقدم لا يبدو أن يكون محاولة لاعادة الجدل في تقرير أدلة الدعوى ووزنها بما لا يجوز اثاره أمام المحكمة الادارية العليا اذ أن وزن الشهادة واستخلاص ما استخلصته منها لهو من الأمور الموضوعية التي تستقل بها المحكمة التأديبية ما دام تقديرها سليما وتدليلها بماثقا .

( طعن ١١٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٠/٧/٣١ وطعن ١٥٩٣ لسنة ٣٣ ق

جلسة ١٩٩٢/١/١١ )

( ج ) الاعتراف

قاعدة رقم ( ٢٤٥ )

التي هي :

الاعتراف - وهو الاقرار بارتكاب الذنب المسند في خبر الإتهام -  
يجب أن يكون صريحا ولا يحتل تأيلا في ارتكاب الواقعة محل الاقرار .

الحكمة :

ومن حيث أن ما قرره المتهم في تحقيق الجهة الادارية أن السكر  
المحبل على السيارة قيادة السائق / . . . وصل الى المجمع يوم  
١٩٨٧/١/١ كاهلا فيما عدا ٢٥٠ عبوة ٢ كيلو جرام ، أبدى له السائق  
أنه تورط فيها وقام بسداد ثمنها ، وقد أيد المتهم في ذلك البقال . . .  
وبالتالي فإن المتهم لم يعترف - كما ورد بالحكم - بالمخالفة المنسوبة  
اليه والخاصة بتصرفه في كمية السكر الواردة بقرار الاتهام وذلك ببيعها  
في السوق السوداء - بحسبان ان الاعتراف - وهو الاقرار بارتكاب  
الذنب المسند في قرار الاتهام - يجب أن يكون صريحا ولا يحتل تأيلا  
في ارتكاب الواقعة محل الاقرار ، ويقتصر اعتراف المتهم على ما قرره  
ضراحة من وصول كمية السكر الى المجمع ناقصة ٢٥٠ عبوة زنة ٢ كيلو  
جرام وقبولها بعد سداد السائق لثمنها .

( طعن ٣٤٨٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٣/٢/٩ )

( د ) الاقرار الذي لا يعول عليه

قاعدة رقم ( ٢٤٦ )

المبدأ :

الاقرار الذي لا يعول عليه هو ذلك الذي يثبت أن موقعه قد حرره في حالة تفقده إرادته واختياره أو تعطيل قدرته على النهم والتقدير والاختيار - ذلك كان يصدر الاقرار منه تحت ضغط اكراه يفقده الإرادة وحرية الاختيار .

النتيجة :

ومن حيث أن الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه أنه عول على الاعتراف المنسوب اليه في حين أنه ليس له صدى من ماديات الدعوى . ومن حيث أن هذا الاعتراف قد ورد في اقرار كتابي موقع من الطاعن قدمه رئيس المكتب خلال تحقيق النيابة الادارية وقد تمت مواجهة الطاعن به فأقر بصدوره منه .

ومن حيث أن الاقرار الذي لا يعول عليه ذلك الذي يثبت أن موقعه قد حرره في حالة تفقده إرادته واختياره أو تعطيل قدرته على النهم والتقدير والاختيار كان يصدر الاقرار منه تحت ضغط اكراه ملجئ يفقده الإرادة وحرية الاختيار وهو ما لم يثبت أنه قد يتحقق في الحالة الماثلة حيث لم يدع الطاعن ذلك فضلا عن توافق الاقرار مع ما يثبت في حق الطاعن بشهادة الشهود وبعد ذلك من الأدلة على النحر الذي اثار اليه الحكم الطعين وفق ما أسفر عنه التحقيق .

( طعن ١٣٠٤ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٣/٥/١٩٨٩ )

## ٤ - حرية القاضي التأديبية في تكوين اقتناعه

قاعدة رقم ( ٢٤٧ )

المبدأ :

يحتج القاضي بحرية كاملة في مجال الإثبات - لا يلتزم بطرق معينة للإثبات - للقاضي أن يجد بكل حريته طرق الإثبات التي يراها وادلة الإثبات التي يرتضيها وفقا لظروف الدعوى المعروضة عليه - للقاضي التأديبي أن يستند الى ما يرى أهميته ويبنى عليه اقتناعه وإن يهدر ما يرى التشكك في امره ويعطرحه من حسابه - أساس ذلك : اقتناع القاضي التأديبي هو سند فضائه دون تقييد بمراعاة أساليب طرق الإثبات أو ادواته .

الحكمة :

ومن حيث أن عناصر المنازعة في الطعن المائل تخلص في أنه بتاريخ ١٢/١٢/١٩٨١ تماقت مديرية الطرق والنقل بمحافظة القاهرة مع الما قول . . . لتنفيذ عملية التكسيات الحجرية لجسور النيل في المنطقة من شبرا الى حلوان بقيمة أجمالية ١٩٩٨٠٠ جنيه وذلك طبقا للشروط والمواصفات الواردة بالعقد ، وبتاريخ ١٢/٤/١٩٨٤ عاينت الرقابة الادارية التكسيات محل العقد فتبين أن الما قول المذكور لم يلتزم المواصفات الواردة بالعقد ورغم ذلك قامت مديرية الطرق بتسلم الأعمال الأمر الذي دعا الى ابلاغ النيابة الادارية التي طلبت من الهيئة العامة للطرق والكبارى تشكيل لجنة لفحص الأعمال وتقديم تقرير بالرأى الفنى ، وفى ١٢/٧/٨٤ أودع مدير ادارة المعامل المركزية بالهيئة تقريرا تضمن أنه قد تم استحضار خمس عينات من الأحجار التي استخدمت في عملية التكسية من مناطق متفرقة لمعرفة مندوبى المعامل المركزية ، وقد تبين من اجراء التجارب : . . .

١ - من حيث الملاحظات العملية لعمليات التكسيات الحجرية ، تبين

أن ثلاث عينات تخرج عن حدود المواصفات للتكسية من حيث النوع في تجربة الامتصاص والتحلل وعيتين تتطابقان وحدود المواصفات •

٢ - من حيث الملاحظات الوضعية الميدانية تبين أن معظم الأحجار مقاسات ٣٠ - ٤٠ سم وتقل بذلك عن الحد المطلوب وهو ٥٠ سم ، وأن معظم المسطحات المنفذة لم يتم الالتزام بتنفيذ الكحلة البارزة سمك جسم طبقا لشروط العقد ما عدا القطاع الغربي لكويري قصر النيل قد تبين أنه بالسلك المطلوب وأن معظم المسطحات المنفذة فيها الأحجار غير منتظمة وكمية المونة الأسمنتية غير كافية ويوجد فجائى غير متباعدة بالكمية المناسبة لمونة الأسمنت وأنه في معظم المنطق التفتت تلاحظ عدم تجهيز واصلاح الارتيك الترابى حيث تبين عدم انتظام الميول الطولية والعرضية ، وان اسماك التكريات تقل عن الاسماك المطلوبة وذلك على النحو الموضح تحصيلًا بتقرير اللجنة المذكورة •

٣ - بالنسبة لمونة الأسمنت المستخدمة في البناء لم يتم اختبارها لعدم الامتصاص في ذلك •

٤ - هناك مسافة تقرب من ٩٠ م بمنطقة روض الفرج التكسية بها غير منتظمة ويوجد بها ميل وتكرش •

ومن حيث أن الثابت من هذا التقرير على ما تقدم أن كثيرا من الأعمال المسندة الى المقاول المشار اليه لم تنفذ طبقا للشروط والمواصفات المتعاقد عليها •

ومن حيث أن الطاعن الأول قد كلف بالإشراف على أعمال المقاول المذكور وكان عضوا بلجنة التسلم النهائية ، فانه وقد تبين من الأوراق ان تلك الأعمال لم تأت مطابقة للشروط والمواصفات فان ما نسب الى الطاعن

الأول يكون ثابتاً في حق لائه بذلك. يكون قد أخطأ مرتين حين أجهل متابعة الإشراف على أعماله. متابعة منتظمة تمكنه من كشف الخطأ في حينه والتنبيه إليه، ومرة حين قبل تسليم الأعيال تسليماً عاماً رغم ما جريا من قصور وعيوب.

ومن حيث أن الطاعنين الثاني والثالث والرابع بصفتهم أعضاء لجنة التسليم الابتدائي تسلموا الأعمال من المقاول المذكور رغم عدم مطابقتها للشروط والمواصفات الأمر الذي يشكل ذنباً ادارياً يوجب مساءلتهم عنه . ولا حاجة في هذا الصدد بما أوصت به اللجنة المذكورة من خصم مبلغ ١٨٠ جنيه قيمة بعض الأعيال غير المطابقة للشروط والمواصفات ذلك أن لجنة الفحص أثبتت من المخالفات ما يفوق المبلغ المشار اليه ومن ثم تكون المخالفة المنسوبة لهؤلاء الطاعنين ثابتة في حقهم .

ومن حيث أن الطاعنين الأول والثاني والخامس ، بصفتهم أعضاء لجنة التسليم النهائي قد أوصوا بتسليم الأعمال محل التعاقد رغم عدم مطابقتها للشروط والمواصفات على النحو السالف يباه ومن ثم فإن المخالفة المنسوبة اليهم تكون ثابتة في حقهم .

ومن حيث أنه عما ذهب اليه الطاعنون من بطلان أعمال لجنة الفحص أخلو تشكيلها من ممثلي مديرية الطرق والنقل فهو في غير محله لعدم وجود نص يستوجب ذلك ، فضلاً عن أن لجنة الفحص قد شكلت من جهة متخصصة لا تشاغل على أعضائها. ولا مطعن عليهم ، الأمر الذي تظن معه المحكمة التي ما جاء بتقريرها من ملاحظات .

ومن حيث أنه عن التمسك على الحكم المطعون فيه بقوله أن المحكمة بنت قضاءها على خمس عينات فحص من اثنين وعشرين عينة وأن ما فحص (٥١ - ٢)

لم يفرز، فهو على مرزوق بأن القضاء التأديبي يتمتع بحرية كاملة في مجال  
الاثبات، وأن القاضي التأديبي غير ملتزم بطرق معينة للاثبات، فهو  
الذي يحدد بكل حرية طرق الاثبات التي يقبلها وأدلة الاثبات التي  
يرفضها وفقا لظروف الدعوى المروضة عليه، وله أن يستند الى ما يرى  
أهميته ويبنى عليه اقتناعه ويصدر ما يرى التشكك في أمره وي طرحه من  
حسابه، فافتناع القاضي التأديبي هو سند قضائه، دون قيد بمراعاة  
اسبقيات لطرق الاثبات أو ادواته .

(لمن ٣٠٦٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٠)

#### قاعدة رقم ( ٢٤٨ )

المبدأ :

يتمتع القاضي التأديبي بحرية كاملة في مجال الاثبات ولا يلتزم بطرق  
معينة - له أن يحدد بكل حرية طرق الاثبات التي يقبلها وأدلة الاثبات التي  
يرتابها وفقا لظروف الدعوى المروضة عليه - للقاضي التأديبي أن يستند  
الى ما يرى أهميته ويبنى عليه اقتناعه وأن يحدد ما يرى التشكك في أمره  
وي طرحه من حساب - افتناع القاضي التأديبي هو سند قضائه دون تقيد  
بمراعاة استيعاب طرق الاثبات أو ادواته .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة مستقر على أن القاضي التأديبي  
يتمتع بحرية كاملة في مجال الاثبات ولا يلتزم بطرق معينة، وأن له أن  
يحدد بكل حرية طرق الاثبات التي يقبلها وأدلة الاثبات التي يرفضها  
وفقا لظروف الدعوى المروضة عليه . وللقاضي التأديبي أن يستند الى  
ما يرى أهميته ويبنى عليه اقتناعه وأن يحدد ما يرى التشكك في أمره  
وي طرحه من حساب فافتناع القاضي التأديبي هو سند قضائه دون تقيد  
بمراعاة استيعاب طرق الاثبات أو ادواته .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الواقعة التي أدين الطاعن استنادا إليها بالحكم الطعين ثابتة في حقه بما أورده الحكم الطعين من أدلة . فضلا عن أن ظروف استخراج الطاعن صورة من عريضة الدعوى رقم ١١١٣ لسنة ١٩٩٢ مدنى كلى شمال القاهرة ما يؤكد اتصال الطاعن ببعض خصومه وهم أصحاب المصلحة في صدور الخطاب محل المخالفة ، وتهاافت ما ذكره سببا لاستخراجه هذه الصورة .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم وكان الثابت أن الحكم المطعون فيه أقام قضاء على أدلة لها أصول ثابتة في الأوراق تصلف سندا لما انتهى اليه وأن الطعن عليه لم يتضمن سببا يكفى لتعيب الحكم المطعون فيه أسبابا أو منطوقا ، فمن ثم يتعين تأييد الحكم الطعين لأسبابه والقضاء يرفض الطعن .

( طعن ٨٣٢ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٩٣/١/٢٣ )

#### • أحكام الادانة تبني على القطع واليقين

قاعدة رقم ( ٢٤٩ )

المبدأ :

أحكام الأحكام التأديبية بالادانة لا بد ان تبني على القطع واليقين وليس على الشك والتخمين - أساس ذلك - للمحكمة التأديبية عند تعيينها لعناصر الجريمة التأديبية ملزمة بان تستند في تقديرها وحكمها على وقائع محددة وقاطعة الدلالة ذات طابع ايجابي أو سلبى يكون قد ارتكبتها العامل وثبت قبله وان هذه الوقائع تكون مخالفة تستوجب المؤاخذه التأديبية - مثال : - القول بان الطاعن هو صاحب المصلحة في ارتكاب المخالفة هو قول مرسل فلا يمكن ان يقيم عليه أى دليل ثابت من الأوراق فلا يصلح فى ذاته دليلا على ارتكاب المخالفة .

### الحكمة :

ومن حيث ان المستقر عليه قضاء أن أحكام الادانة لا بد أن تبنى على القطع واليقين وليس على الشك والتخمين ، ذلك لأن المحكمة التأديبية في تغذيد عناصر الجريمة التأديبية ملزمة بأن تستند في تقديرها وحكمها على وقائع محددة وقاطعة والدالة وذات طابع سلبى أو ايجابى يكون قد ارتكبتها العامل وثبتت قبله ، وان هذه الوقائع تكون مخالفة تستوجب المؤاخذه التأديبية . أما القول بأن الطاعن هو صاحب المصلحة فى اجراء هذا التعديل يرفع تقدير درجة كفايته من كفاء الى ممتاز ، فهو قول مرسل لم يتم عليه أى دليل من الأوراق ولا يصلح فى ذاته دليلا على ارتكاب الطاعن للمخالفة المنسوبة اليه . واذ ذهب الحكم المظعون فيه الى خلاف هذا المذهب وقضى بادانة الطاعن بتخفيض درجته ومرتبته استنادا الى هذا الغرض الذى لم يتم عليه أى دليل فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون ويتعين لذلك القضاء بالقائه وبرائة ساحة الطاعن من المخالفة المنسوبة اليه . ومن حيث أن الفصل فى الموضوع يفنى عن بحث الشك المستعجل .

( طعن ٢٤٣٩ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٦/١١/٢٥ )

### قاعدة رقم ( ٢٥٠ )

### الفصل :

الاجراء المتخذة الفعلى بعد التقرر الجوهريا فى البات وجود العجز الفعلى من تكملة وتخصيل المستوفين عنه أن وجدت - تحذف اللجنة عن القيام بهذا الاجراء يترتب عليه زعزعة النتيجة التى تنتهى اليها وعدم الثقة بها .

### الحكمة :

ومن بحيث أن المستفاد من الاطلاع على الأوراق المودعة ملف الطعن أن وظيفة الطاعن كمشرف على المزرعة مع زميله . . . . . تنص : فى

الاشراف اتقنى على المزرعة والأمر بتقديم العليقة طبقا للتعليمات ومن ثم فانه ليس من وظيفتهما صرف واستلام العليقة .

كما أن اللجنة المشكلة فى هذا الخصوص لبحث هذا الموضوع لم يتم يجرد المخزن بالمزرعة على الطبيعة ومقارنة الكميات الموجودة به بالكميات المنصرفة بأصول المحاضر وصورها حتى تبين حقيقة العجز ومقداره وتؤكد من وجود اختلاس من عدمه ويتضح لها أسبابه أن وجد وتحدد المسئولين عن هذا العجز ولما كان اجراء الجرد الفعلى يعد أمرا جوهريا فى اثبات وجود العجز الفعلى من عدمه وتحديد المسئولين منه آن وجد فان تخلف اللجنة عن القيام بهذا الاجراء يترتب عليه زعزعة النتيجة اتى انتهت اليها وعدم الثقة بها وقد انتهى الحكم المطعون فيه الى نبوت اتهام الطاعن باختلاس كمية العليقة المنوه عنها بالأوراق وتزوير محاضر الاستهلاك ولم يبين الحكم أدلة هذا الثبوت بل اكتفى بسرد الوقائع المستخلصة من تقرير اللجنة وتحقيق النيابة الادارية ولا يعد ذلك دليلا كافيا فى اسناد الاتهام الى الطاعن .

ومن حيث أن القدر المتيقن من المخالفات التى يمكن نسبتها الى الطاعن هو توقيعه على محاضر استهلاك العليقة الخاصة بمشروع الدواجن بالوحدة المحلية بقرية البكاتوش عن المدة من ٢٦/٥/٨٣ حتى ٣٠/٤/٨٤ دون أن يتأكد من مطابقة أصولها المودعة المخازن بصورها المودعة بالمزرعة مما ترتب عليه وجسود اختلاف بين الكميات المثبتة فى الأصول عن تلك المثبتة بالصور وأن هذا الاهمال يشكل اخلالا من الطاعن بواجبات وظيفته باعتباره اهمالا فى أداء هذه الواجبات .

ومن حيث أن تأسيسا على كل ما سلف فان يتعين الفاء الحكم المطعون فيه ومجازاة الطاعن بالجزاء المناسب لما ثبت فى حقه والذي تقدره المحكمة بخضم أجر شهرين من رقبه .

(طن ١٩٤٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ٢٥/٦/١٩٨٨)

قاعدة رقم ( ٢٥١ )

المبدأ :

عدم قيام المسؤولية التأديبية على الشك والتخمين بل على الثبوت واليقين .

المحكمة :

ومن حيث أنه لا يسوغ قانونا ما ذهب اليه الحكم المطعون فيه من نسبة أمور مخلة بالشرف والكرامة الى الطاعنين لم يثبت ييقين من التحقيقات ، حيث بنى الحكم هذه الاداة للطاعنين على الاستنتاج الذى تلمسه من ظروف المكان والزمان فقط على نحو لا يستقيم مع البادىء والاسس العامة للمحاكمة للمسئولية التأديبية من حتمية قيام الاداة على الثبوت واليقين ، وليس على الشك والتخمين .

( طعن ٢٨٠ لسنة ٨٤ ق جلسة ١٩٨٩/٤/١ )

قاعدة رقم ( ٢٥٢ )

المبدأ :

يتعين ان يثبت قبل العامل فعل محدد بدليل يقطع فى الدلالة على ارتكابه له - سواء كان هذا الفعل ايجابيا او سلبيا - وذلك اذا كان هذا الفعل مخالفا لواجبات الوظيفة او مقتضياتها - اذا لم يثبت ييقين فعل محدد قبل الطاعن فانه لا يكون ثمة سبب مشروع تقوم عليه مسئوليته التأديبية التى تبرر مجازاته وعقابه تأديبيا .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن المسامحات فى المسؤولية التأديبية أنه يتعين أن يثبت قبل العامل فعل محدد بدليل يقطع فى الدلالة على ارتكابه له سواء أكان هذا الفعل ايجابيا أو سلبيا وذلك اذا كان هذا الفعل مخالفا لواجبات

الوظيفة أو مقتضياتها — بحيث أنه اذا لم يثبت يقين فعل محدد قبل الطاعن فانه لا يكون ثمة سبب مشروع تقوم عليه مسئوليته التأديبية التي تبرر مجازاته وعقابه تأديبيا .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المطعون ضده يشغل وظيفة ( مشرف زراعي ) ولدى المرور على مزرعة دواجن الوجيدة المحلية بقرية قسيطة بتاريخ ١٩٨٤/١/١٧ لوحظ أن نسبة تفوق ككايت التسمين قد ارتفعت خلال الفترة من ١٩٨٣/١٢/١٦ وحتى ١٩٨٤/١/٧ حيث وصل المعدل إلى ( ٦٧٦ ) من عدد ككايت المزرعة البالغ عددها ( ٢٠٠٠ ) ككوتية رغم وجود طبيب بيطري ومشرف فني بالمزرعة هو المطعون ضده ، وبين من التحقيقات أن رئيس قسم الدواجن بمديرية الطب البيطري بالندفيلية ارجع ذلك الى أسباب مرضية وذكر أنه قد يرجع الى أسباب تتعلق بالتربية والتغذية ، وأوضح أنه قام بعينة المزرعة وتبين أنها تقع داخل البلدة ومحاطة ببرك ومستنقعات وأن اتجاه العنبر غير كاف للتهوية وأنه كان يتعين رفع درجة الحرارة والتهوية وتبين من تقرير معمل بيطري المنصورة أن سبب تفوق الككايت محل التحقيق يرجع الى وجود احتقان بالرئتين والاكياس الهوائية .

ومن حيث أنه يبين ما تقدم أن ما نسب الى المطعون ضده من اهمال لا يستند الى أساس سليم من الأوراق التي تقطع جميعا بأن سبب زيادة تفوق الككايت لا يرجع اليه أو الى اهماله في أدائه لواجباته على نحو محدد وواضح وقاطع ويترب عليه حتما تفوق الككايت على النحو السالف يباه وانما يعود ذلك أساسا الى أسباب لا دخل للطاعن بها ومن ثم فإن الحكم الطعن اذ قضى بالغاء قرار الجزاء والتحصيل يكون قد صدر سليما ومستندا الى ما هو ثابت في الأوراق ويكون الطعن والحال كذلك غير قائم على أساس جدير بالرفض .

( طعن ٩٥٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٤ )

القاعدة رقم ( ٢٥٣ )

البيان :

الحكم التأديبي بالأداة يقوم على أساس دليل قطعي تقطع به الأوراق ويقطع كل من ييقن .

الحكمة :

ومن حيث أنه من المبادئ العامة المسلمة في شريعة العقاب التأديبي أنه يجب أن يقام الحكم التأديبي للأداة على أساس دليل قطعي تقطع به الأوراق ويقطع كل من ييقن وليس على أساس الاستناد والقرائن والظن والتخمين .

( طعن ٩٢٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٨ )

القاعدة رقم ( ٢٥٤ )

البيان :

لا يجوز للمحكمة أن تستند إلى ادعاء لم يتم تمحيص مدى صحته في اسناد الاتهام إلى المتهم - تقرير الادعاء يجب ان يبنى على القطع واليقين وهو ما لا يكفي في شأه مجرد ادعاء لم يسانده أو يؤيده ما يدعمه ويرفعه إلى مستوى الحقيقة المستفاد من الواقع الناطق بليتها الفسخ عن نطقها - إذا صدر القرار التأديبي أو الحكم التأديبي غير مستظلم استخلاصنا سابقا فإنه يكون مهيأ متعين الإلغاء .

الحكمة :

ومن حيث أنه ما ورد بتقرير الاتهام إنما هو ادعاء بارتكاب المتهم لمخالفة تأديبية ، ولذلك فإنه تطبقا للقاعدة الأصولية القاضية بأن البينة على من ادعى يكون على جهة الاتهام ان تسفر عن الأدلة التي انتهت منها إلى نسبة الاتهام إلى المتهم ، ويكون على المحكمة التأديبية ان نحصر

هذه الجريمة لا يحق إلتصاف الحق من خلاله استعمال مدى قيام كل دليل كسند على وقوع الجريمة، يتعين في ضوء ما يسفر عنه التحقيق من حقائق وما يقدمه المتهم من أوجه دفاع . وذلك كله في إطار المقرر من أنه الأصل في الإنسان البراءة ومقتضى ذلك أنه لا يجوز للمحكمة أن تستند إلى ادعاء لم يتم تمييز مدى صحته في استناد الاتهام إلى المتهم ذلك أن تقرير الادعاء لا يحد وان ينشأ على القطع واليقين وهو ما لا يكفي في شأن مجرد ادعاء لم يسانده أو يؤازره ما يدعيه ورفعه إلى مستوى الحقيقة المستقاة من الواقع الناطق بقيامها المنصَح عن تحقيقها .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد انتهى إلى ادانة الطاعنين على ما ابداه المراقب المالي لحي المنتزه من أن شواطئ البحر الميت بها عشرات الوحدات يتأجير الملابس وأجوات البحر في حين أن المجالين قيد انكروا ذلك ، ولم يرد بالتحقق ما ثبت ادعاء المراقب المالي وينمى دفاع المحلين ، بل على العكس من ذلك فقد دعم المحالون ما أكدوه من عدم وجود هذه الوحدات على أرض الواقع يستندون من بينها صورة ضوئية من كتاب ادارة ضريبة الملاهي بحى المنتزة إلى ادارتى العقود والمشتريات والشواطئ ، بخصوص الاستفسار عن وحدات خلع الملابس داخل نطاق حى المنتزة وصورة ضوئية من كتاب ادارة العقود والمشتريات متضمنة بيان وحدات خلع الملابس داخل الحى وليس من بينها أية وحدة بشاطئ البحر الميت ومن بينها صورة تقرير معاينة محرر من الطاعنين يفيد أنها لم تسفر عن وجود أية وحدات خلع ملابس بمنطقة البحر الميت .

ومن حيث أن ما ادعاه المراقب المالي لحي المنتزة على ما تقدم لم يسانده أقوال شهود أو تركه دلائل أخرى ، فإن استخلاص ادانة الطاعنين من خلال هذا الادعاء رغم انكار الطاعنين يكون استخلاصا غير سائغ .

ومن حيث أنه مما يجب إيا من القرار التأديبي والحكم التأديبي أن يكون مستخلصا امتخلاصا غير سائق من عينات الأوراق فإن الحكم المطعون فيه وقد اعتراه هذا العيب يكون واجب الإلغاء .

ومن حيث أنه ليس في الأوراق ما يقطع بثبوت الاتهام المنسوب الى الطاعين في حقهم فانه يمتنع للقضاء ببراءتهم .

( طعن ٤١٩ سنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٣ )

قاعدة رقم ( ٢٥٥ )

الليسانا :

يقوم تحديد التهمة المنسوبة للعامل دون لبس أو إبهام ومواجهته بها لا يكفي في هذا الصدد الاكتفاء بمواجهة العامل بتهمة عامة غير محددة تتمثل في الإهمال في أداء واجبات وظيفته .

المحكمة :

ومن حيث أنه بالاطلاع على التحقيقات التي أجريت مع المظنون ضده تبين أنه لم يواجه إطلاقا بالتهمة المنسوبة اليه والتي جوزى عنها بالقرار المطعون فيه وتحصل هذه التهمة في عدم قيامه بالزيارات الميدانية بأسواق المعدات والأدوات للحصول على عروض مناسبة بأقل الأسعار مما تتج عنه عدم تقديم تقرير عن هذه الزيارات وعدم اعداد سجل تطور الأسعار وأدى ذلك الى الاتيان بعروض مبالغ في أسعارها واقتصرت الأسئلة التي وجهها اليه المحقق عن تفسيره لفروق الأسعار برغم عدم اختلاف المورد ودوره كرئيس لقسم المشتريات في الاشراف على عمل مندوبي المشتريات وعدم متابعتها لمؤديه ما أدى الى تحمل الشركة بفروق الأسعار بدون مبرر قد كان من المتعين على المحقق أن تشمل تحقيقاته التهمة الموجه للمظنون ضده والتي جوزى بسببها حتى يقف العامل على حقيقة التهمة المنسوبة اليه

ويحيطه علما بمختلف الأدلة التي تشير الى ارتكابه المخالفة حتى يستطيع أن يدلي بأوجه دفاعه ولا يغير من هذا القول بأنه تمت مواجهة المطعون ضده بالاهمال المنسوب اليه في اداء الواجب الوظيفي لأن من المسلم به أن التحقيق الاداري انما يهدف الى الكشف عن خطأ يدعى قيامه ومعاقبة المتسبب فيه وبالتالي يلزم تحديد التهمة المنسوبة للعامل دون نبس أو إتهام ومواجهته بها ولا يكفي في هذا الصدد الاكتفاء بمواجهة العامل بتهمة عامة غير محددة يتمثل في الاهمال في واجبات وظيفته واذا كان الحكم المطعون فيه قد اعتنق هذا النظر فانه يكون صحيحا متى اتهمت اليه ويضحى الطعن فيه على غير أساس من القانون متعيينا رفضه .

( طعن ١٦٢٠ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٢٢ )

#### لقاعدة رقم ( ٢٥٦ )

##### المبدأ :

لا يجوز للمحكمة التأديبية أن تعود للمجادلة في اثبات وقائع بذاتها سبق لحكم جنائي حاز قوة الامر المقضى ان نفى وقوعها .

##### الحكمة :

ومن حيث ان المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة انه لا يجوز للمحكمة التأديبية ان تعود للمجادلة في اثبات وقائع بذاتها سبق لحكم جنائي حاز بقوة الامر المقضى ان نفى وقوعها . فاذا كان الثابت ان الحكم الجنائي في القضية رقم ٣١٩ لسنة ١٩٧٧ المتقدم ذكره قد نفى عن الطاعن ارتكاب المخالفة المنسوبة اليه فلا يجوز للحكم التأديبي ان يعيد النظر فيما قام عليه الحكم الجنائي الذي قضى ببرائة للمخالف من هذه المخالفة . والا كان في ذلك مساس بقوة الشيء المقضى وهو ما لا يجوز في مجال تحرى مسئولية الطاعن المدنية عن العجز .

( طعن ١٤٦٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٩١/١٢/٣١ )

قاعدة رقم ( ٢٥٧ )

البيان :

الحكمة التأديبية وهي بصدد تحديد عناصر الجريمة التأديبية ملزمة بأن تستند في تقديرها وحكمها على وقائع محددة ذات طابع ايجابي او سلبى يكون قد ارتكبها العامل وثبتت قبله وإن هذه الوقائع تشكل مخالفة تستوجب المؤاخذه التأديبية .

الحكمة :

ومن حيث ان المحكمة التأديبية فى تحديد عناصر الجريمة التأديبية ملزمة بأن تستند فى تقديرها وحكمها على وقائع محددة ذات طابع ايجابي أو سلبى يكون قد ارتكبها العامل وثبتت قبله وأن هذه الوقائع تشكل مخالفة تستوجب المؤاخذه التأديبية .

ومن حيث ان الحكم التأديبى المعلوم فيه قد اذان الطاعن عن واقعة غدم تسوية المبالغ المنصرفة للإدارة وكان الثابت من الأوراق ان المبلغ تم صرفه بالشيك رقم ٤٨٩٩ لصندوق الاعانات القرعى وقام الصندوق بتحويل المبلغ لجمعية الاسر المنتجة ، وبالتالي فان ادارة الاسر المنتجة والتي يرأسها الطاعن لم تحول لها اية مبالغ يمكن ان تسأل عن غدم تسويتها انما حولت المبالغ رأساً من صندوق الاعانات الى جمعية الاسر المنتجة بالاضافة الى ان المبلغ المنصرف ورد للمديرية من الوزارة ضمن اعتمادات اناب الثالث ( مبانى وتجهيزات ) وكان يتعين على المديرية ان تصرف المبلغ فى الغرض المخصص من أجله وفى هذه الحالة يمكن تسويته بالاسلوب الحكومى ، أما وقد صرف المبلغ من صندوق الاعانات القرعى لجمعية الاسر المنتجة لشراء كتاكيت وعليقة وتوزيعها على بعض الاسر فيعذر والحالة هذه تسويته بالاسلوب الحكومى والثابت من الأوراق ان المديرية بعد ان ادركت الخطأ الذى وقع فى الصرف قررت فى ١٩٨٥/٦/٢٥

للموافقة على رأى اللجنة التى كان الطاعن عضوا بها - فيما اتهمت اياه من استرداد المبلغ من جمعية الأسر المنتجة واعادته لحسابات المديرية وتخصيصه لشراء تجهيزات •

واذ ذهب الحكم المطعون فيه الى خلاف هذا المذهب وقضى بإدانة الطاعن عن عدم تسوية المبلغ المنصرف للجمعية يكون قد اخطأ فى تطبيق القانون ويتعين لذلك القضاء بالفناء وببراءة ساحة الطاعن من المخالفة المنسوبة •

( طعن ٩٤٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٢/٧/٤ )

#### قاعدة رقم ( ٢٥٨ )

المبيحة :

على الرقم من ان الوقائع الثابتة فى حقيق الطاعن هى ذات الوقائع المادبة فى جريمة تزوير الحركات الرسمية واستعمالها الا انه لا يجوز للقضاء التأديبى ان يدينه بوصفه جناية باعتبار ان مثل هذه الإدانة لا تكون من غير محاكم الجنايات المختصة •

الحكمة :

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان المحرر المقتضى بنسبة تزويره للطاعن هو عبارة عن خطاب صادر من شئون العاملين بمحكمة طنطا الابتدائية مؤرخ ١٩٨٩/١١/٤ موجه الى ادارة مرور المحلة الكبرى وان مبادىء الفقرة الأولى من الخطاب ان الطاعن العامل بمحكمة سمنود بأجازة فى المدة من ١٩٨٩/٣/١ حتى ١٩٩٠/٢/٢٨ للعمل باحد مصانع البلاط بالإتني يسمنود واتهمت هذه الفقرة بـ « وبهذا للعلم واتخاذ اللازم » وانه قد أضيف الى نهاية هذه الفقرة ما يعد فقرة ثانية نصها « ولا مانع لدينا من تبجير اجراءات تجديد رخصة السيارة رقم ٧٦٤٩ قبل غيبة

باسم . . . . وان هذه الفقرة الأخيرة هي التي قضى الحكم الطعين بانها  
أضيفت بمعرفة الطاعن .

ومن حيث ان الثابت من الاوراق ان الطاعن هو الذى قدم الخطاب  
المتضمن موافقة الجهة الادارية على الترخيص لمن يدعى . . . . بتسيير  
سيارة نقل ، وهو يعلم ان السلطة المختصة بالجهة الادارية لم توافق على  
الترخيص نه بتسيير سيارة نقل سواء باسمه أو باسم من يدعى . . . . —  
والذى يبين من مقارنة الاسماء قرابته للطاعن — فمن ثم فان — وبغض  
النظر عن قام ماديا باضافة الواقعة المماثلة للحقيقة — القدر المتيقن فى حق  
الطاعن باعتباره صاحب المصلحة — انه شريك فى اعداد الخطاب على هذا  
النحو ، وفاعل أصلى فى تقديم الخطاب المتضمن بماذا مقايير للحقيقة الى  
ادارة المرور وهو يعلم بذلك ، وهو ما يمثل مخالفة مسلكية جسيمة تمس  
خلقه واماته وتستوجب مجازاته .

ومن حيث انه على الرغم من ان الوقائع الثابتة فى حق الطاعن هي  
ذات الوقائع المادية فى جريمة تزوير المحررات الرسمية واستعمالها الا انه  
لا يجوز للقضاء التأديبي ان يدينه بوصف جنائية ، باعتبار ان مثل هذه  
الاداة لا تكون من غير محاكم الجنايات المختصة .

ومن حيث انه متى كان ما تقدم وكان الحكم المطعون فيه قد استند  
فى مجازاة الطاعن بالفصل من الخدمة على أساس انه قد اقترف جنائية تزوير  
فى محرر رسمى واستعمله فيما زور من أجله ، حال انه لا يجوز للقضاء  
التأديبي ادانة الطاعن جنائيا فمن ثم فان الحكم الطعين يكون قد استند الى  
سبب لا يجوز له استخلاصه أو ادانة الطاعن به ، بما من شأنه ان يصم  
الحكم الطعين بسبب مخالفة القانون بقيامه على غير السبب الصحيح وصفا  
وتكيفا بما يتعين منه تعديل الحكم الطعين وفقا للتكييف التأديبي السليم

للوقائع اثباته في حقه والتي تمس خلقه وامالته والإكتهاف بمجازاته بخفض  
اجره بمقدار علاوة براءة ان مستهدف الطاعن فيما قام به هو سعيه للرزق  
الحلال خارج نطاق الوظيفة ، وهو ما لا يمثل جرما في الشريعة والعرف  
العام وان خالف الشريعة » .

( طعن ١٢٤٥ لسنة ٣٣٩ ق جلسة ١٣/٣/١٩٩٣ )

#### قاعدة رقم ( ٢٥٩ )

##### المبدأ :

عدم جواز اعادة نظر القضاء التأديبي في اثبات واقعة نفى وقوعها  
حكم جنائي - لا يمنع القضاء التأديبي من مؤاخذه العامل عن وقائع ثابتة -  
لم ينفيها الحكم الجنائي - لا تطابق بين اركان الجريمة الجنائية والتأديبية -  
ما لا يكفي من الوقائع تكون جريمة جنائية قد يكفي لتكوين جريمة تأديبية .  
ان الحكمية :

ومن حيث أن الثابت من أقوال الطاعن في تحقيقات النيابة الادارية  
أنه كان يعطى دروسا خصوصية لل طالبة . . . . . وطلبات آخر بمدرسة  
. . . . . بيورسعيد عام ١٩٨٧ ، وأن نيته قد اتجهت للزواج من الطالبة  
. . . . . لمقم زوجته ، وأنه توجه لخطبة الطالبة من والدها ، الا ان  
والدها قد طلب منه أن ينهي مشاكله أولا مع زوجته .

ليس من شك أنه لا يجوز للقضاء التأديبي أن يعاود النظر في اثبات  
واقعة نفى وقوعها حكم جنائي ، الا أن ذلك لا يمنع القضاء التأديبي من  
مؤاخذه العامل عن وقائع ثابتة لم ينفيها الحكم الجنائي ، باعتبار أنه لا تطابق  
بين اركان الجريمة الجنائية - والتأديبية ، وأن ما لا يكفي من الوقائع  
لتكوين جريمة جنائية قد يكفي لتكوين جريمة تأديبية وأن الدلائل التي

لا تفي دليلا على ثبوت الجريمة الجنائية قد كفى دليلا على اثبات  
جريمة تأديبية .

( طعن ٤٣٣ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٩٣/٤/٢٤ )

٣٦٠ - استخلصت المحكمة النتيجة التي انتهت اليها استخلاصا

سافنا .

قاعدة رقم ( ٣٦٠ )

الاستخلاص :

تم استخلاص القاعدة التأديبية النتيجة التي انتهت اليها استخلاصا  
سافنا من اصول نتائجها ماديا وقانونيا وكانت هذه النتيجة تبرر اقتناعها الذي  
بنت عليه قضاؤها فلا تريب عليها ان هي رفضت الاخذ بدفاع الطاعنين  
الذي قصد به التشكيك فيما توافر من ادلة الاثبات ضدهم تلك الادلة التي  
لها اصل ثابت في الاوراق ومسوغ لاقتناع المحكمة باثباتهم .

المحكمة :

من المقرر انه متى كان الثابت أن المحكمة التأديبية استخلصت النتيجة  
التي انتهت اليها استخلاصا سافنا من اصول نتائجها ماديا وقانونا وكانت  
هذه النتيجة تبرر اقتناعها الذي بنت عليه قضاؤها فان لا تريب عليها ان  
هي رفضت الاخذ بدفاع الطاعنين الذي قصد به التشكيك فيما توافر من  
أدلة الاثبات ضدهم تلك الادلة التي لها اصل ثابت في الاوراق ومسوغ  
لاقتناع المحكمة باثباتهم حسبما سلف . ومن ثم فان يمين رفض ما اتارده  
الطاعنين في هذا الشأن .

( طعن ٢٦٥٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٩ )

### قاعدة رقم (٣٦١)

المبدأ :

« متى كانت الحالة التعيشية قد استغلصت النتيجة التي انتهت اليها استقلاله، ملقلا وكانت هذه النتيجة تبرر التناهما الذي بنت عليه قضاها - لا يكون هناك محل للتقيب عليها لان لها الحرية في تكوين عقيدتها من اى عنصر من عناصر الدبوى - ولها في سبيل ذلك ان تأخذ بما تطمن اليه من اقوال الشهود وتستبعد ما عداها مما لا تطمن اليه - لا يلزم لصحة اقتران الضاد بالجزاء التاديبى صحة جميع المخالفات التي قام عليها القرار التاديبى - وظلك ما دام ان المخالفات التي حثت صحتها تكفى العمل هذا باقرار واقامته على سبب صحيح »

بالحكمة :

ومن حيث ان الثابت من الأوراق والمستندات ان الحكم المطعون فيه بنى اقتناعه بثبوت المخالفة الأولى المنسوبة الى الطاعن على اقوال الشهود الذين سلوا في التحقيق الادارى وتحصل في ان الطاعن كان غير موجود بمقر الجهاز المشار اليه اثناء اقتحام بعض ضباط القوات المسلحة لمقر الجهاز واعتدائهم على العاملين به وانه لم يحضر قادما من خارج الجهاز الا بعد انتهاء هذا الاعتداء في الساعة الحادية عشرة صباح اليوم المشار اليه وقد طرح الحكم المطعون فيه ما استند اليه الطاعن من انه وقع بدفتر الحضور والانصراف في هذا اليوم .

ومن حيث ان الطاعن ينمى في طعنه على الحكم المطعون اقتناعه بثبوت هذه المخالفة قبله استنادا الى توقيعه الثابت بدفتر الحضور والانصراف الذى لا يجوز اهداره باقوال شهود الاثبات والى كونه كان مضطرا الى الخروج من مقر الجهاز لفترة قصيرة للابلاغ عن الشغب الحادث

(٥٢ - ٢)

فى المدينة بسبب انقطاع المياه وقاعس المسئولين نظر الآن التليفون بالجهاز كان معطلا عن العمل بسبب هذا الشغب .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه متى كانت المحكمة التأديبية قد استخلصت النتيجة التى اتهمت اليها استخلاصا سائما من أصول نتائجها ماديا وقانونيا وكيفتها تكييفا سليما وكانت هذه النتيجة تبرر اقتناعها الذى بنت عليه قضاءها فانه لا يكون هناك محل للتعقيب عليها ذلك ان لها الحرية فى تكوين عقيدتها من أى عنصر من عناصر الدعوى ولها فى سبيل ذلك ان تأخذ بما تظنن اليه من أقوال الشهود وان تطرح ما عداها مما لا تظنن اليه وعلى ذلك فانه لا تثرب على الحكم المضمون فيه فيما انتهى اليه من ثبوت واقعة نقيب الطاعن عن مقر عمله فى الوقت الذى حدث فيه الاقترحام لمقر الجهاز والاعتداء على بعض العاملين به ، وقد تواترت أقوال شهود الاثبات فى التحقيقات على عدم وجود الطاعن بمقر الجهاز فى هذا الوقت وعلى قدومه من خارج الجهاز بعد انتهاء هذا الاعتداء فى الساعة الحادية عشرة صباحا تقريبا كما انه لا تثرب على الحكم المطعون فيه فى ترجيحه هذه الاقوال واطراحه ضمنا ما استند اليه الطاعن من توقيع بدفتر الحضور والانصراف خاصة وان هذا التوقيع لا ينفى بصغة قاطعة نقيب الطاعن اثناء حدوث واقعة الاعتداء المشار اليها بل ان الطاعن ذاته قد اشار فى تقرير طعنه المائل امام هذه المحكمة الى ان التليفون بالجهاز كان معطلا فى هذا اليوم ولذلك اضطر الى الخروج من مقر الجهاز لفترة قصيرة للإبلاغ تليفونيا عن الشغب الحادث فى المدينة بسبب انقطاع المياه وهو ما يتناقض تماما مع دفاعه بالتحقيقات الادارية

ودفاعه امام المحكمة التأديبية والذي اصر فيه على انه كان متواجدا بمقر عمله بالجهاز طوائى هذا اليوم ولم يغادره فضلا عن هذا التناقض فان الطاعن لم يقدم أى دليل أو مستند على صحة دفاعه الجديد الذى اثار ولأول مرة امام هذه المحكمة ، الامر الذى يكون منه الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى ثبوت المخالفة الأولى المنسوبة الى الطاعن قد اصاب صحيح القانون .

ومن حيث ان قضاء هذه المحكمة قد جرى ان لا يلزم لصحة القرار الصادر بالجزاء التأديبى صحة جميع المخالفات التى قام عليها القرار التأديبى طالما ان المخالفات التى ثبت صحتها تكفى لحمل هذا القرار واقامته على سبب صحيح ، ومن ثم وقد ثبتت المخالفة الأولى المنسوبة الى الطاعن اذ قد ثبت فى حقه عدم تواجده بمقر عمله بالجهاز حتى الساعة العادية عشرة صباحا فى الوقت الذى تعرض فيه مقر الجهاز والعاملين به للاعتداء النشار اليه بالقواض الشهود أى فى الوقت الذى كانت تس فيه الحاجة الى تواجده بمقر عمله ومزاولة اياه بحكم كونه مديرا للامن بالجهاز ، ولما كانت هذه المخالفة تمثل اخلالا مينا من الطاعن بواجباته الوظيفية وتكفى بمفردها لحمل القرار الصادر بمجازاته بخضم خمسة ايام من راتبه على سبب صحيح ، فانه لا يجدى الطاعن بعد ذلك فى طعنه المائل المجادلة فى مدى ثبوت المخالفة الثانية المنسوبة اليه والمتعلقة بتفوهه ببعض العبارات التى تتعارض مع واجبات وظيفته ، الأمر الذى يكون معه الحكم المطعون فيه وقد انتهى الى رفض طلب الغاء قرار الجزاء التأديبى المطعون فيه قد اصاب صحيح القانون مما يتعين معه رفض الطعن المائل موضوعا .

( طعن ٣٣٨٢ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٧١ )

### قاعدة رقم (٣٦٢)

ليست :

لا تثرىب على المحكمة التأديبية أو التعقيب عليها ما دام ان المحكمة التأديبية قد استخلصت النتيجة التى انتهت اليها استخلاصا سائفا من اصول تنتجها ماديا وقانونيا وكيفتها تكييفها سليما وكانت هذه النتيجة تبرر اقتناعها الذى بنت عليه قضاءها .

المحكمة :

وحيث انه بالنسبة لما اتاره الطاعن ( . . . ) فى وجهى الظعن المشار اليهما من التشكيك فى شهادة المواطنين سائلة الذكر بمقوله الادلاء ببعضها تحت ضغط ضابط المباحث أو تلفيق المحقق الادارى للبعض الآخر مستغلا جهل بعض المواطنين بالقراءة والكتابة أو ان شهادتهم ضده جاء فى معرض تقى الاتهام عنهم بما يجعل الادانة قائمة على غير سبب — فانه لا حجة له فى هذا بعدم تقديم ثمة أى دليل يؤيد ذلك وما دام ان المحكمة التأديبية قد استخلصت النتيجة التى انتهت اليها استخلاصا سائفا من اصول تنتجها ماديا وقانونا وكيفتها تكييفها سليما وكانت هذه النتيجة تبرر اقتناعها الذى بنت عليه قضاءها فانه لا يكون هناك محل للتعقيب عليها ولا تثرىب عليها ان اقامت حكمها بادانة الطاعن على الأخذ بأقوال المواطنين سالى الذكر متى اطبأت الى صحتها وما يثيره الطاعن فى هذا الشأن لا يعدو ان يكون محاولة لاعادة الجدل فى تقرير أدنة الدعى ووزنها وهو ما لا يجوز اتارته امام هذه المحكمة .

### رابعاً : صلاحيات المحكمة التأديبية إزاء الدعوى التأديبية

١ - عدم تقييد المخالفة الإبتدائية بالوصف أو بالتكليف الذى  
تسببه النتيجة الإدارية على الوقائع المسندة الى التهم

فقاعدة رقم (٢٦٢)

المبدأ :

لا تقيّد المحكمة التأديبية - وهى بصدد مراقبة مدى مشروعية قرار  
الجزاء - بوصف المخالفة الواردة فى مذكرة النيابة الإدارية وهو ذات الوصف  
الذى صدر على أساسه قرار الجزاء المطعون فيه وإنما لها أن تخصص الوقائع  
وتسبغ عليها الوصف القانونى السليم لها شريطة ألا تضيف الى تلك الوقائع  
وقائع جديدة لم ترد فى السبب لقرار الجزاء .

المحكمة :

« من المستقر عليه أن المحكمة التأديبية - وهى بصدد مراقبة مدى  
مشروعية قرار الجزاء - لا تقيّد بوصف المخالفة الواردة فى مذكرة النيابة  
الإدارية وهو ذات الوصف الذى صدر على أساسه قرار الجزاء المطعون  
فيه وإنما لها أن تخصص الوقائع وتسبغ عليها الوصف القانونى السليم لها  
شريطة ألا تضيف الى تلك الوقائع وقائع جديدة لم ترد فى أسباب قرار  
الجزاء . »

( ظن ٨٧٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٣ )

### قاعدة رقم (٣١٤)

المبدأ :

يجوز للمحكمة التأديبية أن تضي على وقائع الدعوى وصفها القانوني الصحيح ما دام أن هذا الوصف مؤسس على الوقائع التي شملها التحقيق وتناولها الدفاع .

المحكمة :

وبن حيث أنه بالنسبة للوجه الأول من الطعن — أن المحكمة قد عدلت التهمة المنسوبة للطاعن دون أن تخطئه بذلك فمردود عليه من أن ما ذكرته المحكمة في حكمها الطعين من أن الطاعن طلب الموافقة على شراء الجرار المذكورة دون دراسة كافية للسوق فإن ذلك لا يعدو أن يكون شارحا لمضمون ما جاء في تقرير الاتهام الذي تضمن أن المحال الثاني (الطاعن) قد خالف التعليمات ومن المسلم به أنه يجوز للمحكمة التأديبية أن تضي على وقائع الدعوى وصفها القانوني الصحيح ما دام أن هذا الوصف كان مؤسسا على الوقائع التي شملها التحقيق وتناولها الدفاع .

( طعن ٢٦٤٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٨ )

### قاعدة رقم (٣١٥)

المبدأ :

الأصل أن المحكمة لا تنقيد بالوصف الذي تسببه النتيجة الإدارية على الوقائع المسندة إلى الموظف — لأن هذا الوصف ليس نهائياً بطبيعته وليس من شأنه أن يمنع المحكمة من تعديله متى رأت أن ترد تلك الوقائع بعد تصحيحها إلى الوصف الذي ترى هي أنه الوصف القانوني السليم — ذلك بشرط أن تكون الوقائع البينة بأمر الإحالة والتي كانت مطروحة أمام المحكمة هي بذاتها التي تدخلت أساساً للوصف الجديد .

### المحكمة :

« ومن حيث انه لما كان الأصل ان المحكمة لا تتقيد بالوصف الذى تسبغه النيابة الادارية على الوقائع المستندة الى الوصف ، لأن هذا الوصف ليس نهائيا بطبيعته وليس من شأنه ان يمنع المحكمة من تعديلته متى رأت ان ترد تلك الوقائع بعد تصحيحها الى الوصف الذى ترى هي أنه الوصف القانونى السليم وذلك بشرط ان تكون الوقائع المبينة بأمر الاحالة والتي كانت مطروحة أمام المحكمة هي بذاتها التى اتخذت أساسا للوصف الجديد . »

ومن حيث انه لما كانت هذه المحكمة ترى أن ما نسب الى الطاعن المذكور لا يخرج عن كونه اهمالا من الطاعن فى المحافظة على ختم شعار الدولة عهدا مما أدى الى تمكين المحال الثالث . . . من الحصول على هذا الختم واستعماله فى ختم المكاتبات التى ارسلها الى كل من مفتش صحة العرش ورفع والشيخ زويد وبشر العبد ، والتي قيد معاينة المخازن الموجودة بأجا على الطبيعة باسم المواطن . . . . .

( طعن ١٧١٢ و ١٧٤٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩١/٢/٩ )

فحس المعنى ( طعن رقم ٨٧٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/٥/٢٤ )

### قاعدة رقم ( ٢٦٦ )

### البسطة :

للمحكمة التأديبية ان تكيف الوقائع النسوية للعامل بحسب ما تستظهره منها وتطلع عليها الوصف الجنائى السليم بغية النظر فى تعديد مدة سقوط الدعوى التأديبية - طالما ان ما تنتهى اليه من وصف جنائى لهذه الوقائع لا يتعارض مع حكم جنائى حاز قوة الأمر المقضى - لا يغير من هذا البدا عدم ابلاغ النيابة العامة بالمخالفات النسوية للعامل لو عدم عرض امرها على المحكمة الجنائية ليصدر فيها حكم جنائى .

### المحكمة :

ومن حيث إنه قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه للمحكمة التأديبية أن تكيف الوقائع المنسوبة للعامل بحسب ما تظهر منها ، وتخلص عليها والوصف الجنائي للمسلم بصفة النظر في تحديد مدة سيقوط الدعوى التأديبية ، طلبها أن ما انتهت إليه وصف جنائي لهذه الوقائع لا يتطابق مع حكم جنائي جاز قوة الأمر المقضي ، ولا يغير من هذا المبدأ عدم إبلاغ النيابة العامة بالمخالفات المنسوبة للعامل ، أو عدم عرض أمرها على المحكمة الجنائية ليصدر فيها حكم جنائي .

ومن حيث إن المخالفة المنسوبة للمطون ضدده وهي استخراج البطاقة الشخصية رقم ٢٠٧٩٩ - جنورس بدل فاقد يلزم . . . . . دون استيفاء البيانات المطلوبة بالمخالفة للتعليمات ، ولا يوجد في الأوراق ما يقطع بالدور الذي قام به المطون ضدده ومدى اختصاصه بنقص الاستمارة المقدمة والمقدمة من صاحب البطاقة لأمين سجل مدني سنورس لاستخراج بدل فاقد ، وذلك في ضوء ما هو ثابت من أنه عاهل يشغل الدرجة الرابعة ، ومدى اختصاص أمين السجل المدني بدوره في التحقيق من بيانات الاستمارة ومطابقتها على المستندات لديه ، وبغرض ثبوت هذه المخالفة قبل المطون ضدده فإنها لا تعدو أن تكون مخالفة إدارية تمثل في إهماله في فحص الأوراق المقدمة من صاحب البطاقة لاستخراج بدل فاقد لبطاقته الشخصية ، تلك الأوراق التي أثبت فيها صاحب البطاقة بياقا مغايرا لحيقة عمله بالتربية والتعليم .

ومن حيث إن القانون رقم ٢٦٠ لسنة ١٩٦٠ في شأن الاجراءات المدنية قد ضمن الباب السابع منه الاحكام الخاصة بالبطاقات الشخصية أو العائلية ، فعدد الاشخاص الملزمين بالحصول على البطاقة والمستندات والاوراق اللازمة وطرق اجراءات استخراج البطاقات والبيانات المختصة



المخالفة المنسوبة للمطعون ضده قد اتخذته النيابة الادارية بالقيوم بتاريخ ١٩٨١/٦/٣٠ بإرسال الإوراق الى نيابة الدعوى التأديبية لتقديم المطعون ضده للمحاكمة التأديبية كطلب السيد مدير أمن القيوم الذى يتبعه المذكور ، وتوقعت الاجراءات عند هذا الحد ، وبفض النظر عن مصير تلك الإوراق بانبريد ، فلم يتخذ فيها أى اجراء الا المذكرة التكميلية التى جردتها النيابة الادارية بالقيوم بتاريخ ١٩٨٥/٤/٢٣ أعقبها ايداع أوراق الدعوى التأديبية شاملة تقرير الاتهام بقلم كتاب المحكمة التأديبية للرئاسة وانحكم المحلى بتاريخ ١٩٨٥/٦/٤ بعد انقضاء السنوات الثلاث المسقطه للدعوى التأديبية ، فمن ثم تكون الدعوى قد سقطت بمضى المدة واذهب الحكم المطعون فيه الى هذا المذهب وقضى بسقوط الدعوى التأديبية بالنسبة للمطعون ضده ، فان يكون قد أصاب وجه الحق فى قضائه ويكون الطعن عليه فى غير محله متعين الرفض » .

( طعن ٢٨١٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩١/٣/١٦ )

## ٢ - عدم التزام المحكمة بتعقب دفاع التهم فى كل جزئياته وفروعه

قاعدة رقم ( ٣٦٧ )

المبدأ :

لا يتعين على المحكمة التأديبية ان تتعقب كل ما يبيده التهمون من دفاع ولكل جزئياته وفروعه - ما دام ان ما تنتهى اليه فى منطوق الحكم تحمله الأسباب التى تدونها فى صلبه والتى تستخلصها استخلاصا سائفا من التحقيقات والمستندات المودعة ملف الدعوى .

المحكمة :

« ومن حيث انه عن السبب الثانى للطعن والذى يقوم على ان الطاعن

لم يحقق دفاعه فان الثابت ان الحكم الطعن قد اقام قضاؤه بعد ان استمعت المحكمة لكافة ما قلعه الطاعن من أوجه دفاع ومن ذلك مذكرته المقدمة قبل حجز الدعوى للحكم فيها لأول مرة في ٢٨/٥/١٩٨٤ والتي قررت المحكمة بناء عليها اعادة الدعوى للمرافعة لجلسة ٢٢/١٠/١٩٨٤ وكلفت النيابة الادارية ضم بطاقات توصيف وظائف المتهمين والرد على ما اثاره المتهم الرابع ( الطاعن ) بمذكرة دفاعه ، وقد تداولت الدعوى بعد ذلك انى ان كوت المحكمة عقيدتها واثبتتها فى الحكم الصادر منها الذى ادان الطاعن ، وغنى عن البيان انه لا يتعين على المحكمة التأديبية ان تتعقب كل ما يديه المتهمون من دفاع ولكل جزئياته وفروعه ما دام ان ما تنتهى اليه فى منطوق الحكم تحمله الأسباب التى تدونها فى صلبه والتي تستخلصها استخلاصا سائفا من التحقيقات والمستندات المودعة ملف الدعوى •

ومن حيث انه يبين مما سبق ان الطعن لا سند له مما يتعين معه رفضه موضوعا •

ومن حيث ان من يخسر الطعن يلزم بمصروفاتها بالتطبيق لنص المادة ١٨٤ من قانون المرافعات الا انه وفقا لنص المادة ( ٩٠ ) من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ • فانه تمضى من الرسوم الطعون التى تقدم ضد أحكام المحاكم التأديبية •  
( طعن ٢٧٣٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩/١١/١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ٣١٨ )

البدا :

لا الزام على المحكمة التأديبية ان تتعقب دفاع الموظف فى وقائعته وجزئياته الفرد على كل منها ما دامت قد ابرزت اجمالا الحجج التى كونت منها عقيدتها •

### الحكمة :

ومن حيث أن هذا الوجه للنبي على الحكم التأديبي لا يفيد ، فضلاً عن أنه قاصر على قبي علم الطاعن بواقعة النعوق وهي جزئية مما نسب الي الطاعن في الاتهام الثالث الذي قدم من أجله للمحاكمة الجنائية ثم المحاكمة التأديبية فإن المبدأ المقرر في هذا الشأن وفقاً لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة انه لا الزام على المحكمة التأديبية أن تتعقب دفاع الموظف في وقائمه وجزئياته للرد على كل منها ما دامت قد ابرزت اجمالاً الحجج التي يكومت منها عقيدتها - واذ لم ينازع الطاعن في ثبوت مفردات الاتهام الوجه ، وأهمها التصريح بشراء دفتين من البط البكني من محطة الدواجن بيهتيم بالقاهرة ورغم علمه بعدم وجود مكان بالمدرسة لتربية البط البكني ، ودون حصول على موافقة المديرية على ذلك ، وما شاب ذلك من تصرفات تضمنت المساس بالمصلحة المالية للدولة اذ لم ترد كميات البط - أصلاً الى المدرسة ، ولم تستخدم في الغرض الذي تم شراؤها من أجله وهو العملية التعليمية في خدمة البيئة ، كما أن الطاعن لم يدفع الاتهام الثاني الموجه اليه بعدم تدريس مادة الاقتاج الحيواني ، ولم يخطر المديرية بتعديل أمر النذب الصادر اليه بأن كلف به أحد مدرسي المدرسة ، وكذلك الشأن بالنسبة لما تضمنه الاتهام الثالث الموجه اليه من اعتماد فواتير الشراء والنقل للعلف وصرفه مبلغ للمندوب الذي قام باستلام دفتي البط من المدرسة بالرغم من علمه بعدم ورود الدفتين للمدرسة وتزويره بهذه الفواتير لاختلاس المبالغ المنصرفة من قسم الدواجن لعملية الشراء - وهو الأمر الذي يبدو معه هذا الزعم للنمى على الحكم الطعن غير قائم على أساس من الواقع أو القانون » .

( طعن ٧٤٦ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٣/١/٢٣ )

نفس المعنى ( طعن رقم ١١١٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٠/٧/٣١ )

قاعدة رقم ( ٣٦٩ )

البنية :

الحكمة باستشهادها في سلامة الاتهام على ما قرره وأيده شهود التحقيق لا تلتزم بسرد قول كل شاهد على حدة طالما كان مضمون ذكر الحكم لا يتعدى سوى تعداد من أيد الواقعة المؤثرة التي اختصت المحكمة بصورها من المخالف .

الحكمة :

وإمن حيث أنه من الوجه الثاني للنص على الحكم بالقصور في التسبب لاقتصار الحكم على نقل ما أوردته النيابة الادارية في مذكرتها واستناده الى اقوال من سئلوا في التحقيق دون بيان مضمون هذه الأقوال ، فان هذا الوجه للنص على الحكم غير سديد — ذلك لأنه لا يحول بين الحكم وبين تبين وجه نظر النيابة الادارية في مسألة ما طالما ضامنت — في عقيدة المحكمة صحيح الحق والقانون ، كما أن المحكمة باستشهادها في سلامة الاتهام على ما قرره وأيده شهود التحقيق لا تلتزم بسرد قول كل شاهد على حدة ، طالما كان مضمون ذكر الحكم لا يتعدى سوى تعداد من أيد الواقعة المؤثرة التي اختصت المحكمة بصورها من المخالف ، وكان مع الطاعن اذا وجد في قول أى منهم دليلا لصالحه أو أنها تتضمن تفسيراً لنفي التهمة عنه أن يبادر الى التصريح بذلك ، وهو ما لم يقل به الطاعن — مما يكون معه هذا الوجه للنص على الحكم غير قائم على سند من القانون .

( علن ٧٢٥ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/١١/٢٠ )

### قاعدة رقم ( ٢٧٠ )

البسدا :

الحكمة التأديبية ليست ملزمة بأن تتعقب دفاع الطاعن في وقائعها وجزئياته الرد على كل منها - ذلك مادامت قد أبرزت اجمالاً الحجج التي كونت منها عقوبتها - متى ثبت أن المحكمة التأديبية قد استخلصت النتيجة التي انتهت اليها استخلاصاً سائفاً من اصول نتائجها مادياً وقانونياً وكيفتها تكييفاً سليماً وكانت هذه النتيجة مبررة اقتناعها الذي بنت عليه قضاها فلأنه لا يكون هناك محل للتعقيب عليها - للمحكمة الحرية في تكوين عقيدتها من أي عنصر من عناصر الدعوى - لها في سبيل ذلك أن تأخذ بما تظمن إليه من أقوال الشهود وإن تطرح مآخذها .

الحكمة :

وحيث أن الثابت من الأوراق والتحقيقات أن موضوع الطعن المائل يتمثل فيما قامت به الرقابة الإدارية من ابلاغ النيابة الإدارية بأنه قد وردت إليها معلومات تفيد حدوث تلاعب في صرف مبلغ خمسة آلاف جنيه مخصصة لإنشاءات وترميمات بالوحدة الصحية ومسكن الأطباء بقرية انبراجيل وتم صرفها على تحسين مسكن رئيس محلي مدينة أوسيم ، وتم عمل مستخلصات ختامية بقيمة ٥٠٢٣ جنيه و ٨٠٧ ملجم لعمليتي إنشاء حجرة ودورة مياه بمسكن الأطباء ، وأنه بمعاينة المكان ثبت عدم تنفيذ الأعمال المدونة بالمستخلصين وأن هذه المبالغ صرفت على ترميمات ودهان استراحة رئيس قرية البراجيل والتي تم اعدادها لاقامة رئيس المدينة المذكور ، كما ورد للنيابة الإدارية بلاغ نائب رئيس مركز اباباة ومدينة أوسيم مرفقا به كتاب الجهاز المركزي للحسابات بتاريخ ١١/٩/١٩٨٣ الذي تضمن أنه عند فحص مستندات مجلس مدينة أوسيم عن شهر يونية ١٩٨٣ تبين أنه لم يتم تنفيذ عملية إنشاء حجرة ودورة مياه بقرية البراجيل مقالة . . . والتي تم صرف قيمتها بالمصاحب رقم ٧١٥٤ بمبلغ

٢١٣٩ جنيه و ٢٨٠ مليم في ٣٠/٦/١٩٨٣ على نحو ما أسفرت عنه المعاينة التي تمت بتاريخ ٢٩/٩/١٩٨٣ .

ولقد تولت النيابة الادارية بالجيزة لإجراء تحقيقها رقم ٨٣/٢٤٥ في هذه الوقائع والذي قيد برقم ٨٣/٣٩ ادارة عامة وتمت احوالة المخالفين . ومن بينهم الطاعن الى المحكمة التأديبية للرئاسة والحكم المحلى على النحر الثابت بالأوراق حيث صدر الحكم المطعون فيه وقضى بجازاة الطاعن بخضم أجر شهر من راتبه لستنادا الى ثبوت المخالفات فى حقه من أقوال المتهم الثانى . . . .

وحيث أنه قد استقر قضاء هذه المحكمة على أن المحكمة التأديبية ليست ملزمة بأن تتعقب دفاع الطاعن فى وقائمه وجزئياته للرد على كل منها ، وإذ امت قد أبرزت اجمالا الحجج التى كوفت منها عقيدتها مطرحة بذلك ضمنا الأساسيد التى قام عليها دفاعه - وأنه متى ثبت أن المحكمة التأديبية قد استخلصت النتيجة التى اتهمت اليها استخلاصا سائفا من أصول تنتجها ماديا وقانونيا وكيفتها تكييفها سليما وكانت هذه النتيجة مبرر اقتناعها الذى بنت عليه قضاءها فانه لا يكون هناك محل للتعقيب عليها - ذلك أن لها الحرية فى تكوين عقيدتها من أى عنصر من عناصر الدعوى ولها فى سبيل ذلك أن تأخذ بما تطمنن اليه من أقوال الشهود وأن تطرح ما عداها مجالا تطمنن اليه فلا تثريب عليها ان اقامت حكمها بادانة الطاعن على الأخذ بأقوال هؤلاء الشهود متى كان من شأنها أن تؤدى الى ما رتبته الحكم عليها وفى اطمئنانها الى هذه الأقوال ما يفيد أنها قد طرحت ما أبداه الطاعن أمامها من دفاع قصد به التشكيك فى صحة هذه الأقوال .

## ٢ - عدم جواز الحكم على التهم في التهام لم يواجه به

للاستدلال رقم (٢٧١) \*

البيان :

إضافة الحكم اتهاماً جديداً لم يرد في تقرير الاتهام ولم يواجه به المتهم ودخل هذا الاتهام في اعتبار المحكمة عند تقديرها العقوبة التي جازت به التهم دون وجه حق يجعل هذا الحكم منطوياً على عقوبة تجاوز العقوبة التأديبية الواجب توقيعها الأمر الذي يجعل الحكم الطعون فيه منطوياً على غلي في العقاب والبراءة يفقد الشروع بما يجعل الحكم باطلاً .

المحكمة :

أن مبنى الطعن أن الحكم الطعون فيه قد صدر بإطلاق لم يطن الطاعن إعلاناً قانونياً صحيحاً في محل إقامته بقرار إحالة إلى المحكمة التأديبية وعدم إطلاقه في الخارج وفقاً لحكم المادة ١٣ من قانون المرافعات بعد أن أثبتت التحريات أن الطاعن بالأردن .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أنه وفقاً لحكم المادة ٢٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ يتعين أن يقوم قلم كتاب المحكمة التأديبية بإعلان ذوي الشأن بقرار الإحالة بتاريخ الجلسة في مرقاة المعلن إليه أو في مقر عمله باعتبار أن ذلك إجراء جوهرياً لا بد من إحاطة العامل المحال علماً بأمر محاكمته بما يسمح له أن يمارس كل ما يتصل بحق الدفاع .

ومن حيث أن المادة ١٣ من قانون المرافعات تنص في الفقرة العاشرة منها على أنه إذا كان موطن المعلن إليه غير معلوم وجب أن تشمل الورقة على آخر موطن معلوم له وتسلم صورهما للثبابة .

ومن حيث أن التات من أوراق ملف الدعوى التأديبية أنه قد تم إعلان المتهم ( الطاعن ) في مواجهة النيابة العامة ، بعد أن اسفرت التحريات عن عدم الاستدلال على محل إقامة معلوم للمتهم عقب تبين عدم إقامته بنواته المعلوم بجهة الادارة فان الاعلان يكون قد تم على وجه صحيح .

ومن حيث أن تقرير الاتهام قد نسب للمتهم ( الطاعن ) أنه اشترك في تزوير محرر رسمى هو موافقة السفر المثبتة لموافقة جهة عمله على السفر ، كما اشترك في تقليد خاتم شعار الجمهورية الذى مهر به تلك الموافقة ، واستعملها فيما زورت من أجله .

ومن حيث أن الطاعن لم ينكر نسبة هذه الاتهامات اليه ومن لم يفتى ثابتة في حقه وتعين مساءلته عنها .

الا أنه من حيث أن الحكم المظنون فيه قد بنى مجازاة المتهم ( الطاعن ) بالفصل من الخدمة ليس على ثبوت هذه الاتهامات فحسب ، بل أضاف اليها الحكم اتهاماً لم يرد في تقرير الاتهام ولم يواجه به المتهم هو أنه منقطع عن العمل ولم يعد اليه الأمر الذى يكسبها عن يزوفين وكراهية للوظيفة .

ومن حيث أن ادخال هذا الاتهام الأخير في اعتبار المحكمة عند تقديرها للعقوبة التى جازت بها الطاعن دون وجه حق يجعل هذا الحكم منطوياً على عقوبة تجاوز العقوبة التأديبية الواجب توقيعها عما ثبت فى حقه صدقاً وعدلاً حسب الاتهامات الواردة فى تقرير الاتهام الذى يجعل الحكم المظنون فيه منطوياً على غلو فى العقاب والجزاء ويفقده المشروعية بما يحتم الحكم بالقائه ، ولتوقيع هذه المحكمة على الطاعن ( ٢ - ٥٢ )

الجزء التأديبي الذي يتناسب صدقا وعدلا مع ما ثبت في حقه من اتهامات  
واردة بتقرير الاتهام وهو جزاء تأجيل الترقية عند استحقاقها لمدة سنتين .  
( طعن ١٧٥٦ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢٥ )

#### ٤ - تعديل مواد الاتهام

##### قاعدة رقم ( ٢٧٢ )

المبدأ :

الخطأ في مواد الاتهام أو في القانون الواجب التطبيق على الواقعة محل  
المخالفة لا يؤدي إلى سقوط الاتهام أو بطلان الاجراءات - المحكمة تكون لها  
سلطة تعديل مواد الاتهام واجراء التصويب اللازم في الاحكام المطبقة على  
الواقعة المخالفة وتقدير مدى ثبوتها على حق المخالف من القسح الأوراق  
والمستندات .

المحكمة :

« ومن حيث ان الطاعن ينمى على الحكم المطعون فيه انه لم يتب من  
الأوراق اشتراكه في المفاوضة التي أجريت مع اللوردين وانه ينضغ في  
تنفيذ واجباته الوظيفية للوائح المعمول بها في الشركة ولا تسرى عليه أحكام  
القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ في شأن تنظيم المناقصات والمزايدات ولائحته  
التنفيذية حسبما اتهمت اليه النيابة الادارية .

ومن حيث انه ما ينمى الطاعن من بطلان الاجراءات لعدم خضوعه  
لاحكام القانون رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية التم اخذتها النيابة  
الادارية سندا لاحالته ومحاكمته وتوقيع الجزاء عليه ، فانه يبين من الاطلاع

على لائحة نظام المشتريات والأعمال بقطاع البترول والممول بها في الشركة المذكورة انها بالنسبة للمشتريات تضمنت أحكاما يخضع لها العاملون بالشركة مرادفة ومطابقة في مضمونها وللأحكام الواردة في قانون المناقصات والمزايدات رقم ٩ لسنة ١٩٨٣ ولائحته التنفيذية خاصة الأحكام المتعلقة بإجراءات طرح الأعمال وتشكيل اللجان وحظر تعديل العطاءات في المناقصات بعد فتح المظاريف وقد استظهرت المحكمة في حكمها المطعون فيه هذا الخطأ في الاسناد ولم ترتب عليه - وبحق - بطلان إجراءات التحقيق والإحالة ذلك ان النصوص الواردة في تقرير الاتهام والنصوص المقابلة لها في لائحة مشتريات قطاع البترول تؤدي الى ذات النتيجة التي بنى عليها تقرير الاتهام باعتبار ان كلا من النظامين يجرم المخالفات التي ارتكبها الطاعن وان الخطأ في مواد الاتهام أو في القانون الواجب التطبيق على الواقعة محل المخالفة لا يؤدي الى سقوط الاتهام أو بطلان إجراءات الإحالة وبناء على ما تقدم فإن إحالة الطاعن الى المحاكمة التأديبية على نحو ما ورد بتقرير الاتهام يكون قد تم صحيحا ولا وجه لما يثار في هذا الصدد ذلك ان الاتهام المنسوب للطاعن بعد أن استكملت إجراءات الإحالة أصبح أثره في النهاية في حوزة المحكمة التي تكون لها سلطة تعديل مواد الاتهام وإجراء التصويب اللازم في الأحكام المطبقة على للمخالفة المنسوبة للمحال وتقدير مدى ثبوتها في حقه من واقع الأوراق والمستندات ومن ثم يكون النعى على الحكم المطعون فيه لهذا السبب غير قائم على أساس سليم جديرا بالرفض » •

(طن ٣٤٩٣ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٤/٤/١٩٩٢)

٥ - تصدى المحكمة التأديبية لوقائع لم ترد في قرآن الاحكام

ملخص رقم ( ٢٧٢ )

المبدأ :

متى وردت الاتهامات بمذكرة النيابة الادارية المرافقة لتقرير الاتهام ، فانها تدخل بذلك في عموم ما ورد بتقرير الاتهام عن بيان التهمة المنسوبة . من سلطة المحكمة التأديبية تتبع كل اتهامات اجملها تقرير الاتهام وفصلها ما ورد بالمذكرة المرافقة له .

الحكمة :

« ومن حيث ان الطاعة تدعى ان المحكمة التأديبية قد اضافت تما مستجدة الى ما جاء بتقرير الاتهام تمثلت في اداتها عن الحصول على مكافأة من قطاع السينما عن اللجنة الخاصة باعمال القطاع رغم استبعادها من اللجنة خلال شهر يونيو سنة ١٩٨٠ ، وعن تقاضيها بدل ائتمان ثابت وتقاضيها مكافأة نهاية العام المالي من قطاعات الهيئة الثلاثة بالمخالفة للقواعد المقررة ، وعن حصولها على اجر اضافى بواقع ١٠٠٪ من مرتبها عن اشهر الموسم الصيفي رغم عدم سفرها للاسكندرية لهذا الغرض . »

ومن حيث أن هذه الاتهامات التي ساءلت عنها المحكمة الطاعة قد وردت بمذكرة النيابة الادارية المرافقة لتقرير الاتهام فدخلت ذلك في عموم ما ورد بتقرير الاتهام عند بيان التهمة المنسوبة للطاعة مقرونة بمباراة ( وذلك على النحو الموضح تفصيلا بالاوراق ) فان تعرض المحكمة لتلك الوقائع التي وقعت من الطاعة لا يمد توجيها لاتهامات جديدة للطاعة وانما يمد تبعا لكل ما نسبته النيابة الادارية الى الطاعة من اتهامات اجملها تقرير الاتهام وفصلها ما ورد بالمذكرة المرافقة له . »

( طعن ٢٥٨٨ ، ٢٦٤٤ سنة ٣١ ق جلسة ١٠ / ١٢ / ١٩٨٨ )

### قاعدة رقم ( ٢٧٤ )

المبدأ :

المادة ٤٠ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص  
بان تفصل المحكمة في الواقعة التي وردت بقرار الاحالة - يجوز للمحكمة  
سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب النيابة الادارية التصديق لوقائع لم ترد  
في قرار الاحالة والحكم فيها - يشترط لذلك ان تكون عناصر المخالفة  
بحسب وضعها الجديد ثابتة في الأوراق وان يمنح العامل المعال أجلا مناسباً  
لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك - يترتب على تظف هذه الشروط وقوع عيب  
شكلي في اجراءات محاكمة الطاعن يبطلها بما يؤثر في الحكم المطعون فيه  
ويؤدى الى بطلانه .

المحكمة :

ومن حيث ان المادة ٤٠ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون  
رقم ٤٧/١٩٧٢ تنص على أنه « تفصل المحكمة في الواقعة التي وردت بقرار  
الاحالة ومع ذلك يجوز للمحكمة سواء من تلقاء نفسها أو بناء على طلب  
النيابة الادارية التصديق لوقائع لم ترد في قرار الاحالة والحكم فيها اذا  
كانت عناصر المخالفة ثابتة في الأوراق وبشرط ان تمنح العامل أجلا مناسباً  
لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك » .

ومن حيث ان الثابت في الواقعة المروضة ان قرار الاحالة الذي اعلن  
طاعن قد اقتصر على اتهامه بالانقطاع عن العمل في غير الاحوال المقررة  
قانوناً في المدة من ٣٠/١٢/١٩٨٠ حتى ٣٠/٥/١٩٨١ وهي مدة لا تتجاوز  
خمس أشهر الا ان المحكمة التأديبية وقد تصدت لامر جديد - باعتبار ان  
الانقطاع عن العمل يمتد حتى آخر جلسة من جلسات المرافعة أى يمتد حتى  
١٩/٦/١٩٨٨ لمدة تقارب الثماني سنوات وهو ما يؤدى الى تغيير جوهرى  
في مدى جسامته المخالفة الادارية المنسوبة الى العامل المعال ويترتب عليه

بالضرورة تغيير في نظرة المحكمة التأديبية إلى ما يستحقه من عقاب تأديبي بالنظر إلى جسامة الذنب الإداري الذي ارتكبه طبقا لوضعه الجديد فإن ذلك التصدي يعد من قبيل التصدي لوقائع جديدة لم ترد في قرار الاحالة طبقا لمفهوم المادة ٤٠ السالفة وهو لئن كان جائزا للمحكمة الا انه يشترط فيه توافر الشروط التي تطلبها المشرع في هذه المادة لتكون اجراءات المحاكمة التأديبية قد اتخذت شكلها الصحيح قانونا ولقد اشترطت هذه المادة أولا أن تكون عناصر المخالفة بحسب وضعها الجديد ثابتة في الاوراق وثانيا ان يمنح العامل المحال اجلا مناسبيا لتحضير دفاعه اذا طلب ذلك .

ومن حيث انه بالنسبة للشرط الأول الذي تطلبته المادة ٤٠ السالفة لصحة تصدي المحكمة التأديبية للوقائع الجديدة فإن الثابت من الأورواق ان عناصر المخالفة الادارية المنسوبة الى الطاعن بحسب الوضع الجديد كانت غير متوافرة أو قائمة بالاوراق بل ان ملف الدعوى التأديبية السابقة والتي صدر فيها الحكم من هيئة أخرى بتاريخ ١٧/٤٠/٨٢ بعدم جواز اقامة الدعوى التأديبية على المحال المذكور والذي كان تحت نظر المحكمة التأديبية بجيئتها الجديدة والرفق بالدعوى التأديبية الماثلة انطوى على بيان رسمي مقدم الى المحكمة من النيابة الادارية بجلسة ١/٥/١٩٨٢ وصادر من الادارة التعليمية ببليس فيد بان التهم المذكور استلم العمل بمدرسة ببليس الثانوية التجارية بنات بتاريخ ٢/٨/١٩٨٢ بعد ان كان منقطعا وذلك طبقا للامر التنفيذي الصادر في ٢٦/٧/١٩٨٢ ، ومن ثم فإن المستخلص من ذلك ان الاقطاع عن العمل المنسوب الى الطاعن قد انتهى في ١/٨/١٩٨٢ بعد ان تسلم المذكور العمل طبقا للامر التنفيذي المشار اليه ولم يمتد إلى ١٩/٦/١٩٨٨ حسبما تصدى له الحكم المطعون فيه وعول عليه فيما انتهى إليه من جزاء تأديبي .

اما بالنسبة للشرط الثانى الذى تطلبته المادة ٥٠ السابقة لصحة تصدى المحكمة التأديبية للوقائع الجديدة التى لم ترد فى تقرير الاحالة أو الاتهام والمتعلق بمنح العامل المحال اجلا مناسباً لتخصير دفاعه اذا طلب ذلك ، فان افعال هذا الشرط انما يقتضى امرا اوليا ذلك ان طلب العامل المحال اجلا لتقديم دفاعه فى المخالفة الجديدة التى تصدى لها المحكمة انما يقتضى اصلا اخطاره أو علمه بها ، ويتصل هذا الاخطار أو العلم بحق الدفاع ويرتبط بمصلحة جوهرية للعامل ليمكن من تقديم دفاعه فيها ومن ثم فانه يترتب على اغفال اخطاره بها أو علمه بها علما يقينيا ما يترتب على اغفال اعلان العامل المحال بقرار الاحالة أو الاتهام الاصلى أى يترتب عليه ذلك وقوع عيب شكلى فى الاجراءات يطلها ويؤثر فى الحكم بما يؤدى الى بطلانه .

ومن حيث ان الثابت فى الواقعة المروضة ان المحكمة التأديبية تصدت لواقعة جديدة لم ترد فى قرار الاحالة ويترتب عليها تضيير وجه النظر فى الدعوى التأديبية تضييرا جوهريا دون ان تكون هذه المخالفة بحسب وضعها الجديد ثابتة بعناصرها فى الاوراق ، ودون ان يخطر الطعن أو يعلم علما يقينيا بالاتهام المنسوب اليه بحسب وضعه الجديد فان ذلك يؤدى الى وقوع عيب شكلى فى اجراءات محاكمة الطاعن يطلها بما يؤثر فى الحكم فيه ويؤدى الى بطلانه .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه مشوب بالبطلان لاسباب السابقة جميعها سواء لعدم اعلان الطاعن اعلانا صحيحا بتاريخ الجلسة المحددة لمحكمته تأديبيا ، أو لعدم اعلان الطاعن بالواقعة الجديدة المنسوبة اليه أو علمه بها علما يقينيا ، فانه من ناحية بعد الطعن المائل مقبولا شكلا طالما لم يثبت انه اقيم بعد الميعاد المقرر الذى يحتسب فى الحالة المروضة من تاريخ العلم اليقيني بصدور الحكم المطعون فيه ، ومن ناحية اخرى فان الحكم

المطعون فيه وقد شابه البطلان لأكثر من وجه فانه يكون خليقا بالالغاء مع  
اعادة الدعوى للمحكمة التأديبية للحكم فيها مجددا بعد اتباع الاجراءات  
القانونية الصحيحة حتى لا تفوت على الطاعن درجة من درجات التقاضي .

( طعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٠/٦/٢٣ )

نفس المعنى ( طعن رقم ٣٣٩ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٩٩٢/٦/٢٠ )

٦ - جواز توقيع الجزاء التأديبي عن كل مخالفة تأديبية جديدة

#### قاعدة رقم ( ٢٧٥ )

النيابة :

إذا كان الأصل عدم توقيع الجزاء مرتين على الواقعة الواحدة فهذا  
لا يعنى عدم جواز توقيع جزاء تأديبي جديد عن كل مخالفة تأديبية جديدة  
نسبتها النيابة الادارية الى ذات الموظف السابق محاكمته تأديبيا ، ولو كانت  
من جنس المخالفات التى سبق مساءلة العامل ومجازاته عنها تأديبيا ، حتى  
لو جمعت بينها عناصر التماثل والمعاصرة والتشابه فى طبيعة المخالفة طالما  
ان الوقائع المشككة للمخالفات الجديدة تقابل ذات الوقائع التى يسبق  
مساءلته ومجازاته عنها تأديبيا .

المحكمة :

الثابت من الأوراق أن النيابة الادارية قد نسبت الى المطعون ضده  
أنه قام بإبرام ستة عقود إيجار عن عقارات بالاسكندرية ولم يمرض أمر تلك  
الشقق التى كانت خالية على لجنة التصفية المشككة بالقرار رقم ٣٨٨  
لسنة ١٩٧٨ .

ومن حيث أن قرار وزير المالية رقم ٣٨٨ لسنة ١٩٧٨ قد نص فى  
المادة الأولى منه على أن يتم بيع وتأجير العقارات المستردة من مبان  
وأراضى فضاء وأراضى زراعية - وفقا للقواعد والاجراءات المنصوص عليها

فى هذا القرار ، ونص فى المادة السابعة منه على وجوب بيع العقارات المستردة عن طريق المزايدة العلنية العامة . وأجازت المادة الثامنة منه رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للخدمات الحكومية تأجير العقارات والمساكن التى لم يتقدم أحد لشرائها .

ومن حيث أن مقتضى ما تقدم أن المطعون ضده بوصفه مدير عام الأموال المستردة لم يكن يملك تأجير العقارات التى قام بتأجيرها ، اذا كان هذا الاختصاص منوطا برئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للخدمات الحكومية وفقا للقواعد التى حددها قرار وزير المالية برقم ٣٨٨ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ، ثم أصبح هذا الاختصاص منوطا بمحافظ الاسكندرية فور العمل بقرار وزير المالية رقم ١٨١ لسنة ١٩٧٩ الذى فوض المحافظين فى ادارة الأموال والعقارات المستردة فى نطاق المحافظة .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب الى ثبوت المخالفة المنسوبة الى المطعون ضده ثبوتا قاطعا ، الا انه قد أضاف أنه لما كان قد سبق مجازاة المحال عن مخالفات مماثلة للمخالفات موضوع هذه الدعوى بأشد الجزاءات التأديبية وهى الفصل من الخدمة ، ولما كانت المخالفة المطروحة ، تشكل فى يقين المحكمة جزءا من المخالفات التى سبق مجازاته عنها وذلك لتحقيق عناصر التماثل والماصرة وطبيعة المخالفة الأمر الذى يوجد ارتباطا بهذه المخالفات دفعة واحدة لما أمكن قانونا مجازاته عنها كلها بأشد من وثيق بين المخالفات جميعها السابقة والحالية بحيث لو كان قد قدم المحال هذه المخالفات دفعة واحدة لما أمكن قانونا مجازاته عنها كلها بأشد من عقوبة الفصل من الخدمة ، ومن ثم قد رأت المحكمة التأديبية أنه لا وجه لتوقيع جزاء جديد عن مخالفات مرتبطة - ارتباطا الجزء بالكل بالمخالفات التى جازى عنها المحال بالفصل من الخدمة .

وحيث أن المادة ( ٧٨ ) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ والتي تنص على أن « كل عامل يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو يظهر بمظهر من شأنه الاخلال بكرامة الوظيفة يجازى تأديبيا » فقد أوجب المشرع في هذا النص أن يجازى تأديبيا كل من يبين انه قد ارتكب مخالفة تأديبية ما لم يثبت وجود مانع قانوني من العقاب دون أن يكون للمحكمة ثمة تقدير في مبدأ توقيع العقوبة على من يرتكب الجريمة التأديبية بصرف النظر عما إذا كان قد سبق مجازاته عن مخالفة مماثلة من عدمه وأيا كان الجزاء الذي وقع عن المخالفة أو المخالفات السابق محاكمته عنها حتى ولو كان ذلك هو الفصل من الخدمة لأن توقيع هذا الجزاء لا يحول دون توقيع العقوبة المنصوص عليها في المادة ( ٨٨ ) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة التي تجيز أن يعاقب من انتهت خدمته بفرامة مالية اذا توفرت الشروط اللازمة لذلك ولكن للسلطة التأديبية قضائية كانت أم رئاسية لتقدير العقوبة المناسبة من بين العقوبات التأديبية التي حددها القانون في ضوء الظروف والملابسات الموضوعية التي ارتكب فيها العامل الجريمة التأديبية .

ومن حيث انه بناء على ذلك فان هذا الذي ذهب اليه الحكم المطعون فيه يكون غير صحيح ومخالف للقانون ، ذلك انه اذا كانت القاعدة الاساسية المسلم بها في المسؤولية التأديبية هي عدم جواز توقيع أكثر من جزاء تأديبي واحد عن المخالفة الواحدة ، وكذلك عدم جواز تكرار توقيع الجزاء التأديبي عن المخالفات المنسوبة الى المحال الى المحاكمة التأديبية بموجب قرار اتهام واحد ما دام قد صدر الحكم بالجزاء التأديبي عن هذه المخالفات ، الا أن ذلك لا يسنى عدم جواز توقيع جزاء تأديبي جديد عن كل مخالفة تأديبية جديدة نستلها النيابة الادارية الى ذات الموظف السابق محاكمته تأديبيا ، ولما كانت من جنس المخالفات التي سبق مساءلة العامل

ومجازاته عنها تأديبيا ، حتى لو جمعت بينها عناصر التماثل والمعاصرة والمتشابه في طبيعة المخالفة طالما أن الوقائع المشكلة للمخالفات الجديدة تغابر ذات الوقائع التي سبق مساءلته ومجازاته عنها تأديبيا .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على العقود التي أبرمها المطعون ضده . . . . دون أن يكون مختصا بإبرامها — والتي تشكل المخالفة التأديبية المنسوبة اليه — بين أنها موقعة منه خلال عامي ١٧٩٥ ، ١٩٨٠ أى قبل تعديل نص المادة (٨٨) المشار إليها بموجب القانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ الأمر الذي يستوجب تطبيق حكم هذه المادة قبل التعديل في شأن مجازاة المطعون ضده . ولما كانت هذه المادة تنص قبل التعديل على أن « يجوز أن يوقع على من اتهمت خدمته غرامة لا تقل عن خمسة جنيهات ولا تتجاوز الأجر الاجمالي الذي كان يتقاضاه العامل في الشهر عند انتهاء الخدمة . ومن ثم فإن هذا النص هو الذي كان يجب على الحكم المطعون فيه أن يطبقه في شأن المطعون ضده .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب على غير سند من الواقع أو صحيح حكم القانون خلاف هذا المذهب فانه يكون قد صدر معينا واجب الانشاء .

ومن حيث ان الدعوى التأديبية مهية للفصل فيها على ضوء ما تقدم ومن ثم فان هذه المحكمة تنزل عليها صحيح حكم القانون وذلك بمجازاة المطعون ضده بالعقوبة المناسبة لما هو ثابت قبله طبقا لحكم المادة (٨٨) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة سالفة الذكر » .

(طعن ١٠٣٢ لسنة ٣٣ ق بجلسة ٢٢/٤/١٩٨٩) .

## ٧ - عدم جواز المحاكمة التأديبية لسبق مجازاة العامل تأديبياً

### قاعدة رقم ( ٢٧٦ )

المبدأ :

الدفع بعدم جواز المحاكمة التأديبية لسبق مجازاة العامل تأديبياً .  
يعد دفعا متعلقا بالنظام العام ويتعلق بالأسس الجوهرية للنظام العام التأديبي  
- يجوز ابتداءه في أية مرحلة من مراحل الدعوى التأديبية ولولاول مرة امام  
المحكمة الادارية العليا .

الحكمة :

ومن حيث أنه يبين من الأوراق ان موضوع الدعوى التأديبية الصادر  
فيها الحكم المطعون فيه يخلص فيما أبلفت به الوحدة المحلية لمركز كفر  
الدوار - النيابة الادارية من أن الصراف (٥٠٠٠) صراف عوائد ثاني كفر  
الدوار - لديه متأخرات مقدارها ٥٢١٨٧ جنيها لم يتم بتحصيلها وكذا لم  
يراع الدقة الواجبة في تحرير القسائم ٧ حيث قام باستخراج مصاريف  
الاجراءات ضمن المطلوبات الاميرية . وبالتفتيش عليه تبين انه قام بتحصيل  
مبلغ ( ٤٣٦٥ ) جنيها فقط وكذا ( ١٥٠٠٠ ) جنيها بشيك ومتأخر تحصيل  
٤٦٥٦٦ جنيها لم يقع بشأنها الحجز الكافية وان المحال الثاني ( . . . )  
مأمور الضرائب المشرف على أعمال الصراف سالف الذكر قد أهمل في  
الاشراف وقصر في المتابعة . وقد باشرت النيابة الادارية التحقيق واتهمت  
الى ما ورد بتقرير الاتهام .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد انتهى الى ثبوت الاتهام المنسوب  
الى كل من الطاعنين في حقه ، كما انتهى بناء على ادائهما الى مجازاتهما  
على النحو الولرد به .

ومن حيث ان وجه الطعن الاول على هذا الحكم انه سبق صدور قرار  
اداري بمجازاة الطاعن الأول بخضم يومين من اجره لفسيف نسبة التحصيل

عن عام ١٩٨٣ ، فقد كان على المحكمة ان تصدر حكمها بعدم جواز نظر الدعوى لسبق الفصل فيها .

ومن حيث انه من المبادئ العامة الاساسية لشريعة العقاب ايا كان نوعه ، انه لا يجوز عقاب الانسان عن الفعل الموثم مرتين ، وانه وان كان يجوز العقاب عن الجريمة التأديبية للموظف العام برغم العقاب عن ذات الأفعال كجرائم جنائية فى نطاق المسؤولية الجنائية للموظف — لاختلاف الأفعال وصفا وتكيفا فى كل من المجالين الجنائى والتأديبى واختلاف أوجه الصالح العام والمصالح الاجتماعية التى يستهدف من أجلها الشرع تنظيم كل من المسئولتين الجنائية والمدنية ، وان كانت كلاهما تهدف الى تحقيق الصالح الأعلى للجماعة وحماية المصلحة العامة للمواطنين — الا انه لا يسوغ معاقبة العامل تأديبيا عن ذات الأفعال غير مرة واحدة حيث تستنفد السلطة التأديبية ولايتها بتوقيعها العقاب التأديبى ، ولا يسوغ لذات السلطة انتأديبية أو سلطة تأديبية أخرى توقيع الجزاء التأديبى عن ذات الجرائم التأديبية لذات العامل الذى سبق عقابه — ومجازاته ، ولا يغير من ذلك ان تكون السلطة التى وقعت الجزاء التأديبى ابتداء هى السلطة التأديبية الادارية الرئاسية أو السلطة التأديبية القضائية مثلة فى المحاكم التأديبية ، لأن العلة تتحقق بمجرد توقيع الجزاء التأديبى صحيحا قانونا على العامل ، حيث بذلك تصل المسؤولية التأديبية للعاملين الى غايتها القانونية ، ولا يسوغ بعد ذلك مباشرة السلطة التأديبية على ذات العامل لذات الفعل الذى جوزى عنه ، حيث ترتبط الولاية التأديبية وجودا وعدما مع الغاية المستهدفة منه وهى مجازاة العامل عما ثبت اسناده قبله من جرائم تأديبية تحقيقا للاضباط الادارى والمالى وحفظا على حسن سير وانتظام أدله الخدمات العامة وتوفير الاتاج للمواطنين على يد الأجهزة العامة المختصة .

ومن حيث أن تكرار مجازاة العامل تأديبيا عن ذات الجرائم التأديبية

فضلا عن انطباق سنده القانوني • يعد مخالفة للنظام العام العقابي لاهداره  
لسيادة القانون ، اساس الحكم في الدولة ولحقوق الانسان التي تقضى  
بشخصية العقوبة ، وتحتم فوريتها ، وعدم تكرارها ، كما تمثل اعتداء على  
ان الوظائف العامة حق للمواطنين وتكاليف للقائمين بها في خدمة الشعب ،  
ولالتزام الدولة بحمايتهم وكفالة قيامهم باداء واجباتهم في خدمة الشعب  
( مواد الدستور أرقام ٤١ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ١٦٧ ) ومن ثم فان الجزاء التأديبي  
المتكرر عن ذات الفعل لذات العامل يكون باطلا ومنعدم الاثر ، سواء صدر  
من السلطة الرئاسية التأديبية أو من المحاكم التأديبية •

ومن حيث أنه بناء على ما سبق فان الدفع بعدم جواز المحاكمة التأديبية  
لسبق مجازاة العامل تأديبيا يعد دفعا متعلقا بالنظام العام ويتصل بالشرعية  
وسيادة القانون بوجه عام ويتعلق بالأسس الجوهرية للنظام العام التأديبي  
بصفة خاصة ، ومن ثم فان هذا الدفع يجوز ابدائه في اية مرحلة من مراحل  
الدعوى التأديبية ولو لأول مرة أمام المحكمة الادارية العليا •

ومن حيث أن الطاعن الأول ينمى على الحكم المطعون فيه انه لم يقضى  
في شأنه بعدم جواز نظر الدعوى لسبق مجازاته عن ذات الافعال محبل  
طلب المساءلة والعقاب التأديبي وذلك رغم ان الطاعن قد دفع أمام تلك  
المحكمة بعدم جواز نظر الدعوى لسبق صدور قرار إداري بمجازاته عن  
ذات الواقعة بخصم يومين من راتبه •

ومن حيث ان الثابت من الأوراق أنه قد صدر قرار السيد وكيل  
الوزارة رئيس الوحدة المحلية لمركز مدينة كفر الدوار رقم ( ٤٦٧ ) لسنة  
١٩٨٤ بتاريخ ٧/٣/١٩٨٤ بمجازاة ( . . . ) الطاعن الأول بخصم يومين  
من راتبه لما نسب اليه من الاهمال في تنشيط تخصيل المتأخرات خلال  
جاء ١٩٨٣ •

ومن حيث ان ما نسب لهذا الطاعن في التحقيق الادارى الذى جوزى عليه بالقرار المشار اليه هو الالهال الذى يترتب عليه ضياع الحقوق المالية للدولة أو الماس بمصلحة من مصالحها المالية أو ما يكون من شأنه أن يؤدي الى ذلك بصفة مباشرة ، وهو الامر المظنور على العامل اتياه وفقا لنص البند ٤ من المادة ( ٧٧ ) من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

( طعن ١٤٦٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٠/٦/١٩٨٩ )

#### ٨ - شيوع التهمة

قاعدة رقم ( ٣٧٧ )

المبينة :

شيوع التهمة لا ينهض على الدوام مانعا من المؤاخظة التأديبية - لا سيما متى أمكن استناد فعل ايجابى أو سلبى للعامل حيث يعد ذلك مساهمة منه في وقوع المخالفة الادارية .

الحكمة :

أه لا وجه لما يستند اليه الطاعنون من ان مسئوليتهم شائعة ذلك أن شيوع التهمة لا ينهض على الدوام مانعا من المؤاخظة التأديبية ولا سيما متى أمكن استناد فعل ايجابى أو سلبى للعامل حيث يعد ذلك مساهمة منه في وقوع المخالفة الادارية ولا يغير من ذلك ما يشيره الطاعنون من أن ما حدث سببه خطأ الادارة وليس خطأهم فهذا القول مجرد قول مرسل لا دليل عليه من الأوراق .

ومن حيث أنه وقد ثبت أن المخالفات المنسوبة الى الطاعنين ثابتة يقبنا في حتم واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى هذا المذهب لما أورده من

أسباب صحيحة في الواقع والقانون فإنه يكون قد أصاب وجه الحق في قضائه .

( طعن ٢٠٢٤ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٢/٧/٢٢ ) .

٩ - عدم جواز اتخاذ جهة الادارة اى قرار يسلب المحكمة  
التأديبية ولايتها اثناء نظر الدعوى التأديبية

قاعلية رقم ( ٢٧٨ )

استدلال :

متى انصلت الدعوى التأديبية بالمحكمة التأديبية تعين عليها الاستمرار في نظرها والفصل فيها - لا تلك الجهة الادارية قانونا اثناء نظر الدعوى التأديبية ان تتخذ في موضوعها اى قرار من شأنه سلب المحكمة التأديبية ولايتها في محاكمة المخالفين الحاليين اليها - تصرف الجهة الادارية في الاتهام المستند الى المخالفين بعد احالة امرهم الى المحكمة التأديبية يتمحض عن عدوان جسيم على اختصاص المحكمة وغصب لسلطتها ينحصر بالقرار الى مرتبة العدم التي تجرده من كل اثر قانوني له .

المحكمة :

وحيث ان الثابت من الاوراق ان الطاعنة كانت قد منحت اجازة بدون مرتب لمرافقة زوجها في السعودية تنتهى في ١٥/٢/١٩٨٧ ثم انقطعت عن العمل اعتبارا من ١٦/٢/١٩٨٧ وتم انذارها للعودة الى عملها على عتباتها في الخارج ج. في ٢١/٢/١٩٨٧ ، ٢٥/٢/١٩٨٧ ، ٢٣/٣/١٩٨٧ وفي ٥/٣/١٩٨٧ وافق المدير العام على احالة الموضوع الى الشؤون القانونية - وفي ٥/٤/١٩٨٧ احالت ادارة الشؤون القانونية الموضوع الى النيابة الادارية التي قامت باستدعاء الطاعنة ولما لم تحضر



لادارية فى هذا الشأن والمؤرخ فى ١٩٨٧/٤/٥ وبناء عليه قامت الجهة  
لأخيرة بإحالة الطاعنة الى المحكمة التأديبية والتي اتهمت الى اصداؤها  
الحكم الطمين ومتى استقام ذلك فانه يضمن على هذه المحكمة -- بالنسبة  
لقرار الجهة الادارية الصادر فى ١٩٨٧/١٠/١٨ بمجازاة الطاعنة بالخصم  
من مرتبها لمدة عشرة أيام واعتبار اقطاعها المدة من ١٩٨٧/٣/١٦ حتى  
١٩٨٧/١٠/١٨ !قطاعا بدون مرتب -- ان تسقط أثره من حسابها ولا تمتد  
به باعتباره قرارا منعدها .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق ان الطاعنة قد حضرت الجلسة  
المنعقدة فى ١٩٨٨/١/٤ أمام المحكمة التأديبية وقرت بواقعة اقطاعها  
عن العمل المدة المشار اليها بتقرير الاتهام وحتى ١٩٨٧/١٠/١٨ كما أقرت  
ايضا باستلام عملها اعتبارا من ١٩٨٧/١٠/١٩ ومن ثم فان أوجه الطعن  
التي تتعارض مع هذه الواقعة يضمن طرحها وعدم الاستناد اليها جملة  
وتفصيلا .

وعلى ضوء ما سبق يكون ما اتهمت اليه المحكمة التأديبية فى حكمها  
المطعون فيه وبعد اقرار الطاعنة باقطاعها عن عملها بدون اذن خلال المدة  
من ١٩٨٧/٢/١٦ وحتى ١٩٨٧/١٠/١٨ -- متفقا مع صحيح حكم القانون  
ومستخلصا استخلاصا سائفا من الأوراق والوقائع التي تنتج وبالتالي  
يكون الطعن على هذا الحكم غير مستند الى اساس من الواقع أو القانون  
منه يضمن معه الحكم يرفسه .

( طعن رقم ٣٤٧ لسنة ٣٤ ق بجلطة ١١/٩/١٩٩١ )

### خامسا - التدخل فى الدعوى

قاعدة رقم ( ٢٧٩ )

عدم جواز اقامة الطعن على احكام المحاكم التأديبية الصادرة فى  
الدعاوى التأديبية من جانب الجهة الادارية التى يتبعها العامل وعدم جواز  
تدخلها فى الطعن الذى قد تقيمه النيابة الادارية او يقام ضدها فى شأن  
لكل الاحكام .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن طلب التدخل الانضمامى من جانب الهيئة العامة  
للجهاز التنفيذى لمشروعات تحسين الاراضى فانه لما كان قانون المرافعات  
المدينة والتجارية ينص فى المادة ( ١٢٦ ) منه على أنه « يجوز لكل ذى  
مصلحة أن يتدخل فى الدعوى منضما لأحد الخصوم أو طالبا الحكم  
لنفسه بطلب مرتبط بالدعوى » وينص فى المادة ( ١٢٧ ) منه على أن  
« تحكم المحكمة فى كل نزاع يتعلق بقبول الطلبات المعارضة أو  
التدخل ... » .

ومن حيث أن قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨  
بإعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية قد نص فى المادة ( ٤ )  
منه - قبل تعديلها بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ على أن « تتولى النيابة  
الادارية مباشرة الدعوى التأديبية أمام المحاكم التأديبية بالنسبة الى  
الموظفين المعيّنين على وظائف دائمة » وفى ظل سريان هذا النص جرى  
قضاء هذه المحكمة على أن النيابة الادارية فيما تباشره من اجراءات أمام  
المحكمة التأديبية إنما تنوب قانونا عن الجهة الادارية أو غيرها التى يتبعها  
العامل المقدم للمحاكمة والتى تعدى اليها أثر الحكم الصادر فى الدعوى  
التأديبية وبهذه المثابة فإن هذه الجهة تعتبر الخصم الاصلى فى الدعوى

وتكون من ثم صاحبة صفة في أن تطعن في الحكم الصادر في الدعوى التأديبية . وقد كان مفهوم ذلك أنه طالما اعتبرت الجهة الادارية التي يتبعها العامل صاحبة صفة في ان تطعن في الحكم الصادر في الدعوى التأديبية فانه يكون لها ان تطلب التدخل الانضمامي الى جانب النيابة الادارية اذا ما طعنت في الحكم الصادر في الدعوى التأديبية .. الا أنه من حيث أن القانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ قد تضمن تعديل نص المادة ( ٤ ) المشار اليها بحيث أصبح نصها يجرى بأن « تتولى النيابة الادارية اقامة الدعوى التأديبية ومباشرتها أمام المحاكم التأديبية ورئيس هيئة النيابة الادارية الطعن في أحكام المحاكم التأديبية .. » فان مقتضى هذا التعديل ان اصبحت ولاية النيابة الادارية شاملة اقامة الدعوى التأديبية ومباشرتها امام المحاكم التأديبية وكذلك اقامة الطعن في الاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية في تلك الدعاوى التأديبية ومقتضى اثبات تلك الولاية للنيابة الادارية وقصرها عليها على ما تقدم عدم جواز اقامة الطعن على احكام المحاكم التأديبية الصادرة في الدعاوى التأديبية من جانب الجهة الادارية التي يتبعها العامل ، وعدم جواز تدخلها في الطعن الذي قد تقيمه النيابة الادارية أو يقام ضدها في شأن تلك الاحكام .

ومن حيث أن حكم هذه المحكمة في طلب التدخل الانضمامي المقدم من الهيئة العامة للجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الاراضى انما يصدر بعد العمل بالقانون رقم ١٢ لسنة ١٩٨٩ المشار اليه فانه يلتزم باعمال مقتضى ما ورد بهذا القانون .

( طعن رقم ١٠٥٩ لسنة ٣٤ ق بجلسة ١٢/٢ / ١٩٨٩ )

## سادسا - وقف الدعوى التأديبية

### ١ - وقف الدعوى التأديبية لحين الفصل فى الدعوى الجنائية

قاعدة رقم ( ٢٨٠ )

يشترط لوقف الدعوى التأديبية لحين الفصل فى الدعوى الجنائية وجود مبرر لهذا الوقف بان يكون سبب الدعوىين واحدا بحيث يكون الفصل فى احدهما متوقفا على الفصل فى الأخرى - المنازعة فى التحميل بقيمة العجز تستقل فى سببها عن واقعة الاشتراك مع الآخرين فى اختلاس بعض المهمات .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ١٢٩ من قانون المرافعات - التى تنص المادة الثالثة من قانون مجلس الدولة بأن تطبق أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص خاص فى قانون مجلس الدولة - فإن هذه المادة تقضى بأنه فى غير الأحوال التى نص فيها القانون على وقف الدعوى وجوبا أو جوازا يكون للمحكمة أن تأمر بوقفها كلما رأت تعليق حكمها فى موضوعها على مسألة أخرى يتوقف عليها الحكم ، ولا يمكن تبرير ما انتهى إليه الحكم المطعون فيه من وقف للدعوى استنادا الى هذا النص لأن الثابت من الأوراق ان القرار المطعون فيه بتحميل المدعى بعض المبالغ قام على أنها تمثل قيمة العجز فى عهده يسأل عنها بوصفه من أمناء المخازن بينما الدعوى الجنائية المشار إليها تقام على أنه قد اشترك مع آخرين فى اختلاس بعض المهمات المسلمة إليه بحكم وظيفته وبهذه المثابة فإن انفصل فى الدعوى مثار المنازعة لا يتطلب انتظار الفصل فى الدعوى الجنائية لتقييم كل من الدعوىين على سبب منبت الصلة بسبب الدعوى الأخرى .

ومن حيث ان الحكم المطعون فيه لم يفصل في شكل أو موضوع الدعوى وانما توقف عند حد القول بان الدعوى المقامة من المدعى توقف الفصل فيها على الفصل في دعوى جنائية ، فلا مناص كذلك من اعادة الدعوى الى المحكمة التأديبية لتقول كلمتها في الدعوى .  
( طعن ١٦٣٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٧/٥/١٩٨٦ )

٢ - وقف الدعوى التأديبية لحين الفصل من المحكمة المختصة  
في مسألة اولية ترتبط بتكليف الوقائع

قاعدة رقم ( ٢٨١ )

المبدأ :

صحة أو بطلان عقد الزواج وان كان كما هو في الطعن المائل مسألة اولية ترتبط بتكليف الوقائع التأديبية النسوية للطعن وليس من الامور الداخلية في ولاية المحاكم التأديبية اصلا ولكنها من السائل الشرعية التي تدخل في ولاية محاكم الاحوال الشخصية ، والمحكمة التأديبية اذا تعرضت لصحة أو بطلان العقد العرفي لا يمتلك ان يحصل في هذا الامر الا باعتباره مسألة اولية في وصف التهمة النسوية تأديبيا للطعن - وكان يتعين عليها اما ان تحقق الامر في هذه الحدود وتحقق من عدم وجود اى شهود حاضرين لوقائع العقد العرفي او واليسر به وتحقيق دفاع الطعن في هذا الشأن او ان توف الدعوى لحين الفصل من المحكمة المختصة وهي محكمة الاحوال الشخصية ذات الولاية العامة في الامر ثم في هذا الشأن .

المحكمة :

ومن حيث أن وجيز وقائم الموضوع حسبنا لهبتان من الأوراق أن  
السيدة / . . . . . الاخصائية الاجتماعية بالثقافة الصحية بيورسعيد قد  
تقدمت بشكوى ضد الدكتور . . . . . لاعتدائه عليها والتفريز بها  
واحاطتها بالالفاظ النابية بمر عليها ، وقد حققت النيابة الادارية في هذه

الشكوى واتهمت الى ثبوت المخالفتين الواردتين بتقرير الاتهام في حق  
كل من الطاعن والشاكية وطلبت محاكمتها تأديبيا ، حيث صدر الحكم  
الطعون فيه ببجائزتهما بالفصل من الخدمة .

ومن حيث أن الاتهام الأول الوارد بتقرير الاتهام يتمثل في أن  
المتهمين أقاما بينهما علاقة غير شرعية اتهمت بزواجهما في ١٩٨٥/٩/٨  
وملأتهما في ١٩٨٥/٩/٩ .

وحيث أن السيدة / . . . . . الاخوائية الاجتماعية بالصحة  
المدرسية بيورسعيد ، قد أبدت في التحقيق أنها كانت تعمل بالثقافة  
الصحية بيورسعيد تحت رئاسة الدكتور . . . . . ( الطاعن ) وكان بينها  
وبينه علاقات اجتماعية وصداقة ، وأنها تعودت على الخروج معه عند  
قضاء مصالحه الخاصة خارج العمل اذا طلب منها ذلك ، وكذلك دأبت  
على التوجه لمنزله في حضور زوجته للزيارة ، وأنه خلال شهر فبراير سنة  
١٩٨٥ طلب منها الخروج مع الساعة العاشرة صباحا حيث توجهتا الى  
منزله ، وفيه قدم لها زجاجة ( كولونيا ) لشها فاصييت بدوار الا أنها لم  
تفقد وعيها وعندئذ هاجمها بالاعتداء الجنسي ، فلما طلبت منه الزواج  
حرر لها عقد زواج عرفي استمرت بده العشرة الزوجية حتى طلبت منه  
الزواج الرسمي فاتفقا على أن يتزوجا ثم يطلقها وقد تم تنفيذ ذلك في  
دمياط . وقد طلبت في أثر ذلك قهلا من الثقافة الصحية الى الصحة  
المدرسية بيور قواد .

وحيث أن الطاعن قد أبدى في التحقيق أن الشاكية كانت اخوائية  
اجتماعية بالثقافة الصحية ركاسته وقد طلبت منه ان يجلس في حجره  
للمل بماعتبارها تحمل مؤهلا عاليا فاستجاب لها ، وبناء على تواجدها  
بذات حجره فقد نشأت بينهما علاقات اجتماعية وعائلية وصداقة وأنها

علمت بأنه سيتوجه للقاهرة في عيد الفطر في شهر يونيو سنة ١٩٨٥ لزيارة أثار به فطلبت منه أن يقابلها بالقاهرة — الساعة السادسة مساء أمام حروبي — لحل مشكلة خاصة بها . وفى الموعد المتفق عليه اصططحها بسيارته حيث قامت بمرض الزواج عليه عرفيا وأغرته بالزواج منها ورغبته فيه فحرر لها عقد الزواج العرفي وتزوجها فى بنسيون بالقاهرة ، وقد أعقب ذلك ان أخبرت زوجته وقامت بتهديده بافتضاح أمره ، وحرصا على حل الاشكال اتفقا على ما تم من زواج رسمى وطلاق فى اليوم التالى .

ومن حيث أن التحقيق الذى أجرته النيابة الادارية قد ففى واقعة الاغتصاب والتبنيح التى وجهته السيدة / . . . . للطاعن مستندة فى ذلك الى أن المذكورة اقرت بانعدام أى دليل أو شاهد على ما اتهمته به وانها تبلغ من العمر ( ٣٥ ) عاما كما أنها اقرت بانها اعتادت الخروج مع انطاعن والتوجه لمنزله بحضور زوجته وان علاقة ماثلة كانت تربطهما بقيامه بعلاج والدتها وشقيقتها ولأن الطاعن قد تزوج من السيدة المذكورة كما أن تحقيق النيابة الادارية قد ارفق به صيغة عقد الزواج العرفي بالقرار الطاعن بأنه تزوج الآنسة / . . . . على سنة الله ورسوله زواجا عرفيا شرعا ولا شك أنه لا يسوغ فصل كلمة عن عبارات هذا العقد وتفسيرها مستقلة عن باقى عباراته للقول بأن المقصود به زواج المتعة اذ كيف يستقيم ذلك مع عبارة ان الزواج على سنة الله ورسوله وان لم ترد عبارة المتعة وان الزواج اصلا وشرعا هو حل التمتع فاذا أضيف الى ما سبق أن التحقيق لم يتناول موضوع ما اذا كان قد حضر توقيع العقد شهود أو لم يحضره أى شهود على الاطلاق وأنه لم يصدر حكم من محكمة مختصة وبصفة خاصة فى الاحوال الشخصية — وجاز حجية الأمر المقضى بان عقد الزواج العرفي المذكور باطل لأنه لم يحضره شهود وقد أصر الطاعن فى جميع مراحل التحقيق الادارى وامام النيابة الادارية على أنه تزوج من

السيدة / . . . ، سألته الذكر وأنها زوجته شرعا بمقد عرفى ثم بقصد  
رسمى حتى طلقها وقد اقر الطاعن فى مذكرة دفاعه أمام المحكمة التأديبية  
بجلسة ٢٤/١١/١٩٧٧ أن العقد العرفى كان مستكمل الاركان شرعا أى  
أن هذا العقد قد تم بحضور الشهود واقعة توقيع العقد ومن ثم فانه  
لا يكون للحكم المطعون فيه أن يستند دون سند على أن العقد العرفى قد  
تم عقده بين الطرفين دون حضور مجلس العقد أى من الشهود ومن ثم  
يشتهى الى عدم صحته شرعا اذا انه رغم عدم وجوب التوقيع على المنفرد  
العرفى بزواج الطاعن من الاختصاصية الاجتماعية سالقة الذكر مما يفيد  
ظاهره انعدام وجود شهود لهذا العقد لانعدام التوقيع عليه . أى الشهود  
الا ان ذلك لا يفيد بذاته انعدام هؤلاء الشهود لواقعة العقد عند تحريره  
بتوقيع من الطاعن لمن تزوجها وفى حالة ادعاء الطاعن ان العقد يستكمل  
شروطه فانه يتعين تحقيق دفاعه ومناقشة ما قد تقدم به من ادلة على وجود  
شاهدين لمجلس العقد العرفى رغم عدم اثباتهما وتوقيعهما على الوثيقة  
وانوثيقة المحررة به ذلك ان هذا التحقيق حق وواجب لأن ثبوت حقيقة  
وجود شهود أو عدم وجود شهود تمثل فيها الواقعة التى يتغير معها تكيف  
العقد وبيان ما اذا كان عقد زواج شرعى أم مجرد علاقة فاسدة لا سند  
لها من احكام الشريعة الاسلامية . ويؤكد ضرورة هذا التحقيق أن القول  
ببطلان وفساد العقود الشرعية للزواج لابد وأن يبنى على اليقين لما ينبغى  
على ذلك من آثار شرعية شخصا فى حق طرفى العقد عامة وفى حق  
المتجمع لما يترتب على العقد من آثار اجتماعية وان صحة وبطلان عقد  
الزواج وان كان كما هو الحال فى الطعن المائل مسألة أولية ترتبط بتكيف

الوقائع التأديبية المنسوبة للطاعن وليس من الأمور الداخلية في ولاية المحاكم التأديبية أصلاً ولكنها من المسائل الشرعية التي تدخل في ولاية محاكم الأحوال الشخصية، والمحكمة التأديبية إذ تعرضت لصحة أو بطلان العقد العرفي لا تملك أن تفصل في هذا الأمر إلا باعتباره مسألة أولية في وقت انهممة الأولى بالنسبة تأديباً للطاعن وكان يتعين عليها أن تحقق الأمر في هذه الحدود وتحقيق من عدم وجود أي شهود حاضرين لواقع العقد العرفي أو عاين به وتحقيق دفاع الطاعن في هذا الشأن، أو أن توقف الدعوى لحين التوصل من المحكمة المختصة وهي محكمة الأحوال الشخصية ذات الولاية الأصلية في الأمر بحكم في هذا الشأن.

ومن حيث أن الطاعن قد قدم إلى هذه المحكمة شهادة موثقة من مصلحة الشهر العقاري ببورسعيد صادرة من كل من السيد / . . . . . والسيد / . . . . . ( وكلاهما بالمعاش ) تفيد أن الدكتور . . . . . ( الطاعن ) قد طلب منهما الشهادة على عقد زواجه العرفي من السيدة / . . . . . وأنهما حضرا واقعة تحرير العقد كشاهدين وأن السيدة المذكورة هي التي رغبت في عدم توقيعهم كتابة على هذا العقد رغم حضورهما واقعة تحرير الزواج العرفي وقد تضمنت وثيقة التصديق على زواج الطاعن من السيدة . . . . . الصادرة في ٨ من سبتمبر سنة ١٩٨٥ والتي تمت رسمياً وبداهة بحضور شهود بإقرار المذكورة بحضور الجميع بأنها ( ثيب الآن ) وكانت ( بكراً ) حتى حصول العقد السابق كما أقر الطاعن فيها حسبها هو ثابت في الوثيقة الرسمية بقيام الزوجية الشرعية بينهما من ١/٣/١٩٨٥ على يد أنفسهما .

( لـ ٧٥٦ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٢٥ )

### الفرع الثالث : الطعن في الاحكام التأديبية

#### أولاً : الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا

١ - الحكم في الدعوى التأديبية يكون حضورياً متى اتصل

#### الطاعن بها

قاعدة رقم ( ٢٨٢ )

البدا :

متى اتصل علم الطاعن بالدعوى التأديبية المقامة قبله فيكون قد تحققت الغاية من الاعلان المتطلب قانوناً - يكون الحكم الصادر ضده في هذه الحالة هو حكم حضوري - بناء على ذلك لا يوجد مجال للدفع بعدم علمه بصورة الحكم بالجلسة .

المحكمة :

ومن حيث أن مبنى الطعن على الحكم المطعون فيه هو بطلانه لبطلان اجراءات الاعلان وكذلك اتمام الحكم لعدم علم الطاعن بصدور الحكم الا في ١٥/٩/١٩٨٧ وللقصور في التسيب ولعدم تناسب العقوبة ولصدور الحكم خلافاً لحكم حائز لجمعية الأمر المقضى .

ومن حيث أنه عن السبب الأول والثاني للطعن على الحكم المطعون فيه فإن الثابت من الأوراق حضور الطاعن بنفسه أمام المحكمة التأديبية بطنطا بجلسة ١٥/٩/١٩٨٧ وبما قررت المحكمة حجز الدعوى التأديبية للحكم فيها بجلسة ٣٠/٨/١٩٨٧ ومن ثم فإن الطاعن يكون قد تحققت الغاية من الاعلان المتطلب قانوناً ، واذاً كان الحكم الصادر ضده هو حكم

حضورى ومن ثم فانه لا مجال للدفع بعدم علمه بصدر الحكم بالجلسة المحددة لذلك ، وعليه فان السبب الأول والثانى للنمى على الحكم لا يكون له سند قانونى مما يتعين معه رفضهما •  
(الطن رقم ٥٠ لسنة ٣٤ ق بجلسة ١٩٩٠/٥/٥ )

## ٢ - ميعاد الطعن فى الحكم التاديبى امام المحكمة الادارية العليا

### قاعدة رقم ( ٢٨٢ )

المبدأ :

المادة ٤٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة -  
ميعاد الطعن فى احكام المحكمة التاديبية هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم - يجب اقامة الطعن خلال هذا الميعاد القانونى والا يقضى بعدم قبول الطعن شكلا لاقامته بعد الميعاد القانونى •

الحكمة :

ومن حيث أن تقرير الطعن المائل أودع قلم كتاب المحكمة بتاريخ ١٤/١/١٩٨٨ فان الطعن يكون قد اقيم بعد عدة سنوات من صدور الحكم المظنون فيه ومن ثم يكون مرفوعا بعد الميعاد القانونى الذى كان يجب اقامته خلاله ، وهو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم - وفقا لما تقضى به المادة ( ٤٤ ) من القرار بقانون رقم ( ٤٧ ) لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الدولة - مما يتعين معه القضاء بعدم قبول الطعن شكلا لاقامته بعد الميعاد القانونى •

ومن حيث أن من يخسر الدعوى يلزم بمصروفاتها بالتطبيق لنص المادة ( ١٨٤ ) من قانون المرافعات الا ان هذا الطعن معفى من الرسوم طبقا لاحكام المادة ( ٩٠ ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ باصدار نظام الماملين المدنيين بالدولة •

( طعن ٤٧٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٨٩/٢/٤ )

### قاعدة رقم ( ٢٨٤ )

المبدأ :

ميعاد الطعن امام المحكمة الادارية العليا هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه — هذا الميعاد لا يسرى في حق ذى الصلحة الذي لم يعلن باجراءات محاكمته اعلانا صحيحا وبالتالي لم يعلم بتاريخ صدور الحكم ضده الا من تاريخ علمه اليقيني بهذا الحكم .

المحكمة :

« ومن حيث انه ولئن كان ميعاد الطعن امام المحكمة الادارية العليا هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه الا ان هذا الميعاد لا يسرى في حق ذى الصلحة الذي لم يعلن باجراءات محاكمته اعلانا صحيحا وبالتالي لم يعلم بتاريخ صدور الحكم ضده الا من تاريخ علمه اليقيني بهذا الحكم ولما كان لا يبين من الأوراق علم الطاعنة بصدور الحكم المطعون فيه قبل ايداعها تقرير الطعن المائل في ١٩٨٩/٨/١ ومن ثم يكون هذا الطعن قد اقيم في الميعاد القانوني ويتعين قبوله شكلا .

ومن حيث انه يخلص مما تقدم ان اعلان الطاعنة بالدعوى التأديبية المقامة ضدها قد شابها البطلان وان الحكم المطعون فيه قد صدر بناء على اجراءات باطلة اثرت فيه وأدت الى بطلانه فانه يتعين القضاء بالغاءه ومن حيث انه وقد ثبت لهذه المحكمة ان انقطاع الطاعنة عن العمل المدة التي تضمنها تقرير الاتهام كان مستندا الى حصولها على اجازة بدون مرتب لمرافقة زوجها الذي يعمل بدولة الامارات العربية على النحو الذي سبقه تفصيله ومن ثم يتعين الحكم ببراءتها منا هو منسوب اليها » .

( طعن ١٩٣٧ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٨٣/٧/٤ )

نفس المعنى :

- ( طمن رقم ٩٤ لسنة ٣٥ ق — جلسة ١١/١/١٩٩٢ )
- ( طمن رقم ٣٩٩ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٧/٧/١٩٩١ )
- ( طمن رقم ١٣٠٨ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٢٠/٧/١٩٩١ )
- ( طمن رقم ١٧٠ لسنة ٣٦ ق — جلسة ٣٠/٣/١٩٩١ )
- ( طمن رقم ٧٢٦٢ لسنة ٣٤ ق — جلسة ٢٣/٢/١٩٩١ )

### قاعدة رقم ( ٢٨٥ )

المبدأ :

مبدأ الطمن أمام المحكمة الإدارية العليا هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه — لا يسرى هذا المبدأ إلا على الأحكام التي تصدر بإجراءات صحيحة قانونا — لا تسرى في حق الطاعن الذي لم يعلن إعلانا صحيحا بأمر محاكمته وصدور الحكم الطعن في غيبته .

الحكمة :

« ومن حيث أنه ولئن كان مبدأ الطمن أمام هذه المحكمة هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه ، إلا أن هذا المبدأ لا يسرى إلا على الأحكام التي تصدر بإجراءات صحيحة قانونا ، ومن ثم لا تسرى في حق الطاعن الذي لم يعلن إعلانا صحيحا بأمر محاكمته وصدور الحكم الطعن في غيبته . »

ومن حيث أنه لم يثبت من الأوراق أن الطاعن قد علم على وجه اليقين بصدور الحكم الطعن قبل أكثر من ستين يوما على إقامة طعنه المناظر . وأن طعنه قد استوفى بقية أوضاعه الشكلية فمن ثم يتعين قبوله شكلا .

ومن حيث أن الحكم الطعن قد صدر بناء على إجراءات معينة أثرت فيه وأدت الى بطلانه ، فمن ثم يتعين القضاء بالغائه وبإعادة الدعوى رقم ٦٥٢ لسنة ١٦ ق الى المحكمة التأديبية بطنطا للفصل فيها مجددا من هيئة أخرى » .

( طعن ٣٣١١ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٠/٤/١٩٩٣ )

### ٣ - بداية مياد الطعن

#### الفصل رقم ( ٢٨٦ )

##### المبدأ :

تبدأ مواعيد الطعن في الحكم التأديبي من تاريخ صدوره حتى ولو صدر في غيبة الموظف اتهم طالبا ان اجراءات اعلان التهم بالدعوى التأديبية قد انتهت وفقا للقانون .

##### الحكمة :

« من حيث انه بالنسبة لشكل الطعن ومدى رفعه في الميعاد القانوني المقرر فان الثابت من الأوراق انه بتاريخ ٢٥/٥/١٩٨٤ قام قلم كاتب المحكمة التأديبية بأسبوط بإرسال خطاب مسجل بعلم الوصول الى الطاعن على محل اقامته الوارد بملف خدمته بدائرة مركز القوصية بمحافظة اسبوط يخطره فيه بالدعوى التأديبية المقامة ضده وبالجلسة المحددة لها الا ان - الطاعن لم يحضر بجلست المحكمة التأديبية للمقدمة لمحاكمته تأديبيا بشأن ما نسبته اليه النيابة الادارية من الاخطاع عن العمل دون اذن وفي غير الاحوال المقررة وهو الامر المعتبر مخالفة ادارية طبقا للمادة ٦٢ من القانون رقم ١٩٧٨/٤٧ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة .

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ان الشرطة قامت بإجراء تعميمات

عن محل اقامة المتهم ( الطاعن ) واتهمت تلك التحريات المرفقة بكتاب السيد  
مأمور مركز القوصية المؤرخ ١٥/٧/١٩٨٤ الى ان الطاعن سافر الى  
المملكة العربية السعودية وغير معلوم محل اقامته ، وبتاريخ ١٢/١١/١٩٨٤  
تم اعلان المتهم ( الطاعن ) بالدعوى التأديبية المقامة ضده بواسطة قلم  
المحضرين في مواجهة النيابة العامة ، ثم صدر الحكم المطعون فيه من  
المحكمة التأديبية بأسبوط بطلمتها المتقدمة بتاريخ ٤/٣/٧٩٨٥ بجازاته  
بعقوبة الفصل لثبوت ارتكابه المخالفة الادارية المشار اليها . وقد طعن  
المتهم ( الطاعن ) في هذا الحكم بمقتضى تقرير الطعن المودع بقلم كتاب  
المحكمة الادارية بتاريخ ١٩/١/١٩٨٦ .

ومن حيث ان المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون  
رقم ٤٧/١٩٧٢ والمتعلقة بالاجراءات امام المحاكم التأديبية تنص على ان  
يكون اعلان ذوى الشأن بقرار الاحالة والجلسة المحددة لنظر الدعوى  
التأديبية فى محل اقامة المعلن اليه أو فى محل عمله بخطاب موصى عليه  
مصحوب بعلم الوصول .

ومن حيث ان المادة ١٣ فقرة ١٠ من قانون المرافعات المدنية  
والتجارية تنص على انه اذا كان موطن المعلن اليه غير معلوم وجب ان  
تشتل الورقة على آخر موطن معلوم له فى جمهورية مصر العربية أو فى  
الخارج وتسلم صورتها للنياية العامة .

ومن حيث ان الثابت مما سلف ان قلم كتاب المحكمة التأديبية ارسل  
خطاب مسجلا بفالم الوصول الى المتهم ( الطاعن ) على عنوانه الوارد بملفه  
خدمته يخطره فيه بالدعوى التأديبية المقامة ضده والجلسة المحددة لها طبقا

المملكة العربية السعودية وغير معلوم محل اقامته ، فتم خطائه بالدعوى التأديبية بواسطة قلم المحضرين في مواجهة النيابة العامة مع ذكر آخر محل اقامة له بمصر ، ثم صدر الحكم المطعون فيه بهذاك بتاريخ ١٩٨٥/٣/٤ فان الاجراءات اللازمة لاعلان المتهم ( الطاعن ) بالدعوى التأديبية تكون قد تمت علوجه مطابق لاحكام القانون ، ومن ثم تبدأ مواعيد الطعن في الحكم التأديبي المشار اليه من تاريخ صدوره حتى لو صدر في غيبه الموظف المتهم .

ومن حيث انه طبقا للمادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة المشار اليه فان ميعاد رفع الطعن امام المحكمة الادارية العليا هو ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه وكذا الثابت في الواقعة المعروضة انه هذا الحكم صدر في ١٩٨٥/٣/٤ بينما اقيم الطعن المائل بتاريخ ١٩٨٦/١٠/٩ ثلاثة يكون مقاما بعد الميعاد المقرر قانونا لرخصه وبالتالي غير مقبول شكلا ، ولا يقدح في ذلك ما اشار اليه الطاعن في تقرير الطعن انه لم يعلم بهذا الحكم الا عند عودته من الخارج في ١٩٨٦/٩/٢٦ ذلك انه لا يمتد بهذا التاريخ الأخير وانما يمتد بتاريخ صدور الحكم طالما ان اجراءات اعلان المذكور بالدعوى التأديبية قد اتبعت وفقا للقانون حسبما سلف .

( طعن ٥٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/٣/١٩ )

#### ٤ - ميعاد الطعن في الحكم التاديبى عند تعدد المصنوع

##### قاعدة رقم ( ٢٨٧ )

المبدأ :

لا تطبق اجراءات قانون الرافعات المدنية والتجارية امام القضاء الإدارى الا فيما لم يرد فيه نص خاص فى قانون مجلس الدولة وبالقدر الذى لا يتعارض مع الأصول العامة للمنازعات الإدارية - يجوز اذا كان الحكم التاديبى صادرا فى موضوع غير قابل للتجزة ان فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم ان يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع فى الميعاد من احد زملائه منضمما اليه فى طلباته - اعمال هذه القاعدة فى مجال التاديب لا يتعارض مع طبيعة النظام التاديبى الذى هو من روابط القضاة المصام حيث يستهدف بالجزاء التاديبى كفالة حسن سير المرافق العامة - لا يسوغ بالنسبة للاتهام الواحد او المخالفة الواحدة غير القابلة للتجزة المنصوبة لعدد من العاملين والثابتة فى مواجعتهم قيام الجزاء فى حق بعضهم ومحوه بالنسبة للبعض الآخر .

المحكمة :

ومن حيث ان الطعن الأول والثانى والثالث اقيموا فى الميعاد المنصوص عليه فى المادة ٤٤ من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث ان الطعن الرابع اقيم بعد هذا الميعاد واثناء طرح هذا النزاع امام المحكمة .

ومن حيث ان المادة الثالثة من القانون رقم ٤٧/١٩٧٢ المشار اليه تنص على انه تطبق الاجراءات المنصوص عليها فى هذا القانون وتطبق.

أحكام قانون المرافعات فيما لم يرد فيه نص وذلك الى أن يصدر قانون  
بالاجراءات الخاصة بالقسم القضائي .

ومن حيث ان المادة ٣١٨ من قانون المرافعات المدنية والتجارية  
الصادر بالقانون رقم ١٣/١٩٦٨ تقضى بأنه اذا كان الحكم صادرا فى  
موضوع غير قابل للتجزئة جاز لمن غوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم ان  
يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع فى الميعاد من احدى زملائه منضبطا اليه  
فى طلباته .

ومن حيث انه على ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة فان لأصيل ان  
اجراءات قانون المرافعات المدنية والتجارية لا تطبق امام القضاء الادارى  
الا فيما لم يرد فيه نص خاص فى قانون مجلس الدولة وبالقيد الذى  
لا يتعارض مع الأصول العامة للمرافعات الادارية واوضاعها الخاصة بها .

ومن حيث انه فى خصوصية الخصومة التأديبية المعروضة فاق المخالفة  
التأديبية المنسوبة الى الطاعن الرابع والتي ادين عنها بمقتضى الحكم التأديبي  
المطعون فيه — هى انه مع الطاعن الأول والطاعن الثانى اعتمدوا جميعهم  
قرار لجنة المائدة المؤرخ ٢٤/٢/١٩٨١ بوجوب تحصيل ضريبة الاطيان  
الزراعية بدلا من ضريبة الأرض القضاء مما أدى لتأخير تحصيل المبالغ  
المستحقة عن الأرض محل المائدة بالمخالفة لأحكام القانون رقم ٣٤ لسنة  
١٩٧٨ الذى يوجب فرض ضريبة الأرض القضاء عن هذه الأرض .

ومن حيث ان المخالفة التأديبية المنسوبة الى هؤلاء الطبيعيتين الأول  
والثانى والرابع هى فى حقيقتها مخالفة واحدة اشتركوا فيها جميعا  
باعتمادهم القرار المشار اليه بحيث أصبح الاتهام المنسوب اليهم فى هذا  
الشأن غير قابل للتجزئة من فاحية انه اذا اعتبر تصرفهم باعتماد القرار بعدم

تحصيل ضريبة الأرض القضاء المشار إليها تصرف بمخالف للقانون ومؤيد لكل  
لذنب إداري فإن هذا يصدق بالنسبة لهم جميعا. وإذا ارتفع الخطأ أو الذنب  
الإداري عن تصرفهم هذا فإن هذا يصدق أيضا بشأنهم جميعا باعتبار أن  
محور المخالفة التأديبية المنسوبة إليهم هو مدي مشروعية قرارهم بمسليم  
تحصيل تلك الضريبة ومن ثم أصبح الموضوع بالنسبة لهم غير قابل للتجزئة  
من هذه الناحية .

ومن حيث أنه يجوز إذا كان الحكم صادرا في موضوع غير قابل  
للتجزئة فمن فوت ميعاد الطعن من المحكوم عليهم أو قبل الحكم المطعون  
فيه أن يطعن فيه أثناء نظر الطعن المرفوع في الميعاد من أحد زملائه منضما  
إليه في طلباته ، وذلك طبقا للمادة ٢٩٨ من قانون المرافعات ، فإن هذه  
المحكمة ترى أن أعمال هذه القاعدة في مجال التأديب لا يتعارض مع طبيعة  
النظام التأديبي الذي هو من روابط القانون العام والذي يستهدف بالجزاء  
التأديبي كعقوبة حسن سير المرافق العامة بحيث لا يسوغ بالنسبة للإتهام  
الواحد أو المخالفة الواحدة غير القابلة للتجزئة المنسوبة لعدد من الجائدين  
قيام الجزاء في حق بعضهم وانتهاؤه وبوجه بالنسبة لبعضهم الآخر ، ومن ثم  
فإن طعن بعض المحكوم عليهم بموجب الحكم التأديبي في الميعاد المقرر  
قانونا للطعن فيه أمام المحكمة الإدارية العليا يتيح لزميلهم في الإتهام ذاته  
الذي صدر عنه الحكم التأديبي للطعن فيه أن يطعن في الحكم أثناء  
نظر الطعون المرفوعة في الميعاد منضما إلى زملائه في طلباتهم كما أن المادة  
٤٢ من القانون رقم ١٩٥٩/٥٧ في شأن حالات إجراءات الطعن أمام  
محكمة النقض تقضي بأن لا ينتقض الحكم إلا بالنسبة إلى من قدم الطعن  
ما لم تكن الأوجه التي بنى عليها النقض تتصل بغيره من المتهمين معه وفي  
هذه الحالة يحكم بنقض الحكم بالنسبة إليهم ولو لم يقدموا طعنا . وعلى

ذلك يلحق الطعن الرابع المقام بعد الميعاد بباقي الطعون القائمة في الميعاد وينضم اليها ويصبح جميع الطعون وقد امتوت اوضاعها القانونية مقبولة شكلا ويتمن الحكم باعتبارها كذلك .

( طعن ١٥٤٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٧/١١/٧ )

٥ - رقابة المحكمة الادارية العليا لاحكام المحاكم التاديبية  
ورقابة مشروعية

المادة رقم ( ٢٨٨ )

المبدأ :

ورقابة المحكمة الادارية العليا على الحكم التاديبى الطعون فيه لا تمتد الى ملامة الجراء .

المحكمة :

متى استخلصت محكمة الموضوع النتيجة التى اتهمت اليها استخلاصا سائعا من اصول ثابتة فى الأوراق ، فلا تثريب عليها فيما أوقعت من جزاء . اما رقابة المحكمة الادارية العليا فلا تمتد الى ملامة هذا الجزاء .  
واساس ذلك ان الجهة التى تملك توقيع الجزاء ترخص فى تقرير مدى جسامه الذنب الثابت فى مواجهة الموظف وما يناسبه من جزاء طالبا ان الجزاء فى حدود النصاب المقرر قانونا .

( طعن ٥٤٦ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٦/٣/١٥ )

قارن الحكم الصادر فى الطعن ٩٥٣ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٢٠ والإحكام التالية له فى هذا المجلد .

## قاعدة رقم ( ٢٨٩ )

السماء :

الحكمة التأديبية تترخص في تقدير الدليل متى كان استخلاصها مستمدا من وقائع تنتج وتؤدي اليه ورقابة المحكمة الادارية العليا لا تمنى استئناف النظر بالموازنة والترجيح بين الأدلة المقدمة أثباتا أو نفيا بل تقتصر تلك الرقابة على حالة انتزاع المحكمة الدليل من غير أصول ثابتة في الأوراق أي لدليل لا تنتج الواقعة المطروحة عليها - عدم تقديم ملف التحقيق لا يعنى عدم قيام الذنب الإداري الذي أنبنى على تلك الأوراق متى قام الدليل على وجودها ومحتوياتها .

الحكمة :

لا من حيث أن مبنى الطعن يقوم على أن الحكم المطعون فيه شابه القصور في التسيب اذا اكتفت المحكمة التأديبية بذكر أوهن أسباب انظمن وهو عدم تناسب الجزء مع الخطأ المشكوك في نسبته الى الطاعن اذ لم تستوعب باقى عناصر الطعن وأهمها وهي ( ١ ) انه ليس من اختصاص الطاعن أو من عمله تسليم الخامات الواردة للمخازن لأن هذا العمل في الأصل من اختصاص أمين المخازن ولجنة الاستلام . ( ٢ ) وصول كمية منلك اللحام الى الشركة بعد مواعيد العمل الرسمية في يوم ١٢/٧/١٩٧٨ وايداعها البوابة حتى صباح يوم ١٢/٨/١٩٧٨ وتسليمها من ابوابة الى أمين المخزن مباشرة . ( ٣ ) تقيب الطاعن عن الشركة لوجوده في رحلة جماعية للشركة بيورسميد في يوم ٩/١٢/١٩٧٨ . ( ٤ ) شهادة كل الذين أدلوا بأقوالهم في التحقيقات رقم ( ٤ ) سنة ٧٩ بأن الطاعن قد قام بواجبه وابلغ عن السلك الناقصة فور اكتشاف النقص وفي الوقت المناسب . واستظهر الطاعن قائلا ان الاهمال المنسوب اليه مجهول وغير محدد ومن ثم لا يحول عليه قانونا . واتمى الى طلب الغاء الحكم والقرار

المطعون فيهما وبراءته مما نسب اليه . كما قدم مذكرة أخرى بدفاعة —  
غير مؤرخة . رددها أسباب ضعفه كما ذكر أن الشركة لم تقدم ملف  
التحقيق رقم ٤ سنة ١٩٧٩ الى هيئة مفوضى الدولة رغم طلب فيها .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد جرى على أن ترخص المحكمة  
التأديبية فى تقدير الدليل متى كان استخلاصها مستمدا من وقائع تنتج  
وتؤدى اليه وأن رقابة المحكمة الادارية العليا لا تعنى استئناف النظر  
بالموازنة والترجيح بين الأدلة المقدمة اثباتا أو نفيًا ، وتقتصر تلك الرقابة  
على حلة انتزاع المحكمة الدليل من غير أصول ثابتة فى الأوراق أو لدليل  
تنتج الواقعة المطروحة عليها .

ومن حيث أن المحكمة التأديبية قد بنت اقتناعها فى ثبوت الفعل  
المؤثم المنسوب الى الطاعن على ما ورد فى شهادة مدير عام المخازن . . . ،  
وما تبين من التحقيق ان الطاعن قد سمح يوم ٢٠/١٢/١٩٧٨ بنقل كميات  
السلك اللحام الى شركة يونيفرسال رغم سبق علمه فى ١٧/١٢/١٩٧٨ بأن  
الشركة الأخيرة لم تكرف بكامل تعهدها ولم ترسل كمية مساوية لما تسلمته  
بالفعل ، أيضا ما تبين من التحقيق أن الطاعن علم يوم ١٧/١٢/١٩٧٨  
بوجود عجز فى كميات السلك الواردة الى شركته من شركة يونيفرساله  
ولم يتخذ أى إجراء رسمى لمواجهة هذا العجز والوقوف على المسئول عنه ،  
بل تعدى ذلك الى محاولة التستر على أمين المخزن . . . بأن سعى الى  
إفهام لجنة الجرد بأن كمية العجز المكتشف لا تزال موجودة لدى شركة  
يونيفرسال رغم أنه كان فى هذا الوقت وأخلا حسب قوله فى مفاوضات  
ودية مع ممثلى الشركة ومع مندوب الصرف . . . للوقوف على مصدر  
هذا العجز وسببه فان الحكم يكون مستمدا بهذا الثابت الى وقائع صحيحة  
لها أصول ثابتة فى الأوراق .

ومن حيث أن عدم تقديم ملف التحقيق لا معنى مطلقا لعدم قيام  
الذنب الإداري الذي اتبني على تلك الأوراق متى قام الدليل على وجودها  
ومحتوياتها خاصة وأن الطاعن يشغل حاليا كما جاء بالمذكرة المقدمة منه  
— وظيفة مدير إدارة التفتيش المالي والتجاري بالشركة المطعون ضدها .  
ومن حيث أن الطاعن لم يقدم في طعنه ما يجسد في وقائع محددة  
أقوال مدير عام المخازن وما استظهرته المحكمة من التحقيق عن المخالفات  
المسبوبة اليه وأدلة ثبوتها لديها ، فإن الطعن يكون في غير محله خليقا  
بالرفض .

( طعن ١٠٦٨ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٨/٣/٢٩ )

#### القاعدة رقم ( ٢٩٠ )

#### البس :

رقابة المحكمة التأديبية على قرارات السلطات الرئاسية التأديبية تمتد  
عند انقائها الى الفصل في الموضوع بنفسها متى كان صالحا للفصل فيه  
وحينئذ عليها ان ترفع الجزاء الذي ترى مناسبه — الامر كذلك في رقابة  
المحكمة الإدارية العليا على احكام المحكمة التأديبية الصادرة في نطاق هذا  
الاختصاص — فساس ذلك : ان رقابة المشروعية التي تمارسها المحكمة  
الإدارية العليا على قضاء الالغاء تختلف عن ذات الرقابة على قضاء التأديب  
في ان عنصر الواقع الذي تستلزم به الأخيرة هو عنصر الموازنة والتراجع بين  
الأدلة المقدمة البانا ونفا الا اذا كان الغليل الذي اعتمدته الاخير غير مستند  
من اصول ثابتة في الأوراق لو كان استخلاصه لا تنتجبه الواقعة المطروحة  
على المحكمة — بهذا المفهوم يتحدد ايضا دور المحكمة التأديبية فهي سلطة  
تأديب مستقلة بنص القانون استنادا الى ما تنص به المادة ١٧٢ من الدستور  
من اختصاص مجلس الدولة كهيئة قضائية في الدعاوى التأديبية وهنا ليس  
لها قرار من جهة الإدارة تبأثر عليه رقابة ما وإنما هي سلطة ذاتية تخضع  
لرقابة مشروعية بالالغاء في قرارات التأديب الصادرة من السلطات الإدارية

— والمما كانت الرقابة الأخيرة رقابة مشروعية فهي تجرى في نطاق وجود رقابة المشروعية التي تباشرها المحكمة الإدارية العليا على المحكمة التأديبية كسلطة تأديبية وتتناول هذه الرقابة كل ما يتعلق بمشروعية القرار التأديبي من كافة الأوجه بما في ذلك الإخلال الجسم بين المخالفة الثابت ارتكابها والجزاء الواقع .

#### المحكمة :

ومن حيث أن الأصل في قضاء الإلغاء قصر اختصاص المحكمة على — بعد إلغاء القرار التأديبي المطعون فيه لعدم مشروعيته — توقيع العقوبة التي تراها مناسبة للمخالفة التي ارتكبتها العامل . فقد ذهبت الدائرة الرابعة بالمحكمة الإدارية العليا إلى أنه لا يجوز للمحكمة التأديبية عند نظر دعوى إلغاء القرار التأديبي الموقع على العامل من رئاسته أن تجنح إلى محاكمته تأديبياً وتوقيع جزاء عليه . بل يتعين أن يقف قضاؤها عند حد الفصل في الطلب المطروح عليها . فإذا ما قضت بإلغاء الجزاء فإن ذلك يفتح المجال للجهة الإدارية لإعادة تقدير الجزاء المناسب ، ذلك أن ضمن المدعى في قرار الجزاء الذي وقعته عليه جهة العمل أمام المحكمة التأديبية لا يخولها إلا سلطة رقابة مشروعية هذا القرار دون أن يفتح الباب أمامها لتأديبه وتوقيع الجزاء عليه بعد أن قضت بإلغاء الجزاء المطعون فيه . بينما ذهبت الدائرة الثالثة بالمحكمة الإدارية العليا إلى أن المحكمة التأديبية تملك بعد أن تقضى بإلغاء قرار الجزاء أن تصدر لتوقيع الجزاء المناسب باعتبارها صاحب الولاية العامة في مسائل تأديب العاملين .

ومن حيث أن الأصل في قضاء الإلغاء قصر اختصاص المحكمة على بحث مشروعية القرار المطعون فيه ، فإذا ما تبين مشروعيته رفضت الطعن وإذا تبين عدم مشروعيته حكمت بإلغائه ولكنها لا تملك حتى في هذه الحالة أن تستبدل به قراراً آخر يحقق نفس هدفه ويتلافى ما أدى إلى

عدم مشروعيته ومن ثم النافذة فتحل بذلك محل مصدر القرار في اتخاذ •  
ولا تملك ذلك من باب أولى اذا رأت عدم ملاءمة القرار حتى ولو في مده  
دون قيام ما يمس مشروعيته اذ يحل قاضى الالغاء محل مصدر القرار وهو  
ما لا يجيزه الدستور احتراماً لمبدأ الفصل بين السلطات لا تجيزه القوانين  
المنظمة لاختصاص قضاء الالغاء • ولا شك في أصل شمول هذا المبدأ  
قرارات السلطة التأديبية الرئاسية • ومع ذلك فان رقابة قضاء الالغاء ومحلهما  
الوحيد هو المشروعية وهو أمر قانونى بحث لا يخرج أى عنصر من عناصره  
ولا يتأبى على رقابة المشروعية وبذلك تنبسط هذه الرقابة على كافة عناصر  
المشروعية فى القرار المطعون فيه وتتناولها من كافة أوجهها ونواحيها •  
ورقابة المشروعية وهى رقابة قانون مناطقها الجوهرى مخالفة القانون أو  
الخطأ فى تطبيقه أو فى تأويله والبطالان • ففى رقابة تامة كاملة • وهى  
بذاتها وفى جوهرها رقابة المشروعية التى يتولاها قضاء النقض مدنياً كان  
أو ادارياً على الأحكام القضائية التى يتناولها فجوهر رقابة النقض على  
مشروعية الأحكام هو جوهر رقابة قضاء الالغاء الادارى على مشروعية  
القرار الادارى • والمقصود هنا رقابة النقض الادارية التى تمارسها المحكمة  
الادارية العليا وهى تختلف عن رقابة النقض المدنية على ما استقرت عليه  
أحكام المحكمة الادارية العليا منذ انشائها وما قرره فى حكمها الصادر  
بجلسة ٥ من نوفمبر سنة ١٩٥٥ ( طعن رقم ١٥٩ لسنة ١ القضائية ) من  
تطابق النظامين من حيث بيان حالات الطعن بالنقض واختلافها من حيث  
ميعاد الطعن وشكله واجراءاته وكيفية الحكم فيه • فلكل من النظامين  
قواعده الخاصة مما يتمتع معه اجراء القياس لوجود الفارق اما من النص  
أو من اختلاف طبيعة الطعنين اختلافاً مرده أساساً التباين بين طبيعة الروابط  
التي تنشأ بين الادارة والأفراد فى مجالات القانون العام وتلك التى تنشأ  
بين الأفراد فى مجالات القانون الخاص وسلطة المحكمة المطعون فى حكمها  
فى فهم الواقع أو الموضوع فى دعوى الالغاء ليست سلطة قطعية تقصر عنها

شئطة المحكمة الادارية العليا ( طعن رقم ١٥٩٦ لسنة ٧ القضائية • جلسة ٣ من ابريل سنة ١٩٦٥ ) فيجوز ابداء سبب جديد أمام المحكمة الادارية العليا ولو لم يتعلق بالنظام العام ( طعن رقم ١٥٩ لسنة ١ القضائية السالف الانشارة اليه ) ، والطعن في أحد شقي الحكم أمام المحكمة الادارية العليا يثير المنازعة برمتها أمامها ما دام الطليان مرتبطين ارتباطا جوهريا ( الطعن ١٦١ لسنة ٣ القضائية - جلسة ٢٩ من يونيو سنة ١٩٥٧ : ١٩٦ لسنة ٩ القضائية - جلسة ٥ من ديسمبر سنة ١٩٦٥ ، ٥٨٢ لسنة ١٧ القضائية - جلسة ١٧ من مايو سنة ١٩٧٥ ) وبطلان الحكم للقصور المخل في أسبابه لا يمنع سلامة النتيجة التي انتهى اليها منطوقه في ذاتها وان تقضى بها هذه المحكمة اذا كانت الدعوى صالحة للحكم فيها ورأت الفصل فيها بنفسها ( طعن ٩٦٠ لسنة ٢ القضائية جلسة الأول من ديسمبر سنة ١٩٥٦ بصدد قرار اداري ) واذا كانت الدعوى المطروحة أمام المحكمة وتم استيفاء دفاع الخصوم فيها فللمحكمة الادارية العليا ان تتصدى للفصل في هذا الموضوع ولا وجه لاعادة الدعوى الى المحكمة للفصل فيها من جديد ( طعن ١٥١ لسنة ٣ القضائية جلسة ١٥ من يونيو سنة ١٩٥٧ بشأن قرار تأديبي ) وبهذا رسمت المحكمة الادارية العليا السات الخاصة للطعن بالنقض الاداري وهي سات جوهرية في رقابة المشروعية الادارية محل الطعن بالالغاء وجوهري ما يقرره المحكمة الادارية العليا نفسها في حدود هذه الرقابة في شأن ما يطعن فيه امامها من أحكام هو ذات جوهري رقابة قابضي الغناء القرار الاداري بدوره ، فجوهري الرقابة واحد لا يختلف الا باختلاف ما يقتضيه حدود الرقابة أو يمليه نص في القانون ، ويكتفل بذلك بما قوته المحكمة تفصلا في المفرق بين رقابتها على أحكام المحاكم الادارية والمحكمة القضاء الاداري من ناحية ورقابتها على أحكام المحاكم التأديبية من ناحية أخرى وهي تباشر بسلطات التأديب فقررت أنها رقابة

قانونية لا تعني استئناف النظر في الحكم بالموازاة والترجيح بين الأدلة المقدمة اثباتاً أو نفياً لذلك تستقل به المحكمة التأديبية وهذا لا تدخل فيه المحكمة الإدارية العليا وتعرض رقابتها عليه إلا إذا كان الدليل الذي اعتمد عليه قضاء الحكم المطعون فيه غير مستمد من أصول ثابتة في الأوراق أو كان استخلاص هذا الدليل لا تنتج الواقعة المطروحة على المحكمة وهنا فقط يكون التدخل لأن الحكم حينئذ يكون غير قائم على سببه (طعن ٩٨٩ لسنة ١٤ القضائية جلسة ٢٢ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ ، ٨٣١ لسنة ١٩ القضائية جلسة ١١ من مايو سنة ١٩٧٤) أما احتلال النائب بين المخالفة والجزاء فهو من أوجه عدم المشروعية . ويتعزز التحكيم لدور رقابة المشروعية في كل من الحكم الإداري في دعوى الإلغاء والحكم التأديبي الصادر في الدعوى التأديبية حيث تباشر المحكمة بنقض القانون اختصاصاً من الاختصاصات الأصلية للسلطة الإدارية وهو اختصاص التأديب فتحدد معايير رقابة المشروعية بالنسبة لتوحي الأحكام والقرارات . فرقابة المشروعية التي تمارنها المحكمة الإدارية العليا على قضاء الإلغاء تختلف عن ذلك الرقابة على قضاء التأديب في أن عنصر الواقع الذي تستقل به الأخيرة هو عنصر الموازنة والترجيح بين الأدلة المقدمة اثباتاً ونفياً إلا إذا كان الدليل الذي اعتمد الأخير غير مستمد من أصول ثابتة في الأوراق أو كان استخلاصه لا تنتج الواقعة المطروحة على المحكمة . وهذا التعزيز يتحدد أيضاً دور المحكمة التأديبية فهي سلطة تأديب مستقلة بنقض القانون استناداً إلى ما تقتضي به المادة ١٧٦ من الدستور من اختصاص مجلس الدولة كهيئة قضائية في الطوائف التأديبية وهذا ليس ثمة قرار من الجهة الإدارية تباشر عليه رقابة ما ، وإنما هي سلطة كلية تختص برقابة المحكمة الإدارية العليا ، ولهي في نفس الوقت سلطة رقابة مشروعية بالإلغاء في قرارات التأديب الصادرة من السلطات الإدارية . وإذا كانت هذه الرقابة

الآخيرة رقابة مشروعية فهي تجرى في نطاق وحدود رقابة المشروعية التي تباشرها المحكمة الإدارية العليا على المحكمة التأديبية كسلطة تأديبية وتسم الرقابة بنفس السمات وتجري على ذات الوجه وتحدها ذات الحدود وبذلك تتناول هذه الرقابة كل ما تعلق بتشرعية القرار التأديبي من كافة الأوجه ونشبت لها كافة السلطات التي تثبت للمحكمة الإدارية العليا في نطاق رقابة المشروعية بما في ذلك الاعتلال البضيم بين المخالفة الكابت ارتكابها والجزاء المولع . واذ كانت المحكمة الإدارية العليا قد استقر قضاؤها في هذه الرقابة اذ تين لها توب الحكم التأديبي المطعون فيه وأخذها بالأصل المنصوص عليه في المادة ٢٦٩ من قانون المرافعات من انه « اذا حكمت المحكمة بنقض الحكم المطعون فيه وكان الموضوع صالحا للفصل فيه ... وجب عليها أن تحكم في الموضوع » على أن تحكم في موضوع الدعوى التأديبية المطعون في حكمها فتوقع بنفسها الجزاء الذي تراه مناسبا مع المخالفة التي تبين لها ثبوت ارتكابها أو تفضى بالبراءة اذا كانت لديها أسبابها ، وجب الأخذ بذات الأصل في رقابة المشروعية التي تباشرها المحكمة التأديبية في قرارات السلطة الإدارية التأديبية ، فإذا انتهت في رقابتها الى عدم مشروعية القرار كان لها أن تفصل في الموضوع على ذات الوجه الذي ثبت للمحكمة الإدارية العليا في رقابتها على أحكامها كسلطة تأديبية ويخضع حكمها الصادر في هذا الشأن على هذا الهدى لرقابة المشروعية التي تمارسها المحكمة الإدارية العليا في نطاق قضاء الالاء . فاذا ما تبينت المحكمة الإدارية العليا حميد الحكم المطعون فيها أمانها بأى عيب وتبيئت صلاحية الدعوى للفصل فيها وجب عليها أن تحكم في موضوعها بنفسها دون إعادة الى المحكمة التأديبية .

### قاعدة رقم ( ٢٩١ )

#### المبدأ :

ليس للمحكمة التأديبية أن تحكم بأن الواقعة تافهة ولا تصلح سبباً للعقاب التأديبي .

أساس ذلك : أنه ليس للمحكمة أن تحل نفسها محل الإدارة في تقدير خطورة الذنب الإداري والره على العاملين بالإدارة وسير العمل والانتاج - رقابة المحكمة التأديبية على القرار التأديبي هي رقابة مشروعية وليست رقابة ملائمة - إذا تحققت المحكمة من أن الواقعة صحيحة مادياً وتشكل خروجاً على واجبات الوظيفة فإن أهمية أو خطورة الواقعة بعد ذلك هو من ملامات الإدارة ويخرج بهذا الوصف عن رقابة القضاء التأديبي .

#### المحكمة :

يقوم الطعن على أساس أن القضاء الإداري لا يسطر رقابته على ملائمة الجزاءات التأديبية التي توقعها السلطات الإدارية ولا يبحث في خطورة المخالفات التي تشكل السبب في إصدار القرار ولا في مدى مناسبة الجزاءات مع تلك المخالفات كما أن الإدارة لم تخرج في قرارها إلى درجة القلو في العقاب أو عدم الملائمة الظاهرة ومن ثم فإن قرارها لم يخرج عن نطاق المشروعية ولكنه صدر متلائماً مع درجة وخطورة الذنب الإداري المنسوب إلى المظنون ضده كما أن أسباب الحكم المظنون فيه متناقضة واذ خالف الحكم المظنون فيه هذا النظر فانه يكون مغنياً ومستوجباً الالفاء وتعيين لذلك الحكم متجدداً بإلغاء الحكم المظنون فيه والحكم يرفض الدعوى والزام المظنون ضلله بالمضروقات عن الدرجتين . ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الجهة الإدارية التي تتبعها الطاعن ( هيئة الشكك الحديدية ) قد استعجته لتحقيق معه إلا أنه رفض

الحضور للتحقيق متعللاً بأنه رئيس قسم ، وقد اقر الطاعن بصحة واقعة استدعائه للتحقيق ، وعال عدم الحضور للتحقيق بأنه اعتقد أن الموضوع قد انتهى وقد وقع على الطاعن الجزاء بخضم يومين لتركه العمل وعدم حصوله على اذن رسمى لصرف مرتبه اما خضم الربع يوم فهو نتيجة تأخير الطاعن عن الحضور فى الميعاد حتى الساعة ٩٣٠ صباحاً يوم ٢٤/٤/١٩٨٣ والحكم المطعون فيه يسلم بأن الطاعن استدعى للتحقيق معه الا أنه امتنع عن التحقيق وفوت على نفسه فرصة الدفاع عن نفسه وان الواقعة سبب الجزاء ثابتة فى حقه الا أنها واقعة تافهة لا تستحق توقيع الجزاء التأديبى وهذا القضاء مخالف للقانون ذلك أن تقدير جسامه الذنب الادارى هو من الملاءمات التى ترخص الادارة فى تقديرها بلا معقب عليها ما دام خلا تقديرها من اساءه استعمال السلطة كما أن تقدير مدى التناسب بين الذنب الادارى والجزاء التأديبى هو أيضاً من الملاءمات التى تنفرد الادارة بتقديرها بشرط ألا يشوب الجزاء غلو فى العقاب والتأنيب يخرج به عن دائرة المشروعية ويهبط الى عدم المشرعية ونذلك فانه لا يجوز للمحكمة التأديبية متى كان الجزاء التأديبى الذى أوقعته الادارة على الواقعة التى تشكل الخروج على واجبات الوظيفة خائفاً من الغلو فى التأنيب والعقاب لا يجوز للمحكمة التأديبية — وهى بصدد الفصل فى الطعن التأديبى المقدم من العامل على الجزاء — لا يجوز لها أن تحكم بأن الواقعة تافهة ولا تصلح لأن تكون سبباً للعقاب التأديبى ، لأن المحكمة فى ذلك تحل نفسها محل الجهة الادارية فى تقدير مدى خطورة الذنب الادارى واثره على علاقات العاملين بالادارة وعلى سير العمل والاتاج ولا سيما وأن الطاعن يعمل فى ورش السكك الحديدية ولا يعمل فى المكاتب الأمر الذى يمتنع معه أن تنظم الادارة خروج العاملين لصرف مرتباتهم وفق نظام لا يترتب على اتباعه اهدار الوقت والاخلال بحسن سير العمل واقطاعه . وعلى ذلك ليس من حق المحكمة

التأديبية أن تقرر أن الواقعة وهي تشكل بحسب تكييفها خروجاً على واجبات الوظيفة — لا تشكل خطورة أو أهمية أو جسامه الأمر الذي يتعين معه الحكم بإلغاء القرار التأديبي لأن ذلك يخلو من رقابة المحكمة التأديبية على القرار وهي رقابة مشروعية وليست رقابة ملاءمة وعلى ذلك فإنه متى تحققت المحكمة من أن الواقعة المنسوبة إلى الطاعن صحيحة مادياً وقانوناً وهي تشكل خروجاً على واجبات الوظيفة فإن أهمية أو خطورة الواقعة بعد ذلك هو من ملاءمات الإدارة ويخرج بهذا الوصف عن رقابة القضاء التأديبي . وقد تناقضت المحكمة ذلك أنها بعد أن قضت بأن الواقعة المنسوبة إلى الطاعن لا تبرر مجازاته أصلاً عادت لتقول أن على الإدارة أن تقدر الجزاء التأديبي الذي يجب توقيعه في حق الطاعن مما يتناسب صدقاً وعدلاً مع ما هو ثابت في حقه لكل ما تقدم يكون الحكم المطعون فيه قد خالف القانون لخروجه عن الرقابة القانونية التي للقضاء التأديبي على قرارات الجزاءات التأديبية ولوقوعه في تناقض ظاهر ويتعين لذلك الحكم بإلغائه ومتى كانت الواقعة المنسوبة إلى الطاعن أنه خرج لصف مرتبه دون إذن وهي الواقعة التي جوزي عنها بخصم يومين من مرتبه في شهر يولية سنة ١٩٨٣ — متى كانت هذه الواقعة صحيحة ويعترف بها الطاعن ، وهي تشكل خروجاً على واجبات الوظيفة ، ومتى كان الجزاء الموقوع من الإدارة قد جاء خالياً تماماً من البلو في العقاب والتأنيب لذلك يكون الطعن عليه في غير محله الأمر الذي يتعين معه الحكم برفض الطعن التأديبي على قرار الجزاء بخصم يومين من راتب الطاعن . أما الجزاء الثاني الخاص بخصم ربع يوم فهو أيضاً من واقعة صحيحة هي واقعة غياب الطاعن عن العمل في يوم ١٩٨٣/٣/٢٤ ويتعين لذلك أيضاً الحكم برفض الطعن التأديبي عن هذا الجزاء .

ومن حيث أنه لما تقدم فانه يتعين الحكم بقبول الطعن شكلا وفي موضوعه بالناء بالحكم المطعون فيه فيما قضى. \* من الناء القرار المطعون فيه الصادر بمجازاة \* \* \* \* \* بخصم أجر يومين وربع من مرتبه ويرفض الطعن التأديبي المقدم منه على هذا الجراء \*

( طعن ١٥٤٨ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/٦/٢٥ )

### قاعدة رقم (٣٩٢)

المبدأ :

رقابة المحكمة الإدارية العليا لاحكام المحكمة التأديبية هي رقابة قانونية لا نعنى استئناف النظر في الحكم بالموازنة والترجيح بين الادلة المقدمة اثباتا ونفيا - ذلك يعد من شان المحكمة التأديبية وحدها - المحكمة الادارية العليا لا تتدخل وتفرض رقابتها الا اذا كان الدليل الذى اعتمد عليه قضاء الحكم المطعون فيه غير مستمد من اصول ثابتة فى الأوراق او كان استخلاص هذا الدليل لا تنتجه الواقعة المطروحة على المحكمة - عندئذ يكون تدخل المحكمة الإدارية العليا لتصحیح القانون \*

المحكمة :

ومن حيث أنه فيما يتعلق بما ينهائ الطاعن على الحكم المطعون فيه من عدم ارتكابه أية مخالفة وعدم اشتراكه فى مفاوضة الموردين فان الثابت من الأوراق ان الطاعن وهو يشغل وظيفة رئيس حسابات الأصول والمهمات بالشركة كان العضو الفللى فى لجنة فتح المظاريف ولجنة البت فى المناقصة موضوع الطعن وأبى إشتراك في جميع أعمال هاتين اللجنتين بما فيها جلسة الترجمة على الموردين في ١٩٨٦/١/٨ التى تمت بالمخالفة ( ١ - ٥٦ )

لاحكام لائحة المشتريات والأعمال المعمول بها بالشركة عندما تم تعديل شروط التوريد وزيادة الأسعار في بند الاتريات وتعديل المواصفات في بند الاثاث ( الأسرة ) وجميع هذه الاجراءات قد شابها خطأ جسيم في شأن المواصفات الأمر الذى يشكل اختلالا من الطاعن بواجبات وظيفته وخروجاً على المبادئ العامة التى تحكم المناقصة العامة اينما وردت النصوص التى تحكمها •

ومن حيث أن قضاء المحكمة الادارية العليا جرى على ان رقابة المحكمة الادارية العليا اعتمد عليه قضاء الحكم المطعون فيه غير مستجد من أصول ثابتة فى الأوراق أو كان استخلاص هذا الدليل لا تتجه انواقعة المطروحة على المحكمة فهنا فقط يكون التدخل لتصحيح القانون لأن الحكم فى هذه الحالة يكون غير قائم على سببه •

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه تعرض للمخالفات المنسوبة للطاعن ومسئوليته عنها باعتباره العضو الحالى فى لجنة البت وردت هذه المخالفات الى الوقائع الثابتة فى الأوراق والتحقيقات التى اجراها كل من قطاع الشؤون القانونية بالشركة والنيابة الادارية وكان استخلاصه فى هذا الصدد سليما ومستمدا من أصول ثابتة فى الأوراق فلا وجه لما ينعاه الطاعن فى هذا المجال ومن ثم يكون الطعن فى غير محله يتعين الرفض •

( طعن رقم ٣٤٩٣ لسنة ٣٥ ق بجلسته ١٤/٤/١٩٩٢ )

نفس المعنى ( طعن رقم ٤٢٢١ لسنة ٢٥ ق جلسته ١٤/٣/١٩٩٢ )

( طعن رقم ٢٠٦٣ لسنة ٣٤ ق بجلسته ٣١/٧/١٩٩٢ )

## قاعدة رقم ( ٣٩٢ )

### المبدأ :

تقرير الجزاء يقوم على اساس التدرج تبعا لدرجة جسامه الذنب الإدارى - السلطات التأديبية ومن بينها المحاكم التأديبية. سلطة تقدير خطورة الذنب الإدارى وما يناسبه من جزاء - ذلك بغير معقب عايتها فى ذلك - مناط مشروعية هذه السلطة ألا يشوب استعمالها غلو - من صور الغلو عدم اللامعة الظاهرة بين درجة خطورة الذنب وبين نوع الجزاء ومقداره - عندئذ يخرج التقدير من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ومن ثم يخضع لرقابة المحكمة الإدارية العليا .

### المحكمة :

ومن حيث ان الثابت من الأوراق ومن اقوال الطاعن فى تحقيق النيابة الادارية أنه قد قبل مستندات الدفعة الثالثة من سلف المقاومة بجمعية كفر دمر الزراعية وفق محضر اجتماع مجلس الادارة رقم ٤٣ لسنة ١٩٨٣ دون اعتمادها من الادارة الزراعية ومن ادارة التعاون الزراعى بالمنحلة الكبرى وهو أمر يدخل فى اختصاص الطاعن وبعد مسئولوا عن قبول المستندات دون اعتماد من الادارة الزراعية ومن ادارة التعاون الزراعى بدليل أنه طلب - من المتهم الأول توقيع اقرار باستيفاء هذا الأمر ومن ثم فإن ما نسب اليه من قبول مستندات السلفة الخاصة بالمقاومة موسم ٨٣/٨٢ دون مراجعتها المقصود به دون استيفائها لمتطلبات المراجعة التى تقع على عاتق الجمعية الزراعية والتعاون الزراعى اذ بوصفه مسئولاً عن اجراء القيود الحسابية لموازنة البنك ، فإن يتعين ان تقع تلك القيود على مستندات سليمة مستوفاة بشرائط الصحة ، وهو أمر منوط به على النحو السالف البيان فان اخل به تحققت مسئوليته ، وبعد اخلاله هذا خروجاً منه على مقتضى العنصل المنوط به وعدم ادلائه بالدقة المتطلبة مما

يستوجب والحال كذلك مساءلته تأديبيا واذا ذهب الحكم المطعون فيه  
هذا المذهب يكون قد أصاب صحيح حكم الواقع والقانون .

ومن حيث أن الأصل أن يقوم تقدير الجزاء على المماس التدرج تبعا  
لدرجة جسامة الذنب الإداري والله اذا كان للتسلطات التأديبية ومن بينها  
المحاكم التأديبية سلطة تقدير خطورة الذنب الإداري وما يناسبه من جزاء  
بغير معقب عليها في ذلك فان مناط مشروعية هذه السلطة لا يشوب  
استعمالها غلو ، ومن صور هذا الغلو عدم الملازمة الظاهرة بين درجة  
خطورة الذنب وبين نوع الجزاء ولتفاداه قلنا لهذه السلطة يفرج التقدير  
من نطاق المشروعية الى نطاق عدم المشروعية ومن ثم يخضع لرقابة هذه  
المحكمة .

ومن حيث أن الثابت — على النحو سالف البيان أن الطاعن قد قبل  
مستندات السلفة دون مراجعة استيفائها لشروط السلامة ، مما يعد أخلافا  
منه بواجبات عمله يستوجب مساءلته تأديبيا ، واذا كانت المخالفة قد ثبتت  
في حق الطاعن — عن ما سبق فانه لا يشفع له ان يحصل على اقرار من  
المتهم الأول باستيفاء الاعتمادات المطلوبة ذلك أن الأصل أنه يتعين عليه ألا  
يقبل المستندات إلا بعد استيفاء كامل الاعتمادات المطلوبة التزمها بالتعليمات  
الصادرة في هذا الشأن والتي يقع عليه الالتزام بما حتى لا تعرض أموال  
البنك للخطر وفي ضوء ذلك يكون ما قضت به المحكمة من مجازاة الطاعن  
بخفض أجره في حدود علاوة جزاء مناسبة للمخالفة المنسوبة اليه ولا يوجد  
ثمة مسوغ للقول بالغلو في هذا الجزاء ومن ثم فان ما قضت به المحكمة  
بكون سليما ومتفقا مع القانون .

## ٦ - الطعن بتأخير النازعة ليرادها أمام المحكمة الإدارية العليا

الفصل رقم ( ٢٩٤ )

المبدأ :

عند الطعن أمامها تبحث المحكمة الإدارية العليا الطعن المرفوع أمامها في الموضوع بنفسها لتوقيع الجزاء الذي تراه مناسبا .

المحكمة :

ان رقابة المحكمة التأديبية على قرارات السلطات الرئاسية التأديبية تمتد عند الغائها الى الفصل في الموضوع بنفسها متى كان صالحا للفصل فيه ، وحينئذ عليها ان توقع الجزاء الذي ترى مناسبه ، والأمر كذلك في رقابة المحكمة الادارية العليا على احكام المحكمة التأديبية الصادرة في نطاق هذا الاختصاص .

( ضمن ٩٥٣ لسنة ٢٩ ق بجلسة ١٩٨٧/٦/٢٠ - والحكم الصادر من الدائرة المنصرف عليها في المادة ٥٤ نكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ معدلا بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ - الطعن رقم ٢٣٥ لسنة ٣٣ ق بجلسة ١٩٨٨/٤/٩ ) .

الفصل رقم ( ٢٩٥ )

المبدأ :

الطعن في احكام المحكمة التأديبية يتم الشك في صلاحية المحكمة الإدارية العليا التي لها سلطة تعديل الحكم المعلن فيه او الغائه او الحكم بالعقوبة المناسبة - طبقا لحقيقة ما ارتكبه العامل من ذنب ومراعاة الظروف والأسباب المحيطة بالواقعة - للمحكمة النظر في مدى ملائمة الجزاء مع

المخالفة التي ارتكبها العامل متى ثبتت في - حقه - الحد الفاصل بين الجزاء المنسوب بالظن وذلك الذي يخلو من هذا العيب هو التفاوت الظاهر أو عدم التناسب البين بين درجة خطورة الذنب المرتكب والجزاء الواقع عنه .

للمحكمة .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن الطعن في أحكام المحاكم التأديبية يثير المنازعة برمتها أمام المحكمة الإدارية العليا التي لها سلطة تعديل الحكم المطعون فيه أو الغائه أو الحكم بالعقوبة المناسبة طبقا لحقيقة ما ارتكبه العامل من ذنب وبمراعاة الظروف والأسباب المحيطة بالواقعة ، ولها أن تنظر في مدى ملائمة الجزاء مع المخالفة التي ارتكبها العامل اذا ثبتت هذه المخالفة في شأنه ، وذلك باعتبار أن الحد الفاصل بين الجزاء المنسوب بالظن وذلك الذي يخلو من هذا العيب هو التفاوت الظاهر أو عدم التناسب البين بين درجة خطورة الذنب المرتكب والجزاء الواقع عنه .

ومن حيث أن الثابت من التحقيقات التي أجرتها النيابة الادارية في القضية رقم ٣٦٠ لسنة ١٩٨٩ والأوراق أن العامل . . . . . قد انقطع عن العمل اعتبارا من ١٩٨٩/٥/٣٠ أثناء تواجد الوحدة النهرية التي يعمل عليها بمنطقة التين ، وقد أرسل برقيتين بتاريخ ١٩٨٩/٦/٢ ، ١٩٨٩/٦/٥ وصلتا الشركة يومى ١٩٨٩/٦/٦ ، ١٩٨٩/٦/٥ تفيدان أنه مريض وملازم الفراش . يبلدته كويم حمادة وقد تسلم الطاعن هاتين البرقتين ويعترف بذلك ، وكان عليه فور علمه بفرض العامل المنقطع أن يتخذ الاجراءات التي حددها المشرع بنص المادة ٦٨ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٧٨ بإصدار نظام

للعاملين بالقطاع العام والتي أجازت للعامل المريض عرض نفسه على طبيب خارجي على أن تعتمد الإجازة الممنوحة له بمعرفة الجهة الطبية المختصة ، وأوجبت على الجهة الإدارية إرسال طبيب لزيارة المريض في منزله ، كما أوجبت على العامل أن يخطر عن مرضه خلال ٢٤ ساعة من تخلفه عن العمل . إلا أن الطاعن لم يتخذ هذه الإجراءات وهو المنوط به اتخاذها . بل سارع الى اتخاذ اجراءات انتهاء خدمة بالنسبة للعامل المذكور بسبب الانقطاع رغم علمه الثابت بالعدر الذي أبداه لهذا الانقطاع هو المرض . وملازمة الفراش وهو ما أدى الى صدور قرار بانتهاء خدمته ، ولا وجه لما أثاره الطاعن في هذا الشأن من أن العامل المنقطع دأب على الحصول على إجازات اعتيادية و مرضية وانقطع عن عمله في سنوات سابقة ، إذ أنه — على فرض صحة ذلك — فإن المشرع قد نظم كيفية معاملة العامل اذا ما ثبت أنه مريض واعتبر ذلك اخلاقا جسيما بواجبات الوظيفة ، ألا أن اثبات ذلك يكون عن طريق إجراءات رسمها المشرع وبمعرفة الجهة الطبية المختصة وما كان للطاعن أن يحل نفسه محل هذه الجهة الفنية في أمر خارج عن اختصاصه .

ومتى كان ذلك تكون المخالفة ثابتة في حق الطاعن ، وهو الأمر الذي أخذت به المحكمة التأديبية في حكمها المطعون عليه .

( طعن ٢٣٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٨/٤/٩ )

وطعن ٣٤٦٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٣/٤/١٣

بطلان

بطلان

## ٧ - الإحالة من المحكمة التأديبية إلى المحكمة الإدارية العليا

قاعدة رقم (٢٩٦)

المبدأ :

المحكمة الإدارية العليا هي المختصة بنظر الطعون التي تقام في أحكام المحاكم التأديبية - عدم جواز إحالة الطعون التي تقام أمام المحكمة التأديبية إلى المحكمة الإدارية العليا ولو كانت هذه المحكمة هي المختصة بنظرها - المادة ١١٠ من قانون المرافعات - ألزمت المحكمة بحال إليها الدعوى بنظرها إلا أنها لم تحرم الخصوم من الطعن على الحكم الصادر بالإحالة .

المحكمة :

« من حيث أن الفصل في اختصاص المحكمة بنظر الطعن يسبق النظر في شكل الطعن أو في موضوعه .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على اختصاصها وحدها بنظر الطعون في قرارات مجالس التأديب التي لا تخضع للتصديق من جهات إدارية .

ومن حيث أن دعوى الطعن رقم ٤٨ لسنة ١٩ القضائية التي أقامها السيد / . . . قد أقامها طعنا على قرار مجلس التأديب بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية الصادر في الثامن من أبريل سنة ١٩٨٥ .

ومن حيث أن مجالس تأديب العاملين بالمحاكم - التي نظمها الفصل السادس من الباب الرابع من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - لا تخضع للتصديق من جانب أية جهة إدارية فإن الطعن على قراراتها يكون من اختصاص المحكمة الإدارية العليا دون المحكمة التأديبية ، ومن ثم تكون المحكمة التأديبية للرئاسة والحكيم المجلي قيد أصابت صحيح حكم القانون فيما انتهى إليه من الحكم بعدم اختصاصها بنظر الطعن في القرار الصادر من مجلس التأديب بمحكمة جنوب القاهرة .

ومن حيث ان الفقرة الأولى من المادة ( ١١٠ ) من قانون المرافعات قد أوجبت على المحكمة اذا قضت بعدم اختصاصها ان تأمر بإحالة الدعوى بحالتها الى المحكمة المختصة وثو كان عدم الاختصاص متعلقا بالولاية ، الا أنه لما كانت المحكمة الإدارية العليا هي المختصة بنظر الطعون التي تقام في أحكام المخالفات التأديبية ، فقد استقر قضاء هذه المحكمة على عدم جواز إحالة الطعون التي تقام أمام المحكمة التأديبية الى المحكمة الإدارية العليا ولو كانت للمحكمة الأخيرة هي المختصة بنظرها ، وذلك لأن إباحة هذه الاحالة من شأنه أن يفل يد المحكمة الادارية العليا عن اعمال سلطتها التي خولها لها القانون في التعقيب على أحكام المحكمة التأديبية ومن بينها الأمر الصادر بإحالة الدعوى اليها ، ذلك أن المادة ( ١١٠ ) من قانون المرافعات وإن ألزمت المحكمة المحال اليها الدعوى بنظرها إلا أنها لم تحرم الخصوم من الطعن على الحكم الصادر بالاحالة ، وليس من ريب في أن التزام المحكمة الادارية العليا بحكم الاحالة يتعارض مع سلطتها في التعقيب على هذا الحكم الأمر الذي يتجافى مع طابع الأشياء ويخل بنظام التدرج القضائي وقيم وظيفة المحكمة الادارية العليا على اساسين متعارضين من حيث الالتزام بحكم الاحالة والتعقيب على حكم الاحالة في الوقت نفسه .

ومن حيث قد ذهب الحكم المطعون فيه خلاف هذا المذهب بالأمر بإحالة دعوى الطعن رقم ٤٨ لسنة ١٩ قضائية الى المحكمة الادارية العليا ، فانه يكون قد خالف صحيح حكم القانون مما يتعين منه القضاء بعدم قبول هذه الاحالة ، الأمر الذي يترتب عليه افتتاج ميعاد جديد ليقيم . . . .  
 حُجَّته امام المحكمة الادارية العليا بالاجراءات القانونية المقررة . . .

( ملحق ٧٦٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٣/٢/١٩٨٩ )

### قاعدة رقم (٢٩٧)

#### المبدأ :

عدم جواز الإحالة من المحكمة التأديبية الى المحكمة الادارية العليا — مقتضى هذه الاجازة هو استبعاد دور دائرة فحص الطعون فى القضاء برفض ما ترى عدم وجود وجه لاحتاله الى المحكمة الادارية العليا من طعون فضلا عن ان مقتضاها كذلك القضاء دور المحكمة الادارية العليا فى مراقبة الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بعدم الاختصاص بنظر دغوى الطعن .

#### الحكمة :

« من حيث أن عناصر هذه المنازعة تحصل — حسبما يبين من الأوراق — فى أته فى ٢٠ من مارس سنة ١٩٨٢ أصدر مجلس تأديب الصاملين بالسلكين الدبلوماسى والقنصلى بوزارة الخارجية قرارا بمجازاة الطاعن بالإلذار ، استنادا الى ما نسب اليه من تراضيه — بوصفه سكرتير الأمن والرمز بسفارتنا بينما فى تنظيم الأرشيف السرى بالسفارة وتكرار عدم التزامه بالنظم والتعليمات الصادرة اليه وتوجيه الفاظ غير لائقة لرئيسه المباشر .

وقد نعى الطاعن على قرار مجلس التأديب أنه صدر معيبا لأنه بنى على غير سند صحيح من الواقع والقانون .  
ومن حيث ان قرار مجلس التأديب المطعون فيه ، قرار صادر من مجلس تأديب لا تخضع قراراته لتصديق جهة ادارية .

ومن حيث أن المحكمة الادارية العليا — الدائرة المشكلة طبقا لحكم المادة ٥٤ مكررا من قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ قد انتهت بقضائها فى انطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٩ القضائية بجلية ١٥ من ديسمبر سنة ١٩٨٥ الى اختصاص

المحكمة الادارية العليا بنظر الطعون في قرارات مجالس التأديب التي لا تخضع لتصديق من جهات ادارية ، الأمر الذى يعنى عدم اختصاص المحاكم التأديبية بنظر تلك الطعون .

الا أن المستقر فى قضاء المحكمة الادارية العليا أنه لا يجوز الاحالة من المحكمة التأديبية الى المحكمة الادارية العليا ، لأن مقتضى هذه الاجازة استبعاد دور دائرة فحص الطعون فى القضاء برفض ما ترى عدم وجود وجه لاحتالته الى المحكمة الادارية العليا من طعون ، فضلا عن أن مقتضاها كذلك اقضاء دور المحكمة الادارية العليا فى مراقبة الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بعدم الاختصاص بنظر دعوى الطعن .

ومن حيث أن مؤدى ذلك أن حكم المحكمة التأديبية لرئاسة الجمهورية قد أخطأ اذ قضى باحالة دعوى الطعن الى هذه المحكمة مما يستوجب القضاء بعدم قبول هذه الاحالة ، دون اخلال بحق الطاعن فى اقامة طعنه امام هذه المحكمة خلال الأجل المقرر قانونا من تاريخ صدور هذا الحكم .

( طعن ٢٦٥٠ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٠/٥/٢٦ )

#### ثانيا : الطعن بالتماس اعادة النظر

##### قاعدة رقم ( ٢٩٨ )

المبدأ :

التماس اعادة النظر فى الأحكام التأديبية لا تتبع فى شأنه احكام التماس اعادة النظر فى الاحكام الجنائية .

الحكمة :

احال قانون مجلس الدولة فى شأن التماس اعادة النظر فى الاحكام انصاادرة من المحاكم التأديبية الى الأحكام المقررة فى هذا الشأن فى قانون

الإجراءات الجنائية • وينحصر نطاق هذه الإحالة في أمرين : أولهما المواعيد ، وثانيهما أحوال الالتباس • أما بعبارة ذلك من قواعد مقبولة في قانون الإجراءات الجنائية فلا تطبق أمام المحاكم التأديبية في هذا الخصوص •

وأساس ذلك أن قانون مجلس الدولة حرص على ترك الباب مفتوحا في هذا الشأن على نحو لا يغل يد القضاء التأديبي في حالة التماس إعادة النظر بكل ما نص عليه قانون الإجراءات الجنائية ، وذلك تقديرا للاختلاف من حيث التنظيم وطبيعة الخصومة بين التضايف الجنائي والتأديبي • ويتم طريق التماس إعادة النظر في حالة ظهور وقائع أو أوراق لم تكن معلومة وقت المحاكمة من شأن ثبوتها ثبوت براءة المحكوم عليه • يتم هذا الطريق من خلال عملية مركبة من الإجراءات : أولها هو التماس النائب العام بالإجراء ، والثاني نظر الطلب بواسطة اللجنة المنصوص عليها بالمادة ٤٤١ من قانون الإجراءات الجنائية • ولا تنطبق هذه الإجراءات الا على القضاء الجنائي •

ومؤدى ذلك عدم الالتزام بتلك الإجراءات أمام القضاء التأديبي الذى يختلف في تشكيله وتنظيمه عن القضاء الجنائي • وذلك يستمد أساسه من أن قانون مجلس الدولة أشار الى تطبيق قواعد قانون الإجراءات الجنائية بما لا يتعارض مع طبيعة المنازعة أمام المحاكم التأديبية • ولا وجه للقول بشمك مدير عام النيابة الادارية بالتماس إعادة النظر فى الأحكام الصادرة فى الدعاوى التأديبية قياسا على حكم المادة ٤٤٣ من قانون الإجراءات الجنائية •

( طعن ١١٠٢ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٠/٥/١٩٨٦ ) .

## الفصل التاسع

### تأديب الموظف العام والتأديب والمعتد والمعتد

#### المادة الأولى : تأديب الموظف العام والتأديب

القاعدة رقم (٢٩٩)

المبدأ :

القاعدة أنه في حالة تأديب الموظف أو إعارته لجهة أخرى داخل النظام الإداري للدولة فإن الجهة التي تأديب أو إعارته لها تختص بتأديبه عما يقع عنه من مخالفات أثناء فترة إعارته أو تأديبه - ليس ذلك - أنها لا تجوز من غيرها على تقرير خطورة التأديب الإداري في إطار النظام الإداري الذي يخضع له سائر العاملين المدنيين بالدولة - يستثنى من ذلك حالات الترخيص بالعمول لدى جهة خاصة أو شخص من أشخاص القانون الخاص فإن الإختصاص بالتأديب في هذه الحالة ينهد لجهة عمله الأصلية - أساس ذلك : - خضوع الموظف لنظم التأديب المنصوص عليها في نظم العاملين المدنيين بالدولة على نحو لا يسمح بخضوعه لأي نظم خاصة - إذا كان العامل مرخصاً له بالعمل في إحدى الجهات الخاصة الخاصة للقانون العمل فإن هذه الجهات لا تملك سلطة تأديبه عما يقع عنه من مخالفات الأثر المترتب على ذلك : - بقاء الاختصاص بتأديب العامل للسلطة المختصة بجهة عمله الأصلية - سرعان ذات القاعدة بالنسبة للعاملين المدنيين بالدولة وأيضا على العاملين بالقطاع العام - .

الحكمة :

ومن حيث أن طعن هيئة مفوضي الدولة في هذا الحكم يقوم على أن الحكم المطعون فيه قد أخطأ في تطبيق القانون حين قضى بإلغاء القرار المنعون فيه على أساس أنه صدر من سلطة غير مختصة بإصداره لعدم

اختصاص السلطات القائمة على التأديب بالشركة ضدها بتأديب المطعون ضده وانما تقضى بتأديبه الجهة التي كان مأذونا له بالعمل منها باعتبارها أقدر على تقدير خطورة المخالفة ، وما ذهب اليه الحكم المطعون فيه يخالف القانون لأنه يسلط جهة خاصة بتأديب أحد العاملين بالقطاع العام وهذا غير جائز ، ولما كانت المخالفة المنسوبة للمطعون ضده تمثل خروجاً منه على مقتضى واجبات وظيفته الأمر الذى ينعكس أثره على وظيفته فى عمله الأصيل بالشركة ، واذا قامت الشركة بأعمال سلطتها التأديبية فان قرارها هذا يكون متفقاً وأحكام القانون ويكون الحكم المطعون فيه حين قضى بأنائه قد خالف أحكام القانون ويتعين لذلك القضاء بالقائه الحكم برفض الطعن .

ومن حيث ان من المستقر عليه ان فى حالة نذب العامل أو اعارته الى جهة أخرى داخل النظام الادارى للدولة فان الجهة المنتدب أو المعار إليها ينمقد لها الاختصاص فى تأديبه عما يقع منه من مخالفات أثناء فترة اعارته أو نذبه وذلك على اعتبار انها أقدر من غيرها على تقدير خطور النذب الادارى كل ذلك فى اطار النظام التأديبى الذى يخضع له سائر العاملين المدنيين بالدولة ، الا أن يستثنى من ذلك حالات النذب أو الاعارة أو الترخيص بالعمل لدى جهة خاصة أو شخص من أشخاص القانون الخاص فان الاختصاص بتأديب العامل فى هذه الحالة ينمقد لجهة عمله الأصلية على أساس خضوع العاملين بها لنظم التأديب المنصوص عليها فى نظم العاملين المدنيين بالدولة على نحو لا يسمح بخضوع العامل لأى نظم خاصة وحتى لا يكون فى ذلك تسليط جهة خاصة على عامل بالحكومة فضلاً عن أن يميل العامل خاضعاً فى تأديبه لجهات أهلية أو خاصة متعددة لا تملك توقيع جزاءات على العامل من جنس الجزاءات المنصوص عليها فى نظام تأديب العاملين بالحكومة واذا يمتنع على السلطات التأديبية فى الجهات الخاصة أن توقع عليهم جزاءات لها سمات الجزاءات التأديبية فانها لا تعد

فى مفهوم التعاون من السلطات التأديبية التى تقوم بمقام سلطات التأديب  
فى جهات العمل الأصلية التى يتبعها العامل بصفتها صاحبة الاختصاص  
الأصيل فى تأديبه . ومجمل القول ان العامل الممار أو المنتدب أو المرخص  
له بالعمل فى إحدى الجهات الخاصة الخاضعة لقانون العمل فان هذه  
الجهات لا تملك سلطة تأديب العامل عما يقع منه من مخالفات أثناء فترة  
التدب أو الاعارة أو الترخيص بالعمل ويظل الاختصاص بتأديبه للسلطة  
المختصة فيه عمله الأصلية عن هذه المخالفات .

ومن حيث ان هذا القول وهو متعلق بالعاملين المدنيين بالدولة فان  
يصدق أيضا على العاملين بوحدة القطاع العام لان المشرع قد نهج فى نظم  
انعامين بالقطاع العام المتعاقبة نهجا من شأنه اخضاعهم فى مجال التأديب  
من حيث السلطات المختصة بالتأديب وضماقاته واجراءاته لنظام تأديبى  
يعاد يتطابق فى أسسه العامة مع نظام تأديب العاملين المدنيين بالدولة وبذلك  
يكون النظام التأديبى بالنسبة لهم جزءا من النظام العام للتأديب . وبالتالي  
يتواجدان فى مركز نظامى بالنسبة للأحكام المنصوص عليها فى نظام  
العاملين بالقطاع العام ومنها نظام التأديب الأمر الذى لا يسوغ معه خضوعهم  
فى مجال التأديب لأحكام قانون العمل لان ذلك يتجافى مع العلاقة التنظيمية  
التي تربطهم بوحدة القطاع العام . واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى  
خلاف هذا المذهب فانه يكون قد أخطأ فى تطبيق القانون فيما أورده من  
أسباب فى هذا الشأن .

ومن حيث أن المخالفة المنسوبة للمطعون ضده تتحصل فى أنه فى  
أثناء فترة الترخيص له بالعمل لدى المعهد التدرى لتتمة المجتمعات المحلية  
وهو هيئة خاصة بوظيفة مراجع حسابات فى غير أوقات العمل الرسمية قد  
أهمل فى أداء واجباته بأن لم يكتشف التلاعب فى أموال الجمعية فى وقت  
مبكر ، وهذه المخالفة على فرض صحة نسبتها الى المطعون ضده فانها لا تعدو

أن تكون اهتلالاً منه لا ينطوى على سلوك معيب يمس خلقه ويهدشه بسمته وسيرته ولا يمثل انحرافاً في طبيعته وخلقه مما ينعكس أثره على كرامة الوظيفة التي يشغلها في الشركة المأذون فيها ويمس اعتبارها شأغها . يضل بالثقة الواجب توافرها فيه ، وهو مناط تدخل المصطلحات التأديبية في جهة عمله الأصلية لأعمال سلطتها في تأديبه بمعنى أن هذه المخالفة لا تأثير لها ولا انعكاس على عمله بالشركة ، وإذا قامت الشركة ضدها بإصدار قرارها المطعون فيه بجازاته بخضم خمسة عشر يوماً من راتبه فإنها تكون قد أخطأت في تطبيق القانون وتأويله الأمر الذي يتعين معه إلغاء قرار الجزاء المطعون فيه . ولما كان الحكم المطعون فيه قد قضى بإلغاء هذا القرار فإنه يكون قد أصاب وجه الحق في النتيجة التي انتهى إليها دون الأسباب ويتعين لذلك القضاء برفض الطعن .

( طعن ٥١١ لسنة ٢٦ ق جلسة ١١/٣/١٩٨٦ )

#### قاعدة رقم ( ٤٠٠ )

الجهة المتتدب أو الممار إليها العامل أو المكلف بها هي المختصة بالتطبيق مع العامل أو المكلف وتأديبه - ذلك عن المخالفات التي يرتكبها خلال فترة التندب أو الإعارة أو التكليف - ذلك وفقاً لحكم المادة ٨٢ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المنشغل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٤ .

الحكمة :

ومن حيث أن مبنى الطعنين مخالفة الحكم المطعون فيه للقانون وقفتوره في التمييز لأطرافه نفع بعض الطاعنين بعدم اختصاص المحكمة التأديبية ولائياً بنظر الدعوى استناداً على انضمامهم للقضية لجنة التوزيع باعتبارهم أعضاء في المجلس التكميلي المحلف ومن ثم فلا تسرى عليهم بهذه الصلة أحكام القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بنظام العاملين المدنيين بالدولة

دانما يخضعون في مجال التأديب لقانون الحكم المحلي رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ المعدل بالقانون رقم ٥٠ لسنة ١٩٨١ ، فضلا عن أن اللجنة المشكلة من الطائنين قد التزمت بأحكام قرار محافظ الدقهلية رقم ٢١٣ لسنة ١٩٨٥ عند قيامها بأجراء القرعة بالنسبة لحالتي الزواج انحديث والاخلاء الإداري وغاية الأمر أن اللجنة بدلا من قيامها بأجراء قرعة علنية اجرت قرعة داخلية بمعرفة ومباشرة رئيسها للدواع أمنية ولظروف اضطرارية وبناء على توجيهات السيد المحافظ مصدر القرار المشار اليه استنادا الى تقارير سلطات الأمن بوجود اضطرابات أمنية ولصعوبة السيطرة على الموقف ازاء ضخامة عدد المواطنين المحتشدين ، وأن من للبادئ القاوية المستقرة ان من يملك اصدار القرار يملك تعليطه والعاوذه وفقا لما تقضيه المصلحة العامة ، فضلا عن ان السلطة المختصة لم تترض على نتيجة أعمال اللجنة مما يعنى الموافقة على ما قامت به من اجراءات .

ومن حيث انه عن الدفع المبدي من الطائنين الخامس والسادس والسابع بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى المقامة ضدهم تأسسا على أنهم كانوا قد انضموا الى عضوية اللجنة المختصة بتوزيع المساكن بمدينة المنصورة وهم أعضاء بالمجلس الشعبي المحلي فلا تسرى عليهم أحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة ، فقد جاء في غير محله لان ما نسب اليهم كان بمثابة تكليفهم بالصل في المحافظة ، ومن المقرر ان الجهة المنتدب أو الممار إليها العامل أو المكلف بها هي المختصة بالتحقيق معه وتأديبه وذلك عن المخالفات التي يرتكبها خلال فترة النذب أو الاعارة أو التكليف وفقا لنص الفقرة الرابعة من المادة ٨٢ من نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ سنة ١٩٧٨ المعدل بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ ، ومن ثم يبدو هذا الدفع غير جدير بالالتفات اليه مشعنا

طرحه .

( طعن ٢٠١٣ ، ٢٠٢٢ سنة ٣٦ ق جلسة ٢/٥/١٩٩٠ )

## الفرع الثاني : تأديب المؤلف المنقول

### قاعدة رقم (٤٠١)

المبدأ :

القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشغلها توقيع الجزاء التأديبي في النصاب المقرر للسلطة الرئاسية يدخل في اختصاص الجهة الإدارية التي وقعت فيها المخالفة والتي كان العامل يتبعها وقت ارتكابها - لا يفرض من هذه القاعدة نقل العامل الى جهة يختلف نظام التأديب فيها عنه في الجهة المنقول منها - ينقذ الاختصاص في الحالة الأخيرة للجهة المنقول اليها - أساس ذلك : - ان نقل العامل الى جهة ذات نظام تأديبي مغاير من شأنه ان ينشئ له مركزا قانونيا جديدا مغايرا لمركزه السابق - ان ذلك - ينقذ الاختصاص بمسألة تأديب السلطات التأديبية طبقا لنظام السارى على العاملين بالجهة المنقول اليها - مثال - صدور قرار بتعيين أحد العاملين المدنيين بالدولة عضوا بهيئة التدريس بجامعة الأزهر - الزه - ينحصر عنه الاختصاص التأديبي لوزارة التربية والتعليم التي كان يتبعها وينقذ الاختصاص بتأديبه الى السلطات التأديبية النصوص عليها في القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشغلها - أساس ذلك : - القانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٦١ نظم احكام تأديب اعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر تنظيميا خاصا سواء في سلطاته أو في إجراءاته أو في الإجراءات التي يجوز توقيعها .

الحكمة :

ومن حيث أنه من المسلم أن توقيع الجزاء التأديبي في النصاب المقرر للسلطة الرئاسية يكون من اختصاص الجهة الإدارية التي وقعت فيها المخالفة والتي كان العامل يتبعها وقت ارتكابها وأنه لا ينال من اختصاص الجهة المذكورة بتوقيع الجزاء نقل العامل الى جهة أخرى الا أن هذا النظر

لا يصدق اذا اختلف نظام التأديب فى الجهة المتقول اليها العامل عنه فى  
الجهة المذكورة بتوقيع الجزاء قتل العامل الى جهة أخرى الا أن هذا النظر  
مغاير لمركزه السابق تماما وينعقد الاختصاص بمساءلته تأديبيا لسلطات  
التأديبية طبقا للنظام التأديبى السارى على العاملين بهذه الجهة .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن المخالفة المنسوبة للطاعن قد  
تمت وقائعها خلال العام الدراسى ٧٠/٧١ أثناء عمله مدرسا بوزارة التربية  
والتعليم ضمن البعثة التعليمية بليبيا وقد أجرى معه بشأن هذه المخالفة  
تحقيق وأثناء استيفاء إجراءات هذا التحقيق مع الطاعن صدر قرار السيد  
وزير شئون الأزهر رقم ٣٤٣ فى ١٥/٩/١٩٧١ بتعيينه عضوا بهيئة  
التدريس بكلية التربية بجامعة الأزهر وتسلم العمل بها فى  
٣٠/١٢/١٩٧١ ، ثم صدر عقب ذلك القرار المطعون فيه المعتمد فى  
١٨/٣/١٩٧٢ بخمسة عشرة أيام من راتبه .

ومن حيث أنه بصدر قرار تعيين الطاعن عضوا بهيئة التدريس  
بجامعة الأزهر ينحصر عنه الاختصاص التأديبى لوزارة التربية والتعليم  
وينعقد الاختصاص بتأديبه الى السلطات التأديبية المنصوص عليها فى  
القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١ بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التى  
يشملها والذى نظم أحكام تأديب أعضاء هيئة التدريس بجامعة الأزهر  
تنظيما خاصا سواء فى سلطاته أو فى إجراءاته أو فى الجزاءات التى يجوز  
توقيعها ، فقد جعل الاختصاص بمحاكمة أعضاء هيئة التدريس بجامعة  
الأزهر بجميع درجاتهم وفقا للمادة ٧١ منه الى مجلس تأديب خاص ، كما  
جعل الاحالة الى هذا المجلس التأديبى وفقا لنص المادة ٦٧ من القانون  
لمدير الجامعة وحده اذا رأى محلا لذلك ، كما خول القانون المشار اليه  
المجلس التأديبى توقيع الجزاءات التأديبية التى حددها المادة ٧٣ من  
القانون وهى جزاءات تختلف عن جنس الجزاءات التى تملك السلطات

التأديبية بوزارة التربية والتعليم توقيها على الطاعن وفقا للقانون رقم ٤٧: لسنة ١٩٧٨ بشأن نظام العاملين المدنيين بالدولة ومن أمثلة ذلك جزاء الخصم من المرتب الذى وقع على الطاعن بالقرار المطعون فيه لا نظير له بين الجزاءات المنصوص عليها فى المادة ٧٢ من قانون إعادة تنظيم الأزهر مما لا يسوغ معه فى المنطق القانوني مجازاة عضو هيئة التدريس بالجامعة بجزاءات لا تتسق مع النظام الوظيفي الذي يحكم حياته الوظيفية ولا أثر لها بالتالى فى مركزه الوظيفي طالما أن قانونه لا يعترف بها .

ومن حيث أنه بناء على ما تقدم فإن تصدى وزارة التربية والتعليم لمساءلة الطاعن ومجازاته بعد تعيينه عضوا فى هيئة تدريس جامعة الأزهر يجعل قرارها الصادر فى هذا الشأن من قبيل الغصب لاختصاص السلطات التأديبية بجامعة الأزهر وتنزل به الى حد الالزام الذى لا تلحقه أية حصانة ولا يزيل عيه قوات ميعاد الطعن فيه ويتعين لذلك القضاء بالناء هذا القرار المطعون فيه ، والجامعة وشأها فى اتخاذ الاجراء التأديبي المناسب قبل الطاعن فى حدود الاختصاص المخول لها فى قانون إعادة تنظيم الأزهر .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه اذ ذهب غير هذا المذهب يكون قد أخطأ فى تطبيقه القانون وتأويله ويتمين لذلك القضاء بالناء والحكم بالناء القرار المطعون فيه .

( طعن ١٦ لسنة ٢١ ق جلسة ١١/٢٣/١٩٨٥ )

## الفصل العاشر

### مجالس التأديب

#### الفرع الأول - الإطار العام لمجالس التأديب

أولاً : يسرى على ما تصوره مجالس تأديب من قرارات ما يسرى

على الأحكام القضائية من قواعد

قاعدة رقم ( ٤٠٢ )

المبدأ :

قرارات مجالس التأديب هي قرارات قضائية أشبه ما تكون بالأحكام - يسرى عليها ما يسرى على الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية - إذا أغفلت هذه القرارات إحدى البيانات الجوهرية التي يترتب عليها البطلان وفقاً لقانون المرافعات المدنية والتجارية كان القرار باطلاً - المادة ٢٠ من قانون مجلس الدولة - إذا لم توقع مسودة الحكم المشتعلة على منطوقه إلا من اثنين فقط من أعضاء الإدارة الثلاثية التي أصدرت الحكم فإن الحكم يكون باطلاً .

المحكمة :

ومن حيث أنه وفقاً لنص المادة ١٦٧ من القانون رقم ٤٦/١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية ، يتم محاكمة العاملين بالمحاكم أمام مجلس تأديب يشكل بالنسبة للمحاكم الابتدائية من رئيس المحكمة ورئيس النيابة أو من يقوم مقامهما وكبير الكتاب .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة جرى على أن قرارات مجالس التأديب هي في حقيقتها قرارات قضائية أشبه ما تكون بالأحكام وتسرى عليها ما يسرى على الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية ، وعليه فإذا ما

أغفلت هذه القرارات إحدى البيانات الجوهرية التي يترتب عليها البطلان وفقا لقانون المرافعات المدنية والتجارية كان القرار باطلا ، ومن ذلك ما نصت عليه المادة ١٧٥ التي نصت على أنه يجب في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم والا كان باطلا وهو ذات الحكم الذي نصت عليه المادة ٢٠ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - ومؤدى ذلك وعلى ما جرى عليه قضاء هذه المحكمة أنه إذا لم توقع مسودة الحكم المشتعلة على منطوقه الا من اثنين فقط من أعضاء الدائرة الثلاثية التي أصدرت الحكم فإن الحكم يكون باطلا ، لأن توقيع الحكيم هو الدليل على صدوره من القضاء الذين سمعوا المرافعة وتداولوا فيه والذين من حق المتقاضى أن يراهم وبهذه المثابة يكون البطلان أمرا متعلقا بالنظام العام تنصدي له المحكمة بحكم وظيفتها وتحكم به من تلقاء نفسها .

ومن حيث أنه لما كان ذلك وكانت قرارات مجلس تأديب العاملين بالمحاكم تصدر بتشكيل ثلاثي ، وكان الثابت من مسودة قرار مجلس التأديب المطعون فيه المتضمنة منطوق الحكم أنها موقعة من عضوين فقط من أعضاء الهيئة التي أصدرته ولم يوقع عليها العضو الثالث الأمر الذي يترتب عليه بطلان هذا القرار ولا يغير من ذلك توقيع العضو الثالث إحدى واجهتي ورقة مسودة الحكم المتضمنة جزءا من وقائع الدعوى ، لأن توقيع أعضاء المجلس يجب أن يكون على المنطوق والأسباب أو على الأقل جزء منها وهو ما لم يتم بالنسبة للقرار المطعون فيه الأمر الذي يمتنع معه التأوذه وإعادة الدعوى إلى مجلس التأديب المختص للتصديق فيما هو منسوب إلى الطاعن هيئة أخرى .

( طعن ٣٤٨٧ سنة ٣٦ ق جلسة ٣١/١٠/١٩٩٢ )

هذه المعنى - الطعن رقم ١٦٧٧ سنة ٣٠ ق جلسة ١١/٢/١٩٨٦ )

( الطعن رقم ١٤٣٠ لسنة ٢٨ ق جلسة ١/٢/١٩٨٦ )

## قاعدة رقم (٤٠٣)

المبدأ :

قرارات مجالس التأديب هي قرارات قضائية أشبه ما تكون بالأحكام - يسرى عليها ما يسرى على الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية - قرارات مجلس التأديب هي قرارات نهائية نافذة بذاتها بمجرد صدورها من مجلس التأديب .

الحكمة :

من حيث أن قرار مجلس تأديب العاملين بمحكمة جنوب القاهرة الابتدائية المطعون فيه قد صدر بتاريخ ١٩٨٧/٤/١ .

ومن حيث أن قرارات مجالس التأديب هي في حقيقتها قرارات قضائية أشبه ما تكون بالأحكام ويسرى عليها ما يسرى على الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية .

ومن حيث أن المادة (٤٤) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة تنص على أن « ميعاد رفع الطعن الى المحكمة الادارية العليا ستون يوما من تاريخ صدور الحكم المطعون فيه » .

ومن حيث أن قرارات مجلس التأديب هي قرارات نهائية نافذة بذاتها بمجرد صدورها من مجلس التأديب ما لم يكن هناك نص يقضى باعتمادها من سلطة أعلى .

ومن حيث أن أحكام الفصل السادس من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن تأديب العاملين بالمحاكم لم تتضمن نصا بوجوب اعتماد قرارات مجلس التأديب من أى سلطة أعلى ، فمن ثم تكون هذه القرارات نهائية وقابلة للتنفيذ بمجرد صدورهم

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم ، وكان الثابت أن الطاعن لم ينشط  
لاتخاذ أى إجراء للطعن على حكم مجلس التأديب الصادر ضده بجلسة  
١٩٨٧/٤/١ بالتقدم بطلب مساعدة قضائية بتاريخ ١٩٨٨/٢١/١ ، ثم  
بتقريف الطعن عليه بتاريخ ١٩٨٩/١/١ ، فمن ثم يكون الطعن قد اقيم بعد  
فوات المواعيد القانونية ، بما يتعين معه الحكم بعدم قبوله شكلا .

( طعن ٤٠١ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٢/١٠/٢٤ )

ثانيا - قرارات مجالس التأديب بمثابة احكام صادرة فى دعاوى  
تأديبية ويكون الطعن فيها امام المحكمة الادارية العليا

#### قاعدة رقم ( ٤٠٤ )

المبدأ :

تعتبر القرارات التى تصدرها مجالس التأديب التى لم يخضعها  
القانون لتصديق من جهات ادارية عليا قرارات نهائية لا تسرى عليها الأحكام  
الخاصة بالقرارات الادارية فلا يجوز التظلم منها او سحبها او تطبق جهة  
الادارة عليها بل تستنفذ تلك المجالس ولايتها باصدار هذه القرارات ويمتنع  
عليها سحبها او الرجوع فيها او تعديلها وينطبق ذلك على الجهات الادارية  
- قرارات هذه المجالس اقرب فى طبيعتها الى الاحكام التأديبية منها الى  
القرارات الادارية ، ولا توصف بانها قرارات نهائية لسلطات تأديبية وعلى  
ذلك يجرى على هذه القرارات ما يجرى على الاحكام الصادرة من المحاكم  
التأديبية بالنسبة الى الطعن فيها ومن ثم يطعن فيها مباشرة امام المحكمة  
الادارية العليا .

المحكمة :

ومن حيث أن المحكمة الادارية العليا الدائرة المنصوص عليها فى  
المادة ٥٤ مكررا من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ المعدل بالقانون رقم ١٣٦

نسنة ١٩٨٤ قضت فى الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٩ ق بجلسته ١٥/١٢/١٩٧٢ بأن القرارات التى تصدرها مجالس التأديب التى لم يخضعها القانون لتصديق من جهات إدارية عليا قرارات نهائية لا تسمى عليها الأحكام الخاصة بالقرارات الإدارية فلا يجوز التظلم منها أو سحبها أو تعقب جهة الإدارة عليها بل تستنفذ تلك المجالس ولايتها بإصدار هذه القرارات ويمتنع عليها سحبها أو الرجوع فيها أو تعديلها وينفلق ذلك على الجهات الإدارية. وعلى ذلك فإن قرارات هذه المجالس أقرب فى طبيعتها إلى الأحكام التأديبية منها إلى القرارات الإدارية، ولا توصف بأنها قرارات نهائية لسلطات تأديبية وعلى ذلك يجرى على هذه القرارات ما يجرى على الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية بالنسبة إلى الطعن فيها ومن ثم يظن فيها مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا. وترتبط على ذلك يكون التجاء الطاعن فى طعنه على قرار مجلس التأديب الصادر فى ١/٢/١٩٨٣ من مجلس تأديب العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس بسجائزته بخضم أجر يوم من مرتبه — إلى المحكمة التأديبية بالإسكندرية فى غير محله وكان يتعين عليه الطعن فى ذلك القرار مباشرة أمام المحكمة الإدارية العليا شأن الطعن فى قرار مجلس التأديب المطعون فيه شأن الطعن فى أحكام المحاكم التأديبية ويكون الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بالإسكندرية فى الطعن رقم ١٩١ لسنة ٢٥ ق بجلسته ٢٠/٥/١٩٨٤ المقام من \* \* \* فى قضائه كله — قد صدر من محكمة غير مختصة بإصداره، ويتمين لذلك الحكم بالعائه واعتباره كان لم يكن \*.

ومن حيث أنه متى كانت المحكمة الإدارية العليا قد اتصلت بهذا النزاع عن طريق الطعن المقام من جامعة الإسكندرية على الحكم الصادر وكانت المنازعة مهية تماما للحكم فى موضوع الطعن المقام من \* \* \* على القرار الصادر من مجلس تأديب العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس

بجلسة ١٩٨٣/٢/١ فى الدعوى التأديبية رقم ٩ لسنة ١٩٨٢ والقاضى بمجازاته بخضم أجر يوم من مرتبه وكانت جامعة الاسكندرية قد نجحت فى طعنها على الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بالاسكندرية بجلسة ١٩٨٤/٥/٣٠ فى الطعن رقم ١٩١ لسنة ٢٥ ق لما تقرر من الحكم بالغاء الحكم المطعون فيه - لذلك تصدى المحكمة الادارية العليا لموضوع الطعن المقام من الطاعن بعد القضاء بالغاء الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بالاسكندرية بالغاء قرار مجلس التأديب فيما قضى به من مجازاة الطاعن بخضم أجر يوم من أجره ، ويتمين لذلك الحكم فى موضوع الطعن المقام . . . مجددا من هذه المحكمة .

ومن حيث ان قرار الاتهام قد نسب الى الطاعن . . . المرفظ بمركز الدراسات العليا والبحوث أنه كلف بالاشتراك فى لجنة التخليص فى ١٩٨٢/١/٢٥ واستلم الشيك اللازم للاتفاق على اجراءات الافراج عن الرسالة بتاريخ ١٩٨٢/١/٣٠ ولم يتم بالمهمة المكلف بها مع عضوى اللجنة الآخرين على الوجه المطلوب حتى تم نذبه من كلية الآداب الى ادارة الجامعة فى ١٩٨٢/٢/١٢ الأمر الذى يتعين معه اشتراكه فى المسئولية عن التراخى الذى شاب عمل لجنة التخليص مما أدى الى تحميل الجامعة برسوم أرضيات قيمتها ١٠٦١ جنيهها . ويتضح من ذلك ان الطاعن قد حوكم عن تهمة عدم القيام بالواجب المدة من ١٩٨٢/١/٢٥ تاريخ تكليفه بالاشتراك فى لجنة التخليص واستلام الشيك اللازم للاتفاق على اجراءات الافراج عن الرسالة فى ١٩٨٢/١/٣٠ وعدم قيامه بالمطلوب مع عضوى اللجنة الآخرين فى ١٩٨٢/٢/١٢ تاريخ نذبه من كلية الآداب الى ادارة الجامعة . ومعنى ذلك ان قرار الاتهام يبرىء الطاعن من كل مسئولية عن التراخى فى اتخاذ اجراءات التخليص على رسالة الكتب مما أدى الى تحميل الجامعة برسوم أرضيات قيمتها ١٠٦١ جنيهها ابتداء من ١٩٨٢/٢/١٢ تاريخ نذب الطاعن للعمل بعيدا عن كلية الآداب . وفى ادارة الجامعة .

فاذا كان ذلك وكان الثابت باقرار الجامعة انه لم تصدر موافقة ادارة التوريدات بالجامعة على الاستيراد الا فى ٢٥/٢/١٩٨٢ برقم ١٩٨٢/٥٠ — ومتى كان من الأحوال المسلمة أنه من غير الممكن استلام رسالة طرود الكتب الموجودة فى الجمارك بدون موافقة الاستيراد التى استخرجت فقط فى ٢٥/٢/١٩٨٢ ، وكان الطاعن قد نقل من كلية الادب الى الجامعة فى ١٢/٢/١٩٨٢ قبل صدور موافقة الاستيراد رقم ٥٠ لسنة ١٩٨٢ فى ٢٥/٢/١٩٨٢ ، وعين موظف آخر بديلا عن الطاعن وتم استخراج شيك آخر جديد باسم الموظف الجديد عضو لجنة التخليص الذى حل محل الطاعن فى ١٥/٢/١٩٨٢ وعاصر اجراءات التخليص على رسالة الكتب حتى نهاية الأسبوع الأول من شهر مارس سنة ١٩٨٢ — لذلك يكون من المسف الشديد مساءلة الطاعن عن مخالفة ادارية كان قد ابعد تماما عن مجالها منذ نديه للعمل بإدارة الجامعة فى ١٢/٢/١٩٨٢ ولم يكن من المحكمة حتى ٢٥/٢/١٩٨٢ تاريخ الموافقة الاستيرادية الافراج عن الرسالة وكان الطاعن منذ ١٢/٢/١٩٨٢ قد نقل الى ادارة الجامعة وجاء موظف آخر يعمل محله فى لجنة التخليص وتم استخراج شيك جديد باسم الموظف الجديد — لذلك لا يسأل الطاعن عن أى تراخى فى التخليص على رسالة الكتب الواردة باسم الجامعة الى مطار القاهرة عن الفترة من بدء تعيينه عضوا باللجنة الى تاريخ نقله الى ادارة الجامعة فى ١٢/٢/١٩٨٢ لعدم صدور الموافقة الاستيرادية التى بدونها يستحيل الافراج عن الرسالة حتى ٢٥/٢/١٩٨٢ بعد نقل الطاعن بحوالى ثلاثة عشر يوما كاملة . لذلك يكون قرار مجلس التأديب الصادر بإدانة الطاعن وبخصم أجر يوم واحد من مرتبه فى غير محله ، ومخالفا للقانون ، حقيقا بالالغاء ، وما يترتب على هذا الالغاء من آثار .

( طعن ٢٦٢٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٧ )

### القاعدة رقم (٤٠٥)

نفسها :

القرارات الصادرة من مجالس التأديب تعد أقرب الى الأحكام منها الى القرارات الادرية - لذلك يجوز الظن فيها مباشرة أمام المحكمة الادارية العليا وليس أمام محكمة أول درجة - يتعين لذلك على مجالس التأديب مراعاة الضمانات والاجراءات التي يستلزم القانون اتباعها في اصصدار الأحكام القضائية - المادة ١٧٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية مفادها - وجوب أن تودع مسودة الحكم المشتعلة على اسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم والا كان الحكم باطلا - المحكمة من ذلك هي توفير الضمانة للمتقاضين - التوقيع هو الدليل على ان القضاة الذين سمعوا المرافعة وتداولوا في الدعوى هم الذين اصدروا الحكم - توقيع مسودة الحكم المشتعلة على اسبابه من عضوين فقط في دائرة ثلاثية يترتب عليه بطلان الحكم ذلك لانطوائه على اصدار الفتايات الجوهرية للمتقاضين - البطلان في هذه الحالة امر متطلبا بالنظام العام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها دون حاجة الى الدفع به .

للحكمة :

ومن حيث أن القرار الصادر من مجلس التأديب يعد من حيث طبيعته القانونية أقرب الى الأحكام منه الى القرارات الادارية ، ولهذا سمح بالظن فيه مباشرة أمام المحكمة الادارية العليا ، وليس أمام محكمة أول درجة .

ومن حيث أنه اذا كان الأمر كذلك ، فانه يتعين على مجالس التأديب مراعاة الضمانات والاجراءات التي يستلزم القانون اتباعها في اصصدار الأحكام القضائية .

ومن حيث أن المادة ١٧٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية قضى بأنه يجب في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتعلة على اسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم والا كان الحكم باطلا

والحكمة من ذلك هي توفير الضمانة للمتقاضين ، لأن التوقيع هو الدليل على أن اقتضاة الذين سمعوا المرافعة وتداولوا في الدعوى هم الذين أصدروا الحكم ، وعلى ذلك فإن توقيع مسودة الحكم المشتبهة على أسبابه من عضوين في دائرة ثلاثية يترتب عليه بطلان الحكم والبطلان في هذه الحالة بطلان لا يقبل التصحيح لأنطوائه على إهدار ضمانات جوهرية لذوى الشأن من المتقاضين ، إذ أن توقيع الحكم هو الدليل الوحيد على صدوره من اقتضاة الذين سمعوا المرافعة وتداولوا فيها والذين من حق المتقاضى أن يعرفهم ، وهذه المثابة يكون البطلان أمرا متعلقا بالنظام العام تحراه المحكمة بحكم وظيفتها وتقضى به من تلقاء نفسها دون حاجة إلى الدفع به .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن مجلس التأديب الفنى اتفق على محاكمة الطاعن مشكلا من الأستاذ المستشار . . . رئيس المجلس ومن للأستاذ . . . رئيس النيابة والأستاذ . . . كبير المحضرين ، فإنه يتعين عليهم ليكون الحكم سليما أن يوقعوا جميعا على مسودته المشتبهة على أسبابه .

ومن حيث أنه يبين من مطالعة مسودة القرار المطعون فيه أنها موقعة من السيد الأستاذ رئيس المحكمة والسيد الأستاذ رئيس النيابة ، ولم توقع من كبير المحضرين وهو المضمون الثالث الذى يكتمل به المجلس الذى أصدر القرار المطعون فيه ، ومن ثم فإن هذا القرار يكون قد وقع باطلا مما يتعين منه الحكم بالقائه .

ومن حيث أنه وإن كان الأمر كذلك ، إلا أنه ليس ثمة ما يمنع من إعادة محاكمة الطاعن على الوجه السليم الذى يتطلبه القانون .  
( طعن رقم ٨٦٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩١/٣/٢ )

نفس المعنى :

( طعن رقم ٢٢٢٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩١/٥/١٨ )

ثالثا : اختصاص المحكمة الادارية العليا بالطعون في قرارات  
مجالس التأديب التي لا تخضع للتصديق من جهات ادارية

قاعدة رقم ( ٤٠٦ )

المبدأ :

القرارات التي تصدرها مجالس التأديب التي لم يخضعها القانون  
للتصديق من جهات ادارية عليا هي قرارات نهائية لا تسرى عليها الاحكام  
الخاصة بالقرارات الادارية وهي اقرب في طبيعتها الى الاحكام التأديبية منها  
الى القرارات الادارية ويجرى عليها ما يجرى على الاحكام الصادرة من المحاكم  
التأديبية بالنسبة الى الطعن فيها ومن ثم يطن فيها مباشرة امام المحكمة  
الادارية العليا .

المحكمة :

أن المحكمة الادارية العليا الدائرة المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا  
من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤  
قضت في الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٩ ق بجلسة ١٥/١٢/١٩٨٢ بأن القرارات  
التي تصدرها مجالس التأديب التي لم يخضعها القانون للتصديق من جهات  
ادارية عليا قرارات نهائية لا تسرى عليها الاحكام الخاصة بالقرارات الادارية  
فلا يجوز التظلم منها أو سحبها أو تعقب جهة الادارة عليها بل تستنفذ تلك  
المجالس ولايتها باصدار هذه القرارات ويستنع عليها سحبها أو الرجوع  
فيها أو تعديلها ويتعلق ذلك على الجهات الادارية . وعلى ذلك فان قرارات  
هذه المجالس اقرب في طبيعتها الى الاحكام التأديبية منها الى اقرارات  
الادارية ، ولا توصف بأنها قرارات نهائية لسلطات تأديبية وعلى ذلك يجرى  
على هذه القرارات ما يجرى على الاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية  
بالنسبة الى الطعن فيها ومن ثم يطن فيها مباشرة امام المحكمة الادارية  
العليا . وترتبها على ذلك يكون الاتجاه الطاعن في طعنه على قرار مجلس

٣-التأديب الصادر فى ١٩٨٣/٢/١ من مجلس تأديب العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس بمجازاته بخضم أجر يوم من مرتبه - الى المحكمة التأديبية بالاسكندرية فى غير محله وكان يتعين عليه الطعن فى ذلك القرار مباشرة امام المحكمة الادارية العليا شأن الطعن فى قرار مجلس التأديب المطعون فيه شأن الطعن فى أحكام المحاكم التأديبية • ويكون الحكم الصادر من المحكمة التأديبية بالاسكندرية فى الطعن رقم ١٩١ لسنة ٢٨ ق بجلسة ١٩٨٤/٥/٢٠ القام من • • • فى قضائه كله - قد صدر من محكمة غير مختصة بإصداره ، ويتبين لذلك الحكم بالغائه واعتباره كأن لم يكن •

( طعن ٢٦٢٦ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٧ )

#### قاعدة رقم ( ٤٠٧ )

البدا :

قرار مجلس التأديب لا يتنظم منه بل يعن فيه ونسأ الى المحكمة الادارية العليا •

الحكمة :

القرارات النهائية للسلطات التأديبية التى يصدرها الرؤساء الاداريون أعمالا لاختصاصاتهم التأديبية هى قرارات يتنظم منها اداريا ومن الطبيعى الا يقوم الطعن فيها امام المحكمة التأديبية الا من الموقظين العموميين الذين مستهم هذه القرارات ، أما القرارات التى تصدر من مجالس التأديب ولا تخضع تصديق جهة ادارية ولا يجدى التظلم منها اداريا لعدم قابليتها للسحب أو الالغاء الاداريين فانها لا تعتبر من قبيل القرارات النهائية للسلطات التأديبية وانما تأخذ حكم الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية التى يكون لذوى الشأن حق الطعن فيها. ويمثل ذوى الشأن فى هذا المنهوم

كلا من الموظف الذى صدر فى شأنه قرار مجلس التأديب والجهة الادارية  
التى أحالته الى مجلس التأديب .

( طعن ٣٨٩٥ لسنة ٣١ ق فى ١١/٦/١٩٨٨ )

قاعدة رقم ( ٤٠٨ )

المبدأ :

الحكمة الادارية العليا تختص بنظر الطعون فى قرارات مجالس  
التأديب التى لا تخضع للتصديق من جهات ادارية - الا ان ذلك لا شأن  
له بطبيعة قرارات هذه المجالس - لا تعتبر تلك القرارات احكاما قضائية  
تأديبية من جميع الوجوه - ذلك لعدم صدورها من محكمة تأديبية فمن  
محاكم مجلس الدولة التى تشكل من قضاة يتمتعون بالاستقلال والحصانة  
القضائية - المجالس التأديبية تفصل فى منازعات وخصومات تأديبية -  
يتعين على هذه المجالس مراعاة الاجراءات التى تتبع فى المحاكمات التأديبية  
بما يحقق ضمانات العدالة وتحقيق دفاع المتهمين - هذه الاجراءات هى  
الاجراءات الواجبة الاتباع كنظام عام لقضاب والجزاء ايا كان نوعه -  
من تلك الضمانات والاجراءات ان يتمكن المتهم من ابداء دفاعه وان يحقق  
المجلس فى هذا الدفاع وان تصدر قرارات المجلس مسببة على نحو يكفل  
مباشرة السلطة القضائية المختصة بنظر الطعن فيها - ذلك بحققها فى الرقابة  
القانونية على تلك القرارات - سواء من حيث صحة تحصيلها للواقع  
او سلامة تطبيقها للقانون او من حيث ما توصلت اليه من ادانة او براءة  
او التناسب بين ما وقعته من عقوبات تأديبية وبين الوقائع المكتبة قبل المتهم  
الذى وقع عليه الجزاء التأديبى .

الحكمة :

ومن حيث ان مبنى الطعن ان قرار مجلس التأديب المطعون فيه  
انطوى على خطأ فى الاسناد وقصور فى التسيب واخلال بحق الدفاع  
فقد انصب دفاع الطاعن أمام المجلس على انتفاء مسئوليته تماما عن التهم

الموجهة اليه ، الا أن القرار المطعون فيه لم يورد شيئا من دفاع الطاعن أو سرده لما جاء بالتحقيقات واكتفى بإيراد التهم المنسوبة الى الموظفين المتقدمين اليه وأضاف حيثية واحدة جاء بها انه ثبت في يقين المجلس خروجهم على الواجب الوظيفي ، وذلك دون اضافة أو تفصيل دليل ادانة الطاعن في التهم المنسوبة اليه ودون رد على دفاعه أو الاعتماد صراحة على أدلة من التحقيقات أو أوراق الدعوى •

ومن حيث أنه وثئن كانت المحكمة الادارية العليا تختص بنظر انطعون في قرارات مجالس التأديب التي لا تخضع للتصديق من جهات ادارية ، الا أن ذلك لا شأن له بطبيعة قرارات هذه المجالس التي وان كانت تصدر في دعاوى تأديبية تقام ضد العاملين أمام تلك المجالس لتوقيع الجزاءات التأديبية عما يثبت في حقهم من مخالفات تأديبية وهي في هذا النصوص تعد من الناحية الموضوعية سلطات تأديبية ذات قدر من الاستقلال فيما تفصل فيه من دعاوى تأديبية عن الجهات الادارية التي تتبعها العاملون المقدمون لمجالس التأديب الا انه لا تعتبر تلك اقرارات احكاما قضائيا تأديبية من جميع الوجوه لعدم صدورها من محكمة تأديبية ضمن محاكم مجلس الدولة التي تشكل من قضاة يتمتعون بالاستقلال والحصانة القضائية •

ومن حيث انه بناء على ان تلك المجالس التأديبية تفصل بحسب طبيعة موضوع ما تختص به ، في منازعات وخصومات تأديبية فانه يتعين عليها مراعاة الاجراءات التي تتبع في المحاكمات التأديبية بما يحقق ضمانات العدالة وتحقيق دفاع المتهمين وهذه الاجراءات هي الواجبة الاتباع كنظام عام للعقاب والجزاء أيما كان نوعه والذي قرره أساسا الأحكام الواردة صراحة في الدستور ( المواد ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٩ من الدستور ) ومن أبرز تلك الضمانات والاجراءات ان يتمكن المتهم من ابداء دفاعه وان يحقق المجلس

( ٢ - ٥٨ )

هذا الدفاع وان تصدر قرارات المجلس مسببة على نحو يكفل مباشرة السلطة القضائية المختصة بنظر الطعن فيها بحقها فى الرقابة القانونية على تلك القرارات سواء من حيث صحة تحصيلها للواقع أو سلامة تطبيقها للقانون من حيث صحة ما توصلت اليه من ادانة أو براءة أو التناسب بين ما وقعته من عقوبات تأديبية وبين الوقائع الثابتة قبل المتهم الذى وقع عليه الجزاء التأديبى ولا يتصور عدالة أو قانونا أو منطقا أن يلزم المشرع المحكمة التأديبية فى المادة (٤٣) من القرار بقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة بتسبب أحكامها وضمانا لكفالة حق الدفاع ، ولتحقيق الرقابة القانونية للمحكمة الادارية العليا على هذه الأحكام وتحتل قرارات مجالس التأديب من التسبب ، ومن ضمان حق الدفاع .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم فانه وقد استبان للمحكمة ان مجلس التأديب فى قراره المطعون عليه لم يورد أسبابا على الاطلاق يمكن أن تكون أساسا لما انتهى اليه من ادانة الطاعن فى الاتهامات المنسوبة اليه واكتفى بالقول بأنه قد « ثبت فى يقين المجلس خروج الموظفين الاربعة سالف الذكر على الواجب الوظيفى المنوط بكل منهم » دون أن يبين كيفية توصله الى اليقين فى هذه الادانة لكل من المتهمين ومنهم الطاعن والأدلة القانونية التى بنى عليها هذا اليقين والتكليف السليم لما ثبت قبل كل منهم من أفعال بعد مناقشة أدلة الاتهام ودفاع ودفع كل متهم على نحو كاف ومعقول لا يوضح ويبان الأسباب التى تحمل النتيجة التى قررها المجلس براءة أو ادانة أو جزاء فى منطق قراره .

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن القرار الطعن فى حقيقة الأمر يكون قد جاء قانونا دون أية أسباب على الإطلاق كما لم يناقش ما أورده الطاعن من أوجه دفاع ومن ثم فانه بذلك ينطوى على المخالفة الجسمية للقانون والاخلال الجسيم بحق الدفاع مما يتعين معه الحكم بإلغائه بطلانه لهذه

الأسباب دون التعرض لموضوع المسؤولية التأديبية للطاعين والجهة الادارية المختصة وشأنها فيما يتعلق بإعادة اجراءات المحاكمة التأديبية للطاعين طبقا للاجراءات السليمة التي أوجب الدستور والقانون مراعاتها على النحو التالي : .

( الطعن رقم ٣٦ لسنة ٣٤ ق بجلسته ٢٢/٤/١٩٨٩ )

#### للأمانة رقم ( ٤٠٩ )

##### المبدأ :

القرارات الصادرة من مجالس التأديب التي لا تخضع لتصديق جهات ادارية عليا الطعن في هذه القرارات يتم مباشرة امام المحكمة الادارية العليا لأن هذه القرارات الصادرة من مجالس التأديب هي اقرب الى الاحكام التأديبية منها الى القرارات الادارية - المحكمة الادارية العليا تكون هي صاحبة الولاية العامة في نظر الطعون المقدمة ضد قرارات مجالس التأديب وبالنظر في جميع ما يترتب بها من منازعات او طلبات - من ذلك طلبات التعويض في الاجراءات التأديبية السابقة على قرار الاحالة الى مجلس التأديب .

##### المحكمة :

جاء قضاء هذه المحكمة انه بالنسبة للقرارات الصادرة من مجالس التأديب التي لا تخضع لتصديق جهات ادارية عليا فان الطعن في هذه القرارات يتم مباشرة امام المحكمة الادارية العليا ذلك أن هذه القرارات الصادرة من مجالس التأديب هي اقرب في طبيعتها الى الاحكام التأديبية منها الى القرارات الادارية ذلك ان هذه المجالس من حيث الموضوع تفصل في منازعة تأديبية وتوقع عقوبات تأديبية على من يقدمون اليها بآتهامات تأديبية طبقا للقانون وهذا هو ذاته موضوع الدعاوى التأديبية التي تختص بنظرها والفصل فيها المحاكم التأديبية الا انه من حيث الشكل فان تلك

المجالس التأديبية مجالس ادارية فى تشكيلها وفى اجراءاتها وأن تختص بحسب طبيعة المنازعة التأديبية التى تتولاها أن تلتزم الأصول العامة لاجراءات المحاكمات التأديبية - وبالتالي فانه رغم معاملة هذه المجالس التأديبية من حيث الطعن فى قراراتها التأديبية أمام المحكمة الادارية العليا مباشرة تعليلا بالطبيعة الموضوعية لولايتها بالفصل فى المنازعات التأديبية المنوطة بها مثل المحاكم التأديبية الا انها لا تتطابق الأحكام التى تخضع لها بسبب طبيعتها الادارية لذات ما تخضع له المحاكم التأديبية من قواعد فيما عدا ما يحتمه النظام العام التأديبى من ضمانات أساسية وجوهرية فى الاجراءات التى تتبع فى المنازعة التأديبية .

ومن حيث أنه ترتيبا على ذلك فان المحكمة الادارية العليا تكون هى صاحبة الولاية العامة فى فطر الطعون المقدمة ضد قرارات مجالس التأديب وبالنظر فى جميع ما يرتبط بها من منازعات أو طلبات متفرعا منها أو ترتبط بها ومن ذلك طلبات التعويض فى الاجراءات التأديبية السابقة على قرار الارجاء الى لفتلن التأديب باعتبارها فرع من المنازعة التأديبية التى تختص المحكمة الادارية العليا برقابة مشروعيتها وازال حكم القانون عليها ولان هذه المنازعات تدور جميعها حول محل وأسس قانونية واحدة هى عدم مشروعية المخالفة التأديبية الأمر الذى يقتضى عند تجزئتها بين هيئات متعددة للفصل فيها تحقيقا لمقتضيات حسن سير العدالة ، ومن حيث ان الدعوى الماثلة وهى طلب التعويض عن التضررات القانونية التى اتخذتها السلطات المختصة من جامعة الدنيا ضد المدعى بنسابة الشكوى المقدمة ضده من الدكتور . . . أستاذ ورئيس قسم الكيمياء العضوية والتى اتهمت الى احواله الى مجلس تأديب أعضاء هيئة التدريس بالجامعة الذى وقع عليه عقوبة اللوم مع تأخير التعيين فى الوظيفة الأعلى لمدة سنة ويسند الى الجامعة الانحراف بقصد الاضرار به وسممته العلمية ومن ثم فان

الاختصاص بنظر هذا الطلب يكون من اختصاص المحكمة الادارية العليا المختصة بنظر الطعن في قرار مجلس التأديب دون غيرها من محاكم مجلس الدولة .

وحيث أن قضاء بصحة محكمة القضاء الادارى المطعون فيه قد اغفل التعرض لمدى ولاية المحكمة بنظر الدعوى زعم ما ورد بتقرير هيئة مفوضى الدولة بعدم اختصاص المحكمة نوعيا بنظرها وطلبها احالة الدعوى الى المحكمة التأديبية لمستوى الادارة العليا للاختصاص .

( طعن ٣٤٩٩ لسنة ٣٤ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/٢٩ )

قاعدة رقم ( ٤١٠ )

المادة :

قرارات مجالس التأديب التى لا تخضع للتصديق من جهة ادارية اعلى يعلن فيها مباشر امام المحكمة الادارية العليا - تعتبر قرارات مجالس التأديب بمثابة احكام صادرة من المحاكم التأديبية - تعامل هذه القرارات معاملة هذه الاحكام من حيث ضرورة تسببها وحتمية التوقيع عليها من جميع اعضاء الهيئة التى اشتركت فى اصدارها .

المحكمة :

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة استقر على أنه يجرى على قرارات مجالس التأديب ، التى لا تخضع للتصديق من جهة ادارية اعلى بالنسبة الى الطعن فيها ما يجرى على الأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية ، أن يعلن فيها مباشرة أمام المحكمة الادارية العليا .

ومن حيث ان قرارات مجالس التأديب المشار اليه تعتبر بمثابة احكام صادرة من المحاكم التأديبية ، لذا فانها تعامل معاملة هذه الأحكام من حيث ضرورة تسببها وحتمية التوقيع عليها من جميع أعضاء الهيئة التى اشتركت فى اصدارها .

ومن حيث ان وجوب تسييب الأحكام مقصود به حمل القضاة على  
الا يحكموا على أساس فكرة مبهمة لم تستبين معالمها ، وأن يكون الحكم  
دائما نتيجة أسباب معينة محدودة مفاهيمها ووجرت على أساسها المداولة  
بين القضاة قبل النطق به ، وذلك لا يدل عليه سوى توقيع أعضاء الهيئة  
التي أصدرت الحكم على مسودته المشتعلة على أسبابه ، فمن هذا التوقيع  
يبين أنهم طالعوا الأسباب وتناقشوا فيها وأقروها على الوضع الذي أثبتت  
به في المسودة . وعلى ذلك فإن توقيع أحد أعضاء الهيئة التي اصدرت  
الحكم على مسودته المشتعلة على أسبابه دون باقي الأعضاء ، لا يقوم دليلا  
على أن المداولة استقرت على اعتماد أسباب الحكم كما ثبت في المسودة .

ومن حيث ان المادة (١٧٥) من قانون المرافعات أوجبت توقيع مسودة  
الحكم - المشتعلة على أسبابه - من جميع أعضاء الهيئة التي أصدرته  
والا كان الحكم باطلا .

ومن حيث أنه يبين من مسودة قرار مجلس التأديب المطعون فيه  
المشتعلة على أسبابه ومنطوقه أنها موقعة من رئيس المجلس فقط دون بقية  
أعضائه ، لذا فإن القرار المطعون فيه يكون باطلا لهذا السبب مستوجبا  
الالغاء وهذا لا يحول طبيعة الحال دون أن يعيد مجلس التأديب بنظر  
الموضوع ليقضى فيه من جديد بجثة أخرى .

( طعن رقم ١٨٧٢ لسنة ٣٥ ق بجلسته ١٩٩١/١/٢٦ )

قاعدة رقم ( ٤١١ )

المبدأ :

تختص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعون في قرارات مجالس  
التأديب التي لا تخضع للتصديق من جهات إدارية - ينبغي لتأكيد هذا  
الاختصاص أن تكون القرارات الطعون فيها صادرة من مجالس تأديب مشككة .

تشكيلا خاصا وفقا لأوضاع واجراءات معينة رسمها القانون - تقوم أساسا على اعلان المتهم بالتهمة المنسوبة اليه وتمكينه من الدفاع عن نفسه - تفصل مجالس التأديب في ذات المنازعات التي تفصل فيها المحاكم التأديبية وتسير في اجراءاتها واصدار قراراتها بمراعاة أحكام القوانين المنظمة لها ومراعاة قواعد أساسية كلية هي تحقيق ضمانات الدفاع وتوفير الاطمئنان للمتهم في درء الاتهامات المنسوبة اليه - تكون قرارات هذه المجالس أقرب في طبيعتها الى الأحكام التأديبية منها الى القرارات الإدارية .

المحكمة :

وحيث أنه ولئن كانت الدائرة الخاصة بالمحكمة الإدارية العليا المنصوص عليها في المادة ٥٤ مكررا من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ المعدل بالقانون رقم ١٣٦ لسنة ١٩٨٤ قد انتهت بجلسته ١٥/١٢/٨٥ بحكمها في الطعن رقم ٢٨ لسنة ٢٩ ق الى اختصاص المحكمة الإدارية العليا بنظر الطعون في قرارات مجالس التأديب التي لا تخضع للتصديق من جهات إدارية . الا أنه ينبغي لتأكيد هذا الاختصاص ان تكون القرارات المطعون فيها صادرة من مجالس تأديب مشكلة تشكيلا خاصا وفقا لأوضاع واجراءات معينة رسمها القانون وتقوم أساسا على اعلان المتهم بالتهمة المنسوبة اليه وتمكينه من الدفاع عن نفسه على غرار ما هو متبع امام المحاكم التأديبية المنصوص عليها في القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن اعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية وفي قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ وتفصل هذه المجالس في ذات المنازعات التي تفصل فيها المحاكم التأديبية وتسير في اجراءاتها واصدار قراراتها بمراعاة أحكام القوانين المنظمة لها وفي كنف قواعد أساسية كلية هي تحقيق ضمانات الدفاع وتوفير الاطمئنان للمتهم في درء الاتهامات المنسوبة اليه بحيث تكون قرارات هذه المجالس أقرب في طبيعتها الى الأحكام التأديبية منها الى القرارات الإدارية .

( طعن ١٤٦٠ لسنة ٣٧ ق جلسته ٣٠/٥/١٩٩٢ : ٥ )

وابما : عبارة « المحاكم التأديبية » التى يظن فى احكامها امام  
المحكمة الادارية العليا عبارة عامة غير مخصصة ومطلقة .

#### قاعدة رقم ( ٤١٢ )

المبدأ :

أجاز القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ الظن فى احكام المحاكم التأديبية  
امام المحكمة الادارية العليا فى الاحوال التى حددتها القانون - القانون ٤٧  
لسنة ١٩٧٢ المشار اليه لم يتكلم الا عن المحاكم التأديبية وامكانية الظن فى  
احكامها ولكن عبارة المحاكم التأديبية اراد المشرع بها الاستغراق والعموم  
وعلى ذلك تعد الاحكام الصادرة من مجالس التأديب يمكن الظن فيها امام  
المحكمة الادارية العليا ولو لم ينص القانون صراحة على ذلك - تختص المحكمة  
الادارية العليا بالظن فى قرارات مجالس التأديب يرجع ذلك الى ان  
القرارات التى تصدرها مجالس التأديب هى بمثابة احكام صادرة فى دعوى  
تأديبية او فى قرارات ادارية تأديبية تختص بنظرها محاكم مجلس الدولة  
- اذا كانت احكام المحاكم التأديبية بمجلس الدولة قابلة للظن فيها امام  
المحكمة الادارية العليا فان احكام مجالس التأديب تأخذ حكمها فى هذا الشأن  
- اذا لم يؤخذ مجلس تأديب فى جهة ما يكون مجلس الدولة هو المختص  
بنظر الدعوى التأديبية لهذه الجهة - اذا كانت محاكم مجلس الدولة غير  
مختصة اصلا بنظر الدعوى والقرارات التأديبية فى جهة ما وانشا مجلس  
تأديب فى هذه الجهة فنظرها فان الظن فى احكام مجلس التأديب لا يكون  
من اختصاص المحكمة الادارية العليا الا اذا كان هناك نص قانونى خاص  
يعطى الاختصاص للمحكمة الادارية العليا - اذ ينطقد الاختصاص فى هذه  
الحالة بنص القانون .

المحكمة :

ومن حيث أنه بناء على ذلك يتعين البحث فى مدى اختصاص هذه  
المحكمة برقابة القرار المطعون فيه مما يقتضى بذلة التعرض لمدى  
اختصاصها برقابة المقررات التأديبية الصادرة من مجالس التأديب عموما .

ثم مدى اختصاصها بمراقبة المقررات التأديبية الصادرة عن لجنة التأديب الاستثنائية بيورصة الأوراق المالية .

ومن حيث أن قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ينص في المادة ١٥ على أنه « تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التي تقع من :

أولا - العاملين المدنيين بالجهات الإدارية للدولة في وزارات الحكومة ومصارفها ووحدات الحكم المحلي والعاملين بالهيئات العامة والمؤسسات العامة وما يتبعها من وحدات والشركات التي تضمن لها الحكومة حدا أدنى من الأرباح .

ثانيا - أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية المشكلة طبقا لقانون العمل وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين طبقا لأحكام القانون رقم ١٤١ لسنة ١٩٦٣ ، المشار إليه .

ثالثا - العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديداتها قرار من رئيس الجمهورية من تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها شهريا .

كما تختص هذه المحاكم بنظر الطعون المنصوص عليها في البندين تاسعا وثالث عشر من المادة العاشرة « وتنص المادة العاشرة ( بند تاسعا ) على اختصاص المحاكم التأديبية بالطعون في الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية » . كما تنص في البند ( ثالث عشر ) على اختصاصها بالطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام في الحدود المقررة قانونا .

وتنص المادة ١/٢٢ على أن « أحكام المحاكم التأديبية نهائية ويكون الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا في الأحوال المبينة في هذا القانون » كما تنص المادة ٢٣ على أنه « يجوز الطعن أمام المحكمة الإدارية العليا

فى الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى أو من المحاكم التأديبية وذلك فى الأحوال الآتية . . .

ومن حيث أن القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ سالف الذكر ، حدد اختصار المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التى تقع من العاملين المنصوص عليهم فى المادة ١٥ وبالطعون فى الطلبات التى يقدمها الموظفون العموميون بإلغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ، وبالطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام فى الحدود المقررة قانونا ، وأجاز الطعن فى أحكام المحاكم التأديبية أمام المحكمة الإدارية العليا فى الأحوال التى حددها القانون .

ومن حيث أنه وإن كان قانون مجلس الدولة المشار إليه لم يتكلم إلا عن المحاكم التأديبية وإمكانية الطعن فى أحكامها أمام المحكمة الإدارية العليا ، إلا أنه من المستقر عليه قضاء أخذ عبارة « المحاكم التأديبية » وقد وردت عامة غير مخصصة ومطلقة غير مقبذة بأوسع الدلالات وأعمها وأكثرها شمولاً لأن المشرع حين عبر بالمحاكم التأديبية أراد بها الاستغراق والعموم ولا شك أن ذلك العموم يتناول كل ما نصت القوانين على بقاءه من المجالس والهيئات التأديبية والاستئنافية باعتبارها كلها هيئات تؤدي وظيفة المحاكم التأديبية تماماً ويمكن تشبيهها بالمحاكم التأديبية ، لأن تعدد درجاتها يجعلها مقامة فى تنظيمها على غرار المحاكم التى يطعن فى أحكام درجاتها الدنيا أمام المحكمة الإدارية العليا ، وتربطها على ذلك فإن الأحكام الصادرة من مجالس التأديب بسكن الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ، ولو لم ينص القانون صراحة على ذلك .

ومن حيث أنه يتعين البحث فيما إذا كانت النتيجة سائلة الذكر تصدق على جميع قرارات مجالس التأديب ، أم أن هناك قرارات من مجالس .

تأديب لا يصدق في شأنها هذا ، وبالتالي يتتبع الطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا .

ومن حيث أن من المستقر في قضاء المحكمة الإدارية العليا ، أنها تختص بالنظر في الطعون المقدمة ضد قرارات مجالس التأديب في الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة والتعاقبات المهنية ولو لم يكن هناك نص قانوني صريح يقضى باختصاصها بذلك ، فهي تختص برقابة الأحكام ان صادرة من مجالس تأديب العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس بالجامعة ومن مجالس تأديب العاملين بالمحاكم ، ومجالس تأديب العاملين في الهيئات العامة ومجالس تأديب رجال الشرطة ومجالس تأديب أعضاء السلكين الدبلوماسية والقنصلية ومجالس تأديب نقابة الأطباء .. الخ .

ومن حيث أن اختصاص المحكمة الإدارية العليا بالطعون في قرارات مجالس التأديب يعود إلى أن القرارات التي تصدرها هذه المجالس هي بمثابة أحكام صادرة في دعاوى تأديبية أو في قرارات إدارية تأديبية تختص بنظرها أصلاً بمحاكم مجلس الدولة وإذا كان القانون قد أنشأ مجالس تأديب لنظرها فذلك مراعاة للظروف الخاصة للجهات التي يتقرر فيها إنشاء هذه المجالس وإذا كانت أحكام المحاكم التأديبية بمجلس الدولة قابلة للطعن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا ، فإن أحكام المجالس تأخذ حكمها في هذا الشأن . فبعد اختصاص المحكمة الإدارية العليا بالطعون في القرارات الصادرة من مجالس التأديب هو أن تكون مجالس التأديب في الجهات التي أنشئت فيها قد حلت في اختصاصها محل محاكم مجلس الدولة . بمعنى آخر إذا لم توجد مجالس التأديب في هذه الجهات لكأن محاكم مجلس الدولة هي المختصة بنظر الدعاوى التأديبية لهذه الجهات أو قراراتها الإدارية التأديبية أما إذا كانت محاكم مجلس الدولة غير مختصة أصلاً بنظر الدعاوى والقرارات الإدارية التأديبية في جهة ما وأنشئ مجلس تأديب في هذه الجهة لنظرها ، فإن الطعن في أحكام مجلس التأديب هذا لا يكون من

اختصاص المحكمة الادارية العليا الا اذا كان هناك نص قانوني خاص يعطى الاختصاص للمحكمة الادارية العليا ، اذ يتمدد اختصاصها في هذه الحالة بنص القانون .

( طعن ١٢٦١ السنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢ )

#### القاعدة رقم ( ٤١٢ )

##### البدا

ينبغي في تفسير عبارة المحاكم التأديبية التي يظن في أحكامها أمام المحكمة الادارية العليا أخذها بأوسع الدلالات وأعمها وأكثرها شمولاً - العموم يتناول كل ما نصت القوانين على قيامه من مجالس التأديب باعتبارها تؤدي وظيفة المحاكم التأديبية تماماً ويمكن تشبيهها بالمحاكم وتشبيه قراراتها بالأحكام - يسرى عليها ما يسرى على الأحكام من المحاكم التأديبية - المادة ٤٣ من قانون مجلس الشوالة المادة ١٧٥ مرفعات - يجب أن تودع مسودة الحكم المشتبهة على أسباب موقفه من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم والا كان باطلاً - لانطباق هذه القاعدة على القرارات التأديبية التي تصدر من مجالس التأديب ويظن فيها أمام المحكمة الادارية العليا بذات الدرجة التي ينطبق بها على أحكام المحاكم التأديبية .

##### المعكمة :

وحيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أنه ينبغي في تفسير عبارة « المحاكم التأديبية » التي يظن في أحكامها أمام المحكمة الادارية العليا وقد وردت عامة وغير مخصصة ومطلقة غير مقيدة بأخذة بأوسع الدلالات وأعمها وأكثرها شمولاً لان المشرع حين عبر بالمحاكم التأديبية أرادها الاستقرار والعموم ، ولا شك أن ذلك العموم يتناول ما نصت القوانين على قيامه من مجالس التأديب باعتبارها تؤدي وظيفة المحاكم التأديبية تماماً . ويمكن تشبيهها بالمحاكم وتشبيه قراراتها بالأحكام ، ومن

ثم يسرى عليها — بصفة عامة — ما يسرى على الأحكام الصادرة من المحاكم  
التأديبية .

ومن حيث أنه طبقا لنص المادتين ٤٣ من قانون مجلس الدولة رقم  
٤٧ لسنة ١٩٧٢ ، ١٧٥ من قانون المرافعات يجب في جميع الأحوال أن  
تودع مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة  
عند النطق بالحكم والا كان الحكم باطلا ، وقد جرى قضاء هذه المحكمة  
على انطباق هذه القاعدة على القرارات التأديبية التي تصدر من مجالس  
التأديب ويطن فيها أمام المحكمة الإدارية العليا بذات الدرجة التي تنطبق  
على أحكام المحاكم التأديبية .

ومن حيث أنه يبين من الإطلاع على قرار مجلس التأديب المطعون  
فيه أنه صدر بتاريخ ٨/٥/١٩٩٠ من مجلس تأديب محكمة شمال القاهرة  
الابتدائية برئاسة السيد الأستاذ / . . . رئيس المحكمة وعضوية  
السيد الأستاذ / . . . وكيل النيابة والسيد الأستاذ . . . كبير  
المحضرين ، هذا في حين أن مسودة القرار تم التوقيع عليها من السيد  
الأستاذ رئيس المحكمة والسيد الأستاذ كبير المحضرين المذكورين أما  
التوقيع الثالث فهو للسيد الأستاذ / . . . وكيل النيابة والذي لم  
تفصح محاضر جلسات المجلس عن حضوره الجلسات ، مما يشكل تناقضا  
بين تشكيل الهيئة التي حضرت جلسات المرافعة والهيئة التي أعدت مسودة  
القرار المطعون فيه وكذلك بينها وبين الهيئة التي أصدرت القرار وفي ذلك  
مخالفة لحكم المادة ١٧٥ من قانون المرافعات والمادة ٤٣ من قانون مجلس  
الدولة سائلة الذكر .

ونحيث أنه بالبناء على ما تقدم فإن توقيع السيد الأستاذ / . . .  
وكيل النيابة على القرار المطعون فيه ، دون أن يكون اسمه موجودا ضمن  
الهيئة التي أصدرت القرار المطعون فيه ، ودون أن توضح محاضر

جلسات المجلس حضوره أو صفته ضمن الهيئة المشكل منها المجلس ،  
يصبح القرار المطعون فيه بالبطلان لصدوره من هيئة مشكلة بالمخالفة  
لحكم القانون وذلك دون حاجة الى بحث أوجه الطعن الأخرى ، إلا أن  
هذا البطلان لا يحول دون محاكمة الطاعن مرة أخرى أمام مجلس التأديب  
المختص بهيئة جديدة وبراعة الاجراءات القانونية المقررة .

( طعن ٢٧٧٠ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٨/١/١٩٩٢ )

خامسا : اسناد الاختصاص بالتأديب لمجالس التأديب  
يعتبر من النظام العام .

#### قاعدة رقم ( ٤١٤ )

##### المبدأ

القانون أنفل بمجلس التأديب ولاية تأديب العاملين لما قد يصدر عنهم  
من اخلال بواجبات وظائفهم - الاختصاص بالتأديب بما يتضمنه من تشكيل  
خاص يعتبر من النظام العام - لا يجوز الخروج عليه أو التفويض فيه -  
مشاركة من لم يعضدهم نص القانون في تشكيل مجلس التأديب يعتبر تدخلًا  
في ولاية التأديب يبطل به تشكيل مجلس التأديب - أيضا تبطل اجراءات  
المسطرة التأديبية التي تمت امامه .

##### الحكمة :

ومن حيث أن مبنى الطعن على قرار مجلس التأديب الخطأ الذي لحق  
بتشكيله حيث أن السيد / . . . لا يشغل وظيفة رئيس القلم  
الجنائي ، وعدم تناسب العقوبة مع الذنب الإداري .

ومن حيث أنه عن السبب الأول للطعن على قرار مجلس التأديب ،  
فإن القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية أورد بالكتاب  
الخامس منه التنظيم القانوني لوظائف العاملين بالمحاكم ، وجاء بالفصل

السادس من هذا الباب تنظيم تأديب العاملين بالمحاكم حيث تضمنت المادة (١٦٥) عن أن « من يخل من العاملين بالمحاكم بواجبات وظيفته أو يأتي ما من شأنه أن يقلل من الثقة اللازم توافرها في الأعمال القضائية أو يقلل من اعتبار الهيئة التي ينتمى إليها ، سواء كان ذلك داخل دور القضاء أو خارجا تتخذ ضده الاجراءات التأديبية » وجاء بالمادة (١٦٧) تشكيل مجلس التأديب بالنص على أن « يشكل مجلس التأديب في محكمة النقض وفي كل محكمة من محاكم الاستئناف من مستشار تنتخبه الجمعية العامة ومن المحامي العام وكبير كتاب المحكمة » .

وفي المحاكم الابتدائية والنيابات من رئيس المحكمة ورئيس النيابة أو من يقوم مقامهما وكبير الكتاب ، ويستبدل كبير المحضرين عند محاكمة أحد المحضرين ، ورئيس القلم الجنائي عند محاكمة أحد كتاب النيابة . ومن حيث أنه بالاطلاع على قرار مجلس تأديب محكمة الجيزة الابتدائية تبين ان العضو الثالث المشارك في تشكيل مجلس التأديب هو السيد / . . . بصفته رئيس القلم الجنائي .

ومن حيث أن هيئة مفوضى الدولة بصدد أعدادها للطعن قد بعثت للسيد المستشار رئيس محكمة الجيزة الابتدائية بالكتاب المؤرخ ١١/٩/١٩٩٣ للاستعلام عن اسم رئيس القلم الجنائي لما أثاره اطلعان من بطلان قرار رئيس التأديب حيث ضم في تشكيله السيد / . . . بصفته رئيسا للقلم الجنائي بينما كان يشغل هذه الوظيفة السيد / . . . أو السيد . . . ، فجاء الرد المؤرخ ٢٥/١١/١٩٩٢ مرفقا به كتاب السيد المستشار المحامي العام لنيابات جنوب الجيزة الكلية موضحا أن المختص بحضور مجلس التأديب هو السيد رئيس القلم الجنائي الكلي لنيابة شمال الجيزة ، وأن السيد / . . . الذي حضر هيئة مجلس التأديب موظف بدائرة نيابة جنوب الجيزة الكلية ، وأن رئيس القلم الجنائي

لثيابة جنوب الجيزة هو السيد / . . . وكان قاما بأجازة اعتيادية خلال شهر يوليو سنة ١٩٩٢ وكان القائم بأعمال رئاسة القلم الجنائي في هذه الفترة هو السيد / . . . رئيس القلم الجنائي بنيابة جنوب الجيزة .

ومن حيث أنه يبين مما تقدم أن العضو الثالث في تشكيل مجلس التأديب ليس برئيس القلم الجنائي المختص ، وبذلك فإن تشكيل مجلس التأديب لا يكون قد ورد موافقا التشكيل الذي تطلبته المادة ١٦٧ من لقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن السلطة القضائية .

ومن حيث أن القانون قد أفاط بمجلس التأديب ولاية تأديب العاملين لما قد يصدر عنهم من اخلال بواجبات وظائفهم ، ومن ثم فإن الاختصاص بالتأديب بما يتضمنه من تشكيل خاص يعتبر من النظام العام لا يجوز الخروج عليه أو التفويض فيه ، ومن ثم فإن مشاركة من لم يقصدهم نص القانون في تشكيل مجلس التأديب يعتبر تدخلا في ولاية التأديب يبطل به تشكيل مجلس التأديب وبالتالي تبطل اجراءات المساءة التأديبية التي تمت امامه .

ومن حيث أن الثابت أن السيد / . . . لم يكن شاغلا لوظيفة رئيس القلم الجنائي ، ومن ثم فإن مشاركته في عضوية مجلس التأديب تكون قد وردت على خلاف تشكيل مجلس التأديب المقرر قانونا ، مما يؤدي الى بطلان اجراءات مجلس للتأديب وما صدر عنه من قرار تأديبي وهو ما يتعين منه الحكم بالناء. قرار مجلس التأديب المطعون فيه .

( طعن رقم ٣٥٣٨ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٩٩٣/٦/٥ )

## سادساً : كفاءة حق الدفاع أمام مجلس التأديب

فأعنته رقم (٤١٥)

### المبدأ

يتعين على مجالس التأديب وهي تفصل في خصومة تأديبية أن تراعى الاجراءات والفصائل التأديبية - من أبرز تلك الفصائل تحقيق دفاع المتهم وإصدار القرار مسبباً على نحو يكفل مباشرة السلطة القضائية المختصة بنظر الطعن وحققها في الرقابة على تلك القرارات سواء من حيث صحة تحصيلها للواقع أو سلامة تطبيقها للقانون ومن حيث ما توصلت اليه من أدانة أو براءة أو التناسب بين ما وقعته من عقوبات تأديبية وبين الوقائع الثابتة قبل التهم - لا يتصور الزام المشرع للمحاكم التأديبية بتسييب احكامها ثم تتحلل مجالس التأديب من هذا الالتزام .

### المحكمة :

ومن حيث أنه ولئن كانت المحكمة الادارية العليا تختص بنظر الطعون في قرارات مجالس التأديب التي لا تخضع للتصديق من جهات إدارية ، إلا أن ذلك لا شأن له بطبيعة قرارات هذه المجالس التي وإن كانت تصدر في دعاوى تأديبية تقام ضد العاملين أمام تلك المجالس لتوقيع الجزاءات التأديبية عما ثبت في حقهم من مخالفات تأديبية وهي في هذا الخصوص تعد من الناحية الموضوعية سلطات تأديبية ذات قدر من الاستقلال فيما تفصل فيه من دعاوى تأديبية عن الجهات الادارية التي تتبعها العاملون المقدمون لمجالس التأديب إلا أنها لا تعتبر تلك القرارات أحكاماً قضائية تأديبية من جميع الوجوه لعدم صدورها من محكمة تأديبية ضمن محاكم مجلس الدولة التي تشكل من قضاة يتمتعون بالاستقلال والحصانة القضائية .

ومن أنه بناء أن تلك المجالس التأديبية تفصل بحسب طبيعة موضوع ما تخص به ، في منازعات وخصومات تأديبية فانه يمتنع عليها مراعاة الاجراءات التي تبسح في المحاكمات التأديبية بما يحقق ضمانات العدالة وتحقيق دفاع المتهمين وهذه الاجراءات هي الواجبة الاتباع كنظام عام للعقاب والجزاء ايا كان نوعه والذي قرره أساسا الأحكام الواردة صراحة في الدستور ( المواد ٦٦ ، ٦٧ ، ٦٨ من الدستور ) .

ومن أبرز تلك الضمانات والاجراءات أن يتمكن المتهم من ابداء دفاعه وان يحقق المجلس هذا الدفاع وان تصدر قرارات المجلس مسببة على نحو يكفل مباشرة السلطة القضائية المختصة بنظر الطعن فيها لحقتها في الرقابة القانونية على تلك القرارات سواء من حيث صحة تحصيلها للواقع أو سلامة تطبيقها للقانون من حيث صحة ما توصلت اليه من ادانة أو راءة أو التناسب بين ما وقعته من عقوبات تأديبية وبين الوقائع الثابتة قبل المتهم الذي وقع عليه الجزاء التأديبي ولا يتصور عدالة أو قانونا أو منطقا أن يلزم المشرع المحكمة التأديبية في المادة (٤٣) من القرار بقاؤذ رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم مجلس الدولة بتسييب أحكامها وضمانا تكفالة حق الدفاع ، ولتحقيق الرقابة القانونية للمحكمة الادارية العليا على هذه الأحكام وتحلل قرارات مجلس التأديب من التسييب ومن ضمان حق الدفاع .

ومن حيث أنه تأسيسا على ما تقدم فانه قد استبان للمحكمة أن مجلس التأديب في قراره المطعون عليه لم يورد أسبابا على الاطلاق يمكن أنه تكون أساسا لما انتهى اليه من ادانة الطاعن في الاتهامات المنسوبة اليه

واكتفى بالقول بأنه قد ثبت فى يقين المجلس خروج الموثقين الأربعة سالفى الذكر على الواجب الوظيفى المنوط بكل منهم • دون أن يبين كيفية توصله الى اليقين فى هذه الاداة لكل من المتهمين ومنهم الطاعن والأدلة القانونية التى بنى عليها هذا اليقين والتكليف السليم لما ثبت قبل كل منهم من أفعال بعد مناقشة أدلة الاتهام والدفاع والدفع على نحو كف ومعقول لايضاح ويبان الأسباب التى تحمل النتيجة التى قررها المجلس براءة أو ادانة أو جزاء فى منطوق قراره •

ومن حيث أنه بناء على ذلك فإن القرار الطعين فى حقيقة الأمر يكون قد جاء خاليا دون أية أسباب على الإطلاق كما لم يناقش ما أورده الطاعن من أوجه دفاع ومن ثم فانه بذلك ينطوى على المخالفة الجسيمة للقانون والاخلال الجسيم بحق الدفاع مما ينص معه الحكم بالفائه لبطالته لهذه الأسباب دون التعرض لموضوع المسؤولية التأديبية للطاعنين والجهة الادارية المختصة وشأنها فيما يتعلق بإعادة اجراءات المحاكمة التأديبية للطاعن طبقا للاجراءات السليمة التى أوجب الدستور والقانون مراعاتها على النحو السالف يلاه •

ومن حيث أن هذا الطعين معنى من الرسوم القضائية طبقا لأحكام المادة (٩٠) من نظام انعاملين المدنيين بالدولة وذلك باعتباره فى حكم الطعن امام هذه المحكمة فى أحكام المحاكم التأديبية •

( طعن ٣٦ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٨٩/٤/٢٢ )

سابعاً : لمجلس التأديب مطلق الحرية في تكوين عقيدته

### فصلية رقم ( ٤١٦ )

#### المبدأ

لمجلس التأديب مطلق الحرية في أن يستخلص قضاؤه من واقع ما في ملف الدعوى من مستندات وعناصر وقرائن أحوال — يشترط في ذلك أن يتقيد بقواعد الإثبات وتأخذها عن القانون أخذاً صحيحاً — يجب أن يستخلص الوقائع الصحيحة بتقديرها تقديراً يتمشى مع المنطق السليم — إذا توافر ذلك يستوى أن يختار الاعتماد على شهادة شاهد دون آخر أو يعتمد على قرينة دون أخرى — ليس للمحكمة الإلزامية الطول أن تعقب على قضااء مجلس التأديب عن طريق معاودة المرافعة والترجيح الذين يستعمل بهما جهة توقيع الجزاء بما لها من سلطة تقديرية .

#### الحكمة :

ومن حيث أن المستقر عليه في قضاء هذه المحكمة أن المحكمة التأديبية — وكذلك مجلس التأديب — لها مطلق الحرية في أن تستخلص قضاؤها من واقع ما في ملف الدعوى من مستندات وعناصر وقرائن أحوال بشرط أن تتقيد بقواعد الإثبات وتأخذها عن القانون أخذاً صحيحاً ، وأن تستخلص الوقائع الصحيحة بتقديرها تقديراً يتمشى مع المنطق السليم ، ومتى توافر ذلك ، يستوى أن تختار المحكمة الاعتماد على شهادة شاهد دون آخر أو تعتمد على قرينة دون أخرى من ذات قوتها .

ومن حيث أن قرار مجلس التأديب المعلن فيه استخلاص أدلة الطاعن فيما نسب إليه من مخالفات من خلال الاعتماد على شهادة الشهود ورجحت شهادة هؤلاء على أفكار الطاعن استناداً إلى ادعاء تواطؤ الشهود

ضده - فانه ليس للمحكمة الادارية العليا أن تمقب على هذا القضاء من خلال اجلال تقديرها محل تقدير مجلس التأديب عن طريق معاودة الموازنة والترجيح للذين تستقل بهما جهة توقيع الجزاء بما لها من سلطة تقديرية .

ومن حيث ان مقتضى ما تقدم عدم قيام الطعن المائل على سند صحيح من القانون ، فانه يكون متعين الرفض .

( طعن ٤٠٩٣ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٤/٧/١٩٩٠ )

#### قاعدة رقم ( ١٧ )

المبدأ :

لمجلس التأديب مطلق الحرية في تكوين عقيدته من أى عنصر من عناصر الدعوى - مجلس التأديب غير ملزم بتعقب الدفاع لرد على كل جزئية منه تفصيلا ما دام أبرز اجمالا الحجج التى كون منها عقيدته .  
للمحكمة :

ومن حيث أنه عن أوجه النعى على القرار المطعون فيه بالقصور فى التسبيب والفساد فى الاستدلال لعدم اشارته الى دفاع الطاعن ، فإن لمجلس التأديب مطلق الحرية فى تكوين عقيدته من أى عنصر من عناصر الدعوى ، كما أنه غير ملزم بتعقب دفاع الطاعن للرد على كل جزئية منه تفصيلا مادام قد أبرز اجمالا الحجج التى كون منها عقيدته ، كما انه لا محل للقول بىطلان التفتيش والحملة التى داهمت منزل الطاعن والمحلى انذى يقع أسفل مسكنه ، اذ ان ذلك يثار عند نظر دعوى جنائية ونست تأديبية باعتبار ان كل دعوى مستقلة عن الأخرى .

( طعن ١٥٣٤ لسنة ٣٥ ق جلسة ٩/٢/١٩٩١ )

ثامنا : مجلس التأديب شلته شان المحكمة التأديبية وهو الخبير  
الأعلى فى مدى سلامة ما ذهب اليه تقرير الخبرة امامه

### قاعدة رقم ( ١٨ )

المبدأ :

لمجلس التأديب القول الفصل بصفته الخبير الأعلى فى مدى سلامة  
ما ذهب اليه تقرير الخبرة مثله فى ذلك مثل المحكمة التأديبية سواء بحكم  
اختصاصه الموضوعى القائم على الفصل موضوعيا فى خصومة تأديبية  
أو من حيث مسئوليته عن حسم تلك الخصومة التأديبية لوجه الحق  
والقانون والعدل .

للمحكمة :

ومن حيث أنه يبين مما تقدم ان هذا التقرير الفنى من أستاذ  
متخصص وان كان يتعين أن يكون له وزنه وقيمته فيما اذا كان من ثمة  
اهمال أو تقصير من جانب الطاعن عند ادائه لعمله الفنى من عدمه وذلك  
اذا كان هذا التقرير صادرا من خبير محايد حيادا تاما من جهة وقائما على  
الأسس الطبية الفنية من جهة أخرى ويستخلص ما انتهى اليه من نتيجة  
من الحقائق الواقعية والأصول الفنية المسلم بها على نحو سائق وسليم  
من جهة ثالثة .

ومن حيث أنه لا شك أن لمجلس التأديب القول الفصل بصفته  
الخبير الأعلى فى مدى سلامة ما ذهب اليه تقرير الخبرة مثله فى ذلى مثل  
المحكمة التأديبية سواء بحكم اختصاصه الموضوعى القائم على الفصل  
موضوعيا فى خصومة تأديبية أو من حيث مسئوليته عن حسم تلك  
الخصومة التأديبية لوجه الحق والقانون والعدل ومن ثم فان ما انتهى

اليه مجلس التأديب من اثبات مسئولية الطاعن عن عدم اجراء العملية بالكامل وأذن العملية لا يمكن تجزئتها .

لا يعد دخولا من مجلس التأديب فى مسائل فنية بحتة حسما التقرير المشار اليه — بل هو اداء منه لواجبه فى مواجهة هذا التقرير وفقا لمقتضيات الأصول الصحية والطبية والفنية والنظام الادارى العلاجى المتبع فى اجراء هذه العمليات وبراعة العرف الجارى طبيا بشأن مدى التزام الطبيب الجراح القائم باجراء عملية جراحية باجرائها شخصيا وبنفسه وفقا للأصول الطبية والفنية والصحية المعتادة والالتزام باتمامها كاملة وعدم تركها لغيره الا لأسباب طبية وصحية وفنية معروفة وقابلة ومبررة أو لأسباب قهرية يستحيل معها على القائم باجراء العملية الجراحية اتمامها لنهايتها .

( طعن ٢٦٥٤ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٨٩/٥/٢٧ )

تاسعا : وجوب توقيع رئيس مجلس التأديب وعفسويه على مسودة القرار المودعة عند النطق به المشتمة على اسبابه

#### قاعدة رقم (٤١٩)

المبدأ :

المادة ١٧٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية مفادها — وجوب ان يكون قرار مجلس التأديب ومسودته موقعين من رئيس مجلس التأديب واعضائه — يترتب على نقص توقيع واحد أو أكثر من توقعات أعضاء مجلس التأديب اعتبار القرار باطلا — يتعين الغاؤه .

الحكمة :

ومن حيث انه ولئن كان ذلك كذلك الا ان المحكمة تلاحظ ان قرار تأديب الطاعن قد اعتوره عيب جسيم ينحدر به الى درجة البطلان والانعدام

ذلك ان مسودته اقتصر توقيعها على رئيس المحكمة ورئيس مجلس التأديب دون ان يتم توقيعها من عضوى المجلس الآخرين وهما رئيس النيابة ورئيس القلم الجنائي اللذين نصت المادة ١٦٧ من قانون السلطة القضائية أشار اليه على تشكيل مجلس تأديب منهما بالإضافة الى رئيس المحكمة . وذلك بما نصت عليه من ان « يشكل مجلس التأديب . . . فى المحاكم الابتدائية والنيابات من رئيس المحكمة ورئيس النيابة أو من يقوم مقامهما وكبير الكتاب ويستبدل كبير المحضرين عند محاكمة احد المحضرين، ورئيس القلم الجنائي عند محاكمة احد كتاب النيابة » .

ومن حيث ان المادة ١٧٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية قد نصت على انه : « يجب فى جميع الاحوال ان تودع مسودة الحكم المشتعلة على اسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم والا كان الحكم باطلا » .

ومن حيث ان مؤدى ذلك وجوب ان يكون قرار مجلس التأديب ومسودته موقعين من رئيس مجلس التأديب وأعضائه فانه يترتب على نقص توقيع واحد أو أكثر من توقعات أعضاء مجلس التأديب ، اعتبار القرار باطلا .

ومن حيث ان مقتضى ما تقدم وطالما كانت مسودة قرار مجلس التأديب المطعون فيه خالية من توقيع عضوى المجلس واقتصر توقيعها من رئيس المجلس وحده — لذلك فان هذا القرار يكون باطلا مما يتعين معه القضاء بالفائه على الا يحول ذلك دون جواز اعادة محاكمة الطاعن امام مجلس التأديب المختص بهذه اخرى .

ومن حيث ان الفصل فى موضوع الطعن يغنى عن التصدي للفصل فى طلب وقف التنفيذ .

( طعن ١٤٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٢/٥/١٩٩٠ )

قاعدة رقم (٢٠)

المبدأ :

المادة ١٧٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية تنص بان تودع في جميع الاحوال مسودة الحكم المشتعلة على اسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم والا كان الحكم باطلا - يمثل ذلك ضمانة اساسية من ضمانات التقاضي واجراءاته - مجالس التاديب وهي تؤدي وظيفة المحاكم التأديبية يمكن تشبيهها بها وتشبيه قراراتها بالاحكام - يسرى بالنسبة لقراراتها ما يسرى بالنسبة للاحكام الصادرة من المحاكم التأديبية - يبطل على ذلك الحكم الصادر من مجلس التاديب اذا تبين ان المسودة المودعة عند النطق به المشتعلة على اسبابه لم تشمل الا توقيع رئيس مجلس التاديب وحده دون توقيع عضويه الآخرين .

المحكمة :

« وحيث انه بالاطلاع على مسودة القرار التأديبي المطعون فيه ، المضمومة لملف الطعن ، وكذلك على ذات القرار الصادر بجنسية ١٩٨٨/١٠/٢٩ - على ما سلفت الاشارة اليه - تبين ان مسودة القرار المذكور لم يرد عليها الا توقيع رئيس مجلس التاديب وحده فقط ، وكذلك على القرار المشار اليه . وفي ذلك مخالفة اجرائية صريحة لنص المادة ١٧٥ من قانون المرافعات المدنية والتجارية ، والتي نصت على انه : « يجب في جميع الاحوال ان تودع مسودة الحكم المشتعلة على اسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم والا كان الحكم باطلا » . وقد جرى قضاء هذه المحكمة في ضوء هذا النص الصريح من نصوص قانون المرافعات المدنية والتجارية والمتعلق بالنظام العام لما يمثل من ضمانة اساسية من ضمانات التقاضي واجراءاته - على ان مجالس التاديب وهي تؤدي وظيفة المحاكم التأديبية تماما ويمكن تشبيهها بها وتشبيه قراراتها بالاحكام - يسرى بالنسبة لقراراتها ما يسرى بالنسبة للاحكام الصادرة

من المحاكم التأديبية ومن ثم يطل الحكم الصادر من مجلس التأديب اذا تبين أن المسودة المودعة عند التعلق به مشتملة على أسبابه لم تشمل الا توقيع رئيس مجلس التأديب وحده دون توقيع عضويه الآخرين ، كما هو الحال بالنسبة للقرار التأديبي المطعون فيه بالظن المائل . الامر الذي يطل هذا القرار ويتمين معه الحكم بالفائه ، دون ان يعول ذلك بالطبع دون جواز اعادة محاكمة الطاعن امام مجلس التأديب بجهة أخرى .

ومن حيث أن الفصل في موضوع الظن على هذا النحو يشنى عند التصدى للفصل في الطلب المستعجل » .

( الظن رقم ١٥٤ لسنة ٣٥ ق لجلسة ٢١/٧/١٩٩٠ )

#### قاعدة رقم (٢١)

المبدأ :

المادة ١٧٥ من قانون المرافعات اوجبت في جميع الاحوال أن تودع مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند التعلق بالحكم والا كان الحكم باطلا - المادة ٤٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ مفادها - فيما يتعلق بالاجراءات امام المحاكم التأديبية تصدر الأحكام مسببة ويوقعها الرئيس والأعضاء - حكم مجلس التأديب اشبه ما يكون بالأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية - يسرى عليه ما يسرى على هذه الأحكام - اذا لم توافق مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه من الرئيس ومن القضاة يكون الحكم باطلا ويتمين الفائه .

الحكمة :

ومن حيث ان المادة ١٧٥ من قانون المرافعات تنص على أنه « يجب في جميع الأحوال أن تودع مسودة الحكم المشتعلة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند التعلق بالحكم والا كان الحكم باطلا . . . » وتنص المادة ٤٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - فيما

يتعلق بالإجراءات أمام المحاكم التأديبية — على أن « . . . تصدر الأحكام مسببة ووقعها الرئيس والأعضاء » .

ومن حيث أن حكم مجلس التأديب المطعون فيه — على ما جرى به قضاء هذه المحكمة — أشبه ما يكون بالأحكام الصادرة من المحاكم التأديبية ، ويسرى عليه ما يسرى على هذه الأحكام .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على الأوراق أن مسودة حكم مجلس التأديب المطعون فيه — والمشتملة على أسبابه ومنطوقه — موقعة فقط من رئيس المجلس وحده ، ولم توقع من غيره من أعضاء المجلس الذي باشر المحاكمة ، فإنه من ثم يكون ذلك الحكم قد جاء باطلا ، ويتعين القضاء بالغاءه . على أن هذا القضاء لا يمنع محكمة الزقازيق الابتدائية من إعادة محاكمة الطاعن عما نسب إليه أمام مجلس تأديب مغاير .

( طعن ٤٣٩ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٠/١٢/١ )

#### عاشرا : عدم خضوع أعضاء مجالس التأديب للانظمة الخاصة بالقضاة

#### قاعدة رقم (٤٢٢)

المبدأ :

مجالس التأديب وإن كانت قد اعتبرت بمثابة محاكم تأديبية إلا أنها في واقع الأمر ليست كذلك — أعضاء مجالس التأديب ليسوا قضاة — يؤدي ذلك : عدم خضوع أعضاء مجالس التأديب لما يخضع له القضاة من قواعد قررتها القوانين في شأن عدم صلاحية القاضي وتنحيته ورده — لا يخل ذلك بحق صاحب الشأن في أن يطلب تنحية رئيس مجلس التأديب أو أحد أعضائه إذا قامت لديه الأسباب الجدية المبررة لذلك تحقيقا للضمانات العامة للمحاكمة — رفض مجلس التأديب طلب تنحية أحد أعضائه رغم توافر أسانيد الطلب ومبرراته يؤدي إلى بطلان المحاكمة — أساس ذلك : اهدار الضمانات التي

حولها المشرع لصاحب الشأن في الدفاع عن نفسه — اذا انتهى مجلس  
التأديب الى رفض طلب الترقية بناء على اسباب صحيحة فله ان يستمر في  
اجراء المحاكمة دون ان يحتج عليه بأنه لم يلتزم بالقواعد والاجراءات المقررة  
في هذا المقام بشأن القضاة — ليس من مقتضى سرية القواعد الخاصة  
بالمحاكمة امام المحاكم التأديبية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة  
بالنسبة للمساءلة امام مجلس التأديب ان تطبق اجراءات رد القضاة المنصوص  
عليها في قانون الرافعات المدنية والتجارية — اساس ذلك : — ان تلك  
الاجراءات لا تتلائم مع طبيعة مجالس التأديب وتشكيلها — فنظام رد القضاة  
وتحيتهم سواء من حيث قواعده واجراءاته هو امر لا يتانى قيامه واعماله  
الا من خلال تنظيم قضائي متكامل وهو ما لا ينطبق على مجالس التأديب —  
انظر ذلك : — استعجالة الاخذ بنظام رد القضاة وتحيتهم على الوجه المبين  
بقانون الرافعات المدنية والتجارية او قانون السلطة في مجال المحاكمة امام  
مجلس التأديب — تبقى المحاكمة امام هذه المجالس خاضعة للمبادئ العامة  
التي تنطبق ضمانات المحاكمة — .

#### المحكمة :

ومن حيث أنه عن السبب الأول للظمن والمتحصل في عدم صلاحية  
مجلس التأديب للحكم في الدعوى نظرا لأن رئيسه وعضو اليسار خصمان  
فيها باعتبارهما من العاملين بالجهاز المنسوب الى الطاعن التعرض لنزاهتهم  
بما ينطوي على ذلك من تعارض لجمعهما بين صفتي الخصم والحكم ولاه  
له تتبع القواعد والاجراءات الواجبة الاتباع عند الدفع بذلك ، فان قضاء  
هذه المحكمة قد جرى على أن مجالس التأديب وان كانت قد اعتبرت بمثابة  
محاكم تأديبية الا انها في الواقع من الأمر ليست كذلك كما ان اعضاءها  
ليسوا قضاة « وفي ضوء هذا القضاء ، فانه يتمتع الأخذ بتبدأ الخضاع  
أعضاء هذه المجالس على نحو مطلق عما يخضع له القضاء من قواعد وقررتها  
القوانين في شأن عدم صلاحية القاضي وتحتيته ورده وما يقتضيه كل ذلك

عن اجراءات تنص عليها تلك القوانين على أن ذلك لا يخل بطبيعة الحال بحق صاحب الشأن في أن يطلب تنحية رئيس مجلس التأديب أو أحد أعضائه إذا قامت لديه الأسباب الجدية المبررة لابتداء مثل هذا الطلب تحقيقاً للضمانات العامة للمحاكمة ، فإذا رفض مجلس التأديب طلبه على الرغم من توافر أسانيد فانه يترتب على ذلك بطلان المحاكمة واهدار كافة أثارها لتخلف أحد المقومات الأساسية الواجب تحقيقها فيها . أما اذا انتهى المجلس لأسباب صحيحة الى رفض الطلب فان له أن يستمر في اجراء المحاكمة دون أن يحتج عليه بانه لم يلتزم بالقواعد والاجراءات المقررة في هذا المقام بشأن القضاة .

ومن حيث ان سند الطاعن بالنسبة لهذا السبب من أسباب الطعن هو كون رئيس المجلس وعضو اليسار يدخلان في عداد العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات المنسوب اليه التعرض لنزاهتهم ولما كان هذا السبب المقول به قوامه — في مقام عدم الصلاحية — ما ضده الطاعن في شكاياته وتظلماته من أقوال معيبة عن القائمين على أمر الجهاز غير أن هذه الأقوال حسبما هو ثابت من الأوراق لم تتناول رئيس مجلس التأديب أو عضو اليسار بأمور خاصة بهما من شأنها أن تمس مصالحهما الخاصة أو عواطفهما الشخصية مما قد يؤثر على قضاتهما فيخرجهما عن دائرة الحيطة المطلوبة للتحقق للمحاكمة ضماناتها . الأمر الذي لا يرقى بها الى درجة الجدية المبررة لاعتبارهما غير صالحين لنظر الدعوى وترقيتها على ذلك فلا وجه لما ذهب اليه الطاعن من أن القرار المطعون فيه مندم وإن جميع اجراءات المحاكمة باطلة استنادا الى هذا السبب من أسباب الطعن بعد أن ثبت عدم قيامه ومن ثم يعدو مرفوضاً .

ومن حيث انه عن السبب الثاني للطعن وحاصله ان الاجراءات القانونية الواجبة الاتباع بشأن رد عضو اليسار لم تتبع ، فانه بالإضافة

الى ما سبق الاشارة اليه فيما تقدم فان قضاء هذه المحكمة قد جرى على انه  
ليس من مقتضى سريان القواعد الخاصة بالمحاكمة أمام المحاكم التأديبية ،  
للمنصوص عليها في قانون مجلس الدولة ، بالنسبة للمساءلة أمام مجالس  
التأديب - وهو ما يسرى على الحالة المعروضة بالتطبيق لحكم المادة ٥٨  
من لائحة العاملين بمجلس الشعب استنادا الى نص المادة من قرار  
اصدار لائحة العاملين بالجهاز المركزي للمحاسبات - ان تطبيق اجراءات  
رد القضاة المنصوص عليها في قانون المرافعات المدنية والتجارية ، لان  
ثالث الاجراءات لا تتلاءم مع طبيعة هذه المجالس وتشكيلها هذا وجدري  
بالتنويه ان نظام رد القضاة ونهيتهم سواء من حيث قواعده أو اجراءاته  
هو أمر لا يتأني قيامه واعماله الا من خلال تنظيم قضائي كامل متكامل  
الأمر الذي يفتر الى تنظيم مجالس التأديب مما يستحيل معه الأخذ بهذا  
النظام واعمال أحكامه على نحو ما ورد في قانون المرافعات المدنية والتجارية  
أو قانون السطة القضائية في مجال المحاكمة أمام مجلس التأديب . غاية  
ما في الأمر تبقى المحاكمة أمام هذه المجالس خاضعة للمبادئ العامة التي  
تحقق ضمانات المحاكمة ، وذلك على النحو السابق الاشارة اليه .

ومن حيث كل ما تقدم وكان الثابت أن المحامي الحاضر مع الطاعن  
بجلسة ١٢/١١/١٩٨٤ أمام مجلس التأديب قدم مذكرة تنطوي على طلب  
رد السيد / . . . . عضو اليسار موضحا أن سببه هو العداوة بين  
العضو المذكور والطاعن والتي يرجح معها عدم استطاعته الحكم بغبر ميل  
وآية ذلك الآتي :

١ - بجلسة ١٢/٤/١٩٨٤ أفصح هذا العضو عن عداوته الشديدة  
للطاعن بأز عامله معاملة استغزازية وطلبه طلبات غير قانونية مؤكداً تعامله  
الواضح عليه منذ اللحظة الأولى وذلك على النحو المبين فيما يلي :

(٢) أمر الطاعن بالوقوف بالرغم من أن رئيس المجلس كان قد دعاه

الى الجلوس .

(ب) طلب من المحامي الحاضر مع الطاعن وليس عنه تقديم أصل  
التوكيل وهو طلب غير قانوني لأن الطاعن كان حاضرا بما لا يبرر هذا  
الطلب .

( ج ) اقترح تعديد الساعة الثامنة صباحا لنظر الدعوى بجلسة  
١٩٨٤/١٢/١١ وهو موعد مبكر جدا حيث ثم تجر العادة في أى محكمة  
على عقد الجلسة في مثل هذا الموعد .

وبذلك عبر المذعن عن عداته السابق للطاعن وأكدته والذي كان قد  
نشأ عن سوء معاملة الطاعن ابان فترة رئاسته له فى العمل المدة من  
منتصف مارس سنة ١٩٨٣ حتى أوائل ابريل سنة ١٩٨٤ ودليل ذلك  
ما يأتى :

١ - اصرار المذعن على عدم تدير مكتب للطاعن ليتسنى له القيام  
بعمله ، منعه دون مبرر من شغل مكتب كان شاغرا احتفظ به لموظفة أثيرة  
لديه هي السيدة / . . . .

٢ - عرقل المذعن قيام الطاعن باعداد بحث تحت اشرافه - ابان  
فترة رئاسته للطاعن كان قد كلفه به رئيس الادارة المركزية للمخالفات  
المالية شخصا بشأن حكم صادر من المحكمة التأديبية بالاسكندرية وذلك  
سترا لاهمال موظفة أثيرة لديه ، هي السيدة / . . . . تراخت  
فى أداء واجبها وذلك بعدم الطعن عليه وتحويل ميعاد الطعن .

٢ - للمذعن المطلوب رده مصلحة شخصية فى أن يصدر الحكم على  
وجه يرضى رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات شخصا بهدف الحصول  
على وظيفة خبير بعد انتهاء مدة خدمته . وفى ضوء ذلك قرر المجلس رفع  
الجلسة لمدة نصف ساعة للمداولة عاود بعدها الانعقاد وأصدر قرارا برفض  
الدفع لعدم جديته والاستمرار فى نظر الدعوى موضوعيا . ولما كان البين  
من الأوراق ان عضو اليسار قد قدم مذكرة غير مؤرخة ضمنها رده على

مطلب الرد جاء بها ان الطاعن لم يكن جادا في طلب الرد لأنه لم يتبع الاجراءات المنصوص عليها في المادة ١٥٣ من قانون المرافعات وما بعدها وفند أسباب الرد قائلا ان طلبه من الطاعن الوقوف لا يعدو في الحقيقة أن يكون تذكيرا له بما جرى عليه العمل والعرف أمام مجالس التأديب ذات الصفة القضائية . وإن طلبه التوكيل من المحامي الحاضر معه ، هو ادعاء يجافي الحقيقة ، اذ ان طلبه انحصر في طلب الاطلاع على التوكيل الصادر من الطاعن الى المحامي الأصلي الذي حضر نائبا عنه المحامي الحاضر مع الطاعن وذلك لاثبات رقمه وتاريخه بمحضر الجلسة ومثل هذا الطلب أمر بدهى يجرى عليه العمل في جميع المحاكم . أما بالنسبة لتحديد موعد الجلسة ليكون الساعة الثامنة صباحا فقد اكفى بالتعقيب على ذلك بإيراد ما جاء بنص المادة ١٨ من قانون السلطة القضائية « تكون جلسات المحكمة عنية . . . . . ونظام الجلسة وضبطها منوطان بالرئيس » . وإن تحديد الميعاد كان ردا على استفسار المحامي الحاضر مع المحال وعموما وأيا ما كان الأمر فقد تم الاستجابة لطلب الطاعن بتحديد الساعة الحادية عشرة ميعادا للانعقاد على نحو ما هو ثابت بمحضر الجلسة . أما ما زعمه الطاعن عن وجود عداوة وليدة فترة عمله معه ، فإن هذه الفترة على حد اعترافه — لم تصل الى مدة شهر وما ذهب اليه بشأن عدم تدبير مكتب له فذلك أمر من اختصاص الشؤون الادارية ويخرج عن اختصاص رؤساء القطاعات أما عدم السماح له بشغل المكتب الشاغر فمرد ذلك انه وفقا لما يجرى عليه العمل من تحديد مواضفات المكاتب بحسب درجة الوظيفة فانه ما كان يجوز للطاعن شغله بحسب درجته الوظيفية واذا تشغله السيدة / . . . . . فلذلك لانها منذ ١٥/١٢/١٩٨١ كان قد صدر قرار بندبها لوظيفة مدير ادارة عامة وذلك قبل عودة الطاعن من اعارته في ١٧/٣/١٩٨٣ — وما أشار اليه الطاعن بشأن عرقلة بحثه ومنعه من اتمامه سترا لاهمال ، وطفلة أثيرة لديه فإن هذا القول عار من دليل يشهد على صحته . واختتم المذكرة بنفيه

امكانية أن يعينه رئيس الجهاز الحالي بوظيفة خبير بعد بلوغه سن التقاعد ذلك أنه عند بلوغه سن التقاعد في ٢٤/٢/١٩٩٢ يكون رئيس الجهاز قد ترك الخدمة بلوغ الأخير سن التقاعد في ٢٨/٨/١٩٩٠ أى قبله .

ومن حيث أن الأسباب المتقدمة التي بنى عليها طلب الرد مردود عليها من واقع ما يبين من الأوراق بأن الأول منها ، والمتعلق بما يدور من عضو المجلس المطلوب رده أثناء انعقاد مجلس التأديب ، مرده عدم دراية هذا العضو بالأصول المتبعة في إدارة الجلسة وما جرى عليه العمل من أن الذي يتولى ذلك هو رئيس المجلس — والثاني منها وهو الخاص بالتصرفات المنسوبة الى عضو اليسار أثناء رياسته للطاعن في العمل — هذه الرياسة الذي حاول أن ينفي قيامها دفاع الجهاز المركزي للمحاسبات ، على خلاف الحقيقة وما أقر به العضو المطلوب رده ، في الفقرة الأخيرة من صفحة ٤ من المذكرة المؤرخة في ٣٠/١٠/١٩٨٥ المقدمة الى هذه المحكمة بقوله « الأمر الذي يؤكد أن الطاعن لم يعمل تحت رئاسة السيد عضو اليسار » .

فانه الى جانب قصر هذه المدة التي يصعب أن تنشأ خلالها عداوة اذ لم تبلغ شهرا من الزمن فالبادي ان موضوع تدبير مكتب ليس من اختصاص الوظيفة التي كان يشغلها عضو اليسار وقتذاك . والواضح أن لمكاتب انجهاز أنماط لا ترتبط بالاثيرات من موعظي الجهاز لدى رؤساء القطاعات به واقما هي تختلف باختلاف الدرجة الوظيفية للعامل وهو الأمر الذي لم يجعده الطاعن أو ينفيه . أما العضو المطلوب رده كان قد عرقل أحد ابحاث الطاعن على النحو الذي فصله الطاعن فان هذا الأمر لم يقم عليه الطاعن دليلا ، كما قام أخيرا الدليل القاطع على انتفاء المصلحة الشخصية للعضو المطلوب رده ، متمثلة في تطلعه الى أن يعينه رئيس الجهاز في حالة ارضائه له من خلال محاكمة الطاعن كخبير بالجهاز بعد بلوغه سن التقاعد اذ استبان أن رئيس الجهاز سيكون قد ترك موقعه بلوغه سن التقاعد قبل بلوغ عضو اليسار لهذه السن وذلك على النحو السابق

(٦٠ - ٢)

أيضاحه • وترتبا على ذلك فان هذه الأسباب جميعها لا ترقى الى درجة انجذية التي تنال من حيدة العضو المطلوب تنحيته ولا من شأنها ،لاخلال بالضمانات العامة للمحاكمة المتعين كعائلتها للمائل أمام مجلس التأديب بل الى المحامي الحاضر مع الطاعن بجلسة ١١/١٢/١٩٨٤. أمام مجلس التأديب قرر أتنى وجدت كل ضمانات الدفاع من المجلس الموقر مما يطمئنتنا الى نزاهة الحكم الصادر فى هذه الدعوى من المجلس » وذلك على ما هو ثابت بمحضر الجلسة • ومن ثم يبيت هذا الوجه من أوجه الطعن غير قائم على أسباب صحيحة من القانون متعين الرفض •

( طعن ٦٨٠ لسنة ٣١ ق جلسة ١٢/٧/١٩٨٥ )

#### الفرع الثانى - مجالس تأديب مختلفة

##### أولا - مجالس تأديب العاملين بالمحاكم والنيابات

##### قاعدة رقم (٤٢٢)

**البدا :**

**احالة العاملين بالمحاكم الى التحقيق تكون لكبير كتابها •**

**الحكمة :**

بين المشرع طريقة تأديب كتبة المحاكم ومحضرها ونساخيها و مترجميها ، كما حدد الجهات التي تملك توقيع الجزاء عليهم دون ان يشير الى سلطة الاحالة الى التحقيق • على ان المشرع اناط بكبير الكتاب سلطة الرقابة على كتاب المحكمة • ولا بد ان هذه المسئولية يقابلها سلطة تمكنه من حملها • واساس ذلك انه لا مسئولية بلا سلطة ومن ثم فان كبير كتاب يعتبر مخولا سلطة احالة من يعملون تحت رقابته الى التحقيق عند اللزوم ، ذلك ان غل يد كبير الكتاب عن مثل هذه السلطة من شأنه الحيلولة دون فاعلية رقابته •

( طعن ٢٨ لسنة ٢٩ ق جلسة ٢٩/٣/١٩٨٦ )

قاعدة رقم ( ٤٢٤ )

البدا :

خضوع موظفي المحاكم والنيابات أمام مجلس التأديب للأصول والمبادئ المقررة في المحاكمات التأديبية - يجب إعلان المحال أمام مجلس التأديب بالتهمة المنسوبة اليه وأدلتها وميعاد المحاكمة للحضور بنفسه أو بوكيل عنه ليتمكن من الدفاع عن نفسه - حق الدفاع أصالة أو بالوكالة هو حق كفله الدستور أمام المحاكم التأديبية ويجب مراعاته أمام مجلس التأديب.

المحكمة :

ومن حيث ان الثابت من الأوراق والمستندات أنه بتاريخ ٢٣/٨/٨٦ تقدم السيد / . . . محضر أول محكمة منيا القمح الجزئية بشكوى الى السيد الأستاذ رئيس المحكمة المشار فيها الى أنه طلب من الطاعن وهو محضر بالمحكمة ان يتسلم الأوراق الجنائية المقيدة بالدفتري الجنائي لتنفيذها فرفض المذكور ذلك واشترط لاستلام تلك الأوراق ان يتسلم أيضا الأوراق - المدنية لتنفيذها ثم امتنع عن تنفيذ ما كلف به واضاف المحضر الأول في شكواه بأنه عندما فهم الطاعن بأنه سيتقدم بمذكرة ضده لرؤاسته رد عليه الطاعن بأنه اضرف من مقر العمل وارسل خطابا مسجلا بطلب اجازة مرضية في اليوم المذكور ، وباطلاع المحقق على دفتري الأوراق الجنائية تبين ان بعض المحضرين الآخرين - دون الطاعن - تسلموا في اليوم المذكور الأوراق الجنائية لاعلاها وتنفيذها .

ومن حيث أنه بتوقيع الكشف الطبي على الطاعن بمعرفة القومسيون الطبي العام بتاريخ ٣٠/٨/١٩٨٦ قرر القومسيون الطبي رفض احتساب المدة من ٢٤/٨/١٩٨٦ الى ٣٠/٨/١٩٨٦ اجازة مرضية وأنه يتعين عودة الطاعن لعمله .

ومن حيث ان الثابت مما سلف أن الطاعن وهو يعمل محضرا بمحكمة

منيا القمح الجزئية قد اخل بواجباته الوظيفية وخرج على مقتضاها لرفضه تنفيذ ما كلفه به رئيسه المباشر من اعمال يوم ١٩٨٦/٨/٢٣ ، وانصرافه من العمل قبل الميعاد المقرر فى هذا اليوم ثم اقطاعه عن العمل فى المدة من ١٩٨٦/٨/٢٤ حتى ١٩٨٦/٨/٣٠ بحجة المرض وهى الحجة التى تبين عدم صحتها بتقرير القومسيون الطبى العام المتخصص الذى رفض احتساب مدة الانقطاع المذكورة اجازة مرضية وأوصى بضرورة رجوع الطاعن للعمل ومن ثم فاز الثابت مما سلف ارتكاب الطاعن للمخالفات الادارية المذكورة وهو ما يستوجب مجازاته عنها اداريا ولا يقدر فى ثبوت تلك المخالفات قبله ما تمسك به الطاعن فى تقرير الطعن من ان رئيسه المباشر حكم عليه بالسجن والعزل أو تمسكه بالتذكرة الطيبة بتاريخ ١٩٨٦/٨/٢٣ بمعرفة أحد الأطباء الخصوصيين والمثبت بها وصف بعض الأدوية له ، ذلك ان مردود على دفاعه هذا بخلو الأوراق والمستندات يحويها ملف الطعن مما يدل على صدور الحكم المشار اليه فى تقرير الطعن ضد رئيس الطاعن المحضر الأول بالمحكمة ولم يقدم الطاعن أى دليل أو قرينة على صدور الحكم المشار اليه ، اما بالنسبة للتذكرة الطيبة التى استند اليها الطاعن فهى لا تفضض بأى حال من الأحوال التقرير الطبى الذى حرره القومسيون الطبى العام — وهو الجهة الطبية المختصة — والذى انتهى فيه الى عدم استحقاق الطاعن لأى اجازة مرضية فى الفترة المذكورة والى ضرورة عودته للعمل فوراً ، الأمر الذى يدل على عدم صحة عذر المرض الذى استند اليه الطاعن . ومن ثم تظل المخالفات المنسوبة اليه ثابتة فى حقه بأدلة وقرائن صحيحة بما يستوجب مجازاته عنها بما يستحق من جزاء ادارى .

ومن حيث أنه ولئن كانت المخالفات السالفة ثابتة قبل الطاعن ، الا أن حكم مجلس التأديب — المطعون فيه — لم يكف بمحاكمة الطاعن عن تلك المخالفات وهى الواردة بالقرار الصادر من رئيس المحكمة الابتدائية

بالزقازيق بإحالة الطاعن الى مجلس التأديب ، وانما تجاوز ذلك الى اداة الطاعن عن مخالفة أخرى لم ترد في قرار الأحالة هي استيلائه على مال عام هو المرتب عن فترة الانقطاع .

ومن حيث ان المادة ١٦٨ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية تنص على أنه يجوز ان تقام الدعوى التأديبية ضد موظفي المحاكم والنيابات بناء على طلب رئيس المحكمة بالنسبة لموظفي المحاكم وبناء على طلب النائب العام ورئيس النيابة بالنسبة لموظفي النيابة .

وتنص المادة ١٦٩ من هذا القانون على أنه تتضمن ورقة الاتهام التي تعلن بأمر رئيس مجلس التأديب التهمة أو التهم المنسوبة الى المتهم ويأتمن موجزا بالأدلة عليها واليَوْم المحدد للمحاكمة ويحضر المتهم بشخصه امام المجلس وله ان يقدم دفاعا كتابة وان يوكل عنه محاميا وتجرى المحاكمة في جلسة سرية .

وتنص المادة ١٦٦ من هذا القانون على أنه لا توقع العقوبات الا بحكم من مجلس التأديب ومع ذلك فالانذار أو الخصم من المرتب يجوز ان يكون بقرار من رؤساء المحاكم بالنسبة الى ..

ومن حيث ان المستفاد من النصوص السالفة الواردة بقانون السلطة القضائية ان محاكمة موظفي المحاكم والنيابات امام مجلس التأديب المشار اليها انما تخضع للاصول والمبادئ المقررة في المحاكمات التأديبية وآية ذلك أنه يجب ان يعلن المتهم المحال امام مجلس التأديب بالتهمة أو التهم المنسوبة اليه ويأتمن موجزا بالأدلة عليها واليَوْم المحدد للمحاكمة امام مجلس التأديب بنفسه وله ان يوكل عنه محاميا ، ويصدر مجلس التأديب في نهاية المحاكمة التأديبية حكما سواء بالادانة أو البراءة وبالعقوبة التي يراها المجلس في حالة الادانة .

( طعن ٣٩٢٥ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٢/٣/١٩٨٨ )

قلمحة رقم ( ٤٢٥ )

المبدأ :

المادة ١٦٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية - يشكل مجلس التأديب في محكمة النقض وفي المحاكم الابتدائية والنيابات من رئيس المحكمة ورئيس النيابة أو من يقوم مقامهما وكبير الكتاب ويستبدل كبير المحضرين عند محاكمته أحد المحضرين ورئيس القلم الجنائي عند محاكمة أحد كتاب النيابات - عن عبارة من يقوم مقامهما تفسر على أساس من يقوم مقامهما بإدارة الأصيل أو بقوة القانون أى من طريق التفويض أو الطول فيمكن للسيد رئيس المحكمة أن يفوض غيره لرئاسة مجلس التأديب - يمكن لرئيس النيابة أن يفوض غيره ليكون عضواً في مجلس التأديب - إذا قام مانع بالأصيل أى يرئيس المحكمة أو رئيس النيابة يحول بينهما وبين مباشرة هذا الاختصاص فإن من يليهما من الزملاء يحل محلهما - قد يكون هذا المانع إرادياً أو غير إرادى - إذا لم يكن هناك تفويض أو تظف المانع الذى يحول بين الأصيل وممارسته لاختصاصه فلا يجوز لأحد أن يحل محله لأن المبدأ فى القانون العام هو أن صاحب الاختصاص يجب أن يمارسه بذاته .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن وجه الطعن الأول بطلان تشكيل مجلس التأديب لحضور السيد وكيل النيابة بدلا من السيد رئيس النيابة ، فإن المادة ١٦٧ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية تنص على أن يشكل مجلس التأديب فى محكمة النقض .

وفى المحاكم الابتدائية والنيابات من رئيس المحكمة ورئيس النيابة أو من يقوم مقامهما وكبير الكتاب ويستبدل كبير المحضرين عند محاكمة أحد المحضرين ورئيس القلم الجنائي عند محاكمة أحد كتاب النيابات . ومن حيث أن النص سالف الذكر يقضى بتشكيل مجلس التأديب فى المحاكم الابتدائية والنيابات من رئيس المحكمة ورئيس النيابة أو من يقوم

مقامهما و . . فان عبارة « أو من يقوم مقامهما » تفسر على أساس من يقوم مقامهما بإرادة الأصل أو بقوة القانون ، أى عن طريق التفويض أو الحلول فيمكن للسيد رئيس المحكمة أن يفوض غيره لرئاسة مجلس التأديب . كما يمكن لرئيس النيابة أن يفوض غيره ليكون عضواً فى مجلس التأديب . كذلك فانه اذا قام مانع بالأصل أى برئيس المحكمة أمر برئيس النيابة يحول بينهما وبين مباشرة هذا الاختصاص ، فان من يليهما من الزملاء يمكن ان يحل محلهما . والمانع قد يكون اراديا مثل الاجازة بأنواعها وقد يقع رغم ارادة الأصل كالمرض . لكن اذا لم يكن هناك تفويض أو تخلف المانع الذى يحول بين الأصل وبين ممارسته لاختصاصه ، فانه لا يجوز لأحد أن يحل محله ، لأن المبدأ فى القانون العام هو أن صاحب الاختصاص يجب ان يمارسه بذاته .

ومن حيث ان السيد رئيس محكمة النيا الابتدائية قد نذب السيد . . . رئيس المحكمة بالمحكمة لرئاسة مجلس التأديب مما يعنى تفويضه فى اختصاصه .

ومن حيث أنه عن الادعاء بحضور السيد وكيل النيابة مجلس التأديب ، بدلا من السيد رئيس النيابة دون ان يكون مفوضا فى ذلك . فانه لما كان على وزارة العدل ان تقدم من الأدلة ما يثبت هذا القول بحكم انها الطاعة أولا ، وبحكم انها جهة الادارة القادرة على تأييد دعواها بالمستندات التى تملكها تحت يدها ، وبحكم انها تريد اثبات عكس المفترض وهو صحة تشكيل المجلس .

ومن حيث ان الجهة الطاعة لم تقدم الدليل على ان السيد وكيل النيابة كان فاقد الصفة فى عضويته مجلس التأديب الذى حاكم المطعمون ضده ، كما لم يثبت انه لم يكن هناك مانع يحول بين حضور رئيس النيابة مجلس التأديب وحل محله رغم ذلك وكيل النيابة ، لذا فان قولها بعدم

مشروعية تشكيل مجلس التأديب الذى حاكم المطعون ضده ، يكون مجرد قول مرسل لا دليل عليه . وبالتالى يكون مجلس التأديب الذى اصدر الحكم المطعون فيه مشكلا على الوجه القانونى السليم .

( طعن رقم ٧٢٤ لدنة ٢١ ق جلسة ١٩٨٩/١٢/٢ )

فصلية رقم ( ٤٢٦ )

المبدأ :

المادة ١٦٧ من قانون السلطة القضائية الصادر بقراو رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - معدلا - يشكل مجلس التأديب . . فى المحاكم الابتدائية والنيابات من رئيس المحكمة ورئيس النيابة او من يقوم مقامهما وكبير الكتاب ويستبدل كبير المحضرين عند محاكمة احد المحضرين . . - عدم حضور ممثل النيابة ايا من جلسات المحكمة يرتب بطلان هذه الجلسات لانعقادها بتشكيل مغاير للتشكيل المنصوص عليه فى القانون وبالتالى بطلان ما اتخذ فيها من اجراءات وما صدر عنها من قرارات ولو كانت موقعا عليها من جميع أعضاء مجلس التأديب .

المحكمة :

ومن حيث أن قانون السلطة القضائية الصادر بقرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ - معدلا - نص فى المادة (١٦٧) على ان « يشكل مجلس التأديب . . فى المحاكم الابتدائية والنيابات من رئيس المحكمة ورئيس النيابة او من يقوم مقامهما وكبير الكتاب ويستبدل كبير المحضرين عند محاكمة احد المحضرين » .

ومن حيث أن قرار مجلس التأديب المطعون فيه قد صدر من مجلس تأديب محكمة طنطا الابتدائية المشكل وفقا لحكم النص المتقدم من الأستاذ . . . الرئيس بالمحكمة والأستاذ . . . وكيل النيابة . . . السيد . . . كبير المحضرين وقد وقع رئيس وعضو مجلس التأديب

على مسودة القرار المطعون فيه الا أن الثابت من الاطلاق على محضر جلسات محاكمة الظاعن أمام مجلس التأديب أن وكيل النيابة عضو المجلس ثم يحضر أيا من جلسات المحاكمة الأمر الذي يعنى أن هذه الجلسات قد انعقدت بتشكيل مغاير للتشكيل المنصوص عليه فى القانون وهو ما يرتب بطلان انعقاد هذه الجلسات وبالتالي بطلان ما اتخذ فيها من اجراءات وما صدر فيها من اجراءات وما صدر عنها من قرارات بما فى ذلك القرار المطعون فيه لأن هذا القرار وإن كان موقعا من جميع أعضاء مجلس التأديب الا أنه صدر استنادا الى اجراءات تم اتخاذها فى جلسات لم تنعقد على وجه قانونى الأمر الذى يقوض قرار مجلس التأديب لايتناؤه على أساس منهار ، وما ابنى على أساس منهار ينهدم باهدام أساسه ، وهو ما يقتضى القضاء بالفناء قرار مجلس التأديب المطعون فيه دون أن يحول ذلك واعادة اتخاذ اجراءات مساءلة الطاعن تأديبيا وفقا لاجراءات قانونية سليمة .

( طعن ١٠٧٩ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٩٩٠/٣/٢٤ )

قاعدة رقم ( ٤٢٧ )

المبدأ :

المواد ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٦٦ من القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية - المادة ١٧٥ من قانون المرافعات - المحاكمة التأديبية للماملين بالمحاكم والنيابات تختص بها مجالس تأديب مشكلة تشكيلا خاصا وفقا لأوضاع واجراءات معينة رسمها القانون - تشبه هذه المجالس التأديبية المحاكم التأديبية المنصوص عليها فى قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - ما تصدره المجالس التأديبية هو من قبيل الأحكام - يجب ان تنوافر فى هذه الأحكام الاصول والقواعد العامة التى يجب توافرها لى الأحكام القضائية التى تصدرها المحاكم التأديبية بمجلس الدولة - اقامة المستوى التأديبية بالنسبة لوظائف المحاكم يكون بناء على طلب رئيس المحكمة

وبالنسبة لموظفي النيابة بناء على طلب النائب العام أو رئيس النيابة -  
يجب أن تودع مسودة الحكم المشتطة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن  
القضاة عند النطق بالحكم والا كان باطلا - المقصود بالقضاة في نص المادة  
١٧٥ من قانون المرافعات هو المدلول الموضوعي للقاضي - أي من شاركه  
في إصدار الحكم - ويشمل أعضاء مجلس التأديب الذين شاركوا رئيس  
المجلس في نظر الدعوى التأديبية وأصدر الحكم فيها - يتعين أن تكون  
مسودة الحكم الصادر من مجلس التأديب المشتمة على أسبابه موقعة من  
رئيس المجلس وباقي الأعضاء والا كان هذا الحكم باطلا .

#### المحكمة :

ومن حيث أنه بالنسبة للوجه الأول من أوجه البطلان الذي يتمسك  
بها الطاعن والمتعلق ببطلان قرار إحالته الى المحاكمة التأديبية لصدوره  
من السيد المستشار رئيس محكمة الزقازيق الابتدائية فإن المادة ١٦٨ من  
القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٣ بشأن السلطة القضائية تنص على أنه « يجوز  
أن تقام الدعوى التأديبية ضد موظفي المحاكم والنيابات بناء على طلب  
رئيس المحكمة بالنسبة لموظفي المحاكم وبناء على طلب النائب العام أو  
رئيس النيابة بالنسبة لموظفي النيابة » .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن الطاعن كان يعمل رئيساً للقلم  
الشعري بنبابة فاقوس الجزئية أثناء حدوث الواقعة محل الإحرام ، وتاريخ  
١٩٨٩/٦/٢٩ أصدر السيد المستشار المحامي العام لنيابة الزقازيق انكليه  
قراراً بإحالته الى المحاكمة التأديبية وبارسال الأوراق الى السيد المستشار  
رئيس محكمة الزقازيق لتحديد جلسة للمحاكمة وأعقب ذلك صدور  
قرار من السيد المستشار رئيس محكمة الزقازيق الابتدائية في ٨٩/٧/٦  
مضى بإحالة الطاعن الى المحاكمة التأديبية وتحديد جلسة ١٩٨٩/٧/١٩  
لبدء المحاكمة وأشار هذا القرار الأخير في دياجته الى التقرر الأول  
انضادر من السيد المستشار المحامي العام لنيابة الزقازيق الكلية الدالف .

ومن حيث ان الثابت مما سلف ان قرار احالة الطاعن للمحاكمة التأديبية وهو موظف بناية فاقوس الجزئية قد صدر اصلا من السيد المستشار المحامي انعام لنيابة الزقازيق الكلية وهو المختص اصلا باصداره طبقا للمادة ١٦٨ من قانون السلطة القضائية المشار اليه باعتبار ان المحال موظف باحدى النيابات الجزئية الخاضعة لرئاسة السيد المستشار المحامي العام مصدر القرار ، فان احالة الطاعن الى المحاكمة التأديبية تعد قد تمت صحيحة وصدرت من المختص قانونا باصدارها وفقا للنص المتقدم ولا يغير من ذلك القرار اللاحق الصادر من السيد المستشار رئيس محكمة الزقازيق الابتدائية باحالة الطاعن وتحديد جلسة للمحاكمة التأديبية فهذا القرار الأخير لا يعدو سوى أن يكون من قبيل الاجراءات التنفيذية للاحالة التي صدرت اصلا صحيحة من المختص باصدارها ومن ثم فلا تعد هذه الاحالة مشوبة بالبطلان على أى وجه من الوجوه الأمر الذى يتعين معه رفض هذا الوجه من أوجه الطعن لعدم استناده على أساس صحيح من القانون أو الواقع .

ومن حيث انه بالنسبة للوجه الثانى من أوجه البطلان التى تمسك بها الطاعن والمتعلق بعدم توقيع أعضاء مجلس التأديب على مسودة الحكم الصادر من هذا المجلس والمشتمل على أسبابه ، فان المادة ١٧٥ من قانون المرافعات تنص على أنه « يجب فى جميع الأحوال ان تودع مسودة الحكم المشتتلة على أسبابه موقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم والا كان الحكم باطلا » .

ومن حيث أن المشرع رأى لاعتبارات معينة بالنسبة لبعض فئات محددة من العاملين - شأن العاملين بالمحاكم والنيابات - أن يكل أمر تأديبهم الى مجالس تأديب مشكلة تشكيلا خاصا وفقا لأوضاع واجراءات معينة رسمها القانون تجعل ممارسة هذه المجالس للوظيفة التأديبية المسندة

اليها أقرب ما تكون الى ممارسة المحاكم التأديبية المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ لوظيفتها التأديبية ، فالمشرع في القانون رقم ٤٦/١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية نص في المادة ١٦٧ على تشكيل خاص لمجالس التأديب التي تسولي محاكمة العاملين بالمحاكم والنيابات غلب في هذا التشكيل العنصر القضائي ، كما نص في المادة ١٦٨ على ان تكون اقامة الدعوى التأديبية بناء على طلب رئيس المحكمة بالنسبة لموظفي المحاكم وبناء على طلب النائب العام أو رئيس النيابة بالنسبة لموظفي النيابة ونص في المادة ١٦٩ على أنه يجب ان تتضمن ورقة الاتهام التي تعلن بأمر رئيس مجلس التأديب التهمة أو التهم المنسوبة الى المتهم وياغا موجزا بالأدلة واليوم المحدد للمحاكمة ، كما نص على حضور المتهم بشخصه امام مجلس التأديب واعطاه الحق في تقديم دفاعه كتابة أو أن يوكل عنه محاميا ، كما نصت في المادة ١٦٦ على ان لا توقيع العقوبات بـ عدا الانذار أو الخصم من المرتب — الا يحكم من مجلس التأديب .

ومن ثم فإن المشرع قد احاط ممارسة مجالس التأديب المشار اليها لوظيفتها التأديبية بسلسلة من الأوضاع والاجراءات سواء في تشكيلها أو في اقامة الدعوى التأديبية امامها أو في اعلان المتهم بالاتهامات المسندة اليه وبالجلسة المحددة لمحاكمته أو في مثول المتهم امامها وحقه في توكيل محام للدفاع عنه ، تجعل من هذه المجالس اشبه ما تكون بالمحاكم التأديبية المنصوص عليها في القانون رقم ٤٧/١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة بل ان المشرع ذاته في قانون السلطة القضائية اعتبر في المادة ١٦٦ ما تصدره هذه المجالس من قبيل « الأحكام » ، وعلى هذا المقضى وطبقا لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة — فإن الأحكام التي تصدرها هذه المجالس يجب ان تتوافر فيها الأصول والمقومات العامة التي يجب توافرها في الأحكام القضائية التي تصدرها المحاكم التأديبية بمجلس الدولة .

ومن حيث ان المادة ١٧٥ من قانون المرافعات تقضى بأنه يجب فى جميع الأحوال ان تودع مسودة الحكم المشتمة على أسبابه بوقعة من الرئيس ومن القضاة عند النطق بالحكم والا كان الحكم باطلا وكان اثبات من الاطلاع على الأوراق بملف الدعوى التأديبية محل الطعن ان الحكم الصادر من مجلس التأديب المطعون فيه صدر من هيئة مشكلة من رئيس محكمة رئيسا وعضوية رئيس النيابة ورئيس للقلم الجنائى الا ان مسودة هذا الحكم المشتمة على أسبابه ومنطوقه وقعت من رئيس مجلس التأديب فقط . دون باقى الأعضاء فان هذا الحكم يعد باطلا وفقا لصريح نص المادة ١٧٥ من قانون المرافعات المنطبقة على ما تصدره هذه المجالس من أحكام وفقا لما استقر عليه قضاء هذه المحكمة فالمقصود بالقضاة فى نص هذه المادة هو المدلول الموضوعى للقاضى أى من شارك فى اصدار الحكم وهو بهذا المدلول يشمل أعضاء مجلس التأديب الذين شاركوا رئيس المجلس فى نظر الدعوى التأديبية واصدر الحكم فيها فيتعين ان تكون مسودة الحكم الصادر من مجلس التأديب المشتمة على أسبابه موقعة من رئيس المجلس وباقى الأعضاء والا كان هذا الحكم باطلا .

ومن حيث ان التات مما سلف ان الحكم المطعون لم يوقع سوى من رئيس مجلس التأديب دون باقى الأعضاء فانه يكون مشوبا بالبطلان وحقيقا بالالغاء الأمر الذى يضمن معه الحكم بالقائه .

ومن حيث ان الفصل فى موضوع الطعن بالغاء الحكم المطعون فيه يعنى عن الفصل فى الشق المستعجل منه المتعلق بوقف تنفيذ هذا الحكم اما بالنسبة لما طلبه الطاعن فى طعنه من اعادته الى عمله الاصلى وصرف مرتبه شاملا كل مستحقاته المالية وهو ما تحمله المحكمة على أنه متعلق بالانذار الجزئية على القضاء بالغاء الحكم المطعون فيه والقاضى بفصله من الخدمة ، فان المحكمة ترى ان اعادة الطاعن الى العمل وصرف مرتبه كاملا

اعتبارا من تاريخ عودته الى العمل هو من قبيل الآثار التي تترتب حتما  
على انهاء الحكم المطعون فيه ، ولا يخل ذلك بإعادة محاكمته تأديبيا وفقا  
للإجراءات القانونية الصحيحة في هذا الشأن .

( طعن ١٧ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٤/٧/١٩٩٠ )

قاعدة رقم ( ٤٢٨ )

المبدأ :

اصدر وزير العدل في ١٩٨٢/٢/٩ لائحة للتحقيق والجزاءات بالنسبة  
للعاملين بوزارة العدل والجهات التابعة لها حتى شاغلي وظائف الدرجة  
الأولى قد عين في هذه اللائحة العديد من المخالفات وحدد لكل منها جزاء  
يعينه ( ما بين حدين أدنى وأقصى ) - هذه اللائحة تخاطب الرؤسسين  
الإداريين ليسترشدوا بأحكامها في خصوص التصرف في واقعات التأديب  
- لا تخاطب هذه اللائحة ولا تقيد مجالس التأديب ولا جهات القضاء ذات  
الاختصاص في مجال توصيف الجرائم التأديبية أو تشديده العقوبات  
المستحقة لها .

الحكمة :

ومن حيث أنه ولئن كان السيد وزير العدل قد أصدر في ٨٢/٢/٩  
لائحة للتحقيق والجزاءات بالنسبة للعاملين بوزارة العدل والجهات التابعة  
لها حتى شاغلي وظائف الدرجة الأولى ( القرار رقم ٦٥١ لسنة ١٩٨٢ )  
وعين في هذه اللائحة العديد من المخالفات وحدد لكل منها جزاء يعينه  
( ما بين حدين أدنى وأقصى ) ، إلا أن هذه اللائحة - وعلى ما بين من  
الإطلاع عليها - تخاطب المرؤوسين الإداريين للسيد وزير العدل  
ليسترشدوا بأحكامها في خصوص التصرف في واقعات التأديب ، ولكنها  
لا تخاطب ولا تقيد مجالس التأديب ولا جهات القضاء ذات الاختصاص  
في مجال توصيف الجرائم التأديبية أو تحديد العقوبات المستحقة لها

بدليل أنها قد جعلت الحد الأقصى لجزاءات بعض المخالفات هو الإحالة الى المحاكمة التأديبية .

ون حيث أنه ولئن كانت المخالفة المسندة لكل من الطاعنين ثابتة في حقهما على الوجه السابق يراه ، الا أن هذه المخالفة في ظل ظروف الطاعنين الوظيفية ومنها ما دلت عليه الأوراق من أن الطاعن . . . . . وقير عليه فقط جزاء واحد بالخضم عشرة أيام من راتبه ، وأن الطاعن . . . . . لم يسبق توقيع أى جزاء عليه ، لا تستأهل جزاء الفصل من الخدمة المقضى به من مجلس التأديب ، وهو جزاء يشوبه الغلو في غلظ الظروف والملازمات السابق يراها ، الأمر الذى يتعين معه القضاء بالغاء الحكم المطعون فيه فيما قضى به من مجازاة كل من الطاعنين بالفصل من الخدمة والاكتفاء بسجازاة كل منهما بخضم شهر من أجره عما أسند اليه .

( طعن ١٤٠٢ و ١٤٠٣ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩١/١/٢٦ )

#### قاعدة رقم ( ٤٢٩ )

المبدأ :

المادة ٦٦ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ من مجالس نواب العاملين بالمحكمة - مجالس التأديب تصدر قرارات نهائية قابلة للتنفيذ فور صدورها وتخضع لرقابة القضاء الإدارى - تتمثل هذه الرقابة القضائية فى الطعون التى تقام أمام المحكمة الإدارية العليا عن هذه القرارات .

المحكمة :

ومن حيث أنه عما ينمى الطاعن على القرار المطعون فيه من مخالفة القانون وكونه باطلا بطلانا مطلقا مستوجب الإلغاء لانه قد قبل أن يعرض على السيد المستشار وزير العدل لاعتماده أو تعديله أو الغائه ، فان هذا انوجه من البطلان يقوم على أساس ، لأنه يتعلق بإجراءات تنفيذ قرار مجلس التأديب ، وهى إجراءات قالية لصدور القرار المطعون ولا صلة

لها بما قام عليه القرار من أدلة وقرائن ، ونحسب أن ذلك فإن المادة ٦٦ من قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ لم تتطلب تصديق جهة ما على القرارات الصادرة من مجالس تأديب العاملين بالمحاكم ، ومن ثم فإن هذه المجالس تصدر قرارات نهائية قابلة للتنفيذ فور صدورها وتخضع فقط لرقابة القضاء الإداري ممثلاً في الطعون التي تقام أمام المحكمة الإدارية العليا عن هذه القرارات ، وبذلك يكون هذا الوجه من الطعن في غير محله .

( طعن ١٧٢٥ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩١/٧/٣٠ )

#### المادة رقم ( ٤٣٠ )

##### المبدأ :

المختص بمحاكمة العاملين بالمحاكم هو مجلس التأديب وليس المحاكم التأديبية .

##### المحكمة :

ومن حيث أنه عن الدفع بعدم اختصاص مجلس التأديب الذي أصدر الحكم المظنون فيه وأن الجهة المختصة هي المحكمة التأديبية فإن ذلك مردود عليه بأن المادة ١٦٥ من قانون السلطة القضائية الصادر بالقانون رقم ٤٦/١٩٧٢ تنص على أن ( من يخل من العاملين بالمحاكم بواجبات وظيفه أو يأتي ما من شأنه أن يقلل من الثقة اللازمة توافرها في الأعمال القضائية أو يقلل من اعتبار الهيئة التي ينتمي إليها سواء كان ذلك داخل دور القضاء أو خارجها تتخذ هذه الإجراءات التأديبية ) وتنص المادة ١٦٦ من ذات القانون على أنه ( لا توقع العقوبات إلا بحكم من مجلس التأديب ومع ذلك فلا نذار أو خصم من المرتب يجوز أن يكون بقرار ٥٠ ) ثم نصت المادة ١٦٧ منه على كيفية تشكيل مجلس التأديب .

ومن حيث أنه قى ضوء هذه النصوص فإن المختص بمحاكمة العاملين بالمحاكم هو منجلت التأديب وليس المحاكم التأديبية وبالتالي فإن الحكم المطعون فيه يكون قد صدر من جهة مختصة قانونا مما يضمن معه رفض هذا الدفع .

(ملعن رقم ٣٤٦٢ لسنة ٣٦ ق جلسة ١٩٩٣/١/٢)

### قاعدة رقم (٢٤٢١)

المبدأ :

التحقيق منع العاملين بالمحاكم والنيابات لا تختص به النيابة الادارية .

التعليق :

انظم المسألة التأديبية للعاملين بالمحاكم الفصل السادس من القرار بقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية ، فأحكم تنظيمها بما يمتنع معه اعمال النصوص التي تضمنتها الشريعة العامة لتأديب العاملين . وقد عين المشرع نص المادة ١٦٦ من القانون سالف الذكر السلطة المختصة بتوقيع الجزاء التأديبي على العاملين بالمحاكم كاشفا عن رغبته في ان يتم التحقيق الادارى مع هؤلاء العاملين بمنأى عن اختصاص أية جهة قضائية اخرى كالتابعة الادارية . لكن كان قد فأتى باجراءات محاكمة هؤلاء العاملين عن التوافد العادية لأعتبارات قدرها ، تكمن في عدم تسليط رقابة جهة قضائية على اعمال جهة قضائية اخرى بما قد يؤدي الى المساس بها أو التدخل في أخص شئونها ، فإن التحقيق الادارى بحسبانه استجعا نادلة وسماعا لأقوال شهود ودفاع الموظف المخالف قد يفضى الى ذات المراتب مما يستوجب ان تتولاه ذات السلطة التي أسند لها اختصاص توقيع الجزاء أو ركن فيه الى اشرافها ، بل أن التأني بالتحقيق عن دائرة (٦ - ٢)

اختصاص النيابة الادارية ادعى وأولى بعد ان تأى بالمحاكمة ذاتها عن اختصاص قاضيها الطبيعي . ومؤدى ذلك عدم اختصاص النيابة الادارية بالتحقيق فى المخالفات المالية التى تقع من العاملين بالمحاكم أو التحقيق مع شاغلى وظائف الادارة العليا .

( ملف ٤٣٤/٦/٨٦ جلسة ١٩٩٣/٢/٢ )

### قاعدة رقم ( ٤٢٢ )

#### البند :

المواد ١٦٦ و ١٦٧ و ١٦٨ و ١٦٩ من قانون السلطة القضائية رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٢ - محاكمة موظفى الحاكم والنيابات امام مجلس التأديب تخضع للاصول والبادئ المقررة فى المحاكمات التأديبية سواء كانت موضوعية أو اجرائية - تؤدى مجالس التأديب . وظيفة الحاكم التأديبية بالفصل فى السادة التأديبية .

#### المحكمة :

ومن حيث أن قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ قد نص فى المادة ١٦٦ منه على أن لا توقع العقوبات الا بحكم من مجلس التأديب . وفى المادة ١٦٧ على أن يشكل مجلس التأديب فى محكمة النقض وفى كل من محاكم الاستئناف من مستشار تنتخبه الجمعية العامة ومن المحامى العام وكبير كتاب المحكمة وفى المحاكم الابتدائية والنيابات من رئيس المحكمة أو رئيس النيابة أو من يقوم مقامه وكبير الكتاب ويستبدل به كبير المحضرين عند محاكمة أحد المحضرين ورئيس القلم الجنائى عند محاكمة أحد كتاب النيابة وفى المادة ١٦٨ على أن تقام الدعوى التأديبية ضد موظفى المحاكم والنيابات بناء على طلب رئيس المحكمة بالنسبة لموظفى المحاكم وبناء على طلب النائب العام ورئيس النيابة بالنسبة

لموظفى انبيابات ، وفى المادة ١٦٩ على أن تتضمن ورقة الاتهام التى تعلن بأمر رئيس مجلس التأديب التهمة أو التهم المنسوبة الى المتهم وبياناً موجزاً بالأدلة عليها واليوم المحدد للمحاكمة ويحضر المتهم بشخصه أمام المجلس وله أن يقدم دفاعه كتابة وإن يوكل عنه محامياً وتجرى المحاكمة فى جلسة سرية .

ومن حيث أن المستفاد من النصوص السالفة الواردة بقانون السلطة القضائية أن محاكمة موظفى المحاكم والنيابات أمام مجلس التأديب المشار إليه إنما تخضع للأصول والمبادئ المقررة فى المحاكمات التأديبية سواء كانت موضوعية أو إجرائية إذ تؤدى مجالس التأديب وظيفة المحاكم التأديبية بالفصل فى المسئلة التأديبية فكلاهما سلطة تأديبية تفصل فى محاكمة مسلكية تأديبية وتوقع جزاءات تأديبية من قس النوع على من يثبت إخلاله بواجبات الوظيفة أو خروجه على مقتضياتها أو ينتهى الأمر الى القضاء بالبراءة متى انحصر المأخذ الإدارى عن سلوك العامل .

( طعن ٢٥٩٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٥/٥/١٩٩٣ )

ثانيا : مجالس تأديب العاملين بالجامعات من غير أعضاء

هيئات التدريس

قاعدة رقم ( ٤٢٢ )

المبدأ :

إقامة الدعوى التأديبية على العاملين بالجامعات من غير أعضاء هيئة التدريس تكون أمام مجلس التأديب المختص بشئون تأديبهم .

الحكمة :

أفرد المشرع للعاملين بالجامعات من غير أعضاء هيئة التدريس نظاماً تأديبياً خاصاً . وقد أجاز المشرع لرئيس الجامعة أن يطلب من النيابة

الادارية اجراء التحقيق معهم . على انه لا وجه للقول بأنه على النيابة الادارية ان تقيم الدعوى بعد التحقيق امام المحكمة التأديبية . وذلك انه لا ولاية لهذه المحاكم على العاملين بالجامعة من غير أعضاء هيئة التدريس لأن محاكمتهم تأديبيا تكون امام مجلس تأديب يشكل طبقا للمادة ١٦٥ من قانون تنظيم الجامعات .

( طعن ١٥٥ لسنة ٣٣ ق جلسة ١١/٢٨/٩١٨٧ )

### المادة رقم ( ٢٤ )

#### المبدأ :

تختص مجالس التأديب المشكلة تشكيلا خاصة وفقها لأوضاع واجراءات معينة رسمها القانون لتأديب فئات محدودة من العاملين وتشمل العاملين بالجامعات من غير أعضاء هيئة التدريس - تقوم مجالس التأديب اساسا على اعلان العامل مقبلا بالتهمة المنسوبة اليه وبالجلسة المحددة لاتخاذ مجلس التأديب مع تمكنه من الدفاع عن نفسه - مخالفة ذلك هو اهدار للضمانات والحقوق التي كفلها المشرع للعاملين عند مساءلتهم تأديبيا امام مجالس التأديب مما يترتب على ذلك البطلان في قرارات هذه المجالس .

#### المحكمة :

ومن حيث أن الثابت أنه بمرض الأمر على السيد الدكتور رئيس الجامعة قرر في ٢٣/٣/١٩٨٦ الموافقة على ما اتهمت اليه الادارة ، ثم أعقب ذلك انعقاد مجلس التأديب بتاريخ ٤/٥/١٩٨٦ بعد ورود الأوراق اليه من النيابة العامة والنيابة الادارية وبعد موافقة السيد الدكتور رئيس الجامعة على ما اتهمت اليه النيابة الادارية في هذا الشأن ، ثم أصدر مجلس التأديب قراره التأديبي المطعون فيه بجلسته المشار اليها المنعقدة في ٤/٥/١٩٨٦ والتي لم يكن قد اخطر الطاعن بحضورها أو ببيعاد انعقادها

شأنها شأن الجلسات التي عقدها مجلس التأديب عام ١٩٨٤ وعام ١٩٨٥ والسائلة الاشارة .

ومن حيث ان المادة ١٦٤ من القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢ بشأن تنظيم انجامات تنص على أن تكون احالة العاملين من غير أعضاء هيئة التدريس الى مجلس التأديب بقرار من رئيس الجامعة وتسمى بالنسبة لحاكتهم تأديبيا أحكام القانون رقم ١١٧/١٩٥٨ باعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاکم التأديبية .

ونصت المادة ٢٣ من القانون رقم ١١٧/١٥٨ بشأن اعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاکم التأديبية على ان يتضمن قرار الاحالة بياناً بالمخالفات المنسوبة الى الموظف ويحدد رئيس المحكمة جلسة لنظر الدعوى وتترلى سكرتارية المحكمة اعلان صاحب الشأن بقرار الاحالة وتاريخ الجلسة خلال أسبوع من تاريخ ايداع الأوراق ويكون الاعلان بخطاب موصى عليه مصحوب بعلم الوصول ، ونصت المادة ٢٩ من هذا القانون على أن الموظف ان يحضر جلسات المحكمة بنفسه أو أن يوكل عنه محاميا مقيدا امام محاكم الاستئناف وان يبدى دفاعه كتابة أو شفويا ونصت المادة ٣٣ من هذا القانون على ان أحكام المحاكم التأديبية نهائية ولا يجوز الطعن فيها الا امام المحكمة الادارية العليا ولقد وردت هذه الأحكام أيضا في نصوص المواد المتعلقة بالاجراءات امام المحاكم التأديبية فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة .

ومن حيث أن المشرع رأى لاعتبارات معينة بالنسبة لبعض فئات محددة من العاملين زيدخل فى عدادهم العاملين بالجامعات من غير أعضاء هيئة التدريس أن يكمل أمر تأديبهم الى مجالس تأديب مشكلة تشكيلا خاصا وفقا لأوضاع واجراءات معينة رسمها القانون وتقوم اساسا على اعلان العامل مقدما بالتهمة المنسوبة اليه وبالجلسة المحددة لانعقاد مجلس

التأديب مع تمكنه من الدفاع عن نفسه على غرار ما هو متبع أمام المحاكم التأديبية المنصوص عليها في القانون رقم ١٩٥٨/١١٧ بشأن إعادة تنظيم النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية والقانون رقم ١٩٧٢/٤٧ بشأن مجلس ادونة ، ومن ثم فإن الاجراءات التي رسمها المشرع لسير المحاكمة التأديبية أمام مجالس التأديب المشار اليها تخضع لقواعد أساسية يكفل طبقا لها حق الدفاع للعامل المشار مساءته التأديبية وباعتبار ان مجالس التأديب المشار اليها تؤدي ذات وظيفة المحاكم التأديبية ويتوافر أمامها كافة الضمانات المتوافرة أمام هذه المحاكم .

ومن حيث أن الثابت في المنازعة المعروضة أن مجلس التأديب كان يؤجل جلساته في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٥ الى آجال غير محددة ، ثم يعقد جلساته دون حضور الطاعن المعروض مساءته التأديبية ودون اخطاره بطبيعة الحال - بمواعيد انعقاد هذه الجلسات وهي التي لم تكن محددة سلفا ، ثم انتهى مجلس التأديب بجلسته الأخيرة المنعقدة في ١٩٨٦/٥/٤ الى اصدار قراره التأديبي المطعون فيه وذلك في غيبة من الطاعن ودون اخطاره بحضوره هذه الجلسة والتي كانت أيضا شأنها شأن جلسات مجلس التأديب المشار اليها غير محددة سلفا ولم يكن في وسع الطاعن أو سواء معرفة مواعيد انعقادها سلفا ، الأمر الذي يصيب اجراءات مجلس التأديب المشار اليها بصيب جسيم من شأنه الاخلال بحق الدفاع للطاعن المثار مساءته التأديبية لعدم تمكنه من الحضور بالجلسات المحددة لمحاكمته تأديبيا ومن ممارسته حقه في متابعة سير اجراءات مجلس التأديب وحقه في ابداء أوجه الدفاع التي يرغب في ابدائها أمام هذا المجلس ، ومن ثم تعد اجراءات مجلس التأديب على النحو السالف مشوبة بالبطالان لمخالفتها للقانون واهدارها للضمانات وللحقوق التي قصد المشرع كمالها للعاملين عند مساءلتهم تأديبيا أمام مجالس التأديب المشار اليها .

ومن حيث أن الثابت مما سلف بطلان اجراءات مجلس التأديب المشار إليها فإن القرار التأديبي المطعون فيه والذي انتهى إليه هذا المجلس في ختام اجراءاته الباطلة يعد باطلا بدوره ومتعين الالغاء ، وغنى عن البيان أن مواعيد الطعن في هذا القرار تبدأ من تاريخ العلم اليقيني به ، الأمر الذي يجعل الطعن المائل مقبولا شكلا ما دام أن الطاعن قد أقام ضعه في خلال ستين يوما من تاريخ هذا العلم اليقيني ، إلا أن القضاء بقبول الطعن وبالغاء القرار التأديبي المطعون فيه لا يحول دون إعادة محاكمة لطاعن أمام مجلس التأديب المختص وفقا للاجراءات الصحيحة المقررة قانونا .

( طعن ٤٧٣ لسنة ٣٠ ق جلسة ١٤/٤/١٩٩٠ )

## الفصل العاشر عشر تأديب طوائف خاصة من العاملين

أولاً : تأديب العاملين بالمؤسسات والهيئات العامة  
والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة

قاعدة رقم ( ٤٣٥ )

المبدأ :

القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ فى شأن سريان قانون النيابة الإدارية  
والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات والهيئات العامة والشركات  
والجمعيات والهيئات الخاصة معدياً بالقانون رقم ١٧٢ لسنة ١٩٨١ .

لنيابة الادارية ان تحيل الأوراق الى المحكمة التأديبية المختصة لمحاكمة  
العامل تأديبياً ومجازاته عن الفعل المنسوب اليه - للمحكمة التأديبية سلطة  
توقيع الجزاء المناسب على العامل حتى لو كان هذا الجزاء من بين الجزاءات  
التي تملك الشركة توقيعها .

للمحكمة :

ومن حيث أنه بالنسبة للوجه الأول من أوجه الطعن والذي يتمثل  
فى عدم اختصاص المحكمة التأديبية بمجازاة الطاعن وان ذلك من  
اختصاص مجلس ادارة الشركة - فان الثابت أن القانون رقم ١٧٢ لسنة  
بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٩٥ فى شأن سريان  
أحكام قانون النيابة الادارية والمحاكمات التأديبية على موظفى المؤسسات  
والهيئات العامة والشركات والجمعيات والهيئات الخاصة تضمن فى المادة  
الأولى منه النص على أن يستبدل بنص المادتين ١ ، ٢ من القانون رقم ١٩  
لسنة ١٩٥٩ النصان الآتيان :

مادة (١) منع عدم الاخلال بحق الجهة التي يتبعها العامل فى الرقابة  
وفحص الشكاوى والتحقيق تسرى أحكام المواد من ٣ الى ١٢ : ١٤ ، ١٧  
من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ المشار اليه على :

١ — . . . . .

٢ — . . . . .

٣ — العاملين فى شركة القطاع العام . . . وتضمنت المادة ١٢ من  
القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بشأن النيابة الادارية المعدلة بالقانون رقم  
١٧١ لسنة ١٩٨١ اذا رأت النيابة الادارية حفظ الأوراق وان المخالفة  
لا تستوجب توقيع جزاء أشد من الجزاءات التى تملك الجهة الادارية  
توقيعها أحالت الأوراق اليها مع ذلك فللنيابة الادارية ان تحيل الى  
المحكمة التأديبية المختصة اذا رأت مبررا لذلك . . . وطبقا لهذا النص  
الأخير فانه للنيابة الادارية أن تحيل الأوراق الى المحكمة التأديبية المختصة  
لمحاكمة العامل تأديبيا ومجازاته عن الفعل المنسوب اليه ومن المستقر عليه  
أن للمحكمة التأديبية سلطة توقيع الجزاء المناسب على العامل حتى لو كان  
هذا الجزاء من بين الجزاءات التى تملك الشركة توقيعها عليه فى حالة  
ما اذا كانت النيابة الادارية قد أحالت أوراق التحقيق اليها ومن ثم فإن  
نحوالة النيابة الادارية الطاعن الى المحكمة التأديبية يكون متفقا والقانون  
وبالتالى يتعين ألتفات عن هذا الوجه من أوجه الطعن .

( منع ٢٣٠٥ لسنة ٣١ ق جلسة ١٨/٣/١٩٨٦ )

## ثانيا : تأديب العاملين بهيئة النقل العام بالقاهرة

فأصدره رقم ( ٤٣٦ )

المبدأ :

هيئة النقل العام بالقاهرة تتبع محافظ القاهرة — أساس ذلك : —  
المادة (١) من قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤١ لسنة ١٩٧١ بنقل تبعية هيئة  
النقل العام بالقاهرة — مؤدى ذلك : ان محافظ القاهرة هو الوزير المختص  
بناديب العاملين بتلك الهيئة — لا وجه للقول بان المقصود بالوزير المختص  
فى قانون الهيئات العامة هو الوزير السياسى — أساس ذلك : — ان تبعية  
الهيئة المذكورة لمحافظ القاهرة تخوله سلطة الاشراف والتوجيه والرقابة  
على تلك الهيئة — المحافظ هو الرئيس الأعلى للعاملين فى نطاق محافظته  
بالنسبة للجهات التى نقلت اختصاصاتها الى الوحدات المحلية طبقا لنص  
المادة (٢٩) من القانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ باصدار قانون الادارة المحلية .

الحكمة :

ومن حيث الاطلاع على المادة ٢٩ من قانون نظام الادارة المحلية  
الصادر بالقانون رقم ٥٢ لسنة ١٩٧٥ — التى تمت فى ظله الاحالة الى  
المحاكمة التأديبية — يبين ان نصها يجرى كالآتى « المحافظ هو الرئيس  
المحلى للعاملين المدنيين فى نطاق المحافظة وله جميع اختصاصات الوزير  
بالنسبة لكافة العاملين فى نطاق المحافظات فى الجهات التى نقلت  
اختصاصاتها الى الوحدات المحلية » كما ان اعادة ان قرار رئيس  
الجمهورية رقم ١٤١ لسنة ١٩٧١ تنص على أنه « نقل تبعية هيئة النقل  
العام لمدينة القاهرة الى محافظ القاهرة ، ويتولى محافظ القاهرة  
الاختصاصات التى كان ممهودا بها لوزير النقل فى شأن هذه الهيئة »  
ومفاد أحكام كل من النصين ان هذه الهيئة قد تبعت محافظ القاهرة كما  
يكون له بمقتضى أحكام قانون الادارة المحلية اختصاصات الوزير بالنسبة  
للعاملين بها .

ومن حيث أنه متى كان ما تقدم ، فانه يتعين تفسير حكم المادة ٥ من قانون الهيئات العامة المشار اليه والتي تنص على أنه « للوزير المختص سلطة التوجيه والاشراف والرقابة على الهيئات العامة التابعة له بما يتفق وما سبق ايضاحه ولا مجال فى هذا الشأن للقول أن المقصود بالوزير المختص فى المادة ٥ المشار اليها هو الوزير السياسى ذلك أن الأمر لا يتعلق ببيان من الذى يختص بهذه السلطة التى يمارسها من يعهد له باختصاص الوزير بشأن الهيئة العامة وترتبطا على ذلك فإن صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ١٤١ لسنة ١٩٧١ بنقل تبعية هيئة النقل العام لمدينة القاهرة الى محافظ القاهرة على أن يتولى هذا المحافظ الاختصاصات التى كان معمولاً بها لوزير النقل فى شأن هذه الهيئة لا يعتبر مخالفاً لأحكام القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ المشار اليه وإنما تنفيا حكم القانون متمشيا مع قانون الادارة المحلية على النحو السابق البيان . الذى من شأنه أن يعقد بمحافظ القاهرة ساطة الوزير المختص بالنسبة للعاملين بهذه الهيئة .

( طعن ٤٧٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٦/٥/٢٤ )

#### قاعدة رقم ( ٤٢٧ )

##### المبدأ :

المادة (٢١) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن الادارة القانونية والهيئات العامة والوحدات التابعة لها - لا يجوز اقامة الدعوى التأديبية على عضو الادارة القانونية بالهيئات العامة الا عن طريق الوزير المختص - اساس ذلك : - نص المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - عبارة « الوزير المختص » تنصرف بالنسبة لهيئة النقل العام الى محافظ القاهرة .

##### المحكمة :

ومن حيث أنه متى كان ذلك وقامت المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٣ بشأن الادارات القانونية بالمؤسسات والهيئات العمومية

واوحدات التابعة لها فى الفقرة الأخيرة منها على أنه لا يجوز ان تقام  
الدعوى التأديبية الا بناء على طلب الوزير المختص ، ولا تقام هذه الدعوى  
فى جميع الأحوال الا بناء على تحقيق يتولاه أحد أعضاء التفتيش الفنى •  
فان عبارة « الوزير المختص » فى هذه المادة تنصرف — فى المنازعة الماثلة  
— الى محافظ القاهرة لانه وفقا لأحكام قانون الادارة المحلية يتولى  
اختصاصات الوزير بالنسبة لهيئة النقل العام لمدينة القاهرة حسبما سلف  
البيان وما يترتب على ذلك فان صدور قرار محافظ القاهرة باحالة المحال ،  
وهو من العاملين بهذه الهيئة الى المحاكمة التأديبية يكون قد صدر ممن  
يختص به قانونا وبالتالي تكون الدعوى التأديبية مقامة. بناء على طاب من  
بملك ذلك القانون ومن ثم فهى مقبولة ولما كان الحكم المطعون فيه قد  
ذهب غير هذا المذهب ، فانه يكون قد جانب الصواب وأخطأ بتفسيره  
القانون وتطبيقه مما يتعين معه الحكم بالفائه •

( طعن رقم ٤٧٦ لسنة ٢٦ ق جلسة ١٩٨٦/٥/٢٤ )

### ثالثاً : تأديب العاملين بمجلس الشعب

قاعدة رقم ( ٤٢٨ )

المبدأ :

تأديب العاملين بمجلس الشعب - المادتان ٥٨ و ٥٩ من لائحة العاملين بمجلس الشعب - قرار مجلس التظلمات بتعديل الجزاء الصادر بقرار مجلس التأديب من الفصل من الخدمة الى الاحالة الى المعاش - حلول قرار مجلس التظلمات بذلك محل قرار مجلس التأديب - ومن ثم يوجه الطعن الى المحكمة التأديبية لا الى قرار مجلس التأديب ، بل الى قرار مجلس التظلمات وهو القرار الأخير .

المحكمة :

ومن حيث أن وجه النعي الثالث من جانب الطاعن على الحكم المطعون فيه أنه احتوى تعارضاً بين الحيثيات والمنطوق وذلك ان الحكم قد انتهى في الحيثيات الى الفاء قرار مجلس التأديب الذي صدر بفصل المطعون ضده في حين انتهى في منطوقه بالفاء قرار مجلس التظلمات على أساس أنه محل الطعن .

ومن حيث أن هذا النعي الذي يسوقه الطاعن كذلك غير سديد . ذلك ان الحكم المطعون فيه قد استبان أنه بصدد قرار مجلس التظلمات بتعديل الجزاء الصادر به قرار مجلس التأديب من الفصل من الخدمة الى الاحالة الى المعاش يكون قرار الأخير قد حل محل القرار الأول بحيث لا يوجه الطعن أمام المحكمة التأديبية الا الى القرار الأخير وهو ذلك القرار الذي انتهى الحكم المطعون فيه الى القضاء بالغاءه .

( طعن ١٧٨٧ لسنة ٣٣ ق جلسة ١٤/٤/ ١٩٩٠ )

رابعاً : تأديب أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية وأعضاء  
مجالس الإدارة المنتخبين والعاملين بالجمعيات  
والهيئات الخاصة التي يصدر قرار رئيس  
الجمهورية بتحديدتها .

### قاعدة رقم ( ٤٣٩ ) .

#### المبدأ :

اختصاص المحاكم التأديبية بمحاكمة أعضاء مجالس التشكيلات  
النقابية المشكلة طبقاً لأحكام قانون العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة  
١٩٥٩ عما يرتكبه من مخالفات مالية وإدارية ليس اختصاصاً مستخدماً  
بالفقرة ثانياً من المادة ( ١٥ ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ - أساس  
ذلك : - أن هذا الاختصاص كان مقرراً للمحاكم التأديبية قبل صدور قانون  
مجلس الدولة الأخير - القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ أضاف أحكاماً جديدة  
إلى المادتين ١ و ٢ من القانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - مؤدى هذه الأحكام  
هي إضافة أعضاء مجالس إدارات التشكيلات النقابية المشكلة طبقاً لقانون  
العمل إلى الفئات الخاضعة لأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بأعادة  
تنظيم النيابة الإدارية والمحاكمات التأديبية استهدف الشرع من ذلك تمتع  
أعضاء التشكيلات النقابية بضمانات تحميهم من الفصل التعسفي الموكل  
للجهات التي يتبعونها أو اضطرارهم بوقفهم عن العمل - قبل الشرع سلطة  
بوقف جزاء الفصل والوقف عن العمل إلى سلطة التأديب القضائية - المحاكم  
لتأديبيه غير مقينة بأحوال الوقف وما يتبع بشأن المرتب خلال مدة الوقف  
الواردة بالمادة ٦٧ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ - يجوز للمحكمة  
التأديبية تقرير الوقف في غير هذه الحالات - ترخص المحكمة التأديبية في  
تقرير صرف المرتب نه أو بعضه مؤقتاً خلال مدة الوقف - أساس ذلك :  
المادة ٣ و ١٠ من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ التي تسرى على أعضاء  
مجالس التشكيلات النقابية .

### المنكحة :

ومن حيث ان مبنى الطعن فى هذا الحكم يقوم على انه صار على خلاف القانون وأخطأ فى تطبيقه استنادا الى أن الثابت من الأوراق والتحقيقات والحكم المطعون فيه ان الدعوى التأديبية قد حركت بناء على بلاغ من فندق شيراتون القاهرة باعتبار ان الطاعن من العاملين بموجب عقد عمل مما يخضع لأحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ وباعتبار أنه من أعضاء مجالس إدارات التشكيلات النقاية المشكلة طبقا لقانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التى تقع منهم وذلك عملا بنص الفقرة ثانيا من المادة ١٥ من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وان المادة ١٩ من هذا القانون تنص على ان توقع المحاكم التأديبية الجزاءات المنصوص عليها فى القوانين المنظمة لشئون من تجرى محاكمتهم ومفاد ذلك ان أحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ المتعلقة بالجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على العاملين الخاضعين لذلك القانون وكذا المتعلقة منها بكيفية تطبيقها تكون هى الأحكام الواجبة التطبيق . وأن الفقرة الأخيرة من المادة ٦٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد تعرضت لبيان العقوبات التأديبية وقواعد واجراءات المسائل التأديبية بالنسبة للعاملين الخاضعين لقانون العمل المذكور بنصها على أن يصدر قرار من وزير الشئون الاجتماعية والعمل ببيان العقوبات التأديبية وقواعد واجراءات التأديب وان هذا القرار رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ لم يتضمن عقوبة الخصم من المرتب لمدة شهرين المقضى بها فى الحكم المطعون فيه وان عقوبة الخصم فى الحدود المذكورة لم يتضمنها قانون العمل الذى ينطبق على علاقة العمل بين الطاعن وفندق شيراتون وانما جاء نص المادة ٦٦ منه منظويا على عقوبة الغرامة وفى حدود أجر خمسة أيام كحد أقصى مما يكون معه الحكم المطعون فيه بمجازاته

للطاعن بخصم شهرين من أجره قد أوقع عليه عقوبة غير قانونية وعليه ،  
خلاف أحكام قانون العمل مما يصمه بالبطلان ويستوجب الإلغاء .

ومن حيث أنه اختصاص المحاكم التأديبية بمحاكمة أعضاء مجالس  
التشكيلات النقابية المشكلة طبقاً لأحكام قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩  
عن المخالفات المالية والإدارية التي تنسب إليهم طبقاً للفقرة ثانياً من المادة  
١٥٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ ليس اختصاصاً  
مقرر للمحاكم التأديبية قبل صدور هذا القانون .

وطبقاً للأحكام المضافة إلى المادتين ١ و ٢ من القانون رقم ١٩ لسنة  
١٩٥٩ بموجب القانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ الذي أضاف أعضاء مجالس  
إدارات التشكيلات النقابية المشكلة طبقاً لقانون العمل إلى الفئات  
الخاضعة لأحكام القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة  
الإدارية . وقد أفصح قضاء سابق لهذه المحكمة بجلاء أن المشرع  
استهدف بالأحكام المضافة إلى المادتين ٢ ، ١ من القانون رقم ١٩ لسنة  
١٩٥٩ أن يتمتع أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية طبقاً لقانون  
العمل الصادر بالقانون رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ بخصائص تميزهم عن الفصل  
التصفي الموكول للجهات التي يتبعونها أو اضطرارهم بوقفهم عن العمل  
وذلك بنقل حق توقيع جزاء الفصل والوقف عن العمل إلى سلطة التأديب .  
القضائية . وقد انتهى هذا القضاء إلى أن المحاكم التأديبية لا تتقيد في شأن  
الأحوال التي يجوز فيها الوقف وما يتبع بشأن المرتب خلال مدة الوقف .  
بأحكام المادة ٦٧ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ فيجوز لها تقرير  
الوقف في غير الأحوال المنصوص عليها فيها كما تترخص في تقرير صرفه  
للمرتب كله أو بعضه مؤقتاً خلال مدة الوقف وذلك أعمالاً لأحكام المادة  
الثالثة والعاشر من القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ التي تسرى على أعضاء  
مجالس التشكيلات النقابية .

واذ كان الأمر كذلك وكانت المادة ٦٦ من قانون العمل رقم ٩١ لسنة ١٩٥٩ قد أشارت الى الغرامة كجزء دون ان تشير الى الخصم من المرتب الا أن هذا أيضا لا يقيد المحكمة التأديبية عند نظرها الدعاوى التأديبية المقامة ضد أعضاء مجالس ادارات التشكيلات النقاية فى ايقاع عقوبة الخصم من المرتب ذلك أنه يجوز من ناحية ان تكون الغرامة مبلغا محددا أو مبلغا مساويا للأجر عن مدة معينة وفقا لقرار وزير الشؤون الاجتماعية والعمل رقم ١٤٧ لسنة ١٩٥٩ من ناحية أخرى فان المادة السادسة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المشار اليه قد أوردت فى الفقرة الثانية منها جزاء الخصم من المرتب لمدة لا تتجاوز شهرين كأحد الجزاءات التى يجوز ايقاعها فى حق المخاطبين بأحكام هذا القانون ومنهم أعضاء مجالس ادارات التشكيلات النقاية المشار اليهم فى المادة الأولى منه حيث تظل أحكامه قائمة فى شأن أعضاء مجالس ادارات التشكيلات النقاية متى كانوا من غير انعاملين بالقطاع العام أو الجهات الحكومية أو العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة على النحو المفصل فى البندين أولا وثالثا من المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ واذا كان الحكم المطعون فيه قد قضى بمجازاة الطاعن بخصم شهرين من مرتبه باعتباره عضوا باللجنة النقاية لما ثبت فى حقه من مخالفة استظهرها الحكم واستخلصها استخلاصا سليما من عيون الأوراق فان الطعن عليه والحالة هذه يكون على غير اساس سليم من القانون جديرا لذلك بالرفض .

( طعن ٧٨٩ لسنة ٢٤ ق جلسة ١٩٨٦/١/٢١ )

### قاعدة رقم ( ٤٤٠ )

#### البدا :

ولاية المحكمة التأديبية تنبسط كاملة على أعضاء مجالس الإدارات في التشكيلات النقابية - ما قصت به المادة الثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ المضافة بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ من حظر وقف أحد الأعضاء أو توقيع عقوبة الفصل عليه الا بناء على حكم من المحكمة التأديبية لا يعنى ان ولاية المحاكم التأديبية تقتصر على وقف هؤلاء الاعضاء او توقيع عقوبة الفصل عليهم - لا وجه للقول بان ولاية المحكمة التأديبية تنحصر اذا ما ارتكب العضو مخالفة لا تستاهل جزاء الفصل - أساس ذلك : - اما ما عنته المادة الثانية سالفة الذكر هو تقرير ولاية المحكمة التأديبية على أعضاء التشكيلات النقابية بغض النظر عن المرتب الذى يتقاضاه العضو - مؤدى ذلك - انه اذا قدرت المحكمة التأديبية ان ما اقترفه العضو من ذنب يستحق جزاء اخف من الفصل فلها ان تنزل به الى احد الجزاءات الأخرى المنصوص عليها فى المادة (٦) من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ - لا يجوز للمحكمة ان تتصل من ولايتها هذه بمقولة ان تلك الولاية تنحصر بالنسبة للجزاءات الأخف من الفصل .

#### المحكمة :

ومن حيث أنه من المقرر أن ولاية المحكمة التأديبية فيما يتعلق بأعضاء مجالس الإدارات في التشكيلات النقابية تنبسط كاملة على هؤلاء الأعضاء . وقد سبق لهذه المحكمة أن قضت بأن نص الفقرة الثانية المضافة الى المادة الثانية من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ بالقانون رقم ١٤٢ لسنة ١٩٦٣ بحظر وقف أحد الأعضاء المشار اليهم فى البند ٢ من المادة الأولى من ذلك القانون أو توقيع عقوبة الفصل عليه الا بناء على حكم من المحكمة التأديبية لا يعنى أن ولاية المحكمة التأديبية تقتصر على وقف هؤلاء

الأعضاء وتوقيع الفصل عليهم بحيث تنحصر هذه الولاية اذا ما رأت أن ما ارتكبه العضو لا يستأهل جزاء الفصل بأن كان ما ارتكبه جزاء آخر غير الفصل وان ما عنته الفقرة الثانية من المادة الثانية المشار إليها هو تقرير ولاية المحكمة التأديبية على أعضاء تشكيلات النقابية بغض النظر عن المرتب الذي يتقاضاه العضو وأنه يترتب على ذلك اذا ما قدرت المحكمة التأديبية ان ما اقترفه العامل المقدم الى المحاكمة من ذنب يستحق أن يعجزى بجزاء عنه أخف من الفصل كان لها أن تنزل به الى أحد الجزاءات الأخرى المنصوص عليها في المادة ٦ من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ ولا يجوز لها ان تسلب من ولايتها التأديبية بالنسبة الى أعضاء انشكيلات النقابية بعد ان اتصلت بالدعوى التأديبية على اعتبار ان هذه الولاية لا ينبغي أن تنحصر بالنسبة الى جزاءات أخف وقعا مما خولها القانون ابقاعه وخاصة اذا كان القضاء بها مما يتسع فيه مجال النظر والتقدير . واذ كان هذا النظر وفقا للمستقر عليه لم يتغير بالنسبة لأعضاء مجالس ادارة التشكيلات النقابية المشكلة طبقا لقانون العمل وكانوا من العاملين بالقطاع الخاص وهم غير الفئات المنصوص عليها في أولا وثالثا من المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة حيث يطبق على أعضاء تلك التشكيلات نص المادة السادسة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ وليس الفقرة الثانية من المادة ١٩ من قانون مجلس الدولة التي لا تسعهم ، واذ كانت المحكمة التأديبية في الحكم المطعون فيه قد انتهت الى ان عقوبة الفصل لا تتناسب مع ما ثبت في حق المطعون ضده تاركة للجهة التي يعمل بها وهي من شركات القطاع الخاص توقيع الجزاء المناسب عليه فانها بذلك تكون قد خالفت صحيح حكم القانون وتسلبت من اختصاصها بعد ان اتصلت بالدعوى مما يصم حكمها بعيب مخالفة القانون حيث كان من المتعين عليها والمخالفة المنسوبة الى المطعون ضده ثابتة في حقه بجازاته باحدى الجزاءات الأخرى الواردة

في المادة السادسة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ وهي اذ نهج هذا النهج فان حكمها يضحى جديرا بالالغاء واد كانت الدعوى التأديبية قبل المظنون ضده مهية للفصل فيها وكان الثابت من الأوراق أنه انقطع عن عمله بدون اذن لمدة ٢٣ يوما منقطعة في الفترة من أول يناير سنة ١٩٧٩ حتى ١٧ من سبتمبر سنة ١٩٧٩ وقد انذر لهذا الانقطاع أكثر من مرة على النحو الثابت من الأوراق ومن ثم يكون باعتباره عضوا باللجنة انقائية لمصنع السر للمنسوجات قد أخل بمقتضيات الواجب الوظيفي الأمر الذي نرى معه المحكمة مجازاته عن هذه المخالفة بنصم خمسة عشر يوما من أجره وذلك وفقا للبند الثاني من المادة السادسة من القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٥٩ .

( طعن ٣٨٠ وطعن ٣٨٢ لسنة ٧٢ ق جلسة ١٩٨٦/٢/٢٥ )

#### قاعدة رقم ( ٤٤١ )

##### البند :

مدير الجمعية التعاونية الزراعية وان كان يرأس الجمعية وهي من اشخاص القانون الخاص الا ان المشرع نظم امته تعيينه وتاديبه بقرارات ادارية - أساس ذلك : - ان الصلة الخلقية على معياري تلك الجفيعات هي انهم موظفون عموميون وليسوا مجرد عاملين بالقطاع الخاص - لا ينال من ذلك كون تعيينه يتم عن طريق الترشيح - التخصيص في النهاية يكون بمرادة السلطة الادارية دون سواها - لا ينال من ذلك انطبق احكام قانون العمل فيما لم يرد بشأنه نص في القرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٧٠ - أساس ذلك : - ان المشرع نظم تعيين وتاديب مديري الجمعيات وفقا للمفاهيم الخاصة بالموظف العام فلا يكون لقانون العمل ثمة مجال في هذا الشأن - مؤدى ذلك : ان مدير الجمعية الزراعية هو في حكم الموظف العام وينتقد الاختصاص بتاديبه للمحاكم التأديبية بمجلس الدولة طبقا للبند تاسعا من المادة العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بتنظيم مجلس الدولة .

### المحكمة :

ومن حيث ان مقتضى ما تقدم ان مدير الجمعية التعاونية الزراعية وان كان يرأس جمعية تعاونية وهى من أشخاص القانون الخاص الا أن المشرع وقد نظم أمر تعيينه وتأديبه بقرارات ادارية باعتبار أن الصفة الغالبة عليهم هى أنهم موظفون عموميون وليسوا مجرد عاملين بالقطاع الخاص ولا ينال من ذلك ما نص عليه بقرار وزير الزراعة رقم ١٨١ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه من أن يختار مجلس ادارة كل جمعية من بين من ترشحهم الهيئة العامة لتعاون الزراعى مديرا لجمعية بقرار منه ذلك أن اختيار الجمعية للمدير منوط بأن تكون السلطة الادارية قد رشحته فعلا وليس لها أى حرية فى التعيين من غير من ترشحهم الهيئة العامة المذكورة بما يضحى معه ان التعيين فى هذه الوظائف هو بارادة السلطة الادارية دون سواها .

كما لا ينال من المفهوم المتقدم ما نص عليه القرار المذكور من أن يعمل بأحكام قانون العمل والقوانين المعدلة له فيما لم يرد بشأنه نص خاص فى هذا القرار ذلك أن أمر التعيين والتأديب بالنسبة لمديرى الجمعيات وقد نظمه القانون والقرار المشار اليه وفقا للمفاهيم الخاصة بالموظف ، انعام فلا يكون لقانون العمل ثمة مجال فى هذا الشأن ، وبناء عليه فلا مناص من اعتبار مدير الجمعيات التعاونية فى حكم الموظف العام فى شأن تأديبه وبهذه المثابة يختص القضاء التأديبى بمجلس الدولة بالمنازعات المتعلقة بتأديبهم وفقا لحكم البند « تاسعا » من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث أنه لما كان ما تقدم فان الحكم المطعون فيه يكون قد خرج على صحيح حكم القانون ومن ثم يتعين الغاؤه والقضاء باختصاص المحكمة التأديبية بالاسكندرية بنظر المنازعة واعادتها اليها للفصل فى موضوعها .

( طعن ١٢٥١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٨٦/٥/٣ )

## قاعدة رقم (٤٤٢)

### المبدأ :

ناط المشرع بالمحاكم التأديبية الاختصاص بمحاكمة العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التي يصدر بتحديدتها قرار من رئيس الجمهورية ممن تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها - يندرج تحت هذا الاختصاص العاملون بالجمعيات التعاونية الاستهلاكية المخاطبة بقانون التعاون الاستهلاكي - اساس ذلك : ان النيابة الادارية تختص بالتحقيق معهم وهي النائب من السلطة الرئاسية في إقامة الدعوى التأديبية قبل هؤلاء العاملين - المحاكم التأديبية هي صاحبة الولاية الصامة في التاديب - يعتبر النص الوارد في قانون التعاون الاستهلاكي رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ متما ومكلا لنص المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة .

### المعكمة :

ومن حيث ان النيابة العامة الكلية بأسيوط طلبت محاكمة المتهمين تأديبا لما هو منسوب اليهم من مخالفات وردت تفصيلا بقرار الاتهام ، ولحالهم انى النيابة الادارية فمن ثم وطبقا لقضاء هذه المحكمة السابق تكون الاحالة قد صدرت صحيحة ومن جهة مختصة ، وتكون الطاعة من الحاضعين لاختصاص النيابة الادارية في تاريخ الاحالة الأمر الذى يترتب عليه وجوب الحكم برفض الدفع بعدم اختصاص المحكمة التأديبية ولائيا بنظر هذه الدعوى ، ورفض الدفع باقتضاء الدعوى التأديبية قبل الطاعة .

ومن حيث أنه ولئن كانت المادة ( ١٥ ) من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الدولة قد حددت اختصاص المحاكم التأديبية بالنسبة للعاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة بتلك التي يصدر بتحديدتها قرار من رئيس الجمهورية ومن تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيها ، الا أنه وطبقا

لحكم المادة ١/٦٧ من القانون رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ فى شأن التعاون الاستهلاكى ، فان هؤلاء العاملين يدخلون فى اختصاص المحاكم التأديبية أيضا طالما أنهم خضعوا لسلطة النيابة الادارية فى التحقيق معهم باعتبار النيابة الادارية هى المدعى العام فى شأن الدعوى التأديبية طبقا لأحكام القانون ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بتنظيم النيابة الادارية وهى النائب عن السلطة الرئاسية فى اقامة الدعوى التأديبية قبل هؤلاء العاملين ، وأن المحاكم التأديبية طبقا لحكم الدستور وما استقر عليه قضاء المحكمة الدستورية العليا — وقضاء هذه المحكمة صاحبة الولاية العامة فى مسائل التأديب ، ويعتبر النص الوارد فى قانون التعاون الاستهلاكى رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧٥ المشار اليه مكملا ومتما لنص المادة ( ١٥ ) من قانون مجلس الدولة المشار اليه .

ومن حيث أن الثابت من التحقيقات أن الطاعة ارتكبت المخالفات المنسوبة اليها بتقرير الاتهام وقد عاقبتها المحكمة التأديبية بالعقوبة المنصوص عليها بالفقرة الأولى من المادة ٢١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الدولة وهى أحد العقوبات المقررة للعاملين الذين تركوا الخدمة ، فمن ثم فلا تثير على الحكم المطعون فيه اذ قضى بذلك ويمدو الطعن فيه غير مستند الى أساس صحيح من القانون خليقا بالرفض .

( طعن ٢٢١٦ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٢/٢٩/١٩٨٧ )

قاعدة رقم (٤٤٣)

المبدأ :

الواد ١٥ : ١٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ فى شأن مجلس الدولة - تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التى تقع من أعضاء مجلس إدارة التشكيلات النقابية المشكلة طبقا لقانون العمل وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين والعاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التى يصدر بتحديدھا قرار من رئيس الجمهورية من تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيھا شهريا - يتحدد اختصاص المحكمة التأديبية طبقا للمسنوى الوظيفى للعامل وقت إقامة الدعوى - اذا تعدد العاملون المقدمون للمحاكمة كانت المحكمة المختصة بمحاكمة اطلاقهم فى المستوى الوظيفى هى المختصة بمحاكمتهم جميعا - تختص المحكمة التأديبية للعاملين من المستوى الأول والثانى والثالث بمحاكمة جميع العاملين بالجمعيات والشركات والهيئات الخاصة المنصوص عليها قانونا فى المادة ١٥ سالفه الذكر .

المحكمة :

ومن حيث أن المادة ( ١٥ ) من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ تنص على أنه « تختص المحاكم التأديبية بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التى تقع من «٠» : ثانيا : أعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقابية المشكلة طبقا لقانون العمل وأعضاء مجالس الإدارة المنتخبين طبقا لأحكام القانون رقم ١٤١ سنة ١٩٦٣ المشار اليه .

ثالثا : العاملين بالجمعيات والهيئات الخاصة التى يصدر بتحديدھا قرار من رئيس الجمهورية من تجاوز مرتباتهم خمسة عشر جنيھا شهريا .  
وقد نصت المادة ( ١٧ ) من القانون المذكور على أن يتحدد اختصاص المحكمة التأديبية طبقا للمستوى الوظيفى للعامل وقت إقامة الدعوى واذا تعدد العاملون المقدمون للمحاكمة كانت المحكمة المختصة بمحاكمة اطلاقهم

فى المستوى الوظيفى هى المختصة بمحاكمتهم جميعا ومع ذلك تختص المحكمة التأديبية للعاملين من المستوى الأول والثانى والثالث بمحاكمة جميع العاملين بالجمعيات والشركات والهيئات الخاصة المنصوص عليها فى المادة ( ١٥ ) •

ومن حيث أن الطاعنين أعضاء مجلس ادارة النقابة بفندق شيراتون القاهرة التابع لاحدى الشركات الخاصة ، فمن ثم يكون الاختصاص بتأديبهم طبقا للنصوص المتقدمة ينحدر للمحكمة التأديبية للعاملين من المستوى الأول والثانى والثالث ويكون الاختصاص بنظر طلب وقفهم عن العمل لتلك المحكمة ايضا ، وبذا يكون هذا الدفع فى غير محله متعين الرفض •

( طعن ١٠٣٢ لسنة ٣٥ ق جلسة ٢٧/٢/١٩٩٠ )

## خامسا : تاذيب مديري الجمعيات التعاونية الزراعية

### قاعدة رقم (٤٤٤)

#### المبدأ :

المادة (٢١) من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ بشأن الجمعيات التعاونية الزراعية - قرار وزير الزراعة والاصلاح الزراعى رقم ١٨١ لسنة ١٩٧٠ فى شان تنظيم تعيين وتحديد اختصاصات وتاذيب مديري الجمعيات التعاونية الزراعية .

نأط المشرع بالجمعيات التعاونية الزراعية القيام على خدمة الزراعة والمزارعين وتقديم الخدمات الكفيلة برفع مستوى الانتاج الزراعى باعتبار ان الزراعة هى قوام الحياة الاقتصادية فى البلاد - احاط المشرع هذه الجمعيات بضوابط تكفل لها حسن القيام بواجباتهم على اكمل وجه - من هذه الضوابط الحرص على حسن اختيار مديري الجمعيات باعتبارهم عصب ادارة هذه الجمعيات - يتم الترشيح لهذه الوظيفة عن طريق المؤسسة المصرية الزراعية - مجلس ادارة كل جمعية يختار من بين المرشحين مديرا للجمعية بقرار منه - رئيس مجلس ادارة المؤسسة التعاونية الزراعية هو الجهة المختصة بتوقيع عقوبات الانذار والخصم من المرتب والوقف عن العمل بالنسبة لمديري تلك الجمعيات - جزاء الفصل من الخدمة يصدر بقرار من وزير الزراعة - .

#### المحكمة :

ومن حيث ان المادة (٣١) من القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ بشأن انجيميات التعاونية الزراعية - الذى يحكم واقعة النزاع تنص على أنه « يكون لكل جمعية مدير مسئول يختاره مجلس ادارتها من بين من ترشحهم الجهة الادارية المختصة ويكون مسئولا امام هذا المجلس عن تنفيذ قراراته كما يكون له حق اقتراح توقيع الجزاء عليه ويصدر قرار من الوزير المختص

بتنظيم شروط التعيين في وظائف مديري الجمعيات بالميثاق التعاوني وتحديد اختصاصاتهم وبيان مسئولياتهم وطريقة محاسبتهم والجزاءات التي توقع عليهم .

وتنفيدا لهذا النص أصدر السيد / نائب رئيس الوزراء للزراعة والري ووزير الزراعة والاصلاح الزراعي القرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٧٠ بتاريخ ١٦ من ديسمبر سنة ١٩٧٠ في شأن تنظيم تعيين وتحديد اختصاصات وتأديب مديري الجمعيات التعاونية الزراعية .

ومن حيث ان المدعى اقام دعواه طعنا في الأمر الإداري رقم ٧٤٨ لسنة ١٩٧٣ الصادر من السيد / مدير عام الزراعة بالبحيرة في ٥ من ديسمبر سنة ١٩٧٣ بقولة أنه قضى بمجازاته بوصفه مدير جمعيات تعاون الرحمانية الزراعية بخمسة عشر يوما من راتبه نظير ما نسب اليه والفاء ندبه وترشيح من يندب بدلا منه وبالاطلاع على صورة هذا الأمر المقدم من المدعى دون ثمة انكار من المدعى عليهم فانه يقضى بمجازاة السيد المذكور بوصفه المشار اليه بخمسة عشر يوما من راتبه نظير ما نسب انيه ولم يتضمن هذا الأمر أية اشارة الى الفاء ندب المدعى ومن ثم يتحدد نطاق الدعوى والطعن بالنعي على هذا الأمر بالنسبة لمجازاة المدعى وذلك بمرعاة أن موافقة السيد المهندس رئيس مجلس ادارة الهيئة العامة للتعاون الزراعي الصادرة في ٢٣ من أغسطس سنة ١٩٧٣ قد اقتضت حسبا هو وارد في دياجة هذا الأمر الإداري على مجازاة المدعى بالخمسة عشر يوما من راتبه دون أية اشارة الى أمر الندب .

ون حيث ان المستفاد من استقراء أحكام القانون رقم ٥١ لسنة ١٩٦٩ بشأن الجمعيات التعاونية الزراعية الذي صدر في ظله القرار المطعون فيه ان المشرع ناط بالجمعيات التعاونية الزراعية القيام على خدمة الزراعة

والمزارعين وتقديم الخدمات الكفلة برفع مستوى الانتاج الزراعى باعتبار ان الزراعة هى قوام الحياة الاقتصادية فى البلاد وايماناً بأهمية هذه الجمعيات التعاونية فقد أحاطها المشرع بضوابط تكفل لها حسن القيام بواجباتها على أكمل وجه ومن هذه الضوابط الحرص على حسن اختيار مديرى الجمعيات التعاونية الزراعية باعتبار أنهم عصب ادارة هذه الجمعيات وحسن توجيه نشاطها خدمة للزراعة والمزارعين الذين يمثلون غالبية سكان البلاد . فقد نصت المادة ٣١ من القانون آنف الذكر على ما سلف بيانه .

أن يكون لكل جمعية مدير مسئول يختاره مجلس ادارتها من بين من ترشحهم الجهة الادارية المختصة وأن يكون لهذا المجلس حق اقتراح توقيع الجزاء عليهم ، ونصت هذه المادة بأن يصدر قرار من الوزير المختص بتنظيم شروط التعيين فى وظائف مديرى الجمعيات المذكورة وتحديد اختصاصاتهم وبيان مسؤولياتهم وطريقة محاسبتهم والجزاءات التى توقع عليهم وتنفيذاً لذلك أصدر السيد وزير الزراعة القرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٧٠ الذى يحكم واقعة النزاع وضع فيه شروط التعيين فى وظائف مدير الجمعيات التعاونية والزراعة بما لا يخرج عن التعيين فى الوظائف العامة وقضى بأن تقوم المؤسسة المصرية التعاونية الزراعية بترشيح من ترى صلاحيتهم لهذا العمل وأن يختار مجلس ادارة كل جمعية من بين هؤلاء المرشحين مديراً لجمعيتها بقرار منه كما قضى هذا القرار بأن يكون توقيع الجزاء على مديرى الجمعيات من رئيس مجلس ادارة المؤسسة التعاونية الزراعية العامة بناء على ما يقترحه مجلس ادارة الجمعية بالنسبة لتوقيع عقوبة الانذار والخصم من المرتب والوقف عن العمل أما جزاء الفصل من الخدمة فقد نص هذا انقرار على أن يصدر القرار من وزير الزراعة ومؤدى هذه النصوص أن تعيين مديرى الجمعيات التعاونية الزراعية يكاد أن يكون بارادة الجهة الادارية بنمثله فى المؤسسة التعاونية الزراعية العامة ومن بعد ذلك الهيئة

انعاما للتعاون الزراعى التى أنشئت بإلقرار الجمهورى رقم ١٨٦٣ لسنة ١٩٧١ ولقد أحكمت السلطة الادارية يدعا فى شأن هذا التعيين عندما أصدر وزير الزراعة القرار رقم ٦٧٤ لسنة ١٩٧٥ المعدل للقرار رقم ١٨١ لسنة ١٩٧٠ بالنص على أن تتولى الهيئة العامة للتعاون الزراعى الترشيح بوظيفة مدير الجمعية بعد التوجه على السيد المحافظ المختص - كما أحكمت السلطة الادارية اختصاصها تلى مديرى الجمعيات بقرار وزير الزراعة رقم ٦٧٤ لسنة ١٩٧٥ سالف الذكر بالنص على أن توقيع الجزاءات على مديرى الجمعيات بمعرفة لجنة تشكل بقرار من المحافظ المختص ولا تكون هذه القرارات نهائية الا بعد اعتمادها من المحافظ .

( طعن ١٢٥١ لسنة ٢٥ ق جلسة ١٩٨٦/٥/٣ )

## سادسا : تاديب اعضاء مراكز شباب القرى

### قاعدة رقم ( ٤٤٥ )

#### المبدأ :

الجزاءات المنصوص عليها في المادة ( ٨ ) من النظام الاساسى لمركز شباب القرى تطبق بصريح النص على المخالفات التى تنسب الى اعضاء المركز ، ومن ثم يتحدد نطاقها فى الخصوص والمدى باعضاء المركز - لا تطبق المادة المذكورة على المخالفات التى قد تنسب الى رئيس واطعضاء مجلس الإدارة ، اذ الجزاءات المقررة باعضاء مجلس ادارة المركز - ان تطبق الواقعة الموجبة لتوقيع مثلها حددتها المادة (٤٥) من لائحة النظام الاساسى المشار اليها - وهى تتمثل فى اسقاط العضوية فى الحالات المبينة بها .

#### الفتوى :

ان هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمة الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة بتاريخ ٢٤ من ابريل ١٩٩١ ، فرأت ما يأتى :  
ان لقانون رقم ٧٧ لسنة ١٩٧٥ بشأن الهيئات العامة لرئاسة الشباب والرياضة ، نص فى المادة ( ٢٥ ) منه على ان تخضع الهيئات الخاصة انتساب والريضة ماليا وتنظيما واداريا وصحيا لاشراف الجهة الادارية المختصة ، وعرفت المادة ( ٩٨ ) من هذا القانون مركز الشباب بانه كل هيئة مجهزة بالمباني والامكانيات ، تقيمها الدولة أو المجالس المحلية أو الافراد منفردين أو متعاونين فى المدن أو القرى بقصد تنمية الشباب فى مراحل العمر المختلفة واستثمار اوقات فراغهم فى ممارسة الانشطة الروحية والاجتماعية والرياضية وما يتصل بها تحت اشراف قيادة متخصصة . وتتخذ مراكز الشباب صوراً مختلفة ، على نحو ما فصلته المادة ( ٩٩ ) من القانون ويخضع كل نوع منها فى تنظيمه وادارته للائحة خاصة تعتمد من الوزير المختص تتضمن تحديد اختصاصات المركز وظيفية ادارية وتمويله

وكيفية تشكيل مجلس ادارته واختخاب أعضائه وطريقة اسقاط العضوية وطرق الرقابة عليه .

وتنفيذا لذلك صدر قرار رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة رقم ٢٥٧ لسنة ١٩٧٥ باعتماد النظام الاساسى لمركز شباب القرى . ونص فى المادة ( ٢ ) منه على مراكز شباب القرى العمل بهذا النموذج واتخاذ اجراءات شهر نظامها وتشكيل مجالس ادارتها طبقا له . وتضمن الباب الأول من النظام اهداف المركز والباب الثانى العضوية ( انواعها - شروطها - اجراءاتها - اسقاطها - الاشتراكات ) وفى هذا الخصوص نصت المادة ( ٨ ) من هذا النظام على حقوق وواجبات الأعضاء ، كما نصت على العقوبات التى تطبق على الأعضاء فى حالة مخالفة أحكام النظام أو لوائح المركز الداخلية أو قرارات مجلس الادارة أو وقع منه ما يمس شرف وحسن سمعة المركز أو ما يضر بمصلحة المركز سواء كان ذلك داخل المركز أو خارجه ، وتتراوح العقوبات ما بين لفت النظر الى الفصل . كما حددت المادة ( ٩ ) من هذا القرار حالات اسقاط العقوبة وتناول الباب الثالث النص على مواعيد عقد اجتماع الجمعية العمومية واختصاصها سواء فى المسائل العادية أو غير العادية . وتحدث الباب الرابع عن مجلس الادارة ، وشروط الترشيح له ، واختصاصاته . ونص فى الباب الخامس على اسقاط العضوية عن أعضاء مجلس الادارة ، وقد نصت المادة ( ٤٥ ) من هذا النظام على حالات اسقاط العضوية فى الاحوال الآتية : ( ١ ) الوفاة أو الاستقالة . ( ٢ ) اذا فقد العضو أهليته القانونية أو اذا صدر قبله قرار تأديبى من جهة حكومية أو هيئة ... ( ٣ ) اذا ارتكب افعالا تمس كرامة المركز وتسئ الى سمعته مما يجعله غير جدير بالعضوية ... ( ٤ ) اذا فقد شرطا من شروط الترشيح لعضوية مجلس الادارة . كما نصت المادة ( ٤٦ ) على جواز اسقاط العضوية عن أعضاء مجلس الادارة كلهم أو

بعضهم لفقد الثقة • بالشروط المبينة بهذه المادة — وبأغلبية ثلثي عدد أعضاء الجمعية العمومية •

ويبين من هذا — ان نظام المركز الصادر بتلك اللائحة ، طبق للقانون آنف الذكر حدد العقوبات التأديبية التي توقع على أعضاء مجلس ادارته عما يقع منهم بصفته هذه من مخالفات لواجباتهم ومسئولياتهم ، مما اجملها في مخالفة أحكام النظام أو لوائح المركز الداخلية أو قرارات مجلس الادارة أو اعمال تمس شرف وحسن سمعة المركز أو الاضرار بمصالحه ، وبين الجهات المختصة بتوقيع كل منها ، على الوجه المبين تفصيلا بما سلف ذكره من نصوص القانون ونظام المركز • وتبين تحقيقات نيابة بها الادارية في القضية رقم ١٤٨ لسنة ١٩٨٨ ومذكرتها بنتيجة التحقيقات — ان ما نسب الى السيدين / . . . . رئيس مجلس ادارة المركز ، و . . . . — عضو مجلس ادارة المركز • الاهمال في متابعة اجراءات تدبير مقر دائم للمركز المشار اليه على النحو الذي توجبه التعليمات وانه لذلك انتهت النيابة الادارية الى التوصية ببجارتها اداريا • ومؤدى ذلك ان المخالفة المنسوبة الى المشار اليها لا تتعلق باعمال وظيفتهما الأصلية وانما بعملها بصفتهما في مجلس ادارة المركز مما كان موضوع المخالفة المشار اليها •

لما كان ذلك وكافت الجزاءات المنصوص عليها في المادة ( ٨ ) من النظام الاساسي تطبق بصريح النص على المخالفات التي تنسب الى اغضاء المركز ، ومن ثم يتحدد نطاقها في الخصوص والذى باعضاء المركز ، ولا تطبق على المخالفات التي قد تنسب الى رئيس وأعضاء مجلس الادارة ، اذ الجزاءات المقررة باعضاء مجلس ادارة المركز — ان تحقق الواقعة الموجبة لتوقيع مثلها حددتها المادة ( ٤٥ ) من لائحة النظام الاساسي المشار اليها به وهي تتمثل في اسقاط العضوية في الحالات المبينة بها « •

وانه على مقتضى ما تقدم ، فان الجمعية العمومية اتهمت الى ان المخالفة بالنسوبة الى السيدين المشار اليهما ، لا تعلق لها بأعمال وظيفتهما الأصلية ، وانما يعملهما بصفتها فى مجلس ادارة المركز ، ولا تطبق فى شأنها الجزاءات المتعلقة بالمخالفات التى تنسب الى أعضاء المركز ، وان الجزاءات المقررة بأعضاء مجلس ادارة المركز — ان تحقق الواقعة الموجبة لتوقيع مثلها — جددتها م ٤٥ من لائحة النظام الاساسى لمركز شباب القرى ولا يغير من الأمر شيئاً ان النيابة الادارية قيدت المخالفة المشار اليها على انها مخالفة لاحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر به القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فى مواد ١/٧٦ و ١/٧٧ و ١/٧٨ و ١/٨٠ و ٨٢ المتعلقة بواجبات العاملين والاعمال المحظورة عليهم ، ومسؤوليتهم التأديبية عن كل خروج على مقتضى الواجب فى اداء وظائفهم أو الظهور بظفر من شأنه الاخلال بكرامتها وبالجزاءات التى يجوز توقيعها عليهم ولا تحتها لانها ليست من ذلك على شئ ، فلا تعلق لها بأعمال المذكورين فى وظيفتهما . وهى واجباتهما ، ولا فيهما ما يمسها أو يخل بكرامتهما ، وانما هى مخالفة عما قاما به بصفتها منتخبين بذلك المجلس ، مما يقومان بعمل العضوية فيه تطوعاً ، وفى غير ساعات العمل الرسمية ، وهى مخالفة تختص بالجهات التى اشار اليهما للقانون واللوائح المتعلقة بمثلها مما سلف بيانه — بتوقيع ما ورد بها من جزاءات عن المخالفات التى تقع من أعضاء مجلس ادارته . وبما سبق ، يكون ما اتجه اليه الجهاز المركزى للمحاسبات من عدم صحة قرار مديرية الشباب والرياضة المشار اليه بجازاة هذين العاملين بالانذار عن المخالفة الوارد ذكرها به وبتحقيق النيابة الادارية فيها — فى محله ، وذلك لا يعنى عدم مجازاتهم عنها من الجهة المختصة بالمعقوبة المقررة وفقاً للقانون واللوائح ونظام المركز المشار اليهما آنفاً .

( ٦٢ — ٢ )

**نتائج :**

قررت الجمعية ان المخالفة المنسوبة الى رئيس مجلس ادارة المركز وعضو مجلس الادارة ، لا تعلق لها بأعمال وظيفتهما الأصلية ، وانما بعملهما بصفتهم في مجلس ادارة المركز ، وتعلق في شأنهما الجزاءات المتعلقة بالمخالفات التي تنسب الى أعضاء المركز ( م ٨ ) وانما تلك المقررة بأعضاء مجلس ادارة المركز أن تحقق الواقعة الموجبة لتوقيع مثلها ( م ٤٥ ) من لائحة النظام الأساسي لمراكز شباب المدن .

( ملف رقم ٢١٨/٢/٨٦ في ١٩٩١/٤/٢٤ )

### سابعاً : لتدبير الخبراء امام جهات القضاء

#### قاعدة رقم (٤٤٦)

المبدأ :

المادة ٢٧ من الرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بشأن تنظيم الخبراء امام جهات القضاء تكون احالة الخبراء الى المحكمة التأديبية بقرار من وزير العدل وله اذا اقتضى الحال ان يصدر امرا بوقف الخبير عن مباشرة اعمال وظيفته - المادة ٢٨ من الرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ المشار اليه مفادها - اذا زادت مدة الوقف قبل صدور الحكم التأديبي على ثلاثة اشهر يصرف للخبير نصف راتبه فيما يزيد على المدة المذكورة - هذه النصوص موجهة لجهة الادارة التي يتعين عليها اعمال موجبها بصرف نصف اجر الخبير اذا زادت مدة الوقف الاحتياطي على ثلاثة اشهر قبل صدور الحكم التأديبي - هذا الامر في هذه الحالة من اختصاص جهة الادارة وليس لمجلس التأديب .

المحكمة :

ومن حيث انه عن الشق الثاني من الوجه الرابع من اوجه انطعن ، والذي ينص فيه الطاعنان على الحكم المطعون فيه عدم التزامه باحكام القانون عندما سكت عن الفصل فيما يتبع في شأن اجر الطاعنين الموقوف صرفه عن فترة الوقف الاحتياطي عن العمل الصادر به قرار وزير العدل ، فقد نصت المادة ٢٧ من المرسوم بقانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٥٢ بشأن تنظيم الخبرة امام جهات القضاء على ان « تكون احالة الخبراء الى المحكمة التأديبية بقرار من وزير العدل ، وله اذا اقتضى الحال ان يصدر امرا بوقف الخبير عن مباشرة اعمال وظيفته » ، ونصت المادة ٢٨ من ذات المرسوم بقانون على انه « اذا زادت مدة الوقف قبل صدور الحكم التأديبي على ثلاثة اشهر صرف للخبير نصف راتبه فيما يزيد على المدة المذكورة » .

وهذه النصوص موجهة لجهة الادارة التى يتعين عليها اعمال موجيها ، بحيث تقوم بصرف نصف أجر الخير اذا زادت مدة الوقف الاحتياطى على ثلاثة أشهر قبل صدور الحكم التأديبى ، أى ان الامر فى هذه الحالة من اختصاص الجهة الادارية ، ولا شأن لمجلس التأديب بها ، فسكون الحكم المطعون فيه عن التصدى لهذا الامر لا يشكل مخالفة منه لاحكام القانون .

ومن حيث انه لما تقدم يكون الطعن غير قائم على اساس سليم من القانون ، ويشعين لذلك الحكم برفضه « .

( طعن ١٩٤١ لسنة ٣٤ قى جلسة ١٩٩٠/١٢/٨ )

ثامنا : محاسبة عضو المجلس عن اخلاله بالسلوك الواجب

### قاعدة رقم ( ٤٤٧ )

المبدأ :

المادة ٢/١٠٧ من قانون الحكم المحلى رقم ٤٢ لسنة ١٩٧٩ لجنة القيم المشكلة وفقا له محاسبة عضو المجلس المحلى عن الاخلال بالسلوك الواجب اثناء ممارسته لعمله كمضو فى المجلس الشعبى المحلى دون المخالفات الوظيفية او المتصلة بها التى تختص بها المحاكم التأديبية ذات الولاية العامة فى محاكمة موظفى الدولة المدنيين تأديبيا فى حالة خروجه على مقتضيات واجبه الوظيفى او سلوكه مسلكا يؤثر على وضعه الوظيفى .

الحكمة :

» وحيث أنه عما أثير فى الطعن بشأن . . . . . عضو المجلس الشعبى المحلى وأنه دفع أمام المحكمة بدم اختصاصها ولائيا بنظر الدعوى بالنسبة له لأنه اشترك فى التوزيع بصفته عضوا منتخبا بالمجلس المحلى لقرية حجررة ووفقا للمادة ٢/١٠٧ من قانون نظام الحكم المحلى رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩ والتى تقضى بتشكيل لجنة قيم تقوم بالنظر فى سلوكيات أعضاء المجالس انضمية المحلية واقتراح الاجراء الذى تتخذه عند اخلال العضو بمقتضيات السلوك الواجب وذلك وفقا للقواعد والضوابط التى يضعها مجلس المحافظين .

فإن مؤدى هذا النص هو اعطاء لجنة القيم المشكلة وفقا له محاسبة عضو المجلس المحلى عن الاخلال بالسلوك الواجب اثناء ممارسته لعمله كمضو فى المجلس الشعبى المحلى دون المخالفات الوظيفية او المتصلة بها التى تختص بها المحاكم التأديبية ذات الولاية العامة فى محاكمة موظفى

الدولة المدنيين تأديبيا في حالة خروجه على مقتضيات واجبه الوظيفي أو سلوكه مسلکا يؤثر على وضعه الوظيفي وذلك واضح من أن نص المادة ١٠٧/٢ سالف الذكر وردت في الفصل الثاني الخاص بنظام سير العمل في المجالس الشعبية المحلية ومنها ما ورد في المادة ١٠٦ من أنه لأعضاء المجلس الشعبي المحلي توجيه الأمثلة لرؤساء الوحدات المحلية المختصين وللمدبري الإدارات ولرؤساء الأجهزة التنفيذية المحلية ٠٠٠ وورد في تقرير لجنة الحكم المحلي والتنظيمات الشعبية عن القرار بالقانون رقم ٤٢/١٩٧٩ باصدار نظام الحكم المحلي أن المشرع حرص على الإبقاء على حق أعضاء المجالس الشعبية المحلية على كافة مستوياتها في توجيه الأمثلة الى الرؤساء التنفيذيين في الشؤون التي تدخل في اختصاصاتهم وورد في التقرير أن القرار بالقانون استحدث تشكيل لجنة القيم بالمجلس الشعبي المحلي للمحافظة يختص بالنظر في سلوك أعضاء المجالس الشعبية المحلية على كافة مستوياتها بالمحافظة واقتراح الاجراء الذي يتخذ عند اخلال العضو بمقتضيات السلوك الواجب وفقا للقواعد والضوابط التي يضمها مجلس المحافظين كما ورد في المذكرة الايضاحية للقانون على أن المشرع حرص على تشكيل لجنة للقيم بالمجالس الشعبية المحلية للمحافظات لضمان التزام الأعضاء بمقتضيات السلوك الواجبة . واذ كانت الواقعة المنسوبة الى الطاعن . . . . لم تكن تتعلق بممارسة عمله كمضو بالمجلس الشعبي المحلي ومن ثم تختص بمساءلته عنها تأديبيا المحاكم التأديبية ويكون هذا السبب من أسباب الطعن في غير محله متعينا رفضه .

( عن ١٥٩٠ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩٣/١٢/٥ )

## تاسعا : تأديب الصاملين بمشروع سيارات الأجرة

قاعدة رقم ( ٤٤٨ )

البدا :

مشروع موقوف سيارات الأجرة بمحافظة كفر الشيخ هو مشروع ذو نظام تاديبى خاص يستمد قواعده من الأحكام المنظمة للعاملين بأشخاص القانون الخاص - مؤدى ذلك لا يجوز تطبيق الأحكام المنظمة للعاملين بأشخاص القانون الخاص على العاملين المخاطين بأحكام قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة حتى ولو كان ذلك بدعوى عمل هؤلاء بصورة ما بجهة ما يخضع العاملون بها للقواعد التأديبية لأشخاص القانون الخاص .

المحكمة :

ومن حيث أن مثار البحث فى هذا الطعن يتركز أساسا حول تحديد مدى اختصاص مصدر القرار التأديبى المطعون فيه بإصداره .

ومن حيث أنه يبين من الاطلاع على هذه القرار الصادر برقم ٦١ لسنة ١٩٨٣ بتاريخ العاشر من نوفمبر سنة ١٩٨٣ أنه قد تصدره دياجة تشير الى صدوره من المشرف للعام على مشروع مواقف سيارات الأجرة بمحافظة كفر الشيخ وأنه يستند ضمن القواعد التنظيمية التى يستند اليها الى لائحة النظام الأساسى لمشروع مواقف سيارات الأجرة بدائرة المحافظة .

ومن حيث أن المادة ( ١ ) من تلك اللائحة تنص على أن « يعتبر مشروع مواقف سيارات الأجرة بمحافظة كفر الشيخ أحد مشروعات الخدمات والتنمية المحلية بالمحافظة خارج اعتمادات الميزانية العامة ويسير على أسس تنفق وطبيعة العمل ويكون مقره مدينة كفر الشيخ » .

ومن حيث أن المادة (٩/٦) من اللائحة المذكورة تنص على اختصاص اللجنة العليا للمواقف بتعيين العمال اللازمين للمشروع وتوقيع الجزاءات التأديبية عليهم طبقاً لللائحة الجزاءات ، وأن المادة (٣٥) من ذات اللائحة تنص على أن تسرى أحكام قانون العمل على العاملين بالمشروع . . وقد تضمنت لائحة الجزاءات التأديبية بالمشروع في البند (أولاً) من الباب الأول أن كل عامل يخالف الواجبات الأساسية الواردة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٨١ الخاص بنظام العمل وتعديلاته الجديدة ، وأحكام اللائحة بتنظيم العمل المعتمدة لمواقف سيارات الأجرة بدائرة كفر الشيخ . . يعاقب تأديبياً طبقاً لأحكام هذه اللائحة . وتضمنت في البند (ثالثاً / ٣) أن للمشرف العام سلطة توقيع الجزاءات بناء على تحقيقات تجرى في حدود ثلاثة أيام على العاملين التابعين للمشروع .

ومن حيث أن الواضح من النصوص المتقدمة أن مشروع موقف سيارات الأجرة بمحافظة كفر الشيخ - أي كان النظام القانوني الذي يحكمه - هو مشروع ذو نظام تأديبي خاص يستمد قواعده من الأحكام المنظمة للعاملين بأشخاص القانون الخاص .

ومن حيث أنه لا يجوز تطبيق الأحكام المنظمة للعاملين بأشخاص القانون الخاص على العاملين المخاطبين بقانون نظام العاملين المدنيين بالدولة حتى ولو كان ذلك بدعوى عمل هؤلاء بصورة ما بجهة يخضع العاملون بها للقواعد التأديبية بأشخاص القانون الخاص .

ومن حيث أن قرار الجزاء المطعون فيه صدر من رئيس الوحدة المحلية لمركز ومدينة قلين بوصفه المشرف العام على مشروع مواقف سيارات الأجرة بمحافظة كفر الشيخ اعمالاً للقواعد التأديبية ذات الطبيعة الخاصة المتقدمة انبئاً بأنه يكون قد صدر ممن لا يملك توقيع الجزاء التأديبي على

عامل بديوان عام محافظة كفر الشيخ ، ولا يحول دون ذلك القول بأن رئيس الوحدة المحلية هو من شاغلي وظائف الادارة العليا الذين يسلكون توقيع انجازات التأديبية ، لأن الطاعن الذى وقع عليه الجزاء ليس من العاملين فى نطاق هذه الوحدة المحلية .

ومن حيث أن مفادها ما تقدم أن القرار الطعين قد صدر من غير مختص بتوقيع انجزاء الوارد به ، ومن ثم يكون قد صدر معيبا واجب الالغاء .

ومن حيث أن هذا هو ما انتهى اليه الحكم المطعون فيه ، فإن الحكم يكون قد وافق صحيح حكم القانون ، الأمر الذى يكون معه الطعن عليه دون سند صحيح من القانون مما يستوجب القضاء برفضه .

( طعن ١٧٨ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/١/٣٠ )

## الفصل الثاني عشر

### مسائل متنوعة

#### قاعدة رقم ( ٤٤٩ )

البدا :

الجريمة التي يرتكبها الموظف لا تعتبر من قبيل الخطأ الشخصي الا اذا كانت منبئة الصلة بالوظيفة او ارتكبت عمدا او انطوت على درجة جسيمة من الخطأ . ذلك ان الخطأ الرفقى هو الخطأ غير المصنوع بطابع شخصى ، والذي لا يمكن فصله عن واجبات الوظيفة .

عدم التزام المسؤولين بمحطة تسمين طيلوها مركز تلا بانداء قيمة ما صرف من العلف بالزيادة .

الفتوى :

وقد عرض الموضوع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة بجلستها المنعقدة بتاريخ ١٩٨٦/٢/٥ فاستعرضت المادة ٧٦ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ الصادر بنظام العاملين المدنيين بالدولة والمعدل بالقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٨٣ التى تنص على أن « ... ويجب على العامل مراعاة أحكام هذا القانون وتنفيذها وعليه : ( ١ ) أن يودى العمل المنوط به بنفسه بدقة وأمانة ... ( ٥ ) المحافظة على ممتلكات وأموال الوحدة التى يعمل بها ... » والمادة ٧٧ من ذات القانون التى تنص على أنه يحظر على العامل ... ( ٣ ) مخالفة اللوائح والقوانين الخاصة بالناقصات والمزايدات والمخازن والمشتريات وكافة القواعد المالية . ( ٤ ) الإهمال أو التقصير الذى يترتب عليه ضياع حق من الحقوق المالية

للدولة أو أحد الاشخاص العامة الأخرى ... أو المساس بمصلحة من مصالحها المالية أو يكون من شأنه أن يؤدي الى ذلك بصفة مباشرة » .  
كما استعرضت الجمعية المادة ٧٨ من القانون المذكور التي تنص على أن  
« كل عامل يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو يظهر بمظهر من شأنه الاخلال بكرامة الوظيفة يجازى تأديبا ولا يسأل العامل مدنيا الا عن خطئه الشخصي » .

واستبان للجمعية العمومية أن الخطأ يعتبر شخصا - ويسأل العامل عنه مدنيا اذا كان العمل الضار ومصطبغا بطابع شخصي يكشف عن الانسان بصفته ونزواته وعدم تبصره أما اذا كان العمل الضار غير مصطبغ بطابع شخصي ويتم عن موقف معرض للخطأ والصواب فإن الخطأ في هذه الحالة يكون مرفقا ، فالمناط بالقصد الذي ينطوي عليه الموظف وهو يؤدي واجبات وظيفته ، ومن ثم فإن الجريمة التي يرتكبها الموظف لا تعتبر من قبيل الخطأ الشخصي الا اذا كانت منبئة الصلة بالوظيفة أو ارتكبت عمدا أو انطوت على درجة جسيمة من الخطأ . ذلك أن الخطأ المرفقى هو الخطأ غير المطبوع بطابع شخصي ، والذي يمكن فصله عن واجبات الوظيفة .

ومن حيث أن قرار وزير الزراعة رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٦ نص في مادته الثانية على أن - أولا : تصرف الاعلاف لماشية اتاج اللحم عجول التسمين ... وفقا للمعدلات الآتية : ... (ب) ماشية التسمين حيازات أكثر من خمسين رأسا يصرف للرأس ١٥٠ كيلو جرام علف شهريا وتنطبق هذه المعدلات على ماشية التسمين الموجودة بحطاط الشركات وهيئات التحكيم العالي والجمعيات وكبار المربين . ثانيا : تب صرف المتراوات الموضحة عاليه شهريا ... وفقا لما يلي : ... لجنة للحصص والتأمين والمتابعة الشهرية على مستوى كل مركز اداري .

ومن حيث أنه ثبت من التحقيقات التي أجريت بمعرفة النيابة العامة والنيابة الادارية وجود زيادة فى كمية الاعلاف المنصرفة الى محطة تسمين طبلوها تقدر بتسعة وستين طنا ، وتبين أن مرجع ذلك هو أن :لمستولين بالمحطة المذكورة قاموا بصرف الاعلاف بمعدل ١٨٠ كيلو جرام للرأس باعتبار أن عدد رؤوس الماشية ٢٥٠ رأسا الا أنه لما تبين أن الصرف تم بالمخالفة للقرار رقم ٦٦ لسنة ١٩٧٦ المشار اليه تم التحايل على ذلك باعتبار أن قوة المحطة ٣٠٠ رأس ماشية يصرف لها اعلافا بمعدل ١٥٠ كيلو جرام للرأس وبذلك أمكن للمستولين بالمحطة تعويض فرق العلف الذى تم صرفها من قبل عن طريق التحايل ولما كان ذلك وكان قد ثبت من التحقيقات اتفءاء شبهة جنابة اختلاس المخالفين لكمية الاعلاف المشار اليها ، وأن ما ثبت فى حقهم هو مخالفتهم لقرار وزير الزراعة المشار اليه بتحديد حصص الاعلاف وصرفهم تلك الحصص لماشية التسمين بكميات أكبر من الحصص المقررة ، فمن ثم فإن الخطأ فى فهم القرار المشار اليه لا يعدو أن يكون خطأ مرقيا لا يسأل عنه المخالفين فى مالهم الخاص .

**النتيجة :**

اتتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى عدم الزام المسئولين بمحطة تسمين طبلوها مركز تلا بأداء قيمة ما صرف من العلف بالزيادة .

### قاعدة رقم ( ٥٠ )

البدا :

المحاكم التأديبية لا تختص بالنزاعات المتصلة بمخالفة القواعد والأحكام المنظمة لهنة المحاماة والتي لا علاقة لها بأعمال الوظيفة في الشركة - اختصاص تلك المحاكم بالمخالفات التي يرتكبها أعضاء الإدارات القانونية بالهيئات والمؤسسات العامة متى كانت المخالفة متعلقة بعمله في تلك الجهات .

الحكمة :

ومن حيث انه عن الدفع الذي أبداه الطاعن بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى التأديبية المقامة ضده استنادا الى القول بأن المخالفة المنسوبة اليه مهنية تختص بنظر مسأته عنها رقابة المحامين فان قضاء هذه المحكمة قد استقر على انه بصدور القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة أصبحت المحاكم التأديبية صاحبة ولاية عامة في تأديب جميع العاملين بالحكومة والقطاع العام فيما تقع منهم من مخالفات تأديبية بأعمال ووظائفهم الا ما استثنى من ذلك بعكم خاص واذا كانت القاعدة ان الاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع في تفسيره .

ومن ثم فان الذي يخرج من اختصاص هذه المحاكم هي تلك المنازعات التي تنصل اتصالا وظيفيا بمخالفة القواعد والأحكام المنظمة لهنة المحاماة ولا تكون ذات علاقة مباشرة بأعمال الوظيفة في الشركة وعلى هذا الوجه واذا كانت المخالفة المنسوبة للطاعن مما تتعلق بعمله في الشركة فمن ثم فلا يسوغ اعتبارها مخالفة مهنية وتأسيسا على ذلك يكون الدفع بعدم اختصاص المحكمة التأديبية بنظر الدعوى المقامة ضد الطاعن لا سند له من القانون مما يتعين معه اطراحه .

( طعن ٨٣٩ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٨/٢/١٩٨٦ )

## قاعدة رقم (٤٥١)

### المبدأ :

يعتبر نظام التأديب جزءا من نظام الخدمة المدنية - القرارات السائرة لجزاءات مقننة تشمل جميع القرارات الصادرة بشأن الخدمة المدنية عما ما تعلق منها بالتأديب والمنازعة في شأنها تدخل في اختصاص القضاء الإداري أو القضاء العادي بحسب الأحوال - قرار النقل ليس إحدى العقوبات التأديبية المقررة بالقانون - يخرج المنازعة فيه من اختصاص القضاء التأديبي .

### الحكمة :

يعتبر نظام التأديب جزءا من نظام الخدمة المدنية سواء في نطاق القانون العام بالنسبة للعاملين بالجهات الحكومية أو في نطاق القانون الخاص بالنسبة للعاملين بالقطاع العام أو الخاص وقد خصت المحاكم التأديبية في المادة ١٥ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة بنظر الدعاوى التأديبية التي تقام على العاملين في الجهات الحكومية بصفة عامة وعلى العاملين في بعض الهيئات الخاصة ، ونظر الطعون في الجزاءات التأديبية الموقعة على العاملين في الجهات الحكومية بصفة عامة وبعض انعامين في الهيئات الخاصة وهم العاملون في القطاع العام وهو في الحالين اختصاص محدود اعطى للمحاكم التأديبية استثناء من الولاية العامة للقضاء الإداري بالمنازعات الإدارية ومن الولاية العامة للقضاء العادي بالمنازعات العمالية ، ولذا يتعين تفسير اختصاص المحاكم التأديبية وفقا للقواعد العامة في تفسير القوانين والتي تقضى بأن الاستثناء لا يقاس عليه ولا يتوسع في تفسيره ، واعمالا لذلك يجب قصر اختصاص المحاكم التأديبية بنظر الطعون في الجزاءات التأديبية ، وهو الاختصاص الوارد في المادة العاشرة ندرتاسعا من القانون المشار اليه « الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالفاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية » وبند

ثالث عشر « الطعون فى الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام فى الحدود المقررة قانونا » على الطعون فى القرارات التى تصدر بعقوبات تأديبية مقرر فى القوانين واللوائح صراحة كجزاء على مخالفات واجبات العاملين والاعمال المحظورة عليهم والخروج على مقتضى الواجب فى أعمال الوظيفة ، فالمعيار هنا شكلى يعتد فيه بالجزاء الموقع على العامل فاذا كان من بين الجزاءات التأديبية المقررة صراحة فى القوانين واللوائح كان الطعن فيه امام المحاكم التأديبية واذا لم يكن من بين الجزاءات التأديبية المذكورة كان الطعن فيه أمام القضاء الادارى أو القضاء العادى بحسب ما اذا كانت علاقة العامل بجهة عمله تخضع لاحكام القانون العام أو لاحكام القانون الخاص ، وقد يقال أن قصر اختصاص المحاكم التأديبية على الطعون فى الجزاءات المقررة صراحة فى القوانين واللوائح يخرج عن رقابة القضاء التأديبى ما يعرف بالجزاءات المقننة وهى اجراءات أو قرارات تهدف بها جهة العمل الى معاقبة العامل بغير الاجراءات المقررة للتأديب ، ألا أن هذا القول مردود عليه بأنه يخالف منطق الاحكام فعلى المحكمة التأديبية لكى تقضى باختصاصها بنظر الطعن فى الجزاء المقنع أن تقضى أولا بأن القرار المطعون فيه غير مشروع مع أن المفروض أن تقضى باختصاصها أولا ثم تفصل فى مدى مشروعية قرار الجزاء ، كما وأن القرارات السائرة لجزاءات مقننة تشمل جميع القرارات الصادرة بشأن الخدمة المدنية عدا ما تعلق منها بالتأديب ، وهى كثيرة وتغطى مجالات واسعة مثل النقل والتدب والاجازات بانواعها والاعارات والترقيات والملاوات والمكافآت التشجيعية والسوافز وغير ذلك مما يتناوله نظام شئون العاملين والمنازعة فى شأنها تدخل فى اختصاص القضاء الادارى أو القضاء العادى بحسب الاجوال واذا كان من القواعد التى يتحدد بها الاختصاص بين المحاكم أن القسرع يتبع الأصل ما لم يوجد نص على خلاف ذلك فإن العكس غير صحيح بمعنى

أن شئون الخدمة المدنية وهي الاصل لا تتبع لحد فروعها وهو التأديب ،  
بالإضافة الى أن عبارة الجزاء المقنع تصير غير دقيق لاسبب الاعتراف بالسلطة  
أو اساءة استعمال السلطة الذي هو أحد الصيوب التي يجوز الطعن من  
أجلها في القرار الإداري بصفة عامة طبقاً لحكم الفقرة الثانية من المادة  
العاشرة من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة والتي نصت  
على أنه « يشترط في طلب إلغاء القرارات الإدارية النهائية أن يكون مرجع  
الطعن عدم الاختصاص أو عيباً في الشكل أو مخالفة القوانين أو اللوائح  
أو الخطأ في تطبيقها أو تأويلها أو اساءة استعمال السلطة » فمن المسلمات  
أن عيب الاعتراف بالسلطة يقوّم اذا تنكبت الإدارة وبه المصلحة العامة أو  
خرجت على قاعدة تخصيص الأهداف ومن صورها أن تقضد بقراراتها  
الاضرار بالمعامل أو الاتقام منه أى معاقبته بغير الطريق الذى حددته المشرع  
لهذا الغرض أو أن تقصد بقراراتها تحقيق مصلحة عامة عن غير الطريق الذى  
حدده المشرع لتحقيقها ، والقول باختصاص القضاء التأديبى بالطعن فى  
الجزاء المقنع والقرارات السائرة له تغطى مجالات واسعة من شئون الخدمة  
المدنية يترتب عليه تعطيل اختصاص القضاء الإدارى والقضاء العادى فى  
بحث عيب الاعتراف بالسلطة فى القرارات التى يختص بها بدون نص  
صريح بذلك .

ومن حيث أنه بتطبيق المعيار المتقدم فى الطعن المائل ، فإن القرار  
المطعون فيه والصادر بنقل المدعية قلاً مكانياً ليس إحدى العقوبات التأديبية  
المقررة فى القانون ومن ثم تخرج المنازعة فيه من اختصاص القضاء التأديبى  
وتنقل فى اختصاص القضاء الإدارى باعتبار المدعية من العاملين بهيئة  
كهرباء مصر وهى هيئة عامة والماملون بها من الموظفين العموميين الذين  
يخضعون لأحكام القانون العام ومن حيث أن الحكم المطعون الصادر من  
المحكمة التأديبية قد ذهب غير بعيداً عن هذا المذهب وقضى بإلغاء قرار نقل المدعية

تغلا مكانيا باعتباره جزءا تأديبيا مقنعا خافه يكون قد خالف صحيح حكم القانون، الامر الذي يتعين معه الحكم بقبول الطعن شكلا وبالفاء الحكم للمطعون فيه وبإحالة الدعوى الى محكمة القضاء الادارى المختصة بنظرها .

( طعن ١٣٥٩ لسنة ٧٢ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٢٣ )

### قاعدة رقم ( ٤٥٩ )

للبنك :

حددت لائحة العاملين ببنك القاهرة على سبيل الحصر الجزاءات التى يجوز توقيعها على العاملين بالبنك - الفصل من الخدمة على راس هذه الجزاءات - انتهاء الخدمة - الانقطاع عن العمل المبدى التى حددها المشرع . لا يعتبر من قرارات الفصل التأديبى - أساسى ذلك : - ان القرار مرتبط بواقعة الانقطاع - مؤدى ذلك : - عدم اختصاص المحكمة التأديبية بالفاء قرار انتهاء الخدمة لانقطاع عن العمل لاحد العاملين بالبنك - يتخذ الاختصاص فى هذه الحالة للقضاء المدنى بوصفه صاحب الاختصاص العام بالفصل فى المنازعات المتعلقة بالمعاملين بالقطاع العام .

المحكمة :

ومن حيث أنه عن السبب الأول من أسباب طعن البنك فى الحكم المطعون فيه والمتعلق بمسألة الاختصاص ، فان الثابت من الأوراق أن بنك القاهرة قد أصدر القرار رقم ٤٢٥ لسنة ١٩٨٢ فى ١٩٨٢/٨/٤ مستندا الى نص المادة ٧/٨٣ من لائحة العاملين بالبنك الصادرة طبقا لأحكام القانون ١٢٠ لسنة ١٩٧٥ بشأن البنك المركزى والجهاز المصرفى والتى تنص على أن تنتهى الخدمة بأحد الأسباب الآتية :

٧- الانقطاع عن العمل بدون سبب مشروع أكثر من عشرين يوما منفصلة خلال السنة الواحدة أو أكثر من عشرة أيام متصلة على أن يسبق

( ٦٤ - ٢ )

انتهاء الخدمة انذار كتابي يوجه للعامل بعد غياب عشرة أيام فى الحالة الأولى وانقطاع خمسة أيام فى الحالة الثانية وذلك ما لم يقدم العامل ما يثبت أن انقطاعه كان بعذر قهرى ٥٥٥. وتعتبر خدمة العامل متممة فى الحالة الأولى من اليوم التالى لاكمال مدة الغياب وفى الحالة الثانية من تاريخ انقطاعه عن العمل ، ومن ثم فإن القرار المطعون عليه طبقا للأسباب التى قام عليها يعتبر قرار إنهاء خدمة للانقطاع عن العمل ولا يعد قرارا تأديبيا بفصل المطعون ضده من الخدمة ، واذا كانت المادة ٨٢ من نظام العاملين بالقطاع انعام ولائحة العاملين بالبنك الصادرة طبقا لأحكام القانون رقم ١٢٥ لسنة ١٩٧٥ قد حددت على سبيل انحصار الجزاءات التأديبية التى يجوز توقيعها على العاملين بالقطاع العام وجعلت القمة منها جزاء الفصل من الخدمة ولم تورد بين أنواع الجزاءات التى احتوتها انتهاء الخدمة المنوّه عنه بالمادة ٨٣ من لائحة البنك فما كان يسوغ للحكم المطعون فيه الخوض فى البواعت والأحداث المعاصرة لاصدار القرار المطعون عليه ليستشف منها أن القرار المطعون فيه من قرارات الفصل التأديبي لأن هذا القرار بحكم مضمونه وملايسات اصداره وصريح عباراته والاجراءات التى صاحبت اصداره لا يستطاع معها تأويله على أنه قرار تأديبي سيما وأن البنك قد ربط قراره بواقعة تشكل سببا من أسباب انتهاء الخدمة وهى واقعة تغيب المطعون ضده عن العمل ، وأيا كان الرأى فى سلامة الأسباب التى قام عليها القرار المطعون فيه وما اذا كانت تلك الأسباب تحلّل القرار محل الصحة فى نطاق قرارات إنهاء الخدمة فإن ذلك من سلطة المحكمة المختصة بالتعقيب على موضوعا وبناء على ذلك فإن المحكمة التأديبية لا تختص ولايما بنظر الطعن بطلب انهاء القرار المشار اليه لأن مناط اختصاصها هو تعلق المنازعة بقرار تأديبي وتعمد الاختصاص للقضاء المدنى بوصفه صاحب الاختصاص العام بالفصل فيما يشور من المنازعات العمالية المتعلقة بالعاملين بالقطاع العام .

ومن حيث أن الحكم المطعون فيه قد ذهب الى خلاف هذا المذهب فانه يكون قد أخطأ في تطبيقه القانون وتأويله مما يتعين معه القضاء بالغاءه وباحالة الطعن رقم ٩٢ لسنة ٩ القضائية الى المحكمة المدنية المختصة للاختصاص فيه وذلك اعمالا لنص المادة ١١٠ مرافعات .

( طعن ٣١٤٠ لسنة ٢٩ ق جلسة ١٩٨٦/٣/٢٥ )

### القاعدة رقم ( ٤٥٣ )

المبدأ :

المادتان رقم ١٥ و ٣١ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ باصدار قانون مجلس الدولة . حول المشرع المحاكم التأديبية اختصاصين :

اولهما : محاكمة المتهمين العاملين بالجهات المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة .

ثانيهما : نظر الطعون في القرارات النهائية للسلطات التأديبية والطعون في الإجراءات الوقعة على العاملين بالقطاع العام - اطلق المشرع على الدعاوى الخاصة بمحاكمة العاملين تأديبيا وصف « الدعاوى التأديبية » واطلق على الاختصاص الثاني وصف « العلقبات او الطمسون » - الدعوى التأديبية في مفهوم قانون مجلس الدولة تنصرف الى الدعاوى التي يحاكم فيها العاملون تأديبيا ولا ينسحب على الطلبات او الطعون الخاصة بطلب الغاء القرارات التأديبية - مؤدى ذلك : ان المادة (٣٩) من قانون مجلس الدولة حينما قضت بانه اذا كان الفصل في الدعوى التأديبية يتوقف على نتيجة الفصل في دعوى جنائية وجب وقف الأول حتى يتم الفصل في الثانية - هذا النص لا ينطبق على الاختصاص الثاني .

الحكمة :

ومن حيث ان الاستفادة من الاطلاع على البندين ( تاسعا ) و ( ثالث عشر ) والبند ( ثاني عشر ) من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة رقم

٤٧ لسنة ١٩٧٢ والمادة (١٥) من القانون المذكور ان المشرع خول المحاكم التأديبية اختصاصين :

أولهما : محاكمة العاملين بالجهات المنصوص عليها في قانون مجلس الدولة .

وثانيهما : نظر الطعن في القرارات النهائية للسلطات التأديبية والطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام ، وأطلق المشرع على الدعاوى الخاصة لمحاكمة العاملين تأديبيا وصف « الدعاوى التأديبية » وأطلق على الاختصاص الآخر وصف « الطلبات أو الطعون » ، وينجلي ذلك فيما نص عليه البند ( تاسعا ) من المادة العاشرة من قانون مجلس الدولة من أن محاكم مجلس الدولة تختص — دون غيرها — بالفصل في الطلبات التي يقدمها الموظفون العموميون بالغاء القرارات النهائية للسلطات التأديبية ونص البند ( ثالث عشر ) من هذه المادة على اختصاص محاكم مجلس الدولة بنظر الطعون في الجزاءات الموقعة على العاملين بالقطاع العام ، بينما نص البند ( ثاني عشر ) على أن تختص محاكم مجلس الدولة بالدعاوى التأديبية المنصوص عليها في القانون والتي وضحتها الفقرة الأولى من المادة ١٥ من قانون مجلس الدولة فيما نصت عليه من ان المحاكم التأديبية تختص بنظر الدعاوى التأديبية عن المخالفات المالية والإدارية التي تقع من العاملين وأعضاء مجالس إدارة التشكيلات النقاوية ومن اليهم الذنب حددتهم هذه المادة ، وأردفت هذه المادة ، فان هذه المحاكم تختص بنظر الطعون المنصوص عليها في البندين ( تاسعا ) و ( ثالث عشر ) من المادة العاشرة .

ومن حيث ان المادة ٣٩ من قانون مجلس الدولة التي استند إليها الحكم المطعون فيه فيما انتهى اليه من وقف الطعن مشار المنازعة الى أن يتم الفصل في الدعوى الجنائية رقم ٤٣٨٠ لسنة ١٩٧١ جنابات الزيتون تقضي

بأنه اذا كان الفصل فى دعوى تأديبية يتوقف على نتيجة الفصل فى دعوى جنائية وجب وقف الأولى حتى يتم الفصل فى الثانية - ولما كانت الدعوى التأديبية فى مفهوم قانون مجلس الدولة ، على ما سلف بيانه ، مقصورة على الدعوى التى يحاكم فيها العامل تأديبياً أمام المحكمة التأديبية وليست الطلبات أو الطعون الخاصة بطلب إلغاء القرارات التأديبية ، فإن الحكم المطعون فيه يكون قد أخطأ فى الاستناد الى هذه المادة ويكون وقف الدعوى مشار المنازعة استناداً الى حكم هذه المادة - قد جاب الصواب ويتعين من ثم القضاء بالغاءه •

( طعن ١٦٣٤ لسنة ٢٨ ق جلسة ١٩٨٦/٥/٧١ )

#### القاعدة رقم ( ٤٤ )

##### المبدأ :

لا يجوز قبول طلب الاحالة للمعاش بالنسبة للعامل المحال للمحاكمة التأديبية بالتطبيق لنص المادة ٩٥ مكرراً من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ •

##### المحكمة :

هذا الموضوع عرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة بتاريخ ٣٠ من مايو سنة ١٩٨٧ ، فاستعرضت فتاوها !صادرة بتاريخ ١٦/٣/١٩٨٣ ملف ٩٣٤/٤/٨٦ ، والتى انتهت للأسباب الواردة فيها - الى جواز قبول طلب الاحالة الى المعاش المبكر وطبقاً لقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٠ المقدم من العامل المحال الى المحكمة التأديبية ، كما استعرضت للمادة ٩٤ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة التى تنص على أن « تنتهى خدمة العامل لأحد الأسباب الآتية :

١ - بلوغ السن المقررة لترك الخدمة •

٢ - عدم اللياقة للخدمة صحيا .

٣ - الاستقالة .

٤ - الاحالة الى المعاش أو الفصل من الخدمة .

• • • « وتنص المادة (٩٥ مكررا) من هذا القانون والمضافة بالقانون رقم ١١٥ لسنة ١٩٨٣ على أنه « يجوز للسلطة المختصة اصدار قرار باحالة العامل الى المعاش بناء على طلبه قبل بلوغ السن القانونية على الا تقل سن الطالب عند تقديم الطلب عن خمسة وخمسين سنة والا تكون المدة الباقية لبلوغه سن الاحالة الى المعاش اقل من سنة .

• • • « وتنص المادة (٩٣) من ذات القانون على أن العامل ان يقدم استقالته من وظيفته وتكون الاستقالة مكتوبة • ولا تنتهى خدمة العامل الا بالقرار الصادر بقبول الاستقالة •

فاذا احيل العامل الى المحكمة التأديبية فلا تقبل استقالته الا بعد الحكم فى الدعوى بغير جزاء الفصل أو الاحالة الى المعاش •

وتنص المادة (٩٩) من القانون على أنه « يصرف للعامل أجره الى اليوم الذى تنتهى فيه خدمته لأحد الأسباب المبينة بالمادتين ٨٠ ، ٩٤ • • •

واذا كان انتهاء الخدمة بناء على طلب العامل استحق أجره حتى تاريخ صدور قرار قبول الاستقالة أو اقضاء المدة التى تعتبر الاستقالة بعدها • • • كما استعرضت الجمعية العمومية القرار الجمهورى رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٠ المعدل بالقرار رقم ٨٤ لسنة ١٩٧٣ والذي ينص فى المادة الأولى منه على أن « يفوض الوزراء ومن في حكمهم كل فيما يخصه فى اصدار

قرارات حالة العاملين الى المعاش بناء على طلبهم وتسوية معاشاتهم وذلك وفقا للقواعد الآتية : . . . . .

وحيث ان مفاد ما تقدم أن المشرع فى القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قد اعد تنظيم موضوع المعاش المبكر والذي كان منظما بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٠ المشار اليه على نحو يجعله سبيلا خاصا من سبل الاستقالة من الخدمة ، وان وضع له شروطا ورتب عليه آثارا لا مثيل لها فى الاستقالة العادية المقررة طبقا للقواعد العامة الواردة فى المادتين ٩٧ ، ٩٨ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه الا انه يخرج به عن طبيعة الاستقالة ، ومن ثم فان طلب الاحالة الى المعاش طبقا للمادة ٩٥ مكررا سالف البيان تسرى عليه الأحكام والقيود العامة للاستقالة والتي يجب الالتزام بها دائما ومنها الحكم الوارد بالمادة ٩٧ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ التى لا يجيز قبول طلب استقالة العامل المحال الى المحاكمة التأديبية الا بعد الحكم فى الدعوى بغير جزاء الفصل أو الاحالة الى المعاش . واذا كانت هذه الجمعية قد سبق أن اتهمت بفتواها الصادرة بجلسة ١٦/٣/١٩٨٣ الى ما يخالف هذا النظر ، فان مرد ذلك ان هذا الافتاء صدر فى ظل العمل بقرار رئيس الجمهورية رقم ٤٥١ لسنة ١٩٧٠ سالف الذكر الذى لم يكن يشترط لقبول الاستقالة وفقا لأحكامه الخاصة الا يكون العامل محالا للمحاكمة التأديبية اما وقد اعد المشرع فى المادة ٩٥ مكررا تنظيم موضوع الاحالة المبكرة الى المعاش وجعلها سبيلا من سبل الاستقالة الصحية فانه يتعين تقيدها بما تنقيد به الاستقالة الصريحة .

اتمنى رأى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع الى عسدم جواز قبول طلب الاحالة للمعاش بالنسبة للعامل المحال للمحاكمة التأديبية بالتطبيق لنص المادة ٩٥ مكررا من القانون ٤٧ لسنة ١٩٧٨ .

( ملف ١٩٢/٣/٨٦ — جلطة ٢٠/٥/١٩٨٧ )

القاعدة رقم ( ٤٥ )

الليبدأ :

تقاعس الجهة الادارية فى استعمال الرخصة المقررة لها بالتخلل الاجراءات التأديبية قبل العامل المنقطع عن العمل فى المواعيد القانونية المقررة للمادة ٩٨ من نظام العاملين المدنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ قيام القرينة القانونية باعتباره مستقيلا من الخدمة .

المحكمة :

جرى قضاء هذه المحكمة على أن كلا من الاستقالة الصريحة والاستقالة الضمنية تقوم على ارادة العامل فالأولى تستند الى طلب كتابى يقدم منه والثانية تقوم على اتخاذه موقفا ينبى عن انصراف يته الى الاستقالة بحيث لا تدع ظروف الحال أى شك فى دلالاته على حقيقة المقصود ويتمثل الموقف اصرار العامل على الانقطاع عن العمل . وطبقا للمادة ٩٨ من نظام العاملين المدنين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ فان قرينة الاستقالة الضمنية المستفادة من القطاع العامل المدة المحددة مقررة لصالح النجعة الادارية التى يتبعها العامل أن شأمت اعملتها فى حقه اعتبرته مستقيلا وان لم نثما اتخذت ضده الاجراءات التأديبية خلال الشهر التالى لاقطاعه عن العمل . فاذا تقاعست عن اتخاذ سلوك الاجراء التأديبى قبل العامل المنقطع عن عمله خلال تلك المدة أو شرعت فى اتخاذ الاجراء ولكنها بعد فوات المدة قامت القرينة القانونية باعتباره مستقيلا من الخدمة .

ومن حيث ان الثابت من كتاب ادارة وسقط القاهرة التعليمية رقم ١٥ . المؤرخ ١٩٨٧/٤/١ المقدم بجلطة ١٥/٤/١٩٨٧ أن المطعون ضده قد انقطع عن العمل اعتبارا من ١٩٨٥/١٠/٥ فى غير الأحوال المصرح بها . وأن صدر قرار الادارة بتاريخ ١٩٨٥/١٢/٢١ باحاطته الى النيابة الادارية التى احالته بدورها الى المحاكم التأديبية وبذلك تكون جهة الادارة قد اتخذت

ضده الاجراءات القانونية الا أن ذلك قد تم بعد انتهاء الشهر التالى للأقطاع ومن ثم تكون خدمة المطعون ضده قد انتهت بحكم القانون حيث لم تستعمل جهة الادارة الرخصة المقررة لها باتخاذ الاجراءات التأديبية قبله فى المواعيد القانونية وكان يتعين عليها أن تصدر قرار بانهاء خدمة المطعون ضده وتعطيه شهادة بذلك وبمدة خدمته السابقة . واذا تقاعست عن ذلك فان هذا الامتناع من جانبها يعتبر قرارا سلبيا منها بالامتناع عن انتهاء خدمة المطعون ضده بالمخالفة للقانون . واذا ذهب الحكم المطعون فيه الى هذا المذهب وقضى بوقف تنفيذ القرار السلبى المطعون فيه فان يكون قد أصاب وجه الحق فى قضائه ويكون الطعن فى غير محله متمين الرضى .

( ملعن ٢٥٥٥ لسنة ٨٢ ق جلسة ١٩٨٧/٦/٩ )

#### القاعدة رقم ( ٥٦ )

##### المبدأ :

المنازعة فى التحصيل هى فى حقيقتها منازعة فى التمويل الذى يتحمله العامل على اساس مسئولية التنية عن خطئه الشخصى - لا تنقيد هذه المنازعة بميعاد دعوى الانفاء حتى ولو كانت مرتبطة بقرار مجازاة العامل عن المخالفات النسوية اليه .

##### الحكمة :

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن قرار خصم المبلغ المشار اليه من راتب الطاعن انما صدر من ادارة كفر الشيخ التعليمية لما نسب للطاعن وهو من العاملين بمدرسة زراعة ميت علوان التابعة لهذه الادارة من أنه استولى على مكافآت ومبالغ نقدية وادوات كتابية لحياب مدرسة الحطيات ذات الفصل الواحد دون أن تكون هذه المدرسة قائمة فى الحقيقة .

ومن حيث ان قرار تحميل المدعى لهذا المبلغ وخصمه من راتبه وهو القرار المطعون فيه انما صدر من الجهة الادارية باعتبار ما اتهمت اليه من مسئولية اطاعن عن المبالغ والأدوات التي صرفت له بدون وجه حق بسبب تلك المدرسة .

ومن حيث أن الفقرة الأخيرة من المادة ٨٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ تنص على أن « لا يسأل العامل الا عن خطئه الشخصي » .

ومن حيث أن الفقرة الأخيرة من المادة ٨٧ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة المخالفات النسوبة اليه المتعلقة بتلك المدرسة ، وبالتالي مدى سرعية قرار الجهة الادارية بخصم المبلغ المشار اليه من راتبه تطبيقاً للفقرة الأخيرة من المادة ٧٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة سالفة الذكر . فان تلك المنازعة وان كانت مرتبطة عادة بقرار مجازاة العامل عن المخالفات المنسوبة اليه الا أنها في حقيقتها منازعة في التعويض الذي يتحمله العامل على أساس مسئوليته المدنية عن خطئه الشخصي فلا تتقيد بالمواعيد المقررة لرفع دعوى الالغاء والمنصوص عليها في المادة ٢٤ من القانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ بشأن مجلس الدولة وهي ستون يوماً من تاريخ نشر القرار الاداري المطعون فيه في الجريدة الرسمية أو في النشرات التي تصدرها المصالح العامة أو اعلان صاحب الشأن به .

ومن حيث أن المنازعة في تحميل المدعى بتلك المبالغ هي في حقيقتها منازعة في التعويض الذي يتحمله العامل على أساس مسئوليته المدنية عن خطئه الشخصي طبقاً للمادة ٧٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧/١٩٧٨ فان منازعة المدعى هذه أو طعنه في قرار

الخصم من رآيه على هذا الأساس لا يتقيد بالمواعيد المقررة لرفع دعوى  
الانفاء .

ومن حيث أن المحكم المطعون فيه خالف هذا النظر فإنه يكون قد  
خالف القانون واخطأ في تطبيقه وتأويله الأمر الذى يكون معه هذا الحكم  
خليفاً بالانفاء .

ومن حيث أنه بالنسبة لمدى مشروعية قرار تحصيل الطاعن بالمبلغ المشار  
اليه خصما من مرتبه فإن الثابت من المستندات المقدمة فى هذه المنازعة أن  
بعض الأشخاص بقرية الحيطات بمركز كفر الشيخ تقدموا بشكوى ضد  
الطاعن أشاروا فيها الى أنه فتح مدرسة ذات فصل واحد بطريقة وهمية فى  
مسكنه ليتمكن من صرف مكافآت مالية ومرتبات وأدوات كتابية وتغذية  
بدون وجه حق لحساب هذه المدرسة ، وقد أحيلت هذه الشكوى من النيابة  
الإدارية الى النيابة العامة التى قامت بإجراء التحقيق وبسؤال الشاكين . .  
و . . . قررا بمضمون شكواهما السالفة وازادوا بأن المشكو فى حقه  
كان يستقبل تلاميذ هذه المدرسة فى منزله بقرية منشأة الصفا التابعة لقرية  
الحيطات مركز كفر الشيخ وأنه كان يدير المدرسة بمعاونة بعض المدرسين،  
وبسؤال . . . فلوجه بإدارة كفر الشيخ التعليمية بالتحقيقات فسرر أن  
المدرسة ذات الفصل الواحد كانت موجودة فعلا بمنزل الطاعن وتزاول  
نشاطها بانتظام وكان - أى الشاهد - يقوم بزيارتها مرة كل شهرأ بدءا من  
عام ١٩٧٩ وكانت تلك المدرسة تسير سيرا حسنا وفى الخطة المقررة ويتم  
صرف الكتب والأدوات الكتابية والتغذية للدارسين بها . وكانت تلك  
المدرسة منشأة بقرار إدارى وتبع مدرسة زراعة ميت علوان الابتدائية  
باعتبارها المدرسة الأم وازاد أنه نظرا لتصدع مباني المدرسة الأم ونقلها

من مكانها الى مدينة كفر الشيخ ولكون الطعن هو المشرف على المدرسة ذات الفصل فقد طلب في تقريره المؤرخ ١٢/٦/١٩٨٢ اغلاق هذه المدرسة. وقد تم غلقها بناء على ذلك .

وبسؤال . . . مدير التعليم الابتدائي بإدارة كفر الشيخ الابتدائية بالتحقيقات قرر أنه عند توجهه الى تلك المدرسة في شهر نوفمبر ١٩٨٢ تبين عدم وجود مقر لها أو سجلات أو تلاميذ فطلب غلقها وتم ذلك ، حيث أنه نسلم العمل بالإدارة التعليمية بكفر الشيخ اعتباراً من شهر سبتمبر ١٩٨٢ وأنه يمكن معرفة ذلك من المدير السابق للتعليم الابتدائي .

وبسؤال . . . مدير التعليم الابتدائي بكفر الشيخ السابق قرر أنه كان يشغل هذه الوظيفة قبل خلفه . . . وان المدرسة المذكورة ذات الفصل الواحد هي من نوع المدارس التي تفتح في الأماكن النائية المحرومة من التعليم وهي تتبع المدرسة الأم ، وازداد أن هذه المدرسة كانت موجودة فعلاً وكانت الدراسة بها تسير سيراً حسناً وتودع التقارير المكتوبة بشأنها بمعرفة موجه القسم بإدارة كفر الشيخ التعليمية .

وبسؤال . . . قررت أنها كانت طالبة بتلك المدرسة واجتازت سنواتها الثلاث بنجاح ثم التحقت بعد ذلك بالمعهد الإعدادي الأزهرى بالقناوى وأضافت بأن الدراسة في هذه المدرسة كانت مسائية ومنتظمة وانها كانت كبة الدارسين فيها تسلم الأدوات والكتب الدراسية والتغذية المقررة ، كما كان أخوها يدرس في ذات المدرسة .

وبسؤال . . . بالتحقيقات قرر أن تلك المدرسة كانت موجودة حقيقة وأنه أحد الذين قاموا بالتدريس فيها ، وان الدراسة كانت منتظمة بها ويتم توزيع الكتب والأدوات على الدارسين فضلاً عن التغذية المقررة .

ومن حيث أن الثابت من المستندات والأوراق أن النياية العامة اتهمت الى حفظ هذا التحقيق اداريا لما ثبت لها من التحقيقات ان المدرسة المشار اليها كانت قائمة فى الحقيقة ومن ثم فلم تثبت التهمة المسندة الى الطاعن والمتعلقة باستيلائه على المبالغ والأدوات المشار اليها .

ومن حيث أنه طبقا للفقرة الثالثة من المادة ٧٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ١٩٧٨/٤٧ فإن العامل لا يسأل مدنيا إلا عن خطئه الشخصى ، ومن المقرر أن الخطأ الشخصى الذى يسأل عنه الموظف فى ماله الخاص هو الخطأ الذى يكشف عن نزوات مرتكبة وعدم تبصره وتغيبه منفعة الخاصة أو قصد النكاية أو الاضرار بالغير أو هو الخطأ الجسيم .

ومن حيث أن المخالفات المنسوبة الى الطاعن والمتعلقة باستيلائه على المكافآت والمبالغ والأدوات المنصرفة لحساب هذه المدرسة بدون وجه حق لم تثبت فى حقه على النحو السالف ثبوتا يقينا يدعو للاطمئنان الى أنه ارتكب فعلا تلك الأفعال التى تعد من قبيل الاستيلاء على هذه المبالغ والأشياء المنصرفة لحساب هذه المدرسة ، فانه لا يمكن الزامه أو تحميله بأى مبالغ فى هذا الشأن ، اذ أنه يشترط فى الخطأ الشخصى الموجب لمسئولية الموظف بادية ذى بدء أن تكون الوقائع المشككة له والمنسوبة الى الموظف ثابتة فى حقه يقينا حتى يمكن الزامه فى ماله الخاص بالاضرار التى اصابته الادارة فى هذا الشأن . وعلى هذا المقضى فان القرار المطعون فيه والخاص بنخصم مبلغ ١٦١٠ر٤٩٦ جنيه من مرتب الطاعن يعد قرارا مخالف لقانون مما يضمن معه الحكم بالقائه .

( ملن ٢٠٢٨ لسنة ٣٢ ق جلسة ١٣/٢/١٩٨٨ )

### القاعدة رقم ( ٤٥٧ )

#### المبدأ :

الدفع بسقوط الدعوى التأديبية بانتهاء مدة الضمان المحددة بالعقد الإدارى - غير صحيح - أساس ذلك : مدة الضمان العقدي هي إحدى الأحكام العقدية التي تحكم العلاقة بين المفاوض و جهة الإدارة - لا أثر لهذه المدة على المسؤولية التأديبية التي تبنى على المخالفات الإدارية التي تسقط وفقاً لميعاد سقوط الدعوى التأديبية دون ما ارتباط بميعاد الضمان اللائعى أو التعاقدى .

#### الحكمة :

من حيث أنه عن النemy على الحكم المطعون فيه بسقوط المخالفة المنسوبة الى الطاعنين بانتهاء مدة الضمان المحددة للعملية فهو نemy فى غير محله لأن مدة الضمان العقدية هي إحدى الأحكام العقدية التي تحكم العلاقة بين المفاوض و جهة الإدارة ولا أثر لها على المسؤولية التأديبية التي تبنى على المخالفات الإدارية تلك التي تسقط وفقاً لميعاد سقوط الدعوى التأديبية دون ما ارتباط بميعاد الضمان اللائعى أو التعاقدى .

ومن حيث أن مقتضى ما تقدم ان حكم المحكمة التأديبية المطعون فيه يكون قد صدر موافقاً لصحيح حكم القانون بما لا مطعن عليه . الأمر الذى يضمن معه الحكم بقبول هذا الطعن شكلاً وفى موضوعه يرفضه .

( طعن ٣٠٦٣ لسنة ٣١ ق جلسة ١٩٨٨/٢/٢٠ )

## القاعدة رقم ( ٥٨ )

### المبدأ :

إذا كان الخطأ مرده الى مجرد إهمال العامل بواجبات وظيفته ولم يقصد من ورائه التكاية او الإضرار بمصالح المرفق ، او كان إهماله غير مصطبغ بطابع شخصي وإنما ينم عن موظف عرضة للخطأ والصواب ، فلا يسأل مدنيا عنه ، ولا يصح تبعا لذلك الرجوع عليه في ماله الخاص بتعويض الضرر المترتب عليه .

### الفتوى :

الموضوع عرض على الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع بجنستها المنعقدة بتاريخ ١٢/٥/١٩٩٠ ، فاستبان لها ان المادة ٧٨ من قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ بعد ان نصت على أن « كل عامل يخرج على مقتضى الواجب في أعمال وظيفته أو يظهر بمظهر من شأنه الإخلال بكرامة الوظيفة يجازى تأديبيا ٠٠٠ » ، اضافت الى ذلك أنه لا يسأل العامل مدنيا الا عن خطئه الشخصي . وهذا الحكم الأخير ما هو الا تقنين لما هو مقرر في الفقه والقضاء الإداري من ان الموظف لا يسأل عن أخطائه المصلحية ، وإنما يسأل فقط عن خطئه الشخصي .

ومن حيث أن أحكام المحكمة الإدارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لتسمى الفتوى والتشريع استقرت على أنه لا توجد ثمة قاعدة عامة مجردة تضع ضوابط محددة تفصل بوجه قاطع بين الأخطاء الشخصية، وإنما يتجدد كل فرع من هذه الأخطاء في كل حالة على حدة تبعا لما يستخلصه القاضي من ظروفها وملابساتها مستهديا في ذلك بعيد من المعايير منها فية الموظف ومبلغ الخطأ من الجساماة والدافع الى ارتكابه ،

للخطأ أو الصواب ، فان خطأ « يعتبر فى هذه الحالة مرفقيا ، اما اذا كان انعمل الضار مصطبغا بطابع شخصى يكشف عن الانسان بضعفه وشهواته ونزواته وعدم تبصره ويقصد من ورائه النكاية أو الاضرار أو ابتغاء منفعة ذاتية فان الخطأ فى هذه الحالة يعتبر خطأ شخصيا وهو يعتبر كذلك ايضا ولو لم تتوافر فيه هذه النية اذا كان الخطأ جسيما وتحديد درجة جسامته الخطأ مسألة نسبية تتغير تبعا للظروف المختلفة ويستهدى فيها بارادة الموظف المتوسط الكفاية الذى يوجد فى ظروف مماثلة لتلك التى كان عليها الموظف المخطئ ( حكم المحكمة الادارية العليا فى الطعن رقم ١١٨٣/١٠ ق ، جلسة ١٩٦٩/٣/٣٠ ، وحكمها فى الطعن رقم ١٤٣٧/١٣ ق ، جلسة فاذا كان العمل الضار غير مصطبغ بطابع شخصى بل يتم عن موظف معرض ١٩٧٣/٥/٣٠ ) وكذلك انتهت الجمعية العمومية فى فتاها رقم ١٢٨ بجلسته ١٩٨٦/٢/٥ الى ان الخطأ يعتبر شخصيا ، ويسأل عنه العامل مدنيا اذا كان العمل الضار مصطبغا بطابع شخصى يكشف عن الانسان بضعفه ونزواته وعدم تبصره ، اما اذا كان العمل غير مصطبغ بطابع شخصى ويتم عن موظف عرضه للخطأ والصواب فان الخطأ فى هذه الحالة يكون مرفقيا فالناط بالتقصد الذى ينطوى عليه الموظف وهو يؤدى واجبات وظيفته • ومن ثم فان الجريمة التى يرتكبها الموظف لا تعتبر من قبيل الخطأ الشخصى الا اذا كانت منتهى الصلة بالوظيفة أو اذا ارتكبت عمدا أو اخطوت على درجة جسيمة من الخطأ ( فى هذا المعنى ايضا ، فتوى الجمعية رقم ٨٦/٦/٤١٣ جلسة ١٩٩٠/١٠/٣ ) •

ومن حيث انه على مقتضى ما تقدم ، فانه لا يجوز لجهة الادارة ان ترجع على أى من تأييدها فى ماله الخاص لاقتضاء ما تحمله من اضرار عن اخطائهم الا اذا اتسم هذا الخطأ بالطابع الشخصى — على الوجه المتقدم ببراعة قدرة العامل ومبلغ علمه وتأهيله وحالته الوظيفية ، وكل طرف آخر

مما يتصل به أو بالواقعة التي اسندت اليه . اما اذا كان الخطأ مرده الى مجرد اهمال العامل بواجبات وظيفته ولم يتخ من ورائه النكاية أو الاضرار بصالح المرفق ، أو كان اهماله غير مصطبغ بطابع شخصي وانما ينم من موظف عرضه للخطأ والصواب فلا يسأل مدنيا عنه ، ولا يصح نبعاً لذلك الرجوع عليه في ماله الخاص بتعويض الضرر المترتب عليه .

ومن حيث انه لما كان ذلك ، فانه لئن كان العاملون المشار اليهم قد ارتكبوا في واقع الحال على ما ظهر من تحقيقات النيابة الادارية المشار اليها الخطأ الوارد بيانه بها ، وهو خطأ نجم عنه الحاق ضرر مالي بالمصلحة تمثل في قيمة اصلاح التلفيات بالوحدة رقم ( ٢ ) بمحطة طلبات ابو المنجا ، الا ان الواضح انه غير مصطبغ بطابع شخصي اذ ليس من دليل على استهدافهم به منفعة شخصية ولا على ان قصدهم كان منصرفاً للنكاية أو الاضرار بالمصلحة ، كما ان هذا الخطأ لا يتسم بالاجساماة التي من شأنها اعتباره خطأ شخصياً يسأل عنه في ماله الخاص بمرئاة وضعهم الوظيفي وقدرتهم وكفايتهم ومبلغ علمهم في مثل حالتهم وظروفهم ، وما هو ظاهر من طول مدة استعمال الوحدة ، اذ انها تعمل منذ عام ١٩٥٤ ، فضلاً عن أن مسبب العطل في الوحدة يرجع الى ضعف المعدن مما أدى الى كسر المسامير المثبتة للريش فوق جسم الطلبة من أسفل مما يرجع الى ما قدمته الجهة الادارية من ادوات غير مناسبة لحالتها وحسن تشغيلها كما انه ينسب الى جهة الادارة تراخيها في القيام بوظيفتها في الرقابة على صيانة الآلات وتقديم قطع غيارها اللازمة والمناسبة دائماً في حالة صالحة للاستعمال وهو ما يدخل في نطاق مهامها باعتبارها القائمة على استمرار المرفق وحسن ادارته . ومن أجل ذلك فان ما وقع من العاملين المذكورين يعتبر خطأ مرققياً ، الامر الذي يستتبع تحميل تهمة اصلاح الوحدة المشار اليها على ( ٦٥ - ٢ )

جانب الحكومة ، وهو الرأي الذى اتته اليه - بحق - فتوى ادارة الفتوى لوزارة الرى على التفصيل السابق .

لذلك :

اتته الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع الى صحة ما اتخذته جهة الادارة من اجراءات حساب قيمة اصلاح اعادة الوحدة المشار اليها على جانب الحكومة الى اصلها .

( ملف ٢٧٨/١/٥٤ فى ١٢/٢٥ / ١٩٩٠ )

القاعدة رقم ( ٤٥٩ )

البدا :

صفة الموظف العام ليست هى المعيار الحاسم فى اختصاص مجلس الدولة بموضوع التأديب - مجلس الدولة يختص بالنظر فى الطعون التأديبية القائمة من افراد ليست لهم صفة الموظف العام - يختص ايضا مجلس الدولة بالنظر فى الدعاوى التأديبية الخاصة بمامل القطاع العام والجمعيات والهيئات الخاصة - انتفاء صفة الموظف العام عن شخص ما لا يفيد عدم اختصاص مجلس الدولة بنظر الدعوى التأديبية القائمة ضده او الطعن التأديبى المقام منه .

الحكمة :

« ان صفة الموظف العام ليست هى المعيار الحاسم فى اختصاص مجلس الدولة بموضوع التأديب ذلك انه يختص بالنظر فى الطعون التأديبية القائمة من افراد ليست لهم صفة الموظف العام كأعضاء النقابات المهنية وطلبة الجامعات ، كما يختص بالنظر فى الدعاوى التأديبية الخاصة بماملين فى القطاع العام والجمعيات والهيئات الخاصة لا يملكون هذه الصفة ، فانتفاء صفة الموظف العام عن شخص ما لا يعنى عدم اختصاص

مجلس الدولة بنظر الدعوى التأديبية المقامة ضده أو الطعن التأديبي المقام منه » .

( طعن ١٢٦١ لسنة ٣٥ ق جلسة ١٩٩١/٢/٢ )

### القاعدة رقم ( ٤٦٠ )

#### المسبب :

الخصومة التأديبية لا تنعقد ولا تتصل بها المحكمة المختصة إلا اذا اقيمت بالإجراءات التي نص عليها القانون . - بغير ذلك لا تقوم الدعوى التأديبية أو تنعقد الخصومة .

#### الحكمة :

« ومن حيث ان الطاعن طعن على هذا الحكم مؤسسا طعنه على أسباب خمسة على النحو التالي :

١ - الخطأ في تطبيق القانون لعدم قيام قاضى محكمة الصف بتحقيق انشكوى .

٢ مخالفة القانون لاحالة الأوراق الى محكمة الجيزة الابتدائية مباشرة بالمخالفة لنص المادة ٤٤ من لائحة المأذونية .

٣ - الفساد فى الاستدلال حيث انه ليس ممنوعا على المأذون عقد قران أى زوجين فى مكتبه اذا حضر الطرفان اليه وفقا للمادة ٢٠ من لائحة المأذونية .

٤ - القصور فى التسييب لعدم اثبات المخالفة المستوجبة للعقاب حيث لم تعرض المحكمة لدفاع الطاعن من ان عقد القران تم بناء على طلب الطرفين فى مكتبه وفى دائرته .

٥ - التعسف فى استعمال السلطة - لعدم ملاءمة الجزاء للمخالفة المنسوبة الى الطاعن •

ومن حيث انه عن السبب الثانى من اسباب الطعن بشأن مخالفة انحكم للقانون لاحالة الأوراق الى محكمة الجيزة الابتدائية مباشرة بالمخالفة لنص المادة ٤٤ من لائحة المأذونية وقال الطاعن فى بيان ذلك ان الحكم المطعون فيه لم تسبقه اتباع الاجراءات التى استلزمها المادة المذكورة لعدم عرض الأوراق على السيد المستشار رئيس محكمة الجيزة الابتدائية حتى يستعمل سلطته فى توقيع الجزاء المناسب أو يحيل الأوراق الى الدائرة المختصة وان هذه الدائرة لم تضم الملف الخاص بالطاعن المشار اليه فى المادة ١٧ من اللائحة •

ومن حيث ان المادة ٤٤ من لائحة المأذونية الصادرة بقرار وزير العدل الصادر بتاريخ ١٩٥٥/١/٤ والقرارات المعدلة له ، تنص على ان « لرئيس المحكمة ان ينذر المأذون بسبب ما يقع منه من مخالفات فاذا رأى ان ما وقع منه يستوجب عقوبة أشد أحال الأمر الى الدائرة المنصوص عليها فى المادة الثانية » وعلى الدائرة اخطار المأذون بالحضور امامها لسماع اقواله والاطلاع على التحقيقات والملف المشار اليه فى المادة ١٧ •

ولها ان تأمر باجراء أى تحقيق عند الاقتضاء كما ان لها ان تقرر وقف المأذون عن عمله حتى تنتهى محاكمته تأديبياً وللدائرة ان توقع على المأذون اية عقوبة من العقوبات المنصوص عليها فى المادة السابقة ولا يجوز توقيع عقوبة الانذار لاكثر من ثلاث مرات •

وتنص المادة الثانية المشار اليها على ان تختص دائرة الاحوال الشخصية بالمحكمة الابتدائية بالنظر فى المسائل الآتية :

٢ - تأديب المأذونين • وتسجيل القرارات التي تصدرها الدائرة  
في دفتر يعد لذلك •

وتنص المادة ١٧ من اللائحة على ان تعد المحكمة الجزئية المختصة  
ملفا لكل مأذون يحتوى على طلبات الاجازة . . . . والاضطرابات  
النواردة من المحكمة الكلية في شأن الشكاوى والتحقيقات وما تم فيها  
وفقرات انوقف والقرارات التأديبية الصادرة •

ومن حيث ان مؤدى نص المادة ٤٤ من لائحة المأذونين المشار  
اليها ان الاختصاص بحالة المأذون المطلوب محاكمته تأديبيا لما وقع  
منه من مخالفات الى الدائرة المنصوص عليها في المادة الثانية ينمقد وفقا  
لصريح نص المادة لرئيس المحكمة ورئيس المحكمة المقصود في هذه  
المادة هو رئيس المحكمة الابتدائية التي يتبع في ادارتها عمل المأذون  
لانها هي المحكمة التي تختص احدى دوائرها وهي دائرة الاحوال  
الشخصية بالمحكمة الابتدائية بتأديب المأذونين وفقا لنص المادة الثانية  
من اللائحة فلرئيس المحكمة أن يكتفى بانذار المأذون بسبب ما يقع منه  
من مخالفات وله اذا رأى ان ما وقع منه يستوجب عقوبة اشد من الانذار  
احال الامر الى دائرة الاحوال الشخصية بالمحكمة لمحاكمته تأديبيا بمفاد  
ما تقدم ان قرار احالة المأذون للمحاكمة التأديبية امام الدائرة المنصوص  
عليها في المادة الثانية يجب ان يصدر من رئيس المحكمة الابتدائية التي  
يقع في دائرتها عمل المأذون وان الدائرة المختصة لا تتصل بالدعوى

التأديبية للمأذونين الا اذا احيلت اليها بقرار من رئيس المحكمة فالمرجع  
هي لائحة المأذونين حدد السلطة التي تملك تحريك الدعوى التأديبية  
ضد المأذون لمحاكمته تأديبياً فيما نسب اليه من مخالفات فمن المقرر  
كأصل عام — في الدعاوى بصفة عامة والدعاوى التأديبية بصفة خاصة  
ان المحكمة التأديبية المختصة — أو مجلس التأديب — لا يتصل بالدعوى  
التأديبية الا اذا اقيمت امامها الدعوى على النحو المبين في القانون — وعلى  
ذلك نصت للمادتين ١٤ ٢٣ من قانون النيابة الادارية رقم ١١٧ لسنة  
١٩٥٨ حيث نصت المادة ١٤ على انه اذا رأت النيابة الادارية ان المخالفة  
تستوجب جزاء اشد مما تملكه الجهة الادارية احوالت النيابة الاوراق الى  
المحكمة التأديبية المختصة ونصت المادة ٢٣ على ان ترفع الدعوى التأديبية  
من النيابة الادارية بايداع أوراق التحقيق وقرار الاحالة بسكرتارية المحكمة  
المختصة وعلى هذا الحكم نصت المادة ٣٤ من قانون مجلس الدولة رقم  
٤٧ لسنة ١٩٧٢ .

ومن حيث ان مؤدى ما تقدم ان الخصومة التأديبية لا تنعقد ولا تتصل  
بها المحكمة المختصة الا اذا اقيمت بالاجراءات التى نص عليها القانون بقرار  
احالة من السلطة المختصة سواء كانت من النيابة الادارية مثلاً بالنسبة  
للمحاكم التأديبية أو من الجهة الادارية التى نص عليها القانون بالنسبة  
للمجالس التأديبية — ومثلها الدائرة المختصة بمحاكمة المأذونين تأديبياً  
على النحو السابق بياحه ، وبغير ذلك لا تقوم الدعوى التأديبية أو تنعقد  
الخصومة أصلاً ، فلا تملك المحكمة أو مجلس التأديب التصدى لنظر دعوى  
لم تتصل بها بالاجراءات القانونية السليمة بغير قرار احالة اليها ، أو بقرار

احالة باطل صادر من سلطة غير مختصة باصداره وتترتب في مثل هذه الاحوال بطلان الحكم الصادر بغير قرار احالة أو بقرار احالة بطل نوقوع بطلان في اجراءات الدعوى يؤثر في الحكم الصادر فيها •

ومن حيث انه لما كان ذلك وكان الحكم المطعون فيه الصادر من الدائرة ١٧ بالمحكمة الابتدائية للاحوال الشخصية - للولاية على النفس - لم تشر الى احالة الموضوع اليها من رئيس المحكمة كما تنص على ذلك المادة ٤٤ من لائحة المأذونين - على النحو السابق بيانه - كما خلت الأوراق مما يثبت صدور مثل هذا القرار من الجهة المختصة وهو رئيس المحكمة الابتدائية للاحوال الشخصية - فان المحكمة تكون قد اتصلت بالدعوى التأديبية الصادر فيها الحكم المطعون فيه بغير الطريق القانوني لعدم صدور قرار احالة الطاعن اليها من رئيس المحكمة - الامر انذى يترتب عليه انعدام الخصومة التأديبية ضد الطاعن وانعدام الحكم الصادر فيها وخاصة ان الحاضر عن الجهة الادرية المطعون ضدها - وزارة العدل - لم يقدم للمحكمة ما يثبت وجود مثل هذا القرار أو يرد على ما اثاره دفاع الطاعن بهذا الشأن في تقرير طعنه الامر الذى يتعين معه القضاء بالغاء الحكم المطعون فيه لانعدامه ودون حاجة الى التمرض لأسباب الطعن الأخرى •

وحيث ان انعدام الحكم المطعون فيه على النحو المتقدم وعدم اتصال المحكمة أصلا بالدعوى باجراءات قانونية سليمة فان الأمر يقتضى الغاء الحكم ولا وجه لاعادة الدعوى مرة أخرى الى الدائرة المختصة •

( طعن ١٤٢٠ لسنة ٣٧ ق جلسة ١٩٣/٤/٢٤ )

## القاعدة رقم ( ٤٦١ )

### المبدأ :

طبقا للقانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن السلطة القضائية فإن -  
محاكمة موظفى المحاكم والنيابات أمام مجلس التأديب تخضع للأصول  
والإجراءات المقررة فى المحاكمات التأديبية سواء كانت موضوعية أو إجرائية -  
اذ تؤدي مجالس التأديب وظيفة المحاكم التأديبية .

### المحكمة :

» ومن حيث ان قانون السلطة القضائية رقم ٤٦ لسنة ١٩٧٢ قد نص  
فى المادة ١٦٦ منه على أن لا توقع العقوبات الا بحكم من مجلس  
التأديب . وفى المادة ١٦٧ على أن يشكل مجلس التأديب فى محكمة  
الانتص وفي كل من محاكم الاستئناف من مستشار تنتخبه الجمعية العامة  
ومن المناصب العام وكبير كتاب المحكمة وفى المحاكم الابتدائية والنيابات  
من رئيس المحكمة أو رئيس النيابة أو من يقوم مقامه وكبير الكتاب  
ويستبدل به كبير المحضرين عند محاكمة أحد المحضرين ورئيس القلم  
اجرائى عند محاكمة أحد كتاب النيابة وفى المادة ١٦٨ على أن يجوز أن  
تقام الدعوى التأديبية ضد موظفى المحاكم والنيابات بناء على طلب رئيس  
المحكمة بالنسبة لموظفى المحاكم وبناء على طلب النائب العام ورئيس النيابة  
بالنسبة لموظفى النيابة ، وفى المادة ١٦٩ على أن تتضمن ورقة الاتهام  
التي تعلن بأمر رئيس مجلس التأديب التهمة أو التهم المنسوبة الى المتهم  
وبيانا موجزا بالأدلة عليها واليوم المحدد للمحاكمة ويحضر المتهم بشخصه  
أمام المجلس وله أن يقدم دفاعه كتابة وان يوكل عنه محاميا وتجرى المحاكمة  
فى جلسة سرية .

ومن حيث أن المستفاد من النصوص السالفة الواردة بقانون السلطة

القضائية أن محكمة موظفي المحاكم والنيابات أمام مجلس التأديب المشار إليه انما تخضع للاصول والمبادئ المقررة في المحاكمات التأديبية سواء كانت موضوعية أو إجرائية إذ تؤدي مجالس التأديب وظيفة المحاكم التأديبية بالفصل في المسألة التأديبية فكلاهما سلطة تأديبية تفصل في محاكمة مسلكية تأديبية وتوقع جزاءات تأديبية من نفس النوع على من ثبت إخلاله بواجبات الوظيفة أو خروجه على مقتضياتها أو ينتهي الأمر إلى القضاء بالبراءة متى انحسر المأخذ الإداري عن سلوك العامل .

ومن حيث أن المادة ٤٣ من قانون مجلس الدولة رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٢ قد قضت بأن تصدر أحكام المحاكم التأديبية مسببة ويوقعها الرئيس والأعضاء .

ومن حيث أن قانون المرافعات قد نص في المادة ١٦٧ على أنه لا يجوز أن يشترك في المداولة غير القضاة الذين سمعوا المرافعة والا كان الحكم باطلا ، وفي المادة ١٦٩ على أن تصدر الأحكام بأغلبية الآراء .

ومن حيث أن قضاء هذه المحكمة قد استقر على أن حضور عضو زيادة على العدد الذي عينه القانون ، وسماعه المرافعة واشتراكه في إصدار الحكم من شأنه أن يبطل الحكم وذلك صدعا للمبادئ العامة في الاجراءات القضائية ولما يتضمنه ذلك من اعتداء على حقوق الدفاع إذ قد يكون لهذا العضو الرابع اثر في اتجاه الرأي في مصير الدعوى فضلا عما فيه من تجهيل بأعضاء المحكمة الذين أصدروا الحكم ، والبطلان في هذه الحالة من النظام العام ولذا تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها .

ومن حيث أن الثابت من الأوراق أن قرار مجلس التأديب المطعون فيه قد صدر من أربعة إذ صدر برئاسة رئيس المحكمة وعضوية كل من رئيس

النيابة وكبير الكتاب وكبير المحضرين وقد وقع جميعهم على مسودته ومن ثم يكون ذلك القرار باطلا منعين الالفاء وقد فأى عن الالتزام بالتشكيل الذى حدده القانون ووجب أن يكون من ثلاثة أعضاء حددهم حصرا ولا مقنع فيما قد يقال من أن مجلس التأديب كان يصدد محاكمة فريقين من المحالين انيه أحدهما من موظفى المحكمة والآخر من المحضرين اذ لا يجوز أن يشترك كبير الكتاب فى محاكمة أحد المحضرين كما لا يجوز العكس بأذ يشترك كبير المحضرين فى محاكمة أحد موظفى المحكمة » .

( طمن ٢٥٩٤ لسنة ٣٨ ق جلسة ١٥/٥/١٩٩٣ )

## سابقة أعمال البار العريية للموسوعات

( حسن الفكهناني - محام )

خلال ما يقرب من نصف قرن

### أولا - المؤلفات :

- ١ - المدونة العمالية فى قوانين العمل والتأمينات الاجتماعية « الجزء الاول والثانى والثالث » .
- ٢ - المدونة العمالية فى قوانين اصابات العمل والتأمينات الاجتماعية .
- ٣ - الرسوم القضائية ورسوم الشهر العقارى .
- ٤ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين العمل .
- ٥ - ملحق المدونة العمالية فى قوانين التأمينات الاجتماعية .
- ٦ - التزامات صاحب العمل القانونية والمدونة العمالية الدورية .

### ثانيا - الموسوعات :

- ١ - موسوعة العمل والتأمينات : ( ١٦ مجلدا - ١٥ الف صفحة ) .  
وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض المصرية ، وذلك بشأن العمل والتأمينات الاجتماعية .
- ٢ - موسوعة الضرائب والرسوم والدعقة : ( ٢٢ مجلدا - ٢٥ ألف صفحة ) وتتضمن كافة القوانين والقرارات وآراء الفقهاء وأحكام المحاكم ، وعلى رأسها محكمة النقض وذلك بشأن الضرائب والرسوم والدعقة .
- ٣ - الموسوعة التشريعية الحديثة : ( ٥٢ مجلدا - ٦٥ ألف صفحة ) .  
وتتضمن كافة القوانين والقرارات منذ عام ١٨٦١ حتى الآن .

٤ - موسوعة الأمن الصناعي للدول العربية : ( ١٥ جزء - ١٢ ألف صفحة ) وتتضمن كافة القوانين والوسائل والأجهزة العلمية للأمن الصناعي بالدول العربية جميعها ، بالإضافة الى الأبحاث العلمية التي تناولتها المراجع الأجنبية وعلى رأسها ( المراجع الأمريكية والأوروبية ) .

٥ - موسوعة المعارف الحديثة للدول العربية : ( ٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة ) وتتضمن كافة المعلومات والبيانات التجارية والصناعية والزراعية والعلمية .... الخ لكل دولة عربية على حدة . ( نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٥ ) .

٦ - موسوعة تاريخ مصر الحديث : ( جزئين - ألفين صفحة ) وتتضمن عرضاً مفصلاً لتاريخ مصر ونهضتها ( قبل ثورة ١٩٥٢ وما بعدها ) ( نفذت وسيتم طباعتها خلال عام ١٩٩٥ ) .

٧ - الموسوعة الحديثة للمملكة العربية السعودية : ( ٣ أجزاء - ألفين صفحة ) وتتضمن عرضاً حديثاً للنواحي التجارية والصناعية والزراعية والعلمية .... الخ . بالنسبة لكافة أوجه نشاطات الدولة والأفراد . ( نفذت وسيتم طباعتها بعد تحديث معلوماتها خلال عام ١٩٩٤ ) .

٨ - موسوعة القضاء والفقه للدول العربية : ( ٣٣٠ جزء ) . وتتضمن آراء الفقهاء وأحكام المحاكم في مصر وباقي الدول العربية لكافة فروع القانون مرتبة موضوعاتها ترتيباً أبجدياً .

٩ - الوسيط في شرح القانون المدني الأردني : ( ٥ أجزاء - ٥ آلاف صفحة ) ويتضمن شرحاً وافياً لنصوص هذا القانون مع التعليق عليها بآراء فقهاء القانون المدني المصري والشريعة الإسلامية السمحاء وأحكام المحاكم في مصر والعراق وسوريا .

#### ١٠ - الموسوعة الجنائية الأردنية : ( ٣ أجزاء - ٣ آلاف صفحة )

وتتضمن عرضا ابجديا لاحكام المحاكم الجنائية الاردنية مقرونة باحكام محكمة النقض الجنائية المصرية مع التعليق على هذه الاحكام بالشرح والمقارنة .

#### ١١ - موسوعة الادارة الحديثة والخوافز : ( اربعة أجزاء - ٣ آلاف

صفحة ) وتتضمن عرضا شاملا لمفهوم الخوافز وتاصيله من ناحية الطبيعة البشرية والناحية القانونية ومفهوم الادارة الحديثة من حيث طبيعة المدير المثالي وكيفية اصدار القرار وانشاء الهياكل وتقييم الاداء ونظام الادارة بالاهداف مع دراسة مقارنة بين النظم العربية وسائر النظم العالمية .

#### ١٢ - الموسوعة المغربية في التشريع والقضاء : ( ٢٥ مجلدا - ٢ ألف

صفحة ) وتتضمن كافة التشريعات المغربية منذ عام ١٩١٢ حتى الآن مرتبة ترتيبا موضوعيا وابجديا ملحقا بكل موضوع ما يتصل به من تشريعات مصرية ومبادئ واجتهادات المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية .

#### ١٣ - التعليق على قانون المسطرة المدنية المغربى : ( ٣ أجزاء )

وتتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية ( الطمة الثانية ١٩٩٣ ) .

#### ١٤ - التعليق على قانون المسطرة الجنائية المغربى : ( اربعة أجزاء )

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية ( الطبعة الثانية ١٩٩٣ ) .

#### ١٥ - التعليق على قانون الالتزامات والعقود المغربى : ( ستة أجزاء )

ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون ، مع المقارنة بالقوانين العربية . بالإضافة الى مبادئ المجلس الاعلى المغربى ومحكمة النقض المصرية ( الطبعة الاولى ١٩٩٣ ) .

١٦ - **التعليق على القانون الجنائي المغربي** : ( ثلاثة أجزاء ) ويتضمن شرحا وافيا لنصوص هذا القانون مع المقارنة بالقوانين العربية بالإضافة الى مبادئ المجلس الأعلى المغربي ومحكمة النقض المصرية (الطبعة الأولى ١٩٣٣) .

١٧ - **الموسوعة الإدارية الحديثة** : وتتضمن مبادئ المحكمة الإدارية العليا وفتاوى الجمعية العمومية لمجلس الدولة منذ عام ١٩٤٦ حتى عام ١٩٨٥ ( ٢٤ جزء + فهرس موضوعي أبجدي ) .

١٨ - **الموسوعة النجبية للقواعد القانونية** : التي اقترتها محكمة النقض المصرية منذ انشائها عام ١٩٣١ حتى عام ١٩٩٢ مرتبة موضوعاتها ترتيبا أبجديا وزمنيا ( ٤١ جزء مع الفهارس )

( الإصدار الجنائي ١٨ جزء + الفهرس )

( الإصدار المدني ٢٣ جزء + الفهرس )

---

رقم الإيداع ٦٤/٣.٥٤

I - S - B - N

977 - 5293 - 02 - 2

---

دار

الأنحلال الجوي للطباعة

رقم ٢٨ شارع الينساوى - قايتباى - القاهرة

ت : ٥١٢.١٣٦







# **الدار العربية للموسوعات**

**حسن الفكهاني — محام**

**تأسست عام ١٩٤٩**

**الدار الوحيدة التي تخصصت في إصدار**

**الموسوعات القانونية والإعلامية**

**على مستوى العالم العربي**

**ص . ب ٥٤٣ — تليفون ٣٩٣٦٦٣٠**

**٢٠ شارع عدلي — القاهرة**

